مركز دراسات الوحدة العربية

تصدير الثروة واغتراب الإنسان

تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية

عمر هشام الشهابي

تصدير الثروة

واغتراب الإنسان

تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشهابي، عمر هشام

تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية/ عمر هشام الشهابي.

520 ص.

ببليوغرافية: ص 501 ـ 513.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-841-1

1. دول الخليج العربي ـ الأحوال الاقتصادية. 2. الثروة. 3. البترول ـ الخليج العربي. أ. العنوان.

330.953

العنوان بالإنكليزية

Exporting Wealth and Entrenching Alienation:

A History of Production in the GCC

By Omar H. Al-Shehabi

الآراء الـــواردة فـي هـذا الـكـتـاب لا تـعـبّـر بـالـضـرورة
عـن اتـجـاهـات يـتـبـنـاهـا مـركـز دراســات الـوحـدة الـعـربـية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمراء ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 ـ 750087 (9611) +)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: 750088 (9611) +)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر 2018

إلى بو خليفة وبو عمر

في سبيل تجديد الشعلة

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

المحتويات

قائمة الجداول 11

قائمة الرسوم البيانية 13

تمهيد 17

الفصل الأول: تأطير: الاستدامة في نمط نمو الإنتاج 21

أولاً: نظرة على دول مجلس التعاون 22

ثانياً: الخلل الإنتاجي 26

ثالثاً: نحو فهم جديد للخلل الإنتاجي: إعادة تجديد عوامل الإنتاج 33

رابعاً: نمط نمو الإنتاج بين التنظير والتأريخ 37

الفصل الثاني: النفط: استملاك البيئة وتصديرها 45

أولاً: تاريخ استعمال النفط 45

ثانياً: النفط كسلعة متخيلة 53

ثالثاً: تاريخ تحويل النفط إلى سلعة عالمية 56

رابعاً: تاريخ النفط كسلعة في دول الخليج العربية 65

خامساً: انعكاسات سوق النفط على نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية 77

الفصل الثالث: نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية: الإطار النظري العام 89

أولاً: دورة تراكم رأس المال 90

ثانياً: دورة تراكم رأس المال في دول الخليج العربية: تصدير النفط واستيراد قوة العمل 94

ثالثاً: مفهوما «السوق» و«الدولة» 100

رابعاً: مساحات نمط التراكم في دول الخليج العربية 108

الفصل الرابع: النفط كنقد: أوجه استعمال الإيرادات النفطية 119
أولاً: قيمة إيرادات النفط التي تدفقت على دول الخليج منذ أول برميل تم تصديره 120
ثانياً: أوجُه استعمال إيرادات النفط: خارطة أولية 123
ثالثاً: أوجه إنفاق إيرادات النفط على أرض الواقع 129
رابعاً: المصروفات غير المعلنة في دول مجلس التعاون 141
خامساً: شفافية الميزانيات في الخليج والمصروفات والإيرادات غير المعلنة 147
سادساً: أوجه إنفاق إيرادات النفط في بداية تكوين الدولة 151
الفصل الخامس: تكوين الدولة: إمارات الحداثة النفطية 157
أولاً: دول إمارات الحكم المطلق 157
ثانياً: العوائل الحاكمة والتبعية للغرب 162
ثالثاً: النفط يتفاعل مع أجهزة الحكم المطلق المحدّث 176
رابعاً: بروز نجم شركات الاستشارات الإدارية في القرن الحادي والعشرين 190
الفصل السادس: رأس المال والتكنولوجيا: جدلية النمو الكمّي والإنتاجية المتدنية 197
أولاً: الإنفاق الحكومي والاقتصاد غير النفطي 197
ثانياً: مفهوم رأس المال 201
ثالثاً: المنشآت الربحية في دول الخليج 210
رابعاً: المشاريع العامة في مقابل الشركات العائلية في اقتصادات الخليج 224
خامساً: الواردات والاستثمار الخارجي 234
الفصل السابع: قوة العمل: الإنسان بين التسليع والاستيراد 247
أولاً: مفهوم قوة العمل 247
ثانياً: تعريف وتوصيف «الخلل السكاني» 252
ثالثاً: سوق عمل المواطنين في الخليج 256
رابعاً: دورة تجديد قوة العمل المواطنة 263
خامساً: سوق عمل الوافدين 270
سادساً: دورة تجديد قوة العمل الوافدة 277
سابعاً: التكنولوجيا والإنتاجية في سوق العمل «العالمي» 286
الفصل الثامن: تاريخ العلاقات الاقتصادية في عصر النفط: المواطن ورأس المال والدولة 293
أولاً: طور الغوص والتجارة والرعي في مجتمع ما قبل النفط 295
ثانياً: طور صناعة النفط والحركات العمالية والسياسية الموازية 303

ثالثاً: الكويت وأول دولة «سوبر رفاه» 312
رابعاً: الستينيات: توسع دولة الرفاه والخوض في غمار تنويع الإنتاج ومصادر الدخل 327
خامساً: انفجار السبعينيات الكبير: اصرفْ ما في الجيب... 338
سادساً: الركود في الثمانينيات والتسعينيات: الاقتصاد يترنح 349
الفصل التاسع: تاريخ هجرة الوافدين إلى دول الخليج العربية 355
أولاً: السيادة على الأجانب وتقنين صناعة الغوص في ظل الاستعمار البريطاني 357
ثانياً: الكفالة في بداية عصر النفط 363
ثالثاً: انتشار نظام الكفالة وحصره في المواطنين خلال مرحلة الاستقلال 369
رابعاً: طفرة السبعينيات والتوسع في اجتذاب العمالة 380
خامساً: تبعات الهجرة على الوافدين 386
الفصل العاشر: المساحة والعقار: مدن الحداثة النفطية 401
أولاً: مفهوم المساحة 401
ثانياً: المساحات في اقتصادات تصدير النفط واستيراد قوة العمل 403
ثالثاً: مساحة دورة النقد في الخليج 411
رابعاً: العقار كسلعة متوهمة 416
خامساً: مدن الحداثة النفطية 418
سادساً: تاريخ نشوء مدن الحداثة النفطية في الخليج 431
سابعاً: الإسكان ونمط استعمال العقار 436
ثامناً: حمى المشاريع العقارية الكبرى 443
الخاتمة: ما العمل؟ أولوية البيئة والإنسان في نمط نمو الإنتاج 455
أولاً: ملخص نمط نمو الإنتاج 455
ثانياً: ما هو الخلل الإنتاجي؟ 459
ثالثاً: ما العمل؟ 471
رابعاً: نموذج دبي 472
خامساً: أولوية البيئة والإنسان 476
سادساً: نحو مجتمع ديمقراطي منتج مستدام 480

المراجع 501
فهرس 515

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
2 ـ 1:	أهم المعلومات حول اكتشاف النفط في دول الخليج	68
3 ـ 1:	متوسط النمو السنوي في الناتج ومدخلات الإنتاج (بالمئة)	94
3 ـ 2 :	درجة امتثال اقتصادات دول مجلس التعاون لخصائص نمط النمو OELI في بدايات القرن الحادي والعشرين	114
4 ـ 1:	تقديرات إجمالي حجم الصناديق السيادية في أيلول/ سبتمبر 2016	147
5 ـ 1:	العائلات الحاكمة في دول الخليج العربية	167
6 ـ 1:	نسبة النمو المئوية السنوية في عوامل الإنتاج 1970ـ2014 في دول مجلس التعاون حسب PWT	209
6 ـ 2:	أكبر 20 شركة مساهمة مدرجة في دول مجلس التعاون عام 2016 بحسب القيمة السوقية (مليار دولار)	217
6 ـ 3:	نماذج لكبرى الشركات العائلية في كل من دول مجلس التعاون	221
6 ـ 4:	أكبر 15 شركة إنشاء في دول مجلس التعاون في عام 2007 (مليون دولار أمريكي)	223
6 ـ 5:	شركات الطيران في دول مجلس التعاون في عام 2017	225
6 ـ 6:	شركات الاتصالات في دول مجلس التعاون عام 2017	226
6 ـ 7:	أكبر خمس شركات ألومنيوم في دول مجلس التعاون في عام 2015 (مليون طن في السنة)	226
6 ـ 8:	كبرى شركات الصلب في دول مجلس التعاون عام 2014 (مليون طن في السنة من الصلب الخام)	227
6ـ 9:	تقديرات إجمالي حجم الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون في أيلول/ سبتمبر 2016 (مليار دولار أمريكي)	241
7 ـ 1:	أرقام الوافدين من أهم الدول المرسلة إلى دول مجلس التعاون (بالآلاف)	273

8 ـ 1: السكان حول الشواطئ الغربية للخليج في مطلع القرن العشرين 297
8 ـ 2: نسبة البطالة بين المواطنين في دول مجلس التعاون (بالمئة) 352
9 ـ 1: نسبة العرب في إجمالي الأيدي العاملة الوافدة
في دول مجلس التعاون 1975ـ2004 (بالمئة) 382
10 ـ 1: عدد الحاويات (TEU) الحاملة للسلع في موانئ الخليج عام 2014 (بالملايين) 406
10 ـ 2: عدد المسافرين في مطارات الخليج عام 2016 (بالملايين) 411
10 ـ 3: تطور نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في دول مجلس التعاون 1950 ـ 2010 420
10 ـ 4 : نسبة تملُّك المواطنين لسكنهم 438

قائمة الرسوم البيانية

الرقم	الموضوع	الصفحة
1 ـ 1:	أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم عام 2015 (بملايين البراميل يومياً)	23
1 ـ 2:	عدد البراميل المنتجة يومياً نسبة إلى كل مواطن ـ 2015	24
1 ـ 3:	القوة الشرائية للفرد في دول مجلس التعاون مقابل دول أخرى في العالم ـ 2015 (ألف دولار أمريكي)	24
1 ـ 4:	توزُّع سكان دول مجلس التعاون (بالمئة) بين مواطنين ووافدين 2016	25
1 ـ 5:	تصنيف صادرات الدول من ناحية التقنية المستعملة في إنتاجها ـ 2014 (بالمئة)	28
1 ـ 6:	تركيبة الصادرات غير النفطية من دول الخليج في مقابل الواردات ـ 2014 (بمليارات الدولارات)	29
1 ـ 7:	العمر الافتراضي لمخزونات النفط بناء على كميات الإنتاج السنوية ـ 2016 (بالسنوات)	32
2 ـ 1:	نموذج للمنتجات المصنوعة من برميل للنفط	52
2 ـ 2:	سعر برميل النفط بالأسعار الجارية والثابتة 1945 ـ 2015 (بالدولار)	65
2 ـ 3:	تطور إنتاج دول الخليج من النفط والغاز 1945 ـ 2015 (معدل مليون برميل يومي مكافئ)	80
2 ـ 4:	المخزون النفطي المؤكد في العام 2016 (مليار برميل)	83
2 ـ 5:	تكاليف إنتاج النفط في دول الخليج قياساً على دول العالم 2014 (بالدولار الأمريكي)	84
3 ـ 1:	دورة تراكم رأس المال	92
3 ـ 2:	دورة النقد المتحصل من النفط في الخليج	97
3 ـ 3:	دورة النقد والتراكم للشركات الخاصة في دول الخليج	97
3 ـ 4:	وجهة صادرات النفط والغاز من دول المجلس 2011 (بالمئة)	105
3 ـ 5:	دورة النقد OELI في دول الخليج العربية	108

3 ـ 6: دورة العملات المحلية والأجنبية في دورة النقد ونمط التراكم OELI في دول الخليج 110
3 ـ 7: دورة النقد في اقتصادات الدول الغربية 115
4 ـ 1: الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون 1970 ـ 2015 بالأسعار الجارية 121
4 ـ 2: الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون 1970 ـ 2015 بالأسعار الثابتة..... 122
4 ـ 3 : نسبة إيرادات النفط من الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون 1975 ـ 2015 (بالمئة)... 123
4 ـ 4: الإيرادات والمصروفات العامة في السعودية 1960 ـ 2015 130
4 ـ 5: الإيرادات والمصروفات العامة في قطر 1971 ـ 2015 131
4 ـ 6: المصروفات الجارية والرأسمالية في السعودية 1960 ـ 2015..... 132
4 ـ 7 : نسبة المصروفات الجارية والرأسمالية في السعودية 1960 ـ 2015..... 133
4 ـ 8 : المصروفات الجارية والرأسمالية في قطر 1974 ـ 2014 134
4 ـ 9 : تركيبة المصروفات العامة في البحرين 1993 ـ 2015 (بالمئة)..... 135
4 ـ 10 : تركيبة المصروفات العامة في عُمان 1995 ـ 2015 (بالمئة) 136
4 ـ 11 : تركيبة المصروفات العامة في الكويت 1959 ـ 2015 136
4 ـ 12 : تركيبة المصروفات العامة في قطر 1999 ـ 2015..... 137
4 ـ 13 : تركيبة المصروفات العامة في البحرين حسب القطاع 2000 ـ 2015..... 139
4 ـ 14: تركيبة المصروفات العامة في عُمان حسب القطاع 1995 ـ 2015..... 139
4 ـ 15: تركيبة المصروفات العامة في الكويت حسب القطاع 1980 ـ 2015..... 140
4 ـ 16 : الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 2010..... 145
4 ـ 17: إجمالي الإنفاق العسكري في بعض دول العالم 2010 (بلايين الدولارات) 146
6 ـ 1: نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي غير النفطي 1999 ـ 2015 (بالمئة) 198
6 ـ 2: حصة رأس المال وقوة العمل من إجمالي الناتج المحلي في الخليج 2010 207
6 ـ 3: النمو في الإنتاجية المتعددة العوامل (TFP) 1990ـ2012
حسب صندوق النقد الدولي 209
6 ـ 4: تركيبة المنشآت الربحية حسب القطاع في قطر 2010 (بالمئة) 213
6 ـ 5: تركيبة موظفي المنشآت الربحية في قطر حسب القطاع 2010 (بالمئة)..... 213
6 ـ 6: تركيبة المنشآت الربحية من ناحية عدد الموظفين في قطر 2010 (بالمئة)..... 215
6 ـ 7: تركيبة شركات المشاريع العامة من ناحية عدد الموظفين في قطر 2010 (بالمئة)..... 216
6 ـ 8: تركيبة المنشآت الربحية في قطر حسب الكيان القانوني 2010 (بالمئة) 218
6 ـ 9: تركيبة القطاعات الاقتصادية في قطر حسب الموظفين
في المنشآت الربحية 2010 (بالمئة)..... 224

6 ـ 10: تركيبة القطاعات الاقتصادية في قطر حسب الموظفين في المنشآت الربحية 2010 (بالمئة) 228
6 ـ 11: نسبة التعليم لدى الموظفين حسب المنشأة والدائرة في قطر 2010 (بالمئة) 229
6 ـ 12: معدل الراتب الشهري للموظفين في المنشآت المختلفة 2016 (ريال قطري) 229
6 ـ 13: نسبة الواردات من الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية 1999 ـ 2015 (بالمئة) 235
6 ـ 14: تركيبة الواردات في دول مجلس التعاون 2015 (بالمئة) 236
6 ـ 15: نمو الواردات في دول مجلس التعاون 1975 ـ 2015 (بليون دولار أمريكي) 237
7 ـ 1: تركيبة السكان من ناحية الجنسية في دول مجلس التعاون 2016 (بالمئة) 248
7 ـ 2: تركيبة العاملين في دول مجلس التعاون من ناحية الجنسية 2016 (بالمئة) 249
7 ـ 3: تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون 2012 ـ 2013 (بالمئة) 257
7 ـ 4: معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنسية والنوع في دول مجلس التعاون 2005 (بالمئة).. 260
7 ـ 5: تكوين متوسط الدخل الشهري للأسرة 2005 ـ 2013 (بالمئة) 262
7 ـ 6: دورة تجديد إنتاج قوة العمل 264
7 ـ 7: دورة تجديد إنتاج قوة العمل (مفصلة) 265
7 ـ 8: توزيع المشتغلين الوافدين حسب القطاعات في دول مجلس التعاون 2009 ـ 2016 (بالمئة). 271
7 ـ 9: نسبة الذكور إلى الإناث في السكان في دول الخليج 272
7 ـ 10: توزيع السكان حسب الفئة العمرية في دول مجلس التعاون 2005 ـ 2013 (بالمئة) 272
7 ـ 11: نسبة التعليم لدى المشتغلين حسب الجنسية في دول مجلس التعاون 2005 ـ 2016 (بالمئة) .. 274
7 ـ 12: متوسط الراتب الشهري للمشتغلين الوافدين مقابل المواطنين
في دول مجلس التعاون 2009 ـ 2016 (بالدولار الأمريكي) 275
7 ـ 13: متوسط الأجر الشهري لإجمالي المشتغلين الوافدين مقابل المواطنين
حسب القطاع 2009 ـ 2016 (بالدولار الأمريكي) 276
7 ـ 14: عرض سوق عمل المواطنين والوافدين 278
7 ـ 15: دورة تجديد قوة عمل المواطنين 279
7 ـ 16: دورة تجديد قوة عمل المواطنين (مفصّل) 280
7 ـ 17: قيمة تحويلات العمالة الوافدة من دول الخليج بالأسعار الجارية 1999 ـ 2014
(بليون دولار أمريكي) 289
8 ـ 1: إجمالي الإيرادات والمصروفات العامة في السعودية 1970ـ1990 (بليون دولار أمريكي) . 347
10 ـ 1: عدد ونوع القوات الأجنبية 2012..... 409
10 ـ 2 : عدد المسافرين عبر مطارات السعودية على مر الزمن 1965 ـ 2010 (بالملايين)..... 410

10 ـ 3: الدورة النقدية في دول الخليج 414
10 ـ 4: إنتاج الطاقة في الكويت (بليون كيلو واط/ ساعة) 423
10 ـ 5: متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية لدول العالم 2010 (كيلو واط/ ساعة) 423
10 ـ 6: مصادر المياه في دول مجلس التعاون عام 2010 424
10 ـ 7 : معدل توفر المياه العذبة في دول مجلس التعاون
وبعض دول العالم 2010 (متر مكعب/ فرد/ سنة) 425
10 ـ 8: إنتاج المياه في الكويت 1950 ـ 2010 (بليون غالون)..... 425
10 ـ 9: نسبة البدانة بين دول مجلس التعاون هي الأعلى في العالم..... 426
10 ـ 10: تطور الطرق المعبدة في السعودية والكويت 1950 ـ 2010 (ألف كيلومتر) 429
10 ـ 11: تطور عدد السيارات المسجلة في السعودية والطويت 1955 ـ 2015 (بالملايين) 429
10 ـ 12: تطور عدد الوحدات السكنية في البحرين والإمارات والكويت 1941 ـ 2010 (بالألف) 437
10 ـ 13: الاستهلاك اليومي للنفط في دول التعاون (ألف برميل/ يوم)..... 451
10 ـ 14: الاستهلاك المحلي من النفط في دول التعاون 2011 (ألف برميل/ يوم)..... 452

تمهيد

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال التالي: ما هو شكل الإنتاج الاقتصادي في دول مجلس التعاون في عصر النفط، وما هي العلاقات الاجتماعية التي نمت حوله، وهل هو مستدام مستقبلاً؟

معلوم أنه منذ أن اكتُشفت أول بئر في البحرين عام 1932، أصبح إنتاج النفط هو المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربية. وبناء على غزارة آبارها مقابل تدني تكلفة إنتاجها، أضحت المنطقة وصلة محورية في نظام الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث لا تزال هي المنتج الرئيسي للنفط المستهلك في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، وهذا جعلها من الدول الأكثر دخلاً للفرد عالمياً. وقد تزامن ذلك مع نمو سكاني كان الأعلى دولياً، مرتكزاً أساساً على تدفق العمالة الوافدة إلى المنطقة، حتى بات مجموع الوافدين يوازي إجمالي عدد المواطنين. كما انفردت دول المجلس من ناحية النظام السياسي المبني على الحكم المطلق، حيث يسيطر الحاكم وعائلته على أهم مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية ، تحت مظلة أمنية ـ عسكرية تتكفل بها الدول الغربية الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف لنا أن نفسر هذه الظواهر الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية لدول مجلس التعاون، عبر سردية تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، وتضعها أيضاً في سياق الاقتصاد العالمي، بدلاً من التعاطي معها كحالة شاذة كلياً؟ فعلى الرغم من مضي ما يقارب تسعين عاماً على اكتشاف النفط في المنطقة، وبروز أنظمة اقتصادية، خلال هذه الفترة، أصبحت الأكبر والأهم في الوطن العربي، إلا أنه من المفاجئ الندرة الحادة للدراسات التي تتناول تاريخ نشوء هذه الاقتصادات بشكل منهجي ومعمَّق. وعلى الرغم من الرؤى التنموية الرسمية المتعددة، والتقارير الدورية التي تصدرها المؤسسات العالمية، إلا أن الأدبيات التي تتناول هيكلية اقتصادات دول الخليج العربية بشكل جدي تبقى محدودة إجمالاً؛ وباستثناء بعض الاستثناءات، لا تزال ترتكز أساساً حول سرديات «الدولة الريعية» أو «الاقتصاد النيوكلاسيكي»، وكلا هاتين المقاربتين تعانيان تصوراً من عدة أوجه تحدُّ قدرتها على تبيان وتفسير بنية المنطقة الاقتصادية .

ولهذا القصور تبعاتٌ مصيرية تتعدى البعد البحثي، إذ ينعكس هذا التسطيح على السياسات العامة في المنطقة، حيث ينحصر اتخاذ القرار في قلة قليلة ترسم السياسات حسب أهوائها ومنفعتها الشخصية، وتعتمد على نحو شبه حصري على شركات استشارات غربية لها فهم محدود للمنطقة من وجهة نظر ومصالح معينة، ينتهي بها الحال إلى إعادة تدوير آخر صرعاتها بين هذه الدول، فيتم القفز من «موضة» إلى أخرى في الرؤى والمصطلحات، أكانت «الخصخصة» أو «ريادة الأعمال» أو «التنافسية» أو التحول إلى «مركز عالمي (Hub)». وهذه الفذلكات التي تتكرر دورياً على مدى السنوات الماضية، بعيدة كل البعد من مواجهة أساس الخلل الإنتاجي الذي يتواصل في التفاقم، وتتزايد الاعتمادية على إنتاج النفط وإيراداته في تسيير الاقتصاد. وبدلاً من التعاطي مع أسس الخلل مباشرة، يتم الشروع في مشاريع قلَّما تداويه، بل تُعاظِم المعضلة في أحيان كثيرة، حيث تُبتلع البحار والصحاري، وتُهدم الأحياء التاريخية، وترتفع إنفاقات الدولة وديونها، في سبيل بناء مدن جديدة «عالمية» غير معلوم من سيسكنها، ووظائف متدنية الرواتب والإنتاجية والحقوق، وتسليع الصحة والتعليم، وغيرها من السياسات التي تُبهرَج وتُقدَّم على أنها تنمية وازدهار ورقي، بينما ـ في رأيي ـ هي النقيض من ذلك تماماً. هذا بينما ينضب النفط، وتُستهلَك الطبيعة، ويزداد التلوث، وتُهدم الضواحي وتبنى من دون أي رأي لأغلبية الأهالي، المطلوب منهم أن يتأقلموا بل ويمجِّدوا هذه السياسات وصناعها. وقد تزامن اكتمال هذا الكتاب مع اشتداد قبضة محتكري السلطة على عنق المنطقة، حتى شملت بعض من أسهموا في هذا العمل. وقد دفعتني تجربتي الشخصية مع هذه الحالة العامة في دول المجلس، وقناعتي المتنامية بأن تفاقم أوجه الخلل المزمنة أصبح خطراً مصيرياً يُحْدق بأهالي المنطقة، أن أُسطِّر ما لديَّ في هذا الكتاب، كوسيلة للتعبير عما يلوج في النفوس، والتشديد على أننا ما زلنا هنا ونحاول. فالعين تُبصر، واليد تكتب، والعقل ينقد، والقلب يسرد، وذلك أضعف الإيمان.

بناء على ذلك، فإن الهدف الأول لهذا الكتاب هو تفصيل نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون في حقبة النفط، التي يمكن حصرها في الحقبة الممتدة من ثلاثينيات القرن العشرين إلى لحظة كتابة هذه السطور في عام 2018، من منظور نقدي وتاريخي يتناول هذه البنية الاقتصادية من منطلق العلاقات الاجتماعية التي تشكلت حولها. ولكن هذا الهدف يجرُّنا إلى المسعى الآخر، وهو تقييم نمط النمو من ناحية متطلبات وهموم أهالي المنطقة، الذين تجمعهم وحدة المصير في التعاطي مع هذا النمط الإنتاجي. فبعد تبيان خصائص نمط نمو الإنتاج نسأل: هل هناك خلل فيه؟ وإذا كان كذلك كما يوحي عنوان هذه المخطوطة، فما هو هذا الخلل؟ وبذلك يكون تبيان هذا الخلل في الإنتاج هو المحور المهم الآخر لهذا الكتاب.

إذاً، في الحصيلة ستكون الأسئلة الرئيسية التي توجِّه سرْدَنا هي التالي: ما هو نمط نمو

الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حوله في دول الخليج في عصر النفط؟ وهل هذا النمط الإنتاجي مستدام، أم أن هناك خللاً إنتاجياً يعكر مستقبله؟ إذ كيف يقوم النمط الإنتاجي والنظام الاقتصادي المرتبط به في الخليج بإعادة إنتاج وتجديد نفسه على نحوٍ متواصل ومنتظم؟ وإن لم يستطع هذا النمط الإنتاجي، لأي سبب من الأسباب، ضمان استمراريته وتجدده، وبان وجود الخلل وأنه غير مستدام، فما العمل؟

هل لنا أن نصنف هذا الكتاب بأنه دراسة اقتصادية أساساً، أم نضعه في خانة الأعمال التاريخية، أم علوم الاجتماع، أم السياسة؟ لا أعلم، والحقيقة أن التصنيفات الصارمة لا تعنيني، بل حاولت أن أجعل جدلية الدراسة هي ما توجه دفة السرد أينما قادتني، في درب الإجابة عن إشكالية الكتاب الرئيسية. وقد استعملت في سبيل ذلك الروايات التاريخية، والمقابلات الشخصية، ومصادر الأرشيف، والإحصاءات، ومخططات وخرائط المدن، والجرائد ومنصّات التواصل الاجتماعي، والنظريات المجردة، وتحليلات النصوص والخطابات، وأي منهجية وجدتها مفيدة لهذا المبتغى، من دون تقييد نفسي وحصرها في زاوية أو إطار معيَّن. وقد تطَلَّب مني هذا العمل أن أُعَرِّج على تاريخ اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وتغلغل الاستعمار البريطاني في أراضيها، ونشوء الدولة الحديثة، وبروز خدمات الرفاه الاجتماعية، ومطالبات الحركات السياسية التي نُظِّمت بين مواطنيها، ونشأة نظام الكفالة وشبكات الهجرة التي تَشَكلت حوله، ونمط بناء المدن الحديثة في المنطقة، واستملاك مواد الطبيعة واستغلالها من أراض وبحار، على سبيل المثال لا الحصر من مواضيع وجدت أنه من الضروري أن أتطرق إليها إن أردت الإجابة على نحوٍ وافٍ عن السؤال الذي بدأنا منه. وقد حاولت مقاربة كل هذه المحاور من منظور مختلف نقدي، يتفاعل مع ويتجاوز السرديات المتداولة عامةً. ولذلك، آمل أن يجد الملِمّ بالاقتصاد، والتاريخ، وأدبيات السياسة والدولة، وعلوم الاجتماع، ودراسات العمران والمدن، والقارئ المهتم بدول الخليج العربية عموماً، كل منهم ما يثير انتباهه بين دفتَي هذا الكتاب. وقد طمحت خلال كتابته أن أعتمد قدر الإمكان على أسلوب سردي متيسر للقارئ غير المختص أياً كانت اهتماماته وتوجهاته، من دون الإخلال بالمحتوى والمعاني المقصودة.

***

استغرق هذا الكتاب جهد أكثر من خمس سنوات. وبالطبع، إن أي عمل من هذا النوع والحجم ما كان له أن يكتمل من دون دعم كوكبة من الجهات والشخصيات الذين سخَّروا ـ مشكورين ـ وقتهم ومواردهم في سبيله. ويعتبر هذا العمل هو ثاني دراسة لي باللغة العربية حول أَوْجُه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون، حيث تناولت الأولى (اقتلاع الجذور) الخلل السكاني في المنطقة، بينما يتناول الثاني، أي هذا العمل، الخلل الإنتاجي–الاقتصادي في دول المجلس. وفي

مقدمة من يعود لهم الفضل في تمكين هذ العمل هما أستاذاي ومُلهماي وصديقاي د. علي خليفة الكواري ود. علي فهد الزميع، اللذان وضعا ثقتهما فيَّ في سبيل أهدافنا المشتركة في دراسة هموم المنطقة التنموية. هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل من الأستاذ جاسم خالد السعدون ود. فهد علي الزميع، خلال مرحلة إعداد هذا الكتاب.

صُقِلَت وعُمِّقَت الأفكار الواردة في هذا الكتاب عبر التفاعل مع تعليقات الزملاء الذين قرأوا المخطوطة وأبدوا رأيهم فيها مفصَّلاً، وأخص بالذكر هنا إبراهيم شريف السيد، ود. ماجد المنيف، وعيسى شاهين الغانم، ود. عبد الرزاق التكريتي، ومحمد الحارثي، ود. سعيد الصقري، وعصام الزامل، وأحمد القفاري، وسعيد الهاشمي، وهاني الخراز، وسعد المطوي المهندي، ومرزوق النصف، وسعد العدواني، وأحمد العوفي، وسلطان العامر، وجنان الشويخ، ومحمود المحمود، ودلال موسى، ومنصور الجمري. كما أني استفدت في تطوير أفكاري من مناقشات ممتعة مع مزنى القطو، وآدم هنية، وعمر شويكي، ود. يوسف خليفة اليوسف، وطلال الرشود، وخليل بوهزاع، وأخي العزيز د. سعد الشهابي. وأوجِّه شكراً خاصاً لحمد أحمد الريس على تحمُّله أعباء تدقيق وتحرير المخطوطة لغوياً. وقد كان لمحمد عبد الله الدوسري، وعبد الوهاب العنزي، ودلال واد عيسى، ونورة الحسن، ومحمد الحايكي، وظبية الرفاعي، ونور بهمن، وآيدن أمري دور مهم في المساعدة على تجميع بعض الإحصاءات ومواد الأرشيف، كما زودني مشكوراً ببعض الإحصاءات المتعلقة بالبحرين كل من د. عبد الله عبد العال وسمية الجزيري وحسين علي. كما أوجه تقديري للأخ الدكتور يوسف الصواني وبقية الفريق في مركز دراسات الوحدة العربية على جهدهم في إخراج ونشر الدراسة في هيئتها الحالية.

وبالتأكيد، فإن أي ما أقوله لن يوفي حق أسرتي علي، وفي مقدمتهم والدتي عائشة وعمّي عبد العزيز وأخي سعد وشريكة دربي إسراء. وقد فرحنا جميعاً بتزامن انتهاء هذا الكتاب مع قدوم عضو العائلة الجديد هشام الصغير، والذي سُميّ تيمُناً بجده الذي تبقى ذكراه ومبادئه وأفعاله هي بوصلة الثوابت التي أقيس بها أعمالي في الحياة.

واخيراً، أتوجه بالشكر إليك أيها القارئ الكريم على قراءة هذا الكتاب، وخصوصاً في عصرنا الذي أضحى مزدحماً بسيل لامُنتهٍ من منتجات التواصل الاجتماعي الافتراضي. وأتمنى أن تجد في طيّات صفحاته ما يجلب لك بعضاً من المتعة والتأمل والفائدة، كما كان لي في رحلة إعداده.

الفصل الأول

تأطير: الاستدامة في نمط نمو الإنتاج

موضوع هذا الكتاب هو نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، والنظام الاقتصادي المرتبط به في عصر النفط.

لنتخيَّل أننا نزور الأرض لأول مرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، بهدف التعرف إلى العلاقات الاجتماعية التي تربط معشر البشر في هذا العالم. بداية، ولو حلقنا فوق امتداد الأرض، للاحظنا أن أغلبية من بلغ سن الرشد من بني البشر منهمكون في العمل، الذي يحتل القسم الأكبر من حياتهم. وقد نلاحظ أن نمط هذا العمل ربما يختلف من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، بل ويختلف على مر تاريخ الإنسان. فالأنشطة المنتجة متعددة بقدر تعدد البشر. وقد نجد بعض الناس يملكون ويتحكمون مباشرة في وسائل عملهم وفي ما ينتجونه، بينما هناك نسبة أكبر لا تملك ما تنتج، بل تعمل مقابل أجر عند رب العمل. وهناك نسبة كبيرة أخرى من مجهود العمل تتكفل بها النساء، تُستهلك أساساً في رعاية وتربية الجيل القادم من البشر.

وقد تشد انتباهنا ظاهرة التبادل الموسع (Exchange) بين البشر المرتبطة بعملية الإنتاج، بحيث يعرض البائعون بعضاً من السلع والبضائع على المستهلكين الراغبين في شراء تلك البضائع بمقابل مادي. وقد يجري هذا التبادل في أمكنة تجتمع فيها الناس وجهاً لوجه، كالأسواق في ساحات المدن، أو عبر سلسلة من العمليات التجارية الممتدة لمئات الأميال بين البائعين والمشترين، تسيرها مركبات برية وبحرية وبرية، تنقل ملايين الأطنان من البضائع والمواد المصنعة عبر الأراضي والبحار والأثير، وتربط بني البشر وما ينتجونه عبر أقاصي هذا الكوكب.

وقد نلاحظ أن هذه التنقلات البشرية المحمَّلة بالسلع والبضائع تحكمها أكثر فأكثر خطوط متخيَّلة رسمها الناس بين أراضيهم، منها البرية والبحرية وحتى الجوية، وهي حدود تفصل أراضي ومياه وأجواء الأرض إلى وحدات تسمّى كل منها دولة. وكل من هذه الدول مسيّرة من قبل حكومة ما، تتمثل بمجموعة من المؤسسات والمنظمات، لها الحق نظرياً في احتكار السيادة على الأراضي الواقعة بين حدودها، بحيث يحق لها سن القوانين والتحكم في الأجهزة المضطلعة بتطبيق هذه القوانين. كما لها الحق في التحكم في علاقاتها مع كل من الدول الأخرى، بما في ذلك حرية تنقل الناس والبضائع عبر حدودها؛ إذ يجب ضبط هذه التنقلات والتكيف مع القوانين والإجراءات المتوافق عليها بين الدول المعنية.

أولاً: نظرة على دول مجلس التعاون

إذا ركزنا على تلك الرقعة من الأرض المعروفة بشبه الجزيرة العربية والخليج المجاور لها، سنجد للوهلة الأولى أن وضعها لا يختلف عن دول العالم الأخرى؛ فأراضيها أيضاً مقسمة على شكل دول لها حدودها، تقطنها مجموعات بشرية منخرطة في العمل والإنتاج والتجارة، كما هو الحال في سائر دول العالم. ولكن إذا تعمقنا في دراسة الدول الست الموجودة في هذه المنطقة، التي تشكل في ما بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]، نجد كثيراً من المميزات التي تنفرد بها هذه الدول عن نظيراتها في العالم. وأول ما قد يشد انتباهنا، من ناحية ما تنتجه وتتبادله هذه الدول، هو تشكيل النفط الخام لقوام صادراتها مع باقي دول العالم؛ فالدول الست مسؤولة عن نحو ربع إنتاج العالم من هذه المادة.

يعَدّ النفط أهم سلعة منتجة في العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، أكان ذلك لناحية القيمة أو الكميات المادية المتداولة منه. ففي عام 2014 كمثال، وصل إجمالي إيرادات قطاع تعدين واستخراج النفط عالمياً إلى 5 تريليونات دولار أمريكي، وهو ما يشكل نحو 5 بالمئة من إجمالي قيمة الناتج للاقتصاد العالمي في تلك السنة، وهي أعلى نسبة لأي قطاع في العالم[2]. أما من ناحية الكمية المادية، فقد شكل النفط نسبة 29 بالمئة من إجمالي وزن تجارة العالم البحرية للعام ذاته[3].

---

(1) على مر هذا الكتاب، سيتم الإشارة إلى «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بعدة مصطلحات من بينها «دول مجلس التعاون» و«دول الخليج العربية» و«الخليج»، وذلك لاعتبارات الاسترسال في الكتابة.

(2) *Global Oil and Gas Exploration and Production: Global Market Research Report* (IBISWorld, 2017). <https://goo.gl/J3rKDR>.

(3) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Review of Maritime Transport* (Geneva: United Nations Publications, 2015), p. 6, <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/rmt2015_en.pdf>.

إذاً، يحتل النفط الصدارة عالمياً كالسلعة الأكثر تداولاً من ناحية الكمية والقيمة الإجمالية، وهذا ما أعطى دول الخليج المصدرة للنفط أهمية محورية في تجارة السلع عالمياً.

الرسم البياني الرقم (1–1)

أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم عام 2015 (بملايين البراميل يومياً)

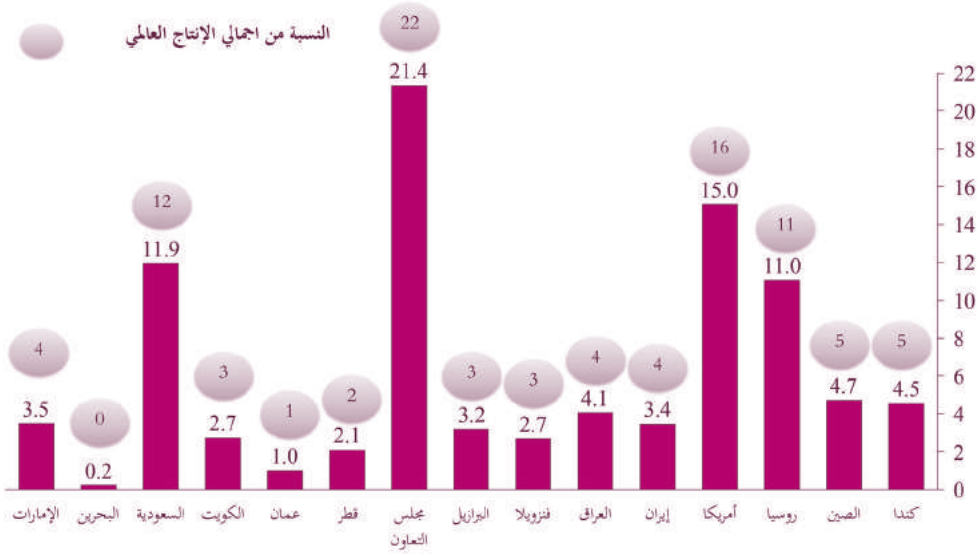

تعتبر دول مجلس التعاون أكبر منتج للنفط في العالم.

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية.

ملاحظة: أرقام الإنتاج تشمل النفط الخام (oil) والقيمة المكافئة للغاز الطبيعي (الذي يشكل أغلبية الإنتاج وخصوصاً في قطر).

وبما أن أعداد مواطني دول المجلس متدنية مقارنة بالكميات المنتجة من النفط، فقد تميزت هذه الدول بأعلى نسب إنتاج للنفط مقارنة بعدد المواطنين على مستوى العالم. ونظراً إلى تمتع هذه الدول بحق الاستحواذ على عائدات النفط، فقد تدفق على دول مجلس التعاون الست دخل ضخم بفضل تصدير هذه السلعة. ولهذا تعَدّ القوة الشرائية للفرد في دول المجلس من أعلى النسب على المستوى العالمي في عصرنا الحالي.

الرسم البياني الرقم (1 – 2)

عدد البراميل المنتجة يومياً نسبة إلى كل مواطن – 2015

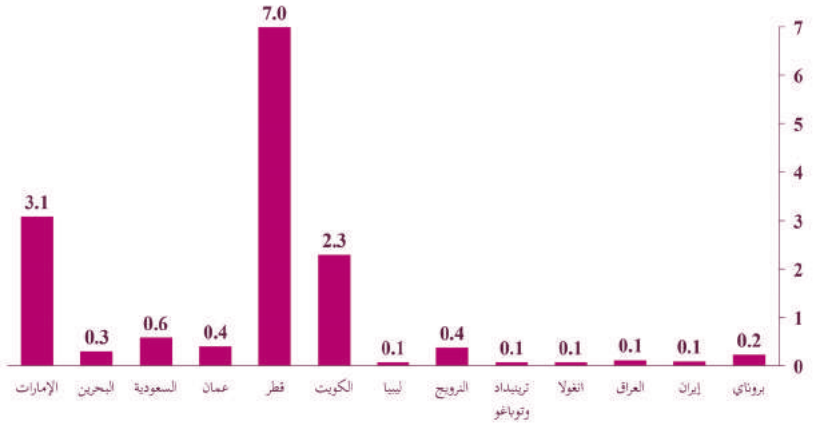

تتمتع دول الخليج بأعلى نسبة عالمية من إنتاج براميل نفط مقارنة بعدد مواطنيها.

المصدر: حسابات المؤلف من أجهزة الإحصاء الرسمية ومؤسسة الطاقة الدولية أرقام قطر تشمل القيمة المكافئة للغاز الطبيعي.

الرسم البياني الرقم (1 – 3)

القوة الشرائية للفرد في دول مجلس التعاون مقابل دول أخرى في العالم – 2015 (ألف دولار أمريكي)

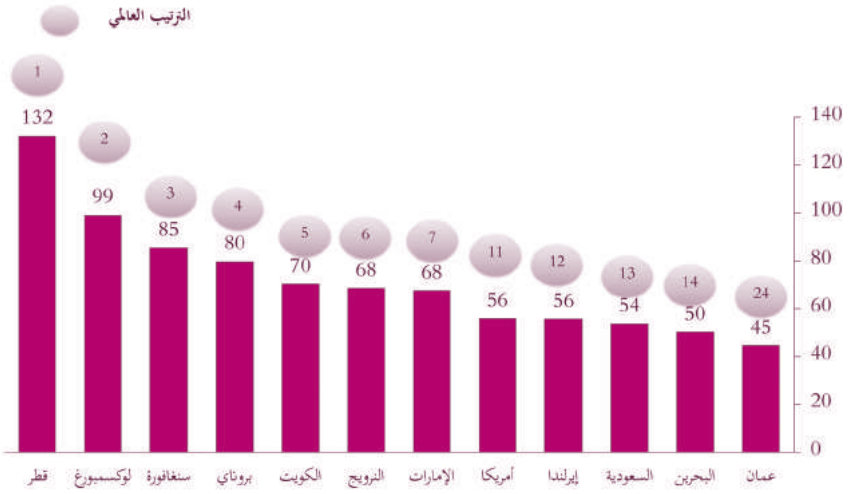

تعتبر دول مجلس التعاون الأعلى في العالم من ناحية القوة الشرائية للفرد.

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: البيانات مبنية على مجمل سكان الدولة (بشقيهم من المواطنين والوافدين).

على المستوى السكاني، تميزت دول الخليج الست بأعلى معدل نمو سكاني في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تضاعف عدد السكان عشرات المرات في غضون بضعة عقود. ففي الإمارات العربية المتحدة، ارتفع عدد السكان من نحو 90 ألف نسمة في عام 1960، إلى أكثر من 9 ملايين نسمة في عام 2015، أي بنسبة قدرها 10،000 بالمئة وبمعدل نمو 8.7 بالمئة سنوياً. وهذا النمو السكاني الفريد عالمياً لم ينجم عن عملية تناسل مكثفة واستثنائية بين سكان المنطقة، بل بني أساساً على الهجرة، حيث استقطبت المنطقة أفواجاً من الوافدين من خارج حدودها من كل دول العالم في الفترة التي تبعت تصدير النفط.

وترتب على هذه الهجرة انفراد هذه الدول بتركيبة سكانية مميزة على مستوى الكرة الأرضية. فإذا نظرنا إلى تقسيمة السكان في دول العالم ما بين مواطنين وغير مواطنين، سنجد أن السكان في كل دول العالم يتكونون أساساً من المواطنين. إلا أن الحال تختلف في دول الخليج، حيث شكل المهاجرون ممن لا يملكون الجنسية المحلية نصف سكان المنطقة في عام 2015. ويزيد عدد غير المواطنين على المواطنين في أربع من دول المجلس الست، بل إن هذه النسبة تصل إلى قرابة 90 بالمئة من سكان الإمارات وقطر. إضافة إلى التقسيمة الفريدة للمواطنين والوافدين، تمثل التركيبة السكانية من ناحية الجنس حالة استثنائية أخرى، إذ وصلت النسبة في بعض أقطار المجلس إلى 3 ذكور لكل أنثى، بينما هي عادة ما تكون متساوية تقريباً في باقي دول العالم. ويعود ذلك إلى كون الأغلبية من المهاجرين إلى دول الخليج من الذكور.

الرسم البياني الرقم (1 – 4)

توزُّع سكان دول مجلس التعاون (بالمئة) بين مواطنين ووافدين 2016

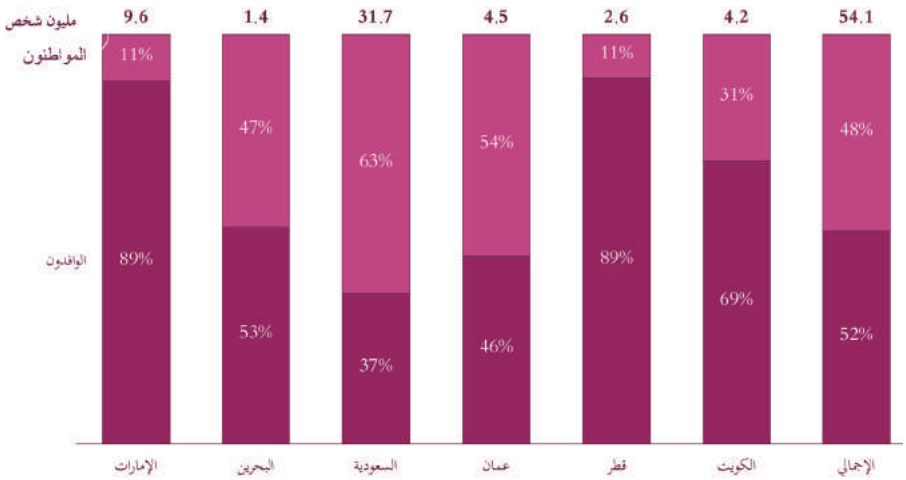

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون، أرقام الإمارات هي لعام 2014 والكويت لعام 2015. قُدّر عدد مواطني قطر بـ 275 ألف شخص.مصدر إحصاءات الإمارات هو: BQ Magazine, «UAE Population by Nationality,» (April 2015), <http://www.bq-magazine.com/economy/socioeconomics/2015>./04/uae-population-by-nationality#>.

إلى ذلك تميزت دول مجلس التعاون من ناحية نظام الحكم أيضاً في هذه الفترة، إذ إنها تعَدّ من الملكيات المطلقة، حيث يترأس كل منها حاكم تجتمع لديه صلاحيات التحكم بأغلب مفاصل الدولة ومؤسساتها وإيراداتها. كذلك درج أن يكون الحاكم من عائلة معينة، تحتكر بدورها حق اختيار الحاكم من سلالتها، في حين يسيطر أعضاء هذه العائلة أكثر فأكثر على صلاحيات الدولة ومواردها ومؤسساتها ومراكز القرار فيها. ويُعَد هذا النوع من الحكم ـ أي الحكم الملكي المطلق ـ نادراً جداً في عالم القرن الحادي والعشرين، حيث لا وجود لملكيات مطلقة إلا في دول الخليج الستة، فضلاً عن الأردن والمغرب، وثلاث أخريات من الملكيات الصغيرة جداً والمتناثرة حول العالم.[4] لذلك، تمثل دول الخليج النوع الأساسي وشبه الوحيد من الملكيات المطلقة في العالم في القرن الحادي والعشرين، وأكثرها تأثيراً من ناحية الحجم والإنتاج والسكان.

واللافت للنظر في علاقات دول المجلس مع غيرها من الدول، وجود كمٍّ هائل من الأفراد والمعدات العسكرية التابعة لدول أخرى على أراضيها، وخصوصاً من الدول الغربية الأقوى عسكرياً واقتصادياً في هذه الفترة، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تميزت دول الخليج بدخول كل منها في علاقة عسكرية غير متكافئة مع هذه الدول الغربية العظمى لضمان «أمنها»، ومنحتها تسهيلات عسكريّة على أراضيها من أجل حماية نفسها.

ثانياً: الخلل الإنتاجي

يتبين مما تقدم أن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل جزءاً رئيسياً من النظام الإنتاجي والاقتصادي العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتتميز بأنها المنتج الرئيسي للنفط المستهلك في العالم اليوم، بما يجعلها من الدول الأغنى عالمياً. وقد شهدت دول الخليج نمواً سكانياً بأعلى المعدلات العالمية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبني هذا النمو أساساً على تدفق الوافدين، وبخاصة من الذكور، بحيث أصبح مجموع غير المواطنين يوازي عدد المواطنين في دول المجلس. أما النظام السياسي في هذه الدول فهو مبني على الملكية المطلقة، بحيث يسيطر الحاكم وعائلته على أهم مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، تحت مظلة أمنية ـ عسكرية تتكفل بها الدول الغربية الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف نفسر هذه الظواهر والمميزات آخذين بعين الاعتبار خصوصيات دول مجلس التعاون، ووضعها في نفس الوقت في سياق الاقتصاد العالمي، بدلاً من التعاطي معها كحالة شاذة؟ هذا هو الهدف الأساسي من هذه الدراسة، الذي يمكن تلخيصه في تحليل وشرح خصائص نمط نمو

(4) بروناي، وسوازيلاند، و(ربما) الفاتيكان. وجاءت أيضاً بوتان ضمن هذه المجموعة سابقاً، إلا أنها تحولت إلى ملكية دستورية في عام 2008. والحال ذاته مع النيبال، حيث ألغيت الملكية عام 2008.

الإنتاج والاقتصاد المصاحب له في دول مجلس التعاون في حقبة النفط، التي يمكن تحديدها من ثلاثينيات القرن العشرين إلى لحظة كتابة هذه السطور في عام 2017. ونعني بخصائص «نمط نمو الإنتاج» (Mode of Growth)[5]، عمليات الاستملاك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك من جانب مجموعة من البشر في منطقة وزمن معيَّنين، بحيث ينمو الناتج ورأس المال على نحوٍ مستمر، ويتعاطيان مع العلاقات والمؤسسات الاجتماعية التي تنظم هذه العمليات، بشكل يسمح لها مجتمعة بالاستمرارية والتجدد وإعادة إنتاج نفسها في حقبة زمنية محددة.

بذلك يكون تبيان تطور نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون على مدى العقود منذ الحرب العالمية الثانية هو هدف هذه الدراسة. ولكن هذا الهدف يجرّنا إلى هدف آخر، وهو تقييم نمط النمو هذا من منظور متطلبات وهموم أهل المنطقة، الذين تجمعهم وحدة المصير في التعاطي مع هذا النمط الإنتاجي. فبعد تبيان خصائص نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، نود أن نسأل: هل هناك خلل في نمط نمو الإنتاج؟ أي هل يسعنا القول بأن هناك «خللاً إنتاجياً» في اقتصادات دول مجلس التعاون؟ وعندها بالضرورة يتحتم علينا الدخول في عالم التقييم، ووضع المعايير والمقاييس حول ما يجب أن يكون (وما لا يجب أن يكون) عليه الحال. وعنوان هذه الدراسة يوحي بأننا نجزم فعلاً بوجود خلل إنتاجي في دول المجلس، لذلك سيكون تبيان هذا الخلل الإنتاجي هو محور مهم لهذه الدراسة. ولكن بادئ ذي بدء، علينا أن نوضح ماذا نعني بالخلل الإنتاجي؟

الخلل في اللغة هو اضطراب الشيء وعدم انتظامه، أو العجز والنقص، والضعف والفساد والعطل[6]. وإذا ما ركزنا على «الخلل الإنتاجي»، فلنا أن نتطرق إليه من أكثر من منظور. فأولاً، بإمكاننا افتراض وجود خلل ما في أي نمط نمو إنتاجي إذا اعتبر هذا النمط متأخراً نسبياً مقارنة بأنماط أخرى من نمو الإنتاج المتزامنة في عصره في أمكنة أخرى من العالم. كمثال، فقد يعتبر نمط النمو متأخراً نسبياً من ناحية التكنولوجيا والإنتاجية، أو من ناحية طبيعة السلع المنتجة، بحيث لا يستطيع نمط النمو إنتاج سلع وخدمات تنافس ما ينتجه نظرائه في مجتمعات أخرى.

---

(5) نستعمل مفهوم «نمط نمو الإنتاج» أو «نمط النمو» مختصراً (Mode of Growth) لتمييزه من مفهوم «نمط الإنتاج» (Mode of Production)، حيث عادة ما يستعمل الثاني في الأدبيات للدلالة على النمط العام لعمليات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها في عصر معين من حياة الإنسان (كمثال الإقطاعية أو الرأسمالية). في المقابل، فإننا نستعمل «نمط نمو الإنتاج» لنشير إلى النمط المعين لنمو الإنتاج وتراكم رأس المال داخل الرأسمالية (كمثال «الفوردية»). ونستعير هذه التسمية من «مدرسة التنظيم» (Regulation School). للمزيد انظر: Robert Boyer and Yves Saillard, *Régulation Theory*: *The State of the Art* (London: Routledge, 2005).

(6) «معنى كلمة «خلل»،» **معجم اللغة العربية المعاصر**، المعنى رقم 12، <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AE%D9%84%D9%84>.

لا شك في أن هذا التعريف للخلل الإنتاجي ينطبق على دول الخليج (باستثناء قطاع النفط)، التي يتأخر نمط نمو إنتاجها مقارنة بنظيراتها في مناطق أخرى من العالم. وبغرض تناول هذه النقطة بمنهجية، نبين هذا التأخر الإنتاجي عبر العرض التالي:

أ ـ لا تنتج اقتصادات دول الخليج منتجات متطورة تقنياً، بل تعتمد على إنتاج سلع ذات مواصفات تقنية بسيطة نسبياً. فدول الخليج لا تصنع ولا تصدر السيارات، أو الطائرات، أو الإلكترونيات، أو التطبيقات الحاسوبية... إلخ. بل العكس هو الصحيح، حيث تعتمد صادرات دول الخليج أساساً على تصدير ما يسمى الموارد الطبيعية، وأساسها النفط (انظر الرسم البياني الرقم (1 ـ 5)).

الرسم البياني الرقم (1 ـ 5)

تصنيف صادرات الدول من ناحية التقنية المستعملة في إنتاجها ـ 2014 (بالمئة)(*)

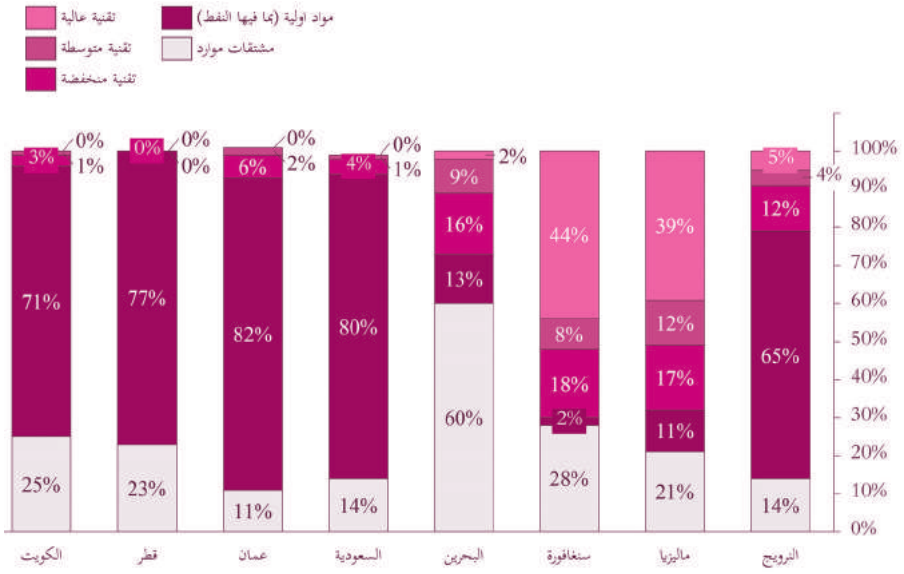

تعتمد صادرات دول مجلس التعاون على المواد الأولية ومشتقاتها.

(*) لم يتم ضم أرقام الإمارات لأنها تشمل أرقام الواردات المعاد تصديرها (Re-exports).

المصدر: World Integrated Trade Solution (WITS)

ب ـ حتى وإن لم نعر اهتماماً لطبيعة منتجات دول الخليج من الناحية التقنية، وركزنا اهتمامنا على ما تنتجه هذه البلدان بغض النظر عن تصنيف هذا المنتج أو ذاك من ناحية التطور التكنولوجي، فإجمالاً، وباستثناء النفط والغاز ومشتقاتهما، إن ما تنتجه دول الخليج يفتقر إلى التنافسية والطلب مقارنة مع دول أخرى. أي أن الدول الأخرى لا تستورد من دول الخليج إلا النفط ومشتقاته. ولنا أن

ننظر إلى كمية ونسبة صادرات دول الخليج غير النفطية قياساً على وارداتها كمؤشر على ذلك. ولا يسعنا حينها إلا الجزم بافتقار دول الخليج للتنافسية مع دول العالم من ناحية ما تصدره في مقابل ما تستورده، إذ نجدها تستورد أكثر كثيراً مما تنتجه، هذا إذا ما استثنينا النفط والغاز (انظر الرسم البياني الرقم (1 ـ 6)).

الرسم البياني الرقم (1 ـ 6)

تركيبة الصادرات غير النفطية من دول الخليج في مقابل الواردات ـ 2014 (بمليارات الدولارات)

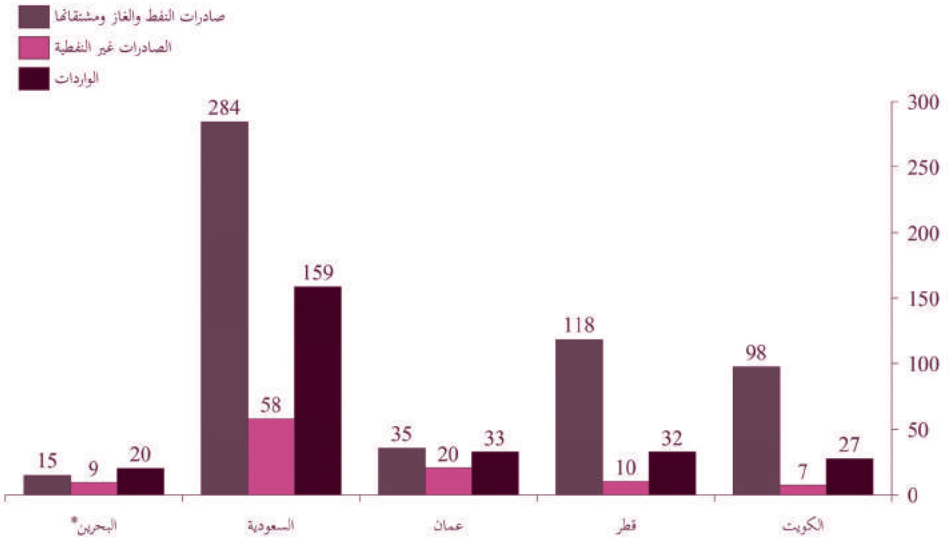

يشكل النفط والغاز الغالبية العظمى من صادرات دول دول المجلس.

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

ج ـ وإذا ما ركزنا اهتمامنا على المنتجات والخدمات التي تنتجها دول الخليج باستثناء القطاع النفطي، فنجد أن الإنتاجية العامة في الاقتصاد، التي تعكس معدل قيمة ما ينتجه الفرد الواحد، تعتبر متدنية عند مقارنتها بالاقتصادات الأخرى، ما يشير إلى تأخر نمط إنتاج هذه المنتجات في دول الخليج عند مقارنته بإنتاج نفس هذه المنتجات في الدول الأخرى[7].

إذاً، إذا عرفنا الخلل الإنتاجي بأنه التأخر النسبي في تقنيات نمط نمو الإنتاج مقارنة بأنماط نمو الإنتاج الأخرى، فبإمكاننا القول بوجود خلل إنتاجي في دول الخليج. لكن هذا النوع من الخلل الإنتاجي لا يقتصر على دول الخليج فقط، بل نجده منتشراً وبكثرة في أغلب الدول غير الصناعية،

(7) سيتم التعمق في هذه النقطة على مدى الفصول القادمة.

التي عادة ما تعرف بـ«الدول النامية»، إذ إن كثيراً من هذه الدول النامية تعاني نفس المشكلة، بل وقد تكون مشاكلها أكثر حدة مما تواجهه دول الخليج. وقد أدى هذا ببعض الباحثين إلى تصنيف دول العالم ما بين تلك التي تعتبر «دول المركز» (Core)، وهي التي يتمركز فيها الإنتاج ذو التقنية والقيمة المضافة العالية، التي تتمثل أساساً بأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، في مقابل الدول التي تعتبر في «الطرف» (Periphery)، وهي التي عادة ما تركز على إنتاج وتصدير المواد الأولية والموارد الطبيعية ذات القيمة المضافة المتدنية، التي تقوم دول المركز ـ فيما بعد ـ باستعمالها في التصنيع ذي القيمة المضافة العالية. وبناء على هذه النظرة إلى «الخلل الإنتاجي»، فعادة ما تصنف دول الخليج ضمن دول «الأطراف»[8].

لا شك في أهمية تحليل الخلل الإنتاجي من هذا المنطلق المعني بالتأخر النسبي لنمط نمو الإنتاج، وسيأخذ هذا التوجه حيزاً كبيراً من هذه الدراسة. ولكن الأهم من ذلك هو تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الحال في دول مجلس التعاون، وخصوصاً في ظل توافر الإيرادات المتدفقة من النفط. فعلى الرغم من توافر الأموال الطائلة، التي حررت دول الخليج من قيود شح الموارد المالية التي تعانيها أغلبية دول العالم «النامية» الأخرى، لم تشهد دول الخليج تقدماً تقنياً وفنياً ملحوظاً في نمط نموها، بل واصلت تلك الدول مسيرة تأخرها النسبي في هذا الجانب.

لهذا، سيشكل منظور الخلل الإنتاجي من ناحية التأخر النسبي في تقنية الإنتاج جزءاً من اهتمامنا، ولكنه لن يكون محور اهتمامنا الوحيد في هذا الكتاب؛ فالمنظور الآخر لما قد نعتبره خللاً إنتاجياً، بل قد يكون أشد خطورة وأهمية، هو الخلل الإنتاجي الناجم عن عدم استدامة نمط نمو الإنتاج نفسه. في هذه الحالة، تصبح الاستدامة هي محط تركيزنا. فتأخر نمط نمو الإنتاج تقنياً ربما لا يعني عدم استدامته بالضرورة. بل قد يكون نمط النمو متأخراً نسبياً دون أن يؤثر ذلك في استدامته (على سبيل المثال: زراعة وتصدير الأرُزّ كناتج رئيسي لدولة ما). إذاً، يجب أن نهتم بالنظر أيضاً إلى مدى استدامة نمط نمو الإنتاج عند تحليل الخلل الإنتاجي في المنطقة.

بداية، ماذا نعني بالاستدامة؟ الاستدامة في اللغة هي استمرار الشيء وثباته ودوامه. وفي ما

(8) اشتهر هذا التصنيف فيما بين مدرسة «أنظمة العالم» (World-systems Theory). ولا يعني ذكرنا لهذا التصنيف اتفاقنا الكلي مع طرح هذه المدرسة، بل إننا نسرد هذا التصنيف في سياق الإشارة إلى أن تقنيات الإنتاج تختلف فيما بين مناطق العالم. للمزيد انظر: Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century,* with a New Prologue (Berkeley, CA: University of California Press, 2011), vol. 1.

يتعلق بنمط الإنتاج، فإننا نعني شيئاً محدداً جداً بالاستدامة[9]. فما نعنيه هو مقدرة نمط نمو الإنتاج على الاستمرار، بحيث يستطيع أن يجدد نفسه ويعيد خلق الشروط الأولية لتواجده وتواصله، وبهذا يديم ويكرس ويولد نفسه بشكل مستقر لمدة متواصلة من الزمن، بل قد يتمكن بفضل استدامته من التكاثر والتوسع والتطور. ولهذه النقطة المتعلقة بتجديد (Reproduction) العوامل الأساسية لنمط الإنتاج وضمان استمراريته أهمية بالغة تفسر استحواذها على نصيب كبير من اهتمامنا.

وإذا طبقنا هذا المنظور على الخلل الإنتاجي من ناحية الاستدامة على دول الخليج، اتضح لنا من الوهلة الأولى وجود عدة دواع للقلق:

د ـ يعتمد نمط الإنتاج أكثر فأكثر على إنتاج سلع محصورة وقليلة نسبياً، تتركز أساساً في النفط، وبهذا يفتقر الاقتصاد إلى التنوع. على ذلك، يكون النمط الإنتاجي عرضة لمخاطر الاعتمادية المفرطة على النفط. وفي حال تعرض سوق هذه السلعة لهزة من أي نوع كانت، سواء من ناحية تدهور أسعار السلعة، أو انخفاض الطلب العام عليها نظراً إلى اكتشاف بدائل لها، فسينعكس ذلك بصورة جلية على استدامة نمط نمو الإنتاج.

هـ ـ يتفاقم هذا التهديد إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه السلعة ناضبة، وهذه الظاهرة تضيف بعداً آخر إلى واقع عدم الاستدامة. فالنفط، وعلى عكس الشمس والمياه الجارية، يعتبر مورداً ناضباً غير متجدد (على الأقل من منظور زمن الإنسان)[10]، ومتى ما نضب النفط، أو وصل العالم إلى مرحلة لا تفرض الاعتماد عليه، سيشكل ذلك خطراً مضاعفاً على استدامة نمط الإنتاج والاقتصادات المبنية حوله في دول الخليج.

معروف أن دول الخليج تعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط في صادراتها، وأن النفط مورد ناضب، لكن ذلك لا يكفي للوصول إلى المراد مما نعنيه بعدم الاستدامة. فعلى الرغم من كون النفط مادة ناضبة، إلا أن استثمار عائداته على نحوٍ يجعل قيمتها تتجدد ـ بل وحتى تتكاثر ـ يبقى احتمالاً وارداً جداً، بحيث توزع هذه الاستثمارات على قطاعات متعددة، وبذلك يتم تفادي

(9) هناك تعريفات متعددة للاستدامة، قد يكون أشهرها هو تعريف التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 تحت عنوان **مستقبلنا المشترك**، الذي عرّفها بأنها التنمية التي تعمل على تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل. أنا ممتن للدكتور ماجد المنيف لإلفات نظري لهذه الدراسة. للمزيد انظر: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، معد، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، عالم المعرفة؛ 142 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).

(10) نظرياً، بإمكان «الطبيعة» أن تنتج كميات إضافية من النفط، إلا أن عملية إنتاج النفط في الطبيعة تطورت على مدى عشرات الملايين من السنين، لذلك فهي فعلياً من منظور زمن الإنسان الاجتماعي ناضبة وغير متجددة. للمزيد انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

خطر نضوب النفط وعدم تنوع أنشطة الإنتاج في الدول المعنية. فما يهمنا هنا هو تداعيات عدم تنويع الاقتصاد وعدم استدامة النفط على نمط نمو الإنتاج والاقتصاد ككل في دول مجلس التعاون. لذلك، يصبح فهم وبيان العلاقة ما بين النفط ونمط نمو الإنتاج في اقتصادات دول مجلس التعاون هو السؤال الملح والضروري، بدلاً من طرح تصريح مبهم بأن نضوب النفط وعدم التنويع من الاعتمادية عليه يعني عدم استدامة اقتصادات دول الخليج. فالسؤال لا يزال يطرح نفسه: لماذا تتواصل الاعتمادية شبه الكاملة على النفط في اقتصادات دول المجلس، حتى بعد مرور أكثر من ثمانين عاماً على اكتشافه في أراضيها، وما نمط نمو الإنتاج والاقتصاد الذي تشكل حول هذه الاعتمادية على النفط، وهل هذا النمط الاقتصادي الذي تبلور يغذي ويفاقم بدوره هذه الاعتمادية على النفط؟

الرسم البياني الرقم (1 – 7)

العمر الافتراضي لمخزونات النفط بناء على كميات الإنتاج السنوية – 2016 (بالسنوات)

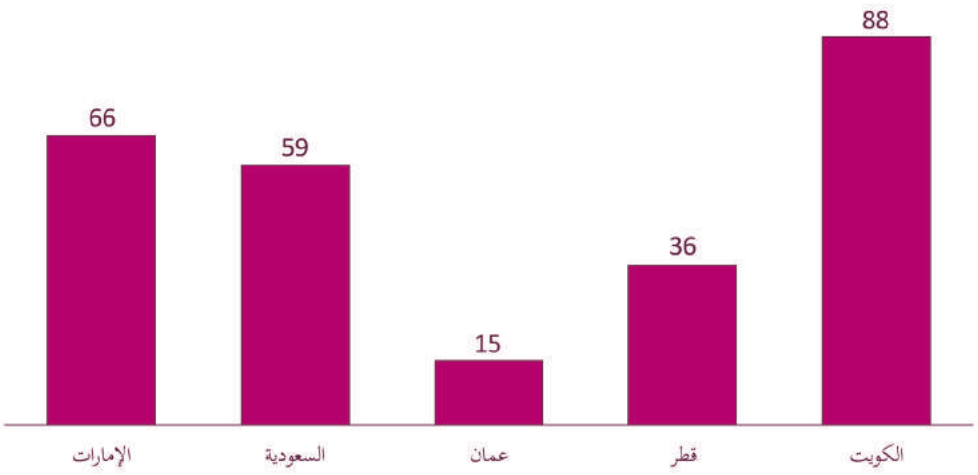

يمتد العمر الافتراضي للنفط في أغلب دول المجلس لعقود من الزمن.

المصدر: شركة النفط البريطانية.

ولكي نبين مدى استدامة نمط نمو الإنتاج والاقتصاد المرتبط به في دول مجلس التعاون، سنصب تركيزنا على تحليل: كيف يقوم نمط نمو الإنتاج في دول الخليج بتوفير العوامل الأساسية من قوى الإنتاج الضرورية لإعادة إنتاج نفسه وضمان استمراريته؟ فإن كان نمط الإنتاج غير قادر على توفير هذه العناصر الأولية بشكل دوري ومنظم، استنتجنا أن هناك خللاً إنتاجياً في المنطقة. فكل نظام اقتصادي يحتاج إلى عدة مقومات أساسية تضمن استمراريته، وهي تحديداً ما يسمى قوى

الإنتاج (Forces of Production)[11]. ولا بد من ضمان تواصل توفير هذه المقومات الأساسية كي يضمن نمط الإنتاج بدوره استمرارية وجوده وعدم دخوله في أزمة قد تؤدي إلى انهياره.

بناء عليه، وجب علينا تبيان تلك العناصر الأساسية اللازمة لضمان تواصل وتجدد أي نظام إنتاجي–اقتصادي، والنظر إلى دورة التجديد (Cycle of Reproduction) لكل من تلك العناصر على حدة. لذلك، إذا أردنا التعمق في سؤال استدامة أي نمط نمو إنتاجي، وجب علينا النظر في استدامة العوامل الأساسية الضامنة لتواصل هذا النمط الإنتاجي بدلاً من انقراضه، ومدى تمكن هذا النمط الإنتاجي من إعادة إنتاج وتجديد تلك العوامل بنفسه حتى يضمن توفرها لنفسه، دون الاعتماد على جهات خارجية لتوفيرها، مؤمِّناً بذلك قدرته هو على الاستمرار وإعادة إنتاج نفسه بنفسه. وسيشكل هذا الطرح المحور الرئيسي لبقية الدراسة: تبيان خصائص نمط نمو الإنتاج السائد في الخليج وطبيعته وتاريخه، ومدى قدرة نمط نمو الإنتاج هذا على إعادة إنتاج وتوليد نفسه، وبذلك تأمين استدامته على المدى البعيد.

إذاً، في الحصيلة، نعيد صوغ سؤال الدراسة الرئيسي كالتالي: ما هو نمط نمو الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حوله في دول الخليج في عصر النفط 1932–2017؟ وهل هذا النمط الإنتاجي مستدام، أم أن هناك خللاً إنتاجياً يجعله غير مستدام؟ وكي نجيب عن ذلك علينا أن نسأل: كيف يقوم النمط الإنتاجي والنظام الاقتصادي المرتبط به في الخليج بإعادة إنتاج وتجديد نفسه؟ وكيف يقوم بتوفير العوامل الأساسية التي يحتاج إليها بشكل متواصل حتى يضمن إمكان إعادة تجديد نفسه بشكل متواصل ومنتظم؟ فإن لم يستطع هذا النمط الإنتاجي، لأي سبب من الأسباب، ضمان توافر وتجدد كل هذه العوامل التي يحتاج إليها حتى يضمن استمراريته وتجدده، ثبت وجود الخلل - أي أن النمط غير مستدام.

ثالثاً: نحو فهم جديد للخلل الإنتاجي: إعادة تجديد عوامل الإنتاج

في اقتصاد عصرنا الحالي، الذي يسميه البعض اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي، هناك قانون واحد على الأطراف كافة المعنية الخضوع له، وإلا فإنها ستتصادم وتدخل مواجهة مصيرية مع بنية هذا النظام الاقتصادي. ويمكننا التدليل على هذا القانون بكلمة واحدة: النمو. على رأس المال أن يتراكم ويتكاثر، وتباعاً فعلى الإنتاج أيضاً أن ينمو. يمكن لكل العوامل الاقتصادية الأخرى أن تأخذ أشكالاً متعددة، ولكن المعيار الذي لا ريب فيه هو أنه على رأس المال، وبالتالي الإنتاج، أن ينمو ويتكاثر. لا يعني هذا طبعاً أنه يتحتم على الاقتصاد أن ينمو كل سنة، فثمة سنين عجاف في

(11) في بعض الأدبيات الأخرى يتم تسميتها بعوامل الإنتاج (Factors of Production)، إلا أننا سنستعمل أساساً مصطلح قوى الإنتاج في هذه الدراسة.

كل مرحلة بالتأكيد، تعقبها سنين سمان. ولكن يظل النمو هو المعيار والهدف الأساسي الذي بُني عليه النظام الاقتصادي الحديث. وقد تخفق شركة أو دولة ما، أو الاقتصاد العالمي ككل، في تحقيق هذا المعيار لسنة أو سنتين، أو حتى لمدة أطول من الزمن، أما في حال تواصل الانكماش على المدى البعيد، فحتماً يكون هذا الوضع غير مستدام، وحتماً سيؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية جمة.

عدا ذلك، هناك عدة طرائق تسمح لأي طرف في الاقتصاد الرأسمالي بالتأقلم مع شرط النمو هذا. لذلك فإن اقتصادات الدول والمدن والمناطق المختلفة تأخذ أشكالاً متعددة. كمثال، يعتمد النمو في اقتصاد ألمانيا أساساً على الصادرات ذات التقنية المتقدمة عبر استعمال التكنولوجيا والإنتاجية العالية في عملية الإنتاج. في المقابل، تعتمد تنزانيا أساساً على القطاع الزراعي لنمو اقتصادها. إذاً، لا يوجد طريق واحد لتراكم رأس المال ونمو الإنتاج. ولكن توجد بالتأكيد عناصر أساسية معينة يجب أن تتوافر لضمان استمرارية أي نسخة من نمط إنتاج رأسمالي، بدونها لا يمكن للنمط أن يعيش ويتواصل. ويمكننا تلخيص هذه العناصر الأولية من قوى الإنتاج التي يلزم توافرها من أجل استمرارية أي نمط إنتاج رأسمالي تحت المسميات التالية: البيئة، والعمل، والنقد، ورأس المال، والتكنولوجيا. كما لنا أن نضيف مؤسستين اجتماعيتين رئيسيتين يحتاج إليهما أي اقتصاد لتنظيم العلاقات الاقتصادية فيه: الدولة، والسوق.

لكل من العناصر السابقة دور رئيسي في الاقتصاد الرأسمالي المهيمن في عصرنا الحالي، ولا يمكن لتراكم رأس المال ونمو الإنتاج التواصل إذا فقد أياً منها. قد نختلف في تعريف كل من هذه التقسيمات، لكنني أزعم بأنه لن يختلف اثنان على أهمية كل منها في عملية الإنتاج. ولهذا، فإنه من الضروري أن نعطي نبذة سريعة عما نعني بكل منها:

البيئة: وقد يسميها البعض أيضاً الطبيعة. ونعني بها العالم المادي الذي يعيش فيه الإنسان، من أراض وبحار وأجواء ومكوناتها الفيزيائية. وللبيئة دور رئيسي في أي نشاط أو نمط إنتاجي، فمكونات الإنتاج، والمواد التي تصنع منها الأدوات التي يستعملها الإنسان في الإنتاج، وحتى المساحة والأرض التي تجري فيها عملية الإنتاج، كلها جزء مما نسميه البيئة، التي تعتبر عنصراً رئيسياً في عملية ونمط الإنتاج. ولنا أن نعتبر العقار، أي الأرض ومساحتها، كجزء رئيسي من الطبيعة أيضاً.

العمل: ونعني النشاط البدني والعقلي الذي يمارسه الإنسان على أجزاء من العالم المادي الذي حوله (البيئة) بهدف تحويله إلى ناتج معين. والعمل بطبيعة الحال مرتبط أساساً بالإنسان ونشاطاته، لذلك يصبح الإنسان والعلاقات التي ينسجها محط التركيز الأساسي عند النظر إلى العمل.

رأس المال: ونعني به الاستثمار المملوك من قبل رب العمل في أي مشروع إنتاجي، بحيث يكون الهدف نمو قيمة هذا الاستثمار عبر عملية الإنتاج. وكما أسلفنا، فإن تراكم وتكاثر رأس المال هو الهدف الرئيسي في نمط الإنتاج الرأسمالي.

النقد: الوسيلة التي يستعملها الناس للقيام بمعاملات التبادل والتجارة من مدفوعات ومشتريات في سياق النظام الاقتصادي. وبالإمكان أن يكون النقد ورقياً أو معدنياً أو حتى افتراضياً. ويستعمل النقد كأداة لقياس وحفظ قيمة المعاملات، إضافة إلى تيسير إنجاز تلك المعاملات، وهو عامل أساسي في أي اقتصاد يعتمد على السوق وتكاثر رأس المال[12].

المعرفة وتكنولوجيا الإنتاج: وتشمل العمليات والمعلومات التي تنظم العلاقات ما بين البشر، وأدوات الإنتاج، ومدخلات الإنتاج، وطريقة تفاعلهم بعضهم مع بعض في خضم عملية الإنتاج. وتتعدد تكنولوجيا الإنتاج بتعدد الزمان والمكان، بحيث قد تعتمد تكنولوجيا ما أكثر فأكثر على المكننة، أو العمالة الماهرة ذات التعليم العالي، أو في المقابل قد تعتمد على كثافة العمالة غير الماهرة.

إضافة إلى قوى الإنتاج هذه التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج، علينا أن نضيف مؤسستين اجتماعيتين، على الرغم من أنهما لا تؤديان دوراً مباشراً في عملية الإنتاج، وذلك لتمثيلهما مجتمعتين شرطاً أساسياً لتواصل واستمرارية أي عملية إنتاج:

الدولة[13]: وتشمل المؤسسات والمنظمات التي يتركز دورها في تعريف وتنفيذ القرارات الملزمة على مجتمع بشري ما هو مجموع مواطنيها، باسم الإرادة العامة والمصالح المشتركة. وتحتفظ هذه المنظومة المؤسسية بحق استعمال القوة والقسر في سبيل تنفيذ تلك القرارات، إن تطلّب الأمر. ودور الدولة مهم في سن القوانين التي تدير عملية الإنتاج والاقتصاد داخل مناطق

---

(12) اختلف المختصون حول موقع النقد ضمن قوى الإنتاج، حيث يعتبره البعض مؤسسة اجتماعية ضرورية لتمكين الإنتاج ولكنها لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج. في كلتا الحالتين، ليس مدار الخلاف كون النقد عاملاً أساسياً لا يمكن للإنتاج في العصر الرأسمالي الاستمرار بدونه، سواء اعتبرناه عنصراً إنتاجياً أو مؤسسة اجتماعية ضرورية لتمكين الإنتاج.

(13) هناك توجه في بعض الأدبيات الأخيرة إلى استعمال مفهوم أوسع من الدولة يمكن تسميته «الأنظمة القسرية والقانونية»(Legal and Coercive Apparatuses) بدلاً من حصرها في الدولة فقط. ذلك أن هناك الكثير من المؤسسات والأنظمة التي تقوم بهذه الوظائف أيضاً ولا تنحصر بالضرورة في دولة معينة (كمثال منظمة التجارة العالمية أو شركات الأمن الخاصة مثل(Blackwater . وعلى الرغم من أهمية هذه الظاهرة، إلا أننا سنركز أساساً على استعمال مصطلح الدولة لعدم التشتيت، بالإضافة إلى أنه برأينا لا زالت الدولة هي المؤسسة الاجتماعية ذات التأثير الأكبر من قبل هذا الجانب القسري والقانوني. للمزيد انظر: Nancy Fraser, «Legitimation Crisis? On the Political Contradictions of Financialized Capitalism,» *Critical Historical Studies,* vol. 2, no. 2 (2015), pp. 157-189.

سيادتها، هذا إضافة إلى دورها المحوري في رسم العلاقات مع الدول الأخرى، بما فيها العلاقات التجارية والإنتاجية. وقد تكون مؤسسات الدولة نفسها لاعباً مهماً في إدارة أو ملكية وسائل الإنتاج أيضاً، كما هو الحال مع الشركات المملوكة من قبل الدولة.

السوق: وهو تلك المؤسسة الاجتماعية الحاضنة لعمليات تبادل السلع والخدمات المنتجة بين المشترين والبائعين، بحيث يدفع المشتري قيمة معينة للبائع في مقابل الحصول على سلعة منه. وتتعدد الأسواق بتعدد السلع والخدمات، فثمة سوق العمل وسوق النفط وسوق الأسهم... إلخ. هذا فضلاً عن تعدد الأسواق من ناحية المساحات والأحجام، كالسوق العالمي، أو السوق على مستوى الدولة، أو السوق على مستوى مدينة معينة... إلخ.

وكما أسلفنا، ففي أي اقتصاد رأسمالي في العصر الحالي، يبقى المعيار النهائي والشرط الضروري لاستدامة النظام الاقتصادي هو تراكم رأس المال والنمو في الإنتاج عبر التفاعل فيما بين العوامل سابقة الذكر. أما التوليفات والأنماط التي يمكن أن تتجلى فيها هذه العوامل في سبيل تحقيق النمو المطلوب فهي بالغة التعدد. فنمط النمو لا يختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى فحسب، بل من زمن إلى آخر. فقد يعتمد نمط النمو في دولة معينة على تكنولوجيا متقدمة، وقوة عمل متدنية نسبياً ولكن مدربة تدريباً عالياً، لتصنيع منتجات عالية المهارة، وباستعمال كمية محدودة من الموارد الطبيعية، كما هو الحال في تطوير تطبيقات الحاسوب كمثال. في المقابل، قد يكون نمط نمو آخر يعتمد على استخراج موارد طبيعية بكميات عالية، وبتقنية غير متطورة نسبياً، وقوة عمل متدنية المهارات، كما هو الحال في استخراج الفحم.

وإذا ما عممنا هذا الحديث على مستوى اقتصاد الدولة بدلاً من قطاع معين، فمن الواضح أن نمط نمو الإنتاج لن يعتمد فقط على العوامل الإنتاجية التي ذكرناها سابقاً، بل تدخل المعادلة عوامل اقتصادية أخرى ذات صلة، كأنماط الاستهلاك، وتوزيع الموارد بين فئات المجتمع، والعلاقات التي تتكون حولها. وإذا وسعنا إطار التحليل ليشمل عوامل غير اقتصادية في المقام الأول، بل تحكمها أوضاع ومعطيات أخرى (على الرغم من تأثيرها المتبادل في الاقتصاد)، فعندها علينا الدخول في تحليل النظام السياسي السائد في الدولة، والعلاقات ما بين الدول المتعددة، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والدينية والثقافية وغيرها في منطقة معينة. لكل من هذه العوامل معطيات وأولويات تتعدى البعد الاقتصادي، دون أن ينفي ذلك العلاقات المتبادلة مع العوامل الإنتاجية والاقتصادية التي ذكرناها. إذاً، على هذه العوامل الإنتاجية والاقتصادية والسياسية والثقافية أن تتعايش (Cohabit) وتتطور بعضها مع بعض (Coevolve)، بحيث يحكمها التجانس الآني، وإن كان هذا التعايش غير أبدي وعرضة للتغير؛ بل ويدخل في أزمات حرجة أحياناً. كمثال، ربما لا يشكل النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الهدف الرئيسي من الطقوس الدينية أو الأنشطة

الرياضية أو الثقافية في دولة معينة، ولكن على هذه الأنشطة أن تتعايش وتنسجم مع نمط النمو الإنتاجي والاقتصادي السائد، بحيث لا تصبح حجر عثرة لنموه، وإلا تحتم عليها الدخول في صدام وأزمات معه.

تتلخص الخاصية المبهرة في النظام الرأسمالي الحديث في قدرة رأس المال على استيعاب كل هذه العوامل المختلفة، بغض النظر عن اختلاف المكان والزمان، وإخضاعها لعملية تجريد (Process of Abstraction) تختزلها في رقم واحد يرمز إلى قيمة الناتج الاقتصادي من كل منها. وهكذا يقوم النظام الرأسمالي بتصفية كل هذه العوامل المركبة والمعقدة، واختصارها في رقم واحد يعكس قيمة الإنتاج منها، ما يؤدي إلى إمكان مقارنة هذه الأرقام المحصَّلة من أنماط إنتاج مختلفة بين بعضها بعضاً. وهكذا يكون بإمكاننا حساب قيمة الناتج في شركة معينة (تنتج الجبن كمثال)، ومقارنتها مع شركة أخرى تنتج الجبن، ومن ثم احتساب قيمة النتاج في قطاع إنتاج الجبن ككل، ما يمكننا من احتساب قيمة الناتج في كل القطاعات الاقتصادية لدولة معينة، ومقارنتها أيضاً مع قيمة الناتج في دولة أخرى، على الرغم من اختلاف نمط نمو الإنتاج فيما بينهما كلياً، بل وبإمكاننا أيضاً احتساب قيمة الناتج على مستوى العالم ككل. ولو حدث أن وسّع الإنسان نشاطه التجاري الاستيطاني إلى القمر والكواكب المجاورة، فمن المتوقع أنه سيحتسب القيمة من نشاطه الإنتاجي هناك أيضاً ويقارنه بذلك في الأرض.

دورنا في هذا الكتاب سيكون أقل طموحاً من تحليل اقتصادات القمر، وسيقتصر على دراسة التوليفة الخاصة من العوامل التي تشكل نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، وتبيان علاقاتها بعضها ببعض، وكيف تمكن نمط النمو هذا من الاستمرار على مدى العقود الثمانية الماضية، وتحري إمكان استمرار هذا النمط من النمو على نفس المنوال مستقبلاً، أم أن هناك خللاً إنتاجياً قد يؤثر في استدامته.

رابعاً: نمط نمو الإنتاج بين التنظير والتأريخ

ستتطلب دراسة التركيبة المعينة لنمط النمو في دول الخليج الإبحار في التاريخ، لتحرّي كيف تبلورت عوامل هذا النمط من النمو على أرض الواقع. فلا يمكن استنتاج كيفية تجلي هذه العوامل بالاعتماد على الجانب النظري فقط، وإن كان هذا الجانب مهماً لفهم وتفسير أسباب تجلي هذه العوامل بطريقة معينة دون غيرها. فكما سيتبين لنا، يتميز تكوين وتطور سوق العمل في الخليج بخاصياته التاريخية التي تختلف عن تلك السائدة في الدول الأخرى، وينطبق الأمر نفسه على نشوء وتطور الدولة، وكذلك الحال عندما نحلل تطور الصناعة النفطية وإيراداتها في الخليج.

وفي رأيي فإن أغلبية الأدبيات المكتوبة عن اقتصادات دول مجلس التعاون تنقسم إلى أربعة توجهات رئيسية، كل منها ناقص:

التوجه الأول، وقد يكون الأكثر سيادة في الأدبيات الرسمية، هو التطبيل والتمجيد لاقتصادات الخليج في العقود المنصرمة وكأنها مرحلة ازدهار وتطور عظيمة لا تشوبها شائبة. يفتقر هذا التوجه إلى أي حس نقدي، ولا أظن أن هناك داعياً للتبحر في بيان الأسباب الداعية لتفاديه كمنهج لفهم اقتصادات المنطقة. أما التوجه الثاني، فيأخذ المسار المعاكس، بحيث تغلب عليه نظرة نقدية تقول بأن اقتصادات دول مجلس التعاون «مزيفة» بشكل أو آخر، لأنها تختلف عن «الاقتصادات الحقيقية» الأخرى[14]. وعادة ما تجري المقارنة مع النمط المعياري للاقتصاد الغربي، بحيث يتركز جل النقد في القول بأن هناك خللاً وعطباً أساسياً في اقتصادات الخليج، دون محاولة التعمق في فهم خصائص هذا الاقتصاد أو تفسير تطوره على مراحل زمنية محددة، وتمكنه من الاستمرارية لأكثر من ثمانية عقود. كمثال، قد ينتقد بعض الكتاب تركيبة سكان دول مجلس التعاون من ناحية تضاؤل عدد المواطنين، لأن ذلك يختلف عن الحال في باقي الدول، دون تحديد أوجه الخلل في ذلك، في حين قد ينتقد آخرون كون دول الخليج ملكيات مطلقة على عكس الديمقراطيات العريقة، دون توضيح الخلل في ذلك تحديداً، ونفس الأمر يسري على قضية الاعتمادية المفرطة على النفط.

ونظراً إلى أهمية تمحيص وتفكيك أوجه الخلل في دول مجلس التعاون، وهو هدفنا الأساسي من هذا الكتاب، فلا بد من تفادي الطرح العام لهذا الموضوع، والاتجاه في المقابل نحو التعمق في فهم خصائص الاقتصاد وأوجه الخلل فيه بناء على منطقها الذاتي واستمراريتها، بدل الاكتفاء بترديد الحكم باختلاف اقتصاد الخليج عن الاقتصادات الأخرى (وعادة ما تكون المقارنة مع الاقتصادات الغربية)[15]. فإذا توقف البحث عند ذلك الحكم في حد ذاته، لن يسعنا إلا استنتاج أن الاقتصاد مختل لأنه مختلف عن الآخر، ويجب تغييره إلى هذا النموذج الآخر- الأمثل حتى يصبح اقتصادنا اقتصاداً صحياً. وبذلك يتم التغاضي عن أي فهم لتاريخ وسيرورة الاقتصاد بناء على تطورها الذاتي الذي أدى إلى وضع الاقتصاد الراهن، ويتم استبدال ذلك بنظرة معيارية مسبقة لما يجب أن يكون عليه شكل الاقتصاد الأمثل لكي يصنف كاقتصاد مستدام، وهي نظرة غالباً ما

(14) ينطبق هذا الوصف على بعض الأدبيات والدراسات التي صدرت من منتدى التنمية. وهذا النقد لا يقلل من أهمية ورصانة الكثير من الدراسات التي صدرت من المنتدى، والتي تبقى إجمالاً من أفضل ما تم كتابته عن هموم المنطقة في العقود الأربعة الماضية.

(15) كمثال، كثيراً ما يتم مقارنة اقتصادات دول مجلس التعاون مع النرويج كونه اقتصاداً نفطياً آخر. وعلى الرغم من أهمية هذه المقارنة، إلا أنه يبقى من المهم أيضاً أن نعي ونفهم الأوضاع التاريخية المختلفة في الحالتين.

تكون مستوردة من تجارب بعيدة من واقع دول المجلس. وهكذا يكون التحليل سطحياً ويبتعد من فهم القضية بعمق، وتكون توصياته أقرب إلى الأمنيات والخواطر بدلاً من الحلول الملموسة على أرض الواقع، بل قد تكون تلك التوصيات مضرة بطبيعة الاقتصاد في مجتمعات الخليج العربية.

أما المجموعة الثالثة، وعادة ما تنتشر في أوساط مؤسسة النقد والبنك الدولي وما شابهها، فيغلب عليها تطبيق معايير ومفاهيم طورت أساساً لدراسة اقتصادات أخرى (غربية في الأساس)، قد لا تكون قادرة بمفردها على الوصول إلى فهم عميق لاقتصادات دول مجلس التعاون. إلا أن هذه الجهات عادة ما تتوسل تلك المعايير كما هي (كمثال: استعمال الناتج المحلي الإجمالي كالمعيار الرئيسي للصحة الاقتصادية ، أو الإيمان الأعمى بالقطاع الخاص كالحل الأكفأ والأفضل في كل الحالات والأزمنة والاقتصادات). يتميز هذا النوع من التحليل بغياب البعد التاريخي لفهم المنطقة والاعتماد أساساً على نظريات اقتصادية مجردة صممت لاقتصادات أخرى وفصلت على مقاسها، وتطبيقها على اقتصادات دول مجلس التعاون دون أي حس نقدي أو تاريخي سواء نحو مضمون تلك النظريات أو واقع مجتمعات دول مجلس التعاون.

وأخيراً، فإن المجموعة الرابعة، التي عادة ما تشمل الباحثين الاستشراقيين المهتمين بالخليج، عادة ما تنظر إلى اقتصادات ودول الخليج كحالة خاصة لا يمكن استعمال الأدوات والمفاهيم التي طورت للاقتصادات الأخرى لفهمها، بل يجب النظر إليها كوضع شاذ منفصل عن باقي العالم، تحكمه مفاهيمه الخاصة التي لا تنطبق على أي اقتصاد آخر. وأكثر الأمثلة انتشاراً يتلخص في القول بأن المجتمع الخليجي مجتمع قبلي تحكمه أساساً قوانين إثنية–طائفية منذ العصور الغابرة، وقد أضحت تركيبة هذا المجتمع الفريدة تدور في رحاب الدولة الريعية في عصر النفط[16].

سيحاول هذا الكتاب قدر الإمكان تفادي أوجه القصور المذكورة. فلا بد من الابتعاد من الأطروحات التي ترى دول الخليج كحالات شاذة عالمياً، لا تنطبق عليها أي من الأدوات التحليلية والنظرية التي تُستعمل لتحليل بقية دول العالم، وتستوجب خلق نظريات مستحدثة وخاصة بها كلياً. بل علينا أن نعي أن دول الخليج هي جزء مهم من تركيبة الاقتصاد العالمي في العصر الحالي. في المقابل، فإن الاتكال على النظريات السائدة في أغلبية الأدبيات الاقتصادية عن المنطقة لن يكون كافياً لتحقيق هذا الهدف، فقد أخذ تطور هذه العوامل على مدى تاريخ دول الخليج مساراً مغايراً للنظريات التي ترسمها تلك الكتب[17]. لذلك لا بد من اعتبار

---

(16) هذا هو الحال، كمثال، في بعض النسخ من نظرية الدولة الريعية.

(17) كمثال، كتيبات الاقتصاد النيوكلاسيكية عادة ما تتوقع أن الدول التي لديها فائض في رأس المال، كما هو الحال في دول الخليج، من المفترض أن يكون العائد إلى العمل فيها عالياً. ولكن هذا مغاير لما نراه في دول الخليج، حيث لا يوجد حد أدنى للأجور، وتتدنى رواتب بعض العاملين إلى ما يقارب 100 دولار شهرياً. ولشرح هذه الخاصية في دول الخليج، لا بد من دراسة تاريخ =

الخصوصيات التاريخية لدول الخليج، وفي نفس الوقت وضع قراءة اقتصادات الخليج في صلب تحليلات الاقتصاد العالمي.

وإن دلت الحصيلة على وجود خلل إنتاجي في اقتصادات دول الخليج يشكل خطراً على استدامتها، فعلى تحليلنا أيضاً أن يوفق بين هذا الزعم وبين الحقيقة التاريخية لتواصل واستمرار اقتصادات الخليج في عصر النفط لمدة تزيد على العقود السبعة. بل لا بد من الاعتراف بأن ثمة من كان ينذر أو حتى يبشر بسقوط اقتصادات وأنظمة دول الخليج منذ أول ظهور للنفط في ثلاثينيات القرن الماضي[18]. ولتجنب التحليلات المبسطة التي انساقت إليها هذه الخطابات الباحثة عن الإثارة، يجب على تحليلنا الدمج بين أسباب استمرارية نمط نمو الإنتاج في دول الخليج على مدى العقود السبعة الماضية، من جهة، وتبيان التفاقم في أوجه الخلل في الإنتاج والنظام الاقتصادي المرتبط به، والتي تضع إمكان استدامته في المستقبل في خطر شديد، من جهة أخرى.

وبذلك، سيكون هدفنا هو تبيان الخصائص الرئيسية التي يتميز بها نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، وكيفية تطور هذه الخصائص على امتداد عصر النفط، ومدى استطاعتها توفير العوامل الكفيلة بإعادة إنتاج نمط الإنتاج واستمراريته، مولين اهتمامنا لإبراز مكانة هذا الأخير وعلاقاته مع بقية العالم. وهذا الفهم لخصائص الحاضر وتطورها على مدى التاريخ، يصب في نهاية المطاف في تحقيق هدفنا الرئيس من هذه الدراسة، وهو فهم أوجه الخلل الأساسية في اقتصادات دول المجلس، حيث نتطرق إلى أوجه الخلل من منظور قدرة عوامل الاقتصاد الرئيسية على الاستمرارية وإعادة إنتاج نفسها بشكل متواصل. ونأمل من خلال هذا التحليل أن نصل إلى استنتاجات حول إمكانات التصدي لأوجه الخلل هذه، وتفعيل قدرة الاقتصاد على الاستمرارية على مر الزمن، مع فهم العلاقات والتشابكات الاجتماعية التي ستتأثر بأي تغيُّر في الاقتصاد وتداعياته عليها.

وخلال سردنا التاريخي هذا، يجب التذكير بأننا نتعامل أساساً مع علاقات اجتماعية، أي علاقات في ما بين بني البشر في محيطهم المادي الذين يعيشون فيه. لذلك سيركز تحليلنا أساساً

= نشوء وتطور سوق العمل في الخليج منذ عصر ما قبل النفط إلى وقتنا الحالي، ومقاربته مع الجانب النظري، بدلاً من الاعتماد على النظريات المجردة التي تقدمها كتب الاقتصاد النيوكلاسيكي، التي تستحوذ على نصيب الأسد اليوم مما يتم تدريسه عن الاقتصاد.

(18) وقد يكون من أحدث الأمثلة في سلسلة طويلة من الأعمال التي رأت أن أسرع الطرق لامتطاء الشهرة هو التنبؤ بسقوط دول واقتصادات الخليج هو كتاب **ما بعد الشيوخ**، الذي يأتي في ذيل قائمة طويلة من نصوص البريطانيين الاستشراقيين الذين اقتاتوا على التنبؤ بساعة سقوط ممالك الخليج، في سلسلة متواصلة منذ ثلاثينيات القرن العشرين. للمزيد انظر:

Christopher Davidson, *After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies* (London: Hurst, 2013).

على التعاطي الاجتماعي في ما بين الناس في محيط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية من توزيع وعملية بيع وشراء واستهلاك. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان التشديد على أنه بالرغم من اعتبار النمو المعيار الأساسي لأي نظام رأسمالي، فإن ذلك لا يعني أن النمو هو الهدف الوحيد للأطراف المعنية فيه، وقطعاً لا يعني ذلك أن النمو وتراكم رأس المال هو هَمّ الناس الوحيد وشغلهم الشاغل. إن الهموم الاقتصادية لأي طرف في أي مجتمع كان تتعدى بالتأكيد جانب النمو البحت، لتشمل متطلبات الصحة والتعليم واستدامة البيئة وحرية الإنسان وغيرها من الشواغل. وقد تكاثر ما يعرف بـ «دراسات التنمية» التي تسعى لتناول هذه الشواغل من عدة جوانب متداخلة. هذه الأبعاد في «التنمية» مهمة طبعاً، وستأخذ حيزاً خاصاً من تحليلنا وشرحنا. لكن ذلك لا يتناقض مع محور تركيزنا الأساسي في هذه الدراسة، وهو تسليط الضوء على نمط نمو الإنتاج في دول الخليج. لذلك، سننظر إلى هذه العوامل «التنموية» من منطلق دورها في تغذية نمط نمو الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأهداف التي تحكم هذه العوامل (كما ذكرنا مسبقاً) ربما لا تكون اقتصادية أو إنتاجية بحتة، بل تدخل فيها معايير أخرى سياسية وثقافية... إلخ.

ويركز تحليلنا على دول الخليج مجتمعة، أي أننا سنتطرق أساساً إلى سمات التشابه فيما بينها، مع الأخذ بالاعتبار الاختلافات البارزة بينها. فلا شك في وجود فروق مهمة بين دول المجلس، من حجم الدول، إلى الدخل الاقتصادي لكل منها، إلى تفاصيل النظام السياسي، وهلم جرّاً. ولكن هناك تقاطعات أساسية مشتركة تجعل المقارنة والحديث عن تلك الدول مجتمعة أمراً طبيعياً. فكل هذه الدول تعتمد أساساً، كما أتى، على النفط كمصدر دخلها الرئيس، وكلها تعتمد أساساً على العمالة المهاجرة لتوفير الأغلبية العظمى من قوة العمل في اقتصاداتها، وكلها تتسم بنظام حكم ملكي مطلق مع اختلاف الدرجات، وكلها أيضاً تتسم بتحالف غير متكافئ في المجال العسكري والأمني يقترب إلى الاعتمادية على القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا[19]. هذا بالإضافة إلى تقاسم هذه الدول الست لرقعة جغرافية واحدة، ولغة واحدة، وروابط أسرية وثقافية متداخلة، بما يجعل همها ومصيرها مترابطاً بشكل عضوي.

وعلى الرغم من تناول المحتوى التاريخي لهذا الكتاب لكل دول الخليج، إلا أن تركيزه سيميل نسبياً نحو بعض الدول دون غيرها، وبخاصة في ما يتعلق بالتطورات التاريخية في البحرين والكويت والسعودية وقطر. ذلك أن هذه الدول تحتضن المواقع الأولى لاكتشاف النفط في المنطقة، وبالتالي فقد شكلت المسرح الأول لنشوء نمط النمو الذي انتشر في ما بعد في بقية دول

(19) وقد سمى مركز الخليج لسياسات التنمية هذه الخصائص بأوجه الخلل المزمنة الأربعة. للمزيد انظر: حمد الريس، «مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها»، سلسلة الأوراق الاستطلاعية من مركز الخليج لسياسات التنمية ورقة رقم 1 (نيسان/ أبريل 2012).

الخليج. هذا بالإضافة إلى كون السعودية الثقل الأكبر سكانياً واقتصادياً وسياسياً في دول الخليج، وهذا ما يحتم التطرق إليها بشكل معمق. وقد أعانني في ذلك توافر المعلومات بغزارة أكبر نسبياً في ما يخص تاريخ هذه الدول الأربع، فضلاً عن تركز معرفتي الشخصية كباحث أساساً حول التطورات فيها. ولا يعني هذا أن التحليل لن يتطرق إلى عُمان والإمارات العربية المتحدة، بل ستكون هاتان الدولتان في صلب التحليل، وبخاصة عندما نتطرق إلى حالة دبي الاستثنائية، لكن وجب التبيان منذ البداية توزيع التركيز النسبي لهذا الكتاب. وسيتناول ما تبقى من المحتوى العوامل المذكورة سالفاً بوصفها أساسية في أي نمط إنتاجي، بحيث يتناول كل فصل التطور التاريخي والنظري لنمط النمو العام في دول الخليج ومن ثم لهذه العوامل الإنتاجية في دول الخليج العربية، كل عامل منها على حدة. وعلى هذا المنهج، سيركز الفصل الثاني على تطوير فهم معمق لدور النفط في نمط نمو الإنتاج في دول الخليج، حيث يعتبر النفط أهم مكون من «الطبيعة» في نمط النمو هذا ونقطة بدايته. أما في الفصل الثالث، فسنحاول تبيان نمط نمو الإنتاج العام المسيطر في دول الخليج، وأهم الخصائص التي تميز نمط النمو هذا، والذي سنسميه بنمط «تصدير النفط ـ استيراد العمل» (Oil Exportism - Labour Importism (OELI)).

وفي الفصل الرابع سنتناول العلاقة العضوية بين النفط والنقد، لتركز دور النفط الأساسي في اقتصادات دول الخليج في تزويدها بإيرادات نقدية من باقي دول العالم. لذلك، نولي اهتمامنا في هذا الفصل إلى تبيان وتحليل أوجه إنفاق إيرادات النفط في اقتصادات الخليج. ثم ننتقل في الفصل الخامس إلى تحليل «الدولة» وتاريخ نشوئها ودورها في نمط النمو في الخليج. أما الفصل السادس، فيركز على تحليل خصائص الإنتاج في دول الخليج من ناحية «رأس المال» و«التكنولوجيا» المستعملة في الإنتاج.

يواصل الفصل السابع النسج على نفس المنوال بالتركيز على «قوة العمل» والإنسان الذي يقوم بهذا العمل، وطبيعة علاقاته الاقتصادية ـ الاجتماعية في هذه الرقعة الجغرافية من شبه الجزيرة العربية. أما الفصلان الثامن والتاسع، فيغوصان في تاريخ نشوء هذه العلاقات ما بين المواطنين وأصحاب رؤوس الأموال والوافدين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والعوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء هذه التركيبة الاقتصادية الفريدة في دول مجلس التعاون. يعيدنا الفصل العاشر بدوره إلى البيئة، وبالتحديد إلى الأرض، حيث ننظر في أوجه تجلي اقتصادات دول الخليج على أرض الواقع في شكل المدن التي أصحبت هي أساس النشاط الاقتصادي. أما الفصل الحادي عشر والأخير، فيأخذنا إلى استخلاص النظرة العامة حول استدامة نمط نمو الإنتاج في الخليج ومواقع الخلل فيه. ونختم هذا الحديث بالسؤال: إن كان هناك خلل إنتاجي، فما العمل؟

عند الحديث عن أحد هذه العناصر الأساسية في عملية الإنتاج في كل من هذه الفصول، سيكون تركيزنا على دورة التجديد لهذا العنصر (Cycle of Reproduction)، وكيف يقوم هذا العنصر بإعادة إنتاج وتجديد المتطلبات اللازمة لضمان تواصله واستمراريته وتكاثره. فكيف تمكنت دول الخليج من توفير إمدادات متواصلة من قوة العمل، مثلاً، بطريقة تضمن استمرار وجود هذا العنصر الضروري في الإنتاج؟ وكيف استطاعت الدولة توفير الإيرادات اللازمة لضمان قدرتها على الاستمرارية وإعادة توليد نفسها بشكل مستمر؟ وما هي خصائص تكنولوجيا الإنتاج في دول الخليج، وكيف تواصل إعادة إنتاج التكنولوجيا وضمان استمراريتها؟ هذه هي الأسئلة التي سنتطرق إليها في الفصول القادمة.

إضافة إلى ما تقدم، سيتمحور جزء رئيسي من اهتمامنا حول تبيان العلاقات بين عوامل الإنتاج هذه وبعضها البعض، فضلاً عن دور كل عامل في نظام التراكم العام. فالطريقة المثلى للتعرف إلى خصائص أي عامل تكمن في تحليل علاقاته وتشابكاته مع بقية العوامل الأخرى. كمثال، سيركز فصل العمل على تبيان علاقة العمل مع التكنولوجيا، والدولة، ورأس المال، وفي صناعة النفط... إلخ، إضافة إلى طبيعة ودور العمل في نظام التراكم العام في دول الخليج. وهكذا، إذا ما أخذنا فصول هذا الكتاب مجتمعة، ستتكون لدينا عدة نظرات من وجهات مختلفة لهذه العلاقات، ما سيعطينا في نهاية المطاف صورة متعددة الأبعاد والتوجهات حول نمط نمو الإنتاج.

ولب ما سنجادله هو أن «نمط النمو» في دول الخليج نتاج لتوليفة من العلاقات الاجتماعية المتداخلة، التي ما انفكت تساند، وتعرقل، وتحول، وتؤثر في بعضها البعض في جدلية مستمرة. فالدولة، والنفط، ورأس المال، والعمل، والتكنولوجيا كلها يجب أن تدرس أساساً على أنها علاقات، بحيث ينظر إليها كتوليفة من المؤسسات والقوى الاجتماعية التي تنتظم حول هدف تكاثر وتراكم رأس المال. هذه التوليفة بين العوامل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة تحمل دائماً طابعاً جزئياً، ومشروطاً، ومرحلياً، وغير مستقر بشكل كامل، إذ إنها مكونة من مساومات وتوافقات بين هذه العوامل الاجتماعية المتعددة بأهدافها المتناقضة، ولكن التوليف بينها دائماً ضروري لتكريس نمط نمو متواصل ومستمر لمدة من الزمن[20]. وهذه التوليفة دائماً قابلة للتغير،

(20) تبني هذه المنهجية على أدبيات «مدرسة التنظيم» (Regulation School)، والتي نشطت في تحديد أنواع نمط النمو المختلفة في اقتصادات العالم. كمثال: Michel Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience* (London: Verso, 2000), vol. 28.

إلا أن هذه الدراسة تختلف وتضيف على ما جاءت به المدرسة أساساً عبر التركيز على نمط إعادة الإنتاج(Mode of Reproduction) بدلاً من التركيز فقط على نمط التنظيم(Mode of Regulation) ، إذ في رأيي أن النقطة المفصلية في أي نظام اقتصادي هي قدرته على إعادة الإنتاج، ويجب أن تكون محور التركيز في أي دراسة تتناوله.

وللتعطل، وللدخول في أزمات، فهي ليست في ركود هامد، بل في تغير مستمر وفي جدلية متواصلة تغذي أطرافها المتضاربة. تسمح لنا هذه المنهجية بالمزج بين أطروحتين أساسيتين: الأولى هي توجه رأس المال نحو التجريد ووضع رقم يقيس قيمة الناتج من هذه التوليفة من العوامل، وذلك في خدمة هدفه العام في مواصلة النمو. أما الثانية ففي مقابل التأكيد على الطبيعة التناقضية، والمشروطة، والقابلة للتغيير في العلاقات الاجتماعية التي تجمع ما بين هذه العوامل على أرض الواقع، والتي لطالما كان على نظام التراكم أن يتعايش معها ويوظفها في خدمة هدفه الأساسي: النمو.

حري بنا قبل ختام هذا الفصل إيضاح نقطة مهمة حول الهيكلية المتبعة في الكتاب. فنظراً إلى منهجية الدراسة التي تدمج الجانب النظري ـ التحليلي والتاريخي بين دفّتي كتاب، رأينا تقسيم فصول الكتاب بناء على هذه الجدلية. بذلك، تركز الفصول الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة على الجانب النظري ــ التحليلي لنمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون في وقتنا الحالي (بدايات القرن الحادي والعشرين)، مع كون الفصل الثالث هو الفصل المركزي الذي يقدم النظرية العامة للدراسة. في المقابل، يركز الفصل الثاني والخامس والثامن إلى العاشر على السرد التاريخي لتطور نمط نمو الإنتاج في دول الخليج. إذاً، أمامنا أربعة فصول نظرية ـ تحليلية تتناول نمط نمو الإنتاج في وقتنا الحالي، وخمسة فصول تاريخية تركز على كيفية تطور هذه الخصائص منذ بداية عصر النفط إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى هذه المقدمة والخاتمة التي تلخص جدلية الدراسة العامة وتقدم التوصيات الناتجة منها. وقد رأيت هيكلة الكتاب على هذا النمط حتى يتمكن القارئ من التركيز على الفصول النظرية ــ التحليلية أو التاريخية إن أراد ذلك، على الرغم من أهمية دمج هذين الجانبين في جدلية واحدة وقراءة الفصول متتابعة، إذ لا يمكن فصل تحليل الحاضر عن جذوره في التاريخ، والعكس صحيح.

إذاً، هدفنا على مدى الفصول القادمة هو تفصيل وتعميق قصة نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون عبر الغوص في التاريخ والنظريات معاً لرسم أهم خطوط ومفاصل العملية، مولين اهتمامنا للفترة الزمنية من ما قبل الحرب العالمية الثانية حتى يوم كتابة هذه السطور، بهدف المساهمة في فهم أفضل لنمط الإنتاج وأوجه الخلل التي تبلورت في اقتصادات دول الخليج خلال هذه الفترة. وخير بداية لسرد هذه القصة هو الاستهلال بالحديث عن ذلك العامل الذي كان أساس الإنتاج والاقتصاد في دول الخليج خلال هذه المرحلة: النفط.

الفصل الثاني

النفط: استملاك البيئة وتصديرها

أولاً: تاريخ استعمال النفط

نعيش كبشر في العالم المادي الذي يحيط بنا، ونتعاطى معه على نحوٍ متواصل في حياتنا اليومية. فالهواء الذي نتنشقه، والماء الذي نشربه، والكساء الذي نلبسه، والطرق التي نسلكها، بل وحتى أجسامنا، تعتبر جزءاً من هذا العالم المادي الذي نعيش فيه.

ولطالما كانت حياة البشر في بقاع الأرض المختلفة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بخصائص محيطها وما نسميه «البيئة» (Ecology) في تلك المنطقة[1]. فليس غريباً ان تأخذ حياة الإنسان في المناطق الساحلية منحنى يختلف عن بني جلدته الذين يعيشون في المناطق الجبلية الداخلية. وعلى هذا المنوال، فإن حياة المجتمعات في المناطق الاستوائية ذات الطقس الحار تختلف عن نمط المعيشة في المناطق الثلجية. ويتكون عمل الإنسان وما ينتجه أساساً عبر تعاطيه مع محيطه المادي، فعبر التفاعل ما بين الاثنين في مختلف المناطق بنى ابن آدم حضاراته ومجتمعاته المختلفة المنتشرة في شتى أصقاع الأرض.

ولا يختلف الإنسان الذي يعيش في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية عن أشقائه من بني البشر في هذا الجانب، فكانت حياته على مر العصور تعتمد أساساً على علاقته بالعالم المادي المحيط به. وقد تكون أهم خاصية تميزت بها المنطقة عن غيرها من بقاع العالم هي ندرة المياه

(1) لدراسات تنظر إلى العلاقة ما بين الإنسان والبيئة في العصر الرأسمالي، انظر: James R. O'Connor, ed., *Natural Causes: Essays in Ecological Marxism* (New York: Guilford Press, 1998), and Neil Smith, *Uneven Development: Nature, Capital, and the Production of Space* (Athens: University of Georgia Press, 2010).

العذبة فيها، فلا يوجد في منطقة شبه الجزيرة العربية أي نهر دائم الجرَيان، ويغلب على المنطقة الطابع الصحراوي المصاحب لندرة المياه، مع بعض الاستثناءات. ولهذا، وحتى منتصف القرن العشرين، كانت المنطقة تعَدّ من المناطق الأقل كثافة سكانية في العالم. وقد تركزت الكثافات السكانية في المنطقة أساساً على السواحل المطلة على الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر، إضافة إلى مجاميع بشرية اتخذت البادية والصحراء كمكان للسكن، إما كتكتلات حول الواحات المتناثرة، أو كبدوٍ رحَّل فيما بين أراضيها. وارتبط عمل الإنسان وما ينتجه بشكل وثيق بطبيعة هذا العالم المادي. لكن في ثلاثينيات القرن العشرين، اكتشفت في أراضي شبه الجزيرة العربية كميات ضخمة من مادة تعرف بالنفط، قُدِّر لها أن تغير مسار حياة الإنسان فيها ـ بل وفي سائر بقاع العالم ـ بشكل جذري.

حُفرت أول بئر نفط في دول الخليج العربية عام 1932 في البحرين. وإذا كان علينا أن نختار سنة ما ترمز لبداية التحول المفصلي في المنطقة، فقد يمثل عام 1932 خياراً مناسباً. فبالإضافة إلى اكتشاف النفط، كانت هذه هي السنة التي أعلن فيها بشكل رسمي تأسيس الدولة السعودية الثالثة، التي تستمر حتى اليوم في هيئة المملكة العربية السعودية. إذاً، كانت هذه السنة هي سنة اكتشاف النفط، وتأسيس أول دولة حديثة مستقلة رسمياً في منطقة ما يُعرف اليوم بدول مجلس التعاون.

1 ـ النفط كوقود الثورة الصناعية

لنبدأ حديثنا بالنفط، وهو جزء من العالم المادي الذي يعيش فيه الإنسان. يُعتبر النفط مادة موجودة في «الطبيعة» منذ ملايين السنين قبل ظهور الإنسان على سطح الكرة الأرضية. وللنفط تجسدات مادية (Materiality) وخصائص فيزيائية تعتبر جزءاً أساسياً من تكوينه، بغض النظر عن علاقته بالإنسان[2]. فالنفط هو سائل سميك موجود في التكوينات الجيولوجية في باطن الأرض. وترجح النظريات أن النفط تكوَّن من دفن كائنات ميتة تحت صخور رسوبية، حيث تعرضت

(2) هناك مجموعة من الدراسات الاجتماعية، وخصوصاً في الجغرافيا، تهتم بشكل مسهب بـ «التجسدات المادية» (Materiality) لأي مادة، وتبعات هذا الأمر على العلاقات التقنية ـ الاجتماعية عند استعمال هذه المادة. كمثال، فإن «التجسدات المادية» للفحم وخصائصه الفيزيائية، عنت أن استخراجه يتطلب كمية عالية من العمال، وجعلت نقله صعباً ومكلفاً. لذلك فقد أنشأت الكثير من المدن الصناعية في إنكلترا وأمريكا بالقرب من مناجم الفحم حتى يسهل نقلها إليها. كما نشطت النقابات والإضرابات والتحركات العمالية بين عمال الفحم، نظراً لضرورة تواجد أعداد ضخمة منهم في مناجم الفحم، وطبيعة استخراجه التي أعطتهم استقلالية كبيرة في العمل. ولذلك، فقد كان للتجسدات المادية للفحم وطريقة تعاطي بني البشر معها في سبيل استعماله تبعات على العلاقات الاجتماعية التي كان على بني البشر نسجها بين بعضهم البعض لاستعمال الفحم. الأمر نفسه ينطبق على أي مادة أخرى قد ننظر إليها، كالماء أو القطن أو النفط، والأخير هو محط تركيزنا. للمزيد حول الفحم، انظر:
Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso Books, 2011).

للحرارة والضغط المكثف حتى تحولت إلى السائل الذي نعرفه اليوم. كيميائياً، يتألف النفط أساساً من الهيدروكربونات، وهي المركبات العضوية المؤلفة من ذرات الهيدروجين والكربون التي تعطي النفط خصائصه الفيزيائية. ولسنا هنا في سياق محاضرة عن التكوين الفيزيائي للنفط، وهو موضوع في متناول القارئ بصورة أفضل وأكثر تعمقاً في أي من الكتب العلمية المتخصصة[3]، فحسبنا أن نلفت انتباه القارئ للواقع المادي للنفط، ولطبيعة الخصائص الفيزيائية المرتبطة به، ووجوده فيه باستقلال عن النشاط الإنساني، وستؤدي هذه الخصائص ـ كما سنرى ـ دوراً مهماً في نمط تعاطي الإنسان مع مادة النفط.

هذه الخصائص المادية للنفط هي التي جعلته محط أنظار الإنسان، بحيث أصبح للنفط فائدة عند الإنسان وقيمة استعمالية واضحة (Use-value) [4]. وعادة ما تمثل الطاقة المنبعثة من إيقاد النفط القيمة الاستعمالية التي تجذب الإنسان إلى هذه المادة. وقد استعمل الإنسان النفط لآلاف السنين[5]، بمن في ذلك إنسان الحضارات البابلية والفارسية والصينية، في أمور متعددة مثل الإنارة، والاستعمالات الطبية، وتعبيد الشوارع، وسد الثغر في بناء السفن، ومنع تسرب الماء. ولكن ظل استعماله محصوراً نسبياً من حيث الكميات ومن حيث القطاعات. تغيَّر هذا الأمر كلياً مع دخول عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، الذي دشن مرحلة استعمال الوقود الأحفوري (Fossil Fuel) بشكل مكثف.

ويعَدّ الفحم أول مادة أحفورية ذات دور رئيسي في الثورة الصناعية، فقد شكل الفحم بالمعنى الفعلي والمجازي مصدر الطاقة الأساسي الذي أشعل الثورة الصناعية منذ بداياتها في إنكلترا، التي احتوت على أكبر مستودعات الفحم المعروفة في ذلك الحين. وقد دشن استعمال الفحم على نحوٍ موسع كمصدر للطاقة في الثورة الصناعية تغيراً جذرياً في حياة بني البشر. لكي نفهم أهمية هذا التغيير، علينا أن نعي أنه في العصر الذي سبق الفحم، كانت الطاقة محصورة أساساً في مصادر متجددة، اعتمدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الطاقة المتجددة الشمسية أو المائية أو الهوائية. فلو نظرنا إلى مصادر الطاقة في عصر ما قبل الثورة الصناعية، نجدها إما معتمدة على الشمس مباشرة، كما هو الحال في الزراعة، أو على مصادر طاقة تعتمد بشكل غير مباشر على

(3) لدى هيئة الإذاعة البريطانية سلسلة مخصصة لطلبة المدارس تستعرض أهم خصائص النفط المادية، وهي تصلح كمقدمة لأي شخص حول الموضوع: «Crude Oil and Fuels,» BBC Bitesize, <http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebite-size/science/aqa/crudeoil/>.

انظر أيضاً: Oil (Petroleum), *US EIA,* <https://www.eia.gov/KIDS/energy.cfm?page=oil_home-basics-k.cfm>.

(4) أول من استعمل هذا المصطلح بالطبع هو آدم سميث ومن بعده ريكاردو وماركس.

(5) Gordon I. Atwater and Joseph P. Riva, «Petroleum،» Encyclopedia Britannica, <https://global.britannica.com/science/petroleum>.

الشمس، كما هو الحال مع مصادر الطاقة من النبات كالحطب المستعمل كوقود، إذ يستمد النبات تغذيته وطاقته من الشمس بدوره[6]. الأمر نفسه يسري على الحيوان، الذي كان يستعمل كمصدر طاقة رئيسي في أنشطة الإنسان، كالأحصنة والحمير، بل والإنسان نفسه عندما كان يستعمل عضلاته كمصدر للطاقة. فكل هذه المصادر تعتمد بطريقة أو بأخرى على الطاقة المزودة من الشمس من طريق الغذاء (الذي يعود أساساً إلى تغذية النبات بالأشعة الشمسية في السلسلة الغذائية). أما مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كالمياه والهواء، فكانت تستعمل أيضاً في بعض أنشطة الإنسان كالملاحة البحرية والنواعير.

التحول نحو استعمال الفحم كمصدر للطاقة كان بداية لمرحلة مفصلية في تاريخ الإنسان. فالفحم، كما هو الحال مع النفط، صنعته الطبيعة على مدى ملايين السنين عبر النباتات والكائنات المدفونة والمضغوطة في باطن الأرض. ولذلك، كان الفحم وكأنه «ضغط حيوي للزمن» (Biotic Compression of Time) [7]، بحيث كانت الطاقة المخزنة فيه وكأنها طاقات ملايين السنين المخزنة من ضوء الشمس المدفون والمضغوط فيه، وكانت كثافة الطاقة التي تحتويها أضعاف تلك الموجودة في مصادر الطاقة المتجددة التقليدية كضوء الشمس أو النبات أو الحيوان أو الإنسان. وكان بالإمكان إيقاد وإطلاق هذه الطاقة الهائلة للاستعمال في أي غرض يراه الإنسان مناسباً. وما إن بدأ الإنسان باستعمال الفحم، حتى أحدث ذلك تغييراً جذرياً في الطاقة المتوافرة للإنسان في عملية إنتاجه.

ولكن حتى يتمكن الإنسان من تسخير هذه الطاقة، كان على المجتمع البشري أن يصل إلى مرحلة معينة من التطور التكنولوجي- الاجتماعي- الاقتصادي تسمح له باستعمال هذه الطاقة. فكما رأينا، ظل الفحم والنفط موجوداً في باطن الأرض لملايين السنين، إلا أن التطور الصناعي البشري لم يصل إلى مرحلة تسمح له باستعمال هذه الطاقة إلا في أواخر القرن الثامن عشر. وكان الاكتشاف التكنولوجي المفصلي في هذا السياق هو المحرك البخاري (Steam Engine) الذي صنعه جيمس واط في عام 1781. تكمن ثورية هذا الاختراع في تأسيسه لعملية المكننة، حيث يقوم محرك يعتمد على الحرارة المنبعثة من البخار بنشاط متكرر، أي أنه أصبح ما يعرف بالـ «موتور» (Motor)، يحول الفحم إلى طاقة كفيلة بتحريك الآلات بشكل منتظم. وتمكن هذا الاختراع من تسخير الطاقة الهائلة المخزنة في الفحم في سبيل نشاطات المجتمع البشري، فأصبح في متناول البشر كمية من الطاقة الفورية تعادل أضعافاً مؤلفة من تلك الموجودة في مصادر الطاقة المتجددة.

(6) Matthew T. Huber, *Lifeblood: Oil, Freedom, and the Forces of Capital* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2013), p. 10.

(7) المصدر نفسه، ص 9.

وانعكس ذلك في الطريقة التي أصبح الناس يقيسون فيها قوة أي آلة، بحيث أصبحت كل آلة تعادل في قوتها مئة أو ألف «حصان» (Horse Power) أو أكثر.

بناء على هذا الاستملاك للبيئة وتسخيرها في مجال الإنتاج، ارتفعت فجأة إنتاجية الإنسان في العمل، وبدا وكأنه قد رفع كفاءته وقدرته في الإنتاج بشكل هائل، عبر استخراجه وحرقه لمادة قد صنعتها الطبيعة ومن ثم مزجها مع آخر التطورات في التكنولوجيا[8]. ففي قطاع النقليات، تطورت السفن من الشراعية التي تسير أساساً عبر طاقة الرياح والأمواج، إلى تلك البخارية التي تعتمد على حرق الفحم وإطلاق الطاقة المخزنة فيه لتشغيل الماكينة البخارية. هذا الاستهلاك لـ«هدايا» البيئة مدموجاً مع التكنولوجيا الجديدة، قصَّر زمن رحلة عبر المحيط الأطلسي من عدة أسابيع إلى أيام معدودة. أمر مماثل تبلور مع قطاع القطارات، التي اختصرت الرحلات بين مدن غرب أوروبا من عدة أيام على ظهر حصان إلى بضع ساعات على سكك الحديد. حتى عملية صنع الملابس تحولت بشكل مهول، وأصبح بالإمكان لآلة النسيج الممكننة أن تنتج ما تقوم به العشرات من الناسجات بأيديهن في نفس المدة الزمنية. هذه التغيرات في مجالات الإنتاج والنقل، التي عادة ما تُعرف بالثورة الصناعية، سمحت لموطن اكتشافها إنكلترا بأن تصبح الرائدة في حقول الصناعة العالمية، وأصبح الفحم المحرك الرئيسي للتوسع البريطاني الاقتصادي والعسكري والاستعماري في القرن التاسع عشر، وبخاصة عبر سيطرة أسطولها على بحار العالم وخطوط الملاحة والتجارة فيها[9].

2 ـ القرن العشرون: عصر النفط

عادة ما يتم ربط الثورة النفطية الحديثة بالبئر التي حفرها إدوين دريك (Edwin Drake) في 1858 في بنسلفانيا بأمريكا[10]. وبدءاً من ذلك العهد، أصبحت الولايات المتحدة المستهلك والمنتج الأكبر للنفط عالمياً. في البداية، ارتكز إنتاج النفط أساساً على الكيروسين (Kerosene)، الذي كان يستعمل للإنارة في المدن الآخذة في التوسع في ذلك الوقت. وبناء على ذلك أصبح النفط لاعباً رئيسياً في ميدان السياسة والاقتصاد في أمريكا، حتى أصبح «بارونات النفط» من أساطير ذلك العهد. بل يقال إن أغنى شخص على مر التاريخ، وهو جون روكيفيلر (John Rockefeller)، قد بنى ثروته أساساً عبر بناء إمبراطوريته النفطية ستاندرد أويل (Standard Oil)، التي تعتبر الشركة الأم لشركات شفرون (Chevron) وإكسون (Exxon) المعروفة اليوم، والتي وصل نفوذها وحجمها إلى درجة من التوسع اضطر السلطات الأمريكية إلى تقسيمها إلى عدة شركات أصغر بتهمة الاحتكار.

(8) Jason W. Moore, *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital* (London: Verso Books, 2015).

(9) للمزيد انظر: Eric Hobsbawm, Age of Revolution: 1789-1848 (London: Hachette, 2010).

(10) على الرغم من أن استخراج النفط واستعماله بشكل تجاري كان قد سبق ذلك بأكثر من عقد في باكو في أذربيجان.

ولكن استعمال النفط ظل محدوداً في هذه الفترة، وبخاصة بعد اكتشاف الكهرباء، الذي أدى إلى الحد من استعمال النفط في الإنارة. لذلك كان على المنتجين في قطاع النفط إيجاد استعمالات جديدة له لضمان استمرارية سوقه. وحدث التغير الكبير بالفعل في قطاع النقليات. فمع اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي (Internal Combustion Engine)، وبعد أن طوَّر كارل بنز (Karl Benz) في ألمانيا ما يعرف بأول سيارة في عام 1886، التي أصبحت أولى منتجات شركته فيما بعد تحت مسمى مرسيديس-بنز (Mercedes-Benz))، تولدت ثورة مهولة في قطاع النقليات. ومع بداية القرن العشرين، توسع إنتاج السيارات في أوروبا وأمريكا بكثافة. وبما أن السيارات كانت تعتمد على حرق الغازولين (Gasoline)، تصاعد الطلب على هذا الأخير في مقابل الكيروسين الذي أصبح دوره ثانوياً. وتطورت عملية مماثلة في النقل الجوي والبحري، الذي أصبح يعتمد على مشتقات النفط لتشغيله.

يتمتع النفط بمميزات عدة كمصدر للطاقة إذا ما قورن بالفحم. بداية، فإن كمية الطاقة المخزنة في النفط والمتاحة للاستعمال عبر الحرق تتعدى تلك الموجودة في الفحم. ثانياً، نظراً إلى كون النفط مادة سائلة، كان تخزينه ونقله أسهل وأرخص كثيراً من الفحم. فإذا وجب أن يكون منجم الفحم قريباً نسبياً من مكان استهلاكه، إذ ترتفع تكلفة نقله عبر مسافات بعيدة، فبالإمكان نقل النفط آلاف الأميال عبر أنابيب أرضية، أو سفن بحرية عملاقة، وكان لهذا الجانب دور محوري في تنشيط الطلب على النفط كما سنرى. وهكذا، أدى استملاك النفط الموجود في البيئة وحرقه كوقود إلى زيادة إنتاجية وسرعة وكفاءة الإنسان في العمل بشكل موسع، حتى احتل النفط مكان الفحم كملك الطاقة العالمي في القرن العشرين.

وقد ارتبط تزايد استعمال النفط بشكل حثيث بالقطاع العسكري. فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أصبح الطيران الحربي ذا أهمية قصوى، وبدأت قضية تأمين الوقود له من أهم العوامل التي تشغل بال الحكومات. وبهذا، أصبح للنفط بعدٌ استراتيجي-أمني، وأضحى «مورداً استراتيجياً» (Strategic Resource)، على الدول أن تخطط وترسم له المشاريع، بل وصل الأمر إلى أن تتآمر بعض الدول على بعض في سبيله، مثلما كان الحال مع أوروبا في الوطن العربي كما سنرى.

إذاً، ترسخت مكانة النفط كأهم سلعة في العالم في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وقد غذت هذا التحول عدة عوامل، ربما يكون أهمها «الصفقة الجديدة» التي صاغها الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت، في سبيل إنعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الكساد الاقتصادي العظيم (1929) الذي اجتاح العالم في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. أحدثت هذه «الصفقة» تغيراً محورياً في نظام الاقتصاد العالمي. وكان أساس هذا التغير يعتمد على «تنشيط الطلب العام» في الاقتصاد عبر التدخل الحكومي لتوفير فرص عمل للمواطنين، ولا سيَّما في أنشطة بناء الطرق

والبنى التحتية، ورفع حقوقهم الاجتماعية، ووضع حد أدنى للأجور، وخلق طلب حكومي مباشر على المنتجات. وقد أدت هذه الزيادة في دخل وحقوق العمال إلى نمو موسع في الاستهلاك، الذي تبوأ النفط المركز الأساسي فيه.

ولكن النفط يحتاج إلى التكرير كي يغدو كأهم سلعة في هذا العصر. فمن الصعب استعمال النفط بشكله الخام (Petroleum) دون تكريره[11]. والتكرير هو عبارة عن عمليات تقطير مختلفة لفصل الجزيئات الهيدروكربونية الموجودة في النفط الخام وتحويلها إلى منتجات بترولية متفرقة. وهذه المنتجات تبدأ في أعلى سلسلة التكرير بالغازات كالميثان والإيثان، التي يتم تسميتها أحياناً بالغاز الطبيعي، وتستعمل في نشاطات مثل توليد الكهرباء، التي قد يتم معاملتها في السوق حسب معطيات وأسعار تختلف عن أسعار بقية منتجات النفط السائل، ذلك لأنها تأخذ شكل الغاز الذي يجعل عملية إنتاجها ونقلها مختلفة نسبياً[12]، مروراً بالسوائل الخفيفة كالغازولين والديزل، ووصولاً إلى المنتجات الثقيلة، كالإسفلت المستخدم في رصف الشوارع. وبين هذه المنتجات وتلك ثمة المئات بل الآلاف الأخرى من مشتقات التكرير.

على الرغم من احتواء النفط الخام على كل هذه المواد، فهي كانت تذهب هباءً في بدايات عصر التكرير. كمثال، عندما تركز أغلب الطلب في القرن التاسع عشر على الكيروسين بهدف استعماله في الإضاءة، فإن أي منتجات مصاحبة من التكرير لإخراج الكيروسين، كغازات الإيثان والميثان، كانت في عداد المخلفات. لذلك وجب تطوير استعمالات أخرى لمنتجات التقطير المهدورة. ومع ظهور الغازولين لاستعمال السيارات، ظهرت مئات المنتجات التي بدأت تستعمل فيها كل منتجات التكرير. ولم يتكون الطلب على هذه المنتجات اعتباطياً، فقد دفعت شركات النفط بقوة نحو تطوير وتسويق هذه المنتجات، كي تضمن مستوى معيناً من الطلب على منتجاتها. وبذلك، أصبح النفط جزءاً رئيسياً في حياة الناس من الطبقة الوسطى في العالم. ولك أن تنظر حولك في الغرفة أثناء قراءة هذا الكتاب لترى الاستعمالات المتعددة للنفط. فالنفط قد تسرَّب في

---

(11) عادة ما ينسب تطوير تكرير النفط الحديث إلى بروفسور في جامعة ييل الأمريكية (Yale) اسمه بنجامين سيليمان (Benjamin Silliman)، الذي بين كيفية استعمال التقطير للحصول على الكيروسين.

(12) يعامل البعض «الغاز الطبيعي» على أنه منتج مختلف كلياً عن بقية النفط الخام السائل، وذلك لأنه كما بينا يأتي في شكل غاز، مما يجعل عملية إنتاجه ونقله وبالتالي تسعيره تختلف عن تلك التابعة للنفط السائل. إلا أن هذا الغاز مكون من الناحية الكيميائية من جزيئات هيدروكربونية على نفس نمط النفط السائل، لذا كثيراً ما نشهد استخدام نفس المصطلح (petroleum) للتدليل على الإثنين معاً في بعض الأدبيات العلمية، بينما يفضل الآخرون استعمال مصطلح «مواد هيدروكربونية» (أنا ممتن للأستاذ عيسى الغانم لإثارة هذه النقطة). وعموماً للتبسيط في هذه الدراسة، فإننا نقصد النفط الخام السائل والغاز معاً عند استعمال مصطلح «النفط»، إلا إذا بينا الاختلاف في حالات معينة ذات أهمية.

مناحي المعيشة كافة وبات يسري كالدم في شرايين الحياة اليومية، وكأن الحياة اليومية تم تقطيرها وتقسيمها إلى جزيئات دمجت منتجات النفط فيها[13].

الرسم البياني الرقم (2 ـ 1)

نموذج للمنتجات المصنوعة من برميل للنفط

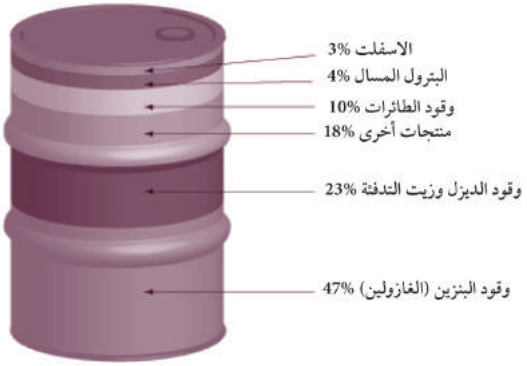

المصدر: علياء الصالح، «قطاع النفط والغاز في الخليج (نظرة عامة وإقليمية)،» مركز الخليج لسياسات التنمية (الكويت)، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1570:2013-10-23-11-08-13&catid=168:2012-12-17-21-30-03&Itemid=390>.

فالغازولين يستعمل كوقود للسيارات، والأسفلت يستعمل لرصف الشوارع، وصناعة البتروكيمائيات أسست لاستعمال النفط في منتجات البلاستك، كما أصبحت جزءاً رئيسياً في تصنيع المبيدات الحشرية في الزراعة. وبذلك دخلت منتجات النفط إلى الطعام، ومنتجات الغسيل، ومساحيق التجميل، وصناعة الملابس، وحتى الكهرباء التي يجري توليدها في كثير من الدول باستخدام الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب للنفط السائل. وحتى أوراق الكتاب الذي بين يديك فهي معالجة بمشتقات النفط. وبذلك، صنع النفط مئات المنتجات المقطرة التي تم استعمالها في عشرات الآلاف من السلع، التي مثلت بدورها جزءاً رئيسياً من «الحرية الاستهلاكية» التي تميزت بها حياة القرن العشرين. فأصبح لنا الحرية في الاختيار من بين كل هذه المنتجات النفطية، بل وكأن حرية الإنسان العصري نفسها، سواء من حيث التنقل من مكان إلى آخر بالسيارة، أو استعمال المنتجات الكهربائية، أصبحت تعتمد على استهلاك هذه المنتجات النفطية[14]. وهكذا، دخل النفط في أوردة الحياة الاستهلاكية الحديثة

(13) Huber, *Lifeblood: Oil, Freedom, and the Forces of Capital*, chap. 3: «Fractionated Lives».

(14) المصدر نفسه، ص 83.

المتشعبة، من الطعام، إلى المنزل، إلى السيارة، إلى الشارع، وإلى العمل ومجمع التسوق. ومن أمريكا ولدت هذه الحياة الاستهلاكية النفطية الحديثة قبل انتقالها إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم إلى بقية أنحاء العالم. ولم يتحقق ذلك اعتباطياً، بل من جراء ضغوط قوية شتى من الحكومة وشركات النفط الأمريكية، التي كانت الكبرى من نوعها في العالم في ذلك الحين. ولعبت خطة مارشال (Marshall Plan) دوراً رئيسياً في ترسيخ هيمنة النفط على الحياة اليومية. والخطة عبارة عن حزمة من المعونات والقروض من أمريكا لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد مثل انتقال أوروبا إلى نمط حياة أكثر اعتماداً على النفط شرطاً رئيسياً من شروط خطة مارشال. فحتى تلك الفترة، كان استعمال النفط في أوروبا أقل انتشاراً من نظيره في أمريكا، حيث اعتمدت الحياة في أوروبا أكثر فأكثر على المواصلات العامة التي تعتمد إما الكهرباء (المونوريل) أو الفحم (القطارات). ولكن جزءاً كبيراً من مساعدات أمريكا تركز على بناء طرق للسيارات ومحطات لتكرير النفط ومحطات للوقود، ما ضمن تهيئة بنية تحتية متكاملة للنفط تمهد لاستعماله في أوروبا بشكل موسع. ونظراً إلى افتقار أوروبا نسبياً لحقول النفط، تكفلت شركات النفط العالمية بضخ النفط في الحياة الأوروبية، وبخاصة من حقولها الواقعة في المنطقة المسماة «الشرق الأوسط»[15].

ولكن قبل تناول «الشرق الأوسط» بشيء من التفصيل، وخصوصاً منطقة الخليج العربي، حري بنا التعمق في فهم «سوق النفط»، وفي فهم النفط كسلعة تباع وتشترى. فكل ما تقدم من استخدامات للنفط، سواء في الزراعة أو في المنزل أو في التنقل، يمثل استخدامات تعكس القيمة الاستعمالية للنفط (Use-value). ولكننا لم نتكلم كثيراً عن قيمة تبادل النفط (Exchange-value). بمعنى آخر، كيف أصبح النفط سلعة لها سوقها ومشتروها وبائعوها، وسعرها الذي ينظم عملية التداول هذه؟

ثانياً: النفط كسلعة متخيلة

يبين سردنا السابق أن النفط أضحى سلعة متداولة بشكل متزايد منذ منتصف القرن التاسع عشر على أقل تقدير. ولكن النفط ليس سلعة عادية، فمفهوم السلعة (Commodity) عادة ما يعني الشيء الذي قد تم تصنيعه وإنتاجه من قبل الإنسان خصيصاً للسوق. لكن النفط الخام لم يتم تصنيعه وإنتاجه من قبل البشر خصيصاً للسوق، فهو موجود في البيئة قبل ظهور الإنسان بملايين السنين، فما بالك بتاريخ وجود الأسواق التي هي نتاج علاقات اجتماعية. ولكن بحكم

(15) Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil*, pp. 29-30.

وصول الإنسان إلى مرحلة من التطور الاجتماعي–التكنولوجي التي مكّنته وزيّنت له استغلال النفط الموجود في البيئة بشكل متزايد، كان عليه أن يجد طريقة للتعامل مع النفط الموجود في الطبيعة كسلعة موجهة للسوق، على الرغم من أنه لم يكن أصلاً قد خلق كسلعة للسوق. في هذا الصدد، يمكننا اتباع العالم الاجتماعي كارل بولانيي (Karl Polanyi) ونسمي النفط سلعة مُتوهَّمة (Fictitious Commodity)[16]. وقد طبق بولانيي هذا المصطلح أساساً على ثلاث سلع رأى أنها مُتوهَّمة: العمل، والأرض (الطبيعة)، والنقد[17]. يقول بولانيي: «النقطة الأساسية هي: العمل، والأرض، والنقد مواد ضرورية للصناعة، كما يجب أن يجري تنظيمها في أسواق؛ بل إن هذه الأسواق تشكل العصب الرئيسي للنظام الاقتصادي. ولكن من الواضح أن العمل، والأرض، والنقد ليست سلعاً. ففرضية أن كل ما يباع ويشترى يجب أن يكون منتجاً بغرض البيع في السوق، قطعاً لا تنطبق على تلك المواد. بمعنى آخر، إذا ما استندنا إلى التعريف الفعلي «للسلعة» فإنها ليست بسلع»[18].

إذاً، ما لم ينتجه البشر خصيصاً للبيع في السوق، ولكن يتم معاملته من قبل البشر وكأنه سلعة مخصصة للبيع في السوق، يعتبر سلعة متوهمة. ولنا أن نحصي عدداً من الأمثلة على السلع المُتوهَّمة، فالنفط يقع تحت الأرض، أي في رحم «الطبيعة»، مثله كمثل الفحم والمعادن الموجودة في باطن الأرض والماء والعقار. فهذه أشياء لم ينتجها أو يخلقها الإنسان، ولكن كان عليه أن يهيئ لها سوقاً ويحدد لها مالكاً ويضع عليها سعراً؛ أي أن يحولها إلى سلع، على الرغم من أنه لم ينتجها بنفسه كسلع. إضافة إلى الطبيعة، ثمة قوة العمل ذاتها، أو بمعنى آخر الإنسان نفسه، حيث إن قوة العمل مرتبطة أساساً بالبشر. وبنو البشر عموماً لا يتم إنتاجهم (في عصرنا على الأقل) كسلع تباع في السوق، بل يتكاثر البشر طبقاً لحسابات أخرى تتعدى فقط مفهوم البيع والشراء في السوق.

---

(16) في ترجمته لكتاب كارل بولانيي، استخدم محمد فاضل طباخ مصطلح «سلعة زائفة» كترجمة لمصطلح (Fictitious Commodity)، إلا أنني أزعم بأن مصطلح «سلعة متوهمة» أكثر ملاءمة لجوهر المفهوم، حيث كونها متوهمة لا يعني أنها لا تعامل كسلعة على أرض الواقع، بل العكس هو الصحيح، حيث يكون لها أسواق تباع وتشترى فيه، مثلها مثل السلع الأخرى.

(17) يضيف بعض الباحثين المعرفة كنوع آخر رابع من السلع المتوهمة. للمزيد انظر: Bob Jessop, «Knowledge as a Fictitious Commodity: Insights and Limits of a Polanyian Perspective,» in: Ayse Bugra and Kaan Agartan, *Reading Karl Polanyi for the Twenty-first Century* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 115-133.

(18) Karl Polanyi and Robert Morrison MacIver, *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon Press, 1957), vol. 5, p. 75 (author translation).

ولكي تتم معاملة النفط أو قوة العمل كسلعة، يجب أولاً تحديد من يملكها، وثانياً نمط استخراجها وإيصالها إلى المشتري، وثالثاً سعرها. أي، بمعنى آخر، عليك أن تخلق لها سوقاً تباع وتشترى فيه، وأن تهيئ سبل إيصالها إلى السوق. وخطى عملية تحويل هذه المواد إلى سلع وخلق أسواق لها تتمخض عن جدلية متواصلة في ما بين أطرافها قد تستغرق عقوداً من تاريخ بني البشر، وربما لا تكون هذه الخطى مستقلة بعضها عن بعض بشكل واضح. وقد تعامل المجتمع البشري مع هذه الظاهرة بأشكال مختلفة. فشهدت بعض العصور معاملة بعض البشر كعبيد (عصر الرق)، يشترون مباشرة لاستغلال قوة عملهم. أما في العصر الإقطاعي (Feudalism) في أوروبا وغيرها، فكان القن (Serf) محكوماً بالأرض، حريته للتنقل محدودة جداً، بينما يحق لرب الأرض (Landlord) أن يقتطع جزءاً من إنتاجه، وبهذا يكون جزء من عمل القن ملكاً لرب الأرض. وفي عصر السوق الرأسمالية، يقوم «سوق العمل» بوجه عام على فرضية امتلاك كل إنسان لقوة العمل الموجودة في جسده، وله الحق في بيعها في «سوق العمل» لوقت معين (أي تأجيرها) مقابل راتب يومي أو شهري.

وشهد التاريخ عمليات مماثلة ومتباينة فيما بينها بالنسبة إلى نمط استعمال الأرض وملكيتها. فمثلاً اعتمدت بعض التيارات الإسلامية على مبدأ «الأرض ملك لمن عمرها»، وهذا قريب من مبدأ الفيلسوف جون لوك (Locke)، الذي رأى أن من خلط عمله بالأرض، فقد أصبحت هذه الأرض ملكه الخاص، وله حرية التصرف فيها. كما طبقت مبادئ المساقاة والمزارعة والمشاع كأمثلة أخرى لكيفية التعامل مع ملكية الأرض والطبيعة، وحق الانتفاع من ناتجها.

النقطة الرئيسية التي نود تبيانها هي أن تحديد ملكية هذه المواد وأسعارها تأتي نتيجة لعلاقات اجتماعية وقراءة مجتمعات بشرية لكيفية التعاطي معها، سواء كان ذلك بناء على قراءات لنصوص وقوانين إلهية أو وضعية أو أعراف محلية، وهذا التعاطي المجتمعي يحدد نمط الملكية لـ «سلعة» ونمط تبادلها وتحديد سعرها.

وهذه نقطة مهمة، فالكثير من الناس ينظر إلى الأسعار وتقلبات السوق في عصرنا وكأنها من قوانين الفيزياء والكيمياء المنبعثة من السلع المتبادلة نفسها، فتسمع مقولات مثل «العقار يمرض لكنه لا يموت»، وأن «الذهب سيسترد عافيته»، فيضع الناس قوى اقتصادية سحرية وعجيبة في السلعة (المُتوهَّمة) نفسها، وكأنها جزء من خصائصها الفيزيائية، بينما الأسعار تحدد بطبيعة العلاقات البشرية والعقود الاجتماعية. وقد سمى الاقتصاديون هذه الظاهرة «التشييء» السلعي أو «توثين» السلعة (Commodity Fetishism) [19]، حين تعزى خصائص

(19) Karl Marx, *Capital* (London: Penguin Classics, 1990), p. 165.

بشرية اجتماعية وأحياناً خارقة للطبيعة إلى السلعة نفسها، بدل النظر إلى السلعة كنتاج لعلاقات بني البشر بعضهم ببعض[20].

وقد يكون النفط خير مثال على ذلك. فلو عدنا إلى ما قبل مئتي عام، حين لم يكتشف الإنسان التقطير والتكرير بعد، ولم تكن كل المنتجات المعتمدة على مشتقات النفط من سيارات وطيارات وبلاستيك... إلخ، قد اخترعت بعد، ولم يتم تحديد حق الملكية للنفط؛ عندها لم يكن للنفط في موضع العلاقات الاجتماعية نفسها التي تحدد سعره اليوم، بل لم يكن يوجد سوق عالمي له، وكان استعماله محدوداً جداً.

إذاً، خلاصة قولنا هي أن النفط سلعة، لكنه سلعة مُتوهَّمة: تجري معاملته كسلعة، برغم أنه لم يخلق بدايةً للسوق، بل نشأ سوقه إجمالاً من استملاك «الطبيعة» واستخراجها، ومن ثم تعاطيها مع المجتمع في عصر محدد من التطور البشري. ما أهمية هذا الطرح؟ الغرض هو الإشارة إلى أن سعر النفط وقيمته الاقتصادية لا تنبع من خصائص داخلية في النفط، بل تعكس علاقات اجتماعية تقدر من يملك هذه «السلعة» التي وفرتها الطبيعة أساساً، وقيمة هذه «السلعة» في السوق التي تباع وتشترى فيه. وكي نفهم سعر النفط، والإيرادات المترتبة عليه، علينا أن نفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تمحورت حول النفط، وكيف تغيرت وتحولت على مر الزمن، حتى أصبح للنفط ملاك، أكانوا دولاً أم شركات، وأصبح للنفط سعر يحكم تداوله كسلعة في سوق. وبذلك، يصبح للنفط الذي خُلق وانوجد في الطبيعة لملايين السنين، رقم يعكس «القيمة» الحالية له، وهذه القيمة تجعله قابلاً للتصنيف والقراءة والفهم من قبل الأسواق كـ«سلعة»، وبالإمكان مقارنة قيمته مع الملايين من السلع الأخرى المختلفة، بل وحتى تبادله معها بناء على هذه القيمة.

ثالثاً: تاريخ تحويل النفط إلى سلعة عالمية

هدفنا الآن تمحيص العلاقات الاجتماعية التي تمحورت حول استملاك واستخراج النفط من باطن أراضي دول الخليج، بهدف التعرف إلى عملية تكوين سوق للنفط المستخرج منها، حيث أصبح هذا النفط سلعة تنتج وتباع وتشترى على مستوى العالم أجمع. وحتى نفهم هذه العملية ونضعها في سياق منظورنا الاجتماعي، ليس لنا سوى الغوص في التاريخ ودراسته؛ فهذه ليست أموراً بالإمكان استنتاجها نظرياً، بل علينا النظر في تطورها التاريخي وفي تفاعل مختلف الأطراف بعضها مع بعض، بما فيها العوامل من قوى عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية تبلورت على

(20) ربما علينا الإشارة إلى مجموعة الدراسات التي تأتي في إطار ما يسمى «لعنة الموارد» Resource Curse كخير دليل على قراءات وقعت بشكل كبير في هذا الفخ. وأهم هذه الدراسات هي دراسة: Michael L. Ross, «The Political Economy of the Resource Curse,» *World Politics,* vol. 51, no. 2 (1999), pp. 297-322.

أرض الواقع. وليس هدفنا هنا تناول كل الجوانب ذات الصلة بالتفصيل، فتاريخ النفط معروف وقد سرد في أكثر من مكان، لذلك فسيكون سردنا التالي مقتضباً ومحكوماً بهدف محدد، وهو بلورة فهم أفضل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتمحورة حول تحويل النفط في دول مجلس التعاون إلى سلعة بالمعنى الدقيق للكلمة.

1 ـ تاريخ نمط استملاك النفط

أول خطوة لتناول تحول النفط إلى سلعة هي التطرق إلى قضية ملكية الأرض التي يوجد في باطنها النفط، أي ما يسمى قضية الملك العقاري (Landed Property). لنبدأ بتعريف الملك العقاري، وهو ما يعطي صاحبه حق احتكار التصرف بجزء معين من الأرض، بما في ذلك استعمالها وبيعها والانتفاع منها. وقد اختلفت طبيعة هذا الملك العقاري من مكان إلى آخر ومن عصر إلى آخر بناء على طبيعة العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت. فهل يشمل الملك العقاري أحقية الانتفاع بما في باطن الأرض أيضاً، أم أنه يقتصر على ما فوق السطح؟ وهذه الجزئية الأخيرة مهمة في تحليلنا، لأن النفط عادة ما يقع في باطن الأرض.

وفي عصرنا الحالي، الذي ساد فيه مبدأ الملكية الخاصة، تبرز أهمية العلاقة بين من يملك الأرض ومن يستعملها، إذ من الممكن أن يمثل الشخص ذاته هذين الطرفين ـ أي صاحب العقار (المالك) ومستخدم العقار للإنتاج (المستثمر) ـ أو قد يكونان طرفين مختلفين، بحيث يختلف من يملك الأرض عمَّن يقوم باستغلالها والإنتاج منها. كمثال، قد يؤجر صاحب العقار ملكه على تاجر ما كي يعرض فيه بضاعته. هنا تبرز أهمية مبدأ الريع (Rent)، وهو العائد الذي يجنيه مالك العقار نظراً إلى امتلاكه حق احتكار العقار والتصرف فيه.

إذاً، في حالة النفط، لا بد من السؤال: كيف تبلورت العلاقة بين صاحب الأرض المحتوية على النفط مع المستثمر ـ أي الشركة التي تستخرج النفط؟ ويمكن حصر العوامل الرئيسية التي يرتكز عليها توصيف هذه العلاقة كالتالي[21]:

ـ نمط الامتياز حول الأرض: هنا نعني مدة الامتياز المعطى لشركات النفط، وحجم الأرض التي يغطيها الامتياز. فملك العقار يعطى صاحبه الحق بمنح امتيازات تسمح لبعض الأطراف دون غيرها بالعمل على مساحة معيَّنة من أرضه لفترة معيَّنة من الزمن.

ـ نمط استعمال الأرض: وهذا يغطي سبل استخدام الأرض المتاحة للمستثمر صاحب الامتياز، بما فيها كمية النفط التي من حقه استخراجها من باطن الأرض، وحقه في الانتفاع أيضاً من الغاز أو أي من الموارد الأخرى المصاحبة لاستخراج النفط.

(21) Ricardo Hausmann, «State Landed Property, Oil Rent and Accumulation in the Venezuelan Economy,» (PhD, Cornell University, 1981).

ـ نمط نقل ملكية الأرض: وهذا يغطي طريقة ونمط نقل ملكية الأرض وحق الانتفاع بها من مالك إلى آخر.

ـ نمط استخلاص الريع من الأرض: وهنا نعني العلاقات والمعطيات التي تحدد نسبة إيرادات النفط المخصصة لصاحب العقار في مقابل شركة النفط. وهذه الخاصية مترتبة على حق مالك العقار في الحصول على ريع ما مقابل إعطاء المستثمر الامتياز لاستعمال عقاره. وقد يأخذ الريع شكل الضرائب على الأرباح، أو فرض رسوم محددة على كل كمية منتجة، أو المشاركة في الأرباح... إلخ.

اتخذت قضية تقنين ملكية النفط حيزاً بالغ الأهمية في الزمن الحديث بحكم وجود النفط في باطن الأرض. واحتدم الجدل حول اشتمال حقوق صاحب الأرض على ملكية ما في باطنها، أم أن ملكيته لا تصل إلى ما في باطن أرضه، بحيث تعتبر هذه أملاكاً عامة. ولم يكن هذا الجدل مستحدثاً، فقد أثير ذات الموضوع حول المعادن سابقاً، ولنا أن نتناول حقوق ملكية الفحم للمقاربة. فقد ميزت القوانين الأوروبية عموماً في القرن التاسع عشر بين ما يسمى الريع، وما يسمى بالإتاوة (royalty). وقضى هذا التمييز بأن الإتاوة إنما هي لإزالة المعادن من الأرض، باعتبار أن هذا الاستعمال يختلف عن استعمال الأرض لأمر متكرر ومتجدد، كتأجير الأرض للزراعة أو السكن، وهذا الأخير هو يدخل ضمن دائرة الريع. فالفرق هو أنه في حالة التعدين، حيث يتم استخراج مواد غير متجددة من باطن الأرض، فإنك تزيل شيئاً فعلياً من الأرض. وبناء على هذا، اختلفت معاملة الفحم في إنكلترا عن باقي دول أوروبا. ففي إنكلترا كان مالك الأرض، حتى وإن كان جهة خاصة، يملك أيضاً ما في باطنها، ويحصل على الإتاوة. أما في بقية أوروبا، فكان العكس، حيث تم اعتبار المعادن وما في باطن الأرض ملكاً للدولة[22].

مع تطور صناعة النفط في أمريكا في القرن التاسع عشر، طبِّق مبدأ «من يملك الأرض يملك ما تحتها»، وبذلك عوملت المعادن على أنها ملك خاص، ما أعطى المالك حق منح امتيازات الانتفاع من الأرض، والحصول على ريع منها، وحق بيعها وشرائها. وهكذا ظهر الآلاف من الملّاك الصغار ممن أعطوا امتياز التنقيب عن النفط إلى شركات النفط على أراضيهم. وظهر الآلاف من المنتفعين من ريع النفط، والآلاف من شركات التنقيب التي عملت على استخراج النفط. وقد ترتب عن ذلك مشكلة حقيقية في الإنتاج، تمثلت بالزيادة المفرطة فيه وانهيار أسعار النفط بشكل متكرر. فنظراً إلى صغر حجم الأرض المملوكة لكل فرد، اتضح أن ثمة تبايناً بين حجم الأرض التي يغطيها امتياز النفط وحجم بئر النفط تحتها، فكثيراً ما كان حقل نفط يمتد تحت عدة عقارات

(22) Ben Fine, «Landed Property and the Distinction between Royalty and Rent,» *Land Economics* vol. 58, no. 3 (1982), pp. 338-350.

متلاصقة بعضها ببعض. ومثلت هذه الحالة حافزاً لكل شركة للإسراع في استخراج النفط وبيعه قبل أن تسبقها شركة النفط التي تستخرجه من نفس الحقل في الأرض المجاورة. وقد تحولت مشكلة الكثرة في الإنتاج وانهيار الأسعار إلى أزمة وطنية في أمريكا في عام 1931، وتطلّب الوضع تدخل الرئيس الامريكي روزفلت لتنظيم السوق، بحيث وُضعت القوانين في ذلك العام لتحديد كمية الإنتاج والسعر في كل ولاية وعلى مستوى الدولة عبر مؤسسة «Texas Railroad Commission» الشهيرة، التي أصبحت فعلياً الطرف المسؤول عن تحديد السعر في سوق النفط الأمريكي بل العالمي حتى بداية السبعينيات[23].

وقد أدى هذا النمط من التملك العقاري إلى تنفير شركات النفط من المنافسة المكثفة، إذ ظل إنتاج النفط متلازماً مع مشكلتين إذا ما تُرك لعوامل «السوق» بلا تنظيم: الإنتاج الزائد، والتقلب في الأسعار، وبالذات انهيارها. وستظهر لنا هاتان الخاصيتان بشكل مستمر على مدى تاريخ النفط، وسيكون لهما دور كبير في رسم تاريخ صناعة النفط في دول الخليج العربية.

ومع نمو صناعة النفط، وتطور شركات النفط العملاقة في مطلع القرن العشرين، بدأت شركات معدودة في التحكم في سوق النفط العالمية، أغلبها أمريكية، بالإضافة إلى بعض الشركات المرتبطة بالاستعمار البريطاني والهولندي. وكانت أكبر هذه الشركات هي شركة ستاندارد أويل (Standard Oil) الشهيرة لروكفلر، وهي من أوائل الشركات متعددة الجنسية. وبعد تفكيكها في عام 1911 إلى 34 شركة لمنع احتكارها للسوق الأمريكي، بدأت هذه الشركات في توسيع نطاق أنشطتها خارج الولايات المتحدة إلى دول أخرى. وهنا واجهت هذه الشركات مرة أخرى قضية التعامل مع نمط الامتيازات المتعلقة بالنفط في هذه الأراضي الجديدة.

في مراحل الاستعمار الغربي الأولى، التي بدأت مع استعمار إسبانيا لأمريكا في نهاية القرن الخامس عشر على يد كريستوفر كولومبس، اعتمد هذا النوع من الاستعمار على الاستيلاء المباشر على المناطق المستعمرة، واستغلال الموارد الطبيعية في هذه الأراضي من ذهب وفضة بدون التطرق إلى قضية حقوق أهالي تلك المناطق، ولم يكن القتل المنظم والاستعباد بأمور استثنائية في ذلك السياق. وتشير بعض الإحصاءات إلى هبوط تعداد سكان أمريكا اللاتينية من جراء الاستعمار من نحو 70–90 مليوناً عام 1540 إلى 3.5 مليون في عام 1690، من جراء القتل والاستغلال والأوبئة التي صاحبت الاستعمار الأوروبي في أمريكا اللاتينية[24].

(23) David F. Prindle, *Petroleum Politics and the Texas Railroad Commission* (Austin, TX: University of Texas Press, 2011).

(24) Eduardo Galeano, *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent*, translated by Cedric Belfrage (New York: Monthly Review Press, 1997), p. 50.

بوجه عام، بات هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني التطهيري نادر الوجود مع بدايات القرن العشرين[25]. فقد تبلور مبدأ الدول الوطنية في هذه الفترة، ونشطت الحركات التحررية والاستقلالية بشكل موسع منذ القرن التاسع عشر، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية، حيث حصل الكثير من شعوبها على استقلالها. ونظراً إلى تشكيل أمريكا اللاتينية الساحة الأولى لأنشطة شركات النفط الأمريكية التوسعية، كان على هذه الأخيرة التعامل مع دول مستقلة، على الأقل نظرياً، للوصول إلى اتفاقيات حول كيفية استغلال النفط في أراضيها.

كانت المكسيك وفنزويلا أول دولتين توسعت فيهما شركات النفط الأمريكية. في البداية، حاولت هذه الشركات تطبيق نفس المبدأ السائد في الولايات المتحدة، بحيث يحتكر مالك الأرض حق الانتفاع بما في باطنها حتى وإن كان طرفاً خاصاً. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فمع اندلاع الثورة المكسيكية ووضع دستور عام 1917، أصبح ملك ما تحت الأرض بيد الدولة المكسيكية، ما أسس لسابقة طبقت فيما بعد على أغلبية الدول التي تعاملت مع شركات النفط العالمية الضخمة. في البداية لم يعجب هذا الأمر شركات النفط، لكنها سرعان ما رأت فوائد جمة في هذه العملية. فبدلاً من التفاوض مع العديد من ملاك الأراضي الصغيرة، الذين احتفظوا إجمالاً بحق الرفض أو التوجه إلى شركة نفطية أخرى، أصبح بإمكان شركات النفط التفاوض مع جهة واحدة (الدولة) والوصول إلى اتفاقية مباشرة معها، وخصوصاً إنْ كانت مؤسسات هذه الدولة ضعيفة نسبياً. وبذلك تجاوزت الشركات النفطية المشاكل المتعلقة بتعدد ملّاك الأراضي الصغار في أمريكا. وسرعان ما طبِّق نفس المبدأ في فنزويلا، التي أصبحت أكبر مستودع ومنتج للنفط في أمريكا اللاتينية[26].

وإذا ما أدرنا البصر خارج نطاق قارّتَي أمريكا، فقد كانت بقية شركات النفط الكبرى ذات علاقة حميمة بالاستعمار الأوروبي، حيث كانت أكبر شركتين هما المجموعة الملكية الهولندية (Royal Dutch Shell Group) المعروفة اليوم بشركة شِل (Shell)[27]، وشركة نفط بورما (Burmah Oil) البريطانية، التي كان من المقرر أن تصبح الشريك الأكبر في الشركة الأنغلو فارسية للنفط ((Anglo Persian Oil Company (APOC)، والتي تعرف اليوم بشركة البترول البريطانية (British Petroleum (BP)).

---

(25) ويبقى الكيان الصهيوني حالة شاذة من هذه الناحية في عصرنا الحالي.

(26) Hausmann, «State Landed Property, Oil Rent and Accumulation in the Venezuelan Economy,» pp. 94-99.

وقد كان الدستور الفنزويلي يقضي بأن كل ما تحت الأرض ملك الأمة، إلا أن الأمور لم تجر بشكل فعلي على هذا المنوال إلا مع تنظيمات عام 1921، حيث أصبحت الدولة هي فعلياً من يملك حق إعطاء الامتياز والانتفاع من ريعه.

(27) وهي شركة نتاج الاستعمار البريطاني- الهولندي في سومطرا وغيرها من الأماكن في جنوب شرق آسيا، وقد نمت أساساً كرد فعل على شركة Standard Oil واعتمدت على تزويد الجيش البريطاني بالنفط في الحرب العالمية الأولى.

2 ـ شركات النفط تضع ناظريها على «الشرق الأوسط»

كان لهذه الشركات الكبرى الدور الأبرز في تأسيس وتحريك لعبة النفط في المنطقة التي سموها «الشرق الأوسط» (Middle East). فمع بداية القرن العشرين، دخلت هذه الشركات شدّاً وجذباً في علاقات استراتيجية متشعبة، ضمت في طياتها أبعاداً عسكرية واقتصادية وسياسية متعددة، تدخّل فيها أهم اللاعبين على الساحة الدولية. وتلخص أهم هدفين لكل شركة من شركات النفط في التالي: 1 ـ الحصول على أكبر كمية ممكنة من حقوق الامتياز في دول «الشرق الأوسط»، التي بدا وكأنها قد تكون أكبر مستودع للنفط في العالم؛ 2 ـ تقنين وتنظيم الإنتاج فيما بين الشركات النشطة في تلك الدول للتأكد من عدم خروج السوق عن السيطرة، حيث كانت تجارب انهيار أسعار النفط وزيادة الإنتاج في غياب التنسيق حاضرة في ذهنها[28]. في المقابل، كانت للدول العظمى في تلك الفترة أيضاً طموحاتها الخاصة، وخصوصاً من الناحية «الأمنية» والعسكرية، إذ أصبح النفط في تلك الفترة «مورداً استراتيجياً». ومن المهم تبيان أنه على الرغم من وجود بعض الأهداف المشتركة بين هذه الأطراف، إلا أنها أيضاً لم تكن تنظر إلى الأمور بعين واحدة. فاختلفت الأهداف بين شركة وأخرى، وبين الشركات والدول، إضافة إلى تباينها بين دولة وأخرى. وهذا أسَّس للعبة استراتيجية من العيار العالمي الثقيل، أصبحت دول المنطقة هي رقعة الشطرنج لها[29].

ولم تكن شبه الجزيرة العربية محطَّ أولويات شركات النفط في بداية القرن العشرين، إذ ركزت هذه المناورات على المناطق الأخرى في «الشرق الأوسط»، وخصوصاً إيران والعراق وتركيا ومصر وبلاد الشام، التي شهدت اتفاقيات متوالية لتنظيم إنتاج النفط فيها. وكانت كل من هذه المناطق تتمتع بإدارة إمبراطورية مركزية ذات بيروقراطية متشعبة (العثمانية والقاجارية). وكانت كل من هاتين الإمبراطوريتين على علم بأهمية النفط، ووضعته في حساباتها السياسية منذ القرن التاسع عشر. ولكن مع بدايات القرن العشرين، كانت هاتان الإمبراطوريتان قد دخلتا في مرحلة ضعف وترنح تحت الضغوط الداخلية والاستعمارية، ما أثر في طبيعة الاتفاقيات المبرمة مع شركات التنقيب حول امتيازات النفط.

من ناحية شركات النفط العالمية، وبناء على تجاربها السابقة، فقد كانت تفضل التالي عند

---

(28) يستدل ميتشل، كمثال، أن هدف شركات النفط في الشرق الأوسط في البداية لم يكن توسعة الإنتاج بأكبر قدر ممكن وفي أسرع فترة ممكنة، بل كان التأكد من الحصول على مزايا الإنتاج ومن ثم الحد من الإنتاج، بحكم خوفها من مدى تأثير هذه الكميات الكبيرة على إنتاجهم من الدول الأخرى، ومن ثم أسعار النفط وأرباحهم. لذلك سارعت الشركات إلى تقنين الإنتاج في الشرق الأوسط، بل وحتى تعطيله لأطول فترة ممكنة. للمزيد انظر: Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil*.

(29) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Simon and Schuster, 2011).

إبرامها اتفاقيات امتيازات النفط: 1 ـ التعامل مع جهة مالكة واحدة حول حق الامتياز بدلاً من عدة جهات، ولذلك كان التعامل مع الدولة كالطرف الوحيد أمراً مواتياً؛ 2 ـ الحصول على أطول فترة ممكنة لهذا الامتياز، بحيث تمتد لعقود من الزمن؛ 3 ـ أن تحصل على أكبر مساحة ممكنة لهذا الملك أو الامتياز، وإن امتدت المساحة لتشمل أراضي الدولة ككل فسيكون ذلك مفضلاً؛ 4 ـ تقليل حجم الإتاوة أو الريع المخصص للجهة مالكة العقار، متمثلة بالدولة في أغلب الأحيان.

اكتشف النفط لأول مرة في «الشرق الأوسط» في أراضي الدولة القاجارية (إيران حالياً)، التي كانت تحكمها بنود ما يعرف باتفاقية دارسي (d'Arcy) للامتيازات الموقعة عام 1901. ونظراً إلى تعرض الشاه لضغوط مالية وسياسية، فقد أعطى امتيازاً سخياً لرجل الأعمال البريطاني دارسي الذي سميت الاتفاقية باسمه، حيث غطى الامتياز أغلبية مساحة إيران ولمدة ستين عاماً، بالإضافة إلى إعفاءات من الضرائب. وكانت تكلفة هذا الامتياز 20 ألف جنيه نقداً (ما يساوي نحو 1.9 مليون جنيه عام 2015)، مع تخصيص إتاوة بنسبة 16 بالمئة من الأرباح لميزانية الدولة[30]. وبسبب بعض الصعوبات المالية، اضطُر دارسي إلى بيع جزء كبير من حصته إلى شركة بورما سابقة الذكر في عام 1908. وفي نفس العام اكتُشف أول حقل نفط في منطقة «الشرق الأوسط» في إيران، وقد كان أكبر حقل نفط عالمي حينها.

في المقابل، حصلت شركة النفط العملاقة الأخرى (Shell) على حقوق التنقيب في مصر. أما العراق، الذي اتجهت الأنظار نحو أراضيه بعد اكتشاف النفط في إيران، فقد كان تحت الحكم العثماني. وأدت المنافسة على حقوق التنقيب فيه إلى نشوب عملية شد وجذب ومماحكات بين البنوك الأوروبية والسلطان في إسطنبول وشركات النفط الكبرى، وتواصلت المناورات لمدة طويلة حتى بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وحلول حقبة الانتداب البريطاني في العراق، واستمرت الخلافات والمفاوضات حول تقسيم الكعكة بين الشركات العالمية الكبرى في العراق لنحو عقدين من الزمن. لكن اكتشاف النفط في العراق عام 1927 عجل الوصول إلى حل فيما بين الأطراف المتنازعة، فتم التوصل إلى اتفاقية «الخط الأحمر» في عام 1928، وأُسست الشركة العراقية للنفط لتنفيذ الاتفاقية في عام 1929. وتعتبر اتفاقية الخط الأحمر هذه ذات أهمية كبرى في تاريخ النفط في

(30) Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East: Its History and Development* (London: Oxford University Press, 1954), p. 17.

الوطن العربي، حيث أسست لمبدأ الشراكة والتقسيم والعمل المشترك بين شركات النفط الكبرى، إذ حصلت شركة شل على حصة 23.75 بالمئة من الشركة العراقية، واستحوذت شركة بورما على حصة مماثلة، والأمر ذاته لمجموعة من الشركات الأمريكية (أغلبها من أحفاد شركة ستاندرد أويل المفككة حديثاً)، ونفس الحصة للشركة الفرنسية للنفط (التي أسسها الفرنسيون للدخول في غمار التنافس النفطي)[31].

لكن الأهم من ذلك، هو أن هذه الاتفاقية فرضت مبدأ تقسيم أي امتيازات تحصل عليها أي من هذه الشركات المشاركة في الاتفاقية مستقبلاً في منطقة «الشرق الأوسط»، بما فيها شبه الجزيرة العربية، بحيث تقسم الامتيازات بين نفس الأطراف، وبنفس النسب المبينة في الاتفاقية، إلا إذا أجمعت الأطراف على خلاف ذلك. وشكلت الشركات المشاركة في الاتفاقية نواة ما عرف في ما بعد بمجموعة «الأخوات السبع» (Seven Sisters)، وهي مجموعة الشركات النفطية التي سيطرت على إنتاج النفط العالمي لأكثر من أربعين سنة. ففي نفس العام (1928)، وقعت ثلاث من كبرى الشركات النفطية[32] ما عُرف باتفاقية أشناكري (Achnacarry)، التي نصت على تحديد الإنتاج والأسعار في أسواق النفط العالمية بين بعضها بعضاً، حتى لا يفرط السوق النفطي العالمي ويتسنى لهم التحكم فيه. ومهدت هذه الاتفاقيات لهيمنة «الأخوات السبع» على سوق النفط العالمي حتى عام 1970.

إذاً، وحتى قبل اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، كانت الشركات الكبرى قد ساومت ووصلت فيما بينها إلى اتفاقيات حول النفط في المنطقة، بل وحصلت على امتيازات في المناطق التي تراءى لها أنها قد تحتوي على النفط، كبلاد فارس والعراق ومصر، ووضعت إطاراً عاماً للتحكم في الإنتاج والأسعار فيما بينها حتى لا يتدهور سوق النفط. ويبدو أن شبه الجزيرة العربية لم تكن في قمة أولوياتها، إذ لم توقع هذه الشركات الكبرى امتيازات تذكر في المنطقة، إلا أنها استبقت ذلك الاحتمال من طريق اتفاقية الخط الأحمر التي أشرنا إليها.

وإذا ما نظرنا إلى خصائص سوق النفط الناجمة عن هذه التركيبة الاجتماعية ـ التاريخية، وتبعات ذلك من ناحية كمية النفط المستخرجة، وتقلبات سعرها، والإيرادات المحصَّلة من بيعها،

---

(31) ذهبت بقية الحصة لغلبنكيان (Gulbenkian)، وهو رجل الأعمال الأرمني- البريطاني الذي كان العقل المدبر الأساسي وراء الاتفاقية.

(32) Anglo-Persian Oil Company (APOC), Royal Dutch Shell، Standard New Jersey (Exxon).

فعلينا أن نعي بداية أن عاملَي التغير في الكمية والسعر مترابطان ولا يمكن فصل بعضهما عن بعض. عموماً، بإمكاننا استنتاج النقاط العامة التالية مما سبق:

أ ـ في حال لم يتم التحكم في السوق، كانت هناك قابلية لتقلب سعر النفط أكثر فأكثر منذ بداية إنتاج النفط وحتى عصرنا هذا. وعلى الرغم من كتابة أطروحات متعددة حول هذا الموضوع، إلا أنه لا يتوافر حتى اليوم شرح وافٍ وشامل لما يحدد التقلبات في أسعار النفط. فهناك عدة عوامل متداخلة، منها المضاربة، والعرض، والطلب، والتنسيق بين المنتجين، وبين المشترين، وتكنولوجيا الإنتاج الموجودة، والوضع الجيوسياسي، والعوامل الموسمية... إلخ. وليس همنا هنا التعمُّق في ما يحدد تقلبات أسعار النفط عالمياً، فحسبنا الإشارة إلى قابلية سلعة النفط العالية لاضطراب وتقلُّب الأسعار في حال لم يتم التحكم في نطاق أسعارها[33].

ب ـ هناك قابلية في السوق للإفراط في الإنتاج، وعموماً، فإن كانت السعة الإنتاجية موجودة، فبالإمكان زيادة الإنتاج بسرعة وسهولة نسبياً، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إغراق السوق وهبوط الأسعار.

ج ـ تترتب على ذلك قابلية مضادة لتنظيم السوق والتنسيق (Collusions) فيما بين المنتجين. فكما رأينا، أعلن روزفلت الأحكام العرفية في ولايتَي تكساس وأوكلاهوما في 1931 لكي يتدارك هبوط أسعار النفط، وكان هناك التعاون بين الأخوات السبع (Seven Sisters) في بدايات القرن العشرين وحتى منتصفه للتحكم في الإنتاج وأسعار النفط. وقد تمكنت الأخوات السبع بالفعل من تحديد وتثبيت سعر النفط في العالم للفترة الممتدة من ثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن الماضي (انظر الرسم البياني الرقم (2ـ2)). ومن ثم ظهرت منظمة أوبك كما سنرى، التي حاولت بدورها تنظيم السوق عبر تنسيق الإنتاج بين أعضائها. وهناك قابلية لتنظيم السوق والتنسيق فيما بين المستهلكين أيضاً، ولا سيَّما إذا ما اتخذ هذا التكتل شكل دول، كما كان الحال مع وكالة الطاقة الدولية، التي تشكلت في خضم الأزمة النفطية العالمية في السبعينيات لتمثيل الدول المستهلكة.

---

(33) يشير الكثير من الباحثين إلى عاملين رئيسيين في تحديد سعر النفط الأساسي، إذا ما أخرجناه من تقلبات الطلب والعرض المرحلية. العامل الأول هو تكلفة المنتج الأعلى تكلفة (Highest Cost Producer) الذي ينتج الوحدة الحدية الأخيرة (Marginal Unit) لتلبية الطلب في السوق، بحيث يضمن السعر نسبة الربح المقبولة له. أما العامل الثاني فهو نسبة الريع الذي يحصل عليها مالك الأرض. وبهذا يعتمد سعر النفط على تكلفة الإنتاج للمنتج الحدي، بالإضافة إلى نسبة الربح السائدة في السوق، والريع المطلق الذي يذهب إلى صاحب الأرض.

الرسم البياني الرقم (2-2)

سعر برميل النفط بالأسعار الجارية والثابتة 1945 - 2015 (بالدولار)

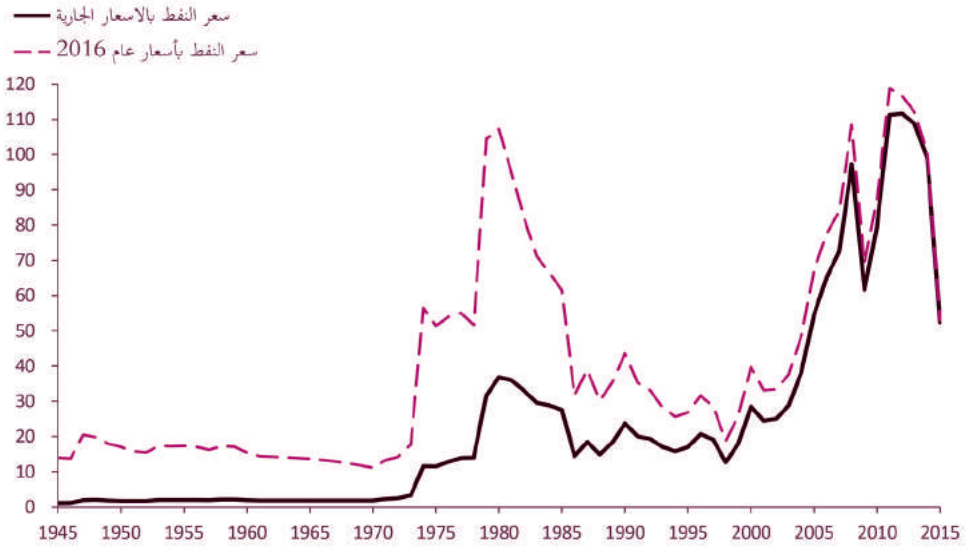

المصدر: شركة النفط البريطانية BP.

رابعاً: تاريخ النفط كسلعة في دول الخليج العربية

وإذا ما بدأنا بتطبيق الإطار العام السابق على دول الخليج، بحيث ركزنا على طبيعة تشكيل سوق النفط، وعلاقة ملّاك الأراضي بالمنتجين فيه، فبالإمكان تقسيم أنماط التعامل مع النفط وتكوينه كسلعة في الخليج العربي إلى ثلاث مراحل رئيسية. وحري بنا المضي في رحلة سريعة عبر هذه الحقب الثلاث، حتى نعمق فهمنا لبروز النمط الاقتصادي للنفط وانعكاساته على دول مجلس التعاون.

المرحلة الأولى: 1925-1950 امتيازات التنقيب واكتشاف النفط في مجتمع ما قبل الصناعة

ارتبط اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية بالنيوزلندي فرانك هولمز (Frank Holmes)، وهو مهندس جيولوجي عمل في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، حيث ترحل كثيراً في أرجاء الوطن العربي، حتى بات مقتنعاً بوجود النفط في شبه الجزيرة العربية. قام هولمز بتسجيل شركة صغيرة في لندن تحت اسم «النقابة الشرقية والعامة المحدودة» (Eastern and General Syndicate Ltd) للحصول على امتيازات للتنقيب في شبه

الجزيرة، بحيث كان يجتمع مع حكام المنطقة مباشرة، بعد الحصول على الإذن من الإنكليز، ويحصل منهم على حقوق الامتياز[34].

في 1925، وقع هولمز مع حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى امتياز التنقيب عن النفط في البحرين، الذي شمل أراضي الإمارة بالكامل. وكان هولمز قد وقع امتيازات أيضاً مع الملك عبد العزيز حاكم السعودية في عام 1923. انتهت فترة الامتياز في السعودية في عام 1927 بدون اكتشاف أي نفط، أما في البحرين، فقد تمكن هولمز من بيع الامتياز إلى شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا (Standard of California) في عام 1928، التي أسست بدورها شركة نفط البحرين «بابكو» (Bapco) في عام 1930 [35].

غطت اتفاقية الامتياز أغلبية مناطق الإمارة، وسرعان ما اكتُشفت أول بئر نفط في البحرين في 31 أيار/ مايو 1932، وكان هذا أول اكتشاف في دول مجلس التعاون. وكان الريع المخصص للحاكم مبنياً على كمية الإنتاج بدلاً من سعر النفط، بحيث يحصل الحاكم على 3 ربيات هندية و8 آنات على كل طن مستخرج من النفط (نحو 2.2 دولار أمريكي لكل برميل نفط بأسعار 2017)[36]. وكان على المدفوعات السنوية ألّا تقل عن 75 ألف روبية (تم رفعها فيما بعد إلى 150 ألف روبية)[37].

نشَّط اكتشاف النفط في البحرين وتيرة الاستكشاف في سائر أنحاء المنطقة، فاشتعلت المنافسة بين شركات النفط للحصول على امتيازات التنقيب. ففي قطر، حصلت شركة بترول العراق، التي كانت مقيدة باتفاقيات الخط الأحمر، على حقوق التنقيب في عام 1935، ما أعطى الشركة الحقوق الحصرية على كل أراضي قطر لـ 75 عاماً. وعلى غرار اتفاقية البحرين، كان الحاكم يحصل على إتاوة قدرها ثلاث ربيات لكل طن من النفط، إضافة إلى حصوله على 400 ألف روبية عند توقيع الاتفاقية، و150 ألف روبية كمدفوعات سنوية (رُفعت فيما بعد إلى 300 ألف روبية). واكتشف النفط في قطر بُعيد الاتفاقية في عام 1939.

---

(34) كانت هذه مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث راجت موضة «الانتداب»، التي ترتبت عليها ضغوطات على الإنكليز لتنمية مستعمراتهم وتطبيق مبادئ السوق والرأسمالية، ما دفعهم إلى تشجيع التنقيب في المنطقة.

(35) لم تكن هذه الشركة (ستاندارد أوف كاليفورنيا) جزءاً من اتفاقية الخط الأحمر، فلم تطبق عليها قوانين الاتفاقية. للمزيد انظر: Longrigg, Ibid., pp. 100-102.

(36) كانت الروبية الهندية في عام 1932 تعادل 0.26 دولار أمريكي، أي حوالى 4.4 دولار أمريكي في عام 2017، ويحتوي كل طن من النفط على حوالى 7.4 برميل، أي أن الحاكم كان يحصل على حوالى 2.2 دولار أمريكي لكل برميل نفط بأسعار 2017.

(37) المصدر نفسه، ص 104.

في السعودية، وبعد انقضاء مدة امتياز التنقيب الأول لهولمز، دخلت شركة النفط العراقية في منافسة حامية مع ستاندارد كاليفورنيا التي امتلكت بابكو في البحرين أيضاً ولم تكن مرتبطة باتفاقية الخط الأحمر. وكان الملك عبد العزيز في ذلك العهد في ضائقة مادية نظراً إلى هبوط عدد الحجاج في خضم الكساد الاقتصادي العالمي، وهذا ما دفع به إلى البحث عن موارد مالية جديدة، وكان يسعى لجنْي الريع على شكل كميات من الذهب، حيث لم يكن مقتنعاً بالروبية الهندية. قبلت الشركة الأمريكية تزويده بالذهب، بينما رفض الإنكليز، فحصل الأمريكان على امتياز التنقيب في المنطقة الشرقية من السعودية في عام 1935 لمدة ستين سنة. ونصت الاتفاقية على إعطاء الملك 30 ألف جنيه إسترليني من الذهب كدفعة أولى، إضافة إلى 5 آلاف جنيه ذهبي سنوياً، ودفعتين من القروض تعادل كل منها 50 ألف جنيه ذهبي إذا تم اكتشاف النفط، فضلاً عن دفع أربع شلنات من الذهب عن كل طن مستخرج من النفط[38]. وسرعان ما اكتُشفت أول بئر في السعودية عام 1938.

في الكويت، التي تم استثناؤها خصيصاً من اتفاقية الخط الأحمر، دخلت شركة APOC في شراكة مع شركة نفط الخليج (Gulf Oil) الأمريكية، وأسسا معاً شركة نفط الكويت (Kuwait Oil Company) في عام 1934، التي حصلت على امتيازات التنقيب والإنتاج في تلك السنة، على مساحة 6000 ميل مربع من الإمارة، ولمدة 75 عاماً. ونصت الاتفاقية على مقدم قدره 470 ألف روبية تدفعها الشركة للحاكم، إضافة إلى رسوم سنوية بقيمة 95 ألف روبية، وإتاوة 3 ربيات عن كل طن، على ألّا يقل مدخول الإنتاج عن 250 ألف روبية. واكتُشفت أول بئر في الكويت عام 1938.

إذاً، مع حلول عام 1939، تم توقيع اتفاقيات الامتياز واكتشاف النفط في كل من البحرين، والسعودية، والكويت، وقطر. وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات مشابهة في المناطق الجنوبية من ساحل الخليج مع حكام الإمارات وعمان، إلا أن التنقيبات لم تسفر عن النتائج المرجوة، إذ لم يُكتشف النفط في أبوظبي حتى عام 1958 [39]، وفي عُمان حتى عام 1962.

---

(38) تم إدراج تكساكو فيما بعد كمساهم مع ستاندارد كاليفورنيا، كما هو الحال في البحرين. انظر: المصدر نفسه، ص 108.

(39) Michael Quentin Morton, «The Abu Dhabi Oil Discoveries,» *CEO Ex Pro*, vol. 8, no. 3 (2011).

الجدول الرقم (2 ـ 1)

أهم المعلومات حول اكتشاف النفط في دول الخليج

الدولة	سنة الاكتشاف	سنة التصدير	الشركات العالمية صاحبة الامتياز	اسم الشركة المحلية
الإمارات (أبوظبي)	1958	1962	شركة بتروليوم العراق، بريتيش بتروليوم، توتال	ADNOC (1971), ADMA
البحرين	1932	1932	ستاندارد كاليفورنيا، تكساكو	Bapco
السعودية	1934	1939	ستاندارد كاليفورنيا، تكساكو	Aramco
الكويت	1938	1946	غلف أويل، APOC	KOC
عمان	1962	1967	شركة نفط العراق	Petroleum Development Oman
قطر	1939	1946	شركة نفط العراق	Qatar Petroleum Company

وكما أشرنا سابقاً، كان من الواجب تحديد ملكية النفط لكي يتحول إلى سلعة بالمعنى الدقيق، أي تحديد الجهات المستملكة المتمتعة بحق الانتفاع من هذه السلعة في أراضي دول الخليج. وكان النفط من ناحية الشريعة الإسلامية يعتبر ملكاً عاماً بناء على مبدأ انتفاع العين والماء العد[40]. وفي العصر الحديث أصبح هذا الملك العام فعلياً يعني ملك الدولة. وكان هذا التوجه موافقاً لتطلعات شركات النفط العالمية، لأنه يحدد طرفاً مركزياً واحداً فقط، يتمثل فعلياً بحاكم الدولة، تتفاوض معه الشركات حول حقوق استخراج النفط في كل أراضي الدولة. وبذلك، أصبحت الدولة هي من يحق لها استملاك النفط الموجود منذ ملايين السنين في الأراضي الخاضعة لحكمها في العصر الحديث.

في هذه المرحلة (التنقيب وتوقيع اتفاقيات النفط الأولى)، تميزت المناطق الواقعة تحت سيطرة حكام الخليج من سائر الدول الكبرى في المنطقة (إيران، العراق، مصر، تركيا) بافتقارها إلى جهاز دولة بيروقراطي متشعب، بل في كثير من الأحيان لم يكن قد أسس لمبدأ الدولة البيروقراطية الحديثة في هذه الأراضي أصلاً. ولهذا، اتخذت شركات النفط، كما فعل الاستعمار الإنكليزي من قبلهم، الحكام كممثلي تلك المناطق وعقدت الاتفاقيات معهم، فكان الحاكم هو المستلم للريع

(40) «حكم الاستيلاء على الأموال العامة وحقول النفط وإدارتها،» هيئة الشام الإسلامية (18 نيسان/ أبريل 2013)، <http://islamicsham.org/fatawa/833>.

ومعنى (الْمَاءَ الْعِدّ): الدائم الذي لا انقطاع لمنابعه، وما كان كذلك فهو ملك لعامة الناس.

بصفته ممثل الدولة. وفي كثير من الأحيان لم تكن الحدود بين تلك الدول قد رسمت بعد، فأصبح ترسيمها أمراً ملحاً مع زيادة أهمية النفط. كما كان الخط الفاصل بين «الحاكم» و«الدولة» ضبابياً، بحيث أصبح الحاكم هو وجه الدولة، أي ممثل الملك العام، بينما كان أيضاً يمثل شخصه كفرد خاص وكذلك رأس العائلة الحاكمة. وكان لهذا الخلط بين الخاص والعام تبعات كبيرة على تقسيم الريع النفطي، كما سنرى في الفصول القادمة.

وكان للوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به المنطقة في عشرينيات القرن الماضي، وذلك في خضم تبعات الكساد الاقتصادي العالمي وانهيار قطاع اللؤلؤ الذي اعتمدت عليه اقتصادات كثيرة في المنطقة، وحاجة الحكام الماسّة إلى الإيرادات وعدم إلمامهم بطبيعة النفط وخصائصه، تأثيره في توقيع معاهدات مواتية لشركات النفط. ولهذا، كانت اتفاقيات النفط في منطقة شبه الجزيرة العربية تصبّ في مصلحة شركات النفط أساساً، لدرجة فاقت حتى تلك الاتفاقيات التي وقعتها شركات النفط في إيران والعراق. وكما رأينا، فقد امتدت الاتفاقيات لعقود طويلة، وغطت مساحات شاسعة، فيما كانت نسبة الضرائب والريع للحكام متدنية جداً، كما أعطت التحكم في الإنتاج من ناحية الكمية والمواد المستخرجة كلياً لشركات النفط.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وزيادة الإنتاج من دول الخليج، وبفضل التعاون شبه الاحتكاري («الكارتل» (Cartel)) فيما بين شركات النفط الكبرى، أُعيد ترتيب سوق النفط عالمياً ليتم تنظيم دخول نفط الخليج إليه[41]. ورسخ ذلك مبدأ وجود سوقين في العالم: الأول هو السوق الأمريكي، حيث تحدد الأسعار بناء على تكلفة الإنتاج والطلب المحلي والقوانين داخل الولايات المتحدة، وذلك استجابة لرغبة شركات النفط الأمريكية المستقلة بضمان ارتفاع الأسعار في هذا السوق لتكون مربحة لها، حتى وصل الحال بأن تم تطبيق نظام الحصص «كوتا» (Quotas) لتقنين كميات النفط المستوردة منذ عام 1959. في المقابل، كان هناك سوق آخر لبقية العالم، يتركز استهلاكه أساساً في أوروبا، ويغذَّى من إنتاج النفط في الشرق الأوسط. ونظراً إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في الشرق الأوسط مقارنة بالولايات المتحدة، فقد أصرت الشركات الأمريكية على تنظيم السوقين بمجموعة من الأسعار المعلنة (Posted Prices) التي عادلت بين السوقين، على الرغم من التفاوت الواضح في تكلفة الإنتاج فيما بينها. لذلك، فُصل السوق العالمي فعلياً عن سوق أمريكا، وكان لكل منهما سعر معين، أحدهما يحدَّد في تكساس، والآخر في راس تنورة في السعودية. وهكذا، قضت التقسيمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً بانخفاض تكلفة نفط الخليج نسبياً، ما زيّن الاعتماد عليه في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب بأسعار متدنية، بينما

(41) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 402.

بقي السوق الأمريكي مغلقاً على نفسه نسبياً بتكلفة أعلى، دون منافس من بقية دول العالم[42]. وفعلياً، استطاعت شركات النفط الكبرى التحكم في إنتاج وأسعار سوق النفط العالمي إلى حد بعيد، وبذلك لم تكن هناك تقلبات كبيرة في أسعار النفط مقارنة بالحقب التالية.

هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً، لأنها أسست لواقع أن دول الخليج لم تكن هي صاحبة القرار حول كميات الإنتاج أو أسعار البيع في بداية عصر تصدير النفط، بل تولت شركات النفط عملية تحديد الإنتاج من حقول الخليج وأسعار النفط المستخرج منها، وذلك بناء على قراءة هذه الشركات الخاصة لمنفعتها وربحيتها الخاصة، إضافة إلى معطيات ومتطلبات السوق العالمي للنفط. وهذا أسس لمبدأ أن إنتاج النفط في دول الخليج لم يكن يعتمد على معطيات القاعدة الإنتاجية لاقتصادات دول الخليج ومتطلباتها. فلم تكن دول الخليج تملك السيادة على مواردها، إذ كانت شركات النفط هي التي تقرر حجم الإنتاج من حقول كل دولة بناء على قراءتها للطلب العالمي ومتطلباتها الربحية، ومن ثم كان على دول الخليج التعامل مع أي إيرادات من كمية الإنتاج تلك، دون أن يكون للدول أي دور في تحديد ما تنتجه وتجنيه بناء على معطيات اقتصادها المحلي وقاعدته الإنتاجية.

المرحلة الثانية: 1950–1970 هيمنة شركات النفط وبداية التعاون بين الدول المصدّرة

مع بداية الخمسينيات بدأت هذه المعادلة في التغير، وظهر تيار يطالب بإعادة ترتيب أنماط سوق النفط، بحيث يضمن قوة أكبر للدول المنتجة بصفتها المالك الأصلي للنفط. بدأت العملية في الأربعينيات في فنزويلا، حين فرضت الحكومة مبدأ مناصفة الأرباح على شركات النفط 50–50. وسرعان ما دفع هذا بالدول المنتجة الأخرى لمحاكاتها، بما فيها دول الخليج، حيث ضغطت دول الخليج لإعادة التفاوض حول اتفاقيات النفط، حتى حصلت على مبدأ مناصفة الأرباح فيها جميعاً[43]. ففي 1950، صاغت الحكومة السعودية اتفاقاً جديداً يقضي بتوزيع الأرباح بالتساوي، كما قدمت شركة النفط في الكويت نفس الاقتراح في آب/ أغسطس 1951. لكن حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم رفض أن يتخذ قراراً حتى يعاين نتاج التسوية الحديثة بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية، حيث نوى المطالبة بتسوية مقاربة. أما في البحرين، فقد أضافت الشركة

(42) Cyrus Bina, *The Economics of the Oil Crisis: Theories of Oil Crisis, Oil Rent, and Internationalization of Capital in the Oil Industry* (London: Merlin Press, 1985).

(43) كان هناك اختلاف في مبدأ تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بين فنزويلا ودول الخليج، ففي الأولى كان سن القانون الضريبي سيادياً وليس بالتفاوض مع الشركات (وإن كان بمباركة من الحكومة الأمريكية). أما في الثانية فكان من خلال تفاوض أعقبه سن للقانون الضريبي. للمزيد انظر: ماجد المنيف، **النفط بين إرث التاريخ وتحديات القرن الحادي والعشرين** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2017).

مدفوعات شهرية تقدر بنصف مليون روبية للحاكم بالإضافة إلى المدفوعات السابقة، يسري مفعولها إلى حين صوغ التسوية الجديدة[44].

ولكن سرعان ما لاحظت الدول المنتجة للنفط أن الكفة كانت لا تزال تميل في صالح شركات النفط، إذ كانت الشركات فعلياً كاتحاد منتجين، تتعاون في ما بينها لتحديد الإنتاج والأسعار، بحكم سيطرتها على الإنتاج في أكثر من دولة. فإذا واجهتها مشكلة في دولة ما، فبإمكانها خفض الإنتاج في تلك الدولة ورفعه في أخرى، والعكس صحيح. كما كان بإمكانها تحويل قدر أكبر من الأرباح لعمليات التكرير والنقل والخدمات التي تملكها حصرياً، بدل عمليات الإنتاج التي تشارك في أرباحها الدول المانحة للامتياز. في المقابل، لم يكن هناك تواصل يذكر بين الدول المنتجة للنفط. ونظراً إلى خبراتها القليلة في سوق النفط، لم تعرف الدول المنتجة الكثير عن المستجدات في الدول الأخرى، ولم يكن بإمكانها التنسيق في ما بينها. وقد رجحت هذه العوامل قوة الشركات في التعامل مع كل دولة.

وقد برز هذا التفاوت بشكل جلي عندما قام رئيس وزراء إيران محمد مصدق بتأميم النفط في عام 1951، في هزة سياسة واقتصادية عنيفة للمنطقة والعالم أجمع. ولمعاقبة إيران وتعويض النقص في الإنتاج، قامت شركة APOC برفع مستوى الإنتاج من حقول الكويت، وفُرِض حظر عالمي على شراء النفط من إيران، وبهذا خسرت إيران إنتاجها. في المقابل، كان بإمكان شركات النفط أن تواصل إنتاجها وتتجنب الخسائر المتعلقة بذلك بسرعة. وسرعان ما خططت الحكومتان الأمريكية والبريطانية لعملية انقلاب على مصدق في عام 1953، تعاد بموجبها السلطة السياسية في إيران إلى يد الشاه المدعوم من الغرب، الذي أعاد تحكم شركات النفط الغربية في الإنتاج الإيراني مرة أخرى، حيث طبق مبدأ مناصفة الأرباح من جديد[45].

وما لبثت عدة عوامل أن اجتمعت مرة أخرى نحو تقويض سيطرة شركات النفط المطلقة على سوق النفط. أولها كان تذبذب أسعار النفط في أواخر الخمسينيات عقب العدوان الثلاثي على مصر في أزمة السويس، ما وضع الدول المصدرة للنفط تحت ضغوط مالية شديدة، حيث أصبحت هذه الدول تعتمد وبشكل شبه كلي على إيرادات النفط في ميزانياتها، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة بحصة أكبر من الإيرادات[46]. إضافة إلى ذلك، بدأت شركات نفطية مستقلة أخرى من

---

(44) The British National Archives (henceforth BNA), FO 371/91279.

(45) لكن بدلاً من أن يتبقى حق الامتياز محتكراً على APOC، تم توزيع الامتياز على ما يسمى بـ«الأخوات السبع» من شركات النفط العالمية، حيث كانت خمس منها أمريكية (شفرون، إكسون، غلف، موبيل، تكساكو)، وإحداها بريطانية (BP)، والأخيرة إنكليزية-هولندية (رويال دتش/ شل).

(46) وكان احتجاج أغلب الدول أساساً على مبدأ توزيع الأرباح عليهم بناء على السعر المعلن (Posted Price)، الذي =

عدة دول كإيطاليا وفرنسا بدخول السوق، وحيث بدأت هي بدورها بالبحث عن مزايا التنقيب، كما تم اكتشاف النفط في مناطق جديدة في أفريقيا بما فيها ليبيا والجزائر. أدى ذلك لاشتعال المنافسة بين شركات النفط، ما أفضى بدوره إلى تقويض احتكار «الأخوات السبع» لسوق النفط وقدرتها على التحكم فيه. ولذلك، فقد كانت كمية النفط المعروضة في السوق أعلى كثيراً من الطلب، حيث تأرجحت الأسعار على مدى الستينيات[47].

كما بدأ نجم جيل قومي ثوري وراديكالي بالصعود في البلدان العربية والخليج منذ الخمسينيات، حيث كان هذا زمن الثورات والمد القومي واليساري[48]. وانعكست هذه التطورات في تزايد مطالبات دول العالم النامية، بما فيها دول الخليج، على شركات النفط. وقد يكون أشهر من جّسد هذه الظاهرة هو عبد الله الطريقي، أو «الشيخ الأحمر»، كما سماه الأمريكيون تهكماً، تعبيراً عن رفضهم لميوله القومية واليسارية.

لم يكن الطريقي شخصية مؤثرة في السعودية والوطن العربي فحسب، بل في العالم الثالث ككل. فقد كان الطريقي هو المسؤول الأول عن النفط في السعودية من عام 1954 إلى عام 1962 (وعيِّن وزيراً للنفط عام 1960 عند تأسيس وزارة النفط والمعادن). وخلال تلك الفترة، كان الطريقي أحد الأنصار الأكثر حماسة لتأميم أصول النفط في العالم الثالث. ولذلك فاز بعداوة الدبلوماسيين الأمريكيين، وشركات النفط، والمحافظين في العائلة الحاكمة. وفي نهاية المطاف، تعاون هؤلاء معاً لضمان إقالته وزملائه التقدميين الآخرين أو تهميشهم.

وقد تكون أهم مؤسستين ساهم الطريقي في تأسيسهما هما مؤتمر البترول العربي وأوبك. وقد بدأت الأولى كنواة تجمع بين مسؤولي الدول العربية المصدرة للنفط، لتلاقح الأفكار وتطوير المهارات والخطط والاستراتيجيات سوياً. وعقد مؤتمر البترول العربي الأول عام 1959، وكان الطريقي من أكبر المتحمسين له، حيث طرح في هذا المؤتمر فكرة مفادها أن على البلدان العربية تأدية دور أكبر في تحديد أسعار النفط بدلاً من ترك ذلك للشركات الكبرى، وقد كان هو أول من نادى بهذا الأمر. وفي المؤتمر الثاني هاجم الطريقي اتفاقيات الامتيازات القديمة باعتبارها بالية،

= كانت تحدده شركات النفط، وبناء عليه تدفع ضرائبها للدول المنتجة، والذي كان كثيراً ما يختلف عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات نفطها. ولذلك، كانت شركات النفط تضع سعراً معلناً متدنياً، وبذلك تكون مدفوعاتها الضريبية لدول الإنتاج أقل.

(47) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 531.

(48) على مستوى العالم العربي، كانت الخمسينيات فترة ثورة يوليو في مصر 1952، والإطاحة بالنظام الملكي في العراق في ثورة عام 1958، واندلاع ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي عام 1954. ولم يكن الخليج بمعزل عن هذه التطورات، فقد كانت هذه فترة صعود حركة هيئة الاتحاد الوطني في البحرين 1953ـ1956، وسطوع نجم حركة القوميين العرب في الكويت، وثورة الإمامة في عمان في 1954 و1957. للمزيد انظر الفصل الثامن.

وطالب بإعادة النظر فيها. وفي 1965 طرح فكرة تأميم البترول العربي، التي لخصها في مقولته الشهيرة: «نفط العرب للعرب»[49].

أما تركته المؤسسية الدولية الأخرى فكانت منظمة أوبك، إذ أدى الطريقي دور المحرك الرئيسي مع وزير النفط الفنزويلي خوان ألفونسو في تشكيل هذه المنظمة، التي أصبح اسمها موازياً لاتحاد الدول المنتجة للنفط. فبعد ثورة فنزويلا في 1958 ضد الحكم العسكري هناك، أصبح ألفونسو وزيراً للنفط، ومن أول الأعمال التي قام بها رفع الضرائب على شركات النفط، ما أشعل الحماسة في باقي الدول المنتجة للقيام بالمثل. وشرع ألفونسو في عقد سلسلة من اللقاءات الحثيثة مع الطريقي، بهدف تكوين منظمة تعاون للدول المنتجة للنفط، تعطيهم القدرة على المشاركة في التحكم في إنتاج النفط والاستحواذ على جزء أكبر من إيرادات النفط من الشركات. وتوجت تلك اللقاءات بتأسيس منظمة أوبك عام 1960. وبذلك، تأسست أوبك بين إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا.

وكانت بداية أوبك خجولة، وخصوصاً في ظل الصراعات القائمة بين عدد من دولها. ولكن المنظمة أسست لمبدأ التعاون والتشاور والتلاقي بين هذه الدول لمواجهة الشركات المنتجة. وانضمت إلى أوبك دول أخرى (قطر 1961، ليبيا 1962، إندونيسيا 1962، الإمارات 1967، الجزائر 1969)، إلا أن النتائج في السنوات الأولى لم تكن ملموسة على أرض الواقع من ناحية القدرة على التحكم في سوق النفط، بل كانت مساهماتها تتركز أكثر في تأطير وتحفيز التعاون والتبادل بين هذه الدول. وقد يكون أكبر تطور فعلي هو البيان المشترك الذي أطلقته الدول مجتمعة عام 1966، مطالبة بحقها في تقنين حجم الإنتاج للمحافظة على مواردها وعدم نضوبها بسرعة، وفي تحديد الأسعار، والمشاركة في ملكية شركات النفط[50].

وبهذا، مع بداية السبعينيات، كانت قوة الدول المنتجة في صعود، سواء من ناحية خبراتها في التعامل مع النفط، أو من ناحية التعاون فيما بينها، أو من ناحية الصفقات المبرمة مع شركات النفط.

---

(49) محمد عيسى صالحية [وآخرون]، **مشاعل عربية على دروب التنوير** (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية، 2009)، ص 200، <https://goo.gl/ngJb1p>.

(50) في تداعيات هزيمة «النكسة» في حزيران/ يونيو 1967، بادرت السعودية والكويت وليبيا إلى إنشاء منظمة البترول العربية (أوابك) في كانون الثاني/ يناير 1968، التي ارتفع عدد أعضائها إلى عشرة من الدول العربية المصدرة للنفط عام 1970. وكما ورد في اتفاقية إنشاء المنظمة، فإن هدفها ارتكز على تنسيق السياسات البترولية لأعضائها، والتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها ومساعدتهم على تبادل المعلومات والخبرات وإنشاء المشروعات المشتركة في صناعة البترول. إلا أن دور «أوابك» كان ثانوياً إذا ما قورن بأوبك من ناحية تحديد أسعار وإنتاج النفط، واقتصر أساساً على تحقيق هدف إنشاء المشروعات النفطية المشتركة. وقد يكون الاستثناء الرئيسي لذلك هو الدور المحوري للدول العربية المصدرة للنفط في استعمال «سلاح النفط» عام 1973. للمزيد انظر: المنيف، **النفط بين إرث التاريخ وتحديات القرن الحادي والعشرين**.

هذا على الرغم من تواصل سيطرة شركات النفط عموماً على الإنتاج والأسعار، وحصولها على الحصة الأكبر من الأرباح. كما تواصل وجود سوقين للنفط بالتوازي، أحدهما لأمريكا والآخر لبقية دول العالم، وإن بدأت هذا التقسيمة بالاهتزاز.

المرحلة الثالثة 1970–1990: التأميم والتنافس بين الدول المنتجة والمستهلكة

مع بداية السبعينيات، أدت عدة تغيرات إلى توحد السوق العالمي النفطي وترابطه في سوق واحد، وإلى سيطرة دول الخليج على إنتاجها، وضعف دور الشركات العالمية في منطقة الخليج العربي، وصعود نجم أوبك. إلا أن الوضع لم يدم طويلاً، فسرعان ما برزت خلافات بين هذه الدول حول الإنتاج، في حين أخذ التعاون المشترك في التبلور بين الدول المستهلكة، الوضع الذي تجلى في مرحلة شد وجذب طويلة في الثمانينيات، انتهت بغزو نظام صدام حسين للكويت عام 1990.

فمع بزوغ السبعينيات، بدأ الطلب العالمي على النفط يزداد بوتيرة متسارعة في مقابل تقلص فائض الإنتاج، واستحوذ نفط الخليج على النسبة الكبرى من الزيادة. كما بدأ الجدار القائم ضمنياً بين السوق الأمريكي وبقية العالم بالتهافت؛ فالاستهلاك في أمريكا ما انفك يزداد بينما لم يرتفع الإنتاج المحلي بنفس الوتيرة، حيث كانت تكلفة الإنتاج في تصاعد في حقول أمريكا القديمة. ومع بداية السبعينيات، وصل الخلل فيما بين تصاعد الطلب وتباطؤ الإنتاج في السوق الأمريكي إلى مرحلة كان على السلطات أن ترخي «الكوتا» وتزيد الواردات[51]، وكانت حصة نفط الخليج من هذه الواردات هي الكبرى. ووصل الوضع إلى مرحلة تطلب إلغاء «الكوتا» على الواردات كلياً في نيسان/ أبريل 1973. وهكذا، لم يعد بالإمكان المحافظة على ازدواجية سوق النفط العالمي بين سوق أمريكي من جهة وسوق آخر لبقية العالم، وبذلك اندمجا في سوق عالمي واحد، تحكم أسعاره نفس الآليات ويشكل النفط المنتج من الخليج الجزء الأهم فيه[52].

في المقابل، ظهر توجهان لدى الدول المصدرة للنفط للتعامل مع شركات النفط: الأول يمكن تسميته «الخط الثوري»، الذي قادته ليبيا بعد وصول معمر القذافي إلى سدة الحكم في 1969، إضافة إلى الجزائر والعراق. فبداية من 1970، طالبت هذه الدول شركات النفط برفع السعر المعلن للنفط وزيادة الأرباح، تحت تهديد التأميم المباشر والتحكم في الإنتاج. ووصل الوضع إلى بدء مرحلة التأميم فعلًا على مدى الفترة 1970–1973 والاستحواذ مباشرة على شركات النفط، ما

(51) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 567.

(52) Cyrus Bina, «Some Controversies in the Development of Rent Theory: The Nature of Oil Rent,» *Capital and Class*, vol. 13, no. 3 (1989), pp. 82-112.

أفضى إلى صدام مباشر مع شركات النفط والدول الغربية، التي رضخت في النهاية للواقع الجديد في تلك الدول.

أما الثاني فاتخذ منحى مختلفاً وأكثر تحفظاً، وكان في دول الخليج العربية وإيران، بقيادة السعودية، التي فضلت تطبيق مبدأ «المشاركة في الإنتاج»، وهو مبدأ يحتمل مرونة أكثر من التأميم على شركات النفط، وكان هذا انعكاساً للعلاقة الأكثر مودة بين هذه الدول وأمريكا وبريطانيا مقارنة بالدول الثورية. توصلت هذه الدول بعد المفاوضات والضغط على شركات النفط في عام 1971 إلى اتفاق بأنه بداية من عام 1973، تنفرد الدول بحق التحكم مباشرة في نسبة 25 بالمئة من مجمل الإنتاج، على أن ترفع هذه الحصة تدريجياً على مدى خمس سنوات، لتصبح الحصة الإجمالية للدول 51 بالمئة، وتقوم الدول بشراء هذه الحصص بناء على القيمة الدفترية للشركات بدلاً من قيمة السوق، حيث كانت الأولى أقل كثيراً. وتواصلت هذ العملية التدريجية إلى أن أدى تسارع الأحداث إلى التأميم الكامل في الكويت في عام 1975، كما طُبق التأميم الكامل أيضاً في السعودية عام 1980 [53]. وبذلك، وبدءاً من منتصف السبعينيات، كان بإمكان دول الخليج التحكم في إنتاجها بشكل متواصل، والحصول على الأرباح القصوى من الإنتاج، والتنسيق فيما بينها عن طريق أوبك.

وقد بان جلياً في عام 1973 هذا التغير في هيكلية سوق النفط. ففي هذه الفترة كانت جميع دول الخليج قد حصلت على الاستقلال. وفي عام 1973 أدت الحرب بين الكيان الصهيوني والبلدان العربية إلى خلاف مع الدول الغربية، قامت بعده دول الخليج باستعمال سلاح النفط عبر التهديد بخفض الإنتاج، فأدى إلى ارتفاع سعر النفط أكثر فأكثر، واتضح لأول مرة بشكل جلي أن بإمكان الدول المنتجة للنفط التحكم بنجاح في نمط إنتاج النفط، بل واستعماله كسلاح سياسي. ومثّل هذا تغيراً كبيراً مقارنة بأيام مصدق في إيران كما رأينا، حيث كان بإمكان شركات النفط في ذلك الوقت أن تعوض انخفاض إنتاج إيران برفع الإنتاج في الكويت. في المقابل، ونظراً إلى دور السعودية الحيوي في سوق النفط والتنسيق بين الدول المنتجة، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي في مقابل الإنتاج، لم يكن في قدرة شركات النفط هذه المرة التعويض عن أي خفض محتمل قد يشهده السوق[54]، واتضح أن «كارتل» شركات النفط الغربية قد انكسر، ليظهر مكانه تنظيم آخر،

(53) طبق التأميم في السعودية بأثر مالي رجعي إلى عام 1976. كما طبق التأميم الكامل في قطر أيضاً. أما في باقي الدول، فلم يتم التأميم الكامل في البحرين حتى بداية الألفية الثالثة، بينما لم يحصل في الإمارات أو عمان حتى كتابة هذه السطور، على الرغم من أن كل الدول استحوذت على النسبة الساحقة من الملكية وتحكمت في الإنتاج.

(54) هناك جدل موسع حول إن كان هناك اصلًا تخفيض إجمالي في الإنتاج في هذه الفترة وخصوصاً من قبل السعودية، أم أنه كان أساساً التهديد بخفض الإنتاج الذي رفع السعر، مع بقاء كمية الإنتاج نفسها بل وحتى ارتفاعها خلال هذه الفترة.

وهو اتحاد الدول المنتجة. وهكذا أصبحت الدول المنتجة لاعباً أساسياً في سوق النفط، بعد تمكنها لأول مرة من التحكم في قرارات الإنتاج والتسعير جدياً، حيث شكل إنتاجها 55 بالمئة من إنتاج النفط العالمي خلال الفترة 1973ـ1974. واستمر الارتفاع في أسعار النفط إلى أن وصل سعر البرميل إلى 13 دولاراً عام 1978، بعد أن كان أقل من ثلث هذا السعر قبل عام 1973.

ولكن ترجيح كفة الميزان للدول المنتجة بدلًا من شركات النفط سرعان ما خلق مشاكل أخرى، حيث لم يدُم التحكم من قبل الدول المنتجة ومنظمة أوبك طويلاً. ففي عام 1974، أسست الدول المستهلكة للنفط، وخصوصاً الأوروبية منها وأمريكا، وكالة الطاقة الدولية عقب ما أصبح يعرف عندهم بـ «الصدمة النفطية» (Oil Shock) لعام 1973. وتركز هدف هذه المؤسسة على مراعاة مصالح الدول المستهلكة لمواجهة كارتيل الدول المنتجة. كما تركزت الجهود في الدول الغربية على خفض استخدام الطاقة النفطية عبر التطور التكنولوجي. وقد أدت هذه التطورات إلى تحول سوق النفط إلى سوق مستهلكين[55]، وحيث انخفض استهلاك العالم بما يقارب 6 ملايين برميل على مدى الثمانينيات[56]. وبدأت صادرات دول أوبك بالتراجع تدريجياً، حيث انخفضت من 27.6 مليون برميل في اليوم عام 1979 إلى 10.8 مليون برميل في اليوم فقط عام 1985 [57].

جعل هذا الوضع الدول الأعضاء في أوبك تنتهج سياسة جديدة في عام 1982، وهي السياسة المعتمدة حتى يومنا هذا. بنيت هذه السياسة على توزيع حصص الإنتاج بين الدول الأعضاء كل حسب احتياطياتها المقدرة. وفي بداية الأمر، أدّت السعودية دور «المنتج المرجح» بحكم امتلاكها الاحتياطي والقدرة الإنتاجية الأكبرين بين الدول الأعضاء. إلا أن الخلافات في ما بين الدول وعدم التزامها بحصصها الإنتاجية، إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي عموماً، وضع السعودية في موقف صعب، حيث تراجع إنتاجها من 9.8 مليون برميل عام 1980 إلى 3.1 مليون برميل في عام 1985. بناء على ذلك، قررت السعودية التخلّي عن دورها كمنتج مرجّح حتى تستعيد حصتها من الإنتاج. وبعدها، توجهت أوبك نحو سياسة

---

(55) محمد الدوسري، «التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية،» في: عمر الشهابي، محمود المحمود ومحمد الدوسري، محررون، **الثابت والمتحول: الخليج ما بعد الانتفاضات العربية** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية وآفاق، 2016)، ص 200، وعلي خليفة الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولي،» موقع الدكتور علي خليفة الكوّاري (أيلول/ سبتمبر 1989)، <http://goo.gl/lvDssU>.

(56) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 235.

(57) الكواري، المصدر نفسه.

إعطاء حرية الإنتاج لجميع أعضاء المنظمة، ما أدى إلى توسع الإنتاج بشكل مفرط وانهيار سعر النفط إلى 7 دولارات للبرميل في منتصف 1986 [58].

عموماً، وعلى الرغم من أن القرار لم يعد في يد شركات النفط العالمية، ظلت حاجات السوق العالمي والطلب العام فيه تشكل العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد كمية الإنتاج في دول أوبك. وتجلى هذا الوضع خصوصاً في السعودية والخليج، بما أن دوله كانت أكبر مستودع للنفط في العالم، أضف إليها علاقتها الوثيقة مع حكومات أمريكا وأوروبا، ولم يكن بودهم التسبب في اضطرابات كبيرة في سوق النفط العالمي. وقد أكد وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني، الذي خلف الطريقي بعد عزله، وكان محافظاً أكثر من سلفه، أن بلاده حريصة أشد الحرص على تلبية طلب العالم على النفط وعدم التأثير فيه. وبناء على كونها أكبر مصدر للنفط في العالم فقد أصبحت السعودية هي «العضو المرجح» المسؤول عن تلبية متطلبات العالم من النفط. هذا وقد كان التصادم بين دول الخليج حول استراتيجيات إنتاج النفط، وخصوصاً بين الكويت والعراق، أحد العوامل التي أدت إلى غزو نظام صدام حسين للكويت عام 1990، الحدث الذي يعتبر نقطة تحول مفصلية في تاريخ المنطقة.

نوقف سردنا التاريخي عند هذه النقطة، لنقول إن هذه المرحلة الثالثة 1970ـ1990 اتسمت بسيطرة الدول على إنتاجها، وصعود ومن ثم تذبذب دور أوبك، حيث دخلت الدول المنتجة مرحلة المنافسة فيما بينها، بعد أن انحصر تصادمها أساساً مع شركات النفط التي تقلص دورها كثيراً في الإنتاج في دول الخليج مع نهاية هذ المرحلة. أما الدول المستهلكة فتوجهت نحو التعاون فيما بينها وترشيد استعمال النفط، فتدهورت أسعار النفط وهبطت في الثمانينيات والتسعينيات، بعد أن وصلت إلى أرقام قياسية في المرحلة من 1973ـ1980.

خامساً: انعكاسات سوق النفط على نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية

إذاً، تلخص هدف هذا الفصل في تحليل قطاع استخراج النفط في الخليج من منظور العلاقات الاجتماعية المحيطة بهذا القطاع وتطورها تاريخياً، إذ إن هذا القطاع هو أصل الخلل الإنتاجي. ويتمحور استنتاجنا الرئيسي حول أهمية فهم خصوصية النفط كسلعة (لها سوقها، ومنتجوها، ومشتروها، وبائعوها، وملاكها) من أجل فهم مجتمعات الخليج كاقتصادات مبنية على النفط. والتركيز على النفط كسلعة يدفعنا إلى فهم العلاقات الاجتماعية المتبلورة حوله، بدلاً من البحث عن أي خصائص سحرية تكمن داخل النفط نفسه. ولكن النفط ليس كأي سلعة عادية، بل علينا بالتحديد أن نفهم خصائصه كسلعة متوهَّمة (Fictitious Commodity)، تتحول بموجبها

(58) الدوسري، «التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية،» ص 200.

مادة «طبيعية» ما إلى سلعة تملكها أطراف معينة، تستخرج من باطن الأرض وتتداول في سوقها الخاص. ويستخرج النفط في دول الخليج أساساً كسلعة للتصدير، يتم بيعها وتحصيل إيراداتها من السوق العالمية. وبإمكاننا تلخيص التطورات الرئيسية في سوق النفط في القرن العشرين في ثلاث حقب رئيسية، كما أسلفنا:

مرحلة 1925ـ1950: تميزت بطغيان العلاقات الاقتصادية ما قبل الصناعية في دول الخليج، وضعف مؤسسات الدولة، وتدني قدرة الحكام على المساومة، في مقابل قوة شركات النفط ودخولها في تحالفات إنتاجية وتنسيقية بعضها مع بعض، وسيطرتها على الإنتاج وحصولها على امتيازات لمدد طويلة ولمساحات كبيرة وبتكاليف زهيدة، وتحكمها فعلياً في الأسعار وفي كميات الإنتاج. وفعلياً نشط في هذه الآونة سوقان للنفط: واحد في أمريكا، حيث كانت تكلفة الإنتاج أعلى، وسوق آخر لبقية العالم، وخصوصاً أوروبا، تغذّيه صادرات دول الخليج. وتم التأكد من فصل هذين السوقين بعضهما عن بعض عبر التنسيق بين شركات النفط في تحديد الأسعار المعلنة.

مرحلة 1950ـ1970: تميزت هذه المرحلة بنمو الطلب على النفط عالمياً بشكل موسع، وظهور شركات نفطية مستقلة بدأت تنافس الشركات التقليدية الكبرى، وتطور أجهزة الدولة في دول الخليج، وصعود التيار القومي واليساري والثوري في المنطقة العربية والعالم عموماً. هذا إضافة إلى التنسيق الموسع بين الدول المنتجة للنفط، ممثلة خاصة في أوبك، وبدء اهتزاز سيطرة شركات النفط الكبرى، وإنشاء الشركات الوطنية من قبل الدول، وبدء مناصفة الأرباح، وزيادة الريع المخصص للدول، وبدء مطالبتها بالمشاركة في تحديد كمية الإنتاج والأرباح وأسعار النفط، وإن كانت الغلبة لا تزال في حوزة شركات النفط، التي ظلت في نهاية المطاف الطرف المسؤول عن تحديد كمية الإنتاج والأسعار. وتواصل فعلياً وجود سوقين للنفط؛ واحد في أمريكا وثانٍ في بقية العالم، وقد غذى نفط الخليج الرخيص نسبياً عملية إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب.

مرحلة 1970ـ1990: شهدت تنامي مشاركة الدول في تحديد كمية الإنتاج وأسعار النفط، وصولاً إلى أزمة 1973، ومن ثم تأميم الشركات في الكويت والسعودية، بحيث أصبح تحديد كمية الإنتاج في يد هذه الدول كلياً. هذا إضافة إلى صعود دور أوبك، وصولاً إلى بروز مشاكل فيما بين الدول الأعضاء. في المقابل كان أفول دور الشركات النفطية العالمية في الخليج، وشروع اتحاد الدول المستهلكة في تكوين كارتيل لحماية مصالحها. وتحول السوق النفطي العالمي في هذه المرحلة إلى سوق واحد فعلياً، بحيث سقط التقسيم بين سوق أمريكا وبقية العالم، وأصبح هناك سوق واحد في العالم الرأسمالي غير الاشتراكي.

كان هدف هذا السرد التاريخي لتطور سوق النفط في العالم والخليج العربي هو استنباط

تبعات تكوُّن هذا السوق النفطي العالمي على الإنتاج والاقتصاد في دول الخليج، بما أنه يمثل التغير الأبرز على مدى تاريخها الحديث. فلنتناول هذه التبعات بشيء من التفصيل.

إجمالاً، كان للنفط ثلاثة أدوار رئيسية في اقتصادات دول الخليج. أولاً، مثل النفط مصدراً للقيمة الاستعمالية، حيث شكل جزءاً رئيسياً من المواد المستهلكة في الحياة الاقتصادية في الخليج، بما فيها محروقات السيارات، ووقود محطات الطاقة، وتحلية المياه، وغيرها من آلاف الاستعمالات المعتمدة على النفط. ثانياً، أدّت صناعة النفط دوراً رئيسياً في تشكيل بنية الخليج الإنتاجية، حيث ساهمت في تشكيل قوة العمل في الخليج وعلاقاتها مع الدولة والمستثمرين، وكانت صناعة استخراج النفط الموظف الأكبر في الاقتصاد المحلي لمدة طويلة من الزمن. وهذان الدوران المتعلقان باستهلاك النفط ودور صناعته في تشكيل طبيعة قوة العمل والبنية الإنتاجية في دول الخليج، سيكونان محط نظرنا في الفصول القادمة. ولكن يبقى الدور الأهم للنفط في الخليج يتركز حول طبيعة النفط كسلعة تستملك وتستخرج من باطن الأرض بغرض التصدير للعالم الخارجي والحصول على الإيرادات النقدية. إذاً، كان النفط مصدر إيرادات دول الخليج من بقية العالم، وهذا الدور للنفط هو ما سنركز عليه في بقية هذا الفصل. وحتى نتعمق في مسألة الإيرادات المترتبة على تصدير النفط، علينا تناول العوامل المحددة لهذه الإيرادات، وهذا يتطلب التدقيق في المتغيرات التي تقرر كمية النفط المنتجة، وكمية الريع التي تحصلها دول الخليج من كل برميل نفط منتج.

1 – تحديد الكمية المستخرجة من النفط

بالنسبة إلى تحديد الكمية المستخرجة من النفط، فكما رأينا، منذ بداية استخراج النفط في ثلاثينيات القرن الماضي وحتى السبعينيات، احتكرت شركات النفط حق تقرير الكمية المنتجة من النفط وسعره، وكان ذلك بناء على قراءتها لمصالحها وحاجات السوق العالمي للنفط. وكان دور الدول المحلية في تحديد الكمية المنتجة محدوداً جداً بوجه عام. بدأ هذا الواقع بالتغير في السبعينيات، حين طُبِّق مبدأ المشاركة في الإنتاج، حتى أصبحت الدول تتحكم رسمياً في الكمية المنتجة. وهكذا، مع حلول عام 1980، كانت أغلبية حقول النفط في الخليج تعتبر ملكاً عاماً، كما تحولت شركات النفط الوطنية أيضاً إلى ملك عام (خصوصاً في الكويت والسعودية وقطر). إذاً، أصبح النفط ومعه شركات النفط ملكاً عاماً تحت يد الدول المنتجة، نظرياً على الأقل. أي أن صاحب الأرض والمستثمر أصبحاً طرفاً واحداً (متمثلاً بالدولة)، وهذا يعني أن دول الخليج كانت مهيأة للحصول على الكمية القصوى من الإيرادات من كل وحدة نفط مباعة. ولكن حتى مع دخول عصر تحكم دول الخليج رسمياً في الإنتاج، واصلت الدول تحديد إنتاجها أساساً بناء على تلبية طلب السوق العالمي والمنافسة في ما بينها للحصول على أكبر حصة ممكنة من إجمالي الإنتاج

العالمي، بدلاً من الاهتمام باعتبارات القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، وحاجات الاقتصاد المحلي من ناحية قيمة إيرادات النفط التي كان بإمكانه التعامل معها.

هذه الأوضاع، كما رأينا، تشكلت نتيجة عدة أسباب، أولها نشوء منظمة أوبك واهدافها، التي فرضت على الدول الأعضاء أن تكون منتجاً مكمّلاً يزوّد الفرق بين الطلب العالمي والعرض من خارج أوبك، أي أن تلبية حاجة السوق العالمي هو ما حددته أوبك لنفسها، على أن يتم التنسيق فيما بين الدول الأعضاء فيها لتوزيع الحصص. وخلقت هذه المحاصصة دافعاً لكل دولة للحصول على أكبر حصة ممكنة لنفسها. وكان دور السعودية بالأخص محورياً، حيث أصبح هدفها الرئيسي موازنة «واستقرار السوق العالمي» للنفط منذ أيام وزير النفط أحمد زكي اليماني. وكانت الأوضاع الجيوسياسية، وخصوصاً القرابة من الولايات المتحدة، تفرض على دول الخليج أن تركز على تلبية طلب السوق العالمي للنفط في معسكر «العالم الرأسمالي». وأخيراً وليس آخراً، فقد أصبحت عند دول الخليج اعتمادية أو ما يشبه «الإدمان» على كمية معينة من الإيرادات النفطية، تبلورت في المراحل الزمنية السابقة، حينما كانت كمية الإنتاج تحدد من قبل شركات النفط. ولهذا، لم تقلص دول الخليج كمية إنتاجها، لأنها تعودت نسبة معينة من الإيرادات، بل زادت الكمية المصدرة من النفط في عدد من الدول خلال هذه الفترة.

الرسم البياني الرقم (2 – 3)

تطور إنتاج دول الخليج من النفط والغاز 1945 – 2015 (معدل مليون برميل يومي مكافئ)

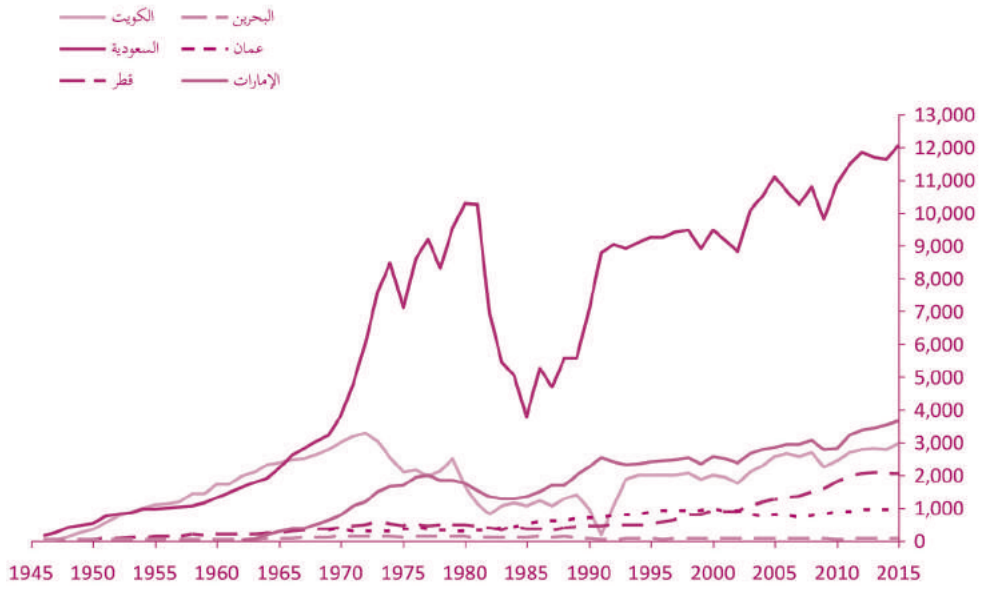

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، مصادر متفرقة.

2 ـ تحديد الريع المحصل من كل وحدة منتجة من النفط

حتى نفهم طبيعة الإيرادات المحصَّلة من النفط في دول الخليج، فإضافة إلى اعتبار إجمالي ناتج النفط، يجب فهم طبيعة الريع المتأتي لدول الخليج من كل وحدة منتجة من النفط. وهذا يتطلب منا التطرق إلى مفهوم الريع. ولنا أن نعرّف الريع مبدئياً بأنه العائد الذي يحصل عليه صاحب العقار نظراً إلى ملكيته للعقار المعني. أما في ما يتعلق بالنفط، فهناك مصدران أساسيان للريع: الريع الأول هو عبارة عن قوة ملّاك الأرض في سوق النفط، وقدرتهم على فرض نسبة مطلقة معينة من الريع مقابل إعطاء شركات النفط حق التنقيب في أراضيهم. وهذا ما يسمى «الريع المطلق» (Absolute Rent)، حيث يحصل صاحب الأرض على مقدار معين من المردود المادي فوق الحد الأدنى لهامش الربحية الذي تحصل عليه شركة النفط. ويحدد نسبة هذا الريع ميزان القوى في علاقات الأملاك العقارية، فإن رجحت الكفة صاحب العقار، حيث يحتكر كمثال شخص واحد أغلبية السوق، ويكون هو أيضاً من يسن القوانين في السوق، فسيكون هذا النوع من الريع عالياً[59].

وكما رأينا فإن قوة ملّاك الأرض تحدد حسب المعطيات والعوامل التاريخية، التي وصلت ذروتها في السبعينيات مع تأميم شركات النفط، حيث أصبح ملّاك الأرض أنفسهم هم أصحاب رأس المال، إضافة إلى التعاون والتخطيط فيما بينهم في أوبك، وهو ما رفع قوة ملاك الأرض والريع المطلق المخصص لهم. أما في ما عدا هذه المرحلة القصيرة 1975ـ1980، فتعتبر قوة ملاك الأراضي النفطية ضعيفة بوجه عام، سواء في المرحلة السابقة أو في المرحلة اللاحقة ابتداء من الثمانينيات حتى يومنا هذا، بسبب تزايد ملاك الأراضي النفطية خارج نطاق أوبك، بما فيها روسيا ومنتجو النفط في أمريكا، الأمر الذي أضعف شوكة ملّاك الأراضي النفطية بوجه عام، وخفض نسبة الريع المطلق المتاحة أمامهم. إذاً، يمكن القول إن الريع المطلق كان متدنياً نسبياً منذ ثمانينيات القرن الماضي.

أما الريع الآخر، فهو «الريع التفاضلي» (Differential Rent)، وهو الريع المتأتي من اختلاف العقار في «إنتاجيته»، أو في نوعية وكمية ما ينتجه من المادة المعنية. كمثال، ترتفع إنتاجية بعض الأراضي من الناحية الزراعية بفعل التربة الخصبة، وبعض الأراضي الأخرى قد تكون أكثر إنتاجية من الناحية النفطية لأن تكلفة استخراجه من الأرض قد تكون أقل نسبياً، حيث يكون النفط قريباً جداً من سطح الأرض، بينما قد يكون في أمكنة أخرى في أعماق البحار، وهو ما يرفع تكلفة استخراجه.

وحتى نحدد طبيعة الريع التفاضلي، علينا أن ننتقل من تحديد طبيعة العلاقة بين صاحب

(59) للمزيد حول الريع المطلق والريع التفاضلي، انظر: Hausmann, «State Landed Property, Oil Rent and Accumulation in the Venezuelan Economy».

العقار وشركة النفط (التي أدت دوراً رئيسياً كما رأينا في تحديد الريع المطلق)، إلى العلاقات الاقتصادية ـ التقنية المتعلقة باستخراج النفط. وهنا علينا النظر إلى العلاقة بين الجهة المنتجة (أي شركة النفط)، وقوة العمل، والتكنولوجيا المستخدمة في الاستخراج، وأخيراً وليس آخراً خصائص «الطبيعة»، وبالأخص خصائص النفط الفيزيائية الموجود في باطن الأرض. وتحديداً، ثمة عدة عوامل أساسية يجب التطرق إليها لتحديد كمية الريع التفاضلي، وهي:

أ- كميات النفط المتوافرة للاستخراج: التي تختلف من منطقة إلى أخرى بناء على كميات النفط الموجودة في باطن الأرض وخصائص تكنولوجيا الاستخراج المتوفرة.

ب- خصائص النفط المستخرج الفيزيائية: ككمية الكبريت التي يحتوي عليها، ودرجات الخام «الثقيل» أو «الخفيف»، التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

ج- تكلفة استخراج النفط: والتي تتباين من منطقة إلى أخرى.

د- تكنولوجيا عملية استخراج النفط: بما فيها نسبة رأس المال إلى قوة العمل (Capital vs Labour Intensive)، التي قد تختلف من زمن إلى آخر.

هـ- خصائص قوة العمل التي تستخرج النفط : بما فيها مهارات وقدرات الموظفين العاملين في القطاع النفطي.

وإذا ما حللنا النقاط السابقة بالنظر إلى دول الخليج تحديداً، يمكننا استنتاج التالي:

من ناحية النقطة (أ)، تعتبر منطقة الخليج أكبر مستودع على وجه الأرض للنفط القابل للاستخراج حسب التكنولوجيا التي توافرت في العقود السبعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث حملت المناطق المحيطة بمياه الخليج في باطنها ما يوازي 47 بالمئة من مخزون العالم المؤكد من النفط في عام 2016، واحتوت أراضي دول مجلس التعاون تحديداً على 29 بالمئة من مخزون العالم من النفط في تلك السنة.

وتعتبر خصائص نفط الخليج الفيزيائية من نوعية لا بأس بها تفي بتلبية حاجات العالم المتزايدة من النفط (النقطة ب)، وإن كانت تختلف من حقل إلى آخر. فكثير من نفط الخليج يعتبر ذا كثافة متوسطة وذا محتوى عال من الكبريت، على الرغم من الاختلافات الموجودة في حقوله المتعددة[60]. وعادة كلما قلّت نسبة الكبريت وقلّت كثافة النفط، ارتفع سعره، ذلك أن النفط الخفيف متدني الكبريت مصدر سهل وأقل تكلفة لإنتاج الغازولين والديزل، وهما منتجان يحظيان بطلب عالٍ عالمياً.

(60) «Crude Oils Have Different Quality Characteristics,» *Today in Energy* (16 July 2012), <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=7110>.

الرسم البياني الرقم (2 – 4)

المخزون النفطي المؤكد في العام 2016 (مليار برميل)

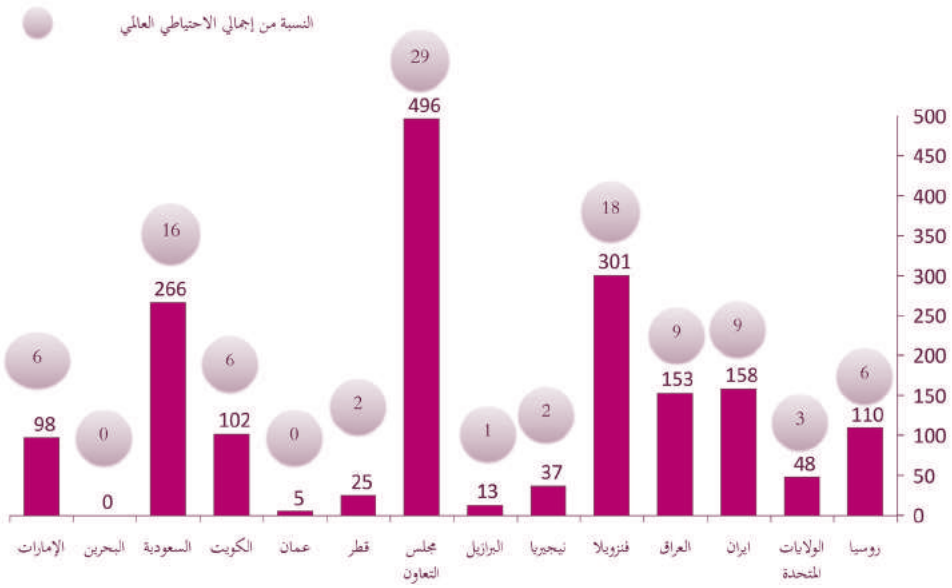

تتميز دول الخليج بأكبر مخزون للنفط في العالم.

المصدر: شركة النفط البريطانية.

وفي ما يخص النقاط (ج) إلى (هـ)، فإن نمط استخراج النفط السائد في كل العالم في عصرنا الحالي يتميز باعتماده نسبياً على كثافة رأس المال في مقابل قوة العمل (Capital Intensive) [61]. وتعتبر تكلفة استخراج النفط بالتكنولوجيا المتوفرة حالياً متدنية نسبياً في الخليج، بل هي الأقل عالمياً بأشواط. وهذا التدني في كلفة الاستخراج في الخليج مقارنة ببقية العالم، يجعل الفرق بين سعر النفط العالمي وتكلفة استخراج النفط في الخليج كبيراً جداً، بحيث يتعدى أضعاف التكلفة في الدول الأخرى. وقد نتج عن هذا توليد ريع ضخم نسبياً لكل وحدة مستخرجة من النفط، تتعدى عدة مرات تكلفة استخراجها. وهذا النوع من الريع الناتج عن الاختلاف في تكلفة الاستخراج سميناه بالريع التفاضلي (Differential Rent).

(61) لكن هذا لم يحل دون احتلال شركات النفط تاريخياً للصدارة كأكبر موظف للعمالة الوطنية في الخليج عموماً (وبدرجة أقل في السعودية)، وذلك نظراً لصغر حجم السكان، وتواصل هذا حتى ستينيات القرن العشرين. وكان لهذا تبعات جوهرية على تشكل العلاقات الاجتماعية والسياسية في الدولة. وسنتطرق إلى أهمية هذه العلاقات بين العمل وشركات النفط والدولة وتبعاتها على تكوينة المجتمع والدولة في الخليج في الفصل الثامن.

وفي حال دول الخليج، تنجم هذه التكلفة المتدنية عن الخصائص الجيولوجية الطبيعية للمنطقة، ولا تدل على تطور استثنائي في قوة العمل أو التكنولوجيا المعتمدة في اقتصاداتها. ولكن كما أسلفنا، نظراً إلى كون النفط سلعة مُتوهَّمة، قد تبدو التكلفة المتدنية لحقول النفط في الخليج، أو بمعنى آخر «إنتاجيتها العالية»، وكأنها نتاج تكنولوجيا عالية أو قوة عمل متطورة استثنائياً. لكن كما قلنا، الريع النفطي العالي المتأتي لدول الخليج مردّه في الأساس للعامل الطبيعي، لا القاعدة الإنتاجية الاستثنائية لقوة العمل والتكنولوجيا، كما هو الحال مع إنتاج سلع أخرى (لنا أن نأخذ كمثال أي سلعة منتجة كالسيارات أو الطائرات أو الحاسوب... إلخ).

الرسم البياني الرقم (2 – 5)

تكاليف إنتاج النفط في دول الخليج قياساً على دول العالم 2014 (بالدولار الأمريكي)

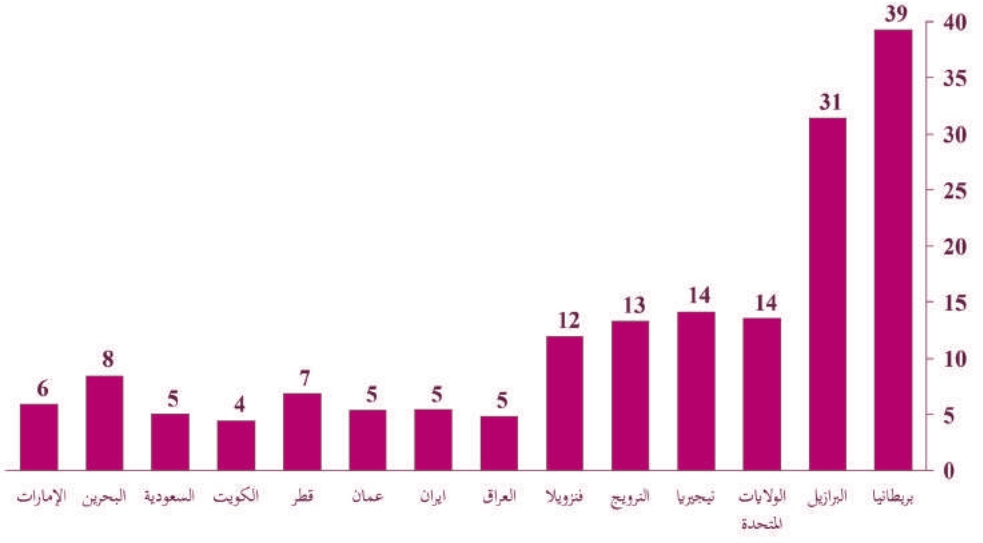

المصدر:

«Cost of Producing a Barrel of Oil by Country,» Knoema, <https://knoema.com/rqaebad/cost-of-producing-a-barrel-of-crude-oil-by-country>.

إذاً، نستخلص مما سبق أن النفط وُجد في أراضي دول الخليج بكميات هي الأضخم عالمياً، وكانت تكلفة استخراجه هي الأقل عالمياً، نظراً إلى خصائص طبيعة الأرض في دول الخليج في ظل التكنولوجيا السائدة، لا نتيجة لأي مهارات أو قوى إنتاجية استثنائية في المنطقة.

وعندما ندمج هذه النقطة مع الخاصية التي أشرنا إليها في القسم السابق، وهي أن كمية

الاستخراج من هذا النفط قد حُددت في الأساس بناء على متطلبات السوق العالمي دون مراعاة اعتبارات القاعدة الإنتاجية المحلية، نصل إلى الاستنتاج العام التالي: تدفقت على الخليج إيرادات هائلة محصلة من بيع النفط في السوق العالمي. اعتمدت هذه الإيرادات أساساً على الخصائص الطبيعية للنفط في الخليج وتحويله إلى سلعة مُتوهَّمة، بحيث استملكت الدولة النفط في أراضيها وكانت تكلفة استخراجه هي الأقل ومخزوناته هي الأعلى في العالم. وبيعت هذه السلعة في السوق العالمي بكميات هائلة قدرت أساساً بناء على متطلبات السوق العالمي، بينما كانت نسبة ارتباطها بقوى وعوامل إنتاج المجتمع المحلي ضعيفة. وبهذا، خلق تباين جوهري في ما بين قاعدة الإنتاج غير النفطي في اقتصادات الخليج، والإيرادات التي تتدفق على هذه الاقتصادات من بيع النفط. وفي هذا يتمثل الوجه الأول من الخلل الإنتاجي النفطي في الخليج.

قد يعترض البعض على توصيف حال إنتاج النفط في الخليج بأنه يمثل خللاً إنتاجياً. فقد يجادلون بأن إنتاج أي سلعة في جميع اقتصادات العالم، هو أساساً موجه للوفاء بحاجات السوق المحلي والعالمي من تلك السلعة، سواء أنتج الاقتصاد هاتفاً أو حاسوباً أو نفطاً. وبما أن النفط سلعة عالمية (بل هي أهم سلعة في العالم)، فإنتاجها سيكون لغرض بيعها في تلك الأسواق العالمية وفقاً لشروط وآليات تلك الأسواق. وبما أن دول الخليج لديها أكبر مخزون نفط في العالم، فليس غريباً أن تتوجه دول الخليج أساساً نحو الحصول على أكبر حصة ممكنة من الطلب في أسواق النفط العالمية، حتى تصبح أكبر مصدّر له على مستوى العالم، بدلاً من التركيز على أي اعتبارات مرتبطة بقدرات وقاعدة الإنتاج في الاقتصاد المحلي غير النفطي. إلا أن هذا يتجاهل أهمية ما سردناه سابقاً حول طبيعة النفط «كسلعة متوهمة» ذات قابلية نحو الإفراط في زيادة الاستخراج. فإنتاج السلع العادية «غير المتوهمة» التي صنّعت من قبل الإنسان خصيصاً للسوق، كالهواتف والسيارات والملابس، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الإنتاجية في الشركة أو الاقتصاد المنتج لها، أكان من ناحية كمية ومهارة قوة العمل المتوفرة، والمواد الوسيطة، والتكنولوجيا، ورأس المال. وزيادة الإنتاج في هذه الحالة مرتهن بالقدرة على رفع وتطوير عوامل الإنتاج هذه، التي ليس بالإمكان مضاعفتها بين ليلة وضحاها. فليس بإمكان اقتصاد دولة، كمثال، أن يرفع كمية إنتاجه من السيارات من مليون إلى خمسة ملايين سيارة في غضون سنة واحدة، إذ إن هذا مرهون بتوافر قوة العمل المدربة، والتكنولوجيا الملائمة، ومدخلات الإنتاج المؤاتية، والنقد الذي يحتاج إليه لتمويل هذه العملية. في المقابل، ولأن النفط موجود أصلاً في الطبيعة، وتم تحويله إلى سلعة «متوهمة» عبر استملاكه من قبل الدولة، ولأنه بالإمكان زيادة استخراجه في دول الخليج بكميات كبيرة وبتكلفة قليلة وفي فترة قصيرة، من دون ارتباط بالقاعدة الإنتاجية المحلية، فكان من الممكن أن يتزايد استخراج النفط بملايين البراميل في غضون سنين قليلة. وبذلك، من الممكن لقيمة صادرات النفط

المتدفقة على الدولة أن تتعدى بأضعاف قيمة الاقتصاد وإمكاناته الإنتاجية في عصر ما قبل النفط. وهكذا، أصبحت العلاقة شبه معدومة بين قيمة النفط المصدر، والقاعدة الإنتاجية غير النفطية في الاقتصاد المصدِّر له.

ولكي نأخذ فكرة عن حجم تلك الإيرادات وتباينها مع قوى المجتمع الإنتاجية، يمكننا مقارنة حجم الاقتصاد قبل النفط وبعده. ولنا أن نأخذ اقتصاد ساحل الخليج قبل النفط للمقارنة، وقد اعتمد أساساً وبشكل شبه كلي على صناعة اللؤلؤ، التي كانت فعلياً الصناعة المسؤولة عن توظيف أغلبية المجتمع، نظراً إلى كونها صناعة تعتمد على كثافة عالية من قوة العمل (Labour Intensive)، وتعتبر أساس ما ينتجه مجتمع الخليج ومصدر دخله من الخارج. وكانت الحقبة الأكثر ازدهاراً لصناعة الغوص في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، حين وصل متوسط الدخل السنوي من اللؤلؤ لساحل الخليج في الحقبة 1911ـ1914 إلى ما يقرب من 2 مليون جنيه سنوياً. وكانت هذه سنوات استثنائية، إذ ما لبثت الإيرادات أن هبطت إلى ما دون الخمسمئة ألف جنيه في نهاية عشرينيات القرن الماضي، بسبب الكساد العالمي وتطور زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان. ولم تتعافَ من بعدها صناعة اللؤلؤ في الخليج.

في المقابل، إذا نظرنا إلى الكويت فقط، فقد بلغ دخلها من النفط قرابة 3.2 مليون جنيه في 1948، وما لبث أن ارتفع إلى 60 مليون جنيه في 1953، ثم إلى أكثر من 100 مليون جنيه في 1955. إذاً، وفي غضون بضع سنين، بلغت قيمة إنتاج دولة الكويت فقط من النفط ما يعادل خمسين ضعفاً من أقصى قيمة لمجمل إنتاج اللؤلؤ في الخليج ككل في عصر ما قبل النفط. وما لبثت كل دول الخليج أن وصلت إلى مستويات مقاربة من الدخل النفطي، وإن بدرجات متفاوتة حسب كمية النفط المنتجة في كل منها. إلا أن خاصية واحدة ميزت كل هذه الدول، وهي تحصيلها لكميات هائلة من النقد من بيع النفط، تعدت عشرات المرات قيمة ما كان ينتجه المجتمع سابقاً.

ولنا أن نقارن هذه الوضعية بالنرويج؛ فعند اكتشاف النفط في ستينيات القرن الماضي، وقبل الشروع في الإنتاج الموسع، عملت النرويج على رسم استراتيجية مدروسة لحجم احتياطيات حقول النفط ولكمية ما سيتم إنتاجه من هذه الحقول على مر الزمن، إضافة إلى طريقة استعمال الإيرادات من بيع النفط، ودمجها بخطة البلاد الاقتصادية وقاعدتها الإنتاجية وحاجاتها. وهذا كان على عكس ما طُبق في دول الخليج، حيث تم التركيز أساساً على توفير متطلبات السوق العالمي

النفطية وفق مصالح شركات النفط العالمية في البداية، ومن ثم الإيفاء بالسوق العالمي وتوزيع حصص ريعه فيما بين أعضاء أوبك بعد أن تم تأميم شركات النفط[62].

لعل من الإجحاف الإفراط في انتقاد الوضع في دول الخليج في مرحلة ما قبل 1970، وخصوصاً أن أغلب هذه الدول لم تحظَ بالاستقلال بعد، ولم تتمتع بالبيروقراطية وقوة العمل المتطورة للتعامل مع صناعة النفط واتفاقياتها مع شركات النفط العالمية. إلا أن الوضع قد تغير مع حلول حقبة الاستقلال، إذ كان قد مر ما يزيد على ربع قرن من إنتاج النفط في كل من البحرين والكويت والسعودية وقطر، وكانت دول الخليج قد بدأت التحكم في إنتاجها من النفط. ولهذا، فقد كان بالإمكان تطوير رؤية أكثر نضجاً حول كمية النفط المنتجة، والتعامل مع إيراداته، بحيث تأخذ في الحسبان حجم وقدرات قوى الإنتاج في الاقتصاد المحلي وحاجاتها من إيرادات الصادرات، بدلًا من التركيز فقط على ايفاء متطلبات سوق النفط العالمية، لكن ذلك لم يتبلور على أرض الواقع.

وهكذا باتت في يد دول الخليج كميات هائلة من النقد، أعطتها أحقية المطالبة بحصة من ناتج الاقتصاد العالمي توازي القيمة التي يمثلها هذا النقد، أكانت واردات السيارات أو الطائرات أو الملابس أو غيرها. لكن كما أسلفنا، لم تأتِ مثل هذه الإيرادات العالية نتيجة لقوى الإنتاج الاستثنائية في المجتمع، بل أتت نتيجة لتحويل هبة ناضبة من الطبيعة إلى سلعة «مُتوهَّمة» تملكها الدولة وتبيعها، حيث كانت تكلفة استخراج هذه السلعة أقل من المعدل العالمي نظراً إلى خصائص جيولوجيا الخليج في ظل التكنولوجيا السائدة. هذا إضافة إلى غزارة مخازين النفط في أراضي دول الخليج، ما أعطاها حق الحصول على إيرادات عالية ناجمة عن بيع كميات هائلة لم تعكس قاعدة وقدرات الاقتصاد المحلي الإنتاجية، بل عكست قرارات ورؤى شركات النفط والنخب الحاكمة، بناء على مصالحها واعتبارات السوق العالمي للنفط. وهكذا، كان بإمكان هذه الكمية من النقد ان تشتري ما يعادل قيمة إنتاج الخليج في فترة ما قبل النفط عدة مرات مضاعفة. وهذا هو الوجه الأول من «الخلل الإنتاجي» المتعلق بالنفط في دول الخليج العربية.

أما السؤال الذي يفرض نفسه الآن فهو: كيف كان لمجتمع الخليج التعامل مع هذه الكمية الهائلة من النقد الناجمة عن بيع النفط؟ وما هو نمط النمو في باقي جوانب الاقتصاد الذي انبثق من هذا التعامل مع النفط؟ هذا ما سيشكل محور حديثنا في الفصل الثالث.

---

(62) فاروق القاسم، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، عالم المعرفة؛ 373 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010)، <https://goo.gl/YvMTWt>.

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

الفصل الثالث

نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية: الإطار النظري العام

إذاً، أصبحت القضية الآن تتمحور حول ماذا تفعل دول الخليج بهذه الإيرادات الهائلة المحصّلة من الخارج، التي لم تقرر هي حجمها، بل بُنيت أساساً على خصائص الطبيعة في أراضيها ومتطلبات ومعايير الاقتصاد العالمي. وسؤالنا الرئيسي الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا الفصل هو: ما هو نمط النمو الاقتصادي العام الذي تبلور في دول الخليج في عصر تصدير النفط؟

بهذا يكون هدفنا في هذا الفصل هو تبيان أهم خصائص نمط النمو السائد في دول الخليج في مرحلة تصدير النفط. ونرى أنه من الضروري تنبيه القارئ الكريم بأن هذا الفصل هو فصل نظري بالدرجة الأولى، في مسعاه لوضع لبنات التأطير الأساسية لفهم نمط نمو الاقتصاد العام في دول الخليج. وليعذرني الكارهون للنماذج النظرية والرموز الحسابية المجردة على استعمالي لها في هذا الفصل، إذ حاولت التقليل منها قدر الإمكان كي يستطيع غير المختص تناولها أيضاً، إلا أنه من الضروري في هذا الفصل أن نقدم الإطار النظري العام الموجِّه لباقي سعينا في هذا الكتاب، ما يجعله من أهم فصول الدراسة.

كبداية، حري بنا التعمق في تحليل معنى «نمط النمو». وعلى غرار ما طرحناه في الفصل الأول، فبإمكاننا تعريف نمط النمو مبدئياً كالتالي:

نمط نمو الإنتاج: عمليات الاستملاك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، من قبل مجموعة من البشر تعيش في نظام سوق رأسمالي في منطقة وزمن معيَّنين، بحيث ينمو الناتج ورأس المال باستمرار مستمر، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية التي تنظم هذه العمليات، على نحوٍ يسمح لها مجتمعة بالاستمرارية والتجديد وإعادة إنتاج نفسها لمدة ممتدة من الزمن.

وإذا أردنا التبحر في تفسير هذا التعريف قليلاً، فبإمكاننا تقسيم نمط النمو إلى مفهومين مترابطين. أولهما هو نظام التراكم (Regime of Accumulation)، ونعني به:

العمليات الاقتصادية المتصلة والمتكررة من استملاك وإنتاج وتوزيع واستهلاك، التي تتفاعل حولها عوامل الإنتاج في نظام سوق رأسمالي في منطقة وزمن معيَّنين، بحيث تسمح لرأس المال بالتراكم والنمو بشكل متواصل ومتجدد على مدى فترة متواصلة وممتدة من الزمن.

وثاني المفهومين هو نمط إعادة الإنتاج (Mode of Reproduction)، ونعني به توليفة المؤسسات والعلاقات الاجتماعية القادرة على إعادة إنتاج وتجديد نفسها، بحيث تسمح بانتظام واستمرارية قوى الإنتاج المطلوبة لتواصل نظام التراكم القائم وتمكين رأس المال من النمو.

وإذا ربطنا المفهومين معاً، نعني نظام التراكم ونمط إعادة الإنتاج، ظهر لنا نمط النمو كناتج التوليف بين الاثنين. وقد يختلف نمط النمو من دولة أو منطقة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر. كمثال، فنمط نمو الإنتاج في اليابان في القرن العشرين، كونه يعتمد أساساً على صادرات ذات تقنية عالية، يختلف عن نمط النمو في اليونان، كون هذا يعتمد أساساً على السياحة والخدمات المصاحبة. وكما سنبين في هذا الفصل، فقد امتازت دول مجلس التعاون في عصر النفط بنمط نمو فريد من نوعه ميَّزها من نظرائها على مستوى العالم.

أولاً: دورة تراكم رأس المال

قد تبدو هذه المفاهيم مبهمة وشديدة الاقتضاب حالياً، لذلك دعنا نتعمق في شرحها حتى نؤصل فهمنا لها. بداية، ما الذي نقصده بنظام التراكم؟ في هذه السياق، يتركز اهتمامنا على دورة تراكم رأس المال (Circuit of Capital Accumulation)، حيث ننظر في عملية نمو رأس المال في الاقتصاد، عبر خطى الاستملاك والإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع. وخير بداية في هذا السعي هو تمحيص دورة النقد في الاقتصاد، التي تقوم بقياس قيمة كل عملية اقتصادية في البلاد، بحيث تربطها برقم مجرد يعكس قيمة كل هذه العمليات، ومن ثم تجمع القيمة الإجمالية لكل هذه العمليات من أجل قياس إجمالي النمو في الاقتصاد.

ولنبدأ بمثال. لنتخيل أنك صاحب شركة تنتج سلعة ما، لنفترض مثلاً أنها الجبن، على أمل بيعها في السوق بغرض الربح. في هذه الحالة، يمكننا أن نعبر عن الأنشطة المترتبة في عملية الإنتاج، كما يلي (من اليسار إلى اليمين):

$$M^{Cap} \rightarrow C(lp,mp) \rightarrow P^{Cap} \rightarrow C'^{Cap} \rightarrow M'^{Cap} \rightarrow \text{تعاد الدورة}$$

نبدأ بامتلاكك كمية من رأس المال على هيئة نقد M^{cap} . وبهذه الكمية من رأس المال، فإنك كصاحب الشركة تشتري السلع التي تحتاجها كمدخلات في عملية الإنتاج (Clp،mp). نطلق على هذه المدخلات في عملية الإنتاج اسم «قوى الإنتاج»، وتتكون من قوة العمل lp ووسائل الإنتاج من معدات وسلع وسيطة mp، وقد تضم في مثالنا الحليب ومكنات البسترة والكهرباء لتشغيل المصنع... إلخ. ومن ثم تتفاعل قوى الإنتاج هذه في عملية الإنتاج P^{cap}، ومن بعد انتهاء عملية الإنتاج تتوافر لدينا كمية جديدة من السلعة (الجبن) التي أنتجتها شركتك C'^{cap}. ثم تقوم بصفتك صاحب الشركة ببيع هذه السلع المنتجة وتحصل على كمية نقد جديدة M'^{cap}، بحيث تكون كمية النقد المجني M'^{cap} تتعدى كمية النقد الذي بدأت به M^{cap}.

ومن ثم تعاد الدورة، فتستثمر النقد مرة أخرى لشراء قوى الإنتاج من قوة العمل ووسائل الإنتاج، ومن ثم في عملية الإنتاج، ومن ثم بيع كمية جديدة من السلع، والحصول على كمية من النقد أكبر مما ابتدأت به. وبهذا يكون رأس المال قد تكاثر وتراكم، وتتواصل دورة تراكم رأس المال.

بإمكاننا اعتماد هذه الدورة على مستوى الاقتصاد ككل، بحيث لا تمثل فقط شركة إنتاج واحدة، بل عملية الإنتاج في الاقتصاد ككل، بحيث تشمل كل ما ينتج فيه إجمالاً. ولنا أيضاً أن نضيف الآن الجانب الآخر الذي يحتاجه أي اقتصاد ليكون في توازن نسبي، ويتمثل بعمليات توزيع واستهلاك الناتج بين أطراف الاقتصاد المختلفة. وفي هذا الجانب يدخل الراتب الذي يعطيه صاحب الشركة لعماله M^{w} (العملية الرقم (2) في الرسم البياني (3 ـ 1))، والذي يمثل النسبة من النقد التي يحصل عليها العمال كرواتب من إجمالي الناتج. ثم يقوم كل عامل وعائلته باستعمال هذا الراتب لتمويل استهلاكهم C^{w}، بحيث يشتري براتبه سلعاً استهلاكية أنتجتها شركات متعددة، بما فيها الأجبان. وهذه الشركات بدورها تحصل على المدخول M^{cap} مقابل هذه السلع التي تبيعها على المستهلكين، ومن ثم تعاد وتستثمر هذه الأموال من قبل الشركات في عملية الإنتاج التي بيّناها سابقاً في (1).

وبنفس الطريقة، فإن صاحب الشركة أيضاً يسحب نسبة من أرباحه M^{B} من الشركة ويستعملها لاستهلاكه الشخصي بدلاً من استثمارها كرأس مال (العملية الرقم (3) في الرسم البياني (3 ـ 1))، حيث يقوم بشراء السلع والخدمات C^{B} التي يستهلكها من شركات أخرى، تعيد بدورها استثمار المال المحصل M^{cap} في عملية الإنتاج مرة أخرى. وأخيراً، فقد تأخذ الدولة نسبة من قيمة المنتج في الاقتصاد أيضاً M^{Gov} عن طريق الضرائب على سبيل المثال، ومن ثم تصرفه هي بدورها على استهلاكها لسلع وخدمات تشتريها من المنتجين C^{Gov}، الذين يعيدون بدورهم استثمار المال المجني M^{cap} في عملية الإنتاج. وبهذا تعاد دورة الإنتاج وتراكم رأس المال، على أن يكون هناك توازن على مَر الزمن بين الإنتاج وتوزيع هذا الإنتاج واستهلاكه:

الرسم البياني الرقم (3 – 1)

دورة تراكم رأس المال

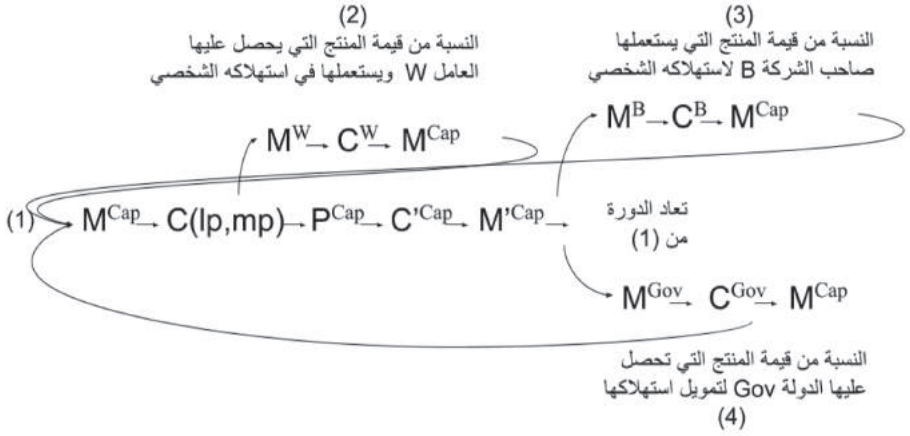

إذاً، هذه هي الخطى المتبعة في عملية زيادة الإنتاج بشكل موسع على مستوى شركة أو اقتصاد الدولة ككل. وتعتبر عملية الإنتاج هي الأساس لدورة التراكم، إذ إن إجمالي ما ينتجه أي اقتصاد هو ما يحدد القيمة المتوافرة للاستهلاك، ومن ثم يقرر المجتمع كيف سيوزع العائد من هذا الإنتاج بين أطراف الاقتصاد المختلفة.

وثمة طريقتان أساسيتان لزيادة الإنتاج في أي اقتصاد: الأولى هي النمو العددي في الإنتاج، بحيث تزيد قوى الإنتاج من قوة عمل وسلع وسيطة كميّاً فقط، أي دون تغير في التكنولوجيا أو الإنتاجية، وينجم عن ذلك بطبيعة الحال زيادة في المنتج. أما الطريقة الثانية فهي النمو المكثف، بحيث يرتهن نمو الإنتاج أساساً بزيادة الإنتاجية أو التطور التكنولوجي، وإنْ كان بنفس كمية وسائل الإنتاج وقوة العمل. وبالطبع فبالإمكان لأي اقتصاد أن يستعمل هاتين الطريقتين بالتزامن في سبيل رفع الإنتاج. كمثال، يمكنك كصاحب شركة الأجبان أن تزيد إنتاجك عبر توظيف عمالة ومدخلات إنتاج إضافية، أو أن تزيد الإنتاج عبر شراء ماكينة جديدة يمكنها القيام بعمل ما كان يتطلب عدة موظفين سابقاً، وبذلك ترفع الإنتاجية.

الأمر نفسه ينطبق على الاستهلاك، حيث يمكن زيادة الاستهلاك إما عددياً، بحيث تزيد كمية الأشخاص والأطراف المستهلكة دون تغيير كثافة الاستهلاك لكل طرف، وفي المقابل يمكن زيادة كثافة الاستهلاك لكل طرف، بحيث تزيد كمية ما يستهلكه كل شخص في الاقتصاد، بينما يبقى عدد الأشخاص مستقراً. والفرق هنا هو بين محاولة زيادة عدد مستهلكي الجبن على أن يبقى استهلاك كل شخص من الجبن مستقراً، أو محاولة رفع كمية الجبن المستهلكة من قبل كل شخص، على أن يبقى عدد الأشخاص مستقراً.

وهاتان الطريقتان للنمو في الاستهلاك والإنتاج قد تأخذان أشكالاً مختلفة بتعدد الأمكنة والأزمنة. ولنا في نمط التراكم في الدول الصناعية الغربية مثال واضح من شأنه المساعدة على بيان هذه النقطة. فقد انصبّ التركيز في هذه الدول منذ الحرب العالمية الثانية على النمو المكثف في الإنتاج من طريق التطور في الإنتاجية، بحيث اتجهت هذه الدول إلى تطوير التكنولوجيا التي من شأنها زيادة الإنتاج بأقل عدد ممكن من العمال. أما الاستهلاك، فقد كان مبنياً أساساً على الاستهلاك المكثف، حيث ارتبط بحياة استهلاكية عالية لكل فرد، ما وفر الطلب اللازم على المنتجات كي تستهلك بشكل مكثف. وقد كان السبيل إلى ذلك هو توزيع النسبة الكبرى من عائد الإنتاج على قوة العمل في شكل رواتب عالية نسبياً، في حين حصل رأس المال (أي أصحاب الشركات) على نسبة أقل من إجمالي العائد من الناتج. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حصلت قوة العمل (أي الموظفون وعائلاتهم) على 60 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في شكل رواتب، فيما حصل أصحاب رؤوس الأموال والعقار على الباقي.

وهذه التوليفة بين نمو مكثف في الإنتاج تخصص أغلبية عوائده لتمويل استهلاكية قوة العمل بلغت أوجها في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وعادة ما تسمى بنمط التراكم الفوردي، نسبة إلى هنري فورد صاحب شركة السيارات، حيث اعتمد فورد على عملية إنتاج مبنية على ما يسمى «خط التجميع» (Assembly Line)، أدت إلى زيادة هائلة في الإنتاجية بتكلفة محدودة. إضافة إلى ذلك، تشير الروايات (وفي بعض الأحيان الأساطير) إلى أن فورد كان يدفع رواتب عالية نسبياً لموظفيه، وذلك كي تتوافر لديهم الإمكانية والمادة لشراء السيارات التي يصنعها، وبذلك يخلق الطلب لشراء واستهلاك منتجاته. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الروايات، لا شك في أن ارتفاع أجور الموظفين عموماً في الاقتصاد قد سمح بالاستهلاك الموسع، الذي وفر بدوره الطلب على السلع المنتجة في الاقتصاد.

إذا نظرنا في المقابل إلى نظام التراكم في الخليج، فلا مجال للحكم بكونه نظاماً يعتمد على النمو المكثف الناجم عن ارتفاع الإنتاجية. بل إن أغلب الدلائل وإن كانت شحيحة (سنتناولها بالتفصيل في الفصل السادس) تشير إلى تدنٍّ فائق في الإنتاجية في دول الخليج، باستثناء قطاع النفط ومشتقاته. ليس ذلك وحسب، بل إن الإنتاجية العامة للاقتصاد في تدنٍّ مستمر.

في المقابل، اعتمد النمو في الناتج الإجمالي على زيادة الأيدي العاملة ومدخلات الإنتاج عددياً. فلو نظرنا إلى النمو الكمي لقوة العمل على مدى السنوات الـ 35 الأخيرة، أي منذ الطفرة النفطية في بداية السبعينيات (انظر الجدول الرقم (3ـ1))، وقارناها بنسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي، يتبين لنا أن نسبة النمو السنوي في قوة العمل أعلى من نسبة النمو في الناتج المحلي في كل الدول باستثناء عمان (حيث كانت نسبة النمو السنوي زهاء صفر). ويبين ذلك أن أساس

النمو هو في الواقع نتيجة للنمو الكمي لقوة العمل والمدخلات، لا للزيادة في إنتاجية قوة العمل والتكنولوجيا المستخدمة، بل إن نسبة النمو المئوية السنوية في الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد من قوة العمل ظلت في تنازل مستمر. أما من ناحية الاستهلاك، فكما هو معروف، تعتبر دول الخليج من الدول الأكثر كثافة استهلاكية في العالم، سواء من ناحية استهلاك السيارات أو المياه أو الطاقة أو الغذاء أو حتى المكياج (سنتعمق في هذا الجانب في الفصل العاشر).

إذاً، نستنتج أن الإنتاج في الخليج يعتمد أساساً على النمو الكمي في قوة العمل ومدخلات الإنتاج، لا على التطور التكنولوجي. في المقابل، تعتبر كثافة الاستهلاك عالية جداً. ولنا أن نقارن هذا بحالة الدول الغربية، حيث ارتفعت كثافة الاستهلاك بالتوازي مع كثافة الإنتاج كما بيَّنّا سالفاً.

الجدول الرقم (3 – 1)

متوسط النمو السنوي في الناتج ومدخلات الإنتاج (بالمئة)

	النمو السنوي في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (1975–2010)	النمو السنوي في حجم قوة العمل (1975–2010)	النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد من قوة العمل (1975–2010)
الإمارات	3.45	5.28	-1.73
البحرين	5.79	6.80	-0.94
السعودية	2.95	4.51	-1.49
قطر	5.84	9.02	-2.50
عمان	6.75	5.13	1.54
الكويت	3.96	5.77	-1.70

المصدر: حسابات المؤلف من أجهزة الإحصاء الرسمية.

الإمارات 1980–2009، السعودية 1975–2009، قطر 1980–2010.

ثانياً: دورة تراكم رأس المال في دول الخليج العربية: تصدير النفط واستيراد قوة العمل

هكذا، فإن تراكم رأس المال يتوسع عبر الزيادة في الإنتاج والاستهلاك، أكان ذلك من ناحية التوسع العددي أو زيادة الكثافة. إلا أن رفع الإنتاج ليس هو الطريقة الوحيدة لتراكم رأس المال. فهناك طريقة أخرى ألمحنا إليها في الفصل الأول وهي التراكم عبر الاستملاك[1]. ترتكز هذه الطريقة أساساً على استملاك مواد في المحيط المادي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، التي كانت

(1) سمى ماركس هذه الطريقة «التراكم البدائي» (Primitive Accumulation)، وسماها دايفيد هارفي التراكم عبر الحيازة (Accumulation through Dispossession).

سابقاً خارج منطق السوق ورأس المال، ولكنها تصبح عبر الاستملاك سلعاً ذات قيمة اقتصادية، بالإمكان بيعها وشراؤها واستعمالها في عملية الإنتاج. كمثال، عندما تقوم فئة باستملاك أرضٍ كانت سابقاً صحراء أو غابة مفتوحة، وتحولها إلى عقار من ضمن أملاكها الخاصة تستطيع أن تبيعها وتشتريها، فهي تكون قد زادت قيمة أموالها عبر الاستملاك. وفي دول الخليج، فإن أهم مثال على ذلك كما بيَّنا في الفصل السابق هو استملاك النفط الموجود في أراضيها، وإدخاله ضمن منطق السلعة والسوق. فالنفط وُجد في الطبيعة قبل الإنسان بملايين السنين، حيث لم «ينتجه» الإنسان كما ينتج السيارة، بل إن «الإنتاج» في قطاع النفط يقتصر أساساً على عملية استخراجه من باطن الأرض وإيصاله إلى السوق في شكل سلعة. لذلك، يبدو قطاع النفط في الخليج وكأنه يتمتع بإنتاجية عالية جداً نظراً إلى خصائص الجيولوجيا الطبيعية في الخليج، وليس نتيجة للتطور النسبي في التكنولوجيا أو القاعدة الإنتاجية في اقتصاداته. ولأن النفط موجود بكثرة في أراضي الخليج، وبالإمكان استخراجه بسهولة نسبياً، فإن بيعه في السوق العالمية يدر على من يملكه كميات هائلة من الإيرادات، وبهذا فهو يراكم المال عبر استملاك الطبيعة.

وحالما يتم استملاك النفط، فبالإمكان أن يعامل كسلعة يتم بيعها وشراؤها في عملية تراكم رأس المال كما كان الحال في عملية الإنتاج التي بيَّناها مسبقاً. وحتى توضح الصورة أكثر، لنطبق معادلة النمو في رأس المال السابقة على قطاع النفط. فبعد خطوة استملاك النفط الموجود في باطن الأرض من قبل الدولة، تبدأ عملية «الإنتاج»، التي هي أساساً استخراج النفط من قبل شركة النفط وإيصاله إلى السوق في شكل سلعة C'^{oil}. فتقوم شركة النفط (التي سنعتبرها جزءاً من الدولة) باستثمار كمية من المال M^{oil}، يتم استعمالها لدفع رواتب الموظفين ولشراء مدخلات الإنتاج من معدات حفر واستخراج... إلخ (Clp،mp)، ومن ثم تستعمل هذه المدخلات في عمليات «الإنتاج» من استخراج النفط P^{oil}، ويكون «المنتج» هو كمية من النفط قد تم استخراجها من الأرض للتصدير C'^{oil}.

$$M^{oil} \rightarrow C(lp,mp) \rightarrow P^{oil} \rightarrow C'^{oil}$$

بعد ذلك تقوم شركة النفط (المملوكة من قبل الدولة) ببيعها إلى الخارج، وتحصل على كمية من النقد M'^{oil} مقابل بيع هذا النفط:

$$C'^{oil} \rightarrow M'^{oil}$$

الآن يأتي السؤال: كيف لدول الخليج أن تتعامل مع هذا النقد المحصل؟ بالطبع هناك عدة خيارات ممكنة. أحد هذه الخيارات يتمثّل في معاملة هذا النقد كرأسمال تملكه الدولة M^{pub}،

يستثمر في الإنتاج حاله كحال أي رأسمال آخر. وبذلك، نحصل على عملية موازية لتلك التي بيّناها في دورة تراكم رأس المال سابقاً:

$$M^{pub} \rightarrow C(lp,mp) \rightarrow P^{pub} \rightarrow C'^{pub} \rightarrow M'^{pub} \rightarrow \text{تعاد الدورة}$$

وليس بالضرورة أن يكون هذا الاستثمار في قطاع النفط، فبإمكان الدولة استثمار العائدات في شتى القطاعات، بشرط معاملة هذه القطاعات كمشاريع رأسمالية ربحية مملوكة من قبل الدولة، بهدف نمو الإنتاج ورأس المال.

هذا إن افترضنا أن إيرادات النفط ستستعمل كرأسمال عام يتم استثماره بهدف التكاثر والتراكم. ولكن هذا ليس هو الخيار الوحيد لطريقة استعمال إيرادات النفط، بل، كما سنبين، إن نسبة صغيرة فقط من إيرادات النفط قد استعملت بهذه الطريقة في دول الخليج، أما الأغلبية الساحقة فقد وجهت لاستعمالات أخرى غير ربحية.

كيف لنا إذاً أن نبين دورة النقد المتحصل من النفط في الخليج؟ بإمكاننا تقسيم توظيفات إيرادات النفط من قبل الدولة إلى أربعة اقسام. يعنى أول قسمين باستعمال إيرادات النفط كرأسمال، تماماً كما هو مبين في المعادلات السابقة، ولكننا نقسمها إلى قسمين، لنبين الاستثمارات من قبل الدولة في مشاريع داخل حدودها M^{pub} (العملية الرقم (1) في الرسم البياني الرقم (3 ـ 2)، وتلك الأموال التي تستثمرها الدولة في الخارج $M^{pubworld}$ (العملية الرقم (2)). وسنوضح في بقية هذا الكتاب أن مجموع ما تم توظيفه من إيرادات النفط في هذين الوجهين قليل نسبياً.

أما التوظيف الثالث لاستعمال إيرادات النفط فيتمثل في توزيع جزء منها كتحويلات إلى أطراف معينة في الاقتصاد M^{H}، كالمواطنين أو العوائل الحاكمة، كطريقة لتحويل حصة من عائدات النفط إليهم (العملية الرقم (3) في الرسم البياني)، وهؤلاء بدورهم يستعملون تلك الإيرادات لاستهلاكهم الشخصي، بحيث يشترون السلع والخدمات C^{H} من شركات القطاع الخاص في البلد. وأخيراً، يتركز التوظيف الرابع في استعمال الدولة لجزء من إيرادات النفط M^{gov} مباشرة لشراء السلع والخدمات C^{gov} اللازمة لتقديم خدمات الدولة في الاقتصاد، كالخدمات الاجتماعية والمشاريع الإنشائية (العملية الرقم (4) في الرسم البياني الرقم (3 ـ 2)) ، التي تشتريها الدولة من شركات القطاع الخاص في البلد، والتي تجني بدورها على M^{cap} من الدولة. وفي كلتا العمليتين (3) و(4)، فإن ما يصرفه الناس من التحويلات المخصصة لهم من جانب الدولة، أو ما تصرفه الدولة لاستهلاكها المباشر، يتم شراؤه من القطاع الخاص أساساً، الذي يقوم بدورته في تراكم رأس المال كما هو الحال في أي شركة رأسمالية ربحية كما بيّنّا سابقاً (العملية الرقم (5) في الرسم البياني الرقم (3 ـ 2). وبذلك، فإن أموال النفط لا تأخذ شكل دورة، بحيث تعود إلى نقطة البداية،

ألا وهي خزينة الدولة، بل نجدها تصرف في انفاقات غير ربحية، وبعد أن تتم دورتها، فإنها تصبح أموالاً في يد الشركات الخاصة M^{cap}.

الرسم البياني الرقم (3 – 2)

دورة النقد المتحصل من النفط في الخليج

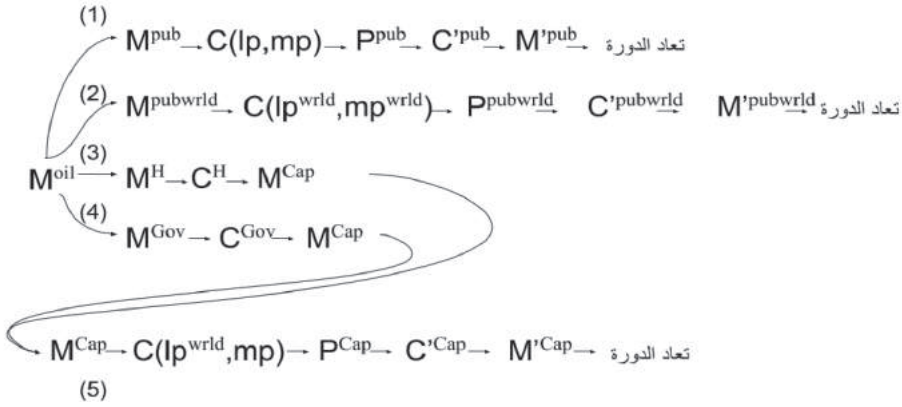

علينا أيضاً أن نبين ميزتين أخيريين متعلقتين بالشركات الخاصة، وهما ميزتان ضروريتان لفهم دورة النقد والتراكم في الخليج، الأولى هي أن أغلبية قوة العمل lp^{wrld} المنخرطة في هذه الشركات تعتبر مستوردة، أي أن قوة العمل تأتي من خارج نطاق اقتصاد الدولة، بحيث يحق للشركات فعلياً استيراد من شاءت وكيفما شاءت من العمال من كل بقاع العالم. قوة العمل المستوردة هذه تحصل بدورها على رواتب M^{Wwrld} من أصحاب الشركات (العملية الرقم (6) في الرسم البياني الرقم (3–3)). وأغلب هذه الرواتب يتم تحويلها إلى الخارج لصالح عائلات العمال الوافدين، بغرض تمويل استهلاكهم الشخصي في دولهم الأم، حيث تصرف في شراء السلع حيثما كانوا في العالم C^{Wwrld} ، ما يدر الأموال على الشركات الأجنبية المنتجة لهذه السلع $M^{Capwrld}$. وهذه الأموال تعتبر أموالاً مغادرة لاقتصادات دول الخليج بلا عودة.

الرسم البياني الرقم (3 – 3)

دورة النقد والتراكم للشركات الخاصة في دول الخليج

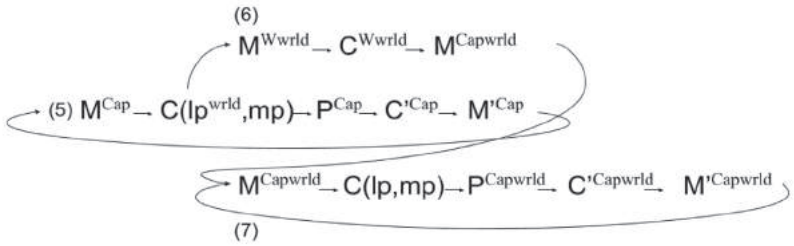

إضافة إلى ذلك، فإن أجزاءً كبيرة من الأرباح التي يجنيها رأس المال الخاص في الخليج M'^{cap}، لا يعاد استثمارها من جانب أصحابها داخل الخليج، بل يُرسل جزء كبير منها إلى الخارج بغرض استثمارها عالمياً $M^{capwrld}$، وهذه أيضاً استثمارات عادة ما تغادر دول الخليج بلا عودة (العملية الرقم (7)).

هذا هو إذاً أساس دورة تكاثر رأس المال في الخليج، وهي دورة فريدة من نوعها، يمكن تلخيصها في التالي:

كي نفهم نمط النمو في الخليج علينا البدء بتحليل إنتاج النفط، بصفته القطاع الأهم في اقتصاداتها. وكما بيَّنا في الفصل الثاني، فأول ما يجب ملاحظته هو أن تكلفة استخراج النفط المتدنية وغزارته في المنطقة إنما هي نتاج لخصائص جيولوجيا الأرض (أي الطبيعة) الاستثنائية، ولا تعبِّر عن تطور قوى الإنتاج والمهارات في المجتمع، بل على استملاك الدولة لهذه الطبيعة ومن ثم استخراجها وتصديرها. وهذا التصدير للنفط يعتمد أساساً على حاجات السوق العالمي، لا على اعتبارات الاقتصاد المحلي، وهذا ما أدى إلى تدفق إيرادات نفطية هائلة على دول الخليج ليست مرتبطة بقاعدته الإنتاجية.

الآن نأتي على تحليل طرق تعاطي بقية جوانب الاقتصاد مع هذه الإيرادات، حيث فرضت هذه الإيرادات الهائلة السؤال التالي: كيف لهذه المجتمعات أن تتعامل مع قوة شرائية تتعدى بأضعاف قدرة قوى الإنتاج في فترة ما قبل النفط؟ وكان نمط التعامل مع إيرادات النفط في دول الخليج هو التالي: تشكل الدولة الجهة المسؤولة عن استلام إيرادات النفط من العالم الخارجي وتصريفها. وقد استعملت الدولة الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط كتوزيعات وإنفاقات جارية لم ترتبط بالإنتاج الربحي، بل وزعت وأنفقت على جهات خاصة وعامة عن طريق الرواتب والمخصصات والدعم وخدمات الدولة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى نسبة أصغر ذهبت إلى مشاريع إنشائية شتى، لم تعد بالدخل على الدولة على الرغم من أهميتها. أما النسبة الصغرى من إيرادات النفط فاستعملت كرأسمال عام في أنشطة إنتاجية ربحية مبنية على مبدأ تكاثر رأس المال. وبهذا تم تحويل النسبة الساحقة من إيرادات النفط العامة إلى مخصصات جارية خاصة غير متجددة وغير مرتبطة بالإنتاج، أو إلى مشاريع بنية تحتية لا تعود بدخل يذكر على الدولة، في حين احتفظت الجهات الخاصة المتحصلة على هذه الإيرادات بحق التصرف فيها كما ترى.

قامت هذه التوزيعات الخاصة والمشاريع الإنشائية بدورها بتحريك الاقتصاد، ما أنتج نمطاً اقتصادياً عاماً معيناً، يعتمد النمو فيه على رؤوس الأموال الخاصة المعتمدة أساساً على العمالة الوافدة. ويعتمد هذا النمط من التراكم على النمو العددي في قوة العمل، لا على النمو في إنتاجية كل عامل على حدة؛ كما يعتمد على الاستيراد والاستهلاك المكثف في مقابل انعدام الصادرات.

ومن ثم يقوم أصحاب رؤوس الأموال الخاصة هذه بتصدير جزء كبير من أرباحهم إلى خارج دول الخليج لاستثمارها، وهو ما جعل دول الخليج من أكبر مصدِّري رؤوس الأموال الخاصة في العالم.

عموماً، بالإمكان تلخيص دورة النقد ونمط التراكم في الخليج كما يلي: 1 ـ استملاك واستخراج النفط الموجود في الطبيعة من قبل الدولة، وتحصيل ريع النفط من بيعه في العالم الخارجي بناء على معطيات السوق العالمية بدلاً من معطيات قوى الإنتاج المحلية؛ 2 ـ تسييل الدولة للأغلبية الساحقة من إيرادات النفط العامة وتوزيعها بشكل مخصصات وخدمات اجتماعية ومشاريع إنشائية غير ربحية لجهات متفرقة داخل الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى نسبة قليلة استعملت كرأسمال عام في مشاريع عامة ربحية؛ 3 ـ ومن ثم يتم خلط هذه الأموال في القطاع الخاص مع العمالة المستوردة، ليصبح الناتج منها مبنياً على النمو العددي لا على ارتفاع الكثافة الإنتاجية، وما تنتجه قوى الإنتاج هذه من قطاعات اقتصادية هي ذات استهلاك محلي واستيراد عالٍ، في مقابل صادرات لا تذكر؛ 4 ـ ومن هناك تستثمر بعض هذه الأرباح ورؤوس الأموال ذات الملكية الخاصة الناتجة من هذه الدورة مرة أخرى في الاقتصاد المحلي، في حين تصدّر الكثير منها خارج الدولة بغرض الاستثمار في الاقتصاد العالمي.

سنجادل بأن الخطى الأربع السابقة تشكل لب نمط التراكم في الخليج. وأزعم أنه من المفيد أن نضع في الحسبان عاملين رئيسيين يمثلان برأينا أهم ما يميز ويحدد مراحل نمط التراكم في دول الخليج. **أولاً**: بيع النفط في السوق العالمي وطريقة إنفاق إيراداته من قبل الدولة داخل السوق المحلي، بحيث تستخدم عائدات النفط أساساً كتحويلات ومصروفات جارية ومشاريع إنشائية تستفيد منها أساساً جهات خاصة. **ثانياً**: سوق عمل مفتوح على مستوى العالم، بحيث تستقطَب قوة العمل أساساً من خارج البلاد حسب حسابات الجهات المستقطِبة. هذان العنصران، أي طريقة إنفاق الدولة لإيرادات النفط المحصلة من الخارج في السوق المحلية، واستيراد قوة العمل على مستوى العالم، والجدلية والتشابك والتفاعل فيما بينهما، هما برأينا أهم عنصرين لفهم نظام التراكم في دول مجلس التعاون.

وإذا أتيح لنا أن نطلق اسماً على نظام التراكم هذا في الخليج، على غرار اسم Fordism الذي أطلق على نظام التراكم المذكور أعلاه في الغرب، فيمكننا تسميته نمط «تصدير النفط/ استيراد العمل» (Oil-Exportism/Labour-Importism) أو OELI اختصاراً، في إشارة إلى الخاصيتين الرئيسيتين لنمط التراكم في الخليج.

من الواضح أن قضية ما يصدر إلى العالم مقارنة بما يستورد منه، والجدلية المترتبة على ذلك بين «الاقتصاد المحلي» و«الاقتصاد العالمي»، هي عملية بالغة الأهمية في إطار نمط التراكم هذا. إذاً، لكي نفهم عملية التراكم بشكل واضح ومعمق، علينا التطرق إلى ما يمكن تسميته حيّز

التراكم أو المساحة التي تشهد عملية التراكم هذه. وبالمساحة نعني ذلك الحيِّز أو الفضاء الجغرافي الذي تنشط في لكه علاقة أو مؤسسة اجتماعية معينة. وقد تكون هذه المساحة بحجم مدينة معينة أو بحجم العالم ككل. ولفهم هذه النقطة بشكل أكثر تعمقاً، علينا التطرق إلى مساحات ثلاث مؤسسات اجتماعية تقوم بدور رئيسي في تنظيم وتهيئة نمط التراكم، بحيث لا يمكن لأي نمط تراكم أن يكتمل بدونها، وهي: 1 ـ السوق، و2 ـ الدولة، و3 ـ النقد.

ثالثاً: مفهوما «السوق» و«الدولة»

لفهم حيِّز التراكم، علينا البدء بالمساحة الأكبر للأنشطة البشرية، أي العالم ككل. إذاً لنبدأ بفهم العالم الذي وُجدت فيه مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة العربية في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، ونحاول تبيان العلاقات الاجتماعية بين هذا المجتمع والعالم من حوله.

لطالما كان هناك تفاعل بين بني البشر المنتشرين على مختلف بقاع الأرض، أكان ذلك عبر الحروب أو التجارة أو التزاوج أو غيرها. وإذا ما نظرنا إلى عصرنا الحالي، فبإمكاننا التعرف إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين والمؤسسات التي تنظم وتحدد التعاطي الاجتماعي بين مجتمعات بني البشر على كوكب الأرض. وقد تكون أهم مؤسستين حددتا صور التعاطي الاجتماعي بين بني البشر على مدى القرن الأخير هما: الدولة والسوق[2].

لنبدأ بالدولة. فالنظام العالمي في عصرنا هذا مبني أساساً على مبدأ الدولة ـ الأمة (Nation-state)، وكل دولة تقع ضمن حيز جغرافي معين، وتكون مستقلة نظرياً من ناحية سيادتها على أراضيها، ومن ثم تتعاطى هذه الدول بعضها مع بعض. أي أننا أمام نظام دولي، بمعنى أن الدول تشكل وحدته الرئيسية. وقد أصبح لـ «منظومة الدول» دور رئيسي في تنظيم العلاقات بين بني البشر في عصرنا الحالي.

وإذا بدا لنا هذا بديهياً اليوم، فعلينا أن نتذكر أن منظومة الدول العالمية هي منظومة حديثة نسبياً في تاريخ الإنسان، نمت جذورها في أوروبا القرن السابع عشر[3]، ولم تتأصل إلا مع نهايات القرن التاسع عشر، في حين أصبحت المنظومة السائدة عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية وحقبة ما بعد انتهاء عصر الاستعمار. بل إن أغلب دول مجلس التعاون لم تستقل كدول إلا مع بداية سبعينيات القرن العشرين. ومفهوم «اقتصاد» دولة ما، المقصود به الاقتصاد الخاص بالدولة والخاضع

(2) للمزيد حول التعاطي بين الدولة والسوق على مدى العالم في القرون الخمسة الأخيرة، انظر: Giovanni Arrighi, *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of our Times* (London: Verso, 1994).

(3) النظرة السائدة في العلاقات الدولية ترجعه إلى نظام وستفاليا الذي تأسس بعد حرب الثلاثين عاماً في أوروبا عام 1648.

لأحكامها وقوانينها التي تضبط العملة فيه والضرائب والتجارة وسوق العمل... إلخ، تمأسس أساساً بعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت عام 1945، وكانت تلك هي السنة نفسها التي أنشئت فيها منظمة الأمم المتحدة. فلم يكن بالإمكان الحديث عن «الاقتصاد السعودي» أو «الاقتصاد الباكستاني» في منتصف القرن التاسع عشر مثلاً، بنفس الطريقة التي يمكننا الحديث عنهما اليوم.

وهكذا أُسس النظام العالمي بناء على مبدأ الدول السيادية التي تتفاعل بعضها مع بعض في نظام دولي مترابط. أما المؤسسة الأخرى الأهم في تنظيم العلاقات الاجتماعية في هذا العالم فهي السوق. وبالسوق نعني تلك العلاقات الاقتصادية من بيع وشراء وتجارة سلع وخدمات التي تربط بني البشر بعضهم ببعض في حيِّز جغرافي معين. ولنا أن نتحدث عن السوق على مستوى المدينة، أو السوق على مستوى دولة معينة، أو السوق على مستوى العالم. وشهد عصرنا هذا، عصر الرأسمالية، امتداد نفوذ منظومة السوق على مدى الكرة الأرضية، بحيث تشكلت سوق عالمية موحدة. بل إن تخوم وحدود هذا النشاط الرأسمالي ما انفكت تتوسع وتبحث عن مساحات جديدة تستعمرها وتحولها إلى أسواق جديدة[4]، حتى وصلنا الآن إلى مرحلة النقاش حول كيفية تأطير وتنظيم السوق للفرص الاقتصادية خارج الكرة الأرضية، كتلك الموجودة على القمر. إذاً، عندما نتكلم عن السوق العالمية، فإننا في القرن الحادي والعشرين نتكلم عن العالم ككل. وكثيراً ما يختزل توسع السوق الدولي في مصطلح «العولمة»، لكننا لسنا هنا في معرض تقييم جاذبية هذا المصطلح أو ذاك، بل ما يهمنا هو تبيان سيطرة نظام السوق اليوم على أغلبية بقاع العالم، وما انفكت هذه المنظومة تبحث عن مساحات وفضاءات جديدة لتوسعة تخوم أنشطتها.

في هذا العالم المبني على مؤسسات الدول والسوق العالمي، فإن لكل دولة أو مجتمع طريقة معينة في التعاطي مع باقي الدول في العالم، كما أن لها طريقة معينة في التعاطي مع السوق العالمي. والمفهومان ـ الدولة والسوق ـ لا يتطابقان كلياً، رغم التفاعل الواضح بينهما. فقد يكون هناك تناقض أو توتر بينهما في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تداخل وحتى تطابق، بحيث يكمل كل منهما الآخر. كمثال، فلكل دولة سوقها المحلي الذي تتحكم هي بجزء كبير منه، بكون الدولة هي من يعطي أو يسحب حق الدخول أو التجارة على أراضيها، بحيث يجب على عملية التجارة في السلع والخدمات داخل الاقتصاد المحلي الانصياع لقوانين الدولة المعنية، بما في ذلك دفع الضرائب على السلع للدولة. في المقابل، فإن متطلبات السوق العالمي تحدد وتؤثر في الكثير من قرارات الدولة. كمثال، يلتزم الكثير من الدول (وإن على مضض) لشروط منظمة التجارة العالمية، ليس حباً في هذه الشروط أو إيماناً بأهدافها، ولكن رغبة في دخول السوق العالمية والتجارة مع

(4) Sandro Mezzadra and Brett Neilson, *Border as Method, or, the Multiplication of Labor* (Durham, NC: Duke University Press, 2013), p. 65.

بقية العالم. وعلى نفس المنوال، تربط الكثير من الدول عملتها بالدولار الأمريكي اختيارياً، لكن تبعات هذا الربط تعني أنها تفقد فعلياً السيطرة على سياستها النقدية المحلية وترهنها دائماً بسوق الدولار الأمريكي وما يحصل فيه[5].

وعندما نتكلم عن «السوق»، يجب التوضيح أننا نتكلم هنا على أسواق متعددة بعدد السلع والخدمات التي تنتجها أنشطة الإنسان الاقتصادية . وتشمل هذه أسواق قوى الإنتاج الداخلة في عملية الإنتاج، إذ بإمكاننا القول بأن هناك سوقاً لقوة العمل، وسوقاً للنقد، وسوقاً للمعرفة والتكنولوجيا، وسوقاً لمدخلات الإنتاج من معدات وسلع وسيطة... إلخ، وأخيراً سوقاً للعقار.

من الواضح أن حيِّز نشاط كل من هذه الأسواق يتفاوت من سوق إلى آخر، كما تختلف سرعة وسهولة نقل البضاعة فيها. فإذا ما ركزنا على قوى الإنتاج السابقة، فبإمكاننا القول بأن النقد يعتبر في عصرنا الحالي قوة الإنتاج الأسرع والأسهل تنقلاً بينها؛ فبإمكانك في طرفة عين وبضغطة زر أن تنقل أموالك بين المؤسسات المصرفية في شتى بقاع العالم. عموماً، فقد قلِّصت القيود على تنقل الأموال في أغلب دول العالم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية (لكنها ما زالت موجودة في بعض الدول). وتعتبر دول الخليج بشكل خاص من أسهل الأسواق لتنقل النقود، إذ لا تفرض فعلياً قيوداً أو ضرائب على خروج الأموال أو دخولها إلى هذه الدول.

في المقابل، فإن السلع، أكانت من مواد طبيعية خام أم من مواد مصنعة، تعتبر أقل سهولة وسرعة في الحركة من النقد، إذ إن نقلها عبر البر أو البحر أو الجو يتطلب جهداً ووقتاً، فضلاً عن التكلفة المالية، بل عادة ما تفرض الدول الضرائب على أي سلعة تدخلها من دولة أخرى. وتتفاوت هذه القدرة على التنقل من حيز إلى آخر حسب السلعة، حيث تعتبر عملية نقل رسالة بريدية مثلاً أسهل من عملية نقل أجبان قد تتعرض للتلف، وهذه بدورها أسهل نقلاً من الإسمنت، وهكذا. ولكن هذا لا ينفي وجود حركة تجارية ضخمة للسلع على مستوى العالم، وتدور معظم عملية تجارة السلع المادية هذه عبر البحار في عصرنا الحالي، إذ يعتمد ما يعادل 90 بالمئة من حركة البضائع والسلع المادية حول العالم على الشحن البحري[6].

يتعقد الوضع إذا ما حوَّلنا ناظرَينا إلى ميادين المعرفة والتكنولوجيا المستعملة في عملية

---

(5) تقوم عدة دول بربط عملتها بالدولار الأمريكي لعدة أسباب، بما فيها التحكم في التضخم وإعطاء المستثمرين الثقة في الاستثمار في اقتصادها المحلي.

(6) International Maritime Organization (IMO) Profile, Bussiness.UN.org, <https://business.un.org/en/entities/13>.

هنا يجب التنويه أن الأرقام تركز على البضائع المادية ولا تشمل المتاجرة في أسواق الأسهم والمالية وغيرها من الأسواق الافتراضية.

الإنتاج، حيث تختلف مساحات التنقل بحسب طبيعة ونوعية المعرفة. فبعض أنواع المعرفة بطبيعتها مفتوحة للجميع في استعمالها، بحيث لا يلغي استعمال طرف ما لها حق الطرف الآخر في استعمالها. وهذا هو الحال مع المعرفة النظرية والمكتوبة، من نظريات الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات أو العلوم الاجتماعية، أكانت موجودة في الكتب أو على الإنترنت، التي بإمكان كل شخص على الأرض نظرياً أن يصل إليها بسهولة نسبية. في المقابل، تحتكر أطراف معينة عدة أشكال من المعرفة عن طريق حقوق الملكية، التي تحظر على الغير استعمالها دون الدفع لصاحب الملكية، كما هو الحال مع المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج بعض الأدوية والعقاقير. كما أن هناك أنواعاً من المعرفة، كالمعرفة الضمنية (Tacit knowledge)، لا يكتسبها الشخص فعلياً إلا عبر الممارسة والتجربة، كمعرفة ركوب الخيل، بحيث يشكل جسد الشخص نفسه حيّز نشاط هذه المعرفة، ما يجعل حيز انتقالها مكيفاً بحركة الشخص صاحب المعرفة.

أما في الضفة الأخرى، فلدينا سوق العقار والبنية التحتية بشتى أنواعها، كالعمارات والشوارع والبيوت، وهي كالسلع الثابتة في حيِّز معين، يتعذر (إن لم يكن مستحيلاً) نقلها مادياً من مكان إلى آخر. بل إن جزءاً أساسياً من مميزات أو خصائص أي عقار هو الموقع، أي الحيز الفعلي الذي يشغله. كمثال، تحدَّد قيمة عقار ما في وسط لندن باعتبار موقع ومساحة هذا العقار، فإن تغير الموقع أو المساحة تغيرت قيمة العقار. وبهذا يكون حيز العقار ثابتاً، وسهولة حركته شبه معدومة.

بقي لنا الحديث عن مساحات سوق «قوة العمل»، نعني بطبيعة الحال بني البشر المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية . اختلفت قدرة بني البشر على التنقل على مدى العصور، بناء على النظام السياسي–الاقتصادي القائم والتكنولوجيا المتوافرة. ففي عصر ما قبل الوقود الأحفوري كما رأينا، كان التنقل براً أو بحراً لأي مسافة تزيد على المئة كيلومتر يستغرق أسابيع أو أشهراً طويلة، بينما لا يتطلب الأمر سوى بضع ساعات مع سيارات القرن الحادي والعشرين. بل إن الطائرات سمحت باجتياز مسافات تبلغ مئات الكيلومترات في غضون ساعة واحدة فقط.

ورغم هذا التطور التكنولوجي الهائل، تشكلت أسواق العمل في العالم أساساً على مستوى الدولة وداخل حدودها، بحيث تطابقت مساحة سوق العمل مع مساحة الدولة، وأصبح نطاق سوق العمل في كل دولة هو مساحة أراضيها. وقد برزت هذه الخاصية بالذات في القرن العشرين. صحيح أن البشر يتنقلون بين الدول كمسافرين وسياح، أو بقصد التجارة، لكن من منظور قوة العمل، فإن أغلبية الناس تعمل داخل حدود دولهم وتحت سلطة حكوماتهم. وعلى الرغم من تزايد وتيرة الهجرة حول العالم، بحيث ينتقل الناس من دولة معينة لأخرى للعيش والعمل فيها، تبقى نسبة «المهاجرين» على مستوى العالم أدنى كثيراً من نسبة العاملين في مسقط رأسهم، بحيث نستنتج أن الحالة السائدة هي أن يعيش الأفراد ويعملون في دولهم. بل شهدت العقود الأخيرة

ظهور قوانين صارمة في كل دولة، تحدد شروط المواطنة في الدولة، وشروط دخول المهاجرين إلى الدولة والعمل فيها، بصرامة لم تألفها القرون السابقة. وقد ساهمت هذه القيود القانونية حول سوق العمل والهجرة، بالإضافة إلى العلاقات المجتمعية والعائلية، في تحجيم ظاهرة الهجرة، وتضييق حيز حركة قوة العمل مقارنة بحركة النقد والسلع. وهكذا أصبح الحيز المتاح لحركة قوة العمل مطابقاً في المجمل لمساحة الدولة الأم، مع وجود أعداد قليلة نسبياً من المهاجرين فيما بين الدول.

لكن هذه الخاصية، أي تطابق مساحة سوق العمل مع مساحة الدولة، لا تسري على كل دول العالم. وكما ذكرنا سابقاً، فإنها بالذات لا تنطبق على قوة العمل المستخدمة في الخليج. فمساحة سوق العمل، وإمكان التنقل في أرجائه، تختلف أكثر فأكثر في دول الخليج عن النمط السائد في دول العالم الأخرى، إذ إن مساحة سوق العمل في الخليج هي العالم أساساً، بحيث يحق لصاحب أي عمل في دول الخليج استقطاب العمالة الوافدة من أي مكان في العالم، وهذا ينعكس في نسبة العمالة الوافدة من إجمالي سوق العمل في الخليج، التي تفوق الثلثين في المتوسط (وسنتعمق في هذه النقطة في الفصل السابع).

عموماً، يعتبر اختلاف المساحات في أسواق قوى الإنتاج المذكورة (قوة العمل، والنقد، والعقار، والمعرفة، ومدخلات الإنتاج من سلع وموارد طبيعية)، بحيث تمتد وتتعدى دول الخليج إلى بقية العالم، هي جدلية رئيسية في كتابنا، وحري بنا التوسع في هذا الموضوع بعض الشيء.

فلو عدنا إلى المفهوم الرئيسي الثاني الموازي لنظام التراكم الذي قدمناه في بداية هذا الفصل، والذي سميناه نمط إعادة الإنتاج، فقد سبق وعرفناه كالتالي:

«هو توليفة من المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، قادرة على إعادة إنتاج وتجديد نفسها، وتسمح بانتظام واستمرارية قوى الإنتاج المطلوبة لتواصل وإعادة إنتاج نظام التراكم القائم بشكل مستمر».

إذاً، يتمحور نمط إعادة الإنتاج حول قدرة قوى الإنتاج، بما فيها قوة العمل والمعرفة وموارد الطبيعة والتكنولوجيا والنقد، على إعادة إنتاج وتجديد نفسها. ويتمثل جزء رئيسي من هذه العملية بنطاق المساحات التي تتجلى فيه دورة تجديد قوى الإنتاج هذه. كمثال، كيف تضمن دول الخليج استمرارية توافر قوة العمل اللازمة لنمو الاقتصاد؟ وكيف تضمن قدرتها على توفير المال اللازم لشراء واستيراد ما تحتاج إليه من سلع؟ سنوضح في هذا الكتاب أن مساحات دورة التجديد لكثير من قوى الإنتاج في اقتصادات الخليج تحدد أساساً خارج نطاق أراضيها في بقية العالم. ولا تعتمد العملية بالضرورة على مبدأ السوق؛ بل كما سنرى، تدخل عدة عوامل تتعدى أنشطة البيع والشراء في «السوق» لضمان توفير قوى الإنتاج. كمثال، يعتمد توفير قوة العمل على التوليد والرعاية

للأطفال التي توفرها كل عائلة لإضافة إلى خدمات الدولة، وهذه لا تعتمد كلياً على مبدأ السوق. وكبداية لفهم مركزية المساحات في نظام التراكم ونمط إعادة الإنتاج في الخليج، حري بنا أن نبدأ مع فهم المساحات المرتبطة بالنفط، بما أنه المحرك الأكبر للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

1 – سوق النفط ودول الخليج في النظام العالمي

مع تبلور مبدأ الدولة، وتوغل مفهوم «السوق» في شتى بقاع الأرض، تمأسست منظومة سوق النفط العالمي في بداية القرن العشرين كما بيّنا في الفصل السابق، وشكلت دول الخليج جزءاً رئيسياً منها. لذلك، حري بنا أن نتوسع في العلاقة بين دول الخليج، وسوق النفط العالمي، ومنظومة الدول في العالم بشيء من التفصيل، وذلك من منظور المساحة.

لنبدأ بسوق النفط. كبداية علينا أن ندرك أن سوق النفط هو سوق عالمي، بحيث يباع ويشترى على مستوى سطح الكرة الأرضية ككل، وأن النفط قد أصبح أهم سلعة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وكما بيّنّا، فإن دول الخليج هي المستودع والمنتج الأكبر للنفط الخام في العالم، حيث تبيع هذا النفط على شتى بقاع الأرض (انظر الرسم البياني الرقم (3 – 4)).

الرسم البياني الرقم (3 – 4)

وجهة صادرات النفط والغاز من دول المجلس 2011 (بالمئة)

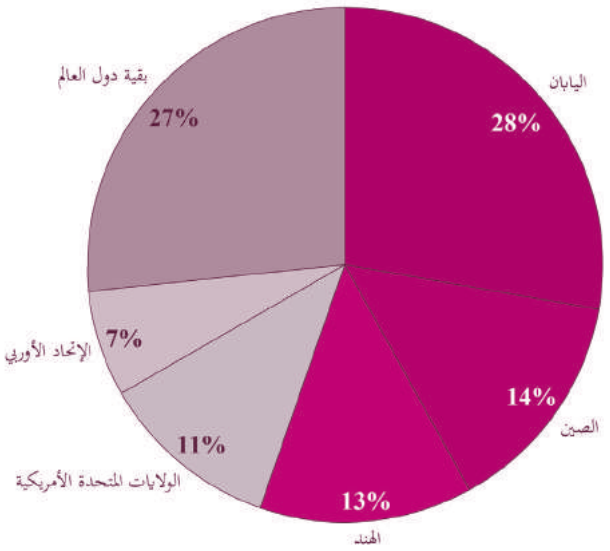

تتجه أغلب صادرات النفط والغاز من دول الخليج إلى اليابان والصين الهند.

المصدر: International Trade Centre (ITC).

نقطتنا الأساسية هي أن صناعة النفط في الخليج موجهة أساساً إلى «العالم الخارجي»، أو للدقة، إلى أسواق مساحتها العالم ككل. في المقابل، فإن الإيرادات المحصلة من بيع النفط خارجياً تذهب إلى الدولة المحلية، التي تمتلك حق تحصيل هذا الريع من باقي العالم، ومن ثم التصرف في هذا الريع كما ترى. وللدولة أن تصرف ريع النفط داخل حدودها، كما لها أن تستخدمه مباشرة لشراء البضائع والخدمات من العالم الخارجي. وهكذا، فعندما يكون السوق النفطي موجهاً لـ «التصدير»، فهذا يعني أن مساحة سوق النفط هي غير مساحة الدولة التي تحصل على الريع. إذاً تشكل «الدولة» حلقة الوصل بين سوقها الداخلية والأسواق في دول العالم الأخرى.

لكن ما معنى هذه «الإيرادات» المتدفقة من شتى بقاع العالم؟ تشكل هذه الإيرادات قوة شرائية لدول الخليج في العالم الخارجي، أي أن الإيرادات المتحصلة من بيع النفط تعطيك القوة لشراء بضائع وخدمات واستثمارات وغيرها من بقية أنحاء العالم. فما تحصل عليه الدولة هو حق الدخول (Right of Access) إلى ما ينتجه العالم الخارجي، وذلك طبعاً من طريق النقد المتحصل من بيع النفط. بل تتضح لنا نقطة جوهرية في هذا الصدد، هو أنه لا قيمة لإيرادات النفط إلا في علاقتها مع العالم الخارجي، وقدرتها على الشراء منه. فلو لم يكن بالإمكان التعاطي والشراء من العالم الخارجي بعد تحصيل هذه الإيرادات من النفط، على سبيل المثال، وكان الخيار الوحيد المطروح هو تدوير الإيرادات داخلياً فقط، فإن الإيرادات ستؤدي فعلياً إلى تضخم في الأسعار (Inflation) دون تبعات على الإنتاج. وهذه النقطة، بأن الإيرادات المحصلة من النفط مرتبطة بقوة الشراء في العالم الخارجي، حيث يتم تفعيلها هناك، هي نقطة مهمة وقلما تحظى بالتركيز المطلوب، وحري بنا ان نتعمق فيها قليلاً.

2 ـ النقد

«يحمل الإنسان في جيبه قوته الاجتماعية، وقيده كذلك»[7]

إذاً، حصلت دول الخليج، في مقابل بيع النفط إلى بقية العالم، على إيرادات تساوي القيمة التبادلية للنفط في العالم (Exchange Value)، وتدفقت هذه الإيرادات الهائلة في شكل نقد (Money). اتخذ هذا النقد شكل عملات أجنبية، بحيث تدفقت الإيرادات في شكل الجنيه الإسترليني (أو الروبية الهندية) في أيام الاستعمار البريطاني، بينما جاءت في شكل الدولار الأمريكي بعد ربط سعر النفط العالمي بالدولار. وكي نفهم طبيعة هذه الإيرادات، علينا التوقف لوهلة عند طبيعة النقد نفسه.

(7) Karl Marx, *Grundrisse* (London: Penguin, 1993), p. 157.

النقد سلعة فريدة من نوعها[8]، ذلك أنها تؤدى عدة أغراض أساسية في المجتمعات المبنية على مبدأ تداول السلع. ففي بعض الأحيان يبدو النقد وكأنه أحد قوى الإنتاج، بحيث تحتاج أي شركة إلى نسبة من السيولة النقدية تمكنها من إجراء عملياتها اليومية وإلا فسيتوقف الإنتاج. وتارة أخرى يبدو النقد كوسيلة للتبادل (Medium of Exchange)، بحيث يسهل عملية بيع وشراء السلع بين الناس.

وتتمثل أهم خاصيتين للنقد في سردنا الحالي بدوره كمقياس للقيمة ومخزون للقيمة. فالنقد مقياس لقيمة السلع المباعة والمشتراة في المجتمع. كمثال، يعادل دولار واحد كمية س من الجبن، أو كمية 2س من اللبن... إلخ. وللنقد خصوصية أخرى مهمة، تكمن في دوره كمخزون للقيمة، بحيث يمكن استبداله بأي من السلع المعادِلة لتلك القيمة. فالنقد بطبيعته إنما هو تلك السلعة التي اختارها المجتمع لتكون المعادِل العام (General Equivalent)، الذي بالإمكان استبداله بأي سلعة أخرى تعادل تلك القيمة. إذاً يمثل النقد التعبير الاجتماعي للقيمة، حيث نختصر مقياس قيمة المجتمع المادية فيه[9]. وهكذا، فلكي يتحول شيء ما إلى سلعة، عليه أن يرتبط بسعر معين يباع ويشترى بناء عليه. ويقاس هذا السعر بالنقد، ما يعطي صاحب النقد قوة مجتمعية تؤهله لمطالبة المجتمع بسلع تعادل قيمة النقد الذي بحوزته. وما هي هذه القيمة المجتمعية التي يعكسها النقد ويعطي صاحبها قوة المطالبة بها؟ تتلخص هذه القيمة أساساً بما ينتجه المجتمع. وهكذا فإن صاحب النقد له الحق بمطالبة بقية المجتمع بقسم من إنتاجه تعكس قيمة النقد الذي بيده.

وهكذا فإن سوق النفط العالمي عبارة عن علاقة اجتماعية، وطريقة تجلي (Manifestation) هذه العلاقة الاجتماعية تتمثل بكون دول الخليج هي المالك للسلعة، ويباع هذا النفط إلى «العالم الخارجي» من قبل هذه الدول. وبما أن دول الخليج تملك هذه السلعة، فإن لها حق الحصول على النقد مقابل بيعها، ما يمنحها الحق في مطالبة السوق العالمي بجزء من إنتاجه، من سيارات وطائرات وملابس وغيرها، بحيث تساوي قيمته إيرادات دول الخليج من النفط.

إذاً، فالنفط في الخليج أساساً كالنقد، حيث يأخذ فعلياً شكل نقد متحصل من الخارج بين ليلة وضحاها دون تغير مواز في قوى الإنتاج الأخرى في المجتمع، ولكن هذه الإيرادات وفرت لدول الخليج قوة شرائية هائلة من باقي العالم. وكي تتمكن دول الخليج من تفعيل الإيرادات المحصَّلة

---

(8) بل بالإمكان اعتبار النقد سلعة متوهمة أخرى (Fictitious Commodity).

(9) إذن، تكمن القيمة الاستعمالية للنقد في كونه مقياس ومخزون القيمة التبادلية في المجتمع، بحيث تقاس القيمة التبادلية لباقي السلع بناء على النقد.

من بيع النفط، وجب عليها التعاطي مع العالم مرة أخرى عبر صرف الإيرادات هناك وشراء السلع والخدمات من العالم الخارجي[10].

رابعاً: مساحات نمط التراكم في دول الخليج العربية

كما هو واضح، فإن للمساحات بين «الداخل» و«الخارج» بين دول الخليج وبقية العالم دوراً رئيسياً في جدلية إيرادات النفط هذه ونمط التراكم الناجم عنها. لذلك، فلنعد الآن إلى مراحل دورة النقد ونمط التراكم في دول الخليج، التي أسهبنا في تحليلها في القسم الأول من هذا الفصل، ولنؤطّر دورة النقد هذه من ناحية المساحات بين الاقتصاد المحلي والعالمي كي نفهمها بصورة أدقّ:

الرسم البياني الرقم (3 – 5)

دورة النقد OELI في دول الخليج العربية

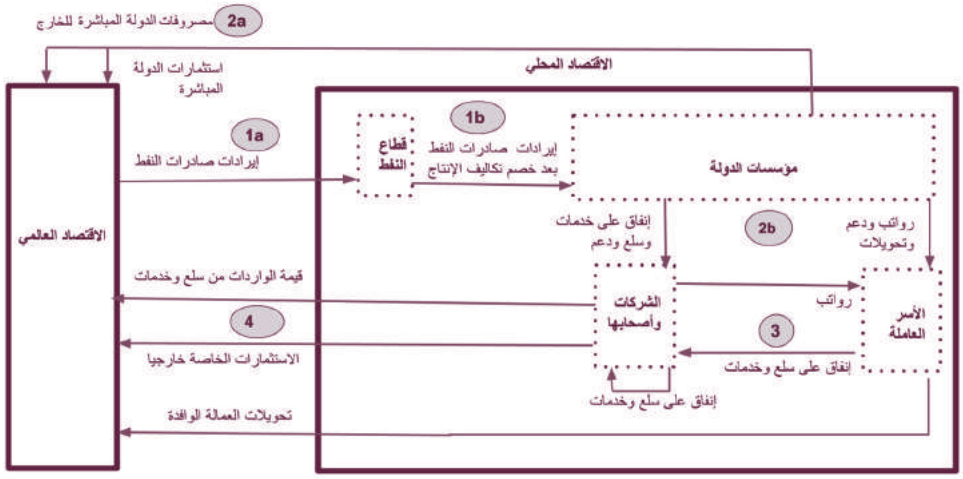

يقدم هذا الرسم البياني الرقم (3 – 5) دورة النقد لاقتصاد يعتمد على تصدير النفط واستقبال العمالة (OELI). ودورة النقد ونمط التراكم المبينة أعلاه تعتمد أساساً على الخطى الأربع التي لخصناها سابقاً لدورة النقد والتراكم في الخليج، والتي نضعها الآن في رسم تخطيطي

(10) إذن فللواردات أهمية بالغة في تحقيق القيمة الشرائية من إيرادات النفط، على خلاف ما يدعيه بعض رواد نظرية الدولة الريعية بأن نسبة الواردات العالية في الدول النفطية هي فقط نتيجة عقلية ريعية أدت إلى تكثيف الاستيراد (على الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه هذه العقلية في تنشيط الواردات). بل إيرادات النفط بطبيعتها ليس لها قيمة استعمالية إلا عبر المدفوعات للخارج، سواء عن طريق الاستثمار أو استيراد السلع أو الخدمات أو قوة العمل.

يركز على المساحات بين الأطراف المختلفة في عملية التراكم. فكما بيّنّا سابقاً، تتمثل الخطوة الأولى (1a و 1b) من دورة تراكم المال في الخليج بعملية استملاك النفط في الطبيعة من قبل الدولة، واستخراجه وبيعه في السوق العالمي حيث يتم تحديد سعره، ومن هناك تحصل الدولة على الإيرادات.

تتعلق الخطوة الثانية بكيفية توظيف الدولة لإيرادات النفط هذه، حيث تسخّر الدولة جزءاً من إيراداتها للاستثمار المباشر في العالم الخارجي أو كمصروفات لشراء السلع أو الخدمات منه (الخطوة 2a). في المقابل، تنفق الدولة جزءاً من ريعها في السوق الداخلي (2b). في هذه الحال، لا تشتري الدولة مباشرة من العالم الخارجي، بل من شركات خاصة تعمل ضمن إطار الاقتصاد المحلي، وهي التي تقوم باستيراد البضائع من الخارج إن شاءت. أما الخطوة الثالثة فتشير إلى التفاعل بين الأطراف الأخرى في الاقتصاد، بما فيها العلاقات والأنشطة على مستوى الشركات والموظفين ومنتجاتها، بحيث تدفع الشركات رواتب موظفيها، وفي المقابل يشتري الموظفون السلع والخدمات من أصحاب الشركات، فضلاً عن بيع وشراء السلع والخدمات بين الشركات نفسها. ومن ثم تقوم الشركات بشراء الواردات من العالم الخارجي أو الاستثمار فيه بالدولارات، ويقوم العمال الوافدون بتحويل رواتبهم إلى الخارج (الخطوة الرابعة). وهذه كما أوردنا للتو، هي حلقة وصل مهمة في تحقيق القوة الشرائية من الإيرادات النفطية المحصّلة من الخارج وإنفاقها محلياً. وهكذا، فإن الدولارات المتحصلة من بيع النفط، تقوم بدورتها في الاقتصاد المحلي ومن ثم يعود جزء منها إلى العالم الخارجي في نهاية الدورة[11].

لكن من الواضح أن هذه الدورة لا تتم بطريقة مباشرة، إذ تصرَف إيرادات النفط في الاقتصاد المحلي عبر الدولة، ويجري تدويرها عبر عدة أطراف أخرى داخل الاقتصاد المحلي، ومن ثم تعود أطراف معينة داخل الاقتصاد المحلي لتتعاطى مع العالم الخارجي، بصفتها الأطراف التي تدفع للعالم الخارجي لشراء الواردات منه. إذاً، هناك حلقة وصل هي الاقتصاد المحلي، والأطراف المختلفة الناشطة فيه، التي تعود بدورها لتتعاطى كمشترٍ مع العالم الخارجي، وهذه الأطراف قد تختلف عن تلك التي حصّلت إيرادات النفط من العالم الخارجي. هدفنا الآن هو التعمق في تفاصيل هذه الخطى، كي نتمكن من فهم تبعات المساحات المختلفة في كل من هذه الخطى على نمط التراكم في دول الخليج.

---

(11) كمثال، يساوي عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص (وهو كل ما يدفعه القطاع الخاص للخارج بعد طرح ما يصدره) ما معدله 90 بالمئة من الإنفاق الحكومي الذي يأتي من أموال النفط على مدى السنوات الأربعين الماضية في السعودية. أي أنه من كل 10 دولارات تنفقه الدولة السعودية من إيرادات النفط، سيكون عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص 9 دولارات (يشمل مدفوعات الواردات وتحويلات العمالة). الشكر موصول لأحمد القفاري لاثارة هذا المثال. للمزيد، انظر: Ahmed Banafe, *Saudi Arabian Financial Markets* (Riyadh: Ayyoubi Printers, 1993).

ولكي نبين محورية هذه الخطى من ناحية المساحات، نشير إلى أن عاملاً مهماً في تحديد المساحات (سواء في الداخل أو في الخارج) هي العملة المعتمَدة في كل خطوة من الخطى السابقة، إذ تنجز التبادلات الاقتصادية داخل الاقتصاد المحلي بواسطة العملة المحلية (التي سنسميها اختصاراً الريال)، وفي المقابل تجرى التبادلات مع بقية العالم بواسطة العملات العالمية (سنسميها اختصاراً الدولار). ولذلك، فإننا نضيف في الرسم المفصل التالي العملة المستعملة في الخطوة المعنية (دولار أو ريال). إضافة إلى ذلك، وحتى نبين التعاطي في ما بين العملة المحلية والعملة العالمية، فعلينا أن نضيف طرفاً جديداً إلى الرسم البياني، وهو البنك المركزي، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في تبادل العملات وربط السوق المحلي بالسوق العالمي.

الرسم البياني الرقم (3 – 6)

دورة العملات المحلية والأجنبية في دورة النقد ونمط التراكم OELI في دول الخليج

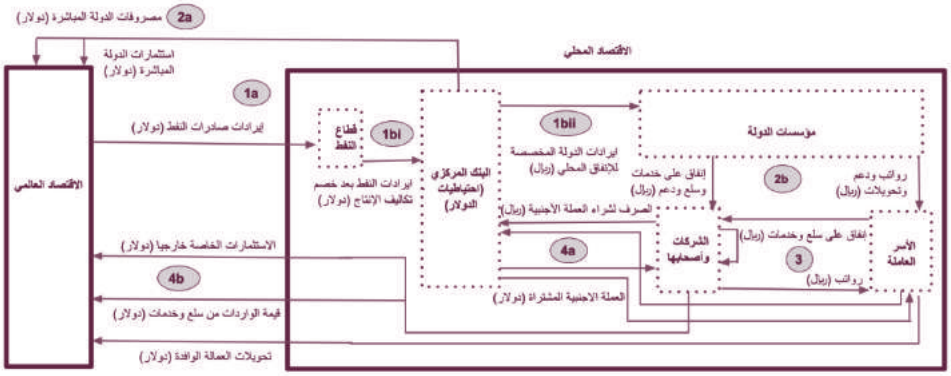

لنفصِّل الآن الخطى الأربع المعبرة عن دورة النقد ونمط التراكم:

الخطوة 1

a. يقوم القطاع النفطي باستخراج وتصدير النفط الذي استملكته الدولة في أراضيها، ويحصل في المقابل على العائدات من العالم بالعملات العالمية (التي نختصرها بالدولار).

b. يحول القطاع النفطي دولارات إيرادات النفط بغرض إيداعها في البنك المركزي (بعد خصم تكاليف إنتاج النفط)، فتصبح إيرادات النفط هي فعلياً إيرادات الدولة (في هذا المثال نتغاضى عن أي إيرادات تحصل عليها الدولة من داخل أراضيها، كالضرائب أو الرسوم أو بيع النفط داخل أراضيها. وكما سنبيِّن، فإن هذه الفرضية غير مجحفة في حال دول الخليج، التي تصل نسبة إيرادات النفط فيها إلى أكثر من 80 بالمئة من إجمالي إيراداتها).

الخطوة 2

a. يذهب جزء من إنفاق الدولة المباشر لتمويل مشترياتها والمعونات الخارجية واستثماراتها

في العالم الخارجي. وعادة ما تتكون هذه الإنفاقات من مشتريات مباشرة كالأسلحة، ومن استثمارات الدولة الخارجية، كالصناديق السيادية ومستندات الخزينة الأمريكية... إلخ. وتموّل هذه الإنفاقات والمشتريات مباشرة عبر العملات الخارجية (الدولار) المودعة في البنك المركزي، والتي تم تحصيلها من إيرادات النفط في الخطوة 1.

.b يذهب الجزء المتبقي (وهو الجزء الأكبر) من إنفاق الدولة إلى الاقتصاد المحلي، ويشمل الإنفاق على وزارات وخدمات ومشاريع الدولة داخل حدودها. ولكن هذه الإنفاقات تتم بالعملة المحلية (الريال)، بحيث تكمن الخطوة 1 في قيام البنك المركزي بتزويد الدولة بحاجاتها من الإنفاق بالعملة المحلية (1bii). وبعد حصولها على حاجاتها من العملة المحلية، تقوم الدولة بإنفاق هذه الكمية في الاقتصاد المحلي، في شكل تحويلات ورواتب وسلع وخدمات تقدمها الدولة... إلخ.

الخطوة 3

هذا الإنفاق من قبل الدولة بالعملة المحلية ما انفك يتعاطى مع باقي الأطراف في الاقتصاد المحلي، بما فيها الشركات والموظفين، بحيث تتاجر الشركات في إنتاج الخدمات والسلع المباعة على مؤسسات الدولة والأفراد والشركات الأخرى في المجتمع، معتمدة على قوة العمل التي يوفرها الموظفون، بينما يستعمل الموظفون رواتبهم لتأمين حاجات المعيشية لهم ولأسرهم.

الخطوة 4

a. يعتمد جزء كبير من هذا النشاط الاقتصادي على الواردات من العالم الخارجي، وكما أشرنا مسبقاً، فإن هذه المصروفات إلى العالم الخارجي مهمة لتحقيق القوة الشرائية من ريع النفط المباع خارجياً. وفي هذه العملية تقوم أطراف الاقتصاد المحلي التي تنوي الاستيراد أو الصرف خارجياً، بشراء العملة الأجنبية (الدولار) من البنك المركزي بواسطة ما تملكه من العملة المحلية (الريال).

b. ومن ثم تدفع هذه الأطراف لمصروفاتها الخارجية باستعمال الدولار. وتنقسم هذه المصروفات إلى ثلاثة أنواع منفصلة: الأولى هي المصروفات للواردات من سلع وخدمات، والثانية هي المصروفات المتعلقة باستقطاب العمالة الوافدة والتحويلات التي ترسلها هذه العمالة إلى الخارج، وأخيراً ثمة المصروفات التي يستعملها المستثمرون لتمويل استثماراتهم في الخارج، أكانت في شراء الأسهم أو العقار أو المستندات عالمياً... إلخ.

إذاً، هذه هي الخطى الأساسية لنظام التراكم في دول الخليج، مفصلة من وجهة نظر المساحة. وقد سمَّينا نمط التراكم هذا بنمط «تصدير النفط/ استيراد قوة العمل» (OELI). وإذا أردنا أن نؤطر أهم الخصائص التي تميز نمط التراكم هذا من الناحية النظرية، فبإمكاننا تلخيص أهم هذه الخصائص في التالي:

1 ـ الدولة هي الجهة التي تستملك النفط (بما فيه الغاز الطبيعي) وتحصل على إيرادات بيعه.

2 ـ تجنى إيرادات النفط من بيعه خارج الاقتصاد المحلي.

3 ـ يشكل النفط جل صادرات الاقتصاد المحلي إلى الخارج.

4 ـ تموَّل جلّ مصروفات الدولة المحلية (بما فيها الجارية والرأسمالية) بواسطة إيرادات النفط؛

5 ـ تشكل مصروفات الدولة المحلية جل الإنفاق في الاقتصاد المحلي غير النفطي.

النقاط السابقة مرتبطة بتصدير النفط وأوجه إنفاقه من قبل الدولة في الاقتصاد، وهذا كما ذكرنا سابقاً أحد أهم عاملين اثنين في تشكل نمط التراكم في الخليج. أما العامل الثاني المهم، فلنا أن نضيفه كمحدد رئيسي أيضاً في الخاصية السادسة:

6 ـ تُستورد جل قوة العمل من خارج مساحة الاقتصاد المحلي.

إذا وجدت هذه الخصائص في اقتصاد معين، فإنه ينتمي لنمط OELI [12]. ومن المهم

---

(12) لنا أن ننظر إلى مفهوم نمط النمو OELI، وهذه المعايير المرتبطة به كبديل لمفهوم الدولة الريعية الذي طوره مهداوي ومن ثم البلاوي ولوشياني. فبحسب البلاوي، يتشكل الاقتصاد الريعي عبر الخصائص التالية: (1) إيرادات الريع تحصّل من أسواق خارج الدولة. (2) الريع هو مصدر الدخل الرئيسي في الاقتصاد المحلي. (3) الحكومة المحلية هي المتلقي الرئيسي لإيرادات الريع المباشرة. (4) تتمحور النسبة الكبرى من النشاط الاقتصادي للسكان المحليين حول استهلاك وإعادة توزيع الريع، بدلاً من إنتاجه.

وفي نظرنا فعلى الرغم من الدور المهم التي أدته هذه النظرية في تحليل الاقتصادات النفطية، إلا أنها تعاني من كذا قصور عند تطبيقها على دول الخليج. أولها هو أنها تضع كل دول الخليج مع كل الدول المصدرة للنفط في خانة واحدة ولا تفرق بينها. وبرأينا، هناك اختلافات جوهرية بين اقتصادات دول الخليج وهذه الدول الأخرى المصدرة للنفط يجب التطرق إليها.

فنظرية الاقتصاد الريعي لا تتطرق بشكل مباشر إلى خاصية رئيسية لدى اقتصادات دول الخليج، وهي اعتماديتها على العمالة الوافدة بشكل موسع. بل إنها تعتبر ذلك نتيجة طبيعية وحتمية لكون الاقتصاد ريعياً. لكن كما بينا في النص، لا تعتمد كل الدول الريعية على العمالة الوافدة بالطريقة التي تعتمد عليها دول الخليج، إذ يختلف الحال في إيران وترينداد والعراق وغيرها من الدول الريعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطور سوق عمل عالمي لم يكن أمراً ناتجاً من فراغ أو فقط لكون دول الخليج دولاً ريعية، بل كان لذلك عوامل تاريخية خاصة من المهم التطرق إليها. انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

كما أن نظرية الاقتصاد الريعي الكلاسيكية لا تعطي اهتماماً ودوراً محورياً للمساحات، وخاصة التناقض بين الاقتصاد الخارجي والداخلي، من ناحية تحصيل الريع ومكان صرفه ومن ثم تحقيق وإدراك القيمة التبادلية للنفط عبر المصروفات من الاقتصاد المحلي إلى العالم الخارجي. فهذه الدورة ما بين العالم الخارجي والداخلي، بما فيها دورة المصروفات في الخارج (من واردات واستثمارات... إلخ) وتغير الأطراف التي توزع الريع داخلياً، هي عملية مهمة جداً يجب تبيانها.

ولا تعطي نظرية الدولة الريعية دوراً محورياً لرأس المال في الاقتصاد، بل تنظر إليه أساساً كأمر تابع ومشتق من تدوير إيرادات النفط. ولكن كما رأينا، فإن تراكم رأس المال يؤدي دوراً رئيسياً ومحورياً في هذه الدورة. الأمر نفسه ينطبق على تحليل نظرية الاقتصاد الريعي لسبب ارتفاع الواردات والمعاملات المالية، التي تؤدي هذه النظرية على نتاجاً لـ«عقلية ريعية» أساساً. وعلى الرغم من أهمية العقلية الريعية، إلا أنه كما سنبين، تؤدي الواردات والأنشطة المالية دوراً محورياً في صلب اقتصاد OELI =

التشديد على أهمية دور المساحات واختلافها في توصيف خصائص هذا النمط، سواء من ناحية المساحات المختلفة بين نطاق بيع النفط ونطاق صرف إيراداته، أو من ناحية اختلاف المساحات في سوق العمل. كما يجب التذكير بأن النمط المبين أعلاه إنما هو نمط يار مثالي (Ideal-type) [13] لاقتصاد يعتمد بشكل كامل على النفط والعمالة الوافدة. وبالطبع لا يوجد اقتصاد يمتثل كلياً لهذه المواصفات، إلا أن دول الخليج تقترب جداً من ذلك، حيث تنطبق الخصائص 1 إلى 6 عليها إلى حد بعيد، كثيراً ما يصل إلى 80 بالمئة وما فوق (انظر الجدول الرقم (3 ـ 2)).

كمثال، تنطبق الخصائص 1 و2 و3 نسبياً على اقتصاد النرويج، إلا أنه لا تنطبق عليه النقاط 4 و5، حيث لا يتم تمويل مصروفات الدولة المحلية عبر إيرادات النفط، ولا تشكل مصروفات الدولة الممولة من النفط أغلبية الإنفاق المحلي. وبالتأكيد لا تنطبق على الاقتصاد النرويجي الخاصية 6 المتعلقة بسوق العمل، لذلك لا يمكن اعتباره من نفس النمط OELI [14]. في المقابل، فإن ترينداد وتوباغو تنطبق عليها النقاط 1 ـ 5، إذ إنها أساساً تصدر النفط وتنفق إيراداته داخلياً، ولكن لا تنطبق عليها 6، وبهذا فإن جزء OE ينطبق عليها ولكن ليس جزء LI. وقد تكون ليبيا في عهد القذافي (على الرغم من اختلاف نظام السلطة) وسلطنة بروناي من الدول القليلة خارج الخليج التي تنطبق

= ليس فقط بسبب العقلية الريعية، بل لأن تفعيل وإدراك إيرادات النفط في الاقتصاد المحلي تتطلب بالضرورة تفعيل الواردات والأنشطة المالية والاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظرة التي بنيت منها نظرية «الاقتصاد الريعي» تنطلق من وجهة نظر اقتصاد غربي، الذي يكون المعيار الذي يتم القياس عليه، وكأن ذلك الاقتصاد هو الأساس، ومن ثم تجري مقارنته مع الاقتصاد الريعي، لتبيان أن في الثاني اختلافاً أو خللاً. وهذه في رأينا ليست الطريقة المناسبة للمقارنة، فمن المفترض إعطاء كل نموذج أحقية التحليل والمقارنة انطلاقاً من معطياته وخصائصه الذاتية بدل القول بأن اقتصاد ما بعينه يمثل الحالة الطبيعية أو الصحيحة، إذ علينا أن نعي وجود عدة أنماط لنمو الإنتاج كما قلنا في المقدمة. كمثال، فإن نمط نمو التراكم في الاقتصاد في جنوب شرق آسيا (الذي يعتمد على الصادرات) يختلف عن نظيره في الاقتصاد الأمريكي (الذي يعتمد على الاستهلاك المحلي).

وأخيراً وليس آخراً، بل قد يكون هذا هو النقد الأهم، تتسم نظرية الدولة الريعية بالحتمية في تحليلها (Deterministic) وتفتقر إلى البعد التاريخي، بحيث تشيِّء (Fetishise) النفط وتتعامل معه كعامل سحري يرسم ويحدد ما سيحصل لأي دولة واقتصادها من خلال نظرة شمولية (Macro) عامة للاقتصاد تفتقر إلى التفصيل، في مقابل إهمال العلاقات الاجتماعية التاريخية بين أطراف الاقتصاد التي هي أساس ما سيحدد طريقة استعمال النفط، التي تختلف من مكان ومجتمع إلى آخر بناء على العوامل المجتمعية فيه. ولذلك فإننا نطرح مفهوم نمط النمو OELI، والمنهجية المتبعة في تحليل نمط النمو هذا تاريخياً ونظرياً عبر النظر إلى نمط إعادة الإنتاج (Mode of Reproduction)، كطريقة بديلة وبرأينا أكثر فائدة لتحليل اقتصادات دول الخليج العربية.

(13) مفهوم «المعيار المثالي» (Ideal-type) يشير إلى منهجية للتحليل طورها العالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر، وهي مبنية على تطوير مفهوم معين (في مثالنا هنا هو OELI) بناء على الحالة الخالصة المثالية منه. وبالتأكيد فإنه على أرض الواقع لن يتواجد مثال كامل لهذا المعيار المثالي كلياً، إلا أن تحليل الحالة المثالية تساعدنا على فهم أهم خاصيات واستنتاجات المفهوم قيد الدراسة ومن ثم مقارنته بالحالات على أرض الواقع.

(14) لنا أن نقارن هذا مع نظرية الدولة الريعية، التي تعتبر النرويج ودول الخليج دول ريعية على حد سواء.

عليها الخصائص الست من نمط OELI، وإن كانت بنسب أقل كثيراً من دول الخليج (خصوصاً من ناحية نسبة العمالة الوافدة).

الجدول الرقم (3 ـ 2)

درجة امتثال اقتصادات دول مجلس التعاون لخصائص نمط النمو OELI

في بدايات القرن الحادي والعشرين

الدولة	نسبة حصة الدولة من إيرادات النفط محلياً[أ]	نسبة الصادرات من إجمالي إيرادات النفط[ب]	نسبة النفط من إجمالي الصادرات[ج]	نسبة مصروفات الدولة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي[د]	نسبة النفط من إجمالي إيرادات الدولة[هـ]	نسبة الوافدين في إجمالي قوة العمل[و]
الإمارات	100	>90	–	48	82	92
البحرين	100	>80	61	38	90	79
السعودية	100	>90	80	60	93	59
عمان	100	>90	61	85	87	82
قطر	100	>90	86	72	70	95
الكويت	100	>90	88	91	94	83

صادرات الإمارات من النفط تتضمن الكثير من الواردات المعاد تصديرها عبر دبي (re-exports)، لذلك لم يجرِ إدخالها.

(أ) يقيس هذا المقياس حصة الدولة من إجمالي إيرادات النفط المحصلة من قبل الأطراف المحلية (في مقابل أي إيرادات تذهب للقطاع الخاص المحلي). وتذهب كل إيرادات النفط المحصلة من الأطراف المحلية في الخليج إلى الدولة، على عكس الحال في أمريكا مثلاً، حيث يعود عائد النفط إلى الأفراد والشركات الخاصة المحلية التي تملك الأرض التي يتواجد فيها النفط.

(ب) لا تتوافر أرقام دقيقة حول قسمة إيرادات الدولة النفطية بين النفط المباع محلياً أو خارجياً، إلا أنه لا شك في كون نسبة الإيرادات الخارجية كبيرة وتتعدى 80 بالمئة، ذلك أن أغلبية نفط دول الخليج يباع في الخارج بنسبة تتعدى 75 بالمئة في كل دول الخليج، ولأن النفط المباع محلياً مدعوم في السعر إلى حدٍ كبير، مما يقلل من الإيرادات المحصلة منه.

(ج) الإحصاءات لعام 2014: «Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries,» IMF (April 2016), p. 13, <https://goo.gl/qF2FGV>.

(د) الإحصاءات لعام 2012 فيما عدى الإمارات لعام 2013. ومن المهم التنويه أن هذه الأرقام لا تعكس دور إنفاق إيرادات النفط المضاعف في تمكين بقية الإنفاق في الاقتصاد، حيث يتم تدوير هذه الإيرادات في الاقتصاد عبر الأطراف المختلفة عبر ما يسمى المضاعف الريعي (Rentier Multiplier)، بحيث إن احتسب هذا المضاعف ارتفعت نسبة دور إيرادات النفط في الاقتصاد غير النفطي إلى ما يزيد عن 80 بالمئة، للمزيد انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(هـ) نستعمل هذا المعيار كمقارب (Proxy) لنسبة مصروفات الدولة الممولة من قبل إيرادات النفط. الأرقام لسنة 2011.

(و) الأرقام لعام 2016. انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

وكي تتضح الصورة أكثر فأكثر، يمكننا مقارنة الرسم البياني (الرقم (3 ـ 6) غير المفصل) لنمط التراكم OELI مع الرسم البياني لدورة النقد في نمط التراكم في الدول الصناعية الغربية. وهذا النمط نجده في أي عرض لدورة النقد (Circular Flow of Income) في كتب الاقتصاد التمهيدية،

إذ عادة ما تعامل دورة النقد في اقتصادات الدول الغربية وكأنها المعيار الأساسي التي يجب مقارنة بقية اقتصادات العالم بها[15]:

الرسم البياني الرقم (3 – 7)

دورة النقد في اقتصادات الدول الغربية

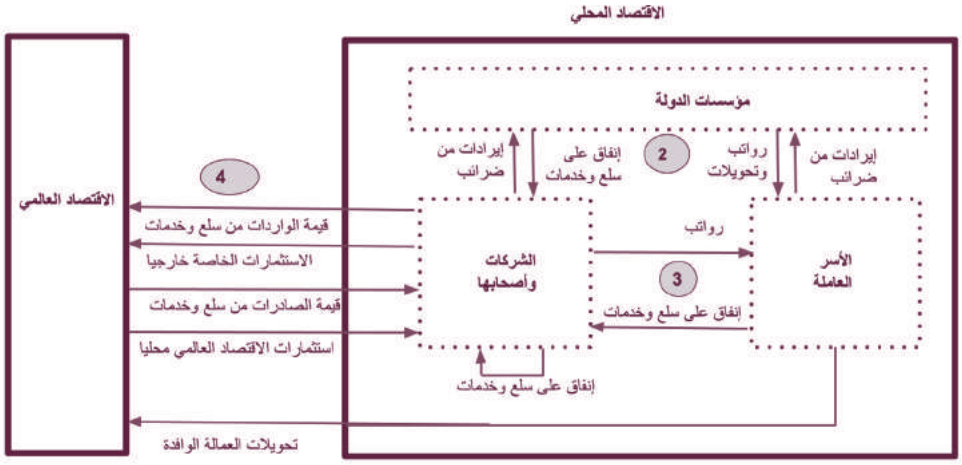

عندما نقارن هذا الرسم البياني مع OELI، تتبين لنا عدة فروقات. أولاً، إن نقطة بداية الدورة غير واضحة كلياً في هذا النمط على عكس الحال في OELI، حيث كانت نقطة البداية لدورة النقد هي استخراج النفط من الأرض وبيعه خارجياً (1a في الرسم البياني لـ OELI)، ومن ثم ضخه في الاقتصاد المحلي. ولكن هذه البداية الواضحة غير موجودة في هذا الاقتصاد، الذي اختفى فيه قطاع النفط تماماً. بل إن دورة النقد هنا أقرب إلى الدائرة (Circle) بمعنى الكلمة. في المقابل، من الواضح أن الدورة في اقتصاد الدولة النفطية ليست «دائرة» بمعنى الكلمة، أو على الأقل ليست دورة على مستوى الاقتصاد المحلي. فالنفط يباع في الخارج، ومن ثم تدوَّر إيراداته داخل الاقتصاد المحلي، لتخرج بعدها المدفوعات من داخل الاقتصاد المحلي إلى العالم، ولكنها لا تعود مرة أخرى إلى الاقتصاد المحلي. بل يجب ضخ كمية أخرى من النفط وبيعه إلى الخارج حتى تستمر العملية فيه.

ثانياً، في النموذج الغربي، تتم أغلبية الإنتاج بين الشركات والأسر العاملة، أي في أطراف الاقتصاد خارج إطار الدولة، وذلك عبر تفاعلهم بين بعضهم البعض في الخطوة 3. فهنا نجد الشركات وموظفيها المنتجين والمستهلكين، وهم أساس القاعدة الإنتاجية والعجلة الاقتصادية.

(15) وقد يكون أشهر هذه الكتب هو: N. Gregory Mankiw, *Principles of Macroeconomics* (Detroit, MI: Gale Cengage Learning, 2014).

أما في نمط OELI، فإن أساس الإنتاج ومحوره وبدايته يقع في القطاع النفطي المملوك للدولة والذي يضخ إيراداته فيما بعد نحو باقي الاقتصاد.

ثالثاً، في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، تحصل الدولة تحصل على إيراداتها أساساً عبر الضرائب والرسوم المفروضة على الأطراف الأخرى في الاقتصاد المحلي (انظر الخطوة 2)، على عكس نمط OELI، الذي يأتي بالإيرادات عبر بيع النفط خارج الاقتصاد. لذلك، هناك تطابق تقريبي بين المساحة التي تأتي منها إيرادات الحكومة وتلك التي يجري فيها الإنفاق الحكومي في الخطوة 2 في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، حيث تأخذ هذه الإيرادات شكل دورة متواصلة من إيرادات وإنفاق الدولة داخل حدودها. أما في حال اقتصاد الدورة النفطية، فالدورة المحلية لإيرادات الدولة غير موجودة. فالإيرادات تأتي من العالم الخارجي من بيع النفط، بينما يتم الإنفاق داخل الاقتصاد المحلي دون أي إيرادات تذكر للدولة من الضرائب، لذلك لا توجد دورة متواصلة داخل حدود الدولة.

رابعاً، ينطبق الأمر نفسه على الواردات والصادرات. ففي هذا النمط، تصدِّر أطراف الاقتصاد الخاصة للخارج (بدلاً من الدولة)، وهي أيضاً من يستورد من الخارج (الخطوة 3). إذاً هناك أيضاً تطابق نسبي في مساحات الأطراف التي تقوم بالتصدير وتلك التي تقوم بالاستيراد (القطاع الخاص). أما في نمط OELI، فإن الصادرات تتركز أساساً في النفط المملوك للدولة، بينما تأتي الواردات أساساً عبر أطراف الاقتصاد الأخرى (الشركات الخاصة). وبما أن ريع النفط يأتي إلى الدولة من الخارج، بينما تقوم هي بصرف (الجزء الأكبر) منه محلياً، فهذا يعني أن هناك تناقضاً بين دور الريع محلياً وخارجياً، بحيث يضطلع بدور مزدوج (Double Realization) في الاقتصاد. فإيرادات النفط التي تحصلها الدولة بالدولارات هي التي تمول إنفاقها في الاقتصاد المحلي، ولكن هذا الإنفاق كما بيّنّا يجري بالعملة المحلية، التي تستعملها الدولة لشراء حاجاتها من شركات القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي. أي أن أغلب مشتريات الدولة تتم في نطاق السوق المحلي، ولكن أغلب إيراداتها ومبيعاتها تتم في السوق العالمي[16].

لكنْ ثمة تباين بين هاتين العمليتين، فالدولة قد تبدأ بالإنفاق قبل قبض إيرادات النفط، والعكس صحيح. وعموماً، فالعوامل المحددة للطلب على الاستهلاك والواردات في الاقتصاد المحلي ليست نفسها ما يحدد إيرادات الدولة من النفط. فإيرادات النفط تحدد في السوق العالمي، حيث تصعد وتنزل بناء على المعطيات هناك. أما الطلب على الواردات فيجري تحديده أساساً عبر نمط الاستهلاك داخل الاقتصاد، الذي تدخل فيه اعتبارات شتى مثل طبائع الاستهلاك والتوزيع

(16) المرجع الأفضل حول هذه النقطة هو: Hausmann, «State Landed Property: Oil Rent and Accumulation in the Venezuelan Economy,» chap. 2.

الخاصة باقتصاد الدولة. إذاً، المعطيات والخطى التي تحدد ما يجري إنفاقه محلياً على الاستهلاك تختلف عن تلك التي تحدد الإيرادات بالعملة الأجنبية، لذلك فإن دورة كل من هاتين العمليتين ومساحتهما لا تتطابقان كلياً.

خامساً، ينطبق الأمر نفسه على «استيراد» العمالة الوافدة، التي عادة ما تؤدي دوراً هامشياً ولا تشكل التيار الرئيس في الاقتصاد الغربي، حيث يكمن نطاق قوة العمل إجمالاً داخل نطاق الدولة، وبهذا يكون هناك تطابق أيضاً بين مساحة الاقتصاد المحلي ومساحة سوق العمل، على نقيض الحال في OELI.

إذاً، يتجلى الاختلاف في المساحات أكثر فأكثر في حالة OELI، سواء من ناحية عدم تطابق مساحة إيرادات الدولة مقابل إنفاقاتها، أو عدم تطابق مساحة الجهات المصدّرة (القطاع النفطي المملوك من الدولة) مقابل الجهات المستوردة (القطاع الخاص)، وحتى عدم تطابق المساحة بين الاقتصاد المحلي وسوق العمل. إذاً، لدينا مساحتان مختلفتان، السوق المحلية، والسوق العالمية، لكل منهما عواملهما الخاصة، ولكن تربط فيما بينهما إيرادات النفط، في مقابل ما تدفعه دول الخليج للعالم لوارداتها واستثماراتها الخارجية.

وعلى هذا الأساس فإن دول الخليج تعتمد بشكل جذري على السوق العالمي ليواصل ضخ اقتصاداتها بإيرادات النفط. وتصبح بهذا إيرادات النفط بمثابة أداة لطوي المكان والزمان (Time-space Warper) فيما بين الاقتصاد المحلي والخارجي، وبين الدولة والقطاع الخاص، وبين سوق العمل المحلي والخارجي. وهذه القدرة التي توفرها إيرادات النفط من استعمالها لعدة أغراض وفي عدة مساحات على مدد زمنية متعددة، هي إحدى الميزات الأساسية في اقتصاد OELI.

إذاً هذه هي قصة نمط التراكم في اقتصادات الخليج من الناحية المجردة، حيث ركزنا أساساً على تبيان كيفية نمو وتراكم الإنتاج ورأس المال من خلال دورة النقد في اقتصادات الخليج. والآن يبرز لنا السؤال التالي: كيف تجلى نمط التراكم هذا على أرض الواقع؟ هنا يجب التشديد على قضية الخيارات المختلفة التي أدت باقتصادات الخليج إلى وضعها الراهن، وأن نظام التراكم هذا والمؤسسات التي تضمن تواصله ليست أمراً محسوماً مسبقاً كالقضاء والقدر المفروض على كل الاقتصادات النفطية، بل إنه مبني على عوامل وخيارات ومساومات مجتمعية تاريخية مختلفة، حصلت داخل اقتصادات الخليج وخارجها. كمثال، كان هناك خيار من ناحية تحديد الكمية المصدرة من نفط الخليج. ومن بعد ذلك، كان هناك خيار حول توظيف إيرادات النفط: أداخل الاقتصاد المحلي أم خارجه، كما كان هناك خيار حول إنفاق هذه الإيرادات في مشاريع رأسمالية إنتاجية مربحة كشركات عامة، أو توزيعها كمصروفات جارية متكررة أو على مشاريع انشائية من

دون دخل للدولة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك خيار حول حصر سوق العمل على مستوى الدولة أساساً أم فتحه على مستوى العالم. وإذا أردنا أن نأخذ مثالين على طرفَي نقيض، فإن النفط اكتشف في النرويج ودول الخليج في فترات متقاربة، ولكن الاقتصاد الناجم عن ذلك في كل حالة يختلف كل الاختلاف لتباين العوامل التاريخية والاجتماعية في كل دولة، التي أدت بدورها إلى خيارات مختلفة في طريقة توظيف إيرادات النفط والتعامل مع سوق العمل في كل منها.

مهمتنا الآن هي تبيان شكل العلاقات الاجتماعية والتاريخية التي شكلت نمط التراكم في دول الخليج، وجعلته يتجلى بالطريقة التي شرحناها في هذا الفصل. وما من خيار في هذا المسعى سوى الغوص في التاريخ والنظر إلى الأحداث على أرض الواقع، لنكشف الأسباب الكامنة وراء نمو نمط التراكم في الخليج بالطريقة المذكورة. ولتأطير مسعانا نظرياً، فما من سبيل أفضل من العودة إلى المفهوم الثاني المصاحب لمفهوم نمط التراكم الذي قدمناه في بداية الفصل، ألا وهو نمط إعادة الإنتاج، بحيث سنركز على تبيان المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي سمحت لقوى الإنتاج في دول الخليج، من قوة عمل وموارد الطبيعة والعقار والتكنولوجيا والنقد، بأن تنتظم وتعيد إنتاج نفسها على نحوٍ مستمر، يسمح لرأس المال والناتج أن ينمو على نحوٍ متواصل.

وحريٌّ بنا، مع تدفق إيرادات النفط على المنطقة، أن نسأل: كيف تجلت أوجه إنفاق إيرادات النفط على أرض الواقع داخل اقتصادات دول الخليج؟

الفصل الرابع

النفط كنقد: أوجه استعمال الإيرادات النفطية

بدأت إيرادات النفط بالتدفق على دول الخليج منذ الربع الثاني من القرن العشرين، ووصلت الإيرادات إلى مستويات خيالية مع طفرة السبعينيات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت القضية الرئيسية التي تواجه دول الخليج اقتصادياً هي: كيف تتعامل دول الخليج مع هذه الإيرادات الهائلة المحصلة من الخارج، والآتية في شكل عملة أجنبية أعطت صاحبها قدرة شرائية من منتجات بقية العالم تساوي قيمتها؟ وتعتبر هذه المشكلة فريدة على مستوى الدول النامية، حيث عادة ما تكون المشكلة هي شح رأس المال والموارد. أما في دول الخليج، فكانت القضية في بداية عصر النفط تتمحور حول كيف تتعامل مع الوفرة المفرطة؟

وهكذا ظهر في بداية عصر تصدير النفط في دول الخليج ما سمي «مشكلة الامتصاص» (Absorption Problem)، المتمثلة بالتالي: كيف كان لدول الخليج أن تتعامل مع هذه الإيرادات الهائلة داخل اقتصادها، حيث تعدت قيمة فائض النفط المصدر قيمة ما تنتجه قوى المجتمع في عصر ما قبل النفط بأضعاف عديدة؟ وكيف كان للاقتصاد المحلي أن يمتص كل تلك الأموال الآتية من الخارج وصرفها داخلياً؟ وظهرت المشكلة جليةً لأول مرة في الكويت في خمسينيات القرن الماضي[1]، حيث كانت الكويت أول دولة خليجية تصل فيها نسبة فائض إيرادات النفط في مقابل حجم الاقتصاد المحلي إلى مستويات فلكية. وبإمكاننا تسمية هذه الفترة الممتدة من اكتشاف النفط حتى نهاية ستينيات القرن الماضي بفترة الطفرة النفطية الأولى في الخليج. وبحلول الطفرة النفطية الثانية في أوائل السبعينيات، تبلورت هذه المشكلة بوضوح في كل دول الخليج.

(1) على الرغم من اكتشاف النفط في البحرين منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم تكن إيراداته بتلك الكمية التي جعلت هذه المشكلة تظهر جليةً وفاقعة كما كان الحال في الكويت.

وكانت وجهة النظر السائدة حتى سبعينيات القرن الماضي تنص على استحالة امتصاص تلك الكمية من فائض الإيرادات والقدرة الشرائية من الخارج على دول الخليج. ولكن دول الخليج أبت إلا أن تثبت عكس ذلك، وأن بإمكانها أن تكوّن وتبني اقتصادات محلية كفيلة بامتصاص تلك الإيرادات وتدويرها داخلياً، بل وتضخيم اقتصاداتها الداخلية إلى مستويات تتعدى متطلباتها من استهلاك واستيراد ما هو متوافر من إيرادات النفط لتمويلها. سينصبّ تركيزنا في هذا الفصل على تبيان كيفية صرف دول الخليج إيرادات النفط وتبعات ذلك الصرف الاقتصادية والاجتماعية[2].

أولاً: قيمة إيرادات النفط التي تدفقت على دول الخليج منذ أول برميل تم تصديره

في بداية سعينا، حريٌّ بنا أن نسأل: كم تبلغ قيمة إيرادات النفط التي تدفقت على دول الخليج منذ بداية تصدير النفط حتى يومنا هذا؟ بالطبع هذا سؤال صعب، وخصوصاً بالنظر إلى امتناع دول الخليج (باستثناء الكويت) عن الإعلان عن إيراداتها النفطية على نحوٍ شفاف ومستقل، وسنركز على مشكلة ضبابية وعدم شفافية البيانات المالية في دول الخليج أكثر فأكثر في هذا الفصل. لذلك، فمن المهم منذ البداية تأكيد أهمية تناول أي إحصاءات رسمية تقدمها دول الخليج نقدياً، دون افتراض دقة تلك الأرقام كلياً. لكن تمحيص تلك الأرقام لا يزال مفيداً، كي تتبين لنا على الأقل ملامح نظرة عامة، وإن كانت غير دقيقة كلياً، حول أهم الاتجاهات في إيرادات وإنفاقات النفط في الخليج.

وإذا ما جمعنا المعلومات الرسمية المتوافرة حول إيرادات دول الخليج النفطية بدءاً من تصدير أول برميل في عام 1932 إلى نهاية عام 2015 (آخر سنة تتوافر لها الإحصاءات الرسمية حتى تاريخ كتابة السطور)، يتبين أن دول الخليج حصلت على إيرادات نفطية لا تقل عن 6.63 تريليون دولار أمريكي على أقل تقدير بحسب الأسعار الجارية. وإذا احتسبنا كل الإيرادات بالأسعار الثابتة لعام 2015، فيصل إجمالي تلك الإيرادات إلى 9.60 تريليون دولار أمريكي.

وإذا ما أردنا تطبيق عائد سنوي بما يعادل 3 بالمئة، فإن الرقم السالف يصل إلى 9.87 تريليون دولار بالأسعار الجارية، وإلى 17.65 تريليون دولار إذا احتسبنا أسعار عام 2015 الثابتة[3]. وعلى

(2) تم تحصيل جميع الإحصاءات والبيانات المستعملة في هذا الفصل من الأجهزة الإحصائية الرسمية لدول مجلس التعاون، إلا إذا ذكر عكس ذلك. بالإمكان التواصل مع الكاتب للمزيد حول طريقة احتساب هذه الإحصاءات. الشكر موصول لسعيد الصقري وعبد الله عبد العال لتزويدي ببعض بيانات سلطنة عمان والبحرين على التوالي.

(3) نظراً لتباين وجهات النظر حول العائد السنوي المفروض تطبيقه، فقد آثرنا تقديم عدة أمثلة، ويترك الخيار للقارئ لاختيار العائد الملائم لوجهة نظره. ويرى البعض أن عائد 3 بالمئة ـ5 بالمئة هو متوسط العائد السنوي على رأس المال، والنمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

سبيل المقارنة، فقد بلغ حجم إيرادات الدولة السنوية في عام 2016 في السعودية 996 مليار دولار، وفي اليابان 1.7 تريليون دولار، وفي الصين 3.7 تريليون دولار سنوياً، وفي الولايات المتحدة 3.4 تريليون دولار سنوياً. أي أن مجموع دخل دول مجلس التعاون من النفط بالأسعار الثابتة يفوق ثلاث مرات إيرادات الدولة السنوية في الولايات المتحدة، التي تعتبر أكبر اقتصاد في العالم[4].

وتعتبر هذه الأرقام لإيرادات الخليج النفطية متحفظة جداً، وهي بالتأكيد أقل من الإيرادات الفعلية بنسبة قد تصل إلى الربع أو الثلث أو أكثر كما سنبيِّن، إذ تعتمد هذه الأرقام أساساً على الإيرادات الرسمية المعلنة[5]، التي تقدّر في أغلب الأحوال بأقل من حجمها الفعلي، حيث لا تشمل عادةً الاقتطاعات من الإيرادات لمخصصات العائلة الحاكمة أو لمصروفات الدولة المباشرة خارجياً (كالهبات والدعم المالي السياسي)، وهي نفقات يرجح وصول حجمها إلى ما بين الخُمس إلى الثلث من إيرادات النفط كما سنرى.

الرسم البياني الرقم (4 – 1)

الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون 1970 – 2015 بالأسعار الجارية

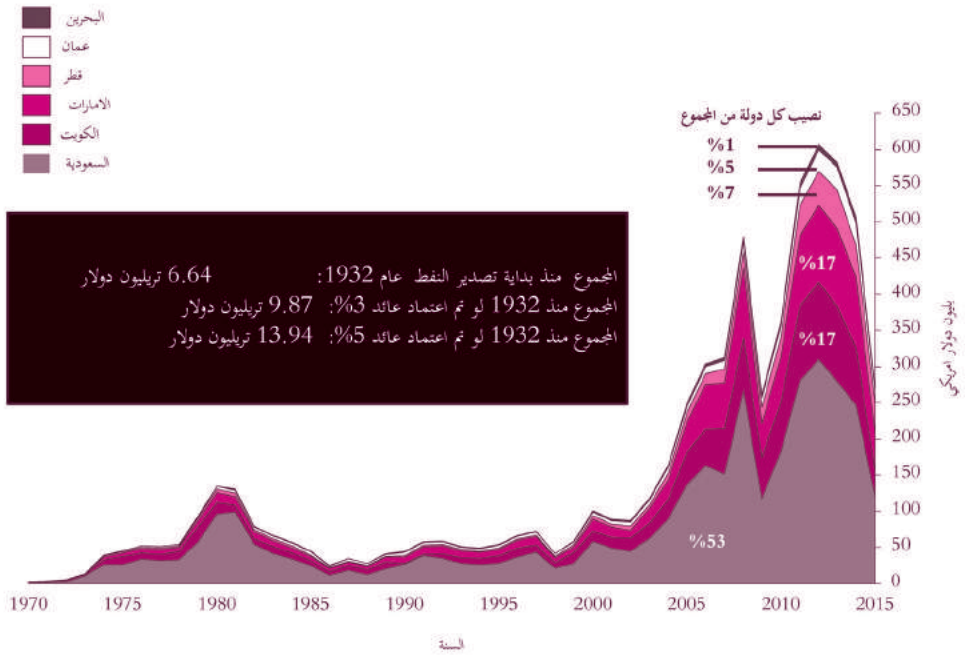

بلغت إجمالي ايرادات دول الخليج النفطية 6.64 تريليون دولار بالأسعار الجارية على أقل تقدير.

(4) Central Intelligence Agency [CIA], *The World Fact Book*, 2016, <https://goo.gl/8F3tMf>.

(5) كما أنها لا تشمل إيرادات أبو ظبي في الأعوام 1962–1966، حيث تعذر علينا الحصول عليها.

الرسم البياني الرقم (4 – 2)

الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون 1970 – 2015 بالأسعار الثابتة

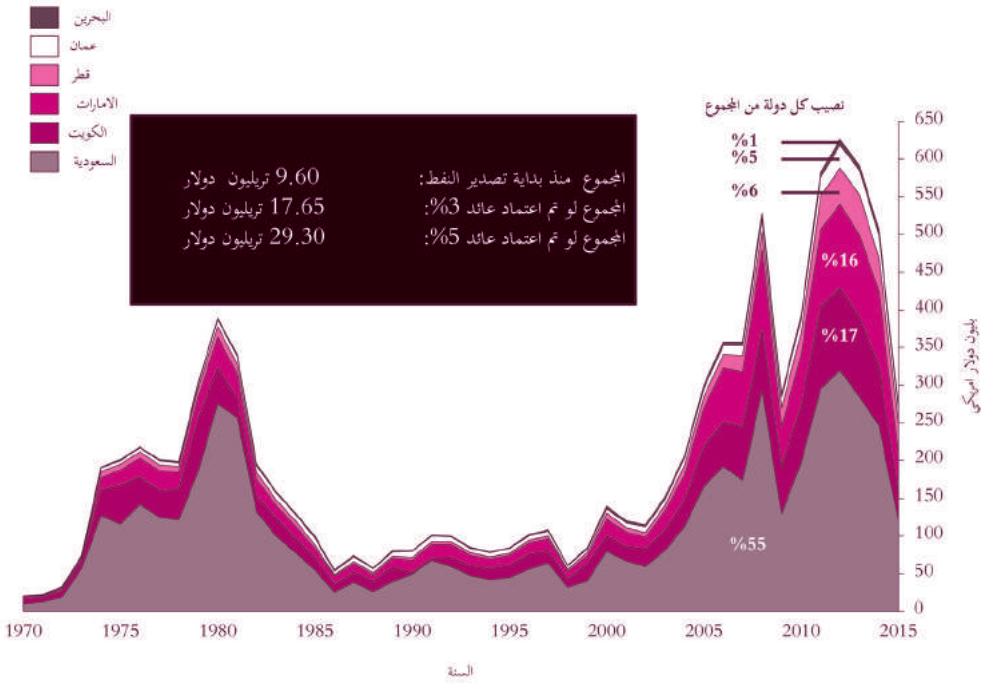

بلغت إجمالي إيرادات دول الخليج النفطية 9.60 تريليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015 على أقل تقدير.

بالطبع، اختلف توزيع هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى، فحصلت السعودية على ما يناهز 55 بالمئة منها بقيمة 5.32 تريليون دولار (حسب الأسعار الثابتة لعام 2015)، والكويت على 17 بالمئة بقيمة 1.67 تريليون دولار، والإمارات على 16 بالمئة بقيمة 1.50 تريليون دولار، وقطر على 6 بالمئة بقيمة 565 مليار دولار، وعمان على 5 بالمئة بقيمة 436 مليار دولار، والبحرين على 1 بالمئة بقيمة 122 مليار دولار.

وكما هو معروف، فقد شكلت هذه الإيرادات النفطية النصيب الأعظم من الإيرادات العامة في دول الخليج منذ بداية تصدير النفط، إذ تتخطى نسبتها 80 بالمئة من إيرادات الدولة بشكل دوري، وأصبحت إيرادات الدولة فعلياً هي إيرادات النفط فحسب. وبناء على ذلك، سنفترض في بقية الفصل، أنهما متساويان وسنتعامل مع الإيرادات العامة والإيرادات النفطية على أنها تدل على الشيء ذاته.

الرسم البياني الرقم (4 – 3)

نسبة إيرادات النفط من الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون 1975 – 2015 (بالمئة)

تشكل إيرادات النفط الغالبية الساحقة من إيرادات الدولة في كل دول مجلس التعاون.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية

تنويه: حسب الأرقام المعلنة، تمول قطر نسبة معتبرة من ميزانيتها عبر عوائدها من استثمارات إيرادات الغاز والنفط في صندوقها السيادي، ولذلك تنخفض نسبة إيرادات النفط من إجمالي ميزانية الدولة نسبياً، وتبقى أهمية الحذر في التعاطي مع الأرقام المعلنة لعدم شفافيتها وتدقيقها من جهة مستقلة.

ثانياً: أوجُه استعمال إيرادات النفط: خارطة أولية

السؤال الذي نطرحه الآن هو: ما الذي حصل لهذه الإيرادات؟ أي كيف كانت طريقة توظيفها وإنفاقها؟ وإذا كان الحصول على أرقام الإيرادات أمراً صعباً ويشوبه الكثير من الضبابية، فإن الحال مع المصروفات أصعب وأكثر ضبابية بأضعاف. فأغلبية دول الخليج لا تنشر حساباً ختامياً للميزانية شفافاً ومدققاً من جهة مستقلة غير تابعة للسلطة التنفيذية التي تقوم بالإنفاق أصلاً. وما لا شك فيه أن الأرقام المعلنة رسمياً لا تبين جميع أوجه الصرف، حيث يبقى الكثير منها سرياً أو مفتقراً إلى التفصيل كما سنبين بعد قليل.

لكن حري بِنَا أن نحاول البحث قدر المستطاع في كيفية توظيف هذه الإيرادات وأوجه صرفها. وقد تكون أفضل بداية لتحليل المصروفات هي التطرق إليها من منظور أربعة أسئلة:

ما هي أوجه الصرف في ميزانيات دول الخليج؟ أي ما هي الأغراض التي يوجه إليها الصرف؟ وهنا قد تكون القسمة الأهم ماثلة بين المصروفات الجارية في مقابل المصروفات الرأسمالية.

1 ـ ما هي الأطراف المستفيدة من أوجه الصرف؟ وهنا، قد تكون القسمة الأهم هي تلك الماثلة بين الصرف الذي تستفيد منه الجهات ذات الملكية العامة، كالشركات والمؤسسات المملوكة من الدولة، في مقابل الجهات الخاصة. فالنفط كما رأينا يبدأ كملك عام للدولة. فهل تبقى مؤسسات الدولة هي من تستلم وتستفيد من إيراداته؟ أم أن هذه الخلطة عرضة للتغيير، بحيث تستفيد من عوائد النفط أطراف خاصة، وتتحول العوائد بذلك من ملك عام إلى ملك خاص؟

2 ـ أين يتم هذا الصرف؟ بمعنى آخر، ما هو المكان أو المساحة التي يتوجه إليها هذا الصرف؟ وهنا تكمن القسمة الأهم ما بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي كوجهة لصرف عائدات النفط.

3 ـ كم من الأموال يتم صرفها؟ وهنا نسأل عن كمية الأموال الموجهة نحو كل من الأغراض والأطراف سالفة الذكر.

4 ـ متى يتم هذا الصرف؟ فهل تُصرَف هذه الأموال حال جَنْيها، أم تُصرف تدريجياً على المدى الطويل؟

إذاً، تتبلور لدينا ثلاثة محاور رئيسية سننظر إليها عند تحليل كيفية صرف إيرادات النفط، وهي: (1) القسمة بين المصروفات لأطراف خاصة في مقابل الملك العام، و (2) القسمة بين المصروفات كرأسمال والمصروفات الجارية كاستهلاك، وأخيراً (3) القسمة بين توجيه المصروفات إلى داخل الاقتصاد في مقابل توجيهها نحو الاقتصاد العالمي. كما يجب النظر إلى (4) نصيب كل محور من تلك المصروفات، (5) إضافة إلى توقيتها.

وفي ما يلي سنتعمق أكثر في محاولة تفصيل هذه الزوايا وأهميتها. وسنبدأ بتحليل المصروفات من وجهة نظر الأسئلة الثلاثة الأولى: ما هي أوجه الصرف، وما هي الأطراف المستفيدة منه، والى أين يتم توجيه هذا الصرف؟ وسنبدأ بالنقطة الأخيرة.

1 ـ مصروفات الدولة خارج نطاق سيادتها

نعني هنا توظيف الدولة للأموال مباشرة خارج أراضيها، من دون أن تتفاعل مع الاقتصاد المحلي. ومن ناحية أوجه الصرف، لنا أن نقسم المصروفات الخارجية كالتالي:

1 ـ استثمارات خارجية مباشرة: وهذه عادة ما تأخذ شكل احتياطي من العملات الأجنبية أو استثمارات طويلة المدى، كالاستثمارات في الصناديق السيادية، بما فيها الاستثمارات المباشرة في شركات عالمية أو صكوك أو أسهم.

2 ـ تحويلات مباشرة إلى أطراف خارجية: وهذه عادة ما تكون في شكل تبرعات أو دعم سياسي إلى دول خارجية.

3 ـ شراء سلع من الخارج من قبل الدولة مباشرة: وتتمثل هذه أساساً بصورة صفقات الأسلحة. فعموماً، لم تكن دول الخليج تشتري السلع كالغذاء والسيارات وغيرها مباشرة من دول أخرى، بل كانت أطراف «القطاع الخاص» هي القائمة على استيراد السلع ومن ثم بيعها في السوق المحلية، بحيث يتوافر شراؤها لأطراف الاقتصاد المختلفة، بما في ذلك الدولة. ولكن في حالة الأسلحة، فكانت دول الخليج تشتريها مباشرة من «العالم الخارجي».

هذه الإيرادات النفطية التي يتم صرفها مباشرة في الخارج، لا تدخل في الاقتصاد المحلي، ولا تؤثر فيه إلا بصيغة محدودة جداً. وطبعاً، تختلف تلك المصروفات فيما بينها من ناحية طبيعة وظيفتها. ففي حالة الاستثمارات الخارجية المباشرة من قبل الدولة، فإن النقد المستثمر يتخذ شكل رأس المال، الذي يفترض استثماره في الإنتاج بهدف التكاثر والنمو على مر الزمن، جرياً على طبيعة رأس المال. في المقابل، تكوِّن التحويلات المتمثلة بالهبات، لاعتبارات سياسية أو اجتماعية معينة، قوة شرائية تحوِّلها الدولة إلى تلك الأطراف الخارجية، بحيث لا تعود قوة شرائية في يد الدولة التي تبرعت بالمبلغ. أما النقد الذي يُدفع لشراء السلع مباشرة، كالأسلحة، فيعتبر قيمة التبادل لاقتناء تلك السلع (إذا ما تغاضينا عن الفساد والاختلاسات التي تشهدها تلك العمليات). ففي هذه الحالة، تحصل الدولة على سلعة في المقابل، أما مدى حاجة أو استفادة الدولة من تلك السلع فهو أمر مفتوح للنقاش.

وفي دول الخليج، يبقى حجم وقيمة هذه المصروفات مجهولاً بوجه عام، ويظل الوصول إلى تفاصيلها متعذراً، إذ لا تظهر تلك التفاصيل في الميزانيات المعلنة أصلاً في الأغلب، لكن سيكون لنا عودة لها في ما بعد في محاولة لوضع تصور تقريبي عن أحجامها.

2 ـ أوجه الإنفاق المحلية

لنوجه تركيزنا الآن إلى أوجه الإنفاق المحلية، فنسأل: ما هي التجليات التي أخذتها مصروفات الدولة داخل حدودها؟

أ ـ المصروفات الرأسمالية

لنا أن نقسم المصروفات المحلية إلى قسمين: المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية. وإذا ما بدأنا بأوجه الإنفاق الرأسمالي، فيجب توضيح أننا نستعمل مصطلح «استثمار رأسمالي» بدلالة بالغة التحديد، لا تنطبق إلا على الأموال التي تُصرف بهدف التكاثر والتراكم، أي

تلك الموجهة نحو الاستثمار وجَنْي العائد على الاستثمار. ولنا أن نقسم المصروفات الرأسمالية من قبل الدولة كالتالي:

(1) الاستثمارات الرأسمالية في شركات ربحية: وهي التي تتخذ شكل شركات أو مشاريع عامة ذات توجه ربحي، إما بملكية حكومية بالكامل، وإما باستثمار في ما يسمى القطاع المختلط (شركات بتمويل مشترك حكومي وخاص). وإضافة إلى شركات النفط، يشمل هذا القطاع الكثير من البنوك، وشركات البتروكيمائيات، والطيران، والقطاع اللوجستي... إلخ، في جميع دول مجلس التعاون، وعادة لا يظهر هذا النقد المستثمر كرؤوس أموال في ميزانيات الدولة السنوية، بل يتم وضعه تحت مظلة وإدارة البنك المركزي وصناديق الاستثمار السيادية التابعة للدولة، والتي ـ في كثير من الأحيان ـ لا تتمتع أرقامها بشفافية كلية.

(2) المشاريع الإنشائية الحكومية: وهي التي تتخذ طابع العائد الرأسمالي على المجتمع عموماً، ولكن ربما لا يذهب عائدها إلى الدولة مباشرة. وهذه قد تأخذ أكثر من شكل:

(أ) أولها وأهمها مشاريع البنية التحتية، كالشوارع والجسور... إلخ. وعادة ما تتولى دول الخليج شيْد المشاريع هذه عموماً من دون أي مقابل مادي، في مقابل استفادة باقي أطراف المجتمع منها كخدمة مقدمة من الدولة (كما هو الحال في أغلبية دول العالم). وعادة ما تمثل هذه المشاريع (بالإضافة إلى (ب). و (ج). أدناه) جل ما يتم تسميته «المصروفات الرأسمالية» في ميزانيات دول مجلس التعاون. وهنا يجب التنويه إلى مشكلة أساسية تبرز في تقييم مشاريع البنية التحتية هذه من ناحية الربحية لرأس المال المملوك من الدولة (الذي يمثل محط تركيزنا هنا)، وهي: كيف لنا أن نقيِّم العائد الاستثماري من هذه المشاريع في غياب العائد المادي المباشر منها إلى الدولة؟ فعلى الرغم من أن المجتمع ينتفع من هذه المشاريع، إلا أن المردود المالي لمؤسسات الدولة منها معدوم إجمالاً. وتزداد هذه القضية حدة بسبب اعتياد دول الخليج على الشروع في مشاريع بنية تحتية ذات قيمة مجتمعية أو مالية مضافة متدنية، بل يتم الشروع فيها أساساً لاعتبارات سياسية أو كصفقات تجارية. لذلك من المهم لنا التمييز بين هذا الصرف على المشاريع الإنشائية وبين الاستثمارات في مشاريع ربحية كرؤوس أموال، حتى يتسنى لنا تقييم المردود المادي المباشر للدولة من كليهما.

(ب) تبرز محطات المياه والكهرباء كحالة خاصة بين مشاريع البنية التحتية هذه، إذ إن بعض دول الخليج تعاملها كشركات ربحية مستقلة تملكها الدولة، وتدعم السلع التي تقدمها إلى المواطنين، بينما تعاملها دول أخرى كجزء من وزارات الكهرباء والماء. وعلى الرغم من أن مؤسسات المياه والكهرباء عادة ما تضع رسوماً على استهلاك الكهرباء والماء، إلا أن هذه الرسوم غالباً ما تكون مدعومة ولا تغطي تكلفة تشغيلها، ناهيك بتكلفة بنائها.

(ج) على هذا المنوال، فإن بعض الميزانيات أيضاً تصنف المشاريع الإسكانية التي تبنيها الدولة، ومن ثم توزع وحداتها على المواطنين، كجزء من المصروفات الرأسمالية. ولكن يجب التنويه هنا إلى أن هذه المشاريع ربما لا تعتبر مشاريع رأسمالية حسب تعريفنا لمصطلح «الرأسمالية»، الذي يقتصر على الاستثمارات بهدف تكاثر رأس المال والحصول على عائد مادي؛ إذ تبني الدولة هذه الوحدات السكنية ومن ثم توزعها على المواطنين كملك خاص بدلاً من إبقائها ملكاً عاماً للدولة، وبهذا فإن الدولة لا تحصل على أي عائد مادي في مقابلها، بل تأخذ تلك المشاريع شكل الخدمة الاجتماعية التي توفرها الدولة كجزء من دولة الرفاه للمواطن[6]. وعلى الرغم من هذا التنويه، فعادة ما يحتسب هذا النوع من الصرف على المشاريع الإسكانية ضمن أوجه الصرف الرأسمالي في ميزانية الدولة. ولذلك سيكون من المفيد أيضاً التمييز في شرحنا بين هذا الصرف والمشاريع الرأسمالية الربحية، كما كان الحال مع تمييزنا لصرف الدولة على المشاريع الإنشائية. لذلك، سنستعمل مصطلح «المصروفات الرأسمالية (الإنشائية)» للدلالة على نوعية الصرف في النقطة الرقم (2)، بينما نحصر استخدام مصطلح «الاستثمارات الرأسمالية» أو «المشاريع التجارية» على مشاريع الشركات العامة الربحية التي بيّنّاها في النقطة الرقم (1).

(3) شراء الأراضي: على الرغم من أنه بالإمكان معاملة الأراضي كنوع من الاستثمار، إلا أن عملية شراء الأراضي كانت أساساً إحدى آليات إعادة توزيع إيرادات النفط، إما لعموم المواطنين عن طريق تثمين وشراء أراضيهم ، وإما لكبار المتنفّذين الذين سجلوا أراضي شاسعة كملك خاص باسمهم، وهو الغالب، ومن ثم وجب على الدولة شراء الأراضي منهم بأسعار عالية. لذا، سيكون مفيداً أيضاً تمييز هذا النوع من المصروفات على الأراضي من الاستثمارات الرأسمالية الربحية في المشاريع التجارية. وقد اشتهرت الكويت بظاهرة شراء الأراضي من جانب الدولة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

ب ـ المصروفات الجارية

وهي المصروفات ذات الطابع الاستهلاكي المتكرر دورياً، على عكس المصروفات الرأسمالية ذات الطابع الاستهلاكي طويل الأمد لأصول ثابتة. وبإمكاننا تقسيم هذه المصروفات كالتالي:

(1) التحويلات: وهي المبالغ المحولة من قبل الدولة مباشرة لأطراف معينة نظراً لخاصيةٍ

---

(6) أضف إلى ذلك أن المواطنين المستفيدين من وحدات الإسكان يستعملون هذه الوحدات أساساً للسكن والاستهلاك الشخصي بدلًا من تسخيرها للأنشطة التجارية والرأسمالية، وبهذا لا تأخذ هذه الوحدات طابع رأس المال حتى للمواطنين في أغلب الأحيان.

ما تؤهلهم للحصول على تلك المبالغ من وجهة نظر الدولة. وكمثال، قد يستحق فرد ما الحصول على مبلغ معين بناء على العمر أو العائلة أو الحالة الاجتماعية، ويمكن تقسيم هذه التحويلات إلى:

(أ) مخصصات العائلة الحاكمة: نقصد هنا مخصصات إيرادات النفط الموجهة مباشرة إلى الحاكم أو العائلة الحاكمة. وهذه المخصصات عموماً، كما هو الحال مع مصروفات الدولة الخارجية، غير معروفة وغير منشورة للعلن، وسنحاول في ما بعد أن نسرد بعض ملامحها من المعلومات المتوافرة.

(ب) تحويلات مباشرة للمواطنين: تعتمد هذه التحويلات عادة على الحالة الاجتماعية للمواطن، كمثال: إن كان المواطن متزوجاً أو معيلاً للأطفال أو من ذوي الدخل المحدود... إلخ. وعادة ما تأخذ هذه التحويلات شكل توزيعات نقدية، كمخصصات دعم الغلاء أو مخصص التموين أو دعم الأسرة، أو الضمان الاجتماعي للأرامل والمطلقات وذوي الإعاقة وغيرهم... إلخ[7].

(ج) تحويلات الدولة لهيئات مختلفة: تدرج ميزانيات دول الخليج ضمن طياتها تحويلات لعدة هيئات مستقلة عن وزارات الدولة من ناحية التنظيم (كمثال: هيئة تنظيم التعليم العالي، أو هيئة تنظيم سوق العمل... إلخ). ويرى البعض أن تزايد هذه الهيئات في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى دورها في إدارة ورقابة أجهزة الدولة التنفيذية، هو محاولة لتخطي التعطل والجمود المنتشر في بيروقراطيات بعض الوزارات عبر إنشاء هيئة جديدة، بالإضافة إلى دورها كأحد سبل المحاصصة السياسية ضمن خلافات أجنحة الحكم[8]. وعادة ما تنخفض الشفافية في البيانات المالية في هذه الهيئات، حيث يكون ما يقدَّم رقماً عاماً لإجمالي إيرادات وإنفاقات الهيئة في الميزانيات.

(د) الدعم الموجَّه للسلع: وهو دعم موجه في الأساس للكهرباء، والماء، والبنزين، والغذاء، يستفيد منه كل المستخدمين، مواطنين كانوا أم أجانب أم شركات أم وزارات وجهات حكومية. وذلك الدعم في الغالب لا يراعي فوارق الدخل بل يغطي جميع مستويات الدخول، ويتزايد هذا النوع من الدعم مع تزايد كمية الاستهلاك لهذه السلع ومع زيادة عدد سكان الدولة المستفيدين منه[9].

(هـ) مدفوعات فوائد القروض والسندات المستحقة على الدولة: وتشمل هذه سداد فوائد الديون العامة التي اقترضتها الدولة، أكانت محلية أم أجنبية.

---

(7) وقد تكون الكويت هي أكبر مستعمل لهذا النوع من التحويلات، حيث تتواجد علاوات لكل عائلة، وسكن، وعلاوات لكل طالب جامعي... إلخ.

(8) للمزيد انظر: Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press، 2010).

(9) وقد شجع رخص السلعة على الإفراط في الاستهلاك، كما تزايد حجم هذا الدعم بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، ما دعا الحكومات للتركيز على تقليصه حالياً.

(2) مصروفات الدولة على قوة العمل والسلع والخدمات: وهي مصروفات الدولة الجارية نظير خدمات أو سلع معينة تحصل عليها الدولة كمقابل (من الناحية النظرية على الأقل):

(أ) رواتب موظفي أجهزة الدولة وبدلاتهم: وتصرف هذه الرواتب والبدلات، نظرياً على الأقل، نظير تقديم عمل قام به الموظفون، أي أنها أجر يحتسب نظير تأجير قوة العمل من قبل الدولة. ولكن هنا يجب التنويه أن رواتب أجهزة الدولة في الخليج لا تأخذ فقط شكل المقابل نظير خدمة العمل التي يوفرها الموظف، بل تستعمل الدولة الرواتب والتوظيف الحكومي أيضاً كآلية لتوزيع جزء من إيرادات النفط للمواطنين، ما يعني وجوب النظر إلى هذه الرواتب في كثير من الأحيان بصفتها تحويلات، لا مجرد مقابل لتوفير قوة العمل (وسنتعمق في هذه النقطة في الفصل الثامن). وكما سنرى، تشكل الرواتب البند الأكبر في ميزانيات دول المجلس التعاون.

(ب) مصروفات السلع والخدمات الاستهلاكية: وتشمل هذه حاجات الدولة من سيارات وقرطاسية وغيرها من مستلزمات عملية، التي يوفرها القطاع الخاص للدولة.

(ج) مصروفات خدمات الصيانة والتشغيل: وتشمل هذه المصاريف المتكررة لصيانة وتشغيل المباني والمشاريع الواردة في النقطة (2) من المشاريع الإنشائية، والتي تتزايد مع ضخامة المشاريع.

ثالثاً: أوجه إنفاق إيرادات النفط على أرض الواقع

بعد هذا التأطير السريع والمبسط لأوجه إنفاق إيرادات الدولة، الآتية أساساً من النفط، نوجه تركيزنا إلى الإحصاءات المعنية بأوجه الصرف هذه على أرض الواقع. ويجب التنويه مرة أخرى بأن هذه الأرقام لا تشمل المصروفات السرية المذكورة سابقاً، بما فيها مخصصات العائلة الحاكمة والتحويلات الخارجية، التي سنعود إليها فيما بعد.

1 ـ هيمنة المصروفات الجارية على المصروفات الإنشائية (الرأسمالية)

إن أول ما يشد انتباهنا من ناحية المصروفات العامة في دول مجلس التعاون هو درجة تقلباتها المتدنية جداً مقارنة بالإيرادات العامة، التي هي أساساً إيرادات نفطية كما ذكرنا. فالإيرادات العامة ما تنفك تتقلب مع سعر النفط، الذي يعتبر من أكثر السلع تقلباً من ناحية السعر على مستوى العالم، فتصعد معه الإيرادات ثم تهبط (انظر الرسوم البيانية التالية)[10].

(10) فيما يلي نقدم عينة تمثلية من بيانات الدول، وبالإمكان الاطلاع على المجموعة الكاملة من الرسوم البيانية في: عمر الشهابي، «إيرادات النفط في دول مجلس التعاون وأوجه إنفاقها،» في: عمر هشام الشهابي، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع (تنسيق وتحرير)، **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، الفصل السابع. =

الرسم البياني الرقم (4 – 4)

الإيرادات والمصروفات العامة في السعودية 1960 – 2015

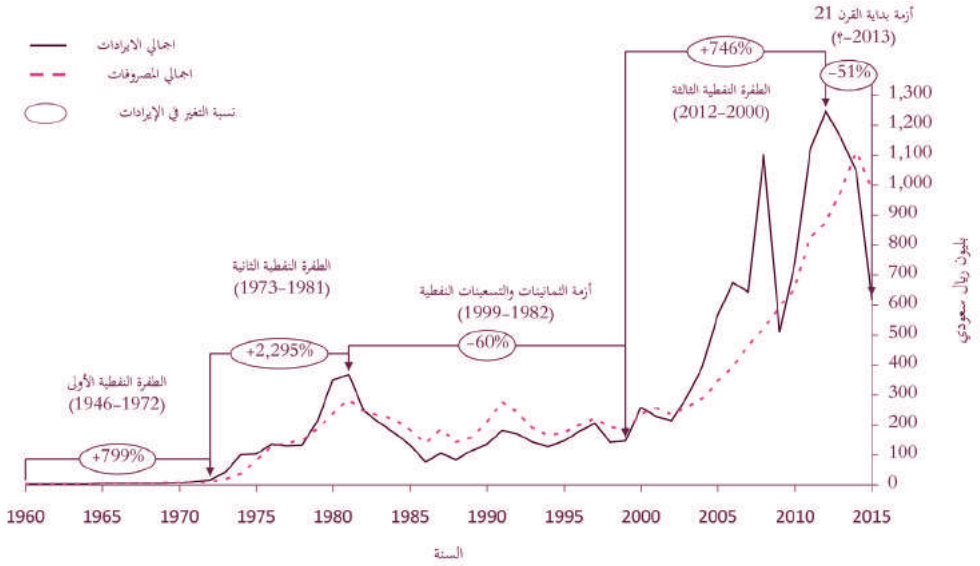

تتقلب الإيرادات العامة في السعودية بناء على أسعار النفط، فيما تتصاعد المصروفات بوتيرة شبه مستمرة.

وكمثال، ارتفعت الإيرادات العامة في السعودية بنسبة أكثر من 2000 بالمئة على مدى طفرة السبعينيات (الطفرة النفطية الثانية)، ثم هبطت بنسبة 60 بالمئة خلال أزمة الثمانينيات والتسعينيات، وبعدها ارتفعت باطّراد أكثر من 700 بالمئة خلال الطفرة النفطية الثالثة الأخيرة، لتهبط أكثر من 50 بالمئة بعد تدهور أسعار النفط في عامي 2015 و2016. وتبرز حالة مماثلة عند النظر إلى الإيرادات في كل دول مجلس التعاون.

في المقابل، نجد المصروفات أقل تقلباً، ولا تعتريها التغيرات الفجائية من سنة إلى أخرى، بل إننا عادة ما نجدها في تصاعد شبه مستمر، كما تكون نسبة الارتفاع فيها أقل من نسبة الارتفاع في الإيرادات خلال فترة الطفرات النفطية. في المقابل، لا تسجل المصروفات هبوطاً خلال فترة ركود أسعار النفط بالقدر الذي تشهده الإيرادات. وهذا بالأمر المتوقع، إذ إنه ليس بالإمكان أن تتقلّب

= وقد تكون الإمارات هي الاستثناء الوحيد، كونها الدولة التي لن نغامر بتحليل تركيبة المصروفات فيها، نظراً لعدم توافر الإحصاءات. ومما يعقد الأمر في حالة بيانات الإمارات هو انفراد كل إمارة بميزانيتها الخاصة المحاطة بسرية بالغة، بالإضافة إلى الميزانية الاتحادية، التي عادة ما تكون صغيرة مقارنة بميزانيات الإمارات المنفردة.

الرسم البياني الرقم (4 – 5)

الإيرادات والمصروفات العامة في قطر 1971 – 2015

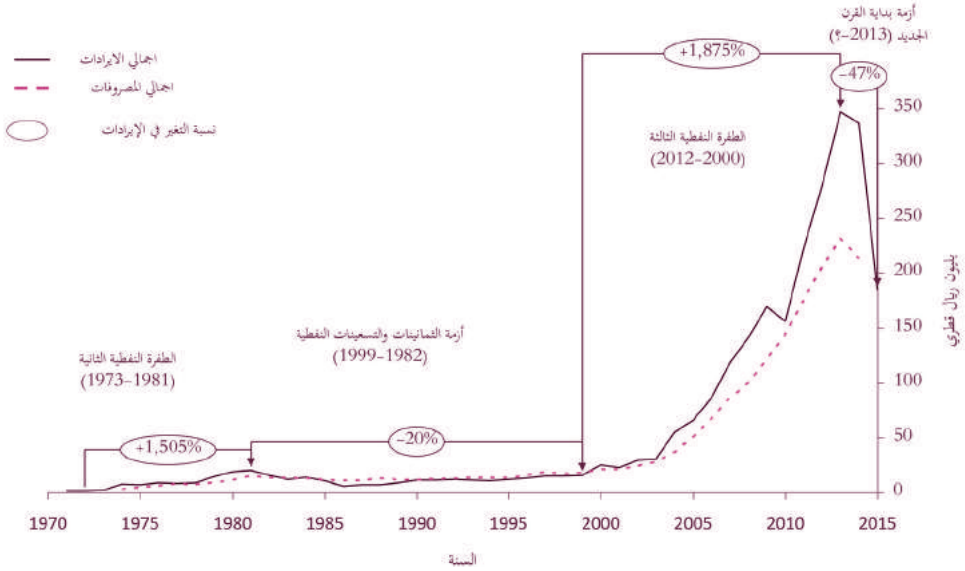

تتقلب الإيرادات العامة في قطر بناء على أسعار النفط، فيما تتصاعد المصروفات بوتيرة شبه مستمرة.

مصروفات دولة بكل التزاماتها من رواتب ومدفوعات بدرجة تقلُّب أسعار النفط، التي هي، كما بيّنا سابقاً، من أكثر السلع تقلباً في أسعارها. ولذلك فإن الدولة تنتهج سياسة إنفاقية تحاول تنعيم أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد (Smoothing)، بحيث لا يرتفع الانفاق بنفس وتيرة الإيرادات خلال فترة الطفرات النفطية، وفي المقابل لا ينخفض الانفاق بنفس وتيرة الإيرادات خلال فترة هبوط سعر النفط.

ولو تمعَّنا في المصروفات، لوجدنا أن أساس الارتفاع المستمر فيها يرجع إلى غلبة المصروفات الجارية المتكررة عليها. أما المصروفات الإنشائية الرأسمالية فتشكل نسبة لا تتعدى الثلث في أي من دول الخليج، وتهبط في بعض دوله، كالكويت، إلى 10–15 بالمئة من إجمالي المصروفات في بعض السنوات. وما تُسمى «المصروفات الرأسمالية» هنا هي أساساً مصروفات المشاريع الإنشائية على البنية التحتية من شوارع ومحطات كهرباء وماء وبيوت إسكان كما بيّنا سابقاً، حيث لا تشمل الأرقام استثمارات المشاريع العامة[11]. وارتفاع المصروفات الحكومية الجارية على الرأسمالية ليس بشيء استثنائي على مستوى العالم، بل إن هذا هو السائد. إلا أن

(11) التي يتم تمويلها من قبل استثمارات البنك المركزي أو الصناديق السيادية، أساساً عبر الفائض من إيرادات النفط المودع لديها من قبل الدولة (انظر القسم المتعلق بذلك أدناه).

حالة دول الخليج تختلف بما أن إيرادات النفط هي ما تموّل هذه الإنفاقات كلها بشقيها الرأسمالي والجاري، على عكس الحال في باقي دول العالم.

الرسم البياني الرقم (4 – 6)

المصروفات الجارية والرأسمالية في السعودية 1960 – 2015

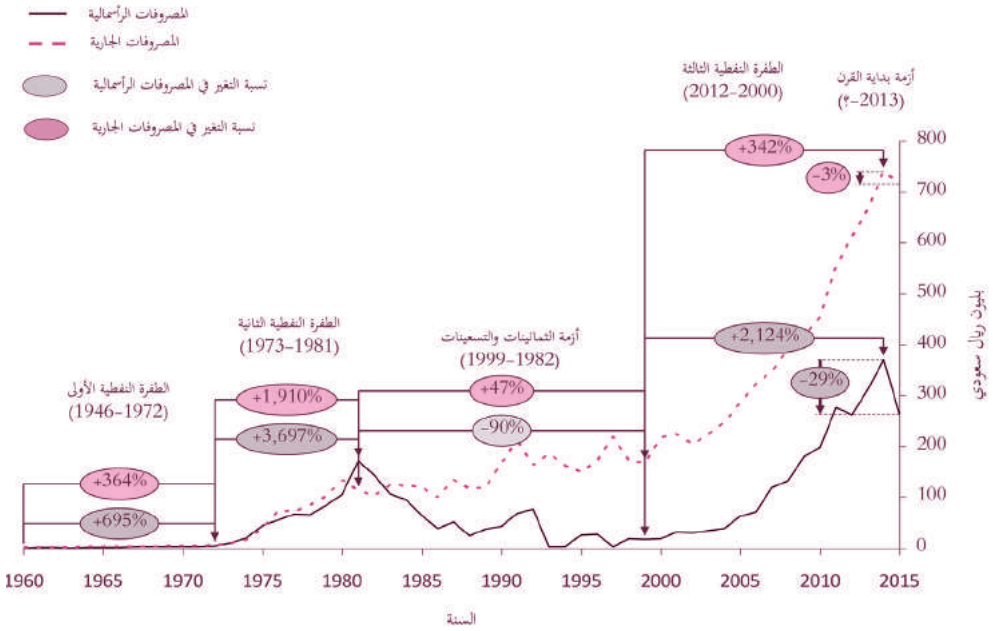

المصروفات الجارية في تصاعد مستمر، بينما تتذبذب المصروفات الرأسمالية بناء على سعر النفط في السعودية.

والجدير بالذكر أن هناك علامات استفهام جمّة حول جدوى الكثير من المصاريف الإنشائية في الخليج، حيث قد تكون موجهة نحو مصالح سياسية أو تجارية خاصة. كمثال، فقد تُبنى الشوارع التي تصل إلى القصور والمنتجعات الخاصة النائية، وبذلك تكون مصروفات الدولة الإنشائية قد استعملت لبناء شوارع خاصة على نفقة الدولة. أو قد يجري تضخيم تكلفة بناء حرم جامعي أو مشروع سكني ما عدة مرات، لا لشيء إلا لكي يحصل منفذو المشروع والسماسرة على نسبة عالية من الأرباح، وبذلك فإن ارتفاع أرقام هذا الإنفاق الإنشائي لا يعود بالفائدة بالضرورة على دول مجلس التعاون. ويترتب على هذا النوع من المشاريع الإنشائية زيادة في الإنفاق على صيانتها (Upkeep) بعد اكتمالها، التي عادة ما تراوح بين 3 و5 بالمئة سنوياً، هذا بالإضافة إلى تكلفة تشغليها السنوية. لذلك فإن المصروفات الجارية المترتبة ترتفع مع ارتفاع المصروفات الإنشائية.

الرسم البياني الرقم (4 – 7)

نسبة المصروفات الجارية والرأسمالية في السعودية 1960 – 2015

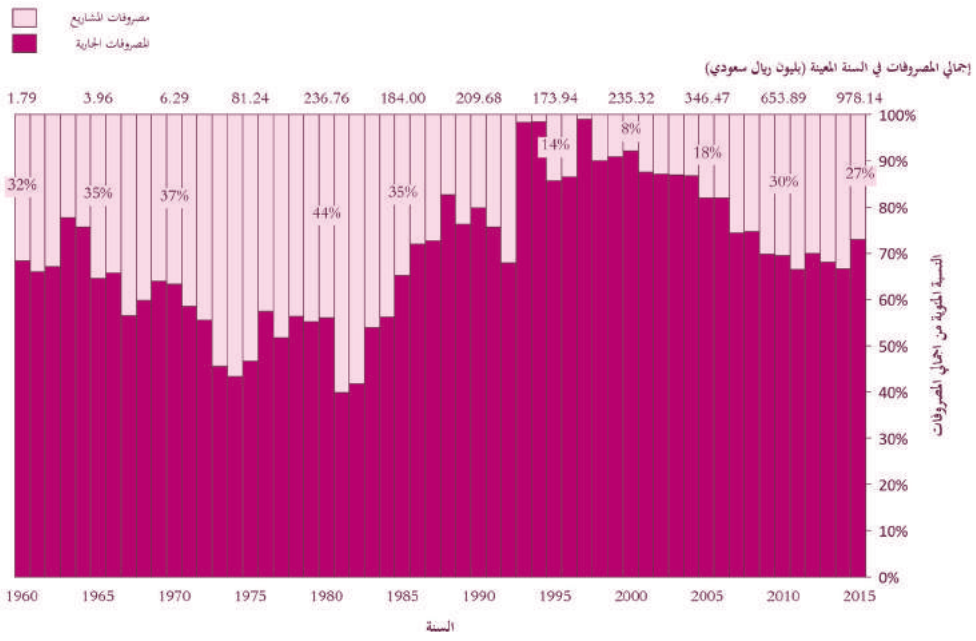

نسبة المصاريف الرأسمالية نحو الربع في السعودية، بينما الباقي مصاريف جارية.

وفي حالة المصروفات الجارية المتكررة، مثل الرواتب والدعم والتحويلات، فإن الدولة تفكر ملياً قبل خفضها، نظراً إلى التبعات السياسية والعملية المتوقعة من خفضها، كونها تؤثر أساساً في دخل عامة الشعب. لذلك يلاحظ أن تلك المصروفات أقل تقلباً عموماً من غيرها، فضلاً عن ميلها إلى التزايد مع تعاظم عدد السكان ومستويات الاستهلاك. في المقابل، فإن المصاريف الإنشائية الرأسمالية هي كثيرة التقلب، حيث ترتفع بحدة خلال فترات الطفرات وتهوي خلال فترات الأزمات، إذ يرى متخذو القرار أنه من الأسهل سياسياً إلغاء بعض المشاريع الإنشائية الضخمة المزمع بناؤها، بدلاً من خفض الرواتب والدعم والمصاريف المتكررة الأخرى.

الرسم البياني الرقم (4 – 8)

المصروفات الجارية والرأسمالية في قطر 1974 – 2014

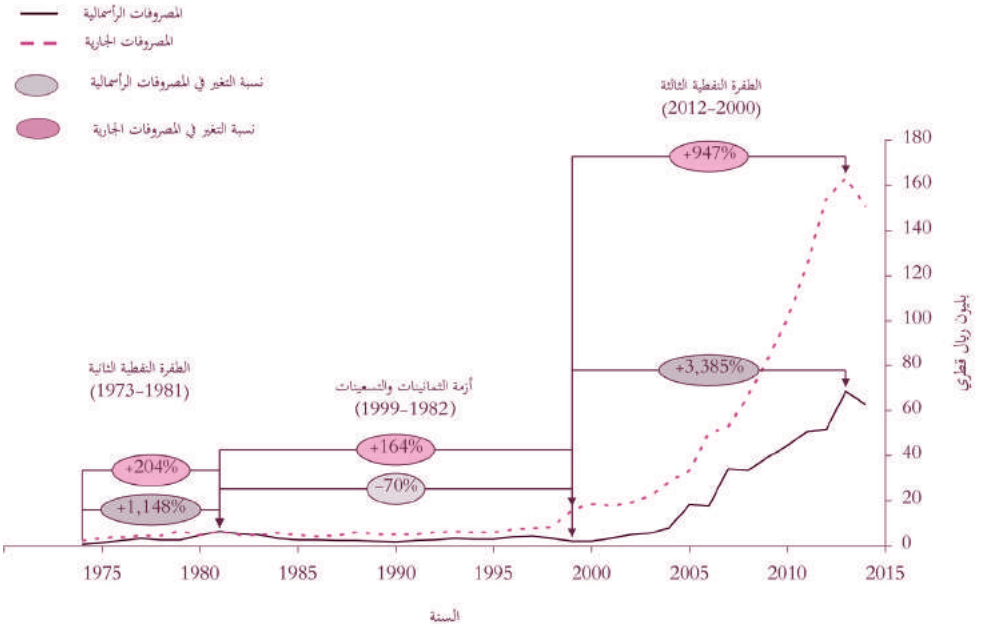

المصروفات الجارية في تصاعد مستمر، بينما تتذبذب الرأسمالية بناء على سعر النفط في قطر.

2 – تركيبة المصروفات الجارية

لو نظرنا إلى تركيبة المصروفات الجارية، لوجدنا أن المرتبات، والتحويلات، والإعانات، والدعم (كدعم الطاقة والمياه والغذاء... إلخ) تشكل الجزء الأكبر منها في دول مجلس التعاون. وتشكل المرتبات على وجه الخصوص نصيباً معتبراً من إجمالي المصروفات العامة لدول مجلس التعاون، تتراوح بحسب الدولة ما بين 20 بالمئة (قطر) إلى 40 بالمئة (البحرين)، وتظل مستوياتها ثابتة نسبياً على مر الزمن، في مقابل التقلبات التي تطرأ على المصروفات الرأسمالية.

وكما نوهنا سابقاً، فإن الرواتب الحكومية في دول الخليج لا تأخذ فقط شكل المقابل المادي نظير خدمة العمل التي يوفرها الموظف، بل تعمل الرواتب والتوظيف الحكومي كآلية لتوزيع جزء من إيرادات النفط على المواطنين. لذلك، تتركز أغلبية القوى الوطنية العاملة في الأجهزة الحكومية، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في الطلب على الوظائف في الدوائر الحكومية، ونمو ما يسمى «العقلية الريعية» و«البطالة المقنعة» في صفوف المواطنين العاملين في القطاع الحكومي (الذي نناقشه في الفصل الثامن). ولكن هذا لا يعني أن توزيع الريع هو الغرض الوحيد من الرواتب الحكومية، إذ

إنها في جزء منها على الأقل تمثل أجراً مقابل خدمات العمل التي يقدمها الموظف للدولة، حتى وإن تفاوتت جودة هذا العمل وارتباطه بالأجر، إذ كان للكادر الحكومي الدور الرئيسي في توفير الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل أجهزة الدولة، من صحة وتعليم ودفاع وأمن وجهاز قضائي وغيرها.

وظاهرة هيمنة المصروفات الجارية سارية على جميع دول مجلس التعاون بلا استثناء، مع وجود بعض الاختلافات. ففي الكويت، أثرت عملية شراء الأراضي من قبل الدولة تأثيراً بالغاً في المصروفات خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ومن ثم هبطت حتى تلاشت تقريباً في عصرنا الحالي. في المقابل، ترتفع نسبة المصروفات الإنشائية الرأسمالية في عمان وقطر نسبياً لتصل إلى نحو 30 بالمئة من إجمالي المصروفات، مقابل تدنيها إلى 10 بالمئة في الكويت. ويلاحظ في جميع الدول زيادة نسبة التحويلات بشكل مطرد على مر الزمن، وخصوصاً في السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين، ما يعكس تزايد حجم المصروفات التي تحولها الدولة إلى جهات تعتبر خارج سيطرة وزاراتها هيكلياً، الأمر الذي يثير عدة تساؤلات حول مدى الرقابة على تلك الأموال واستدامتها في ظل ارتفاع التزامات الدولة من تحويلات إلى الأطراف المذكورة. هذا بالإضافة إلى تزايد كمية الدعم الحكومي للطاقة والمياه وغيرها، الذي ما انفك يزداد مع تزايد عدد السكان في دول مجلس التعاون على مدى العقود السبعة الأخيرة.

الرسم البياني الرقم (4 – 9)

تركيبة المصروفات العامة في البحرين 1993 – 2015 (بالمئة)

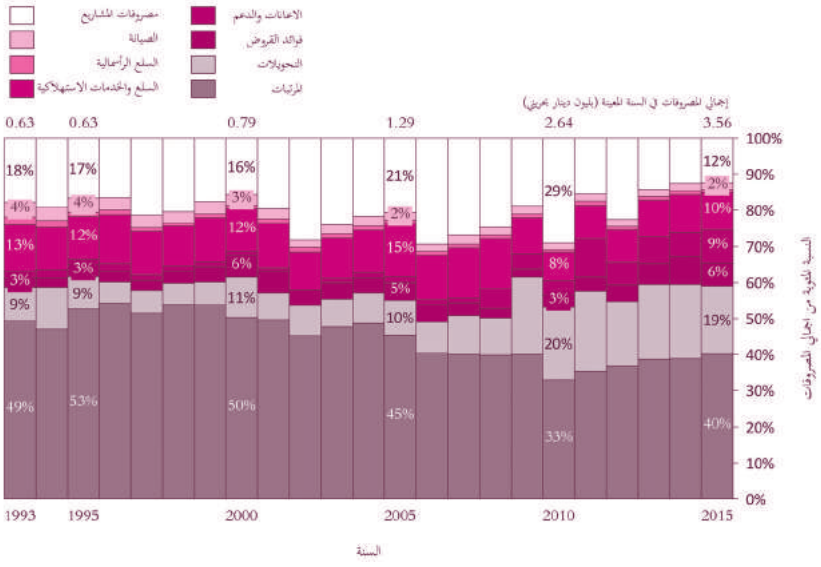

تشكل السلع الرأسمالية نحو 15 بالمئة من مصروفات البحرين، بينما تهيمن المرتبات والتحويلات على الباقي.

الرسم البياني الرقم (4 – 10)

تركيبة المصروفات العامة في عُمان 1995 – 2015 (بالمئة)

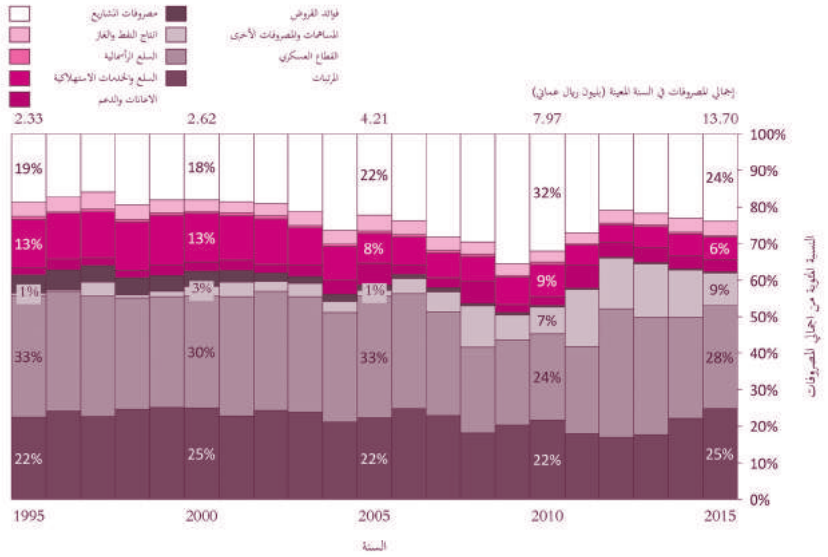

تشكل السلع الرأسمالية نحو ربع المصروفات في عمان، في مقابل هيمنة المرتبات والقطاع العسكري.

الرسم البياني الرقم (4 – 11)

تركيبة المصروفات العامة في الكويت 1959 – 2015

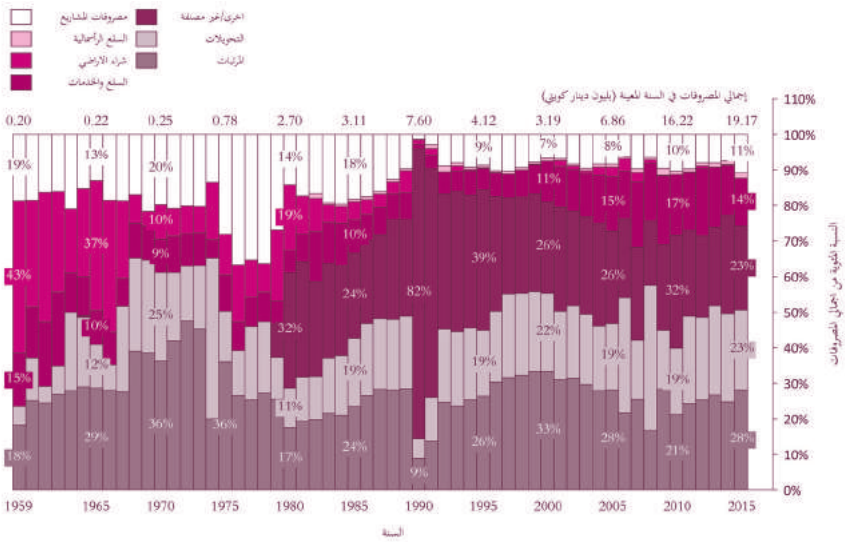

نسبة مصروفات المشاريع والسلع الرأسمالية في الكويت متدنية جداً في مقابل زيادة الرواتب والتحويلات.

تنويه: زادت المصروفات غير المصنفة في الأعوام 1990–1992 بسبب تداعيات غزو العراق للكويت عام 1990.

الرسم البياني الرقم (4 ـ 12)

تركيبة المصروفات العامة في قطر 1999 ـ 2015

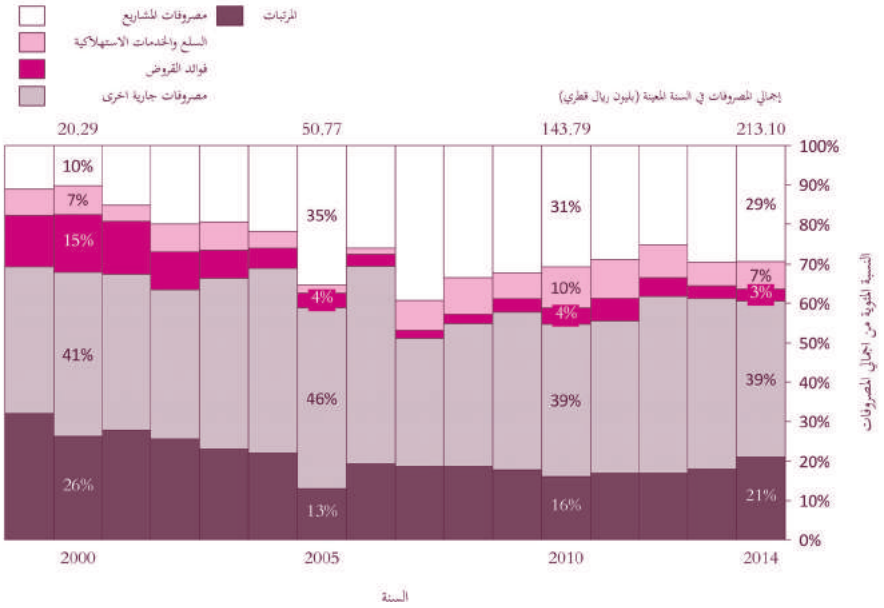

تشكل السلع الرأسمالية حوالي 30 بالمئة من المصروفات في قطر، في مقابل هيمنة المرتبات والمصروفات الجارية.

3 ـ تحليل المصروفات العامة من ناحية القطاعات

إذا ما نظرنا إلى المصروفات العامة من ناحية القطاعات التي توجه إليها، فبإمكاننا تقسيم هذه القطاعات بوجه عام إلى التالي:

1 ـ **قطاع الإدارة العامة:** ونقصد هنا بالذات الوزارات وأجهزة الدولة المتعلقة بإدارة الأنشطة «القسرية» للدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى، التي ترتكز أساساً في الدفاع والأمن والعدل والخارجية.

2 ـ **قطاع الخدمات الاجتماعية:** ويشمل هذا القطاع خدمات الرفاه الاجتماعية التي تقدمها الدولة (Welfare State)، بما فيها الصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية الأخرى.

3 ـ **قطاع البنية التحتية:** يشمل هذا القطاع ما تنفقه الدولة على الموارد الحيوية ومشاريع البنية التحتية في الدولة، بما فيها الطاقة والمياه والشوارع والإسكان والاتصالات والمواصلات.

4 ـ **قطاع النفط والغاز:** يشمل هذا القطاع إنفاق الدولة على تطوير القطاع الذي يعتبر العصب الرئيسي للإنتاج في دول مجلس التعاون.

هذا بالإضافة إلى بعض القطاعات المتفرقة الأخرى، كالقطاع المالي، الذي يشمل وزارات التجارة والمالية، وغيره من القطاعات الصغيرة ذات الإنفاق الحكومي عليها (كالزراعة وغيرها).

وإذا ما نظرنا إلى الإحصاءات المتوافرة، نستنتج طغيان مصروفات الإدارة العامة أكثر فأكثر في كل دول المجلس، وخصوصاً المصروفات العسكرية والأمن العام. ويبلغ نصيب المصروفات العسكرية ذروته في عُمان، حيث تناهز 30 بالمئة من المصروفات، في مقابل تربُّع البحرين على صدارة مصروفات قطاع الأمن العام، حيث تصل المصروفات عليه إلى أكثر من 10 بالمئة من إجمالي الميزانية. ومجموع هذين القطاعين (العسكري والأمني) في البحرين وعُمان يتعدى 25 بالمئة من الميزانية في كل منهما بشكل دوري. وربما لا يكون هذا الأمر مستغرباً إذا أدركنا الدور المحوري للقطاعين في تاريخ تكوين الدولتين، إذ يؤدي القطاع العسكري دوراً محورياً في عمان منذ أيام ثورة ظفار، وينطبق الأمر نفسه على القطاع الأمني في البحرين وتعاطيه مع الحركات الاحتجاجية هناك منذ عشرينيات القرن الماضي (راجع الفصل الثامن). ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي القطاع العسكري دوراً محورياً في السعودية والإمارات، على الرغم من عدم تواجد بيانات تفصيلية حول هذا الجانب. وتخصص الميزانيات الأولية المعلنة في بداية كل سنة في السعودية جزءاً كبيراً منها للجانب العسكري منذ عقود (ولا تنشر السعودية الحسابات الختامية للقطاعات فيها). وقد خصصت السعودية نسبة أكثر من 20 بالمئة من ميزانية عام 2016 التقديرية للقطاع العسكري، فيما فاقت ميزانية قطاع الأمن العام 10 بالمئة[12]. ومن باب المقارنة، فإن نسبة القطاع العسكري في المملكة المتحدة تهبط إلى 5 بالمئة، بينما ترتفع إلى 15 بالمئة في الولايات المتحدة، حيث تعتبر من أعلى النسب عالمياً. ورغم ذلك فإن نسبة الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة لا تتعدى 3.3 بالمئة من الناتج المحلي، في حين تفوق 5 بالمئة في أغلب دول مجلس التعاون.

(12) «Saudi Arabia to Raise Military Spending 6 pct -Budget,» Reuters (22 December 2016), <http://www.reters.com/article/saudi-economy-budget-military-idUSL5N1EH3CU>.

الرسم البياني الرقم (4 – 13)

تركيبة المصروفات العامة في البحرين حسب القطاع 2000 – 2015

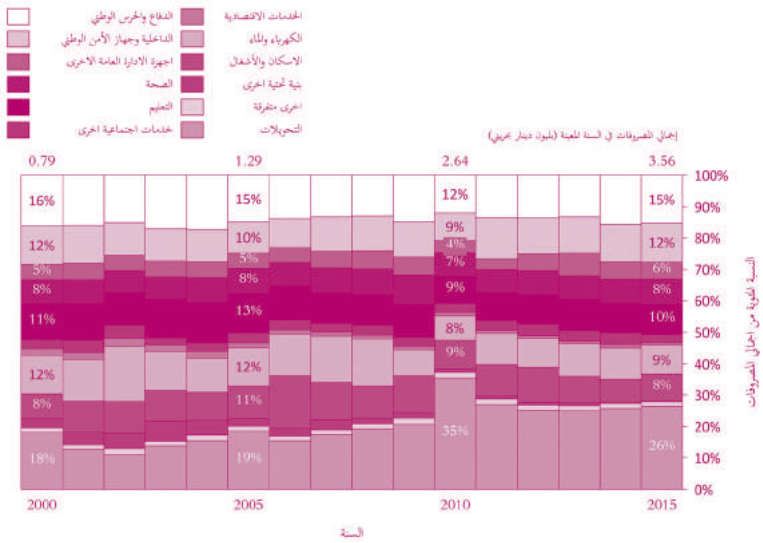

تهيمن المصروفات العسكرية والأمنية والتحويلات والخدمات الاجتماعية على المصاريف العامة في البحرين.

الرسم البياني الرقم (4 – 14)

تركيبة المصروفات العامة في عُمان حسب القطاع 1995 – 2015

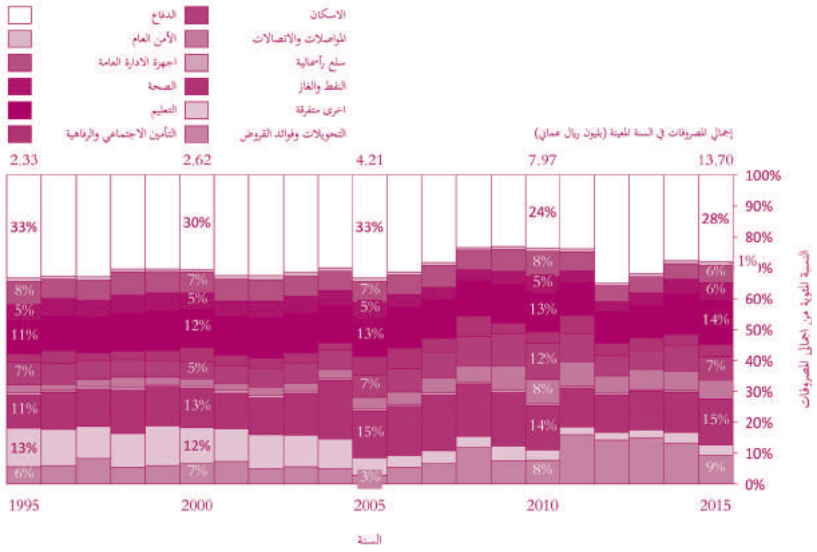

تهيمن المصروفات العسكرية والتحويلات والخدمات الاجتماعية على المصاريف العامة في عمان.

(*) تدرج أغلبية ميزانية الأمن العام والشرطة في عمان تحت قطاع الدفاع.

الرسم البياني الرقم (4 – 15)

تركيبة المصروفات العامة في الكويت حسب القطاع 1980 – 2015

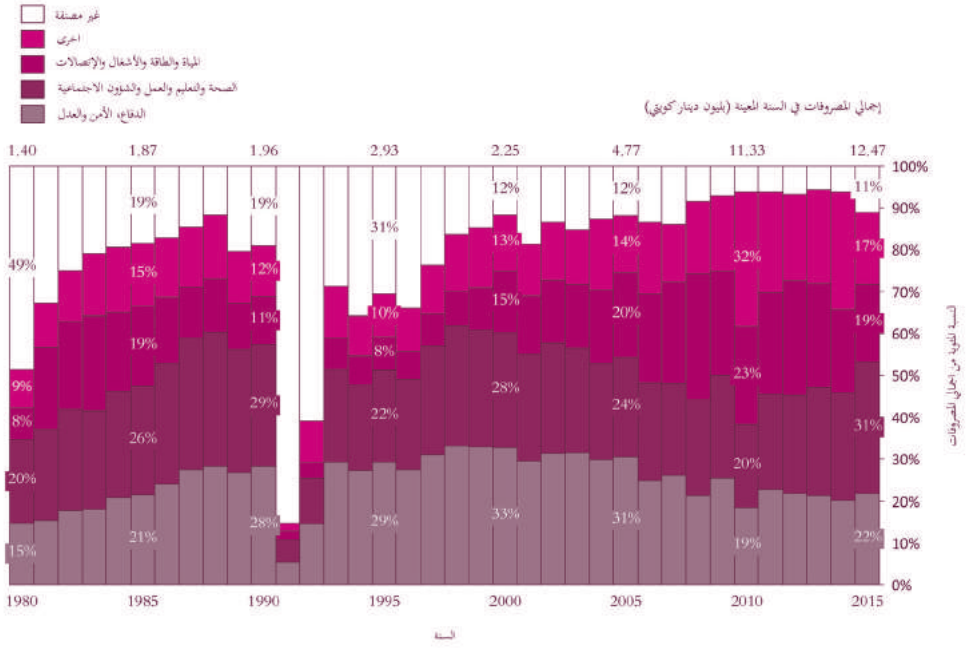

تهيمن مصروفات الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية على المصروفات الجارية في الكويت.

تنويه: زادت المصروفات غير المصنفة في الأعوام 1990–1992 نظراً لتداعيات غزو العراق للكويت عام 1990.

في المقابل، يجب التنويه أيضاً بنصيب قطاع الخدمات الاجتماعية من ميزانيات دول الخليج، وخصوصاً من ناحية الصحة والتعليم. وعلى الرغم من كون نسبة قطاع الخدمات الاجتماعية أقل من قطاع الإدارة العامة، إلا أنه يستحوذ بدوره على نسبة معتبرة تقدر بنحو 20 بالمئة من ميزانيات دول مجلس التعاون. وعلى الرغم من انتقاد البعض للخدمات الاجتماعية في دول الخليج بكونها لا ترتقي إلى المستوى المتوقع، وبخاصة من ناحية الجودة، إلا أنه لن يكون بإمكاننا تفسير طبيعة اقتصادات الخليج إذا ما تغاضينا عن حقيقة دولة الرفاه التي نمت في دول الخليج، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية. وبإمكاننا أيضاً إضافة دعم السلع الأساسية، كالغذاء والوقود والكهرباء والماء. وعلى الرغم من أن الكثير قد يعتبر دولة الرفاه هذه من المسلمات، إلا أنها ليست بالشيء المؤكد، فهناك دول كثيرة انهالت عليها ثروات نفطية، ولكن دولة الرفاه فيها كانت شبه معدومة، كما هو الحال كمثال في غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وفنزويلا (في فترة ما قبل وصول شافيز إلى سدة الحكم). بل لاحت بوادر تشير إلى محاولة دول الخليج تقليص مظاهر دولة الرفاه هذه مع أزمة تدني أسعار النفط في مطلع عام 2015، من خلال رفع الدعم المقدم على السلع

وخصخصة بعض الخدمات الصحية والتعليمية (سيكون تاريخ نشوء دولة الرفاه في الخليج محط تركيزنا في الفصل الثامن).

رابعاً: المصروفات غير المعلنة في دول مجلس التعاون

من المهم التنويه بأن الأرقام السابقة لا تشكل كل أوجه الصرف في ميزانيات دول المجلس، كونها لا تشمل عدة مصروفات تعتبر سرية وغير معلنة، على الرغم من كبر حجمها. وحريٌّ بنا التعمق قليلاً في تحليل تلك المصروفات، نظراً إلى أهميتها في فهم تركيبة دول مجلس التعاون الاقتصادية .

من ضمن تلك المصروفات تبرز مخصصات العائلة الحاكمة من ميزانية الدولة كأحد أهم أوجه الإنفاق السرية، وهي غير معلنة في كل دول المجلس ما عدا الكويت نسبياً. وعادة ما يتم التحكم بمثل هذه المخصصات وإدارتها من طريق الديوان الملكي أو الأميري في كل دولة، وغالباً ما تأخذ شكل مخصصات شهرية لأفراد العائلة الحاكمة، بناء على ترتيبهم في الهرم الاجتماعي للعائلة. ويمكن أن تشمل هذه المخصصات منحاً من الأموال لتغطية تكاليف الزفاف أو السفر أو غيرها من النفقات الخاصة، أما منح الأراضي لأفراد العائلة فعادة لا تظهر في الميزانية لأنها عادة ما تكون منحاً عينية. ومن غير الواضح إن كانت هذه المخصصات من ضمن الرقم الإجمالي المعلن في الميزانية العامة للدولة، أم أنه يكون لها ميزانية منفصلة خاصة تمول عن طريق إيرادات نفط غير معلنة يتم اقتطاعها لها[13]. ويبقى في كل الأحوال أن هذه المخصصات عادة ما تكون سرية ولا يتم إعلانها.

أما التكهن بالمقدار الدقيق لهذه المخصصات فليس بالأمر الوارد، نظراً إلى السرية والتكتم اللذين يلفّانها. وعادة ما يتكاثر حديث الناس عنها من طريق الأخبار المتداولة في الوكالات الأجنبية بشأن تقديرات الثروة المزعومة لأعضاء العائلات الحاكمة، أو الشائعات المنتشرة حول الصفقات الباهظة التي يُبرمها أعضاء العائلة الحاكمة لشراء قصور تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات. وقد تقدم لنا تكهنات موظفي السفارة الأمريكية، نقلاً عن وثائق ويكيليكس المسرَّبة من السفارات الأمريكية عام 2013، لمحة عن ماهية هذه المخصصات في العقدين الأخيرين. وتتعرض تلك التعليقات لطبيعة وحجم مخصصات العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية في عام 1996:

«الآلية الأكثر شيوعاً لتحويل ثروة البلاد للعائلة المالكة هي عبر نظام مخصصات الرواتب

(13) قد تختلف هذه الحالة من دولة إلى أخرى. ففي البحرين، كمثال، فمن المرجح أن مخصصات العائلة الحاكمة غير مشمولة في الميزانية المعلنة، ويتم تخصيص إيرادات غير معلنة من النفط لتغطيتها، إذ إن ميزانية الديوان الملكي (التي من المرجح أنها تغطي هذه المخصصات) غير مشمولة ولا تظهر في الميزانية المعلنة.

الشهرية في الميزانية لجميع أفراد آل سعود، والذي يديره «مكتب المقررات والقواعد» في وزارة المالية. تتراوح الرواتب ما بين 270.000 دولار أمريكي شهرياً لذوي المرتبات العالية، إلى 800 دولار أمريكي شهرياً لأعضاء العائلة ذوي الصلات البعيدة. كما تتوافر المكافآت المالية للأعراس وبناء القصور. وتقدر السفارة مصروفات نظام الرواتب السنوي بنحو 2 مليار دولار من إجمالي ميزانية الحكومة التي تقدر بـ 40 مليار دولار».

«بالإضافة إلى نظام الرواتب، فإن حفنة من كبار الأمراء يثرون أنفسهم أيضاً من خلال التحكم بالإنفاق السنوي لعدة مليارات من الدولارات في برامج «خارج الميزانية» (Off-budget Programs). ومع غياب الرقابة والضوابط من قبل وزارة المالية على هذا الإنفاق، فإنه ينظر إلى هذه البرامج على أنها مصادر عمولة لكبار العائلة الحاكمة. ويتحكم خمسة أو ستة أمراء من خلال هذه البرامج «خارج الميزانية» بإيرادات مليون برميل نفط يومياً، من إجمالي الإنتاج اليومي للمملكة المقدر بـ 8 ملايين برميل نفط خام يومياً» [14].

1 ـ مصروفات الدولة المباشرة خارجياً

يأخذنا الحديث عن غموض مخصصات العائلة الحاكمة إلى الحديث عن المصروفات الخارجية المباشرة لدول الخليج. وإن كانت الأرقام غامضة من ناحية الصرف الداخلي، فهي أكثر غموضاً من ناحية ما يصرف أو يستثمر خارجياً من جانب الدولة مباشرة. وكما أوضحنا مسبقاً، فبإمكاننا تقسيم المصروفات الخارجية المباشرة لدول الخليج إلى ثلاث مجموعات: التحويلات المباشرة إلى دول وجهات أجنبية، استثمارات الدولة المباشرة في الخارج، وصفقات واردات الأسلحة العسكرية.

لنبدأ بالتحويلات المباشرة لدول مجلس التعاون إلى جهات وحكومات أجنبية. ما لا شك فيه أن جزءاً لا يستهان به من إيرادات دول الخليج قد أعيد توجيهه مباشرة إلى جهات خارجية من دون أن يدخل في الاقتصاد المحلي. ولهذه التحويلات تاريخ طويل، ولها أكثر من استعمال. فجزء منها يأخذ شكل المساعدات ذات الطابع الخيري والإنساني التي تقدمها دول الخليج في شتى بقاع العالم. وكمثال، فإن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو أحد أقدم صناديق التنمية في العالم، وقد منح أكثر من 19.9 مليار دولار إلى 102 دولة حول العالم منذ إنشائه في عام 1961 حتى عام 2015 [15]. وتصدُر المساعدات الخيرية الخارجية أساساً من دول مجلس التعاون الأكثر ثراء

(14) «Saudi Royal Wealth: Where do They Get All That Money?,» WikiLeaks (5 January 2013), <https://goo.gl/mQGA9C>.

(15) Bader Al-Mutairi, «Kuwait Official Development Assistance: Fifty Years On,» (Unpublished papers, 2013).

(السعودية والإمارات وقطر والكويت)، وجميعها تمتلك صناديق وهيئات مماثلة لتوزيع كميات كبيرة من الأموال والتبرعات في جميع أنحاء العالم.

نوع آخر من التحويلات المباشرة إلى الخارج هو ما يعرف بـ «دبلوماسية الشيكات» (Chequebook Diplomacy)، حيث تستعمل دول الخليج إيراداتها النفطية لتعزيز نفوذها السياسي على أطراف سياسية معينة في الخارج. ولا شك في أن لهذه التحويلات تاريخاً طويلاً يمتد إلى بداية عصر تدفق عائدات النفط، وإن اكتنف الغموض آلياتها وأرقامها. فبعد هزيمة النكسة في حرب عام 1967، على سبيل المثال، خصصت السعودية مقدار 10 بالمئة من إيراداتها السنوية كمدفوعات إلى مصر والأردن عقب اتفاق الخرطوم، وتواصلت هذه المخصصات حتى السبعينيات[16].

وعلى الرغم من غياب المعلومات المؤكدة بشأن طبيعة وحجم التحويلات هذه، فإنها لا تزال مدار تكهنات أطراف مختلفة. على سبيل المثال، راجت أخبار أن أفراد رفيعي المستوى من العائلة الحاكمة في السعودية «قد حولوا إلى رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق 681 مليون دولار أمريكي»[17]، الأمر الذي سبب ضجة في بلده عند انكشافه للعلن. ومنذ تولي عبد الفتاح السيسي الحكم في مصر عام 2014، فقد أفادت مصادر إعلامية متفرقة أن المملكة العربية السعودية والإمارات قد ضخت «عشرات المليارات من الدولارات» في مصر على صورة «رز» بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري المتعثر[18]. كما كان متداولاً بأن قطر قامت قبل ذلك بدعم سلفه محمد مرسي بـ 7.5 مليار دولار أمريكي في فترة حكمه القصيرة[19]. كما شاع أيضاً أن قطر قد دعمت جماعات معينة في سورية وليبيا بالمال والسلاح منذ عام 2011. في المقابل، من المتداول أيضاً أن دولة الإمارات العربية قدمت دعماً مالياً كبيراً لأطراف معيَّنة في الصراع الليبي نفسه. وبحكم طبيعتها، فإن «دبلوماسية الشيكات» هذه محاطة بسرية وغموض بالِغَين، إذ لا يوفر أيٌّ من الطرفين المانح أو المتلقي التفاصيل للعامة حول هذه التحويلات، كما أنها لا تظهر إجمالاً في ميزانيات الدولة المعلنة.

---

(16) BNA, FCO 8/1743 Saudi Budget. Letter from the Embassy.

(17) Oliver Holmes, «Saudi Arabia Says Money Sent to Malaysian PM Was a «Genuine Donation»,» *The Guardian*, 14/4/2016, <https://goo.gl/73wcDz>.

(18) Ahmed Feteha, Tarek El-Tablawy and Zainab Fattah, «Egypt Readies for Tough Reforms as Gulf Seen Tightening Aid,» Bloomberg (23 August 2016), <http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-08-23/u-a-e-deposits-1-billion-in-egypt-to-shore-up-imf-loan-deal>.

(19) Reuters, «Egypt Returns $2 Billion to Qatar in Sign of Growing Tensions,» VOA News (19 September 2013), <http://www.voanews.com/a/egypt-returns-two-billion-dollars-to-qatar-tension/1753280.html>.

2 ـ واردات الأسلحة

تشكل مصروفات استيراد الأسلحة الفئة الرئيسية الثانية من الإنفاقات الخارجية المباشرة للدولة. وكما هو الحال مع مخصصات العائلة الحاكمة، تتعذر معرفة الكمية المصروفة من هذه الناحية بالتحديد، لكننا نعرف أنها بدأت بالتضخم على نحوٍ متواصل منذ الثمانينيات، وأصبحت تشكل جزءاً لا يستهان به من ميزانيات الدول. وعلى الرغم مما يلفها من الغموض، فلا يزال ممكناً الحصول على معلومات متناثرة حول هذه الصفقات، في المقام الأول لأن منتجي الأسلحة في الدول الغربية غالباً ما يتوجب عليهم الإعلان عن مثل هذه الصفقات. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الذي يعتبر المرجع الرئيسي حول بيانات تجارة الأسلحة عالمياً، فقد احتلت السعودية والإمارات المركزين الثاني والرابع كأكبر الدول المستوردة للأسلحة في العالم ما بين السنوات 2010 و2014، ممثلين ما يعادل 5 بالمئة و4 بالمئة على التوالي من إجمالي واردات الأسلحة في العالم في تلك السنين. وبحسب تقديرات متحفظة جداً لقيمة استيراد الأسلحة في تلك السنوات، بناء على أسعار سنة 1990 الثابتة، فقد استوردت السعودية أسلحة تقدر قيمتها بـ15.1 مليار دولار أمريكي، في حين استوردت الإمارات ما قيمته 11.1 مليار دولار أمريكي من الأسلحة، وعُمان 2.3 مليار دولار أمريكي، وقطر 1.0 مليار دولار أمريكي، والكويت 1.5 مليار دولار أمريكي، والبحرين 786 مليون دولار أمريكي[20].

ويبدو أن هذه الأرقام ارتفعت على نحوٍ ملحوظ في السنوات التي تلت الانتفاضات العربية؛ فوفقاً لبيانات مجلة الأعمال **فوربز** (*Forbes*)، «فبين عامي 2013 و2014، زادت واردات الأسلحة إلى السعودية وحدها 54 بالمئة فبلغت 6.46 مليار في عام 2014. وقد استوردت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مجتمعة ما يعادل 8.6 مليار دولار أمريكي من المعدات العسكرية» في عام 2014 [21].

مثل هذه الأرقام الكبيرة لصفقات إيرادات الأسلحة ليست بمفاجئة، وبخاصة في ظل الإنفاق العسكري العالي في دول مجلس التعاون كما أسلفنا. فكما رأينا، غالباً ما تشغل ميزانيات القطاع العسكري والأمني القسم الأكبر من ميزانيات الدولة المعلنة. وليس من الواضح إن كانت هذه

(20) Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman, «Trends in International Arms Transfers, 2014,» SIPRI (March 2015), p. 4 <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1503.pdf>.

(21) Niall McCarthey, «Saudi Arabia Has Become the World's Biggest Arms Importer,» *Forbes* (10 March 2015), <http://bit.ly/2p9BqkX>.

الأرقام العسكرية في الميزانية تتضمن الإنفاق على ما يتم استيراده من أسلحة، أم أنها تستثني هذا الإنفاق وتقتصر فقط على الإنفاق العسكري المحلي (كرواتب العسكريين والمصروفات المحلية على الخدمات والسلع). وتتصدر دول مجلس التعاون القوائم العالمية من ناحية الإنفاق العسكري للفرد وكنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي. وكمقارنة، فإن الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي يتعدى دورياً مجموع الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة والكيان الصهيوني معاً (انظر الرسوم البيانية التالية)[22].

الرسم البياني الرقم (4 – 16)

الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 2010

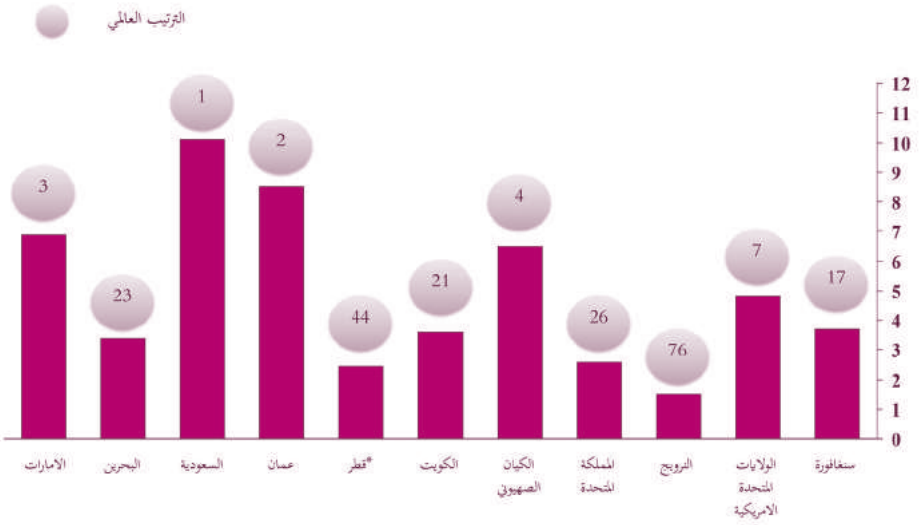

دول الخليج هي الأعلى عالمياً من ناحية الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), IISS: The Military Balance 2012.

* الترتيب لسنة 2008

(22) هذه البيانات والرسوم المصاحبة لها مأخوذة من: عمر الشهابي، محرر، **الخليج 2013: الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، <https://goo.gl/RHaneY>.

الرسم البياني الرقم (4 – 17)

إجمالي الإنفاق العسكري في بعض دول العالم 2010 (بلايين الدولارات)

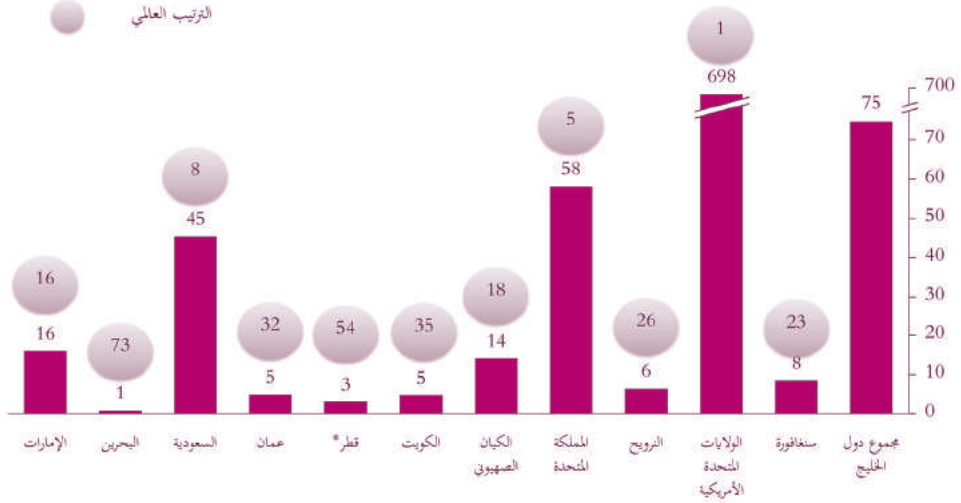

يتعدى الإنفاق في دول الخليج على القطاع العسكري إنفاق بريطانيا وإسرائيل مجتمعتين.

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , IISS: The Military Balance 2012

*الترتيب لسنة 2008

3 – استثمارات الدولة الخارجية

أخيراً، فقد تُمثل الاستثمارات الخارجية لدول الخليج الجزء الأكبر والأهم من توظيف إيرادات النفط خارج حدودها. وتختلف طبيعة وكمية هذه الاستثمارات من دولة إلى أخرى وبين فترة وأخرى، حيث نجدها متركزة بشكل أساسي في الدول ذات صادرات النفط العالية نسبة إلى سكانها، كالإمارات وقطر والكويت، إضافة إلى السعودية نظراً إلى حجمها وحجم صادراتها. في المقابل، فإن أحجام هذه الاستثمارات الخارجية تعتبر متواضعة نسبياً في عُمان والبحرين، حيث ترتفع نسبة الاستثمارات العاملة داخل نطاق الدولة. وعموماً، فقد ارتفعت استثمارات دول الخليج المباشرة في الخارج في فترات الطفرات النفطية، كما كان الحال في طفرة السبعينيات وفي طفرة الألفية الثالثة، وهبطت في فترات كساد سوق النفط، كما كان الحال في الثمانينيات والتسعينيات، حيث اضطرت دول الخليج إلى اللجوء للسحب من احتياطياتها من الأصول الأجنبية لتغطية العجز في ميزانياتها.

وكما هو الحال حول المشتريات العسكرية والتحويلات المالية الخارجية المباشرة، يكتنف الغموض حجم هذه الاستثمارات أيضاً. إذاً، ونظراً إلى عدم توافر الأرقام حول استثمارات الدولة

داخل أو خارج أراضيها (باستثناء حالة البحرين، التي تنشرها للعلن)، فمن الصعب جداً احتساب قيمة استثمارات الدولة في الشركات الربحية ذات الملكية العامة، وهي تمثل حسب تعريفنا الاستعمال الرأسمالي الأساسي لإيرادات النفط من جانب الدولة. ولكن إذا نظرنا إلى البيانات المتوافرة، فبحسب بيانات معهد الصناديق السيادية، تقدر قيمة الصناديق السيادية لدول الخليج في منتصف عام 2016 بنحو 2.8 تريليون دولار، منها 1.1 تريليون تابعة للإمارات العربية المتحدة وحدها (منها 900 مليار لأبو ظبي)، و785 مليار دولار للسعودية[23]، و592 مليار دولار للكويت، و335 مليار دولار لقطر، و40 مليار دولار لعمان، و10.6 مليار دولار للبحرين. وفي حين لا نعرف التركيبة الدقيقة لهذه الصناديق من حيث الاستثمارات خارج حدود البلد أو داخله، فبإمكاننا القول إنها تتضمن الإثنين، وهذه تمثل أساس استعمال إيرادات النفط كمشاريع عامة رأسمالية ربحية (التي سنتناولها بالتفصيل في الفصل السادس)[24].

الجدول الرقم (4 – 1)

تقديرات إجمالي حجم الصناديق السيادية في أيلول/سبتمبر 2016

الدولة	تقديرات إجمالي حجم الصناديق السيادية (مليار دولار امريكي)
الإمارات	1113
(منها أبوظبي)	902
السعودية	758
الكويت	592
قطر	335
عُمان	40
البحرين	10.6
المجموع	2838.4

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute.

خامساً: شفافية الميزانيات في الخليج والمصروفات والإيرادات غير المعلنة

عموماً، بالإمكان القول إن ميزانيات دول الخليج غير شفافة وغير مستقلة. وهذه النقطة تستحق التوقف عندها قليلاً، حيث يجد الراغب بدراستها صعوبة في الوصول إلى الحسابات

(23) حتى عام 2017، كانت أغلب فوائض واستثمارات السعودية تدار من قبل مؤسسة النقد بدلًا من صندوق سيادي رسمي.

(24) SWFI, *Sovereign Wealth Fund Rankings* 2017, <https://goo.gl/UqaJhC>.

الختامية للميزانيات العامة، أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، التي تعتبر في بعض بلدان المنطقة سرّاً من أسرار الدولة، لا يحقّ للعموم الاطلاع عليه.

وإذا استثنينا الكويت، فإنّنا لا نجد دواوين المحاسبة العامة في دول المنطقة مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما نجد الكثير من دول المنطقة لا تُتيح الاطلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيّات العامة. بل نجد أنّ بعض هذه الدول لا يعلن تفاصيل الميزانية العامة التقديرية، ولا يسمح حتى لمجالس الشورى فيها بالاطلاع على الميزانيات التقديرية بكاملها، بصرف النظر عن الاطلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيات العامة، أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وُجد.

فحتى كتابة هذه السطور، انفردت الكويت نسبياً بصفتها الدولة الخليجية الوحيدة التي خضعت لتدقيق علني ومستقل وشفاف لحسابات ميزانيتها الختامية. ويتم تدقيق عائدات الدولة بواسطة ديوان المحاسبة، الذي يُعتبر كياناً مستقلاً ومسؤولاً أمام مجلس الأمة الكويتي المنتخب. وقد نص الدستور على التدقيق المستقل للميزانية في المادة 151:

«ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته».

بالطبع لا يعني هذا غياب الفساد عن الكويت، بل إن البيروقراطية الحكومية في الوقت الحاضر قد تكون من الأسوأ سمعة في الخليج من ناحية «الفساد الصغير والمتوسط» الموجود في بعض مؤسسات الدولة، حيث تعتبر المحسوبية سمة متواجدة في بعض الهيئات الحكومية بمستوى يفوق المتعارف عليه في بقية دول المجلس. علاوة على ذلك، فإن تصنيفات الإنفاق التي يعتمدها ديوان المحاسبة في الكويت لا تزال أقرب إلى المعايير القديمة غير المفصلة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول ذات الميزانيات المعلنة، إضافة إلى أنها لا تنشر قيمة وتركيبة استثمارات الدولة عن طريق صندوقها السيادي، الذي يعتبر سراً من أسرار الدولة. لذا لا يزال الوضع بعيداً من المثالية. ولكن يبقى أن «الفساد الكبير» وعائدات وإنفاقات الميزانية للدولة قد وضعت رسمياً تحت إشراف ومراقبة مدقق مستقل وكثيراً ما تصبح جزءاً من قضايا الرأي العام التي يتم تداولها على نطاق واسع.

وتعتبر الكويت فريدة من نوعها في دول مجلس التعاون الخليجي من هذه الناحية، إذ لا تمتلك دولة أخرى ديوان محاسبة بنفس مستوى الاستقلالية والشفافية. كما تنفرد الكويت بقانون ينص على مخصصات «الأمير» بشكل واضح ومحدد. وقد ارتفعت هذه المخصصات في سنة 2006 من 8 ملايين دينار كويتي إلى 50 مليون دينار كويتي (165 مليون دولار أمريكي) عبر تشريع من مجلس الأمة، مع وصول الأمير صباح الأحمد إلى سدة الحكم. هذا بالإضافة إلى مخصصات الديوان الأميري، التي تم إعلانها بقيمة 733 مليون دينار كويتي (2.4 مليار دولار أمريكي) في موازنة 2014ـ2015 [25].

(25) حمد الجاسر، «الديوان الأميري الكويتي يخفض مصاريفه،» **الحياة**، 18/ 1/ 2016، <http://bit.ly/2pc0ZPm>.

تختلف الحال في بقية دول مجلس التعاون. ففي حين أنشئت في جميع دول الخليج دواوين محاسبة معنية بتدقيق إيرادات ومصروفات الدولة حسب معايير وأسس بيروقراطية حديثة، فإن لب المسألة يتمحور حول درجة الاستقلالية والشفافية والمساءلة التي تتمتع بها هذه الأجهزة، وكلها لم تصل إلى المستوى الذي وصل إليه ديوان المحاسبة في الكويت، على الرغم من وجود فروق بين الدول. ففي البحرين، يوجد ما يسمى «ديوان الرقابة المالية والإدارية»، الذي نص عليه المرسوم 16 لسنة 2002، والمعني بالإشراف على الحسابات الختامية للوزارات الحكومية. ويقوم الديوان بنشر الحسابات الختامية للدولة، إضافة إلى تقرير سنوي للجمهور يغطي فيه الأنشطة المالية والمخالفات في مختلف وزارات الدولة. وقد قام الديوان بإصدار نسخته الثالثة عشرة في عام 2016، التي غطت السنة المالية 2015 ـ 2016 [26]. والانطباع العام السائد هو أن التقرير يقوم بعمل مهني ومفصل، وقد أصبحت المخالفات والتجاوزات المالية التي يحتويها التقرير محط الحديث والاهتمام العام.

لكن هذا الديوان يقع قانونياً وهيكلياً تحت مظلة الديوان الملكي، وبذلك فهو عبارة عن هيئة غير مستقلة مسؤولة أمام الملك فقط بالمقام الأول. علاوة على ذلك، فإن الحسابات الختامية وتقرير التجاوزات المعلن والمتاح للجمهور لا يغطي جميع نفقات الدولة، وكما سنرى، فهناك تساؤلات حول ما إذا كان يغطي جميع عائدات النفط أيضاً. فلا تظهر في الحساب الختامي ميزانية الديوان الملكي. وعلى الرغم من تضمُّن الحساب الختامي رقماً لإجمالي نفقات الأجهزة العسكرية، إلا أنه لا يتضمن أي تفاصيل حولها. والتدقيق في هذه النفقات يتم عبر جهة خاصة غير معلنة للعموم. بل إنه عندما أثارت شخصية معارضة في مقابلة شهيرة على التلفزيون الحكومي هذه المسألة، تم فصل وزير الإعلام وإلغاء البرنامج التلفزيوني [27]. إضافة إلى ذلك، فإن التقرير لا يدخل في تفاصيل ميزانيات العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية «المستقلة»، كما هو الحال مع مجلس التنمية الاقتصادية والصندوق السيادي (ممتلكات).

تعتبر الحال مشابهة في سلطنة عمان، حيث تُعهد إلى «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة» مهمة الإشراف على التدقيق المالي والإداري لوزارات الدولة حسب المرسوم السلطاني رقم 55/ 2000، وقد تم تحديث الجهاز عبر المرسوم السلطاني رقم 27/ 2011، عقب احتجاجات سنة 2011. ويفترض على الهيئة تقديم الحساب الختامي للميزانية، بالإضافة إلى تقرير حول أي تجاوزات، إلى مجلس الوزراء ومجلس الشورى المنتخب. وعلى الرغم من نشر الحساب الختامي للعلن، ولو متأخراً، فإن تقرير التجاوزات سري ولا يتم نشره للعامة. وكما هو الحال في البحرين، فإن الحساب الختامي لا يقدم أي تفاصيل حول ميزانية القطاع العسكري سوى الرقم الإجمالي.

(26) **قانون ديوان الرقابة المالية** (البحرين: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، 2002)، <http://bit.ly/2p9AXiG>.

(27) إبراهيم شريف على تلفزيون البحرين، <https://www.youtube.com/watch?v=ZJR6wC73aO4>.

الأمر نفسه ينطبق على مصروفات الديوان السلطاني، التي تثير تساؤلات حول تغطية الرقم المعلن جميع مصاريفه. ولكل من هاتين الجهتين دواوين محاسبة خاصة تدقق حساباتها، التي لا يتم الكشف عنها للعامة أو لمجلس الشورى المنتخب من الشعب.

وإن كان الغموض يلف الوضع في عُمان والبحرين، فالوضع أكثر غموضاً في باقي دول المجلس. فكما ذكرنا سابقاً، تنتشر دواوين المحاسبة في جميع دول المجلس، وهي جزء أساسي من أي بيروقراطية حديثة، ولا تختلف أي من الإمارات والسعودية وقطر من هذه الناحية. إلا أنه لا يوجد في أي من هذه الدول حساب ختامي معلن لميزانية الدولة، كما لا يتوافر تقرير عن التجاوزات المالية، ولا تعتبر أي من هذه الدواوين مسؤولة أو محاسبة من قبل هيئات منتخبة شعبياً. فالأرقام الختامية لميزانية الدولة المنشورة سنوياً في السعودية لا تكاد تتعدى بضعة سطور لكل من الإيرادات والإنفاقات. أما في قطر، فلا يتم نشر الميزانية المفصلة والحسابات المغلقة حتى لمجلس الشورى المعين، والحال كذلك في السعودية. وفي كلا البلدين، تعتبر هذه الميزانيات من اختصاص المجلس الوزاري. وكما هو الحال في البحرين وعُمان، فجميع هذه الدول لا تقدم أي تفاصيل في بنود المخصصات الملكية، والإنفاقات العسكرية، ومخصصات الهيئات والمؤسسات الحكومية المستقلة غير الوزارية.

بل لا نبالغ إنْ قلنا بأن ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي هي الأقل شفافية على مستوى العالم. فبحسب «مبادرة الموازنة المفتوحة» (Open Budget Initiative)، وهي منظمة توفر مؤشراً يقيس نسبة شفافية واستقلالية ميزانية الدول على مستوى العالم، لم تدرَج سوى دولتين خليجيتين في المؤشر لعام 2015، هما قطر والسعودية[28]. وقد صُنفت الدولتان في قاع الترتيب، ضمن فئة الشفافية «الضئيلة أو المعدومة»، حيث تبوأت مراتب خلف بلدان مثل العراق، وميانمار، ولبنان، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا، والسودان. وتقيّم هذه المبادرة ميزانيات الدول بناء على ثلاثة معايير هي: الشفافية، والمشاركة الشعبية في وضعها، وفي آليات المحاسبة الموجودة فيها. وقد حصلت السعودية وقطر على نتيجة 0 من 100 في المعايير الثلاثة عام 2015.

بهذا، نخلص إلى أن الإيرادات والنفقات الحكومية في دول المجلس، باستثناء الكويت جزئياً، تُعتبر غامضة ومحاطة بالسرية، ويتم إعدادها وتدقيقها من قبل هيئات لا تُعَدُّ مسؤولة أمام العامة. وعندما ندمج هذا الاستنتاج مع ما سردناه سابقاً من إنفاقات تعتبر خارج الميزانية المعلنة، من مخصصات العائلة الحاكمة، والإنفاقات الحكومية المباشرة خارج الدولة، من استثمارات وتحويلات وصفقات التسليح، فالاستنتاج هو أن هناك كميات كبيرة من الإيرادات النفطية

(28) *The Open Budget Index 2015* (International Budget Partnership), <http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2015-OBI-Rankings-English.pdf>.

والنفقات غير المعلنة رسمياً. وبهذا يجب علينا التحفظ عند التعامل مع الإحصاءات السالفة حول الإيرادات والنفقات، إذ ما من شك في أنها أدنى من الواقع ولا تشمل كل الإيرادات والإنفاقات.

وإلى جانب كون جزء لا يستهان به من الإيرادات والإنفاقات غير معلن، يصعب إعطاء أي أرقام دقيقة عن الفوارق بين الإيرادات والإنفاقات المعلنة وتلك الرسمية. وقد حاولنا في دراسة مشتركة سابقة إلقاء الضوء على الفروق بين صادرات دول المجلس الفعلية من النفط في مقابل إيراداتها النفطية المعلنة في السنوات من 2002 إلى 2011، حيث تبين لنا أن تقديرات الصادرات الفعلية لدول المجلس من النفط والغاز تفوق ما تمّ إدراجه رسميّاً من إيرادات النفط في الميزانيات المعلنة بما يزيد على 772 مليار دولار، أي ما يساوي أكثر من ربع الدخل الحكومي المعلن من النفط والغاز في هذه الدّول في تلك الفترة، والذي بلغ 2867 مليار دولار[29].

وقد تبدو هذه الأرقام مبالغاً فيها وخيالية للوهلة الأولى، لكن التاريخ يخبرنا بأنها أقل نسبياً مما كانت العائلات الحاكمة تستحوذ عليه في الماضي القريب، حيث وصلت النسبة إلى أكثر من 50 بالمئة في بعض الدول في فترات معينة، كما سنبين في القسم التالي. وإن أخذنا في الاعتبار أن كثيراً من أوجه الإنفاق سالفة الذكر لا تدرج في ميزانيات الدولة، بما فيها ميزانيات الدواوين الملكية والمدفوعات الخارجية المباشرة، فضلاً عن غياب الشفافية في عملية تدقيق الحسابات، فعندها ربما لا تبدو هذه الأرقام الضخمة من وحي الخيال كلياً.

ولم تشكل هذه الظاهرة، ظاهرة الضبابية والغطاء المالي في ميزانية الدولة، واقع الحال دائماً في أغلبية دول المجلس. بل إن الطفرة النفطية في سنة 1973 كانت بمنزلة نقطة التحول من ناحية الشفافية والاستقلالية عند تدقيق الميزانية، حيث مكنت الفوائض الكبيرة في الميزانيات الحكومات من الإنفاق بغزارة على العامة، متيحة لهم فرصة تخصيص الأموال بشكل سري بعيداً من المساءلة العامة في نفس الوقت.

سادساً: أوجه إنفاق إيرادات النفط في بداية تكوين الدولة

بإمكاننا تكوين فكرة عن أوجه إنفاق إيرادات النفط في دول مجلس التعاون بالرجوع إلى مرحلة بداية تكوُّن الدولة، التي تزامنت تقريباً مع بداية تصدير النفط، حتى نلقي الضوء على تركيبة إنفاقات الدولة في تلك الفترة وما يمكن أن تبيِّنه عن الفترة التي تلت الطفرة النفطية في عام 1973. فالإحصاءات المفصلة المتعلقة بأوجه الإنفاق في تلك الفترة متوافرة، نقيض الحال حالياً. وتتضمن

(29) لمراجعة طريقة حساب الفروق، الرجاء النظر إلى: عمر الشهابي، محرر، **الخليج 2014: الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014)، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=182&Itemid=429>.

هذه الإحصاءات مخصصات العائلات الحاكمة والاستثمارات الخارجية للدولة. ومن حسن حظنا أن الباحث علي خليفة الكواري قد تتبع في أطروحة الدكتوراه إيرادات النفط وأوجه صرفها في ثلاث دول كانت من أوائل من صدَّر النفط في المنطقة، وهي الكويت والبحرين وقطر، منذ بداية تصدير النفط في عام 1932 حتى عام 1970 [30]. وإذا ما نظرنا إلى البيانات التي توصَّل إليها حول بدايات تكوين الدولة وإنفاقات النفط المصاحبة لهذا التكوين، يتبين لنا الآتي:

من ناحية إيرادات الدولة العامة، تشكل الإيرادات النفطية نسبة 78 بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في البحرين (للأعوام 1947ـ1948 إلى 1970)، والكويت 91.4 بالمئة (1952 ـ 1970/ 1971)، وقطر 92 بالمئة (53/ 55 ـ 1970). ويتبين لنا توجيه الأغلبية الساحقة من الإيرادات النفطية نحو نوعين من الصرف في الدول الثلاث: المصروفات الجارية، ومخصصات العائلة الحاكمة.

ففي البحرين، خصصت 44.5 بالمئة لمصروفات جارية، و32.3 بالمئة لمخصصات الحاكم والعائلة الحاكمة، بما مجموعه 76.8 بالمئة من الإيرادات. ومن ثم ذهبت 20.9 بالمئة للمصروفات الإنشائية الرأسمالية، و2.2 بالمئة إلى استثمار مدخرات (صندوق الأجيال).

أما في الكويت، فقد وجهت 46.8 بالمئة من الإيرادات إلى المصروفات الجارية، و2.7 بالمئة إلى مخصصات العائلة الحاكمة، في حين خصصت كمية كبيرة بلغت 20.6 بالمئة لشراء الأراضي (التي مثلت طريقة لتوزيع الثروة على ملّاك الأراضي، وخصوصاً من العائلة الحاكمة، كما سنرى)، ومن ثم 11.2 بالمئة خصصت لاحتياطي الاستثمار، و18.4 بالمئة للمصروفات (الإنشائية) الرأسمالية.

وفي قطر بلغت نسبة مخصصات العائلة الحاكمة 35.1 بالمئة من إجمالي إيرادات النفط، في حين توجهت 20.5 بالمئة إلى المصروفات الجارية، و9.9 بالمئة إلى مخصصات شراء الأراضي، و17.1 بالمئة إلى المصروفات الإنشائية الرأسمالية، و20.6 بالمئة إلى صندوق الاستثمار.

إذاً، لو نظرنا إلى أوجه استعمال إيرادات النفط، لأمكننا تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الأول يشمل المصروفات الجارية والتحويلات إلى أفراد معينين في الدولة، وهي تتضمن مخصصات العائلة الحاكمة؛ والثاني يشمل المصروفات الرأسمالية والاستثمارية (في صندوق الأجيال)، إضافة إلى شراء الأراضي. وإذا ما نظرنا إلى الأول، تبين لنا أنه استحوذ على 76.8 بالمئة من إيرادات النفط في البحرين، و49.6 بالمئة في الكويت، و55.6 بالمئة في قطر. أما الباقي فوُزِّع بين صناديق الاستثمار والمصروفات الرأسمالية، فضلاً عن شراء الأراضي.

(30) Ali Khalifa Al-Kuwari, «Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,» (Doctoral Thesis, Durham University, 1974), pp. 185 - 188.

أما من ناحية القطاعات، فكان القطاعان اللذان استحوذا على النصيب الأكبر من المصروفات الجارية هما قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع الأمن العام. فقد استحوذت الخدمات الاجتماعية على 65.7 بالمئة في البحرين كنسبة من المصروفات الجارية، و31.8 بالمئة في الكويت، و53.7 بالمئة في قطر، بينما بلغت نسبة القطاع الأمني من المصروفات الجارية 26.7 بالمئة في البحرين، و22.9 بالمئة في الكويت، و41.6 بالمئة في قطر. وهو أمر مشابه لما رأيناه في الإحصاءات التي قدمناها في الفصل السابق للفترة التي تلت طفرة السبعينيات النفطية إلى يومنا هذا، مع فارق أن نسبة القطاع العسكري تبدو في تزايد منذ طفرة السبعينيات إلى الآن[31]. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة المصاريف المتكررة على «الإدارة العامة» في الكويت في مرحلة ما قبل 1970 كانت عالية جداً (41.4 بالمئة)، ما يعكس أن الكويت كانت أول دولة من دول الخليج قامت باستعمال التوظيف في القطاع الحكومي ليس فقط لتقديم خدمات الدولة، بل أيضاً كطريقة لتوزيع إيرادات النفط بين المواطنين، فزاد التوظيف الحكومي ومصاريف الدولة لتمويل هذه البيروقراطية الحكومية منذ خمسينيات القرن الماضي.

خلاصة: تحويل الثروة العامة إلى جهات خاصة وغلبة النفقات الجارية والإنشائية على الاستثمارات الرأسمالية

ما هي زبدة الاستنتاجات التي يفضي إليها ما سبق من تحليل لأرقام إيرادات النفط وأوجه صرفها في دول الخليج؟ بغض النظر عن انعدام الشفافية والغموض الذي يلف هذه الإحصاءات من ناحية الإيرادات والإنفاق غير المعلن، فبإمكاننا التوصل إلى النتائج التالية بناء على المعلومات المتوافرة:

1 ـ أُفردت كمية لا يستهان بها من إيرادات النفط كمخصصات للعائلة الحاكمة، ولا يعلم نسبة أو كمية هذه المخصصات حالياً، لكنها قدرت بما بين خمس أو ثلث إيرادات النفط في فترات تاريخية سابقة كما بيّنا سالفاً. وهذه ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، وتدل على الدور الخاص والمحوري الذي تضطلع به العوائل الحاكمة في دول الخليج.

2 ـ تُعتبر معدلات الصرف على الخدمات الاجتماعية أيضاً ضخمة نسبياً وتحتاج إلى تفسير. فعلى الرغم من أن الكثير قد يرى أنها لا ترتقي إلى المستوى المتوقع، خاصة من ناحية الجودة، فإن عدم الاعتراف بواقع نمو دولة الرفاه في الخليج سيكون مجانباً للحقيقة ولن يساعدنا على تفسير

(31) ومن المهم التنويه بأنه لم توجد جيوش عسكرية نظامية في فترة ما قبل 1970 أو كانت في بدايات تكوينها في هذه الدول، ولذلك فإن المصروفات العسكرية لا تبرز بشكل كبير.

طبيعة اقتصادات المنطقة، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية. وكما ذكرنا سابقاً، فقد لاحت بوادر تشي بمحاولة دول الخليج تقليص مظاهر دولة الرفاه هذه مع أزمة أسعار النفط المتدنية في مطلع عام 2015.

3 ـ تشكل الرواتب جزءاً كبيراً جداً من مصروفات الدولة، بالإضافة إلى كثافة التحويلات إلى أفراد وجهات معينة (غير مخصصات العائلة الحاكمة)، التي تشمل دعم السلع والأسر وغيرها من مصروفات. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من إيرادات النفط يوجه إلى تحويلات وبدلات ورواتب لجهات خاصة معينة، من مواطنين عبر الرواتب، وجهات معينة عبر التحويلات التي تحصل عليها من الحكومة، كمعونات الغلاء والعائلة وغيرها.

4 و5 ـ تكمن الخاصية الرابعة في ارتفاع معدلات الصرف على الجانب العسكري إلى مستويات عالية جداً، سواء من ناحية الكمية أو النسبة. وهذه ترتبط بالظاهرة الخامسة، وهي ارتفاع معدلات الصرف على الأجهزة الأمنية (الداخلية) أيضاً. ولكل من هذين النوعين من الصرف آلياته الخاصة، برغم تقاربهما، وكل منهما بحاجة إلى تفسير.

تركز الظواهر الخمس السالفة على المصروفات الجارية أو المتكررة، وهذا يجرُّنا إلى الخاصية السادسة، التي تركز على المصروفات الرأسمالية:

6 ـ تتمثل الخاصية السادسة بكون معدلات الصرف الرأسمالي على المشاريع الإنشائية أدنى نسبياً من الصرف الجاري، إذ إنها لا تتعدى ثلث إجمالي الإنفاقات في أي من دول المجلس، ويغلب عليها التذبذب الحاد عموماً، فترتفع في فترات الطفرة في أسعار النفط، ومن ثم تهبط في فترات ركود الأسعار. وهو عكس ما يحصل مع المصروفات الجارية، التي ما انفكت نسبتها تزداد على مر الزمن. وتتركز هذه المصاريف أساساً على المشاريع الإنشائية كالبنية التحتية من شوارع ومحطات كهرباء وماء وشبكات مجارٍ... إلخ، إضافة إلى المشاريع السكانية للمواطنين. وعادة ما يكون هذا الصرف بلا مردود مادي للدولة (باستثناء محطات الكهرباء والماء نسبياً)، بل إن المصروفات المتعلقة بصيانتها (Upkeep) وتشغيلها تزيد مع زيادة هذه المشاريع. وعلى الرغم من أهميتها المجتمعية عموماً، تسود تساؤلات كبيرة حول الفائدة المجتمعية من الكثير من المشاريع التي قد تنفذ لاعتبارات سياسية أو تجارية.

7 ـ وقد تتمثل الخاصية الأهم بتدني نسبة إيرادات النفط المستثمرة في المشاريع والشركات العامة، التي عرفناها بالاستثمارات في المشاريع والشركات التجارية ذات العائد الربحي على الدولة، والهادفة إلى تكاثر رأس المال المملوك من قبلها. وعلى الرغم من ضبابية الأرقام، فإن أحجام الصناديق السيادية توحي بأن هذه المشاريع قد استحوذت على نسبة من إيرادات النفط لا تتعدى الربع، انقسمت ما بين استثمارات خارجية وداخلية، وأنها أيضاً كانت معرضة للتذبذب.

حيث كانت المصروفات الجارية هي المحدد الرئيسي لأوجه الإنفاق التي لا يتم مسّها إلا نادراً، ومن ثم يذهب المتبقي من الميزانية إلى المصاريف الإنشائية، وبعدها يوجه أي فائض في الإيرادات النفطية إلى الصناديق السيادية للدولة، والتي تستعملها لتمويل الاستثمارات في المشاريع العامة الربحية الرأسمالية.

إذاً، زبدة الكلام هي أن معظم إيرادات النفط اتجهت نحو توظيفات لا تعتبر استثمارات رأسمالية. فكان أكبر توظيف لها هو كرواتب لموظفي الدولة، وبناء الأجهزة الأمنية والعسكرية، وخدمات دولة الرفاه من تعليم وصحة غيرها، بالإضافة إلى دعم السلع الاستهلاكية، والتحويلات المباشرة للعائلة الحاكمة والمواطنين. إضافة إلى هذه المصروفات الجارية، التي تأخذ أساساً شكل تحويل إيرادات النفط العامة إلى أطراف خاصة، وجهت نسبة أقل من مصروفات الدولة نحو المصروفات الإنشائية على البنية التحتية. وهذا يعني أن أغلب إيرادات النفط تُحوَّل إلى أطراف خاصة، إما من طريق الرواتب، وإما مشتريات الدولة من القطاع الخاص، وإما التحويلات المباشرة، وإما الصفقات الإنشائية العملاقة، ومن ثم يكون لهذه الأطراف الخاصة حرية التصرف في النقد المحصل. في المقابل، فإذا ما أردنا تلخيص ما تم استثماره من قبل الدولة من إيرادات النفط مباشرة كرأسمال عام يتكاثر، نجدها متركزة في الاستثمارات الرأسمالية في الخارج، والاستثمارات الرأسمالية في الشركات الحكومية والمختلطة في الداخل، التي لم تتعدَّ الخُمس إلى الربع من إيرادات النفط في أي حال.

إذاً الاستنتاج العام هو أن الدولة، وهي الجهة التي تستلم إيرادات النفط من العالم الخارجي، لم توجه هذه الإيرادات لتستعملها كرأسمال عام، بحيث يُستثمر كثروة عامة في أنشطة إنتاجية مبنية على تنمية هذه الثروة. بل استعملت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط كتوزيعات ومخصصات جارية لم ترتبط بالإنتاج، منحت لجهات خاصة من طريق الرواتب والمخصصات وأوجه الدعم، إضافة إلى المصروفات الإنشائية التي لا تدرّ دخلاً على الدولة (وقد تزيد من مصاريف الصيانة لها). وقد كانت المصروفات الجارية هي المحدد الرئيسي لأوجه استخدام إيرادات النفط، بينما أصبحت الاستثمارات الرأسمالية هي كما الفضالة المتبقية التي تحظى فقط بالفائض مما لم يصرف بعد من إيرادات النفط. وجرى كل هذا في جو من انعدام الشفافية والمحاسبة الشعبية وطغيان الضبابية حول أحجام وأوجه استخدام إيرادات النفط عموماً. وبهذا تم تحويل الأغلبية الساحقة من ثروة عامة، من المفترض أن تكون منتجة ومتكاثرة، إلى مخصصات جارية خاصة تنفق على نحوٍ متكرر، أو مشاريع إنشائية متضخمة غير معروف مردود بعضها على المجتمع، وأعطيت الجهة الخاصة التي تحصل على هذه الإنفاقات حق التصرف فيها كما ترى، وبرأينا فإن هذا هو لب الخلل الإنتاجي المتعلق بكيفية استعمال إيرادات النفط وإنفاقها.

كيف نشرح هذه الظاهرة، ولماذا برزت على مر الزمن وأصبحت هي السمة الطاغية لتوظيف إيرادات النفط في دول الخليج؟ كي نوفق في سعينا هذا، علينا الغوص في التاريخ، حتى نرى كيف نمت أوجه صرف إيرادات النفط بالطريقة التي تتجلى فيها اليوم، والتعرف إلى الأطراف التي كان لها الحق في التحكم في إيرادات النفط وأوجه إنفاقها. إذ إن كيفية إنفاق النفط الحالية ليست حتمية، وليست مماثلة لدول نفطية أخرى، ولهذا يجب الغوص في بدء تكوين الدولة في الخليج، لكون «الدولة» هي اللاعب الرئيس في عملية تحصيل وتوزيع إيرادات النفط. إذاً، ننتقل في الفصل الخامس لتناول نشوء الدولة في الخليج بشيء من التفصل، وتبيان كيف تمكنت الدولة من إعادة إنتاج نفسها وضمنت استمراريتها على مدى عصر النفط، وإيضاح مدى تأثير هذه الدولة في نمط النمو العام في الاقتصاد.

الفصل الخامس

تكوين الدولة: إمارات الحداثة النفطية

أولاً: دول إمارات الحكم المطلق

لماذا صرفت أغلبية إيرادات النفط بالطريقة المبيّنة في الفصل السابق، حيث سخّرت أساساً لمصاريف وتحويلات جارية لأطراف خاصة ومصروفات إنشائية، بدلاً من التعامل معها كثروة عامة تتكاثر وتتراكم لكل الأجيال؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا العودة إلى حقبة بداية تكوين الدولة وتصدير النفط في الخليج، حتى نعرف الجذور التي أسست لطريقة صرف إيرادات النفط. ونرى أن أي مدخل لفهم تكوين وبدايات طريقة صرف وتوزيع إيرادات النفط في اقتصادات الخليج، عليه البدء بمفهوم الدولة وتاريخ تكوينها، لكون «الدولة» هي الجهة المتحصلة على إيرادات النفط، وصاحبة الأحقية في توزيعها على الاقتصاد المحلي. وكما هو الحال دائماً في هذه الدراسة، سينصبّ تركيزنا حول دور الدولة في عملية الإنتاج والاقتصاد، وكيف مهدت الدولة لإعادة إنتاج وتجديد نفسها بطريقة ضمنت استمراريتها على مدى هذه الفترة.

كما سردنا مسبقاً، فإن عملية إنتاج وإعادة إنتاج الدولة بشكل متواصل تتداخل فيها عدة عوامل مجتمعية، وهذه العوامل لا يمكن اختزالها في الاقتصاد، وإن كان للاقتصاد دور رئيسي في تشكيلها. ونذكر من هذه العوامل عملية إعادة إنتاج الطبقة السياسية السائدة، ومؤسسات الدولة القسرية، وحتى الأيديولوجيا العامة للدولة. وعلى الرغم من تركيزنا في هذا السياق على فهم الدور الاقتصادي للدولة في إنتاج وإعادة إنتاج نمط النمو، إلا أننا سنتطرق بالضرورة إلى شتى العوامل غير الاقتصادية أيضاً.

وقبل الخوض في هذا الغمار، يجب علينا التوقف قليلاً عند مفهوم «الدولة»، إذ يعتبر هذا المفهوم ذا عدة أبعاد معقدة ومركبة. فكما سردنا سابقاً، بإمكاننا النظر إلى «الدولة» من عدة أوجه.

كمثال، يمكننا النظر إلى الدولة من جهة تفاعلها مع الدول الأخرى في منظومة الدول العالمية. في المقابل، هناك أيضاً مفهوم الدولة من وجهة نظر المؤسسات الموجودة داخل حدودها. فإذاً، ما هي الدولة، أو بصورة أكثر تحديداً، ما هو مفهوم الدولة الذي سنستعمله في هذه الدراسة؟ كبداية، علينا أن نوضح أن تقييم المفاهيم لا يبنى على صوابها أو خطئها بالمطلق، بل نقيمها بناء على قدر فائدة المصطلح المطروح في فهم الظواهر والعوامل المراد تحليلها. هنا علينا أن نعي أننا عندما نشير إلى «دولة»، فكما كان الحال عندما تكلمنا عن نمط الإنتاج، فإننا نتكلم عن مفهوم يعبر عن تفاعل أنماط اجتماعية قائمة في فترة معينة. فنحن عندما نقول «الدولة» إنما نختزل قوى مجتمعية كثيرة تحت هذا المسمى، من أجهزة بيروقراطية، كالشرطة والجيش والوزارات... إلخ؛ إلى الخدمات التي تقدمها الدولة، بما فيها التعليم والصحة وغيرها؛ إلى الطبقة الحاكمة التي تتخذ القرارات السيادية والرئيسية لتلك الدولة؛ انتهاءً بالقوانين التي تشرعها الدولة وتطبقها على القاطنين في أراضيها.

وإذا أردنا طرح مفهوم مبدئي للدولة، كنقطة بداية لا كتعريف شامل، فسيكون هذا التعريف الإجرائي كالتالي: ذلك الطاقم من المؤسسات والمنظمات التي يتمثل دورها فيما بين مجموعة من البشر المرتبطة بمساحة أرض معينة، في تعريف وتنفيذ قرارات وقوانين ملزمة على هذه المجموعة من البشر باسم الإرادة العامة والهم المشترك، ويكون لهذا الطاقم الشرعية في استعمال القسر في سبيل تنفيذ تلك القرارات إن تطلب الأمر ذلك[1].

بهذا نكون قد أعطينا نمطاً مثالياً تجريدياً للدولة (Ideal Type). ولكن يأتي الدور الأهم الآن في تبيان كيف تطورت الدولة تحديداً في سياق المعطيات التاريخية لدول الخليج، وهذا يعني بالطبع أن لكل دولة خصوصياتها التاريخية التي علينا التطرق إليها.

خاصية أساسية ستقود حديثنا، وهي تعتبر من طبيعة أي دولة وفي صلب نشاطها، تتمثل بمفهوم «فنون الحكم» (Governmentality) [2] وبفنون الحكم نعني عقلية الحكم، أو الطريقة التي تجري بها «إدارة الإدارة» (The Conduct of Conduct)، وهي تلك المجموعة من التقنيات والاستراتيجيات التي تعتمدها مراكز القوة لتجعل مجموعة من الناس أو مجتمعاً ما قابلاً للحكم. وقد تكون هذه التقنيات مبنية على القسر، كاستعمال أجهزة الأمن والجيش، أو على طرق أخرى «ناعمة» تفضلها الدولة، كتشكيل بيئة التعليم والعمل وغيرها، بحيث تستعمل «فنون الحكم» حتى يقوم السكان بضبط وإدارة أنفسهم بأنفسهم بطريقة مستقرة وقابلة للاستقراء والتحكم من جانب

(1) طورت هذا التعريف بناء على فحوى التعريف المقدم، في: Robert Douglas Jessop, *The Future of the Capi-talist State* (London: Polity Press, 2002).

(2) والتي نأخذها من فوكو في: Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-78* (Paris: Graham Burchell, 2007).

الدولة. فالدولة عادة لا تحبذ استعمال القسر إلا للضرورة، بل تحتاج إلى استراتيجيات حكم تؤمن لها نسبة من الخضوع من قبل الشعب، وإن لم تكن كلية، وقدرة نسبية على استشراف طريقة تعاطي الشعب ونمط معيشته مع قرارات السلطة، بحيث يسمح لها هذا بهامش من التأقلم والتنبؤ بنشاطات الشعب بل حتى التحكم بها، سواء من طريق التحفيز ونشر الأفكار المطلوبة في المجتمع، أو وضع القوانين والأنظمة، أو خلق نظام من المكافآت والروادع. إذاً، جزء أساسي من الدولة يتركز في فنون الحكم، التي تسمح للدولة بالتمتع بقدر من التحكم في السكان الواقعين تحت سلطتها، عبر استعمال أساليب المراقبة والضبط والعقاب والثواب. وهذه موجودة في كل دول العالم الحديثة بطرق مختلفة، سواء عبر برامج الإحصاء أو تحديد النسل أو مؤسسات التعليم أو الصحة، ولا تمثل خاصية محتكرة على دولة دون أخرى، وإن اختلفت فنون الحكم من منطقة لأخرى.

كمثال، فإن مؤسسات ومناهج التعليم هي من أهم فنون الحكم التي تستعملها الدول لإنتاج المواطن المثالي والمنضبط من وجهة نظرها، بحيث تعمل على غرس مبادئ وسلوكيات معينة تسهم في إدارة مواطنيها والسكان بين حدودها. فمن المؤمل أن تنتج المدرسة مواطناً «صالحاً» يؤمن في شرعية الدولة، وفي أهمية اتباع أنظمتها وقوانينها وأولوياتها طواعية، بحيث ينخرط في عملية الإنتاج ويدفع ضرائبه بشكل منتظم ويربي عائلته على نفس المبادئ والسلوكيات، بل ويشجع بقية المواطنين على اتباع نهجه؛ وإن لاحظ أنهم تقاعسوا في ذلك فلا يتخلف في هدايتهم إلى الطريق القويم وإبلاغ السلطات إن تمادوا في انحرافهم. وبذلك فهو ينضبط لمتطلبات حكم الدولة طواعية، ويسهم في تقنين ونشر نفس العقلية بين بقية المواطنين.

تعتبر القوانين التي تسنها وتطبقها الدولة جزءاً رئيسياً من فنون حكمها، إذ توفر هذه القوانين المدعومة بقوة القسر محوراً رئيسياً من شرعية الدولة المؤسساتية والبيروقراطية. وكما سنبين في الدراسة، تؤدي القوانين دوراً محورياً في تكوين الأرضية الضرورية للإنتاج الاقتصادي، بما فيها القوانين المطبقة على قوة العمل، والعقار، ورأس المال، والتجارة مع الدول الأخرى. بل إن للقوانين والتشريعات دوراً مهماً حتى في تكوين الهويات والطبقات المختلفة في المجتمع، كما هو الحال مع القوانين التي تنظم حقوق المواطنين مقابل الوافدين. لذلك، سيتركز جزء كبير من سردنا في هذا الكتاب على تأريخ القوانين وتطورها في دول الخليج، لبيان دور القوانين المحوري في تشكيل عملية الإنتاج والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها[3]. وأخيراً وليس آخراً، فقد يكون أهم

(3) للمزيد حول دور القوانين في عملية الإنتاج والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بها، انظر:
Martin J. Sklar, *The Corporate Reconstruction of American Capitalism, 1890-1916: The Market, the Law, and Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988); James C. Scott, John Tehranian, and Jeremy Mathias, «The Production of Legal Identities Proper to States: The Case of the Permanent Family Surname,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 44, no. 1 (2002), pp. 4-44, and Anthony Giddens, *Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971).

جانب في سعينا لفهم الدولة في الخليج من ناحية فنون الحكم، هو كيفية تعاطي الدولة مع إيرادات النفط. ففي أي محاور وظفت أطراف الدولة ومؤسساتها المختلفة إيرادات النفط؟ يتفرع هذا السؤال مباشرة ليواجهنا بمسألة وجود عدة علاقات اجتماعية تُختزل في هذا التعاطي بين إيرادات النفط ومؤسسات الدولة في الخليج، منها:

1 ـ الدولة بوصفها مجموعة المؤسسات والجهات التي يحق لها التفاوض والتعامل مع شركات النفط وتحصيل إيرادات النفط من السوق العالمية، كونها المالك الرسمي للنفط.

2 ـ الدولة بوصفها مجموعة المؤسسات والجهات التي تقرر وتتحكم في طريقة توزيع ريع النفط، داخل وخارج حدودها.

3 ـ الدولة بوصفها مجموعة المؤسسات والجهات التي تستقبل الريع الموزع وتقوم بتوظيفه في استعمالات معينة، كالصحة والتعليم والشرطة والمؤسسات القضائية... إلخ.

وبطبيعة الحال، فإن أطراف ومؤسسات «الدولة» في كل من الحالات السابقة قد تختلف ولا تتطابق، على الرغم من تداخلها.

إذاً، كي نتعمق في مفهوم الدولة، علينا أن نبين الأطراف التي يشملها هذا المفهوم، وطريقة تفاعل بعضها مع بعض ومع إيرادات النفط، إضافة إلى الأنظمة والقوانين التي تنظم هذا التعاطي. وهذه في الأساس هي علاقات اجتماعية، أي علاقات بين بني البشر، ومن هذه العلاقات يتسنى لنا فهم طبيعة الدولة التي نمت في الخليج ونمط صرف وتخصيص إيرادات النفط. وبإمكاننا تحديد الفئات الاجتماعية الرئيسية التي سيتركز عليها سردنا وتحليلنا التاريخي في اقتصادات دول الخليج كالتالي: الدولة (بما فيها العائلة الحاكمة)، والمواطنين، وكبار أصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد (الذين نختصرهم في مصطلح «كبار التجار»)، والوافدين، والمؤسسات الغربية (وخصوصاً الأشخاص والمؤسسات الرسمية التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا).

ويمكننا التمييز بين هذه الفئات عبر تمايزات اقتصادية وسياسية وطبقية، تربطها علاقات اجتماعية متشعبة ومعقدة، إذ تشكل العائلة الحاكمة، والمواطنين، والوافدين، ثلاث فئات واضحة ومحددة اجتماعياً وحتى قانونياً، حيث يتعذر التنقل من فئة إلى أخرى، ما يشير إلى تراتبية واضحة من ناحية الحقوق الاقتصادية والسياسية بينها كما سنبين. في المقابل، إن بعض الفئات التي نستعملها في التحليل ليست محددة ومفصلة بحسب القانون، والحدود التي تفصلها عن الفئات الأخرى ليست بنفس الصلابة القانونية التي تفصل الفئات الثلاث السابقة. كمثال، إن كبار التجار هم أيضاً من المواطنين في أغلب الأوقات (إضافة إلى وجود نسبة قليلة من الوافدين بين صفوفهم)، إلا أنهم يمثلون طبقة اقتصادية اجتماعية واضحة من المواطنين، لها خصائصها ونفوذها الاقتصادي والاجتماعي الذي يميزها عن غيرها من جملة المواطنين، وذلك نظراً إلى تملكها شركات ضخمة

توظف الآلاف من القوى العاملة وثروات تتعدى عشرات الملايين من الدولارات. لكن يبقى الفاصل بين هذه الفئة من كبار التجار وجملة المواطنين فاصلاً طبقياً- اقتصادياً- اجتماعياً في الأساس، لا فاصلاً قانونياً كما هو الحال بين المواطن والوافد.

وبالمثل، فعلى الرغم من وضوح ما يمثل لب وجوهر المؤسسات الغربية، التي تتركز أساساً في المؤسسات السياسية والعسكرية الرسمية للدول الغربية الحاضرة والمرتبطة بدول مجلس التعاون، لا يمكن إنكار أن جزءاً من هذه التبعية للغرب تتمثل أيضاً بـ «المستشارين» الاقتصاديين والعسكريين والسياسيين والتقنيين الذين عملوا مباشرة مع حكومات دول مجلس التعاون، على الرغم من مجيئهم بصفة فردية وأنهم لا يمثلون دولهم رسمياً. وقد يكون المثال الأكبر على ذلك هو المستشار «بلغريف» في البحرين، الذي كان رسمياً مجرد «مستشار خاص» لحاكم البحرين، إلا أنه فعلياً أدار البلاد وكان على تواصل وثيق مع بقية المؤسسات السياسية البريطانية. وينطبق الأمر نفسه على شركات الاستشارات الحالية التي تعمل على الرؤى الاقتصادية في الخليج، التي تمثل رسمياً قطاعاً خاصاً غير مرتبط بالمؤسسات السياسية الغربية، إلا أن تعاطيها مع هذه المؤسسات الرسمية الغربية، ودورها في إدارة السياسة المحلية، يجعل من المهم تبيان دورها كجزء من هذه المؤسسات الغربية. لذلك، علينا مراعاة الفروق والتدرجات داخل كل من الفئات سالفة الذكر وعلاقاتها مع الفئات الأخرى، فهذه التباينات كان لها أيضاً دور مشهود في تطور اقتصادات دول مجلس التعاون.

وبما أن منهجيتنا التحليلية تعتمد أساساً على النظر إلى العلاقات الاجتماعية بين أطراف المجتمع من جوانب متعددة، فإننا سنعتمد في التحليل التالي على السرد التاريخي من جوانب متعددة، بحيث نركز على سرد الأحداث من منظور كل فئة من الفئات الاجتماعية المبينة أعلاه، وعلاقتها مع الفئات الأخرى على مدى زمني يمتد من اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، على أمل أن تقودنا هذه النظرة التعددية نحو فهم أفضل للتطور التاريخي لاقتصادات دول مجلس التعاون. وعلى ذلك، سيركز سردنا التاريخي تارة على العائلة الحاكمة ودورها في الدولة والمجتمع، إضافة إلى دور المؤسسات الغربية في دول مجلس التعاون، وتارة على المواطنين وكبار التجار والوافدين... إلخ.

سنركز في هذا الفصل على أول طرفين في هذه المعادلة، ونترك الباقي للفصول القادمة. إذاً، سنبدأ بالنظر في كيفية تأثير التحالف بين العائلة الحاكمة وأطراف المؤسسات الغربية في تكوين الدولة الحديثة في الخليج، وكيفية صرف إيرادات النفط في سبيل تكوين هذه الدولة والاقتصاد المحلي المرافق لها. وبرأينا فإنه من المهم التعاطي مع هذين العاملين (العائلة الحاكمة والمؤسسات الغربية) بالتوازي والمعيّة، لأنهما عاملان مركبان من الصعب فصلهما كلياً، وخصوصاً لكونهما قد برزا تاريخياً في كثير من الأحيان على نحوٍ متزامن ومتداخل، بل

إن كلاً منهما قد أدّى دوراً مهماً في تكوين الآخر كما سنرى. وسنبين من هذا المنطلق ظهور نوع فريد من فنون الحكم في الخليج، بالإمكان تسميته **الحكم المطلق المحدّث نفطياً** (Petro-modernized Absolutism)، بحيث قد يكون أدق وصف لدول الخليج من ناحية فنون الحكم هي أنها دول إمارات محدّثة نفطياً (Petro-modernized Emirates).

وقد اخترنا هذه المصطلح أساساً كبديل لمصطلح الدولة الريعية (Rentier State) الذي كثر استعماله على مر العقود الثلاثة الماضية، والذي برأينا لا يفي بالغرض لوصف طبيعة الدولة في الخليج بشكل مفيد للتحليل[4]. وبرأينا أننا نحتاج إلى مفهوم آخر يختص بدول الخليج لأنها تختلف أكثر فأكثر عن طبيعة الدول الريعية الأخرى، كفنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا وحتى إيران والعراق. وإن كان هناك بعض التشابه في الاعتمادية على النفط، إلا أن الاختلافات أكبر من أن يحتملها مصطلح واحد، وهي اختلافات تشمل طبيعة الحكم وطبيعة الاقتصاد وحتى طرق توظيف إيرادات النفط.

لذلك، اخترنا هذا المصطلح لأنه برأينا يختصر أهم ميزات نظام الحكم في دول الخليج. فدول الخليج في المقام الأول عبارة عن دول إمارات[5]، تتميز بالحكم المطلق، ولكنه حكم مطلق من طراز محدّث، مبني على نمط بيروقراطيات القرن العشرين، ولذلك يجب التفرقة بينها وبين إمارات الأزمنة السابقة. وندلل على نوع هذه الحداثة عبر إضافة مصطلح النفط، الذي أصبح أهم وقود (بالمعنى الفعلي والمجازي) للحداثة في عصرنا الحالي، وقد اعتمدت هذه الإمارات المحدثة على النفط بشكل أساسي لبناء نفسها.

ثانياً: العوائل الحاكمة والتبعية الغربية

كتب الكثير عن العوائل الحاكمة في الخليج، وليس هذا مقام التبحر في تفاصيل تاريخ العوائل الحاكمة وتكوينها. بل ما يهمنا هو الجوانب التي ستساعدنا على فهم طبيعة تكوين الدولة والاقتصاد في الخليج. وكما هو معلوم، فإن العائلة الحاكمة تؤدي الدور المحوري في نظام الحكم في الخليج، بل يتم اختزال «الدولة» في العائلة الحاكمة في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من أن حصر كل الدولة في العائلة الحاكمة يمثل تبسيطاً مخلّاً بحقائق الأمور، إلا أنه يبقى الحال بأن العائلة الحاكمة تمارس دوراً مركزياً في الدولة في الخليج من المهم التطرق إليه.

ما من جديد في القول بأن العائلات الحاكمة تمتلك قوة هائلة في دول الخليج، ولكن ما يهمنا

---

(4) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(5) نتعامل هنا مع الإمارة والمملكة والسلطنة على أنها من نمط حكم مماثل، نختصره هنا بالإمارة، على رغم من بعض الاختلافات فيما بينها.

أكثر هو وصف طبيعة هذه القوة ومكمنها وكيفية تطورها، وترابط هذه القوة مع طبيعة الاقتصاد الذي نما في دول الخليج. وما سنطرحه في هذا الفصل هو أن محور سلطة العائلات الحاكمة في الخليج قد بُني على التحكم في مفاصل القوة التالية: الحصول على الدعم والاعتراف من القوى الغربية (فالحاكم كان تاريخياً هو ممثل الدولة مع القوى الأجنبية، كما كان هو ممثل الدولة مع شركات النفط)، والتحكم في إيرادات الدولة من النفط وأوجه إنفاقها، والتحكم في مفاصل الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الدولة، وأخيراً التحكم في الموارد الاقتصادية الحيوية غير النفطية، وخصوصاً الأراضي. وطبيعة هذا النفوذ والقوة المتمركزة في العوائل الحاكمة في الخليج تعتبر شبه حصرية في عصرنا الحالي على دول الخليج وبعض الدول الأخرى التي لا تتعدى أصابع اليد.

وقد تقدم ممالك الحكم المطلق (Absolutism) في أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن النموذج التاريخي الأقرب لطبيعة نمط الحكم في الخليج، وخصوصاً من ناحية تركيز السلطة في يد حاكم واحد من عائلة معينة. وقد تكون فرنسا الملك لويس الرابع عشر، الذي حكم من 1643 إلى 1715، أشهر مثال على نظام الحكم في الممالك الأوروبية المطلقة[6]. امتازت هذه الممالك بتركيز واحتكار السلطة السياسية فيها أكثر فأكثر في شخص الملك، الذي يجمع في قبضته أغلبية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث أصبح هو صاحب السيادة (Sovereign) الأوحد. وشهدت هذه الظاهرة تطوراً نوعياً في نظام الحكم في أوروبا مقارنة بالحقبة السابقة عليها وهي الحقبة الإقطاعية (Feudalism)، التي تميزت بتذبذب نفوذ الحاكم الرسمي كلما ابتعدت المنطقة من المركز واقتربت إلى الأطراف. فقد كان للبارونات (Barons) والإقطاعيين في كل منطقة النفوذ الأكبر في فرض قوتهم وضرائبهم ومتطلباتهم على المناطق الواقعة تحت إدارتهم، وزاد هذا النفوذ كلما ابتعدت منطقتهم عن مركز الحاكم، وإن كانوا إسمياً يقدمون الولاء للحاكم. تغير الحال مع ظهور ممالك الحكم المطلق، بحيث ضعفت قوة الإقطاعيين حتى في المناطق البعيدة، وصعدت قوة الحكم المركزي المتمثلة بشخص الملك ذي السيادة المطلقة.

نلاحظ أن طبيعة الحكم في الخليج قريبة من هذا المنظور، وخصوصاً من حيث تمركز السلطة السياس على نحوٍ شبه مطلق في شخص الحاكم وكبار أفراد العائلة الحاكمة من حوله. ولكن بالطبع علينا أيضاً أن نبين الفروق بين طبيعة الحكم المطلق في أوروبا القرن السابع عشر وفي خليج القرن العشرين. ففي دول الخليج كما سنبين، يكمن جزء كبير من قوة الحاكم وطبيعة الحكم المطلق في تحكمه في توزيع إيرادات الدولة، وهي إيرادات نفطية أساساً. وبالطبع لم تكن الممالك

(6) Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso Books, 2013).

في أوروبا تمول عبر النفط[7]، بل كانت تمول عبر الضرائب. لهذا استعملنا مصطلح الحكم المطلق النفطي لتفرقة الوضع في الخليج عنها. إضافة إلى ذلك، فهناك اختلاف جوهري آخر، يتمثل بكون الممالك في أوروبا ذات سيادة مستقلة، بل أصبح الكثير منها إمبراطوريات وقوى استعمارية ما انفكت تهيمن وتسيطر على قوى وحكومات أخرى. وقد بنيت هذه الإمبراطوريات والدول أساساً عبر جهاز بيروقراطي قوي ومحترف ومدرب، وخصوصاً من ناحية الجيش. في المقابل، فإن دول الخليج عموماً قد وجدت نفسها تحت هيمنة المؤسسات الأجنبية، التي تولت فعلياً رسم حدودها وحمايتها، وحريٌّ بنا أن نتعمق في هذه النقطة.

1 ـ دول ما بعد الاستعمار

تطور مفهوم الدولة النموذجي الحديث أساساً في أوروبا بدءاً من القرن السادس عشر وحتى اليوم. وعادة ما يتم تلخيص صورة الدولة كنمط مثالي (Ideal Type) عبر ربطها بالمؤسسات التي لها الحق في «احتكار أدوات القسر» في منطقة معينة. وقد تشكلت الدولة أساساً في أوروبا بناء على الاعتماد المتبادل مع صناعة الحرب، فكما يبين تشارلز تيلي (Charles Tilly) في دراسته الشهيرة: «الدولة صنعت الحرب، والحرب صنعت الدولة، إذ كان هناك اعتماد متبادل بين بناء الدولة وصناعة الحرب خلال الفترة التاريخية المحدودة التي أصبحت فيها الدولة ـ الأمة التنظيم المهيمن في الدول الغربية»[8]. وعلى مدى القرون المتتالية من القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الثانية، دخلت الدول في أوروبا في حروب متعددة بين بعضها بعضاً، بحيث أصبحت الحروب والقدرة على شن الحروب هي المعيار الأول والأساسي لأي نظام حكم ناجح. وحتى تخوض الأنظمة الحاكمة هذه الحروب احتاجت إلى جيوش نظامية ومحترفة، بالإضافة إلى فرض الضرائب على شعوبها لتمويل هذه الأنظمة الحاكمة الجيوش. والإثنان، الجيوش والضرائب، احتاجوا إلى بيروقراطية مركزية محترفة وقوية، تسمح بتدريب الجيش على أعلى مستوى لشن الحروب، بالإضافة إلى تدريب كادر محترف لتولي المالية العامة وجنْي الضرائب وصرفها، وهذا ما خلق أساس الدولة الحديثة في أوروبا. ويختم تيلي دراسته بالقول إن الدولة هي عبارة عن «جريمة منظمة» أو مشرعنة، وذلك عائد إلى تركز دور الدولة الرئيسي ـ حسب رؤيته ـ في استعمال القسر في محاربة الدول الأخرى، واستعمال القسر في جباية الضرائب، وفي إرغام المواطنين على الانضمام إلى صفوف الجيش. وبالطبع واجهت الدول في البداية معارضة

(7) قد تحتوي حالة إسبانيا من القرن السادس عشر بعد استعمار القارتين الأمريكيتين واكتشاف الذهب، على مقاربات لافتة للنظر مع دول الخليج، إذ أدى الذهب دوراً يمكن مقارنته مع النفط في وقتنا الحالي.

(8) أحمد العوفي، «تشارلز تيلي: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة،» ترجمة أحمد العوفي؛ مراجعة لجين اليماني، مدونة «نظر»، <https://goo.gl/yQkt3u>.

لهذه المساعي، التي سابقاً كثيراً ما ارتبطت بالقرصنة وقطاع الطرق، فاضطرت الدولة إلى شرعنة وتنظيم هذه العملية.

وفي خضم تقنين هذه العملية، اضطرت الدولة إلى إعطاء «مواطنيها» حقوقاً معينة في مقابل جباية الضرائب منهم وإجبارهم على دخول الجيش. وبذلك تطورت علاقة عضوية بين الدولة ومواطنيها، بل إن مفهوم المواطن ومبدأ المواطنة (Citizenship) يعود تطوره إلى هذه الفترة، حتى ظهرت الصورة المثالية للمواطن الفاعل في أمور الدولة وتبلورت بشكل واضح مع روسو في الفترة السابقة للثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[9]. وهكذا، نمت «حقوق المواطنة» في دول أوروبا في جدلية مركبة مع نمو الدولة ونمو الحروب بالتزامن، والحاجة إلى البيروقراطيات والضرائب لتمويل هذه الحروب.

بالطبع، لم يكن هذا حال بناء الدول في أغلبية ما يعرف بالعالم الثالث، التي تعرضت للاستعمار والحكم الأجنبي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من جانب هذه الدول الغربية. بل إن البيروقراطية الحديثة في جل العالم الثالث تبلورت أصلًا في فترة الاستعمار وحقبة التحرر التي تلتها، والتي بدأت في القرن التاسع عشر مع حروب التحرر في أمريكا الجنوبية ومن ثم انتقلت في القرن العشرين إلى باقي المستعمرات. إذاً، لم تنتج مؤسسات وأجهزة هذه الدول من نفس التاريخ والأوضاع التي نتجت منها الدول في أوروبا، بل أدّى الاستعمار دوراً محورياً فيها.

هذه النقطة مهمة، إذ ينزع الكثير من النقاد إلى عقد المقارنات مع دول أوروبا وأمريكا الشمالية وكأنها المعيار المثالي، بحيث تكفي الإشارة إلى اختلاف دولة ما عن هذا «المعيار» للحكم بالخلل في بنيتها. وفي هذا التشخيص توصيف خفي للعلاج أيضاً، الذي يتلخص في أن تصبح الدولة مثل قريناتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو توصيف يفترض ضمنياً إمكان وصول هذه الدولة «المتخلفة» إلى نفس النموذج المتبع في العالم «المتقدم». والحق أن ليس لهذه الدول أن تتشابه كلياً و«ترتقي» لمصاف الدول الأوروبية إلا إذا عاشت نفس تاريخها من حروب واستعمار. لذلك، فالأحرى فهم تاريخ وطبيعة الدولة في كل منطقة على حدة، عوض الاعتماد الكلي على الإطارات والنماذج المسبقة لدول يختلف تاريخها وتطورها عن طبيعة الدولة قيد الدراسة. بالطبع، هذا لا يعني عدم إمكان أخذ العبر والأمثلة والمعايير من هذه الدول، وخصوصاً أنها تعَدُّ من مصاف الدول

(9) Jean-Jacques Rousseau, *Rousseau: "The Social Contract» and Other Later Political Writings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

الصناعية في عصرنا الحالي، إلا أنه يحتم الوعي بأن المسار لأي دولة أخرى لن يكون مماثلاً من الناحية التاريخية.

في أغلبية دول الخليج ، نمت الدولة على نحوٍ مغاير تماماً لنمط نمو الدول في أوروبا، إذ إنها نمت أساساً تحت الهيمنة البريطانية (باستثناء السعودية نسبياً، التي سنعود إليها بعد قليل). وبذلك، لم تنمُ الدولة أساساً من طريق بيروقراطية بنيت للحرب وجنْي الضرائب لتمويل هذه الحروب، بل أخذ تطورها منحىً مغايراً. ولكي نفهم نمو الدولة الحديثة في الخليج، علينا العودة إلى القرن التاسع عشر ودخول الهيمنة البريطانية إلى مياه الخليج.

2 – أن ترى بعين الإمبراطورية

ظهرت في القرن الثامن عشر في الجزيرة العربية ظاهرة أسماها خلدون النقيب «دورة النخب القبلية»[10]، حيث برزت عدة حركات قبلية من شبه الجزيرة على نحوٍ لافت للنظر، واستطاعت الوصول إلى سدة الحكم في مناطق متعددة، بل الكثير منها ما زال يحكم حتى هذا اليوم. فقد أضحى القواسم في رأس الخيمة كقوة بحرية لها اعتبارها منذ عام 1777، وسبقها بروز مسقط كقوة تجارية إقليمية منذ عام 1719، الذي تبعه انقسام الحكم بين الإمامة في الداخل والسلطنة في الساحل في عام 1792. وثبت حكم آل الصباح رسمياً في الكويت نحو عام 1752، وبرزت كمحطة تجارية بديلة للبصرة في نهاية القرن الثامن عشر، بينما نمت البحرين كمركز تجاري بعد سيطرة آل خليفة عليها عام 1783. وبرزت الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى في عام 1744. وكما نلاحظ، فإنه في فترة وجيزة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انبثقت عدة حركات محلية في شبه الجزيرة العربية، في مواجهة الإمبراطوريتين القاجارية في إيران والعثمانية في تركيا، الحاضرتين بقوة على امتداد الخليج وشبه الجزيرة العربية والمناطق المحيطة. وهكذا، فقد تأسست أغلب هذه الإمارات ومراكز حكمها على تخوم الإمبراطوريات الكبرى المهيمنة على المنطقة في تلك الفترة، وبالذات العثمانية والقاجارية. وكانت هاتان الإمبراطوريتان تمرّان بمراحل مضطربة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ما سمح ببروز «دورة النخب القبلية»، التي واصلت النمو بفضل وجودها خارج إطار النفوذ المباشر لهاتين الإمبراطوريتين، بحيث اعتمدت على الضرائب المنخفضة مقارنة بهذه الإمبراطوريات، وسياسة المدن التجارية المفتوحة (Entrepot state)، التي شجعت بدورها تنقل الناس إليها والاستقرار وبناء الحواضر الجديدة فيها.

---

(10) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 76.

الجدول الرقم (5 ـ 1)

العائلات الحاكمة في دول الخليج العربية

الدولة	العائلة الحاكمة	بداية فترة حكم العائلة	أول اتفاقية وقعت مع الإمبراطورية البريطانية
الإمارات – أبوظبي	النهيان	1761	1820
الإمارات – دبي	المكتوم	1833	1853
الإمارات – الشارقة ورأس الخيمة	القاسمي	1727	1820
البحرين	الخليفة	1783	1820
السعودية	السعود	1744 (الدولة السعودية الأولى)	1915
قطر	الثاني	1847	1916
عمان	البو سعيد	1744	1798
الكويت	الصباح	1752	1899

واتسمت هذه المرحلة بالاضطراب، يتغير فيها الحكم ويعاد رسم النفوذ باستمرار، بحيث بات عسيراً على الحكام ضمان استمرار سلطتهم لأكثر من بضع سنين، إما بسبب الاعتراك الداخلي وإما بسبب المعارك مع القوى الإقليمية الأخرى[11]. ومن المهم تبيان أن طبيعة هذا الحكم لم تكن مماثلة لمفهوم الحكم أو الدولة الحديث، حيث توجد قوة مركزية وجهاز بيروقراطي ضخم يدير هذه الدولة بناء على أصول الحداثة من وزارات وجهاز خدمة مدنية وميزانية محدثة... إلخ. بل كان الحكم أكثر تناثراً وتفرقاً، وتركز أساساً في المدينة التي كان يعيش فيها الحاكم (كالكويت)، بينما كان نفوذ الحاكم يقل في المناطق الأبعد من مركز كرسي الحكم، وإن ظلت هذه المناطق تعتبر تحت نفوذه ولو بالاسم، فقد كان يكفي أن تدين الناس أو القبائل للحاكم بالولاء الاسمي وعبر دفع الضرائب. وعموماً لم توجد دول ذات بيروقراطية مركزية وقوية في أي من مناطق ما يعرف بدول مجلس التعاون اليوم[12].

(11) كمثال، على مدى السنوات الأربعين التي تلت تولي آل خليفة الحكم في البحرين عام 1783، كانت هناك محاولات للاستحواذ على الجزر من قبل آل سعود، وسلطان مسقط، وحكام بلاد فارس. وقد نجحت بعضها في ذلك لفترات قصيرة من الزمن (كمثال آل سعود عام 1800).

(12) وحتى حكام عمان، الذين حظوا بنفوذ لا ينكر وإمبراطورية آخذة في الاتساع خلال الدولة اليعربية ومن بعدها السلطنة البوسعيدية في الفترة ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، بحيث ضم حكمها مناطق متفرقة في الخليج وشرق أفريقيا وزنجبار وشبه القارة الهندية، إلا أن الإمبراطورية قد دخلت مرحلة الأفول بحلول منتصف القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد انفصال حاكم زنجبار ماجد البوسعيدي عن أخيه ثويني حاكم مسقط في منتصف القرن التاسع عشر. تزامن هذا مع تناشط حركة منع تجارة الرق حول العالم من قبل الإنكليز، وقد أدت هذه العوامل إلى انكماش نفوذ سلطان مسقط وقوته من الناحية الاقتصادية والسياسية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر.

مع دخول القرن التاسع عشر، بدأ نفوذ إمبراطورية أخرى بالتوسع في الخليج، وهي التي سنركز معظم حديثنا عليها، نعني الإمبراطورية البريطانية. توسعت الإمبراطورية البريطانية في البداية في آسيا عبر نشاطات شركة الهند الشرقية، وهي شركة مساهمة جرى طرحها في بورصة لندن لأول مرة في عام 1600. وعلى مدى القرنين القادمين، بدأت هذه الشركة بالتوسع في التجارة في الهند والمناطق المحيطة بها، إلى أن أصبحت قوة استعمارية ضاربة لها جيوشها ومحاربوها وفعلياً حتى حكام يحكمون المناطق تحت سيطرتها. وقد بدأ حضور شركة الهند الشرقية في الخليج العربي في بوشهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحديداً في عام 1763، حيث فتحت لها فرعاً هناك وأصبح لها مقيم (Resident) يمثلها.

وخلال القرن التاسع عشر، اعتمد البريطانيون على «وكلاء محليين» (Native Agents) لتسيير أمورهم، التجارية في الأغلب[13]. وهؤلاء «الوكلاء المحليون» هم عبارة عن عائلات تجارية موجودة في الدول المعنية تمثل «الدولة البهية البريطانية»، ويكونون تحت الحماية البريطانية. وكان هم البريطانيين الأساسي هو السيطرة على مياه الخليج لتأمين طرق التجارة البحرية إلى الهند والتحكم فيها، جرياً على اعتبار الهند «ألماسة في تاج» الإمبراطورية البريطانية.

وقد رسخت بريطانيا نفوذها في الخليج على مدى القرن التاسع عشر عبر توقيع اتفاقيات «سلام» مع القوى الحاكمة الممتدة على ساحل الخليج العربي آنذاك. فبعد أن دمر البريطانيون أسطول القواسم في رأس الخيمة عام 1819 بدواعي محاربة القرصنة، فرض الإنكليز على عدد من حكام المنطقة توقيع «اتفاقية السلام» لسنة 1820، التي أعطت الحماية والحرية لأية سفن بريطانية تعبر المنطقة. وتوالت الاتفاقيات مع مختلف قوى الخليج على مر القرن التاسع عشر، حتى توّجت باتفاقية عام 1853 «للسلام البحري الدائم» (Perpetual Maritime Truce)، التي أسست لـ «سلام» فيما بين الأطراف والحكام المتفرقين في الخليج، تحت طائلة العقوبة البريطانية لأي مخالفين.

وهكذا، بسط البريطانيون سيطرتهم على مياه الخليج، كما فعلوا مع أغلبية بحار العالم آنذلك، حتى أصبح القرن التاسع عشر يعرف بـ«سلام البريطانيين» (Pax Britannica)، اعترافاً بكونها أهم قوة عظمى في العالم. وكان هم البريطانيين الأول في هذه الفترة هو تأمين طرق التجارة من الهند وإليها، لا أمور الحكم الداخلية في منطقة الخليج، التي كانت تعتبر منطقة طرف (Periphery) للإمبراطورية البريطانية. ونظراً إلى كون بريطانيا القوة المسيطرة العظمى في المنطقة، فقد شكل هاجس الحصول على «الحماية» البريطانية المباشرة هدفاً مغرٍ للكثير من حكام المنطقة على مر

(13) كمثال، انحدر أغلب الوكلاء المحليون في البحرين من عائلة آل صفر. انظر: James Onley, *The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-century Gulf* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

القرن التاسع عشر، بحيث كانت حكومة الهند البريطانية تحصل على طلبات متكررة من حكام الخليج للحصول على الحماية المباشرة الشخصية لهم من جانبها والاعتراف بهم كحكام المنطقة المعنية.

فعلى امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر، الذي شكل مرحلة مضطربة في تاريخ الخليج كما رأينا، اقتضت العملية السياسية الإقليمية السائدة أن يعلن الحكام المحليون الولاء لقوة سياسية ذات ثقل ونفوذ عسكري وسياسي أكبر، وخصوصاً الدولة القاجارية في إيران أو العثمانية في تركيا أو في بعض الفترات الدولة السعودية أو العمانية، في مقابل الحصول على الاعتراف والحماية من هذه القوى[14]. وكثيراً ما كان الحكام يغيِّرون ولاءاتهم وطلبات الحماية بين هذه القوى بناء على المعطيات السياسية وميزان القوى فيما بينهم في فترة معينة. طبعاً توالت طلبات الحماية على بريطانيا، كونها الشرطي الأكبر، إلا أن بريطانيا اعتادت رفض الطلبات لعدم رغبتها بتحمل تكاليف إدارة الشؤون الداخلية لهذه الدول، واكتفت بفرض المعاهدات التي تضمن «السلام» وعدم الاقتتال في بحار الخليج من دون التدخل كثيراً في أمور الحكم الداخلية.[15]

ولكن بدأت هذه النظرة في التغير مع نهاية القرن التاسع عشر، الذي سماه المؤرخ هوبزباوم (Hobsbawm) عصر الإمبراطوريات (Age of Empire)[16]. فقد بدأ الاستعمار الأوروبي بالتوسع أكثر فأكثر، وخصوصاً في المنطقة التي عرفت بـ«الشرق الأوسط» وأفريقيا. وانعكس هذا التوسع في الخليج. بداية، فرض الإنكليز توقيع «الاتفاقية الحصرية» في عام 1892 على حكام ساحل الخليج، التي حظرت عليهم التنازل عن سيادة أراضيهم إلى قوة أخرى بدون موافقة بريطانية، كما أنها فرضت مسؤولية بريطانيا عن علاقاتهم الخارجية في مقابل توفير الحماية لهم، وأصبحت دول الخليج بموجب ذلك «محميات» بريطانية، فعلياً وإن لم يكن اسمياً.

ومنذ ذلك الوقت شرعت بريطانيا في التدخل في شؤون الحكم الداخلية في منطقة الخليج بوتيرة متسارعة. بدأت هذه التدخلات مع ما عرف بـ «السياسة الأمامية» (Forward Policy) للورد كورزون حاكم الهند البريطانية (Lord Curzon - Viceroy of India)، التي وضعها في السنوات الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر. وقد طور كورزون هذه السياسة استباقاً للمراوغات

(14) James Onley, «Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971: The Politics of Protection,» CIRS Qatar Papers, 2009, <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2825942>.

(15) وقد يكون الاستثناء الكبير، الذي قد نعتبره البداية الأولى للتدخل البريطاني في أمور الحكم الداخلية في الخليج، هو عزلهم لحاكم البحرين محمد بن خليفة في 1869 نظراً إلى القتال الذي كان يؤججه في باقي الخليج من وجهة نظر البريطانيين، وتم استبداله بالشيخ عيسى بن علي، الذي كان يحكم البحرين لأكثر من 60 سنة قبل عزله مرة أخرى من قبل الإنكليز عام 1923 كما نبين في هذا الفصل.

(16) Eric Hobsbawm, *Age of Empire: 1875-1914* (London: Hachette UK, 2010).

المتصاعدة بين الإمبراطوريات الكبرى في ذلك الوقت؛ إذ رأى أن نفوذ وأطماع فرنسا وروسيا وألمانيا بدأت تتمدد وتتزايد في منطقة الخليج، لذلك وجب أن يكون هناك وجود فعلي على الأرض لضباط بريطانيين «بيض» على الساحل الغربي للخليج. ولم يكن لبريطانيا حضور مباشر في الساحل الغربي من الخليج حتى هذه الفترة إلا عبر المقيم الذي كان يعيش في بوشهر والوكلاء المحليون في كل مدينة. وكانت البحرين هي المكان الذي وقع عليه الاختيار لتفعيل «السياسة الأمامية» في الخليج، حيث كانت البحرين أكبر مركز لتجارة اللؤلؤ في الخليج في تلك الحقبة. وهكذا قدِّر لهذه الجزيرة الصغيرة أن تصبح موقع عين العاصفة للتدخل البريطاني المباشر في أمور الحكم الداخلي في الخليج.

مع حلول عام 1900، أرسل البريطانيون إلى البحرين أول ضابط بريطاني رسمي برتبة مساعد وكيل سياسي (Assistant Political Agent) ليقيم بصفة دائمة في الضفة الغربية من الخليج، وكان يتبع المقيم السياسي (Political Resident) في بوشهر، والإثنان بدورهما كانا تحت حكومة الراج البريطانية في الهند. وسرعان ما تبع مساعد الوكيل السياسي وكيل سياسي (Political Agent) عام 1904، وقد أرسل إلى المنامة، كما أرسل آخر إلى الكويت. وفي نفس السنة، دمر الإنكليز بيت وأسطول أمير المنامة المحلي ونفوه، وأسسوا مكانه «دار الحكومة» في المنامة. وكان ذلك بمنزلة إعلان للملأ بأن هناك قوة سيادية جديدة في البلاد، أعلى من أي قوة أخرى، بما فيها «بيت الدولة» في المحرق، الذي كان معقل حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي. وكانت هذه بداية تدخلهم بصورة مباشرة في تفاصيل وحيثيات الحكم المحلي في البحرين والخليج عموماً[17].

3 ـ فنون الحكم وبذور الحكم المطلق المحدَّث في الخليج

يُعرف مجلد دليل الخليج اليوم بأنه أحد أهم المراجع التاريخية حول الخليج، فهو يضم بين دفتيه 5000 صفحة غنية بالمعلومات عن الخليج وشبه الجزيرة العربية وسكانها، ونظم حكمه، وطوبوغرافيته، وجغرافيته... إلخ[18]. لكننا قد ننسى أن هذا المجلد الضخم المكتوب بين عامي 1903و1915 كان قد أُنتِج سراً للحكومة البريطانية في الهند، والهدف الرئيسي منه هو الحكم، والحكم هو حكم الإمبراطورية الإنكليزية لمنطقة الخليج وتثبيت وبسط نفوذها على المنطقة.

بل إن دليل الخليج قد يكون أفضل مثال على بدايات فنون الحكم الاستعماري التي طبقها

---

(17) التفاصيل التالية مبنية على تلك التي فصلناها في دراسة سابقة لنا: Omar Hesham AlShehabi, «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, Nationalism, and Absolutism in Bahrain,» *British Journal of Middle Eastern Studies,* vol. 44, no. 3 (2017), pp. 333-355.

(18) John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf (2v.)*. Vol. 1: *Historical*, Qatar Digital Library (henceforth QDL), <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023575946.0x000004>.

البريطانيون في الخليج؛ فهو يوثق للبنات الحداثة في نظام الحكم في الخليج، بحيث نرى بدايات الإحصاء السكاني النظامي، وإحصاء المباني، وحتى إحصاء الحيوانات، بحيث أسس لمبدأ التوثيق والكتابة الممنهجة للمعلومات. وبالطبع فإن هذا التوثيق المنظم والممنهج، الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة، لم يأتِ من فراغ، أو من حس أكاديمي أمين، بل جاء بهدف بسط السيطرة البريطانية على المنطقة.

فمع توسع النفوذ البريطاني في الخليج، أراد اللورد كورزون جمع أكبر كمية من المعلومات الممكنة عن ساكني دول الخليج، في سبيل بسط فنون الحكم البريطانية عليهم. في هذا الصدد فوَّض كتابة دليل الخليج، ليكون مرجعاً للمساعدة في حكم المنطقة. فكلف جون لوريمر، وهو ضابط بريطاني كان يعمل في حكومة الهند البريطانية سابقاً، بكتابة هذا الدليل، فقضى لوريمر ومساعدوه عدة سنين في التجوال في مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية في سبيل كتابته. وظهر دليل الخليج مقسماً إلى فصلين، أصدر أولهما في عام 1908، والثاني في عام 1915، وقد أخذ من الجهد أكثر من عشرة أعوام، حتى أن لوريمر مدير المشروع قد قضى نحبه قبل سنة من ظهور الفصل الثاني. هنا نجد مثالًا رائعاً لما وصفه إدوارد سعيد باستعمال العلم والمعرفة في خدمة التحكم والاستعمار. فعندما نقرأ دليل الخليج اليوم قد يبدو لنا وكأنه مرجع قيّم محايد عن الخليج، وهو قيم بلا شك، ولكنه لم يكن محايداً البتة، فحتى التقسيمات المستعملة كانت قد اعتمِدَت لغرض معين، وهو من فنون حكم الاستعمار ليضم الخليج العربي[19].

ويتضح لمتتبع هذا المرجع موضع اهتمام البريطانيين الأكبر في هذه الفترة في الخليج، وذلك من خلال الفروقات في غزارة المعلومات حسب المناطق المختلفة. ويظهر لنا جلياً أن البحرين كانت محور الاهتمام، إذ نجد عمق المعلومات عنها استثنائياً عند مقارنتها بباقي المناطق، حيث خص لوريمر البحرين فقط بإحصاء البيوت والأنفس على نحوٍ مفصل.

وقد تفاوتت حدة الاستعمار والنفوذ البريطاني بين دول الخليج، فكانت على أشدها في البحرين وأضعفها نسبياً في الكويت، إلا أن البريطانيين انتهوا بتوقيع معاهدة حماية حتى مع الكويت في عام 1896، يتعهد بموجبها حاكم الكويت الشيخ مبارك بعدم السماح لأي قوة أجنبية بدخول الكويت من دون إذن الإنكليز في مقابل الحماية.

الاستثناء الأبرز في منطقة الخليج تمثل بالمملكة العربية السعودية، التي كانت في خضم تكوين الدولة السعودية الثالثة في أول عقدين من القرن العشرين[20]. وعلى الأقل في بداياتها،

(19) Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage, 1979).

(20) على الرغم من أن المملكة وقعت اتفاقية دارين مع البريطانيين في عام 1915، التي اعترفت فيها بريطانيا بمملكة نجد وأنها تحت «الحماية» البريطانية، إلا أن أحد الأسباب الرئيسية لتوقيع هذه الاتفاقية كان إيقاف توسع الملك عبد العزيز نحو المناطق المطلة على الخليج. أي أن هذه الاتفاقية كانت استباقية من قبل الإنكليز، وفعلياً لم يكن لهم حضور عبر وكيل سياسي أو أنظمة قضائية في السعودية كما هو الحال مع باقي دول الخليج.

اتخذت الدولة السعودية منحى قد يكون أقرب إلى نظرية تشارلز تيلي حول تكوين الدولة في أوروبا، إذ بنيت الدولة السعودية أساساً على الحرب وعلى التوسع الجغرافي[21]، على الرغم من أن البيروقراطية المنظمة لم تكن قد نمت بعد. وعلى الرغم من أنها لم تكن تحت السلطة البريطانية المباشرة، إلا أنه كان للبريطانيين نفوذ على السعودية أيضاً، حيث وقعوا اتفاقية دارين مع الملك عبد العزيز في عام 1915، التي اعترف الإنكليز بموجبها بمملكة نجد بل ووفروا الحماية الاسمية لها. كما قدّموا الدعم المادي والسلاح للملك عبد العزيز خلال حملاته العسكرية قبل أن يصبح ملكاً، وشاركوا في معركة السبلة الحاسمة ضد الإخوان بقيادة فيصل الدويش بواسطة طائراتهم الحربية، وكانت هذه الطائرات هي كلمة الفصل التي أنهت فعلياً تمرد الإخوان على مؤسس الدولة السعودية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الإنكليز في رسم حدود المملكة السعودية الأولى (وكانت حينها مملكة نجد) مع العراق والكويت. هذا إضافة إلى أن التجارة في المناطق التي أصبحت فيما بعد جزءاً من الدولة السعودية، وخصوصاً في الحجاز والمنطقة الشرقية، كانت جزءاً من شبكة التجارة البريطانية الممتدة على مدى المحيط الهندي من الهند إلى شرق أفريقيا والسويس.

ومن المهم التذكر أن هذه الفترة، الممتدة من بداية القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت مرحلة مفصلية ومتقلبة في تاريخ العالم العربي أجمع، بما فيه الخليج. فكانت هذه الفترة هي مرحلة أفول الإمبراطوريات العريقة التي حكمت وسيطرت على المنطقة لعدة قرون، إذ كانت الدولة العثمانية، التي حكمت عدة مناطق في شبه الجزيرة العربية، بما فيها المنطقة الشرقية والحجاز، تترنح إلى أن سقطت بعد الحرب العالمية الأولى. وكان مصير الدولة القاجارية في إيران مماثلًا، إذ ضعفت سلطتها منذ ثورة التنباك في نهاية القرن التاسع عشر حتى أفولها في عام 1925. إضافة إلى ذلك، مثلت هذه الفترة مرحلة حاسمة في رسم الحدود السيادية الأولى في المنطقة، ابتداءً من اتفاقية سايكس- بيكو إلى اتفاقية العقير، التي نتج منها الانتداب البريطاني للعراق وفلسطين ومصر وغيرها من المناطق العربية. إذاً، كانت هذه المرحلة محورية ومضطربة، سقطت فيها الإمبراطوريات السابقة، وتوسع فيها الاستعمار الغربي، وتولى مفاصل السلطة فيها حكام جدد، ورسمت حدود الدول لأول مرة.

وحتى نفهم التطورات في هذه الفترة، فمن الضروري أن نتبحر قليلاً في طبيعة النظام الاستعماري الأوروبي في هذه الفترة، أي في الربع الأول من القرن العشرين. وقد كان الفكر السائد في بريطانيا في ذلك الوقت بأنه على هذا الاستعمار أن يأخذ شكل «الحكم غير المباشر»

(21) Ahmed Alowfi, «From Warriors to Administrators: Capital and Coercion in the Early Process of State Formation in Arabia (1900-1938),» (Masters Thesis, American University, 2015).

(Indirect Rule) [22]. وتقتضي الفلسفة الأساسية من وراء هذا النوع من الحكم أن لكل منطقة وسكانها خصوصياتها وطبائعها وثقافتها الخاصة، وأن على البريطانيين مأسسة هذه الخصوصيات بأكبر قدر ممكن وتقنينها رسمياً، ومن المفضل أن يتم ذلك تحت عين الحكام المحليين، الذين كانوا بدورهم تحت وصاية الإنكليز. وطبق هذا المبدأ في مناطق مختلفة من الإمبراطورية، من الهند وصولاً إلى جنوب أفريقيا، وكانت هذه العقلية التي رسا بها الإنكليز على سواحل الخليج.

ومن الملاحظ أن الاستعمار البريطاني قد ثبَّت حكم العوائل المختلفة في الخليج وشبه الجزيرة العربية التي حصلت على حماية البريطانيين. فكل العوائل التي حصلت على حماية «الدولة البهية» (كما كانت تسمى بريطانيا) بقيت في منصبها حتى يومنا هذا، باستثناء إمارة المحمرة تحت حكم الشيخ خزعل، التي استولت عليها حكومة الشاه الجديدة في إيران، وأصبحت جزءاً من منطقة الأحواز اليوم. هذا بالإضافة إلى حكم شريف مكة في الحجاز، الذي كان مدعوماً من البريطانيين قبل سقوطه وضمه إلى الحكم السعودي المساند أيضاً من قبل بريطانيا. أما الحكام الذين لم يحصلوا على دعم الإنكليز، كإمارة الرشيد في حائل، فقد سقطوا وانتهى حكمهم. وبهذا، تمكنت الإمارات الصغيرة، التي عادة ما يتم ابتلاعها من قوى ودول أكبر، من الاستمرار على امتداد الساحل الغربي للخليج، بعد حصولها على الحماية البريطانية التي ثبتت حكم العائلات المالكة في كل منها.

4 ـ المستشارون كأداة لتحديث الدولة تاريخياً

إذاً، كان للاستعمار البريطاني دور حاسم في تكوين دول الخليج، وتفاوت هذا الدور بين المناطق المختلفة، حيث وصل تدخلهم أوجه في البحرين. وسنحول أنظارنا إلى هذه الجزيرة الصغيرة في هذا الجزء، لكونها أول شاهد على مخاض الدولة الحديثة في الخليج. فبحلول العقد الثاني من القرن العشرين، كان البريطانيون قد بسطوا سيطرتهم الكاملة على الحكم المحلي في البحرين. فعلى مدى الفترة 1904 ـ 1923، واصل البريطانيون تمديد توسعهم في البحرين[23]، إلى أن عزلوا الحاكم في 1923، ونصبوا ابنه اسمياً كحاكم جديد، فيما كان الضباط الإنكليز هم الممسكون بزمام الدولة من خلفه.

وقد بنى البريطانيون نظام حكمهم في البحرين بناء على ما كان يطبقونه في الإمارات الهندية المحلية (Native Princely States)، بحيث يتم حصر السلطة والقوة السياسية المحلية في هيئة

(22) Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

(23) انظر الفصل التاسع للمزيد حول هذه الفترة.

الحاكم، ويسانده في الخلفية ثلة من المستشارين والخبراء البريطانيين. وفي سبيل تثبيت إدارة الدولة، أرسل البريطانيون «مستشاراً» إنكليزياً يدعى تشارلز بلغريف ليساعد الحاكم على تدبير أمور الحكم. وقد أصبح بلغريف أسطورة في تاريخ البحرين الحديث. بل إن هذا «المستشار» أصبح الحاكم الفعلي للبلاد لأكثر من ثلاثين سنة حتى مغادرته في عام 1957 وسط معارضة عارمة لحكمه. وكانت الإدارة العامة التي أُسست على يده هي بداية الحكم المطلق المحدث الذي مأسس له الاستعمار، حيث بدأ المسؤولون البريطانيون بقيادة المستشار بتطبيق سلسلة من «الإصلاحات»، هدفها الأساسي إنشاء بيروقراطية الدولة الحديثة في البحرين. فلمدة ثلاثين عاماً، تصرف بلغريف كرئيس وزراء البلاد، وأدار كل أمور الدولة فعلياً، من الشؤون المالية إلى نظام الشرطة مروراً بالصحة والتعليم.

جسّد بلغريف المثال الحي لذلك النمط من المستشار الاستعماري البريطاني الذي ظهر في أوائل القرن العشرين في ظلّ نظام «الحكم الاستعماري غير المباشر»، حيث تميزوا بمزيج من الخلفية العسكرية وبكونهم «استشراقيين» مخضرمين يتقنون اللغة العربية بعد أن عاشوا في المنطقة لفترة من الزمن. وقد درس بلغريف في جامعة أكسفورد معقل تخريج كوادر الإدارة الاستعمارية، وكانت لديه خبرة سابقة في الجيش البريطاني والمستعمرات البريطانية، بما فيها السودان التي قضى فيها فترة. ثم درس اللغة العربية في جامعة لندن كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS)، وبعدها عيِّن في البحرين. وكان لـ «بلغريف» المستشار أن يصبح القدوة للبريطانيين لإدارة باقي منطقة الخليج في فترة الاستعمار.

ومن المهم التوضيح أن نظام الحكم المطلق المحدث لا يعتبر فريداً فقط على مستوى العالم في القرن العشرين، بل كذلك مقارنة بأنظمة الحكم التي كانت سائدة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في الفترة التي سبقت تحديثه وبناءه لأول مرة في بدايات القرن العشرين تحت الإشراف البريطاني. فعلى الرغم من وجود حاكم معين من عائلة معينة في الفترة التي سبقت هذا النظام، إلا أن السلطات لم تجتمع في يده على نحوٍ شبه مطلق، بحيث يحتكر هو والمقربون من عائلته السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في البلاد، بل وحتى الموارد الاقتصادية في الدولة. فتاريخياً، شهدت المنطقة توزيعاً في مكامن القوى السياسية والاقتصادية . ففي البحرين كمثال، كان مجلس العرف المكون أساساً من التجار هو الفصل في القضايا والخلافات التجارية، وينطبق الأمر نفسه مع مجلس السالفة الذي تولى أمور اللؤلؤ[24]. أما القضايا الدينية والجنائية،

(24) Fahad Ahmad Bishara, «A Sea of Debt: Histories of Commerce and Obligation in the Indian Ocean, c.1850-1940,» (Ph.D. Thesis, Duke University, 2012), pp. 350-355.

فكان للقضاة استقلال كبير أيضاً في إدارتها[25]. وحتى فيما بين شيوخ العائلة الحاكمة، كان هناك توزيع في القوى، إذ كان لكل من «الكبارية» قوته القسرية الخاصة (الفداوية)، وكان لكل منهم مناطق معينة تحت سيطرتهم التامة (كما كان الحال مع الكثير من القرى الزراعية في البحرين التي مورس عليها الحكم الإقطاعي). وحتى بعض القبائل كان لها استقلالية في إدارة أمورهم والمناطق التي كانوا فيها (كما هو حال الدواسر في البديع). أما من ناحية الموارد الاقتصادية ، فقد اعتمد الحاكم على الضرائب المتحصلة من التجارة في المناطق الواقعة تحت نفوذه، وهو ما أعطى التجار نفوذاً اقتصادياً قوياً في البلاد.

ويعَدّ تمركز السلطة في يد الحاكم في المنامة من أهم التغيرات التي طرأت على نمط الحكم، بعد أن كانت السلطة مبعثرة على عدة شيوخ ومناطق. وتزامن ذلك مع إنشاء قوة شرطة احتكرت حق استعمال القسر وإلغاء القوى القسرية الخاصة بكل شيخ على حدة (الفداوية). كما أنشأت المحاكم الرسمية في هذه الفترة، ووضع القانون الجنائي والمدني لحكم البلاد. ووضعت أول ميزانية رسمية عامة في منطقة الخليج عام 1924، وكانت الميزانية تدقق بصورة مستقلة من قبل محاسبين قانونيين في بغداد. وأنشأت عدة دوائر لإدارة أمور البلاد، بما فيها دائرة المالية ودائرة الجمارك ودائرة التعليم ودائرة الصحة، واستقدم الخبراء والتكنوقراط من الهند وبريطانيا ليديروها. وقد تكون دائرة «الطابو» (Tabu) من أهم تلك الدوائر، وهي المعنية بتوثيق الأراضي ومالكيها في البلاد، وكانت أول دائرة من نوعها في الخليج. كما أدخلت إصلاحات مركزية على مهنة الغوص، كإلغاء توارث الدين بين الغواصين، بالإضافة إلى إلغاء ضريبة «الرقابية» (من الرقبة، أي ضريبة على كل رأس)، وتحسين أوضاع الفلاحين القانوني في القرى، وقد كانوا يعيشون حياة أقرب ما تكون إلى النظام الاقطاعي تحت أمرة الشيوخ.

كما ابتكرت المراسيم والتقاليد الرسمية المرتبطة بالدولة، كعدد الطلقات النارية المعتمدة عند الاستقبال الرسمي للشخصيات، والألقاب المختلفة التي تطلق على كل مقام (كمثال حضرة صاحب العظمة)، التي جعلت الحاكم في أعلاها. وكما كان الحال مع حكومات أوروبا في القرن السابق، كانت هذه المراسيم الحديثة تقدم نفسها وكأنها مستمرة وجزء من التاريخ والتراث القديم الممتد إلى الحاضر، وذلك بهدف بناء الهوية والسردية الحديثة للدولة وإعطائها عمقاً تاريخياً، وقد أصبح الحاكم وعائلته على رأسها[26].

لم يحدث هذا كله من باب الإحسان فقط، إذ راهن البريطانيون على أن إدخال الإصلاحات

---

(25) وقد يكون القاضي الشيخ قاسم بن مهزع والقوة التي كانت تحت سيطرته خير دليل على ذلك.

(26) Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds., *The Invention of Tradition* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012).

والحداثة في بناء الدولة سيسهم في بسط سيطرتهم على الأمور الداخلية في الخليج، التي في نظرهم كانت معرضة للانفلات إذا لم تطبق هذه التحديثات. وقد يكون **كتاب البحرين السنوي** *(Bahrain Annual Report)*، الذي صدر لأول مرة عام 1926، خير شاهد على فنون الحكم الحديثة التي طبقها الإنكليز في البحرين. فهذا التقرير السنوي الذي كان يكتبه بلغريف، يأخذ منظور الطائر المحلق من الأعالي ليراقب البلاد من تحته (Bird's Eye View)، بطريقة تسمح له باستقراء الدولة والمجتمع بنظرة شموليه من الأعلى، وتوثيق تفاصيلهما بهدف إدارتهما بإحكام؛ فضم التقرير السنوي الميزانية المدققة والمفصلة بحسب الدوائر الحكومية، وإحصاءات متعددة عمّن تلقى العلاج في المستشفى وأمراضهم، وعدد الطلبة في كل مستوى دراسي، وعدد موظفي الدولة، وعدد القضايا في المحاكم، وغيرها من أمور إدارة الدولة الحديثة التي أدرجت لأول مرة في الخليج في البحرين.

وبذلك، تركزت أغلبية منابع القوى السياسية في البلاد من القضائية والتنفيذية والتشريعية رسمياً في الحاكم، الذي أصبح هو صاحب السيادة (The Sovereign) الأعلى الذي تترسخ في شخصه كل هذه الصلاحيات، بينما كان المستشار بلغريف هو من يدير الأمور فعلياً على أرض الواقع نيابة عنه. وهذا النوع من الحكم المطلق المحدث الذي تم تطبيقه في البحرين، كان هو النموذج المعياري لباقي الخليج. حيث برّر البريطانيون هيمنتهم على الدولة عبر المكاسب الاقتصادية والمادية التي أنتجها النظام الاستبداديّ البيروقراطي الجديد. وسرعان ما أصبحت البحرين وبلغريف قدوة للمنطقة يحتذى بها من وجهة نظر الإنكليز. ومن ركائز هذا النموذج الجديد كان «المستشار» على نمط بلغريف، وقد حاول البريطانيون تطبيقه في باقي المنطقة كوسيلة لتحديث الحكم تحت سيطرتهم.

ثالثاً: النفط يتفاعل مع أجهزة الحكم المطلق المحدّث

وسرعان ما امتزج عامل أساسي آخر مع بيروقراطية الدولة الحديثة ليولد تحولاً مفصلياً في إدارة دول الخليج، وبالطبع فإننا نقصد هنا اكتشاف النفط وتصديره وتدفق إيراداته على الدولة. وكان لهذين العاملين، أي بناء البيروقراطية الحديثة وإيرادات النفط المتدفقة على الخليج، دور محوري في بناء الدولة عبر جدلية ثنائية بينهما، بحيث كان كل منهما يغذي الآخر.

مرة أخرى، ونظراً إلى أن البحرين كانت الموقع الأول لاكتشاف النفط في عام 1932، فهي أدت دور المختبر لبلورة عملية توزيع العائدات النفطية، التي شكلت سابقة طبقت فيما بعد في بقية دول الخليج. ونص الاتفاق الرسمي المبرم بين المستشار وبقية المشرفين على الاستعمار

البريطاني، وشركات النفط، والحاكم المحلي، على توجيه ثلث العائدات نحو «محفظة الحاكم» (Privy Purse) كحصة شخصية له من عائدات النفط، يحق له التصرف بها حسب إرادته. أما الثلث الثاني فخصص لتمويل الإنفاق السنوي للموازنة العامة للدولة، وخصص الثلث الأخير للاستثمارات الخارجية طويلة المدى، كنوع من الاحتياطي والاستثمار للأجيال القادمة. وكان هذا التوزيع للحصص «الثلث بالثلث بالثلث» مسجلاً وموثقاً رسمياً في الميزانيات السنوية والحسابات الختامية للدولة. وهكذا أسس لمبدأ تلقي العائلة الحاكمة سنوياً لحصة خاصة من النفط تعادل قيمة النفقات السنوية للدولة كاملة لذلك العام. وبرأينا فإن هذه هي الخطيئة الأولى التي أسست للنمط الذي نظرت وتعاطت عبره الدولة، ومن ثم المجتمع، مع إيرادات النفط وأوجه استعمالها، بحيث نظرت الدولة والمجتمع إلى هذه الإيرادات على أنها كعكة تقطَّع وتوزَع على جهات خاصة في المجتمع، لكل منها نصيب محدد حسب مكانته الاجتماعية وقربه من مركز اتخاذ القرار، بناء على مبدأ «أريد نصيبي من الكعكة». وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا الفصل.

لنبدأ سعينا بما كتبه المستشار بلغريف سنة 1950 في ما يتعلق بمخصصات الميزانية لـ «محفظة الحاكم» في البحرين[27]:

«هذا النوع من الإنفاق هو من وجهة نظرنا الغربية قابل للنقد ... إلا أنه يجب ألا تغيظنا كثيراً الزيادة في مصروفات «محفظة الحاكم»، إذ قد يكون من الحكمة أن يكون كريماً تجاه أقربائه في ظل العلاقات الأبوية والبدائية السائدة في مشيخات الخليج. فأعضاء العائلة الحاكمة المتذمرون والساخطون هم دائماً مصدر رئيسي محتمل للمشاكل السياسية»[28].

وقد عبَّر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ذلك الوقت السير روبرت هاي (Rupert Hey) عن شعور مماثل:

«على الرغم من أن الحاكم قد يكون لديه بعض المشاكل الصغيرة مع شعبه، فإن أقاربه غالباً ما يكونون الشوكة الكبرى في جسده. قد يناصره عدد قليل منهم، لكن يمكننا تقسيم البقية إلى قسمين: أولئك الذين يريدون المال والسلطة، وأولئك الذين يريدون المال فقط ... والفئة الأخيرة هي الفئة الأكبر عدداً كثيراً. هناك العديد من الشيوخ الذين يرفضون القيام بأي عمل، وبعضهم

(27) في الأقسام التالية من الكتاب سوف نستدل باقتباسات من مسؤولين بريطانيين في الخليج، بهدف نقل وجهات نظرهم بشأن طبيعة الحكم في تلك الفترة. وعلينا تحذير القارئ حتى يكون على علم مسبق، حول النظرة الاستشراقية والاستعمارية والاستعلائية في كثير من هذه الاقتباسات، التي كانت سمة سائدة في صفوف مسؤولي الاستعمار الإنكليز في الخليج، تماماً كما كان الحال في الأجهزة الاستعمارية البريطانية في بقع أخرى من العالم. ومع ذلك، اخترنا تقديم الاقتباسات حرفياً، حتى يتم تسليط الضوء على الخطابات ووجهات النظر لمختلف مسؤولي الاستعمار البريطاني في تلك الفترة.

(28) BNA, FO 371/91299.

يعيشون حياة مترفة. وهؤلاء ينادون بشكل مستمر بزيادة بدلاتهم، حيث يجعلون حياة الحاكم عبئاً عليه باستمرار، حيث يجد هو صعوبة في مقاومة متطلباتهم ...»[29].

وسرعان ما تبع المخصصات حصول أعضاء العائلة الحاكمة على مزايا وإعفاءات أخرى من الدولة، خصوصاً من ناحية الكهرباء والماء والجمارك، التي لم يتحملوا شخصياً تكلفة أي منها، وقد دوَّن بلغريف بشكل منهجي في تقرير البحرين السنوي كل الإعفاءات الجمركية وفي الكهرباء والمياه التي كان يحصل عليها أعضاء العائلة الحاكمة[30]. وكما سنرى، أسس هذا النموذج لباقي الشعب للنظر إلى إيرادات النفط وأوجه إنفاقها بطريقة مماثلة، أي أن لكل شخص نصيب شخصي فيها، على غرار العوائل الحاكمة. وبهذا تمأسست النظرة إلى إيرادات النفط على أنها «كعكة أريد نصيبي منها»، يتم تقسيمها على جهات خاصة من شيوخ ومواطنين، كل حسب قربه من مركز القرار، بدلاً من النظر إليها أساساً كثروة عامة يجب المحافظة عليها بل وجعلها تتكاثر.

هذا يأخذنا إلى قناة أخرى مكنت العائلة الحاكمة من تركيز الحكم المطلق في يدها. فبالإضافة إلى التحكم في إيرادات النفط وأوجه إنفاقها، والحصول على دعم المؤسسات الغربية التي طبقت مبدأ بناء بيروقراطية الدولة، فقد دأب أعضاء العائلة الحاكمة، وخصوصاً النشطين منهم وذوي الطموح والمقربين من الحاكم، بتثبيت قوتهم عبر تحكمهم في مختلف دوائر ووزارات الدولة التي تم بناؤها حديثاً، حيث قاموا بإدارتها إلى جانب الخبراء الغربيين فيها، وأصبحوا يتحكمون في أوجه إنفاقها وفي الخدمات المقدمة منها أيضاً[31]. وهكذا، فقد كان أخو الحاكم الشيخ عبد الله بن عيسى هو رئيس بلدية المنامة، والمسؤول الأول عن التعليم، كما دخل أعضاء العائلة الحاكمة في مناصب قضاة في المحاكم، ومن بعدها في باقي دوائر الدولة. إذاً، فإن السيطرة على إيرادات النفط لم تكن الطريقة الوحيدة التي ثبتت سلطة العائلة الحاكمة، حيث بقي السؤال الأهم هو كيف استعملت إيرادات النفط هذه في سبل أخرى لتثبيت القوة والسلطة. وقد تمثل أحد فنون الحكم المعتمدة بدفع أعضاء العائلة الحاكمة، بالإضافة إلى المستشارين الغربيين، إلى التمركز في دوائر الدولة وأجهزتها البيروقراطية المبنية حديثاً، لكون هذه الأجهزة تعبِّر عن المؤسسات التي رسخت فيها قوة وسيادة الدولة، رسمياً وقانونياً. لذلك تمركزت سلطة وسيادة الدولة أكثر فأكثر في العائلة الحاكمة والمستشارين.

---

(29) Ali Khalifa Al-Kuwari, «Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,» (Doctoral Thesis, Durham University,1974), p. 209.

(30) «Government of Bahrain Annual Report for Year 1357 (March 1938 - February 1939),» QDL <https://goo.gl/VwYjYY>.

(31) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies* (Albany, NY: SUNY Press, 1999).

هذا التحكم في دوائر الدولة الرئيسية ومؤسساتها لم يكن غرضه بسط سلطة العائلة الحاكمة على بقية السكان فحسب، بل كان أيضاً وسيلة لتقنين وحل الخلافات بين أعضاء العائلة نفسها عبر توزيع السلطة السياسية وتنظيم المنافسة بين هذه المؤسسات، بدلاً من اللجوء إلى وسائل أخرى، كالعنف لفض الخلافات، كانت تستعمل بكثرة فيما بينهم في ماض ليس ببعيد. إذاً، فحتى يتم ضمان استمرارية وإعادة إنتاج «الدولة» ونظام الحكم الذي ثبتت عليه، فقد كانت الطريقة تتركز على تثبيت أفراد من العائلات الحاكمة في أسس مفاصل الدولة، وخصوصاً في مفاصل المؤسسات المتعلقة بالقسر والمال والتي سميت «السيادية»، أي الشرطة (ومن بعدها الجيش) والمحاكم، بالإضافة إلى وزارة المالية (ومن ثم انضمت وزارة الخارجية بعد الاستقلال). وتم تمويل بناء هذه البيروقراطية عبر إيرادات النفط، التي كما رأينا استخدم الجزء الأكبر منها كإيرادات خاصة للحاكم وإلى تمويل الإدارة العامة والأجهزة القسرية.

بالإضافة إلى زيادة نفوذ أفراد العائلة الحاكمة عبر نصيبهم من ريع النفط، فقد أعطت إيرادات النفط استقلالية اقتصادية لأجهزة الدولة من بقية المجتمع، فلم تعد الدولة تعتمد أساساً على الضرائب على التجارة لإيراداتها، وبذلك فإنها لم تعد تعتمد على أنشطة التجار للحصول على المال. ومنذ بداية بناء الدولة الحديثة في البحرين، فقد كان الجانب الأمني يأخذ نصيب الأسد من مصروفات الدولة، وخصوصاً في ظل الأحداث الجسيمة التي بيَّنّاها في فترة عزل الإنكليز للحاكم السابق والمعارضة التي برزت ضدها في 1923، بحيث لم توجد قاعدة شعبية للحاكم الجديد حتى بين أهله، الذين ناهضوا عزل الحاكم السابق. وهكذا انتشرت الاضطرابات وأحداث «الشغب» مع ولادة الدولة الحديثة في البحرين. لذلك ركز المستشار الإنكليزي على بناء جهاز أمني مدرب ومحترف، وخصصت نسبة كبيرة من ميزانية الدولة السنوية له.

وحتى تكتمل القصة، فمن المهم التنويه بأن جزءاً من إنفاقات الدولة قد وجهت أيضاً لبناء المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث أصبحت البحرين مكان انتشار التعليم والصحة من قبل الدولة بشكل نظامي وموسع لأول مرة في الخليج. بالإضافة إلى الخبراء الأجانب، فقد نما على مدى القرن العشرين كادر محلي مكوّن من تكنوقراط وخبراء محليين ساهموا في بناء الجهاز البيروقراطي والمحلي وإدارته في البحرين وبقية دول الخليج. ولم يجرِ هذا اعتباطاً، بل كرد فعل للحراك السياسي والاجتماعي الداخلي والإقليمي، الذي أدى إلى زيادة المصروفات على هذه الخدمات الاجتماعية لمحاولة مواجهة وتقنين الحراك المحلي والإقليمي المعارض (وسيكون هذا الحراك ونشوء الخدمات الاجتماعية والكادر البيروقراطي المحلي محط تركيزنا في الفصل الثامن).

أما الثلث الأخير من إيرادات النفط، فخُصص كما ذكرنا سابقاً لاستثمارات خارجية، وكانت

البحرين أول دولة في الخليج تقوم بذلك، مؤسسة بذلك لمبدأ استعمال جزء من النفط لاستثمارات رأسمالية عامة. وهكذا، مع حلول منتصف الثلاثينيات، اتضحت في البحرين التركيبة الأساسية لأوجه إنفاق إيرادات النفط في الخليج التي فصَّلناها في القسم السابق، كما تمأسست أهم ملامح الحكم المطلق المحدث نفطياً. وتتلخص أهم ملامح هذا الحكم ونمط إعادة إنتاج الدولة المبني حوله في التالي: تمركز القوة السياسية في يد الحاكم، وسيطرة عائلته على أهم مفاصل الدولة ومؤسساتها، وخصوصاً القسرية منها. وكان لهم أن يسيطروا على إيرادات النفط وطريقة توزيعها، ما وفر المال اللازم لضمان استمرارية هذا النمط من الحكم وإعطائه استقلالية اقتصادية من بقية المجتمع، حيث ذهب جزء كبير من الإيرادات إلى أفراد العائلات الحاكمة. أما الباقي فقُسِّم بين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والاستثمارات الخارجية. وأشرف عليهم وساندهم في ذلك ثلة من المستشارين الغربيين، الذين وضعوا أسس البيروقراطية الحديثة لهذه الدولة، التي سرعان ما انضم إليها وأدارها كادر تكنوقراط وطني. كانت هذه إذاً لبِنات الحكم المطلق المحدث نفطياً في إمارات الخليج تحت حكم الاستعمار البريطاني، وحتى تلك التي لم تكن تحت سيطرته، إذ كانت كل واحدة تراقب وتتعلم وتتفاعل مع الأخرى.

1 ـ الكويت وأول طفرة نفطية كبرى

انتقلت أعين المسؤولين البريطانيين في الخليج بعد البحرين إلى الكويت، حيث اكتشفت في عام 1938 احتياطيات نفطية ضخمة تعدَّت تلك في البحرين عشرات المرات، وبدأ تصديرها عام 1946. وعلى الرغم من عدم تدخل الإنكليز بوجه عام في الشؤون الداخلية للحكم في الكويت في الفترة التي سبقت اكتشاف النفط، إلا أن اكتشافه غيَّر تلك الموازين، بحيث عمل الإنكليز لإيجاد موطئ قدم في العملية السياسية الداخلية. وكما هو الحال في البحرين، فقد أرسل البريطانيون «مستشارين» لمساعدة حاكم الكويت الجديد الشيخ عبد الله السالم الذي تولى الحكم عام 1950، على أمل ضمان تثبيت نفوذهم في عملية بناء الدولة الحديثة في الكويت. فقد أُرسِل اللواء ويليام هاستد (William Hasted) لإدارة دائرة التنمية التي تم إنشاؤها في بداية الخمسينيات، والتي كانت تشرف على مشاريع التنمية في الكويت، في حين وجِّه كركتون (G. C. L. Chricton) ليدير دائرة المالية، التي أصبحت من أهم الدوائر بعد تدفق إيرادات النفط. وعلى غرار الحال في البحرين، أنشأت الدوائر الحكومية المتعددة، وترأس العديد منها أشخاص من العائلة الحاكمة، في سبيل بسط سيطرتهم وأيضاً لتقنين المنافسة فيما بينهم. وكانت المنافسة فيما بين أعضاء العائلة الحاكمة تؤدي دوراً مهماً في إبراز أصحاب الكفاءة والطموح اللازم لاستلام زمام الحكم والقيادة، إذ تبوّأ جميع حكام الكويت التالين، بمن فيهم الشيخ صباح السالم، وجابر الأحمد، وسعد العبد الله، مناصب قيادية في دوائر الحكومة سابقاً[32].

(32) بمن فيهم الشيخ صباح السالم الصباح، الذي كان رئيس دائرة الشرطة من 1953 إلى 1959، ورئيس دائرة =

إلا أنه من المهم أيضاً أن نبيِّن أنه كانت هناك فروق مهمة بين البحرين والكويت، على رغم التشابه العام فيما بينهما. فلم يستطع الإنكليز بسط السيطرة الكاملة على الحاكم في الكويت كما الحال في البحرين. بل إن الحاكم الشيخ عبد الله السالم كان أكثر استقلالية لعدة أسباب، منها طبيعة شخصه، والضغوط الخارجية المتمثلة بمطالبات حكومة العراق بالكويت، وتفادي البريطانيين استعمال القوة في تلك الفترة، إضافة إلى طبيعة الحراك السياسي داخل الكويت. فرفض الأمير تعيين مستشار بريطاني أعلى كما كان الحال مع بلغريف في البحرين، وتوجه في المقابل إلى ملء البيروقراطية المحلية بمزيج من أعضاء العائلة الحاكمة والشخصيات المحلية البارزة، والتكنوقراط من البلدان العربية المجاورة، وبخاصة فلسطين وسورية. وهذا أعطاه المقدرة على المناورة والتوازن النسبي أكثر فأكثر مع البريطانيين، بل إن المستشارين البريطانيين سرعان ما استقالوا أو كانوا على الهامش.

عموماً مع بداية الخمسينيات، التي مثلت عصر التحرر والاستقلال لكثير من دول العالم، خف بريق «خبراء» الاستعمار البريطاني على طريقة بلغريف، واتجه الهاجس في فترة ما بعد الاستعمار في العالم إلى هموم «التنمية»، حيث أصبحت التنمية هاجساً جديداً بين الدول الغربية والمؤسسات المتحالفة معها، بحيث تركزت اهتمامهم على تحسين الأوضاع المادية «للدول النامية» المستقلة حديثاً. وتحوّل عندها الطلب إلى خبراء التنمية، ولا سيما أولئك من الدول الغربية[33].

وفي حال دول الخليج، مكنت الإيرادات النفطية الهائلة هذه الدول من الحصول على آخر تطورات ومنتجات «التنمية» في ذلك الوقت، التي كانت الدول النامية الأخرى تشقى للحصول عليها نظراً إلى شح الموارد، من محطات تحلية المياه أو توليد الكهرباء أو التخطيط المدني أو الموانئ والقواعد العسكرية. احتاجت مثل هذه الموارد إلى «خبراء» لإدارتها، ولكن لنتذكر أن هذه منطقة لم يكن فيها مدرسة ثانوية قبل ظهور النفط. فكان عليها استيراد هؤلاء الخبراء، وقد استقدموا أساساً من الدول الغربية، بالإضافة إلى بعض البلدان العربية كما رأينا (التي كانت الكثير منها تحت الاستعمار أو الانتداب الأوروبي). وهكذا تدفقت الحشود من الخبراء الاقتصاديين، والمهندسين، والعسكريين، والجيولوجيين... إلخ، إلى دول الخليج. وإذا كانت البحرين هي بداية تدفق «المستشارين الاستعماريين» في الخليج، فقد كانت الكويت بداية التدفق الحقيقي من ناحية «خبراء التنمية» في الخليج.

= الصحة من 1959، ومن ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية من 1962 إلى 1963، وثم رئيس الوزراء من 1963 إلى أن حكم البلد كأمير في عام 1965. والشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي كان وزير المالية من 1962ـ1965، ومن بعدها أصبح رئيس الوزراء حتى توليه الإمارة نهاية عام 1977. والشيخ سعد عبد الله الصباح، الذي ترأس الداخلية والجيش في عامي 1962 و1964 حتى أصبح ولياً للعهد عام 1978 إلى أن أصبح أميراً لتسعة أيام قبل عزله لتدهور حالته الصحية.

(33) Arturo Escobar, *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World* (Princeton, NJ Princeton University Press, 2011).

اختلاف جوهري آخر بين الكويت والبحرين كان حجم العائدات النفطية المتدفقة. ففي البحرين، كان الارتفاع في إيرادات الدولة كبيراً، إلا أنه ارتفع تدريجياً وبنسب أقل عند مقارنته بالكويت. ففي فترة ما قبل النفط، وصلت الإيرادات في البحرين أوجها عام 1926 عند 1.4 مليون روبية هندية (أي نحو 100 ألف جنيه إسترليني)[34]. ومع تدفق النفط، ارتفعت الإيرادات تدريجياً حتى وصلت إلى 4.3 مليون روبية هندية (أي نحو 322 ألف جنيه إسترليني) عام 1937، أي تضاعفت الزيادة نحو ثلاث مرات على مدى عشر سنوات فقط. أما في الكويت، فمن غير المعلوم ما كانت عليه إيرادات الحاكم في فترة ما قبل النفط، ولكنها قطعاً كانت أقل من الإيرادات التي كانت تحصل عليها حكومة البحرين في أوج تصدير اللؤلؤ قبل الكساد العالمي، التي كما رأينا بلغت نحو 100 ألف جنيه. في المقابل، بحلول عام 1955 كانت إيرادات الكويت من النفط قد تعدت 100 مليون جنيه، أي أنها تضاعفت أكثر من ألف مرة في فترة محدودة جداً.

بغض النظر عن الأرقام الدقيقة، نقطتنا الأساسية هي أن الكويت كانت أول دولة في الخليج شهدت «طفرة نفطية» بمعنى الكلمة بين ليلة وضحاها، بحيث تدفق الثراء على الدولة بشكل لم يكن حتى ممكناً تخيُّله في الماضي القريب، وذلك دون تطور مواز في قوى الإنتاج. عندها، ظهرت مشكلة جديدة وهي: ما العمل بهذه الثروة المفاجئة؟ من هذه الناحية، أسست القاعدة المتبعة في البحرين (الثلث بالثلث بالثلث) الإطار العام لعملية توزيع إيرادات النفط في الكويت أيضاً، وإن اختلفت الأرقام والنسب. فالمبدأ العام كان متشابهاً في كل هذه الدول، حيث استثمِر جزء كبير من الإيرادات في الخارج في سندات بالجنيه الإسترليني، وجزء معتبر استُخدم كمخصصات لشراء الأراضي أو للعائلة الحاكمة كما هو الحال في البحرين. أما الجزء المتبقي، فقد وجِّه نحو الخدمات العامة وأعمال «التنمية»، حيث وصلت هذه المشاريع، التي قادها «خبراء التنمية» الجدد، إلى مستويات لم تكن معهودة في المنطقة، وتخطت تلك التي في البحرين بأشواط (وسنتناول هذا الجانب بالمزيد من التفصيل في الفصل الثامن).

اختلاف آخر بين الكويت والبحرين تمثل بتقنين الكويت لمخصصات الحاكم في دستور 1962 بعد حصولها على الاستقلال عام 1961، ووضعتها تحت مراقبة ديوان محاسبة مستقل يتبع مجلس الأمة المنتخب. وعلى الرغم من توجيه جميع إيرادات النفط إلى الحاكم في بدايات تصدير النفط، حيث كان هناك خلط بين المال الخاص له والمال العام للدولة، إلا أنه بحلول عام 1963 كانت المبالغ المستحقة للحاكم سنوياً مثبتة بحكم القانون، بحيث قدر المبلغ المخصص بـ 10 ملايين دينار كويتي، مثّلث 5.2 بالمئة من ميزانية الدولة في تلك السنة[35].

(34) كان الجنيه الإسترليني يساوي 13.3333 ربيه هندية.

(35) وارتفع المخصص إلى 8 ملايين دينار كويتي في 1970–1971، ولكن كنسبة مئوية من إجمالي عائدات النفط، فقد =

إلا أن الكويت كانت سبّاقة في تطبيق طريقة أخرى لتوزيع العوائد النفطية على أعضاء العائلة الحاكمة والمتنفذين. وكان ذلك عبر شراء الحكومة للأراضي منهم بأسعار مضخمة بعد تسجيل مساحات كبيرة من الأراضي بأسمائهم. وعلى الرغم من استفادة الكثير من المواطنين من هذه العملية عبر تثمين بيوتهم القديمة والحصول على مبالغ في مقابلها، إلا أن الأغلبية من مبالغ شراء الأراضي ذهبت إلى المتنفذين الذين كانت مساحات كبيرة من الأراضي مسجلة باسمهم. وهكذا، ففي حين استحوذت مخصصات العائلة الحاكمة في الفترة 1952 ـ 1970 على نسبة 2.7 بالمئة فقط من عائدات النفط، استحوذت مصروفات شراء الأراضي على 20.6 بالمئة من إجمالي الإيرادات النفطية في تلك الفترة. وبذلك أسس لعامل آخر يدعم سيطرة العائلة الحاكمة وكبار المتنفذين على السلطة والاقتصاد عبر التحكم في الأراضي. وكما كان الحال في البحرين، حصل أعضاء العائلة الحاكمة على إعفاءات وخفوض في مدفوعات الطاقة والمياه والجمارك، بل إن الوثائق البريطانية تبين تأثير ما كان يتبع في البحرين على ما حصل في الكويت من هذه الناحية، إذ كان أعضاء العائلة الحاكمة والمستشارون في الكويت يستعملون الحال في البحرين كسابقة يبنى عليها، ما يبين التلاقح والتشابك في الأحداث بين الدول المختلفة وكيف تأثير بعضها في بعض [36].

وهكذا، تمأسس نمط الحكم المطلق النفطي المحدث في الكويت بطريقة مشابهة لتلك المتبعة في البحرين، مع وجود بعض الاختلافات. وكان ذلك عبر تحكم العائلة الحاكمة في أهم مفاصل ومؤسسات الدولة، إضافة إلى حصولهم على الدعم الغربي. زد على ذلك حصولهم على نسبة معتبرة من إيرادات النفط كمستحقات خاصة، وتحكّمهم في أوجه صرف الإيرادات المتبقية عبر مناصبهم في الدولة. هذا فضلاً عن تحكّمهم في الأراضي المسجلة باسمهم، والتي مثلت مصدراً لقوة اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة.

2 ـ الحكم المطلق المحدّث نفطياً في الإمارات وقطر وعُمان

كانت قطر الدولة التالية تحت الحماية البريطانية التي اكتشف النفط فيها وبدأ تصديره عام 1949. وسرعان ما توجهت أعيُن البريطانيين إلى تثبيت نفوذهم في قطر. وقبل عصر النفط، كانت قطر تعتبر ذات اهتمام ثانوي بالنسبة للبريطانيين، إذ لم تبرم اتفاقية حماية مع حاكمها حتى عام 1916. وحتى بعد هذه الاتفاقية، لم يرسل البريطانيون وكيلاً سياسياً لقطر حتى عام 1949، أي عند

= انخفض من 5.2 بالمئة إلى 2.6 بالمئة. على سبيل المقارنة، كانت النسبة 11 بالمئة في عام 1950. مع مرور الوقت، تمت زيادة المخصصات، حتى وصلت إلى 50 مليون دينار كويتي في عام 2006 كما بينا في الفصل السابق، ولكنها ظلت تشكل نسبة أقل من الميزانية العامة بالمقارنة مع الدول الأخرى.

(36) BNA, FO 1016/679.

وهنا يجب التنويه أن الكويت في عهد الحاكم عبدالله السالم أصدرت تشريعاً يقنن ملكية الأراضي في الدولة ويحد من ظاهرة استملاكها بشكل فردي، بحيث أصبحت رسمياً كل الأراضي خارج منطقة معينة ملكاً عاماً لا يجوز التصرف فيها إلا بقرار رسمي من الدولة.

بدء تصدير النفط، حيث أصبحت قطر بين ليلة وضحاها منطقة ذات أهمية عالية بالنسبة إليهم. ففي نفس السنة، أُرسل وكيل سياسي إلى قطر، وأجبر البريطانيون الحاكم السابق الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني على «التنحي عن الحكم» لسوء إدارة الدولة وإيراداتها من وجهة نظرهم، ليأخذ مكانه ابنه الشيخ حمد. ومع الأمير الجديد، أرسل البريطانيون «مستشاراً» على غرار بلغريف عام 1950 للإشراف على تطوير البيروقراطية الحديثة، وتنظيم مخصصات الميزانية، ووضع خطة تنمية للبلاد.

إلا أن البريطانيين لم يبسطوا سيطرتهم المطلقة على الحكم في قطر مقارنة بالبحرين، حيث لم يفرضوا هيمنة كاملة على شؤون العائلة الداخلية وعلى طريقة توزيع إيرادات النفط. وكانت إحدى أقسى الصعوبات التي تطرق إليها البريطانيون هي الخلافات بين أعضاء العائلة الحاكمة حول مخصصاتهم من عائدات النفط والمطالب المتواصلة بزيادتها. ففي عام 1950ـ1951 على سبيل المثال، وكانت هي السنة الثانية التي وضعت فيها ميزانية رسمية لقطر، تم تخصيص ما لا يقل عن 3 ملايين روبية للعائلة الحاكمة من إجمالي دخل النفط الذي وازى 7 ملايين روبية. وبحلول عام 1959، كانت مخصصات العائلة المالكة قد تجاوزت 50 بالمئة من عائدات النفط. وانتهى الأمر بأن المستشار البريطاني لم يتمكن من بسط سيطرته كاملاً، على الرغم من وضعه أسس البيروقراطية والدوائر الحكومية، حتى وصل به الأمر إلى الرحيل، والشعور بالسخط حول الوضع. وقد أدى تفاقم الخلافات بين أعضاء العائلة الحاكمة والبريطانيين حول كيفية تقسيم إيرادات النفط، بالإضافة إلى أزمة مالية بدأت بالتطور عام 1959، إلى تسوية بين أفراد الأسرة الحاكمة والبريطانيين، نُحِّي بموجبها الحاكم السابق الشيخ علي، وتسلم الحاكم الجديد الشيخ أحمد الحكم في عام 1960، وتم الاتفاق على أن مخصصات العائلة الحاكمة لن تتجاوز 50 بالمئة من عائدات النفط[37].

في عُمان والإمارات، لم يجرِ تصدير النفط حتى ستينيات القرن الماضي. ولهذا، فإن مظاهر «التنمية» و«الحداثة» التي وصلت سابقاً إلى البحرين والكويت وقطر ظهرت فيها في عقد لاحق. وقد كان للبريطانيين دور محوري وأساسي في إدارة العملية في هاتين الدولتين، وصلت بهما حتى للإطاحة بالحكام في سبيل بسط نفوذهم على السلطة وفي سبيل تحقيق «التنمية»، التي أصبحت الهوس الجديد للبريطانيين في جنوب الخليج.

اشتهر سلطان عمان بشحّ صرفه على البلاد. ففي الميزانية التقديرية لمسقط لعام 1949، بلغت المصروفات 15.5 لاخ (لاخ = مئة ألف روبية)، انصبت أساساً على الدفاع والخدمة المدنية والإدارة[38]. ولم تحصل الصحة والتعليم إلا على 0.03 لاخ و0.45 على التوالي، بينما ذهبت 15.5

(37) علي خليفة الكواري، **العوسج** (بيروت: منشورات ضفاف، 2013)، ج 1، ص 117ـ118.

(38) BNA, FO 371/9129.

أخرى إلى الفائض. وفي خضم الافتتان بـ «التنمية» الذي ساد المؤسسات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أرسلت بريطانيا خبيراً اقتصادياً لاستعراض حالة الاقتصاد العُماني في عام 1951، الذي كان في هذه المرحلة يعتبر متأخراً نسبياً عند مقارنته بدول شمال الخليج. ولم يجد الخبير أي ميزانية رسمية، وبحسب كلامه «فإن الإدارة بها لا تزال بدائية، والعادة المتبعة هي أن عائدات السلطان تعتبر سراً طي الكتمان».

وقد أوضح التقرير كيفية اتخاذ القرارات المالية، وهو تقرير لا يخلو طبعاً من النظرة الاستشراقية والمتعالية فيه:

«الجمود الذي تعاني منه الإدارة أساسها هو السلطان. وهو محافظ بطبعه ويطارده شبح ذكرى إفلاس والده. لذلك فإنه يرفض تفويض السلطة، وغيابه لفترات طويلة في منطقة صلالة يبعده ولا يمكنه من إدارة الدولة بشكل فعّال. ويزعم المبشرون الأمريكيون، الذين عرفوه منذ أيام طفولته، بأنه يتمنى بأن يبقى شعبه متخلفاً، حيث إنه مقتنع بأن التعليم هو ما أنهى حكم الاستعمار البريطاني في الهند. وفي كل الأحوال، فإن التقدم يعتبر مفهوماً غريباً عن تقاليد عُمان الداخل، وقد يتعذر السلطان بأنه لن يستطيع أن يستعيد قبضته على أتباع الإمام إذا انغمس في التجربة الحداثية».

وعن منطقة ظفار، يواصل التقرير بأنه «تم التعاطي مع هذه المحافظة من قبل السلطان وكأنها مزرعة خاصة، ويتم التعامل مع إنفاقات المنطقة وإيراداتها بشكل منفصل تماماً عن الشؤون المالية المعتادة للدولة» [39].

وقد كانت معاملة السلطان هذه أحد أسباب اندلاع ثورة ظفار في منتصف الستينيات، التي كان من شأنها هز أسس الحكم في السلطنة، بل في شبه الجزيرة العربية كلها. وبحلول عام 1970، رأى المسؤولون البريطانيون بأنه لا أمل في القضاء على الثورة إلا عبر تغيير السلطان والبدء في عملية تحديث لإدارة الدولة و«التنمية» في البلاد، فنفذوا انقلاباً على السلطان السابق سعيد بن تيمور وثبتوا ابنه السلطان قابوس في مكانه[40].

وقد أدار عملية بناء بيروقراطية الدولة وتحديثها بعد الانقلاب فيلق من المستشارين البريطانيين، غالبيتهم من ذوي الخلفية العسكرية. وكان تيم لندن (Tim Landen) أشهر هؤلاء المستشارين، وقد عمل كمستشار أعلى لأمور الدولة بطريقة مماثلة لبلغريف في البحرين. كما اشتهر المستشار تيموثي أشوورث (Timothy Ashworth)، الذي استلم شؤون الإعلام والعلاقات

(39) BNA, FO 371/91297.

(40) Abdel Razzaq Takriti, «The 1970 Coup in Oman Reconsidered,» *Journal of Arabian Studies*, vol. 3, no. 2 (2013), pp. 155-173.

الخارجية، ودايفيد بايلي (David Bailey)، الذي تولى عملية تأسيس و«حرفنة» الجيش[41].

وعلى الرغم (أو ربما بسبب) هذا النمط من التحديث، تواصلت مشاكل الميزانية تحت حكم السلطان الجديد. ففي عام 1971، تم إنفاق 20 بالمئة من الميزانية على القصور، ولم تشمل هذه نفقات السلطان على الرحلات والكماليات. في المقابل، خصص 40 بالمئة من عائدات الدولة للإنفاق العسكري، الذي تركز أساساً على مواجهة الثورة في الظفار[42]. واستمر ارتفاع هذه الإنفاقات في العام التالي، فمن الميزانية العامة المقدرة بـ 50 مليون ريال عماني، استحوذ الإنفاق العسكري على 30 مليوناً. وقد وصلت مالية الدولة إلى نقطة حرجة في تلك السنة بين الإنفاق الشخصي للسلطان والمتطلبات العسكرية لمواجهة الثورة، ولم يتم إنقاذ الوضع إلا عبر منحتين ماليتين ضخمتين من السعودية وأبوظبي، بحيث أصبحت التحويلات بين حكومات الخليج لدعم ومساعدة بعضها البعض أمراً متكرر الحدوث [43].

ومع حلول الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات، كان السلطان الجديد قد ثبت حكمه، وهزمت الثورة بعام 1975. وقد تكون عمان في فترة حكم السلطان قابوس هي المثال الأقرب إلى النمط المثالي (Ideal Type) من الحكم المطلق المحدث نفطياً، وذلك لارتكاز قوة الدولة أكثر فأكثر في شخصية السلطان بصفة منفردة. وعلى عكس باقي دول الخليج، فإن قوة ونفوذ باقي أعضاء العائلة الحاكمة قد ظلت ضعيفة نسبياً. والهالة التي بنيت حول السلطان، وربطه بشكل جذري مع بناء الدولة، تجعل شخصه أقرب إلى «الحاكم ذي السيادة المطلقة» (The Sovereign) من بين كل دول الخليج.

تتشابه الأحداث في أبوظبي في جوانب كثيرة مع ما حصل في عمان. فلم يصدر النفط حتى عام 1962، وكان البريطانيون هناك أيضاً تحت الانطباع بأن هناك حاجة للتنمية الاقتصادية العاجلة، واعتقدوا أنهم سيواجهون مع الحاكم الشيخ شخبوط موقفاً مشابهاً لما واجهوه مع سلطان عمان السابق. فقد نظر البريطانيون إلى الشيخ شخبوط كشخص غامض، عديم الانتظام، وبخيل، وأنه لا يعترف بضرورة إنفاق المال على التنمية الداخلية. وعموماً كان ينظر إليه كشخصية خارجة عن

---

(41) بدر العبري، «تيم لاندن: لورنس العرب المعاصر،» **الفلق** (20 آب/ أغسطس 2013)، <http://www.alfalq.com/?p=5820>.

للمزيد حول عمان في بداية تكوين الدولة، انظر: سعيد سلطان الهاشمي، **عُمان: الإنسان والسلطة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

(42) Abdel Razzaq Takriti, *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976* (Oxford; New York: Oxford University, 2013), p. 218.

(43) المصدر نفسه، الفصل 10.

السيطرة. وفي عهده، خُصصت عائدات النفط للحاكم شخصياً، الذي كان يوزعها كما يرى، بحيث كان «يعتبر نفسه الآمر الناهي المطلق داخل البلد، ولا يحق لأحد مساءلته في أي شيء، بحيث كان الحكم الوحيد في الشؤون الداخلية ولا يقبل النصيحة من أحد»[44].

في نهاية المطاف، أدت حدة الغضب عند باقي أفراد الأسرة الحاكمة، إلى جانب عدم الرضا البريطاني تجاه حكمه، إلى إطاحة الشيخ شخبوط ونفيه إلى خور مشاهر في إيران في انقلاب قاده البريطانيون في أوائل آب/ أغسطس عام 1966. وحل محله شقيقه الشاب الكاريزماتي الشيخ زايد، ومن بعدها بدأت عملية تحديث الدولة وبيروقراطيتها والخدمات التي تقدمها، التي تحملت تكلفتها إيرادات النفط المتضخمة[45].

وهكذا، وفي غضون خمس سنوات بين 1965 و1970، تمكن البريطانيون من عزل 3 حكام قسراً في جنوب الخليج (الشارقة عام 1965، وأبوظبي عام 1966، وعُمان عام 1970)، هذا بالإضافة إلى الحاكمين الذين تم تدبير «تنازلهما» في قطر في 1949 و1960. وفي جميع الحالات، فمن وجهة نظر البريطانيين، مثل انعدام الحداثة وانتشار «اللاعقلانية» في الدولة في ظل الحكام الذين أطيح بهم السبب الأهم لتدخل البريطانيين، في عصر كانوا يرون أنه ينبغي أن تتوجه الدولة فيه نحو التطوير والتحديث و«التنمية». لذلك، كان الحكم والدولة بحاجة إلى إعادة تنظيم من وجهة نظرهم، ونتج من ذلك الحكم المطلق المحدّث نفطياً الذي ثبت منذ تلك الفترة حتى يومنا هذا في الخليج، والذي بنى مبدأ إعادة إنتاجه حول مركزية الحاكم من عائلة معينة في أعلى هرم سلطة، وحصر مفاصل مؤسسات الدولة الرئيسية في كبار أفراد عائلته، مع دور محوري «للمستشارين» الأجانب في بناء البيروقراطية الحديثة. وقد مولت هذه الدولة إعادة إنتاجها عبر إيرادات النفط، التي أعطتها استقلالية مالية من باقي فئات المجتمع، على الرغم من اعتماديتها المتزايدة على بيع النفط في الخارج لتمويلها. ومولت إيرادات النفط هذه الميزانيات الخاصة للحكام وأفراد عائلتهم والأجهزة القسرية الواقعة تحت إمرتهم، بالإضافة إلى بناء باقي أجهزة الدولة.

3 ـ الحكم المطلق المحدَّث نفطياً في السعودية

كما ذكرنا سابقاً، فإن تاريخ بناء الدولة في السعودية يختلف إلى حد ما عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، بل وحتى عن الوطن العربي، حيث لم يدخل الاستعمار الغربي (وبالذات البريطاني) إلى تلك الأراضي، فيما بُنيت الدولة في بدايتها عبر الحرب والتوسع الجغرافي. إلا أن ذلك لم يعنِ انعدام نفوذ البريطانيين على حاكم السعودية الأول الملك عبد العزيز، وإن كان هذا النفوذ أقل من المناطق الأخرى.

(44) BNA, FO 1016/737.

(45) BNA, FO 1016/737.

ومع بداية تصدير النفط بكثافة بعد الحرب العالمية الثانية، تطور الحكم المطلق المحدث نفطياً في السعودية على نحوٍ مشابه لما حدث في بقية دول الخليج، وإن كانت لكل دولة خصوصيتها. ففي السنوات الأولى من الحكم وحتى وفاة مؤسس الدولة الملك عبد العزيز في عام 1953، لم تكد توجد بيروقراطية إدارية، وقد اعتمدت أساساً على البيروقراطية الموجودة سابقاً في الحجاز تحت الحكم العثماني لإدارة أمور الدولة الأساسية، وكانت إيرادات النفط وتوزيعها أساساً في يد الحاكم.

اعتمد الملك أساساً وفي شكل مماثل لما حصل في الكويت، على مزيج من المستشارين العرب، كحافظ وهبة من مصر الذي قضى أيضاً مدة في الكويت والبحرين، إضافة إلى المستشارين الغربيين، الذين قد يكون أشهرهم سانت جون فيلبي، البريطاني الاستشراقي الذي اشتهر بانشقاقه عن الأجهزة البريطانية للعمل مع الملك، حيث قام باعتناق الإسلام وإدارة مفاوضاته مع شركات التنقيب النفطية في بداية عصر النفط.

وكما كان الحال مع باقي إمارات الخليج، فمع بداية الخمسينيات بدأ التوجه يتغير نحو «التنمية» واستقطاب خبرائها، وخصوصاً من الغرب، وفي مقدمتهم خبراء الاقتصاد. فنشطت مؤسسات دولية كفورد، والأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وجيش كبير من التكنوقراط الدوليين، جميعهم ركبوا على متن الطائرات المتوجهة إلى مطارات الخليج الحديثة، إضافة إلى بناء كادر من التكنوقراط المحلي (نتناوله في الفصل الثامن). وذلك في سبيل تنفيذ رؤية حداثية لإعادة تنظيم المجتمع، عكست ما يعتبره «الخبير التنمية» الحال الأفضل للشعوب الواقعة تحت رقابته.

اشتد هذا التوجه نحو خبراء التنمية في ظل الأزمة المالية لعام 1957 التي كادت تطيح الاقتصاد السعودي، وشكلت مفرقاً عظيماً في نمط الإدارة المالية في السعودية بل وفي الخليج ككل. فكما يروي التقرير الاقتصادي للسفارة البريطانية في السعودية في عام 1958:

«تعاني السعودية حالياً أزمة في العملة والاقتصاد. ولا تحتاج أن تبحث طويلاً لتحدد العوامل وراء الصعوبات الحالية. فقد كانت نفقات الحكومة السعودية خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعائلة الحاكمة، مبنية على افتراض الكمية القصوى من الإنتاج النفطي، وكثيراً ما تجاوزت هذه النفقات الإيرادات النفطية. لذلك فقد كان الاقتصاد غير جاهز لمواجهة الركود الذي تلى أزمة السويس 1956، عندما قام الملك سعود بقطع إمدادات النفط إلى مصنع التكرير في البحرين كبادرة منه للتضامن العربي، وكان هذا يمثل خمس إجمالي إنتاج أرامكو. زد على ذلك تقلص مبيعات النفط للأسواق الأخرى بسبب النقص في المخازن خلال الفترة التي تلت

هذه الأزمة. وأخيراً، فاقم بيع ريال الفضة السعودي من نفاد الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية»[46].

وقد وصلت خطورة الأمر في بداية عام 1957 إلى إقحام القيود على صرف العملة نظراً للضغط عليها، التي انخفضت قيمتها من 100 ريال = 125 روبية هندية إلى 100 ريال = 82 روبية. ونتيجة لانخفاض العملة تطور نقص في المواد المستوردة، بما فيها الضروريات كالغذاء، وارتفعت تكلفة المعيشة بشكل ملحوظ، بمستويات وصلت إلى 35 إلى 40 بالمئة فوق مستوى تشرين الأول/ أكتوبر 1956.

ويضيف تقرير السفارة البريطانية:

«دعا الملك سعود الدكتور أحمد زكي سعد كمستشار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأجرى سعد مقابلة مطولة مع الملك، حيث وضح بلغة لا لبس فيها المخاطر الحقيقية لاستمرار المعدل الحالي للإنفاق غير المقيد، والإسراف من قبل كل من الحكومة والعائلة الحاكمة. ويقول مصدر موثوق بأن سعداً حذر الملك سعود أنه إذا كان يرغب بمصير الملك فاروق (حاكم مصر السابق الذي أطيح به مؤخراً)، فما من طريقة أفضل من مواصلة السياسات الحالية.

وخلال استعراضه لحالة المالية السعودية، أبلغ سعد الملك سعود أن الدين الحكومي زاد على 700 مليون دولار أمريكي (وهو مبلغ يعادل سنتين كاملتين من الإيرادات النفطية) ... وأكد سعد أن الريال في خطر، وأن التقشف بات الآن مسألة ملحة جداً»[47].

وسرعان ما طبقت إصلاحات اقتصادية في السعودية منذ ذلك العام. فمن ناحية ميزانية الدولة، أصبحت السياسة العامة هي محاولة إدارة النفقات والعائدات النفطية بشكل تكون فيه الميزانية متوازنة ولا تتعدى نفقات إيرادات النفط كثيراً. كما تم وضع ونشر ميزانية مفصلة نسبياً (إذا ما قورنت بتلك المنشورة في عصرنا الحالي)، وكانت تشمل مخصصات العائلة الحاكمة. كمثال، اعتبرت ميزانية العام 1960ـ1961 ميزانية تقشفية في خضم الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة، حيث خفض رئيس الوزراء آنذاك الأمير فيصل مخصصات الملك والعائلة الحاكمة بنسبة وصلت إلى النصف. وبينت هذه الميزانية أن 55 مليون دولار، التي شكلت 14.4 بالمئة من الميزانية، ذهبت إلى مخصصات الملك والعائلة الحاكمة، وكانت أكثر من تلك المكرسة لمشاريع «التنمية الاقتصادية»[48].

(46) BNA, FO 371/133156.

(47) BNA, FO 371/133156.

(48) BNA, FO 371/157011.

واستمر هذا الحال على مدى العقد القادم. على سبيل المثال، تبين ميزانية 1970ـ1971 المقدرة بـ 6.380 مليار ريال، التي كان عندها الأمير فيصل قد أصبح ملكاً، بأن الخزينة الخاصة للملك حصلت على 173.1 مليون ريال سعودي، بنسبة تساوي 2.7 بالمئة من الإنفاقات، إلا أن وزارة الدفاع وفروعها حصلت على نسبة 28.5 بالمئة من الميزانية. استمر الحال في ميزانية السنة القادمة 1971ـ1972 المقدرة بـ 10.782 مليار ريال سعودي، حيث بقيت قيمة الخزينة الخاصة للملك ثابته عند نفس القيمة من الريالات، وبذلك انخفضت إلى 1.6 بالمئة من مصروفات الميزانية، في حين حصلت وزارة الدفاع وفروعها على 2.347 مليار ريال سعودي (23.5 بالمئة)، وكان هذا المبلغ أكثر ثلاث مرات من مخصصات التعليم وعشر أضعاف مخصصات الصحة. وفي كل هذه السنوات، خصص ما يقارب 10 بالمئة من الإيرادات العامة كتحويلات دعم إلى مصر والأردن عقب اتفاق الخرطوم بعد هزيمة 1967 ضد إسرائيل. وهكذا، فإن الخانات الثلاث من المخصصات الملكية، وميزانية الدفاع، والمساعدات الخارجية كانت تأخذ أكثر من 40 بالمئة من ميزانية هذه السنوات[49].

وهكذا، تبلورت في السعودية حالة مشابهة لتلك التي في البحرين أو الكويت أو قطر أو عمان أو أبوظبي: نسبة معينة من الإيرادات كانت تذهب كمخصصات للعائلة الحاكمة، التي تحكمت أيضاً في توزيع باقي الإيرادات عبر إدارة أعضائها لأهم مفاصل الوزارات والمؤسسات الأساسية في الدولة، التي استقدم الخبراء والتكنوقراط من الغرب والدول العربية لبنائها، والتي رسخت الحكم المطلق المحدث نفطياً وسيطرة العائلة الحاكمة على مفاصله، بالإضافة إلى النظرة إلى إيرادات النفط وكأنها كعكة تتقاسمها الأطراف الخاصة، لكل طرف في المجتمع نصيبه منها.

رابعاً: بروز نجم شركات الاستشارات الإدارية في القرن الحادي والعشرين

إلا أنه على عكس باقي دول الخليج، كانت الدولة الغربية التي امتدت هيمنتها على السعودية هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي سرعان ما وسعت نفوذها ليشمل كل دول الخليج ولتأخذ مكان بريطانيا كعرابة المؤسسات الغربية المهيمنة على دول الخليج العربية، التي أصبحت تتكل عليها بدورها لتوفير الأمن العسكري وتوفير الكثير من مستشاري الدولة من «الخبراء». فبالإضافة إلى الحضور العسكري المتزايد في منطقة الخليج منذ أن أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والاقتصادية العظمى في العالم، بحيث تحولت دول الخليج إلى إحدى أهم مساحات النفوذ الأمريكي العسكري في العالم (سنتناوله في الفصل العاشر)، تبوأ المستشارون الأمريكيون وأولئك من المؤسسات التابعة لنفوذ أمريكا الدور الذي كان يؤديه «المستشارون» المستعمرون

(49) BNA, FCO 8/1743 Saudi Budget. Letter from the embassy.

البريطانيون سابقاً في رسم السياسات العامة في الخليج. وبذلك، تجذرت الاعتمادية على المستشارين الغربيين من جانب حكومات دول الخليج كتقليد سارٍ منذ أيام المسؤولين العسكريين البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين، مروراً بمستشاري التنمية من خمسينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، وانتهاءً بصنف جديد من المستشارين الغربيين، الذين اشتد عودهم في الألفية الجديدة على وجه التحديد، والذين تجسدوا في شكل شركات الاستشارات الإدارية (Management Consultancy Companies).

ارتبط ظهور الشركات الاستشارية في القرن العشرين في أمريكا ببروز دور المدير المحترف، بناء على حاجته للنصائح والاستشارات في القرارات التي يتخذها، وبطبيعة الحال تركزت الظاهرة بداية في شركات القطاع الخاص[50]. وعلى الرغم من تركيز شركات الاستشارات بداية نشاطها في تقديم المشورة حول الأمور التشغيلية والتنظيمية في الشركات، إلا أنها سرعان ما توجهت نحو «الاستشارات الاستراتيجية». فعلى مدى القرن العشرين برزت شركات عملاقة متعددة الأطراف والأنشطة في عالم متحول وشديد المنافسة، ما جعل رسم استراتيجية خاصة لها وتطبيقها أمراً ملحاً. ومع انتشار مبدأ الخصخصة و«النيوليبرالية» في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت شركات الاستشارات بالدفع في استعمال أساليب إدارة الشركات الخاصة في إدارة المؤسسات الحكومية العامة. ومنذ ذلك الحين، مثل قطاع الإدارة العامة وتقديم الاستشارات للحكومات سوقاً جديداً ضخماً لشركات الاستشارات. وكانت دول الخليج من أوائل من لجأ إلى هذه الشركات منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من لجوء عدة دول لاستعمال الشركات الاستشارية في رسم استراتيجياتها، إلا أن دول الخليج انفردت بدرجة اعتماديتها على هذه الشركات، حيث تركز عمل الشركات الاستشارية في دول مجلس التعاون أساساً في المؤسسات الحكومية والمشاريع العامة، فيما كان وجودها في القطاع الخاص البحت محدوداً جداً. وقد توسع عدد الشركات الاستشارية في دول المنطقة على مدى القرن الحادي والعشرين، حتى وصلت حدة الاعتمادية في القطاع العام على هذه الشركات إلى درجة تسليمها زمام رسم وتطبيق أهم استراتيجياتها الاقتصادية . ومن النادر أن تجد دولة تسلم إرادياً مبدأ رسم ووضع خططها الاستراتيجية إلى شركات استشارية أجنبية بنفس الوتيرة التي تبنتها قيادات المنطقة.

انتشرت هذه الشركات في كل القطاعات، بدءاً من شركات الاستشارات الإدارية، كشركة

---

(50) سلطان العامر، «دور الشركات الاستشارية في عملية التحول الاقتصادي،» في: عمر هشام الشهابي، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع (تنسيق وتحرير)، **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، الفصل التاسع.

«بوز آند كمباني» (Booz and Company) وشركة «بي سي جي» (BCG)، وصولاً إلى شركات الاستشارات المعمارية كـ «سكيدمور أووينغز آند ميريل» (Skidmore, Owings, and Merril)، وانتهاء بمراكز الدراسات السياسية والاقتصادية كمركزي «راند» و«بروكنغز». وتعددت أنشطة هذه الشركات الاستشارية حتى شملت أغلب الخطط والمشاريع التنموية والاقتصادية في المنطقة، بما فيها الخطط الاقتصادية والتعليمية بل وحتى المخططات الهيكلية للمدن[51].

وقد تشكل شركة ماكينزي المثال الأفضل على نمو نفوذ هذه الشركات الاستشارية في أوساط اتخاذ القرار في الخليج[52]. تعتبر ماكينزي أشهر شركة استشارية على مستوى العالم، وقد رسمت مسارها للهيمنة على سوق الاستشارات في منطقة الخليج عبر وضع خطط كبرى ـ «رؤى اقتصادية» ـ للدولة، حيث قدّمت هذه الخطط برنامج عمل يعد بنقل اقتصادات الخليج من الاعتماد على النفط إلى «اقتصادات غنية ومتنوعة ومبنية على المعرفة». وتعتبر عملية وضع خطط اقتصادية وطنية طويلة المدى ممارسة معتادة في فن إدارة الدول، ولكن عادة ما توضع هذه الخطط من قبل التكنوقراط الوطنيين والخبراء، بالتزامن مع الممثلين المنتخبين الذين من المفترض أن يمثلوا الشعب. وفي حالة بعض البلدان سيئة الحظ، كما اكتشفت اليونان في القرن الحادي والعشرين، قد تُجبر تلك الدول على قبول مثل هذه الخطط كجزء من «حِزمة شاملة» من الإصلاحات للحصول على معونات من قِبل مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لم تواجه شركة ماكينزي مثل هذه القيود في منطقة الخليج، فالحكّام في المنطقة لا يدينون بالفضل للهيئات المنتخبة ولا لآراء التكنوقراط المحليين، ولا هم مجبرون على تبني هذه الخطط من جهات تقدم لهم القروض أو المعونة. ولكنهم بدلاً من ذلك يدفعون مليارات الدولارات بمحض إرادتهم لتلقي المشورة من الشركات الاستشارية، حيث أنفقت السعودية وحدها أكثر من مليار دولار على المستشارين في عام 2015 [53]. وكما كان الحال في الفترات السابقة، مثلت البحرين حقل الاختبار الحقيقي الأول لـ«الرؤى الاقتصادية» التي تقدّمها شركة ماكينزي. فتعاونت الشركة مع ولي عهد البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية في البلاد في العقد الأول من الألفية الجديدة لوضع «رؤية البحرين الاقتصادية 2030»ـ

---

(51) عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

(52) تم نشر بعض من هذه الأفكار في مقال سابق بالإمكان الرجوع إليه للتفاصيل والمصادر: Salem Saif, «When Consultants Reign,» *Jacobin* (9 May 2016), <https://jacobinmag.com/2016/05/saudi-arabia-aramco-salman-mckinsey-privatization>.

(53) «Saudi Arabia Leads GCC Consulting Market,» Trade Arabia (21 April 2016), <http://tradearabia.com/news/REAL_305379.html>.

التي تم تقديمها كخطة لإصلاح اقتصاد البحرين وتحويله إلى مجتمع تنافسي وعادل ومزدهر. وقد تم تعميم وتبني هذه الرؤية من قبل كل قطاعات ووزارات الدولة، حتى وصل الأمر إلى طبع شعار الرؤية على كل البطاقات المدنية الصادرة في البحرين.

وكانت أبوظبي هي المدينة التالية التي صممت لها ماكينزي رؤية اقتصادية 2030. ولم تكتف ماكينزي بالخليج فقط في الوطن العربي، إذ قبل سقوط معمر القذافي، كانت الشركة تعمل مع نجل الحاكم الليبي لإعادة تشكيل اقتصاد البلاد. كما عملت الشركة أيضاً على «إصلاح» عدد من القطاعات والوزارات في مصر. أما في اليمن، فقد طرحت الشركة عشرة أولويات للإصلاح الاقتصادي تحت رعاية أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس السابق. وقد تكون أكثر شراكة قد جذبت الأنظار هي عمل ماكينزي في السعودية منذ عام 2016 في تنفيذ أجزاء من رؤية 2030 بالتعاون مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بما فيها خصخصة شركة النفط أرامكو، في تحول كلي من التوجه السائد في مرحلة التأميم بدءاً من عهد الوزير عبد الله الطريقي. وقد وصلت حدية الاعتمادية على المستشارين حتى انتشرت مزحة شائعة في ما بين مؤسسات الدولة وحتى الشركات الاستشارية نفسها، مفادها أن جميع الوظائف في الشركات والبيروقراطيات المملوكة للدولة أصبحت «معهودة» (Seconded) إلى الاستشاريين الأجانب بشكل أو بآخر. وماكينزي ليست وحدها في تقديم الاستشارات لحكام المنطقة. بل إن أول «رؤية اقتصادية» في المنطقة، وهي رؤية عمان 2020، قد وضعت من قبل وزارة التنمية بالتعاون مع شركة Wharton Econometric Forecasting Associates في عام 1997 [54]. في المقابل، كانت شركة «بوز» (Booz) ـ التي اشترتها مؤخراً شركة «برايس ووترهاوس كوبرز» (PWC) ـ على علاقة عمل وثيقة مع النخبة الحاكمة في دبي. وفي قطر، نفّذت «مؤسسة راند» رؤية «إصلاح» قطاع التعليم في الدولة، كما دفعت الكويت عدة ملايين من الدولارات لشركة استشارات أنشأها توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق، لوضع رؤية اقتصادية للبلاد. باختصار، كلّفت كل دولة من دول الخليج شركة استشارية غربية لوضع «رؤية اقتصادية» لإرشادهم إلى مستقبل ما بعد النفط في القرن الحادي والعشرين[55]. وعلى الرغم من ربط نمط شركات الاستشارات في صرعتها الحالية بما يسمى النيولبرالية أو الإدارية (Managerialism)،

(54) سعيد الصقري وآن الكندي، «رؤية عمان 2020 بين الواقع والمأمول،» في: الشهابي، العوفي وبوهزاع (تنسيق وتحرير)، **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**.

(55) الرؤى الاقتصادية والتنموية في دول مجلس التعاون،» في: عمر الشهابي، محمود المحمود ونورة الحسن، محررون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2015).

بحيث يجري التعامل مع أغلبية مهام الدولة وكأنها مشاريع استثمارية، فإن إدمان دول الخليج على المستشارين الغربيين يمتد لقرن من الزمن تقريباً. فكما رأينا، تكررت قصة الحكام الطموحين المتعاونين مع الخبراء الغربيين في سبيل إدارة اقتصاد البلاد في الخليج، بل إنها في صلب فنون الحكم في الدولة، بحيث يقوم التاريخ بإعادة إنتاج نفسه، كل مرة في حلة جديدة. فتارة كانت في شكل الإداريين الاستعماريين البريطانيين، وتارة في شكل خبراء التنمية من المؤسسات الدولية، وتارة في شكل شركات الاستشارات الإدارية.

خلاصة: الاستفراد في السلطة والنفط

إذا ما عدنا إلى سؤالنا الأساسي في هذا القسم، وهو كيف كان لدول الخليج التعامل مع إيرادات النفط الهائلة التي حصلت عليها، وما هي طبيعة الدولة التي بنيت حول هذ النمط من التعاطي مع إيرادات النفط، وكيف ضمنت إعادة تجديد نفسها واستمراريتها، فبإمكاننا القول أولاً بأن هذا النمط من فنون الحكم قد بني على تركيز وحصر القوة السياسية بمطلقها بيد الحاكم وعائلته، وذلك عبر احتكار أدوات القسر، التي انتشرت سابقاً على كوكبة من الشيوخ المختلفين، والتي تم حيْدها وإنشاء جهاز شرطة وجيش محترف يحتكر استعمال أدوات القسر. ثانياً، كانت المؤسسات الغربية والحماية التي توفرها تدعم الحاكم وتشرعنه كالحاكم المطلق للبلد، وبدأ ذلك مع الهيمنة البريطانية لينتقل إلى المظلة الأمريكية. ثالثاً، استقُدم «الخبراء» الأجانب، بعضهم بريطانيون وأمريكيون وبعضهم عرب، لبناء البيروقراطية الحديثة ومقوماتها في الخليج، من المحاكم إلى القوانين إلى دوائر الدولة إلى ميزانيتها المدققة... إلخ. رابعاً، توزع أعضاء العائلة الحاكمة، أو على الأقل الكبار منهم، على أهم المناصب والمؤسسات في هذه الدولة الجديدة، وخصوصاً تلك التي تسمى السيادية، وتم السعي لبناء كادر بيروقراطي من الخبراء والتكنوقراط المحليين الذين عملوا تحت السيطرة العامة للعائلة الحاكمة. وهذا التوزع لأقطاب العائلة الحاكمة على أغلب مفاصل الدولة الرئيسية ثبت نفوذهم، وربط مبدأ الدولة بهم بشكل عضوي، حتى صار من الصعب التفرقة بين الدولة وبين العائلة الحاكمة.

خامساً، بدأت إيرادت النفط بالتدفق وتمركزت لدى الدولة، أو بالأخص الحاكم، حيث كانت إيرادات النفط الأداة التي مولت إعادة إنتاج الدولة واستمراريتها مالياً، عبر سماحها باستقلالية الحاكم وجهازه البيروقراطي من باقي المجتمع مادياً، حتى لم يعد هناك داع لفرض الضرائب. إلا أن هذا فرض على أجهزة الدولة الاعتماد على العالم الخارجي ليواصل ضخها بإيرادات النفط، حتى تضمن الدولة الأموال المطلوبة لإعادة إنتاج نفسها. وهكذا كانت لتقسيمة إيرادات النفط دور محوري في صنع نوع الحكم، حيث خصص جزء كبير من إيرادات النفط كمخصصات للحاكم وعائلته. إضافة إلى ذلك، تحكم أعضاء العائلة الحاكمة في الموارد الاقتصادية الأساسية الأخرى

في البلد، وخصوصاً الأراضي العقارية، التي أصبحت وسيلة للنفوذ والثراء. وكان هذا أساس الخطيئة الأولى في استعمال إيرادات النفط، حين خصص جزء منها كملك خاص للحاكم وعائلته، إضافة إلى المميزات التي أعطيت لهم من الإعفاءات من رسوم الكهرباء والماء والجمارك، والتي أسست لسابقة تم تطبيقها في ما بعد على باقي أفراد الشعب، كل حسب مكانته، بحيث عمم هذا النمط على باقي المجتمع، الذي أصبح شريكاً فيه.

وهنا من المهم التأكيد أن الحكم المطلق في الخليج يتميز عن أنظمة الحكم الأخرى عبر مبدأ الاستفراد في السلطة، وليس فقط عبر غياب الديمقراطية أو التداول السلمي للسلطة[56]. فدولة مثل سنغافورة ربما لا تعتبر ديمقراطية وقد تكون نوعاً من الدولة التسلطية، إلا أن طبيعة بيروقراطية الدولة تجعل هناك مأسسة وانتشار أكثر لأقطاب القوة والنفوذ في ما بين مؤسسات الدولة، حتى وإن لم يكن لباقي الشعب دور في رسم السياسات واتخاذ القرار. أما الحكم الملكي المطلق، فيتميز بأن أهم القرارات تنحصر في فرد واحد ومجموعة صغيرة من الأفراد معه، غالباً ما تكون من عائلة واحدة تتوارث الحكم فيه.

لا تكمن المشكلة في هذا النمط من الناحية الاقتصادية فقط في حصر القوة السياسية في جهة أو شخص معين، أو في تفضيل مجموعة على أخرى، أو في هدر إيرادات النفط على مصروفات متكررة غير معروف جدواها. بل المشكلة الاقتصادية الأساسية هي في التأسيس لمبدأ أن النفط ليس بالكامل ثروة عامة، تملكها الدولة ككل، ويجب معاملتها بناء على هذا الأساس وينظر إليها كحق عام لا يستطيع أحد الانتفاع به لوحده. فنجد أن ما أسس له هو مبدأ أن النفط أساساً غنيمة للتقسيم بين جهات مختلفة، كل حسب مكانته الاجتماعية. إذاً أصبحت النظرة لأغلبية الأفراد في المجتمع أنه هناك كعكة نفط، ولكل شخص حق في الكعكة، «فأريد نصيبي من الكعكة كما حصل عليها غيري». وهذه كانت الخطيئة الأولى، إذ كان من الواجب معاملة النفط كملك عام، يستثمر كثروة عامة، بهدف استمرارية هذه الثروة العامة وتكاثرها للمصلحة العامة.

وهذا النمط من تخصيص إيرادات النفط، وطبيعة بيروقراطية الدولة المبنية حوله، عمم على بقية أركان الاقتصاد عبر إنفاقات الدولة. وهذا ما سنحول ناظرنا إليه في الفصل القادم، حيث سنركز على تبيان طبيعة «القطاع الخاص» الذي نما وتعاطى مع أوجه إنفاق إيرادات النفط في الخليج.

---

(56) طرح أحمد الديين هذه الملاحظة خلال ورشة عمل الثابت والمتحول 2017 المنعقدة في الكويت في كانون الثاني/ يناير 2017.

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

الفصل السادس

رأس المال والتكنولوجيا:
جدلية النمو الكمّي والإنتاجية المتدنية

أولاً: الإنفاق الحكومي والاقتصاد غير النفطي

في هذا الفصل، نوجّه ناظرينا إلى حركة النقد بعد قيام الدولة بصرف إيرادات النفط. فبعد تحصيل الدولة لأموال النفط، وإذا ما استغنينا عن استثماراتها ومشترياتها في الخارج، يتوجه جل إنفاق الدولة محلياً إلى تقديم الخدمات العامة للمجتمع من أمن وصحة وتعليم وبنية تحتية، إضافة إلى توزيع الرواتب والتحويلات على المواطنين والعائلات الحاكمة، ودعم استهلاك السلع الأساسية من ماء وطاقة وغذاء ومحروقات.

هذا الإنفاق الحكومي يشكل جزءاً معتبراً من الاقتصاد المحلي غير النفطي يتعدّى دور نظيره من الإنفاق الحكومي في اقتصادات بقية دول العالم (انظر الرسم البياني (6 ـ 1)). وهو يؤدي دور المحرك الرئيس الذي يدفع باقي الأنشطة الاقتصادية، إذ يتم تدويره في باقي القطاعات غير النفطية التي تصعد أو تهبط بناء على التغيرات في إنفاق الحكومة.

وهذ الاقتصاد غير النفطي المكمل هو ما سنركز عليه في القسم التالي من الدراسة، إذ يصبح السؤال الذي يشكل محور الفصول الثلاثة التالية: ما هي طبيعة الاقتصاد المحلي غير النفطي الذي تطور في دول مجلس التعاون في عصر النفط؟ ولاستهلال الإجابة، فلنعد إلى الرسم البياني لحركة النقد في الاقتصاد (OELI) الذي طرحناه في الفصل الثالث (الرسم البياني الرقم (3ـ5)):

الرسم البياني الرقم (6 ـ 1)

نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي غير النفطي 1999 ـ 2015 (بالمئة)

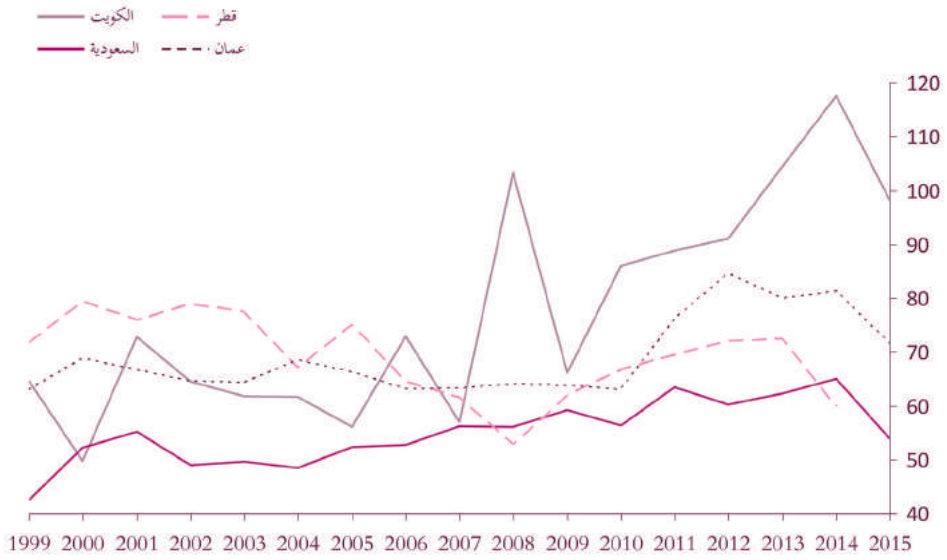

يشكل إنفاق الدولة النسبة الكبرى من الناتج المحلي غير النفطي.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

إن كنا قد ركزنا على الخطوة 1 و2 في الفصول السابقة، فإننا في هذا الفصل (السادس) سنركز على الخطوة 3 في الرسم البياني الرقم (3 ـ 5)، حيث يكون هدفنا هو تبيان حركة النقد والأطراف المعنية بها بعد قيام الدولة بصرف إنفاقها. وإذا ما ركزنا على الخطوة 3 كما نفعل في الرسم البياني التالي، يتبين لنا أنه بعد أن تصرف الحكومة عائداتها في الاقتصاد المحلي، فإن هذه المصروفات تتوجه إلى طرفين في الأساس، أولهما القوى العاملة وأسرها (Labour Power and Their Households)، التي تحصل على رواتب وتحويلات ودعم من الدولة، إما كموظفين في الوزارات الحكومية، وإما لكونهم من حالة اجتماعية معينة تسمح لهم بالحصول على تحويلات ودعم الدولة. أما ثانيهما فهي المنشآت الربحية في الاقتصاد المحلي (Business Establishments)، التي تشتري منها الدولة السلع والخدمات المختلفة، بالإضافة إلى استثمار الدولة في بعض منها في شكل رأسمال في مشاريع عامة. وفي ما يلي، سنتطرق إلى التركيبة الاقتصادية المحلية من منظور هذين العاملين الرئيسيين من أسر عاملة مقابل شركات ربحية، إذ يوفر لنا هذا المنظور فرصة مؤاتية لفحص دورة النقد غير النفطية في الاقتصاد المحلي.

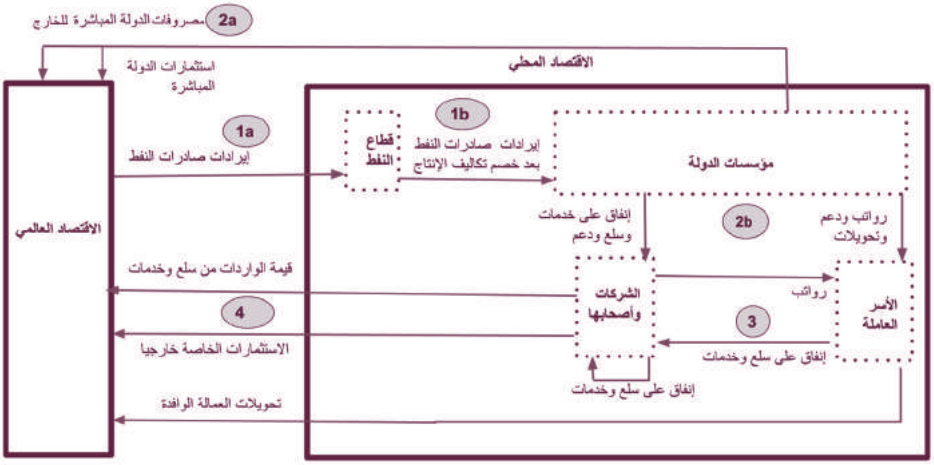

هذه التقسيمة بين الأسر العاملة والشركات الربحية تعتمد أساساً على التمييز بين المفهومين الاقتصاديين لرأس المال والعمل، اللذين يشكلان أهم طرفين في الإنتاج في أي اقتصاد. وهذه القسمة مترسخة حتى قانونياً، إذ نجد تفرقة واضحة بين صاحب رأس المال الذي يملك الشركة مقابل العامل الذي يعمل في الشركة بأجر. إذاً، فإن الشركات الربحية هي أطراف تعمل بناء على مبدأ الربح وتكاثر رأس المال، بينما يكمن الدور الإنتاجي الرئيسي للموظفين وأسرهم في توفير قوة العمل مقابل أجر يتلقونه من هذه الشركات. وبالطبع، لا تنفي هذه التقسيمة أن يكون لنفس الشخص نشاطات في كلتا الخانتين. كمثال، قد يكون شخص ما موظفاً في إحدى الشركات الربحية، بالإضافة إلى كونه صاحب أسهم في شركة تجارية خاصة أخرى، وبذلك فهو يؤدي دور صاحب رأس المال وموظف في قوة العمل بناء على الشركة وعلاقته معها.

لنعد إلى الرسم البياني السابق ولنتتبع دورة النقد في الاقتصاد المحلي بين طرفَي الشركات والأسر العاملة: فبعد أن تقوم الدولة بإنفاق إيراداتها (القادمة من النفط أساساً) على الرواتب والتحويلات والدعم المخصص للأسر العاملة، والخدمات والسلع المخصصة للشركات الربحية، يبدأ هذان الطرفان في التفاعل بعضهما مع بعض؛ فتعمل بعض الأسر العاملة في الشركات الربحية، وتجني منها الرواتب، ومن ثم تنفق هذه الرواتب لشراء خدمات وسلع من شركات ربحية أخرى، التي بدورها تعتمد في إنتاجها على العمال ممن تدفع لهم الرواتب، وهكذا تعاد الدورة مرة تلو الأخرى.

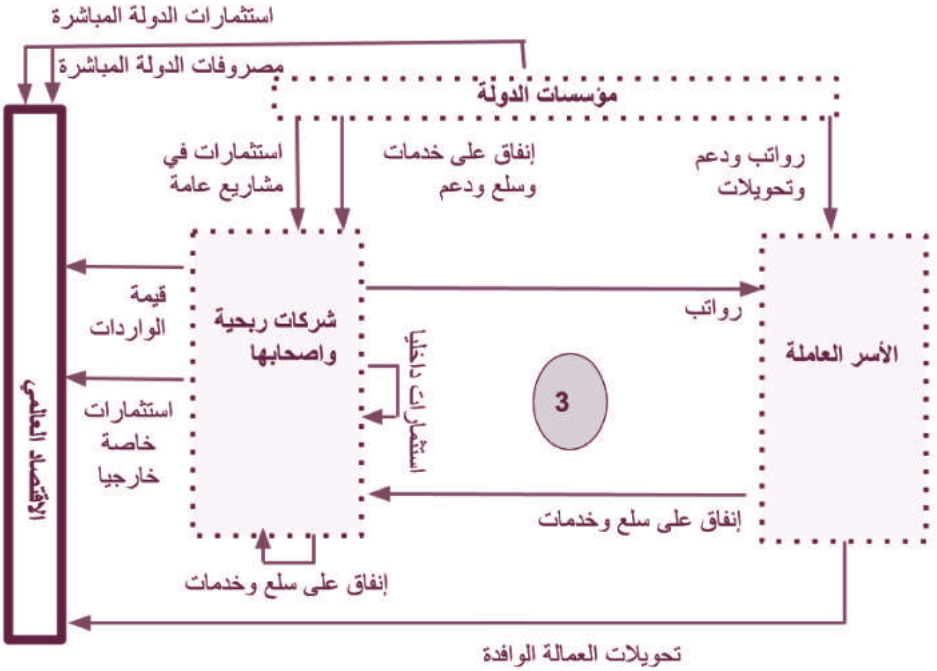

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الربحية أيضاً تشتري سلعاً وخدمات من بعضها بعضاً، وخصوصاً السلع الوسيطة كالمعدات والآلات ومواد البناء... إلخ، بل يتعدى حجم هذا الجزء في دول الخليج، أي ما تصرفه الشركات على السلع والخدمات الوسيطة من شركات أخرى، حجمه في بقية العالم. ومن ثم يحصل أصحاب الشركات على الأرباح من بيع السلع والخدمات إما على الأسر العاملة أو على الشركات الأخرى، ويستعملون بعضاً منها لاستهلاكهم الخاص من خدمات وسلع، في حين يأخذون الجزء الآخر ويستثمرونه في شركاتهم التي يملكون رأسمالها، والتي توظف العمال وتنتج السلع والخدمات، ومن ثم تعاد الكرّة.

هذه الدورة تتواصل مرة تلو الأخرى، وبذلك يكون لأي دولار تنفقه الحكومة في بداية الدورة تأثير مضاعف في أثناء مروره عبر بقية الدورة من يد الشركات إلى يد الأسر العاملة وعودة إلى الشركات مرة تلو الأخرى. وهكذا، فإن كل دولار ريع من النفط تنفقه الحكومة في الاقتصاد المحلي يتم تدويره بين الأطراف المتعددة، فيكون له تأثير مضاعف في تحريك باقي الاقتصاد يتعدى قيمته الأصلية، وقد قدر تأثير مصروفات الدولة بما يوازي أكثر من 80 بالمئة من إجمالي الاقتصاد غير النفطي في الخليج، بحيث لو اختفت مصروفات الدولة، اختفى معها قرابة 80 بالمئة من باقي الاقتصاد غير النفطي[1].

(1) سمَّى الباحث «ستوفر» هذه الظاهرة بـ«المضاعف الريعي» (Rentier Multiplier)، على غرار الاقتصاد تأثير =

في المقابل، ثمة «تسربات» (Leakages) تخرج من الاقتصاد المحلي في كل حلقة من هذه الدورة، وهذه التسربات تعتبر ضخمة في دول مجلس التعاون. فأغلبية قوة العمل هي أيدي عاملة وافدة، تقوم بتحويل جزء كبير من رواتبها لإعالة أسرها في الخارج، وهذه الرواتب تخرج من الاقتصاد المحلي بلا عودة بدلاً من تدويرها داخلياً. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الواردات التي تستوردها الشركات ومن ثم تبيعها في الاقتصاد المحلي ضخمة أيضاً، وكما ذكرنا في الفصل الثالث فهذه الواردات تعتبر مهمة لإدراك قيمة الدولارات المحصَّلة من تصدير النفط. وتمثل هذه الواردات تسربات إلى خارج الاقتصاد المحلي بلا عودة. وزيادة على ذلك، فإن أصحاب الشركات يأخذون جزءاً من أرباحهم في الاقتصاد المحلي وبدلاً من إعادة استثمارها في الداخل، يقومون باستثمارها في الخارج في الاقتصاد العالمي كطريقة لتنويع دخلهم. وهذه الاستثمارات، على الرغم من أن إيراداتها تعتبر ملكاً لأصحابها في دول الخليج، إلا أنه من النادر أن يعيدوا هذه الاستثمارات إلى داخل الاقتصاد المحلي مرة أخرى بل تظل في الخارج بلا عودة.

ستكون هذه الدورة وعاملوها الرئيسيون من رأس المال وقوة العمل محط تركيزنا على مدى الفصول الثلاثة القادمة. وسنبدأ في هذا الفصل بتوجيه ناظرينا بالذات إلى دور رأس المال في هذه الدورة. ما هو رأس المال؟ وكيف تجلى على أرض الواقع في دول الخليج، وفي أي من مجالات الإنتاج استثمِر؟ وكما جرت عادتنا في كل فصل، فإن السؤال الأهم هو كيف يؤمن رأس المال إعادة إنتاج نفسه والتكاثر؟

ثانياً: مفهوم رأس المال

لنبدأ بالتذكير بمعنى رأس المال. فرأس المال هو ذلك النقد الذي يُوظف بهدف التكاثر، حيث يكون الطموح من استثمار هذه الكمية من النقد هو الحصول على كمية أكبر من النقد من التي بدأت بها، وهذه خاصية مميزة ينفرد بها النقد الذي يستعمل كرأسمال. وتقنياً، بإمكاننا القول إن هدف رأس المال هو أن تصبح القيمة الاستعمالية (Use Value) للنقد هي القيمة التبادلية (Exchange Value) للنقد. كمثال، فإن النقد الذي يصرفه الموظف لشراء حاجاته وأسرته من الطعام والملبس لا يعتبر رأسمالاً، والنقد الذي يصرفه صاحب الشركة لشراء يخت لاستعماله الشخصي أيضاً لا يعتبر رأسمالاً، لكن النقد المستثمر في شركة بهدف زيادة قيمته فيعتبر رأسمالاً، والنقد المودع في محفظة استثمارية بهدف مضاعفة قيمته أيضاً يعتبر رأسمالاً.

= مضاعف بينما يتم تدويره داخل الاقتصاد. وقدر ستوفر قيمة هذا المضاعف في الكويت في الثمانينيات بالقول إن 80 بالمئة من قيمة إجمالي الاقتصاد غير النفطي يعود تأثيره لإنفاق النفط، وإن اختفى الإنفاق الحكومي الممول من النفط فسيختفي 80 بالمئة من الاقتصاد المحلي. انظر: Thomas R. Stauffer, «Accounting for «Wasting Assets»: Measurements of Income and Dependency in Oil-rentier States,» *The Journal of Energy and Development,* vol. 11, no.1 (1985), pp. 69-93.

إذاً، فهدف رأس المال الأول والأسمى هو التكاثر والزيادة. وكما هو الحال دائماً، سيكون هدفنا الرئيس هو النظر إلى كيفية قيام رأس المال بإعادة إنتاج نفسه على مر الزمن، وفي حالته بالذات ليس فقط إعادة إنتاج نفسه بنفس الكمية، بل التكاثر والزيادة في عملية إعادة إنتاج موسعة (Expanded Reproduction). وما يهمنا هو تبيان وتفكيك العلاقات الاجتماعية المترتبة على تكاثر رأس المال وزيادته. فرأس المال لا يتضاعف من خلال السحر، أو من خلال خاصية عجيبة بداخله، بل هناك علاقات اجتماعية تؤدي إلى تكاثره، وأساس هذه العلاقات الاجتماعية هو الإنتاج (Production)، لذلك، فإننا سنغوص في عملية الإنتاج (Production Process) في دول الخليج. من هذا المنطلق، فلنا أن نعيد زيارة معادلة دورة تكاثر النقد المستثمر كرأسمال التي طرحناها في الفصل الثالث:

$$M^{Cap} \rightarrow C(lp,mp) \rightarrow P^{Cap} \rightarrow C'^{Cap} \rightarrow M'^{Cap} \rightarrow \text{تعاد الدورة}$$

إذاً، لكي ينمو نقد رأس المال، فإن عليه الانخراط في عملية الإنتاج، بحيث يشتري رأس المال عوامل الإنتاج من قوة عمل وسلع وسيطة (Clp,mp)، ومن ثم تدخل عوامل الإنتاج هذه في عملية الإنتاج P، ويتبع ذلك قيام الشركة ببيع منتجها 'C في السوق لتحصل على كمية نقد جديدة 'M. وهذه الكمية من النقد من المفترض أن تكون أكبر من كمية النقد التي بدأت بها العملية، وبهذا يكون رأس المال قد تكاثر.

سنركز على فهم طبيعة هذه الدورة التي يمر فيها رأس المال في دول الخليج حتى يتكاثر وينمو. وكما سيتبين لنا في هذا الفصل، فإن الشركات الربحية التي يملكها رأس المال في الخليج توجد في كل مرحلة من المراحل الثلاث (P, C, M) في الدورة السابقة، حيث تعتبر كل منها ضرورية لاستكمال الدورة. فتتواجد شركات ينصبّ نشاطها الأساسي على تمويل النقد واستثماره M، كالبنوك ومحافظ الاستثمار، التي بإمكاننا تسميتها بالمسار النقدي أو المالي لرأس المال (Monetary or Financial Circuit) . كما توجد شركات يتمركز نشاطها الرئيسي في مسار الإنتاج (Production Circuit, P). وهذا المسار يعتبر أساس العملية الاقتصادية، حيث تنتج فيه السلع والخدمات، من شركات تصنيع الألمنيوم والسيارات والحاسوب والمعدات والهواتف واستخراج النفط... إلخ. وأخيراً هناك الشركات التي يكمن دورها الرئيسي في مسار تسويق وبيع السلع المنتَجة (Commodity Circuit, C)، وتشمل هذه الشركات محالّ التسوق و«السوبرماركت» وغيرها من شركات بيع الجملة والتجزئة. وسيتركز سردنا حول دورة رأس المال في اقتصادات الخليج على كل من هذه المسارات التي يتجلى فيها رأس المال في هيئة شركات تختص في هذه الأنشطة خلال دورته بهدف التكاثر.

1 ـ خصائص عامة عن رأس المال في الخليج

لنبدأ بأخذ فكرة عامة عن حجم رأس المال في الخليج، فهل بإمكاننا تقديم إحصاءات عامة تساعدنا على فهم حجمه؟ للأسف، وكما هو الحال غالباً عند الحديث عن دول مجلس التعاون، فإن هذه الأرقام غير موجودة، لكن هناك بعض الإحصاءات التي قد تعطينا فكرة وإن كانت غير مكتملة. فعلى سبيل المثال، تقدر الكثير من الجهات المتخصصة بأن الأصول الخاصة القابلة للاستثمار المملوكة من قبل العوائل الثرية في دول مجلس التعاون قد بلغت قرابة 3 تريليونات دولار في عام 2015. إضافة إلى هذه المبالغ الخاصة، ثمة 3 تريليونات دولار هي قيمة أصول الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون المملوكة للدولة، فضلاً عن ما يناهز 0.4 تريليون هي أصول صناديق التقاعد والتأمينات، ليكون الإجمالي نحو 6.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2015.[2]

لنركز الآن على الأصول الخاصة القابلة للاستثمار، التي تملكها أسر من دول الخليج، والتي قدرناها بنحو 3 تريليونات دولار في عام 2015. على سبيل المقارنة، قدر إجمالي الأصول الخاصة القابلة للاستثمار في العالم بنحو 168 تريليون دولار، أي أن دول الخليج لديها نحو 1.7 بالمئة من أصول العالم الخاصة القابلة للاستثمار[3]، على الرغم من تشكيل إجمالي سكان دول الخليج لـ0.7 بالمئة فقط من إجمالي سكان العالم (وهذا الرقم يشمل الوافدين الذين عادة ما يتدنى تملُّكهم للأصول). وكي تتضح الصورة، تعتبر دول الخليج صاحبة أعلى نسبة من العائلات «المليونيرية» (تلك التي يبلغ حجم أصولها القابلة للاستثمار مليون دولار أو أكثر) في العالم، حيث ظهرت كل من دول مجلس التعاون الست في قائمة الدول الـ 15 الأعلى نسبة من «المليونيريين» في السكان. وقد احتلت قطر المركز الثاني في الترتيب بعد سويسرا التي تصدرت القائمة، وتبعتها البحرين في المركز الثالث، ومن ثم الكويت والإمارات وعمان والسعودية في المراكز الخامس والعاشر والثاني عشر والخامس عشر على التوالي. وبحسب الإحصاءات، تصل نسبة السكان «المليونيريين» في قطر إلى 12.3 بالمئة من السكان، في مقابل 11.6 بالمئة في البحرين[4]، و3.8 بالمئة في الإمارات.

---

(2) تقدر *Strategy&* هذه الأصول بـ 2.2 تريليون دولار في عام 2013، بينما تقدر (EY) هذه الأصول بـ 3 تريليونات دولار عام 2015، ويصل Mckinsey Global Wealth Management Survey إلى رقم مماثل. انظر: Daniel Diemers and Jihad K. Khalil, «GCC Private Banking Study 2015: Seizing the Opportunities,» *Strategy&* (28 January 2015), <https://goo.gl/7HA72F>, and *Fast Growth, Divergent Paths: The EY GCC Wealth and Asset Management Report 2015* (London: EY, 2015), <https://goo.gl/NKbdfL>.

(3) *Global Wealth 2016: Navigating the New Client Landscape* (bcg.Perspectives, 2016) <https://goo.gl/deRC5h>.

(4) ترتفع النسبة في البحرين نظراً إلى أن الدولة تعتبر مركزاً مالياً «أوفشور» (offshore)، يضع فيه الكثير من أثرياء دول الخليج الأخرى أموالهم.

وهذه النسبة تشمل المواطنين والوافدين، وهي بطبيعة الحال أعلى كثيراً بين المواطنين الذين تتركز جل الثروات بين أيديهم[5].

بالطبع، فإن حجم الثروة يختلف من دولة إلى أخرى، فبحسب تقرير Strategy & لعام 2013، تركز 44 بالمئة من إجمالي هذه الثروات الخاصة في السعودية، و30 بالمئة في الإمارات، و11 بالمئة في الكويت، و7 بالمئة في قطر، و5 بالمئة في عمان، و3 بالمئة في البحرين. كما اختلفت هذه النسب بين الشرائح الاقتصادية المختلفة في دول المجلس. فبحسب نفس الإصدار، فإن الفئة التي يتم تعريفها بـ «المقتدرة» (Affluent)، وهي تشمل العوائل التي يتراوح ثراؤها بين 200،000 إلى مليون دولار أمريكي، تستحوذ على ما نسبته 26 بالمئة من إجمالي الثروة، تليها فئة «الأفراد ذوي الثراء العالي» (High Net Worth Individuals)، وهم الأشخاص الذين تقدر ثروتهم بين مليون وخمسين مليون دولار أمريكي. وقد استحوذت هذه الفئة على 41 بالمئة من إجمالي الثروة. أخيراً، ثمة فئة «العوائل ذات الثراء العالي جداً» (Ultra High Net Worth Individuals)، وهم من تقدر ثروتهم بأكثر من خمسين مليون دولار، وقد استحوذوا على 34 بالمئة من إجمالي الثروة. في المقابل، فإذا ما التفتنا إلى تقديرات عدد الأسر (Households) في كل من هذه الفئات، فإننا نجد أن الفئة الأولى (Affluent) تشمل 1.3 مليون شخص وأسرته تقريباً (80 بالمئة من إجمالي الأسر في الفئات الثلاث) في دول الخليج، بينما تتكون الفئة الثانية (HNWI) من 250 ألف أسرة تقريباً (16 بالمئة من إجمالي الأسر الثرية)، والأخيرة (UHNWI) خمسة آلاف أسرة تقريباً (3 بالمئة من إجمالي 1.6 مليون أسرة هي قوام هذه الفئات الثلاث)[6].

من المهم تبيان أن هذه الأرقام تعكس الأصول الخاصة القابلة للاستثمار ولا تشمل كل المبالغ التي نعتبرها رأس مال حسب تعريفنا، إذ لا تعكس هذه الأرقام إلا الأصول الخاصة القابلة للاستثمار لدى العائلات المالكة لأكثر من 200 ألف دولار لهذا الغرض، ولا تنظر إلى الأسر ذات الأصول الأصغر من ذلك. كما أن هذا الرقم يشمل فقط الأصول الاستثمارية المالية ذات السيولة العالية (كالإيداعات النقدية والأسهم في الشركات المدرجة والمحافظ الاستثمارية)، ولكنه لا يشمل الأصول المستثمرة ذات السيولة المتدنية، كالعقار والشركات العائلية المملوكة بشكل مباشر[7]. وهذه الاستثمارات الأخيرة تمثل نسبة معتبرة من استثمارات الخليج لا يمكن إغفالها، إذ يتمثل جزء كبير من استثمارات رؤوس الأموال في الخليج في شكل شركات عائلية وفي العقار، ولهذا فإن الرقم الحقيقي لرؤوس الأموال الخاصة يتعدى 3 تريليونات دولار بنسبة معتبرة.

---

(5) Babu Das Augustine, «GCC Countries Have High Proportion of Millionaire Households,» *Gulf News* (16 June 2015), <https://goo.gl/EjrG4M>.

(6) Diemers and Khalil, «GCC Private Banking Study 2015: Seizing the Opportunities».

(7) *Fast Growth, Divergent Paths: The EY GCC Wealth and Asset Management Report 2015*, p. 7.

أين تتركز هذه الاستثمارات المملوكة من قبل المستثمرين المقتدرين من دول مجلس التعاون؟ وهل هي مستثمرة داخل دولهم أم خارجها؟ مرة أخرى، فالإحصاءات حول توزيع هذه الأصول المالية غير متوافرة، ولكن هناك بعض الأرقام التي قد تقدم لنا لمحات حول توجهها العام. فتشير الإحصاءات إلى أن صافي الأصول خارج حدود الدولة المملوكة من قبل مؤسسات وأفراد من دول مجلس التعاون (Net Foreign Assets) تقدر بـ 3 تريليونات دولار في عام 2014 [8]. وإذا ما قارنا هذا الرقم بالرقم السابق من 6.4 تريليون دولار كإجمالي الأصول القابلة للاستثمار في الداخل والخارج معاً، يتضح أن نسبة استثمارات أطراف في الخليج داخل حدود دولة أو خارجها هي نسبة مقاربة لبعضهما البعض (نحو 3 تريليونات دولار في كلتا الحالتين).

إذاً بإمكاننا الاستنتاج أن دول الخليج تعتبر من أعلى دول العالم من ناحية الثراء والأصول القابلة للاستثمار، والتي تتركز إلى حدٍ كبير في أيادي عوائل معينة تمثل نسبة صغيرة من الشعب. وهذه الظاهرة مشابهة للحال في باقي العالم، وإن تجلت بشكل فاقع في الخليج حيث يتركز الثراء أساساً بين بعض العائلات المعدودة والمعروفة. وكما بيّنا، فإن كل من الأملاك الخاصة والحكومية تشكل نسبة معتبرة من الأصول القابلة للاستثمار، ونفس الاستنتاج ينطبق أيضاً على توزيع هذه الاستثمارات بين الداخل والخارج.

2 ـ رأس المال داخل حدود دول مجلس التعاون

لنبدأ حديثنا بالتركيز على دورة رأس المال داخل حدود دول الخليج. من المهم هنا أن يتعدى تحليلنا الأصول القابلة للاستثمار ذات السيولة العالية فقط، التي بيّنّاها سابقاً، وأن نشمل في نقاشنا رأس المال المستثمر في العقار والبنية التحتية والشركات الربحية على أراضي الخليج. مرة أخرى، لا تتوافر أرقام دقيقة تشمل كل رؤوس الأموال هذه، إلا أنه بإمكاننا رسم فكرة عنها من طريق جداول «بن العالمية» (Penn World Table). تقدم هذه الجداول رقماً تقديرياً لحجم ما يسمى «رأس المال الثابت» (Fixed Capital Stock) في العديد من دول العالم، بشكل يسمح لنا بعقد المقارنة فيما بينها. ويُعنى مصطلح رأس المال الثابت (Fixed Capital Stock) بقياس قيمة الأصول ذات العمر الطويل، كالمباني والآلات والمعدات والطرق والبنية التحتية داخل حدود الدولة [9].

(8) مرة أخرى لا تشمل هذه الأرقام الاستثمارات في العقار بل تركز على الأصول المالية الاستثمارية. وهذه الأرقام تنظر إلى صافي الاستثمارات الخارجية وليس الإجمالي، ما يعني أن رقم إجمالي الاستثمارات الخارجية أعلى، إلا أن نسبة الاستثمارات الأجنبية في داخل دول مجلس التعاون تعتبر قليلة نسبياً. انظر: *The GCC: FAQs and Figures* (Abu Dhabi: National Bank of Abu Dhabi (NBAD), 2017), p. 7, <https://goo.gl/fC6HRG>.

(9) أي أن هذا المقياس يركز على الأصول الثابتة التي لم تكن من ضمن مقاسات الثروة ذات السيولة العالية القابلة للاستثمار التي ذكرناها سابقاً (التي تركز أساساً على الأصول المالية الاستثمارية). وإحصاءات Fixed Capital Stock تركز فقط =

وإذا ما نظرنا إلى رأس المال الثابت المتوفر لكل عامل في دول الخليج، يتبين لنا أن دول الخليج هي من أعلى الدول كثافة من هذه الناحية في العالم. فإذا ما قارنا النسب مع معدل قيمة رأس المال الثابت المتوفر لكل عامل في الولايات المتحدة لعام 2014 بالأسعار الجارية[10]، وهي من أعلى المعدلات عالمياً، نجد أن القيمة في الإمارات تعادل 1.16 من تلك التي في أمريكا، إذ وصلت النسبة إلى 1.32 في السعودية و1.65 في قطر، بينما وصلت إلى 0.76 و0.74 و0.92 في عمان والكويت والبحرين على التوالي. إذاً، فإن قيمة رأس المال الثابت الموجود مقابل كل عامل في حالة نصف دول المجلس تتعدى تلك المحتسبة في الولايات المتحدة، وعموماً فهي من أعلى النسب في العالم لكل دولة من دول الخليج.

بالإضافة إلى كون اقتصادات دول الخليج ذات كثافة عالية في رؤوس الأموال المستثمرة، فثمة ظاهرة أخرى تستحق الانتباه، وهي أن هامش الربحية لملاك رؤوس الأموال والشركات في الخليج يعتبر من الأعلى على مستوى العالم، بل ويتعدى ذلك في دول أخرى بأضعاف مضاعفة[11]. ينعكس ذلك على توزيع الناتج الإجمالي المحلي بين أطراف الاقتصاد، حيث إن أزلنا حصة العائد لملاك النفط من المعادلة (أي الدولة)، يتبين أن الجزء الذي يحصل عليه ملاك رأس المال أكبر كثيراً من ذلك الذي تجنيه قوة العمل في دول مجلس التعاون (انظر الرسم البياني التالي)، ما يشير إلى انعكاس الآية في دول الخليج مقارنة بالدول الصناعية، حيث عادة ما يحصل ملاك رأس المال على حصة أقل من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالرواتب التي يحصل عليها العمال. وبذلك فإن حصة رأس المال من إجمالي فائض الإنتاج في الاقتصاد عالية جداً في دول الخليج، بحيث لا نبالغ إن قلنا بأنها من أعلى النسب في أي من بقاع العالم.

= على الأصول داخل الدولة ولا تشمل الأصول المملوكة خارج الدولة، بالإضافة إلى عدم اشتمالها على الأصول المالية ذات السيولة العالية التي ركزت عليها الأرقام السابقة. ويبقى من المهم التنويه بأن إحصاءات مقياس Fixed Capital Stock تختلف عن تعريفنا لرأس المال، إذ تشمل هذه الإحصاءات عادة البيوت والسيارات التي تستعمل للاستهلاك الشخصي، والتي لا تعتبر رأسمالاً تحت تعريفنا له، إلا أنها لا زالت تقدم صورة تقريبية مفيدة لاستثمارات رؤوس الأموال في الأصول الثابتة وبعيدة المدى.

(10) تم استعمال العامل «rkna» في PWT version 9.0، الذي تم تقسيمه على إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد ومن ثم مقارنته بالقيمة الموازية في أمريكا للوصول إلى هذا الرقم.

(11) «VAT Likely to Affect UAE Retail Sector,» *Gulf News* (23 September 2017), <https://goo.gl/y6oUY8>.

الرسم البياني الرقم (6 – 2)

حصة رأس المال وقوة العمل من إجمالي الناتج المحلي في الخليج 2010

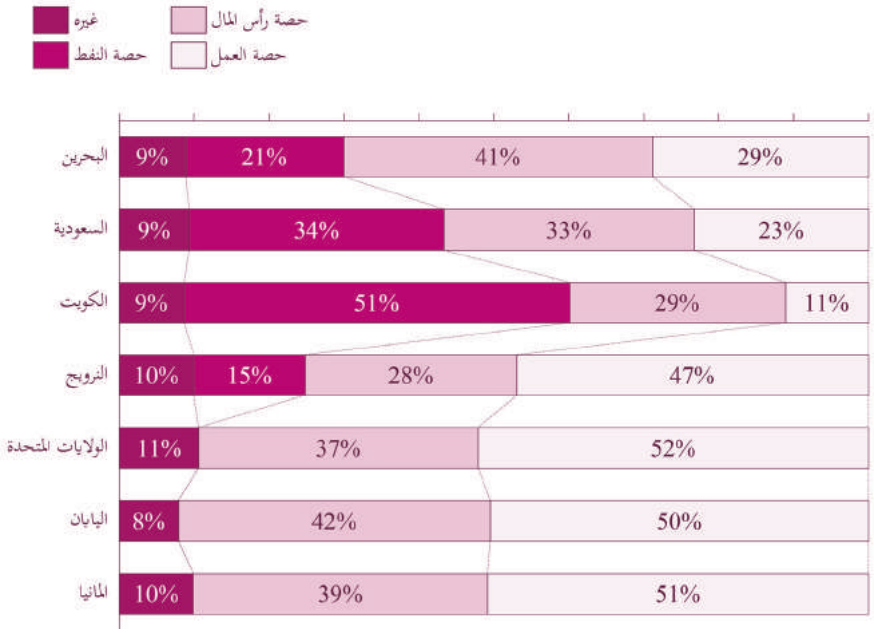

حصة رأس المال مقارنة بحصة قوة العمل من اجمالي الناتج في دول مجلس التعاون هي من أعلى النسب عالمياً.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

تعكس الأرقام تركيبة الناتج المحلي حسب العائد إلى مدخلات الإنتاج GDP by factor costs. حصة رأس المال تشمل حصة العقار.

هاتان الظاهرتان، ظاهرة وجود كميات كبيرة من رأس المال، بالإضافة إلى ارتفاع العائد إلى رأس المال في ذات الوقت، بحاجة إلى لتفسير، إذ من المفاجئ أن يرتفع المردود إلى رأس المال في اقتصادات يفترض كونها ذات كثافة وكمية عالية من رأس المال، في مقابل تدنّي ما تجنيه قوة العمل، إذ عادة ما يكون العائد إلى رأس المال أقل في الدول ذات الوفرة في رأس المال، مقابل ارتفاع العائد إلى قوة العمل، والعكس صحيح في الدول ذات رأس المال الشحيح. فكيف نجد وفرة في رأس المال في الخليج بالإضافة إلى عائد عالٍ إليه في آن واحد؟ وستكون الإجابة عن هذا السؤال من أهم أهدافنا على مدى هذين الفصلين.

ثمة ظاهرة أخرى يمتاز بها رأس المال في الخليج تكمن في علاقته بقوة العمل. فكما ذكرنا سابقاً، وبشكل استثنائي على مستوى العالم، تتكون قوة العمل في دول الخليج من الوافدين غير مواطنين بأغلبية ساحقة، وهذا ينطبق على كل دول الخليج بلا استثناء (وهذه الظاهرة ستكون محور تركيزنا في الفصل السابع). كيف نفسر ظاهرة العائد العالي على رأس المال في دول غنية برأس

المال، وكيف نفسر تكوين قوة العمل في المنشآت الربحية بشكل شبه حصري من الوافدين؟ في الحقيقة، إن هاتين الظاهرتين مترابطتان وتفسران معاً لب الخلل الإنتاجي في الاقتصاد غير النفطي في دول الخليج. وحتى تكتمل القصة، علينا أن نربط هاتين الظاهرتين بالتكنولوجيا المستعملة في الإنتاج في دول الخليج. إذاً، علينا أن نغوص في عملية الإنتاج في الخليج، ونوجه تركيزنا على تفاعل الإنتاج مع قوة العمل ورأس المال والتكنولوجيا.

3 ـ التكنولوجيا والإنتاج

لنبدأ بنظرة عامة على الإنتاج في دول الخليج. كما بيّنّا سابقاً، شهدت دول الخليج نمواً بمعدلات عالية في إجمالي الإنتاج المحلي، وهذا ما تعكسه الأرقام من جداول «بن العالمية» (انظر أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجدول الرقم (6 ـ 1)). إلا أن الأرقام تبين لنا أن هذا النمو قد بُني أساساً على نمو مواز في حجم قوة العمل وفي حجم الأصول الثابتة التي دخلت في عملية الإنتاج، حيث تعتبر نسب الزيادة في هذين العاملين في الخليج من الأعلى على مستوى العالم. وعموماً، فإن النمو العددي في مدخلات الإنتاج، أكان من قوة أو رأسمال أو سلع وسيطة، هو ما يشكل الدافع الرئيسي للنمو في إجمالي الإنتاج. في المقابل، بقي مستوى الإنتاجية، أو كمية الإنتاج لكل عامل، متدنياً جداً، بل هبطت الإنتاجية مع مرور الوقت. وقد بينت دراسات متعددة ظاهرة انخفاض الإنتاجية في اقتصادات دول الخليج، وخصوصاً إذا ما تم التركيز على الاقتصاد غير النفطي، بل نجد الإنتاجية في هبوط مستمر، في مقابل نمو مطّرد في حجم قوة العمل ورأس المال الثابت ومدخلات الإنتاج[12].

يرتبط انخفاض الإنتاجية بشكل حثيث بطبيعة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج. وبالتكنولوجيا نعني ذلك الطاقم من العمليات والمعلومات التي تنظم التعاطي ما بين البشر، وأدوات الإنتاج، ومدخلات الإنتاج، وطريقة تفاعل بعضهم مع بعض في خضم عملية الإنتاج. وتتعدد تكنولوجيا الإنتاج بتعدد القطاع والزمان والمكان، بحيث قد تكون هناك تكنولوجيا تعتمد

(12) لدراسات من صندوق النقد الدولي، انظر: International Monetary Fund [IMF], «Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC,» Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors (October 2013).

لمثال من عُمان، انظر: سعيد الصقري، «مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي: النموذج العماني،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الجمعية الاقتصادية العمانية (2010)، و Abdullahi D. Ahmed and Said Al-Saqri, «Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal Strategy: Lessons from a Small Oil-Exporting Economy,» *The IUP Journal of Applied Economics*, vol. 1 (January 2012), pp. 56-80 <http://ideas.repec.org/a/icf/icfjae/v11y2012i1p56-80.html>.

أكثر فأكثر على المكننة، أو العمالة الماهرة ذات التعليم العالي، أو في المقابل قد تعتمد على كثافة العمل غير الماهر.

الجدول الرقم (6-1)

نسبة النمو المئوية السنوية في عوامل الإنتاج 1970-2014

في دول مجلس التعاون حسب PWT

	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي لكل عامل	رأس المال الثابت	رأس المال الثابت لكل عامل	الإنتاجية المتعددة العوامل TFP	قوة العمل
الإمارات	5.3	-3.7	5.2	-3.8	-	9.3
البحرين	4.3	-1.7	6.3	0.1	-2.1	6.2
السعودية	3.7	-1.2	3.6	-1.3	-0.7	5.0
قطر	6.7	-1.5	7.1	-1.2	-1.2	8.4
عمان	6.4	0.8	5.5	0.0	-	5.5
الكويت	1.6	-3.3	4.4	-0.6	-3.0	5.0

المصدر: حسابات المؤلف من PWT 9.0 .

<http://www.rug.nl/ggdc/productivity/pwt>.

الرسم البياني الرقم (6-3)

النمو في الإنتاجية المتعددة العوامل (TFP) 1990 - 2012 حسب صندوق النقد الدولي

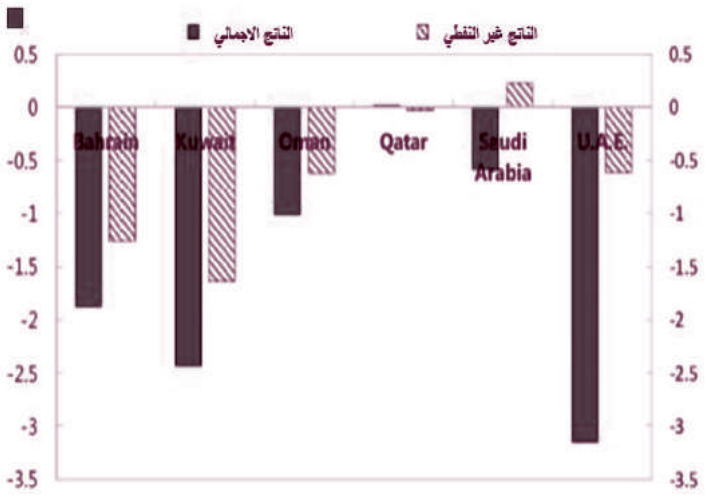

المصدر: International Monetary Fund [IMF], «Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC,» Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors (October 2013), p.18.

إذاً، إذا رسمنا صورة كلية (macro) لدول مجلس التعاون، فنجد أن نمو الناتج يعتمد على زيادة عددية في قوة العمل ورأس المال الثابت ومدخلات الإنتاج، في مقابل إنتاجية وتكنولوجيا متدنية، باستثناء قطاع النفط، حيث تكون الإنتاجية عالية جداً نظراً إلى خصائص الطبيعة التي بيّناها في الفصل الثاني. وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذا النوع من النمو المبني على الزيادة في عدد المدخلات من قوة عمل ورأسمال ثابت وسلع وسيطة قد سميناه النمو الكمي (Extensive Growth)، في مقابل النمو في كثافة الإنتاجية الذي سميناه النمو المكثف (Intensive Growth) [13].

ثالثاً: المنشآت الربحية في دول الخليج

ما زالت هذه الصورة ضبابية وتفتقد التفصيل، إذ إنها تقدم صورة عامة للاقتصاد دون التطرق إلى ثناياه. وإذا أردنا أن نفصل القصة، فعلينا الغوص في طبيعة المنشآت الربحية في دول الخليج، وكيفية تشكلها على أرض الواقع، حتى نفهم خصائصها من ناحية الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة.

وفي هذا السبيل بإمكاننا تشريح الشركات الربحية في دول الخليج من عدة زوايا وبأكثر من صورة، مثلاً: 1 ـ حسب القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد التي توجد فيها الشركات، كقطاع التعدين أو الصحة أو التجزئة... إلخ؛ 2 ـ حسب وجهة المنتوجات، وما إن كانت للاستهلاك المحلي أم للتصدير؛ 3 ـ من ناحية خصائص قوة العمل، بما فيها نسبة التعليم وجنسيات الموظفين في المنشآت والقطاعات المختلفة؛ 4 ـ من ناحية حجم الشركات، بما فيها حجم قوة العمل وحجم رأس المال في المنشآت المختلفة؛ 5 ـ من ناحية الملكية، سواء أكانت ملكية الشركات عامة أم خاصة، وترجع لجهات محلية أم أجنبية.

لنبدأ بالنقطة الأخيرة، حيث ننظر إلى الشركات في دول الخليج من ناحية الملكية. وتعتبر هذه من أهم التقسيمات لفهم المنشآت الربحية في الخليج. فبناء على ملكية رأس المال، بإمكاننا تقسيم الشركات في الخليج إلى ثلاثة أصناف رئيسية: 1 ـ التي تملك الدولة حصة في أسهمها وتكون قد أدّت دوراً أساسياً في تأسيسها وإدارتها؛ 2 ـ الشركات الخاصة البحتة المحلية، التي لنا أن نسميها «الشركات العائلية» نظراً إلى ملكيتها أساساً من قبل عائلات من دول الخليج؛ 3 ـ الشركات الأجنبية أو «العالمية» الموجودة في الخليج.

نادراً ما تتوافر الإحصاءات في دول الخليج بناء على هذه التقسيمة، ولكنها مهمة لأنها تبيّن فروقاً واضحة في طبيعة الشركات بناء على هذه التصنيفات الثلاث، التي تسهم في فهم طبيعة

(13) سيتناول الفصل العاشر خصائص نمو الإنتاج المعتمد على على زيادة الاستهلاك في مدخلات الإنتاج، وخصوصاً الطبيعة والأراضي.

رأس المال والشركات الربحية المختلفة في الخليج والتكنولوجيا المستخدمة فيها. وفيما يلي من بيانات مقدمة في هذا الفصل (السادس)، سنعتمد على إحصاءات دولة قطر لعام 2010 لإيضاح الأفكار الرئيسية. وتنطبق الاستنتاجات التي تبينها هذه الأرقام على جميع دول مجلس التعاون حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع مراعاة بعض الفروق في النسبة، التي سنبيّنها في الحالات المهمة.

لنبدأ بالقطاع الربحي الأول: الشركات الأجنبية؛ لكونها الفئة الأصغر بين الفئات الثلاث والأقل نفوذاً داخل دول الخليج، ونعني بها تلك الشركات ذات الملكية الأجنبية العالمية، التي عادة ما تسمَّى الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Companies). تنشط هذه الشركات في الخليج في عدة مجالات، كالقطاع النفطي المتمثل بشركات عالمية مثل «شل» (Shell) و«إكزون موبيل» (ExxonMobil)، إضافة إلى القطاع المالي مثل بنوك «سيتي بنك» (CitiBank) و«إتش أس بي سي» (HSBC) و«ستاندرد تشارترد» (Standard Chartered)، وقطاع الخدمات اللوجستية مثل «دي إتش أل» (DHL) و«فدإكس» (FedEx) أو شركات الطيران العالمية التي تهبط في مطارات الخليج، وبعض الشركات الإنشائية والهندسية العالمية الكبرى. في المقابل، فإن هذه المجموعة لا تشمل الشركات العائلية المحلية التي قد تكون لديها وكالات لبيع منتجات وخدمات بعض الشركات العالمية، كالشركات العائلية المحلية التي تبيع السيارات والإلكترونيات المنتجة عالمياً، والتي يتم تصنيفها تحت الشركات العائلية. إذاً إننا نعني هنا تلك الشركات التي تعود ملكيتها واتخاذ القرار فيها أساساً إلى جهات خارج دول مجلس التعاون.

وهذا يأخذنا إلى القطاع الربحي الثاني، وهو قطاع الشركات الخاصة المحلية العائلية (Family-owned Companies)، التي تعود ملكيتها الرئيسية إلى عوائل أو أفراد بعينهم من دول مجلس التعاون. وتشمل هذه الفئة مختلف الشركات من صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وأزعم أنه سيكون لدى أغلبية قراء هذه السطور من مواطني دول مجلس التعاون، شركة على الأقل يملكها إما هو أو أحد أقاربه، أكانت دكاناً لبيع الهواتف أو العباءات أو مطعماً أو وكالة أو شركة مقاولات... إلخ. تمتد هذه الشركات من كبار العائلات التجارية في الخليج، التي تتسع أنشطتها على عدة قطاعات، ويعمل فيها عشرات الألوف من العمال، إلى المحال الصغيرة ذات الموظف أو الإثنين، والتي قد يديرها ويعمل فيها صاحبها.

أخيراً وليس آخراً، يشمل القطاع الربحي الثالث ما يمكن أن نسميه قطاع المشروعات أو الشركات العامة (State Owned Enterprises)، وهي تلك الشركات الربحية التي تؤدي فيها المؤسسات العامة للدولة كالصناديق السيادية أو صندوق التقاعد دوراً رئيسياً، إما كمالك أو

مؤسس أو من ناحية الإدارة[14]. مارست الدولة ومؤسساتها دوراً رئيسياً في تأسيس كل من هذه الشركات ذات النفوذ العام، وما زالت تملك نسبة كبيرة من حصصها. وقد يكون أشهر مثال لهذه الشركات هو شركات النفط المملوكة بالكامل من قبل الدولة، إلا أنها تشمل عدة مشاريع وشركات أخرى، أكانت في البتروكيميائيات أو قطاع الطيران أو الاتصالات أو غيرها، وقد خصخِصت أجزاء منها عبر طرحها في سوق الأسهم للاكتتاب العام، على الرغم من بقاء النسبة الكبرى مملوكة للدولة وجهات عامة أخرى.

وإذا ما أخذنا نظرة أولية على أعداد الشركات الربحية، فتبين الإحصاءات من مسح عام 2010 أن هناك 30.793 شركة ربحية توظف 1.037.023 موظفاً في قطر[15]. وبلغت نسبة الشركات المملوكة بالكامل من قبل الحكومة 0.9 بالمئة، بينما 0.7 بالمئة كانت ملكيتها مختلطة بين الدولة والقطاع الخاص (القطاع المختلط)، أي أن مجموع «المشاريع العامة» مثَّل 1.7 بالمئة من إجمالي الشركات. في المقابل، تمثل الشركات الخاصة المحلية (العائلية) 97.1 بالمئة من إجمالي الشركات، بينما تمثل الشركات الأجنبية 1.3 بالمئة منها. أما من ناحية الموظفين، فقد عمل 4.3 بالمئة من إجمالي قوة العمل في المنشآت الربحية المملوكة بالكامل من قبل الحكومة، في مقابل 3.2 بالمئة في الشركات المختلطة، أي أن مجموع شركات المشاريع العامة قد شكل 7.5 بالمئة من إجمالي قوة العمل في المنشآت الربحية. في المقابل، يعمل 86.0 بالمئة من إجمالي الموظفين في شركات خاصة محلية (عائلية)، و6.5 بالمئة في منشآت أجنبية. إذاً، تستحوذ الشركات العائلية على نصيب الأسد من عدد المنشآت الربحية بالإضافة إلى الموظفين العاملين فيها[16].

في المقابل، نجد أن شركات المشاريع العامة والشركات العالمية توظف بالمعدل نسبة أعلى من الموظفين في كل منها مقارنة بالشركات العائلية. وقد بلغ معدل عدد الموظفين في شركات المشاريع العامة 153 موظفاً، و175 في الشركات الأجنبية، بينما تدنى الرقم إلى 30 في الشركات الخاصة المحلية (العائلية). ولهذا نجد أن حصة المشاريع العامة والأجنبية من إجمالي التوظيف قد تجاوزت الستة أضعاف من حصتها من إجمالي عدد المنشآت الربحية.

---

(14) علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ 42 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1981).

(15) جمعت كل البيانات المتعلقة بقطر في هذا القسم من تعداد قطر الرسمي 2010.

(16) الجدول الرقم (11ـ10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب القطاع والنشاط الاقتصادي الرئيسي (تعداد 2010 في قطر).

الرسم البياني الرقم (6 – 4)

تركيبة المنشآت الربحية حسب القطاع في قطر 2010 (بالمئة)

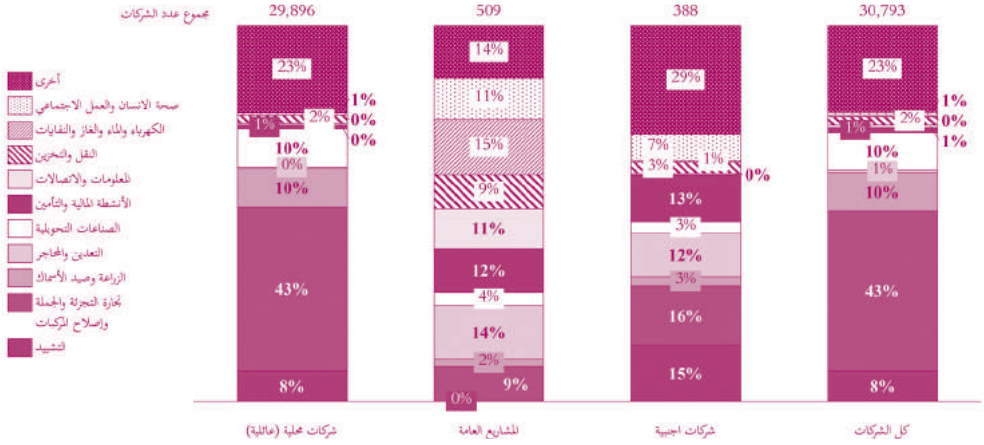

أغلبية شركات القطاع الخاص تعمل في قطاع التجارة والتشييد، بينما تركز المشاريع العامة على القطاعات «الاستراتيجية».

الرسم البياني الرقم (6–5)

تركيبة موظفي المنشآت الربحية في قطر حسب القطاع 2010 (بالمئة)

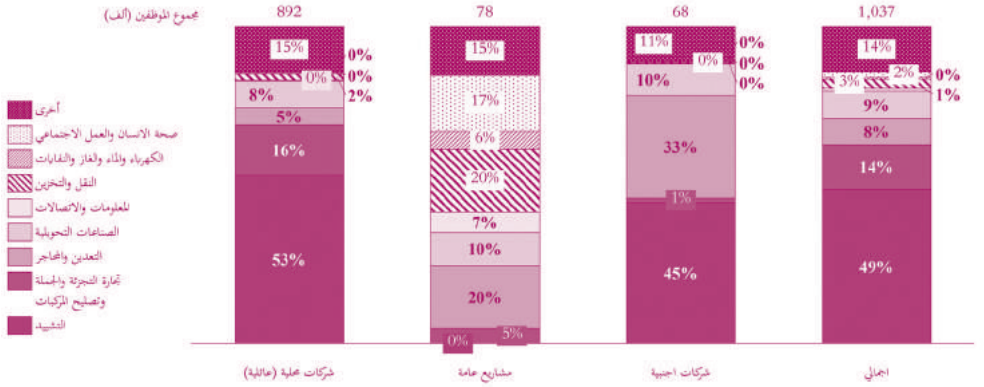

يعمل أغلبية موظفي المشاريع العامة في القطاعات «الاستراتيجية»، بينما يعمل أغلبية موظفي الشركات العائلية في الإنشاء والتجارة.

*الشركات الخاصة تشمل الشركات المحلية (العائلية) والشركات الأجنبية (تشكل الأولى أكثر من 90 بالمئة منها).

وارتفاع معدل الحجم من ناحية الموظفين ليس بالظاهرة الغريبة في حالة الشركات العالمية. فوجودها في دول الخليج يوازي حضورها في كثير من دول العالم الأخرى نظراً إلى قدرتها على المنافسة بل حتى غلبة الشركات المحلية في مجال تخصصها؛ لهذا أصبح بإمكان هذه الشركات

التوسع في كل بقاع الأرض. فنطاقها وحجمها العالمي يسمح لها بالدخول إلى أسواق متعددة، وأن تكون هي من يؤسس المعيار (benchmark) في القطاع من ناحية ما يعرف بـ«الممارسات الفضلى» (best practices) من التكنولوجيا والإدارة على مستوى العالم، حيث إنها عادة ما تعتبر ذات إنتاجية وكفاءة عالية تمكنها من المنافسة وعرض بضاعتها في السوق العالمي ككل. وبحسب إحصاءات قطر لعام 2010، تتركز هذه الشركات بشكل رئيسي في التعدين واستغلال المحاجر (32.5 بالمئة من موظفي الشركات الأجنبية)، وخصوصاً في القطاع النفطي، إضافة إلى قطاع الإنشاء (44.6 بالمئة)[17]، بحيث ينفذ كثير منها المشاريع الإنشائية الحكومية الكبرى في بعض دول المنطقة، بالإضافة إلى القطاع المصرفي. وعادة ما تتميز الشركات في هذه القطاعات بكبر حجمها من ناحية عدد الموظفين ورأس المال. ويتفاوت وجود هذه الشركات العالمية من دولة إلى أخرى، فيزيد حضورها بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، حيث اتخذت الكثير منها هاتين الدولتين (وخصوصاً دبي) مقراً إقليمياً لها، بينما يقل وجودها في الكويت والسعودية نسبياً حتى عام 2016. وعموماً، فإن إجمالي وجود هذه الشركات في دول الخليج صغير نسبياً عند مقارنتها بشركات المشاريع العامة أو العائلية، سواء من ناحية العدد أو حجم العمال أو حتى رؤوس الأموال المستثمرة.

تماثل شركات المشاريع العامة نظيراتها من الشركات العالمية من ناحية حجمها النسبي، فنجد أن 24.8 بالمئة فقط من شركات المشاريع العامة توظف أقل من عشرة أشخاص. في المقابل، نجد أن الأغلبية الساحقة من المنشآت العائلية هي منشآت صغيرة، حيث توظف 70.7 بالمئة من الشركات العائلية المحلية أقل من عشرة أشخاص. وإذا ما تطرقنا إلى إجمالي التوظيف، فتوظف الشركات العائلية التي يعمل فيها أقل من 50 شخصاً 21.0 بالمئة من إجمالي العاملين في الشركات العائلية، في حين يتدنى الرقم إلى 7.0 بالمئة فقط من إجمالي موظفي شركات المشاريع العامة في تلك التي توظف أقل من 50 شخصاً[18].

أمر مماثل ينطبق على الشركات من ناحية كثافة رأس المال، فتتميز المشاريع العامة بكثافة وضخامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها. وإذا أخذنا سوق الأسهم كمثال، فإن الأغلبية الساحقة من كبرى الشركات المساهمة المدرجة هي مشاريع عامة كان للمؤسسات الحكومية دور رئيسي فيها كملّاك ومؤسسين. وإذا نظرنا إلى أكبر عشرين شركة متداولة على مستوى دول مجلس

(17) الجدول الرقم (11ـ10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب القطاع والنشاط الاقتصادي الرئيسي (تعداد قطر للسكان 2010).

(18) الجدول الرقم (14ـ10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب فئات عدد العاملين والقطاع (تعداد قطر للسكان 2010).

التعاون من ناحية القيمة السوقية، فنجد أن للدولة حصة رئيسية في 18 منها[19]، حيث توجد شركتان فقط لا تملك فيهما جهات حكومية وعامة نسبة من أسهمها. وفي كلتا هاتين الشركتين، فإن النسبة الكبرى من أسهم ملكيتها تعود لأفراد من العائلة الحاكمة[20]. وتبين الإحصاءات أن زهاء 29 بالمئة من إجمالي قيمة أسهم كل الشركات المدرجة في كل دول مجلس التعاون في عام 2010 كانت مملوكة من قبل مؤسسات عامة، بحيث تبلغ أقصاها في السعودية بنسبة 35 بالمئة من إجمالي السوق المدرج، وأقلها في الكويت بنسبة 13 بالمئة[21]. وتاريخياً، فقد كان دور المشاريع العامة الربحية في الكويت أقل من نظيراتها في باقي دول الخليج، حيث يزداد تأثير «العوائل التجارية» نسبياً في القطاع الإنتاجي الاستراتيجي، على الرغم من ضعف الإنتاج غير النفطي إجمالاً في الكويت، وخصوصاً الصناعي منه، إذا ما قورن بنظيراتها في دول مجلس التعاون الأخرى كالسعودية.

الرسم البياني الرقم (6 – 6)

تركيبة المنشآت الربحية من ناحية عدد الموظفين في قطر 2010 (بالمئة)

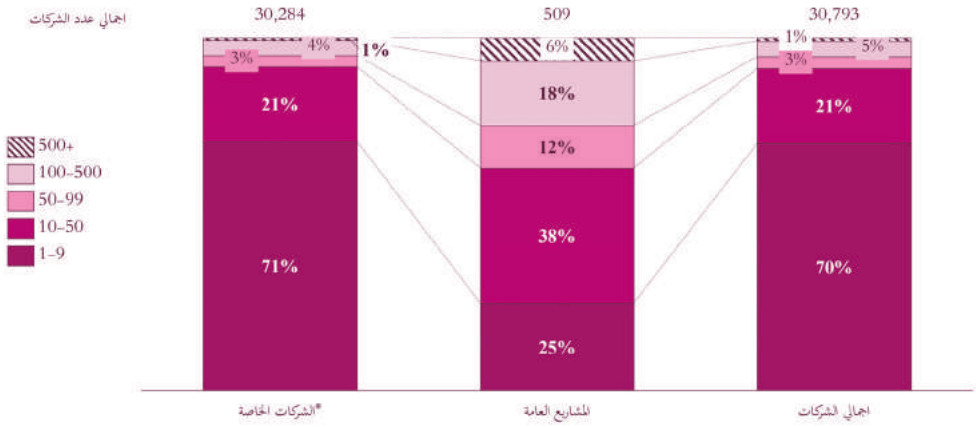

أغلبية الشركات الخاصة توظف أقل من عشرة أشخاص، على عكس شركات المشاريع العامة.

*الشركات الخاصة تشمل الشركات المحلية (العائلية) والشركات الأجنبية (تمثل الأولى أكثر من 90 بالمئة منها).

(19) «Top 100 GCC Companies 2016,» *Gulf Business* (2016), <https://goo.gl/TdfzjT>.

(20) ازدان وشركة المملكة القابضة.

(21) «The Golden Portfolio,» Kuwait Financial Centre «Markaz» (September 2010), <https://goo.gl/QibA5w>.

انظر أيضاً: نورة الحسن، «طبيعة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون: ترابط المال والسلطة،» في: عمر الشهابي، محمود المحمود ونورة الحسن، محررون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2015)، ص 288.

الرسم البياني الرقم (6 – 7)

تركيبة شركات المشاريع العامة من ناحية عدد الموظفين في قطر 2010 (بالمئة)

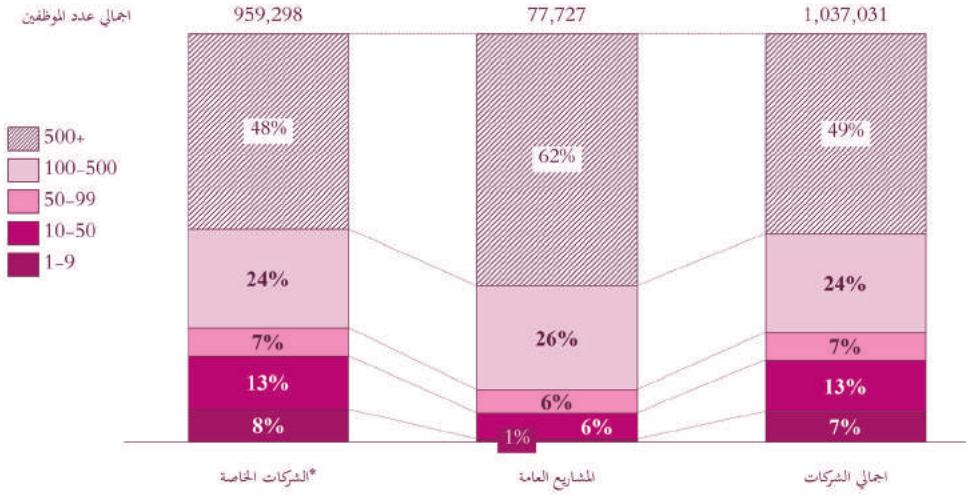

يعمل 62 بالمئة من موظفي المشاريع العامة في شركات حجمها أكثر من 500 موظف.

*الشركات الخاصة تشمل الشركات المحلية (العائلية) والشركات الأجنبية (تمثل الأولى أكثر من 90 بالمئة منها).

وعلى نفس المنوال، تتميز شركات المشاريع العامة بأن نسبة كبيرة منها شركات مساهمة، وكثير منها مدرجة في أسواق الأسهم، بخلاف الشركات العائلية، التي نادراً ما تكون أي منها شركات مساهمة أو مدرجة؛ فأغلبها إما شركات فردية أو محدودة المسؤولية. وتشير الإحصاءات في قطر إلى أن 37.0 بالمئة من شركات المشاريع العامة في 2010 كانت شركات مساهمة، و57 بالمئة أخرى منها ملك حكومية بالكامل. في المقابل، فإن أقل من 2 بالمئة من شركات القطاع الخاص البحت هي شركات مساهمة[22]، بينما تصل نسبة الشركات الفردية منها إلى 49 بالمئة، ومحدودية المسؤولية إلى 43 بالمئة[23].

(22) تشمل إحصاءات الشركات المساهمة تلك المدرجة وغير المدرجة.

(23) الجدول الرقم (16–10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب الكيان القانوني للمنشأة والقطاع (تعداد قطر للسكان 2010).

الجدول الرقم (6 – 2)

أكبر 20 شركة مساهمة مدرجة في دول مجلس التعاون عام 2016 بحسب القيمة السوقية (مليار دولار)

الشركة	دولة المنشأ	القطاع	القيمة السوقية	كبار الجهات العامة المالكة (حزيران/يونيو 2017)
سابك	السعودية	بتروكيماويات	66.98	جهات حكومية سعودية (78.88 بالمئة)
اتصالات	الإمارات	اتصالات	47.24	جهاز الإمارات للاستثمار (60 بالمئة)
بنك قطر الوطني	قطر	مصرفي	35.56	جهاز قطر للاستثمار (51.9 بالمئة)
اتصالات السعودية	السعودية	اتصالات	28.79	جهات حكومية سعودية (83.77 بالمئة)
بنك الراجحي	السعودية	مصرفي	22.42	التأمينات الاجتماعية السعودية (حسنة) (10.2 بالمئة)
الشركة السعودية للكهرباء	السعودية	كهرباء	18.88	الحكومة السعودية (81.2 بالمئة)
البنك الأهلي التجاري	السعودية	مصرفي	23.57	جهات حكومية سعودية (64.3 بالمئة)
صناعات قطر	قطر	صناعات	17.66	مؤسسات حكومية قطرية (73.45 بالمئة)
موانئ دبي العالمية	الإمارات	موانئ	15.69	حكومة دبي (80.5 بالمئة)
بنك الخليج الأول	الإمارات	مصرفي	13.85	دمج مع بنك ابوظبي الوطني في أبريل 2017 (انظر التالي)
اعمار	الإمارات	عقارات	13.45	حكومة دبي (29.2 بالمئة)
شركة جبل عمر للتطوير	السعودية	عقارات	12.82	التأمينات (حسنة) 9.02 بالمئة
مجموعة ازدان القابضة	قطر	عقارات	12.38	ملك خاص بالكامل (يملك افراد آل ثاني أكبر نسبة من الأسهم)
بنك أبوظبي الوطني	الإمارات	مصرفي	12.34	70.2 بالمئة جهات حكومية في الإمارات
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	مصرفي	12.26	حكومة دبي 55.76 بالمئة
شركة المراعي	السعودية	البان	11.57	التأمينات (حسنة) عبر حصتها (10.2 بالمئة) في مجموعة صافولا التي تملك (36.5 بالمئة) من الشركة
بنك الكويت الوطني	الكويت	مصرفي	11.02	صندوق التأمينات الكويتي (5.53) بالمئة
شركة المملكة القابضة	السعودية	استثمارات	10.27	ملك خاص بالكامل (يملك الأمير الوليد بن طلال 95.0 بالمئة منها)
معادن	السعودية	تعدين	9.84	جهات حكومية سعودية (65.44 بالمئة)
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	مصرفي	9.72	مجلس ابوظبي للاستثمار (62.5 بالمئة)

الرسم البياني الرقم (6-8)

تركيبة المنشآت الربحية في قطر حسب الكيان القانوني 2010 (بالمئة)

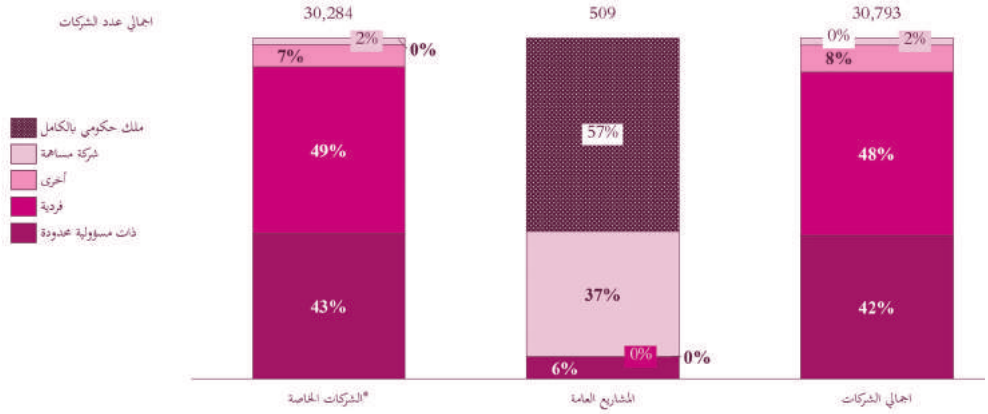

أغلبية الشركات الخاصة فردية أو ذات مسؤولية محدودة، بينما أغلبية شركات المشاريع العامة مساهمة أو ملك عام.

*الشركات الخاصة تشمل الشركات المحلية (العائلية) والشركات الأجنبية (تمثل الأولى أكثر من 90 بالمئة منها)

ينعكس هذا الهيكل القانوني على مستوى الشفافية في بيانات في كل من هذين الصنفين من الشركات. فعلى الرغم من أننا نغوص في عالم محدود الشفافية والأرقام عند الحديث عن الشركات في الخليج إجمالاً، إلا أن الوضع يزداد حدة في حالة الشركات العائلية. فالشركات المدرجة، التي تمثل نسبة كبيرة من المشاريع العامة، تنشر أرقامها المالية دورياً، رغم ضحالة هذه الأرقام في كثير من الأحيان عند مقارنتها بنظيراتها عالمياً. وحتى في حال الشركات غير المدرجة وتلك المملوكة بالكامل من الدولة، وعلى الرغم من الضبابية والسرية التي تحيط الكثير من بياناتها المالية، إلا أن الرقابة والمتابعة الإعلامية والعامة لها دورياً توفر بعض المعلومات والإحصاءات التي تعطي لمحة عن حالة نشاطاتها. إضافة إلى ذلك، فإنها تخضع للمحاسبة والتدقيق من قبل شركات عالمية في هذا المجال، بحيث تدرج أجزاء من أرباحها في الميزانيات العامة للدولة، وإن كانت الأرقام لا تنشر للعلن في أحيان كثيرة[24]. في المقابل، فإن الشفافية والرقابة المالية تكاد تكون معدومة تماماً في الكثير من الشركات المحلية العائلية، حيث يغدو من الصعب حتى التكهن بقيمة إيرادات أو أرباح الشركة. وهذه المشكلة تتضاعف عند مقارنة دول مجلس التعاون بالدول الأخرى عالمياً،

(24) Steffen Hertog, «How the GCC Did It: Formal and Informal Governance of Successful Public Enterprise in the Gulf Co-operation Council Countries,» in: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], *Towards New Arrangements for State Ownership in the Middle East and North Africa* (Paris: OECD, 2012), p. 71.

وخصوصاً لانعدام الضرائب على أرباح الشركات في دول الخليج (باستثناء عمان والسعودية ودبي نسبياً) بصورة فريدة على مستوى العالم[25]. لذلك تبقى بيانات وأرباح هذه الشركات العائلية غامضة كلياً، على نقيض الحال في المشاريع العامة، التي تتوافر بعض البيانات عنها وإن كانت لا ترتقي إلى ما يوجد في الدول الأخرى.

حالة مماثلة تنطبق من ناحية «الحوكمة» (Governance) المطبقة في هذين الصنفين من الشركات، حيث تتميز المشاريع العامة بطبيعتها بمأسسية أكثر تنظيماً من نظيراتها العائلية، وفي كثير من الأحيان يتم إنشاء هذه الشركات وفق معايير عالمية بناء على توصيات ومقترحات خبراء عالميين في مجالها تم جلبهم خصيصاً لها[26]. في المقابل، فإن أغلبية الشركات العائلية في دول مجلس التعاون تعاني تدني الحوكمة فيها[27]. فأغلبيتها تكون قد بنيت على أساس الأبوية وتفرُّد مؤسسها في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى بعثرة نشاطاتها في مجالات متعددة وغير مترابطة، من الإنشاء حتى وكالات الاستيراد مروراً بالمطاعم. ولقد أدى هذا في حالة دول مجلس التعاون إلى نشوء تحديات تتعلق بإدارتها، وخصوصاً عند الوصول إلى مرحلة الجيل الثاني والثالث من الملّاك في العائلة، نظراً إلى ازدياد الخلافات وغياب آليات واضحة لإدارتها وتداول السلطة والملكية فيها. وتبين الإحصاءات أن ما يقارب 80 بالمئة من الشركات العائلية تندثر وليس باستطاعتها المواصلة عند وصولها إلى الجيل الثالث من العائلة[28].

---

(25) كما بينا في الفصل الثاني، تطبق دول الخليج ضرائب على دخل شركات النفط والغاز، التي لها حالة خاصة. كما تطبق دبي ضريبة دخل 20 بالمئة على البنوك الأجنبية فقط. كما شرعت عمان قوانين جديدة متعلقة بضريبة أرباح الشركات في عام 2017، رفعت عبرها النسبة من 12 بالمئة إلى 15 بالمئة وعممتها على جميع الشركات، ولكن من غير المعلوم حتى كتابة هذه السطور درجة تطبيقها على أرض الواقع. كما أن السعودية لديها ضريبة الزكاة على الشركات (2.5 بالمئة من الوعاء الزكوي) وضريبة الدخل على أسهم الشركات المملوكة من غير المواطنين (20 بالمئة)، إلا أن التساؤلات أيضاً تطرح حول درجة تطبيقها حتى عام 2017، وخصوصاً على الشركات الخاصة غير المدرجة التي يملكها المواطنون، وذلك نظراً لتدني الدخل إجمالاً من هذه الضرائب في الفترات السابقة. للمزيد انظر: «Oman: Major Changes to Corporate Income Tax and Withholding Taxes,» PWC (27 February 2017), <https://goo.gl/t6Mjrq>.

انظر أيضاً: «الزكاة وعروض التجارة،» الهيئة العامة للزكاة والدخل، <https://www.gazt.gov.sa/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9>.

(26) قد تكون شركات النفط هي أكبر مثال، إلا أن نفس الأمر ينطبق على شركات الاتصالات والألومنيوم وغيرها من المشاريع العامة. كمثال، فإن شركة Cable and Wireless هي من أسست شركات الاتصالات في كثير من دول الخليج، بما فيها البحرين وقطر والإمارات.

(27) Steffen Hertog, «The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council,» *LSE Middle Eeast Centre Paper* Series, no. 30 (July 2013), <http://eprints.lse.ac.uk/54398/1/Hertog_2013.pdf>.

(28) للمزيد حول المشاكل التي تواجه الشركات العائلية، وهناك الكثير المكتوب عنها، انظر: «GCC Family Business-es: Unlocking Potential through Active Portfolio Management,» ATKearny (2014), <https://www.atkearney.com/strategy-and-top-line-transformation/article?/a/gcc-family-businesses-unlocking-potential-through-active-portfo- =

ولما مثّلت الشركات العائلية الأغلبية الساحقة من الشركات في الاقتصاد ووظفت الأغلبية العظمى من الموظفين، على الرغم من أنها ليست بالضرورة أكثر الشركات تأثيراً أو حجماً، بات من المفيد أن نتعمق أكثر في فهم طبيعة هذه الشركات العائلية. وتتفاوت هذه الشركات في أحجامها بين تلك التي لا يتعدى رأسمالها بضعة آلاف من الدولارات، إلى تلك التي قد تصل إلى مليارات الدولارات. وإذا ما ركزنا على هذه الفئة الأخيرة، تتواجد في دول الخليج عوائل ذات شركات مترامية الأطراف ومتعددة الأشغال، توسعت أكثر فأكثر في عدة قطاعات، على مدى كل دورة رأسمال ومجالاتها الثلاثة (M,P,C) التي ذكرناها سابقاً.

وقد أصبح ملاك هذه الشركات العائلية الضخمة من أشهر مواطني وعائلات دول مجلس التعاون وأغناهم (انظر الجدول الرقم (6 ـ 3)). وقد بنيت هذه الشركات أساساً بصفة عائلية أبوية، بحيث يكون هناك مؤسس بنيت حوله الشركة ومن ثم توارثها أبناؤه وأحفاده، ونادراً جداً ما تكون شركات مساهمة ومدرجة. وقد بنيت هذه الشركات المترامية الأطراف أساساً حول الاستيراد والبيع بالجملة والتجزئة أو في قطاع الإنشاء، وخصوصاً مع بزوغ عصر النفط في دول الخليج، إذ شكل هذان القطاعان بالإضافة إلى القطاع العقاري والمصرفي أهم القطاعات للوصول إلى الثروة الخاصة في الخليج. وقد استفادت هذه العائلات في كثير من الأحيان من العلاقات التي نسجتها مع مراكز اتخاذ القرار في دولها (وفي بعض الأحيان يكون أعضاء من العائلة الحاكمة هم من كبار ملاك الشركات العائلية). فسمحت هذه العلاقات للشركات العائلية بالحصول على وكالات حصرية لاستيراد أهم منتجات الشركات العالمية الكبرى لبيعها في السوق المحلي، بدءاً من معدات وآلات البناء، مروراً بالسيارات، ووصولاً إلى المنتجات الغذائية. فكما ذكرنا سابقاً، لا تتدخل الدولة إجمالاً في عملية الاستيراد إلى الاقتصاد المحلي، بل تركت المجال مفتوحاً لهذه الشركات. وقد أدت هذه العلاقات مع الدولة دوراً مركزياً أيضاً في الحصول على مناقصات الإنشاء لمشاريع الحكومة الضخمة، كما في حالة بناء مشاريع الإسكان والطرق. وعلى مر الزمن، دخلت هذه العائلات بصورة أوسع في القطاعات الأخرى، وخصوصاً بيع وتجارة العقار والقطاع المصرفي، وسيركز الفصلين القادمين على تفصيل التاريخ الحديث لهذه الشركات في دول مجلس التعاون.

=

lio-management>, and Joe Saddi [et al.], «GCC Family Businesses Face New Challenges,» Booz&Co. (2009), <https://goo.gl/cLpCRT>.

الجدول الرقم (6 – 3)

نماذج لكبرى الشركات العائلية في كل من دول مجلس التعاون

الدولة	الشركة العائلية	كبرى قطاعات النشاط
الإمارات	الفطيم	وكالات (Toyota, Honda)، مجمعات تجارية، تأمين
	القرق	وكالات (British American Tobacco, Siemens, Unilever)، تعدين
	الغرير	إنشاء، ألمنيوم، وكالات (Samsung, Daewoo, LG)، مجمعات تجارية
	المزروعي	وكالات (Teku, 3M paints, Kenwood, Calvin Klein)، خدمات لوجستية (Aramex)
	الجابر	إنشاء، حديد، وكالات (Kenworth، Shell lubricants)، نقليات
	النويس	وكالات (Daewoo, Pirelli, Fujitsu, Alcatel)، صناعة أغذية
	سجواني (داماك)	عقارات
	الحبتور	وكالات (Mitsubish, Bentley)، فنادق، عقارات
البحرين	كانو	سفريات، ملاحة، شحن، وكالات (معدات، British American Tobaco)
	المؤيد	إنشاء، وكالات (كحول، Nissan, Renault, Toshiba, Kenwood)
	محمود جلال	إنشاء، وكالات (Peugeot, Jaguar, Rothmans, Cartier)، شحن
	الزياني	وكالات (Hyundai ,Rolls Royce, Ferrari, Maserati, Rover, Mitsubishi)، المنيوم
	العالي	إنشاء
	ناس	إنشاء
	جواد	أغذية، وكالات (Chili's, Costa, Mango)، خدمات لوجستية
	فخرو	وكالات (McDonald's, Mobil, Dunlop, Dongfeng, LG, 3Com, Budget)، تأمين
السعودية	الراجحي	بنوك، صيرفة، إنشاء، اسمنت، حديد، وكالات (Technologies Emerson Motor)
	كامل (دلة البركة)	بنوك، إنشاء، اسمنت، اعلام (ART)، صناعة أغذية
	الجميح	وكالات (Fiat ,GM, Cadillac, Hummer, Saab, Pepsi, Shell, Yokohama)، توريد أغذية
	عبداللطيف جميل	وكالات (Toyota)
	القصيبي	وكالات (Pepsi co, Amierican Express, AlstomK)، اسمنت، صناعات أغذية، بتروكيماويات
	الزامل	توريد أغذية، مكيفات، حديد، اسمنت، صناعات تحويلية،
	العليان	وكالات (Xerox, Toshiba, Burger King, Nestle, Coca-Cola, Kraft)، إنشاء، اسمنت، تأمين
	التركي	وكالات (Apple, GE, IBM, HP, معدات)، إنشاء
	علي رضا (زينل)	توريد أغذية، إنشاء، وكالات (McDonald's, Ford, KIA, Bayer, Exxon Mobil)
	العمودي	إنشاء، تكرير النفط، استثمارات في إثيوبيا
	الحكير	مجمعات تسوق، وكالات أزياء (Zara, TopShop, Gap)
	السيف	إنشاء، وكالات طبية (Beckman, General Eelectric, Merck Sharp)

عمان	الزواوي	وكالات (Mercedes Benz, Brother, Xerox, Maersk Shipping, Siemens, Avis)، محطات وقود، بتروكيماويات، بنوك، تأمين
	الزبير	إنشاء، وكالات (Audi, Bentley, Chrysler, Mitsubishi, Rolls Royce, Volkswagen)
	سلطان	إنشاء، وكالات (Unilever, ,Nestle, British American Tobacco, Kelloggs Mazda)
	بهوان	وكالات (Toyota, Mitsubishi)، إنشاء
	بي أن سي مينون (شوبا)	عقارات، إنشاء
قطر	الفردان	إنشاء، وكالات (BMW, Rolls Royce, Ferrari, Piaget, Chopard)، صيرفة
	المانع	إنشاء، مكيفات، وكالات (Gillette ,M, HP, Daewoo, Whirlpool, Apple3)، سفريات، بنوك
	الدرويش	مجمعات تسوق، وكالات (Sony, Rolex, Chanel, Givenchy, Fendi)
الكويت	الغانم	وكالات (GM, Ford, Honda, Toshiba, Hitachi)، بنوك
	الخرافي	بنوك، وكالات أغذية ومطاعم (KFC, Pizza Hut, Hardee's, Cadbury)، إنشاء
	البابطين	وكالات (Nissan, Renault, Citroen, HP)، بنوك
	الشايع	مجمعات تسوق، وكالات (Boots, Debenhams, Mazda, Peugeot, Michelin)، إنشاء، بنوك
	عيسى (مجموعة سلطان)	محلات (Sultan Centre)، إنشاء، بنوك

(*) تم الاستغناء عن الشركات العائلية التابعة لأفراد من العائلة الحاكمة، والتي تلعب دور رئيسياً في الشركات العائلية في الخليج، خصوصاً في الإمارات وقطر والسعودية.

المصادر: Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Springer, 2016), p. 187, appendix A, and «The World's Richest Arabs 2017,» Forbes (2017), <https://goo.gl/xzw9Qe>.

تعكس الإحصاءات حول الشركات الربحية طبيعة القطاعات التي تتركز فيها هذه الشركات العائلية. فأكثر من ثلثي إجمالي موظفي الشركات العائلية المحلية يعملون في الإنشاء (52.5 بالمئة) وتجارة الجملة والتجزئة (14.9 بالمئة). وعموماً، فإن الشركات العائلية تسيطر على هذين القطاعين كلياً. فلو نظرنا إلى أكبر 15 شركة إنشاء في أوج الطفرة العقارية في الخليج عام 2007 (انظر الجدول الرقم (6 ـ 4))، فقد كانت كلها ذات طابع عائلي، وكانت ثلاث منها فقط مدرجة في أسواق الأسهم، وثلاث أخرى فقط كانت لها شراكات استراتيجية مع شركات إنشاء أجنبية عالمية.

وليس من المبالغة القول بأن خبرات «القطاع الخاص» (الذي يتكون إجمالاً من الشركات العائلية) في دول مجلس التعاون ينحصر أساساً في مجال الإنشاء (والعقار) وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الخدمات (كالمطاعم). فعلى مدى خمسة عقود من الزمن، كانت هذه أساس القطاعات التي تركزت فيها الشركات العائلية بصفة شبه حصرية، لذلك فإن خبراتها وقدراتها التي تراكمت أيضاً تنحصر في هذه القطاعات. في المقابل، لم يطور القطاع الخاص البحت (أي العائلي) أي خبرة أو مهارة تذكر في المجال الصناعي والتصدير. وهذا ينعكس على مطالب ورؤى «القطاع الخاص» من ناحية النمو الاقتصادي، فما انفك الكثير من أعضاء هذا القطاع يطالبون

بتوسعة المجال العقاري والاستهلاكي نظراً إلى أن هذه هي مجالات نشاطهم وقدراتهم التي تمرسوا فيها منذ خمسينيات القرن العشرين.

الجدول الرقم (6 – 4)

أكبر 15 شركة إنشاء في دول مجلس التعاون في عام 2007 (مليون دولار أمريكي)

اسم الشركة	بلد المنشأ	العائلة المالكة	قيمة المشاريع
سعودي اوجيه	السعودية	الحريري	5340
مجموعة بن لادن السعودية	السعودية	بن لادن	4500
مجموعة الجابر	الإمارات	الجابر	3450
مجموعة الحبتور لايتون	الإمارات / استراليا	الحبتور وشركة Climic Group الاسترالية	3030
ارابتك للمقاولات	الإمارات	شركة مدرجة، أسسها رياض كمال ومن كبار المساهمين حسن اسميك	2730
شركة الحمد للإنشاء والتطوير	الإمارات	الحمد	1500
شركة العراب للمقاولات	السعودية	الراجحي	1359
شركة الشعفار للمقاولات العامة	الإمارات	الشعفار	1100
شركة مشرف للتجارة والمقاولات	الكويت	شركة مدرجة، كبار المساهمين شركة اثمار (61.8 بالمئة) من الإمارات وخدا مراد دهقاني (6.65 بالمئة)	1045
شركة إي تي إيه أسكون ETA Ascon	الإمارات	عائلة الغرير ومن الهند بهاري سيد عبدالرحمن وسيد احمد حسين	953
سيباركو	البحرين	خالد عبدالرحيم	895
دتكو بلفور بيتي Dutco Beatty Balfour	الإمارات / بريطانيا	عائلة يوسف باكر و شركة Balfour Betty البريطانية	808
شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	الكويت	شركة مدرجة، أغلبية الأسهم مملوكة من قبل عائلة المعروف	775
شركة مدماك للمقاولات Midmac	قطر	افراد من آل ثاني يملكون النسبة الأكبر من الشركة	730
دي سي (شركة مقاولات دبي)	الإمارات	عائلة حسن يرودي	681

المصدر: مواقع الشركات، و Hanieh, Ibid., table 5.3, p.114.

تنطبق هذه الصفات ليس فقط على الشركات العائلية العملاقة، بل حتى على الشركات العائلية صغيرة الحجم، التي كما رأينا تشكل الأغلبية الساحقة من الشركات الخاصة من ناحية العدد. وعادة ما تكون الخصائص التي ذكرناها سابقاً من تدني الحوكمة والإنتاجية وتركزها في قطاعات ذات تكنولوجيا منخفضة أكثر حدة في حالات الشركات صغيرة الحجم. إلا أن هناك اختلافات بين هذه الشركات الصغيرة ونظيراتها العائلية الضخمة، ليس فقط من ناحية الحجم أو كمية القطاعات المشمولة في أعمالها، حيث عادة ما تكون الشركة محصورة في قطاع معين وبعدد صغير من الموظفين لا يتعدى العشرة، بل أيضاً في شكل ملّاكها، الذين نادراً ما يكونون من الطبقة الثرية المليونيرية، بل هم من الطبقة المتوسطة وأدنى. بل إن الكثير من المواطنين يملكون مثل هذه

الشركات. وتؤدي هذه الشركات دوراً رئيسياً في تأمين المدخول لقطاع كبير من المواطنين من كافة طبقاتهم وخلفياتهم، كما سنبين في الفصل السابع.

رابعاً: المشاريع العامة في مقابل الشركات العائلية في اقتصادات الخليج

تختلف الحالة كلياً إذا ما حوّلنا انتباهنا إلى شركات المشاريع العامة. فمن ناحية القطاعات، يختفي الحضور في قطاع الإنشاء نهائياً، وفي المقابل يرتكز أغلبية الموظفين في النقل والتخزين (27.6 بالمئة)، والصناعات التحويلية (24.4 بالمئة)، والتعدين واستغلال المحاجر (13.4 بالمئة)، وتجارة الجملة والتجزئة (10.8 بالمئة)، والمعلومات والاتصالات (9.7 بالمئة)[29]. ويمكن القول إن المشاريع العامة ترتكز أساساً على القطاعات «الاستراتيجية» التي تحتاج إلى كثافة أعلى من رأس المال والطاقة والإنتاجية، كما تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وتتميز بنسبة أعلى من المخاطرة.

تثبت لنا هذه الصورة عندما ننظر إلى كل قطاع على حدة، حيث نجد أن قطاعي الشيْد وتجارة التجزئة والجملة هما فعلياً بالكل شركات محلية عائلية (انظر الرسم البياني الرقم (6 ـ 9)). وتبدأ هذه الآية بالتغير عند الوصول إلى التعدين والمحاجر، حيث تزيد نسبة المشاريع العامة، ومن ثم النقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات، والكهرباء والغاز والمياه والنفايات، التي تعتبر فعلياً كلها ملك عام.

الرسم البياني الرقم (6 ـ 9)

تركيبة القطاعات الاقتصادية في قطر حسب الموظفين في المنشآت الربحية 2010 (بالمئة)

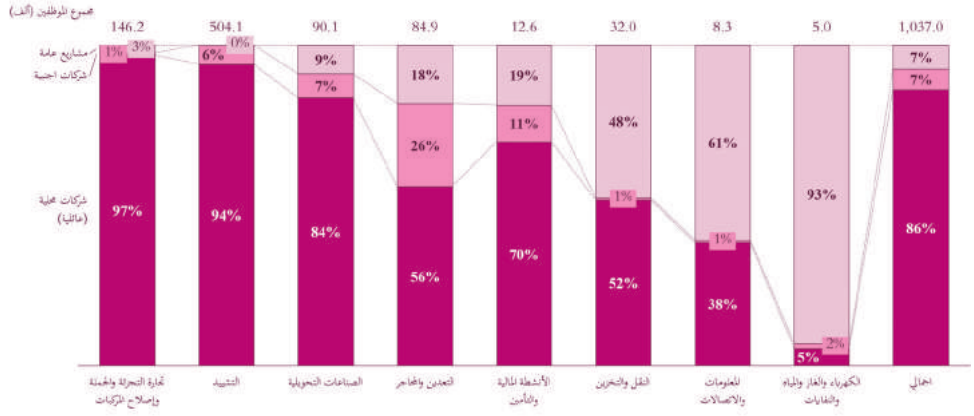

أغلبية موظفي القطاعات «الاستراتيجية» يعملون في شركات المشاريع العامة، بينما يتمركز أغلبية موظفي التشييد والتجارة في الشركات العائلية.

(29) الجدول الرقم (11ـ10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب القطاع والنشاط الاقتصادي الرئيسي (تعداد 2010 في قطر).

إذاً، بإمكاننا الاستنتاج أن شركات المشاريع العامة تتركز أساساً في القطاعات «الاستراتيجية» التي تتطلب كميات كبيرة من رأس المال والمخاطرة واستعمال الطاقة والتكنولوجيا، والتي عليها في كثير من الأحيان المنافسة مع الشركات العالمية بل وحتى التصدير. وكما هو معلوم، فإن أكثر الشركات من ناحية الإنتاجية (نظراً إلى الطبيعة) في دول مجلس التعاون هي شركات النفط، وهي مملوكة كلياً من قبل الدولة. ولكن هذا ليس القطاع الوحيد الذي تهيمن عليه شركات المشاريع العامة، فهي أيضاً تسيطر على قطاعات أخرى كالموانئ، والطيران، والاتصالات، والحديد والألومنيوم والبتروكيميائيات. فلو نظرنا إلى قطاع الطيران على سبيل المثال، فإن الأغلبية الساحقة من شركات الطيران، باستثناء اثنتين من الصغار، تملكها جهات حكومية إما بالكامل أو كجزء كبير من أسهمها. وقصة مشابهة تنطبق على قطاع الاتصالات، المكون من مشاريع عامة (انظر الجدول الرقم (6 ـ 5))، الأمر نفسه أيضاً ينطبق على قطاعات الفولاذ والألومنيوم.

الجدول الرقم (6 ـ 5)

شركات الطيران في دول مجلس التعاون في عام 2017

الشركة	دولة المنشأ	كبار الجهات العامة المالكة (حزيران/يونيو 2017) (النسبة المئوية للملكية)
الخطوط السعودية	السعودية	الحكومة السعودية (100)
طيران الإمارات	الإمارات (دبي)	حكومة دبي (100)
الاتحاد للطيران	الإمارات (ابوظبي)	حكومة ابوظبي (100)
الخطوط الجوية الكويتية	الكويت	حكومة الكويت (100)
الخطوط القطرية	قطر	حكومة قطر (100)
طيران الخليج	البحرين	حكومة البحرين (100)
طيران عمان	عمان	حكومة عمان (100)
طيران دبي	الإمارات (دبي)	حكومة دبي (100)
العربية للطيران	الإمارات (الشارقة)	حكومة الشارقة (18.0، مدرجة في سوق دبي للأسهم)
طيران ناس	السعودية	ملك خاص (غير مدرجة، 37 مملوكة لشركة المملكة القابضة)
طيران الجزيرة	الكويت	ملك خاص بالكامل (مدرجة في سوق الأسهم في الكويت)

المصدر: مواقع الشركات الرسمية. انظر أيضاً: Almasah Capital Limited «GCC Aviation - Spreading Wings to the World,» (April 2015), <https://www.supplyfinder.com/downloads/93854316_9385/c400329f95b6cca43124031f0b60.pdf>.

الجدول الرقم (6-6)

شركات الاتصالات في دول مجلس التعاون عام 2017

الشركة	بلد المنشأ	كبار الجهات العامة المالكة (يونيو2017) (النسبة المئوية للملكية)
زين	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار في الكويت (24.667بالمئة)
اتصالات السعودية (STC)	السعودية	جهات حكومية سعودية (83.77بالمئة)
اوريدو	قطر	68 بالمئة جهات قطرية حكومية، 10 بالمئة جهاز ابوظبي للاستثمارADIA
بتلكو	البحرين	ممتلكات البحرين (56.67 بالمئة)، هيئة التأمينات الاجتماعية (20.56 بالمئة)
اتصالات	الإمارات	جهاز الإمارات للاستثمار (60 بالمئة)
عمانتل	عمان	جهات حكومية عمانية (51 بالمئة)
الإمارات (du)	الإمارات	جهات حكومية إماراتية (79 بالمئة)

الجدول الرقم (6 - 7)

أكبر خمس شركات ألومنيوم في دول مجلس التعاون في عام 2015 (مليون طن في السنة)

الشركة	دولة المنشأ	الإنتاج	كبار الجهات العامة المالكة (حزيران/يونيو2017) (النسبة المئوية للملكية)
الإمارات العالمية للألومنيوم	الإمارات	2.4	مملوكة بالكامل من حكومة دبي والإمارات
ألبا	البحرين	0.96	ممتلكات البحرين (69.38 بالمئة)، سابك (20.62) بالمئة، اسهم مدرجة (10 بالمئة)
معادن	السعودية	0.74	جهات حكومية سعودية (65.4 بالمئة)
المنيوم قطر	قطر	0.64	حكومة قطر (100 بالمئة)
المنيوم صحار	عمان	0.38	نفط عمان (40 بالمئة)، حكومة أبوظبي (40 بالمئة)، Rio Tinto Alcan (20 بالمئة)

المصدر: مواقع الشركات الرسمية. انظر أيضاً: «Beethika Biswas, «Top Five Primary Aluminium Producers in GCC Region,» AlCircle (24 December 2016), <https://goo.gl/mYh3kD>.

خصائص الموظفين في المشاريع العامة في مقابل العائلية

فلنمد تحليلنا إلى خصائص الموظفين في هذه المنشآت الربحية، حيث تشير إحصاءات قطر لعام 2010 إلى أنه وعلى الرغم من أن نسبة المواطنين القطريين بين الشركات الربحية بمجملها لا يتعدى 1.9 بالمئة، إلا أن 71 بالمئة من إجمالي القطريين الذين يعملون في الشركات الربحية يعملون في شركات المشاريع العامة، بينما يعمل فقط 25.3 بالمئة في القطاع الخاص العائلي و3.8 بالمئة في الشركات الأجنبية. ويمثّل القطريون نسبة 17.6 بالمئة من إجمالي العاملين في المشاريع العامة، بينما لا يمثلون سوى 0.5 بالمئة من إجمالي الموظفين في القطاع الخاص البحت (العائلي) و1.1 بالمئة في الشركات الأجنبية. إذاً، إن نسبة المواطنين في قطاع المشاريع العامة أعلى كثيراً منها في القطاع العائلي أو الأجنبي، بحيث يوظف قطاع المشاريع العامة الأغلبية من المواطنين، على الرغم من أنه لا يوظف سوى 7.5 بالمئة من إجمالي الموظفين، فهو يرتكز أساساً

الجدول الرقم (6 ـ 8)

كبرى شركات الصلب في دول مجلس التعاون عام 2014 (مليون طن في السنة من الصلب الخام)

الدولة	اجمالي الإنتاج	أهم شركات الإنتاج	ملكية الشركة (بالنسبة المئوية)	طاقة الشركة الإنتاجية
الإمارات	2.39	حديد الإمارات	مملوكة بالكامل من حكومة ابوظبي	3.00
البحرين	0.97	شركة صلب	فولاذ (51) . تملك أغلب أسهمها حكومات الخليج)، Yamato Kogyo اليابانية (49)	0.97
السعودية	6.29	الشركة السعودية للحديد والصلب	مملوكة بالكامل لسابك (78.88) (جهات حكومية سعودية)	5.50
		شركة الاتفاق للصناعة الحديدية	مجموعة الطويرقي القابضة (ملك خاص)	0.80
		حديد الراجحي	مجموعة الراجحي (ملك خاص)	0.85
عمان	1.65	جندال شديد للحديد والصلب		2.00
قطر	3.02	قطر ستيل	مملوكة بالكامل من صناعات قطر (73.54) (جهات حكومية)	2.20
الكويت	1.50	الشركة المتحدة لصناعة الحديد	شركة Ascotec الألمانية (49) ومستثمرون كويتيون (51)	1.00
		الشركة الأولى لصناعة الحديد	مستثمرون كويتيون ملك خاص (100)	0.50

المصدر: *2014 Minerals Yearbook* (Washington, DC: USGS, 2014), Saudi Arabia <https://goo.gl/Q9kox3>.

على الموظفين المواطنين[30]. والاتجاه العام لهذه النسب مماثل في بقية دول الخليج، بل إن نسبة المواطنين تزداد في المشاريع العامة في اقتصادات عمان والبحرين والسعودية والكويت، حيث يمثل هؤلاء المواطنون الأغلبية من الموظفين من المشاريع العامة في هذه الدول. على سبيل المثال، تصل «البحرنة» في المشاريع العامة في البحرين إلى النسب التالية: ألبا 87 بالمئة (2012)[31]، بتلكو 92 بالمئة (2011)[32]، وبابكو 78 بالمئة

(30) الجدول الرقم (13ـ10): منشآت الأعمال والمشتغلون بها حسب جنسية وجنس المشتغلين والقطاع (تعداد 2010 في قطر).

(31) ««ألبا»: نسبة البحرنة في الشركة تبلغ 87 بالمئة،» **الوسط** (المنامة)، 12/ 4/ 2012، <http://www.alwasatnews.com/news/655291.html>

(32) «110 ملايين دولار لتحديث بنية بتلكو التحتية،» **البلاد** (28 كانون الثاني/ يناير 2011)، <http://albiladpress.com/news_inner.php?nid=87843&cat=2> و«إيرادات قطاع الاتصالات بالبحرين ترتفع لـ 402 مليون دينار،» **الأيام**، 23/ 8/ 2012، <http://www.alayam.com/alayam/economic/179773/News.html>.

(2015)[33]. في المقابل، فإن نسبة البحرنة في إجمالي «القطاع الخاص»[34] تتدنى إلى 19 بالمئة[35].

الرسم البياني الرقم (6 – 10)

تركيبة القطاعات الاقتصادية في قطر حسب الموظفين في المنشآت الربحية 2010 (بالمئة)

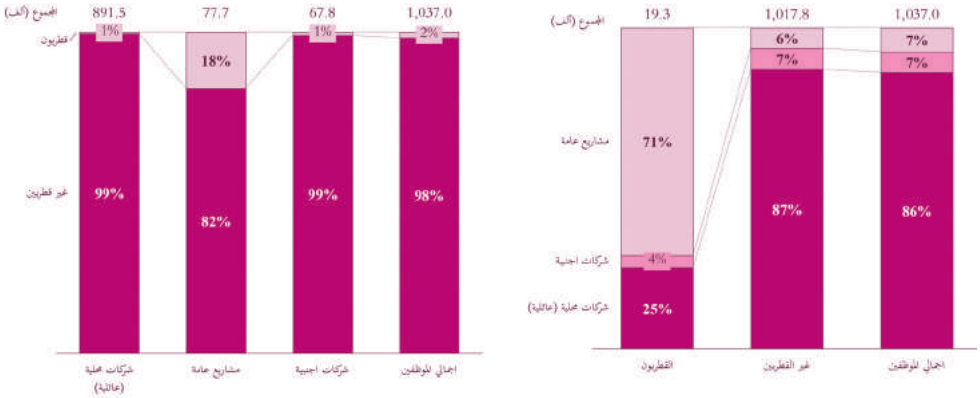

توظف الشركات العائلية غالبية الموظفين الأجانب، بينما يتمركز الموظفون المواطنون في المشاريع العامة .

إذا ما عدنا إلى إحصاءات قطر ونظرنا إلى التعليم، نجد أن 20.2 بالمئة فقط من الموظفين في شركات المشاريع العامة يحملون شهادات أقل من الثانوية، في مقابل 79.8 بالمئة من حملة الشهادات الثانوية أو خريجي التدريب المهني وأعلى. ويستحوذ الموظفون ذوو التعليم الأعلى من الثانوية على 45.7 بالمئة من وظائف المشاريع العامة. في المقابل، يمثل الموظفون ذوو التعليم الأقل من الثانوي الأغلبية العظمى من موظفي الشركات الخاصة (العائلية أساساً) بنسبة 66.9 بالمئة، بينما تتدنى نسبة خريجي الثانوية أو التدريب المهني فأعلى إلى 33.1 بالمئة، ونسبة أصحاب التعليم الأعلى من الثانوية إلى 13.2 بالمئة. إذاً، إن نسبة التعليم أعلى كثيراً في شركات المشاريع العامة مقارنة بالشركات الخاصة العائلية[36].

(33) «في تقرير خاص عن القوى العاملة للعام 2014.. إجمالي العاملين في الشركات النفطية 4.302 عاملًا منهم 3.422 عاملاً بحرينياً،» وكالة أنباء البحرين (23 أيلول/ سبتمبر 2015)، <http://www.bna.bh/portal/news/688132>.

(34) تشمل إحصاءات «القطاع الخاص» في البحرين الشركات العائلية والمشاريع العامة بدون أي تفرقة، وكما هو الحال في قطر، فإنه يتكون أساساً من شركات عائلية. وإذا ما تم فصل إحصاءات المشاريع العامة، فإن نسبة البحرنة ستكون متدنية أكثر من الرقم الرسمي، إذ أن شركات المشاريع العامة الربحية توظف نسبة كبيرة من البحرينيين العاملين في ما يسمى في الإحصاءات الرسمية «القطاع الخاص».

(35) «وزير العمل: البحرنة تصل إلى 19 بالمئة في القطاع الخاص،» **البلاد** (5 حزيران/ يونيو 2016)، <http://albiladpress.com/article334125-1.html>.

(36) الجدول الرقم (16ـ7): تعداد قطر للسكان 2010.

الرسم البياني الرقم (6 – 11)

نسبة التعليم لدى الموظفين حسب المنشأة والدائرة في قطر 2010 (بالمئة)

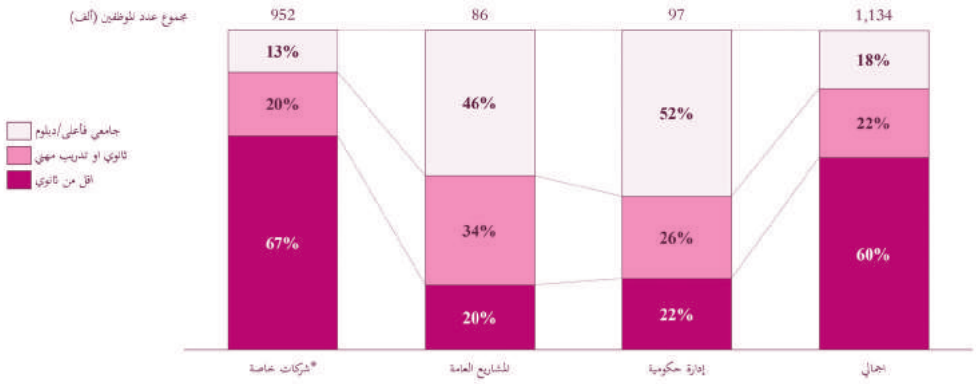

مستوى تعليم أغلبية الموظفين في الشركات الخاصة أقل من الثانوية، على عكس الحال في المشاريع العامة والدوائر الحكومية.

*الشركات الخاصة تشمل الشركات المحلية (العائلية) والشركات الأجنبية (تشكل الأولى اكثر من 90 بالمئة منها).

تنعكس هذه الاختلافات تنعكس أيضاً على الرواتب في كل قطاع، فنجد أن الراتب الشهري للموظف بصورة ملحوظة في القطاع العائلي الخاص بالمقارنة بقطاع المشاريع العامة الربحية، إذ تقل نسبة الرواتب الشهرية عن ثلث الرواتب في المشاريع العامة الربحية. إذاً، يعتمد القطاع الخاص العائلي أساساً على استعمال العمالة رخيصة التكلفة لزيادة الربح، وهي في أغلبها عمالة وافدة كما سنبين في الفصل التالي، على عكس المشاريع العامة.

الرسم البياني الرقم (6 – 12)

معدل الراتب الشهري للمشتغلين في المنشآت المختلفة، 2016 (ريال قطري)

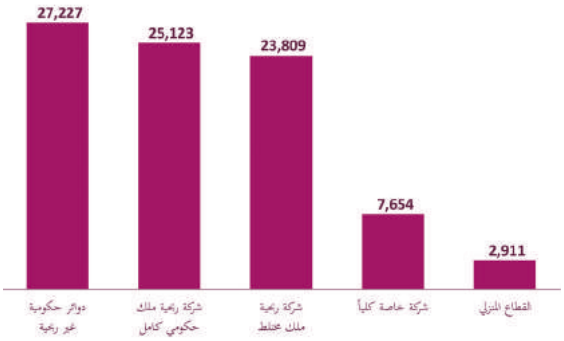

تتدنى رواتب الشركات العائلية الخاصة مقارنة بشركات المشاريع العامة.

المصدر: إحصاءات القوى العاملة 2016، الجدول 27.

نجد قصة مشابهة إذا ما ركزنا على حقوق العمال المتوافرة في الشركات المختلفة. فعلى الرغم من تدني هذه الحقوق إجمالاً، إلا أنها أفضل بأشواط في المشاريع العامة إذا ما قورنت بتلك التي في الشركات العائلية. وهذا الأمر ليس غريباً، لكون أغلب موظفي قطاع المشاريع العامة هم من المواطنين ذوي التعليم الأعلى نسبياً، وهذا يوحي بأن الرقابة العمالية من ناحية التعديات وانتهاكات الحقوق ستكون أعلى في هذا القطاع نظراً إلى الاهتمام العام فيه، مقارنة بالشركات العائلية التي تقل عليها الرقابة وتحصل فيها أغلب التعديات على الموظفين، الذين هم أساساً من غير المواطنين من ذوي التعليم المتدني. وكما بيّنّا، نجد عموماً أن معدل رواتب الموظفين في الشركات العامة أعلى من الشركات العائلية البحتة، بينما تكون ساعات العمل الأسبوعية أقل في العادة. وفي الدول التي تسمح بتأسيس النقابات، فإن هذه النقابات تتركز أساساً في شركات المشاريع العامة، بينما نجدها شبه معدومة في أغلبية الشركات العائلية المحلية[37]. ففي الكويت مثلًا، هناك فقط ست نقابات في أوساط الشركات الربحية عام 2017، وكلها في قطاع النفط والبتروكيميائيات، وكلها في شركات مشاريع عامة.

إذاً، تتركز الشركات العائلية في القطاعات التي تعتمد على الاستيراد المكثف للسلع، واستعمال مكثف لقوة عمل وافدة متدنية التعليم والحقوق والإنتاجية والرواتب. ونادراً ما تصدر هذه الشركات أياً من منتوجاتها، حيث يعتمد إنتاجها أساساً على طلب السوق المحلي حصراً، وتتركز في قطاعي الإنشاء وتجارة التجزئة والجملة والخدمات المصاحبة. بل إن دورتها النقدية مفصولة عموماً عن بقية المواطنين ومؤسسات الدولة، فهي لا توفر الضرائب كمصدر دخل للدولة نظراً إلى انعدام ضرائب الشركات عليها، ولا توفر وظائف للمواطنين كمصدر دخل لهم، بينما يعتمد مصدر دخل هذه الشركات في المقابل على مشاريع الدولة واستهلاك المواطنين والشركات الأخرى. وعلى الرغم من تدني إنتاجيتها، تعتبر نسبة الاحتكار والربحية لهذه الشركات عالية جداً نظراً إلى قلة التنافسية في الإجمال.

في المقابل، الآية معكوسة للمشاريع العامة، إذ ترتكز في «القطاعات الاستراتيجية» التي تتميز بنسب مخاطرة وتنافسية أعلى وتتطلب موظفين ذوي تعليم وحقوق ورواتب أعلى كذلك، وعادة ما تكون نسبة المواطنين فيها أعلى كثيراً. وتتميز هذه الشركات والقطاعات بأنها ذات إنتاجية أعلى وكثافة رأس مال أكبر، بل حتى تنافس على التصدير، بحيث يتعدى طموحها السوق المحلي

(37) **عمان: التقرير السنوي لعام 2016**، الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، ص 52، <https://goo.gl/4ckU2f>.

الكويت: «الهيكل التنظيمي،» الاتحاد العام لعمال الكويت، <http://www.ktuf.org/org/other/OrgStructure>.

البحرين: «تاريخ الحركة العمالية البحرينية،» الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، <http://www.gfbtu.org/main/?page_id=456>.

فقط وتتجه نحو العالمية. كما يعود مدخولها إلى المواطنين العاملين على هيئة رواتب وإلى خزينة الدولة في على هيئة أرباح، فلا تنحصر الأرباح في أيادي قلة صغيرة من ملّاك الشركات، كما هو الحال في القطاع العائلي البحت.

وإذا ما نظرنا إلى أشهر الشركات في دول مجلس التعاون وأكثرها تنافسية على مستوى العالم، أكانت من شركات النفط (أرامكو) أم البتروكيميائيات (سابك) أم الطيران (الإماراتية) أم الموانئ (DP world)، يتبين لنا أنها أساساً شركات مشاريع عامة. وهذه الشركات هي التي يتطلع ويتوجه إليها أقدر المتخرجين والطلبة وأكثرهم طموحاً في دول مجلس التعاون، إذ تعتبر الوجهة الأكثر جاذبية للعمل من بين كل المنشآت الربحية، هذا بالإضافة إلى الشركات العالمية[38].

لا يعني هذا خلو قطاع المشاريع العامة من المشاكل، فمن المهم تبيان هذه أيضاً[39]. مثلاً، نجد أن طبيعة ملكية هذه المشاريع بالكامل من قبل الدولة قد تعرضها في كثير من الحالات للتجاذبات والمحاصصات السياسية إن لم تكن هناك استقلالية في إدارة عملياتها بشكل ربحي. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد هذه المشاريع في كثير من الأحيان على دعم الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو الحال في شركات الطيران. وليس من الغريب عالمياً أن تحصل الشركات الكبرى على دعم من الدولة، بل إن هذا إجراء معتمد في كثير من دول العالم، إلا أن حدته في دول الخليج تصل في بعض الأحيان إلى تحمّل ميزانية الدولة أعباء شركات خاسرة على نحوٍ هائل ودوري. وقد تكون الوضعية التي وصل إليها الطيران الكويتي في القرن الحادي والعشرين أفضل مثال على هاتين العاهتين المحتملتين في المشاريع العامة إن لم تضبط استقلالية وكفاءة الإدارة فيها بشكل سليم. إضافة إلى ذلك، فإن شركات المشاريع العامة الكفؤة والناجحة عادة ما تكون منعزلة عن باقي القطاعات والشركات في الاقتصاد المحلي، بحيث تكون الآثار الجانبية الإيجابية (Positive Spillovers) من هذه المشاريع العامة الناجحة، كانتشار التكنولوجيا والحوكمة المتقدمة، محدودة على باقي الاقتصاد، وكأنها «جزر من الكفاءة» تعيش في عزلة عن البحر الذي يحيطها من انخفاض الإنتاجية والتكنولوجيا والتنافسية في باقي الاقتصاد[40]. كما أنها تتسم في كثير من الأحيان بالاعتمادية على استهلاك عالٍ من النفط والطاقة الرخيصة المدعومة في المنطقة، كما هو الحال في قطاع البتروكيميائيات والألومنيوم والحديد والطيران (وسنناقش ظاهرة الاستهلاك

(38) Hertog, «How the GCC Did It: Formal and Informal Governance of Successful Public Enterprise in the Gulf Co-operation Council Countries,» p. 71.

(39) الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط.**

(40) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

العالي من مدخلات الإنتاج و«الطبيعة» في الفصل العاشر). وعلى الرغم من هذه المآخذ والتحذيرات، إلا أن استنتاجاتنا السابقة تبقى في مكانها: على أرض الواقع، إن المشاريع العامة في دول مجلس التعاون هي إجمالاً أكثر كفاءة ومنافسة وقدرة على التصدير وعلى توفير الحقوق والرواتب للموظفين، وتتركز في القطاعات الاستراتيجية عندما تقارن بالشركات العائلية المحلية.

هل ينطبق هذا الاستنتاج على المشاريع العامة وعلى القطاع الخاص إجمالاً في سائر بقاع الأرض؟ بالطبع لا، فالحال تختلف من دولة إلى أخرى. كمثال، اشتهرت برمنغهام في القرن التاسع عشر ـ أي في أوج الثورة الصناعية في إنكلترا ـ كمركز لمجموعة متنوعة من المنتجين الصغار الذين يتميزون بالتنافسية والترابط والدينامية العالية في ما ينتجون، وبإمكاننا أن نرصد أمراً مشابهاً في حالة هونغ كونغ في القرن العشرين، حيث يشكل صغار المنتجين جزءاً كبيراً من الاقتصاد. ولا تزال الشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة هي العصب الاقتصادي والدينامو للإنتاجية والتصدير في كثير من الدول المتقدمة صناعياً، كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا.

على مستوى مواز، فإن أكبر الشركات وأكثرها ربحية في الولايات المتحدة، كفيسبوك وآبل ومايكروسوفت وجنرال إلكتريك وإنتل... إلخ، ليست من المشاريع العامة بل هي شركات خاصة كلياً، وإن كانت شركات مساهمة مدرجة في البورصة. في المقابل، ابتُلي الكثير من المشاريع العامة في العديد من الدول بالفشل وبعدم الربحية، كما كان الحال في فنزويلا وعدد من البلدان العربية. وفي كل الحالات، فإن النقطة المهمة هي الحاجة إلى تفادي التعميم على مستوى العالم أجمع، والنظر إلى تفاصيل وتاريخ المنشآت في هذه الدول حتى نصل إلى وصف دقيق لواقع حالها، بعيداً من أي رؤية مثالية أو مؤدلجة بودنا إسقاطها بشكل مغاير عن واقع الدولة المعنية. وواقع الحال في اقتصادات مجلس التعاون يبين بشكل جليٍّ لا يترك مجالاً كبيراً للشك أن المشاريع العامة إجمالاً أكثر كفاءة ومنافسة وقدرة على التصدير وجاذبية للموظفين المواطنين، وتتركز في القطاعات الاستراتيجية ذات التكنولوجيا والمخاطرة المتقدمة نسبياً عندما تقارن بالشركات العائلية المحلية التي تعتمد على الاستيراد والموظفين الوافدين من ذوي التعليم والإنتاجية المتدنية.

بالطبع، تتفاوت هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، فتقل حدّيتها في الكويت مثلاً، حيث تعاني الكثير من شركات المشاريع العامة «التسييس» والمحاصصة كما هو الحال في باقي الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية في البلد. وقد أدَّت العوائل التجارية تاريخياً دوراً أكبر في إنشاء المشاريع الاقتصادية الكبرى في البلاد، بما فيها المشاريع الاستراتيجية كالبنوك والمصانع، على الرغم من تواصل الحضور القوي للمشاريع العامة في قطاعات البتروكيميائيات والطيران والاتصالات والبنوك وغيرها. في المقابل، تصل ظاهرة المشاريع العامة ذات الكفاءة العالية إلى أقوى تجلياتها في الإمارات والبحرين، حيث تمثل العديد من المشاريع العامة أفضل الشركات

الموجودة من ناحية المميزات المذكورة أعلاه في مقابل تدني الحال في القطاع الخاص. وعموماً تبقى استنتاجاتنا سارية على كل من دول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة.

من المهم أيضاً التنويه إلى أن دور القطاع الخاص والشركات العائلية المحلية قد ازداد في القطاعات «الاستراتيجية» منذ التسعينيات، فنجد بعض الشركات العائلية قد دخلت في غمار مصانع الحديد وغيرها من البتروكيميائيات مع حلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (كما هو الحال مع حديد الراجحي وشركة الزامل للصناعة في السعودية)، إضافة إلى قطاعات أخرى كانت تاريخياً حكراً على الدولة كلياً، كالصحة والتعليم (وقد تكون المستشفيات والجامعات الخاصة التي تفرخت أكثر فأكثر في القرن الحادي والعشرين خير دليل على ذلك). كما خصخصت بعض الحصص في شركات كانت مملوكة بالكامل من الدولة سابقاً، بما فيها قطاعات الاتصالات والبتروكيميائيات، بحيث نرى أن الكثير من المشاريع العامة المدرجة في سوق الأسهم كانت مملوكة بالكامل من قبل الدولة سابقاً. وهناك أدلة على أن فتح السوق للمنافسة قد رفع من الكفاءة في بعض القطاعات التي كانت المشاريع الحكومية البحتة تحتكرها سابقاً، وعادة ما يضرب المثال مع سوق شركات الاتصالات أكبر مثال على ذلك.

لكن هذه التطورات لا تنفي كون الدولة ما زالت هي اللاعب الرئيسي والمحوري في هذه المشاريع العامة. كما أنه من غير الواضح إن كان هناك ارتفاع في الكفاءة في كل الشركات المخصخصة جزئياً، فما زالت شركات النفط، وهي مملوكة إجمالاً من قبل الدولة، تعَدّ أفضل الشركات من ناحية الإدارة واستقطاب الكفاءات. وحتى في القطاعات التي شملها فتح السوق والخصخصة وارتفعت فيها الكفاءة والخدمة، فما زال الجدل قائماً حول ما إذا كان ذلك ناجماً عن الخصخصة أم عن فتح السوق للمنافسة، حيث تظل هذه الشركات المتنافسة مصنفة ضمن المشاريع العامة. كمثال، في قطاع الاتصالات الذي عادة ما يضرب به المثل من ناحية ارتفاع الكفاءة بعد فتح السوق، كل المتنافسين الذين دخلوا السوق في أي من دول الخليج (كمثال فيفا وزين وبتلكو في البحرين) هم أساساً أذرع لمشاريع عامة مملوكة من دول أخرى في مجلس التعاون، ما يوحي بأن أساس المشكلة في بعض القطاعات ليست الخصخصة بل الاحتكار، أكان من قبل شركة عامة أم خاصة بحتة. بل إن الشركة الأولى التي احتكرت السوق في البحرين (بتلكو)، كانت دائماً شركة مختلطة بين القطاع العام والخاص حتى قبل دخول باقي الشركات غمار المنافسة. ويبقى الواقع أن في القطاعات الاستراتيجية التي كانت سابقاً حكراً على الدولة وتعاظم فيها دور القطاع الخاص، فقد نمت هذه الظاهرة إجمالاً عبر خصخصة أسهم شركات كانت قد أنشئت أصلاً كمشاريع عامة من جانب الدولة. أما من ناحية نشوء شركات يؤسسها ويمتلكها رأسمال خاص كلياً في قطاعات دينامية واستراتيجية (كالطيران أو الاتصالات أو شركات التكنولوجيا المتقدمة)، فما زالت هذه تقتصر على حالات نادرة جداً في المجمل.

ومن المهم الالتفات إلى ظاهرة مهمة مرادفة نمت مع تخصيص أجزاء من شركات المشاريع العامة وإدراجها في سوق الأسهم. فقد تشكلت مجالس إدارة هذه الشركات إجمالاً من قبل أفراد ينتمون إلى أسر تملك كبرى الشركات العائلية الخاصة في الخليج. وبذلك، فقد زاد التشابك والتداخل بين المال والسلطة من ناحية حوكمة وإدارة شركات المشاريع العامة وكبرى الشركات العائلية الخاصة في دول مجلس التعاون. فحسب استطلاع لعام 2009 من قبل معهد «حوكمة» في دبي، أكبر خمس عائلات في كل من دول الخليج تستحوذ على ما بين 10 بالمئة إلى الثلث من كراسي مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في دولهم، فيما تستحوذ العائلات الخمس عشرة الكبرى على 18 بالمئة إلى 50 بالمئة من المناصب، ما يدل على تشابك كبير في حوكمة كبرى العوائل التجارية والمشاريع العامة[41]. وهذا بالطبع يؤدي إلى تساؤلات وشبهات كثيرة حول تضارب المصالح (Conflict of Interest) بين المال الخاص والمال العام.

بل إن هذا الترابط بين مراكز اتخاذ القرار والمال قد أدى بالبعض إلى القول بتماهي الدولة والمشاريع العامة والمشاريع الخاصة وتشابكها حتى صارت فعلياً تجليات مختلفة من كتلة رأسمال موحدة[42]. وعلى الرغم من أن هذا التشابك يدل بوضوح على ترابط في مراكز اتخاذ القرار، إلا أن ثمة فروقاً جلية بين المشاريع العامة والشركات العائلية سالفة الذكر من ناحية الملكية والحوكمة والرقابة والقطاعات التي تعمل فيها والإنتاجية وتوظيف المواطنين والحقوق الموفرة للموظفين. واختزال هذين النوعين من الشركات ومعاملتهما وكأنهما تجليات من نفس الحالة فيه شيء من التسطيح والتغاضي عن الاختلافات الجوهرية بينهما، والتي بيّناها في هذا القسم.

خامساً: الواردات والاستثمار الخارجي

يظل سردنا عن دورة رأس المال في الخليج غير مكتمل، فما ركزنا عليه سابقاً هو دور رأس المال في حركة النقد داخل حدود دول مجلس التعاون. وعلى الرغم من كون هذا الموضوع محط تركيزنا واهتمامنا الرئيس، إلا أنه علينا أن نعي أن جزءاً كبيراً من حركة رأس المال تمتد إلى خارج حدود مجلس التعاون. وإذا ما رجعنا إلى الخطوة 4 في الرسم البياني (3 ـ 5) لدورة النقد، نجد أن دورة النقد خارج حدود الخليج ترتكز أساساً على جانبين: السلع والخدمات التي تستوردها

(41) *Power Matters: A Survey of GCC Boards* (Abu Dhabi: The National Investor, Hawkamah, and IOD Mudara, 2008).

انظر أيضاً: «طبيعة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون: ترابط المال والسلطة،» في: الشهابي، المحمود والحسن، محررون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، ص 288.

(42) Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*.

الشركات الربحية من الخارج (أي الواردات)، والاستثمارات التي يقوم بها رأس المال من الخليج خارج حدود دول مجلس التعاون. وحتى يكتمل فهمنا لدورة رأس المال، علينا التطرق إلى هاتين الجزئيتين أيضاً.

لنبدأ بالواردات. في أي من الشركات الربحية السابقة، أمشاريع عامة كانت أم عائلية أم عالمية، تعتمد هذه المنشآت أكثر فأكثر على الواردات، إما لكونها شركة وكالة استيراد تقوم بتوريد السلع من الخارج لبيعها في الاقتصاد المحلي (كشركات الوكالات العائلية)، أو شركات تشتري هذه الواردات من وكلائها لتستعملها كسلع وسيطة في نشاطاتها الإنتاجية (كشركات إنشاء تشتري الجرافات مثلاً). وتعتبر نسبة الواردات من الاقتصاد غير النفطي في دول الخليج عالية إذا ما قورنت ببقية دول العالم، حيث يعتمد جزء كبير من الاستهلاك المحلي على الواردات.

الرسم البياني الرقم (6 – 13)

نسبة الواردات من الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية 1999 – 2015 (بالمئة)

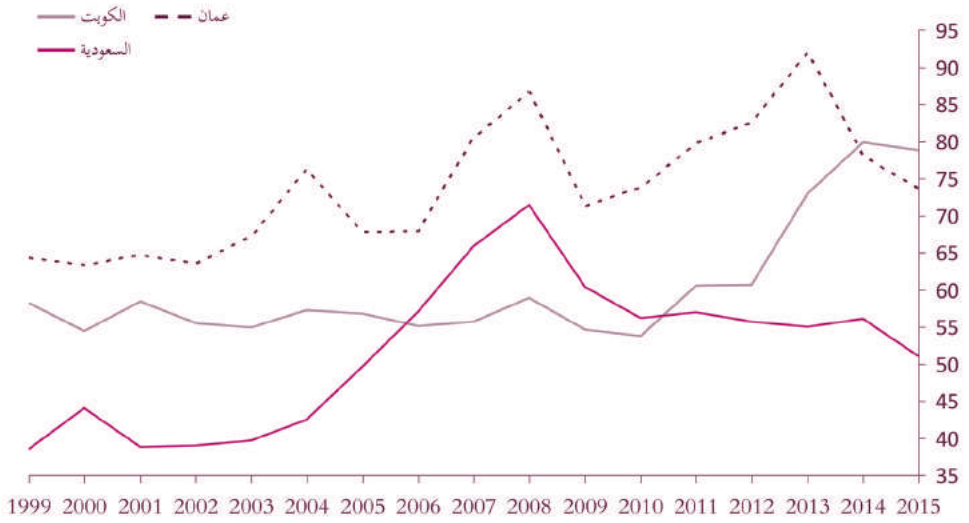

توازي الواردات نسبة كبيرة من الناتج المحلي غير النفطي.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية (الناتج المحلي)، صندوق النقد الدولي (الواردات).

وكما بيّنا في الفصل الثالث، فإن الواردات جزء رئيسي في دورة النقد في الخليج لأهميتها في إدراك قيمة الدولارات المحصلة من بيع النفط عالمياً. فقدرة دول الخليج على الاستيراد تنبع أساساً من إيرادات بيع النفط من قبل الدولة للخارج. ولما كانت الدولة هي المتلقي الأساسي

لإيرادات صادرات النفط، نجد في المقابل أن أغلبية الواردات تأتي عبر شركات ربحية خاصة غير تابعة للدولة. وتشكل المواد الاستهلاكية النهائية، كالأغذية والملابس، نسبة ليست بصغيرة من واردات دول مجلس التعاون، لكن أغلبية الواردات تتشكل أساساً من سيارات وسلع وسيطة ومعدات وآلات، وبالذات معدات النقل (كالسيارات) وآلات التصنيع (انظر الرسم البياني الرقم (6 ـ 14))[43]. إذاً، يباع جزء كبير من الواردات إلى شركات أخرى كسلع وسيطة في عمليات إنتاجها بدلاً من تسخيرها للاستهلاك الفردي النهائي.

الرسم البياني الرقم (6 ـ 14)

تركيبة الواردات في دول مجلس التعاون 2015 (بالمئة)

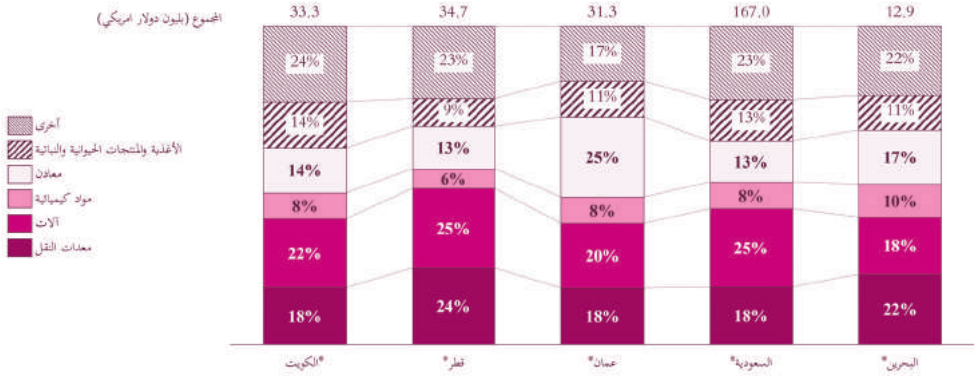

تسيطر المعدات والسلع الوسيطة على الواردات في كل دول مجلس التعاون.

المصدر:

The Observatory of Economic Complexity,
<http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/import/kwt/all/show/2015/>.

وما انفك الطلب على هذه الواردات يتصاعد مع نمو الطلب من الشركات المحلية والاستهلاك المحلي، كما هو حال النمو في الطلب على العمالة الوافدة. وتتجلى ظاهرة نمو قيمة الواردات بالتزامن مع نمو الاقتصاد المحلي بشكل حاد في دول مجلس التعاون، إذ كما بيّنّا، يعتمد نمو الاقتصاد أساساً على النمو الكمي العددي (Extensive Growth) بدلاً من النمو في الإنتاجية. وهكذا، فلو نظرنا إلى الواردات على مر الزمن، يتضح نموها بشكل مطرد وتصاعدي شبه متواصل بالتزامن مع نمو الاقتصاد المحلي وتدوير إيرادات النفط فيه.

(43) تعتبر دول الخليج من أكبر المستوردين والمستعملين للسيارات في العالم. وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من السيارات تستعمل في عملية الإنتاج، إلا أن القسم الأكبر يتوجه نحو استهلاك الأفراد والأسر.

الرسم البياني الرقم (6 – 15)

نمو الواردات في دول مجلس التعاون 1975 – 2015 (بليون دولار أمريكي)

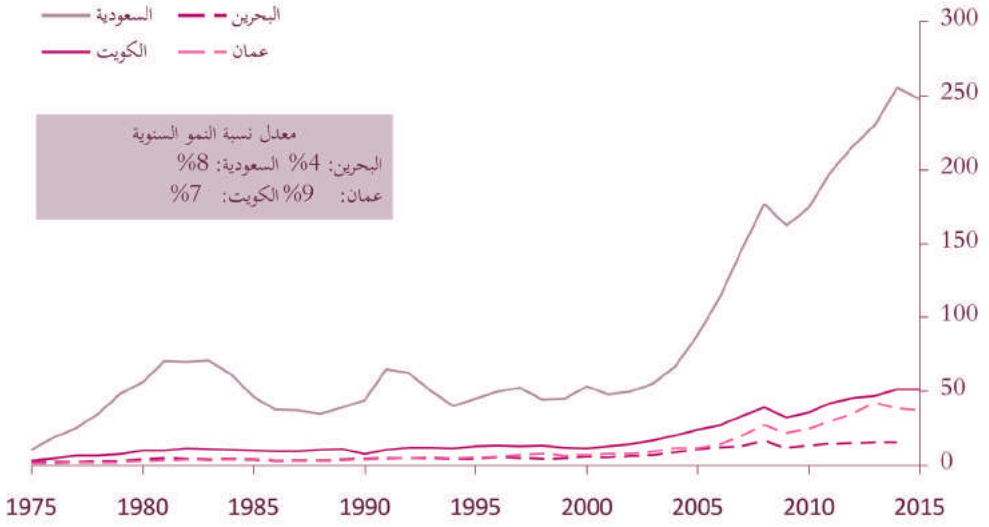

تتصاعد الواردات بشكل متواصل في دول مجلس التعاون.

المصدر: صندوق النقد الدولي.

لذلك، فإن دول الخليج تعتمد بشكل جذري على السوق العالمي ليواصل ضخها بإيرادات النفط لتمكينها من شراء هذه الواردات. ولكن العوامل التي تحدد دورة الاقتصاد المحلي، وطلبها على الواردات من السوق العالمي، تختلف كلياً عن العوامل التي تحدد طلب السوق العالمي للنفط، وبالتالي فهي تختلف كلياً عن العوامل التي ستحدد الإيرادات المحصَّلة من قبل دول الخليج من النفط. فدورة الاقتصاد المحلي، التي تحدد الطلب على الواردات، تدخل فيها عوامل الطلب على السلع والغذاء والمعدات المستوردة... إلخ، بالإضافة إلى عوامل الطلب على العمالة الوافدة. وهذه العوامل في الاقتصاد المحلي تختلف عن العوامل في الاقتصاد العالمي التي تحدد إيرادات النفط لدول الخليج. إذاً، لدينا مساحتان مختلفتان، السوق المحلية، والسوق العالمية، لكل منهما عواملهما الخاصة، ولكنهما يرتبطان عبر إيرادات النفط المحصلة من الخارج، التي تستعملها دول الخليج لتدفع ثمن وارداتها[44].

(44) ما قد يفاقم الأمر هو أن مرونة الطلب على الواردات في دول الخليج ضعيفة نظراً لضيق القاعدة الإنتاجية المحلية في الخليج، ما يعني أن ارتفاع أسعار السلع عالمياً ربما لا ينعكس بالضرورة على انخفاض كبير في الطلب لها في الخليج، فستستمر دول الخليج نسبياً بالاستيراد حتى لو ارتفعت الأسعار (الشكر لأحمد القفاري لإثارة هذه النقطة).

وإذا ما عجز الاقتصاد عن تحصيل إيرادات نفط كافية من الخارج لتلبية متطلبات دورته المحلية من الواردات لأي سبب من الأسباب، فإن دورته الاقتصادية ستواجه مشكلة. وقد وصلت بعض دول الخليج إلى هذه المرحلة مع عام 2015. فمع هبوط أسعار النفط، وصل الحساب الجاري (Current Account) (وهو الذي يقيس ما تحصل عليه الدولة من أموال في مقابل ما تدفعه إلى بقية العالم) إلى العجز في عدد من دول الخليج كالبحرين والسعودية وعمان، بحيث تعدت قيمة وارداتها قيمة صادراتها. وبهذا وصلت دول الخليج إلى مرحلة الاستدانة الفعلية من بقية العالم، حيث تدنت إيراداتها من بيع النفط إلى الخارج عن مدفوعاتها للاستيراد من العالم. وتبلور هذا العجز بسبب الاختلاف في الدورات والعوامل التي تحدد كلاً من سعر النفط وإيرادات صادرات دول الخليج، في مقابل الطلب المتواصل على الواردات في السوق المحلية. فبينما هبط سعر النفط وقلَّت إيراداته، تواصل نمو الواردات بناء على زيادة الطلب في السوق المحلي، ما أدى إلى العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري.

الاستثمار في الخارج ودور رأس المال العالمي

إذا ما نظرنا إلى الفترة التي سبقت عامَي 2015 و2016 (راجع الرسم البياني الرقم (6ـ 16))، نجد أن قيمة صادرات دول الخليج من السلع والخدمات، وهي نفطية في مجملها، تتجاوز قيمة الواردات بفارق كبير، ما يدل على فائض في الميزان التجاري والحساب الجاري. وهذا يعني حصول اقتصادات الخليج على فائض من الإيرادات بالعملة الأجنبية من بيع النفط، استعمل بدوره للاستحواذ على أصول في الخارج، حيث كانت دول الخليج مصدرة لرأس المال. وإذا ما أخذنا عام 2014 كمثال، فقد وجدت أربعة من دول الخليج (السعودية وقطر والإمارات والكويت) ضمن قائمة أكبر 10 دول مصدرة لرؤوس الأموال في العالم، بنسبة 23.4 بالمئة من إجمالي رأس المال المصدَّر عالمياً في ذلك العام[45]. وهذا الفائض من رأس المال المصدَّر يتجلى إما أن في شكل فائض لدى خزينة الدولة (والبنك المركزي) من عملات وسندات أجنبية، وإما في شكل استثمارات في شركات ومشاريع وأسهم في الأسواق العالمية.

ولنأخذ البحرين كمثال حي على هذه الحالة، وهي أصغر دول الخليج حجماً وأقلها دخلاً من النفط وتصديراً لرؤوس الأموال. فإذا نظرنا إلى مقياس وضع الاستثمار الدولي (International Investment Position)، الذي يقيس ما يملكه مواطنو الدولة ومؤسساتها في الخارج في مقابل الأصول المملوكة من الأفراد والمؤسسات الأجنبية داخل الدولة، فحتى في

(45) International Monetary Fund [IMF], «World Economic Outlook database as of September 24, 2013,» <https://www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2013/02/sa/sa_figure1.pdf>.

حالة البحرين، كانت قيمة إجمالي الأصول المملوكة من الأفراد والمؤسسات البحرينية في الخارج عام 2014 تعادل 65 مليار دينار بحريني، أي أكثر من 172 مليار دولار من رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج. في المقابل، فقد كانت قيمة رؤوس الأموال المستثمرة من الخارج داخل البحرين 55 مليار دينار بحريني، أغلبها من دول الخليج الأخرى. وبهذا، يكون صافي وضع الاستثمار الدولي للبحرين هو 9.9 مليار دينار بحريني، ما يمثل فائضاً في رؤوس الأموال المصدرة من الاقتصاد المحلي[46].

بالتأكيد، إن هذه الأرقام تتضاعف أكثر فأكثر في باقي دول الخليج، حتى وصل صافي الأصول الخارجية (Net Foreign Assets) لدى دول مجلس التعاون إلى أكثر من 3 تريليونات دولار في عام 2014 كما بيّنّا سابقاً. وفي حالة البحرين، تمثل رؤوس الأموال الخاصة وغير المملوكة من الدولة نسبة معتبرة من رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، إذ إن استثمارات الدولة في الخارج ضئيلة جداً. وتتفاوت قسمة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج بين الخاصة والعامة بين دول الخليج المختلفة، حيث تزيد نسبة رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة في الخارج في دول مثل البحرين وعمان، بينما تشكل رؤوس أموال الدولة نسبة أعلى من الاستثمارات الخارجية في الإمارات والكويت وقطر. وإجمالاً، يتمتع الإثنان، القطاعان الخاص والعام، بكميات معتبرة من رؤوس الأموال المستثمرة خارجياً.

وتمثل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج الخطوة الأخيرة التي علينا الخوض فيها حتى يكتمل حديثنا عن دورة رأس المال في دول مجلس التعاون. فلو عدنا إلى الرسم البياني لحركة النقد، فإننا هنا نصبّ تركيزنا على الخطوة 4 والخطوة 2a فيه. فما ركزنا عليه في الأقسام السابقة من هذا الفصل هو رأس المال المستثمر داخل حدود دول مجلس التعاون، وعلى الرغم من أن ذلك هو محط تركيزنا واهتمامنا الرئيس في هذا الكتاب، إلا أنه علينا أن نعي أيضاً أن جزءاً كبيراً من رأس المال المملوك من قبل جهات داخل مجلس التعاون، سواء كان رأسمالاً خاصاً أو عاماً، مستثمر خارج حدود أراضيها. وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن رؤوس الأموال إجمالاً تمتاز بأنها العامل الاقتصادي الأكثر قدرة وسرعة على التنقل على امتداد العالم إذا ما قورنت حركتها بحركة السلع والأيدي العاملة، إذ بالإمكان تحريك رأس المال من دولة إلى أخرى في غضون ثوان وبضغطة زر. وهذه الخاصية من سرعة تنقل رأس المال تزداد حدة في دول مجلس التعاون، إذ لا تُفرض قيود

(46) *CBB Bulletin 2015* (Bahrain: CBB, 2015), table 37, International Investment Position.

من المهم التنويه بأنه يجب أخذ هذه الأرقام بحذر، إذ أن إحصاءات أصول البحرين المستثمرة في الخارج قد تشمل أصول واستثمارات بنوك «الأوفشور» (Offshore Banks) التي مقرها هو البحرين (كمثال ABC وGIB)، والتي يُعد جزء كبير من أصولها وودائعها مملوكاً من أطراف في الخارج، وخصوصاً من دول مجلس التعاون الأخرى. أنا ممتن لإبراهيم شريف لإثارة هذه النقطة.

فعلية على حركة خروج رأس المال منها واستثمارها في شتى بقاع العالم. ولهذا، فجزء معتبر من رؤوس الأموال المملوكة من مواطني دول مجلس التعاون توسعت وتركزت في محيطات جغرافية تتعدى حدود دولهم بشكل واسع يشمل أغلبية بقاع العالم.

وقد تركزت أغلبية استثمارات الخليج الخارجية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وخصوصاً في الولايات المتحدة ومن بعدها أوروبا. إلا أن نسبة معتبرة أيضاً بدأت بالتوجه إلى ما يسمى الدول النامية، وخصوصاً الدول المحيطة بدول مجلس التعاون في الوطن العربي. بل وصلت ضخامة هذه الاستثمارات إلى مستوى جعل من دول مجلس التعاون المستثمر «الأجنبي» الأول في بلدان الوطن العربي الأخرى. فمن عام 2003 إلى عام 2015، استحوذت دول مجلس التعاون على نسبة 42.5 بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الجديد في بلدان الوطن العربي الأخرى، حيث وصلت هذه النسبة إلى النصف في مصر، والأردن، وليبيا، ولبنان، وفلسطين، وتونس، وبلغت عشرات المليارات من الدولارات[47].

ولأول وهلة، ربما لا يهتم الكثير من ساكني دول المجلس بهذه الاستثمارات الضخمة خارج حدود الخليج، فالأغلبية لا تملك مباشرة أياً من هذه الاستثمارات وليس لها أي دور مباشر في حياتهم لا من ناحية التوظيف أو الخدمات، إلا أن لهذه الظاهرة تبعات مهمة تجعل التطرق إليها أمراً ملحاً وإن بشكل سطحي وعام[48]. وكما الحال مع تحليلنا لرأس المال داخل حدود الدولة، فبإمكاننا تقسيم رأس المال في الخارج إلى رأس مال عام تملكه الدولة ورأس مال خاص. وبالنسبة إلى رأس المال العام، فإن أغلبيته تستثمر عبر الصناديق السيادية لدول المجلس، التي بلغت ممتلكاتها قرابة 2.8 تريليون دولار في شهر أيلول/ سبتمبر 2016، جزء كبير منها كان مستثمراً خارج حدود دول مجلس التعاون. ومن البديهي أن هذه الاستثمارات المملوكة من الدولة ذات أهمية كبيرة لمواطني دول مجلس التعاون، إذ تأسست هذه الصناديق السيادية نظرياً لاستثمار الفائض من إيرادات النفط في قنوات غير نفطية كطريقة لتنويع مصادر الدخل، سواء من ناحية القطاعات أو الدول المستثمر فيها. كما تؤدي هذه الصناديق السيادية دوراً في حفظ وتأمين الدخل للأجيال القادمة في دول المجلس. وقد بدأ استثمار فائض النفط بهذه الطريقة مع بداية تصدير النفط من البحرين عام 1932، حيث خصص المستشار البريطاني آنذاك شارلز بلغريف الثلث من إيرادات

(47) أفضل من كتب عن دور رأس مال الخليج في الدول العربية الأخرى هو آدم هنية، انظر: Adam Hanieh, «The Qatar Crisis,» *Jacobin* (26 June 2017), <https://goo.gl/qrEn3X>.

Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago, IL: Haymarket Books, 2013), chap. 6.

(48) انظر المصدر السابق لنقاش أكثر تفصيلاً، بينما يبقى تركيز هذا الكتاب على الساكنين ضمن حدود دول مجلس التعاون وعائلاتهم، مع الأخذ بالاعتبار الامتدادات المهمة خارج حدود هذه الدول.

النفط لتذهب إلى صندوق احتياطي الأجيال عبر الاستثمار في سندات بريطانية. وتبع ذلك أول صندوق سيادي تأسس رسمياً في دول مجلس التعاون، ألا وهو صندوق الكويت الذي تأسس في عام 1953 على يد البريطانيين أيضاً. وكان هذ الصندوق يدار من قبل بنك إنكلترا المركزي مستودع الأموال، قبل أن تتولى الدولة الكويتية عملية إدارته مباشرة مع الاستقلال.

ومع حلول عام 2017، كانت كل من دول الخليج تملك صناديق سيادية، تتدرج في حجمها من تلك للإمارات، التي تعتبر من أكبرها في العالم بحجم يصل إلى التريليون دولار تقريباً، إلى الصندوق السيادي للبحرين (ممتلكات)، الذي يعتبر أصغرهم من ناحية الحجم (انظر الجدول الرقم (6 ـ 9)). وكما بينا في الفصل الرابع، وباستثناء حالة صندوق البحرين السيادي الذي يفصح عن أرقام استثماراته كلياً، فإن الضبابية تلف باقي الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون واستثماراتها. إلا أنه من المعروف أن هذه الاستثمارات تتوزع بين استثمارات في الداخل وفي الخارج. وفي حالة الاستثمارات العالمية، فإنها تتركز أكثر فأكثر في أمريكا وأوروبا، ومن ثم في باقي دول العالم «النامية».

الجدول الرقم (6ـ 9)

تقديرات إجمالي حجم الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون في أيلول/ سبتمبر 2016 (مليار دولار أمريكي)

الدولة	تقديرات إجمالي الحجم	أشهر الشركات العالمية المستثمر فيها
الإمارات (أبوظبي)	1113 (902)	أبوظبي[234]: Citigroup, ReNew Power, Transgrid, Tank & Rast دبي[235]: DP world, Bank Islam, Dangote Group, SmartStream Technologies,
السعودية	758	Uber, Softbank, Posco Engineering and Construction
الكويت	592	Areva, London City Airport, Daimler
قطر	335	Barclay's Bank, Volkswagen, Canary Wharf Group, Sainsbury's, Harrod's, International Airlines Group, Empire State Building,
عمان	40	Jury Inns Hotels, Dubai Mercantile Exchange, CorpBank, Quippo Infrastructure Equipment, Nimbus Communications
البحرين	10.6	Mclaren, FAI Aviation Group, KOS Group, PRO Unlimited, Aleastur,
المجموع	2838.4	

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute.

إضافة إلى دور هذه الصناديق السيادية في الاستثمار في الخارج، فقد تعدى نشاط العديد من شركات المشاريع العامة التي نشأت في دول الخليج نطاق الاقتصاد المحلي واتجهت نحو أسواق أخرى في العالم، حيث باشرت خدماتها في دول متعددة، وخصوصاً في البلدان العربية والنامية.

وهكذا، فقد تعدى طموح هذه الشركات حدود دول الخليج، بل في كثير من الأحيان أصبح السوق المحلي يشكل جزءاً صغيراً فقط من إيرادات هذه الشركات، وأصبحت الأسواق العالمية هي محط اهتمامها. وقد تكون شركات الطيران (كالإماراتية والقطرية) وشركات الاتصالات (كشركتي زين واتصالات) أفضل مثال على شركات عامة توسع اهتمامها لتركز على السوق العالمي بشكل مكثف.

علاوة على أهدافها الربحية الاستثمارية، فقد كان لاستثمارات الصناديق السيادية وتوسع نشاطات شركات المشاريع العامة في العالم الخارجي أهداف أخرى لحكومات دول مجلس التعاون، تعدَّت الجانب الربحي البحت. فإذا محَّصنا الكثير من الاستثمارات العامة لدول الخليج في الخارج، نجد أنها ركزت أكثر فأكثر على الاستثمار في شركات وماركات عالمية كبرى ذات شهرة وصيت بارزين، حيث تعتبر رموزاً أو أيقونات (Icons) معروفة على مستوى العالم، أعلى مستوى الشركات (انظر الجدول السابق) أو حتى الفرق الرياضية. وقد تكون قطر هي المثال الأشهر في القرن الحادي والعشرين لدولة من دول المجلس اتبعت هذه الاستراتيجية، عبر استثمارها في شركات معروفة مثل Harrods و Volkswagen (التي تمتلك Porsche) ومبنى الـ Empire State Building في الولايات المتحدة. كما استثمرت الدولة وشركاتها في الترويج لفريق برشلونة (Barcelona) الإسباني وقامت بشراء نادي باريس سان جرمان (Paris Saint Germain) الفرنسي. إلا أن هذه الظاهرة لا تنحصر في قطر فقط، بل مارستها الكثير من دول مجلس التعاون بمستويات مختلفة.

ومثلت هذه الاستثمارات في العلامات البارزة جزءاً من استراتيجية الوصول إلى «العالمية» التي أصبحت هوساً لدى دول المجلس لإبراز اسمها على الساحة الدولية، وكأن اسم الدولة نفسه قد أصبح «ماركة» أو علامة تجارية تحتاج إلى الترويج. هذا بالإضافة إلى كون هذه الاستثمارات طريقة من بسط القوة الناعمة (Soft Power) للتأثير على مستوى العالم. وقد يتجلى هدف أساسي من هذه الاستراتيجية «العالمية» في إيمان متخذي القرار بأنهم إذا تمكنوا من تكثيف ترابطهم و«تداخلهم» مع أطراف متنفذة على مستوى العالم، وخصوصاً تلك ذات الثقل الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن ذلك سيوفر لهم نوعاً من الحماية الأمنية، لكونهم قد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من أوصال هذه القوى. عندها تصبح اهتمامات ومصالح تلك القوى متقاطعة مع مصالح الدولة المستثمرة، حتى وإن وصلوا إلى مرحلة لم يعد النفط فيها هو المحدد الرئيسي لهذه العلاقة، حيث من المؤمل (حسب وجهة نظرهم) أن تهبّ هذه المراكز السياسية والاقتصادية للدفاع عن الدولة المستثمرة إذا ما واجهت أي مخاطر أمنية. وفي ظل صغر حجم أغلبية دول المجلس واستفحال الخلل الأمني الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق عبر اتكالها على

القوى الأجنبية، فقد تبدو هذه الاستراتيجية مغرية، حتى كطريقة لحماية أنظمة دول مجلس التعاون المختلفة بعضها من بعض، وخصوصاً الصغيرة منها من تلك التي تفوقها حجماً. وهكذا، تؤدي استراتيجية الاستثمار الأجنبي من جانب الدولة دوراً مهماً في تجديد واستمرارية تأمين الغطاء والحماية الأجنبية الأمنية للدولة المستثمرة، بطريقة مماثلة لما يؤديه وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها.

وبالإمكان الاستدلال بأن قطر كانت من أكبر المستثمرين في هذه الاستراتيجية، وقد بانت ملامحها جلية في أزمة 2017 في ظل الخلاف الذي دب بينها وبين السعودية والإمارات والبحرين، حيث استطاعت قطر في بداية هذه الأزمة أن تعيل على استثماراتها وشركاتها وعلاقاتها العالمية المتعددة والمتفرعة كسلاح «ناعم» تواجه به الدول الأخرى ويوفر لها نوعاً من الغطاء والسند العالمي. وقد يكون أبلغ انعكاس لهذه الاستراتيجية هو بروز حملة إلكترونية أهلية قطرية باسم «الله يوفقك» في خضم هذا الخلاف، وهي حملة قادها بعض القطريين على تويتر، طرحت المانشيتات التالية كطريقة لتبيان نفوذ استثمارات قطر العالمية[49]:

وإذا ما أدرنا وجهة نظرنا من رأس المال العام إلى رأس المال الخاص المستثمر في الخارج، فكبداية علينا أن نتذكر ما أشرنا إليه سابقاً بأن كميات هذا الاستثمار قد زادت بشكل متصاعد مع محاولة العائلات الثرية في الخليج تنويع استثماراتها عبر التوجه إلى الخارج، وخصوصاً إلى أسواق أمريكا وأوروبا والبلدان العربية. وفي هذه الحالة، فإن دورة إعادة إنتاج وتكاثر رأس المال تكون اتجهت إلى محيط جغرافي يتعدّى حدود دول مجلس التعاون، بل إن دورة رأس المال هذه قد خرجت فعلياً من عوامل الإنتاج الموجودة في دول المجلس ولم تعد مرتبطة بها على الاطلاق، فلا

(49) فهد الكواري على تويتر <https://twitter.com/Fahoods/status/879779648548126720>.

الأرض ولا قوة العمل ولا مؤسسات الدولة المحلية التي تجري في خضمها عملية تكاثر الإنتاج تقع ضمن حدود دول مجلس التعاون، اللهم إلا ملّاك رأس المال الذين تعود إليهم الأرباح، لكنهم يظلون مجموعة صغيرة نسبياً من مواطني دول المجلس، بدلاً من عودة الأرباح إلى خزينة الدولة كما هو الحال في رأس المال العام.

نظراً إلى هذه الحقيقة، فإننا نوجه تركيزنا في هذا الكتاب أكثر فأكثر على الاستثمارات الخاصة داخل حدود دول مجلس التعاون، لكن هذا لا يعني أن الاستثمارات الخاصة في الخارج غير مهمة، فهي بالتأكيد تؤدي دوراً محورياً في الدول التي تم الاستثمار فيها. فقد أصبح رأس المال من الخليج من أهم المؤثرات في اقتصادات وحتى سياسات الكثير من هذه الدول التي تستقطب الاستثمار. وعلى الرغم من أن دراسة معمقة للواقع الاقتصادي في هذه الدول يقع خارج إطار هذا الكتاب، إلا أنه من المهم التنويه بأن هذا الواقع يؤثر قطعاً في العلاقة مع قوة العمل وشعوب هذه الدول المستثمر فيها ونظرتهم إلى دول الخليج عموماً.

ولا تعَدّ ظاهرة الاستثمارات والشركات «الأجنبية» بظاهرة غريبة دولياً، إذ نجدها في أغلب دول العالم بنسب متفاوتة. لكن الاستثنائي في حالة دول الخليج هو كونها من أكثر الدول ثراء على مستوى العالم ككل، بحيث تمتلك استثمارات خارجية (خاصة وعامة) ضخمة نسبياً، في محيط عربي ينتشر في بقيته الفقر وشح رأس المال والبطالة. وهكذا، فإن مصير الحال الاقتصادي في كثير من هذه البلدان العربية الأخرى بدأ يعتمد أكثر فأكثر على الاستثمارات القادمة من الخليج، والشروط والمتطلبات والتعاملات التي تنسجها هذه العلاقات المتداخلة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بحيث أصبحت دول الخليج ورأس المال القادم منها لاعباً رئيسياً في مصير الكثير من البلدان العربية. وهذه الحدة الفاقعة في الحالة الاقتصادية بين أقلية ثرية جداً من ملاك رأس المال وأكثرية عربية لا تملك الكثير، قد تكون لها تبعات على المنطقة العربية، كما رأينا في أحداث ما سمي الربيع العربي، وسيكون لنا عودة إلى هذه النقطة في الفصل الأخير.

خاتمة: جدلية تراكم رأس المال في دول مجلس التعاون

بإمكاننا الآن أن نعطي ملخص الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي بدأنا به الفصل: كيف يقوم رأس المال في الخليج بإعادة إنتاج نفسه اجتماعياً وبالتكاثر؟ وقد اتخذنا مصروفات الدولة كنقطة بداية لتحليلنا، حيث نظرنا إلى الدورة التي نمت بين رأس المال وقوة العمل بعد صرف إيرادات النفط من قبل الدولة داخل الاقتصاد المحلي. وإذا ما ركزنا على طبيعة الشركات التي يجري فيها استثمار رأس المال في الخليج، فقد قسمناها إلى نوعين: شركات المشاريع العامة التي للدولة دور رئيسي في ملكيتها وإدارتها، في مقابل الشركات العائلية المحلية (فضلاً عن الشركات العالمية التي

سنستغني عنها في باقي التحليل). وما بيَّنه تحليلنا هو أن شركات المشاريع العامة ذات حجم أكبر من ناحية الموظفين والمواطنين في كل منها، وتتميز بإدراج نسبة أعلى منها في أسواق الأسهم، وتتمركز أساساً في القطاعات «الاستراتيجية» وذات المخاطرة الأعلى كالتعدين والاتصالات والقطاع المصرفي والطاقة والمياه. ونسبياً فإن هذه الشركات تنتج الأغلبية الساحقة مما يتم تصديره للخارج، وترتفع فيها الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة والرواتب وحقوق العمال (على الرغم من انخفاض مستوياتها عموماً)، كما أنها توظف نسبة أعلى من المواطنين وذوي التعليم العالي، ويعود جزء كبير من مردودها إلى خزينة الدولة.

في المقابل، فإن الشركات العائلية تعتمد أساساً على قوى عاملة وافدة متدنية التعليم والرواتب والحقوق، بالإضافة إلى تدني التكنولوجيا والإنتاجية والمخاطرة فيها. وتعتمد هذه الشركات أساساً على الاستيراد وعلى قطاعَي الإنشاء وبيع الجملة والتجزئة، وتعود الأرباح إلى العائلات التي تملكها. وتشكل الشركات العائلية المحلية الأغلبية الساحقة من الشركات وموظفيها في الخليج، على الرغم من أن جزءاً كبيراً من الناتج المحلي ينتج من قبل الشركات العامة (وخصوصاً شركات النفط)، وذلك نظراً إلى الفروقات الضخمة في الإنتاجية.

تتميز دورة رأس المال في الخليج بتسرّبات ضخمة، إذ تتوجه نسبة كبيرة من دورة النقد نحو تمويل واردات وتحويلات واستثمارات إلى العالم الخارجي، وهذه الأموال تخرج فعلياً من دول الخليج من دون رجعة. وفي حال الاستثمارات الصادرة من دول مجلس التعاون، فقد أتت هذه لتؤدي دوراً رئيسياً بشقيها العام والخاص، وخصوصاً في الغرب والبلدان العربية المحيطة بدول مجلس التعاون، التي أصبح فيها رأس المال القادم من الخليج هو المستثمر الخارجي الأول.

وإجمالًا، فإن نمو رأس المال داخل نطاق دول الخليج يعتمد على النمو العددي (Extensive Growth) في قوة العمل ورأس المال والمدخلات الوسيطة، بما فيها الواردات. هذا في مقابل الإنتاجية المتدنية (باستثناء قطاع النفط)، وتواصلت هذه الإنتاجية في الهبوط على مستوى الزمن. وحتى يتواصل نمط النمو هذا، فإنه يحتاج إلى ثلاثة عناصر رئيسية: أولاً، ضخ الإيرادات من الصادرات النفطية في الاقتصاد، التي تحصّل من الخارج من قبل الدولة، ومن ثم يتم تدويرها بين باقي أطراف الاقتصاد المحلي. وهذه الإيرادات من الصادرات النفطية أساسية لتمويل النمو في الواردات التي يحتاجها الإنتاج المحلي، إذ إن اغلب الواردات هي سلع وسيطة في الإنتاج، بينما تنعدم فعلياً الصادرات باستثناء النفط.

وبهذا فإن دول الخليج تعتمد بشكل جذري على السوق العالمي ليواصل ضخها بإيرادات النفط. لكن العوامل التي تحدد دورة الاقتصاد المحلي، وطلبها على مصروفات الدولة والواردات من السوق العالمي، تختلف كلياً عن العوامل التي تحدد طلب السوق العالمي على النفط، وبالتالي

تختلف كلياً عن العوامل التي ستحدد الإيرادات التي تحصلها دول الخليج من النفط. فتدخل في دورة الاقتصاد المحلي عوامل الطلب على السلع والغذاء والمعدات المستوردة... إلخ، التي تختلف عن العوامل في الاقتصاد العالمي التي تحدد إيرادات النفط التي تحصل عليها دول الخليج. إذاً، هناك اختلاف جذري في المساحات والعوامل بين السوق المحلية والسوق العالمية، لكل منهما عواملهما الخاصة، ولكن تربط فيما بينهما إيرادات النفط المحصلة من الخارج، التي تستعملها دول الخليج لتدفع للعالم للحصول على وارداتها واستثماراتها الخارجية.

ثانياً، يعتمد هذا النمط من نمو الإنتاج ورأس المال على النمو العددي المتواصل في استهلاك مدخلات الإنتاج الوسيطة، التي يتكون جزء كبير منها من موارد الطبيعة، بما فيها النفط والأرض، إذ إن نمط النمو في دول الخليج يعتبر نهماً نسبياً من ناحية ما يلتهمه ويستهلكه من الطاقة والنفط والأراضي في سبيل توسعه المستمر، وهذه الخاصية مهمة جداً ولها تبعات جمّة، ستكون محط تركيزنا في الفصل العاشر. ثالثاً وأخيراً، يعتمد هذا النمط من نمو الإنتاج على النمو العددي المتواصل في قوة العمل، التي تتكون أساساً من الأيدي العاملة الوافدة. إذاً، كما كانت العوامل التي تحدد الطلب العالمي على النفط خارجة عن إرادة دول مجلس التعاون، فإن ما يحدد العرض المتوافر من العمالة الوافدة القادمة من بقية العالم إلى دول الخليج مرهون أيضاً بمناطق تقع خارج نطاق وإرادة دول مجلس التعاون. وللتبحر في هذه الظاهرة بشكل معمق، ستكون قوة العمل هي وجهتنا التالية في تحليلنا لدورة الإنتاج في دول مجلس التعاون.

الفصل السابع

قوة العمل: الإنسان بين التسليع والاستيراد

أولاً: مفهوم قوة العمل

يركز هذا الفصل على تبيان دورة إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل في اقتصادات دول الخليج العربية.

ماذا نعني بقوة العمل (Labour Power)؟ نعني بها القدرات الذهنية والبدنية التي يمتلكها الإنسان في جسده ويستعملها عند تأدية مهمة محددة في فترة معينة من الزمن. كمثال، فإن المعلومات التي يمتلكها الجرّاح في ذهنه والمهارات التي طورها في أطرافه عند استعماله أدوات الجراحة هي جزء من قوة عمله. وعندما تطبق قوة العمل فعلياً في عملية الإنتاج، فإنها تصبح عملاً (Labour) على أرض الواقع. وفي عصرنا الحالي، تُعامَل قوة العمل كسلعة، يبيعها كل موظف على من يشتريها من أرباب العمل لفترة معينة من الزمن، بحيث يحق لصاحب العمل أن يملي على الموظف أوجه استخدام قوة عمله في عملية الإنتاج خلال الفترة التي دفع لها صاحب العمل، على أن يحصل الموظف على مقابل مادي لهذه الفترة، ألا وهو الراتب.

ولكن قوة العمل سلعة فريدة من نوعها، فهي سلعة متوهمة (Fictitious Commodity)، شأنها شأن النفط. فقوة العمل «سلعة» موجودة في جسم الإنسان وذهنه. والبشر في عصرنا لا يتكاثرون ويعيشون وينجبون فقط بناء على اعتبارات بيع وتأجير قوة عملهم وأبنائهم في السوق، بل تدخل في هذه الحسابات عدة عوامل عائلية ودينية واجتماعية أخرى قد تأخذ الأولوية من ناحية إنجاب وتربية بني البشر. إذاً، فإن الإنسان لم يولد أساساً بهدف بيعه وتأجيره في السوق كما هو الحال مع السلع الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعامل قوة العمل في البشر وكأنها قد وجدت للتأجير والبيع في السوق. لذلك تنطبق عليها صفة السلعة المتوهمة.

وما لا شك فيه أن الإنسان والعلاقات الاجتماعية التي ينسجها بنو البشر بعضهم مع بعض أساس أي نظام اقتصادي، على الرغم من نسيان الكثير من الاقتصاديين لهذه النقطة في تحليلاتهم.

ويتبوأ العمل المكان الرئيس من بين هذه الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية لبني البشر. وإذا ما ركزنا اهتمامنا على الناس الذين يشكلون قوة العمل في دول مجلس التعاون، تبرز لنا مباشرة وبشكل صريح تقسيمة رئيسية تميِّز دول الخليج من هذه الناحية بشكل فريد على مستوى العالم؛ فإجمالي سكان هذه البلدان ينقسم بشكل متساو تقريباً بين مواطنين ووافدين. بل في أربع من دول المجلس، يمثل الوافدون أغلبية السكان، مقابل أقلية من المواطنين، حيث تصل نسبة الوافدين في بعض دوله كالإمارات وقطر إلى 90 بالمئة من السكان. وتزداد حدة هذه الظاهرة عند النظر إلى أعداد المشتغلين من السكان، حيث تصل نسبة الوافدين بين إجمالي المشتغلين إلى ثلاثة أرباع، حيث يمثلون الأغلبية في أي من اقتصادات دول الخليج العربية، بينما تنخفض نسبة قوة العمل لدى المواطنين إلى 5 بالمئة في بعض دول المجلس.

الرسم البياني الرقم (7 – 1)

تركيبة السكان من ناحية الجنسية في دول مجلس التعاون 2016 (بالمئة)

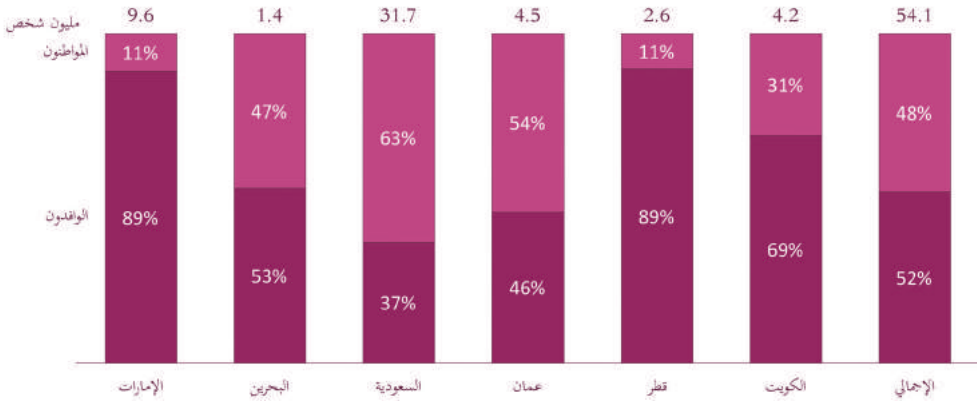

ينقسم سكان دول مجلس التعاون بالتوازي بين مواطنين ووافدين.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون, أرقام الإمارات هي لعام 2014 والكويت لعام 2015. تم تقدير عدد مواطني قطر بـ 275 ألف شخص. مصدر إحصاءات الإمارات هي: BQ Magazine, «UAE Population by Nationality,» (April 2015), <http://www.bq-magazine.com/economy/socioeconomics/2015/04/uae-population-by-nationality#>.

إذاً، ما من شك في تشكيل الوافدين في مجتمعات دول الخليج العربية نسبةً عاليةً من السكان وقدرات المجتمع الاقتصادية والثقافيّة والاجتماعية، وخصوصاً في قوة العمل، ولفترةٍ ممتدّة ومتّصلةٍ من الزمن[1]. وهذه خاصية تنفرد بها دول مجلس التعاون على مستوى العالم. فإذا ما حصرنا نظرَنا في آخر نصف قرن من تاريخ البشرية، لشهدنا وجود الوافدين المهاجرين في كثير

(1) سميت هذه في الأدبيات «الخلل السكاني». انظر: عمر الشهابي، **سكان الخليج: مظاهر الخلل وآليات المواجهة** (الكويت: منتدى التنمية وآفاق، 2013).

من دول العالم، لكن التطور في أغلب هذه المجتمعات كان يعني إما عودة الوافدين إلى ديارهم بعد انقضاء المهمة والفترة المعينة التي استُقدموا من أجلها، وبذلك تتقلص نسبة الوافدين، وإما يُدمج الوافدون على مر الوقت في المجتمع، فيصبحون من مكونات المجتمع ومواطنين شركاء فيه تجمعهم وحدة الأرض والمصير. أما في دول مجلس التعاون فلا هذا ولا ذاك، حيث تتزايد أعداد الوافدين مع مرور الزمن، واحتمالات اندماجهم تبدو شبه معدومة سواء من ناحية القدرة الفعلية أو إرادة شعوب المنطقة؛ بل نرى تجذر انقسام المجتمع قانونياً واقتصادياً واجتماعياً بين المواطنين والوافدين.

الرسم البياني الرقم (7- 2)

تركيبة العاملين في دول مجلس التعاون من ناحية الجنسية 2016 (بالمئة)

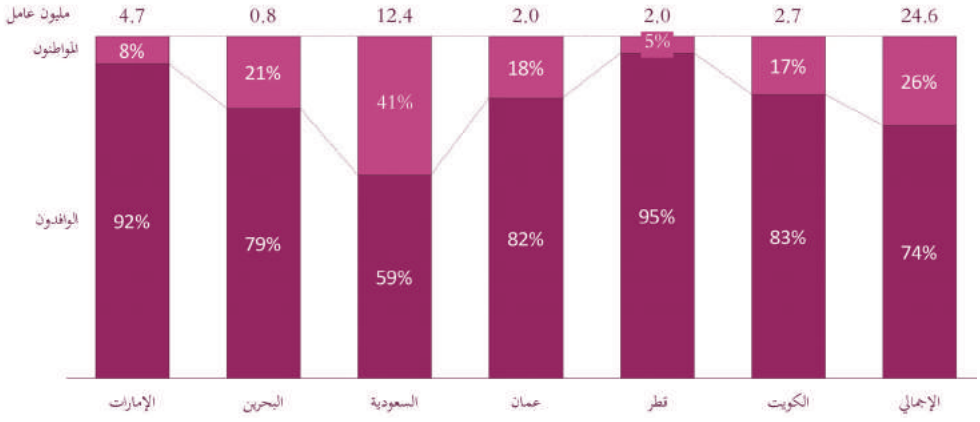

يمثل الوافدون أكثر من ثلثي العاملين في جميع دول المجلس.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية في دول مجلس التعاون، أرقام الإمارات وعمان لعام 2015. النسبة في الإمارات هي لعام 2009 وتم تطبيقها على أعداد 2015.

وحتى نعمِّق فهمنا لهذه الظاهرة، علينا أن نعاود زيارة مبدأ الحيازات أو المساحات الجغرافية المختلفة التي تتوسطها دورة الإنتاج في دول مجلس التعاون. فكما ذكرنا سابقاً، إن كان رأس المال من أكثر السلع سهولة للتنقل حول العالم في الدورة الاقتصادية ، فالحال يختلف عند الحديث عن حركة البشر. فعلى الرغم من أن تنقُّل الإنسان وقوة العمل الكامنة فيه أمر معروف على مستوى العالم وعلى امتداد التاريخ، إلا أنها أكثر تكلفة وصعوبة من حركة رأس المال أو السلع الأخرى. وعادة ما يسمى انتقال بني البشر من مكان إلى آخر «الهجرة»، وهي ظاهرة قديمة وأساسية لبني البشر بقِدم تاريخهم الاجتماعي. فقد هاجر النبي موسى من مصر إلى فلسطين، كما هاجر رسول الله محمد ﷺ مع الصحابة من مكة إلى المدينة المنورة، كما هو الحال مع الملايين من بني البشر على مر التاريخ.

وقد تغيرت مساحات تنقل وهجرة بني البشر بشكل هائل على مدى القرنين العشرين والحادي والعشرين، في خضم التطورات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع البشري في هذه الفترة. وبالإمكان القول بوجود عاملين رئيسيين غذّيا مسارات تنقُّل بني البشر في هذه الفترة، إذا ما استثنينا الحروب والمجاعات والقحط: الأول، هو تطور نمط الإنتاج والتأثيرات الاقتصادية المصاحبة له، وتفاعلها مع العرض والطلب لسوق العمل. فقد أدى ظهور تكنولوجيا جديدة مثل البواخر والطائرات والسيارات إلى تغيير جذري في قدرة بني البشر على التنقل، كما أدت الصناعات والقطاعات الاقتصادية الجديدة والمدن التي بنيت حولها إلى تغيُّر ديمغرافي أساسي في نمط تنقل وعيش بني البشر، سنتناولها بتفصيل أكثر في الفصل التاسع.

أما العامل الثاني المهم في تشكيل أنماط تنقُّل ومعيشة الإنسان على مر القرن الماضي فقد تمثل بالدولة. فبروز الدولة ومؤسساتها كالوحدة الرئيسية لتنظيم الحياة السياسية على وجه الكرة الأرضية في القرن العشرين، تعدُّ من العوامل المحورية في هندسة ديمغرافية المجتمعات البشرية، إذ بدأت أجهزة الدولة وفنون حكمها بوضع مفهوم «السكان» (Population) وخصائص هذا المفهوم تحت ناظريها، في محاولة لمراقبتها وضبطها وحتى تشكيلها إن أمكن[2]. وأصبح مفهوم السكان ميداناً للعلوم والأبحاث والتحاليل، بحيث يُنظر إلى مجموعة «السكان» في كل دولة بناء على عدة خصائص من أنماط النمو، والهرم السكاني والتوزيع الجنسي والعمري، وهي معايير تنخفض وترتفع وتتعادل في مزيج من الخصائص الديمغرافية في الدولة، وتعامَل كالقوانين الطبيعية التي تتيح رسم السياسات للتحكم فيها وحتى إعادة تشكيلها. وليس من المبالغة القول بأن أغلب بقاع العالم في القرن العشرين قد شهدت تشكيل التركيبة السكانية بناء على مبدأ تطابق المساحة الجغرافية لمواطني دولة معيَّنة مع المساحة الجغرافية لمكان سكن مواطني هذه الدولة، ومع المساحة الجغرافية للعاملين في هذه الدولة. أي أن هناك تطابقاً حثيثاً بين سكان دولة معينة مع مواطني هذه الدولة مع قوة عملها، حيث يعيش جميعهم أساساً ضمن حدود الدولة نفسها، ويكون سكان الدولة المعنية مواطنيها وقوة عملها.

طبعاً هذا التطابق لم يكن كلياً قط وبنسبة مئة بالمئة. ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، أصبحت قضية الهجرة بين دول العالم ظاهرة بارزة فرضت نفسها كإحدى أهم القضايا التي يتناولها «المجتمع الدولي»، حتى وصل الحال ببعض الكتّاب إلى الإعلان أنه لم يعد بالإمكان النظر إلى سوق العمل على أنه مبني أساساً على مبدأ مساحة الدولة، بل أصبح حيز «سوق العمل» على مستوى العالم ويتعدى أي دولة جذرياً. وعلى الرغم من أهمية ظاهرة الهجرة العالمية، إلا أن واقع

(2) Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-78* (Paris: Graham Burchell, 2007).

الحال في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يشير إلى استمرار التطابق الحثيث في الحيز الجغرافي لهذه المجموعات البشرية الثلاث: سكان دولة معينة؛ ومواطني هذه الدولة؛ وقوة العمل فيها، بحيث يتطابق حيز هذه المجموعات الثلاث أساساً مع حدود الدولة. فالدولة تؤدي دوراً رئيسياً في رسم القوانين وسياسات التعليم والصحة وغيرها. وتعتبر «حدود» أي دولة من أشد بقاع الأرض حوكمة وتقنيناً وإدارة كما يعلم أي شخص حاول عبور هذه الحدود إما برياً أو بحرياً أو جوياً. ولهذه الحدود دور رئيسي في تحديد الفاصل بين طبيعة السياسات والقوانين التي يواجهها الشخص في دولة مقابل أخرى. بل إن إمكان هجرة الإنسان عبر الحدود من دولة إلى أخرى تعتبر من أكثر الأمور التي تم تقنينها والتحكم فيها بحدة في العالم؛ إذ تخضع هذه الهجرات لسياسات وقوانين مشددة وصارمة بناء على الجنسية والدولة التي ينتمي إليها الفرد.

وفي العالم أجمع، بلغت نسبة المهاجرين خارج بلدهم الأم زهاء 3.3 بالمئة من إجمالي السكان في عام 2015. وعلى الرغم من أهمية هذه النسبة، إذ تعادل قرابة 244 مليون شخص[3]، إلا أنها تبقى نسبة صغيرة من العالم الذي يصل تعداد سكانه إلى ما يقارب 7.5 مليار نسمة، يولد ويعمل ويموت أغلبيتهم الساحقة في دولهم «الأم». وحتى في حالة المهاجرين، ففي الكثير من الأحيان يتم دمجهم ليصبحوا جزءاً من مواطني وقوة عمل الدولة التي هاجروا إليها. فلو نظرنا إلى إحصاءات الدول التي أصبحت معروفة بظاهرة الهجرة، كبريطانيا والولايات المتحدة، نجد أن نسبة غير المواطنين من سكان هذه الدول هي 8.9 بالمئة[4] في الأولى و6.5 بالمئة في الثانية عام 2015. وترتفع هذه النسب قليلاً إذا نظرنا إلى نسبة السكان المولودين لأم وأب أجنبيين، إذ تصل إلى 13.5 بالمئة في بريطانيا و13.5 بالمئة في الولايات المتحدة[5]، وهذا يدل على تحول جزء كبير من المهاجرين إلى مواطنين في هذه الدول بعد الهجرة إليها. وترتفع هذه النسب أيضاً قليلاً إذا ما وجّهنا نظرنا إلى سوق العمل، فيشكل المولودون لأم وأب أجنبيين 16.6 بالمئة من المشتغلين في الولايات المتحدة (2015)، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ما دون العشرة بالمئة إذا احتسبنا غير المواطنين فقط[6]. أما في المملكة المتحدة، فيشكل غير المواطنين 10.7 بالمئة من إجمالي

(3) «244 Million International Migrants Living abroad Worldwide, New UN Statistics Reveal,» United Nations (12 January 2016), <https://goo.gl/4sh8eh>.

(4) «Migrants in the UK: An Overview,» *The Migration Observatory* (21 February 2017), <https://goo.gl/7HKBVS>.

(5) «Frequently Requested Statistics on Immigrants and Immigration in the United States,» MPI (8 March 2017), <https://goo.gl/w2juFm>.

(6) Eric Newburger and Thomas Gryn, *The Foreign-Born Labor Force in the United States: 2007* (American Community Survey Reports, December 2009), <https://www.census.gov/prod/2009pubs/acs-10.pdf>.

القوى العاملة، وترتفع هذه النسبة إلى 16.7 بالمئة إذا ما نظرنا إلى المولودين لأم وأب أجنبيين[7]. وإجمالاً يبقى الحال أنه حتى في هذه الدول ذات الهجرة المرتفعة، فإن الأغلبية الساحقة من سكانها والعاملين فيها مكونة أساساً من مواطني هذه الدول.

ثانياً: تعريف وتوصيف «الخلل السكاني»

تشكل دول الخليج العربية الاستثناء الفاقع على مستوى العالم من ناحية سكانها، إذ لا يوجد تطابق بين السكان والمواطنين وقوة العمل في أي منها. بل كما رأينا، فإن نسبة غير المواطنين من بين السكان القاطنين في الحيز الجغرافي لبعض دول الخليج تصل إلى 90 بالمئة، وتزداد هذه النسبة حدة إذا ما نظرنا إلى قوة العمل. وهذه الظاهرة الفريدة عالمياً تحتاج إلى تمحيص خصائصها الرئيسية.

من البديهي أن التقسيمة بين «مواطن» و«غير مواطن» تشكل علامة فارقة أساسية لتقسيم البشر القاطنين في دول مجلس التعاون، أكان ذلك على المستوى القانوني أو السياسي أو الاجتماعي، أو حتى في طريقة قياس وتقديم الإحصاءات السكانية في هذه الدول. وهذه الحقيقة لا تتفرد بها دول الخليج فحسب، بل إنها خاصية أساسية لأي دولة في بداية القرن الحادي والعشرين. فواقع الحال هو أن كل دولة في العالم توفر مزايا لمواطنيها لا تعطيها لغير المواطنين، أكان ذلك على المستوى السياسي كالتصويت في الانتخابات، أو على المستوى الاجتماعي كالحصول على الخدمات السكنية أو الصحية وغيرها. فكما يقول فوكو (Foucault)، فإن الدولة الحديثة بطبيعتها مبنية على أساس تمييز المواطنين من غيرهم من سكان العالم، بحيث إنها بالأساس معنية بمواطنيها بطريقة لا تمتد إلى غيرهم من البشر غير المواطنين[8].

ولو نظرنا إلى كيفية تعريف المواطن في دول الخليج، ونعني بالمواطن صاحب جنسية الدولة المعينة، نجد أن تعريف المواطنين يرتبط أساساً بالعوائل وذريتها (من ناحية الأب) التي وُجدت في مساحة الدولة منذ الفترة السابقة لاكتشاف النفط بشكل أو بآخر. ففي الكويت تعتبر سنة الفصل التي تستحق العائلة بها الجنسية بالأصل هي 1920، وفي السعودية 1926، وفي الإمارات 1925، وفي قطر 1930 [9]. أي أن رابطة الدم من ناحية الأب هي المبدأ الأساسي لحق الجنسية، ويعرف هذا في القضاء بحق الدم (Jus Sanguinis). وفعلياً، يستحيل اليوم أو يكاد على غير المواطن

(7) Cinzia Rienzo, «Migrants in the UK Labour Market: An Overview,» *The Migration Observatory* (1 December 2016), <https://goo.gl/vs2Jkn>.

(8) Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-78*.

(9) القانون الاتحادي الرقم (17) لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر، الاتحاد النسائي العام <http://www.gwu.ae/assets/openingData/18/14475.pdfi>؛ نظام الجنسبة العربية السعودية، هيئة الخبراء لمجلس الوزراء <https://goo.gl/rYSDyH>؛ المرسوم الأميري الرقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (15/ 1959)، شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون <https://goo.gl/X1MdHd>، والقانون رقم (38) لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية، البوابة القانونية القطرية، <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2591&language=ar>.

الحصول على الجنسية في دول الخليج إن لم يكن بإمكانه إثبات أن عائلته من ناحية الأب موجودة في المنطقة قبل هذا الخط الزمني الفاصل (إلا في حالات خاصة جداً تعطى فيها الجنسية نظراً إلى «الخدمات الجليلة»). وقد تكون الاستثناءات النسبية في دول مجلس التعاون هي البحرين وعُمان، اللتان لا تحددان سنة معينة كالفصل في حق الجنسية، وتسمح للأجنبي بأن يحصل على الجنسية بعد مرور مدة معينة من إقامته في الدولة (20 سنة في عُمان و25 سنة في البحرين لغير العربي و15 سنة للعربي)[10]. إلا أنه حتى في هاتين الحالتين، يبقى المبدأ الأساسي للحصول على الجنسية ماثلاً في حمل الأب للجنسية وتوارثها من بعده من قبل أبنائه. وهذه القوانين التي تطبق مبدأ حق الدم في دول مجلس التعاون هي مبنية على تطبيق قانون الجنسية المصري الذي تم تعديله وتطبيقه في دول مجلس التعاون بأشكال مختلفة. وهذا المبدأ ليس بغريب أو استثنائي على مستوى العالم، بل هو المبدأ السائد في أغلبية دوله، كما كان الحال مع ألمانيا حتى عام 1999 [11]. وعادة ما تتم مقارنة هذا المبدأ مع مبدأ حق الأرض (Jus Soli)، الذي يقر بأن للإنسان الحق في جنسية الأرض التي ولد فيها، وهو ما يطبق في بعض الدول مثل كندا وأمريكا، عادة بالتزامن مع مبدأ حق الدم.

إذاً، إن استعمال مبدأ الدم في إعطاء الجنسية ليس بظاهرة مميزة لدول مجلس التعاون، وحتى التقييد والصعوبة في اكتساب الجنسية من هذه الدول ليس بالأمر الاستثنائي، فنجد حالة مماثلة من صعوبة الحصول على الجنسية في دول مثل اليابان وألمانيا وسويسرا حتى فترة قريبة جداً من كتابة هذه السطور (أيلول/ سبتمبر 2017). ولكن الظاهرة الفريدة في دول المجلس تكمن في التزاوج بين مبدأ تقييد حق الجنسية/ المواطنة مع مبدأ الهجرة غير المقيدة (Restricted Citizenship and Unrestricted Migration). هذه العملية من هجرة غير مقيدة مع مواطنة مقيدة (ونعنى بالمواطنة هنا الحقوق القانونية والاجتماعية التي يحصل عليها المواطن نظراً إلى امتلاكه جنسية دولة معينة) تنفرد بها دول مجلس التعاون على مستوى العالم، وتشكل أساس الظاهرة التي يجب علينا تمحيصها. فإذا ما أخذنا النمط المعياري (Ideal Type) في العالم الغربي في القرن الحادي والعشرين، نجده قائماً على تقييد الهجرة في حين تبقى المواطنة/ الجنسية غير مقيدة. أي إن المهاجر سيجد قيوداً إجرائية وبيروقراطية مشددة ومتعددة تمنعه من الهجرة والدخول والعمل في دولة معينة. وهذا كما قلنا من أسس فنون الحكم والهندسة الديمغرافية في كل دولة. ولكن ما إن يدخل المهاجر حيز هذه الدولة، فإنه يعامل (نسبياً) مثل المواطن من الناحية القانونية، له حقوق وواجبات مماثلة، بل وله الحق في أن يصبح مواطناً كامل الحقوق بعد فترة معينة من هجرته.

---

(10) والدلائل تشير بأنه فعلياً لا يتم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع في هاتين الدولتين.

(11) «Jus Sanguinis Revisited,» *The Economist* (2 March 2013), <https://goo.gl/w6N3pL>.

العكس صحيح في حالة الخليج، حيث الهجرة سهلة جداً نسبياً، بل تعد دول الخليج من أسهل بقاع الأرض للهجرة إليها (هذا إن لم يكن المهاجر من الدول المغضوب عليها والممنوع على مواطنيها دخول دول الخليج). ففعلياً كل ما على الشخص الطالب للهجرة أن يحصل عليه هو مواطن أو مؤسسة محلية تتبوأ منصب الكفيل الذي يكفل هجرته، بل وصل الأمر ببعض دول الخليج إتاحة الفرصة للوافد لكفالة نفسه داخل الدولة (كما هو الحال في دبي والبحرين عبر استثمار مبلغ لا يتعدى بضعة آلاف من الدولارات). في المقابل، فإنه من المستحيل عملياً أن يحصل الوافد على حقوق ومزايا الجنسية التي يحصل عليها المواطن في هذه الدول، حتى ولو بعد عدة أجيال. إذاً، هي هجرة غير مقيدة ومواطنة مقيدة[12].

وقد تعددت أشكال الحقوق والمزايا التي وفرتها الجنسية لمواطني دول المجلس في مقابل غير المواطنين على مدى النصف الثاني من القرن العشرين. فبالإضافة إلى المزايا المادية، كالسكن والابتعاث الدراسي للخارج، شملت هذه المزايا الحق في تملك العقار، الذي اقتصر على المواطن فقط حتى نهاية القرن العشرين[13]، وحق تملك رأس المال، حيث تطلب القانون أن يملك المواطنون أكثر من نصف رأس المال في أي شركة محلية. في المقابل، وعلى الرغم من تقييدها مقارنة بما يحصل عليه المواطنون، إلا أنه وُفِّرت بعض المزايا من قبل الدولة للوافدين أيضاً. وقد شملت هذه المزايا السلع المدعومة، كالماء والكهرباء ومواد الغذاء الأساسية، إضافة إلى حق حصول عائلة غير المواطن على التعليم العام والصحة مجاناً. وكما سنبين لاحقاً، وعلى الرغم من أن طبيعة هذه المميزات بدأت تتغير مع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في ظل سياسات التقشف، لكن يبقى التفاوت في المجمل كبيراً في الحقوق والمزايا الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة للمواطنين في مقابل الوافدين.

وقد يكون «الحق» الأساسي الذي توافر للوافدين في دول الخليج، هو حق غير المواطن في تأجير قوة عمله داخل نطاق دول مجلس التعاون، أي أن يعمل فيها ويحصل على أجر في المقابل. وكما بيّنّا سابقاً، فإن ظاهرة توفير هذا الحق لغير المواطنين بهذه السهولة هو أمر استثنائي على مستوى العالم، إذ إن قدرة الشخص في توفير قوة العمل داخل مساحة دولة معينة هو بالإجمال حق مقيد جداً على مستوى العالم، وأساساً يتم حصره في مواطني الدولة. في المقابل، تعد إجراءات الهجرة للعمل في دول مجلس التعاون من النطاق الأكثر سهولة على مستوى العالم.

والوسيلة التي مهدت وسيَّرت عملية الهجرة المنظمة هذه أصبحت تسمى في الأوساط المحلية والعالمية «نظام الكفالة». والقدرة على كفالة الوافد هي إحدى المزايا الرئيسية التي

---

(12) نستعمل كلمة مواطنة بمعناها كـ«حامل الجنسية» (Citizenship) بدلاً من المعنى السياسي الأشمل الذي يعني ممارسة حقوق المواطن الفاعل سياسياً، التي فعلياً لا تطبقها أي من دول الخليج حتى على مواطنيها.

(13) بدأت هذه الحالة تتغير في القرن الحادي والعشرين، وهي سنتطرق إليها في الفصل العاشر.

وفرتها جنسية دول مجلس التعاون لحامليها، إذ كان حق الكفالة حكراً على المواطنين والشركات المملوكة من جانبهم[14]. بكلام مقتضب، يمكن تعريف نظام الكفالة بأنه يضمن أحقية أي وافد في الإقامة والحصول على عمل في دول مجلس التعاون ما دام هناك مواطن (أو شركة محلية) يضمن الوافد خلال إقامته في الدولة حتى عودته إلى بلده الأم. إذاً، نظام الكفالة هو شبكة من العلاقات القانونية والبيروقراطية والعمالية التي تربط ما بين الكفيل المواطن والوافد المكفول والدولة، بحيث يقدم الكفيل الحق للمكفول بالوجود والعمل داخل الدولة، في مقابل أن يكون الكفيل هو الممثل القانوني للمكفول أمام الدولة وأجهزتها. وفعلياً وقانونياً، فإن الدولة عبر هذا النظام قد فوضت الصلاحيات المتعلقة بدخول الوافد داخل حدودها والعمل فيها إلى المواطن الذي يكفل الوافد[15]. بهذا، تم تفويض مسألة التحكم بحجم وتركيبة السكان، التي تعتبر من أهم السياسات العامة في الدول الأخرى، تم تفويضها أكثر فأكثر إلى متطلبات الشركات والمواطنين في دول مجلس التعاون، بحيث أصبح بإمكان أي شركة أو مواطن استقطاب الوافدين على كفالتهم وحسب رغبتهم، وأصبح المحرك الرئيسي لتنامي أعداد الوافدين هو الطلب على قوة العمل من قبل الشركات الربحية في الخليج، إضافة إلى طلب المواطنين على عمالة الخدمة المنزلية.

ما لا شك فيه وجود بعض القيود الإجرائية التي تنظم هذه العملية (كمثال: تقنين عدد العمال الوافدين الذي يحق لكل شركة أو مواطن أن يكفلها)، لكن تبقى هذه القوانين أساساً أشبه بالقيود الإجرائية، ويبقى حق استقطاب العامل الوافد في يد الكفيل إذا ما أراد ذلك واستوفى الشروط الإجرائية لاستقطابه. وهكذا أصبحت التركيبة السكانية الفريدة في دول مجلس التعاون نتاجاً للتفاعل ما بين طلب الشركات والمواطنين في الدولة على العمالة الوافدة (وهو ما يمثل المحرك الأساسي للعملية)، والعرض المتوفر من قوة العمل عالمياً من الدول المرسِلة، بالإضافة إلى القوانين الاجرائية التي وضعتها الدول لإدارة عملية الهجرة هذه، والتي تمركزت أساساً حول نظام الكفالة.

وبناء على هذا التفاعل، تدفق الوافدون من كل بقاع الأرض على مجلس التعاون بأعداد متزايدة منذ اكتشاف النفط في 1932، ولكن بوجه خاص منذ الطفرة النفطية الثانية عام 1973. وقد كان هذا التدفق مبنياً أساساً على توفير الوافد لقوة عمله داخل اقتصادات دول مجلس التعاون في مقابل أجر، حتى وصلت التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون للحالة الفريدة التي نراها اليوم، حيث يشكل الوافدون أغلبية قوة العمل في دول المجلس (سنتناول في الفصل التاسع الخلفية التاريخية لبروز هذا النظام).

---

(14) مرة أخرى، بدأت بعض التغيرات تطرأ على هذه الأمور سنتناولها في الفصول القادمة.

(15) «الكفالة: التبعية والإقصاء في مجتمعات الخليج العربية،» في: عمر الشهابي، محمود المحمود ونورة الحسن، محررون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2015)، <https://goo.gl/agy5EF>.

ثالثاً: سوق عمل المواطنين في الخليج

هدفنا الآن هو تحليل دور قوة العمل الفريدة في عملية الإنتاج ونمط النمو في دول مجلس التعاون، إضافة إلى فهم دورة تجديد وإعادة إنتاج قوة العمل هذه. وعند الحديث عن قوة العمل، و«السوق» الذي تُعرض فيه قوة العمل للشراء والبيع، فقد يكون الحديث عن «سوق عمل» واحداً في حالة دول مجلس التعاون تبسيطاً للحقيقة. فبناءً على ما تم سرده سابقاً، بإمكاننا القول بوجود سوقين للعمل فعلياً في كل من دول الخليج، حيث ينقسم هذان السوقان بين سوق عمل للمواطنين وسوق عمل للوافدين. وهذان السوقان منفصلان أكثر فأكثر، أكان ذلك من ناحية دورة تجديد إنتاج قوة العمل في كل منهما، أو في طبيعة المنشآت والقطاعات التي يعمل فيها كل منهما. وفعلياً لا يتقاطع ويتلاقى هذان السوقان إلا في مساحات معينة ضيقة، على الرغم من أنه في نهاية المطاف تشكل أراضي دول مجلس التعاون الحيز الجغرافي الرئيسي التي يعمل فيها كلا السوقين. وحريٌّ بنا أن نتعمق في خصائص كل من هذين السوقين حتى نوصل فهمنا لطبيعة قوة العمل في دول مجلس التعاون.

لنبدأ بقوة العمل المواطنة. عند النظر إلى القطاعات التي يعمل فيها إجمالي موظفي دول مجلس التعاون، تشد انتباهنا ظاهرة رئيسية: بوجه عام، يتركز المواطنون المشتغلون في ما يُسمى في الإحصاءات عادة «القطاع الحكومي»، وهي مؤسسات ووزارات الدولة غير الربحية، كالجيش والأمن ووزارة التعليم والصحة... إلخ. في حين يتركز الوافدون أساساً في ما يسمى «القطاع الخاص»، وعادة ما تشمل إحصاءات «القطاع الخاص» (الذي نفضل تسميته «القطاع الربحي») الشركات الخاصة العائلية إضافة إلى شركات المشاريع العامة التي تمتلك الدولة حصة معتبرة فيها (State Owned Enterprises)، كما ناقشنا في الفصل السادس.

بل حتى هذه الصورة غير مكتملة، فإحصاءات ما يسمى عادة «القطاع الخاص» تتضمن بداخلها الموظفين الذين يعملون في المشاريع العامة الربحية، وكما بيّنّا سابقاً، فإن نسبة المواطنين من موظفي هذه المشاريع مرتفعة، وتقارب نسبة الموظفين المواطنين في القطاع الحكومي. كمثال في البحرين، يتم اعتبار موظفي شركة النفط بابكو (78 بالمئة مواطنين في 2015) وشركة الألومنيوم ألبا (87 بالمئة مواطنين) كجزء من إحصاءات «القطاع الخاص»، على الرغم من أن كلَّ، أو جُلَّ، ملكية هذه الشركات تعود للدولة. وتشكل كمية المواطنين العاملين في المشاريع الربحية العامة نسبة كبيرة من إجمالي المواطنين العاملين في القطاع الخاص (فكما بيّنّا في الفصل السادس، يبقى أكثر من 70 بالمئة من الموظفين القطريين في المنشآت الربحية عام 2010 عاملين في شركات المشاريع العامة الربحية). لذلك، فإذا ما فصلنا أرقام المشاريع العامة عن باقي القطاع الربحي، سنشهد هبوطاً في نسبة المواطنين العاملين في بقية القطاع الخاص (العائلي) أكثر فأكثر.

الرسم البياني الرقم (7 – 3)

تركيبة سوق العمل في دول مجلس التعاون 2012 – 2013 (بالمئة)

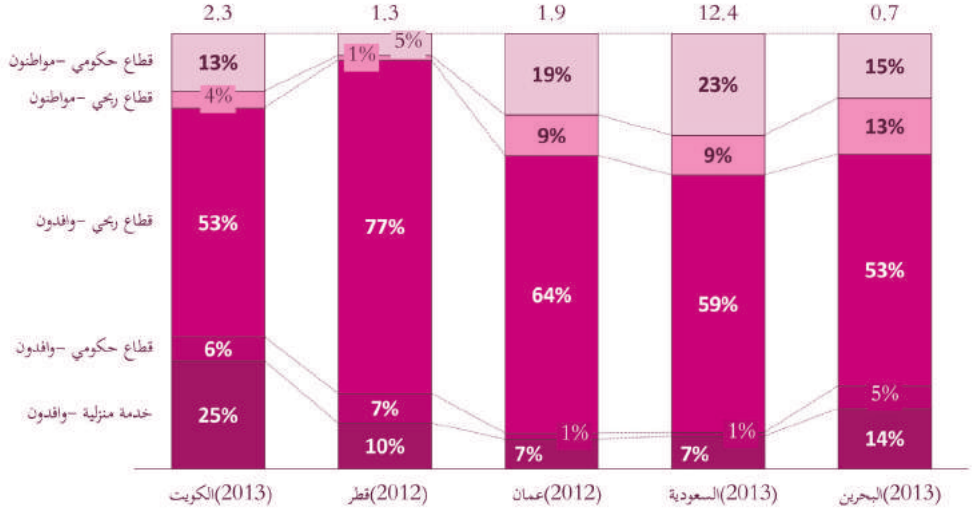

يتمركز الوافدون في القطاع الخاص، بينما يتمركز المواطنون في القطاع الحكومي.

المصدر: GLMM, «Percentage of Non-nationals in Government Sector,» <http://gulfmigration.eu/percentage-of-non-nationals-in-government-sector-and-in-private-and-other-sectors-in-gcc-countries-national-statistics-latest-year-or-period-available/>.

إذاً، يمكننا القول إجمالاً بأن سوق عمل المواطنين يتركز أساساً في المؤسسات الحكومية والمشاريع العامة الربحية، بحيث يعتمد هذان القطاعان بصورة رئيسية على التوظيف من المواطنين، ومن ثم يُعين الوافدون إن كان هناك أيّ شواغر لم يستطع المواطنون استيفاءها. لذلك، فإن المنافسة في هذا «السوق» على الوظائف في المؤسسات الحكومية والمشاريع العامة الربحية تحتدم أساساً بين مواطني الدولة، وبذلك يكون الحيز الجغرافي لهذا السوق هو حدود الدولة ومواطنوها أساساً.

في الجانب الآخر، فإن سوق عمل الوافدين يرتكز أساساً في «القطاع الخاص»، وخصوصاً إذا ما استثنينا المشاريع الربحية العامة وركزنا على الشركات العائلية فقط، حيث تعمل الأغلبية الساحقة من الوافدين في هذه الشركات وتشكل جل موظفيها. في المقابل، ينحصر حضور الموظفين المواطنين في الشركات العائلية إجمالاً إما في كونهم أصحاب الشركة ومنحدرين من العوائل التي تدير الشركة، وإما في أي توظيفات تكون الشركة مجبرة على اعتمادها من أجل الوصول إلى نسب التوطين المفروضة من قبل الدولة، وهي في أغلب الأحيان وظائف اسمية وهمية. وهذا يعني أن حيز سوق العمل لهذه الشركات العائلية لا يشمل المواطنين فقط بل إنه إجمالاً يتخطاهم، بحيث

يمد هذا القطاع الخاص بصره إلى بقاع العالم قاطبة للحصول على موظفيه بدلاً من قوة العمل الوطنية، التي لا يلتفت المواطن إليها عموماً إلا إذا أرغمته قوانين الدولة على ذلك.

في حديثنا التالي عن الموظفين المواطنين، سنركز على المؤسسات الحكومية غير الربحية، التي تشمل جميع الوزارات والهيئات وموظفيها، إذ سبق وتحدثنا بإسهاب عن المشاريع العامة الربحية في الفصل السادس، وارتكازها أساساً على الموظفين المواطنين. وكما كان الحال في المشاريع العامة، فإن إنتاج وخدمات المؤسسات الحكومية غير الربحية يرتكز على المواطنين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من كادرها. لذلك، يؤدي المواطنون الدور الرئيس في توفير قوة العمل للبيروقراطية الحكومية. وبهذا، فإن تجديد إنتاج المؤسسات الحكومية واستمراريتها على مر الزمن، من أمن وخدمات تعليمية وصحية... إلخ، يعتمد أساساً من ناحية قوة العمل على مواطني هذه الدولة، التي لها الدور الرئيسي في ضمان استمرارية هذه المؤسسات، كما هو الحال مع المشاريع العامة الربحية.

ونظرياً على الأقل، فإن الرواتب التي يحصل عليها الموظفون في القطاع الحكومي، هي نظير تأجير قوة عملهم لمؤسسات الدولة، أي أنها أجر يحتسب نظير عمل قاموا به. إلا أنه، وكما أشرنا سابقاً، لا تأخذ الرواتب الحكومية في دول الخليج فقط شكل المقابل المادي نظير خدمة العمل التي يوفرها الموظف، بل تعمل الرواتب والتوظيف الحكومي كآلية لتوزيع جزء من إيرادات النفط على المواطنين. وهذا يعني وجوب النظر إلى هذه الرواتب في أحيان كثيرة ليس فقط كراتب مقابل توفير قوة العمل، بل بوصفها تحويلات للمواطنين من الدولة دون أي مقابل. وهكذا، فإن الراتب للمواطنين في القطاع العام في دول مجلس التعاون يكون أحياناً غير مرتبط بالإنتاجية أو حتى بالعمل، وهذا ما يفسر تَركُّز أغلبية المواطنين في العمل في الأجهزة الحكومية. وتتفاوت حدية هذه الظاهرة بين دول مجلس التعاون، بحد أقصى في الكويت، حيث توجد جيوش من الموظفين الحكوميين ممن يقبضون الرواتب دون أي عمل فعلي؛ وتصل لأدناها في البحرين، حيث على موظفي الحكومة القيام بمهمات عمل في كثير من الأحيان توازي في الجهد المطلوب نظراءهم من المواطنين في المشاريع العامة الربحية.

ويبقى الواقع أن ظاهرة التوظيف الحكومي من غير عمل مواز هي ظاهرة منتشرة في كل دول مجلس التعاون دون استثناء. ولكن هذا لا يعني أن توزيع الريع هو الغرض الوحيد من الرواتب الحكومية، إذ علينا الإقرار بأنها في جزء منها على الأقل تمثل أجراً مقابل خدمات العمل التي يقدمها الموظف للدولة، حتى وإن تفاوتت جودة هذا العمل وارتباطه بالأجر، إذ كان للكادر الحكومي الدور الرئيسي في توفير الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل أجهزة الدولة، من صحة وتعليم

ودفاع وأمن وجهاز قضائي وغيرها. وكما رأينا، فقد شكلت الرواتب البند الأكبر من ميزانيات دول المجلس التعاون منذ سبعينيات القرن العشرين.

وعموماً، فإن الكفاءة والإنتاجية في المؤسسات الحكومية غير الربحية لا تقاسان بمعايير ربحية كما هو الحال مع المؤسسات المالية، إذ إن لكل مؤسسة حكومية، كالصحة والتعليم والدفاع والأمن، أهدافاً ومعايير أخرى يتم قياس إنتاجها بها، تتضمن العدالة الاجتماعية ومعدلات الجريمة ومستوى التعليم ونسبة الوفيات من الأمراض... إلخ[16]. وفي المجمل يمكن القول بتفاوت كفاءة وإنتاجية هذه المؤسسات الحكومية من وزارة إلى أخرى. وعادة ما تُعتبر المؤسسات الحكومية التي لها دور حيوي ورئيسي في إدارة الاقتصاد وماليته، كوزارة المالية أو البنك المركزي، من أكثر المؤسسات الحكومية كفاءة. في حين تتدنى هذه الكفاءة في المؤسسات التي تتخذ طابعاً اجتماعياً وتدخل فيها المحسوبية والتوظيف غير المبني على معايير الحاجة والكفاءة في المؤسسة، كما هو الحال عادة في مؤسسات الخدمة الاجتماعية أو الجيش. وتتفاوت نسبة انتشار الجمود والترهُّل في بيروقراطية الدولة بين دول مجلس التعاون، فتبلغ أقصاها في الكويت والسعودية، بينما تنحسر نسبياً وترتفع الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية في دبي والبحرين[17]. وسيكون لنا عودة لمناقشة هذه الظاهرة في نهاية هذا القسم من الفصل.

انعكست نسب الريع العالية المقدمة من الدولة (غير المرتبطة بكمية وكفاءة العمل) في معدلات متدنية من المشاركة في قوة العمل عند المواطنين، وخصوصاً عند النساء، إذ تقل نسبة المشاركة الاقتصادية ، وهو مؤشر يقيس نسبة مشاركة السكان في سن العمل (15–65 سنة) في سوق عمل الدولة في مقابل أولئك الذين لا ينخرطون في سوق العمل، عن 50 بالمئة في كل دول مجلس التعاون. هذا في مقابل معدلات مشاركة وصلت إلى 63 بالمئة في الولايات المتحدة و79 بالمئة في المملكة المتحدة و70 بالمئة في النرويج عام 2017. في المقابل، تصل معدلات المشاركة بين الوافدين في دول مجلس التعاون إلى ما يقارب 90 بالمئة، لكون الأغلبية الساحقة من الوافدين في دول مجلس التعاون قد أتوا للعمل. وارتفاع نسبة المشاركة بين الوافدين في مقابل تدنّيها عند المواطنين يجعل معدلات المشاركة لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون مقاربة للدول الأخرى عند نسبة 70 بالمئة. لذلك، فإن الريع العالي المقدم من الدولة لرب الأسرة، الذي عادة ما يكون الرجل، يسمح بعدم مشاركة بقية الأسرة، وخصوصاً المرأة، في سوق العمل (هذا إضافة

(16) وهي أمور لا يسعنا الخوض فيها بالتفصيل في هذه الدراسة التي تركز على الجانب الإنتاجي الاقتصادي في المقام الأول.

(17) هذا على الأقل من ناحية الكادر البيروقراطي من غير متخذي القرارات السياسية الكبرى، حيث تدخل في الأخيرة اعتبارات أخرى.

إلى بعض الاعتبارات الشخصية والثقافية عند عدد من المواطنين بعدم مشاركة المرأة في سوق العمل). كما يسهم في زيادة هذه الظاهرة إمكان تفويض المواطنين العمل إلى الوافدين، فيقلل من نسبة المشاركة بين المواطنين ويرفعها بين الوافدين.

الرسم البياني الرقم (7- 4)

معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنسية والنوع في دول مجلس التعاون 2015 (بالمئة)

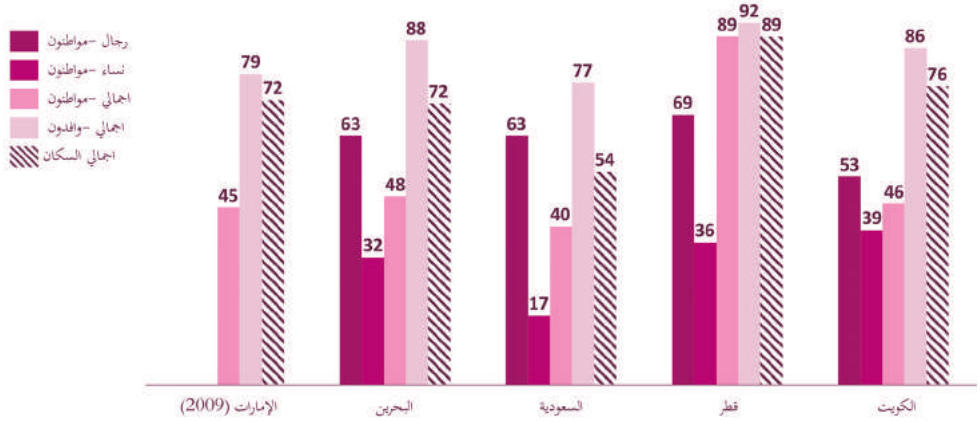

تتدنى نسبة المشاركة في قوة العمل بين المواطنين في مقابل الوافدين.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية، Gulf Labour Markets and Migration.

1 - الاستهلاك ورأس المال بين المواطنين

إذاً يتلخص الدور الإنتاجي الأساسي الذي يؤديه الموظفون المواطنون في توفير قوة العمل للمؤسسات الحكومية والمشاريع العامة الربحية. وهذا الدور محوري جداً في اقتصادات دول مجلس التعاون، إذ يضم أهم شركات الإنتاج في اقتصاداتها، ألا وهي شركات النفط، وهي الشريان الرئيس لاقتصادات دول مجلس التعاون، والتي عادة ما يكون كادرها الوظيفي من المواطنين بنسب مرتفعة جداً، على الرغم من تدني نسبته من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد (كمثال، وصلت نسبة السعوديين في أرامكو في عام 2016 إلى 84 بالمئة)[18]. إلا أن دور المواطنين الاقتصادي لا يقتصر على توفير قوة العمل للمؤسسات الحكومية والمشاريع العامة فقط، بل هناك دور اقتصادي رئيسي آخر يضطلعون به: الطلب العام في الاقتصاد عبر الاستهلاك.

تمثل رواتب المواطنين وتحويلات الدولة إليهم نسبة كبيرة من إجمالي الاستهلاك النهائي الخاص في دول مجلس التعاون. إضافة إلى ذلك، يتمثل الهدف المعلن من بقية الاستهلاك

(18) «أرامكو توظف 3013 مواطناً خلال عام 2015،» أرقام (29 أيار/ مايو 2016)، <https://goo.gl/2kizhv>.

الحكومي بتقديم خدمات لاستهلاك المواطنين، أكان من ناحية السكن أو الصحة أو التعليم. ونفس الأمر ينطبق على الشركات، إذ إن الطلب والاستهلاك النهائي لخدماتهم يوفران أساساً السلع والخدمات لمواطني دول المجلس، بما أن أغلب منتجات هذه الشركات ليست للتصدير ويتم استهلاكها محلياً. إذاً، فإن استهلاك المواطنين يشكل عصب الطلب الكلي النهائي الذي يتم عبره تبرير معدلات الاستهلاك العالية في الاقتصاد. بل تعتبر نسبة الاستهلاك في دول مجلس التعاون الأعلى في العالم، أكان ذلك من ناحية المياه أو الغذاء أو الكهرباء أو البنزين أو حتى مساحيق التجميل (وستناقَش هذه الظاهرة بإسهاب في الفصل العاشر). وقد بني هذا الاستهلاك العالي أساساً على استهلاك المواطنين من السكان في دول مجلس التعاون. فعلى الرغم من كون الوافدين يمارسون دوراً متزايداً في إجمالي الاستهلاك في الاقتصاد، وخصوصاً في بعض مناطق الخليج كإمارة دبي، إلا أن نسبة الاستهلاك لكل مواطن ما زالت في الإجمال أعلى كثيراً من معدل الاستهلاك لكل وافد. وبذلك، يؤدي المواطنون دوراً أساسياً في توفير الطلب العام لاستهلاك إنتاج الاقتصاد المحلي.

إضافة إلى ذلك، فللمواطنين دور مهم كأصحاب رؤوس الأموال وملّاك العقار في الاقتصاد. إذ يعتبر أصحاب الشركات العائلية الكبرى التي ناقشناها في الفصل السادس من المواطنين، وإن كانوا أقلية صغيرة منهم. وإذا ما استثنينا هذه العائلات التجارية الكبرى، يبقى الواقع أن جزءاً كبيراً من بقية المواطنين يتملكون شركات تجارية، أغلبها من الحجم الصغير كما بيّنّا في الفصل السادس. وقد زادت ظاهرة اعتمادية المواطنين على فتح الشركات الصغيرة كمصدر للدخل في القرن الحادي والعشرين بوجه خاص، حيث نمت صرعة «ريادة الأعمال» (Entrepreneurship) في الخطاب الإعلامي، وخصوصاً مع تقلص الوظائف المتوفرة في القطاع الحكومي والمزايا التي يحصل عليها الشخص في هذا القطاع مقارنة بالأرباح في القطاع الخاص[19].

وكما بيّنّا مسبقاً، فإن أغلبية هذه الشركات الصغيرة تتركز في قطاع بيع التجزئة والخدمات الاستهلاكية كالمطاعم، إضافة إلى قطاع الإنشاء. وتمثل هذه الشركات نسبة صغيرة ولكن مهمة من دخل المواطنين، إذ وصلت نسبة دخل المشاريع الخاصة والمهن الحرة إلى 8.2 بالمئة من معدل دخل المواطنين في البحرين في عام 2005 ـ 2006 [20]، و4.4 بالمئة في قطر في عام 2013 [21]،

(19) للمزيد انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(20) **مسح نفقات ودخل الأسرة، 2005ـ2006** (المنامة: الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين، 2006)، <https://goo.gl/cvUT6e>.

(21) *Measuring the Standard of Living in Qatar* (Qatar: Ministry of Development Planning and Statisctics, 2012-2013), <https://goo.gl/s9HuvJ>.

و8.1 بالمئة في عمان في عام 2010 ـ 20111 [22]. كما توظف هذه الشركات الصغيرة نسبة معتبرة من الموظفين (الوافدين أساساً) الذين يعملون في الشركات العائلية، إذ تصل نسبة الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أكثر من نصف إجمالي الموظفين في القطاع الخاص في بعض دول الخليج. كمثال، إن أكثر من 80 بالمئة من الموظفين المسجلين في عام 2010 تحت هيئة التأمينات الاجتماعية (وهي الهيئة المعنية بموظفي الشركات الخاصة في البحرين) كانوا يعملون في شركات حجمها أقل من خمسين عاملاً[23].

الرسم البياني الرقم (7 ـ 5)

تكوين متوسط الدخل الشهري للأسرة 2005 ـ 2013 (بالمئة)

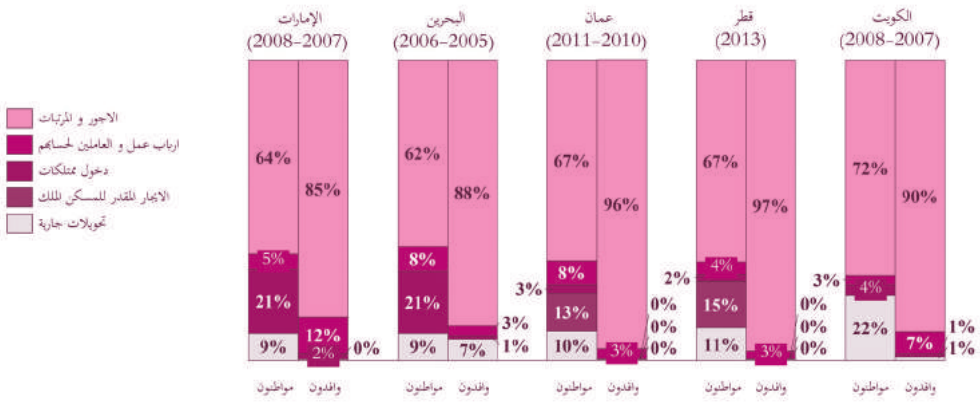

يعتمد الوافدين بشكل شبه كلي على الراتب في دخلهم، بينما يحصل المواطنون على مدخول من الممتلكات والشركات أيضاً.

ملاحظة: تدمج إحصاءات البحرين والإمارات والكويت الإيجار المقدر للمسكن الملك مع الدخل النقدي من الممتلكات العقارية.

وعبر نظام الكفالة، يؤدي المواطنون دوراً رئيسياً في فنون حوكمة وضبط العمالة الوافدة في البلاد، إذ إن الدولة عبر تفويضها للكفيل الصفة والمسؤولية القانونية عن المكفول أمام مؤسساتها، فإنها فعلياً تكون قد فوّضت مسؤولية مراقبة وتنظيم سلوكيات وحياة الوافد إلى المواطن الذي يكفله، والذي تصبح من مسؤوليته ومن ضمن منفعته الخاصة التأكد من انضباط الوافد وامتثاله لقوانين وأنظمة الدولة والمجتمع.

(22) **أهم نتائج نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة للفترة 20 مايو 2010 ـ 19 مايو 2011م** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، 2011)، <https://goo.gl/MWTpPs>.

(23) Omar Alshehabi, «Histories of Migration in the Gulf Arab States,» in: Abdulhadi Khalaf, Omar AlShehabi, and Adam Hanieh, eds., *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf* (London: Pluto Press, 2015), p. 35.

ينطبق أمر مماثل على تملُّك الأراضي، إذ تملك نسبة كبيرة من أسَر مواطني دول مجلس التعاون عقارات في دولهم، حيث تم حصر حق تملُّكها أساساً في المواطنين كما ذكرنا مسبقاً. إلا أن أغلب المواطنين يُعتبرون من صغار ملّاك الأراضي، بحيث تنحصر ملكية أراضيهم إجمالاً في مسكنهم، إضافة إلى إمكان تملُّك بعضهم لعقارات صغيرة أخرى يتم تأجيرها كمصدر للدخل. فإذا ما أدخلنا في الحساب الإيجار المقدر للسكن المُلك، تصل نسبة مدخول الأسرة المواطنة من الملك (العقاري وغيره) إلى 21 بالمئة في الإمارات والبحرين، و17 بالمئة في قطر و16 بالمئة في عمان (انظر الرسم البياني الرقم (7 ـ 4)). أما أغلبية ملكية الأراضي الكبيرة في البلاد، فتتمركز إما في الدولة وإما في المتنفذين من العائلة الحاكمة أو كبار التجار (وستتم مناقشة هذه النقطة بإسهاب في الفصل العاشر).

وبذلك، يكون استنتاجنا الإجمالي هو أن المواطنين يمارسون دوراً ذا شأن في توفير الطلب النهائي على الاستهلاك في الاقتصاد، إذ تعتبر كثافة الاستهلاك في دول مجلس التعاون من أعلى النسب في العالم، كما أنهم يؤدون دوراً مهماً كملّاك صغار للشركات والأراضي في الدولة. لكن دورهم الإنتاجي الرئيس ومصدر دخلهم الأساسي يبقى متمثلًا بتوفير قوة العمل للمؤسسات الحكومية والمشاريع العامة الربحية.

رابعاً: دورة تجديد قوة العمل المواطنة

يبقى من الضروري الآن فهم الدورة الاجتماعية لتجدد وإعادة إنتاج قوة العمل (Cycle of Labour Social Reproduction) بين المواطنين. ونعني بهذا المفهوم الدورة التي تضمن توافر قوة العمل على نحوٍ منتظم ودوري لأصحاب العمل في عملية الإنتاج. فأي اقتصاد رأسمالي مستدام وفعّال يحتاج إلى أن يضمن توفير قوة العمل في عملية الإنتاج بشكل منتظم ودوري ومستمر. وبما أن «قوة العمل» فعلياً تعني العامل الأجير الذي يمتلك قوة العمل هذه داخل جسده وذهنه، فهذه الدورة تهتم أساساً بالعلاقات الاجتماعية التي يمر بها العامل منذ ولادته ونشأته وحتى مماته في سبيل توفير قوة العمل هذه، والأجيال التي تتعاقب وتتكاثر على نفس النمط لتضمن استمرار توافر قوة العمل في الاقتصاد على امتداد عقود من الزمن.

وإذا ما نظرنا بصورة مجردة إلى مراحل دورة الحياة التي يمر فيها أي عامل منذ ولادته حتى مماته، فبالإمكان اختزال هذه الدورة من وجهة نظر قوة العمل في الإنتاج في ثلاث مراحل أساسية: الأولى، هي مرحلة النشأة والتدريب تجهيزاً للدخول إلى سوق العمل، وتمتد هذه المرحلة منذ

الولادة حتى بداية الدخول إلى سوق العمل؛ المرحلة الثانية، هي مرحلة العمل مقابل أجر، بحيث يصبح الإنسان أجيراً يؤجر قوة عمله خلال هذه المرحلة من حياته. وأخيراً، فالمرحلة الثالثة هي مرحلة تقاعد الإنسان عن العمل التي تمتد حتى وفاته.

الرسم البياني الرقم (7-6)
دورة تجديد إنتاج قوة العمل

يمر كل إنسان عامل أجير عبر هذه الخطى الثلاث، التي قد تقْصُر وتمتد كل منها بناء على المكان والزمان الذي يوجد فيه. فيقدر لبعض بني البشر البدء في العمل من أجل الرزق منذ براعم الطفولة، بحيث تقتصر مرحلة النشوء الأولى على بضع سنين. وفي المقابل فقد يضطر بعض طالبي الرزق إلى العمل حتى وفاتهم، بحيث تتلاشى المرحلة الثالثة، مرحلة التقاعد، بشكل شبه كلي حتى مرحلة قريبة من الوفاة.

إلا أن النظر إلى هذه الخطى الثلاث بصورة مجردة غير دينامية سيكون ناقصاً، فهذه الخطى بنفسها لا تضمن استمرارية وإعادة تجدد قوة العمل بعد وفاة العامل. وحتى تكتمل الدورة، يجب أن ندخل فيها عملية الإنجاب والتكاثر بين بني البشر، إذ يقوم العامل وأسرته ضمن دورة حياته بالإنجاب وتربية الأطفال، وعادة ما تحصل عملية الإنجاب هذه في المرحلة الثانية من دورة حياة الأجير، بحيث يقوم هو بدوره بتربية وتنشئة الجيل الجديد، حتى يصبح هذا الجيل الجديد بدوره عاملاً أجيراً في المستقبل، وهكذا تتواصل الدورة.

هذه المراحل في دورة تجدد إنتاج قوة العمل تعتمد على عدة علاقات اجتماعية، كثير منها ليست اقتصادية في المقام الأول، لتضمن تواصلها واستمراريتها، ولذلك فهي بالأساس دورة اجتماعية. ومن المفيد تبيان هذه العلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها العامل الأجير كي نعمق فهمنا لدورة تجدد إنتاج قوة العمل، بحيث نركز في تحليلنا على العلاقات الاجتماعية التي تؤدي دوراً أساسياً في استمرارية هذه الدورة (انظر الرسم البياني الرقم (7-7)). وبإمكاننا تحديد الأطراف الاجتماعية الذين يمتلكون دوراً رئيسياً في دورة تجديد قوة العمل في التالي: مؤسسات الدولة؛ الأجير؛ أسرة الأجير؛ وصاحب العمل. لنبدأ بآخر هذه الأطراف الاجتماعية، بما أننا قد تطرقنا إليها

بإسهاب في الفصل السادس. فصاحب العمل هو من يوظف الأجير عن طريق تأجير قوة العمل منه، في مقابل راتب يدفعه للأجير (انظر الرسم البياني الرقم (7ـ7)). هذه العلاقة الاجتماعية هي أساساً علاقة اقتصادية مبنية على مبدأ السوق، فيها بائع (الأجير) يبيع قوة العمل في مقابل مشتري (صاحب العمل) يدفع في مقابل تأجير قوة العمل لفترة من الزمن.

الرسم البياني الرقم (7ـ7)

دورة تجديد إنتاج قوة العمل (مفصلة)

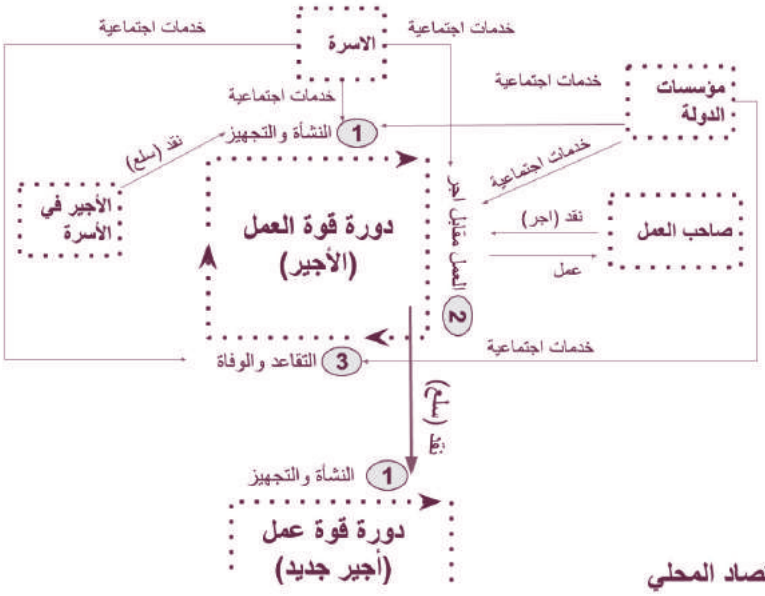

لكن ثمة علاقات اجتماعية أخرى ضرورية لاستمرار دورة حياة الأجير، وهذه العلاقات الاجتماعية ليست بالضرورة مبنية على مبدأ السلعة التي تباع وتشرى في السوق كما الحال في علاقة الأجير مع صاحب العمل. ففي المرحلة الأولى من حياة الأجير، وهي مرحلة نشأته كطفل قبل دخوله «سوق العمل»، يعتمد الطفل في هذه المرحلة على أسرته لتقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها لضمان استمرارية حياته، بما فيها رضاعته وإيواؤه وتنظيفه وإطعامه، إضافة إلى اعتماده عليها للعلاقات العاطفية والمعنوية... إلخ. وعادة ما تقوم الأم بالكثير من هذه المهام في عصرنا الحالي، بحيث عادة ما تكون مهام نشأة الأطفال قد تم تأنيثها (Feminized) في العصر الحديث، إلا أن هذا ليس الحال دائماً بالضرورة. إضافة إلى ذلك، فإن الطفل يعتمد أيضاً في هذه المرحلة من حياته على أجير في العائلة يعمل في مقابل راتب، بحيث يؤمن هذا الراتب السلع

التي يحتاج إليها الطفل وعائلته من السوق لضمان استمرارية حياتهم، بما فيها السكن والغذاء واللباس... إلخ. ويؤدي الأب في أحيان كثيرة دور الأجير الذي يعيل الأسرة من ناحية النقد، إلا أنه على مستوى العالم يقوم الوالدان أكثر فأكثر بالعمل في مقابل أجر. وهذه العلاقة بين الأجير وأبناء أسرته غير مبنية بشكل حصري على اعتبارات سوقية اقتصادية بحتة، إذ تدخل فيها الروابط الأسرية وصلة الدم ومشاعر الأرحام بشكل عضوي وثيق.

تشكل مؤسسات الدولة الطرف الرابع والأخير المهم في العلاقات الاجتماعية في دورة تجديد إنتاج قوة العمل، إذ توفر الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية التي يحتاجها الطفل وعائلته لضمان استمرارية نشأته. وتتفاوت الخدمات الاجتماعية العامة التي يتم تقديمها من دولة إلى أخرى؛ ففي بعض الدول لا تقدم المؤسسات العامة الخدمات الصحية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث تعرض هذه الخدمات كسلع على العائلات أن تشتريها في السوق. مع ذلك، يمكن القول بأنه في أي دولة في العالم في القرن الحادي والعشرين، تقدم الدولة خدمات اجتماعية معينة لرعاياها بشكل متفاوت. وكما هو الحال مع العلاقات الأسرية، فإن هذه الخدمات التي تقدمها الدولة لا تحكمها بشكل بحت مباشر علاقات السوق والبيع والشراء، بل تدخل في رسمها وتقديمها مبادئ أخرى كالحاجة والعدالة الاجتماعية وشعور الولاء الوطني أو القومي... إلخ.

وتواصل الدولة تقديم الخدمات العامة للأجير حتى بعد تعدّيه مرحلة النشأة إلى المرحلة الثانية من الدورة وأصبح عاملاً، وإن كان هناك تغير في الخدمات التي تقدمها الدولة مع انتقاله من مرحلة إلى أخرى. فتواصل الدولة تقديم بعض الخدمات كالصحة والأمن والقضاء خلال هذه المرحلة، بينما تختفي خدمات أخرى كالتعليم الإجباري المجاني، وتظهر بعض الخدمات الأخرى كبدل التعطل عن العمل. وتؤدي هذه الأخيرة دوراً مهماً في كثير من الدول في تخفيف حدة التقلبات المتعلقة بتسليع قوة عمل الإنسان وعرضها في «سوق العمل»، بحيث يوفر بدل التعطل شبكة أمنية تقي الإنسان من خسارة إجمالي دخله في حال خسر عمله على نحوٍ مفاجئ، وبذلك لا يتعرض نمط حياته الاجتماعية لانقلاب مفاجئ بين ليلة وضحاها نظير خسارته للعمل. وكما هو الحال مع خدمات الدولة، تواصل أسرة الأجير توفير الخدمات الاجتماعية للأجير في هذه المرحلة من حياته، بما فيها الخدمات المنزلية التي يحتاج إليها الأجير وبقية الأسرة لاستمراريتها، كالطبخ وتنظيف البيت... إلخ.

وقد يكون المتغير الرئيسي في هذه المرحلة الثانية هو أن الأجير قد أصبح المصدر الرئيسي للنقد والسلع لأسرته (Breadwinner)، بما أنه الآن يعمل مقابل أجر لدى صاحب العمل. بل أضحى الأجير الآن الجهة التي تتكفل بتوفير المال لأسرته وللجيل الجديد من أطفاله، كما كان

الحال عندما كان طفلاً ووفّر الأجير في أسرته في ذلك الوقت النقد والسلع له. وبهذا، يؤمن الأجير وأسرته تواصل واستمرارية جيل جديد يأخذ مكانهما على مدى السنين القادمة.

وعندما يتقاعد الأجير ويصل إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من حياته، فعادة ما يعيش على ما استطاع توفيره على مدى المرحلة السابقة من حياته لاستعماله في خريف عمره، إلا أن عائلته والدولة تواصل أيضاً تقديم خدمات اجتماعية يعتمد عليها المتقاعد. فالدولة توفر له خدمات الصحة ودور الرعاية، بينما قد توفر له عائلته حاجته من خدمات وعلاقات مادية وعاطفية خلال هذه الفترة الأخيرة من عمره.

والحقيقة أنه على مر الزمان والمكان اختلفت نسبة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها كل من الأطراف السابقة في سبيل تواصل دورة تجديد إنتاج قوة العمل. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، زاد دور الدولة بشكل ملحوظ في تقديم خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لكل مواطنيها، في ما يسمى دولة الرفاه (Welfare State). وقبل هذه الفترة لم تقم الدولة بدور رئيسي في تقديم هذه الخدمات، بحيث تم تركها أساساً لأقارب ومجتمع الأجير أو «السوق» لتقديمها. والواقع هو أن أغلبية سكان الكرة الأرضية على مر التاريخ لم يكن بإمكانهم تحمل تكلفة توفير هذه الخدمات شخصياً كالصحة والتعليم، حيث سادت بينهم الأمية ونسب الأمراض العالية، واقتصرت خدمات التعليم والصحة أساساً على أعلى طبقات الهرم الاجتماعي المقتدرة مالياً، حتى غيرت دولة الرفاه هذه المعادلة في القرن العشرين ووسعت انتشارها لتشمل أعداداً كبيرة من بني البشر.

النقطة الرئيسية التي نريد إيصالها من هذا السرد هي التالية: تدخل في دورة تجديد إنتاج قوة العمل عدة علاقات اجتماعية، بعضها ذات طابع عقلية السوق، وخصوصاً في العلاقة ما بين الأجير وصاحب العمل، والسلع والخدمات التي يشتريها الأجير بمعاشه. بينما هناك العديد من العلاقات الضرورية في هذه الدورة لا تدخل فيها اعتبارات السوق بشكل بحت، كالعلاقات التي توفرها الأسرة، بما فيها العلاقات العاطفية بين أعضائها والخدمات كالتنظيف وتجهيز الطعام... إلخ. وينطبق الأمر نفسه على الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة، بما فيها خدمات التعليم والصحة وغير ذلك. ولهذا علينا التذكر بأن الكثير من هذه العلاقات غير خاضعة لمنطق السلعة، بحيث تقوم الأسرة وخدمات الرفاه التي تمثلها الدولة بإخراج هذه العلاقات من منطق السوق والربحية البحت.

في أغلب بقاع العالم، عادة ما تتحقق دورة التجدد الاجتماعية لقوة العمل داخل نطاق دولة معينة، إذ إن الدولة هي من يقدم خدمات الصحة والتعليم، وتسن القوانين التي تدير الاقتصاد. ومثلما بيّنّا سابقاً، فعادة ما يكون هناك تطابق بين مساحة سوق عمل الدولة وقوة العمل التي تعمل

فيها، بحيث يكون أغلب قوة العمل من المواطنين. وهذه الحال لا تختلف كثيراً عند الحديث عن العمال من المواطنين في دول الخليج، فالأغلبية الساحقة منهم، كما هو الحال مع قوة العمل في بقية دول العالم، يولدون ويتعلمون ويستخدمون الخدمات الصحية في محيط دولهم، ومن ثم يعمل أغلبهم داخل حدود دولهم، أما في الأجهزة الحكومية أو في المشاريع العامة التي بيّنّاها سابقاً. وهكذا، فإن الحيز لدورة تجدد إنتاج قوة العمل المواطنة هو أساساً المساحة الجغرافية للدولة نفسها، بحيث يولد ويعمل ويموت الأجير المواطن وعائلته ضمن حدود بلده، كما هو الحال في أغلبية دول العالم (انظر الرسم البياني الرقم (7ـ7)).

إلا أن ثمة خصائص تمتاز بها دورة تجديد إنتاج قوة العمل المواطنة في دول الخليج. أولى هذه الاختلافات هي أن الكثير من الخدمات الاجتماعية التي قد يقوم بها أعضاء أسرة الأجير في اقتصادات أخرى، كالتنظيف والطبخ ورعاية الأطفال، قد تم تفويضها في حالة دول المجلس إلى عمال/ عاملات الخدمة المنزلية التي يوظفها المواطنين في منازلهم بشكل مكثف، وعادة ما يكون عمال الخدمة المنزلية من غير المواطنين. وظاهرة الخدمة المنزلية التي تعيش مع العائلة ليست بغريبة على مستوى العالم، إلا أن كثافتها وحدّتها في دول الخليج تعتبر حالة تستحق التوقف، إذ إن عمال الخدمة المنزلية يؤدّون دوراً موسعاً من ناحية تقديم الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالتنشئة داخل العائلة في دول الخليج. كمثال، تشير الإحصاءات إلى أن عدد عمال الخدمة المنزلية بلغ 108 آلاف في الربع الأول من 2014 في البحرين، أي عامل واحد لكل خمسة مواطنين[24]. أما في الكويت، فوصلت النسبة إلى 669 ألفاً، بمعدل عامل لكل اثنين من المواطنين، وهذه نسب تعتبر الأعلى من نوعها في العالم[25].

ولكن الخاصية الكبرى التي تميز دورة تجديد إنتاج قوة العمل في الخليج هي كون الرواتب والتحويلات النقدية التي يحصل عليها المواطنون مقدمة أساساً من الدولة، ويتم تمويلها كما بيّنّا سابقاً عبر إيرادات النفط. إذاً، فإن للنفط دوراً رئيسياً في تزويد النقد التي تحتاج إليها هذه الدورة لتمويل استهلاك الأجير وعائلته من السوق. وكما سنبين في الفصل العاشر، فإن كثافة الاستهلاك في حياة المواطنين في الخليج هي الأعلى عالمياً. هذا بالإضافة إلى دور إيرادات النفط في تمويل خدمات الصحة والتعليم وبقية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأجير وعائلته.

بل، كما وضّحنا، إن الاعتمادية على إيرادات النفط لدفع رواتب المواطنين قد زادت إلى درجة أنه لم تعد المدفوعات التي تقدمها الدولة إلى بعض المواطنين في كثير من الأحيان هي

(24) «108 آلاف حجم العمالة المنزلية في البحرين،» **الأيام**، 14/ 9/ 2015، <https://goo.gl/5GnV6m>.

(25) «669 ألفاً عدد العمالة المنزلية و5 ٪ نسبة القضايا المرفوعة،» **الأنباء** (الكويت)، 25/ 4/ 2017، <https://goo.gl/9wLzYX>.

راتب مقابل عمل، بل أصبحت فعلياً تحويلات من الدولة إلى بعض المواطنين من دون أي عمل في المقابل. أي أن التحويلات من الدولة إلى المواطنين وصلت إلى مرحلة عدم تسليع قوة العمل لدى الموظف الحكومي (Decommodification of Labour Power)، بحيث أصبح الموظف يحصل على راتب بدون أي عمل. بل حتى هذا الوصف غير مكتمل، فلو كانت فعلًا التحويلات عبارة عن مدفوعات متساوية لكل المواطنين كدخل لهم بغض النظر عن العمل، على غرار مفهوم الدخل الأساسي الشامل (Universal Basic Income)، لكانت هذه المدفوعات أكثر نفعاً وأقل ضرراً من النظام الحالي على إنتاجية المواطنين.

فالنظام الحالي يطلب فعلياً من المواطنين التسجيل اسمياً بأنهم من ضمن كادر العمل الحكومي حتى يحصلوا على المدفوعات، ومن بعدها لا يطلب منهم عمل مكافئ بالمقابل. وبهذا، أصبح هناك تسابق للتسجيل كموظف عند الدولة، لأن عدم الحصول على وظيفة مع الدولة يعني عدم الحصول على التحويلات النقدية من الدولة في شكل راتب، وهذا خلق حافزاً عند الكثير من المواطنين للتسجيل كموظفين لدى الدولة بدون تقديم عمل مكافئ في المقابل بعد استلام المنصب الوظيفي. ليس هذا فحسب، بل أصبح مستوى المنصب الحكومي والمنافع المادية التي يجنيها المواطن مرتبطاً أكثر فأكثر بالعلاقة و«الواسطة» مع متخذي القرار، كما سنبين في الفصل الثامن، بدلاً من العمل الذي يقوم به الموظف. بل وصل الحال في بعض الدول كالكويت، أنه بإمكان الموظف الحكومي (في وزارة الداخلية كمثال) أن يتقاعد براتب كامل بعد عشرين عاماً. وبذلك ليس غريباً أن تلاقي شخصاً في نهاية الثلاثينيات من العمر، الذي من المفترض أن تكون المرحلة ذات العطاء والإنتاجية الأعلى في حياة الموظف، وقد تقاعد من العمل براتب كامل. وقد تم تسمية هذه الظاهرة بأشكال مختلفة، منها «العقلية الريعية» و«البطالة المقنعة» وحتى «لعنة النفط». وما لا شك فيه أن إيرادات النفط سمحت بإمكان نشوء هذه الظاهرة عبر توفير المورد المالي للدولة لتمويلها، إلا أن الأهم من ذلك هو فهم كيفية استعمال إيرادات النفط في نشوء وتفريخ هذه الظاهرة، إذ تنوجد هذه الظاهرة في دول ليس لديها نفط يذكر، كبيروقراطيات الدولة في الهند وبنغلاديش، بينما تخف حدتها في دول أخرى لديها الكثير من النفط، كالنرويج.

لذلك يكمن سر فهم هذه الظاهرة في العلاقات الاجتماعية التي بنيت حول استعمال إيرادات النفط. وفي حال دول مجلس التعاون، استُعملت إيرادات النفط في تفعيل مبدأ ربط الحصول على مدفوعات من الدولة بالحصول على لقب وظيفي في بيروقراطية الدولة يدر عليك الراتب، بغض النظر عن أي عمل فعلي يتم القيام به، وتم ربط كمية الجزاء من المدفوعات بعدد السنوات التي تقضى في العمل وقوة علاقة الموظف الحكومي مع متخذ القرار، بدلاً من الكفاءة والنتائج. وربما يكون أفضل تجسيد لهذه الظاهرة هو المقولة التي اشتهرت في كل دول مجلس التعاون

وأصبحت هدف كل مواطن بأن «يمشّون لي الراتب»، وبرأيي فإن هذا اسم ملائم لهذه الظاهرة، ظاهرة «يمشون لي الراتب». وقد أدى ذلك إلى خلق بيروقراطية حكومية تعاني التشبع من العمالة الفائضة والإنتاجية المنخفضة والتوظيف والترقية «المسيّسة». وقد تفاوتت حدة هذه الظاهرة في دول مجلس التعاون، حيث بلغت أقصاها في الكويت، بينما خفت حدّتها في البحرين، على الرغم من وجودها في كل دول مجلس بنسب متفاوتة.

وهكذا، يكون استنتاجنا بأن النفط يؤدي دوراً محورياً في ضمان تجديد الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل المواطنة في دول مجلس التعاون. فإيرادات النفط تمول دخل المواطنين واستهلاكهم المترتب منه، بالإضافة إلى تمويل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة له. وإضافة إلى دور إيرادات النفط، فإن مؤسسات الدولة وأسرة العامل المواطن وعمال الخدمة المنزلية تؤدي دوراً رئيسياً في توفير العوامل الاجتماعية المطلوبة لضمان تجديد إنتاج قوة العمل المواطنة.

في المقابل، يتمحور دور الأجير المواطن في عملية الإنتاج أساساً في توفير قوة العمل لأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، سواء تم فعلياً استعمالها داخل هذه المؤسسات أم لا، بالإضافة إلى توفير قوة العمل للمشاريع العامة الربحية. كما كان للمواطنين دور أساسي كصغار ملاك الشركات والأراضي. أما على الصعيد الاستهلاكي، فتمثل قوة العمل المواطنة وأسرها أساس الاستهلاك في دول مجلس التعاون، إذ بالإضافة إلى استهلاكهم المكثف للسلع عبر رواتبهم، بحيث يعتبر مستوى استهلاكهم للسلع الأعلى في العالم، فإن العذر المقدم لمستويات استهلاك الدولة المرتفع هو أساساً تقديم الخدمات من صحة وتعليم وبنية تحتية وأمن... إلخ للمواطنين.

خامساً: سوق عمل الوافدين

يمثّل الوافدون الأغلبية الساحقة من قوة العمل في كل دول مجلس التعاون. وإذا ما نظرنا إلى الإحصاءات، يتبين لنا تركُز العاملين الوافدين أساساً في قطاعات الإنشاء والتجزئة والخدمات. وهذه الإحصاءات ليست بغريبة إذا ما قارناها بإحصاءات الموظفين في الشركات العائلية الخاصة في الفصل السابق، التي كما بينا تتكون بشكل شبه حصري من الموظفين الوافدين، وتشكل المكان الرئيسي الذي يعمل فيه الوافدون، وهذا يجعل وجود تطابق بين قوة العمل الوافدة والموظفين في الشركات العائلية. إضافة إلى الشركات العائلية، يعمل جزء كبير من الوافدين المقيمين في الخليج في قطاع الخدمة المنزلية، حيث تصل هذه النسبة إلى ربع إجمالي قوة العمل وما يقارب ثلث العمالة الوافدة في بعض دوله مثل الكويت (انظر الرسم البياني الرقم (7 ـ 3) في هذا الفصل).

وبناء على هذه القطاعات التي يعمل فيها الوافدون، فليس غريباً أننا نجد أغلبية العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون من الذكور. وقد انعكس هذا الأمر على تركيبة ديمغرافية فريدة من نوعها

على مر الزمان والمكان في تاريخ البشرية، إذ تتعدى النسبة أكثر من 3 ذكور لكل أنثى في قطر. وتتربع دول مجلس التعاون الستة على أعلى نسب ذكور للنساء بين السكان على مستوى العالم، وبفارق كبير عن الدول التي تليها، التي بدورها هي دول أيضاً تعتمد على عمالة وافدة بشكل موسع (كالمالديف) أو يحصل في سكانها تلاعب ديمغرافي لتفضيل الذكور على الإناث كالهند[26] (انظر الرسم البياني الرقم (7 ـ 9)). وينتج هذا التباين الكبير بين الجنسين في سكان دول المجلس من كون العمال الوافدين يأتون بمفردهم إلى دول الخليج دون عائلتهم، بل لا يسمح للكثير منهم باصطحاب عائلتهم إلى دول المجلس.

الرسم البياني الرقم (7 ـ 8)

توزيع المشتغلين الوافدين حسب القطاعات في دول مجلس التعاون 2009 ـ 2016 (بالمئة)

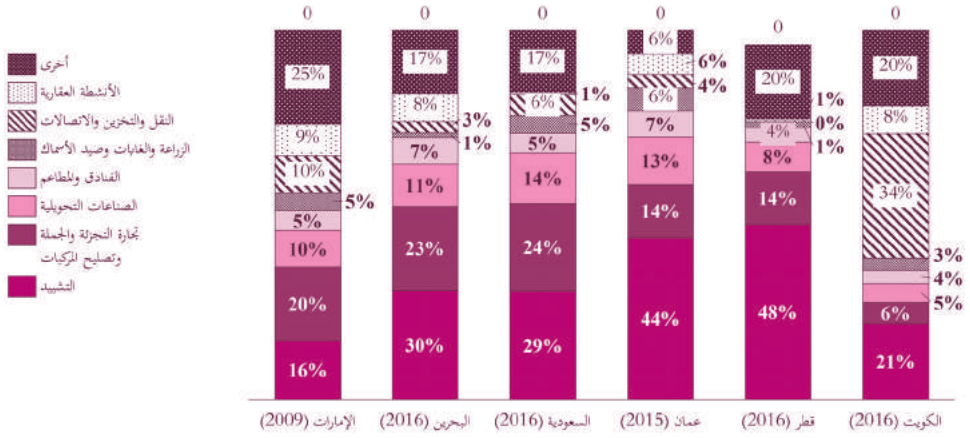

يتركز أغلبية المشتغلين من غير المواطنين في قطاعات التشييد وتجارة التجزئة والجملة.

*الاحصاءات لا تشمل قطاع الخدمة المنزلية. أرقام البحرين وعمان للقطاع الربحي (لا تشمل المؤسسات الحكومية غير الربحية).

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

وقد انعكس ذلك على شكل الهرم العمري لقاطني دول مجلس التعاون، إذ نجد أغلبية الوافدين من الفئة العمرية ما بين 15و64 سنة، وهي سن العمل التي تشمل أغلبية الوافدين القادمين إلى دول مجلس، بينما تنخفض نسبة المتقاعدين والأطفال بينهم. في المقابل، فنسبة كبيرة من المواطنين هم من دون الخامسة عشر عاماً في دول مجلس التعاون عام 2015، وهو ما جعل هناك اختلافاً جذرياً في الهرم السكاني للمواطنين في مقابل الوافدين.

(26) تمثل ظاهرة تفضيل الذكور على الإناث حالة اجتماعية في الهند تصل في بعض الأحيان إلى وأد الرضيعات الإناث.

الرسم البياني الرقم (7 – 9)

نسبة الذكور إلى الإناث في السكان في دول الخليج

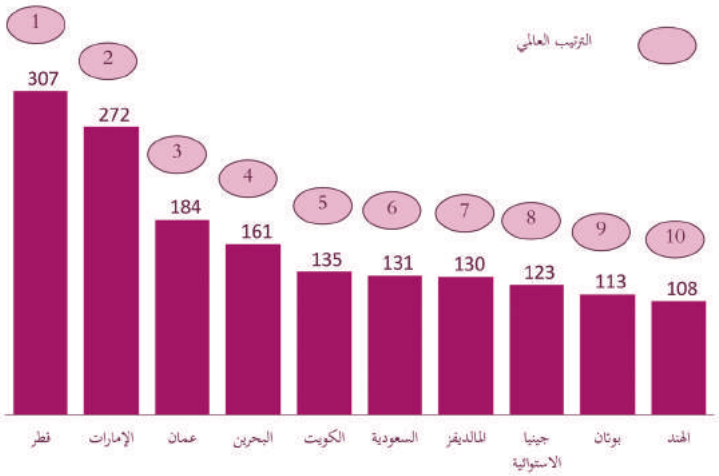

أعلى عشر دول في عدد الذكور لكل 100 أنثى من إجمالي السكان 2015.

تتميز دول الخليج بأعلى نسبة عالمياً من الذكور إلى الإناث في إجمالي السكان.

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision, DVD Edition. <https://esa.un.org/unpd/wpp/Download/Standard/Population>.

الرسم البياني الرقم (7 – 10)

توزيع السكان حسب الفئة العمرية في دول مجلس التعاون 2005 – 2013 (بالمئة)

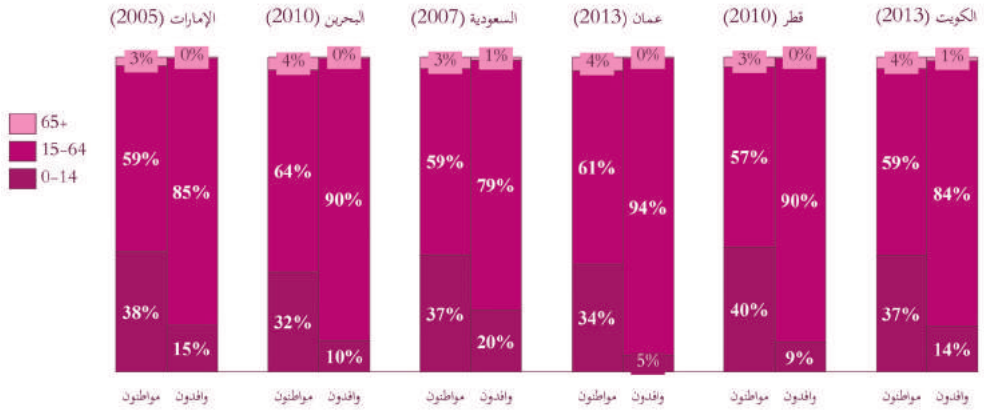

الأغلبية الساحقة من الوافدين في دول مجلس التعاون في سن العمل (15–64).

المصدر: «National and Non-national Populations by Aggregated Age Groups in GCC Countries,» (GLMM, latest year or period available), <https://goo.gl/BvfCZG>.

وتتعدد الدول التي تأتي منها العمالة الوافدة إلى دول الخليج، إلا أن الأغلبية الساحقة تأتي من دول شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلاديش، بالإضافة إلى كميات معتبرة من البلدان العربية والفيليبين، وطبقة صغيرة ولكن ذات دور مهم من الدول الغربية.

الجدول الرقم (7 ـ 1)

أرقام الوافدين من أهم الدول المرسلة إلى دول مجلس التعاون (بالآلاف)

الدولة وسنة الإحصاءات	الإمارات 2014–2013	البحرين 2014	السعودية 2013	عمان 2016	قطر 2014–2013	الكويت 2012
الهند	2,600	258	2,000	777	545	693
باكستان	1,200	49	1,500	252	90	120
بنغلاديش	700	98	1,500	667	150	190
مصر	400	20	1,300	52	180	483
الفيليبين	526	30	670	40	200	162
نيبال	300	0.7	500	14	400	55
سريلانكا	300	8	550	20	100	110
سورية	242	3	1,000	غير معروف	60	136
الأردن	200	7	250	غير معروف	40	55
فلسطين	150	5	500	غير معروف	21	8
لبنان	100	2	160	غير معروف	25	43
اليمن	90	5	800	غير معروف	40	11
اثيوبيا	90	1	150	17	21	77
اليمن	85	30	1,500	21	39	14
السودان	75	14	500	غير معروف	42	5

المصدر: GLMM, «Estimate of the Figures of Foreign Nationals, between 2012-2015,» <https://goo.gl/pTF2Cn>.

ومثلما اتضح لنا عند الحديث عن الموظفين في قطاع الشركات العائلية، فإن أغلب الوافدين يعتبرون من ذوي التعليم المتدني، إذ تصل كمثال نسبة التعليم ما دون الثانوية بين الوافدين في الكويت إلى 83 بالمئة في عام 2016، بينما تتدنى نسبة من لديهم شهادة أعلى من الثانوية إلى 8 بالمئة (انظر الرسم البياني الرقم (7 ـ 11)). في المقابل، لا تتعدى نسبة التعليم ما دون الثانوية بين المواطنين 30 بالمئة في الكويت، وترتفع نسبة من لديهم شهادة أعلى من الثانوية إلى 46 بالمئة. وكما تم تبيانه في الفصل السابق، فإن الإنتاجية عموماً في القطاع العائلي الذي يعمل فيه الوافدون حصرياً منخفضة جداً.

الرسم البياني الرقم (7 – 11)

نسبة التعليم لدى المشتغلين حسب الجنسية في دول مجلس التعاون 2005 – 2016 (بالمئة)

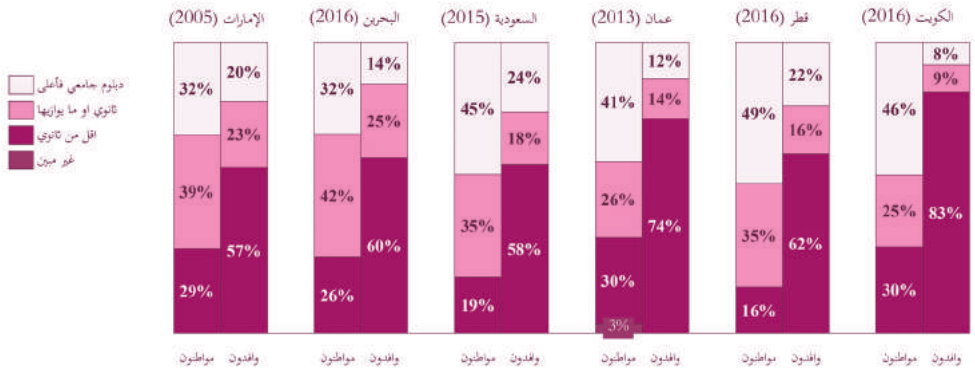

مستوى تعليم أغلبية الوافدين المشتغلين هو تحت الثانوية، بينما تزداد نسبة ما فوق الثانوية بين المواطنين.

*احصاءات للبحرين تقتصر على المسجلين في هيئة التأمين الاجتماعية (القطاع الربحي) فقط.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

قصة مقاربة تنطبق على الرواتب، إذ إن الرواتب التي يحصل عليها الوافدون متدنية نسبياً إذا ما قورنت بتلك التي يحصل عليها المواطنون، حيث يتدنى معدل الراتب الذي يحصل عليه الوافد إلى أقل من ربع الراتب الذي يحصل عليه المواطن في بعض البلدان كقطر والكويت. وعادة ما يحصل المواطنون على رواتب أعلى في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، لكن ظاهرة تدني رواتب الوافدين مقارنة بالمواطنين تنطبق على الواقع، حتى إذا ما استغنينا عن القطاع الحكومي غير الربحي وقارنّا العاملين في المشاريع الربحية فقط. ويعكس هذا الأمر الدور الذي يؤديه الريع المقدم من قبل الدولة (في شكل الرواتب لموظفي الدولة أو التحويلات لإجمالي المواطنين) في رفع الأجر الاحتياطي أو الأدنى (Reservation Wage) الذي من دونه لن يقبل المواطن بالعمل في القطاع الخاص وسيفضل عدم العمل.

وعلى نفس المنوال، فبالإمكان القول بأن حقوق العمل التي تحصل عليها العمالة الوافدة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتلك التي يحصل عليها المواطنون. فإذا ما استثنينا الطبقة العليا والمتوسطة من الوافدين، فلا يسمح لأغلبية العمال باصطحاب عائلتهم معهم إلى الخليج، وبهذا يعتبرون «عزاباً»، حتى وإن كان لديهم عوائل في دولهم[27]. كمثال، على الرغم من وجود 11.1 مليون عامل أجنبي في القطاع الخاص في السعودية عام 2017، لم يتعدَّ عدد المرافقين معهم

(27) سنتعمق في هذه النقطة في الفصل التاسع من هذا الكتاب.

2.2 مليون شخص[28]. أي أن معدل المرافق لكل عامل في القطاع الخاص بلغ 0.2 مرافق فقط، مما يبين أن أغلبية عوائل العمالة الوافدة تبقى في البلد المرسل، أكان ذلك مجبراً عبر القانون أم اختيارياً.

الرسم البياني الرقم (7 – 12)

متوسط الراتب الشهري للمشتغلين الوافدين مقابل المواطنين

في دول مجلس التعاون 2009 – 2016 (بالدولار الأمريكي)

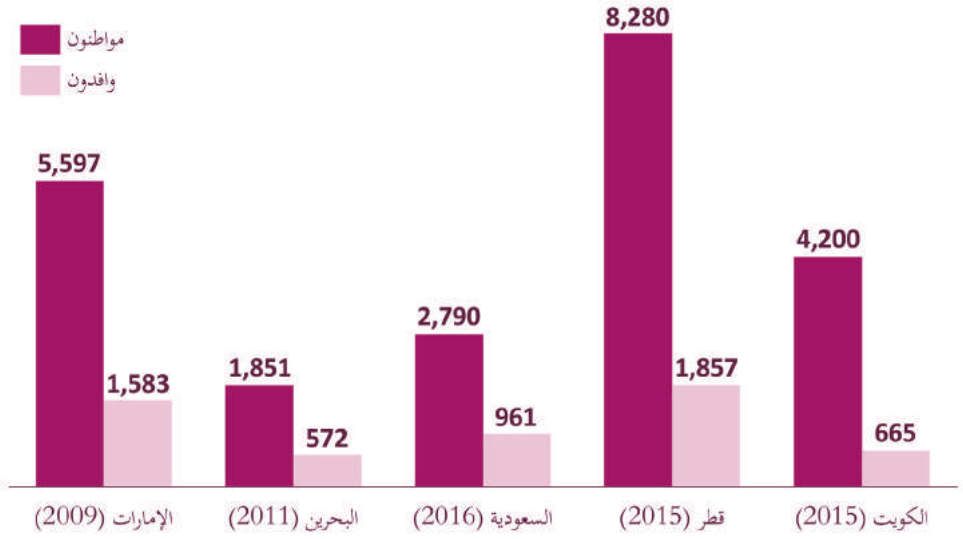

تتدنى الرواتب التي يحصل عليها الوافدون مقارنة بالمواطنين.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

وعادة ما تمتد ساعات العمل للكثير من الوافدين في الشركات العائلية إلى فترات طويلة قد تصل إلى العمل سبعة أيام في الأسبوع وبمعدل يتعدى العشر ساعات يومياً. إضافة إلى ذلك لا يحق لهم تشكيل النقابات، وعموماً فإن ميزان القوة يميل لصالح الكفيل الذي يحمل بين كفَّيه القوة القانونية لتحديد إمكان بقاء الوافد وعمله في الدولة، ما يجعل الوافد في منزلة التبعية له. وقد أصبحت قصص ووقائع الاضطهاد والأذى التي يتعرض لها الوافدون معروفة وموضع متابعة منظمات الحقوق العالمية، وخصوصاً في قطاعَي الإنشاء والخدمة المنزلية. فحتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم يجد قطاع الخدمة المنزلية قانوناً رسمياً ينظم عمله من

(28) «# السعودية/ 11 مليون عامل (غير سعودي) بالمملكة في هذا # القطاع _ الخاص فقط يرافقهم 2.2 مليون مرافق،» حساب Eqtsd @ في تويتر <https://goo.gl/9g1hwg>.

ناحية الساعات أو الرواتب أو حقوق العامل في أي من دول الخليج. وهذا لا يعني أن الجميع أو حتى أغلبية العمال الوافدين يتعرضون لهذه الاضطهادات في دول الخليج، إلا أن الواقع يبين أنها تحصل بشكل دوري كافٍ لأن يجعلها ظاهرة مستفحلة في دول مجلس التعاون بدلاً من بعض الحالات الاستثنائية. ولنا عودة إلى هذه القضية في الفصل التاسع.

الرسم البياني الرقم (7 – 13)

متوسط الأجر الشهري لإجمالي المشتغلين الوافدين مقابل المواطنين حسب القطاع 2009 – 2016 (بالدولار الأمريكي)

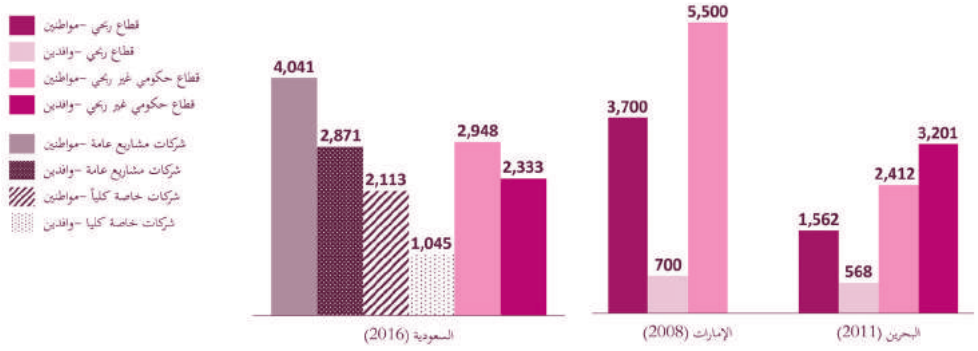

تتدنى الرواتب في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.

*القطاع الربحي يشمل الشركات الخاصة كلياً وشركات المشاريع العامة.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية. إحصاءات الإمارات من: Steffen Hertog, The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council (London: LSE, 2013), p.14.

من المهم التنويه بأنه عند الحديث عن الوافدين، فإننا نتحدث عن الملايين من البشر من عدة جنسيات مختلفة، وفي أعمال مختلفة، وفي طبقات اقتصادية مختلفة، يعيشون حياة مختلفة، بدلاً من النظر إليهم ككتلة واحدة متجانسة. لذلك فإن التعميم كلياً يعتبر مضللاً. كمثال، توجد طبقة من الوافدين تعتبر من ذوي الرواتب العالية، بل وحتى تصل رواتبهم إلى مستويات أعلى من الرواتب التي يحصل عليها المواطنون. وهذه تنطبق أساساً على الطبقة التي تدير الكثير من المؤسسات في دول مجلس التعاون، والتي عادة ما تأتي من الدول الغربية، وتضم «المستشارين» الذين تطرقنا إليهم في الفصل الخامس بشتى أنواعهم ومستوياتهم. إضافة إلى ذلك، توجد أيضاً طبقة متوسطة من المهنيين الوافدين الذين يوجدون بكثرة في دول مجلس التعاون، من أطباء ومهندسين ومعلمين، وهذه عادة ما تكون من البلدان العربية ودول جنوب آسيا. وهناك نسبة معتبرة تأتي مع عائلاتها إلى دول الخليج، بحيث تتربى معها وتتعلم في مدارسها، بل إن هناك نسبة معتبرة تتقاعد أيضاً في دول الخليج وتقضي بقية عمرها فيها.

ومع أخذ هذه الاختلافات المهمة في الحسبان، فإن ملخص ما قلناه هو أن قوة العمل الوافدة تمتاز في المجمل بأنها تعمل أساساً في قطاعات الإنشاء والتجارة والخدمات، إضافة إلى الخدمة

المنزلية، ويتركز دورها الإنتاجي أساساً في توفير قوة العمل اللازمة لقطاع الشركات العائلية في دول الخليج، وتوفير الخدمة المنزلية التي يعتمد عليها المواطنون في حياتهم الخاصة. وتمتاز القوة العاملة غير المواطنة بتدني الراتب والتعليم والإنتاجية. وينطبق الأمر نفسه على تدني الحقوق العمالية التي تحصل عليها.

كيف نفسر تدني الرواتب والإنتاجية في ما يتعلق بقوة العمل الوافدة؟ فهل تدني الإنتاجية هو ما يفسر تدني الراتب، أم أن العكس صحيح؟ أم هل أساس القضية هو أن المواطنين يحصلون على رواتب أعلى كثيراً مما تستحقه إنتاجيتهم؟ للوصول إلى فهم أعمق لديناميات قوة العمل الوافدة في دول الخليج، فعلينا فهم دورة تجديد إنتاج قوة العمل الوافدة، كما كان الحال مع دورة المواطنين، وهذا ما سنلتفت إليه الآن.

سادساً: دورة تجديد قوة العمل الوافدة

بما أن أغلبية قوة العمل في دول الخليج تتكون من العمالة الوافدة، فهذا يعني أن دورة إنتاج قوة العمل فريدة على مستوى العالم. فكما أشرنا مسبقاً، ففي كل دول العالم الأخرى يكون الأساس هو نشاط سوق العمل على المستوى الوطني، أي على مستوى الدولة. فيتم ولادة وتدريب وتوظيف العمال في أي دولة أساساً داخل نطاقها، من خلال مواطنيها، بحيث يكون المواطنون هم التيار الرئيس في توفير سوق العمل. ومن ثم يتم تطعيم هذا السوق من الوافدين والمهاجرين حسب حاجة الاقتصاد، بل إن الدول تحرص على توطين المهاجرين والوافدين حتى يصبحوا جزءاً من سوق العمل الوطني. إذاً، أهم ظاهرة تطورت في باقي دول العالم هي أن كل دولة ركزت على أن يكون سوق العمل محصوراً أساساً في حدودها، مع بعض التطعيم حسب الحاجة من خارج نطاق الدولة على هامش العملية. في الخليج الحالة مختلفة كلياً، فكما بيّنّا سابقاً هناك فعلياً سوقان للعمل: واحد للمواطنين يتركز في القطاع الحكومي والمشاريع العامة، محيطه أساساً الدولة ومواطنوها لاختيار قوة العمل منهم، ومن ثم تطعيمه بالوافدين، كما هو الحال مع باقي دول العالم. أما سوق العمل الثاني فيركز على الوافدين، وهو يتركز أساساً في قطاع الشركات العائلية البحتة، ويشمل الأغلبية الساحقة من العمال في كل دول مجلس التعاون. وسوق عمل الوافدين هذا نطاقه الجغرافي هو العالم ككل بدلاً من أن يكون محيطه الدولة، بل فعلياً لا ينظر أصحاب الشركات العائلية إلى المواطنين للتوظيف إلا إذا أرغمتهم الدولة. فأي شخص يريد توظيف عمال لأي شركة أو مشروع، و باستثناء بعض الإجراءات البيروقراطية، يستطيع أن يمد بصره على مستوى العالم ليستقطب العمال، سواء من شبه القارة الهندية، أو من شرق آسيا، أو الفيليبين، أو أوروبا، أو أمريكا. إذاً فالعالم بأكمله هو الملعب وهذا فريد جداً على مستوى العالم.

وتنعكس الاختلافات بين سوقَي العمل في شكل منحنى العرض (Supply Curve) لكل منهما، فسوق العمل المحلي، الذي يغذي أساساً المؤسسات الحكومية والمشاريع العامة، يعتمد على العرض الموجود داخل الدولة، وهو فعلياً محدود بعدد مواطني الدولة ولا يتغير أكثر فأكثر (كما هو الحال في أي دولة أخرى)، وهذا ينعكس في شكل منحنى العرض غير المرن (Inelastic). في المقابل، سوق عمل الوافدين، الذي هو فعلياً سوق عمل شركات القطاع العائلي الخاصة، والذي يمتد فعلياً على مستوى 7.5 مليار من سكان العالم، فبإمكاننا معاملة حجم عرضه وكأنه غير محدود (Infinitely Elastic). لذلك، فإن الكثير من النظريات التي يتم استعمالها لتفسير سوق العمل الوطني في اقتصادات أخرى من العالم، كمثال نظرية المرض الهولندي[29]، لا تنطبق بنفس الرسم البياني على دول الخليج نظراً إلى طبيعة سوق العمل العالمي فيها.

الرسم البياني الرقم (7 – 14)

عرض سوق عمل المواطنين والوافدين

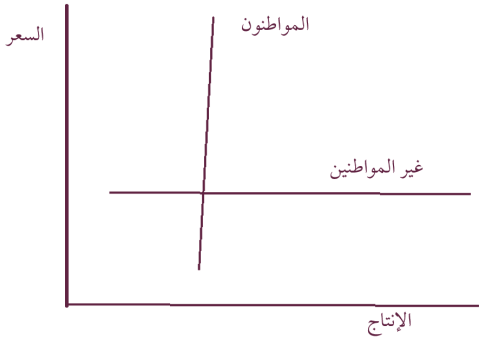

لو ركزنا الآن على النمط المعياري (Ideal Type) لدورة تجديد إنتاج قوة العمل الوافدة، فنجد الخطى الثلاث نفسها التي كانت في دورة تجديد قوة عمل المواطنين، ولكن الآن هناك

(29) هنا لنا أن نسجل نقداً على الأطروحات التي ترى أن دول الخليج تعاني أساساً من **المرض الهولندي**، وهي النظرية التي ترى أن ارتفاع عائدات النفط يؤدي إلى ارتفاع الرواتب وتكلفة قوة العمل في الاقتصاد المحلي، مما يخفض من تنافسيتها على المستوى العالمي ويؤدي إلى خفض مستوى الصادرات في الدولة وتقلص التصنيع فيها، إذ إن هذه النظرية تعتمد على تطابق حيز سوق العمل مع مستوى الدولة أساساً. ويبدو جلياً لنا أن الرواتب في دول مجلس التعاون للأغلبية الساحقة من العمال متدنية نسبياً ويتم تحديدها أساساً على مستوى العالم في سوق العمل الدولي بدلًا من سوق العمل الوطني، بما أن الأغلبية الساحقة من العمال في دول مجلس التعاون هم من الوافدين. ولذلك فإن الآلية التي تطرحها نظرية المرض الهولندي، المبنية على سوق عمل وطني مغلق، لا تتفق مع واقع حال سوق العمل في دول الخليج. وهذا يبين لنا أن أخذ النظريات جاهزة كما هي ومحاولة تطبيقها على دول مجلس التعاون ربما لا يكون مفيداً في كثير من الأحيان. للمزيد حول المرض الهولندي انظر: W. M. Corden, «Boom Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation,» *Oxford Economic Papers*, vol. 36, no. 3 (November 1984), p. 362.

اختلاف جذري في المساحة الجغرافية التي تحصل فيها هذه الخطى الثلاث (انظر الرسم البياني الرقم (7 – 15)). فعلى الرغم من كون العامل الوافد يأتي إلى دول الخليج ليعمل في أراضيها في المرحلة الثانية، إلا أن المرحلة الأولى، مرحلة النشأة والتجهيز، لا تحصل في دول الخليج بل في بلده الأم. وعلى نفس المنوال، فإن أغلبية الوافدين يعودون إلى دولهم بعد التقاعد، وبذلك، فإن المرحلة الأخيرة الثالثة يتم استكمالها في دولهم. أضف إلى ذلك كون عائلة العامل الأجير الوافد، بما فيها زوجته وأبناؤه، أي الجيل القادم من قوة العمل، في الغالب ليسوا في دول الخليج بل في الدولة الأم[30]. وهذه الدورة عادة ما تسمى الهجرة الدائرية (Circular Migration)[31]، بحيث يعود الوافد إلى دولته بعد انقضاء فترة عمله في الدولة المضيفة، وهي تختلف عن الهجرة الاستيطانية (Settler Migration)، بحيث يبقى الوافد عادة في الدولة التي هو فيها ويستوطنها ويصبح مواطناً جزءاً منها وهي جزء منه، كما هو حال أغلب الهجرة إلى أمريكا وكندا.

الرسم البياني الرقم (7 – 15)

دورة تجديد قوة عمل المواطنين

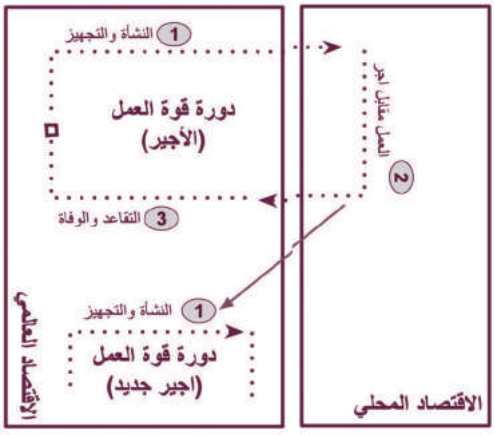

ولهذه الاختلافات في المساحات التي تحصل فيها دور التجديد للعمالة الوافدة تبعات وفروقات جوهرية في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تُرسم بين قوة العمل الوافدة وبقية الاقتصاد

(30) بالطبع هذا لا ينطبق على جميع الوافدين كما ذكرنا سابقاً، فهناك نسبة تأتي بعائلاتها معها إلى دول الخليج، حيث تتربى معها وتذهب إلى مدارسها، وهذه النسب في الازدياد وستتكلم عنها في الفصول القادمة. إلا أن الأغلبية لا تزال تأتي منفردة بدون عائلاتها، وهذا ما سنركز عليه كالنمط المعياري (Ideal Type).

(31) Steven Vertovec, *Circular Migration: The Way Forward in Global Policy?* (Oxford: University of Oxford, 2007).

في الخليج. فلو نظرنا إلى العلاقات الاجتماعية المترتبة مع هذه الخطى كما فعلنا سابقاً مع دورة تجديد العمالة المواطنة، نجد أنها تختلف جذرياً وتمتد على مساحات مختلفة كلياً. لنبدأ المرحلة الأولى من الدورة من ناحية العلاقات الاجتماعية للطفل الذي سيصبح أجيراً في المستقبل. فبينما يتم تعليم الطفل وتوفير خدمات الصحة والتدريب له من جانب الدولة التي سيعمل فيها في حالة سوق عمل المواطنين، ففي دورتنا هذه تتم هذه الأمور في دولته الأم، التي ليس لدول الخليج فعلياً أي دخل في تنظيم سياساتها. ينطبق نفس الأمر على عائلة الأجير التي توفر له الخدمات الاجتماعية في مرحلة نشأته، فهذه العائلة والطفل نفسه يوجدون في البلد المرسل في هذه المرحلة بدلاً من مجتمعات الخليج.

إذا ما انتقلنا إلى المرحلة الثانية، المرحلة التي يصل فيها الأجير إلى سن العمل ويصبح أجيراً وافداً في دول مجلس التعاون، فبينما هو يعمل ويقبض أجره من صاحب العمل (الكفيل) في اقتصادات الخليج، فإن عائلته التي يعيلها عبر راتبه تكون في البلد الأم، بحيث يرسل إليها الأموال من الخليج. وبينما يتلقى العامل الوافد خدمات اجتماعية كالصحة ودعم السلع التي تضمن استمرارية معيشته على أراضي الخليج وعودته إلى العمل هناك يوماً بعد يوم، فإن بقية عائلته تتلقى هذه الخدمات من دولها الأم حيث يقطنون. أما في المرحلة الثالثة، مرحلة التقاعد، فإن الأجير يكون قد ترك دول الخليج وعاد إلى دولته، وبذلك فإن الدولة الأم هي التي توفر له الخدمات العامة كالصحة في فترة تقاعده، وينطبق نفس الأمر على عائلته التي تعيله في هذه الفترة في بلده الأم. إذاً، أغلبية علاقات الأجير الاجتماعية مع أسرته أو مع الدولة في المراحل الثلاث من حياته تكون في الدولة الأم.

الرسم البياني الرقم (7 – 16)

دورة تجديد قوة عمل المواطنين (مفصّل)

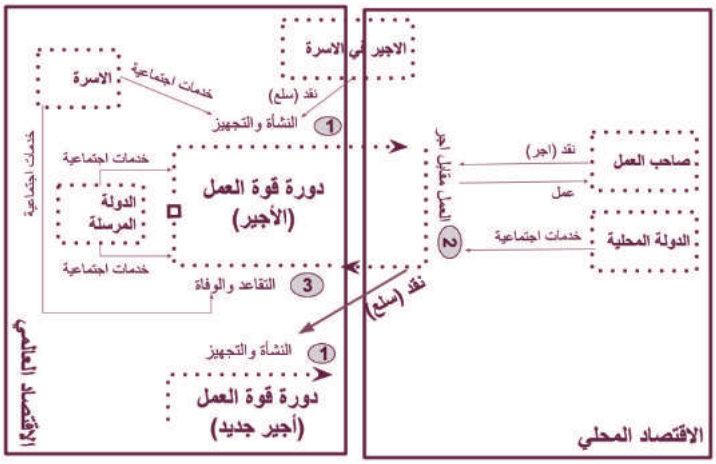

وتترتب تبعات جمة من هذه المساحة الجغرافية الفريدة لدورة تجديد قوة العمل غير المواطنة في الخليج. كبداية، بإمكاننا تحليل رواتب قوة العمل، أي سعر سلعة قوة العمل في الخليج. فكما نعرف من نظريات الاقتصاد، فإن السعر الأدنى لأي سلعة هو تكلفة إنتاج هذه السلعة. وبالتأكيد، تدخل عوامل أخرى في تحديد السعر كعوامل الطلب والعرض وجودة السلعة، كما هو الحال مع أي سلعة، إلا أن السعر الأدنى الذي لا يرضي أي بائع ببيع سلعته بأقل منه على المدى البعيد فهو تكلفة الإنتاج. ولا يختلف الحال مع سلعة قوة العمل في اقتصادنا الرأسمالي المعاصر (على الرغم من أنها سلعة متوهمة). لذلك فإن السعر الأدنى لقوة العمل هي تكلفة إنتاج واستمرارية قوة العمل اجتماعياً، أي تكلفة معيشة حياة الأجير وأسرته الاجتماعية.

هذه التكلفة تختلف من مكان وزمان إلى آخرين، حيث تدخل فيها عوامل عدة، منها الحد الأدنى من الحاجات الحيوية التي يحتاج إليها الإنسان للعيش كالغذاء والسكن والملبس، مروراً بالعوامل الاجتماعية التي تحدد مستوى وشكل الطعام والسكن واللباس الذي يلبسه الإنسان وعائلته. وتختلف هذه العوامل الاجتماعية باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها العامل وأسرته، إضافة إلى اختلافها بناء على المكان الذي يعيش فيه العامل. فتكلفة إعالة واستمرار مهندس مدني وعائلته اجتماعياً في الهند تختلف عن تكلفة إعالة وإنتاج عامل نظافة وعائلته اجتماعياً هناك. وعلى نفس النمط، فتكلفة إعالة عامل نظافة وعائلته اجتماعياً في ألمانيا، تختلف عن تكلفة حياة عامل النظافة وعائلته اجتماعياً في الهند.

في حالة سوق عمل المواطنين، فالحال في أغلبية العالم هو أن تعيش عائلة الأجير معه في نفس المكان، كما تتجلى المراحل الثلاث في الدورة التي بيّناها في محيط دولة العامل أساساً. إلا أن الأمر كما رأينا، اختلف في حالة العمال الوافدين في ما تسمى الهجرة الدائرية. وهذا يعني أنه يتم تحديد تكلفة إنتاج الأجير وأسرته أكثر فأكثر بناء على العوامل الاجتماعية التي تعيش فيها أسرة الأجير في بلدها الأم. فما لا شك فيه أن الأجير سيستعمل جزءاً من راتبه لتوفير السكن والطعام لنفسه وهو يعمل في دول الخليج، إلا أن جزءاً كبيراً إن لم يكن الأكبر من راتبه يتم تحويله لإعانة أسرته في دولته الأم. وبذلك، فإن تكلفة تعليم وصحة وسكن وغذاء أسرة الأجير التي تتطلبها لاستمرارية حياتها يتم تحديدها في البلد الأم، والأمر نفسه ينطبق على تكلفة حياة الأجير وأسرته بعد تقاعده وعودته إلى البلد الأم. لذلك فإن الرواتب المدفوعة في دول الخليج تعكس أكثر فأكثر تكلفة إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل وأسرتها في البلد الأم بدلاً من تكلفة إنتاجها في أراضي دول مجلس التعاون.

وإذا ما نظرنا إلى دورة التجديد لأسرة عامل وافد واحد فقط، فإن هذه لا تمثل دورة

كاملة بالمعنى المعروف، فليس بالضرورة أن أبناء هذا العامل هم من سيأخذون مكانه في الخليج، فقد يبقى أبناؤه للعمل في بلدهم الأم. ولكن إذا نظرنا على المستوى الكلي الشمولي (Macro View)، فإن تواصل الدورة في عائلة واحدة لا يهم من وجهة نظر سوق العمل في الخليج. فما دام هناك سيل متواصل من العمال الوافدين الذين يأتون إلى الخليج على نحوٍ مستمر، فإن الاقتصاد قد ضمن بذلك تواصل واستمرارية العرض من قوة العمل بشكل يومي وعلى مدى فترة طويلة من الزمن، بغض النظر عن كيف تم إنتاج قوة العمل هذه وما سيحصل لها بعد رحيلها، حيث إن نشأتها وتقاعدها تحصل فعلياً خارج حدود واهتمام دول الخليج. إذاً، فإن دورة تجدد قوة العمل في الخليج مرهونة بتفويض خارجي (Outsourcing) يتعدى حدودها، بحيث تتم أغلب خطى وتكلفة عملية إنتاج العامل الوافد منذ نشأته حتى تقاعده ليس في دول الخليج، بل في الدولة الأم.

وهكذا قد يبدو للوهلة الأولى أنه قد تم تجاوز مبدأ الدولة كمعيار رئيسي في تشكيل قوة العمل في الخليج وكأن هذا المبدأ لم يعد مهماً، ولكن هذا استنتاج خاطئ. فعلى الرغم من أنه لا يمكننا فهم قوة العمل في الخليج بالنظر إلى مساحة دولها فقط، تبقى دورة تجديد قوة العمل الوافدة في الخليج معتمدة بشكل رئيسي على وجود دول متعددة، تستطيع اقتصادات الخليج أن تستقطب قوة عمل من كل منها. فاقتصادات دول الخليج تستغل بشكل محوري التناقضات التي تنشأ بين نظام الدولة ونظام الإنتاج في العالم. فإذا كان أجر عامل معين في دولة محددة مرتبطاً أساساً بمتوسط تكلفة معيشة العامل في هذه الدولة، وإن كانت هذه التكلفة تختلف من دولة إلى أخرى، فإن دول الخليج تعتمد على هذا الاختلاف في تكلفة إنتاج قوة العمل بين هذه الدول لاستقطاب قوة عملها منها، كل حسب راتبه وتكلفته في دولته الأم.

وكما بيّنّا في الفصل السابق، فأغلبية الوظائف التي يشغلها الوافدون في الخليج هي أساساً وظائف في منتجات وخدمات محلية غير قابلة للتصدير (كالإنشاء وبيع الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم... إلخ). ولما كان عرض سوق العمل الذي يستقطب منه الخليج العمال يشمل العالم كله، بدلاً من حدود أراضيه فقط، فمن البديهي أن أجر العامل الذي يأتي من دولة معينة سيعتمد على معدل راتب تلك الفئة من العامل في دولته، إضافة إلى علاوة تضاف فوقها (Markup) حتى تغريه وتستقطبه للقدوم إلى الخليج بدلاً من البقاء في دولته الأم. وبهذا، فإن اقتصادات الخليج تستغل واقع كون سوق العمل عموماً مبنياً على مستوى الدولة في بقية العالم، مما يخلق أسواق عمل مختلفة في كل دولة، لكل منها تكلفة مختلفة لمعيشة العامل، وهي تنعكس في رواتب مختلفة بناء على الدولة التي يأتي منها العامل. وبذلك تستطيع دول الخليج استقطاب أياد عاملة من أسواق العمل المختلفة من كل دول العالم وبرواتب مختلفة.

نفس المبدأ يسري عندما تقوم الشركات العالمية (Multi-National Companies) بالانتقال بمصانعها إلى دول ذات رواتب أقل من منظورها. فهي تبحث عن التكلفة الأدنى في الإنتاج، ومن ثم تصدر المنتجات من تلك الدول إلى الأسواق المختلفة في أرجاء العالم، وبهذا يكون وكأن الدولة المستوردة قد قامت باستيراد قوة العمل ولكن في شكل منتجات. وهذا عادة ينطبق على إنتاج السلع القابلة للتصدير، كالملابس والسيارات. ولكن ماذا عن السلع غير القابلة للتصدير، مثل حلاقة الشعر أو قطاع الإنشاء؟ يعمل الخليج على نفس المبدأ ولكن بآلية معكوسة، فبدلاً من أن تنتقل الشركات إلى الدول ذات الراتب الأقل، لكي يتم تصنيع المنتجات هناك ومن ثم تصديرها إلى دول الخليج، تقوم دول الخليج باستيراد قوة العمل مباشرة إلى أراضيها للقيام بالإنتاج فيها.

وعندما نفهم هذه النقطة حول حيز دورة التجدد لقوة العمل الوافدة في الخليج، عندها نفهم لماذا يحصل العامل من كل جنسية مختلفة على راتب مختلف في دول الخليج. فقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الأمر مبني أساساً على العنصرية، بحيث تستحق بعض الأعراق رواتب أعلى من الأخرى، بحيث يكون سوق العمل أقرب إلى «سوق نخاسة» كم وصفها لي أحد الزملاء الذين يعملون في مجال سوق العمل في الخليج، يتم فيه إحصاء الرؤوس لكل عامل من دولة معينة، وراتبها وتكلفتها. وليس علينا إنكار أن يكون للعنصرية يد في الموضوع، إلا أن أساس هذا التمييز هو الفروق في تكلفة إنتاج العامل والرواتب التي يحصل عليها في دولته. فالراتب الذي يحصل عليه مصفف الشعر يختلف في المملكة المتحدة عن مصفف الشعر في الفيليبين، وهذا ينعكس على الراتب الذي يحصل عليه الشخص من هذه الدول عندما يعمل كمصفف شعر في الخليج.

وقد يكون أفضل تجسيد لهذه الظاهرة هو الأسعار المختلفة المرتبطة بجنسية عاملات الخدمة المنزلية، بحيث تقوم مكاتب استقدام العاملات بالتسعير بناء على جنسية العاملة، بحيث نجد أن عاملة من سريلانكا تستوجب راتباً شهرياً معيناً، وأخرى من الفيليبين براتب آخر، وتلك من إثيوبيا براتب مختلف. وعلى الرغم من أن هذه الأسعار تعكس عوامل أخرى كالطلب على العاملات من كل جنسية والنظرة المجتمعية النمطية لجنسية معينة (كمثال النظرة العنصرية أن هذه الجنسية أو تلك أكثر نظافة من غيرها)، إلا أن أسعار الرواتب أساساً تعكس عوامل تكلفة معيشة العامل وعائلته في دولته، بحيث يكون هذا الراتب هو السعر المطلوب لاستقطابها من دولتها وترك أهلها للعمل في الخليج. وهذا يفسر لماذا لا يوجد الكثير من العاملات القادمات من دول الاتحاد

الأوروبي للعمل في هذه المهن في الخليج، حيث تتعدى تكلفة رواتبها الرواتب المعروضة من دول أخرى[32].

بل ليس غريباً في بعض الدول كالسعودية والبحرين، أن يكون راتب العامل الوافد من جنسيات معينة في قطاعات محددة، أعلى من الراتب الذي يحصل عليه المواطن. وهذا ينطبق تحديداً في حالة الموظفين من الدول الغربية في المناصب الإدارية والمصرفية، وخصوصاً عند احتساب العلاوات التي يحصل عليها الموظف الغربي للسكن والمدارس وتذاكر السفر. وعادة ما توفر الكثير من هذه الشركات حزمتين من الرواتب، واحدة تعرف بالحزمة المحلية وأخرى حزمة المغترب، بحيث تكون الثانية أعلى (Expatriate Vs. Local Package)[33].

هذه الفروق في التكلفة تفسر لنا لماذا لا يعمل المواطنون في بعض الوظائف في دول الخليج، كالتنظيف والبناء وغيرها. ولا يرجع هذا الأمر فقط إلى «عادات وتقاليد» أهل الخليج كما يتم تبرير الأمر عادة، فقد عمل أهل الخليج في هذه الوظائف في عصر قبل النفط. إلا أنه في الوضع الحالي لسوق العمل العالمي الطاغي في قطاع الشركات العائلية، فليس هناك أمل في تمكن المواطنين من المنافسة في هذا السوق كعمال حتى لو أرادوا ذلك، وحتى بعد أن نحسب فروق الأجور الناتجة من ريع الدولة المقدم للمواطنين. ويرجع ذلك إلى تكلفة معيشة الوافد وعائلته، التي يتم تغطية كثير منها كما قلنا في دولته الأم، والتي عادة ما تكون فيها الحياة أرخص كثيراً من دول مجلس التعاون. على سبيل المثال، يستطيع معاش 1500 ريال سعودي (نحو 400 دولار أمريكي) أن يوفر حياة من الطبقة الوسطى لأسرة الوافد في كثير من الدول كالهند والفيليبين، بل إن هناك الكثير ممن يرسلون أبناءهم إلى مدارس خاصة في دولهم بناء على هذا الراتب فقط. في المقابل، فلن يستطيع

---

(32) لأمثلة على رواتب موظفي الخدمة المنزلية حسب الجنسية، انظر: «تكاليف استقدام العمالة المنزلية في السعودية الأعلى خليجياً بـ 120 بالمئة،» **الاقتصادية** (27 كانون الأول/ ديسمبر 2015)، <https://goo.gl/XWabn3>.

انظر أيضاً: «جولة مقارنة بين أسعار استقدام العمالة المنزلية في دول الخليج،» **الأنباء**، 25/ 11/ 2013، <https://goo.gl/mTWxKw>.

(33) أستحضر هنا طرفة مضحكة مبكية رأيتها بعيني في إحدى الشركات، حيث اشتكى أحد المواطنين البحرينيين أحد معارفه الذي يعمل في شركة عالمية مرموقة، بأنه لا يحصل على بدل سكن كما هو الحال مع زميله الأجنبي الغربي، وبذلك فهو فعلياً يحصل على راتب أقل بحوالى 30 بالمئة من نظيره. فردت عليه الشركة بأن هذه البلد هي دولتك التي تعيش فيها! فرد عليهم: أنا أحتاج مكان أعيش فيه مثلي مثل زميلي، فكان أن رد عليه قسم الموارد البشرية بشكل شبه مازح: «حكومتك وأهلك لن يقصروا!» وشاءت الأقدار أن يسافر هذا الشخص ويغترب لفترة من الزمن، ما لبث بعدها أن حصل على الجنسية في إحدى البلاد الأوروبية. عندها عاد وقدم على نفس الشركة ولكن على أنه وافد من الدولة الأوروبية، وحينها حصل على عرض أفضل عن طريق حزمة المغترب (Expatriate Package) لأنه الآن كان يصنف بأنه من دولة غربية!

مواطن براتب مماثل حتى شراء أبسط الأمور الأساسية لإعالة أسرته في دول مجلس التعاون في ظل أسعارها المرتفعة، وبذلك لن يستطيع تأمين نفس مستوى الحياة التي يؤمنها الوافد لأسرته في الدولة الأم. وإذا ما أدخلنا الاختلافات الاجتماعية في نمط الحياة بين تلك في دول مجلس التعاون والدول المرسلة، فإن تكلفة هذه الحياة الاجتماعية داخل دول مجلس التعاون ترتفع أكثر فأكثر. لذلك، فإن المنافسة تكون غير متوازنة بين المواطن والوافد العامل نظراً إلى الاختلاف في تكلفة الحياة الاجتماعية لأسرة كل منهما، كونها تعيش في دول ومساحات جغرافية مختلفة.

هذه الاختلافات في تكلفة دورة تجديد قوة العمل المواطنة والوافدة هي أساس عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص العائلي. فأساس المشكلة ليس في كسل المواطنين، أو في تدني تحصيلهم العلمي، أو في مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل، أو الاختلافات في الأجر الاحتياطي نظراً إلى تفضيل المواطنين للعمل في القطاع الحكومي. فعلى الرغم من أن هذه مشاكل واقعية ومهمة، وخصوصاً العامل الأخير منها، إلا أنها ليست أساس المشكلة. فكما رأينا تتعدى نسبة التحصيل العلمي للمواطنين من ناحية الشهادات تلك لدى الوافدين في القطاع الخاص بنسب كبيرة، بل إن نسبة التعليم بين المواطنين تقترب من النسبة في دول أوروبا وأمريكا (30 بالمئة لديهم شهادات أعلى من الثانوية). وعلى نفس المنوال، فإن المواطنين لا يمانعون العمل في المشاريع العامة ذات الإنتاجية الأعلى من القطاع العائلي. بل المشكلة الرئيسية هي أن الأغلبية الساحقة من الوظائف التي يوفرها القطاع العائلي هي ذات تعليم متدن وإنتاجية متدنية ورواتب متدنية لاعتمادها على قوة عمل رخيصة يتم استقطابها من بقاع العالم أجمع، بناء على تدني التكلفة.

لذلك، انحصرت القطاعات التي يتجه المواطن للعمل فيها في «القطاع الخاص» في شركات المشاريع العامة، بالإضافة إلى القطاعات التي يستطيع أن ينافس فيها المواطن الوافدين من كل العالم من ناحية التكلفة، على أن توفر هذه الوظيفة الراتب الذي يسمح بإمكان استمرارية مستوى معين من حياته الاجتماعية. وتنحصر هذه القطاعات إجمالاً في القطاع المصرفي والعقاري والإداري. وقد تكون الظاهرة التي لفتت نظر الكثير من زوار البحرين من مواطني دول الخليج الأخرى سابقاً هي عمل البحرينيين في محطات الوقود، الذي يقدم لنا مثالاً آخر للدلالة على هذه الخاصية لسوق العمل في دول مجلس التعاون. فالسبب الذي يدفع المواطنين للعمل في هذه الوظيفة ليس الحاجة فقط، بل لأن الرواتب والمميزات التي توفرها هذه المحطات، والتي كانت مملوكة من قبل شركة النفط الوطنية بابكو، عالية إلى درجة يقبل المواطن بالعمل فيها، إذ إن الموظف في هذه الوظيفة يحصل على أكثر من 400–500 دينار بحريني شهرياً

كراتب، بالإضافة إلى المميزات من تقاعد وإجازات... إلخ، التي يحصل عليها أي موظف آخر في شركات المشاريع العامة (ونفس الأمر يلاحظ في شركات مثل أرامكو، حيث تجد بعض المواطنين السعوديين قد عملوا فيها كمراسلين ومنظفين وحتى في قطاع الإنشاء، حيث توافرت لهم معاشات مقبولة في الشركة بالإضافة إلى مزايا كالتقاعد وإجازات... إلخ). أما عندما تم تخصيص محطات البترول هذه في البحرين واستحوذت عليها شركات عائلية خاصة، اختفت معها هذه المزايا والرواتب، وتم استبدال الموظفين البحرينيين بموظفين وافدين ذوي تكلفة ورواتب وحقوق أدنى، ولم يعد في قدرة الموظف البحريني منافستهم في العمل، وأصبح من النادر رؤيتهم فيها في العام 2017.

سابعاً: التكنولوجيا والإنتاجية في سوق العمل «العالمي»

لهذه الدورة عالمية النطاق لقوة العمل في الخليج تبعات على الإنتاجية والتكنولوجيا المستعملة في اقتصاداتها. فللوهلة الأولى، قد تنظر بعض الشركات أو حتى الدولة إلى هذا التفويض للخارج (Outsourcing) لأغلب خطى تنشئة وإنتاج قوة العمل، بما فيها نشأته وتدريبه، بأنه أمر جيد يقلل من التكلفة والجهد المتطلب من الشركة والدولة في مجال توفير وصقل قوة العمل. فليس على الدولة أن تشغل بالها بمسألة تعليم وصحة وتربية العامل في نشأته، أو العناية به في تقاعده كما هو الحال مع قوة العمل المواطنة، وينطبق هذا الأمر على الشركة التي يعمل فيها العامل، إذ ليس عليها أن تقلق حول مسألة تدريبه، بل يأتيها العامل جاهزاً للعمل مباشرة من الخارج.

في المقابل، هذا يعني أن الدولة فعلياً قد فوضت وتخلت عن قدرتها على التحكم ورسم شكل قوة العمل لديها، التي كما ذكرنا هي من أهم الأمور التي تنشغل بها الدول الأخرى، إذ إنها تستثمر الكثير من فنون حكمها في كيفية إدارة وصقل قوة عملها من نشأتها إلى مماتها. ولنا أن نأخذ مثالاً متطرفاً، فلو تم فرض حصار كلي على أي دولة من دول الخليج، بحيث لم يسمح للناس بالتنقل إليها على الإطلاق، فلن يكون في مقدار اقتصادات دول الخليج، وخصوصاً القطاع العائلي الخاص، توفير قوة العمل التي يحتاج إليها على الإطلاق، إذ إنها تعتمد على العالم الخارجي بشكل رئيسي لتزويده بها، وقد يكون ما حصل في الكويت خلال الغزو العراقي عندما نزحت العمالة الوافدة بأعداد كبيرة في فترة الغزو هو خير مثال على ذلك.

كما تنعكس طبيعة دورة العمل العالمية في الخليج على الإنتاجية والتكنولوجيا في القطاع العائلي. ففي الدول ذات الفائض من رأس المال والنقص النسبي في قوة العمل، كما هو

الحال في الدول الصناعية، يحفز هذا الأمر الشركات على تبني التكنولوجيا الجديدة والمكننة (Mechanization) لرفع الإنتاجية وخفض كمية قوة العمل المستخدمة، وذلك لندرة قوة العمل وارتفاع تكلفتها. في المقابل، ففي دول الخليج، ونظراً إلى توافر عرض غير محدود من قوة العمل وبرواتب متدنية، فليس هناك حافز للتوجه نحو التكنولوجيا المتقدمة بسبب رخص قوة العمل. كمثال، تتجه الأسواق في الدول الغربية إلى استعمال ماكينات الدفع الذاتي (Self-checkout) نظراً إلى غلاء توظيف عمال الدفع، بينما في دول مجلس التعاون ذات «العمالة الرخيصة» التكلفة فيتم توظيف عمال للدفع، وآخرين لوضع البضائع في الأكياس، وآخرين لحمل البضائع إلى السيارة. وبهذا، فإن الحافز لرفع الإنتاجية عبر التقدم في التكنولوجيا (Intensive Growth) ضئيل جداً، وتعتمد الشركات أساساً على التوسع العددي (Extensive Growth) في العمالة الرخيصة كما بيّنّا في الفصل السادس.

العامل الثاني الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية هو تدني الحافز للاستثمار في التدريب وتطوير قوة العمل. فكما هو معروف، فإن الاستثمار في «رأس المال البشري»، أي بمعنى آخر تدريب ورفع كفاءة قوة العمل، يعتبر من أهم الطرق لرفع الإنتاجية في الشركات. ولكن في حالة دورة تجديد قوة العمل في الخليج التي تعتمد على العمالة الوافدة، فالحافز يقل أكثر فأكثر لدى الشركات والدولة للاستثمار في التدريب. فمن وجهة نظر الشركات، إذا كان العامل الوافد سيأتي جاهزاً ومدرباً، وبما أنه نظرياً لن يبقى إلى أبد الآبدين بل قد يرحل إلى دولة أخرى في أي لحظة، فما الداعي لاستثمار الأموال في تدريبه؟ وهذا الأمر ينطبق على الدولة، فبما أن هذا العامل وافد غير مواطن، وسيرحل من الدولة مع نهاية فترة عمله، فما هو الحافز حتى تستثمر الدولة الموارد في تدريبه؟

هذا التفويض الخارجي لدورة تجديد قوة العمل في الخليج له أثر آخر سلبي على الإنتاجية، إذ أدى إلى تدني نسبة توطين المهارات في اقتصادات الخليج. فالكثير من المهارات التي يكتسبها أي عامل تأتي عبر التجربة والعمل (Learning by Doing)، وهذه مهارات ضمنية (Tacit Knowledge) لا يكتسبها العامل عن طريق الكتب، بل عبر الممارسة الفعلية على أرض الواقع. ففي بقية دول العالم، الطريقة الوحيدة التي تتعلم فيها قوة العمل كيفية بناء شارع أو بيت لا تتم عبر الكتب والنظريات فقط، بل عن طريق تجربة وممارسة بناء البيت أو المصنع أو الشارع، حتى وإن تطلب ذلك الفشل عدة مرات. في المقابل، فلم تكتسب قوة العمل المواطنة في الخليج الكثير من المهارات في الأعمال التي تعتبر من أسس حياة مجتمعاتها، أكان ذلك في تنظيف الشوارع، مروراً بتصليح السيارات، وصولاً إلى بناء مصانع التحلية التي تزودها بالمياه،

أو مصانع الطاقة، أو حتى بناء شوارع المجتمع أو بيوته، إذ إن كل هذه القطاعات تعتمد أساساً على قوة عمل وافدة للقيام بها، وبذلك الوافدون هم من يكتسب المهارات للقيام بهذه الأعمال، وهي مهارات ترحل معهم عند رحيلهم عن الدولة المضيفة[34].

بل إن هذه الحالة من عدم توافر القدرة على إعادة إنتاج التكنولوجيا تمتد حتى إلى ذلك القطاع الذي يمثل عصب الحياة في الخليج، ألا وهو النفط. فعلى الرغم من مرور أكثر من ثمانين سنة على إنتاج النفط، لا تزال دول الخليج غير قادرة ذاتياً على إنتاج وتصنيع الكثير من الآلات والمعدات التي تحتاجها في هذه الصناعة، من معدات حفر الحقول ومصانع التقطير والتكرير... إلخ، كونها تعتمد بشكل شبه كلي على شركات عالمية أجنبية لتزويدها بهذه المعدات وبناء المصانع. وبذلك، فحتى في أهم قطاع إنتاجي لدول الخليج، تبقى هذه البلدان عاجزة عن ضمان إعادة إنتاج هذا القطاع ذاتياً بشكل دائم ومستمر. ولنا أن نقارن ذلك مع حالة النرويج، التي أصبحت من الدول الرائدة في مجال خدمات وتصنيع معدات وآلات قطاع النفط، بل حتى إنها تصدر نحو 35 بالمئة مما تنتجه من خدمات ومعدات في هذا القطاع[35].

وهذا بدوره ينعكس على إمكانات التدريب وإعادة إنتاج مهارات قوة العمل بشكل مستمر. فجزء رئيسي من إعادة إنتاج قوة العمل هو القدرة على توارث المهارات من جيل إلى آخر عبر التدريب. وإسناد مهمة تدريب الأجير الوافد إلى دولته الأم قبل وصوله، ومغادرة الأجير الوافد دول الخليج بعد انتهاء عمله بكل الخبرات التي جناها من عمله، يعني فعلياً أن أي مهارات اكتُسبت قد غادرت البلاد، وأن البلاد لم تكتسب في المقابل أي قدرة على تدريب وتوريث هذه المهارات للأجيال القادمة. ونتيجة لهذه التبعات المنبعثة من الاعتماد على السوق العالمي في المقام الأول لتوفير قوة العمل، فليس غريباً أن يتميز قطاع الشركات العائلية في الخليج بتدني التكنولوجيا والإنتاجية، إذ يعتمد أساساً على النمو العددي في عمالة وافدة رخيصة التكلفة متدنية التعليم والإنتاجية وتعمل في قطاعات متدنية التكنولوجيا.

أخيراً وليس آخراً، فناتج أخير للطبيعة الفريدة لدورة سوق العمل العالمية في دول الخليج،

---

(34) للمزيد انظر: عمر هشام الشهابي، «نحو فهم جديد لسوق العمل،» مركز الخليج لسياسات التنمية (أيار/ مايو 2016)، <https://goo.gl/nJXzsA>.

انظر أيضاً: عصام الزامل، «تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي،» في: عمر هشام الشهابي، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع (تنسيق وتحرير)، **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، <https://goo.gl/tq4NzZ>.

(35) «The Service and Supply Industry,» Norsk Petroleum Website, <http://www.norskpetroleum.no/en/developments-and-operations/service-and-supply-industry/>.

هو تميز هذه الاقتصادات بتحويلات كبيرة من العمالة الوافدة إلى الدول الأم. وهذا كما رأينا جزء أساسي من حلقة «الهجرة الدائرية»، فالسبب الرئيسي الذي يأتي بالعمال الوافدين لدول الخليج هو جنْي الراتب لإرساله لإعالة أسرهم في بلدانهم الأم. وبذلك، فإن تحويلات العمال في كل دول الخليج تعَد من الأعلى على مستوى العالم، بحيث وصل إجمالي التحويلات إلى 98 مليار دولار في عام 2014 [36].

الرسم البياني الرقم (7 – 17)

قيمة تحويلات العمالة الوافدة من دول الخليج بالأسعار الجارية 1999 – 2014 (بليون دولار أمريكي)

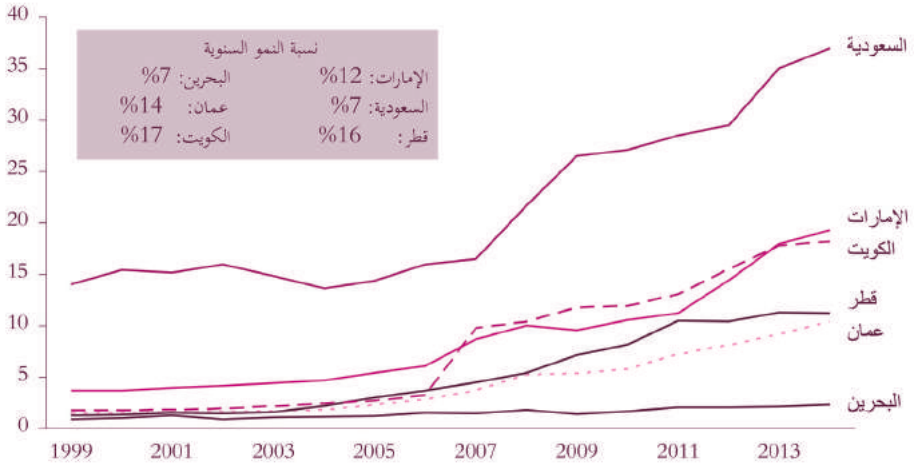

تتصاعد تحويلات العمالة الوافدة من دول الخليج باستمرار.

المصدر: البنك الدولي.

وهذه التحويلات هي عبارة عن عملة أجنبية (دولارات) تخرج من دول الخليج، ولذلك فإنها تدخل كسالب في الحساب الجاري لاقتصاداتها، حالها حال الواردات التي تدفع لها دول الخليج بالدولارات (انظر الخطوة الرقم (4) في الرسم البياني لدورة النقد في الخليج). وكما هو الحال مع الواردات، فإن دول الخليج تمول هذه التحويلات عن طريق إيرادات النفط التي تجنيها من الخارج، والتي توفر العملة الخارجية التي تسمح بتمويل الواردات والتحويلات العمالية إلى الخارج، بالإضافة إلى تمويلها لرؤوس الأموال الخارجة من دول الخليج وتستثمر في الخارج كما بيّنّا في الفصل السادس.

(36) «Migration and Remittances Data,» The World Banks (24 September 2015), <https://goo.gl/vpk2CP>.

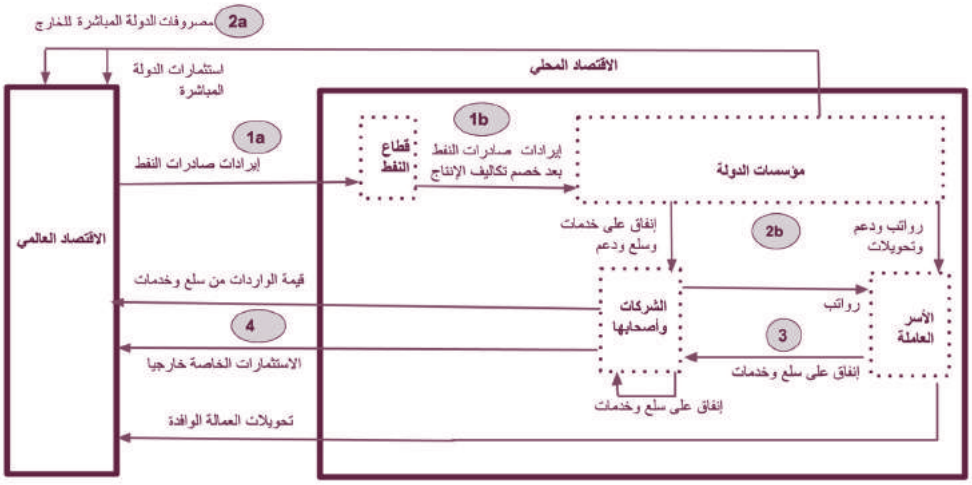

وكما كان الحال مع الواردات ورؤوس الأموال التي تخرج من الخليج، فإن العوامل التي تحدد النمو في تحويلات العمالة الوافدة تختلف عن العوامل التي تحدد الإيرادات التي تحصل عليها دول الخليج من النفط. فتحويلات العمالة الوافدة تنمو مع زيادة أعداد قوة العمل الوافدة في الخليج، التي يحكم نموها عوامل الطلب على قوة العمل من قبل الشركات الخاصة الربحية في الاقتصاد المحلي، كما كان الحال مع نمو الطلب على الواردات من السلع والخدمات. في المقابل، يتم تحديد إيرادات النفط أساساً في العالم الخارجي عبر التقلبات في أسعار النفط. وإذا ما وصلت الواردات وتحويلات العمال إلى مستويات تتعدى فيها إيرادات النفط، فهذا يعني أن الحساب الجاري للدولة سيدخل في السالب، بحيث لا تغطي إيرادات النفط الأموال التي تخرج من دول الخليج.

خلاصة: قوة العمل ما بين الوطنية والعالمية

كان هدفنا في هذا الفصل تحليل قوة العمل في الخليج، وبالتحديد كان بودنا الإجابة عن سؤالين: 1 ـ ما هو الدور الاقتصادي الذي تؤديه قوة العمل في اقتصادات الخليج؟ 2 ـ كيف تؤمن قوة العمل استمراريتها وتجديد إنتاجها في الاقتصاد بشكل متواصل؟

وكما بيّنّا، فإن «سوق العمل» في الخليج فريد من نوعه على مستوى العالم، بل يمكن القول إن هناك سوقين للعمل. الأول يشابه أسواق العمل في بقية دول العالم، حيث يكون هناك تطابق بين مساحة الدولة الجغرافية ومواطنيها وقوة عملها، بحيث يشكل المواطنون الأغلبية الساحقة من قوة العمل في الدولة، وكان الحيز لدورة تجدد إنتاج قوة العمل الوطنية هي أساساً المساحة

الجغرافية للدولة نفسها، بحيث يولد ويعمل ويموت الأجير المواطن وعائلته ضمن حدود بلده، كما هو الحال في أغلبية دول العالم.

وكان الدور الإنتاجي الرئيسي لقوة العمل المواطنة في دول الخليج هو توفير قوة العمل لمؤسسات الدولة والمشاريع العامة الربحية. كما كان لعموم المواطنين دور أساسي كصغار ملاك الشركات والأراضي في الدولة. أما على الصعيد الاستهلاكي، فتمثل قوة العمل المواطنة وأسرها أساس الاستهلاك في دول مجلس التعاون، إذ إنه بالإضافة إلى استهلاكهم المكثف للسلع عبر رواتبهم، بحيث يصل لمستويات تعتبر الأعلى في العالم، فإن العذر المقدم لنفقات الدولة المرتفعة هو أساساً تقديمها الخدمات من صحة وتعليم وبنية تحتية وأمن إلخ للمواطنين. وبذلك، فبالإضافة إلى دورهم الأساسي في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي لقوة عمل مؤسسات الدولة والمشاريع العامة، يتمحور دور المواطنين الاقتصادي في ضمان توفير الطلب العام على بضائع المنتجين في الاقتصاد عبر استهلاكهم المكثف لها.

وقد أدى النفط دوراً محورياً في ضمان تجديد الإنتاج الاجتماعي لقوة العمل المواطنة في دول مجلس التعاون. فإيرادات النفط تمول دخل المواطنين واستهلاكهم المترتب عليه، بالإضافة إلى تمويل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهم. وقد سمحت إيرادات النفط للدولة بأن توظف كمية كبيرة من المواطنين كطريقة لتوزيع ريع النفط إليهم دون مطالبتهم بعمل فعلي في المقابل، ما خلّف حوافز في صفوف الكثير من المواطنين للحصول على وظائف حكومية دون عمل، جرياً على مقولة «يمشون لي الراتب». وبالإضافة إلى دور إيرادات النفط، أدت مؤسسات الدولة وأسرة العامل المواطن وعمال الخدمة المنزلية الوافدة دوراً رئيسياً في توفير العوامل الاجتماعية المطلوبة لضمان تجديد إنتاج قوة العمل المواطنة.

في المقابل، تشكلت أغلبية قوة العمل في دول الخليج من العمالة الوافدة، التي عملت أساساً في الشركات العائلية، حيث شكلت حصرياً القوة العاملة في هذه الشركات. وعلى الرغم من الاختلافات والتمايزات فيما بين العمالة الوافدة من ناحية الجنسيات والطبقة والأجور، إلا أنها تتسم بالإجمال بكونها ذات أجور منخفضة، وتعليم وإنتاجية متدنية، في قطاعات غير قابلة للتصدير كالإنشاء وقطاعات بيع التجزئة والخدمات، بالإضافة إلى قطاع الخدمة المنزلية. وقد تم التحكم في تدفق العمالة الوافدة عبر نظام الكفالة، الذي عبره فوضت الدولة إمكانية وقانونية تواجد العامل الوافد في أراضيها إلى الكفيل.

وامتازت دورة تجديد إنتاج قوة العمل الوافدة بأن أغلب خطيها من نشأة وتدريب وتقاعد تحصل في الدولة الأم، بالإضافة إلى تواجد أسرة العامل هناك خلال فترة عمله في الخليج. وترتب من ذلك اختلاف تكلفة معيشة عائلة الأجير الوافد بناء على اختلاف تكلفة المعيشة في كل دولة من

الدول المرسلة للعمالة الوافدة. وقد خلقت هذه الخاصية حالة فريدة في سوق عمل دول الخليج من ناحية الرواتب، بحيث كان بإمكان الشركات في دول الخليج استقطاب العمالة الوافدة من كل دول العالم بناء على التكلفة المختلفة في كل من هذه الدول، وتقديم رواتب مختلفة للموظفين بناء على هذه الاختلافات في تكلفة المعيشة في دولهم.

وقد كان لذلك انعكاسات على الإنتاجية والتكنولوجيا والمهارة في الشركات العائلية في دول الخليج، إذ أدى توافر القوى العاملة بكثرة من كل العالم ورخصها إلى تقليل حوافز رفع التكنولوجيا والمكننة المستعملة في هذه الشركات، واعتمادها في المقابل على التوسع العددي عبر زيادة توظيف العمالة ذات التكلفة الرخيصة. كما أدى بناء سوق العمل على مثل هذه الهجرة الدائرية إلى تدني الحوافز عند الشركات لتدريب ورفع كفاءة قوة عملها، نظراً إلى قدرة الشركة على استقطاب العمالة جاهزة مدربة، ونظراً إلى إمكان رحيل هذه العمالة الوافدة في أي فترة من الشركة بل ومن البلاد.

إجمالاً، أدى هذا الوضع إلى حرمان القوى العاملة الوطنية من تطوير مهاراتها الضمنية المستقاة من التجربة والعمل في كثير من القطاعات التي أصبحت حكراً على العمالة الوافدة. وكان نتاج تفويض خطى دورة العمل للخارج أن فقدت الدولة فعلياً الكثير من قدرتها على التحكم بقوة عملها وضبطها وصقلها، إذ فقد الاقتصاد المحلي إجمالاً أي إمكانية لإعادة إنتاج والحفاظ على المهارات التي يتطلبها الاقتصاد من جيل إلى آخر، نظراً إلى كون العمالة الوطنية لم تكتسب المهارات هذه، وفي المقابل فإن العمالة الوافدة التي اكتسبتها ترحل بعد انتهاء فترة عملها. وبذلك فقد أصبح الاقتصاد المحلي معتمداً على العالم الخارجي ليواصل تزويده وضخه بهذه المهارات وقوة العمل بشكل متواصل، إذ إن عملية إعادة إنتاج قوة العمل تحصل أساساً خارج وليس داخل حدود الدولة.

وبذلك، تواصل النمو في أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون، وهي كانت أساس النمو العددي في الإنتاج بدلاً من النمو في الإنتاجية. وترجمت التكلفة النقدية التي كان على الاقتصاد المحلي دفعها لاستقطاب العمالة الوافدة إلى تحويلات العمال الوافدين لبلدانهم الأم من أجل إعالة أسرهم هناك. وقد مولت اقتصادات دول مجلس التعاون هذا الخروج من العملة الأجنبية بنفس طريقة تمويلها للواردات، أي من طريق إيرادات النفط التي تجنيها دول الخليج من بيعه على العالم.

لماذا نمت قوة العمل في دول الخليج بهذا الشكل الاستثنائي عالمياً؟ وكيف استطاع أصحاب الشركات ضمان توظيفهم حصرياً لعمالة غير مواطنة، بينما تركزت العمالة المواطنة إجمالاً في القطاع الحكومي والمشاريع العامة؟ أي ما هي العوامل التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى تبلور نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون كما بيّنّاه على مدى الفصلين السابقين؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون محور الفصل الثامن.

الفصل الثامن

تاريخ العلاقات الاقتصادية في عصر النفط: المواطن ورأس المال والدولة

يركز هذا الفصل على فهم تاريخ نشوء العلاقات الاقتصادية بين الجهات الاجتماعية المختلفة في دول مجلس التعاون في عصر النفط، التي تم تبيانها على مدى الفصلين السابقين. لماذا تبلورت المشاريع الخاصة أساساً في شركات عائلية ذات أنشطة منخفضة الإنتاجية وتعتمد على أيد عاملة وافدة متدنية الحقوق والتعليم والرواتب، وما هي طبيعة علاقة هذه الشركات مع الدولة؟ ولماذا ارتكز الموظفون المواطنون أساساً في القطاع الحكومي وقطاع المشاريع العامة؟ ولماذا تم استعمال إيرادات النفط، بالإضافة إلى إنفاقها في بناء دولة الحكم المطلق المحدث وتمويل العائلات الحاكمة وجيوشها وأجهزتها الأمنية، في تمويل دولة رفاه اجتماعي متوسعة نسبياً، وفي توزيع جزء كبير من الريع على المواطنين من طريق رواتب ووظائف حكومية؟ ولماذا أصبحت أغلبية الأيدي العاملة وافدة غير مواطنة، وكيف نشأت دورة الهجرة التي تحكم قدوم قوة العمل الوافدة إلى دول مجلس التعاون، وكيف تطور نظام الكفالة ليصبح الآلية التي تتحكم في إدارة الوافدين في دول مجلس التعاون؟ باختصار، كيف تطورت العلاقات الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية الفاعلة في اقتصادات دول مجلس التعاون منذ اكتشاف النفط لتصل إلى التجليات التي نشهدها اليوم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي بيّنّا خصائصها الرئيسية على مدى الفصلين الماضيين؟

ولما كان أساس منهجية تحليلنا متمثلاً بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية بين أطراف المجتمع من جوانب متعددة، فإننا سنعتمد نفس المنهجية في السرد التاريخي التالي، بحيث نركز على سرد الأحداث من منظور كل فئة من الفئات الاجتماعية التي تم تبيانها، وعلاقتها مع الفئات الأخرى على

مدى زمني يمتد من اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، على أمل أن تقودنا هذه النظرة متعددة الجوانب نحو فهم أفضل للتطور التاريخي لاقتصادات دول مجلس التعاون. ولما كنا قد ركزنا في سردنا التاريخي في الفصل الرابع على العائلة الحاكمة ودورها في الدولة والمجتمع، إضافة إلى دور القوى الغربية، فإننا سنركز في الفصلين التاليين على السرد التاريخي من منظور الفئات الاجتماعية الأخرى، بحيث نركز على المواطنين وكبار التجار في هذا الفصل، والوافدين في الفصل التاسع.

وأهم ما سنبينه في هذا الفصل هو أن الحركات السياسية والعمالية التي نشأت بين صفوف المواطنين أدّت دوراً محورياً في تشكيل ماهية الدولة ومؤسساتها، والتي كان لها أيضاً اليد الطولى في التأثير في المجتمع، وإن اختلفت النتائج والآليات ما بين الطرفين؛ حيث دفعت الحركات السياسية والعمالية بالدولة إلى تزويد الخدمات الاجتماعية العامة، بما فيها الصحة والتعليم. واعتمدت الدولة على مبدأ مواجهة أي مطالبات سياسية وعمالية بالإصلاح الإداري والاقتصادي، بالتزامن مع زيادة الحقوق الوظيفية الفردية والمزايا المادية الموفرة للمواطنين، في حين حاربت قدر المستطاع إعطاء أي حقوق في المشاركة السياسية أو التنظيم العمالي الجماعي. وكانت الحركات السياسية والعمالية تتفاعل وتتلاقح فيما بينها عبر الأجيال والعقود والمساحات المختلفة، أكانت على المستوى المحلي أو الخليجي أو العربي، حيث كانت الأحداث والعوامل تتشابك وتتناقل على مدى هذه التخوم والأطراف الفاعلة في جدلية مستمرة، يغذي كل منها الآخر حسب توجهاته ومصالحه، لتشمل بذلك الحكام، والتجار، والعمال، وخبراء ومستشاري الدولة، وشركات النفط، والمسؤولين البريطانيين والأمريكيين، لينتج من هذا التفاعل الممتد على مدى السنين التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تميِّز دول الخليج اليوم.

وبإمكاننا تأطير الفصل زمنياً عبر ثلاث حقب رئيسية: **الأولى** هي مرحلة ما قبل النفط، حيث هيمن التجار على العلاقات المجتمعية مع الحكام، بحكم كونهم المصدَر الرئيس لإيراداتهم عبر الضرائب، والموظِّف الأول في الاقتصاد ما قبل الصناعي، ويتحكمون في صادراته الرئيسية المتمثلة باللؤلؤ. في المقابل، فقد كان الدور السياسي للطبقات العاملة مهمشاً إجمالاً، نظراً إلى قلة التنظيم والدرجة العالية من القسر في العلاقات الإنتاجية. أما في حقبة **الثانية** التي امتدت منذ تصدير النفط حتى الطفرة النفطية في السبعينيات، فقد ضعف بريق التجار سياسياً وانحصر في النشاطات الاقتصادية التي بدأت تنمو بالتوازي مع تصدير النفط، نظراً إلى أن الدولة لم تعد تعتمد عليهم لا لتوظيف المواطنين ولا لتزويدها بالضرائب. في المقابل، صعد دور الحركات العمالية والسياسية القومية والتقدمية، وخصوصاً في ما بين العاملين في قطاع النفط، تزامنا مع بروز أهمية القطاع بوصفه الموظف الرئيسي وانتشار المد الثوري في المنطقة. أما الحقبة **الثالثة** فشملت الطفرة النفطية في السبعينيات والركود الذي تبعها في الثمانينيات حتى غزو العراق للكويت، وتميزت

بطغيان دور إنفاق الدولة الممول عبر إيرادات النفط في إعادة تشكيل علاقات المجتمع، تحت إدارة كادر من التكنوقراط المحلي. في المقابل، انحسر دور الحركات السياسية والعمالية على الصعيد الإنتاجي، حيث تركز أغلبية المواطنين في وظائف الوزارات الحكومية، وصعدت اعتمادية رأس المال «الخاص» على العمالة الوافدة، التي تمت السيطرة عليها عبر نظام الكفالة. إلا أن ذلك لم يعنِ أن تحكُّم أجهزة الدولة كان مطلقاً، حيث بانت محدودية فاعليتها في تقليص عجز الموازنة والبطالة في فترة الركود. وبينما استطاعت فئات من أصحاب رؤوس الأموال وكبار موظفي الحكومة من استغلال بنية الدولة لتغذية مصالحهم المادية، كان أكبر الخاسرين أولئك الذين فقدوا أنماط حياتهم السابقة من زراعة ورعي وحرف، من دون أن يحظوا إلا بالوظائف الدنيا في الأجهزة والمشاريع العامة التي أخذت مكانها كأساس الاقتصاد المحلي.

أولاً: طور الغوص والتجارة والرعي في مجتمع ما قبل النفط

تبدأ قصتنا في المرحلة التي سبقت النفط، والتي كما بيَّنّا مسبقاً كانت مرحلة مليئة بالتغيُّرات المتسارعة، على عكس ما يُصوَّر عادة بأنها كانت فترة خاملة لم تتغير منذ قرون. فكانت هذه الفترة التي سبقت العقد الرابع من القرن العشرين، هي مرحلة سقوط الإمبراطوريات السابقة التي حكمت المنطقة مثل الإمبراطوريتين العثمانية والقاجارية، وصعود دور النخب القبلية التي برزت من خلالها العائلات الحاكمة على أغلب شواطئ الخليج والبحر الأحمر في شبه الجزيرة العربية، إلى أن تم تثبيت حكمها جميعاً بمساعدة من الإمبراطورية البريطانية، التي أصبحت القوة المهيمنة في المنطقة؛ إذ أضحت أغلبية هذه العائلات تحت حمايتها باستثناء السعودية، والتي تميزت أيضاً بقرابة حكامها منها[1].

ومع حلول القرن التاسع عشر، نشط الاقتصاد بشكل متسارع في الخليج، حيث عرفت هذه الفترة بـ«عصر رأس المال» العالمي (Global Age of Capital) [2]، فكانت الثورة الصناعية في أوجها، وبدأت خطوط التجارة البريطانية في مستعمراتها باستعمال المراكب البخارية، التي سرعت وبثت التجارة على مدى العالم. وقد انعكست هذه التطورات على الخليج، إذ بدأت البواخر بالدخول إلى مياهه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبذلك أصبحت مناطق الخليج من ضمن خطوط التجارة البريطانية الممتدة عبر المحيط الهندي. وتميزت هذه الفترة بتصاعد غير مسبوق في الطلب على اللؤلؤ من منطقة الخليج من قبل الطبقات الثرية حديثاً في أوروبا (Nouveau Riche)، وبدأت معها التجارة بالازدهار في الخليج، وخصوصاً في البحرين

(1) انظر الفصل الخامس لسرد أكثر تفصيلًا لهذه الأحداث المتعلقة بالدولة والهيمنة الغربية.

(2) Eric Hobsbawm, *Age of Capital: 1848-1875* (London: Hachette UK, 2010).

والكويت. وانتشرت عدة عوائل من أهل المنطقة عبر هذه الخطوط التجارية التي ربطت الهند مع الخليج مع شرق أفريقيا، إضافة إلى التجارة البرية مع العراق وبلاد الشام، وخطوط التجارة المرتبطة بمناسك العمرة والحج في غرب شبه الجزيرة العربية [3].

بالإضافة إلى الغوص وأنشطة تجارة الواردات المرتبطة به، ارتكزت الأعمال الاقتصادية الأخرى على الزراعة في بعض المناطق التي تواجدت فيها المياه. ففي عمان، التي كانت قد دخلت مرحلة ركود اقتصادي بعد انحسار إمبراطوريتها على مدى القرن التاسع عشر، كانت الحياة الزراعية هي الطاغية، بحيث كان 10 بالمئة من السكان فقط يعيشون في المدينتين الرئيسيتين مسقط ومطرح، بينما انتشر الباقون على امتداد القرى والبلدات الزراعية والساحلية. كما أدّت الزراعة دوراً رئيسياً في المنطقة الشرقية في الأحساء والقطيف، حيث كانت توظف الأغلبية من الناس، في مقابل دور ثانوي لصناعة اللؤلؤ. كما كان للزراعة حضور اقتصادي محوري في البحرين والقصيم.

وكان للرعي دور مهم في المجتمعات الرحَّل البدوية، التي اعتمدت أيضاً على تجارة البر و«الخوّة» (الرسوم) التي يدفعها المارّون من قوافل التجارة في المناطق (الديرة) الواقعة تحت نفوذ قبيلة معينة. وأخيراً، فإن الاقتصاد المرتبط بالمناسك الدينية كان له دور بارز في منطقة الحجاز في غرب شبه الجزيرة العربية. ولم يوجد التصنيع المعتمد على المكننة بمعناها الحديث في هذه الفترة في أي من مناطق دول الخليج، حيث أدت علاقة الإنسان مع البيئة من حوله دوراً كبيراً في تحديد طبيعة الحياة. وفي قمة هذه الاعتبارات البيئية كان دور الماء؛ فعدم وجود كميات كبيرة ومستمرة من المياه العذبة لم يسمح بانتشار الزراعة بشكل موسع، بينما كان وجود المياه المالحة على ضفاف الخليج والبحر الأحمر يعني ارتباط نسبة كبيرة من السكان بالعيش على ضفاف هذه المياه. ونظراً إلى هذه العوامل، كانت كثافة وأعداد الناس محدودة نسبياً، ومتركزة في مناطق معينة؛ إما على ضفاف البحار أو في الواحات. بل تمركز الثقل السكاني والتجاري في شبه الجزيرة العربية في هذه الفترة أساساً في اليمن والحجاز وساحل تهامة بدلاً من الخليج، بسبب وجود المياه بكميات أكبر نسبياً إضافة إلى الحرمين الشريفين. وقُدِّر عدد سكان ما يشكل منطقة دول مجلس التعاون حالياً بنحو مليونين وربع المليون شخص في مطلع القرن العشرين، وكان تسعمئة ألف منهم متمركزين حول الساحل الغربي للخليج وعمان [4].

(3) سيركز السرد في هذه الفصول على التطورات في المناطق المحيطة بالساحل الغربي من الخليج امتداداً إلى نجد، وذلك لعدة أسباب، منها أن النفط اكتشف في هذه المنطقة، وأن الكثافة السكانية لأغلب دول مجلس التعاون تتركز في هذه المنطقة، وأخيراً لأنها المنطقة التي لدي كباحث أكثر كمية من المعلومات والاطلاع عليها. وليعذرني الأخوة والأخوات المهتمون بالمناطق الأخرى من شبه الجزيرة العربية المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب لعدم تركيزي عليها، وذلك لعدم إلمامي بالتطورات فيها بدرجة تسمح لي بالكتابة عنها.

(4) Ian J. Seccombe and Richard I. Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1987), p. 4.

الجدول الرقم (8 ـ 1)

السكان حول الشواطئ الغربية للخليج في مطلع القرن العشرين

المنطقة	السكان الحضر	السكان الرحل	إجمالي السكان	العاملون في الغوص
البحرين	99,075		99,075	17,500
الإحساء (المنطقة الشرقية)	101,000	57,000	158,000	3,500
الكويت	37,000	13,000	50,000	9,200
قطر	27,000		27,000	13,000
الساحل المتصالح (الإمارات)	72,000	8,000	80,000	22,000
سلطنة عمان	471,650	30,000	501,650	–
الإجمالي	807,725	108,000	915,725	65,200

المصدر: Ian J. Seccombe and Richard I. Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1987).

إجمالاً، بإمكاننا تجسيد النظام الاقتصادي في المنطقة المطلة على الخليج، باستثناء عمان، بأنه قائم على تصدير اللؤلؤ كمصدر الدخل الرئيس للمنطقة من بقية العالم، ومن ثم استعمال هذه الأموال في تمويل الواردات التي يأتي بها التجار ليبيعوها في المنطقة. لذلك، يبدو للوهلة الأولى أن اللؤلؤ أدّى دوراً مماثلاً لما يؤديه النفط في عصرنا الحالي. بالتأكيد فإن هناك تشابهات بينهما كصناعتين. فالاثنان سلع متوهمة، تعتمد على تحويل «الطبيعة» إلى سلعة يتم المتاجرة بها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصناعتين اعتمدتا أساساً على التصدير لأسواق خارجية بدلاً من الإنتاج للأسواق المحلية، بحيث كان اللؤلؤ المصدر الرئيس للصادرات التي تمول الواردات في الاقتصاد المحلي، كما هو حال النفط[5].

في المقابل، كانت هناك اختلافات رئيسية بين صناعة النفط وصناعة اللؤلؤ. أول هذه الاختلافات هو أن إيرادات بيع النفط تذهب من شركة النفط مباشرة إلى الدولة كما ذكرنا في الفصول السابقة، في مقابل ذهاب إيرادات اللؤلؤ إلى العاملين في الصناعة وتجارتها. ولم يكن هناك دخل كبير لمؤسسات الحكم السياسي إما مباشرة أو عن طريق فرض الضرائب على بيع اللؤلؤ، بل كان دخل الدولة يرتكز أساساً على الضرائب من الواردات القادمة إلى البلاد. إضافة إلى ذلك، فإن صناعة اللؤلؤ كانت تعتمد على قوة العمل بشكل مكثف (Labour Intensive)، على عكس صناعة النفط، التي تعتبر أكثر اعتماداً على رأس المال (Capital intensive). وأخيراً وليس آخراً، فإن صناعة اللؤلؤ اعتمدت على علاقات إنتاج لم تتغير منذ قرون، بينما

(5) للنظر إلى حالة قطر خلال هذه الفترة كمثال، انظر: علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في دول مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، الفصل العاشر.

كانت صناعة النفط ذات تكنولوجيا وعلاقات عمل هي نتاج عصر الحداثة والمكننة في القرن العشرين. وبالتأكيد، فإن الفرق الأكبر جاء في شكل قيمة الإيرادات التي تدفقت من بيع الاثنين، بحيث كانت قيمة الإيرادات أقل كثيراً في حالة اللؤلؤ، على الرغم من أنها كانت مصدر دخل معتبر للمنطقة في أوج طفرتها.

وفي ظل أنماط الإنتاج الاقتصادية لعصر ما قبل النفط، كانت المنطقة محطة وصل منفتحة على بقية العالم، بحيث اعتمدت على علاقاتها العابرة للبحار والبر لبيع اللؤلؤ، والحصول على الواردات، والتجارة البينية (Entreport State). ولهذا، فقد كان الاحتكاك والتفاعل مع بقية العالم جزءاً رئيسياً من حياة المنطقة. فمن ناحية الحكام، وعلى الرغم من عدم وجود بيروقراطية متطورة، فإن مدخولهم الأساسي كان يأتي من الضرائب على تجارة الواردات واللؤلؤ، عوضاً من المدفوعات الأجنبية من المخصصات التي استلمها الكثير منهم من البريطانيين (كما كان الحال مع سلطان مسقط). هذا إضافة إلى مدخول ضرائب الحج في منطقة الحجاز، وإلى بعض الضرائب الإقطاعية التي كانت تُفرض على الفلاحين في المناطق الزراعية.

ولما كان الاقتصاد يعتمد على تجارة اللؤلؤ والواردات والتجارة البينية بشكل محوري، إذ كانت صناعة اللؤلؤ هي الموظف الرئيسي في المنطقة، والضرائب على التجارة هي مصدر الدخل الرئيس لحكامها، فقد أعطى ذلك لكبار التجار دوراً مركزياً في قمة الهرم الاجتماعي في المدن الواقعة على ضفاف الخليج العربي، حيث كانت علاقتهم وطيدة مع العائلات الحاكمة، وصلت في كثير من الأحيان إلى قرابات عائلية؛ بل إن العائلات الحاكمة في بعض المناطق كانت جزءاً رئيسياً من طبقة كبار التجار (كما كان الحال في قطر وأبوظبي). وعموماً، لم يكن هناك تنافس مباشر بين العائلات التجارية مع العائلات الحاكمة على الحكم السياسي في مناطق الخليج، إذ كان هناك توزيع للأدوار في قمة الهرم الاجتماعي، بحيث كان التجار يعرفون بأنهم بحاجة إلى العائلات الحاكمة لتوفير القوة القسرية والسياسية في المدن التي ازدهرت تجارتهم فيها، في وقت كانت العائلات الحاكمة تحتاج إلى التجار حتى يزدهر النشاط الاقتصادي في المدن تحت حكمهم ويحصلون على إيرادات الضرائب.

كما اعتمد الحكام على الإمبراطورية البريطانية لتوفير الحماية الخارجية لهم، وخصوصاً لحمايتهم من اعتداءات القوى الأكبر حجماً في المنطقة، بينما كان التجار يعتمدون بشكل رئيسي على خطوط التجارة البريطانية عبر المحيط الهندي لتجارتهم؛ بل أصبح الكثير منهم «وكلاء محليين»

للحكومة البريطانية والشركات البريطانية[6]. وبذلك، مثّل هذا التحالف بين العائلات الحاكمة وكبار التجار والقوى الغربية المتمثلة بمؤسسات الإمبراطورية البريطانية كتلة قوة (Power Bloc) كانت على رأس الهرم الاجتماعي في دول مجلس التعاون، حيث أمسكوا بالمفاصل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأساسية في المنطقة.

بالطبع هذا لا يعني أن هذه الفئات كانت في تناغم ووئام طوال الوقت، أو أنها كانت ذات أهداف متطابقة كلياً. فقد كان الإنكليز يستعملون القسر حتى على حكام المنطقة عندما يتطلب الأمر لحماية مصالحهم في المنقطة، التي تركزت أساساً على استقرار الأوضاع في المياه المحيطة بشبه القارة الهندية. وقد حدث ذلك عندما عزلوا الشيخ محمد بن خليفة عن حكم البحرين في 1869، بعد معركته مع الشيخ جاسم آل ثاني مؤسس قطر، التي أدخلت أغلبية الخليج في مرحلة صدام أزعجت البريطانيين، وقبلوا بتنصيب ابن أخيه الشيخ عيسى بن علي مكانه. كما لم يكن التجار يتهاونون في استعمال قوتهم الاقتصادية عند اصطدام مصالحهم مع الحكم بشكل مباشر، مثلما حصل عندما استعمل هلال المطيري أحد أكبر تجار الكويت قواه البنيوية (Structural Powers) وقرر النزوح إلى البحرين في «هجرة الطواويش» عام 1910، احتجاجاً على الضرائب العالية التي كان يفرضها عليهم الحاكم الشيخ مبارك لتمويل حروبه. حتى وصل الحال بأن اضطر الشيخ مبارك للذهاب إلى البحرين شخصياً ليطلب من هلال المطيري الرجوع إلى الكويت. إلا أن المصالح المشتركة بين هذه الكتلة في رأس الهرم الاجتماعي، مهدت لتعاونها في بسط السيطرة على أنشطة المنطقة الاجتماعية والسياسية على مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن الماضي.

وعادة ما يتم تعريف القوى البنيوية بتلك القوى التي تجعل النظام الحاكم يعتمد بشكل مباشر على القرارات الاستثمارية لطبقة ملّاك رؤوس الأموال[7]. وكثيراً ما تتجسد هذه القوى في اعتماد النظام الحاكم في إيراداته على طبقة ملّاك رؤوس الأموال، أو من طريق اعتماده عليها لتوظيف الأغلبية من قوة العمل، وخصوصاً المواطنين منهم، الذين تهتم الدولة بتوظيفهم. وهذه العلاقة البنيوية تعطي كبار مالكي رؤوس الأموال نفوذاً على الحاكم، حيث بإمكانهم خفض استثماراتهم ونشاطاتهم التجارية، وبذلك تنخفض إيرادات خزينة الدولة، بالإضافة إلى هبوط التوظيف والنشاط الاقتصادي العام في الاقتصاد. وعلى غرار هجرة الطواويش، فقد يكون مثال آخر هو

(6) كمثال، فقد أتى من عائلة «آل صفر» سبعة من الوكلاء المحليين للإمبراطورية البريطانية في البحرين على مدى القرن التاسع عشر.

(7) Saad Hesham Al-Shehabi, «The Evolution of the Role of Merchants in Kuwaiti Politics,» (Dissertation, King's College London, 2015).

دور بعض تجار الحجاز في إنهاء حكم شريف مكة وتثبيت حكم آل سعود دون نشوب عراك قوي. وكان ذلك عبر تقديمهم دعماً مادياً للملك عبد العزيز لمساندة حملاته العسكرية في عشرينيات القرن الماضي، بسبب سخطهم على سياسات شريف مكة المتعلقة بالضرائب، فضلاً عن توقهم إلى خلق سوق اقتصادي موحد على امتداد شبه الجزيرة العربية، وإنهاء نظام دفع الخوّة عند المرور على ديار القبائل المختلفة[8].

أما القوى الأداتية (Instrumental Powers)، فهي مصادر قوى ونفوذ توجد عند فئة التجار ولكن لا تتعلق مباشرة بنفوذهم المادي الناتج من تملُّك رؤوس الأموال، حيث تشمل هذه القوى علاقات أصحاب رؤوس الأموال مع الدولة، إما من طريق القرابة وإما من طريق تولي كبار التجار لمناصب أساسية في الدولة، وإما من طريق التميز بخصائص ومهارات غير مادية، كنسبة التعليم العالية أو علاقاتهم مع معارف وأطراف ذات نفوذ في دول واقتصادات أخرى، ما يعطيهم هيمنة إضافية على الدولة والمجتمع تتعدى قواهم البنيوية فقط.

بطبيعة الحال، فقد كان الطرفان المحليان في هذه المعادلة، الحكام والتجار، إضافة إلى الطبقة من الكتاب ورجال الدين المرتبطة بهم، هم الأطراف الأكثر اقتداراً وتعلماً في المنطقة، في وقت لم يوجد فيه التعليم أو خدمات الصحة الحديثة بشكل موسع. وليس من الغريب أن تكون لبنات الحداثة المتمثلة بـ «النهضة» العربية قد وصلت إلى الخليج عبر هذه الفئات، وخصوصاً التجار ورجال الدين. وكثيراً ما كان هناك خلط بين أهل التجارة وأهل العلم الديني، بحيث كان بعض كبار التجار رجال دين، والعكس صحيح[9]. وقد كانت مرحلة العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين مرحلة نشطة ثقافياً في الخليج، حيث انتقلت كتابات وأفكار أعيان النهضة كمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني ورشيد رضا عبر تجار الخليج في الهند وطالبي العلم في مصر والعراق والشام، وبدأت هذه الأفكار بالتلاقح مع واقع مجتمع الخليج. وقد تمثلت هذه الأفكار والتوجهات في تجديد الفكر الديني والشعر والأدب العربي، ومعاداة الاستعمار البريطاني، والتركيز على أهمية العلم والتعليم والحداثة في رفع الشعوب من حالة التخلف التي (حسب نظرهم) عصفت بالعالم العربي والإسلامي[10].

---

(8) Rayed Khalid Krimly, «The Political Economy of Rentier States: A Case Study of Saudi Arabia in the Oil Era, 1950-1990,» (Dissertation, George Washington University, 1993).

(9) كمثال، كان عبد الوهاب الزياني من أشهر التجار في البحرين، كما كان شيخ دين وقائد الحركة الوطنية في البحرين في 1923. الأمر نفسه ينطبق على الكويت، حيث كان مؤسسي مدرسة المباركية من كبار التجار.

(10) للمزيد حول النهضة في البحرين والكويت، انظر: Omar Hesham AlShehabi, «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, Nationalism, and Absolutism in Bahrain,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 3 (2017), pp. 333-355, and Talal Al-Rashoud, «Modern Education and Arab Nationalism in Kuwait 1911-1961,» (Dissertation, SOAS University of London, 2017).

وكان لهذه الأفكار والتوجهات في بدايات القرن العشرين أن تصبح البذور التي انبثقت منها الحركات السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج على مدى بقية القرن، بما فيها القومية والإسلامية والعمالية، التي تلاقحت بدورها مع الحركات والتوجهات المختلفة التي نمت في المنطقة العربية والعالم الأوسع. وقد تكون الشخصيات السياسية والعمالية من الأجيال المتعاقبة من عائلتي الشملان والشيراوي في البحرين، مثالاً حيّاً على هذا التشابك والتغير في الفكر والحركات الفاعلة في الخليج على مدى العقود المتوالية في القرن العشرين[11].

ولد قاسم الشيراوي في حدود عام 1880، وبعد أن عمل في عدة مجالات، بما فيها تجارة اللؤلؤ، أصبح مدير ميناء مدينة المحرق، ومن بعدها سكرتير ومستشار الحاكم عيسى بن علي. وذاع صيته بأنه شاعر ذو ميول قومية، إذ كان من أشد المعجبين بكتابات ونشاطات القائد المصري مصطفى كامل مؤسس مجلة **اللواء**. ساهم قاسم في تأسيس مجلس المعارف المعني بالتعليم في البحرين، الذي كان مسؤولاً عن إنشاء أول مدرسة أهلية محلية تحت اسم «مدرسة الهداية» في عام 1919. وكان قاسم في هذه الفترة من أشد معارضي الاستعمار البريطاني؛ إذ رأته الوكالة البريطانية ومناصروها كعدوِّها الأول، واصفينه بـ«المغامر السياسي الخطير» «وأذكى شقي في البحرين»، حيث كان من وجهة نظرهم «شرير داهية» الذي «يضع كل جهده في الازدراء والحط من كرامة وسلطة الوكالة البريطانية»، مروِّجاً عدة مفاهيم تحريضية مثل «حرية الأمم»[12]. وشاركه في إزكاء عدائهم سعد الشملان، أحد مؤسسي «لجنة مقاومة الاستعمار البريطاني» التي تشكلت في 1919. وكما كان الحال مع الشيراوي، فلم تقتصر نشاطات سعد على مواجهة البريطانيين فقط، إذ كان تاجر لؤلؤ معروف وأحد مؤسسي «مكتبة إقبال أوال»، التي تعتبر أول مكتبة محلية أهلية عامة في البحرين[13].

وكانت لبنات الخدمات الاجتماعية المحلية، على الرغم من هزالتها عموماً، قد أتت إلى الخليج أساساً عبر هذه المجموعة المتنورة من بعض التجار والكتاب، حيث تأسست أولى المدارس النظامية المحلية في منطقة الخليج على يدهم في الكويت من طريق مدرسة المباركية في نهاية عام 1911، وتبعتها مدرسة الهداية في البحرين عام 1919 [14]. وقد سبق هذه المدارس

---

(11) للمزيد انظر: AlShehabi, «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, National-ism, and Absolutism in Bahrain,» pp. 333-355.

(12) QDL, IOR/R/15/2/104, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023246775.0x000036>.

(13) فوزية مطر، **أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 36–44.

(14) مرة أخرى نركز أساساً على منطقة الخليج ولا ننظر إلى المنطقة الغربية من شبه الجزيرة العربية، حيث تواجدت بعض المدارس كالمدرسة الصولاتية في مكة وغيرها.

تلك التي أسستها البعثات التبشيرية الأمريكية في الخليج، بل إن المدارس المحلية كانت في كثير من الأحيان رد فعل على هذه الحركات التبشيرية، التي أسست أول مستشفى ومدرسة نظامية في الخليج في البحرين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وتبعتها الكويت بمستشفى تبشيري بعدها بعدة سنوات.

وفي كل الأحوال، فقد بقيت هذه البدايات في التعليم الحديث خجولة في فترة ما قبل النفط، حيث كانت الأغلبية الساحقة من الناس من الأميين. وليس هناك الكثير من الشك في أن حياة الكادحين، الذين كانوا يشكلون الأغلبية الكبرى من الشعوب، كانت حياة قاسية، سواء من ناحية ما كانوا يتعرضون له في البيئة الطبيعية المحيطة، أو من ناحية تعاطيهم مع الفئات الاجتماعية في قمة الهرم الاجتماعي، بحيث تركزت جهود حياة أغلبية الناس أساساً على تأمين لقمة العيش. وقد يكون «غاصة» اللؤلؤ أشهر مثال على الوضع الاجتماعي والبيئي القاسي الذي عانت منه الطبقة الكادحة. فبالإضافة إلى المخاطر الطبيعية التي يواجهونها في الغوص، بما فيها الغرق وفقدان البصر والسمع وأمراض الجلد ومواجهة أسماك القرش، فقد كان القسر الذي يتعرضون له في علاقاتهم الإنتاجية مع نواخذة السفن أكثر بطشاً؛ حيث كان يتراكم الدين على الغواصين نظراً إلى الفائدة الربوية العالية، وتتوارث هذا الدين الأجيال، بحيث يفرض على الابن العمل لدى قبطان السفينة في بيته أولاً ومن ثم في سفينته إن لم يسدد الأب دينه عند وفاته (ونادراً ما كان أحد يستطيع تسديد الفوائد الربوية على الدين). حتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن يتزوج القبطان زوجة «الغيص» إن لم يف بدينه. ولم يكن صلب الغواصين في الساحات تحت لهيب الشمس كعقاب لهم بالأمر الاستثنائي[15].

أما في القطاع الزراعي، فقد برزت العلاقات الإقطاعية بين الفلاحين وأصحاب الأرض، كما كان الحال بين الفلاحين في قرى البحرين مع أعضاء من العائلة الحاكمة. وقد تكون علاقات القسر الطبقية الاجتماعية أقل حدة في المجتمعات البدوية المرتحلة، إلا أنه في جميع هذه الأنماط المعيشية، فرضت البيئة القاسية في المنطقة واقع أن يكون توفير اللقمة والماء هي الهم الأول لأغلبية الناس. واستمر هذا الحال حتى في فترة طفرة اللؤلؤ التي سبقت الحرب العالمية الأولى، إذ اقتصرت القدرة على تعدي مرحلة تأمين لقمة العيش إلى الاستهلاك الموسع وتراكم الأموال فقط على الفئة الصغيرة من الطبقة العليا في هذا المجتمع.

واقتصادياً، كانت بدايات القرن العشرين مرحلة مضطربة للمدن والحكومات الممتدة على

(15) Mohammed Ghanim Rumaihi, *Bahrain: Social and Political Change since the First World War* (Durham: Bowker in association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1976), vol. 5, p. 71.

الساحل الغربي من الخليج. فبعد الطفرة الاقتصادية التي امتدت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن الماضي، دخلت المنطقة مرحلة اقتصادية صعبة، تدهورت خلالها صناعة اللؤلؤ بالتزامن مع كساد الاقتصاد العالمي (the Great Depression) ورواج اللؤلؤ الياباني المزروع. ووصل الحال إلى تفشي المجاعة في بعض أقطار الخليج، وهجرة ونزوح الكثير من سكانه بحثاً عن لقمة العيش. وقد يكون أهل شبه جزيرة قطر من أكثر المتضررين من هذه الفترة، إذ هبط عدد السكان مع الكساد من 32 ألفاً إلى 16 ألفاً في الفترة منذ بداية القرن العشرين إلى عام 1945 [16].

ثانياً: طور صناعة النفط والحركات العمالية والسياسية الموازية

شهدت هذه الفترة من عشرينيات القرن الماضي تأسيس أولى لبنات البيروقراطيات الحكومية الحديثة في المنطقة، ورسم الحدود فيما بين الدول، وظهور مبدأ التأشيرات وتحكُّم كل دولة في حدودها، وخصوصاً مع زيادة نفوذ الإمبراطورية البريطانية، التي بدأت بفرض القيود والتعقيدات على تنقُّل الأفراد بين أهلهم في مختلف مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية، على عكس ما اعتادوه في الفترة السابقة.

وكما تحدّثنا في الفصل الخامس، فقد بدأت بيروقراطية الدولة الحديثة بالتطور عبر الحضور المباشر للبريطانيين في المنطقة عام 1923، بعد أن أزاحوا حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي ونصبوا مكانه ابنه الشيخ حمد، وأتوا بالمستشار بلغريف ليدير الأمور الداخلية للدولة. وتشكلت المعارضة الرئيسية للبريطانيين في تلك الفترة من مجموعة «النهضة»، من التجار وعلماء الدين والكتاب المتنورين الذين شكلوا بذور الحركة الوطنية والمعارضة في البحرين، متمثلة بشخصيات مثل قاسم الشيراوي وسعد الشملان[17]. وكان رد البريطانيين في مواجهتهم هو نفي هذه المعارضة إلى الهند، بمن فيهما قاسم وسعد تحت تهمة تقويض هيبة الإمبراطورية البريطانية وزعزعة الأمن في نظام الحكم المحلي، وتبعوا ذلك بإنشاء إمارة الحكم المطلق المحدث التي بيّناها في الفصل الخامس، حيث ركزوا على بناء الهياكل البيروقراطية ومؤسسات الدولة الحديثة تحت إمرة الحاكم مطلق الصلاحيات.

ولما كان بناء القوة القسرية والأمنية محط الاهتمام الأول لأي نظام حكم يود بسط سيطرته، ركز البريطانيون أولاً على بناء قوات الشرطة ودوائر إدارة الدولة في البحرين. إلا أنهم سرعان ما تبعوا ذلك بتقديم الدولة للخدمات الاجتماعية، وخصوصاً التعليم والصحة. وكان هذا لعدة

(16) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995), vol. 24, p. 117.

(17) كما ضمت هذه المعارضة أفراد مثل عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج.

أسباب، من أهمها أن البريطانيين رأوا أن النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية هي أفضل طريقة لضمان استمرارية النظام الحاكم الجديد في مواجهة المعارضة الشديدة. والطريقة المثلى لمواجهتها كانت عبر تولّي زمام المبادرة في النشاطات التي كانت تركز عليها هذه المعارضة، إذ كان التجار والكتاب المتنورون الذين بدأوا التعليم النظامي هم رأس حربة المعارضة. وبذلك كان الاستحواذ على التعليم ووضعه تحت إدارة الدولة طريقة لسلب النفوذ والقوة منهم، في مقابل تبيان الدور الاجتماعي الإيجابي للحضور البريطاني، في سبيل بسط فنون حكم الدولة على الشعب وتأمين انضباطه لسياسات التاج.

وهكذا، أضحت البحرين مركز ولادة التعليم والصحة والبيروقراطية الحديثة بشكل موسع وممنهج في الخليج. وعلى الرغم من وجود المدارس والمستشفيات في الفترة السابقة بنسب ضئيلة عبر نشاطات التجار وبعثات التبشير الأمريكية، إلا أن الدولة وسّعت سيطرتها على هذه النشاطات الاجتماعية وبدأت بمأسستها ونشرها في المجتمع. وهكذا، بدأت قصة طويلة من استعمال الحكام ومستشاريهم الغربيين للخدمات الاجتماعية كطريقة لمواجهة المعارضة الداخلية والخارجية، وكفنٍّ من فنون الحكم على الشعب. بل كما سنبين، فإن هذه الحركات السياسية والعمالية أدت الدور المحوري في تشكيل مؤسسات وأنشطة الدولة (والعكس صحيح)، إذ إن هذه المؤسسات الرسمية لم تتكون بشكل هامد جامد حسب أهواء متخذي القرار فحسب، بل في كثير من الأحيان كانت نشاطات الدولة تأتي كرد فعل للضغوط والتغيرات الاجتماعية التي كان على نظام الحكم مجابهتها.

وقد صادف أن كان أول اكتشاف للنفط في دول مجلس التعاون أيضاً في البحرين عام 1932، وبذلك امتزجت صناعة النفط مع لِبنات الدولة الحديثة في الجزيرة. وإن كنا قد ركزنا في الفصول التاريخية السابقة على دور النفط كنقد يأتي من بقية العالم ويصرف في اقتصادات الخليج، فإننا في هذا الفصل سنركز على دور رئيسي آخر للنفط، وهو قصة بروز صناعة النفط كالموظف الرئيسي لأهل المنطقة حتى ستينيات القرن الماضي. وكون صناعة النفط هي وجهة العمل الرئيسية لأهل المنطقة خلال هذه الفترة. وقد أدّى النفط دوراً محورياً في رسم وتشكل طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية في إجمالي الاقتصاد والمجتمع، وهذا يجعل التطرق إليها في سردنا أمراً ضرورياً لا يمكن التغاضي عنه.

كانت صناعة استخراج النفط هي الصناعة «الممكننة» (Mechanized) الحديثة الأولى التي دخلت الخليج، ولا تزال هي الصناعة التي تشكل أساس اقتصاداتها في زمننا الراهن. لكن من ناحية العمال، فإنها اليوم لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي قوة العمل لا تتعدى 3 بالمئة في أي من دول المجلس، لكونها صناعة ذات كثافة عالية من رأس المال مقابل قوة العمل. لكن هذا لم يكن دائماً الحال، ففي بداية عصر النفط وحتى ستينيات القرن الماضي، كانت شركة النفط هي الموظف

الرئيسي لأهل الخليج، وخصوصاً بعد سقوط صناعة اللؤلؤ التي كانت توظف أغلبية البشر وعدم وجود بدائل أخرى[18]. ففي البحرين كمثال، وحتى بعد ما يقارب ثلاثين سنة من اكتشاف النفط، لم تزل شركة النفط هي أكبر صناعة توظف العمال في البلد بنسبة 20 بالمئة من إجمالي العاملين عام 1959 [19].

ومع بروز صناعة النفط، تحول الثقل الاقتصادي والسكاني في شبه الجزيرة العربية من سواحلها الغربية في اليمن والحجاز وساحل تهامة نحو ساحل الخليج العربي. وبما أنها كانت مكان العمل للآلاف من الأشخاص، فقد برزت في صناعة النفط تجمعات وتنظيمات عمالية كانت الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة؛ فالكثير ممن وُظفوا في الوظائف الدنيا في شركات النفط كانوا سابقاً من الغواصين، الذين كانوا بدورهم أكثر العمال تنظيماً وميلاً إلى «خلق المشاكل» لأرباب العمل في عصر ما قبل النفط[20]. إضافة إلى ذلك، فإن احتكاك المواطنين بالعمالة الوافدة من جنسيات أخرى، وخصوصاً العربية والإيرانية والهندية منها، مكنهم من التعرف إلى فكر وسبل التنظيمات العمالية التي تم تطبيقها في مناطق أخرى، والتي تم بدورها تطويرها وتفعيلها في المنطقة.

فمع استقطاب آلات إنتاج النفط للمنطقة، تدفقت العمالة الوافدة من عدة دول وجنسيات مختلفة للعمل في شركات النفط، التي انقسم العمل فيها بناء على الجنسية والعرق أكثر فأكثر (انظر الفصل التاسع). كانت الطبقة الإدارية والماهرة أساساً من الدول الغربية. ففي مناطق وجود الاستعمار البريطاني، وُضعت شروط على شركات النفط تنص على أفضلية التوظيف لرعايا الدول تحت الحماية البريطانية، لذلك كانت أغلب هذه الفئة الإدارية من المملكة المتحدة. نفس المبدأ طبق بخصوص فئة العمال الكتبة وشبه الماهرة، التي أتت إجمالاً من شبه القارة الهندية الواقعة تحت الاستعمار البريطاني. اختلف الأمر في السعودية، حيث غاب الاستعمار البريطاني وهيمنت الشركات الأمريكية على اتفاقيات استغلال الحقول النفطية، فكان جل الطبقة الماهرة والإدارية من الولايات المتحدة. أما بالنسبة للطبقة العاملة غير الماهرة، فكانت أغلبها من المواطنين في كل دول المنطقة. ويرجع هذا في الأساس إلى اشتراط الحكام على شركات النفط استعمال العمالة

---

(18) قد يكون توظيفها النسبي للمواطنين هو الأقل في السعودية نظراً لكبر حجمها وسكانها، إلا أنها أدت دوراً عمالياً رئيسياً حتى في السعودية كما سيبين سردنا.

(19) BNA, FO 371/140273.

(20) كمثال هناك «ثورة الغواصين» في البحرين عام 1919 و1932. للمزيد انظر: Omar Al-Shehabi, «Political Movements in Bahrain across the Long Twentieth Century (1900-2015),» in: Amal Ghazal and Jens Hanssen, eds., *Oxford Handbook of Contemporary Middle-Eastern and North African History* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2015).

الوطنية متى ما أمكن، نظراً للركود الاقتصادي الذي كانت تعيشه المنطقة آنذاك. وهكذا، فقد كانت صناعة النفط في بداياتها مصدر رزق للمواطنين عبر الرواتب التي يجنونها من العمل فيها، بدلاً من الحصول على أي ريع نفطي عن طريق الدولة، حيث كانت توزيعات الحكومة النقدية على المواطنين شبه معدومة في هذه الفترة الأولى من صناعة النفط.

وبناء على ذلك، نمت أعداد العاملين في القطاع النفطي بشكل متسارع، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء تصدير النفط بشكل تجاري من أغلب دول المنطقة. فوصلت أعداد العاملين في القطاع النفطي إلى 12705 في شركة النفط في الكويت بنهاية عام 1949، و3235 في قطر عام 1948، و7638 في البحرين عام 1949، و 20254 في السعودية عام 1948 [21]، ومع تجذر صناعة النفط في المنطقة، بدأت تداعيتها تنعكس في تحولات طبقية بين فئات المواطنين الاجتماعية. فبعد أن كانت صناعة اللؤلؤ هي الموظف الأول في زمن ليس بعيداً، تحولت الكفة سريعاً إلى صناعة النفط، وسرعان ما قضي على الغوص كلياً كقطاع. ففي البحرين كمثال، كان يعمل نحو 20000 ألف شخص في صناعة اللؤلؤ عام 1925. تغير الحال كلياً بحلول عام 1959، أي بعد 27 سنة من اكتشاف النفط، حيث عملت أكبر نسبة من البحرينيين في قطاع النفط بعدد 6127 موظفاً من إجمالي 30910، وتبعته أجهزة الدولة التي وظفت 4128 مواطناً[22]. أما قطاع اللؤلؤ فكان فعلياً قد اندثر على أرض الواقع ولم يعد له حضور في التوظيف.

انعكست هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الوضع السياسي الداخلي. وقد تكون خير نقطة بداية للسرد هي أحداث عام 1938، الذي كان عاماً مفصلياً من الناحية السياسية، تداخلت فيه أهم مقومات عصر ما قبل النفط وما بعده. إذ مثلت أحداث هذه السنة المرة الأخيرة التي يؤدي فيها التجار الدور المحوري الرئيسي في معارضة الحاكم. هذا في مقابل بروز دور العاملين في قطاع النفط والطبقة المتعلمة الجديدة، التي كان لها أن تصبح أساس الحراك الاجتماعي والسياسي في العقود الثلاثة التي تلت هذه السنة. وكانت أول وأكبر الحركات المعارضة في عام 1938 هي «حركة المجلس» في الكويت، حيث واجه الحاكم أحمد الجابر مجموعة من التجار بقيادة الشيخ عبد الله السالم، الذين طالبوه بتأسيس مجلس منتخب من بينهم ليدير أمور البلاد، ويقوم بتحديث مؤسسات وإدارة الدولة على نمط مماثل للتحديثات التي وُضعت في العراق والبحرين. كما طالبوا بإدخال مبدأ الانتخاب والمشاركة الشعبية (وإن كانت مقتصرة على مجموعة معينة من الشعب فقط). وكانت مجموعة كبيرة من هؤلاء التجار متأثرة بأفكار النهضة المتعلقة بالتحديث، إضافة إلى أن الإيرادات المتوقعة من اكتشاف النفط تلك السنة قد أصبحت محط أنظارهم. وقد نجحوا

(21) Seccombe and Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry*, pp. 17-18.

(22) BNA, FO 371/140273.

فعلاً في فرض المجلس المنتخب، الذي أمسك بأغلبية الأمور التشريعية والتنفيذية في البلاد، بما فيها الميزانية العامة. إلا أن الحاكم والمسؤولين الإنكليز اتفقوا على ضرب الحركة وإنهائها بعد ما يقارب سنة من عمرها[23].

وكان رد فعل الحكم في الكويت بعد هذه الحركة مماثلاً لاستنتاجات المستشارين البريطانيين في البحرين عام 1923، إذ توجه الحاكم نحو الإصلاح والتحديث الإداري وإدخال بعض الخدمات الاجتماعية، بدلاً من أي مشاركة جدية لبقية الشعب في الحكم. إلا أن حاكم الكويت اعتمد على تثبيت أعضاء من عائلته في المفاصل الرئيسية من الدولة كطريقة لبسط سيطرته على الأمور بدرجة أكبر مما طبقه البريطانيون في البحرين، إذ كان البريطانيون يشكّون في نيات أقارب الحاكم في البحرين عندما نصّبوه، ولذلك لم يعتمدوا عليهم بدايةً كلياً في إدارة مؤسسات الدولة[24].

وقد ظهرت حركة ذات مطالب مماثلة في دبي في نفس السنة، التي أيضاً نجحت في تأسيس مجلس استطاع أن يتحكم في إيرادات الدولة. ونفس ما كان الحال في الكويت، فقد تم ضرب المجلس من قبل الحاكم والبريطانيين. أما في البحرين، التي بدورها أيضاً برزت فيها حركة في نفس السنة بمطالب مشابهة، فلم تفلح في الوصول إلى مسعاها في تأسيس المجلس، وتم ضربها من البداية. لكن ما ميَّز حركة البحرين هو تقاطع أفكار القومية المعادية للاستعمار التي بدأت مع حركة النهضة والتجار المنخرطين فيها، مع الحركة العمالية الناشئة في شركة النفط. ففي سنة 1938، نشبت إضرابات في شركة النفط بابكو بعد اعتقالات من قبل المستشار بلغريف لبعض العمال، متهماً إياهم بالانضمام إلى حركات شبابية وعمالية سرية. فما كان من الشركة إلا أن فصلت العمال المضربين، ما مهَّد الأرضية لمجموعة من الأعيان لتقديم مطالب مماثلة لتلك في الكويت التي كانت العامل الملهم لتحركاتهم، بما فيها تشكيل مجلس تشريعي منتخب وإعادة الموظفين المفصولين وتطوير القضاء. وكان يقود هؤلاء الأعيان مجموعة مماثلة من التجار الذين قادوا تحركات سنة 1923 السابقة، حيث تصدرهم سعد الشملان بعد عودته من المنفى من الهند، وشاركه في سعيه أحمد شقيق قاسم الشيراوي. وكما كان الحال في المرة السابقة، ألقي القبض على قادة المجموعة وتم سجنهم بناء على مبدأ طائفي وأسلوب فرِّق تسد، وتم نفي سعد الشملان وقاسم الشيراوي، حيث قضى الاثنان بقية حياتهما في المنفى[25].

---

(23) Al-Shehabi, «The Evolution of the Role of Merchants in Kuwaiti Politics,» pp. 100-104.

(24) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies* (Albany, NY: SUNY Press, 1999).

(25) كان الإنكليز ينظرون إلى الحركة المعارضة لهم في تلك الفترة على أنها حركة «سنية»، على الرغم من أن توجه ورؤية الحركة كان وطنياً. ولذلك فقد عملوا على مبدأ سجن ونفي من سموهم «السنيين» في الحركة، في مقابل وعد من سموهم «الشيعة» بزيادة المزايا والإصلاحات في التمثيل والقضاء الشيعي في المقابل: QDL, IOR/R/15/1/750/3, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100024140827.0x000008>.

ما نريد استخراجه من هذا السرد هو التفاعل والتلاقح المستمر بين الحركات المختلفة على امتداد الخليج، فما كان يحصل في منطقة معينة، كان بدوره يؤثر في ما يحصل في مكان آخر. فتأسيس مدرسة نظامية في الكويت نشط التحركات لفتح مدرسة نظامية في البحرين (بل إن مدير مدرسة الهداية في البحرين، حافظ وهبة، أتى إليها بعد عمله في مدرسة الكويت). وأثر عزل الحاكم والإصلاحات الإدارية في البحرين عام 1923 في المطالبات بالإصلاح في الكويت في عام 1938، التي بدورها أثرت في المطالبات في دبي والبحرين في نفس العام.

ولقد كانت هذه التحركات نتاج النزاع السياسي (Contentious Politics) المركّب بين مختلف الأطراف في المجتمع على امتداد الخليج، على عكس ما يصوره الكثيرون بأن المياه الاجتماعية والسياسية في الخليج كانت راكدة ساكنة، اقتصرت أغلب المناورات والتحركات فيه بين حكامه والبريطانيين. فمن ناحية المسؤولين البريطانيين، كان هؤلاء يميلون لتحديث الإدارة وتوسعة الخدمات الاجتماعية في المجتمع كرد فعل نحو أي حركة معارضة فعلية أو محتملة لسياساتهم أو سياسات الحاكم المحلي، وخصوصاً إن كانت هذه الإصلاحات الإدارية ستؤدي إلى «الاستقرار» وستعوض القيام بأي إصلاحات تفعل المشاركة الشعبية السياسية في الحكم (وعادة لم يبدأ البريطانيون المبادرة من أنفسهم في هذه الإصلاحات إن لم يوجد ضغط اجتماعي للتغييرٍ). وذلك أسس لمبدأ استعمال الإصلاح الإداري والاقتصادي بديلاً من أي إصلاح سياسي كرد فعل رئيسي للحكم في الخليج، وهو ما ستُستعمل بشكل متواصل للتصدي لأي حركة معارضة على مدى القرن العشرين وما بعده.

وشكلت أحداث سنة 1938 آخر مرة أدت فيها الطبقة التجارية الدور الرئيسي والمركزي في معارضة الحكم في الخليج، إذ انتقلت المعارضة فيما بعدها إلى الطبقة المتعلمة حديثاً والطبقة العاملة في شركات النفط، حيث كانت أحداث النفط العمالية في البحرين عام 1938 بداية تشكل نواة الوعي الشعبي العمالي والسياسي المعاصر في دول مجلس التعاون، وأصبحت شركات النفط هي معقل الاعتراضات والحركات ضد الوجود الإنكليزي والحكم المحلي[26]. وتوجهت أغلبية هذه المطالبات نحو تحسين الوضع المعيشي والحقوقي للعاملين في قطاع النفط، بناء على مقارنة أوضاعهم مع العمالة الأجنبية المستقطبة للعمل في الصناعة النفطية خلال هذه الفترة، والتي كانت حالتها المعيشية والمادية والتعليمية أفضل من المحلية.

ومع بلوغ صناعة النفط أوجها في الكويت والسعودية وقطر بعد الحرب العالمية الثانية، أدت نفس هذه المعطيات إلى تطور وعي عمالي وطني يطالب بدور اقتصادي وسياسي بأشكال

(26) بالتأكيد كان هناك دور لبعض من التجار في الحركات التي تبعتها، بما فيها حركة هيئة الاتحاد الوطني 1954–1956 في البحرين وحركة القوميين العرب في الكويت، إلا أنهم لم يكونوا المحرك الرئيس والثقل المحوري في هذه الحركات.

متفاوتة في أقطار المنطقة. وقد غذت التحركات البشرية فيما بين دول المنطقة في هذا التلاقح في الأفكار والأفعال، إذ انتقل الناس من دولة إلى أخرى بحثاً عن العمل، فأتى العمال من السعودية وعمان للعمل في البحرين خلال الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، بينما انتقل الكثير من البحرين للعمل في أرامكو خلال الأربعينيات والخمسينيات، حاملين معهم الخبرة التي جنوها في البحرين لطلب العمل والراتب الأعلى في السعودية. كما اشتغلت مجموعات كبيرة من عُمان والإمارات في الصناعة النفطية وبقية الاقتصاد في قطر والكويت في الخمسينيات، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة جنوب الخليج ولم يكن النفط قد اكتشف بعد، وبذلك انتشرت الأحوال والأفكار والأفعال على مدى دول الخليج[27].

بناء على هذه الأفكار المتنقلة وزيادة الوعي حول الحقوق العمالية، نُظمت إضرابات متعددة في قطاع النفط في كل دول الخليج التي اكتُشف فيها خلال تلك الفترة[28]؛ فنشبت إضرابات في البحرين السباقة في هذا الأمر في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات والستينيات[29]. أما في الكويت، فقد أضرب عمال هنود وباكستانيون في عام 1947 و1953، تبعتها إضرابات أخرى من قبل عمال عرب وكويتيين على مدى خمسينيات العقد، على الرغم من خفة حدتها مقارنة بتلك في دول الخليج الأخرى. كما شهدت قطر عدة إضرابات في القطاع النفطي في الحقبة 1950 ـ 1956، بدأت في تموز/ يوليو عام 1951حين أضرب عن العمل قرابة 900 موظف في شركة النفط[30]. وكان الطلب المعلن هو توقف الاعتمادية على العاملين الأجانب ورفع المعاشات، حيث كانت شركة النفط توظف أشخاصاً من ظفار أكثر فأكثر في تلك الفترة[31].

اختلفت الحال في السعودية قليلاً، فعلى عكس البحرين والكويت، لم يوجد قطاع اللؤلؤ إلا في المنطقة الشرقية، بل كانت أغلبية الناس تعمل في الزراعة والرعي والترحال في الفترة التي دخل فيها النفط. ونظراً لضخامة مساحة السعودية وسكانها مقارنة بباقي دول الخليج، لم يوظف قطاع النفط القسم الأكبر من الناس، على الرغم من أهميته. فحتى عام 1965، كان لم يزل نصف العاملين في الاقتصاد تقريباً يتركزون في قطاع الزراعة والرعي. ومن المهم أن نتذكر طبيعة الحياة

---

(27) عمل جد وعم الكاتب محمد كمال الشهابي وعبد العزيز عبد الملك الشهابي في المنطقة الشرقية في السعودية في الأربيعنيات والخمسينيات.

(28) Hassan Mohammad Abdulla Saleh, *Labor, Nationalism, and Imperialism in Eastern Arabia: Britain, the Shaikhs, and the Gulf Oil Workers in Bahrain, Kuwait and Qatar, 1932-1956* (Ann Arbor, MI: Michigan University, 1991).

(29) للمزيد انظر: عبد المنعم الشيراوي، **أوراق عمالية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2005).

(30) للمزيد حول قطر، انظر: علي الكواري، «بوادر الوعي السياسي في قطر 1950ـ1970،» نحو مجلس تشريعي منتخب في قطر (24 كانون الأول/ ديسمبر 2010)، <http://toparliamentaryelection.blogspot.com/2010/12/1950-1970.html> (تم زيارة الموقع في 1 تموز/ يوليو 2011).

(31) BNA, FO 371/91297.

الاقتصادية التي اعتمد عليها الرحّل في مرحلة ما قبل تكوين السعودية، التي كانت، بالإضافة إلى الرعي، قد اعتمدت على مبدأ أخذ الخوة على التجارة التي تمر في «الديرة» الواقعة تحت نفوذ قبيلة معينة. إلا أن هذه الممارسة كانت قد انتهت فعلياً بتوحيد المملكة، حيث ألغى الملك عبد العزيز هذا المبدأ وأصبحت السعودية كلها سوق واحد مفتوح، بإمكان التجارة أن تتنقل فيه كيفما أرادت. ولكن لم تمنع هذه العوامل أن يؤدي قطاع النفط دوراً محورياً في تشكيل التطورات العمالية في السعودية، حيث نظمت عدة إضرابات في نهاية الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي من عمال وافدين وسعوديين للمطالبة بتعديل الأوضاع والحقوق، بما فيها الأعوام 1945 و1953 و1956 و1961 و1963 [32]، وقد كان لهذه التحركات في قطاع النفط دور رئيسي في تشكيل العلاقات الاجتماعية في بقية الاقتصاد.

ففي كل من دول الخليج، كانت كل حقبة من هذه الإضرابات تدفع بشركات النفط والمسؤولين الغربيين، وتحت ضغط من الحكم المحلي، إلى مراجعة سياسات الشركات النفطية وتعديل الرواتب والأوضاع المعيشية والحقوقية للعمال، وخصوصاً المحليين منهم. حيث أصبح جزء كبير من طاقة وهموم شركات النفط والمسؤولين الحكوميين والناشطين العمال يتركز في الجدل والعراك حول توظيف أكبر عدد من المواطنين في هذه الشركات، بالإضافة إلى رفع حقوقهم الوظيفية. وقد امتد هذا الجدل والعراك على عقود من السنين وعلى أوجه متعددة وصلت إلى أدق التفاصيل. فكثرت النزاعات حول نوافير مياه الشرب الموفرة للموظفين، وما كان يدفع لهم كراتب، وعدد أيام الإجازة المدفوعة التي يحصلون عليها، والتدريب المتوفر لهم. وكانت التغييرات في حقوق ومزايا العمل قد أتت نتيجة السجال هذا فيما بين العاملين في شركات النفط، والمسؤولين الغربيين في الشركة، والسياسيين البريطانيين، والحاكم.

وبذلك، كانت شركات النفط مسرح النزاع لنشوء وصقل الحقوق الحديثة المتعددة التي ناضل في سبيلها العمال، التي تشمل أيام راحة أسبوعية (Weekend)، وإجازات مدفوعة، وبدلات إصابة، وحد أدنى للأجور، وتوفير سكن ملائم، ومواصلات. حيث اضطرت شركات النفط إلى توفير هذا التنازلات وتحسين حقوق موظفيها بشكل متواصل نظراً إلى الضغط المترتب من الإضرابات والمطالبات العمالية، إضافة إلى الضغط من الحاكم والمسؤولين البريطانيين الناتج من هذه الإضرابات. وبذلك، فقد كانت بذور كل هذه الحقوق التي يحصل عليها الموظفون، والتي قد ننظر إليها اليوم كحقوق بديهية، هي أمور انتزعت لأول مرة في هذه الفترة نتيجة السجال المجتمعي الذي دار في شركات النفط، حيث لم تكن سارية في المجتمع قبل ذلك. ولنا أن نقارنها بعلاقات

(32) للمزيد حول الاضطرابات في السعودية، انظر: Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (Palo Alto: Stanford University Press, 2006).

العمل القاسية والحقوق المتدنية التي كان يعانيها الغواصون والفلاحون والطبقات الكادحة في مرحلة ما قبل النفط، إذ لم تكن حتى فكرة هذه الحقوق مطروحة في هذه الفترة التي سبقت عصر النفط. ومن المهم إبقاء أصول وجذور هذه الحقوق في البال في يومنا هذا، حيث يلوح خطر التراجع عنها من قبل الدولة خلال فترة التقشف في الأزمة النفطية التي بدأت في 2015، التي تستعملها الدول كذريعة لسحب الكثير من حقوق الموظفين المكتسبة.

عموماً، كانت العمالة الوطنية هي العمالة الرخيصة غير الماهرة في هذه العقود الأولى من صناعة النفط، في سخرية من الأقدار لن تخفى عند مقارنتها بوضع العمالة الوافدة حالياً في دول الخليج. وكانت الرواتب التي يحصل عليها المواطنون متدنية بشكل لم يسمح بعد بظهور نمط الحياة ذي الاستهلاك العالي المكثف الذي برز في الطفرات النفطية التالية. فبحسب نتائج المسح الذي قامت به شركة النفط البحرينية لبحث الوضع المعيشي للعمال البحرينيين خوفاً من الإضرابات التي قد تنشب فيما بينهم في عام 1951 [33]، تبين لمُعدّ التقرير أن تكلفة المواصلات من وإلى العمل تأخذ 10 بالمئة من راتب الموظفين المواطنين في الشركة. وبناء على ذلك قامت الشركة بتقديم بدل مواصلات عبارة عن نصف روبية هندية، وهذا كان يعادل 15 بالمئة من الراتب اليومي للعاملين المواطنين على أقل راتب. ولنا أن نتذكر أن معاشات البحرين كانت الأعلى نسبياً خلال هذه الفترة في الخليج!

ومع انتشار شركات النفط في بقية دول الخليج، أصبحت مقارنة الوضع المعيشي للعمال في كل منها أمراً متكرراً، حيث كان مسؤولو شركات النفط والسياسيون البريطانيون يعدّون التقارير الدورية لمقارنة الحالة المعيشية للعاملين في شركة النفط الإيرانية، وشركة نفط البحرين، وتلك في الكويت وقطر وأرامكو. كما أجروا مقارنات بين الحالات المعيشية حسب جنسية العامل، إذ كانت كل شركة تريد أن تبين أن وضع عمالها أفضل من الشركات الأخرى[34]. وعادة ما كان القطاع النفطي يؤثر في الرواتب والحقوق في القطاعات الأخرى، وخصوصاً في القطاعات الحكومية، حيث كان القطاع النفطي المرجع من ناحية المعاشات وحقوق العمال للقطاع الحكومي، وهذا أسس للتلاقح بين قطاع المشاريع العامة الربحية وبقية مؤسسات الدولة. كمثال، فعندما تمت زيادة الرواتب في شركة نفط البحرين عام 1951 بعد المسح الاقتصادي الذي ذكر آنفاً، تم أيضاً زيادة الرواتب في القطاع الحكومي لتتماشى مع هذه الزيادات.

وبذلك غرست التحركات العمالية في قطاع النفط لبِنات الحقوق العمالية التي حصل عليها المواطنون في جميع دول الخليج. إلا أن هذه الحقوق التي انتُزعت كانت أساساً بين صاحب العمل

(33) BNA, FO 371/91297, Letter from JC Pelly.

(34) انظر الفصل التالي.

والعامل، ولم تفسر المزايا التي بدأ المواطن بالحصول عليها من الدولة من طريق توزيع إيرادات النفط. وعلى الرغم من أن البحرين كانت الأولى من ناحية مأسسة التعليم المجاني والصحة في دول الخليج، بالإضافة إلى كونها أول من أسس مبدأ توزيع إيرادات النفط بين أعضاء العائلة الحاكمة، إلا أن مبدأ توزيع إيرادات النفط على بقية الشعب من طريق تحويلات ورواتب لم يتأسس في البحرين لأول مرة، بل علينا التوجه إلى الكويت، حيث برزت أول «سوبر» طفرة نفطية.

ثالثاً: الكويت وأول دولة «سوبر رفاه»

كان عام 1950 محطة مفصلية في الخليج والكويت تحديداً. ففي هذه السنة بدأ حكام الخليج بالتفاوض حول مناصفة الأرباح مع شركات النفط[35]، ما رفع من إيرادات النفط المخصصة لهم بشكل متصاعد. وتجلت هذه الحالة خصوصاً في الكويت، حيث أدى ذلك إلى انفجار بمعنى الكلمة في الإيرادات (راجع الفصل الخامس). كما وصل في تلك السنة الشيخ عبد الله السالم إلى سدة الحكم. ومباشرة بعد توليه الإمارة، استهل الحاكم مسيرته بعدة مشاريع إنفاقية مهّدت لدخول الحداثة النفطية بشكل موسع في الكويت والخليج. فبدءاً من عام 1951، وُضع تصور جديد لمدينة الكويت من جانب شركة معمارية بريطانية على أساس الحداثة العالية[36]، وهدمت المدينة القديمة، وشرع في بناء متصاعد للمدارس والمرافق الصحية ومحطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه والطرق والمشاريع الإسكانية بسرعة قياسية، وبمعدلات صرف اعتبرها المراقبون في ذلك الوقت غير مسبوقة ووصلت إلى مئات الملايين من الدولارات[37]. وفي عام 1952، وُضعت «خطة التنمية» لعشر السنوات القادمة[38]، وبذلك أضحت الكويت أول من وضع «رؤى تنموية» في الخليج.

وإذا ما تمعَّنا في ميزانية عام 1950، فمن إجمالي دخل 55 مليون روبية (51.9 مليون روبية منها من النفط)، توجه الجزء الأكبر من الصرف ناحية التعليم (5.4 مليون ربية)، ومن ثم الصحة (3.8 مليون ربية)، أما المؤسسات القسرية والإدارية كالعائلة الحاكمة (1.9 مليون ربية)، والأمن (1.4 مليون)، والشرطة (0.8 مليون)، والجمارك (0.4 مليون)، وباقي أمور إدارة الدولة (1.8 مليون)، فأخذت جزءاً أصغر من الميزانية، وتوجه الباقي من الإيرادات نحو الفائض[39]. وبذلك كانت

(35) BNA, FO 371/91279.

(36) وهذا سيكون محور حديثنا في الفصل التاسع.

(37) BNA, FO 371/109865, 13 December 1954, Memoranda on History of Development in Kuwait, Foreign Office.

(38) BNA, FO 371/109863 Letter from Foreign Office, 24 March 1954.

(39) BNA, FO 371/91297.

هذه أول ميزانية موجهة نحو الخدمات الاجتماعية ومشاريع «التنمية» بامتياز في دول الخليج. وتواصلت هذه الميزانيات ذات المصروفات العالية على مدى السنوات القادمة من الخمسينيات.

ما الذي دفع الشيخ عبد الله السالم للتوجه نحو «خط التنمية» وصرف كل هذه الأموال، بينما كانت هناك خيارات أخرى في يده، بما فيها توزيع الجزء الأكبر من الإيرادات على عائلته ونفسه، أو عدم صرفها على الإطلاق، كما كان خيار الشيخ شخبوط في أبوظبي لاحقاً؟ فلم يواجه الشيخ عبد الله ضغطاً شعبياً محلياً مباشراً في السنوات الأخيرة من الأربعينيات والأولى من الخمسينيات، إذ كانت هذه سنوات هادئة نسبياً من ناحية الحراك السياسي الداخلي، ولم يكن المد الثوري في الوطن العربي قد نشط بعد، على الرغم من ارتدادات النكبة في فلسطين التي وصلت إلى الخليج. لا علم لأحد بالنيات، ولكن يبدو أن القرار كان قراره الشخصي الذي اتخذه في 1950 حسب تقرير الخارجية البريطانية[40] ، مع الدعم من المسؤولين البريطانيين والتجار المحليين لأن هذا الصرف التنموي كان يناسب مصالحهم.

فمن ناحية الأمير، علينا أن نتذكر أنه كان القائد الرسمي لحركة المجلس الإصلاحية عام 1938، لذلك فقد كان له توجه حداثي إصلاحي منذ تلك الفترة، إضافة إلى تشكيله علاقات وطيدة مع رموز البلاد المختلفة، بمن فيهم المحسوبون على المعارضة. كما أن مستشاريه الشخصيين، وخصوصاً العرب منهم مثل الفلسطيني هاني القدومي والسوري عزت جابر، كانوا ذوي توجه تنموي حداثي. ومن المهم التنويه بأنه كانت هناك بعض التحركات التحديثية التمهيدية التي سبقت عهد عبد الله السالم. ففي نهاية الأربعينيات طبقت دائرة المعارف تحت إشراف البعثة المصرية خطة تنموية للتعليم، تضمنت بناء مدارس ومرافق بشكل غير مسبوق، معتمدة بذلك على إيرادات النفط الأولية. كما وضعت بدايات تأسيس بعض الدوائر الحكومية الجديدة، على الرغم من أنها ضلت متواضعة مقارنة بعهد عبد الله السالم[41]. لذلك، فإن تراكم التحرك السياسي منذ جيل النهضة في بداية القرن العشرين ومروراً بحركتَي المجلس في 1921 و1938، بالإضافة إلى التوجهات الشخصية للأمير الجديد، قد مهد لبروز هذه النزعة التنموية الحداثية.

ولم يكن البريطانيون ليمانعوا التوجه نحو «التنمية»، بل كما رأينا فقد دفعوا بها في البحرين كطريقة لمواجهة الحراك السياسي الداخلي. ومن ناحية البريطانيين، فقد كان الخليج عموماً والكويت خصوصاً من أهم المستعمرات البريطانية مع حلول عام 1950، نظراً إلى النفط المصدَّر

(40) BNA, FO 371/109865, 13 December 1954, Memoranda on History of Development in Kuwait, Foreign Office.

(41) الشكر موصول لطلال الرشود وعبد الرزاق التكريتي وسعد الشهابي، الذين أثرى النقاش معهم هذا القسم وزودوني بالكثير من المعلومات الواردة فيه.

والأموال التي بدأت تتدفق على الخليج، إذ أصبحت الكويت بنفسها المحدد الرئيسي لميزان التجارة في الاقتصاد الإمبريالي البريطاني والدول التي تستعمل الجنيه الإسترليني كعملة، ولهذا فقد أصبحت ذات اهتمام مباشر حتى لرئيس الوزراء البريطاني. وكان المسؤولون البريطانيون، بمن فيهم رئيس الوزراء، قد اتفقوا على أربعة أهداف أساسية معنية بالكويت، وهي: 1 ـ تواصل نفوذهم في الدولة؛ 2 ـ التأكد من أن أكبر نسبة ممكنة من صرف الكويت واستثماراتها تكون في مساحة الجنيه الإسترليني، لتفادي الضغط على العملة؛ 3 ـ التأكد من استعمال الثروة بشكل «حكيم» (حسب رأيهم)، بحيث يُوزَّع جزء منها على الشعب؛ 4 ـ الحصول على أكبر قدر ممكن من التجارة للشركات البريطانية[42].

حسب المقيم البريطاني، كان هناك في البداية بعض «الذعر» بين المسؤولين البريطانيين من أن الفائض في الكويت سيصل إلى ثلثَي الميزانية، ما سيؤثر سلباً في الجنيه الإسترليني[43]، ولكن المقيم استطرد بأنه علينا الاطمئنان لأن الإنفاق ستتم زيادته، وبخاصة على الصحة والتعليم، فلن يكون الفائض بتلك الكمية الضخمة[44]! وفوق ذلك، بدأ الإنكليز بالتفكير في كيفية التعامل مع الفائض، فتم إنشاء صندوق الاستثمار، الذي استثمر أساساً في أدوات مالية إنكليزية، والذي أصبح فيما بعد صندوق استثمارات الكويت السيادي. ولما رأى المسؤولون البريطانيون بأنه ليس هناك أمل في تطوير الصناعة والمشاريع الإنتاجية في الكويت (حسب وجهة نظرهم)، بدأ التركيز على صرف الأموال واستثمارها، وأسس ذلك لمبدأ أن أموال النفط تذهب إما للصرف أو للاستثمار الخارجي، بدلاً من أي استثمار في صناعات محلية مربحة[45].

لذلك أصبح مهماً للمسؤولين البريطانيين وجود إدارة بيروقراطية ومالية كفء نسبياً في الكويت تحت سيطرتهم، حيث حاولوا إدخال «المستشارين» البريطانيين منذ 1950 قدر الإمكان ليديروا مؤسسات الحكومة في الكويت، ولكن كما رأينا لم ينجحوا في ذلك كلياً (راجع الفصل الخامس)[46]. أما من الناحية السياسية، فتواصلت النظرة السائدة بينهم منذ أن استولوا على الحكم

---

(42) BNA, FO 371/104264 Letter from Treasury Chambers, 14 November 1953.

(43) ذلك لأن العملة السارية في الكويت كانت الجنيه الإسترليني (عبر ربطه بالربية الهندية)، لذلك فإن سحبت هذه الأموال من السوق ولم تصرف، أو إنه تم استثمارها خارج منطقة اقتصادات الجنية الإسترليني فذلك سيضع ضغوطات على ميزان مدفوعات وقيمة الجنيه الإسترليني.

(44) BNA, FO 371/91299.

(45) BNA, FO 371 - 114654 Note on Future of Kuwait by N. M. P. Reilly, October 1954.

(46) *Political Diaries of the Persian Gulf* (Cambridge, MA: Cambridge Archive Editions, 1990), vol. 18 (pp. 545-667), and vol. 19 (3- 242).

الشكر موصول لطلال الرشود لتزويدي بهذه الوثائق.

في البحرين، إذ كانوا يرون أن الديمقراطية غير مناسبة للكويت[47]. فكما يقول المقيم البريطاني، «يجب ألّا نخرج من طريقنا حتى نشجع تأسيس نظام حكم ذي مشاركة شعبية أكثر في اتخاذ القرار، ولكن إن كان هناك طلب لذلك في أي من دول الخليج، فعلينا أن نفعل ما بوسعنا حتى نبقي الحركة على الخطوط الصحيحة ونوجهها نحو الخاتمة المناسبة»[48].

إذاً، لم تأتِ مشاركة الإنكليز في خطط التنمية من توجهات كريمة، بل بنيت أساساً على مصالحهم في المنطقة. ووصلت أهمية النفط والأموال المرتبطة به في الكويت إلى درجة من الأهمية للبريطانيين، فضلاً عن خوفهم من أن يصل أي مد ثوري إليها، بأنهم سخروا قسطاً عالياً من الوقت والجهد لرسم سيناريوهات مختلفة لما قد تواجهه الكويت من معارضة داخلية أو خارجية وكيف لهم أن يتعاملوا معها، إلى درجة أنهم كانوا مستعدين للتدخل العسكري جراء أي متغير سلبي كبير (من وجهة نظرهم) في الكويت[49].

وقد أسست خطة التنمية لعدة مظاهر في استعمال إيرادات النفط أصبحت في ما بعد سائدة في كل دول الخليج. حيث كانت كويت الخمسينيات أول حيز في الخليج تنامت فيه المشاريع الإنشائية غير النفطية بشكل موسع، بحيث أصبح القطاع الإنشائي في ظل تكاثر المشاريع الحكومية المتعددة هو الثاني من ناحية الحجم في الاقتصاد بعد النفط[50]. من ناحية كبار التجار، فقد استفادوا من خطة التنمية بما أن كل المشاريع الإنشائية الكبرى كانت تعطى لخمس شركات إنشائية، كانت في الأساس شركات بريطانية بمشاركة تجار محليين في الأرباح، وذلك بعد ضغط التجار على الحاكم لإعطائهم جزءاً من الصفقات. وكانت المشاريع تُرسى حكراً فقط على هذه الشركات الخمس، حيث تحصل كل منها على نسبة 15 بالمئة أرباح فوق التكاليف، ما أدى إلى زيادة التكاليف بشكل هائل، لكون ارتفاعها يعني تضخماً في الأرباح[51]. وفعلياً، فقد كانت الشركات البريطانية تدير العمل، نظراً إلى طبيعة المشاريع الضخمة التي تطلبت تكنولوجيا ومهارات إنشائية متطورة نسبياً في ذلك الوقت، بينما حصل الشريك المحلي على نسبة من الأرباح على الرغم من اقتصار دوره على إيجاد وتوفير الأيدي العاملة متى تطلب الأمر ذلك. ومنذ ذلك الحين، برز قطاع الإنشاء كقطاع مربح تخصص جزء ضخم من كبار التجار فيه، وأضحى الصناعة الوحيدة فعلياً التي تراكمت فيها الخبرات الإنتاجية إلى يومنا هذا في الخليج. وأصبح التجار الكبار الذين دخلوا غمار

(47) BNA, FO 371 120551, 1917.

(48) BNA, FO 371/104264 Letter from Rupert Hay, British Residency in Bahrain to Winston Churchill, 25 June 1953.

(49) BNA, FO 371 133789, Letter by Riches, 6 June 1958.

(50) BNA, FO 371 148980, 1960.

(51) اسم الشركات والشركاء الكويتيين والبريطانيين فيها متواجدة في: BNA, FO 371/109865, 13 December 1954, Memoranda on History of Development in Kuwait, Foreign Office.

الإنشاء من أشد المؤيِّدين للمشاريع الحكومية الإنشائية «التنموية» الكبرى، إذ كانت المناقصات تذهب إليهم أولاً دون غيرهم.

إضافة إلى الإنشاء، أصبح تملُّك العقار أحد أهم السبل نحو الثروة السريعة. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة وُجدت في البحرين سابقاً عبر ارتفاع الإيجارات في مدينة المنامة بسبب زيادة المساكن المؤجرة لموظفي شركة النفط، إلا أن تراكم الثروة عبر العقار وصل إلى مراحل غير مسبوقة في الكويت. وبرز ذلك خصوصاً عبر برنامج الحكومة لشراء الأراضي بأسعار متضخمة، حيث اتجهت نحوه أكثر من خُمس الميزانية العامة (راجع الفصل الخامس). كما ظهرت أنشطة التوريد والوكالات المرتبطة بها كإحدى أفضل الطرق لجنْي الأرباح، وخصوصاً في ظل زيادة الطلب على المعدات والسلع الناتجة من خطة التنمية. وتركزت وكالات كثيرة في أيدي مجموعة صغيرة من التجار احتكرتها بشكل شبه حصري. وبنهاية السبعينيات، كانت 37.9 بالمئة من الوكالات تتركز ملكيتها في 4.8 بالمئة من الوكلاء فقط[52].

وقد أدت هذه المشاريع الربحية الجديدة إلى تغيُّر جذري في طبيعة أنشطة كبار رؤوس الأموال في الخليج. ففي الفترة التي سبقت هذه الطفرة الإنشائية والتجارية، توجهت أغلبية أنشطة كبار ملّاك رؤوس الأموال نحو التجارة في المحيط الهندي، أكان ذلك في تجارة اللؤلؤ أم الواردات. ولم تكن تتوافر لديهم مقوِّمات ومهارات إدارة الصناعة، إذ لم يكن لهذه الطبقة دور في الصناعات الإنتاجية سوى صيد اللؤلؤ، الذي اعتمد أساساً على علاقات إنتاجية تقليدية لم تتغير منذ مئات السنين ولم تدخل بعد مرحلة التصنيع. وأسس ذلك لتردد بين أغلبية كبار التجار في الخليج نحو الخوض في المشاريع الإنتاجية الصناعية استمر ليومنا هذا بشكل متفاوت. كمثال، عندما تم إنشاء مصنع الخشب في الكويت في بداية الخمسينيات لتلبية متطلبات الأثاث والصناعات الخفيفة منه، اشتكى تجار آخرون من أن ذلك سيؤثر في تجارتهم من الواردات، وأن الكويت لا تريد التصنيع بل التجارة[53]!

في المقابل، غيرت تجارة الواردات توجهها من منتجات المحيط الهندي التقليدية، كحطب «الدنجل» والبهارات، نحو الواردات من منتجات مصنعة حديثة من الدول الغربية واليابان، كالسيارات والآلات والمكيفات. وعلى الرغم من مواصلة أغلبية العوائل التجارية التقليدية الصعود نحو قمة السلم الاقتصادي، مع تغيير نشاطاتها وتجارتها إلى الوجهات الجديدة، إلا أن بعض العائلات التجارية الجديدة برزت أيضاً خلال هذه الفترة. في المقابل، فمع انتهاء صناعة اللؤلؤ اندثر الكثير من تجارها أيضاً، بالإضافة إلى النواخذة ممن ارتبطت حظوظهم المادية مع

(52) جاسم السعدون، **مناخ الأزمة وأزمة المناخ** (الكويت: الربيعان للنشر، 1984)، ص 15–20.

(53) M. P. Reilly, October 1954. BNA, FO 371 - 114654 Note on Future of Kuwait by N.

هذه المهنة. فبعد أن تربع هؤلاء على قمة الهرم الاجتماعي، مر الكثير منهم بأوقات اقتصادية صعبة وأفلس الكثير منهم في فترة الركود الاقتصاد العالمي قبل اكتشاف النفط. ومن نجح منهم كان من واكب التغيرات، وخصوصاً من توجه منهم نحو شراء الأراضي والتجارة في الواردات، ومن بعدها اتجه إلى صناعة الإنشاء.

وعبر هذه المشاريع الإنشائية الكبرى، كانت الكويت أول من وفَّر الدعم الحكومي لسكن المواطنين، بحيث أصبحت الدولة هي الراعي الأول للسكن من طريق توزيع الأراضي والبيوت، التي كانت في البداية مخصصة لمحدودي الدخل، ومن ثم تم تعميمها على كل المواطنين. ففي عام 1955، تم بناء 2.000 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود، إضافة إلى الخدمات المتعلقة بها من مجاري وتوزيع مياه وكهرباء ومكتبات ومساجد، وقد كان مشروع بهذا الحجم يعتبر أمراً مهولاً في تلك الفترة[54]. وبهذا تم التأسيس لمبدأ أن توفير السكن الخاص ودعمه من قبل الدولة هو حق أساسي للمواطنين في دول مجلس التعاون.

كما كانت الكويت أيضاً أول من مأسس الكثير من حقوق العمل على مستوى الدولة، بما فيها تطبيق أنظمة المعاشات التقاعدية عام 1955، وصدور أول قانون مستقل للمعاشات، الذي طبق على كل موظفي الدولة عام 1960. وبإمكاننا أيضاً أن نرجع بدء الدعم الحكومي لاستهلاك المواطنين إلى هذه الفترة. فبعد تكاثر الشكاوى حول رسوم شركتي الكهرباء وتوزيع المياه، تم تأميم هاتين الشركتين عبر شرائهما من قبل الحكومة الكويتية في عام 1953، وتبع ذلك خفض أسعارها. كما تم تأميم شركة الاتصالات والتلغراف في 1955 وخفض رسومها[55].

وبذلك، فإن المبدأ الذي طبق بداية مع أعضاء العائلة الحاكمة في البحرين، بحيث تم استثناؤهم من فواتير الكهرباء والماء، ومن ثم انتقل إلى العائلة الحاكمة في الكويت، انتشر بعدها في بقية المجتمع. وبهذا، كان لما تمأسس في الهرم أن يمتد إلى القاعدة، حيث بدلاً من إصلاح «الخطيئة الأولى» في رأس الهرم من ناحية دعم الاستهلاك، تم تمديدها وتعميمها على باقي المجتمع. وعموماً، كانت الكويت هي موقع مأسسة دعم إيرادات النفط لإنفاقات الحياة الجارية كلها لجميع المواطنين، سواء من ناحية أسعار المحروقات أو الاتصالات أو الكهرباء أو الماء، وسرعان ما أخذت الدولة على عاتقها هذه الخدمات، ووفرتها لجميع المواطنين بأسعار مدعومة ورمزية جداً. وقد وصل الحال بأن سمَّى بعض الخبراء الغربيين الوضع في الكويت دولة الرفاه «السوبر» أو العظمى (Super Welfare State)[56]. وكان هذا تطور جديد اختلف عن الحال في

(54) BNA, FO 371 - 114654, Extract from Al Kuwait Al Youm, 1 January 1955.

(55) BNA, FO 371 114588, Diary of Political Agent, 29 July to 30 August.

(56) BNA, lab 13 / 483, and FO 371/104325.

البحرين، حيث كانت السلع الاستهلاكية كالكهرباء والماء والاتصالات تدار وتوفَّر بشكل يغطي تكلفتها، حيث يدفع لها المستخدم حسب التكلفة[57].

إضافة إلى ذلك، كانت الكويت أول دولة في الخليج أخذت على عاتقها توفير العمل لكل مواطن، الأمر الذي رُسّخ لاحقاً في الدستور عند الاستقلال. وبحلول عام 1954، وضع قانون الخدمة المدنية على يد خبراء مصريين، فأصبح النموذج لباقي دول الخليج[58]. وعلى الرغم من نبل المبدأ القاضي بأن على الدولة توفير العمل لكل مواطن، إلا أنه تم الاتجاه إلى وزارات وأجهزة الدولة غير الإنتاجية كأسهل مكان لتوظيف المواطنين، بحيث تعدت هذه العملية حاجة الدولة وكفاءة الموظف، وأصبح التوظيف في بيروقراطية الدولة طريقة لتوزيع إيرادات النفط على المواطنين دون أي اعتبارات من ناحية الإنتاجية. وبذلك، تحول مبدأ حصول أعضاء العائلة الحاكمة على مخصصات معينة من النفط، إلى حصول باقي الشعب من المواطنين على مخصصات من النفط عبر عملهم في الدولة، بغض النظر عن الحاجة إلى هذا التوظيف أو إنتاجية الموظف، وحيث أصبح بإمكان الموظف التقاعد براتب كامل بعد 20 سنة فقط من العمل. ووصل عدم الاهتمام بالإنتاجية إلى درجة أن كشفت دراسة مسحية أجريت من قبل فريق البنك الدولي في الستينيات أن متوسط الإنتاج في القطاع الحكومي في الكويت لا يتعدى الست دقائق في اليوم[59]. وبهذا تمأسست نظرة «أبغي نصيبي من الكعكة» النفطية التي يتم اقتسامها بين جهات الشعب المختلفة، كل حسب مكانته الاجتماعية وسلمه الوظيفي في الدولة، بحيث يمكن القول بأنه بدلاً من إصلاح الفساد والخلل الإنتاجي في رأس السلطة، تم إفساد باقي المجتمع وتعميم الخلل الإنتاجي عليه.

وبهذا كانت الكويت السباقة في خلق طبقة جديدة من الموظفين المواطنين كبيروقراطيين في الدولة؛ فمع انتصاف الخمسينيات، لم تعد صناعة النفط هي الموظف الأول بل الحكومة، وأصبحت قضية التضخم في التوظيف في الخدمة المدنية تؤرق بعض المسؤولين، إذ وصل عدد الموظفين في القطاع الحكومي إلى 15 ألفاً عام 1954، وسرعان ما ارتفع إلى 26 ألفاً في 1958، بما يعادل 11 بالمئة من مجموع السكان، بمن فيهم نحو 12500 كويتي، وهذا دون احتساب موظفي الجيش والشرطة[60]. وبهذه النقطة من الزمن، كان العمل لدى الحكومة قد أصبح أكثر جاذبية

---

(57) وهذه لا تشمل الخدمات العامة كالتعليم والصحة، التي تم تقديمهما مجاناً من الدولة كما رأينا.

(58) BNA, FO 371 104328.

كان إيهاب حمدي هو الخبير الذي أتى من مصر لوضع القانون.

(59) International Bank for Reconstruction and Development, Economic Mission to Kuwait, *The Economic Development of Kuwait: Report of Missions Organised by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Kuwait* (Baltimore, MA: John Hopkins Press, 1965).

(60) BNA, FO 371 104328.

من ناحية الراتب والحقوق المتوافرة في مقابل العمل لدى القطاع الخاص، كما بدأت الفروق والمفاضلة في المزايا المقدمة للموظفين المواطنين على الوافدين تظهر جلية في القطاع الحكومي. وبذلك تم وضع الأرضية التي أصبحت في نهاية المطاف واقع الحال الاقتصادي لأغلبية دول الخليج اليوم، إذ كانت الكويت أول من طبق مبدأ الدولة كالراعي الأول لتوظيف كل المواطنين، وتوزيع ريع النفط عليهم، وتدعيم استهلاكهم كطريقة لإعادة توزيع الريع[61].

وهكذا، فما إنْ حل عام 1953، حتى كانت وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع الاقتصادية في الكويت مماثلة لما نسمعه اليوم حول هموم «العقلية الريعية» والمشاكل التي تواجه كل اقتصادات دول الخليج[62]:

«يبدو أن الكويت عازمة على تحويل ثروتها الطارئة إلى كل وسائل الرفاه الحديثة وفي أقصر وقت ممكن. وهناك الكثير، من الكويتيين والآخرين، ممن هم مستعدون للاستفادة المادية من عقلية «أسرع، أسرع» السائدة التي تفترض خزينة لا تنضب. ولقد تمت التضحية بمنهج الاقتصاد لصالح مبدأ السرعة، حيث لا توجد إدارة مالية مناسبة حول مشروع التنمية... ويبدو أن التوجه يميل نحو توفير أغلب المزايا (الماء، الكهرباء، التعليم، الصحة) مجاناً. وإن كان هناك انخفاض في الإيرادات لأي سبب كان، فسيؤثر ذلك جدياً في قدرة الكويت على الاستمرار في نفس هذا المستوى، وهناك خطر بأن خلق عقلية «شيء مقابل لا شيء» قد تؤدي إلى الاضطراب والشغب. لذلك، فالحاجة ليست فقط لوتيرة أبطأ وإدارة أكثر فاعلية، ولكن التشجيع على خلق المشاريع ذات التوجه الإنتاجي في خطة التنمية».

وإجمالاً، فقد ساهمت خطة التنمية الموسعة وتوظيف المواطنين في الدوائر الحكومية في خلق الطلب والعرض العام (Aggregate Supply and Aggregate Demand) معاً في الاقتصاد، إذ إن إيرادات النفط بنت السكن للمواطنين ووفرت لهم الوظيفة والراتب، وهذا بدوره وفر طلباً على أنشطة الإنشاء والتجارة الاقتصادية من القطاع الخاص، وبذلك خُلقت الدورة الاقتصادية الحديثة التي لا تزال هي أساس الاقتصاد في الخليج، والتي تتمثل بإنفاق إيرادات النفط محلياً من طريق الدولة في مشاريع ورواتب لموظفيها من المواطنين، وهذا بدوره يخلق الطلب للشركات المحلية المتخصصة أساساً في الإنشاء وتجارة الواردات، والتي توظف أساساً عمالاً وافدين.

أما من ناحية الدورة الاقتصادية العامة، فقد مأسست هذه الطفرة الأولى في الكويت مبدأ تضخم الإنفاقات خلال فترة الطفرات النفطية، إلى أن وصل الحال في كثير من الأحيان إلى تعدي

(61) BNA, FO 371 104328.

(62) BNA, FO 371 - 104272, draft foreign office paper on Her Majesty's Government's position in and policy towards Kuwait, 11 April 1953.

المصروفات للإيرادات ومن ثم يصعب خفضها خلال فترة ركود الأسعار. ففي الكويت، ارتفعت التكاليف المتوقعة مع خطة التنمية من 95 مليون جنيه إسترليني في بدايتها إلى 175 مليون جنيه إسترليني بحلول عام 1954 [63]. وبذلك، فإن فترة النصف الأول من الخمسينيات كانت مرحلة محورية وتحولية ليس فقط للكويت بل للخليج ككل، إذ إنها أسست لكل هذه المفاهيم في كيفية استعمال إيرادات النفط، التي انتقلت في ما بعد إلى بقية دول الخليج.

النموذج الكويتي ينتقل إلى بقية الخليج

لم تصل الدول الأخرى إلى المرحلة التي وصلت إليها الكويت من ناحية الوفرة في الريع النفطي التي تسمح بالاستهلاك المكثف إلا مع الطفرة النفطية الثانية في السبعينيات. إلا أن الإيرادات النفطية والإنفاقات الحكومية كانت قد بدأت في الازدياد منذ الخمسينيات حتى بداية الستينيات في كل دول الخليج التي اكتُشف فيها النفط، وإن كان ذلك بصورة أقل حدة من حال الكويت. ولم يعنِ ذلك بالضرورة توجيه جزء كبير من هذه الإنفاقات نحو عموم الشعب والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم كما كان الحال في الكويت. فإذا ما نظرنا على سبيل المثال إلى ميزانية قطر لسنة 1369 هجرية (1949–1950م) المكونة من 27.3 لاخ ، ذهب 21 لاخ (77 بالمئة) من الميزانية إلى العائلة الحاكمة، و2 لاخ أخرى لسداد ديون العائلة الحاكمة لدى أحد كبار التجار. في حين توجه 4.3 لاخ فقط لنفقات الدولة العامة، منها 2 لاخ للأمن ، ومنها 0.1 فقط للصحة[64]! وقد تكون هذه الميزانية متطرفة من ناحية هيمنة العائلة الحاكمة على أغلبية مصروفاتها، إلا أنها تبين أن توجيه جزء معتبر من إيرادات النفط نحو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية العامة ليس أمراً مفروغاً منه، بل كان من الممكن أن تستولي العائلات الحاكمة على الأغلبية الساحقة منها.

ولقد كان للتحركات السياسية والعمالية في المنطقة، إضافة إلى الدور الرئيسي للسابقة التي أسس لها عبد الله السالم في الكويت، الأثر الكبير في زيادة ضغط الإنكليز على بقية الحكام في المنطقة للإصلاح ووصول ولو القليل من إيرادات النفط إلى الإنفاقات الاجتماعية العامة. حيث كانت مرحلة الخمسينيات مرحلة ثورية عموماً في الوطن العربي، تعدّت فيها التحركات في الخليج الحيِّز العمالي وانتقلت أيضاً إلى المجال السياسي، وتلاقحت هذه التحركات فيما بينها على امتداد البلدان العربية والخليج، بحيث أصبح الخوف من التغيرات والثورات في الحكم هو أحد الدوافع الرئيسية التي أدَّت بحكام الخليج إلى زيادة نسبة الإنفاق العام من إيرادات النفط. وعموماً، تمثل

(63) BNA, FO 371/109865, 13 December 1954, Memoranda on History of Development in Kuwait, Foreign Office.

(64) BNA, FO 371/91299.

رد فعل الحكم نحو أي تحركات سياسية في الامتناع عن تفعيل مشاركة أوسع للشعب في اتخاذ القرار السياسي، بل تم تشديد احتكار القرار السياسي في إمارات الحكم المطلق المحدث، ولكن في المقابل تمت زيادة الإنفاق العام الممول من إيرادات النفط من قبل الدولة كطريقة لمواجهة هذا المد.

في تموز/ يوليو 1952 قامت ثورة الضباط الأحرار في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، واندلعت بعدها بسنتين الثورة الجزائرية في سياق حرب الاستقلال ضد الفرنسيين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وتبعتها تونس بحصولها على الاستقلال عام 1956 وتحولها إلى جمهورية بعدها بسنة. وعلى ضفاف الخليج اندلعت ثورة تموز/ يوليو 1958 في العراق وأطاحت الملكية الهاشمية وحلفاءها البريطانيين، وكانت هذه نفس السنة التي أُعلن فيها عن اتحاد الجمهورية العربية بين مصر وسورية، حيث كانت سورية تمر بانقلابات سياسية متكررة في الفترة من 1949 إلى تلك السنة. وانعكست هذه التحركات والأفكار الثورية في الخليج، بحيث نشأت تحركات قومية وشيوعية ويسارية خلال الفترة الممتدة من خمسينيات القرن العشرين إلى سبعينياته، وقد نشطت هذه التحركات في كل دول الخليج بلا استثناء، وإنْ بأشكال ونسب مختلفة. وفي ما يلي، نختار حركتين سياستين برزتا في الخليج، كان لهما تأثير محوري من ناحية التداعيات على سياسات الدولة، نأخذها على سبيل المثال لا الحصر لنبين دور الحركات السياسية على التطورات الاقتصادية في الخليج.

أولى هاتين الحركتين، التي قد تكون أكثرها تأثيراً من الناحية الشعبية والسياسات العمالية، هي حركة «هيئة الاتحاد الوطني» في البحرين، التي استمرت من 1953 إلى 1956. وشاءت الأقدار أن يكون أحد قادة الهيئة المحوريين هو عبد العزيز ابن سعد الشملان[65]، الذي أصبح النجم الذي تملأ خطاباته الساحات. وقد انبثقت الحركة من رؤية مناهضة للخصام الطائفي واستبداد الحكم المحلي والاستعمار البريطاني، وتركزت مطالباتها أساساً على تمثيل شعبي في مجلس تشريعي منتخب، وإصلاح الإدارة والقضاء في الدولة، وتفضيل توظيف البحرينيين على الأجانب. هذا إضافة إلى مطالباتها بحقوق عمالية أوسع، بما فيها تشكيل النقابات. وبذلك واصل عبد العزيز في الخطى التي رسمتها مبادئ أبيه وبقية جيل «النهضة»، المبنية على معاداتها للاستعمار ومطالبها بالإصلاح المحلي، والتي جاءت الآن في قالب أكثر تمأسساً وذا روح قومي عروبي. وقد نجحت الهيئة في تجميع التواقيع بعشرات الألوف تأييداً لتأسيسها، وانتزعت الاعتراف الرسمي بها كحزب سياسي منظم، كما فازت باعتراف رسمي بالاتحاد العمالي الذي أسسته، إضافة إلى مشاركتها رسمياً في صياغة قانون العمل البحريني الذي صدر عام 1957. وكان ممثل الهيئة الأول على المستوى

(65) وقد زامل عبد الرحمن الباكر هو دينامو الهيئة مع عبد العزيز الشملا، إذ تصدر هذان الاثنان مجموعة من ثمانية أشخاص انتخبت كرئاسة للهيئة التي تكونت إجمالاً من 120 عضواً.

العمالي هو محمد ابن قاسم الشيراوي، الذي أخذ على عاتقه قيادة وفد الهيئة في جلسات وضع قانون العمل البحريني، والذي أصبح شغله الشاغل حتى تحول إلى هوس يستولي على أغلب وقته. إلا أن الهيئة ضُربَت وسُجن ونُفي قادتها في عام 1956، بمن فيهم عبد العزيز الشملان، على خلفية التظاهرات التي اندلعت في البحرين احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر في ذلك العام[66].

وبذلك انتهت الهيئة، إلا أن تداعياتها على سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعدَّت البحرين إلى باقي دول الخليج. كبداية، أدَّت تبعات حركة الهيئة إلى استقالة بلغريف من منصبه كمستشار في عام 1957 بعد أكثر من ثلاثين سنة من حكمه؛ كما أدت إلى رد الفعل الاعتيادي من المسؤولين البريطانيين، الذين استقطبوا «خبيراً» ليعد تقريراً حول إصلاح وإعادة الهيكلية الإدارية والاقتصادية للبلاد، ولكن طبعاً من دون أي مشاركة شعبية. بل إن تجربة الهيئة رسخت قناعة لدى البريطانيين بأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ليست الحل الأنسب لدول الخليج، وأن يقتصر الإصلاح فقط على الاقتصادي والإداري، وهي استراتيجية لا تزال حكومات الخليج تستعملها إلى اليوم.

وقد تكون التركة الاقتصادية الأهم للهيئة هي قانون العمل الذي صدر أخيراً عام 1957 [67]، والذي أصبح أساس قوانين العمل التي صدرت وطبقت في باقي دول الخليج. حيث بُني عليه قانون العمل الكويتي الذي تبعه بسنتين، وقانون العمل في أبوظبي، وقطر، بل حتى قانون العمل السعودي لعام 1969. وعموماً فإن قوانين العمل الحالية في دول مجلس التعاون لا تزال في جزء كبير منها تعود إلى هذا القانون، الذي أسس للكثير من الحقوق للموظفين من ناحية مزايا الإجازة والإصابة في العمل وساعات العمل القصوى وحقوق الفصل. وكان هذا القانون بدوره قد استلهم الكثير من أفكاره من القوانين والمزايا التي طُبقت في شركات النفط على مدى السنوات الماضية.

وبذلك، فإن التحركات والتغيرات في شركات النفط، انتقلت بدورها للتأثير في سياسات العمل في مؤسسات دولة، التي شرعتها بدورها كقانون رداً على ضغط الهيئة، ومن ثم انتقل هذا القانون إلى باقي دول الخليج، مبيِّناً طبيعة انتشار ضغط الحراك السياسي بين دول الخليج في ظل الجو الثوري المحيط بها في الوطن العربي، الذي كان له دور رئيسي في تقنين الكثير من الحقوق والمزايا التي يحصل عليها الموظفون في دول مجلس التعاون. إلا أن الحق الرئيسي المتعلق بالتنظيم العمالي، وهو حق تنظيم النقابات، فلم يسمح به، واقتصرت الحقوق والمزايا على تلك ذات الطابع

---

(66) Omar Hesham AlShehabi, «Divide and Rule in Bahrain and the Elusive Pursuit for a United Front: The Experience of the Constitutive Committee and the 1972 Uprising,» *Historical Materialism*, vol. 21, no. 1 (2013), pp. 94-127.

(67) الشيراوي، **أوراق عمالية**.

الفردي الذي يربط الموظف برب العمل والدولة مباشرة. وهذه التركيبة من التركيز على الحقوق والمزايا ذات الطابع الفردي، فيما يتم منع أي حقوق للتنظيم الجمعي للعمال، ستكون الاستراتيجية التي تتبعها الحكومات في كل دول مجلس التعاون (باستثناء الكويت نسبياً) على مدى بقية القرن.

وتزامنت فترة اعتقال الهيئة في النصف الثاني من الخمسينيات مع زيادة إيرادات النفط في البحرين، ومعها ارتفع الإنفاق الحكومي الموجه نحو الخدمات العامة، حيث تم تطبيق المبادئ التي أسست في الكويت (وإن كانت كميات الإنفاق مختلفة كلياً). فزادت أعداد المدارس، والمستشفيات، وتم توسعة تغطية الكهرباء لتشمل مناطق أخرى من الجزيرة في هذه الفترة. كما تم البدء بدعم رسوم الكهرباء والماء لجميع المستهلكين في هذه الفترة، بعد أن اقتصر الدعم على أعضاء العائلة الحاكمة فقط. كما شرعت الحكومة في برامج الدعم السكني، حيث وهب حاكم البحرين 128 قطعة أرض بمجمل مساحة 50 ألف م^2 إلى مواطني القرى سنة 1959 [68]. كما وافق حاكم البحرين على مبدأ استعمال بعض من احتياطي البحرين لمنح قروض الإسكان لبناء البيوت ذات الملك الخاص في عام 1960 [69]. وهكذا تمأسس دور الدولة في البحرين في توفير الدعم الاستهلاكي والسكن على غرار نمط الكويت.

الحركة السياسية الأخرى التي كان لها تأثير كبير في دول الخليج هي حركة القوميين العرب، بالإضافة إلى من أحاط بها من تجار ووجهاء ومتعلمين من ذوي التوجه الإصلاحي. فقد تأسست حركة القوميين العرب في الجامعة الأمريكية ببيروت مع نهاية أربعينيات القرن الماضي في إثر النكبة في فلسطين، تحت قيادة الفلسطينيين جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد، إضافة إلى الكويتي أحمد الخطيب. وكان توجهها الأيديولوجي أنه لا يمكن تحرير فلسطين إلا بعد توحيد العرب في حركة طليعية ثورية. وبعد عودة الخطيب إلى الكويت، شارك هناك مع كوكبة من التجار والخريجين ذوي التوجه الإصلاحي ليشكلوا حركة دفعت نحو الإصلاح السياسي في الكويت، وربطها بالتغيرات في بقية الوطن العربي. وكان مركز الحركة الرسمي في الخليج هو الكويت.

وبحلول الخمسينيات، كان التجار قد فقدوا قواهم البنيوية (Structural Powers) على الدولة والمجتمع، حيث لم يعودوا مصدر الإيرادات الرئيسي للدولة ولا مصدر التوظيف الأساسي للكويتيين في البلاد. فهم الآن لم يعودوا يقدمون الضرائب للدولة، ولا يوظفون المواطنين، وبذلك ضعف نفوذهم البنيوي على المواطنين والدولة في آن واحد. إلا أنهم ما زالوا يحظون ببعض مصادر القوى الأداتية (Instrumental Powers)، إذ تمتعت طبقة التجار بعلاقات وطيدة مع أعضاء من العائلة الحاكمة، بالإضافة إلى كونهم الفئة الأكثر تعليماً في تلك الفترة، ومن حملة

(68) BNA, FO 1016/684.

(69) BNA, FO 371/156717.

المهارات الكتابية والمحاسبية والإدارية التي احتاجتها الدولة لبناء وإدارة مؤسساتها. وبذلك شارك الكثير من أعضاء العوائل التجارية الكبيرة في دوائر ومؤسسات الدولة الأولى. في المقابل، على الرغم من أن أغلبية التجار لم تكن من ذوي التوجهات سياسية، إلا أن البعض منهم كان من ذوي الميول الإصلاحية والقومية، ما دفعهم للتعاون مع الحركات المعارضة في تلك الفترة في الكويت، وخصوصاً حركة القوميين العرب[70]. وقد أدى هذا المزيج السياسي-الاجتماعي إلى بروز تيار إصلاحي داخل وخارج أروقة الدولة الرسمية دفع نحو التغيير السياسي.

ففي عام 1954، تم تقديم عريضة إلى حاكم الكويت تطالب بإصلاح نظام الدوائر وجعله أكثر تمثيلاً، بالإضافة إلى عريضة أخرى تطالب بمجلس نيابي منتخب[71]. كما نُظمت عدة ندوات وتظاهرات وإضرابات ذات طابع معارض داخلياً ومساند للحركات الثورية في الوطن العربي، بما فيها الندوة المعارضة للعدوان الثلاثي في 1956 التي حضرها أكثر من 4000 شخص في النادي الثقافي. وقد تكون أشهر حادثة هي تظاهرة مدرسة الشويخ في 1959 [72]، التي حضرها أكثر من 20 ألف شخص، وأدت إلى إغلاق النوادي الثقافية والجرائد في البلاد، وسحب جوازات أحمد الخطيب وجاسم القطامي وفصلهم من العمل. وقد ارتبطت هذه التحركات مع حاكم الكويت بعلاقة ندية أحياناً وتعاونية في أحيان أخرى، بحيث كانت هذه الشخصيات تشارك في بعض مشاريع الحكومة وتعارضها في غيرها. وقد توجت هذه التحركات الشعبية إضافة إلى توجهات الشيخ عبد الله السالم الإصلاحية، والهاجس من الخطر الذي تشكله العراق على الكويت، وخصوصاً في ما بعد الثورة في العراق في 1958، بتغيرات سياسية تمخضت عن طبيعة النظام السياسي في الكويت في ما بعد الاستقلال في 1961، الذي تضمن دستوراً ديمقراطياً ومجلس أمة منتخب، بالإضافة إلى حق تأسيس النقابات. وبذلك أصبحت الكويت الدولة الوحيدة التي كان فيها توزيع نسبي للسلطة والقوة السياسية بين مؤسسات دولة وفئات مجتمعية مختلفة، على نقيض الحال في باقي دول الخليج، التي احتكر فيها الحاكم وعائلته كامل مفاصل القوة.

وقد امتد نفوذ حركة القوميين العرب إلى الكوادر المنتشرة في كل دول الخليج على مدى خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وكانت إحدى الحركات السياسية والمعارضة العديدة التي برزت في المنطقة آنذاك، منها القومية والشيوعية والاشتراكية، إذ إنخرط أحمد الشملان في حركة القوميين العرب، ومن ثم انتقل إلى الحزب الشيوعي في البحرين (جبهة التحرير)، آخذاً التقاليد

---

(70) كمثال عبد الله حمد الصقر، وخالد العدساني، ويوسف أحمد الغانم ومحمد الغانم. انظر: Al-Shehabi, «The Evolution of the Role of Merchants in Kuwaiti Politics,» p. 130.

(71) المصدر نفسه، ص 122-135. انظر أيضاً: **مذكرات أحمد الخطيب**، ج 1.

(72) BNA, FO 371 140081.

السياسية لجده سعد وعمه عبد العزيز في منحنى أكثر ثورية. وتبعه في ذلك عبد المنعم ابن محمد قاسم الشيراوي، الذي نشط مع أخيه علي في «القوميين» ومن ثم خليفتها «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل». وقد ركزا على الجانب النقابي العمالي تحديداً، إذ دفعت التحولات الاجتماعية-الاقتصادية بهذا الجيل إلى نشاطات الطبقة العمالية التي برزت في هذه الفترة. فشارك عبد المنعم في بناء نقابة أول مصنع ألومنيوم في الخليج «البا»، بينما ركز علي على تنظيم الكوادر في نقابة المعلمين في وزارة التربية، إضافة إلى دوره في شيْد «اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال في البحرين»، التي كانت أول حركة عمالية علنية في البحرين في عهد الاستقلال قبل أن يتم فضها بالقوة، ممأسسةً بذلك للتنظيم العمالي الجماعي الذي يمتد إلى يومنا هذا في البحرين[73].

وكما كانت الحال مع عمال النفط، فقد تلاقحت هذه الحركات فيما بينها على امتداد المنطقة وتنقلات سكانها، حيث عمل الكثير من العمانيين في الكويت في الخمسينيات والستينيات، ونقلوا الأفكار إلى بلدهم عند عودتهم، ما أثر في ثورة ظفار عند اندلاعها في الستينيات، التي شاركت فيها العديد من الكوادر من بقية الخليج، بمن فيهم أحمد الشملان وعبد المنعم الشيراوي، الذين شدوا الرحال إلى جبالها للانخراط في الثورة. كما عمل الكثير من البحرينيين في المنطقة الشرقية في السعودية، ومنهم أعضاء في هيئة الاتحاد الوطني، وشاركوا في تنظيم الإضرابات هناك[74]. وعلى الرغم من أن التحركات السياسية الداخلية لم تصل في باقي دول الخليج إلى نفس المستوى الذي وصلت إليه في البحرين والكويت وعمان، إلا أن كل الحكومات في المنطقة قد تأثرت بالمد الثوري العربي وبالتطورات في الدول المجاورة[75].

في السعودية، أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والثورات في البلدان العربية المجاورة بالملك سعود إلى إجراء إصلاحات جذرية في الإدارة والاقتصاد عام 1957 (راجع الفصل الخامس)، تبعتها الحكومة الأكثر راديكالية في تاريخ السعودية عام 1960، التي ضمَّت عبد الله الطريقي والأمير طلال بن عبد العزيز. وسرعان ما بدأ دعم استهلاك المواطنين في بداية الستينيات، من طريق دعم المواد الغذائية كالسكر وخفض سعر الكهرباء في كل المدن عام 1962 [76]. وقد سبقت أرامكو الحكومة السعودية في تقديم الخدمات الاجتماعية على مدى الخمسينيات، تحت

---

(73) ضمت اللجنة عدة من قادة الحراك العمالي والسياسي في البحرين، بمن فيهم والد الكاتب هشام الشهابي، وعبد الله مطيوع، ويوسف يتيم. انظر: AlShehabi, «Divide and Rule in Bahrain and the Elusive Pursuit for a United Front: The Experience of the Constitutive Committee and the 1972 Uprising».

(74) من بينهم جد الكاتب محمد كمال الشهابي، الذي عمل في المنطقة الشرقية في الأربعينيات والخمسينيات بعد مشاركته في إضرابات 1938 في البحرين، وعمل أيضاً في قطر بعد سجنه ونفيه من البحرين بعد مشاركته في هيئة الاتحاد الوطني.

(75) كمثال نادي الطليعة في قطر في عام 1959-1960، وفي السعودية جبهة التحرير الوطني.

(76) BNA, FO 371/174679.

الضغط من الإضرابات العمالية ورد فعل الحكم على هذه المطالبات. فبالإضافة إلى الخدمات الطبية والتعليم، بنت أرامكو المئات من البيوت في البرامج السكنية في المنطقة الشرقية وغيرها، وسهلت شراءها عبر برامج القروض لموظفيها[77].

أما في قطر، التي كانت من أكثر الدول معاناة من الإضرابات في قطاع النفط خلال هذه الفترة، فقد أدى تفاقم وضع الميزانية والسخط الشعبي إلى عزل البريطانيين للحاكم وتنصيب الشيخ أحمد بن علي أميراً جديداً عام 1960 [78]. وكما كان الحال في البحرين والكويت، فإن سابقة توفير مخصصات للعائلة الحاكمة، بالإضافة إلى المزايا التي يحصلون عليها من عدم دفع فواتير الكهرباء والماء، كانت دافعاً لمطالبة الناس بالمثل، حيث برزت حركة 1963 التي قامت بصوغ عريضة تضمنت مطالبها العدل في مسألة فواتير الكهرباء والماء التي لا تدفعها العائلة الحاكمة[79]. وكما كان الحال في الكويت، فبدلاً من إصلاح الخلل في رأس الهرم، قامت الدولة بتعميمه على باقي المجتمع عبر خفض رسوم الكهرباء والماء لاحتواء تداعيات الحركة والاعتقالات التي تبعتها[80].

وكانت هذه السياسات الرسمية مستوحاة مباشرة من مثيلاتها في البحرين والكويت. فتبين لنا سلسلة من الرسائل عام 1959 بين المقيم السياسي البريطاني في البحرين والمستشار الجديد في قطر والوكيل السياسي في الكويت، أنهم كانوا يقارنون بشكل مباشر السياسات في كل دولة. ففي البحرين، وبعد أن كان المستشار بلغريف يقطع الكهرباء وخطوط الهاتف عن أعضاء العائلات الحاكمة الذين يتخلفون عن الدفع، عادت هذه الظاهرة ثانية بعد رحيل المستشار. ورد المقيم في الكويت بأن هناك 35 شخصاً رفيع المستوى من العائلة الحاكمة (التي وصل تعدادها مع الحاشية وعائلاتهم إلى 250 شخصاً)، يحق لهم الحصول على الماء والكهرباء والغاز مجاناً. وبعد معركة كبيرة في 1957، أقنعت الشركات الحاكم بأن يضع عداداً في بيوت أفراد الأسرة الحاكمة لمراقبة استهلاكهم، حتى وإن لم يضطروا إلى سداد الفاتورة. كما كان كبار المديرين في القسم الحكومي يحصلون على كميات من الكهرباء والماء دون مقابل[81]. وبدوره، طبق المستشار في قطر سياسات مماثلة.

وبذلك، تم تأسيس استراتيجيات وسياسات الدولة بناء على رد الفعل على الوضع السياسي محلياً وإقليمياً، حيث توجهت الحكومات نحو الإصلاح الإداري والاقتصادي، على غرار أسلوب

---

(77) كمثال بنت أرامكو 500 بيت في رحيمة في رأس تنورة وباعتها على العامة: BNA, FO 371/120781.

(78) علي خليفة الكواري، **العوسج: سيرة وذكريات** (بيروت: منشورات ضفاف، 2015)، الفصل الرابع ـ نادي الطليعة.

(79) المصدر نفسه، ص 185.

(80) المصدر نفسه، ص 201.

(81) BNA, FO 1016/679.

البريطانيين في البحرين في 1923 و1956، بالإضافة إلى زيادة المزايا الفردية للموظفين، كتحسين المعاشات والإجازات، على غرار ما قامت به شركة النفط في البحرين، وزيادة الإنفاق الاجتماعي العام، على غرار ما فعلته الكويت منذ 1950. هذا فيما ابتعدت عن تقليد الكويت في زيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وفي زيادة قوة التنظيم الجماعي بين العمال، حيث كانت الكويت الدولة الوحيدة التي سمحت ببرلمان منتخب فاعل نسبياً وبنقابات عمالية. أما في بقية الدول، فقد تركز احتكار السلطة السياسية بشكل شبه كلي في يد العائلة الحاكمة ومستشاريها[82].

رابعاً: الستينيات: توسع دولة الرفاه والخوض في غمار تنويع الإنتاج ومصادر الدخل

تواصلت الخطوط العريضة التي برزت في الخمسينيات خلال العقد الذي تلاها، حيث واصلت الحركات السياسية والاجتماعية نشاطها بنسب متفاوتة على مدى الخليج، وردت الحكومات المختلفة بأن زادت المزايا الفردية للمواطنين، في مقابل عدم إعطاء أي حقوق سياسية أو تنظيمية للمواطنين والعاملين. إلا أن بعض الظواهر الجديدة أخذت بالبروز في هذه الفترة، بما فيها محاولات تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إضافة إلى بروز كادر وطني من المواطنين انخرط في مؤسسات الإدارة العامة في البلاد.

وقد كانت مرحلة الستينيات الممتدة حتى هزيمة العرب أمام الكيان الصهيوني في نكسة 1967 هي مرحلة ارتفاع في أسعار وإيرادات النفط، وهذا ما سمح لدول الخليج بمواصلة زيادة الإنفاق العام. ففي البحرين، وبعد أن كانت شركة الكهرباء والماء تدار على أساس ربحي في السابق، وصل الدعم الحكومي لدرجة أن الشركة عام 1964 لم تعد قادرة على تغطية تكاليفها الرأسمالية[83]. إضافة إلى ذلك، برزت ظاهرة التوظيف في القطاع الحكومي كطريقة لامتصاص قوة العمل المواطنة، وإن بخجل، حيث بين الإحصاء الرابع للبحرين عام 1965 بأن قطاع النفط لم يعد الموظف الأكبر في الدولة، بل القطاع الحكومي[84]. وقد مثل ذلك تغيراً محورياً على السياسة السابقة المتبعة في عهد بلغريف من ناحية التوظيف في الدولة، الذي كان مبنياً على أساس الحاجة، حيث كانت أعداد التوظيف أقل من تلك في قطاع النفط وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وفي عام

(82) انظر المحادثات بين المقيم السياسي في البحرين مع وزير الخارجية البريطانية في 28 حزيران/ يونيو 1960، حيث يبين وزير الخارجية أن الديمقراطية غير مفضلة في البحرين والاقتصار على الإصلاح الإداري والاقتصادي:

BNA, FO 1016/684.

(83) BNA, FO 371/174527, BNA, FO 371/174531.

(84) BNA, FO 371/185359.

1966، كانت الميزانية العامة في البحرين قد وصلت إلى مرحلة عجزت فيها الإيرادات عن تغطية مصاريف الدولة المتضخمة الناتجة من مخصصات العائلة الحاكمة والمصروفات العامة.

وزاد الطين بلة من وجهة نظر الحكومة اندلاع انتفاضة آذار/ مارس 1965، احتجاجاً على تقليص عدد العمال في شركة النفط بابكو، ومن ثم تبنتها الحركات الثورية من القوميين العرب والشيوعيين لتستمر لعدة أسابيع، وكان أحد قادتها أحمد الشملان المنخرط في حركة القوميين العرب آنذاك، متصدراً الصفوف الأولى من التظاهرات. وكما كانت العادة في السابق، فقد كانت رد فعل الحكومة ومستشاريها البريطانيين على هذه الانتفاضة هي ضرب وتفكيك الحركة المعارضة واعتقال قادتها، إذ أصبح أحمد الشملان ثالث جيل من عائلته يتشرف «بضيافة الدولة».

في المقابل، تم العمل على إعادة هيكلة الإدارة العامة للبلاد[85]، التي كانت في فترة ترهُّل منذ رحيل المستشار بلغريف في 1957. فتم جلب «خبير» بريطاني لإعداد تقرير حول الإصلاحات الإدارية المطلوبة عام 1966 [86]، تماماً كما كان الحال بعد ضرب الهيئة عام 1957. وبناء على التقرير، أعيد تشكيل البيروقراطية تحت مسمى مجلس الدولة، الذي أصبح الشيخ خليفة بن سلمان منذ يومها هو المدير الفعلي في البلاد بطريقة مشابهة لما كان عليه بلغريف سابقاً (ولا يزال هو رئيس وزراء البحرين حتى كتابة هذه السطور). وتواصلت عملية رفع المميزات الفردية للموظفين المواطنين، حيث فتح صندوق التأمينات الاجتماعية لأول مرة عام 1970. كما واصلت الدولة بالتوسع في المشاريع الإسكانية، حيث بدأ مشروع مدينة عيسى في كانون الثاني/ يناير 1965 كأول مدينة إسكانية جديدة تسع لـ 35 ألف ساكن[87].

لكن التحول النوعي الرئيسي في هذه المرحلة تمثل بتوجه الدولة نحو تنويع الإنتاج ومصادر الدخل. وبذلك لم تعد «التنمية» تقتصر فقط على كيفية صرف إيرادات النفط في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، كما كان الوضع في الخمسينيات، بل أصبح الهدف هو كيفية إنشاء صناعات إنتاجية ربحية غير نفطية تدر الدخل والوظائف. وبهذا لم يكن على إيرادات النفط فقط تمويل المصروفات المتكررة من خدمات اجتماعية والمصروفات على البنية التحتية، بل كان عليها الآن أن تمول مشاريع عامة إنتاجية ربحية أيضاً. وكانت فترة الستينيات هي الفترة التي بدأت فيها لبنات المشاريع العامة الربحية الأولى في كل دول الخليج، والتي مهَّدت للانطلاق الموسع فيما بعد في السبعينيات.

---

(85) BNA, FCO 8/511.

(86) عرف هذا التقرير بتقرير واليس (Wallis) نسبة إلى موظف وزارة التنمية الخارجية الذي أعده. أما تقرير 1957 فكان تقرير Cummins على نفس المنوال.

(87) BNA, FO 371/174528.

بناء على ذلك، أنشئ مجلس التنمية في البحرين عام 1967 بقيادة يوسف بن أحمد الشيراوي، وذلك بعد مسح اقتصادي للبلاد بقيادة خبراء بريطانيين في 1965. وبدأ التفكير والشروع في كثير من المشاريع الصناعية التي أصبحت جزءاً رئيسياً من اقتصاد البحرين منذ تلك الفترة[88]. فتم البدء في مشروع مصنع الألمنيوم ألبا، ومصنع مطاحن البحرين للدقيق، وشركة فنادق البحرين، وأخذت كلها شكل المشاريع العامة التي للدولة نسبة كبيرة من ملكيتها. كما فتح قطاع البنوك على مصراعيه، بعد أن كان مسموحاً لأربعة بنوك فقط بالعمل سابقاً. كما طرحت فكرة جسر يربط بالسعودية لأول مرة في هذه الفترة. ومع بداية هذه المشاريع العامة، انتقل المواطنون للعمل فيها أيضاً، بحيث أصبحت هذه المشاريع العامة هي الحاملة للثقافة العاملة المواطنة الإنتاجية التي تولدت في صناعة النفط. وهكذا برزت المشاريع العامة، بالإضافة إلى الوزارات الحكومية غير الربحية، كالمسارين الرئيسيين لتوظيف للمواطنين، على الرغم من أن التوظيف في القطاع الثاني طغى على الأول أكثر فأكثر.

وعموماً، فقد كان المسؤولون البريطانيون مشككين بداية في جدوى هذه المشاريع الإنتاجية في كل دول الخليج، إذ رأوا أنها غير مجدية اقتصادياً بل إن وظيفتها أساساً للبهرجة. وقد كان عذرهم هو أن الخليج ليست لديه الموارد البشرية أو الطبيعية لمثل هذه الأنشطة، ولذلك فعليهم التركيز على استعمال أي فائض في الاستثمار الخارجي. في المقابل، فقد نبعت أفكار هذه المشاريع الإنتاجية أساساً من الكوادر الوطنية التي بدأت بالبروز في هذه الفترة، بالإضافة إلى اقتراحات المديرين الأمريكيين في شركة النفط، والذي نشط دورهم بشكل أكثر في النصف الثاني من الستينيات، خصوصاً بعد قرار البريطانيين الانسحاب من مستعمراتهم شرق السويس والخليج عام 1967. ولم يمنع هذا التشكيك من قبل البريطانيين من أن يرسلوا الكثير من التقنيين للمساعدة والاستفادة المادية من هذه المشاريع، وحتى يتم صد النفوذ المتنامي للمسؤولين الأمريكيين في المنطقة[89].

ولقد كان يوسف الشيراوي رئيس مجلس التنمية في البحرين مثالاً على عملية «تأميم» تدريجي للتخطيط التنموي للدولة، حيث بدأ جيل من الكوادر المحليين بالصعود، وهم بدورهم كانوا أيضاً مؤمنين بأهمية التنمية، وبأن سواعد المنطقة عليها أخذ زمام القيادة والتخطيط، وقد بدأوا بالعمل جنباً إلى جنب مع العائلة الحاكمة والخبراء الغربيين. وإذا ما نظرنا إلى هذا الكادر الوطني الذي بدأ بتولي زمام التخطيط والإدارة في هذه الفترة في دول الخليج، فمن الصعب القول إن كل التعيينات فيه كانت فقط مبنية على المحسوبية. فما لا شك فيه أن عملية صنع القرار النهائي ظلت

(88) BNA, OD 34/239.

(89) BNA, FCO 8/1010, Bahrain budget 1969.

حكراً على العائلة الحاكمة، لكن يجب الالتفات لظهور طبقة من التكنوقراط المواطنين من ذوي التعليم العالي، والحس المعني بـ«تنمية» البلد، الذين شقّوا طريقهم إلى مؤسسات الدولة. وفي بعض الأحيان كان هؤلاء وعائلاتهم أعضاء سابقين في الأحزاب الثورية والمعارضة. فعلى الرغم من أن بلغريف سُجن ونفي أبوه وعمه، إلا أنه عمل على تدريب يوسف الشيراوي ليأخذ مكانه كمسؤول اقتصادي أول في البلاد في الستينيات، بينما كان ابنا عمه عبد المنعم وعلي منخرطين في الحركات الثورية المعارضة للحكم. ولم يكن هذا الحال في المد والجزر بين الحكومة والمعارضة غريباً في هذا الفترة، إذ ترددت شائعات بأنَّ حكومة البحرين الأولى بعد الاستقلال في 1971، ضمت سبعة أعضاء سابقين في حزب البعث ضمن وزرائها.

من الواضح لمن يقرأ أدبيات وتقارير تلك الفترة من ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أن «التنمية» وهمومها أصبحت في صلب خطاب ومخططات هذا البيروقراطية الحكومية الجديدة وخبرائها، وهي مختلفة جذرياً عن «الرؤى الاقتصادية» النيوليبرالية التي تتبناها دول الخليج وشركات الاستشارات في القرن الحادي والعشرين، والتي تكلمنا عنها في الفصل الخامس. فقد عكست لغة هذه الخطط روح العصر حينها من الراديكالية والثورية، وكانت مليئة بإشارات إلى «التنمية» و«العالم العربي» و«الوحدة» و«التصنيع». مدى انعكاس هذا الخطاب في الواقع يبقى محط جدل، ولكن ما لا يشوبه لبس هو أن الطرح كان مختلفاً بشكل ملحوظ عن الشعارات الطاغية اليوم مثل: «التنافسية» و«النمو» و«الخصخصة» و«الأمولة» (Financialization). وعلى الرغم من أن هذا الكادر كان قد تخلى عن حسه الثوري وأصبح أكثر انصياعاً للعائلة الحاكمة عند دخوله إدارة الدولة، إلا أن جزءاً من الفكر «التنموي» (Developmentalist) في ذلك العصر أيضاً دخل في مخططاتهم وإدارتهم للدولة.

وهذا طبيعياً يدعونا إلى التساؤل: لما كان هذا الكادر يحتوي في جزء كبير منه على أكثر الناس تعلُّماً وكفاءة من ناحية الخبرة، ولما كانت التنمية وهمومها في صلب تطلعاتهم، فلماذا تقهقرت أهداف التنمية التي وضعوها وكان الوصول إليها متذبذباً، ولماذا واجهوا الفشل في جوانب كثيرة منها؟

في البداية، يجب الإقرار ببعض الجوانب الإيجابية التي نتجت من هذه العملية. فقد أنتج هذا النظام بيروقراطية الدولة الحديثة في منطقة الخليج وقام بتوطينها، وعمل على مأسسة دولة الرفاه التي وسّعت نطاق الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبنية التحتية والكهرباء والمياه لعامة الناس وبسواعد محلية، كما بيّنّا في هذه الفصول. وهذه الإنجازات (التي عادة ما تُهمل في كثير من المناقشات) يجب الاعتراف بها أيضاً للإنصاف وتقييمها إلى جانب الإخفاقات الكبرى للتخطيط التنمويّ الوطني.

في المقابل، فقد كان هذا النظام استبدادياً وغير خاضع للمساءلة، فطريقة الإدارة التكنوقراطية التي انتشرت في تلك الفترة، والتي لم تكن حكراً على دول الخليج فقط، كانت مفتونة بمبدأ «الحداثة العالية» (High Modernism)[90]، بحيث كان الإيمان بأنه بالإمكان إدارة كل شيء من حياة الناس بناء على أسس العلم والحداثة، ووضع الخطط والمعادلات التي ستتحكم في كل صغيرة وكبيرة يقوم بها الناس. لذلك ظهرت الخطط والنماذج الكلية (Macro-vision)، التي رأت أنه يمكن التنظير والتخطيط لكل جزء من الاقتصاد والمجتمع من الألف إلى الياء. وكانت هذه النظرة استعلائية تجريدية، تؤمن بقدرة المخطط والخبير على النظر إلى المجتمع من فوق، ما يوفر له نظرة الخالق على من أسفله، بحيث يراقب ويتحكم في بني البشر تحت ناظريه.

وكان التعاطي مع قاعدة الناس معدوماً، بحيث كانت المشاركة الشعبية، من الناحية السياسية أو حتى الاستشارة في رسم الخطط التنموية والرؤى غير موجودة، وكان على الشعب أن يقبل ويتكيف مع ما كانت تمليه هذه الخطط، بل إن النظرة في كثير من الأحيان رأت أن الشعب غير مثقف وغير مهيأ ولا يفهم أهمية ما نقوم به، وأنه علينا أن نثقفهم وننميهم وننهض بهم حسب ما يراه الخبراء. وبذلك، وكما رأينا منذ إصلاحات المسؤولين البريطانيين في عشرينيات القرن الماضي، كان رد فعل التكنوقراط لأي مطالبات شعبية سياسية، أكان هؤلاء التكنوقراط بريطانيين أم محليين، أنه يجب جلب المزيد من الخبراء لدراسة الأوضاع وتطوير الخطط ومن ثم تطبيقها، دون إشراك بقية الشعب في هذه الخطط.

إذاً، لم يكن هناك الكثير من النقد أو التشكيك في قدرة العلم والتخطيط العالي على فهم ومعالجة كل القضايا الاجتماعية، أو وعي بأنه في الكثير من الأحيان هناك أمور تختص بحياة بني البشر لا يمكن حسابها كلياً عبر التجريد والنظريات، وأن بني البشر قد يتفاعلون ويكون رد فعلهم غير تلك التي في حسبان الخبير، وأن هذه النظرة الاستعلائية التي لا تأخذ رأي الناس فيها قد تؤدي إلى الكوارث. بل وصل الحال ببعض الخبراء أن وضعوا اللوم على الناس عند فشل مخططاتهم، وقالوا لهم أنتم لستم واعين بما فيه الكفاية، أو لم تفهموا خطتي وما كان عليكم عمله!

لذلك أدت هذه المنهجية إلى ارتكاب العديد من أخطاء «الحداثة العالية» التي حصلت أيضاً في أمكنة أخرى في العالم، بما في ذلك مشاريع «الفيلة البيضاء»، مثل برنامج تصدير القمح الكارثي في السعودية الذي استنزف كل مخزونات المياه العذبة في البلاد، أو قرار الكويت بهدم المدينة القديمة كاملة لبناء مدينة مستقبلية «حداثية» مكانها، هي أساساً مخصصة ومهيأة للسيارات وليس لبني البشر (سنناقش هذه الظاهرة بإسهاب في الفصل العاشر).

---

(90) James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (London: Yale University Press, 1998).

هذا الانعدام لمشاركة الشعب في اتخاذ القرار أخذت بعداً إضافياً في الخليج، وخصوصاً في ظل الحكم المطلق المحدث نفطياً الذي تكلمنا عنه. فلما كانت العائلات الحاكمة تتخذ القرارات الأساسية من غير إشراك الغير، لم يكن بعيداً على «الخبراء»، أكانوا غربيين أم عرباً أم مواطنين، أن يتخذوا قراراتهم التي تخصهم بانفرادية ودون أخذ رأي المواطن. وهذه التركيبة تفيدنا في فهم هيكلية وبنية البيروقراطية في الخليج، التي اعتمدت أكثر فأكثر على الأوامر من فوق.

أمر مماثل للوضع في البحرين حصل في نهاية الخمسينيات والستينيات في السعودية من ناحية بناء كادر تكنوقراطي وطني. وكما رأينا فربما كان عبد الله الطريقي، وزير النفط السعودي السابق، الأكثر شهرة وراديكالية بين هؤلاء التكنوقراط. وبعد إطاحة الطريقي في أوائل الستينيات، بدأ الحكّام السعوديون باختيار تكنوقراط أكثر انضباطاً للأوامر الملكية. حيث قاد هذا التكنوقراط الوطني، بمساعدة المستشارين الغربيين، التحول الاقتصادي في الخليج تحت إمرة العوائل الحاكمة. وساد مزيج من التنمويّة، والقومية، والولاء للعائلة المالكة بين هذا الكادر التكنوقراطي الوطني الجديد. وقد وصلت نسبة حاملي شهادة الدكتوراه في السبعينيات بين وزراء السعودية إلى معدلات دفعت مسؤول في السفارة البريطانية إلى أن يعلق أن هناك نوعاً من الهوس بالدكتوراه، وأنها قد تكون الدولة التي تحتوي حكومتها على أكبر عدد من حاملي الدكتوراه في العالم!

ويعود تاريخ «التخطيط التنموي» الرسمي في السعودية إلى عام 1960، حين أُنشئ معهد الإدارة العامة لتدريب البيروقراطيين والمخططين والتكنوقراط في الدولة. إلا أن التخطيط التنموي تمأسس أكثر فأكثر عام 1968 [91] حين تم إنشاء الهيئة المركزية للتخطيط برئاسة هشام ناظر، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للتخطيط ومن ثم وزيراً للبترول والثروة المعدنية. وأصبحت الهيئة مثالاً حياً على هذا التفاعل بين التكنوقراط الوطنيين والخبراء الغربيين، حيث تم تكليف الهيئة بوضع خطة التنمية الخمسية الأولى للبلاد للأعوام 1970 ـ 1971 إلى 1975ـ1976 [92]، فكلّفت الهيئة مجموعة من الخبراء الاقتصاديين من جامعة ستانفورد لوضع لبِنات الخطة التنموية الخمسية الأولى، وفي الوقت نفسه كُلّف فريق من جامعة هارفرد لتقييم عمل فريق جامعة ستانفورد[93]!

وعلى الرغم من وجود نظرة التخطيط العالي والدور المحوري الذي أدّته مؤسسات الدولة في اقتصاد البلاد، فقد كانت العقلية السائدة في هذه الخطط تقتضي أن الاقتصاد يجب أن يبنى على مبدأ «السوق» والقطاع الخاص. ولذلك، فكما كان الحال في الكويت قبلها، خلقت المشاريع الاقتصادية المنبثقة من الصرف الحكومي فرصاً كبيرة لبروز عائلات تجارية، استطاعت احتكار

(91) BNA, FCO 8/1743 2840.

(92) أنور أبو العلا، «خطة التنمية الأولى (ما هو مصير أهدافها الثلاثة)،» **الرياض**، 8/ 5/ 2010، < http://www.alriyadh. com/523599>.

(93) BNA, POWE 63/1024, and PET /1066/658/5.

الكثير من مناقصات المشاريع الحكومية، إضافة إلى وكالات الاستيراد التي تنامى دورها مع تزايد الاستهلاك في البلاد.

وعلى الرغم من كون الستينيات مرحلة نمو في الإيرادات النفطية، خصوصاً في الأعوام السابقة للنكسة عام 1967، إلا أن السعودية لم تتوجه في نفس مسار الكويت والبحرين، حيث بقيت نسبة دعم استهلاك السلع متدنية. وقد أثرت في هذا التوجه عدة أمور، وخصوصاً أن جراح أزمة 1957ـ1958 المالية لم تزل طرية في بال المسؤولين. فضلًا عن ذلك، فقد بدأت إيرادات النفط بالتذبذب عقب النكسة، كما حضر هاجس الأمن الخارجي بقوة في السعودية، وخصوصاً أنها لم تكن تحت الحماية البريطانية الرسمية كما هو الحال مع باقي دول الخليج، حيث كانت تخوض صراعاً مع جمال عبد الناصر والجمهوريين في اليمن بين 1962 و1970. ولذلك أخذ القطاع العسكري النسبة الكبرى من الميزانية (قرابة 40 بالمئة في عام 1969)، هذا بالإضافة إلى التحويلات إلى مصر والأردن بعد اتفاق الخرطوم عام 1967، التي استحوذت بدورها على 10 بالمئة أخرى من الميزانية.

لذلك، فقد كانت الستينيات مرحلة بناء الكثير من مؤسسات الدولة في السعودية، وتوجه جزء منها نحو تقنين المصروفات وحتى زيادة قدرة الدولة على استخلاص الإيرادات والضرائب من بقية المجتمع. فتم في 1969 خفض الدعم على الطحين والأرز واللحم وغيرها من المواد المدعومة [94]. وفي نفس السنة، طبقت ضريبة الدخل لأول مرة في سابقة فريدة في دول مجلس التعاون، تحت اسم «ضريبة الجهاد» على كل الشركات والأفراد السعوديين الذين يتعدى دخلهم 12 ألف ريال شهرياً، وإن كانت نسبها صغيرة[95].

في المقابل، واصلت الحكومة السعودية تدعيم مزايا وحقوق الموظفين المواطنين في علاقتهم مع أرباب العمل. ومن أهم هذه التطورات سن قانون عمل عام 1969 [96]. وبحسب السفير البريطاني، فقد كان القانون «متقدماً» من ناحية الحقوق عموماً عند مقارنته بالدول الأخرى باستثناء جانب واحد: النقابات، في مواصلة للنمط الذي تمأسس في بقية دول الخليج بأن تكون الحقوق والمزايا الفردية للموظف عالية، في حين يتم التأكد من منع أي نوع من التنظيم العمالي الجماعي. بل إن الخبير الباكستاني من منظمة العمل الدولية، وهو من كتب المسودة الأولى من القانون،

(94) BNA, FCO 8/1488.

(95) كانت الضريبة 1 بالمئة على من دخلهم بين 12 و24 ألف ريال، و5 بالمئة على الدخل فوق 48 ألف ريال. وكانت الضريبة على غير السعوديين أعلى.

(96) كانت السعودية قد أصدرت قانوناً يتعلق بحقوق العمال في عام 1937 باسم تعويض العمال في المشاريع الصناعية والتقنية، وقد تحول إلى نظام العمال في عام 1942، إلا أن قانون عام 1969 كان أول قانون موسع وشامل من ناحية الحقوق والمزايا الموفرة للعمال. أنا ممتن لسلطان العامر لإثارة هذه النقطة.

كان قد خصص جزءاً للنقابات، تم مسحه في النهاية بناء على الإرشادات الواضحة والصارمة من الملك[97].

وكان المعيار الرئيسي لقانون العمل هو تقليص الفجوة بين الأوضاع والمميزات في القطاع النفطي وباقي القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً وزارات الدولة منها، مبيناً الأثر الكبير للقطاع النفطي على باقي مؤسسات الدولة حتى في السعودية. وكانت عملية صياغة القانون متأثرة مباشرة بالتحركات في باقي الخليج والوطن العربي. ففي نهاية الخمسينيات، فعِّلت الخدمات الاجتماعية في الكويت ومصر وسورية، بما فيها التقاعد، كما تم تأسيس قانون العمل في البحرين 1957. وبدأت باقي البلدان العربية بدراسة مميزات مماثلة خلال الستينيات، بما فيها العراق والسودان ولبنان والأردن. وبحسب وجهة نظر السفارة البريطانية، فإن ما دفع الحكومة إلى إجراء هذه الإصلاحات العمالية والاجتماعية كانت المخاصمات الداخلية والمنافسة بين حكم فيصل وسعود في بداية الستينيات، إضافة إلى الخوف من الخطر الخارجي من الأنظمة العربية الثورية، وخصوصاً الاتحاد بين سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة عام 1958. ومنذ عام 1964 قامت مجموعة من المنفيين السوريين من ذوي الخبرة في مجال العمال بالانتقال للعمل كمستشارين في السعودية.

وبعد نكسة 1967 وهزيمة عبد الناصر، قضت الرؤية داخل أروقة الحكم بأن الوقت مناسب لإدخال التغييرات في الحقل الاجتماعي والعمالي[98]. وكان أحد الخبراء الأساسيين (فؤاد عادل) الذي وضع قانون العمل في السعودية هو نفسه من وضع القانون في الأردن. ومن محادثات المسؤولين البريطانيين مع الخبراء الذين وضعوا الإصلاحات، فقد كانوا صدقاً يرون أنهم يضعون نظاماً أفضل للعامل السعودي من ذلك الموجود في الجمهوريات العربية، الذي حسب تعبيرهم كان في الجمهوريات منفوخاً بالدعاية السياسية (البروباغندا) وبدون مميزات حقيقية للعامل. وكانت السعودية بالإضافة إلى مستشاريها الخاصين، قد استعملت خبراء من الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية في كل ما سبق، إلا أنها ولأمور سياسية طلبت من المنظمات عدم إرسال الخبراء من البلدان العربية[99]، والاقتصار على الخبراء من الدول الغربية ومن الهند، حيث بدأت الحساسيات بين الدول بالانعكاس على توظيف الوافدين العرب في تلك الفترة.

على هذا المنوال، طلبت الحكومة السعودية في منتصف الستينيات من منظمة العمل الدولية

---

(97) BNA, FCO 8/1744 labour affairs in saudi arabia 1971.

(98) كما يرى الأخ سلطان العامر أن معارضة الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره من مشايخ الدين لأي قانون وضعية (بما فيها قوانين العمل) قد تكون أخرت تنفيذها حتى وفاته في عام 1969.

(99) المصدر نفسه.

مساعدة تقنية في إنشاء نظام التأمين الاجتماعي، الذي فعل عام 1969 [100]. وبحسب تقرير السفارة البريطانية، فإن هدف البرنامج الأساسي كان سياسياً لمواجهة البروباغندا القادمة من الأنظمة العربية الثورية، مما يبين أنه حتى البرامج التي تبدأ كدعاية سياسية قد تتحول بعدها إلى جزء أساسي من الاقتصاد وحياة وتطلعات الناس، إذ إنه مع بداية السبعينيات لم يكن بإمكان الحكم الرجوع عن هذه المميزات نظراً إلى شعبيتها داخلياً. وهكذا تحولت الأسباب السياسية الخارجية لبدء المشروع إلى أسباب سياسية داخلية لمواصلته!

كما وُضع المخطط الهيكلي لمدينة الرياض وجدة عام 1969 [101]. وظهرت معهما بذور أفكار لمشاريع إسكان للمواطنين، على الرغم من أنها لم تطبق بعد في تلك الفترة. وبذلك، كانت الستينيات مرحلة خصبة في السعودية من ناحية دخول المميزات والحقوق العمالية، على الرغم من عدم تنظيمها جماعياً، إضافة إلى التخطيط التنموي. إلا أن قضية دعم الاستهلاك من قبل الدولة بشكل مكثف لم تكن قد تمأسست بعد، بل إن الدولة قامت بفرض ضرائب الدخل على الموظفين والشركات.

أما من ناحية الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، فعلى الرغم من السير في الخطى الأولى خلال الستينيات، إلا أنها ظلت خجولة مقارنة بنظيرتها في السبعينيات. فلم يزل نحو نصف قوة العمل (46 بالمئة) يعملون في الزراعة والرعي في عام 1965. وعلى الرغم من ذلك، تم تأسيس شركة بترومين عام 1962، وهي الهيئة المعنية بتطوير الصناعات المرتبطة بالنفط، كما تم تأسيس مصنع الأسمدة (Safco) في عام [102]. وتم افتتاح جامعة كلية المعادن والبترول في 1963 بالتعاون مع عدة جامعات أمريكية للمساعدة فيها، بما فيها MIT وبرينستون [103]، وسبقتها جامعة الملك سعود عام 1957 كأول جامعة في دول مجلس التعاون. وبذلك فقد كانت السعودية أولى دول الخليج التي حاولت توطين التعليم العالي، وأولاها في محاولة توطين المهارات والتكنولوجيا النفطية. ولكن ظل التوجه العام في الخطة الخمسية الأولى مركزاً أكثر على مصروفات بناء مشاريع البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية بدلاً من الصناعة، التي أخذت حيزاً أصغر [104].

أما في الكويت، فتواصل صرف إيرادات النفط على الخدمات الاجتماعية وتوزيعها على

(100) BNA, FCO 8/1744 labour affairs in saudi arabia, 1971.

(101) BNA, POWE 63/1024, BNA, PET /1066/658/5.

(102) BNA, FCO 8/2109, 1973, Visit by the governor of the bank of England to Saudi Arabia.

(103) BNA, FCO 8/1757 oil affairs in saudi arabia 1972.

(104) أبو العلا، «خطة التنمية الأولى (ما هو مصير أهدافها الثلاثة)».

شكل رواتب على مدى الستينيات. هذا إضافة إلى تواصل الإنفاق على البنية التحتية[105]، بما فيها بناء المطار الجديد والمشاريع الإسكانية وإنشاء جامعة الكويت، التي تأسست عام 1966. وعلى الرغم من أن الكويت كانت أول من توجه نحو عملية التصنيع وتنويع الإنتاج، إذ صدر أمر أميري بإنشاء مصنع بتروكيميائيات في عام 1961، كما كان هناك اقتراحات وتوجه نحو فتح مصانع الألومنيوم والحديد قبل ذلك بسنتين[106]، إلا أن التوجه السائد لدى الدولة أخذ يميل إلى القول بأن الدولة ليس بإمكانها المنافسة عالمياً في التصنيع، وأنه من الأفضل استعمال فائض إيرادات النفط للاستثمار الخارجي[107]. ومنذ ذلك الحين أضحت المشاريع الصناعية في الكويت ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بتلك في السعودية أو البحرين.

كما كانت الكويت أول من أسس سوق أسهم رسمياً عام 1962، ممهداً لعدة شركات مساهمة بالظهور، كان للمشاريع العامة فيها نصيب كبير، حيث كانت الكويت أول من مأسس مبدأ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في شركات مشاريع عامة مساهمة، بما فيها شركة الكويت للسينما، وشركة الكويت لمطاحن الدقيق، وشركة الكويت للنقليات[108]. وبذلك، أصبح سوق الأسهم قناة جديدة بإمكان كبار المستثمرين وحتى عموم المواطنين أن يضعوا أموالهم الفائضة فيها كمصدر للدخل، وفي كثير من الأحيان كانت الدول تضمن هذا الاستثمار عبر مشاركتها كمستثمر أيضاً في المشاريع العامة. ومع تكاثر الشركات في سوق الأسهم، بما فيها الشركات الخاصة، بدأت ظاهرة جديدة بالبروز وأصبحت سائدة في ما بعد في كل دول الخليج، إلا أنها بلغت أقصاها في الكويت، وهي أن الكثير من الشركات المساهمة أصبحت طريقة لتدوير النقد الفائض في البلاد، على الرغم من أن الكثير من هذه الشركات لم تكن منتجة على أرض الواقع. ووصلت ظاهرة تدوير عوائد النفط في سوق الأسهم إلى أقصاها عند انفجار فقاعة الأسهم في سوق المناخ غير الرسمي عام 1982، نظراً إلى تكاثر الشركات الوهمية التي يتم تدوير الأموال فيها.

تطورٌ أخير يجب الإشارة إليه في النصف الثاني من الستينيات وسبق وتطرقنا إليه في الفصل الخامس، وهو اكتشاف وتصدير النفط لأول مرة في جنوب الخليج في الإمارات وسلطنة عمان. ولما كان النفط لم يُكتشف في جنوب الخليج حتى الستينيات، فإن الأحداث تعاقبت في وقت محدود جداً وتم التعلم من التجربة في شمال الخليج. وكما أسهبنا سابقاً، فمع تضاؤل نفوذ

(105) BNA, FCO 8/1048.

(106) BNA, FO 371 156857.

(107) هذه كانت وجهة نظر الاقتصادي البريطاني روبرت مابرو (Robert Mabrow) في السبعينيات كمثال. انظر: الكواري، **العوسج: سيرة وذكريات**.

(108) BNA, FO 371 168748.

البريطانيين في شمال الخليج، زاد في المقابل نفوذهم واهتمامهم في جنوب الخليج في الستينيات، حيث أطيح ثلاثة حكام في الشارقة وأبوظبي وعُمان خلال خمس سنوات بذريعة إدخال إصلاحات تنموية. وقد يكون أفضل تجسيد لدور الضغط الشعبي في الإصلاح هو ثورة ظفار في عمان التي اندلعت عام 1965، والتي شاركت فيها كوادر يسارية وقومية من باقي دول الخليج بما فيها الكويت والبحرين، وأصبحت الثورة هي نقطة تلاقي هذه الحركات في الخليج[109]. وقد أدت هذه الثورة في نهاية المطاف إلى انقلاب على الحاكم السابق في 1970، ودخول البلاد في إصلاحات إدارية واقتصادية جمة في عهد السلطان الجديد تحت إشراف المستشارين البريطانيين الذين أنشأوا وأداروا أغلب مفاصل الدولة الحديثة.

وبنهاية الستينيات، استطاع البريطانيون بسط إدارتهم ورؤيتهم بشكل ممنهج في هذه الدول في جنوب الخليج، بحيث اتخذوا مساراً مماثلاً للذي تم رسمه في الدول الأخرى سابقاً ولكن بوتيرة متسارعة، حيث تم تأسيس إدارة عامة كفؤة يقودها في كثير من الأحيان بريطانيون (راجع الفصل الخامس)، وزاد الإنفاق على البنية التحتية، وتطوير الخدمات الاجتماعية العامة من صحة وتعليم، إضافة إلى البرامج السكنية وتوظيف المواطنين في القطاع العام، وإعطاء الموظفين مزايا فردية عالية من رواتب وإجازات... إلخ، في مقابل الإمساك عن الحقوق السياسية وحقوق التنظيم الجماعي للعمال. ومن ناحية المواطنين، فقد بدأوا أيضاً بالعمل في صناعة النفط كما كان الحال في بقية الدول الخليج، إلا أنهم سرعان ما انتقلوا بشكل سريع إلى العمل في البيروقراطية الحكومية مع مجيء السبعينيات.

وهكذا، أصبح على إيرادات النفط تمويل عدة مسارات في آن واحد في كل من دول الخليج: فكان عليها تمويل مصروفات العائلات الحاكمة وأدوات الدولة القسرية، بما فيها الجيوش والأمن. كما كان عليها تمويل الخدمات الاجتماعية وتوفير الدعم الاستهلاكي للمواطنين وتوظيفهم في إدارات الدولة، بالإضافة إلى تمويل الإنفاق على المشاريع الإنشائية للبنية التحتية. وأخيراً، فقد كان عليها تمويل المشاريع العامة الربحية الإنتاجية، وإن كانت هذه خجولة جداً. وقد اتخذت كل دولة خلطة مختلفة في نسب المصروفات التي ذهبت لكل من هذه المسارات، إلا أنها وجدت كلها بنسب متفاوتة. وكانت هذه الالتزامات الآخذة في الاتساع تسبب عبئاً متزايداً على ميزانية الدولة، وخصوصاً مع تذبذب أسعار النفط فيما بعد النكسة عام 1967. إلا أن طفرة السبعينيات سرعان ما جعلت مشكلة شح الإيرادات في خبر كان.

(109) Abdel Razzaq Takriti, *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013).

خامساً: انفجار السبعينيات الكبير: اصرفْ ما في الجيب...

عادة ما يبدأ أي كتاب تمهيدي في الاقتصاد بالقول إن المشكلة الاقتصادية الأساسية هي التفاضل بين الخيارات الاجتماعية المتاحة نظراً إلى شح الموارد، فيجعل إمكان تنفيذ كل الخيارات مستحيلاً. فعلى الدولة أن تختار إن أرادت توجيه مواردها نحو بناء الأسلحة، أو نحو استهلاك الغذاء وإشباع شعبها، أو إلى بناء الصناعات المتقدمة. إلا أن الطفرة النفطية الثانية في السبعينيات وفرت حلاً استثنائياً لدول الخليج على مستوى تاريخ البشرية، بحيث كان بالإمكان أن توفر المال لكل المسارات المختلفة التي أراداتها؛ بل وأن يكون لديها فائض بعد ذلك أيضاً. إذاً، أصبحت المشكلة الآن هي ما العمل بالوفرة، أو كما سماها عبد العزيز الجلال «إدارة اليُسر»[110]. وبذلك، وصلت كل دول الخليج إلى مرحلة مشابهة لما واجهته الكويت في الخمسينيات، بحيث تدفقت عليها أرقام مهولة من الإيرادات النفطية بين ليلة وضحاها، وكأنها ثروة هبطت من السماء. وكان الخيار الذي تبنته دول الخليج في صرف هذه الإيرادات هو المواصلة في كل المسارات التي تشكلت في الفترة الماضية مجتمعة وفي آن واحد. وبذلك فإن الخلفية المجتمعية ـ التاريخية أدّت دورها في تحديد كيفية صرف إيرادات النفط، حيث أصبح هدف الحكومة هو تجنب الصدام بين الفئات المختلفة في المجتمع عبر صرف إيرادات النفط عليها، على أن تبقى كتلة القوة، وعلى رأسها العائلة الحاكمة والدولة التي تديرها، في أعلى الهرم المجتمعي، بحيث تبقى هي المتحكمة في كيفية صرف إيرادات النفط، التي أصبحت أهم عامل في تحديد مسار واقتصاد الدولة.

في ما يلي، نركز سردنا على التطورات في السعودية خلال هذه الفترة، إلا أن القصة مماثلة في كل دول الخليج: زيادة الإنفاق عبر الإيرادات المتضخمة، بحيث استعملت إيرادات النفط لتمويل العائلة الحاكمة، ولتمويل الخدمات الاجتماعية للمواطنين، ولتوفير الدعم لاستهلاك المواطنين والشركات الربحية، ولتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي، ولتمويل مشاريع البنية التحتية الإنشائية، ولتمويل المشاريع الربحية الإنتاجية، كلها في آن واحد، دون التفكير في كيفية إعادة التوازن فيما بينها إن هبطت الأسعار فيما بعد.

كانت سنة 1971 مفصلية على مستوى الخليج، إذ حصلت الدول الأربع المتبقية تحت الاستعمار البريطاني على استقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة. وفي نفس العام، بدأت إيرادات النفط بالارتفاع مرة أخرى بعد تذبذبات النكسة، وإن كان الارتفاع لم يصل بعد إلى مستويات

(110) عبد العزيز عبد الله الجلال، **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ 91 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986).

جنونية. ففي السعودية، وبعد ميزانية تقشفية في سنة 1970 [111]، زادت إيرادات الدولة 60 بالمئة[112] في العام التالي في إثر اتفاقيات التسعيرة الجديدة مع شركات النفط[113]، فضلاً عن الارتفاع الكبير في الإنتاج، والذي زاد من 3.6 مليون برميل يومياً إلى 5.1 مليون برميل[114]. وكان رد فعل الحكومة على هذه الزيادة هو إلغاء ضريبة الدخل التي وضعتها قبل سنتين، وتم إلغاء ضريبة الديزل والبترول أيضاً. وتواصلت إيرادات النفط بالارتفاع عام 1972، الذي شهد توسعاً في قدرات الاقتصاد الإنتاجية، وخصوصاً في الإسمنت والصناعات الخفيفة كالمشروبات والمأكولات والألبان والبلاستك ومساحيق الغسيل[115].

لكن الزيادة المهولة في الإيرادات أتت عام 1973، وذلك في إثر خفض منظمة الدول العربية المصدرة للبترول «أوابك» للإنتاج احتجاجاً على حرب 1973 بين مصر والكيان الصهيوني، فتضاعفت أسعار النفط أكثر من ثلاث مرات خلال سنة. ففي السعودية، زادت إيرادات الدولة العامة من 7.9 مليار ريال عام 1970 إلى 11.1 مليار عام 1971، ثم إلى 15.4 مليار عام 1972؛ فيما قفزت عام 1973 إلى 41.7 مليار ريال، ومن ثم إلى 100.1 مليار عام 1974، وسرعان ما وصلت إلى 368.0 مليار عام 1981، أي أنها تضاعفت زهاء 24 مرة في غضون عشر سنين. وبهذا برزت «مشكلة الامتصاص» في كل دول الخليج، إذ كيف كان لدول الخليج أن تنفق كل هذه الأموال؟

وعلى الرغم من أن الكثير من المسؤولين الغربيين رأوا بأنه يستحيل على دول الخليج إنفاقها[116]، إلا أن دول الخليج أبت إلا أن تبرهن العكس. فزاد الإنفاق العام في السعودية من 6.3 مليار ريال عام 1970 إلى 8.1 مليار عام 1971، ثم إلى 10.1 عام 1972. ثم قفز إلى 18.6 مليار عام 1973، وبعدها إلى 35.0 مليار عام 1974، ليصل إلى 81.2 مليار عام 1975 و128.3 مليار عام 1976. وسرعان ما وصل إلى 284.7 مليار عام1981 [117]، أي أن الإنفاق زاد أكثر من 28 ضعفاً في غضون عشرة أعوام.

وقد انعكس هذا الإنفاق المتزايد على تضخم كل مسارات إنفاق الدولة التي بيّنّاها سابقاً. ففي عام 1974، وهي نفس السنة التي وافقت أرامكو فيها على مبدأ تأميمها بالكامل تدريجياً، تم خفض

(111) BNA, FCO 8/1734.

(112) BNA, FCO 8/1905.

(113) BNA, FCO 8/1733 1971.

(114) BNA, FCO 8/1743.

(115) التقرير السنوي لساما 1972. BNA, FCO 8/2104.

(116) انظر الحوارات بين المسؤولين البريطانيين في سفارتهم في السعودية في الملف: BNA, FCO 8/2109.

(117) الأرقام الرسمية من SAMA.

تعرفة الكهرباء والجمارك، ورفع رواتب الموظفين الحكوميين والعسكريين، كما بدأ تطبيق أنظمة التأمين الاجتماعي على كل موظفي الدولة. وأصبح توفير السكن قضية رئيسية للدولة، بحيث تم التخطيط لبناء مئة ألف وحدة سكنية[118]، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الشوارع والبنية التحتية. وزاد الدعم الاستهلاكي لتكلفة الكهرباء ومشتقات النفط والمحروقات وسلع الغذاء الأساسية على مدى السنوات القليلة التالية، إضافة إلى إزالة ضرائب الجمارك على أغلبية الواردات، ما عدا بعض المنتجات المنافسة للصناعات المحلية الناشئة[119]. وبرز الرادع الرئيسي على النمو المطلق في الإنفاق هو قدرة إيصال الواردات للدولة، إذ لم تكن الموانئ الموجودة مهيأة لاستقبال كمية الواردات المتضخمة بشكل متسارع. وأصبحت المشكلة الأساسية للدولة في عام 1974 هي: كيف لك أن تصرف 3 مليارات ريال في الشهر؟

حتى بعد هذا الإنفاق المتضخم، لم يزل هناك فائض من الأموال في الميزانيات في السنوات الأولى من الطفرة. وقد توجه الكثير من هذا الفائض نحو الاستثمارات في الخارج، وخصوصاً في البنوك الغربية بعد أن طلبت هذه الدول عدم سحب كل هذا الفائض المالي من الاقتصاد العالمي، بل إعادة تدويره في الاقتصاد هناك. كما تم تقديم بعض العطايا للمؤسسات الداعمة للدول العربية والإسلامية والنامية، مثل قرض بلغت قيمته 750 مليون دولار للبنك الدولي وآخر شبيه إلى برنامج الغذاء العالمي. وبدأت الدول الغربية بالاستفادة من الإنفاق العسكري المتزايد، وخصوصاً على الأسلحة التي تم شراؤها أصلاً من الولايات المتحدة ومن بريطانيا بمليارات الدولارات.

وقد أسس هذا الصرف الهائل لتغيرات جمة في العلاقات الاقتصادية في البلاد، حيث فتحت الأبواب على مصاريعها لاستيراد قوة العمل غير العربية بشكل موسع. وكان هذا التوسع في استقطاب العمال من كل بقاع العالم من أهم المزايا التي حصدها ملاك رؤوس الأموال، إلا أنهم استطاعوا أن يفوزوا بعدة مزايا أخرى، خصوصاً من ناحية العلاقة مع العمال وفي منافسة رأس المال الأجنبي. ففي عام 1977 تم إرساء قانون يفرض على أي شركة إنشاء أجنبية تحصل على إحدى مشاريع الحكومة الضخمة أن تقدم 30 بالمئة من أعمالها كعقود فرعية (Subcontracting) إلى المقاولين المحليين[120]. كما تم سن قانون يفرض على الشركات الأجنبية توظيف وكيل سعودي ليمثلها في كل المناقصات الحكومية عام 1978، وتم حصر وكالات الاستيراد في المواطنين السعوديين. أما

(118) BNA, FCO 8/2570 Letter from British Embassy, 16 April 1975.

(119) BNA, FCO 8/2570 Letter from British Embassy, 16 April 1975.

(120) Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 153-154.

من ناحية الكفالة، فتم تشديد القوانين والإجراءات التي جعلت كفة القوة في يد الكفيل (وسنتطرق إلى هذه بعمق في الفصل التاسع).

وزادت القروض والدعم المقدم من الدولة إلى ملاك رؤوس الأموال، خصوصاً الكبار منهم. فبين عامي 1973 و1984، تم توزيع قرابة 59 مليار دولار من القروض ذات صفر بالمئة فائدة من بنوك الدولة على المنتجين، وزادت قيمة القروض من 74 مليون ريال عام 1972–1973 إلى 1.2 مليار ريال عام 1974–1975، حتى وصلت إلى 10.1 مليار ريال عام 1981 – 1982 [121]. وحصلت كبرى الشركات الزراعية في السعودية تحديداً على دعم هائل من الدولة، في حالة ميزتها عن بقية دول الخليج، حيث نما قطاع زراعي ربحي قوي يسيطر عليه أساساً كبار الشركات بدلاً من صغار المزارعين، الذين كانوا عموماً أكبر المتضررين في هذه الفترة، حيث فقدوا القدرة على المنافسة وترك الكثير منهم المهنة للأبد.

وقد أدت هذه التغيرات إلى بروز اختلافات كبيرة في الدخل (Income Inequality). وعلى الرغم من أن دولة الرفاه والتحويلات والأجور التي وفرتها الدولة لكثير من المواطنين خففت ظاهرياً من حدة الفروقات، إلا أن الاختلافات الفاقعة في الدخل والثراء في مصاف المواطنين كانت حالة لا يمكن إخفاؤها في كل دول الخليج، وخصوصاً السعودية ذات المساحة الشاسعة والكتلة السكانية الأكبر. وبنهاية السبعينيات، تعدت نجد الحجاز كأغنى المحافظات بعد أن كانت أفقرها، لكونها مركز الدولة الجديد في الرياض وأيضاً مسقط رأس العائلة الحاكمة. فعلى الرغم من أن 26 بالمئة من السكان كانوا يعيشون في نجد، إلا أنها كانت تحتوي على 44 بالمئة من الفئة الأعلى دخلاً. ووصلت تعداد هذه الفئة الأعلى دخلاً ثلاثة أضعاف نظيرتها في محافظة عسير ذات السكان الأكثر.

وعلى الرغم من عمل الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى الجديدة التي تكونت بين المواطنين في القطاع الحكومي، فإن المجموعتين اللتين استحوذتا على الجزء الأكبر من الثراء كانتا مجموعة رجال الأعمال وكبار الموظفين في القطاع الحكومي، الذين مارسوا الدورين معاً في كثير من الأحيان، حيث شكلت هاتان المجموعتان 84 بالمئة من فئة الأشخاص الذين يجنون أكثر من 100 ألف ريال في السنة [122]. وتم تقنين قدرة كبار المتنفذين على دمج هاتين المهنتين في عام 1975، بعد إلغاء المنع السابق الذي جرَّم على العاملين في الوظائف الحكومية العمل في التجارة. أما أقل من استفاد من الطفرة، فكان الموجودون في محافظات الأطراف غير الحجاز والشرقية ونجد، وخصوصاً صغار العمال في الزراعة والرعي والأعمال غير الحكومية.

(121) المصدر نفسه، ص 152–151.

(122) المصدر نفسه، ص 158–163.

وهكذا، تم استعمال إيرادات النفط لتمويل العائلة الحاكمة، والخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين من صحة وتعليم، ولدعم أسعار استهلاك المواطنين والشركات الربحية، ولتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي، ولتمويل مشاريع البنية التحتية، ولتمويل المشاريع الربحية الإنتاجية، ولشراء أسلحة بمليارات الدولارات من الدول الغربية، وحتى لتمويل دورة النقد في النظام المالي العالمي! وبذلك، فقد تم السير محلياً في عدة خطوط متوازية: خط تنموي رأى أنه يجب استثمار إيرادات النفط في المشاريع العامة الربحية، أي أنه عامل النفط كمال عام يجب استثماره، بالإضافة إلى خط دفع نحو التوسع في بناء مشاريع البنية التحتية، في مقابل خط ثالث رأى في النفط كعكة يجب توزيعها على أطراف خاصة في المجتمع، كل حسب مكانته، أي خط «أبغي نصيبي من الكعكة»، الذي مع الوقت كان له أن يصبح هو الخط الأساسي. وسمحت إيرادات النفط المتضخمة بالسير كل هذه المسارات، و«خير الله يكفي». وهكذا، أدّى التراكم التاريخي دوراً رئيسياً في تحديد كيفية صرف إيرادات النفط. فقد تم استعمال إيرادات النفط لمحاولة تجنب التصادم فيما بين القوى المختلفة في المجتمع من مواطنين وتجار وعائلة حاكمة وقوى غربية، بزيادة الصرف على كل المسارات التي لبت مصالح كل من هذه القوى. إلا أن هذا الإنفاق لم يأخذ شكلاً عشوائياً، فقد كان الهدف الأسمى هو أن تبقى كتلة القوة من العائلة الحاكمة بالأخص إضافة إلى التجار والقوى الغربية من خلفهم على رأس هذا الهرم.

فالعائلة الحاكمة تواصلت في الحصول على مخصصاتها، التي ارتفعت مع ارتفاع إيرادات النفط، بل إنها مأسست نفوذها كصاحب الخير الذي يوزعه ويتكرم على باقي الشعب به، فترسخ هذا النفوذ عبر تثبيت أعضائها في أكبر مفاصل الدولة. ولذلك، وفي خضم فترة الارتفاع في أسعار النفط في السبعينيات، تكرَّس الحكم المطلق المحدث نفطياً وتجذَّر كواقع، وبان وكأن نمط الحكم هذا الحديث نسبياً قد كان منذ أبد الآبدين. وما من دليل أكبر على ذلك من الاختفاء الكلي للحسابات الختامية للدولة، التي كانت تنشر في أغلب دول الخليج في الفترة السابقة. وحتى في الكويت، التي كان من المفترض أن يكون فيها جهاز تدقيق مستقل تابع للبرلمان، فقد حل البرلمان المنتخب فيها في عام 1976، ولم يرجع مجلس الأمة إلا في عام 1980. ولم تعد إيرادات النفط، التي تضخمت بشكل خيالي خلال هذه الفترة، الطريقة الوحيدة لإثراء أعضاء العائلة الحاكمة، بل ظهرت قنوات أخرى تسمح بجلب القوة والمال. فبالإضافة إلى الحصول على مناصب عليا في الدولة تتحكم بميزانيتها وسبل صرفها، أضيف إلى ذلك الامتيازات في الأراضي، بالإضافة إلى الدخل من الأنشطة التجارية.

من ناحية ملاك رؤوس الأموال، فقد اعتمدوا ثلاثة أهداف رئيسية: فبالإضافة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المناقصات الحكومية والإنفاقات المترتبة من إيرادات النفط، كان الهدف

الآخر التأكد من الحصول على الكلمة العليا في العلاقة مع العمال، وخفض حدية المنافسة بين رأس المال وتثبيت الاحتكار، ومقاومة أي تشريعات قد تزيد تكاليفهم كفرض الضرائب أو خفض الدعم.

أما الهدف الثالث، فقد تجلى ذلك عبر تقنين المنافسة القادمة من الخارج، أي رؤوس الأموال الأجنبية، لكونها الطرف الرئيس الذي يحصل على الكثير من المشاريع والمميزات لامتلاكه المهارات وقدرتها على التنافس. في البداية، ونظراً إلى عدم توافر الخبرات المحلية، تركزت جهود التجار في تمرير قوانين تفرض على كل شركة أجنبية شريكاً محلياً. ومع مرور الوقت وتزايد الثقة والمعرفة بين التجار المحليين، جرى العمل على تمرير قوانين تفرض على أي شركة تعمل في الدولة أن يكون جل رأس المال فيها وطنياً، وأن المشاريع الحكومية ووكالات الاستيراد تقتصر على الشركات الوطنية. وبذلك نجحت رؤوس الأموال الوطنية في خفض المنافسة من الخارج وحكرها فيما بينها.

أما من ناحية قوة العمل، فقد أخذت قوانين الكفالة التي تم تطبيقها تحت الاستعمار البريطاني سابقاً، وأُعيد تشكيلها وحكر الكفالة على المواطنين. في المقابل، تم التأكد من فتح سوق العمل على مستوى العالم ومأسسة قدرتهم على استقطاب الوافدين بحقوق متدنية. إذاً، في مقابل خسارة كبار التجار لقواهم البنيوية على الدولة في خضم إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في البلاد في عصر النفط، استفادوا بأنهم أصبحوا القوة السائدة بلا منازع في العلاقات الإنتاجية في القطاع الخاص، إذ لم يكن هناك تدخل من الدولة ليس فقط من قبل عدم فرض الضرائب، بل حتى في تنظيم حقوق العمل في القطاع الخاص. فالمميزات التي حصل عليها المواطنون في القطاع العام لم تمتد إلى العمال في القطاع العائلي. فإضافة إلى عدم التزام القطاع العائلي بتوظيف المواطنين، ابتعدت الدولة عن التدخل في محيطهم الخاص أو تطبيق قوانين العمل على الموظفين الوافدين، بل تم تفويض الكفلاء ليراقبوا ويتحكموا في الوافدين نيابة عن الدولة. وأصبح التجار وكأنهم حكومة مستقلة في محيط شركاتهم، لهم قدرة جبارة في التحكم في العمل والعامل.

وبهذا، تشكل نظام رأس المال وسوق العمل الذي نعرفه اليوم في الخليج، من منافسة قليلة بين رأس مال محتكر على المواطنين، في مقابل منافسة شديدة بين قوة العمل في القطاع الخاص تمتد على مستوى العالم. ويتم تنظيم هذه العلاقة بين رأس المال الوطني والعامل الوافد عبر نظام الكفالة الذي يحكر القوة في يد الكفيل (أي صاحب رأس المال). واتجهت أنشطة رؤوس الأموال أساساً نحو الإنشاء ووكالات الاستيراد والخدمات الاستهلاكية. أما من ناحية الإنتاج فلم يكن هناك تخصص فيها في ما عدا الإنشاء، الذي تغذى على المشاريع الحكومية والسكنية، ليصبح النشاط الاقتصادي الأساسي بعد النفط في البلاد، في خلطة أصبحت مألوفة حتى يومنا هذا. وسنناقش هذه الظاهرة بإسهاب في الفصل العاشر.

أما من ناحية المواطنين، فقد فشلت القوى السياسية والمجتمعية في هدفها الرئيسي في تفعيل المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وزيادة التنظيم الجماعي العمالي، بل إنه تم فعلياً القضاء عليهم كلياً باستثناء الكويت، كما يتبين جلياً من التجربة الموؤودة لبرلمان البحرين، الذي لم يستمر سوى سنتين منذ تأسيسه عام 1973 حتى حله في 1975 [123]. إلا أن ما وفره الحكم في المقابل هو المواصلة في زيادة المزايا والحقوق الفردية للموظفين المواطنين في علاقتهم مع رب العمل، بل إن رب العمل في أغلبية الأحيان أصبح الدولة، إما عبر مؤسساتها ووزاراتها وإما عبر المشاريع العامة الربحية. بل وصل الأمر بأن التوظيف في الحكومة لم يتطلب أي عمل في المقابل من الموظف في كثير من الأحيان، إذ أصبح المنصب الحكومي فقط طريقة لتوزيع الريع كما بيّنّا في الفصل الثامن. وبينت دراسة أجريت في السعودية عام 1982، أن 75 بالمئة من المسؤولين يصلون إلى العمل متأخرين، ويغادر 69 بالمئة منهم لأداء أعمال خاصة خلال العمل، ويغيب 51 بالمئة منهم دون إذن رسمي. وحتى عندما يوجد الموظف في المكتب، فإنه يقضي 48 بالمئة فقط من وقته في العمل الرسمي [124].

إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت العطايا المادية أكثر فأكثر للمواطنين عبر رفع الرواتب في العمل الحكومي، بالإضافة إلى زيادة الدعم للسلع الأساسية، وبذلك، أصبح المواطنون يعتمدون فعلياً على الدولة لتمويل حياتهم ومصروفاتهم. أما من الناحية العمالية، فقد استفحل الحال حتى عزف القطاع الخاص العائلي عن توظيف المواطنين في مقابل الوافدين، وعزف المواطنون عن العمل في القطاع الخاص غير الحكومي. وبذلك، فقد المواطنون قوتهم البنيوية الاقتصادية وأي تأثير فاعل سياسياً أو من ناحية التنظيم العمالي، في مقابل حصولهم على نسبة عالية من الحقوق والمزايا الفردية عبر التوظيف في القطاع العام، ونسبة عالية من الاستهلاك المكثف. وهكذا، خلقت تمفصلات جديدة بين الطبقات فيما بين المواطنين ورجال الأعمال والعائلة الحاكمة في كل دول الخليج. وعلى الرغم من استفادتهم جميعاً من الطفرة النفطية بنسب متفاوتة، إلا أن كفة القوة ضلت مائلة للعائلات الحاكمة ولملاك رؤوس الأموال في المرتبة التالية.

1 ـ تقلبات فجائية تطغى على التخطيط التنموي

ولكن هذه الحال لم تعن أن الدولة وأجهزتها استطاعت بسط نفوذها كلياً على الاقتصاد والمجتمع. ففي سخرية من الأقدار، وعلى الرغم من أن الطفرة النفطية سمحت لكبار متخذي

(123) علي قاسم ربيعة، **التجربة الموؤودة: الحياة الديمقراطية في البحرين** ([د. م.]: مكتبة مؤمن قريش، 2010).

(124) Rayed Khalid Krimly, *The Political Economy of Rentier States: A Case Study of Saudi Arabia in the Oil Era, 1950-1990* (Washington, DC: George Washington University, 1993), p. 260.

القرار بالتربع على قمة هرم القوى الاجتماعية، إلا أنها بينت في نفس الوقت أنهم فقدوا قدرتهم في التحكم بالاقتصاد العام، أو إرغام أي فئة من المجتمع بتغيير سلوكها أو بالتنازل عن المميزات التي جنتها في خضم ارتفاع أسعار النفط.

ففي ذروة الطفرة، أضحى الدور الرئيسي لأغلب الأقسام والمسؤولين في الدولة، من صغيرهم إلى كبيرهم، هو الإنفاق. بحيث كان النشاط الرئيسي في متناول كل مسؤول هو صرف الأموال. ومع تضخم هذا الإنفاق في أغلب نواحي الاقتصاد بشكل سريع وغير معهود، والتغيرات والتقلبات الفجائية التي صاحبتها في العلاقات الاقتصادية في المجتمع، خسرت الدولة سريعاً الكثير من قدراتها وفنون الحكم التي اعتمدتها لقراءة المجتمع. فلم تعد أجهزة الدولة قادرة على التعرف إلى إحصاءات وأنشطة الكثير من الشركات التجارية من ناحية الدخل أو التوظيف، وفقدت أجهزة الدولة جزءاً كبيراً من قدرتها على التحكم في سلوكيات الموظفين الإنتاجية مع تكاثر أعدادهم باطّراد. وبذلك، فإن قدرة القرارات الاقتصادية المتخذة في أعلى الهرم على الوصول إلى الموظفين من ذوي المناصب المتوسطة والدنيا في أجهزتها ترهلت أكثر فأكثر.

أما من ناحية قدرات وأجهزة الدولة المعنية باستخراج الإيرادات من بقية أطراف الاقتصاد من موظفين وشركات عبر الضرائب (Extractive Capabilities of the State)، التي كانت متواضعة حتى ما قبل الطفرة، فقد اندثرت بشكل كلي في إثرها. إذ كيف لك أن تجمع الضرائب إن لم تكن حتى تعرف ما هو دخل الشركات أو عدد موظفيها؟ وحتى من ناحية الإنفاق، الذي من المفروض أن يكون هو أساس نشاط الدولة ومكمن مهاراتها، فلم تستطع أجهزة الدولة التحكم فيه، وتعدت كميات الإنفاق كل ما كان مرسوماً في الخطط والميزانيات بأشواط. ولم تعد الدولة قادرة حتى على متابعة المعلومات من ناحية التغيرات في الاقتصاد، بل إن الكثير من الإحصاءات تم فبركتها.

وبذلك أصبح الاقتصاد لا يمثل أكثر من تقلبات فجائية بناء على التغيرات في أسعار النفط، بدلاً من تغيرات تراكمية تدريجية بالإمكان تتبعها وإدارتها بشكل أو بآخر[125]. وبإمكاننا تجسيد هذه التغيرات الفجائية في الاقتصاد، التي جعلت من فكرة تطبيق التخطيط المركزي مزحة محزنة، من طريق النظر إلى الفروق بين المرسوم والواقع في الخطط الخمسية للتنمية في الاقتصاد السعودي. فقد كانت الخطة الأولى للأعوام 1971ـ1976 تتوقع زيادات طفيفة في أسعار النفط، ووضعت

(125) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في دول مجلس التعاون)**.

توقعات مصاريفها بشكل متحفظ. إلا أنه مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط لم يعد لهذه الميزانيات أي معنى، حيث وصلت المصروفات مع نهاية السنة الأولى فقط من الخطة الخمسية إلى 35 مليار ريال سعودي، في حين توقعت الخطة مصروفات بـ 41 مليار ريال سعودي لخمس سنوات[126].

أما في الخطة الثانية للسنوات 1977ـ1981، فارتفعت المصروفات المخطط لها على نحوٍ جنوني إلى 498 مليار ريال سعودي، أي أكثر من عشر أضعاف المصروفات في الخطة الأولى. وحتى مع هذا الارتفاع المهول، فإن صرف الحكومة فاق الخطة بنسبة 40 بالمئة، حيث وصل إلى 688 مليار ريال سعودي. وحتى نكون منصفين، من المهم الإشارة إلى تحقيق الأهداف المرسومة من ناحية بناء الشوارع والمدارس والبنية التحتية (هذا إذا ما أخذنا الإحصاءات المنشورة على محمل الجد)[127]. وتعكس هذه العملية أساساً القدرة الفائقة عند الدولة على الصرف والإنفاق، أكان ذلك على الخدمات الاجتماعية أو البنية التحتية أو الدعم أو غيره. بل إن الدولة أتقنت الصرف لدرجة أنها عانت عجزاً في ميزانية المدفوعات عام 1978، ودخل العجز في الميزانية العامة في السنتين 1978ـ1979 و1979ـ1980 على الرغم من إيرادات النفط الهائلة.

ولم يكن غريباً أن يرتفع الصرف الاستهلاكي (Consumer Spending) من 18 مليار ريال في آخر سنة من الخطة الأولى عام 1976، إلى 63 مليار ريال في السنة ما قبل الأخيرة في الخطة الثانية عام 1980، في دليل واضح على دخول الاستهلاك المكثف (Intensive Consumption) في الاقتصاد. وعلى الرغم من الدعم الحكومي العالي للسلع الاستهلاكية، الذي بدأ يأخذ حيزاً كبيراً من الميزانية، إلا أن الوضع شهد أزمة زيادة في الأسعار عام 1976ـ1977 نظراً إلى الصرف العالي، حيث تخطى التضخم 30 بالمئة. وقد يكون أكبر تجل لتبخر أهداف الخطط هو فشلها من ناحية أعداد الوافدين في الاقتصاد. فقد توقعت الخطة الثانية زيادة العدد من 300 ألف إلى 800 ألف، بينما بينت إحصاءات صندوق النقد أن حجم سوق العمل في 1979 كان 2.6 مليون شخص، 1.5 منهم من السعوديين، و 1.1 مليون منهم من الأجانب، ولم تشمل هذه الأرقام العمالة غير المسجلة ذات الأرقام العالية جداً[128].

---

(126) BNA, FCO 8/3759 1980. Letter of first Secretary for Economic Affairs in the British Embassy.

(127) إضافة إلى ذلك، قالت مؤسسة النقد بأن السعودية قد وسعت قاعدتها الإنتاجية، وكبحت الإنفاق الحكومي، مما يبين أنه حتى هذه المؤسسات العالمية كانت تضيع في الأحلام الوردية وتخطئ في التحليل.

(128) BNA, FCO 8/3759 1980.

الرسم البياني الرقم (8 ـ 1)

إجمالي الإيرادات والمصروفات العامة في السعودية 1970ـ1990 (بليون دولار أمريكي)

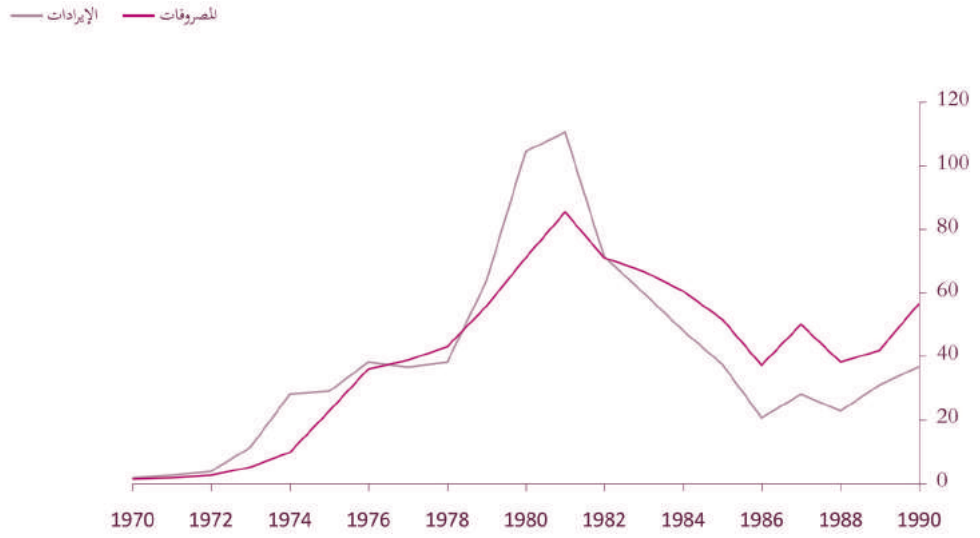

تصاعدت مصروفات الدولة خلال فترة طفرة السبعينيات حتى تعدت الإيرادات في السعودية.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

وصدرت الخطة الخمسية الثالثة في أيار/ مايو 1980، وكان الهدف منها تغطية الأعوام 1981ـ 1986. وكما هو الحال مع ما سبقتها من خطط، بنيت هذه الخطة على الإنفاق العالي، والاستيراد العالي، و«التطور الاجتماعي». وبذلك كانت الخطة الثالثة تطويراً للثانية وليست تغييراً جذرياً لها، إذ يبدو أن المسؤولين رأوا أن استراتيجية الخطة الثانية (مصروفات عالية، واردات عالية) تعمل ويجب مواصلتها. لكنّ تغييراً طرأ على تركيز الخطة الثانية على البنية التحتية، فتحول إلى التركيز على الإنفاق الاجتماعي والصناعة. وكان المفروض للمشروعات أن تأخذ 65 بالمئة من إجمالي مصروفات الخطة، في مقابل 26 بالمئة للدفاع والدعم الخارجي، على أن يتم صرف الباقي على الدعم الداخلي والإدارة والخدمة الاجتماعية. وقد كان الإنتاج في هذه الفترة قد وصل إلى 10.5 مليون برميل نفط يومياً، وبنيت الخطة على إنتاج 8.5 مليون برميل يومياً وزيادة في سعر النفط بمعدل 3.5 بالمئة سنوياً. وكانت الحكومة تتوقع بأن تصرف 783 مليار ريال سعودي مقارنة بـ 500 مليار في الخطة الثانية، باستثناء الدعم الخارجي والدفاع اللذين اعتمدا ميزانية أخرى، بحيث يتعدى إجمالي الصرف 1000ـ1100 مليار ريال. وفي الحصيلة، خصصت الخطة 29 بالمئة للمصروفات الجارية، و71 بالمئة للمصروفات في مشاريع جديدة.

أما من الناحية الصناعية، فقد ركزت الخطة على جانبين: الأول هو تطوير قطاع هيدروكربوني

يستطيع التنافس على مستوى العالم؛ والثاني تطوير قطاع غير هيدروكربوني للسوق المحلية والخليج، بحيث يتم مساندة الصناعة المحلية عبر توفير الدعم وفرض ضرائب على بعض الواردات. وعلى الرغم من أن هدف «تنويع مصادر الدخل» من منظور الدولة عادة ما يعني فرض الضرائب على بقية أطراف المجتمع بشكل أو آخر، إلا أن الخطة لم تذكر أي ضرائب.

وكانت الخطة الثالثة تختلف عن الثانية بهدفين متناقضين سطحياً مع الخطة ومع بعضهما: الأول هو التركيز على خفض معدلات التضخم، إذ كان هناك هوس عالمي بالسيطرة على التضخم خلال هذه الفترة. في المقابل، أكدت الخطة أن الدولة تنوي إزالة الدعم، وحسب القسم الاقتصادي في السفارة البريطانية، فقد كان من غير الواضح كيف ستتماشى إزالة الدعم مع هدف تخفيض التضخم، أو كيف سيتم تقبله سياسياً. أما الهدف الثاني فقد كان حد الزيادة الإجمالية في العمالة الوافدة إلى تسعة آلاف عامل وافد بنهاية الخطة، بينما كان زهاء نفس العدد يدخل السعودية أسبوعياً في هذه الفترة. وتوقعت الخطة الجديدة بأن تتم معالجة هذا التناقض عبر الزيادة في الإنتاجية، حيث توقعت نمواً في الإنتاجية بمعدل 4 إلى 5 بالمئة في السنة (ولنا أن نقارن هذا بواقع الإنتاجية المتدنية التي بيّناها في الفصلين السابقين)! ولمّا ركّزت الخطة أساساً على القطاع الحكومي، وحيث لم تستطع التحكم في القطاع الخاص (وهو الموظِّف الأكبر للعمالة الوافدة)، فمن غير المعروف كيف كان للدولة أن تجبر القطاع الخاص على الاستغناء عن العمالة الوافدة أو رفع إنتاجيتها. وكما بيَّن صندوق النقد الدولي في مراجعات البند الرابع بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 1980، فقد كان هناك تناقض واضح بين أهداف رفع الإنتاجية عند السوق المحلي والحد من العمالة المهاجرة، ومع كبح التضخم، ومع رفع القدرة الاستيعابية في الاقتصاد.

عموماً، وصل حجم الخطة المعلنة إلى 500 صفحة، أما الخطة غير المنشورة فوصلت إلى 2700 صفحة، وتضمنت في طياتها الكثير من الإحصاءات والمعادلات الرياضية المتشعبة، ما يُظهر الدرجة التي وصل إليها جنون الحداثة العالية، بحيث وضعت خطة اقتصادية بآلاف الصفحات، لم يكن للشعب دور في رسمها أو في تحديد أهدافها، بل كان عليه فقط أن يتفاعل معها وأن يؤقلم نفسه عليها. ومن وجهة نظر مُعِدّي الخطة، لم يمثل المال عائقاً، فكما تتوقع الخطة ستتواصل أسعار النفط في الارتفاع! بل تركزت المشكلة الأساسية على وضع خطة اقتصادية وتطبيقها، حيث كان التحديان الاقتصاديان الرئيسيان في رأي المخططين هما التضخم وشح موارد قوة العمل، وهذا يبيّن لنا عقلية الحداثة العالية التي ترى الإنسان كالمعرقل الأساسي لتنفيذ خططها الكبرى.

لكن الثمانينيات أبتْ إلا أن تحطم هذه الأرقام والخطط، وتبيِّن بما لا يشوبُه شك أن الاقتصاد أصبح مربوطاً أساساً بالتقلبات في أسعار النفط. وعلى الرغم من أن الدولة قد تكون متمكنة جداً من ناحية الصرف، إلا أنها لم تكن بنفس التمكن في تقليص هذا الصرف أو في توفير قاعدة إنتاجية

بديلة، أو في فرض التغييرات على المواطنين وأصحاب الأعمال والوافدين للانصياع للأهداف والأحلام التي رسمتها من رفع الإنتاجية وخفض العمالة الوافدة وتنويع مصادر الدخل.

سادساً: الركود في الثمانينيات والتسعينيات: الاقتصاد يترنح

دخلت أسعار النفط مرحلة ركود منذ منتصف الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات، إذ هبطت أسعار النفط من 37 دولاراً أمريكياً للبرميل عام 1980 إلى 15 دولاراً عام 1986. ومعها انحسرت إيرادات النفط في كل دول الخليج بنسب متفاوتة. فاستطاعت البحرين وعمان، وقد كانتا خارج منظمة أوبك، أن توسعا الإنتاج، على نقيض دول أوبك التي قلصت إنتاجها في محاولة لكبح تدهور الأسعار. وقد كانت السعودية أكبر المتأثرين بوصفها المنتج المرجح، حيث تقلص إنتاجها أكثر فأكثر، ما ضاعف وجع تدهور الأسعار. ومعها هبطت إيرادات النفط السعودية من 368 مليار ريال سعودي عام 1981 إلى 76 ملياراً عام 1986. وانعكس هذا الهبوط في الإيرادات على قدرة الدولة على الإنفاق الذي اعتادته في السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث لم يعد بالإمكان الصرف على كل القنوات التي ذكرناها سابقاً، ودخلت الدولة مرحلة فرض خيارات التخفيض والتقشف فيما بين هذه القنوات.

وكما بينا في الفصل الرابع، فأول ما تم القضاء عليه من هذه القنوات كان الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة، وقد أثر ذلك في شركات الإنشاء بشكل رئيسي في حالة عرفتها كل دول الخليج. وفي عام 1986، نزلت أسعار العقار في السعودية بمعدلات كبيرة، ووصل الشاغر في إجمالي المكاتب والسكن إلى 60 بالمئة و40 بالمئة على التوالي[129]. كما واجهت 25 ـ 30 من كل الجهات الخاصة صعوبات في دفع قروضها للبنوك، وهبط سوق الأسهم أكثر فأكثر، كذلك نزلت أرباح البنوك بأكثر من 70 بالمئة، وتأخر سداد الكثير من قروضها، وتوقفت البنوك بدورها عن إعطاء القروض، وهو ما أثر في قدرة بقية الشركات على العمل[130]. وبذلك، لم يعد فعلياً للخطط والأحلام الطموحة في خطة التنمية الثالثة والرابعة أي علاقة بالواقع، وأصبح توجه الحكومة الآن هو ترشيد الإنفاق بدلاً من الحديث عن أي مشاريع تنموية عملاقة. أما القنوات الأقل تأثراً من ناحية تقليص الإنفاق فكانت المصروفات الجارية، حيث كانت الرواتب آخر ما مسَّته الحكومات.

إذاً، يبدو من النظرة الأولى أن المصروفات الموجهة من الدولة نحو المشاريع العملاقة، التي يستفيد منها كبار ملاك شركات الإنشاء، هي أكثر ما تضرر، بالإضافة إلى القطاع الخاص عموماً،

(129) Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, p. 273.

(130) المصدر نفسه، ص 277.

بينما كانت رواتب الناس هي آخر ما مسَّتها الدولة. وعلى المستوى السطحي فإن هذا التحليل صحيح؛ فكما رأينا، لم يكن لدى كبار الملاك قوة بنيوية (Structural Power) على الدولة، حيث لم يدفعوا الضرائب أو يوظفوا المواطنين. في المقابل، فإن خفض رواتب المواطنين مثَّل مجازفة سياسية لا تتطرق إليها الدولة إلا في الحالات القصوى. إلا أن التحليل المعمق للتطورات في هذه الفترة يبيِّن أن القصة أكثر تعقيداً، بل إن الدولة في كثير من الأحيان لم يكن بقدرتها بسط نفوذها على كبار ملاك رأس المال، بل إن بعضهم استطاع أن يزيد من مزاياه حتى في فترة الركود، في كثير من الأحيان عبر النفوذ والعمل في مناصب ومفاصل الدولة.

فبعد خفض الإنفاقات الرأسمالية، حاولت الدولة رفع إيراداتها أساساً عبر الرسوم والضرائب غير المباشرة. وفي تحرك لن تخفى دلالته على من يتابع أحداث عصرنا الحالي، كان أول ما توجهت له الحكومة السعودية هو زيادة الرسوم على خدمات الدولة من تجديد الجوازات، وتسجيل السيارات، وإعطاء التأشيرات، وضرائب المطارات، وتغيير الكفالات، ورسوم الحجاج. وهكذا، فإن الرسوم والضرائب غير المباشرة، التي تضغط أكثر فأكثر على ذوي الدخل المحدود، تم زيادتها عام 1983 ومرة أخرى عام 1995 [131].

في المقابل، لم تطبق الضرائب المباشرة، واستطاعت الأطراف التي كانت ستتضرر منها، بمن فيها الشركات والموظفون، من التأكد من فشل أي مشاريع لتطبيقها. فعلى الرغم من إعادة ضريبة الزكاة في 1985، التي كانت مفروضة أساساً على الشركات الأجنبية، إلا أن تطبيقها كان صعباً حتى في هذه الحالة. وفي 1988 تم الإعلان عن ضرائب على الرواتب، لكنها سحبت في غضون ثلاثة أيام عقب احتجاجات موسعة[132]. كما أُعلن عن نية تقليص الدعم على الكهرباء والمياه والمحروقات والإنتاج الزراعي، لكن تم التراجع عن كل من هذه بهدوء. أما مبدأ الضرائب المباشرة على الشركات، فلم يُطرح في هذه الفترة.

إذاً، إجمالاً وقع جزء كبير من تداعيات الأزمة على شركات الإنشاء وصغار مُلّاك رؤوس الأموال، عبر تقليص القروض من البنوك والإنفاق الحكومي على المشاريع. إلا أن نفوذ من تبقى من كبار التجار أخذ في الازدياد، فزيدت النسبة في المشاريع الحكومية الكبرى التي كان على الشركات الأجنبية تزويدها للمقاولين المحليين. كما تم تقوية القوى الرقابية لغرفة التجارة على مر الثمانينيات والتسعينيات، التي كانت فعلياً التجمع الأهلي المنظم الوحيد المسموح به في المجتمع (ولنا أن نقارن توسع صلاحياتها مع تواصل حظر التنظيم النقابي على الموظفين). كما تواصل

(131) المصدر نفسه، ص 298.

(132) المصدر نفسه، ص 274.

الدعم المادي لبعض كبار المنتجين، خصوصاً في القطاع الزراعي، إضافة إلى مواصلة القروض المدعومة من الحكومة.

عموماً لم تستطع الدولة فرض أي تغيرات على سلوك ملّاك رؤوس الأموال، سوى أن تخفض كمية الصفقات والمشاريع الحكومية التي ذهبت إليها. لكن المنافسة بين أنواع رؤوس الأموال والشركات المختلفة احتدّت، فكان هناك تصادم بين مصالح البنوك ومن يقترض منها من الشركات، خصوصاً الإنشائية منها، وبين الصناعة وبين التجار الموردين. واختلف ترجيح الكفة بين هذه الأطراف في كل دول الخليج بناء على القوة التي يملكها كل طرف فيها. ففي الدول التي كان للصناعيين فيها نفوذ قوي، كالسعودية، رُفعت الضرائب على الواردات، بينما لم يتبلور هذا في الدول التي ليس فيها صناعة تذكر، كالكويت، التي رجحت الكفة فيها تجار الواردات أساساً.

قضية أكثر أهمية ومدعاة للقلق من ناحية الدولة كانت البطالة بين صفوف المواطنين، والدفع بتوظيفهم في القطاع الخاص، إذ إن الاستمرار في انخفاض أسعار النفط أدى إلى إنهاء الضمان السابق بتوفير وظيفة لكل مواطن في القطاع العام، وقد أدى هذا إلى تكاثر أعداد العاطلين من العمل بين المواطنين، الذين لم يكن بمقدار القطاع الحكومي استيعابهم، الأمر الذي أنذر بإمكان نشوب اضطرابات بين صفوفهم، وإضعاف قدرة الدولة على التحكم والحصول على ولاء المواطنين عبر توزيع الريع. فقد زاد عدد الموظفين في إدارة الدولة في السعودية من 113 ألفاً عام 1970، إلى 399 ألفاً عام 1980، إلى 625 ألفاً عام 1990 [133].

وكان المواطنون قد دخلوا مرحلة جديدة من الوعي، إذ إن نسبة التعليم زادت أكثر فأكثر، ولم يعد المواطنون هم الموظفون محدودو التعليم كما كان الحال سابقاً. ففي السعودية كمثال، زاد عدد الطلبة في النظام التعليمي من 20 ألفاً عام 1950، إلى 597 ألفاً عام 1970، إلى 2.9 مليون عام 1990 [134]. أما من ناحية خريجي الجامعات، فزادت الأعداد من 51 خريجاً بين عامي 1945 و1949، كلهم من المبتعثين إلى الخارج، إلى 16383 خريجاً في الأعوام 1975 ـ 1979، 15240 منهم من الجامعات المحلية. وما لبث أن ارتفع الرقم إلى 65630 خريجاً بين 1985 و1989، 59130 منهم من جامعات سعودية [135].

ولذلك، وُضعت القوانين والمحفزات لمحاولة «توطين الوظائف» في القطاع الخاص، ورُفعت نسبة العمالة المواطنة مقابل الوافدة. فاعتُمد، ولأول مرة منذ الستينيات، قوانين ومشاريع

---

(133) المصدر نفسه، ص 316.

(134) Krimly, *The Political Economy of Rentier States: A Case Study of Saudi Arabia in the Oil Era,1950-1990,* p. 291.

(135) المصدر نفسه، ص 340.

لزيادة «السعوَدة» في منتصف الثمانينيات، إضافة إلى اعتماد قوانين أكثر تعقيداً على الورق حول استيراد العمالة. إلا أنه بعد ضغط القطاع الخاص، أزيلت القوانين الصارمة حول استيراد العمالة، أما قوانين السعوَدة فبقيت حبراً على ورق دون تطبيق فعلي على أرض الواقع[136]، إلا عبر التوظيف الوهمي للمواطنين. بل تواصلت أعداد العمالة الوافدة في النمو حتى في فترة الركود، فارتفعت الأعداد من 1.3 مليون عام 1980 إلى 2.7 مليون عام 1985، على الرغم من أن الخطة الثالثة كانت تهدف إلى استقرار الرقم عند 1.0مليون. وبنهاية 1990 وصل الرقم إلى 3.9 مليون، على الرغم من أن الخطة الرابعة هدفت إلى 2.0 مليون عامل[137]. أما من ناحية المواطنين، فلا القطاع الخاص أراد توظيفهم، ولا هم أرادوا العمل فيه. وبهذا، انخفضت نسبة السعوديين في القطاع الخاص من 63 بالمئة عام 1962، إلى 46 بالمئة عام 1973، ثم 18 بالمئة عام 1981، واستقرت عند ذلك الرقم على مدى الثمانينيات. وأما أحلام زيادة الإنتاجية في خطة التنمية، فمثلها مثل تقليص إعادة العمالة الوافدة، كانت حبيسة الأدراج.

الجدول الرقم (8 – 2)

نسبة البطالة بين المواطنين في دول مجلس التعاون (بالمئة)

	1971–1980	1981–1990	1991–2000
الإمارات	1.7	1.5	5
البحرين	5	12	14.2
السعودية	4.3	6	9.5
عمان	–	5.3	12.9
الكويت	2	1.8	1.9

المصـدر: Sulayman Al-Qudsi, «Unemployment Evolution in the GCC Economies: Its Nature and Relationship to Output Gaps,» Center for Market Research & Information (CLMRI), Labor Market Study, no. 22 (2006).

وبحلول الثمانينيات، كانت الحركات اليسارية والعمالية والقومية التي بلغت أوجَها في الخمسينيات إلى السبعينيات، قد دخلت مرحلة انحسار ولم تعد هي متصدرة المشهد، وصعدت مكانها الحركات الإسلامية وتلك التي تعتمد على الهوية الدينية، خصوصاً بعد وصول الإمام الخميني إلى سدة الحكم في إيران عام 1979، ومحاولة جهيمان العتيبي السيطرة على الحرم واندلاع الحرب السوفياتية–الأفغانية في نفس العام، التي مهَّدت لبروز الصحوة في الخليج. ولم تعد العلاقات العمالية والإنتاجية فاعلة في خطابات هذه الحركات، بل ركز الجانب الاقتصادي من

(136) Chaudhry, Ibid., p. 275.

(137) Krimly, Ibid., p. 268.

أهدافها أساساً على الجانب التوزيعي للموارد والعدل فيه. وإجمالاً، لم تكن المسائل الاقتصادية تتصدر هوية ورؤية هذه الحركات. ولم تنحصر تداعيات انخفاض إيرادات النفط على التجاذبات الاجتماعية داخل الدول فقط، إذ كما رأينا، كانت مرحلة الثمانينيات مرحلة خلافات متفاقمة فيما بين دول المنطقة. فاندلعت الحرب الإيرانية–العراقية على ضفاف الخليج خلال الثمانينيات، واشتدت الخلافات بين دول أوبك حول كميات التصدير المخصصة لكل منها. وبلغت هذه الخلافات ذروتها في غزو صدام حسين للكويت عام 1990، الذي كان نقطة مفصلية في تاريخ المنطقة نوقف سردنا التاريخي في هذا الفصل عندها.

خاتمة: الدولة ما بين إيرادات النفط والمجتمع

إذاً، اعتمدت التغيرات في العلاقات بين القوى المجتمعية المختلفة في مرحلة الركود على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تشكلت فيما بينها في الحقب التاريخية السابقة، وخصوصاً خلال فترة الطفرة النفطية، حيث كانت مصروفات الدولة المموَّلة بإيرادات النفط هي الصمغ الذي ربط العلاقات ما بين هذه القوى الاجتماعية. وبما أن ملاك رؤوس الأموال كانوا الفئة المجتمعية غير الحكومية الوحيدة التي كان بإمكانها العمل بشكل جماعي منظم عبر غرف التجارة، إضافة إلى دور ونفوذ الكثير منهم في بيروقراطية الدولة، فقد استطاعوا أن يستولدوا مزايا جديدة لهم خلال هذه الفترة من الركود، على الرغم من أن أغلبهم تأثر مباشرة من تقليل الإنفاقات الحكومية الرأسمالية. وبالرغم من ذلك، نشأت اختلافات في المصالح بين الفئات المتعددة في هذه الطبقة من عقاريين ومقاولين ومصرفيين وصناعيين وموردين، حيث تفاوتت حظوظ كل منهم حسب الدولة والقوة الاقتصادية والسياسية لكل منهم.

انقلبت الآية مع المواطنين، فنظراً لافتقارهم للتجمعات السياسية والعمالية المنظمة، واقتصار علاقاتهم مع الدولة على العلاقة الفردية المباشرة عبر التوظيف أو الدعم المقدم لهم، استطاع من يعمل في الحكومة أن يحافظ عموماً على راتبه، إلا أنهم لم يتمكنوا من إضافة أي مزايا جديدة معتبرة. وكان أكبر المتضررين هم المواطنون الذين لم يحصلوا على وظيفة حكومية، حيث زادت البطالة فيما بينهم وافتقدوا إلى الراتب المنتظم. وقد تفاوتت هذه التأثيرات بناء على العلاقات العائلية والمصلحية التي كان بإمكان المواطنين استعمالها داخل مؤسسة الحكومة، بالإضافة إلى تفاوتها بناء على المنطقة في السعودية وعمان نظراً إلى كبر حجم الدول.

وعموماً، كانت التغيرات في الاقتصاد العالمي، خصوصاً من ناحية هبوط أسعار النفط، هي المحدد الأساسي لأقدار الاقتصاد المحلي. وكانت مؤسسات الدولة في الخليج تتواسط (Mediate) تأثير تغيرات الاقتصاد العالمي في الاقتصاد المحلي، حيث كانت مؤسسات الدولة هي

القنوات التي يتم عبرها خفض أو زيادة الإنفاق على الأطراف المختلفة محلياً. وكما بيّنّا، توجهت أغلب التغيرات السلبية على الطبقة الفقيرة من المواطنين، خصوصاً من لم يكن لهم حضور في الدولة، وعلى صغار التجار. وزاد حدة نقص المعلومات وفقدان الدولة لقدرتها على التحكم بباقي أطراف الاقتصاد في فترة الركود، بحيث لم يعد باستطاعتها بسط فنون الحكم والتغيرات التي أرادتها على الفئات المختلفة في المجتمع، نظراً إلى نقص سبل التعاطي معها اللهم إلا عبر الإنفاق. وبذلك استطاعت المجموعات التي كان لديها الحضور الأكبر في أجهزة الدولة أن تقلل من تبعات الأزمة عليها، في حين زاد الضغط على أولئك الذين لم يكن لديهم نفوذ في دهاليز الدولة.

واستمرت هذه الحال حتى نهاية القرن العشرين، وما إن أطلت الألفية الجديدة حتى طرأت طفرة نفطية جديدة، كانت لتمسح الكثير من الألم والذاكرة المرتبطة بفترة الركود، وكانت لتكرر الكثير ممّا حصل في طفرة السبعينيات السابقة، إضافة إلى بروز تطورات جديدة على الساحة غيرت المشهد جذرياً. وحتى نكمِّل فهمنا لهذه التغيرات، علينا أن ندخل في القصة طرفاً اجتماعياً آخر لم نُبدِ له الاهتمام الكافي خلال سرد هذا الفصل، على الرغم من أنه يمثل أحد أهم ركائز اقتصاد دول الخليج، ألا وهو قوة العمل الوافدة.

الفصل التاسع

تاريخ هجرة الوافدين إلى دول الخليج العربية

يركز هذا الفصل على تاريخ نشوء التركيبة السكانية الفريدة في دول مجلس التعاون، وتكوُّن سوق عمل يعتمد أساساً على العمالة الوافدة غير المواطنة. وحتى نسرد قصة بروز سوق العمل «العالمي» في المنطقة، علينا العودة إلى تاريخ نشوء نظام كفالة قوة العمل الوافدة في المنطقة، إذ إن نظام الكفالة قد أضحى من أهم دعائم نمط نمو الإنتاج في الخليج في عصر النفط، ومحور تركيز العديد من القوى والمؤسسات على امتداد العالم. فهو يؤثر مباشرة في حياة ما يقارب ثلاثين مليون وافد يعملون في دول مجلس التعاون في عام 2017، بالإضافة إلى أسرهم التي يعيلونها في شتى بقاع الأرض. لذلك، فإن التعمق في تاريخ نشوء هذا النظام يوفر مفتاح فهم لماذا تطور سوق العمل في الخليج في هيئته الفريدة في عصر النفط.

يرجع أصل كلمة الكفالة إلى الجذر «كفل»، الذي يأخذ فعله معانيَ متعددة. فـ«كَفَل» قد تعني أن يصبح الفاعل الوصي القانوني للمفعول به، أو أن يوفر الطعام والكسوة له، أو أن يضمنه ويصبح مسؤولاً عنه[1]. وكمفهوم قانوني، فللكفالة جذور في الشريعة الإسلامية، حيث يقدم أحد الطرفين (الكفيل) ضماناً قانونياً نيابة عن الطرف الآخر (المكفول)، ويتعهد بتحمل مسؤولياته القانونية في حال عجز الأخير عن ذلك. وهذا عادة يأتي في نموذجين: الأول أن يتم ضمان الشخص نفسه، كضمان حسن سلوكه أو عدم هربه وحضوره للمحكمة أثناء المحاكمة. أما النموذج الثاني فهو أن يضمن الكفيل دفع مبلغ من المال مستحق على المكفول في حال تخلفه عن السداد، وهذا عادة ما يطبق في حالة القروض والديون. وهذان النوعان من الضمانات ليس فريداً أو حكراً على الخليج أو العالم الإسلامي، إذ يستخدمان على نطاق واسع عالمياً.

(1) Anh Nga Longva, *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait* (Boulder, CO: Westview Press, 1999), p. 78.

لكن ما هو فريد في الخليج هو أن يتم تطبيق هذا النوع من الضمان على الأيدي العاملة، وعلى وجه التحديد العمالة الوافدة، حيث ترتبط قدرة الوافد على الحصول على وظيفة عمل في منطقة الدولة الجغرافية بكونه مكفولاً. وهذا الكفيل، الذي يجب أن يكون مواطناً (أو شركة يملكها مواطن)، يصبح مسؤولاً قانونياً عن الوافد المكفول أثناء إقامته كموظف في إحدى دول الخليج حتى عودته إلى وطنه مع نهاية فترة عمله. وبالتالي، فإن الكفالة تمثل جوهر الهوية القانونية للوافد وقدرته على استخدام قوة عمله ضمن المساحة الجغرافية للدولة. ولذلك من المفيد أن نفكر في أن نظام الكفالة باعتباره شبكة من العلاقات القانونية–العمالية ضمن دولة معينة تربط ما بين الكفيل والدولة والمكفول، يتحمل الكفيل عبرها نظرياً التمثيل والمسؤولية القانونية للعامل الوافد المكفول ضمن المساحة الجغرافية للدولة، بحيث ليس من حق العامل الوافد قانونياً أن يدخل البلد ويعمل فيه إلا عبر وجود هذا الكفيل. إذاً، فإن جوهر نظام الكفالة يتمثل بتفويض الدولة السلطة على حق الوافد لدخول الدولة والعمل فيها إلى المواطن صاحب العمل[2].

وقد طُبِّق نظام الكفالة عبر مجموعة من الإجراءات البيروقراطية والقانونية التي تنظم العلاقة بين الكفيل والوافد والدولة. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في الإجراءات عبر الدول والأزمنة، فإن أهم هذه الإجراءات البيروقراطية–القانونية ارتكزت على ما يلي:

1 – تأشيرة الدخول/ الإقامة – تأشيرة تصدرها الدولة ويحتاج إليها الوافد كي يكون قادراً على العمل قانونياً في البلاد. وهي بحاجة إلى كفيل مواطن (أو شركة يملكها مواطن) يكفل الوافد لاستخراجها.

2 – تأشيرات الخروج ؛ تأشيرة تصدرها الدولة تسمح للوافد بالخروج من البلاد قانونياً.

3 – شهادة عدم اعتراض (No Objection Certificate)؛ شهادة مطلوبة قبل مغادرة الوافد للبلد أو تغيير الكفيل في الدولة، بحيث على الشهادة أن تبين أن الكفيل الحالي ليس لديه اعتراض على مغادرة العامل للدولة أو أن ينقل كفالته لكفيل آخر.

4 – وديعة مالية؛ تطلب بعض الدول من الكفيل إيداع مبلغ معيّن من المال كضمان لأي تكاليف متعلقة بمغادرة أو ترحيل العامل الوافد من الدولة.

عموماً، إن الدراسات حول تاريخ نشوء وتطور سوق العمل المعتمد على الوافدين ونظام الكفالة الذي ينظمه في الخليج شبه معدومة، على الرغم من أهمية هذا النظام في أنماط الهجرة العالمية. فقد

---

(2) «الكفالة والتبعية والإقصاء في مجتمعات الخليج العربية،» في: عمر الشهابي، محمود المحمود ونورة الحسن، محررون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2015)، ص 442.

تكهن بعض الباحثين الغربيين أن نظام كفالة العمالة الوافدة معمول به منذ الأزمنة الغابرة في الخليج، وأنه نشأ من عرف بدوي قديم لمنح الحماية لزوار المنطقة[3]. إلا أن هذا التكهن يفتقر إلى الأدلة القوية الداعمة. وما سنوضحه في هذا الفصل هو أن إجراءات الدولة القانونية والبيروقراطية المرتبطة بنظام كفالة العامل الوافد نشأت أساساً خلال حقبة الاستعمار البريطاني في الخليج في الفترة من عشرينيات القرن الماضي إلى السبعينيات، التي شكلت أساس نشوء سوق العمل في الخليج المعتمدة جذرياً على العمالة الوافدة. وقد بدأ تطبيق النظام في البحرين من قبل الاستعمار البريطاني في الفترة التي سبقت عصر النفط، وذلك خصوصاً من أجل تنظيم صناعة الغوص. ومع تبلور صناعة النفط لأول مرة في البحرين أيضاً، أخذ البريطانيون نظام الكفالة وطبقوه على العمالة القادمة للعمل في هذه الصناعة بشكل موسع، ومن البحرين انتشر النظام إلى بقية دول الخليج. فحتى استقلال هذه الدول (باستثناء السعودية)، كانت لبريطانيا سلطة قانونية على جميع «الأجانب» الساكنين فيها. ولما كان المسؤولون البريطانيون قد نظروا بصورة متزايدة إلى «العمالة الوافدة» إلى الخليج على أنها ضرورة اقتصادية ومشكلة أمنية في آن واحد، لذلك رأوا أنها تحتاج إلى التنظيم، سواء من وجهة النظر الأمنية أو بغرض النمو الاقتصادي، فمهّد ذلك إلى دخول العمالة الوافدة بشكل موسع إلى الخليج للعمل، وتم ربط ذلك بحزمة من القوانين والإجراءات للتحكم في هذا الدفق من العمال، ما أسس لجوهر نظام الكفالة الحالي. وكانت المحطة التالية المحورية في تبلور النظام هي الكويت. فمع بروز فترة الاستقلال تم تقنين وحصر قدرة الكفالة في المواطنين فقط، فيما كانت مفتوحة للجميع سابقاً. ومع استقلال كل دول المنطقة وبروز طفرة السبعينيات النفطية، زاد الطلب على العمالة الوافدة من جانب الشركات والمواطنين، وانتشر نظام الكفالة ليصبح أساس إدارة سوق العمل في كل دول الخليج، التي أصبحت المقصد الأول عالمياً للعمالة المهاجرة من الدول النامية. وبناء على هذه التوليفة التقت مصالح عدة أطراف وتشكلت حولها شبكات هجرة عمالية متشعبة، امتدت على مدى العالم، وذلك تلبية لمطالب اقتصادية ملحة نمت في الدول المرسلة والمستقبلة معاً.

أولاً: السيادة على الأجانب وتقنين صناعة الغوص في ظل الاستعمار البريطاني

مرة أخرى، فإن نقطة البداية لتبلور هذا النظام في الخليج كانت البحرين، لكونها أول منطقة في الخليج بسط فيها البريطانيون نفوذهم على المجتمع المحلي وأنشأوا البيروقراطية الحديثة. فمع تعيين أول وكيل سياسي «أبيض» في البحرين عام 1904، دخل البريطانيون مباشرة في إدارة

(3) Gilbert Beaugé, «La Kafala: Un Système de gestion transitoire,» *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 2, no. 1 (1986), pp. 109-122.

الأمور الداخلية للبلاد وباشروا بتوسعة نفوذهم محلياً، فيما كان اهتمامهم سابقاً مقتصراً على تنظيم العلاقات الخارجية لحكام الخليج (راجع الفصل الخامس). فبدءاً من هذا العام، أجبر البريطانيون الحاكم الشيخ عيسى بن علي تحت تهديد السلاح على أن يتنازل ويعطيهم السيادة على كل «الأجانب» في البلاد. وبذلك، تم تصنيف السكان القاطنين في البحرين إلى «أجانب» أو إلى «محليين»، بحيث أصبح الأجانب تحت حكم وسيادة البريطانيين، و«الرعايا المحليين» تحت سيادة الحاكم المحلي[4]. وقد تم تقنين هذا النظام من خلال «قرار مجلس الملكة المتعلق بالبحرين» لعام 1913 (Bahrain Order in Council» BOIC»)، الذي وُضع رسمياً قيد التنفيذ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في 1919، ما يمثل بداية البيروقراطية القانونية المحدثة في البحرين. أنشأ الـBOIC المحاكم برئاسة ضباط بريطانيين كانوا مسؤولين عن القضايا القانونية للأجانب، فضلاً عن «المحكمة المختلطة» التي خُصصت للقضايا التي تشمل الأجانب والسكان المحليين.

لكن لب القضية أن فئة «الأجانب» لم تكن محددة ومعرفة مسبقاً، وبذلك أصبحت هذه التسمية ومن تشمل محل خلاف بين المسؤولين البريطانيين والحاكم المحلي، مع تداعيات سياسية وقانونية كبيرة. وقد زاد الأمر تعقيداً غياب البيروقراطية الحديثة في أغلبية المنطقة في ذلك الوقت، بما فيها رسم الحدود، ومكاتب الهجرة والجوازات، وسياسات الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد سكان البحرين يتغير أكثر فأكثر على مدار فصول السنة، خصوصاً عند وصول الآلاف من الغواصين من المناطق المجاورة في الخليج خلال موسم اللؤلؤ. ولذلك، تصادم الحاكم مع المسؤولين البريطانيين حول تصنيف المحلي مقابل الأجنبي، إذ أراد كل طرف أن يزيد عدد الرعايا تحت سيادته. وقد بنى المسؤولون البريطانيون تعريفهم للمحلي والأجنبي أساساً على تصنيف إثني–طائفي، بحيث قسموا السكان إلى إثنيات وطوائف مختلفة، كل منها تحت سيادة إما الحاكم وإما المسؤولين البريطانيين[5]. وبحلول عام 1923، كان الوكيل السياسي البريطاني يزعم بأنه على الرغم من وجود 550 شخصاً فقط من الرعايا البريطانيين (أكثرهم من الهند) من أصل 100.000 نسمة تقريباً في البحرين، فإن عدد السكان الذين تشملهم السيادة القضائية البريطانية، بمن فيهم كل «الأجانب»، يصلون إلى 40.000 شخص، ويزداد عددهم في موسم الغوص إلى 60.000 – 70.000، أي أن الوكيل البريطاني كان يزعم السيادة على نصف سكان جزيرة البحرين تقريباً[6].

---

(4) للمزيد انظر: Omar Hesham AlShehabi, «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, Nationalism, and Absolutism in Bahrain,» *British Journal of Middle Eastern Studies,* vol. 44, no. 3 (2017), pp. 1-23.

(5) كمثال: كان ما صنفه البريطانيون كـ «البحارنة» و«الهولة» يعتبرون سكاناً محليين تحت سيادة الحاكم، أما من تم تصنيفهم كـ«فرس» أو «نجادة» فاعتبروا أجانب تحت سيادة البريطانيين.

(6) Qatar Digital Library and British Library: India Office Records and Private Papers [Henceforth QDL], IOR/L/PS/10/249, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100035092757.0x000029>.

وقد وصلت الخلافات والتناقضات من نظام تقسيم السيادة هذا إلى درجة الغليان في عام 1923، إذ نشبت الاشتباكات والاضطرابات المتعددة في البحرين، التي أخذت منحنى إثنياً وطائفياً مع فشل نظام تقسيم السيادة. وحينها قرر المسؤولون البريطانيون إعادة تركيب نظام الحكم ليكون أكثر اتساقاً مع إدارتهم. فاستولوا على الحكم المحلي وأُطيح الحاكم الشيخ عيسى بن علي وانتقل الحكم إلى ابنه الشيخ حمد، واستُقدم المستشار البريطاني بلغريف ليدير أمور الحكم المحلي من خلف الحاكم الجديد. واستمر الحكم المنقسم تحت النظام الجديد، ولكنه تم حل النزاعات على حدود السيادة إلى حد كبير بعد تغيير الحاكم، حيث أصبح كل من الحاكم الجديد والمسؤولين البريطانيين متفقين على نفس الرؤية التي صاغها البريطانيون. فواصلت بريطانيا ممارسة حكمها على الرعايا الأجانب، بينما مارس الحاكم السيادة رسمياً على الرعايا المحليين، مع تولي المستشار بلغريف إدارة الشؤون المحلية فعلياً من خلفه.

ولم يكن مبدأ قرار مجلس الملكة (Order in Council» OIC) الذي استُخدم لتنظيم الحكم على ما سمي الأجانب في البحرين بقرار جديد كلياً على الخليج؛ إذ صدر على سبيل المثال قرار مجلس الملكة المتعلق بمسقط عام 1867 [7]. إلا أن هذه القرارات السابقة انطبقت فقط على «الرعايا البريطانيين» في الخليج، وكانت أعدادهم قليلة جداً لا تتعدى بضعة عشرات، وعادة ما كانوا من التجار الهنود ممن يقطنون المنطقة لفترة معيَّنة من السنة، وخصوصاً في موسم تجارة الغوص. إلا أن التفسير الجديد لقرار مجلس الملكة في البحرين، الذي وسّع سيادته لتشمل كل «الأجانب»، رفع عدد من انطبق عليهم القرار فجأة إلى عشرات الألوف من سكان الجزيرة. وعلى الرغم من أن الأشخاص وعائلاتهم ممن شملهم هذا التعريف الجديد كانوا يعيشون في المنطقة منذ أجيال متعددة، إلا أن البريطانيين اعتبروهم «أجانب» تحت سيادتهم كطريقة لزيادة نفوذهم في المنطقة. وبهذا، فإن البريطانيين أتوا بنظام قانوني وسياسي جديد، وحاولوا تطبيقه على العلاقات السكانية والاجتماعية القائمة في المنطقة منذ عقود وقرون قبل حضور القوات البريطانية، وكان لذلك تبعات جمة.

ومع ممارسة بريطانيا سيادتها السياسية والقضائية على هذا العدد الكبير من «الأجانب» الواقعين تحت سيادة البريطانيين، تزايدت أهمية السيطرة على حركتهم وتنقلاتهم في المنطقة. وكان الوجود المؤسسي البريطاني في الخليج في هذه الفترة صغيراً جداً، ونادراً ما تجاوز إثنين من المسؤولين البريطانيين الذين يديرون مبنى الوكالة السياسية في كل دولة، مع بضع عشرات من الموظفين من جنسيات مختلفة أخرى من العاملين تحت إمرة البريطانيين في مبنى الوكالة. لذلك أصبحت المشكلة التي تواجه البريطانيين هي: كيف يمكن لهذه البيروقراطية الصغيرة أن تتحكم وتدير شؤون سبعين ألف «أجنبي» يسكنون في البحرين وحدها؟

(7) QDL, IOR/R/15/1/297, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023834010.0x000012>.

ازدادت هذه المسألة إلحاحاً مع رسم الحدود في المنطقة، وتطبيق مبدأ إصدار جوازات السفر وتحديد نقاط العبور لهذه الحدود الحديثة[8]. إذ أصبحت هذه الوثائق الرسمية المتعلقة بالسفر من الجوازات، وتأشيرات الدخول، وتأشيرات الخروج، أموراً رئيسية معترفاً بها على نحو متزايد في جميع أنحاء الخليج وشبه الجزيرة العربية في عشرينيات القرن الماضي، كما بدأ إصدار أول قوانين للجنسية في المنطقة في هذه الفترة [9]. وبالتالي اكتسبت مسألة التنقل عبر هذه الحدود وكيفية تنظيمها أهمية متزايدة.

وكان المسؤولون البريطانيون قد تولوا مسؤولية إصدار تأشيرات الدخول إلى البحرين[10]، إذ كان يتطلب دخول المسافرين إلى الجزيرة أن يتم اعتماد جوازات سفرهم من قبل الوكيل السياسي في البحرين، بالإضافة إلى الحصول على تأشيرة دخول[11]. وقد تم تأسيس نقطة تفتيش للجوازات لأول مرة عام 1929، وبدأت الدولة بإصدار جوازاتها الخاصة في عام[12]. وكان بإمكان رعايا حكام الخليج الآخرين تحت الحماية البريطانية، بالإضافة إلى السعودية، أن يدخلوا البحرين بدون تأشيرات دخول، شريطة أن تكون لديهم وثائق سفر صالحة.

وقد بدأ سريان هذا النظام «الدولي» الجديد قبل اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وتم تطبيقه على سكان منطقة لم يعتادوا تواجد الحدود والإجراءات القانونية والبيروقراطية على أراضيهم. إذ كان البشر يتنقلون على مدى ضفاف الخليج وشبه الجزيرة العربية، وتكوَّنت روابط أسرية وثقافية على امتداد هذه المنطقة. لذلك كان على ساكني المنطقة أن يتأقلموا مع هذا النظام الجديد، والعكس صحيح، إذ كان على هذا النظام الجديد تفادي تأجيج الاضطرابات في العلاقات السكانية والاجتماعية القائمة في المنطقة قدر الإمكان. وكان من المحتم أن تبرز المشاكل سريعاً في بداية نشأة هذا النظام، بما أنه ضم عدداً كبيراً من الحكومات والسلطات، كل منها تصْدر وثائقها الخاصة بها وتنظم عملية التنقل عبر أراضيها بطريقتها المعينة. وسرعان ما أصبحت موانئ الخليج ذات الوجود البريطاني الضعيف، كما كان الحال مع دبي[13]، مركزاً يجذب الناس للحصول على تأشيرات وجوازات السفر بسهولة نسبية كوسيلة للإفلات من الضوابط البريطانية. وسرعان ما

(8) QDL, IOR/R/15/1/562, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024100267.0x000050>.

(9) QDL, IOR/R/15/2/1457, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023554854.0x000082>.

(10) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846468.0x000022>.

(11) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x0000ba>.

(12) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/ للمزيد انظر: تم إصدار قانون الجنسية البحرين عام 1937. archive/81055/vdc_100023415995.0x000049>.

(13) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x000038>.

برزت حالات التنقل «غير القانونية» وتزوير الوثائق كمشكلة تؤرق السلطات البريطانية[14].

وكانت صناعة غوص اللؤلؤ القديمة في المنطقة والمحرك الرئيسي لاقتصادها تمثل مصدر القلق الرئيسي للسلطات البريطانية في البحرين[15]. فمع بداية كل موسم لؤلؤ، وكما كان الحال لأجيال متعاقبة، يتدفق إلى البحرين الآلاف من العمال من المناطق المجاورة في شرق السعودية، وقطر، والساحل الشرقي للخليج، للعمل في سفن الغوص في البحرين.

ومع تطبيق نظام الحدود الجديد في عشرينيات القرن الماضي، أصبح هذا التنقل للسكان بين ضفاف الخليج بالطريقة التي اعتادوها لمئات السنين يمر على حدود أكثر من دولة، وكان هذا مصدر قلق متزايد للبريطانيين. لذلك أصبحت قضية تنظيم الغواصين الآتين إلى البحرين مسألة ملحّة للسلطات البريطانية، وبخاصة أنهم صنفوا هؤلاء الغواصين «أجانب». وقد زاد حدة هذه القضية تدهور العلاقات بين حكام البحرين وقطر وإيران في هذه الفترة، في مقابل قدوم الجزء الأكبر من الغواصين من المناطق تحت سيادة هؤلاء الحكام خلال موسم اللؤلؤ[16]. لذلك، أصبحت قضية إدارة هذا التدفق العمالي أمراً ملحّاً للبريطانيين.

وكان الحل الذي طوَّره البريطانيون هو تطبيق مبدأ الكفالة على الغواصين القادمين إلى البحرين، ممهداً لأول استعمال حديث للنظام في الخليج. فأعلن المستشار البريطاني بلغريف عن القانون الجديد في كانون الأول/ ديسمبر 1928 [17]. وأعقبته سريعاً إجراءات جوازات سفر جديدة في كانون الثاني/ يناير 1929 نصت على ما يلي: يُعتبر كل قبطان سفينة (نوخذة) مسؤولاً عن كل

---

(14) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846468.0x00003e>.

(15) وقد أدت طبيعة العلاقة الإنتاجية القسرية في صناعة الغوص (انظر الفصل السابق) إلى أن يخمن بعض الباحثين بأن العلاقات الإنتاجية في هذه الصناعة قد تكون أصل تبلور نظام الكفالة (انظر كمثال Longva). فكما بينا مسبقاً، كان أغلبية الغواصين مديونين لنوخذة سفينتهم، مما ربطهم بالعمل لديهم مدى حياتهم وحتى حياة أبنائهم عند توارثهم للدين من دون قدرتهم على الانتقال إلى عامل آخر. لكن هذا النوع من العلاقة الإنتاجية هي علاقة ارتباط العامل مع صاحب العمل عبر الدين، أي نظام تسخير العامل لدفع الدين (Debt Peonage)، وهذه العلاقة تختلف جذرياً عن نظام الكفالة في آلياتها. فالعلاقة في نظام الكفالة لا تستند إلى الدين، بل تستند على شرط تواجد كفيل حتى يسمح للوافد بالعمل في مساحة الدولة الجغرافية. لذلك فإن العلاقة الإنتاجية في النظامين تختلفان، على الرغم من درجة القسر العالية التي قد تتواجد في كليهما. وهذا لا يمنع من تواجد نظام تسخير العامل لدفع الدين في بعض المناطق التي يأتي منها الوافدون إلى الخليج في العصر الحال، خصوصاً في شبه القارة الهندية، من حيث يأتي الكثير من العمال إلى الخليج وهم مثقلون بالديون إلى الوسطاء والسماسرة في بلادهم، التي تفرض عليهم دفع رواتب عدة سنوات من العمل لانهاء الدين.

(16) للمزيد حول الخلافات مع ايران انظر:

QDL, IOR/R/15/2/138, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023045639.0x000012>.

QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x00000a>.

(17) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x000052>.

«الأجانب» الموجودين في مركبه، بحيث يلزم عليه أن يبلغ موظفي الجمارك عن عددهم واسم كل منهم وتصاريح سفرهم الصالحة. ويُسمح فقط للغواصين المسجلين في سجلات الغوص الصادرة عن حكومة البحرين بالنزول إلى أرض البحرين، وإذا تم اكتشاف أي غواصين فارين من متن السفينة حين مغادرتها للميناء، فسيتحمل قائد السفينة مسؤوليتهم وستصادر قواربه[18].

شمل هذا النظام، الذي «كان الهدف الأساسي منه هو التحكم في القادمين والمغادرين، ومنع غير المرغوب فيهم من دخول البحرين» بحسب المقيم البريطاني، كل المتطلبات القانونية التي تجسد نظام الكفالة الحديث: وجود الكفيل (في هذه الحالة قبطان السفينة) الذي يتحمل المسؤولية عن الغواصين «الأجانب» على متن سفينته؛ وديعة يدفعها القبطان كتأمين لتسفير الوافد؛ تأشيرة دخول؛ إذْن عمل صالح (في هذه الحالة تصاريح الغواصين)؛ إضافة إلى الحاجة إلى تأشيرة خروج[19]. والأهم هو أن هذه الإجراءات ربطت مسألة كفالة العامل الوافد ضمن حدود البحرين (الذين كانوا في هذه الحالة غوّاصي اللؤلؤ «الأجانب») بوجود الكفيل (النوخذة). وهكذا، كان على قائد السفينة أن يكفل الغواصين على سفينته، بحيث يضمن مسؤولية رحيلهم في نهاية موسم الغوص من البحرين دون أي «سوء تصرف» من وجهة نظر الجهات الرسمية. وبذلك، ولد نظام الكفالة الحديث في الخليج، الذي طبقه البريطانيون بداية على العلاقات السكانية الاجتماعية والإنتاجية القائمة في المنطقة منذ سنين طويلة، والتي أصبحت تشكل قلقاً متزايداً للبريطانيين مع تبلور مبدأ الدول والحدود، ولذلك تم تنظيمها في البحرين عبر تطوير نظام الكفالة.

ولم يكن مبدأ استخدام الكفالة أمراً جديداً للمسؤولين البريطانيين، إذ كانوا يمارسونه بانتظام في جميع أنحاء الإمبراطورية. فبالإضافة إلى تطبيق مبدأ الكفالة لضمان تسديد الديون، وهي ممارسة منتشرة في جميع أنحاء العالم، استخدم المسؤولون البريطانيون الكفالات أيضاً كأداة أمنية لضمان حسن سلوك أفراد بل قبائل بأكملها في مناطق تحت استعمارهم. وقد انتشرت هذه الممارسة بشكل خاص في منتصف القرن التاسع عشر في الهند، وخصوصاً في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية (North Western Frontier Province)، حيث استعملها البريطانيون كطريقة لإنهاء الانتفاضة الهندية الكبرى التي اندلعت هناك عام 1857 [20]؛ إذ فرضوا على وجهاء القبيلة أن يوقعوا تعهداً مكتوباً وأن يقدموا أفراداً معينين من القبيلة كرهائن لضمان حسن سلوك القبيلة بأكملها.

---

(18) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x00005a>.

(19) QDL, IOR/R/15/2/1748, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100027973389.0x0000ab>.

(20) فرض البريطانيون هذا النوع من الكفالة على عدد كبير من القبائل من الهند خلال فترة الانتفاضة كطريقة لإنهائها. للمزيد انظر: QDL, IOR/L/PS/20/G3/12, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023462216.0x0000a3>.

كما طُبق مبدأ الكفالة للتحكم في تنقل الناس بين موانئ بحر العرب التي كانت تحت الاستعمار البريطاني، ففرض مبلغ من المال على قباطنة السفن الراسية في عدن التي تحمل حجاجاً متوجهين إلى مكة، ليضمنوا أن يتم فحص كل راكب للكوليرا، على أن يعود المبلغ بعد التأكد من ذلك[21]. كما طبق البريطانيون نظام كفالة شبيهاً من أجل السيطرة على حركة الأشخاص من الدول الغربية الأخرى في أنحاء الخليج، ولا سيَّما من الدول الإمبريالية المنافسة لها، إذ كان على حاكم كل إمارة الحصول على «شهادة عدم ممانعة» (No Objection Certificate) من المقيم السياسي البريطاني في الخليج إن كان أي شخص غربي ينوي زيارة أراضيهم، حيث يعد الحاكم بموجبها بأن يرعى ويضمن سلامة الزائر. كمثال، طلب حاكم دبي الشيخ بطي بن سهيل من التجار الفرنسيين الذين كان بودهم زيارة الإمارة في عام 1911 أن يحصلوا مسبقاً على شهادة عدم ممانعة من المقيم السياسي البريطاني [22].

وبذلك أثبت مبدأ ضمان الكفالة فائدته كطريقة بسيطة وغير مكلفة بيروقراطياً، يستطيع المسؤولون البريطانيون عبرها ممارسة سيطرتهم على مختلف الأطراف المتنقلة في الخليج، من خلال تفويض المسؤولية عن سلوك هؤلاء الأفراد إلى أطراف أخرى. وقد ساعد على ترسيخ هذه الممارسات الواقع بأن مبدأ الكفالة كان معروفاً ويطبق بنطاق واسع في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بمسائل الإفراج بكفالة في القضايا الجنائية وكضمان للديون. ولكن الابتكار الجذري الذي قدمه المسؤولون البريطانيون في أواخر العشرينيات من القرن الماضي كان تطبيق مبدأ الكفالة هذا على قوة العمل المتنقلة، وبخاصة على غواصي اللؤلؤ، وربط البيروقراطية المتعلقة بهذا النظام في الدولة، حيث تبلورت هذه الممارسات لأول مرة على أرض الواقع في البحرين. وعلى مر الوقت، توسع نطاق استخدام هذا النظام ليشمل تنظيم حركة أي موظفين «أجانب» يدخلون البحرين.

ثانياً: الكفالة في بداية عصر النفط

إذاً، بدأ نظام الكفالة المتعلق بتنظيم العمالة المتنقلة أساساً مع بروز مبدأ الدول والحدود، ومفهوم «الأجنبي» كتصنيف بيروقراطي، وتم تطبيقه على العلاقات السكانية والإنتاجية الموجودة سابقاً في منطقة الخليج، وخصوصاً في صناعة الغوص. إلا أنه مع بروز صناعة النفط في البحرين عام 1932، سرعان ما تبلورت علاقات عمل جديدة كلياً في المنطقة، حيث لجأت السلطات البريطانية إلى فتح الباب لتدفق العمالة الوافدة إلى الخليج من مناطق لم تكن تاريخياً تزود الخليج بكمية كبيرة

(21) QDL, IOR/L/PS/10/248, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100032479433.0x0000bf>.

(22) QDL, IOR/R/15/1/235, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023517482.0x00005f>.

من العمال. ولم يكن مستغرباً أن توجهت السلطات البريطانية إلى فتح الباب لاستقطاب العمالة من المناطق التي كانت تحت نفوذ الاستعمار البريطاني، وخصوصاً شبه القارة الهندية، صاحبة التاريخ الطويل في تزويد قوة العمل المهاجرة في مناطق أخرى تحت الاستعمار البريطاني[23]. إلا أنه تم تطوير نظام الكفالة الذي طبق على العمال في صناعة اللؤلؤ وتطبيقه على العمالة الوافدة المتزايدة في صناعة النفط، وخصوصاً تلك القادمة من شبه القارة الهندية.

وسرعان ما اعتمدت إجراءات الضمانات المالية من قبل الكفيل، وتصريحات العمل، وتأشيرات الخروج، وشهادة عدم الممانعة وتطبيقها بشكل موسع على كل العمال الوافدين إلى البحرين، بحيث أصبحت جزءاً أساسياً من الممارسة البيروقراطية للهجرة في الجزيرة. فابتداءً من الثلاثينيات، وخوفاً من الهجرة «غير القانونية» المتزايدة من الهند[24]، نصت السلطات البريطانية على كل موظف أجنبي آت للعمل في البحرين، سواء في شركة النفط أو غير ذلك، أن يحصل على شهادة عدم ممانعة (No Objection Certificate) من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، قبل أن يستطيع التقدم إلى التأشيرة من السلطات البحرينية (التي يديرها المستشار البريطاني أيضاً) للقدوم إليها. ومن أجل الحصول على شهادة عدم الممانعة هذه، كان يلزم على صاحب العمل/ الكفيل بإيداع مبلغ 60 روبية، يتم إعادتها إليه عند التأكد من مغادرة العامل المكفول البلاد [25]. وقد طُبق هذا النظام على كل العمال الوافدين القادمين إلى البحرين من مناطق خارج سيادة حكام الخليج، بمن فيهم العمال الغربيون أو الذين يعملون في شركة النفط[26]. وبحلول الحرب العالمية الثانية، ومن أجل فرض المزيد من الرقابة على تنقلات الناس خلال هذه المرحلة الحساسة، فرضت السلطات البريطانية أيضاً مبدأ الحصول على تأشيرات الخروج منها كشرط لجميع الأفراد المسافرين من وإلى البحرين [27].

عموماً، كان مبدأ وجود الجنسيات وجوازات السفر قد أصبح سارياً في أغلبية دول العالم بحلول ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. لذلك، فإن «الأجانب» الذين بدأوا بالتوافد إلى البحرين مع بروز صناعة النفط، والذين أتوا بشكل متزايد من شبه القارة الهندية، كانت لديهم

---

(23) وقد وجدت العمالة المهاجرة من شبه القارة الهندية على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر في مناطق متعددة مثل جنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجزر الكاريبي، إلا أن العلاقات الإنتاجية كانت تختلف عن تلك المطبقة تحت نظام الكفالة.

(24) QDL, IOR/R/15/2/1717, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023597268.0x000073>.

(25) QDL, IOR/R/15/2/1749, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100026405052.0x0000c7>.

(26) QDL, IOR/R/15/2/1396, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024192655.0x000034>.

(27) لمثالين من علاقة شركة النفط بشركة استيراد وتصدير بريطانية، انظر: QDL, IOR/R/15/2/749, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100026187822.0x000060>, and QDL, IOR/R/15/2/1497, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100027069999.0x0000c6>.

جوازات سفر وجنسيات محددة بوضوح، على عكس الحال عندما طبق البريطانيون قرار مجلس الملكة BOIC على سكان البحرين في بداية القرن العشرين، الذي قسم سكان الجزيرة بين محليين وأجانب بشكل اعتباطي بناء على الإثنية والطائفة. لذلك، لم يكن هناك ضبابية على من هو أجنبي في مقابل «محلي» مع بروز عصر النفط في الخليج والهجرة المرتبطة به[28].

ومن التطورات الملحوظة خلال هذه الفترة تزايد استخدام عمال الخدمة المنزلية من الموظفين الوافدين في البحرين، وكانت هذه الظاهرة منتشرة تحديداً بين الموظفين المهنيين من فئة «الياقة البيضاء»، وخصوصاً الغربيين والهنود منهم. فقد رأوا أن «الرعايا المحليين» (وهو المصطلح الاستعماري للمواطنين) في البحرين غير مؤهلين تأهيلاً جيداً للعمل في الخدمة المنزلية، وبذلك زادت الطلبات المقدمة منهم بشكل ملحوظ للحصول على شهادات عدم الممانعة لاستقطاب العمالة المنزلية من الهند [29]. ومثلما كان الحال مع العمال الوافدين الآخرين، فقد تطلب ذلك إيداع ضمانة مالية على كل عامل منزلي من جانب الكفيل لإصدار شهادات عدم الممانعة، على أن يتم إرجاع المبلغ للكفيل عند عودة العامل إلى وطنه.

لم يكن هذا المبدأ حكراً على البحرين فقط، إذ استخدم البريطانيون عملية مماثلة لاستقطاب عمال الخدمة المنزلية في ماليزيا وسنغافورة الخاضعتين لاستعمارهم[30]. وقد كان المسؤولون السياسيون البريطانيون أنفسهم من أشد مستخدمي العمالة الوافدة للخدمة المنزلية. ففي آذار/ مارس 1934، كتب الوكيل السياسي في البحرين المشورة التالية إلى الوكيل السياسي المساعد القادم حديثاً إلى البحرين: «لا يوجد خدم جيدون هنا، وأنصح أن تجلبهم معك (إذا كان لديك أي منهم في الهند) ... سأرسل لهم شهادة عدم ممانعة لأمكنهم من السفر من دون مواجهة أية صعوبات»[31].

---

(28) لكن برزت قضية مهمة في دول الخليج وهي المتعلقة بما أصبح يعرف بـ «البدون» أو عديمي الجنسية، الذين تكونوا أساساً من مجموعات من سكان الخليج وشبه الجزيرة العربية ممن لم يتم تسجيلهم تحت قوانين الجنسية البارزة حديثاً في البلاد، إما خوفاً من استعمال السلطات لهذه القوانين كوسيلة للتحكم فيهم، أو لأنهم لم يروا بأهمية التسجيل عندها، أو لأنه لم يسمح لهم بالتسجيل أصلاً. للمزيد انظر: Claire Beaugrand, *Stateless in the Gulf: Migration, Nationality and Society in Kuwait* (London: IB Tauris, 2017).

(29) يحتوي هذان الملفان على عدة وثائق حول هذه الممارسة: QDL, IOR/R/15/2/1397, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024052004.0x000048>, and QDL, IOR/R/15/2/1396, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024192655.0x000070>.

(30) ولذلك فإنه ليس بالغريب أن تكون هاتان الدولتان من أكثر الدول استخداماً للعمالة المهاجرة حتى يومنا هذا، وإن لم تكن بنفس حدة دول مجلس التعاون. ولا زالت بقايا هذا النظام كاستعمال «شهادات عدم الممانعة» لجلب العمالة الوافدة فاعلة حتى نهاية القرن العشرين في هاتين الدولتين.

(31) QDL, IOR/R/15/2/1009, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023547084.0x000004>. وهذه حالة متكررة، كما تبين لنا الرسائل بين المقيم السياسي ومساعديه حول العمالة المنزلية من عام 1936: QDL, IOR/R/15/2/1010, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023558466.0x0000a0>.

بدأ تدفق الوافدين المتزايد إلى البحرين يزعج الحاكم المحلي، ولا سيّما أن إجراءات التوظيف قد سُيِّست وأصبحت مسألة خلاف محلياً؛ إذ تم تنظيم عدة احتجاجات وإضرابات وانتفاضات تطالب بفرص عمل ومميزات أفضل للمواطنين في البحرين. وفي حين كان عدد الرعايا الهنود في البحرين في مرحلة ما قبل النفط قليلاً جداً، لا يتجاوز 69 شخصاً في عام 1908 [32]، أغلبهم من التجار الموسميين، أصبح عددهم مع تطور صناعة النفط إلى 1421 شخصاً بحلول عام 1941، وتضاعف العدد إلى 3043 بحلول عام 1950. وكانت الأغلبية منهم من الموظفين المهنيين ذوي الياقات البيض في شركات النفط أو من التجار في المدينة، فيما كان عدد العمال في الوظائف الدنيا (ما عدا الخدمة المنزلية) شبه معدوم في هذه الفترة، التي تركزت بشكل أساساً على المواطنين. واعتباراً من عام 1949، اتفق الوكيل السياسي البريطاني مع الحاكم على أن يتم التشاور معه قبل إصدار أي شهادات عدم ممانعة أخرى للقادمين من باكستان والهند، في سبيل إرضائه وإيهامه بالتحكم في أعداد العمالة الوافدة[33].

حالة «العزاب»

في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، كان قد مضى على إنتاج النفط 13 عاماً في البحرين، وكان لدى الإداريين الاستعماريين البريطانيين خبرة ممتدة لأكثر من عقد في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتحكم في العمالة الوافدة عبر قانون الكفالة. وخلال هذه الفترة، برزت الكثير من التقسيمات والفئات القانونية والبيروقراطية المختلفة التي أصبحت جزءاً رئيسياً من نظام سوق العمل في الخليج حتى اليوم، وقد يكون أفضل مثال على ذلك فئة الوافدين «العزاب».

أصبح ما يسمى العمال الوافدين «العزاب» جزءاً لا يتجزأ من أسواق العمل اليوم في دول مجلس التعاون. ويستخدم مصطلح «العزاب» للإشارة إلى العمال الوافدين (أغلبهم من الذكور) من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى الذين يقيمون لوحدهم دون أسرهم في الخليج. وهذا المصطلح ينطبق على العمال الوافدين بغض النظر عما إذا كان «العزاب» متزوجين في الواقع أم لا، فحتى من ترك زوجته وأولاده في وطنه الأم يعتبر «عازباً» في الخليج. وبذلك، أصبحت فئة «العازب» هي مجموعة من الرزم القانونية والإجراءات البيروقراطية التي لها تداعيات مادية على أولئك الذين يتم تعريفهم على هذا النحو، بما في ذلك مقدرة «العازب» على جلب عائلته معه. فأغلبية دول الخليج لديها قوانين تمنع الوافدين الذين يقل مدخولهم عن نسبة معينة من جلب عائلاتهم معهم، وبذلك يتم تصنيفهم قانونياً واجتماعياً كـ «عزاب».

(32) QDL, IOR/L/PS/20/C91/4, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023515712.0x000042>.

(33) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x00003c>.

و«العازب» (كفئة قانونية) له حضور قديم داخل البيروقراطية الاستعمارية البريطانية في الهند، التي سبقت عصر النفط في الخليج بسنوات عدة[34]. وكان تصنيف «عازب» يشكل محدداً رئيسياً للأجور والمزايا التي يحصل عليها الموظف في الخدمة المدنية الاستعمارية للهند، بالإضافة إلى تحديده طبيعة السكن الذي يحصل عليه «العازب» ونمط الحياة التي سيعيشها في الخارج[35]، حتى وإن كان الشخص متزوجاً في الواقع، فالعازب كان كل من لا يأخذ عائلته معه للعمل في الخارج[36].

أُدخل مفهوم «العازب» في البيروقراطية في الخليج مع نشأة الإدارة الاستعمارية البريطانية في المنطقة[37]. وقد كان مفضلًا توظيف «العازب» في كثير من الأحيان على أولئك الذين لديهم أسر، حيث إن رواتبهم ومتطلبات سكنهم تكون أقل تكلفة[38]؛ إلا أن تطبيق مبدأ «العزاب» على نطاق واسع كفئة عمالية بدأ في شركة النفط، وخصوصاً في تحديد أجور وإقامة العمال «ذوي المهارات المتدنية». إذ تقاطعت «العزوبية» مع الجنسية، والطبقة، والمهارة لتحديد الأجر وامتيازات السكن التي يحصل عليها العمال «غير المهرة» ذوي الدخل المحدود على نحوٍ مفصّل. وقد كان لدى المسؤولين البريطانيين هوس بتصنيف وتقسيم العمال ورواتبهم وحقوقهم حسب هذه الخانات المختلفة حتى أدق التفاصيل.

بديهياً، أدت هذه التصنيفات المختلفة لنشوب الاضطرابات فيما بين العاملين في شركة النفط. ففي عام 1938، أضرب العمال البحرينيون مطالبين بظروف عمل أفضل، ولا سيما عند مقارنتهم بما يجنيه «الهنود» و«الأوروبيون»، حيث كان المواطنون خلال هذه الفترة في القاع من ناحية الرواتب والمميزات. وبهدف تجنب المزيد من المشاكل العمالية، كان رد فعل السياسيين

(34) لأمثلة من الخدمة المدنية الهندية: QDL, IOR/R/15/2/1441, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024144276.0x000050>; QDL, IOR/R/15/2/993, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023707963.0x000072>; QDL, IOR/R/15/2/1454, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023627498.0x000021>.

(35) انظر كمثال الجدال حول المبنى الجديد المقترح للقنصلية البريطانية في الأحواز، وإن كان يصلح لعازب أو عائلة: QDL, IOR/R/15/2/1022, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023636155.0x000018>.

(36) انظر كمثال الرسالة التي بعثتها مدرسة لتدريب الشرطة في بونا عندما أراد أحد أفراد العائلة الحاكمة في البحرين الانضمام إليها عام 1937. إذ تم إبلاغه بأن المدارس تدار على نمط «العزاب»، وعليه أن يعيش مع الطلاب الآخرين في حرم المدرسة، ولا يجوز له أن يستأجر بيتاً خاصاً للعيش مع عائلته: QDL, IOR/R/15/2/200, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100025598068.0x0000bd>.

(37) كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في عملية توظيف مدير المجلس الثقافي البريطاني في البحرين: QDL, IOR/R/15/2/839, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023643494.0x000019>.

(38) انظر كمثال عملية توظيف جنود فرقة مسقط في ثلاثينيات القرن العشرين: QDL, IOR/R/15/1/456, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023558278.0x00007b>.

البريطانيين والمسؤولين في شركة النفط أن يبدوا اهتماماً كبيراً لأدق التفاصيل المتعلقة برواتب ومكان سكن العمالة المحلية والوافدة. في شأن الأجور، كتب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم السياسي للخليج في كانون الأول/ ديسمبر 1938 أن «الحقيقة الواضحة هي أن البحرينيين عموماً لا يستحقون نصف الأجر الذي يعطى للهنود». أما في ما يتعلق بالسكن، فقد أضاف ما يلي[39]:

«هناك نوعان من الصعوبات هنا. أولاً أن المتزوجين من الموظفين البحرينيين من جميع الطبقات لا يريدون نقل عائلاتهم إلى مخيم شركة النفط لأنهم سيخسرون ملذات المعيشة في المدينة. لذلك لم تبنِ الشركة مسكناً كبيراً للمتزوجين، وخصوصاً أنه من المتوقع أن يظل شاغراً. في المقابل، من المهم من الناحية التشغيلية للشركة أن يعيش عدد من الموظفين البحرينيين بالقرب من المصفاة... وعلى الرغم من أن معظم الناس من هذا النوع قد عاشوا لأجيال في أكواخ سعف «برستي» (Barasti)، فإنهم الآن يطالبون بسكن مبني من الإسمنت. ولدى الشركة مخططات لتلبية هذا الطلب بناء على مبدأ سكن«العزابية»».

أما في ما يخص سكن العمال الوافدين، فقد كان هذا التبادل فيما بين الوكيل السياسي وممثل شركة النفط بابكو في نفس العام:

«بالنسبة إلى ما ذكرته عن «الآسيويين» من العمال، وأفترض أنك تعني الفئة 2A و2B من العمال، فنحن نتوقع في وقت البناء أن يكون هناك 250 من الرعايا الهنود من جميع الأنواع. سيعيش الهنود من الدرجات الأفضل في المنامة وسيتم توفير نقلهم ذهاباً وإياباً. أما الآخرون فسيتم إيواؤهم مؤقتاً في أكواخ «برستي» ريثما يتم بناء أماكن دائمة لهم، التي لا يمكن أن نبدأ فيها حتى يتم الانتهاء من برنامج البناء للموظفين الأوروبيين والأمريكيين... توجد حالياً 40 غرفة للعزّاب في منازل الموظفين الحالية، ونحن في طور بناء 32 غرفة إضافية، مما يجعل مجموعهم 72 غرفة. سيكون هناك رجلان في كل غرفة، ولذلك ستستوعب هذه المنازل 144 رجلاً. إضافة إلى ذلك، نقوم حالياً ببناء 96 غرفة في مبان مؤقتة، وسيتم ترتيب المباني في مجموعات تتكون من أربعة مبانٍ، مع حمام مركزي في وسط كل مجموعة. وستصبح هذه الأماكن لاحقاً السكن الدائم للعزاب»[40].

وكانت مثل هذه التقارير تصدر بشكل دوري خلال هذه الفترة، ونقدمها بتفاصيلها المملة كمثال على كيف وثقت إدارة شركة النفط والسياسيون البريطانيون أدق التفاصيل والتصنيفات

(39) QDL, IOR/R/15/1/343, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023832501.0x0000c7>.

(40) QDL, IOR/R/15/2/1717, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023597267.0x000079>.

المرتبطة بالرواتب والمزايا والمساكن للفئات المختلفة من العمال منذ الأيام الأولى لشركة النفط. وبحلول الأربعينيات من القرن العشرين، كانت هذه الفئات القانونية والبيروقراطية المختلفة التي قسمت العمال إلى فئات بناء على الجنسية والطبقة والـ «عزوبية»، التي تم إدارتها بشكل عام تحت نظام الكفالة، قد أصبحت مكوناً أساسياً في أساليب الحكم والضبط التي تستخدمها السلطات البريطانية للتحكم في العمال في البحرين، وانتشرت منها إلى بقية دول الخليج لتصبح جزءاً رئيسياً من خصائص سوق العمل فيها.

ثالثاً: انتشار نظام الكفالة وحصره في المواطنين خلال مرحلة الاستقلال

أخذت السلطات البريطانية نظام الكفالة الذي تم إنشاؤه للسيطرة على العمال الوافدين في البحرين وبدأت بتطبيقه في الأجزاء الأخرى من الخليج تحت الاستعمار البريطاني. ففي عام 1915، صدر قرار مجلس الملكة OIC المتعلق بمسقط، الذي كان مبنياً على قرار مجلس الملكة المتعلق بالبحرين [41]. وأعقب ذلك OIC الكويت عام 1925 [42]، وOIC قطر عام 1938، وأخيراً OIC إمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة اليوم) عام 1946 [43].

وعلى الرغم من أن جميع أوامر مجلس الملكة هذه كانت مبنية على نسخة البحرين، بحيث أسست هذه الأوامر لمبدأ سيادة بريطانيا على «الأجانب» في هذه الأراضي، إلا أن اختلافاً جوهرياً اعتراها؛ فخلافاً للحال في البحرين، حيث كانت سيادة الحاكم المحلي فقط على ما اعتبره البريطانيون «السكان المحليين»، نجح الحكام في باقي المناطق في تعريف سيادتهم لتشمل جميع المسلمين، ما عدا رعايا الهند (وباكستان فيما بعد). في المقابل، اقتصرت السيادة البريطانية على غير المسلمين والهنود (والباكستانيين). وكان ذلك يعني أن عدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم أوامر المجلس في فترة ما قبل النفط ضئيل جداً في هذه المناطق بالمقارنة مع البحرين، حيث كما رأينا كان ما يقرب من نصف سكان الجزيرة تحت السيادة البريطانية نظراً إلى التعريف الموسع «للأجنبي» ففي وقت صدور OIC الكويت في عام 1925، وقد كانت حينها ثاني أكبر مدينة ذات ثقل سكاني على سواحل الخليج العربية بعد البحرين، فكانت سيادة بريطانيا تنطبق فقط على ثلاثة من صغار التجار الهنود الساكنين هناك [44].

(41) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415996.0x00000f>.

(42) QDL, IOR/R/15/1/303, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023510892.0x000019>.

(43) QDL, IOR/R/15/1/743, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100000000193.0x0002cf>, and QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x0000b4>.

(44) QDL, IOR/R/15/1/308, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100022744559.0x000008>.

ولكن مع بدء عصر النفط في الكويت، تصاعدت هذه الأرقام على نحوٍ متسارع. فبحلول عام 1945، حيث كان قد تم اكتشاف النفط والبت في بناء مرافق الشركة على الرغم من عدم تصديره بعد، فقد ارتفع عدد الأفراد تحت السيادة البريطانية إلى 225. ومع تدفق صادرات النفط في العام التالي، ارتفع العدد إلى 528، ومن ثم إلى 1651 في عام 1947 [45] .

واستمر العدد بالارتفاع بشكل مطرد في السنوات التي تلتها. في المقابل، ففي مسقط، التي مقارنة بالكويت كان لها تاريخياً علاقة سكانية أكثر وطادة بشبه القارة الهندية، فلم يوجد فيها سوى نحو 500 من الرعايا الهنود تحت السيادة البريطانية حتى خمسينيات القرن الماضي (أغلبيتهم من التجار)، ولم يتغير هذا الحال حتى اكتشاف النفط فيها في الستينيات[46].

أدت الأحداث في الكويت في الفترة من بداية تصدير النفط منها عام 1946 وحتى استقلالها عام 1961 دوراً محورياً في تطور نظام الكفالة في الخليج من الجذور التي تم زرعها في البحرين. وقد غذى هذا التطور على وجه الخصوص عاملان مهمان تطرقنا إليهما سابقاً، جعلا حالة الكويت تختلف عن حالة البحرين: أولهما هو أنه على الرغم من أن تصدير النفط بدأ في البحرين، إلا أن الكويت كانت أول دولة في الخليج تدفقت عليها كميات هائلة من إيرادات النفط بشكل استثنائي أدى إلى مضاعفة دخل الدولة أكثر من 50 مرة في غضون بضعة أعوام. إضافة إلى ذلك، وعلى نقيض الحال في البحرين، لم يستطع البريطانيون بسط سيطرتهم كاملة على إدارة الشؤون المحلية في البلاد، استطاع نظام الحكم المحلي أن يحافظ على نسبة أكبر من استقلاليته مقارنة بشبيهه في البحرين.

تواصلت أعداد العمال المهاجرين الخاضعين للسيادة البريطانية في التصاعد على نحوٍ مطرد مع تصدير النفط. فبحلول عام 1953، كان هناك قرابة 3000 من الهنود و2000 من الباكستانيين المقيمين في الكويت تحت السيادة البريطانية، الذين كانوا يعملون أساساً في شركة نفط الكويت KOC ومشاريع «خطة التنمية» في مدينة الكويت. وكما كان الحال في البحرين، فقد تزايد قلق السلطات البريطانية من هذا الكم المتصاعد من العمال الخاضعين لسيادتها القضائية، وأصبحت قضية التحكم والسيطرة عليهم أمنياً قضية ملحة، وخصوصاً بعد نشوب الاضطرابات فيما بينهم. ففي عام 1948، نفذ العمال الهنود والباكستانيون في شركة النفط إضراباً موسعاً، أعقبه إضراب موسع آخر من نفس الجنسيات عام1953 [47].

(45) QDL, IOR/R/15/1/303, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023510892.0x000019>.

(46) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415996.0x00000d>.

(47) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x00007a>.

بناء على ذلك، تم إصدار حزمة من القوانين بداية من عام 1947، كانت تشبه تلك التي استُخدمت لتنظيم هجرة «الأجانب» في البحرين. فتم إصدار لائحة تنظيم جوازات السفر في نفس العام[48]. وبدأت الوكالة السياسية البريطانية بإصدار تأشيرات سفر للقادمين من الخارج نيابة عن حكومة الكويت. كما صدر أول قانون جنسية كويتي في عام 1948، وأصدر رئيس دائرة الجوازات إخطاراً في العام التالي يلزم جميع الأجانب بالتسجيل لدى الدائرة[49]. كما صدرت قوانين تنظم إصدار تصاريح الإقامة للوافدين في عام 1952، التي ألزمت الأشخاص الخاضعين للسيادة البريطانية بالحصول على تصاريح الإقامة من الوكيل السياسي البريطاني[50].

وكما كان الحال في البحرين، أدخل البريطانيون نظام الكفالة كوسيلة سهلة وخفيفة بيروقراطياً من أجل تنظيم العمالة الوافدة في الكويت الخاضعة لسيادتهم. فكما يروي الأنثروبولوجي الشهير من أكسفورد بيتر لينهارت (Peter Leinhardt) عن زيارته للكويت عام 1953 [51]؛ فقد كان عليه أن يبحث عن كفيل قبل وصوله إلى الكويت، إذ إن الإدارة البريطانية وضعت ذلك كشرط لأي زائر للدولة، حتى ولو كانت زيارته لفترة قصيرة. وعلى غرار الوضع في البحرين، فقد ارتفع الطلب على العمالة المنزلية باطراد خلال الخمسينيات، وخصوصاً من جانب الموظفين الأجانب في شركة النفط من ذوي الياقات البيض. وعلى هذا المنوال، فقد تطلب استقطاب هذه العمالة كفيلاً يتعهد بإعادة العامل إلى بلده عند إنهاء خدمته[52].

غير أن الوضع اختلف في ما يتعلق بالعمال الوافدين الخاضعين لسيادة الحاكم المحلي، الذين واجهوا مجموعة مختلفة من القواعد والإجراءات التي كانت أكثر سهولة نسبياً من تلك المطبقة على الوافدين تحت السيادية البريطانية خلال فترة الخمسينيات. بل إن مبدأ الكفالة لم يكن يطبق عليهم حينها. ففي عام 1952، كان هناك إلغاء متبادل لمتطلبات التأشيرات مع سورية ولبنان، وهو ما سبب امتعاضاً عند السلطات البريطانية لعدم استشارتها في المسألة. وكان واقع الحال أنه خلال فترات طويلة من الخمسينيات، لم يحتج رعايا دول الخليج الأخرى (باستثناء

(48) QDL, IOR/R/15/1/311, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100022822680.0x000009>.

(49) QDL, IOR/R/15/1/731(2), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023807432.0x000046>.

(50) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000089>.

(51) Peter Lienhardt, *Disorientations: A Society in Flux: Kuwait in the 1950s* (Reading, UK: Ithaca Press, 1993), p. 30.

ورد في: Longva, *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait*, p. 109, note 2.

(52) Letter from foreign office to Gulf political resident inquiring regarding availability of jobs in Gulf for domestic workers from Seychelles, 22 August 1958. FO, 371/132892, The National Archives [heareafter BNA].

مسقط)، بالإضافة إلى العراق والمملكة العربية السعودية ولبنان وسورية ومصر وفلسطين إلى تأشيرات دخول، ناهيك بكفيل، للسفر والعمل في الكويت [53].

في المقابل، انتقلت ممارسات شركة النفط في البحرين من ناحية تصنيف العمال إلى الكويت، وهذا لم يكن غريباً نظراً إلى التنسيق الوثيق بين الوكالة السياسية البريطانية في الكويت والبحرين، حيث استمر الهوس بتصنيف العمال حسب الجنسية والعرق والطبقة والحالة الزوجية، وأرسلت تقارير مطولة ودورية عن الموضوع من مسؤولي شركة النفط والوكالة السياسية. وكما كان الحال في البحرين، فقد نشطت هذه التقارير بوجه خاص عند اندلاع الإضرابات و«المشاكل» من جانب العمال، حيث تضمنت هذه التقارير معايير مفصلة ودقيقة لأحجام وأنواع الغرف المختلفة لكل مجموعة من العمال وفقاً للتصنيفات المذكورة أعلاه. وقد أثرت «المقارنات النسبية» مع حالات العمال في شركات النفط الأخرى في المنطقة، ولا سيما شركة النفط في البحرين، تأثيراً كبيراً في تطوير هذه المعايير [54].

فبعد أن أضرب العمال الهنود والباكستانيين في آب/ أغسطس 1948، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية خبير عمل إلى الكويت في شباط/ فبراير 1949 ليتحقق من أوضاع العمال في شركة النفط. وأشار التقرير إلى أن عدد العمال في الشركة ارتفع من 1900 عامل في بداية عام 1947 إلى أكثر من 18 ألف عامل في كانون الثاني/ يناير 1949. وارتفع عدد الهنود العاملين في الشركة في تلك الفترة من 236 إلى أكثر من 4000. وعلى نفس نمط التقارير في البحرين، فقد ركز جزء كبير من التقرير على تصنيف العمال حسب فئات الجنسية والعرق التالية: البريطانية، والأمريكية، والهندية، والباكستانية، والعرب، و«السكان المحليين» (أي المواطنين). وقد ركز التقرير بوجه خاص على ظروف العاملين من الهند وباكستان نظراً إلى سيادة بريطانيا عليهم، الذين صُنِّفوا حسب الديانة، والمهارة الوظيفية، فضلاً عن الحالة الزوجية. وقد حظيت حالة السكن الذي خُصص لكل من هذه الفئات العمالية باهتمام خاص من جانب الخبير، الذي شدت انتباهه «القرية» التي بُنيت للعمال العرب نظراً إلى أنها كانت «رديئة» بصورة استثنائية [55].

وكانت قضية توظيف الكويتيين والعرب في مقابل الباكستانيين والهنود قد أصبحت مسألة تصادم بين الحاكم والمسؤولين البريطانيين. ولم يكن ذلك مستغرباً؛ ليس فقط لرواج القومية العربية في هذه الفترة، بل أيضاً لأن كلاً من هاتين الفئتين كانتا تحت سيادة الطرفين المختلفين. لذلك

(53) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000088>.

(54) انظر كمثال المراسلات بين شركة النفط والوكالة السياسية عقب إضرابات عمال من الهند وباكستان عام 1953: LAB 13/483, BNA.

(55) M.T. Audsley, Report on Labour Conditions in KOC, February 1949, LAB 13/483, BNA.

حاول كل طرف زيادة الموظفين من الجنسيات الوافدة التي تقع تحت سيادته؛ فضغط الحاكم على شركة النفط لزيادة توظيف العرب الخاضعين لسيادته[56]. بينما تردد المسؤولون البريطانيون الذين رأوا ذلك كخطوة «خطرة». وكانت الاستراتيجية التي تبناها المسؤولون البريطانيون السياسيون هي زيادة أعداد الموظفين العرب في شركة النفط بوتيرة «يتم السيطرة عليها بعناية»، بحيث تضمن رضا الحاكم ولكن تبقى أرقام العرب منخفضة نسبياً، في حين تتم زيادة هجرة الوافدين تحت سيادتهم، وخصوصاً من شبه القارة الهندية[57]. وبذلك، تم تسييس إجراءات التوظيف وتصنيف العمال بناء على الجنسية، وأصبحت هذه الحالة جزءاً لا يتجزأ من الشأن العمالي والسياسي في الخليج حتى يومنا هذا، مع اختلاف تفاصيل تطبيقها على مر الزمن.

كما برزت في هذه الفترة شركات «استقدام الأيدي العاملة» (Manpower Agencies) لتصبح جزءاً لا يتجزأ من المشهد العمالي في الخليج. وقد تطور نوعان أساسيان من هذه الشركات. أولها كانت وكالات مقرها في الخارج مكلفة باستقطاب الأيدي العاملة من دولها إلى الشركة في الكويت. وقد لاقت هذه الوكالات رواجاً لدى شركات النفط، التي عيَّنت وكلاء لها في دول متعددة لإيجاد موظفين مناسبين على نحوٍ منظم ودوري، كما كان حال الوكيل الخاص لشركة نفط الكويت في بومباي. أما النوع الثاني من الشركات، فكانت شركات مقاولات محلية توفر الأيدي العاملة موقتاً وحسب الطلب للشركات التي لديها نقص طارئ في الأيدي العاملة محلياً، حيث تقوم الشركة بالدفع إلى المقاول الذي يوفر الأيدي العاملة، بينما يتكفل المقاول بدفع رواتب الموظفين بعد أن يأخذ عمولته. وعلى الرغم من وجود هذا النوع من مقاولي الأيدي العاملة في البحرين، إلا أن استخدامهم انتشر بشكل موسع في الكويت والسعودية وقطر بعد تصدير النفط. وكانت شركات النفط من أوائل من استخدم هؤلاء المقاولين لتوظيف العمال محلياً، حيث لجأت شركة نفط الكويت لهم منذ عام 1949 [58]. وكان الحال مماثلًا في السنوات الأولى لأرامكو في السعودية[59] وشركة النفط في قطر[60].

---

(56) Letter from British embassy in Beirut, 18 June 1957, LAB 13/1187, BNA.

(57) Letter from political agency in Kuwait, 25 June 1957. LAB 13/1187, BNA.

(58) من ضمن هؤلاء المقاولين كانت شركات «الغانم للأيدي العاملة الماهرة» التي أتت بموظفين عراقيين مهرة، و«شركة الكويت للمقاولات» التي وفرت عمالاً محليين، و«شركة المقاولات والإنشاء»، التي وفرت أيضاً عمالاً محليين لشركة النفط. في الإجمال، كان هناك تسع شركات مقاولات وفرت أيدي عاملة بمبدأ العمل اليومي لشركة النفط الكويتية في بداية عملها. للمزيد انظر: Report by M.T. Audsley on visit to Kuwait between 3 February 1949 and 10 February 1949, p. 26, LAB 13/483, BNA.

(59) كمثال شركة المقاولات باحسين، بن لاحج، والتميمي (BLT)، التي استقطبت الكثير من العمال البحرينيين للعمل في المنطقة الشرقية في خمسينيات القرن الماضي. مقابلة مع عبد العزيز الشهابي.

(60) قد تكون أشهرها شركة جاسم درويش للتوظيف في قطر.

إعادة السيادة وحصر الكفالة على المواطنين

أدت استقلالية الحاكم الشيخ عبد الله السالم إلى بروز علاقة مشحونة وتنافسية بينه وبين المسؤولين البريطانيين وشركة النفط، بحيث كان على الأطراف الثلاثة العمل مع بعضهم في حين، والمناورة بين بعضهم بعضاً في حين آخر. ومع مرور خمسينيات القرن الفائت، بدأ الحاكم المحلي في توسعة سلطاته والعمل بشكل مستقل عن الأطراف الأخرى، حتى بلغت هذه الحالة ذروتها مع استقلال البلاد عام 1961، وقد انعكس ذلك على الأوضاع العمالية في البلاد.

ففي عام 1954، أنشأت حكومة الكويت لجنة عمالية تضم أعضاء كويتيين وبريطانيين للإشراف على إصدار تأشيرات العمل في البلاد [61]، حيث كان هدف اللجنة هو «تصميم سياسات دخول الأجانب للعمل في الكويت (بما فيها قضية إصدار الفيز وتأشيرات العمل)»[62]. ومع مرور الزمن، بدأت الخلافات تظهر بين المسؤولين البريطانيين والكويتيين. ففي عام 1959، توجه الكويتيون نحو إصدار قانون عمل جديد مبني على قانون العمل البحريني 1957، يطبق على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتهم. وقد أناطوا كتابة الصياغة الأولية إلى خبير مصري دون استشارة البريطانيين، مما أغضب هؤلاء بحجة أنه فيما لم يتم التنسيق بين السيادتين، فإن هذا سيخلق مجموعتين مختلفتين من القوانين المطبقة على العمال تحت السيادة الكويتية في مقابل العمال تحت السيادة البريطانية البالغ عددهم 25 ألف فرد. إضافة إلى ذلك، فقد أراد المسؤولون البريطانيون تجنب أن تبدو القوانين المطبقة على العمال تحت سيادتهم أقل تقدمية من تلك المطبقة على العمال تحت السيادة الكويتية في القانون الجديد[63]. كما شعرت السلطات البريطانية أن القانون المقترح يمهد للحكومة الكويتية أن تستولي على عدة محاور كانت تخضع للسيادة البريطانية سابقاً، إذ تطلب القانون الجديد من جميع العمال (بمن فيهم العاملون في شركة نفط الكويت) الحصول على تصريح عمل من إدارة التنمية الاجتماعية.

وبذلك، أصبحت ظاهرة السيادة المنقسمة فيما بين البريطانيين والحاكم قضية مسيَّسة محلياً تسبب حرجاً متصاعداً للحاكم، إذ كان ينظر إليها بصورة متزايدة من قبل العديد من الكويتيين على أنها اعتداء على سيادتهم[64]. وعموماً فإن مبدأ السيادة المنقسمة قد أصبح حالة شاذة على مستوى العالم مع انتشار مبدأ استقلال الدول المستعمَرة في الخمسينيات. ومع مرور الوقت، أصبح حتى

---

(61) Letter from political agency, 25 May 1954 LAB 13/483, BNA.

(62) تبع ذلك إعلان أول نظام عمل للموظفين في الحكومة الكويتية، الذي كان مبنياً إلى حدٍ كبير على نظام العمل في شركة النفط الكويتية. انظر: Letter from Political agency in Kuwait, 28 November 1955, LAB 13/483, BNA.

(63) Letter from British embassy in Beirut, 28 March 1959, LAB 13/1187, BNA.

(64) Letter from political agency Kuwait. Dated 2 April 1959, LAB 13/1187, BNA.

المسؤولون البريطانيون ينظرون إليه كممارسة مكلفة ومرهقة إدارياً. فمع ارتفاع عدد الوافدين في الكويت، زاد عدد القضايا القانونية التي تنظر فيها المحاكم البريطانية من أربع قضايا في عام 1953 إلى 200 قضية في عام 1955 [65]. وبذلك، أصبح مبدأ إعادة السيادة القضائية والسياسية على كل سكان الدولة للحاكم المحلي أمراً مرغوباً فيه من قبل الكويتيين والبريطانيين معاً. وقد بدأت عملية إعادة نقل السيادة إلى الدولة الكويتية في شباط/ فبراير 1960، واستكملت العملية مع الاستقلال الكامل في شباط/ فبراير 1961. وبذلك، فإن السيادة القضائية على جميع المقيمين، سواء أكانوا مسلمين أم «أجانب»، أصبحت الآن تخضع للحكومة الكويتية.

أدت فترة إعادة السيادة إلى تغيرات محورية في طبيعة نظام الكفالة الحديث في الخليج. فمع الاستقلال، كثفت مؤسسة الدولة الناشئة نشاطاتها لتعزيز نفوذها وسيطرتها على السكان. وكما كان الحال في كثير من الدول المستقلة حديثاً، زادت الحقوق والمزايا الممنوحة للمواطنين كما ذكرنا في الفصل الثامن. وفي السياق الخاص بالكويت وبقية دول الخليج، التي تفردت في هذه المرحلة بكونها تعتمد على أغلبية من العمالة الوافدة، انعكس ذلك في زيادة القيود والفروق القانونية بين المواطنين والوافدين[66]. ففي عام 1958، ظهرت دعوات من بعض الكويتيين لإدراج جنسيات كانت تحت سيادة الحاكم المحلي ولا تتطلب تأشيرات للعمل، مثل الفلسطينيين، تحت نظام الكفالة مثل ذاك الممارس على الأجانب تحت السيادة البريطانية[67]. وفي عام 1960 صدر قانون جنسية كويتي جديد يعتمد أساساً على مبدأ «حق الدم» (Jus Sanguinis) (راجع الفصل السابع)[68]؛ حيث أصبح من المستحيل فعلياً على الوافدين الحصول على الجنسية. وكان هذا بخلاف قانون الجنسية السابق لعام 1948 الأقرب إلى مبدأ حق الأرض (Jus Soli)، الذي حصل عبره بعض من الوافدين العرب على الجنسية الكويتية[69].

وتواترت التشريعات التي حصرت العديد من المزايا الاقتصادية في المواطنين. فصدر مرسوم يحصر ممارسة المحاماة في الكويتيين فقط (المرسوم الرقم 21/ 1960)، وآخر يحصر التقاعد

---

(65) Simon C. Smith, *Kuwait, 1950-1965: Britain, the al-Sabah, and Oil* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 100-105.

(66) Dispatch from the political agent, 14 August 1960, FO 371/148911, BNA.

(67) رسالة من ح.ع.م في بريد القراء، مجلة **الفجر** (الكويت)، العدد 48 (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1958)، ص 10. وتمثل هذه أول ذكر قد مر علي لمصطلح «الكفالة» عند استعماله للحديث عن العمال الوافدين. شكر خاص لطلال الرشود لتزويدي بالوثيقة.

(68) Letter from Political agency, 11 September 1960, FO 371/148911, BNA.

(69) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000088>.

لنص قانون الجنسية، انظر: QDL, IOR/R/15/1/731(2), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023807432.0x000044>.

الحكومي في المواطنين (مرسوم رقم 3/ 1960)، وفتح الصيدليات (القانون الرقم 25/ 1960)، بالإضافة إلى قيادة سيارة الأجرة والحصول على منحة حكومية في الخارج[70]. وحصر القانون التجاري لعام 1964 الوكالات في الكويتيين فقط من دون أي وسطاء، وفرض على أي مستثمر أجنبي أن يكون له شريك كويتي يمتلك أغلبية الاسهم[71]. وصدر قانون العمل للقطاع الخاص لعام 1964، الذي حدد فترة العقود مع الموظفين الأجانب على ما لا يزيد على خمس سنوات، ويفرض على كل العمال الأجانب التسجيل لدى الدولة، على أن تكون أولوية الوظائف للكويتيين ثم للعرب الآخرين[72]. وتبع ذلك اقتصار حق الكفالة على المواطنين والشركات الكويتية. وبحلول عام 1969، كان مبدأ الحصول على تأشيرة عمالية عبر كفيل كويتي مبدأ مطبقاً بوجه عام في البلاد، وتم تدوين ذلك رسمياً في تعديل قانون الإقامة للأجانب لعام 1975، مع تحديد دور الكفيل بشكل صريح بوصفه كصاحب العمل[73].

وكما أسلفنا، لم تكن هذه الممارسة المتعلقة بكفالة العمالة الوافدة بأمر جديد على الساحة، إذ إنها طبقت على نطاق واسع من جانب السلطات البريطانية في الخليج منذ العقود الأولى من القرن العشرين. لكن التغير المحوري الذي أدخلته الحكومة الكويتية تمثل بحصر كفالة العمالة الوافدة في المواطنين. ففي ظل حكم السيادة البريطانية، أكان ذلك في البحرين أم في الكويت، كان بإمكان الوافدين وشركائهم أيضاً أن يكفلوا وافدين آخرين للقدوم والعمل. إلا أنه تم تشديد القوانين من جانب السلطة المحلية في فترة الاستقلال، وكانت النتيجة هي تبلور السمات الفريدة لنظام الكفالة في دول مجلس التعاون التي لا تزال موجودة حتى اليوم: هجرة عمالية غير مقيدة، في مقابل حقوق جنسية مقيدة، بحيث يتم التحكم في هذه الهجرة عبر نظام كفالة المواطنين للوافدين من العمال.

انتشرت هذه السياسة من الكويت إلى السعودية ودول الخليج الأخرى تحت الاستعمار البريطاني مع توجهها نحو الاستقلال في الستينيات. ففي البحرين، وبناء على قانون مشابه صدر في الكويت في السنة التي سبقتها، صدر قرار يتطلب تسجيل كل الشركات في غرفة التجارة في شباط/ فبراير 1961 [74]، وهو ما مأسس التوجه نحو احتكار رأس المال الوطني للسوق المحلية. ففي العقود

(70) Letter by Richmond, FO 371/148911, BNA.

(71) BNA, FO 371 174601.

(72) للمزيد حول مزايا المواطنين: Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995), pp. 79-80.

(73) Longva, *Walls Built on Sand*, pp. 78-79.

(74) BNA, FO 371/156717 1960.

السابقة وجدت الكثير من شركات ووكالات الاستيراد المملوكة من قبل تجار هنود[75]، وكانت هذه مصدر قلق للحاكم المحلي والتجار المحليين[76]. ومع تطبيق قانون تسجيل الشركات، كان هناك بعض التجار الهنود والباكستانيين وعديمي الجنسية (البدون) الذين لم يسمح لهم بتسجيل شركاتهم، ورُفضت عضويتهم. وفي نفس السنة، أصدرت السعودية قانوناً بأن أي شركة يجب أن تكون مملوكة لمواطنين بنسبة 51 بالمئة على الأقل، ولكن ذلك استثنى العرب، بحجة أن نفس القوانين تطبق عليهم كالمواطنين. إلا أنه سرعان ما تم تقوية وضع ملّاك رؤوس الأموال المحليين مقارنة بغيرهم، حيث منع الأجانب باستثناء اليمنيين من فتح الشركات والدكاكين الصغيرة عام 1966، كما أُلغيت القوانين السابقة التي سمحت لكل التجار العرب بالدخول إلى السوق من دون إقامة[77]. وهكذا نرى أن القوانين بدأت تنتشر وتتلاقح فيما بينها في دول الخليج.

كما بدأت سياسات توطين الوظائف والإحلال بالظهور، وخصوصاً في الوظائف المرتبطة بالدولة. ففي البحرين، اتفقت حكومة البحرين ومجلس التجارة على بحرنة المطار المدني في 1968، وأوصى مسح مجلس التنمية بإعطاء أربع سنوات إنذار لكل التجار الهنود والباكستانيين لإنهاء أعمالهم التجارية أو الحصول على شريك بحريني[78]. وعلى الرغم من أن سياسة التوطين نجحت على مستوى رأس المال، فإنها لم تنجح على مستوى العمال إلا على شركات المشاريع العامة، إذ إن القطاع الخاص قاومها، معللاً بالحجة القديمة ـ الجديدة بغياب البحرينيين من ذوي المهارات المطلوبة[79]. وكانت حكومة البحرين قد أتت بمفتش عمالي عام 1959 ليتأكد من تطبيق قانون العمل في كل الشركات بما فيها شركات القطاع الخاص. ولكن تم تطفيش وعرقلة هذا المفتش، وسرعان ما بان أن مؤسسات الدولة غير قادرة ولا تريد تطبيق قوانين العمل في القطاع الخاص البحت واتخاذ الإجراءات اللازمة على من لا يطبقه[80]. وبذلك انحصرت سياسة البحرنة والرقابة الحكومية على الحقوق العمالية في المشاريع العامة، بحيث لم تستطع الدولة بسط سيطرتها على الشركات الخاصة العائلية، التي ترك المجال لها مفتوحاً لتوظف من تشاء وبالأحوال التي تريدها دون أي رقابة فعلية عليها.

أما في السعودية، فمنذ عام 1958 تم إصدار قوانين تفرض على الأجانب الحصول على

(75) BNA, FO 371/91297.

(76) BNA, FO 1016/684.

(77) Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), p. 87.

(78) BNA, FCO 8/532.

(79) BNA, FO 371/168672, 1962.

(80) BNA, FO 371/156717.

رخصة عمل، وكان المسؤولون يعطونها فقط لمن «لديهم خبرات ليست موجودة بين المواطنين»، بحيث لا يزيد عدد الأجانب في أي مؤسسة على 25 بالمئة، ولا تتعدى الرواتب المدفوعة لهم 55 بالمئة من إجمالي الرواتب[81]. وفي البداية، استثني الوافدون العرب من هذا القانون على مبدأ معاملتهم كمواطنين. إلا أنه ما لبث أن حُصر هذا الأمر في السعوديين واليمنيين في الستينيات، حيث شكل اليمنيون الأغلبية الساحقة من الوافدين إلى السعودية خلال هذه الفترة، وكانت المؤسسات الرسمية ما زالت تقنن أعداد الوافدين بناء على توجهات الملك الفيصل. ولم تكن القوانين والإجراءات قد ثبتت بصورة واضحة وموحدة على كل المؤسسات الحكومية بعد، نظراً إلى عدم مركزية اتخاذ القرار فيها. كمثال، كانت بعض المؤسسات تتطلب وسيطاً سعودياً في أي مناقصات لها، بينما كانت مؤسسات حكومية أخرى تحذر الشركات الأجنبية من دفع أي عمولة لوسيط سعودي [82]!

وكما كان الحال في الكويت، بدأت السلطات البريطانية بإعادة حقوق السيادة إلى الدول الواقعة تحت استعمارها في الخليج في الستينيات، بحيث انتهى نظام «السيادة المنقسمة» كلياً مع استقلال هذه الدول في 1971. ففي شباط/ فبراير 1961، فوضت السلطات البريطانية الحكومة البحرينية لإصدار شهادات عدم الممانعة (No Objection Certificate) وتأشيرات إعادة الدخول (Re-entry Visa) للرعايا الأجانب تحت سيادتها، بحيث تبنت الحكومة البحرينية الإجراءات التي تم تطويرها تحت الإدارة الاستعمارية، على أن يبقي للسلطات البريطانية حق إصدار تصاريح الإقامة. وبحسب المقيم السياسي البريطاني، فقد كانت الحكومة البحرينية تتولى مهامها بالتحكم في أعداد وتشكيلة الوافدين من ناحية الجنسيات بشكل سلس، فابن الوز عوام[83].

وتم تحويل كامل السلطات المتعلقة بالهجرة والإقامة إلى حكومة البحرين عام 1964. ومن الطرائف المتعلقة بالنقاش الذي دار حول الأشخاص الذين سيستثنون للبقاء تحت السيادة البريطانية، فبالإضافة للموظفين السياسيين والعسكريين، كان المسؤولون البريطانيون حرصاء على استثناء عمال الخدمة المنزلية أيضاً، نظراً إلى أهميتها بالنسبة إليهم ولأن «هناك صعوبة كبيرة في الحصول على عمال الخدمة المنزلية في البحرين» كما رأينا (حسب رأيهم). ولم يهدأ للوكيل السياسي البريطاني بال حتى حصل على تطمينات أكيدة من البحرينيين على تسهيل دخول عمال الخدمة المنزلية[84]!

---

(81) BNA, FO 371/133156.

(82) BNA, POWE 63/1024, PET /1066/658/5.
تقرير من السكرتير الثالث (التجاري) في زيارة ميدانية للمنطقة الشرقية بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1968.

(83) BNA, FO 371/156717.

(84) BNA, FO 371/174545.

وقد أبدت السلطات البريطانية اهتماماً حثيثاً في الإشراف على سن التشريعات المحلية الجديدة المتعلقة بالهجرة، التي كانت مبنية على ما كانوا يمارسونه سابقاً، والتأكد من أهلية السلطات البحرينية على تطبيقها. وبناء على ذلك، فقد تجذر نظام الكفالة رسمياً في صلب التشريعات المحلية التي صدرت في 1964 لإدارة أمور الوافدين، بناء على التشريعات البريطانية السابقة. فبحسب التشريع، يتطلب من أي وافد أن يحصل على ترخيص إقامة من إدارة الهجرة (المادة 15)، ولن يتم إعطاء أو تجديد الإقامة لشخص يود بدء أو مواصلة العمل في البحرين، إلا إذا كان هناك ترخيص من دائرة العمل لرب العمل بأن يقوم بتوظيف الشخص (مادة 18). كما كان على صاحب العمل أن يضع وديعة لا تتعدى ألف روبية لتحمل تكاليف تسفير الوافد، أو أن يدخل في تعهد مع دائرة الهجرة بأنه سيتكفل بهذه الإجراءات التي ستكون قانونياً بمثابة الدين عليه (المادة 8 أ). كما أعطى التشريع السلطات الحق بترحيل أي شخص مخالف لبنود هذا القانون (المادتين 24 و25). وبذلك، تواصلت الجدلية بين الجانبين الأمني والاقتصادي في ما يتعلق بهجرة الوافدين إلى دول الخليج، بحيث كان يُنظر إليهم كضرورة اقتصادية وخطر أمني محتمل في نفس الوقت، لذلك يجب التحكم فيهم وتقنينهم في سبيل الإنتاج، وهذا أساس العقلية التي تواصل التحكم بهم حتى يومنا هذا.

ومن مفارقات هذه الفترة أن الحاكم المحلي في البحرين كان ضد إعادة السيادة إليه لأنه كان لا يريد «التعامل مع مشاكل الأجانب» في البحرين، وكان المسؤولون البريطانيون هم الذين يدفعونه نحو استرجاع السيادة[85]. ومع مرور الوقت، قبل الحاكم بذلك على مضض، وأعاد البريطانيون تدريجياً السيادة حول القضايا المدنية، والعمالية، والجنائية، وشؤون الهجرة حتى استقلال الدولة كلياً في آب/ أغسطس 1971 [86]. وبنهاية عام 1971، كانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت استقلالها، مع عودة كامل السيادة السياسية والقضائية على جميع المقيمين فيها. وهكذا، فإن الأجانب الذين كانوا في السابق خاضعين للسيادة القضائية البريطانية، أصبحوا الآن يخضعون لقوانين ومحاكم الدولة المحلية. وعلى غرار ما حدث في الكويت، بدأت كل من الدول بتمرير قوانين تحصر العديد من المزايا الاقتصادية على المواطنين فقط. فسُنت تشريعات تتطلب أن تكون أغلبية الأسهم في أي شركة مملوكة من لدن المواطنين، وتم حصر كفالة الوافدين على المواطنين. وبذلك فإن الدولة، التي كانت تعتمد في السابق على السلطات البريطانية للتعامل مع «الأجانب»، قامت الآن بتفويض الكفيل المواطن للتعامل مع الوافدين. وبذلك، تجذر نظام الكفالة كجزء

(85) Letter from British Political Agency in Bahrain, 26 February 1966, FO 371/185350, BNA.

(86) للمزيد حول إعادة السيادة في الخليج من قبل البريطانيين، انظر: BNA, FCO 8/107, FO 371/185360, FCO 8/1649 and FCO 8/1015.

رئيسي من عملية تنظيم سوق العمل في الخليج منذ بدايات رسم شكله الحديث في فترة الحكم الاستعماري البريطاني.

رابعاً: طفرة السبعينيات والتوسع في اجتذاب العمالة

بحلول الطفرة النفطية الثانية في سبعينيات القرن الماضي، كانت كل دول الخليج قد حصلت على الاستقلال بلا استثناء. ومع التزايد المطرد في الإنفاقات الحكومية، تدفقت على دول الخليج أعداد غير مسبوقة من الوافدين. فبين 1975 و1985، بلغ معدل النمو السنوي للمواطنين 3.9 بالمئة، بينما وصل هذا النمو بين الوافدين إلى 11.1 بالمئة، أي زهاء ثلاثة أضعاف. بناء على ذلك، زاد عدد الوافدين من أقل من المليون نسمة قبل عام 1970 إلى ما فوق الستة ملايين نسمة بعام 1985. وبنهاية عام 1985، كان الوافدون يشكلون ما مجموعه 37 بالمئة من السكان في المنطقة، وفي بعض الدول، كالكويت والإمارات وقطر، أصبح الوافدون يشكلون الأغلبية من السكان.

ولما استُقدم الوافدون في الأساس كأيدٍ عاملة، فإن حدة تركزهم في سوق العمل كانت أكثر من نسبتهم في السكان. فلم يتعدَّ النمو السنوي في عدد الأيدي العاملة المحلية نسبة 1.7 بالمئة بين 1975و1985، في حين وصل معدل النمو السنوي للأيدي العاملة الأجنبية بنهاية عام 1985 إلى 14.8 بالمئة، رافعاً عدد العمالة غير المواطنة من 1.1 مليون عامل عام 1975 إلى 4.4 مليون عام 1985. ومع انتصاف العقد التاسع من القرن الماضي، شكل الوافدون ما يوازي 70 بالمئة من الأيدي العاملة في المنطقة، وفي بعض الدول، كالإمارات، وصلت هذه النسبة إلى 90 بالمئة.

وبذلك تم فتح سوق العمل في الخليج على مستوى العالم لتتدفق عليه الملايين من العمالة الوافدة، حتى في الدول التي كانت في السابق أكثر تحكماً في أعداد العمالة من الخارج كالسعودية. ففي أيام الملك فيصل، كانت قضية الهجرة غير العربية ما زالت حساسة وتواجه الكثير من القيود، وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الأولى كانت تدعو إلى سياسية لبرالية للهجرة حتى يتم السماح للأجانب المؤهلين للعمل، إلا أن الملك فيصل كان ضد ذلك[87]. ووصل الحال بأنه كان على كل المستشارين الغربيين الحصول على موافقة الدخول بالاسم. إلا أن الوضع سرعان ما تغير بعد اغتيال الملك فيصل، وفُتحت الهجرة بشكل موسع، حيث أصبح بالإمكان الحصول على ترخيص لـ«عشرات» التقنيين الأجانب في دفعة واحدة بدون حتى إعطاء أسمائهم[88].

ومع مرور الوقت تجذرت العوامل التي جعلت هذا السوق العالمي جزءاً أساسياً من المجتمع، يتمتع بالمقومات التي تمكنه من إعادة إنتاج نفسه تلقائياً. فعلى الرغم من أن الضغط المتصاعد من الأعداد الهائلة للوافدين خلق بعض الارتباك لمؤسسات الدولة في التعامل معها في

(87) BNA, FCO 8/1742.

(88) BNA, FCO 8/2570 Letter from British Embassy, 16 April 1975.

بداية الطفرة، إلا أن نظام الكفالة الذي تمت مأسسته في فترة الاستعمار البريطاني كان قد أصبح سمة سائدة في كل الخليج مع حلول هذه المرحلة. وبناء عليه فُوِّض الكفلاء المواطنون بإدارة الأمور القانونية والإجرائية المتعلقة بالوافدين المكفولين. وبذلك، واصل نظام الكفالة الإيفاء بدورَيه الأمني والاقتصادي، بحيث مهَّد لدخول العمال الوافدين بأعداد متزايدة استيفاءً لمتطلبات النمو الاقتصادي، وتم التحكم فيهم عبر نظام الكفالة. ومن سخرية الأقدار، كان المسؤولون البريطانيون السياسيون يشتكون خلال فترة الثمانينيات من احتجاز جوازات المواطنين البريطانيين من قبل أرباب العمل، وأنهم لا يستطيعون الخروج من دون تأشيرة خروج[89]. وبحسب المسؤولين البريطانيين، فقد كان أرباب العمل في الخليج يفضلون أن يأتي الموظفون البريطانيون كـ«عزاب» لأن الإجراءات البيروقراطية والمزايا الاقتصادية أقل[90].

وكما بيّنّا في الفصل الثامن، فقد شهدت هذه الفترة أيضاً نمواً في توظيف المواطنين في القطاع الحكومي والمشاريع العامة، وفي زيادة المزايا المادية والوظيفية الموفرة لهم. في المقابل، استطاع «القطاع الخاص» أن يثني مؤسسات الدولة عن التدخل في أموره، بحيث فتح له المجال لتوظيف من يشاء وبالمزايا التي يريدها، من دون أي إشراف فعلي من جانب الدولة باستثناء بعض الخطى البيروقراطية الإجرائية للتأكد من تطبيق قانون الكفالة. ومع تضخم المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة للمواطنين، في مقابل فتح سوق العمل عالمياً، أصبح استقطاب العامل الأجنبي أكثر جاذبية من ناحية التكلفة الاقتصادية والقيود القانونية مقارنة مع المواطن. لذلك، توجه القطاع الخاص نحو توظيف الوافدين بشكل متزايد، حيث تركزت أغلبية العمال الوافدين فيه. أما المواطنون، فقد عزفوا عن القطاع الخاص نظراً إلى تدني الحقوق والرواتب فيه وارتفاعها في مقابل القطاع الحكومي والمشاريع العامة. وبذلك، فلا المواطنون أرادوا العمل لدى رأس المال الخاص المحلي، ولا رأس المال الخاص المحلي أراد توظيفهم، وكان ذلك مقبولاً ما دام إنفاق الدولة يستطيع تمويل هذه التركيبة.

إضافة إلى ذلك، بدأ المواطنون أنفسهم أيضاً بالانتفاع بالمزايا التي توفرها عملية استقطاب العمال الوافدين. فالبعض استقطب الأيدي العاملة للتوظيف في الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي أنشأوها، ولكن الظاهرة تطورت أساساً في هذه الفترة في قطاع الخدمة المنزلية. فمع تراكم المزايا المادية والاجتماعية التي بدأت توفرها الدولة، سار المواطنون على الخطى التي رسمها المسؤولون الاستعماريون البريطانيون وموظفو شركات النفط في الفترة السابقة، وبدأت أعداد العمالة المنزلية الوافدة في الخليج تتزايد بشكل مطَّرد.

تميزت هجرة الوافدين في الطفرة النفطية الثانية وما تلتها بتناقص نسبة العرب بين العمالة

(89) BNA, FCO 9/4809 Saudi 1982.

(90) Saudi 1982. .BNA, FCO 9/4809

الوافدة (انظر الجدول الرقم(9 ـ 1)). فخلال الطفرة النفطية الأولى، كانت العمالة العربية هي السائدة في المنطقة، وتشكل أكثر من 70 بالمئة من أعداد الوافدين. كان هذا الأمر منطقياً، فالوافدون العرب كانوا أقرب جغرافياً وثقافياً ولغوياً إلى المنطقة. كما أنّ تبعات النكبة في فلسطين في عام 1948 زادت أعداد المهاجرين الفلسطينيين إلى المنطقة، وكانت توجهات الشعوب وبعض حكام المنطقة آنذاك أيضاً ترنو إلى استقطاب العمالة العربية، وخصوصاً في المناطق التي قلّ فيها النفوذ البريطاني كالسعودية والكويت. ففي السعودية، أمر الملك عبد العزيز في عام 1949 بتوجيه الأفضلية في العمل إلى المواطنين، ثم الفلسطينيين، ثم العرب وبقية الجنسيات المسلمة[91]، وكانت الحالة مشابهة في الكويت كما أسلفنا. وبحلول عام 1975، بلغت نسبة العرب من الوافدين 90 بالمئة في السعودية، بينما بلغت النسبة 80 بالمئة في الكويت. في باقي دول المنطقة، حيث لم يزل الانتداب البريطاني موجوداً، قلّت نسبة العمالة العربية نظراً إلى حساسيات الانتداب البريطاني من التبعات السياسية لاستقطاب الوافدين العرب، وتركزت في المقابل على الدول الواقعة تحت النفوذ البريطاني وخصوصاً شبه القارة الهندية. ففي البحرين، مثّل العرب نسبة 50 بالمئة من الوافدين، وكان ثلثاهم من أبناء سلطنة عمان. أما في الإمارات، فقد كانت نسبة العرب من الوافدين في نفس السنة هي الربع، وكانت النسبة مشابهة في قطر [92]. وفي الإجمال، ناهزت الأعداد بنهاية 1973 المليون وافد، الأغلبية الساحقة منهم من العرب.

الجدول الرقم (9 ـ 1)

نسبة العرب في إجمالي الأيدي العاملة الوافدة في دول مجلس التعاون 1975 ـ 2004 (بالمئة)

	1975	1985	1996	2004
الإمارات	26	19	10	13
البحرين	22	15	12	15
السعودية	91	79	30	33
عُمان	16	9	11	6
قطر	33	33	21	19
الكويت	80	69	33	30
إجمالي الدول	**72**	**56**	**31**	**32**

المصـدر: Andrzej Kapiszewski, «Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries,» United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region (Beirut: Population Division, Department of Social and Economic Affairs, United Nations Secretariat, 2006).

(91) Ian J. Seccombe and Richard I. Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1987), p. 26.

(92) John Chalcraft, *Monarchy, Migration and Hegemony in the Arabian Peninsula* (London: LSE, 2010), pp. 7-8.

مع تطور الطفرة النفطية الثانية، بدأت جاذبية العمالة العربية لرؤوس الأموال ومسؤولي الدولة تتناقص لعدة عوامل. فقد بدأ ملّاك رؤوس الأموال النظر إلى العمالة الوافدة من مناطق أخرى، وخصوصاً من شبه القارة الهندية، بأنها أقل تكلفة نسبياً من نظيرتها العربية نظراً لشدة عوامل الطرد في تلك الدول، بالإضافة إلى أنها أكثر «انضباطاً» و«انصياعاً» و«أقل خطراً». وبينما كانت الهجرة من شبه القارة الهندية في الفترة التي سبقت هذه الطفرة تعتمد أساساً على الأيدي العاملة الماهرة وذات «الياقة البيضاء»، فمع تطور الطفرة النفطية الثانية توسعت الهجرة لتشمل الأيدي العاملة ذات الدخل والتعليم المحدود.

وقد تنامت لدى الحكومات الشكوك من الأفكار السياسية والثورية التي قد تأتي مع الوافدين العرب، إذ كانت الحركات السياسية كما أوضحنا تمثل الخطر الرئيسي المحلي والإقليمي للأنظمة الحاكمة والدول الكبرى. فبحسب السفير البريطاني في عام 1970، مثل الحصول على مدرِّسين يتكلمون العربية ولكن دون الإتيان بأفكارهم السياسية مشكلة أرّقت السعودية لسنوات[93]. وبذلك، فقد تبنت الحكومات المحلية على مدى السبعينيات نفس نظرة المسؤولين البريطانيين السابقة بأن الوافدين العرب يشكلون خطراً أمنياً يجب الحد منه والتحكم فيه. ولهذا اتجهت الأنظار إلى العمالة غير العربية على نحوٍ متزايد، التي نُظر إليها بأنها أقل تكلفة وأقل خطراً سياسياً وأمنياً من نظيرتها العربية. وبناء على هذا، جرى السير على الخطى التي رسمها الاستعمار البريطاني سابقاً، وتبني مبدأ جلب العمالة من عدة دول متفرقة، بحيث أصبحت الجنسية والطبقة والحالة الاجتماعية للوافد جزءاً رئيسياً من وسائل الضبط المتبعة من جانب الدولة والكفيل معاً للتحكُّم في الوافدين. وتم تطبيق مبدأ الكفالة بشكل متزايد على كل الوافدين بمن فيهم العرب، الذين كانوا مستثنين من ذلك سابقاً[94].

عامل آخر، وقد يكون من أهم العوامل في زيادة هجرة العمالة الوافدة من الدول غير العربية، هو نمو شبكات منظمة في كثير من هذه الدول لتلبية حاجات دول الخليج وبقية العالم من العمل. وبحلول فترة السبعينيات كانت دول الخليج قد أصبحت المقصد الرئيسي للعمالة المهاجرة في كل الدول النامية. وبناء على ذلك التقت مصالح عدة أطراف وتشكلت حولها مجموعة من المؤسسات والممارسات لتؤلف شبكات هجرة عمالية متشعبة، امتدت على مدى عدة دول من العالم، وذلك تلبية لمطالب اقتصادية ملحة نمت على أرض الواقع في الدول المرسِلة والمستقبلة معاً[95].

فمنذ حصول الكثير من الدول النامية على الاستقلال وبناء مؤسسات وخدمات الدولة الحديثة

(93) BNA, FCO 8/1742.

(94) كمثال، بحلول عام 1980 كان يتطلب من كل وافد عامل أن تكون لديه بطاقة عمل وعقد عمل وأن يسجل في مكتب العمل في السعودية، فيما عدى اليمنيين الذين تواصل استثنائهم من ذلك BNA, FCO 8/3759.

(95) نستعمل هنا مبدأ dispositif لفوكو.

في منتصف القرن العشرين، زاد النمو السكاني فيها نظراً إلى انخفاض الوفيات وتطور الخدمات الطبية. ومع حلول السبعينيات، كان الكثير ممن ولدوا في الطفرة السكانية في عهد الاستقلال قد وصلوا إلى عمر العمل. في المقابل، فقد كانت مرحلة الستينيات والسبعينيات بداية تغيرات اقتصادية جمة على مستوى العالم، وخصوصاً مع تزايد تجارة السلع المصنعة والمصدرة من شرق آسيا إلى بقية العالم، أثرت في قدرة المنافسة للكثير من الحرف والأعمال التقليدية في دول العالم النامية. وقد ترافق هذا مع بدء انحسار التوظيف في القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة و«السوق الحرة» مع نهاية السبعينيات، فتفاقم انعدام الأمن الوظيفي. وبذلك، تزامن دخول عدد كبير من الناس إلى «سوق العمل» مع انحسار الأعمال القديمة وتفاقُم البطالة، إضافة إلى تنامي العجز التجاري نظراً إلى انخفاض الصادرات في مقابل الواردات المتضخمة من جنوب شرق آسيا. وهو ما مهَّد نحو توجه الكثير من المناطق في العالم نحو الهجرة للعمل كحل لمشكلتَي البطالة والعجز في الحساب الجاري.

وقد اختلف تطور هذه الشبكات في الهجرة للعمل بناء على المنطقة المرسِلة. ففي الفيليبين كمثال، يوجد تاريخ طويل من الهجرة للعمل، بما فيها الولايات المتحدة (خصوصاً إلى كاليفورنيا وهاواي)[96]. إلا أن الأعداد زادت أكثر فأكثر حين تبنت الدولة سياسة إيفاد العمال إلى الخارج بشكل رسمي في السبعينيات، ووجهت طاقاتها وبرامجها نحو ذلك. ففي عام 1974، أعلن رئيس الفيليبين آنذاك فرديناند ماركوس عن برنامج الفيليبين لإيفاد قوة العمل كحل لمشكلة نقص العملة الأجنبية وأيضاً البطالة في البلد، وبدأت الدولة بإطلاق برامج التدريب في قطاعات الفنادق والضيافة والخدمة المنزلية والتمريض موجهة خصيصاً نحو إيفاد العمالة الوافدة. كما تم التركيز على بناء علاقات ومكاتب الاستقدام في الدول المستقبلة، وخصوصاً في دول الخليج. كما فُتحت مكاتب استقدام مرخصة في الفيليبين يتم مراقبتها من قبل الدولة حتى تنسق مع تلك في الدول المستقبلة، إضافة إلى إنشاء دوائر ووزارات مخصصة لشؤون الوافدين، حيث تم تطوير برامج تتعلق بكل خطى الهجرة من الاستقدام حتى العودة إلى الدولة المرسلة، بما فيها منظمات تنظر خصيصاً في شؤون رعايا المهاجرين في الخارج.

وبنهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، كان نحو 10 بالمئة من السكان (قرابة 8 ملايين شخص) يعملون في أكثر من 200 دولة، وأصبح إيفاد العمالة هو مصدر العملة الصعبة الأول للفيليبين[97].

(96) Maruja M.B. Asis, «The Philippines, Culture of Migration,» (Migration Policy Institute (MPI), January 2006), <https://goo.gl/dozGeQ>.

(97) Robyn Magalit Rodriguez, *Migrants for Export: How the Philippine State Brokers Labor to the World* (Minneapolis: MN: University of Minnesota Press, 2010).

(ولنا أن نقارن كيف أن نسبة 10 بالمئة من السكان يعيشون في الخارج جعلت الفيليبين في صدارة الدول المرسلة للعمالة، في مقابل أن نسبة الوافدين من إجمالي سكان الخليج وصلت إلى 90 بالمئة في بعض دوله!). وأصبحت دول الخليج هي الوجهة الأولى لتصدير العمالة المهاجرة من الفيليبين، إذ توجهت لها نحو نصف تلك العمالة[98]، وتبوأت خمسٌ من دول المجلس المراكز العشر الأولى لوجهاتها، وكانت الأولى بلا منازع هي السعودية[99]. وزادت تحويلات المغتربين إلى الفيليبين من 103 ملايين دولار عام 1975، إلى 29.7 مليار دولار عام 2015، إذ أصبحت ثالث أكبر دولة في العالم تستقبل تحويلات العمالة المهاجرة[100]. وكان لهذا تبعات جمة على اقتصاد الفيليبين، إذ شكلت التحويلات قرابة عشرة بالمئة من الناتج المحلي، وأصبحت العمالة الوافدة تُعتبر من الفئات الميسورة في البلاد، مؤلفة ما يقارب 50–60 بالمئة ممن يشترون المشاريع العقارية الجديدة في الفيليبين في القرن الحادي والعشرين[101]. حتى أصبح يُنظر إليهم في المجتمع المحلي كطبقة مميزة ذات دخل أعلى من المتوسط ولهم مصطلح خاص يعرفون به: «Overseas Filipinos» أو «الفيليبينيون في الخارج».

تشابهت الهجرة من ولاية كيرالا في الهند من ناحية الأعداد التي توجهت نحو الخليج، إلا أن الحال اختلف من الفيليبين في أن مؤسسات الدولة لم تكن منذ البداية هي المخطط واللاعب الرئيسي في تنظيم عملية الهجرة، بل اعتمدت العملية أكثر فأكثر على شبكات من العلاقات الاجتماعية غير الرسمية بين المهاجرين في الدولة المرسلة والدولة المستقبلة، التي تبعتها فيما بعد الخدمات المقدمة من الدولة. وبحسب الروايات المتداولة، فقد بدأت العملية مع 13 مهاجراً «غير شرعيين» من كيرالا ركبوا مركباً من بومباي في منتصف الخمسينيات ونزلوا في الدوحة بعد ثلاثة أشهر من دون إقامة صالحة. ومع مرور الستينيات توطدت العلاقات المهاجرة، حتى ارتفعت على نحوٍ تصاعدي في السبعينيات، بحيث أصبحت الطفرة النفطية في الخليج توازيها طفرة في تصدير المهاجرين من كيرالا[102]. وبحلول عام 2012، تواجد زهاء 2.3 مليون وافد من كيرالا في

(98) Asis, Ibid.

(99) Robyn Magalit Rodriguez, «Philippine Migrant Workers, Transnationalism in the Middle East,» *International Labor and Working-Class History*, vol. 79, no. 1 (2011), pp. 48-61, esp. p. 49.

(100) *Migration and Remittances Factbook 2016* (Washington, DC: KNOWMAD, 2016), pp. 14-17.

(101) Lieba Faier, «Affective Investments in the Manila Region: Filipina Migrants in Rural Japan and Transnational Urban Development in the Philippines,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 38, no. 3 (2013), pp. 376-390, esp. p. 377.

(102) S. Sanandakumar, «A Fifty Year Old Phenomenon Explained: Malayalee Migration to Gulf Builds the New Kerala,» *The Economic Times* (3 October 2015), <https://goo.gl/es6Yuy>.

الخليج، يرسلون أكثر من 600 مليار روبية هندية (نحو 12 مليار دولار أمريكي)[103]، مشكلين نحو 7 بالمئة من أهل الولاية التي تشتهر بارتفاع نسبة التعليم فيها وكونها معقل سيطرة الحزب الشيوعي في الهند. وبذلك أصبحت دول الخليج فعلياً هي الموظِف الأكبر في ولاية كيرالا، التي قد تكون أفضل تجسيد لكيفية امتداد سوق العمل على مساحة تتعدى حدود أي دولة بعينها. وأصبح العمل في الخليج يرمز إلى حلم تكوين الثروة عبر الهجرة، متجسدة في أن خمسة من ستة أشخاص من كيرالا في قائمة أغنى 100 هندي لعام 2015 كوَّنوا ثروتهم في الخليج، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين لا يصلون إلى أي مرحلة قريبة من هذا النوع من الثراء، ويقضون أغلبية حياتهم كجزء من الطبقة الكادحة[104].

وبنهاية السبعينيات، كان سوق العمل الجديد المعتمد على الوافدين من كل بقاع الأرض قد تجذر كجزء رئيسي من اقتصادات دول مجلس التعاون. وقد يكون أكبر دليل على ذلك أن أعداد الوافدين تصاعدت حتى في خضم هبوط أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات، مدفوعة بالطلب المتواصل عليها من قبل شركات القطاع الخاص في الخليج. وبنهاية عام 2000، كانت أعداد الوافدين في المنطقة قد تخطت العشرة ملايين، وأصبحت تشكل 35 بالمئة من سكان المنطقة[105].

خامساً: تبعات الهجرة على الوافدين

من الناحية المالية البحتة، تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي تأثير الهجرة إلى الخليج كان زيادة المدخول للمهاجرين والدول المرسلة لهم. وقد يكون أكبر دليل على ذلك هو حجم التحويلات التي ذكرناها في الفصل الثامن، والتي تعدّت 98 مليار دولار عام 2014، بحيث تعدى حجمها لكل

---

(103) Ginu Zacharia Oommen, «Gulf Migration, Social Remittances and Religion: The Changing dynamics of Kerala Christians,» (Ministry of External Affairs, India, 2016), <https://goo.gl/igsBEh>.

(104) Sanandakumar, Ibid.

(105) هنا يجب التنويه بأن الأرقام التي سبق ذكرها لأعداد الوافدين لا تشمل بدقة الوافدين المتواجدين بصورة غير نظامية (Undocumented Migrants)، وتعتبر هذه الحالة ضخمة العدد على الرغم من عدم معرفتها بدقة. كمثال، تم تقدير عدد العمالة غير الموثقة في 1997 بـ 700 ألف في السعودية، و300 ألف في الإمارات، و100 ألف في قطر، مشكلة بذلك ما يوازي 18 بالمئة و37 بالمئة و41 بالمئة من حجم العمالة الوافدة في كل من تلك الدول على التوالي. وظاهرة العمالة غير الموثقة هي ظاهرة مستفحلة في دول مجلس التعاون تعددت أشكالها، فمنهم من بقي بعد انتهاء فترة إقامته المحددة من قبل الدول. ومنهم من يقبع تحت عملية متاجرة التأشيرات من قبل بعض المواطنين، التي تمنحها لهم ميزة الكفالة. فلطالما استطاع متنفذون، ومن ضمنهم أفراد من العائلات الحاكمة، استخراج إذن استقدام عمال غير مواطنين من وزارة العمل بلا أسماء، وبيعها في السوق السوداء على من يبحث عن أيدي عاملة. وترتفع حالات الاضطهاد التي يتعرض لها العمال الوافدون تحت هذه العملية نظراً لوضعهم القانوني غير الموثق. للمزيد انظر: Nasrah Shah, «The Management of Irregular Migration and its Consequences for Development: Gulf Cooperation Council,» Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration, Working Paper; no. 19 (Internationl Labour Organization, Bangkok, 2009).

فرد من سكان الخليج عشر مرات حجم التحويلات لكل فرد من الولايات المتحدة. وتُظهر بعض الإحصاءات أن لتأثير الهجرة إلى الخليج والتحويلات الدور الأكبر نسبياً في خفض فروق الدخل على مستوى العالم، بحيث يفوق دورها النسبي دور الدول الغربية في خفض فروق الدخل العالمية الضعفين. وهذا ليس مستغرباً، فكما أسلفنا في الفصل السابع، فإن أساس الدافع للهجرة إلى دول الخليج هو الفارق في الدخل بين ما يحصل عليه الشخص في دولته وفي دول الخليج. فعندما يبلغ معدل الدخل للكثير من البشر في الهند وبنغلاديش نحو ألف دولار سنوياً، بينما يحصل الوافد على معدل خمسة آلاف دولار سنوياً في الإمارات العربية المتحدة كمثال، فليس مستغرباً أن يختار الكثيرون الهجرة لتحسين وضعهم المادي.

وتبين الإحصاءات والمسوح المتعددة على مختلف الدول والأزمنة بأنه كان هناك تأثير قوي في زيادة الدخل المادي للمهاجرين إلى الخليج، أكان ذلك من ناحية المال أو المسكن أو السيارات المقتناة والسلع طويلة الأمد الأخرى، إضافة إلى الارتقاء في الحالة الاقتصادية والوظيفة[106]. وتظهر المسوح بشكل دوري أن أغلبية الوافدين العائدين بودِّهم الرجوع للعمل في الخليج لو أمكنهم ذلك، وأن دول الخليج تمثل محطة جذب لهم نظراً إلى الدخل المرتفع نسبياً في مقابل سهولة دخولها. بل إن تضاؤل فرص العمل في المنطقة يسبب قلقاً للكثير من الوافدين من هذه الدول، حتى قام رئيس الفيليبين بتطمين من بودهم الهجرة إلى الخليج بأنه لا يزال هناك الكثير من الطلب على الوافدين إليها من الفيليبين، على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الخليج في الآونة الأخيرة[107].

ولكن على الرغم من هذه الصورة الإجمالية من زيادة الدخل المالي، إلا أنه ما من شك

---

(106) لمثال على مسح دوري لعشرة آلاف شخص في كيرالا للأعوام 1998، 2004، 2014، انظر: K.C. Zachariah, E. T. Mathew and S. Irudaya Rajan, *Impact of Migration on Kerala's Economy and Society* (Kerala: Centre for Development Studies Thiruvananthapuram, 1999), <https://goo.gl/YUCfjA>.

S. Irudaya Rajan, *From Kerala to the Gulf: Impacts of Labor Migration* (Kerala: Center for Development Studies, 1994), <https://goo.gl/M5D29j>.

S. Irudaya Rajan and K. C. Zachariah, *Results from the Kerala Migration Survey 2014* (Kerala: Center of Development Studies, 2015), <https://goo.gl/pxyyUn>.

لمسح على النساء العاملات الوافدات من سريلانكا، انظر: Swarnalatha Ukwatta, «Economic and Social Impacts of the Migrantion of Sri Lankan Transnational Domestic Workers on Families and Children Left Behind,» (Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Discipline of Geoghraphical and Enviromental Studies, University of Adelaide, 2010), <https://goo.gl/wixzzr>.

لمسح على العمالة الوافدة ذات الدخل المحدود لعام 2010 في قطر، انظر: Andrew Gardner [et al.], «A Portrait of Low-Income Migrants in Contemporary Qatar,» *Journal of the Arabian Studies*, vol. 3, no. 1 (2013), pp. 1-17, <https://goo.gl/DDZDkg>.

لمثال من أندونيسيا: Labour Migration from Indonesia, IOM, <https://goo.gl/tshqho>, p. 37.

(107) Rodriguez, «Philippine Migrant Workers' Transnationalism in the Middle East,» p. 52.

أيضاً في كون نظام الهجرة هذا، المبني على طلب أصحاب العمل في الخليج والمنظم عبر نظام الكفالة، يفتح المجال لاستغلال واضطهاد موسع. فعلى الرغم من عدم تعرض جميع الوافدين للاعتداء المباشر، إلا أن نسبة تكرار حالات الاضطهاد عالية بما يكفي لتعرض الملايين من البشر للاعتداءات المادية والجسدية والمعنوية على نحو دوري. ومن الناحية النظرية، فإن قوانين العمل في دول الخليج توفر عدة حقوق ومميزات مادية للعاملين تماثل تلك في عدة دول أخرى، سواء من ناحية ساعات العمل القصوى أو إجازات الحمل... إلخ (مع غياب حقوق التنظيم الجماعي العمالي كما ذكرنا في الفصل التاسع)، إذ نظرياً ينطبق قانون العمل نفسه على المواطنين والوافدين سواسية وفي كل دول الخليج، إلا أن قدرة فرض المساواة القانونية فعلياً على أرض الواقع ضئيلة جداً في القطاع الخاص، وخصوصاً في حالة العمال الوافدين، على عكس الحال مع المواطنين في القطاع الحكومي والمشاريع العامة كما بيَّنا في الفصل الثامن. فالقطاع الخاص نجح فعلياً في ثني الدولة عن التدخل في أموره، وأصبحت العلاقة بين رب العمل وشركة الاستقدام والعامل الوافد تعتمد أساساً على الطبيعة الشخصية لهذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة، بحيث أصبحت تعتمد أساساً على «طيبة» أو «حشمة» رب العمل ووكالة الاستقدام وإنسانيتهما. وهذا طبعاً يعرّض حالات الوافدين، وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود، لكثير من التفاوت، بحيث أصبحت قصص الرعب من ناحية المعاملة التي يتعرض لها بعضهم تتكرر باستمرار.

وقد أصبحت حالات الاضطهاد المباشر المتعلقة بنظام الكفالة محط اهتمام العالم، خصوصاً في ظل هوس دول الخليج بـ «العالمية» وتوجهها نحو المشاريع الإنشائية الضخمة لجذب أنظار العالم إليها، حيث بدأت منظمات حقوق الإنسان والعمال والوافدين تتناول قضاياهم في الخليج بشكل متصاعد. وتمتد نقاط الاضطهاد المحتملة على مدى خطى دورة الهجرة بأكملها، بداية بإجراءات الهجرة التي يواجهها الوافد في دولته، وصولاً إلى عمله في دول الخليج، وحتى عودته إلى بلده بعد انتهاء العمل.

وتمر دورة الهجرة بعدة مراحل تضم أطرافاً متعددة فيها، تختلف تفاصيلها فيما بين دولة وأخرى، لكن خطاها الأساسية تتشابه[108]. فمن ناحية دول الخليج المستقدمة للعمالة، تبدأ العملية مع بروز الطلب على العمال من قبل الشركات الخاصة، التي تعتبر المحدد والمحرك الرئيسي لكمية العمال المستقطبة. فتتقدم الشركة إلى الجهة الحكومية المعنية لاستخراج تصاريح للعمال الذين بودها توظيفهم. ثم تتجه الشركة بتأشيراتها مباشرةً نحو شركات استقدام العمال في الدولة

(108) لتفاصيل الدورة لشركات الإنشاء، انظر: ««جزيرة السعادة»: استغلال العمال المهاجرين في جزيرة السعديات بأبو ظبي،» هيومان رايتس ووتش (19 أيار/ مايو 2009)، <http://www.hrw.org/node/83218/section/4>.

المرسلة، أو تلجأ إلى شركات الاستقدام داخل دولتها في الخليج، حيث تتعاقد معها لتوفير عدد ونوعية العمال المطلوبين.

أما من ناحية العامل في الدول المرسلة، فتبدأ العملية عبر الاتصال بوكالات الاستقدام في بلده. وتتفاوت هذه العملية من دولة إلى أخرى، حيث تتزايد الرسوم وحدّة استغلال العامل من قبل الوسطاء في بلده كلما زاد عدد السماسرة وكلما قلّت الرقابة الحكومية. ففي الفيليبين كمثال، ونظراً لدور مؤسسات الدولة القوي في تنظيم عملية الهجرة ورقابتها على جميع الوسطاء ومكاتب الاستقدام في الدولة، يقل دور السماسرة غير الرسميين والديون المثقلة على الوافدين. في المقابل، تعتبر ظاهرة تواجد عدة سماسرة غير رسميين وفرضهم للديون على العامل المهاجر حالة منتشرة بكثرة في شبه القارة الهندية، وخصوصاً في بعض المناطق كبنغلاديش، حيث تنتشر أصلاً في أجزاء من المجتمع ظاهرة تسخير العامل لوفاء الدين، وخصوصاً في المناطق القروية والريفية.

وعادة ما تكون هناك رسوم متعلقة بتخليص الإجراءات الرسمية في الدول المرسلة والمستقدمة، كالفحص الطبي وغيرها. وعلى الرغم من أنه من المفروض أن تغطي الشركة صاحبة العمل هذه الرسوم، إلا أنه في كثير من الأحيان يتم تضخيمها من قبل المستقدمين وإناطتها بالعامل الوافد. وتوفر بعض الدول كالفيليبين دورات تمهيدية للعمالة المصدرة حول أسس العمل في الخارج والحقوق الموفرة لهم، إلا أن هذه الدورات غير موجودة في الكثير من الدول الأخرى. وما إن يصل العامل الوافد إلى الخليج، حتى تتكفل الشركة عبر كونها كفيله بتسجيل العامل والحصول على التأشيرة والتراخيص اللازمة من الجهات الحكومية. وتبقى هذه الشركة أو رب البيت كفيلاً للعامل ما دام باقياً في البلد وحتى تنتهي مدة عمله ويرجع إلى بلده أو يغير كفالته لشركة أخرى، بحيث من المفروض أن يتكفل الكفيل بتكلفة عودة العامل إلى بلده.

وطبيعة هذه الدورة العابرة على عدة دول وأطراف تجعلها معرَّضة للاستغلال في أكثر من محطة، وخصوصاً في حالة العمال ذوي الدخل والتعليم المحدودَين. وتتعدد حالات الاضطهاد الممكنة من إثقال السماسرة في البلد المرسل للعامل الوافد بالديون، وتحميله دفع الرسوم، وعدم إطلاعه على طبيعة العقد ونوعية العمل والراتب الذي يحصل عليه، أو أن يتم وعده بعمل وراتب معين ويحصل على غيره، مروراً بمصادرة الجواز من جانب الكفيل عند وصوله. وارتباط العامل بالكفيل قانونياً يعطي الكفيل سلطة كبيرة وقوة غير متكافئة في التحكم بالعامل، حيث يُمنع على العامل تغيير العمل من دون موافقة الكفيل، إضافة إلى صعوبة اللجوء إلى القضاء والسلطات في البلاد بسبب المصاريف والمشاكل التي سيخلقها ذلك مع كفيله. وفي كثير من الأحيان، وخصوصاً في الشركات ذات الحجم الأكبر، نادراً ما يكون تعامل العامل مع كفيله المواطن نفسه، بل يكون عادة مع طبقة إدارية تدير الشركة وشؤون عمالها. وعادة ما تكون هذه الطبقة هي بدورها من

الوافدين أصلاً، بحيث يكون الوجه للكثير من الإجراءات التي يواجهها الوافدون هو وافدون آخرون. وطبيعة هذه الدورة العابرة للدول يجعل التحكم فيها من قبل أي جهة صعباً جداً، كونها تمر بعدة دول وجهات رسمية. وعادة ما ترمي كل دولة المسؤولية على الأخرى، إذ تتعذر دول الخليج في كثير من الأحيان بأن أسوأ هذه الاضطهادات، كتسخير العامل وفاء للدين، تحدث في الدول المصدرة وليس في أراضيها. في المقابل، فإن الكثير من الدول المصدرة ترد بأنه لولا الطلب على العمال الوافدين في دول الخليج، وتعاون مكاتب الاستقدام والشركات هناك مع السماسرة ومكاتب الاستقدام في الدول المرسلة، لما انتشرت هذه الظاهرة.

وبحسب مسح أجري على 1189 عاملاً من ذوي الدخل المحدود في قطر عام 2010 [109]، فقد بلغ معدل مكوثهم في قطر خمس سنوات ونصف السنة، حيث بقي 58 بالمئة منهم لأربع سنوات أو أقل، ما يبين أن أغلبية الهجرة هي لفترة مؤقتة. وقد حصل 56 بالمئة منهم على العمل من طريق وسطاء في البلد المرسل، والبقية عبر أصدقاء وعائلات. واضطر 71 بالمئة منهم إلى الدفع للحصول على الفيزا، بتكلفة 1031 دولاراً أمريكياً في المعدل. كما وقع 44 بالمئة فقط منهم عقوداً قبل قدومهم، و78 بالمئة من الذين وقعوا عقداً اضطروا توقيع عقد جديد عند قدومهم. وذكر 90 بالمئة منهم أن جوازهم موجود لدى كفيلهم، على الرغم من أن نسبة كبيرة فضلت هذه الإجراء نظراً إلى عدم وجود مكان آمن في سكنهم. في المقابل، بلغت نسبة من قالوا بأنهم لم يحصلوا على رواتبهم بشكل دوري منتظم 21 بالمئة، في مقابل 79 بالمئة حصلوا عليه بشكل دوري. أما نسبة من يعملون في عمل غير الذي وُعدوا به، فوصلت إلى 15 بالمئة، بينما حصل 20 بالمئة على راتب غير الذي وُعدوا به. وقد بينت نسبة 5 بالمئة و2 بالمئة و2 بالمئة على التوالي أنهم لا يحصلون على خدمات المياه، والكهرباء، والتكييف بالكميات المطلوبة. وفي الإجمالي، بينت 78 بالمئة من العيِّنة راحتها النسبية من العمل. وعموماً فإن صورة مماثلة لهذه النتائج تظهر في المسوح الأخرى التي تجرى على العمال الوافدين من الدول والمهن المختلفة في الخليج[110].

ونظراً إلى طبيعة دورة الهجرة الممتدة على عدة دول، فقد برزت في العقد الثاني من الألفية الثالثة توجهات من قبل الدول المرسلة والمستقدمة للتعاون فيما بينها في تنظيم ما يسمى «الهجرة الدائرية» (Circular Migration)؛ إذ إن الطرفين من الدول المرسلة والمستقدمة يرى أن مصلحته هي في تواصل هذه الهجرة، وأنه لكي تتواصل من المهم إدارتها والتحكُّم فيها لجعلها سلسة قدر الإمكان من وجهة نظرهم، من كل الخطى بدءاً بمرحلة الاستقدام وانتهاء بالعودة إلى الوطن الأم.

(109) Gardner [et al.], «A Portrait of Low-Income Migrants in Contemporary Qatar,» pp. 1-17.

(110) للنظر إلى حالة العاملات من سريلانكا في الخدمة المنزلية، انظر: <https://digital.library.adelaide.edu.au/dspace/bitstream/2440/63080/8/02whole.pdf>.

في المقابل، فإن الكثير من منظمات العمل وحقوق الإنسان الغربية تتحفظ عن هذه الاتفاقيات لأن هدفها الأساسي ليس توفير حقوق متساوية لكل العمال مواطنين ووافدين كما تطالب به هذه المنظمات الغربية، بل تركز أكثر على جعل دورة الهجرة سلسة بهدف تقليص أسوأ الانتهاكات التي يواجهها العمال الوافدون، وتسمح لهم بجني مبلغ مقبول من المال حتى وإن لم يكن يساوي ما يجنيه المواطن. وقد عقدت عدة دورات من الاجتماعات بين الدول المستقدمة والمرسلة لتنظيم العملية هذه، كحوار أبوظبي 2008 وحوار مانيلا 2012 [111]، اللذين هدفا إلى بناء إطار إقليمي للتعاون بين البلدان المرسِلة والمستقدمة. وهذا يبين أن الطرفين يرون أن عملية الهجرة قد تجذرت وستستمر لمدة طويلة، ولذلك من الأفضل لكل منهما أن يتم تنظيمها فيما بينهما.

يجدر بنا التوقف قليلاً عند قطاعين بالذات يعتبران الموظفان الأكبر للعمالة الوافدة في الخليج، بالإضافة إلى كونهما القطاعين ذوي الدخل الأقل والأكثر عرضة للاستغلال، ألا وهما قطاعا الإنشاء والخدمة المنزلية، اللذان فيما بينهما يوظفان ما بين النصف إلى الثلثين من العمالة الوافدة في الخليج كما مرّ في الفصل السابع. وكلا القطاعين يتميزان بالاعتمادية العالية على العمالة الوافدة في الكثير من دول العالم وليس في الخليج فقط، كما هو حال اعتمادية قطاع الإنشاء في إيران على المهاجرين الأفغان، وفي لبنان على المهاجرين السوريين، وفي الأردن على المهاجرين المصريين، وفي بريطانيا على المهاجرين من بولندا[112]. أما في حالة الخدمة المنزلية، فنجد العمالة الوافدة من الفيليبين وإندونيسيا وسريلانكا على امتداد الدول من هونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة وصولاً إلى دول الخليج[113].

وفي حالة الخدمة المنزلية، فنظراً إلى طبيعة مكان العمل في بيت الكفيل، بحيث تعيش العاملة (أو العامل) في نفس البيت مع رب العمل، بالإضافة إلى وجود بعد جندري (أي على مستوى النوع الاجتماعي) لكون أغلبية العاملين في هذه الأعمال من الإناث، وحيث تكون الرقابة الرسمية معدومة وتكون العاملة فعلياً تحت رحمة وإنسانية كفيلها، وحيث لا تكون ساعات العمل محددة، بل لا يوجد أصلاً قانون عمل رسمي يطبق على العمالة المنزلية في كثير من دول الخليج (وهي مستثناة من قانون العمل العام)، فإن إمكان الاضطهاد يزيد أكثر فأكثر ويعتمد أساساً على

(111) Abu Dhabi Dialogue, IOM, (2008), <https://goo.gl/VnVmZ2>.

انظر أيضاً: «حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة حول إدارة دورة العمل التعاقدي المؤقت،» (19 نيسان/ أبريل 2012)، <https://goo.gl/mLLQFm>.

(112) Urbanization from Below, <http://www.urbanizationfrombelow.net/about/>.

(113) لحالة العاملات الخدمة المنزلية من إندونيسيا، انظر: «Labour Migration from Indonesia,» IOM, <https://goo.gl/tshqho>.

العلاقة الشخصية مع الكفيل. وما من ندرة في القصص التي تروي ما يتعرض له الكثير من عاملات وعاملي الخدمة المنزلية من اضطهادات تصل إلى الجسدية وحتى الجنسية[114].

أما من ناحية قطاع الإنشاء، فنظراً إلى تركز النشاط الاقتصادي في الخليج أساساً حول الإنشاء والخدمات التي تغذي هذا القطاع (راجع الفصل العاشر)، وبما أن القطاع يعتمد أكثر فأكثر على كثافة الأيدي العاملة، فقد أصبح القطاع الأكبر في الخليج من ناحية قوة العمل بلا منازع. ونظراً إلى طبيعة العمل في القطاع، حيث ينتهي العمل مع انتهاء المشاريع، فإن مدة عمل الوافد في الخليج تمتاز بأنها أقصر منها في القطاعات الأخرى، بحيث يرجع الكثير من العمال إلى بلدانهم بعد فترة لا تتعدى بضع سنين. وبسبب قصر هذه المدة، ولكون الكثير من المشروعات الإنشائية الكبرى تنفذ في مناطق بعيدة من المناطق المأهولة، فإن الكثير من عمال البناء يعيشون في معسكرات سكن عمالية (Labour Camps) تابعة للشركة الموظفة، بحيث يصل عدد كل منهم في الغرفة إلى ستة، وحيث تزيد إمكانات التفاوت في مستوى المعيشة بعيداً من الرقابة الرسمية والمدن المأهولة. إضافة إلى ذلك، فإن جو الخليج الحارق وطبيعة العمل المجهدة تزيد مخاطر العمل، بالإضافة إلى كون الكثير من العمال في هذا المجال ذوو تعليم محدود وتأتي من شبه القارة الهندية حيث تنتشر ظاهرة السماسرة بشكل موسع، وهذا يفتح المجال للسماسرة والوسطاء في الدول المرسلة للتربح عن طريق زيادة الديون والرسوم على الوافدين، بالإضافة إلى الاضطهادات سابقة الذكر من عدم دفع الرواتب بانتظام وعدم إلمامهم بالقوانين واللغة عند وصولهم إلى دول الخليج.

وقد تكون أفضل وسيلة لرسم صور الحياة المختلفة للوافدين في دول الخليج هي سرد بعض الأمثلة من تجارب الوافدين. وقد اخترنا فيما يلي تقديم نبذة من حياة ثلاثة وافدين في الخليج، كل منهم عمل في القرن الحادي والعشرين في قطاع الخدمة المنزلية رسمياً. فخليل[115] قدِم إلى البحرين من كيرالا في 1995 وهو في سن العشرين عبر شبكة معارفه في الهند ليعمل في بقالة. وبعد أن قرر كفيله أن يغلق البقالة بعد بضع سنين لعدم ربحيتها، طلب منه خليل أن يحوله على كفالته الشخصية عبر تأشيرة الخدمة المنزلية، وأن يتركه يعمل بنفسه لجنْي المال، بحيث قرر أن يعمل كسائق يوصل ويعيد الناس من أشغالهم والمدارس. قبل الكفيل بذلك دون أن يأخذ منه أي مبلغ، وباع سيارته القديمة لخليل بسعر رمزي جداً (أقل من ربع سعرها الأصلي) كي يستعملها الأخير في المواصلات. ومنذ ذلك الحين يعمل خليل لنفسه كسائق حسب الوقت الذي يختاره، إذ لديه بعض الزبائن الذين يوصلهم بشكل يومي من وإلى العمل، إضافة إلى عمله كسائق أجرة بشكل غير

(114) انظر كمثال الحادثة الشهيرة للعاملة التي حاولت الانتحار فيما كانت ربة البيت تصورها على هاتفها: «توقيف كويتية صورت سقوط خادمتها،» RT، 31 آذار/ مارس 2017، <https://goo.gl/rMyvB8>.

(115) الأسماء ليست هي الحقيقية.

رسمي، بحيث يوصل أشخاصاً من أهالي الكفيل وآخرين حسب الطلب في مقابل أجرة معينة، بمن فيهم وافدون آخرون. ورسمياً فإن ما يقوم به خليل غير قانوني، فهو غير مخوَّل عبر تأشيرة الخدمة المنزلية أن يعمل بنفسه كسائق لعدة زبائن يجني منهم المال، إلا أنه فعلياً لا توجد متابعة من الدولة حول هذا الموضوع. ويعيش خليل في بيت ذي أربع غرف يتشارك في دفع أجاره مع تسعة وافدين آخرين في أحياء المدينة القديمة، في بيت قريب من البيت السابق لكفيله قبل أن يترك الكفيل المدينة التاريخية إلى الضواحي الجديدة. ويحصل خليل على ما بين 600 إلى 1000 دولار شهرياً بناء على الطلب وساعات العمل التي يزاولها. وتسمح له حريته بالعودة إلى بلاده لثلاثة أو أربعة أشهر من السنة، حيث يعيش مع زوجته وأبنائه الثلاثة. وقد استطاع عبر ما وفره أن يشتري أرضاً زراعية في قريته إضافة إلى بناء بيت لأسرته واقتناء سيارة لهم.

أتى سلمان من بومباي إلى الخليج عام 2000 على إقامة خادم أيضاً من طريق مكتب من مكاتب الاستقدام، إلا أن كفيله شغّله كمشرف لشركة تأجير عقارات صغيرة لديه بمبلغ 350 دولاراً شهرياً، ولحسن الحظ لم يكن عليه أن يدفع أي ديون للوسطاء كما هو الحال مع الكثير القادمين من الهند. وحتى عام 2017 عاش سلمان مع اثنين من عمال الخدمة المنزلية كلهم تحت كفالة نفس الشخص، في ملحق ذي غرفة ونصف الغرفة في نفس العمارة التي يؤجرها كفيله عبر شركة عقاراته، ولا يدفع أي منهم بدل إيجار للعيش في هذا الملحق المتواضع. ويدعم سلمان راتبه الرسمي من تنظيف الشقق المؤجرة في الأوقات خارج عمله الرسمي، التي يحصل عبرها على 350 دولاراً أخرى. وتمتد ساعات عمله الرسمية في شركة التأجير لثماني ساعات في اليوم لستة أيام في الأسبوع. إلا أنه فعلياً لا يوجد الكثير من العمل الرسمي الذي عليه القيام به سوى التأكد من دفع المؤجرين للإيجار والتطرق إلى أي حالات طارئة لا تأخذ عادة أكثر من بضع ساعات من يومه. ولذلك فهو يقضي جزءاً كبيراً من وقت عمله في مشاهدة الأفلام على الإنترنت، التي يستهلكها بمعدل فيلمين في اليوم. وبناء على راتبه، استطاع سلمان ذو الشهادة الابتدائية أن يسجل ابنَيه في مدرسة خاصة، إضافة إلى إدخالهم للكلية فيما بعد. كما استطاع أن يشتري لابنه الصغير الذي يعتبره مشاكساً دراجة نارية. ولا يرى سلمان أهله سوى لشهرين كل سنتين، وبحسب بوحه فإن هذا يناسبه، لأنه يمل بعد هذه الفترة من «الحنّة» (التذمر) والطلبات المتواصلة عليه من أهله للمال، ويفضل العودة مرة أخرى إلى الخليج حيث تقتصر حنة أهله فقط في وسائل التواصل الاجتماعي كالواتساب.

أما إيريكا فأتت من الفيليبين للعمل كمربية منزلية في عام 1990 في العشرينيات من عمرها من طريق قريبتها التي كانت تعمل لدى نفس العائلة، ولا زالت معها في عام 2017، فيما ذهب زوجها للعمل في السعودية في شركة إنشاء. وتحصل إيريكا على راتب بمبلغ 450 دولاراً إضافة إلى السكن

والمأكل المجاني والإضافات في الأعياد الإسلامية و«الكريسماس» وتغطية أي مصروفات طبية ومتعلقة بالسفر. وعلى الرغم من أنها تعتبر معاملة ربة بيتها حسنة إجمالاً، إلا أنها تعمل بمعدل 10ـ12 ساعة في اليوم في الطبخ والتنظيف والكوي، وفعلياً لا تحصل على أي أيام عطل أسبوعية كاملة إلا عندما تسافر ربة البيت من المنزل، وهي لحسن الحظ ظاهرة تتكرر دورياً على مدى السنة. وتحصل إيريكا على إجازة شهرين كل سنتين مع تذكرة مدفوعة، واستطاعت خلال فترتها أن تموّل هي وزوجها بناء بيت لها وتخريج بنتها وابنها من مدارس خاصة ومن ثم من الجامعة كممرضين. وشاءت الأقدار أن يتوجه الإبنان للعمل في مستشفيات جدة في السعودية بعد تخرُّجهما.

كل هؤلاء يعملون رسمياً في قطاع الخدمة المنزلية في الخليج، والهدف من تقديم هذه النبذة المقتضبة لتجربة كل منهم هو تبيان الاختلافات في طبيعة الحياة التي يعيشها كل وافد في الخليج، إضافة إلى تبيان أن هناك شبكة علاقات اجتماعية متوسعة يعيشها كل منهم كبشر لهم عائلاتهم وأوضاعهم وأعمالهم الاجتماعية الخاصة، ومن المهم النظر إلى كل وافد كإنسان فاعل في حياته يواجه ضغوطاً وظروفاً وفرصاً عليه التأقلم معها بدلاً من معاملته فقط كإحصائية أو كأي سلعة أخرى. وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين طرق معيشتهم، فإن كل الوافدين من ذوي الدخل المحدود القادمين للعمل في الخليج كـ «عزاب» يشتركون في مواجهتهم لثلاثة عوامل بنيوية: 1 ـ إن إقامتهم وعملهم وطبيعة حياتهم تعتمد على علاقتهم غير المتكافئة مع كفيلهم؛ 2 ـ إنهم يقضون أغلب حياتهم العملية في الخليج بعيداً من أهلهم في بلدانهم؛ 3 ـ إنهم يعيشون بشكل واضح الفروق القانونية والمادية والعاطفية بينهم وبين المواطنين في الخليج، التي تتجسد على أرض الواقع بصورة فاقعة بأنهم ليسوا مواطنين متساوي الحقوق في الدولة، بل ولن يكونوا أبداً.

بالطبع، إن النقطة «2 ـ» السابقة لا تنطبق على الوافدين من ذوي الدخل المتوسط والعالي الذين يُسمح لهم باستقدام عائلاتهم معهم إلى الخليج. وكما ذكرنا سابقاً، ففي بعض الأحيان، وخصوصاً في حالة الوافدين من الدول الغربية، فإنهم يحصلون على مزايا مادية أعلى من تلك التي يتقاضاها المواطنون. وهذا يبيّن الاختلافات الجمة فيما بين تجربة وحياة الملايين من الوافدين في الخليج، بحيث ليس بإمكاننا التعميم عليهم جميعاً. لكن يبقى الحال أن الأغلبية الساحقة التي تصل إلى ثلثي الوافدين وأكثرهم من «العزاب» من ذوي الدخل المحدود الذين لا يسمح لهم دخلهم بجلب عائلتهم معهم. وحتى إذا ما نظرنا إلى الوافدين ككل، شاملاً الفئة ذات الدخل المتوسط والعالي، فإنها تعتمد لإقامتها على علاقتها غير المتكافئة مع كفيلها، وتوجد فروق قانونية واضحة بين المواطنين والوافدين، وإن كان الحال أن كفيل هذه الطبقة الأعلى عادة ما يكون من المؤسسات الكبيرة والقطاعات التي توجد فيها حوكمة أكثر انضباطاً من تلك التي في قطاعات الخدمة المنزلية والإنشاء والشركات الصغيرة.

خاتمة: الاغتراب في سوق عمل الخليج

كيف لنا أن نفهم هذا الحيِّز العالمي من دورة تجديد قوة العمل، التي تعتمد على «الهجرة الدائرية» الممتدة على عدة دول؟ بداية علينا أن نفهم أن الطلب على العمالة في دول الخليج تشكَّل في الأساس مدفوعاً بمتطلبات الإنتاج للعمال في شركات القطاع الخاص (إضافة إلى الطلب على الخدمة المنزلية)، حيث تكون سوق العمل في هذه الشركات أساساً من الوافدين. وقد استطاع رأس المال الخاص في الخليج التأكد من ذلك عبر فتح سوق العمل ليكون عالمياً بدلاً من أن يكون على مستوى الدولة، كما هو الحال في باقي العالم، بحيث صارت المنافسة بين العمال تمتد على مستوى الكرة الأرضية. في المقابل، تم إغلاق اقتصادات دول الخليج على رأس المال العالمي، وتم حصر سوق رأس المال على الشركات المحلية، وكما رأينا في الفصل الثامن فقد احتكرت عائلات قليلة أغلبية الوكالات والأنشطة التجارية. وبذلك، فقد كان عرض سوق العمل على مستوى العالم وبمنافسة عالية بين العاملين من كل بقاع العالم، في مقابل حكر أغلبية السوق المحلي على فئة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال وحمايتها من المنافسة، أكانت في داخل السوق المحلي أم تلك القادمة من الخارج.

ليس هذا فقط، بل تم حصر المزايا والحقوق التي تحصل عليها العمالة الوافدة داخل الاقتصاد المحلي، حيث ربطت إمكان بقائهم في البلاد بموافقة الكفيل صاحب العمل، الذي أصبحت لديه فعلياً السلطة العليا قانونياً واقتصادياً على الوافد. وكان من الصعب جداً على العامل أن ينتقل من صاحب عمل إلى آخر، أي أنه فعلياً تم احتكار إمكان عمل الوافد في البلاد في صاحب عمل واحد. وفي خضم هذه الطبيعة العالمية لسوق العمل في مقابل حكر سوق رأس المال على المواطنين، فليس بالغريب أن يكون المردود لرأس المال عالياً في مقابل ضعفه لقوة العمل، هذا على الرغم من وفرة رأس المال وقلة قوة العمل على المستوى الوطني. وربما لا يكون من المبالغة القول بأن الخليج عبر هذه الامتيازات أصبح أفضل مناخ لرأس المال في العالم من ناحية المزايا الموفَّرة له في مقابل سوق العمل.

لكن كيف ارتبطت شبكات المهاجرين في المناطق المصدِّرة للعمال بهذا الطلب على قوة العمل من قبل رأس المال في الخليج، وكيف تجذرت هذه العملية لتصبح جزءاً أساسياً من اقتصادات هذه المناطق والخليج معاً؟ وكي نفهم ذلك، علينا أن ننظر إلى شبكات الهجرة بأنها مجموعة من المؤسسات والعمليات الاجتماعية المترابطة، لتوفر حلولاً شبه مستقرة لعدة مشاكل برزت لدى أطراف متعددة، بحيث أصبح لكل طرف مصلحة راسخة في أن يتواصل هذا الطاقم من المؤسسات والعمليات، بما يدفع بها نحو الاستمرارية والانتظام وإعادة إنتاج نفسها.

في هذا السياق، فقد بان لنا أن كل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد كان لها مصلحة شخصية

وآنية من تواصل هذه العملية، بمن فيها أفراد أصحاب القرار ومؤسسات الدولة، ورؤوس الأموال، والمواطنون، والوافدون والدول المصدرة التي يأتون منها. فاستطاع الحكام ومؤسسات الدولة حصر حقوق المواطنين والوافدين عالمياً وسياسياً عبر الاعتماد على هذا النظام، إذ تمكنوا من بسط فنون الحكم والانضباط على شعب ضعيف الحقوق السياسية والاقتصادية نسبياً بشقَّيه من المواطنين والوافدين، بحيث أصبحت مكونات الشعب أقرب إلى «سكان» و«رعايا» دون حقوق سياسية بدلاً من أن يكونوا مواطنين كاملي الحقوق. كما بدأ ينمو للدولة نفوذ سياسي واقتصادي على البلدان المرسلة للعمالة، والتي تعتمد على دول الخليج أكثر فأكثر كمصدر لتحويلات مواطنيها المالية من العملة الصعبة ولحل مشكلة البطالة، وخصوصاً الدول العربية وشبه القارة الهندية. كما نالوا ولاء أصحاب رؤوس الأموال لحصولهم على قوة عمل رخيصة غير محدودة العرض سهلة التحكم بدون تدخل كبير من الدولة في العلاقة بين رأس المال والعمال، التي استفاد منها الكثير ممن هم في أعلى الهرم السياسي أيضاً، حيث كثيراً ما تشابك الأفراد في دائرة اتخاذ القرار مع كبراء ملّاك رؤوس الأموال.

أما من ناحية الكثير من المواطنين، فقد قبلوا بالوضع نظراً إلى تركُّزهم أساساً في وظائف الدولة من مؤسسات حكومية ومشاريع عامة. في المقابل فقد استفادوا ولو بنسبة أقل من طريق تمكينهم من توظيف العمالة الوافدة في مشروعاتهم التجارية الصغيرة، إضافة إلى قطاع الخدمة المنزلية. وقد ساهم رخص العمالة في الحد من التضخم والغلاء، وفي توفير مستوى معيشة عالي الرفاهية والاستهلاك. أما من ناحية الوافدين والدول المرسلة، فعلاوة على الدخل المادي والتحويلات، وفرت اقتصادات دول الخليج مصدراً للعمل والخبرة والتدريب، يخفف من حدة البطالة وندرة العملة الصعبة وتبعاتها الاقتصادية والسياسية في الدولة المصدرة للأيدي العاملة.

من الواضح أن تركيبة سوق العمل هذه وفرت حلاً مرحلياً للأطراف الفاعلة في الخليج وإن تفاوتت تبعاته على الأطراف المختلفة. لكن ذلك لا يعني أن هذه العملية محفورة في الصخر وأنها ستتواصل بصورة ثابتة وعلى نفس المنوال إلى الأبد. بل هي ظرفية دائماً، وتعتمد على ميزان القوى والمصالح والجهات التي تجعلها تتواصل. وبلا شك هناك نقاط «تماس» وتناقضات تتزايد وتسبب الضغط على هذه التوليفة وعلى إمكان استمرارها. فعلى مستوى أصحاب القرار، بدأ العبء المترتب على الصرف الحكومي يتزايد، بشقّيه الموجَّه إلى المواطنين فقط (كالرواتب والسكن)، أو إلى المواطنين والوافدين معاً (كدعم أسعار المحروقات والكهرباء والماء)، ناهيك بالضغط على العملة الناتج من العجز في ميزان المدفوعات للقطاع الخاص، الذي تشكل تحويلات الوافدين المتنامية جزءاً رئيسياً منه.

في مقابل ضعف دور السكان في الدولة، مواطنين كانوا أم أجانب، زاد اعتماد الدولة على

نحوٍ ملحوظ على الأطراف الخارجية. فقد بدأ الوافدون من دول معينة يتجاوز عددهم عدد المواطنين في بعض الحالات، ما أصبح مصدر قلق لحكومات هذه الدول من التبعات السياسية والأمنية التي قد تترتب على هذه الظاهرة. وقد بدأت المنظمات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، خصوصاً منظمة العمل الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة، تضغط على الدول لإعطاء الوافدين حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية، أسوة بالمواطنين، وهو ما لا تريد دول الخليج التوجه إليه عموماً.

ونظراً إلى تزايد العبء على الدولة من ناحية عدم القدرة على توفير الأشغال للمواطنين في القطاع العام، فقد بدأت تزيد الضغط على الشركات العائلية الخاصة لتوظيف المواطنين، وزيادة الضغط على المواطنين للعمل في القطاع الخاص، في حين لا يريد المواطنون ولا القطاع الخاص العمل كل منهما مع الآخر، إذ تم تهميش العمالة الوطنية بعدما تدنت إلى حد كبير قدرتها التنافسية مع العمالة الأجنبية سواء من ناحية التكلفة أو المحفزات. ومع مرور التسعينيات، أصبحت ظاهرة البطالة بين المواطنين مشكلة ملحة تؤرق الكثير من دول المجلس.

هذا بالإضافة إلى التبعات الاجتماعية المترتبة على التركيبة السكانية الفريدة من نوعها في دول الخليج. فمع تحول المواطنين إلى أقلية في أغلبية دول المجلس (وفي كثير من الحالات يشكل العرب مجتمعين أقلية)، بدأ الكثير من المواطنين يشتكون من أنه بالإضافة من صعوبة منافستهم على الفرص الوظيفية، فإنهم قد أصبحوا غرباء في وطنهم وأن هويتهم على المحك. وقد برزت ظاهرة التعصب بين الكثير من المواطنين، متمثلة بالنظرة الدونية إلى الوافدين والمعاملة الفوقية لهم، وهذه الظاهرة ترتبط بحالة الغربة التي يشعر بها الكثير من المواطنين.

في المقابل، فإن التمييز الذي يولّده نظام الكفالة في صيغته القانونية والبيروقراطية الحالية، يضع الوافدين في طبقة دونية في المجتمع، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود منهم. وأبرز إفرازات هذه الظاهرة هي الانتهاكات الحقوقية والاضطهاد التي بيّنَاها، حتى توجهت أنظار المنظمات الحقوقية العالمية إلى دول المنطقة، وتم تشبيه بعض ما يحدث في المنطقة على أنه حالة من العبودية المؤسسية الحديثة. ويمكن تلخيص هذه الإفرازات على مستوى المجتمع، بشقيه المواطن والوافد، في نوع حاد من «الاغتراب»، وهو إحساس الشخص بعدم الانسجام مع محيطه، وشعوره بأن مقومات بيئته لا تتلاءم مع كينونته. فمن جهة المواطنين، يتبلور الاغتراب الاقتصادي في تدني مشاركتهم الفاعلة في الإنتاج الاقتصادي باستثناء الحكومي، وتركيز دورهم الأساسي في الاستهلاك والانتفاع من الريع المقدم من الدولة. والأمر نفسه ينطبق على مسألة مشاركتهم في صنع القرار، فالمشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين شبه معدومة أيضاً. ومن الناحية المجتمعية والثقافية، يفاقم من حالة الاغتراب التي يشعر بها المواطن انحسار دور لغته وثقافته التاريخية،

وتحول المواطنين إلى أقلية في بلدانهم. أمّا الوافدون، فإن حقوقهم المتدنية نسبياً، من الناحية الاقتصادية والقانونية، إضافة إلى ضعف الاندماج في المجتمع ومعاملتهم كسلعة في معسكر عمل مؤقت، كل ذلك يجعلهم يعيشون حالة من «الاغتراب» الدائم.

لم تمنع هذه التبعات من أنه مع دخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وبداية طفرة نفطية جديدة، تجذرت الاعتمادية على قوة العمل الوافدة في الخليج لدرجات غير مسبوقة، حيث تصاعد نمو أعداد الوافدين من عشرة ملايين في عام 2000 إلى ما يقارب سبعة وعشرين مليوناً في عام 2015، مشكلين نصف سكان دول الخليج. ومع تزايد الاعداد، برزت عدة تحولات نوعية إضافة إلى الكمية في طبيعة التركيبة السكانية لدول الخليج. فالثمرة الأولى لهذا التحول كان ازدياد العمالة الوافدة في القطاع الخاص، وتواصل تركزها في الأساس في قطاع المشاريع الإنشائية والعقارية وقطاعات الخدمات المختلفة من تجارة الجملة والتجزئة والفندقة والمطاعم والأعمال المنزلية، أي القطاعات الاستهلاكية كما بيّنا في الفصل السابع.

الثمرة الثانية لهذا التحول هي تجذر الاعتمادية على العمالة الوافدة بشكل أكبر، حتى وصل الأمر إلى صفوف عموم المواطنين. ففي الفترات الماضية، كما بيّنَّا سابقاً، تركز استقطاب العمالة الوافدة بين عموم المواطنين في القطاع المنزلي. أما في العقد الأول من الألفية الثالثة، ومع تقلص إغراء القطاع الحكومي الذي اتجهت سياساته إلى إطلاق العنان للقطاع الخاص، لم يعد القطاع الحكومي يلبي طموحات المواطنين. في المقابل، برز إغراء «القطاع الخاص» لهم، حتى ظهرت الصورة النمطية بأن هدف المواطن هو بناء عمارة فيها «شقق ودكاكين»، أو امتلاك تسجيل شركة تُعطى إدارتها إلى أحد الوافدين، على أن يحصل المواطن على جزء من الأرباح بصفته صاحب سجل الشركة الاسمي والكفالة.

هذه الظاهرة إنما هي تطور متوقع لتركيبة الإنتاج في المنطقة والتحولات التي طرأت عليها في هذه الفترة. فإذا كان كبار المستثمرين ومتخذي القرار يستفيدون من سهولة ورخص استقطاب العمالة الأجنبية، فلماذا لا يقوم المواطن بذلك أيضاً؟ وإذا كان الريع المحصل من الدولة لم يعد يفي برغبات المواطنين كما كان في السابق، إضافة إلى التوجهات الحكومية لتقليص إنفاقه، فلماذا لا يتجه المواطن إلى استخلاص الريع من العمالة الوافدة؟ فكونه مواطناً يعطيه الميزة في استقطاب العمالة الوافدة عبر تمتعه بحق الكفالة. وبهذا تَجذَّر الاعتماد على استقطاب الأيدي العاملة الوافدة لتحريك رؤوس الأموال لتتعدى الدولة وكبار المستثمرين، وبدأت هذه الاعتمادية تنتشر بين المواطنين كوسيلة لجنْي الأموال. لذلك، من البديهي أن يختار المواطن أن يعمل إما في القطاع الحكومي وإما في قطاع المشاريع العامة ذات الأجور والحقوق الأعلى، ولا يتجه للقطاع العائلي ذي الدخل المتدني والحقوق المتدنية، إلا ليصبح هو بدوره رب عمل وصاحب شركة

عائلية يقوم من خلالها باستقطاب الوافدين. لذلك، ليس مستغرباً بروز صرعة المشاريع الصغيرة (SME's - Small & Medium Enterprises) ورواد الأعمال (Entrepreneurs)، التي تجلت أساساً في الخليج في أن يصبح المواطن بدوره كفيلاً أو صاحب شركة يقوم من طريقها بتشغيل الوافدين ليجني الريع والأرباح منهم.

ففي بيئة القطاع الخاص هذه، تم تخيير المواطن بين أن يصبح عاملاً في القطاع أو صاحب رأسمال، فكان من المؤكد أن يختار المواطن أن يصبح رب عمل. فبدلاً من أن يصبح عاملاً ويدخل في منافسة خاسرة مع العمال في كل أقطاب العالم بناء على التكلفة، فبإمكانه كرب عمل أن يستقطب موظفين وافدين بسعر رخيص وحقوق متدنية ويمتص الريع والربح منهم. ومن أكبر مفارقات هذا العصر، في البحرين على سبيل المثال، هو خروج تظاهرات في الماضي القريب تندد بجلب العمالة الأجنبية إلى الدولة خوفاً من مزاحمتها العمالة المحلية (كالتي حدثت في سبعينيات القرن الماضي)، أما في بداية الألفية الثالثة، فخرجت تظاهرات تحتج على وضع مبلغ 10 دنانير (27 دولار) شهرياً كضريبة على جلب عامل وافد إلى الدولة [116].

الثمرة الثالثة التي تطورت في هذه الفترة كانت هي الأبرز، ومثلت تحولاً جذرياً في سياسات دول المجلس نحو التركيبة السكانية. هذه الخاصية تمثلت ببروز ظاهرة المشاريع العقارية الضخمة الموجهة إلى المشتري الدولي بالأساس، التي ربطت الحصول على إقامة طويلة المدى في دول مجلس التعاون بشراء العقار. ببروز هذه الظاهرة، تغيرت النظرة إلى الوافدين بين متخذي القرار وكبار المستثمرين من أنهم عنصر عمل إنتاجي مؤقت لا بد من استقطابه وتقنينه لتحريك رؤوس الأموال في المنطقة، إلى أن استقطابهم هو عامل أساسي في دعم وتشجيع الطلب الاقتصادي والاستهلاك في المنطقة. لهذا كان يجب تحفيز وتشجيع استقطاب الوافدين للإقامة في المنطقة، على أن يكونوا وافدين من طبقة مادية معينة تسمح لهم بالاستثمار والعيش الاستهلاكي المرفَّه في البلاد. وستكون هذه الظاهرة وتاريخ تطور العقار في اقتصادات دول الخليج محور حديثنا في الفصل العاشر.

(116) «أصحاب المؤسسات الصغيرة يجددون اعتصامهم أمام هيئة سوق العمل،» **الوسط** (23 حزيران/ يونيو 2010)، <http://www.alwasatnews.com/2847/news/read/436518/1.html>.

" هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي "

الفصل العاشر

المساحة والعقار: مدن الحداثة النفطية

أولاً: مفهوم المساحة

ما زال سردنا التاريخي على مدى الفصلين السابقين ناقصاً، فعلينا إضافة زاوية مهمة لروايتنا عن التطور الزمني للعلاقات الاجتماعية فيما بين الأطراف الفاعلة من المواطنين، والوافدين، وملّاك رؤوس الأموال، والعائلة الحاكمة، والمظلة الأمنية الغربية؛ وكيف امتزجت فيما بينهما عوامل الإنتاج من قوة العمل، ورأس المال، والطبيعة، والتكنولوجيا، والنقد. والبعد الرئيسي الذي سنضيفه في تحليل هذا الفصل هو المساحة (Space) التي تتحقق في تخومها هذه العلاقات الاجتماعية، حيث يركز سردنا للتطورات التاريخية في هذا الفصل على الحيز الذي تجسدت فيه على أرض الواقع العلاقات الاجتماعية بين هذه الأطراف الفاعلة. فالمساحة هي المكان الذي يتجلى فيه الاقتصاد مادياً وتتجسد نشاطاته ومشاريعه. فعلى أراضي وبحار الخليج شيدت البيوت، وعمرت المدن، ونسجت الناس علاقاتها وعاشت حياتها حتى مماتها ودفنها في بطن هذه الأرض.

وكما هو دأبنا في هذا الكتاب، فسيكون تركيزنا من وجهة نظر المساحات منصبّاً على دورة التجديد لكل من عوامل الإنتاج السابقة الذكر. وكما سردنا في الفصول الماضية، فهناك اختلاف في المساحة أو الحيّز الذي تجري فيه دورة إعادة التجديد لكل من عوامل الإنتاج السابقة. فالحيّز الذي تدور ضمن طياته دورة النقد يختلف عن حيز دورة السلع، التي بدورها تختلف عن مساحة تنقل الإنسان في دورة إعادة إنتاج قوة العمل. وبالتأكيد فإن مساحة هذه الدورات تختلف بناء على العصر والمكان.

لنرجع إلى عصر ما قبل النفط. فبناء على أنماط الإنتاج السائدة من استخراج اللؤلؤ والتجارة البينية، كانت المنطقة محطة وصل تجارية منفتحة على بقية العالم، بحيث اعتمدت على علاقاتها

العابرة للبحر والبر. لهذا، فقد كان الاحتكاك والتفاعل مع بقية العالم جزءاً رئيسياً من نمط الحياة ودورة إعادة تجديد عوامل الإنتاج فيها. فمن ناحية دورة تجارة السلع، وخصوصاً الواردات منها، ارتبطت منطقة الخليج أساساً بخطوط التجارة البحرية في المحيط الهندي الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية البريطانية، التي دارت في فلكها أغلبية تجارة الواردات البحرية القادمة إلى الخليج. هذا إضافة إلى العلاقات مع المشرق العربي، التي جاءت عبره جُل التجارة البرية. وقد ارتكزت واردات الخليج أساساً على السلع الأساسية من غذاء وملبس وخشب. أما من ناحية أهم سلعة تصدرها منطقة الخليج، ألا وهي اللؤلؤ، فقد كانت مساحات سوقها تمتد إلى بيوت الطبقات المقتدرة التي تلبسه في أوروبا، وذلك بعد أن يبيعها تجار اللؤلؤ من الخليج في أسواق الهند. وقد ارتبطت مساحة دورة النقد التي تمر في دول الخليج بخطوط التجارة هذه من صادرات وواردات، حيث كان يتم تدوير النقد فيما بين بيع اللؤلؤ على بقية العالم، وشراء الواردات من المحيط الهندي والمشرق العربي بالنقد المحصَّل من بيع هذا اللؤلؤ.

ارتبطت تنقلات البشر على مدى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مع دورات هذه الأنشطة الاقتصادية ، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية من قحط وأوبئة. وعلى الرغم من أن علاقات الخليج التجارية كانت تمتد على مدى قارات ثلاث وما بين المحيط الهندي وبحر العرب، فقد كانت الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة من المجموعات البشرية التي تركزت حياتها بشكل أساسي في المناطق المحيطة بالخليج وشبه الجزيرة العربية منذ أجيال وقرون من الزمن، حيث كانت الأسر تعيش وتتنقل بشكل متواصل على مدى هذه المدن والواحات الموجودة على ضفتي الخليج وشبه الجزيرة العربية، متأقلمة مع بيئتها القاسية ومكونة لأواصر أسرية وثقافية متصلة ومترابطة على مدى هذه المنطقة. ولم يمنع ذلك من وجود بعض الهجرة المتبادلة مع مناطق أبعد من ضفاف الخليج وأراضي شبه الجزيرة العربية، وإن كانت بدرجات أقل، كما كان في منطقة الحجاز.

وقد كان جزء كبير من الهجرة هو من المنطقة إلى خارجها نحو مناطق أخرى في محيطها، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والبيئية القاسية في شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من انفتاح سكان المنطقة على التجارة مع بقية العالم، وهو ما خلق عقلية ونظرة منفتحة على لغات الأرض وثقافاته، إلا أن اللغة والعقيدة الجامعة للأغلبية الساحقة من أهل المنطقة كانت العربية والإسلام، بحيث كان الأغلبية الساحقة من سكان الضفة الغربية من الخليج وشبه الجزيرة العربية من المسلمين ومتحدثي اللغة العربية، ولم يمنع ذلك من التواصل والتعاطي مع لغات وثقافات متعددة ضمن هذا الإطار الأوسع الجامع. وبذلك، برزت مساحات مترابطة إنما متميزة لكل من تنقلات البشر والسلع والنقد على مدى القرن التاسع عشر في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. ولكن سرعان ما برزت سلعة جديدة في منتصف القرن العشرين أعادت تشكيل مساحات دورة التجديد لكل من هذه العوامل الأساسية في الإنتاج جذرياً.

ثانياً: المساحات في اقتصادات تصدير النفط واستيراد قوة العمل

لعل أفضل مدخل لفهم المساحات المعنية بدورة تجديد كل من عوامل الإنتاج في عصر النفط هو النظر إلى خمسة قطاعات أساسية ارتبطت عضوياً بإنتاج النفط في الخليج، بحيث تمثل هذه القطاعات الوجه الثاني لصناعة النفط، فإنْ وُجد النفط وُجدت معه مباشرة. وهذه القطاعات هي: 1 ـ القطاع اللوجستي (الموانئ البحرية والجوية)؛ 2 ـ قطاع التجارة الدولية (عملية التصدير والاستيراد)؛ 3 ـ القطاع العسكري؛ 4 ـ البنوك والشركات المالية؛ 5 ـ قطاع البناء والشيْد. وكما سيتبين لنا، فهذه القطاعات الخمسة مترابطة ومتداخلة فيما بين بعضها البعض، بحيث قد يشمل نشاط معين عدة قطاعات منها في آن واحد، ما يؤدي إلى تعذر حصر النشاط في خانة واحدة فقط من هذه القطاعات.

لنبدأ بالقطاع اللوجستي، الذي نعني به النشاط الاقتصادي الموجّه نحو نقل الأشياء من مكان إلى آخر، بما فيها السلع المنتجة أو البشر، وإن كان ذلك عبر البحر أو البر أو الجو. في عصر ما قبل النفط، ونظراً إلى تشكيل النشاطات المرتبطة بالتجارة البحرية والغوص جزءاً رئيسياً من نمط إنتاج سكان الخليج، فقد بنى البشر أغلب مدنهم على ساحل البحر، وكانت أهم بنية تحتية يحتاج إليها هذا المجتمع هي الميناء البحري. ولو نظرنا إلى كل من مدن الخليج البحرية، لوجدنا أنها أُقيمت أساساً في مواقع تصلح أن تكون ميناءً طبيعياً، أكان ذلك مدينة الكويت، أو دبي وأبوظبي والشارقة ورأس الخيمة في الإمارات، أو المحرق والمنامة في البحرين، أو الدوحة والوكرة في قطر، أو مسقط ومطرح وصور في عمان، أو القطيف في السعودية (بالإضافة إلى جدة على البحر الأحمر). ويؤدي الميناء البحري كمساحة في كل من هذه المدن دوراً فريداً في ربط النشاط الاقتصادي فيما بين هذه المدينة ومناطق العالم المختلفة، إذ إن الميناء يؤدي دور نقطة الالتقاء والفصل في آن واحد للبشر والسلع المتنقلة فيما بينها. فالميناء هو ما يربط منطقة بأخرى وأيضاً ما يرسم الحدود فيما بين هاتين المنطقتين والسيادة المطبقة على كل منهما، وهو بذلك يؤدي دور المكان الذي يفصل ويربط ما بين تخوم المجموعات البشرية الموجودة في مناطق العالم المختلفة، بحيث تتاجر هذه المناطق المطلة على البحر فيما بينها ويتنقل الناس عبر هذه الموانئ. لذلك، فإن مساحات الحركة في السلع والبشر في مناطق الخليج التي ذكرناها تشكلت أساساً عبر حركة السفن في هذه الموانئ البحرية.

لم يكن للسفن البحرية والموانئ دور تجاري فحسب، بل كانت لها أيضاً أداة النقل الحربية الرئيسية في الخليج، إذ اعتمدت أغلب القوى في المنطقة، سواء المحلية أو الغربية منها، على السفن لخوض الحروب. وقد يكون أكبر تجسيد لذلك في الحرب بين أسطول القواسم في رأس الخيمة مع البحرية البريطانية في بداية القرن التاسع عشر، التي انتهت بتدمير أسطول القواسم وتثبيت الإمبراطورية البريطانية كقوة بحرية وحربية عظمى في المنطقة. وتم تأكيد هذه الغلبة

البريطانية عقب معركة «الدامسة» الشهيرة بين حاكم البحرين محمد بن خليفة آل خليفة مع القوات الموالية لجاسم بن محمد آل ثاني من قطر عام 1868، والتي قيل إن كمية الدم التي سالت من القتل فيها قلبت لون البحر أحمر، وامتنع الناس عن أكل السمك لأسابيع خوفاً من تلوثها بها[1].

تغيرت طبيعة هذه الموانئ ومساحات النشاطات الاقتصادية المرتبطة بها مع دخول صناعة النفط. فلم تعد الموانئ السابقة المبنية للتفاعل مع طبيعة التجارة والتنقلات في القرن التاسع عشر، صالحة للتعامل مع طبيعة التجارة المترتبة على تصدير النفط والواردات الناتجة من إيراداته في القرن العشرين. فمباشرة مع أول دخول لشركات النفط، برزت الحاجة إلى ميناء «حديث» يستطيع تحمل ما تتطلبه هذه الصناعة والاقتصاد المرتبط بها من واردات وصادرات. فمن جهة، كان على الميناء أن يتحمل الحركة المترتبة على استيراد المعدات والآلات المطلوبة لبناء المصانع النفطية الحديثة. بعد ذلك، كان من المهم أن يستطيع الميناء تصدير الآلاف من براميل النفط المستخرجة يومياً، وكان ذلك يتطلب إمكان استقبال الناقلات النفطية. فضلًا عن تصدير النفط، كان على الميناء أن يتحمل استقبال الكميات المتضخمة من الواردات التي يتم شراؤها بأموال النفط من سيارات وآلات وغيرها. ولذلك، فإن بناء ميناء مهيأ لاستيعاب هذه الحركة الموسعة من السلع كان ضرورياً حتى قبل إنشاء الصناعة النفطية.

لذلك، ركزت كل الشركات النفطية القادمة إلى الخليج أولاً على بناء الموانئ المواتية لهذه الأنشطة. وكان أول هذه الموانئ هو ميناء سترة في البحرين بالقرب من مصانع استخراج النفط وتكريره. وتبع ذلك بناء موانئ أكثر ضخامة في بقية دول الخليج، منها ميناء الأحمدي في الكويت، الذي أصبح أكبر ميناء مخصص لتصدير النفط في العالم، بالإضافة إلى بناء ميناء الشويخ قرب مدينة الكويت ليتعامل مع الواردات من سلع وبضائع غير نفطية. أما في قطر، فقد بنت شركة النفط أول ميناء لها في مسيعيد بالقرب من مدينة الوكرة، فيما كان راس تنورة أول وأهم ميناء بُني في المنطقة الشرقية في السعودية من قبل أرامكو. وبذلك، فإن شركات النفط أضحت مطورة ومشرفة على موانئ بحرية قبل أن تصبح منتجة للنفط بشكل موسع!

ومع تغيُّر نمط الإنتاج، تغيرت أيضاً البضائع التي كانت تتعامل معها الموانئ؛ فمن التعامل مع سلع متعلقة بالتجارة في المحيط الهندي، تركزت أساساً بين دول الخليج والهند وشرق أفريقيا، وانحصرت تجارتها في المواد الغذائية والملابس واللؤلؤ، تغيَّرت طبيعة التجارة البحرية إلى

---

(1) على الرغم من أن المعركة انتهت بانتصار قوات محمد بن خليفة، إلا أن البريطانيين تبعوا ذلك بتدمير أسطوله وعزله من الحكم في البحرين، وتبع ذلك تثبيت قاسم بن محمد رسمياً كحاكم قطر ومؤسس لسلالة آل ثاني الحاكمة. للمزيد انظر: مي آل خليفة، **مع شيخ الأدباء في البحرين إبراهيم بن محمد آل خليفة** (لندن: رياض الريس، 1993).

تصدير ملايين البراميل من النفط في اليوم، إضافة إلى استيراد المعدات والآلات والسيارات بآلاف الأطنان، بينما أخذ الغذاء والملبس دوراً ثانوياً، وإن لم يزل مهماً. وتغيرت وجهة ونطاق الصادرات والواردات جذرياً، إذ أصبحت صادرات النفط موجهة إجمالاً إلى أوروبا في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومن ثم إلى أمريكا في السبعينيات، ومن ثم إلى الهند واليابان والصين مع نهاية القرن العشرين. أما من ناحية الواردات، فقد أتت أساساً من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة، ثم من الصين أيضاً. ومن ناحية الحجم، فمن بضعة آلاف من الأطنان في السنة التي كانت تتعامل معها موانئ الخليج في عصر ما قبل النفط[2]، تضخمت هذه الأرقام بشكل موسع، بحيث صارت تتعامل مع عشرات الآلاف من الأطنان من البضائع وملايين البراميل من النفط في اليوم الواحد.

كمثال، كان عام 1355 هجري (آذار/ مارس 1936 ـ آذار/ مارس 1937م) من أوائل الأعوام التي بدأ فيها تصدير النفط من البحرين، التي كانت حينها تتمتع بأفضل ميناء بحري في الخليج. لذلك فقد مثلت هذه الفترة الزمنية مرحلة التقاء وتحول في نمط الإنتاج من العصر القديم إلى العصر النفطي الجديد. وكان عدد البواخر التي رست في البحرين في هذه السنة 251، منها 50 ناقلة نفط. وكان 160 من البواخر (64 بالمئة) بريطانية، والبقية من دول أوروبا والولايات المتحدة واليابان. في المقابل، وصل عدد «السفن التقليدية» (أي السفن الخشبية) التي مرت عبر موانئ البحرين إلى 1702، أي أنها كانت لا تزال تشكل أغلبية الحركة البحرية في البلاد. وقد أتت 977 منها من السعودية وقطر والكويت، و197 أخرى من ساحل عمان، و143 من العراق، و327 من ساحل إيران، و57 من الهند، و1 من أفريقيا. أي أن 1644 من أصل 1702 سفينة (97 بالمئة) كانت موجهة للتنقل والتجارة ما بين شواطئ الخليج[3]. وكانت أهم المواد المستوردة على مدى هذه السنة هي الرز (18453 طناً) ومن ثم السكر (3925 طناً) والشعير (1990 طناً)[4].

ومع تأصل عصر النفط، تغيرت هذه المساحات المرتبطة بالعصر القديم كلياً، وتضاعفت كميات التجارة مئات المرات. فإذا أخذنا مثال دبي لوحدها في عام 2015، فقد وصل وزن الشحن الذي يمر في مينائها في جبل علي إلى 172.0 مليون طن في 15.6 مليون حاوية TEU ، كلها في بواخر تنقل حاويات، امتدت شبكتها على مدى العالم من سنغافورة إلى الولايات المتحدة، وعلى متنها

(2) كمثال انظر ميناء البحرين، والذي كان الأكثر تطوراً في العشرينات بعد تحديثه: Government of Bahrain, *Ad-ministrative Report for Years 1926-1937*, pp.14-17.

(3) QDL, IOR/R/15/1/750/2, <https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024140826.0x000094>.

(4) QDL, IOR/R/15/1/750/2, <https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024140826.0x000091>.

آلاف الأنواع من المواد المصنعة الممتدة من السيارات إلى معدات الإنشاء إلى الإلكترونيات[5]. هذا بالإضافة إلى موانئ الخليج المخصصة لتصدير أكثر من 15 مليون برميل نفط إلى أقصى بقاع الأرض من شرق آسيا إلى أمريكا، بحيث أصبحت مياه الخليج أكثر البحار اكتظاظاً بناقلات النفط في العالم.

الجدول الرقم (10 – 1)

عدد الحاويات (TEU) الحاملة للسلع في موانئ الخليج عام 2014 (بالملايين)

الدولة	عدد الحاويات بالملايين (TEU)
الإمارات	20.9
البحرين	0.4
السعودية	6.3
عمان	3.6
قطر	0.4
الكويت	1.3

وكما في عصر ما قبل النفط، أدّت هذه الموانئ الجديدة دوراً مهماً في تنشيط التجارة البينية في بداية عصر النفط، خصوصاً فيما بين دول المنطقة. فقد استعملت أرامكو في بداياتها موانئ البحرين لتوريد وإعادة تصدير السلع المتطلبة لبناء مرافقها في فترة ما قبل الانتهاء من بناء ميناء راس تنورة. إلا أن المدينة التي أخذت مبدأ التجارة البينية ووسعت تطبيقه دراماتيكياً، بحيث أصبحت نقطة مفصلية لتوريد وإعادة التصدير على مستوى العالم، كانت بكل تأكيد هي دبي.

كانت التجارة البينية تشكل عصب اقتصاد دبي حتى في فترة ما قبل النفط، إذ كانت محطة للتجارة البينية بين سواحل الخليج الشرقية والغربية. إلا أن التغير المفصلي طرأ مع بناء ميناء راشد في الإمارات عام 1972، وسرعان ما تبعه ميناء جبل علي، الذي أصبح «منطقة حرة» وبوابة لتجارة بينية موسعة، إذ كان يوفر محوراً لتجارة السلع مع العراق وإيران حتى في أوج الحرب بينهما في الثمانينيات[6]. كما توسع نشاط الميناء ليصبح محطة مهمة في التجارة البينية إلى شبه الجزيرة الهندية وشرق أفريقيا. وبحلول عام 2016، كان الميناء من أكثر عشر موانئ حركةً من ناحية الحاويات على مستوى العالم[7]. وسرعان ما حاولت بقية دول الخليج اتباع دبي في هذا المسار،

(5) American Association of Port Authorities [AAPA], *Port Industry Statistics*, <https://goo.gl/LDed5g>.

(6) للمزيد حول دبي، انظر: يوسف خليفة اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

(7) AAPA, Ibid., <https://goo.gl/LDed5g>.

وأصبحت توسعة الأنشطة اللوجستية المرتبطة بالموانئ البحرية في صلب رؤاها الاقتصادية ، أكان ذلك في البحرين أو عمان أو السعودية[8].

تحليق المساحات في الجو

تزامناً مع اكتشاف النفط في الخليج، سرعان ما برز نوع آخر من الموانئ ليؤدي دوراً محورياً في اقتصادات المنطقة، ألا وهي الموانئ الجوية أو المطارات. ولم تكن بدايات المطارات الجوية في الخليج ترجع لأسباب تجارية، بل أسست لخدمة أهداف عسكرية أساساً. إذ لم تكن الطائرات في النصف الأول من القرن العشرين قادرة على الطيران لمسافات تتعدى بضع مئات من الكيلومترات قبل أن تحتاج إلى الهبوط وإعادة تعبئة الوقود. لذلك، ومع زيادة أهمية الطائرات عسكرياً، توجه المسؤولون البريطانيون نحو تأسيس مدرجات لها على سواحل الخليج. وقد بنى الإنكليز أول مدرج مهيأ في الشارقة عام 1932 [9]، وسرعان ما بُني مدرج آخر في البحرين، وتبعته عدة مدرجات أخرى في بقية دول الخليج.

وليس غريباً أن ترتبط البنية التحتية من الموانئ والمطارات وحتى الشوارع بشكل أساسي بالقطاع العسكري، إذ إن هذه ظاهرة تتكرر في كل مناطق العالم. فارتبط بناء شبكة الشوارع الرئيسية داخل مدينة باريس وتلك التي ربطت العاصمة ببقية مناطق فرنسا بشكل عضوي بإرادة السلطة المركزية بسط سيطرتها ونفوذها على العاصمة وبقية الدولة[10]. وقد طبقت عقلية مماثلة في الخليج، إذ يروي المستشار بلغريف أنه بعد بناء مدرج جوي في جزيرة المحرق في البحرين في بداية الثلاثينيات، أصبح أمر ربط جزيرة المحرق بمدينة المنامة مقر الإدارة البريطانية أمراً ملحاً من الناحية العسكرية[11].

وإذا ما وُجد مطار عسكري، سرعان ما تصبح قضية مد قنوات الاتصالات السلكية قضية ملحة أيضاً، وبذلك تم مد كابلات الهاتف بشكل موسع بين المطار وبقية أنحاء البحرين في 1934. وارتبطت الأهداف العسكرية بتوسع الموانئ البحرية أيضاً، حيث طلبت السلطات البريطانية بناء ميناء عسكري في الجفير في البحرين، ووافق الحاكم على ذلك وتم بناؤها عام 1935ـ1936. ومن ناحية الحكام، فقد استفادوا من هذه القواعد العسكرية البحرية والجوية، كونها ثبتت المظلة

(8) انظر الرؤى التنموية في كل من هذه الدول ليتبين أهمية القطاع اللوجستي فيها.

(9) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x0000b5>.

(10) James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New York: Yale University Press, 1998).

(11) Government of Bahrain, *Administrative Report for Years 1926-1937*, pp. 24-30.

الغربية على أرض الواقع، إضافة إلى أنها وفرت مصدراً للدخل، حيث كان البريطانيون يدفعون لهم في هذه الفترة في مقابل استعمال هذه الموانئ والمطارات. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أصبحت البحرين موقعاً مهماً من الناحية الجوية والبحرية لتزويد الوقود للقوات البريطانية، لكونها الدولة الوحيدة التي تصدِّر وتكرر النفط بشكل موسع في شواطئ الخليج الغربية خلال هذه الفترة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ الدور البريطاني العسكري بالانحسار، وظهرت قوة عالمية جديدة على الساحة متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، التي ازداد وجودها العسكري في الخليج مع ازدياد أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، إذ طلبت أمريكا من البريطانيين استعمال القاعدة البحرية في الجفير في البحرين خلال الحرب العالمية الثانية عام 1941، وكان ذلك أول حضور أمريكي في المنطقة، وتواصل استعمالهم لها حتى أصبحت هذه القاعدة أمريكية رسمياً مع استقلال البحرين عام 1971، وأضحت مقر الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية. وفي عام 1951، بنى فيلق المهندسين في الجيش الأمريكي – قسم الشرق الأوسط (US Army Corps of Engineers - Middle East Division) قاعدة الظهران الجوية في السعودية[12]. وأضحى هذا الفيلق العسكري من أهم شركات الإنشاء في الخليج، وبخاصة في السعودية. فبالإضافة إلى بناء العديد من القواعد العسكرية، شيد هذا الفيلق العشرات من المدارس، والمساكن، والمستشفيات، والموانئ وبقيمة عشرات المليارات من الدولارات[13]. وإضافة إلى الدور المحوري الذي مارسه القطاع العسكري في بناء وتشغيل واستعمال البنية التحتية واللوجستية في دول الخليج، يبين لنا هذا كيف تتداخل القطاعات العسكرية والتجارية والإنشائية والنفطية مع بعضها البعض في جدلية متواصلة.

بناء على هذه الجدلية، توسعت القواعد والقوات الغربية الموجودة في دول مجلس التعاون على مر القرن العشرين، حتى شملت جميع دولها بلا استثناء. وعلى الرغم من تواصل الحضور البريطاني بشكل مخفف، أصبحت القوة العسكرية المهيمنة الآن هي تلك الأمريكية، التي صارت عرابة الهيمنة الغربية في المنطقة منذ انسحاب البريطانيين من شرق السويس عام 1967. وقد مثل غزو العراق للكويت عام 1990 نقطة مفصلية رسخت هذه الهيمنة بما لا يترك مجالاً للشك، إذ دخلت القوات الأمريكية بشكل مكثف حتى في الدول التي لم تكن توجد فيها سابقاً كالكويت وقطر، حيث يوجد مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة في قاعدة العديد منذ عام 2002. وفي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، انتشر قرابة 30 ألف عسكري غربي في قواعد بحرية

(12) US National Archives and Records Administration (hereafter NARA), NND 31809: Foreign Military Sales Financing, 14 November 1970. C. C. Crosswhite.

(13) انظر كمثال دورهم في بناء المرافق في خميس مشيط: BNA, POWE 63/1024, PET/1066/658/5.

وبرية وجوية في دول مجلس التعاون. هذا بالإضافة إلى وجود حاملتَي طائرات أمريكية في بحار الخليج، قوام كل منها نحو عشرة آلاف جندي. وبذلك أصبحت مياه الخليج أكثر المياه عسكرة في العالم[14]، وأصبح الوجود العسكري الغربي في الخليج يضاهي وجود الجيش الأمريكي في ألمانيا (50 ألفاً) ويتعدى وجوده في اليابان (35 ألفاً). جدير بالذكر أن وجود الجيش الأمريكي في هاتين الدولتين ذات الكتل السكانية الكبيرة تبع هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. وهكذا، دخلت دول الخليج في صلب المساحات والخطوط والحسابات العسكرية للدول الغربية، خصوصاً الأمريكية منها، عبر شيْد واستضافة هذه القواعد الجوية والبحرية والبرية التي ثبتت الهيمنة الغربية والاتكالية الأمنية عليها في المنطقة[15].

الرسم البياني الرقم (10 – 1)

عدد ونوع القوات الأجنبية 2012

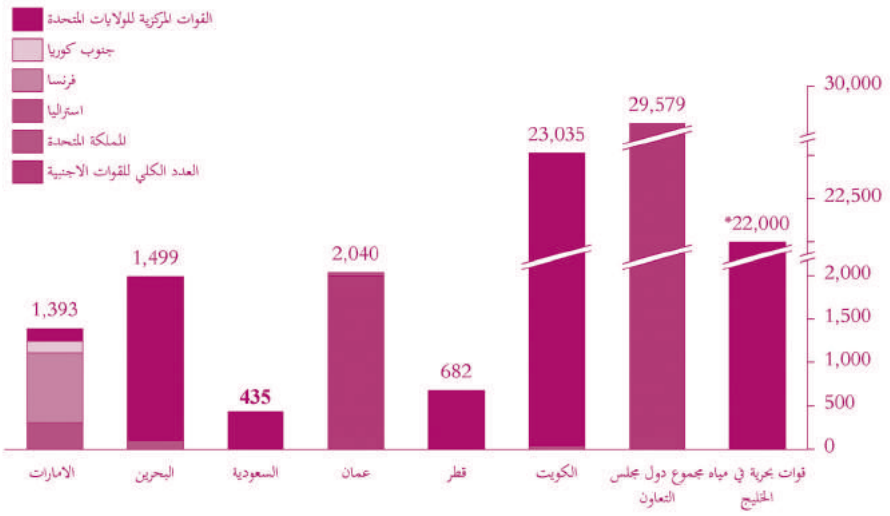

وصل عدد القوات الأجنبية في دول مجلس التعاون في عام 2012 إلى نحو 30 ألف.

*عدد تقريبي

المصدر: IISS: The Military Balance 2012

(14) «ملف الأمن العسكري في الخليج،» في: عمر هشام الشهابي، محرر، **الخليج بين الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ الكويت: منتدى المعارف، 2014)، <https://goo.gl/o5V9Vf>.

(15) وقد سمينا هذه الاتكالية في أدبيات مركز الخليج لسياسات التنمية بالخلل الأمني. وقد تم تغطية هذه الهيمنة الغربية على دول الخليج بإسهاب في أكثر من مرجع، بما فيه المرجع السابق وفي المرجع التالي: يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

إلا أن الطائرات سرعان ما أدّت أدواراً أخرى غير عسكرية. وعلى الرغم من أنها استُعملت أيضاً لنقل السلع والبضائع من دول الخليج وإليها، إلا أن دورها المحوري تمركز حول نقل البشر من وإلى هذه الدول، إذ أصبحت الطائرات هي وسيلة النقل الأساسية التي مهدت لبروز سوق العمل العالمي الفريد من نوعه في الخليج الذي ناقشناه في الفصل السابق. فنمط سوق عمل الخليج الحالي الممتد على مساحات العالم ككل لم يكن ممكناً في عصر ما قبل الطائرات. ففي فترة ما قبل النفط، كانت الأغلبية الساحقة من قوة العمل في الخليج متمركزة في الأراضي المحيطة مباشرة بشواطئ الخليج وشبه الجزيرة العربية. ولكن الطائرات مهدت لأن تتوسع مساحة دورة تجديد قوة العمل لتشمل العالم ككل، إذ أصبح بإمكان العمال الوافدين التنقل لآلاف الكيلومترات في غضون ساعات وإكمال رحلات كانت تتطلب أياماً من الترحال عبر البحر أو البر سابقاً. وبذلك سمحت تكنولوجيا الطيران بإبادة المساحات عن طريق تقليص الزمن المتطلب لعبورها (Annihilation of Space Through Time)[16]. وبناء على ذلك، كان من الضروري أن تتواجد مطارات دولية في كل دول الخليج، كما افتتحت دول الخليج عدة شركات طيران، ابتدأت مع طيران الخليج في البحرين، ومن ثم امتدت بحيث أسست كل دولة وإمارة شركة طيران خاصة بها، أصبحت البوابة الرئيسية التي تضمن تزويد قوة العمل لتلك المناطق بشكل مستمر ومتواصل.

الرسم البياني الرقم (10 – 2)

عدد المسافرين عبر مطارات السعودية على مر الزمن 1965 – 2010 (بالملايين)

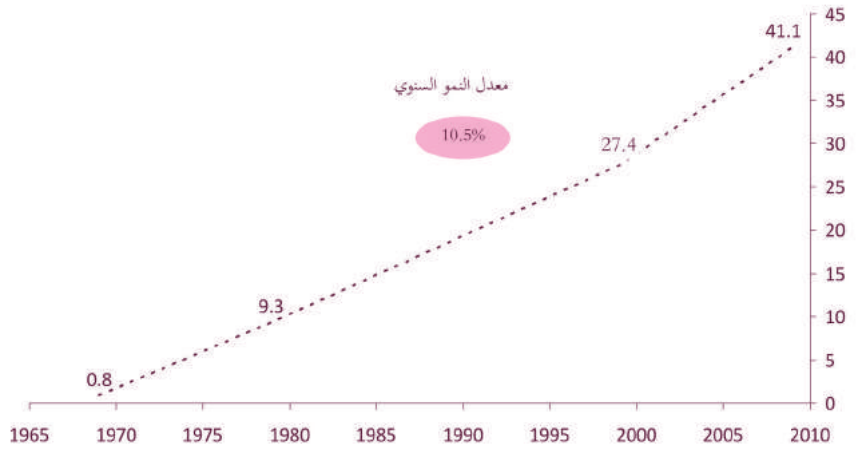

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

(16) David Harvey, *The New Imperialism* (New York: Oxford University Press, 2003).

إذاً، كان الهدف الأساسي لنقل البشر عبر الطيران في دول الخليج هو تزويد قوة العمل لاقتصاداتها المتضخمة، إضافة إلى حركة السياحة للمواطنين في المنطقة. إلا أن دبي كانت سباقة مرة أخرى في تطوير نشاطات جوية تعدت فقط هدف تزويد قوة العمل لها، وامتدت لتصبح بوابة لخدمة النشاطات الجوية في العالم ككل. فكما كان الحال مع موانئها، اعتمدت دبي نموذج مركز الربط والاتصال (Hub Model) لخدمة كل العالم. حيث توسعت في مطارها وطيرانها الجوي (الإماراتية) حتى أصبح بإمكانهما وصل أي نقطتين في العالم من خلال نقطة وقوف واحدة فقط في مطارها. وسرعان ما حاولت أبوظبي وقطر محاكاة نفس النموذج عن طريق توسعة مطاراتهما وطيرانهما لخدمة الطلب الجوي في كل العالم. حتى وصل الحال إلى أن الكثير من المسافرين من جميع أنحاء العالم زاروا مطارات هذه الدول، ولكنهم لم يروا أي جزء آخر من الدولة! وبعام 2016، كان مطار دبي هو أكبر مطار في العالم من ناحية حركة المسافرين الدوليين، إذ تفوَّق على مطار هيثرو وسنغافورة، ومر عبره 83.6 مليون مسافر في تلك السنة[17]. وسيكون لنا عودة في الفصل الختامي لتقييم صرعة ظاهرة «نموذج الهَبّ» في الخليج ومدى جاذبيته واستدامته كنموذج اقتصادي لدول المنطقة.

الجدول الرقم (10 – 2)

عدد المسافرين في مطارات الخليج عام 2016 (بالملايين)

الدولة	عدد المسافرين بالملايين
الإمارات	92.2
البحرين	5.2
السعودية	34.5
عمان	7.6
قطر	31.2
الكويت	10.8

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

ثالثاً: مساحة دورة النقد في الخليج

يبقى لنا أن نوجه ناظرينا إلى مساحات ذلك العامل الإنتاجي الذي يعتبر التجسيد الاجتماعي للقيمة الاقتصادية لكل عوامل الإنتاج من سلع وقوة عمل، ألا وهو النقد. وكما ذكرنا سابقاً، فإن

(17) Oliver Smith, «Which is the World's Busiest Airport for International Passengers?,» *The Telegraph*, 24/1/2017, <https://goo.gl/3RkjEU>.

النفط كان أساساً بمنزلة النقد المتدفق لدول الخليج. ولهذا ليس غريباً أنه سمّي الذهب الأسود.

وفي عصر ما قبل النفط، كانت الروبية الهندية المربوطة بالجنيه الإسترليني هي العملة الرئيسية في المنطقة، بالإضافة إلى خليط من العملات بما فيها الريال ودولار ماريا تيريسا (Maria Theresa Dollar) التي كانت تستعمل في السعودية. واستمر هذا الحال في بداية عصر النفط، حيث ظلت الدول تحت الاستعمار البريطاني مربوطة بالجنيه الإسترليني. وقد تأسس النظام المالي الحديث للخليج في السعودية، إذ كانت أول دولة تعتمد عملتها الخاصة كلياً المتمثلة بالريال. وأخذ النظام المالي شكله الذي تواصل على مدى بقية القرن في عام 1957 تحديداً، وذلك في خضم الإصلاحات التي تلت الأزمة المالية في تلك السنة، وقدوم مستشاري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق حزمة إصلاحات أصبحت أساس نظام العملة والسياسة النقدية ليس في السعودية فحسب، بل في جميع دول الخليج لاحقاً. وكان أساس هذه السياسة هو ربط العملة المحلية بالدولار عبر سعر صرف ثابت (Fixed Exchange Rate) وتغطية كاملة للنقد المحلي المتوافر في السوق من الريال (Monetary Base) عبر احتياطيات عملة أجنبية (دولار) مودعة في البنك المركزي، تعادل قيمة النقد المحلي المتوافر في السوق (Fully Covered Currency)[18]. أي أن قيمة كل عملة يتم إصدارها تكون 100 بالمئة مدعومة باحتياطي من عملات خارجية. وأصبح هذا هو النموذج المتبع في كل دول الخليج بعد حصولها على عملاتها المستقلة في الستينيات، بحيث حفر مبدأ التغطية الكاملة للعملة في القوانين الأساسية للبنوك المركزية. وبعد أن كانت أغلبية عملات دول الخليج مربوطة بالجنية الإسترليني، أصبحت كل العملات في هذه الدول مربوطة بالدولار الأمريكي، وخصوصاً بعد أن وافقت السعودية وبقية دول أوبك على أن يتم تسعير نفطها رسمياً بالدولار الأمريكي في بداية السبعينيات، وبذلك أصبح الدولار هو العملة الأساس للسلعة الأكثر تداولاً في العالم[19].

ومع تطور هذا النظام المالي الحديث في الخليج، أصبح من الضرورة أن يتم إدارة النقد المتدفق على الدولة من إيرادات النفط. وعموماً، كانت هناك ثلاثة استعمالات رئيسية للنقد

---

(18) يسمح سعر الصرف المرن لصعود وهبوط سعر صرف عملة معينة ضد العملات الأخرى بناء على طلب السوق (كما هو الحال مع الدولار الأمريكي أو الجنية الإسترليني). أما تحت سعر الصرف الثابت، فيتم تثبيت سعر صرف العملة من قبل البنك المركزي عند قيمة معينة مع عملة أخرى (كما هو حال تثبيت الريال السعودي مع الدولار الأمريكي حالياً).

(19) وقد كان الريال حتى عام 1986 يتبع الدولار في نظام سعر شبه عائم لكن تديره الدولة (Dirty or Managed Float) بحيث لم يكن ثابتاً كلياً، أما بعد عام 1986 فثبت الريال أمام الدولار تثبيتاً كاملاً. للمزيد انظر: Ahmed Banafe and Rory Macleod, *The Saudi Arabian Monetary Agency, 1952-2016: Central Bank of Oil* (London: Palgrave Macmillan, 2017).

القادم إلى البنك المركزي في شكل دولارات من بيع النفط: أولها وأساسها هو تغطية الحاجات من العملات الخارجية؛ وثانيها هو لتغطية مصروفات الدولة؛ وثالثها استعمالها كأصول لمصدر آخر للدخل. وأول هذه الأدوار هو الأساس، بحيث يتم توفير المستوى الأساسي من العملات الأجنبية الضرورية لمواجهة تقلبات الطلب في الاقتصاد المحلي للعملة الأجنبية. وهذا الطلب على العملة الأجنبية في الاقتصاد المحلي يأتي من ثلاثة أنشطة رئيسية: الطلب على الواردات من سلع وخدمات، وتحويلات العمالة الأجنبية إلى الخارج، ورؤوس الأموال التي تخرج من دول الخليج لتستثمر في بقية أنحاء العالم[20].

وتعتبر سياسة التغطية الكلية للعملة المصدرة (Monetary Base)[21] التي تتبعها دول الخليج سياسة محافظة جداً في مجال إدارة العملة، إلا أن المسؤولين الماليين في دول الخليج رأوا أن طبيعة اقتصاد هذه الدول يحتم عليها أن تتجه نحو هذا السياسة المحافظة. أولاً، لا يوجد في دول الخليج أي ضوابط على تحرك الأموال إلى الخارج، إذ إن سوق رؤوس الأموال مفتوحة كلياً وهي من أسهل الدول لأي شخص أن ينقل الأموال خارجها وداخلها. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لسعر الصرف الثابت، لا تتوافر فعلياً لدى البنك المركزي الكثير من أدوات السياسة المالية (Monetary Policy Instruments) للتحكم في دورة النقد في الاقتصاد، كالتحكم في نسبة الفائدة التي تستعملها البنوك المركزية في الدول الأخرى التي لديها سعر صرف مرن لضبط عنصر النقد فيها. ففعلياً قامت دول الخليج بتفويض أغلبية سياستها المالية إلى البنك المركزي الأمريكي عبر ربط عملتها بالدولار.

ثالثاً، تعتمد دول الخليج بشكل شبه كلي على مورد واحد (النفط) كمصدر دخلها الرئيس من العملات الخارجية. وبما أن هناك تقلبات كبيرة في أسعار النفط، تصبح قضية تواجد احتياطيات مالية عالية مهمة من هذه الناحية، نظراً لسعر الصرف الثابت. إذاً، لا تستطيع دول الخليج أن تتحكم أساساً بكمية المال التي تدخل الاقتصاد، كونها لا تتحكم بسعر النفط، ولا تتحكم بما يخرج من الاقتصاد نظراً لسعر الصرف الثابت، وليس هناك ضوابط على النقد الذي يخرج منها. وأخيراً وليس آخراً، فإن التقلبات الفجائية في الصرف في ميزانيتها المحلية، بحيث عادة ما يزيد صرف الحكومة أكثر فأكثر على الميزانية المرسومة خلال فترات الطفرة، أيضاً يزيد الحاجة إلى وجود احتياطي نقدي عالٍ لتغطيتها.

وهذه الاستعمالات المختلفة تؤثر في طريقة استثمار الأصول المالية الفائضة لدول الخليج. فالكمية المطلوبة لتغطية العملة تحتاج أن تكون في شكل أصول ذات سيولة عالية حتى تتمكن

---

(20) محاضرة ألقاها نائب رئيس ساما أحمد عبد اللطيف في مؤتمر «البنوك والمالية في الشرق الأوسط» في لندن، تتواجد في: BNA, FCO 8/3759 1980 .

(21) هذا طبعاً لا يعني أن كل عرض النقد (Money Supply) في الاقتصاد مغطى، بل إن التغطية تقتصر على العملة المصدرة فقط (Monetary Base).

الدولة من الوصول إليها بسرعة عند الحاجة، ولهذا عادة ما تكون في شكل نقد (Cash). أما كل ما يزيد على ذلك ويتم معاملته كاستثمار، فإنه يمنح الدولة عدة خيارات بناء على أهدافها. فإذا كان الهدف هو استعمال هذا الفائض في تمويل الصرف الحكومي في المستقبل، كما هو الحال عند هبوط أسعار النفط، فسيكون الاستثمار أساساً في أدوات ذات فترة وسيولة متوسطة المدى، كالاستثمار في أصول الدخل الثابت (Fixed Income) (كسندات الحكومة Bonds). أما إذا كان الاستثمار بهدف الادخار للأجيال القادمة وتنويع مصادر الدخل، فسيأخذ الاستثمار أشكالاً أكثر استراتيجية، كالاستثمار في الأسهم (Equities). وهذا النوع من الاستثمارات البعيدة المدى التابعة لدول الخليج عادة ما أخذت شكل الصناديق السيادية (والبنك المركزي في حالة السعودية) التي تحدثنا عنها سابقاً في الفصل الرابع.

إذاً، يتلخص دور البنك المركزي في الخليج أساساً في التأكد من وجود الكمية الكافية من العملات الأجنبية لتغطية سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم توجيه أي فائض نحو الاستثمارات. وهكذا، فإن البنك المركزي هو الذي يؤدي دور المعادل في المساحات بين ما يتدفق على الاقتصاد المحلي من إيرادات من الخارج (التي تأتي من صادرات النفط أساساً)، مع إنفاقات الاقتصاد المحلي في الخارج. ولنا أن ننظر مرة أخرى إلى الرسم البياني لمساحات الدورة النقدية في الخليج لنعي الدور الرئيسي الذي يؤديه البنك المركزي ونظامه المالي في المعادلة بين ما يدخل دول الخليج من العملة الأجنبية (إيرادات النفط في الخطوة 1a)، ومن ثم يتم صرفه وتدويره في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية (الخطوة 2 و3)، في مقابل ما يخرج من دول الخليج من نقد بالعملة الأجنبية، التي تذهب أساساً لدفع تكلفة للواردات، وتحويلات العمالة الوافدة، والاستثمارات الخارجة من الخليج إلى العالم (الخطوة 2a و 4b).

الرسم البياني الرقم (10 – 3)

الدورة النقدية في دول الخليج

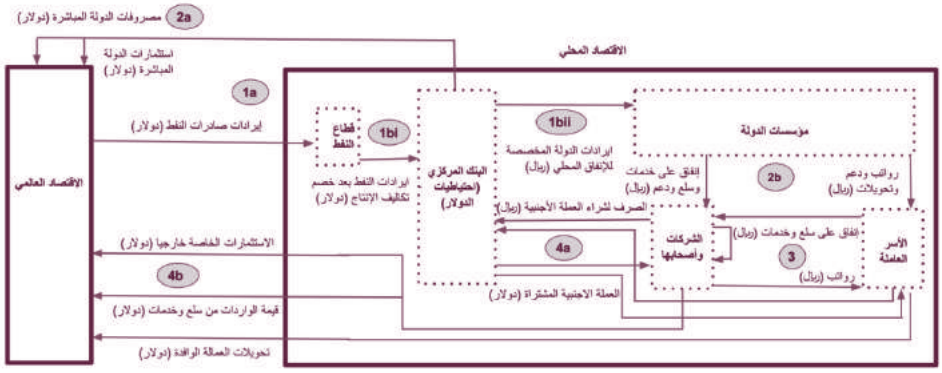

وخلال الطفرة النفطية الأولى في الخمسينيات والطفرة النفطية الثانية في السبعينيات من القرن الماضي، وصل الفائض من المال لدى دول الخليج إلى مرحلة من الأهمية بدأ يؤثر فيها على الاقتصاد العالمي، وهذا جعل الدول الغربية تتدخل لتتأكد أن نظامها المالي لن يتأثر سلباً. ففي الخمسينيات، وصل الفائض لدى الكويت إلى مرحلة جعلها تكون الدائن الرئيسي في مساحة الجنيه الإسترليني، لدرجة كان بإمكانها أن تؤثر في سعر صرف الجنيه إن أرادت. ولذلك، اتجهت بريطانيا نحو تأسيس صندوق الاستثمارات الكويتي الذي تم إدارته من قبل البنك المركزي البريطاني، وتأكدت أن تكون استثماراته في أدوات مالية بريطانية، وبذلك أصبحت إدارة الفائض المالي في الكويت إحدى أهم سياسات بريطانيا المالية في تلك الفترة[22]!

وبرزت وضعية مماثلة في طفرة السبعينيات، وخصوصاً مع فوائض السعودية المالية بعد أن أصبحت المصدر الرئيس للنفط إلى العالم، في ما عرف بمشكلة إعادة تدوير الفائض المالي لدول الخليج (Recycling Problem). فعندما حاول المسؤولون السعوديون مواجهة هذه المشكلة بشكل محافظ وسري عبر إيداع أغلب الأموال في بنوك محلية، سرعان ما توافدت عليهم وفود غربية تطلب منهم عدم سحب كل هذه الأموال من الاقتصاد العالمي بل إعادة تدويرها فيه، وإلا فإن النظام المالي العالمي مهدد بالخطر! وقد أبدى المسؤولون السعوديون تفهمهم لهذا الأمر وتعاونهم فيه، بحيث تم إيداع النسبة الكبرى من الأموال الفائضة في البنوك الاستثمارية الأمريكية والأوروبية[23]، التي بدورها أعادت تدوير هذه الأموال في بقية أنحاء العالم.

وسرعان ما تبعت هذه الأموال العامة المستثمرة من دول الخليج في الخارج، أموال خليجية خاصة بدأت تستثمر أيضاً في الخارج بشكل متزايد (انظر الفصل السادس)، وبذلك امتدت دورة النقد الخليجي على مستوى العالم. وهذا التوسع في مساحات استثمارات الخليج العالمية ليس بالأمر الغريب نظراً إلى طبيعة مساحات دورة النقد، بحيث يعتبر النقد هو عامل الإنتاج الأسرع والأوسع انتشاراً وتنقلاً على امتداد الكرة الأرضية. وبذلك تداخلت وتشابكت رؤوس الأموال الخليجية مع رؤوس الأموال الأخرى المستثمرة على امتداد العالم. إلا أن ذلك يجب ألّا ينسينا دور الدولة الرئيسي عبر مؤسساتها من البنوك المركزية والصناديق السيادية، في المعادلة بين النقد الذي يدخل الاقتصاد المحلي، وكيفية تدوير هذا النقد في الاقتصاد المحلي، ومن ثم النقد الذي يخرج من الاقتصاد المحلي إلى العالم. وبذلك شكلت هذا المؤسسات العامة عقدة الربط (Nexus) بين المساحة الداخلية والمساحة الخارجية لدورة النقد لرؤوس الأموال في الخليج.

(22) BNA, FO 371/104335, Letter from British Agency in Kuwait, 20 December 1953.

(23) Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (London: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 43-45.

رابعاً: العقار كسلعة متوهمة

إذاً، بناء على نمط الإنتاج الجديد في المنطقة، تغيرت جذرياً مساحات دورة تجديد عوامل الإنتاج الرئيسية في اقتصاد الخليج من سلع وقوة عمل ونقد. ولكن تركيزنا في بقية هذا الفصل سينصب على ذلك العامل الإنتاجي الذي يحدد المساحة المادية التي تتجسد فيها هذه العوامل وتتجلى فعلياً في الواقع، بحيث يكون المسرح الذي تجتمع عليه كل هذه العوامل وتتلاقى في عملية الإنتاج ضمن حدود دول مجلس التعاون، ألا وهو الأرض. نتعامل هنا مع الأرض بمعناها الموسع، بحيث يشمل الأراضي البرية والبحرية. فالأرض هي تلك المساحة المادية حيث يعيش الإنسان وينخرط في نشاطاته الاقتصادية ، مشيداً المباني التي ستؤويه ويعمل فيها، والشوارع التي سيتنقل عليها، والسفن التي تحمل السلع التي يستهلكها.

وعندما تأخذ الأرض شكل السلعة التي تباع وتشترى، فهي تسمى عقاراً. وكما كان الحال عند حديثنا عن النفط والإنسان، فإن العقار سلعة متوهمة. أي أن الأرض لم تصنع من قبل الإنسان كي يبيعها ويشتريها، بل وُجدت الأرض قبل ظهور البشر، وعاشت على كل بقعة منها الملايين من الحيوانات والكائنات الحية. إلا أنه في فترة زمنية معينة، قامت فئات بشرية بمعاملة الأرض وكأنها ملكها الخاص، بحيث استملكت وتحولت كل قطعة من الأرض إلى «عقار» تنظمه قوانين ومؤسسات معينة، فيكون لكل قطعة عقار مالك، له الحق في الانتفاع منها وبيعها وشرائها. وبهذا أصبحت الأرض سلعة متوهمة تسمى عقاراً.

وكما سردنا مسبقاً، فقد اختلفت الطرق التي استعملتها الحضارات البشرية المختلفة على مر الزمان والمكان في استملاك العقار وتحديد من له الحق في الانتفاع به، حيث تبنت بعض التيارات الإسلامية مبدأ تملك الأرض عبر إحيائها، بينما رأى الفيلسوف جون لوك أن من مزج عمله بالأرض ملكها. كما طبقت مبادئ المشاع والمساقاة والمزارعة كأنماط أخرى للتعامل مع حق ملكية الأرض والانتفاع من ناتجها.

وفي دول مجلس التعاون، أصبح الوضع السائد منذ دخول الثورة النفطية هو أنه يحق للشخص أن يمتلك العقار والانتفاع به بشكل منفرد وحصري، حيث يمنع غيره من مشاركته في ذلك، وبذلك تم تطبيق مبدأ الملك الخاص (Private Property). ويعتبر مالك الأرض هو من سُجل في وثائق الدولة الرسمية على أنه يملك هذا العقار. وعادة ما يحق له أن يحصل على ملكية هذه الأرض إما من طريق منح الدولة إياها، أو «إحيائها» عبر العمل عليها (وفي كثير من الأحيان تسويرها فقط)، أو إثبات ملكيته للعقار في فترة ما قبل قيام الدولة، أو شرائها من طرف آخر باعها عليه ومن ثم يتم تسجيل هذه الصفقة في وثائق الدولة. أما في حالة أي أراض لا يثبت وجود مالك خاص بها، فتعود ملكيتها للدولة كمبدأ.

هذا النظام ليس شاذاً في العصر الحالي، بل هو السائد على مستوى العالم منذ مطلع القرن العشرين. ولكن من المهم التنويه أيضاً بأن هذا النظام لم يكن دائماً هو السائد عالمياً، بما فيها دول مجلس التعاون في فترة ما قبل عصر النفط. ففي الإمبراطورية العثمانية، كان مبدأ المشاع يطبق على الكثير من الأراضي الزراعية، بحيث يحق لأكثر من مزارع الاستفادة من منطقة زراعية من دون أن تعود الملكية لشخص معين. وفي الخليج تحديداً، وعلى الرغم من وجود قطع أراض صغيرة يملكها أفراد معينون داخل المدينة أو في المناطق الزراعية، إلا أن هذه الأراضي لم تكن مسجلة في جهاز مركزي في الدولة. كما أن هذه الأراضي ذات الملك الخاص لم تمثل سوى نسبة صغيرة من أراضي المنطقة، حيث اقتصرت أساساً على عقار البيوت وبعض العقار الزراعي. أما الأغلبية الساحقة من أراضي دول المجلس، التي كانت براً وصحاري، فلم تكن مسجلة كملك لأحد، ولم تكن حتى تعتبر ملكاً للدولة، بل كانت أراضي مفتوحة. وعلى الرغم من أن بعض القبائل قد ترى أن نفوذ أعضائها يمتد على مدى هذه الأراضي التي تشكل «ديرتها»، إلا أن مبدأ الملك الخاص لم يكن قد طُبق بعد. بل لم يكن مبدأ وجود أراضٍ ترجع سيادتها للدولة قد ترسخ بعد، إذ إن أغلبية حدود الدول لم تكن قد رُسمت، بل إنها لم تكن دولاً رسمية في هذه الفترة. وكانت المساحات الواقعة تحت سيطرة كل حاكم تقاس بنفوذه وضرائبه على الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق والأراضي، بدلاً من وجود حدود رسمية تبيِّن مساحات الأراضي التابعة لسيادة الدولة.

وقد يكون المتغير الرئيسي الأول الذي رسخ مبدأ العقار الخاص في مقابل العقار المملوك من قبل الدولة هو دخول المنطقة ضمن النظام «الدولي» في خضم منتصف القرن العشرين، وهنا نعني ذلك النظام العالمي الذي ينظر إلى الدولة كالوحدة الرئيسية له (انظر الفصل الثاني)، بحيث أصبحت هناك حدود أراضٍ مرسومة لكل دولة في الخليج، يكون لمؤسساتها السيادة عليها. وكما رأينا، فقد كان هذا مبدأ جديداً دخل لأول مرة مع ترسيم الحدود بين نجد والعراق والكويت في اجتماع العقير عام 1922. وقد اتخذت الحدود أهمية عالية منذ اكتشاف النفط في إيران عام 1908، حيث نشأت معها خلافات متواصلة بين حكام المنطقة حول حدود دولهم تستمر إلى يومنا هذا. إذ أصبحت مساحة الأراضي التي تتبع دولة معينة تحدد أيضاً المردود المادي من النفط الذي قد تحصل عليه الدولة. وتعدت هذه الأهمية البر لتصل إلى ملكية البحار، حيث أضحت الحدود البحرية التابعة لسيادة كل دولة بنفس أهمية حدودها البرية، نظراً للمخزون النفطي الذي قد يوجد في باطن البحر.

ومع تطور النظام الدولي المبني على مبدأ بسط الدولة لسيادتها على جميع أراضيها، أصبح بإمكان كل دولة أن تضع القوانين والإجراءات التي تنظم ملكية وتداول العقار ضمن حدودها. ووجود جهاز دولة له السيادة على أراضيها هو عامل مهم جداً لتطور مبدأ الملك الخاص، إذ إن

تمدد هذا المبدأ يحتاج إلى جهاز بيروقراطي يستطيع أن يقوم بمسح للأراضي الموجودة وتوثيقها، وأن يفرض ويطبق بالقوة القوانين المتعلقة بالملك الخاص على أراضي الدولة وسكانها. وكانت أول دولة في الخليج وضعت نظاماً بيروقراطياً محدثاً لتمليك وتسجيل الأراضي تحت سيادتها هي البحرين في عام 1920، وذلك عبر الإصلاحات البريطانية في البلاد في تلك الفترة[24]. وبذلك، ترسَّخ مبدأ ملكية العقار كأحد أهم مصادر النفوذ والخصام الاقتصادي والسياسي في الخليج، الذي أسس لنمط معين من النمو الحضري في المنطقة، وسيكون هذا السجال هو محور حديثنا في بقية هذا الفصل.

خامساً: مدن الحداثة النفطية

وسرعان ما أصبحت المدينة هي مركز استملاك العقار الرئيسي في اقتصادات دول مجلس التعاون في عصر النفط. ولطالما أدت المدينة دوراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي لهذه الدول حتى في عصر ما قبل النفط، إذ كانت المدينة هي مركز صناعة الغوص والتجارة البحرية على ضفاف الخليج[25]. وقد نمت هذه المدن أساساً بشكل عضوي (Organic Growth) دون تخطيط مركزي، بحيث بنيت أساساً لتسهيل حركة البشر على الأقدام بين ضواحيها. إذاً، كان الإنسان هو الوحدة الرئيسية التي بنيت لها وحولها المدن، وشكل المشي على الأقدام الطريقة الأساسية للتنقل بين ضواحي المدينة. ونتج من ذلك الجغرافيا المعمارية للمدن التاريخية المعروفة في الخليج، التي تميزت بحاراتها المتقاربة وشوارعها الضيقة الملاصقة للبحر.

ولم تكن المدينة هي النمط الاقتصادي الوحيد لاستعمال الأراضي في دول مجلس التعاون، فكما بيّنّا مسبقاً، وُجدت القرى والواحات الزراعية، بالإضافة إلى نمط حياة البدو الرحل على امتداد «ديرة» كل قبيلة. وقد تفاوتت أهمية ومركزية المدينة فيما بين هذه الأنماط المختلفة من استعمال الأرض من منطقة إلى أخرى في عصر ما قبل النفط. ففي الكويت كمثال، كانت المدينة هي المركز الأساسي للحياة الاقتصادية والسياسية التي عاش فيها أكثر من ثلثي السكان تحت نفوذ الحاكم، إضافة إلى وجود قوي للقبائل الرحّل في المناطق الصحراوية المحيطة في المدينة، وكانت الحال مماثلة على ساحل الإمارات. إلا أنه من المهم التنويه بأنه كان هناك تلاقح متواصل بين البدو الرحل والقبائل والمدينة، وقد يكون في قطر تجسيد رئيسي لهذه الحالة، بحيث لم تكن الفواصل ما بين الفئات الثلاثة بتلك الصلابة، وكثيراً ما عمل بعض البدو وعاشت الكثير من القبائل في المدن وفي مهنة الغوص.

---

(24) كانت الإمبراطورية العثمانية قد أجرت سابقاً مسوحاً على الأراضي في المنطقة الشرقية والحجاز، إلا أنه قد يكون هناك اختلاف حول درجة اعتبار هذه مسوحات شاملة من قبل جهة بيروقراطية مركزية على الطريقة «الحديثة».

(25) مرة أخرى نركز على الخليج ولا نوسع حديثنا إلى البحر الأحمر.

ينطبق الأمر نفسه على علاقة الريف الزراعي وساكنيه مع المدن. ففي البحرين، عاش نحو ثلثي السكان في المدن في بداية القرن العشرين (أساساً في مدينتي المحرق والمنامة)، بينما انتشر الباقي على مدى القرى الزراعية في الريف، مع وجود تواصل مستمر بين الاثنين [26]. أما في المنطقة الشرقية من السعودية (الأحساء والقطيف)، فقد انقسم السكان الحضر بشكل متواز تقريباً بين سكان المدن (كالإحساء والقطيف والمبرز) في مقابل سكان المناطق الريفية الزراعية. وقد شكل السكان الحضر القاطنون في المدن والريف الزراعي نحو 60 بالمئة من سكان المنطقة، فيما كان البقية من البدو الرحل. وقد كانت سلطنة عمان هي الاستثناء البارز في الخليج، إذ من بين إجمالي سكان بلغ عددهم نصف مليون تقريباً، تشكل نحو ثلاثين ألفاً منهم من الرحّل، وخمسة وعشرين ألفاً من سكان المدينتين الرئيسيتين مطرح ومسقط، فيما كانت البقية من ساكني الريف والقرى الزراعية والساحلية، وهم الذين شكلوا الأغلبية العظمى من سكان السلطنة [27]. مرة أخرى، من المهم عدم معاملة هذه الخانات والأرقام كتقسيمات صلبة، إذ كان هناك الكثير من التمازج والتداخل فيما بين سكان هذه الأنماط المختلفة من استعمالات الأراضي.

إذاً، لطالما أدّت المدينة دوراً محورياً في حياة سكان دول مجلس التعاون، وفي تعاطي السكان مع أنماط استعمال الأرض الأخرى من حياة الترحال والزراعة. إلا أن عصر النفط جاء ليدشن مبدأ أن تصبح المدينة هي النمط الحكري والأساسي للحياة في دول المجلس، حيث طغت المدينة على أنماط الحياة الأخرى إلى أن اندثرت تلك الأخيرة أو كادت.

سبب رئيسي لغلبة النمط المديني يرجع إلى تطبيق مبدأ وقوانين تملُّك العقار في الخليج، الذي بدأ يربط علاقة الفرد والدولة بشكل موسع مع الأرض. فإضافة إلى الحق الذي أعطاه تملك العقار للدولة في تحصيل إيرادات النفط، فقد أصبح جزء كبير من ثروتها يرتبط بالعقار الذي تملكه كأراض، وسرعان ما انتشر هذا المبدأ إلى الأشخاص في بقية المجتمع. فمنذ تطبيق مبدأ تملُّك الأرض بشكل موسع في البحرين وربط تسجيله بمؤسسات الدولة في عشرينيات القرن الماضي، بدأت عدة مزايا قانونية ومادية تتشكل حول أحقية تملك العقار. فمنذ أول انتخابات في بلدية المنامة في 1926، لم يكن يسمح إلا لملّاك العقار بالتصويت. وعندما صدر قانون الجنسية في البحرين في عام 1937، فقد اقتصر حق تملك العقار فقط على المواطنين، بعد أن كان مسموحاً لغيرهم بالتملك أيضاً[28].

---

(26) *QDL,* IOR/L/PS/20/C91/4, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023515712.0x000042>.

(27) Ian J. Seccombe and Richard I. Lawless, *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1987), pp. vii, 3-5 and 113.

(28) هدف رئيسي من القوانين كان لدفع الجالية الإيرانية للحصول على الجنسية البحرينية وترك الجنسية الإيرانية، التي ظل الكثير من أعضاء الجالية يفضلها على البحرينية.

وعندما تم تشكيل لجنة البت في الجنسية الكويتية في الخمسينيات، فإن إحدى الدلائل الرئيسية التي كان بالإمكان تقديمها لتبيان وجود الشخص وعائلته في الكويت هي وثيقة تملك العقار، مما جعل الفئات الاجتماعية والأشخاص ممن لم يملكوا عقاراً مسجلاً في موقع ضعف من هذه الناحية[29].

ومع توسع دولة الرفاه في الكويت في الخمسينيات، كان جزء رئيسي منها يتمحور حول تقديم الدولة الأراضي والسكن الخاص للمواطنين. وسرعان ما تبعت الكويت كل دول الخليج في ذلك، كما تم سن وتطبيق قوانين حصرت قدرة ملكية وشراء العقار فقط في المواطنين دون غيرهم. وبذلك، فإن تملُّك العقار الخاص والعام والقوانين التي نظمت هذه العلاقة، قد أدّت دوراً أساسياً في فرض الحياة المدينية دون غيرها في الخليج، وفي تشكيل علاقة سكان هذه المدن مع الدولة. هذا بالإضافة إلى دور العقار المركزي في تحديد المزايا والخصوصيات التي يمتاز بها المواطن عن غير المواطن، عوضاً من بلورة الاختلافات الطبقية فيما بين المواطنين كما سيبين سردنا.

ومع التوسع السكاني المتصاعد في دول مجلس التعاون، وخصوصاً منذ طفرة السبعينيات النفطية، تعدت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن الثلاثة أرباع في كل من دول المجلس، ووصلت هذه النسبة إلى 99 بالمئة في قطر والكويت. وحتى الأماكن التي لم تكن رسمياً جزءاً من المدن، فقد أصبحت فعلياً امتداداً لضواحيها، كما كان حال القرى في البحرين، بحيث تحولت البحرين فعلياً إلى مدينة واحدة متصلة على امتداد الأرخبيل. أما أنماط استعمال الأرض الأخرى من حياة الرحل والزراعة فتقلصت أكثر فأكثر، وفعلياً فقد اندثرت الأولى منها. وهكذا، كان على الناس الذين عاش أجدادهم في أنماط الحياة هذه لمئات من السنين التأقلم مع حياة المدن في غضون سنوات معدودة.

الجدول الرقم (10 ـ 3)

تطور نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في دول مجلس التعاون 1950 ـ 2010

الدولة	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010
الإمارات	55	74	80	81	79	80	84
البحرين	64	82	84	86	88	88	89
السعودية	21	31	49	66	77	80	82
عمان	9	16	30	48	66	72	75
قطر	81	85	88	89	93	96	99
الكويت	62	75	86	95	98	98	98

المصدر:

United Nations Population Division, World Urbanization Prospects, 2014 revision. <https://esa.un.org/unpd/wup/CD-ROM> .

(29) لذلك ليس من المستغرب أن الكثير من «البدون» كانوا من البدو الرحل الذين لم يملكوا عقاراً مسجلاً، كما هو الحال في الكويت.

لم تكن المدن التي برزت في دول مجلس التعاون في عصر النفط على نفس نمط المدن السابقة، بل إنها أسست لتغير جذري في نمط الحياة، على الرغم من تبقي بعض الصلات بين الماضي والحاضر. وكان نوع جديد وفريد من نوعه من المدن يكتسح نمط استعمال الأرض في المنطقة، لنا أن نسميه نمط مدن الحداثة النفطية.

هذا المصطلح، «مدن الحداثة النفطية»، تم اختياره بعناية لنختزل فيه الخصائص الرئيسية التالية: أولاً، مصطلح المدينة، لأن نمط استعمال الأرض للأغلبية من السكان تجسد أساساً في شكل المدينة. ونضيف مصطلح الحداثة لأن هذه المدن اعتمدت في أسس حياتها ولاستدامتها أكثر فأكثر على عوامل الحداثة، إذ إنها تستعمل تكنولوجيا الحداثة لتوفير أغلب حاجاتها بما فيها الماء والغذاء والطاقة. وكما سنبين، فمن دون هذه التكنولوجيا لما كان بالإمكان بناء هذه المدن كما جرى ولا يمكن ضمان استمراريتها في المستقبل.

أخيراً وليس آخراً، فهذه الحداثة ذات نوع خاص، فهي نفطية، إذ يؤدي النفط دوراً محورياً في صلب هذه المدن. وإن كنا على مدى الفصول السابقة قد ركزنا أولاً على تبيان دور النفط كسلعة تباع وتدر النقد، وثانياً على دور صناعة النفط في توظيف المواطنين تاريخياً؛ أي أننا ركزنا على دور إنتاج النفط وبيعه في اقتصادات دول الخليج، فإننا في هذا الفصل سنركز على دور محوري ثالث للنفط: الاستهلاك. أي أننا سنركز على دور النفط كمادة ذات قيمة استعمالية في حياة ساكني المنطقة، بحيث نتطرق إلى استعمالات النفط في حياة واقتصادات دول مجلس التعاون. فاستهلاك النفط كمادة (بما فيه الغاز الطبيعي) هو الذي مكّنها، كما هو الحال في دول أخرى، من بناء الكثير من مقومات الاقتصاد، إذ تم استعمال النفط لتوفير المحروقات في السيارات، والإسفلت في الشوارع، وتزويد الطاقة لقطاعي الكهرباء والماء. وبهذا، فإن النفط أدّى دوراً فريداً في حياة مدن الخليج، حيث إن إنتاجه واستهلاكه والإيرادات المتدفقة من بيعه في الخارج أدت الدور الرئيسي في تشكيل هذه المدن ونمط حياتها، وبهذا استحقت اسم مدن الحداثة النفطية.

وليتبين لنا الدور الرئيسي للنفط (والغاز) في تشكيل حياة هذه المدن، ينبغي أن نرسم في مخيلتنا الأنشطة التي يقوم بها أي شخص في نصف ساعة في بداية يوم اعتيادي في مدن الخليج. ولنا أن نسمي بطل سردنا الافتراضي هذا «بو خالد». فبعد نوم هانئ تحت نسمات المكيف الباردة، يستيقظ بو خالد من النوم في تمام الساعة السادسة صباحاً ليتجهز للعمل. فيغتسل سريعاً تحت الماء الدافئ المتدفق من السخان، ومن ثم يلبس ثوبه وشماغه وحذاءه. وبعدها يقوم بغلي الماء سريعاً لتجهيز شايه الذي يتناوله مع بعض القطع من الفواكه. ثم يسرع إلى سيارته، التي يقودها على الخط السريع في طريقه إلى عمله، الذي قد يكون في إحدى شركات البتروكيميائيات التي تستهلك بدورها قدراً كبيراً من الغاز.

للنفط دور محوري في تمكين كل من الخطى البديهية السابقة في حياة بو خالد من أبسطها إلى أعقدها. فالنفط (والغاز) هو الذي يولد الطاقة التي تسمح بتشغيل المكيف وسخان الماء وإبريق الشاي. وهو الذي يولد الطاقة التي تسمح بتحلية المياه المستعملة للاغتسال والشرب. وهو المادة الخام التي تستعمل في إنتاج مبيدات الحشرات المستخدمة في زراعة الفواكه، التي تم جلبها إلى الخليج على متن سفن تعتمد محركاتها على حرق النفط، بالإضافة إلى أن إنتاج الثياب والشماغ والحذاء يعتمد على البتروكيماويات المصنعة من النفط. وبالتأكيد فإن الغازولين يوفر الطاقة التي تسمح بتحريك السيارة، إضافة إلى صناعة الإسفلت من النفط الذي يتم عبره رصف الشوارع. وغني عن القول إن المصروفات التي اشترت كل هذه السلع كان تمويلها أساساً من طريق النفط.

وبذلك، فإن النفط يطغى على نمط حياة المدن في الخليج حتى أدق تفاصيلها، وكأنه قد تسرب إلى دمها، بل وكأنه أصبح دمها الذي يسري في عروقها ويغذي بقية جوانب حياتها. وبالطبع، فإن هذا ينطبق على الكثير من مدن العالم وليس على دول الخليج فقط، إلا أن كثافة وحدة استعمال النفط في أغلب جوانب الحياة في مدن الخليج يجعلها متميزة على مستوى العالم.

ومن المهم أن نتعمق في دور النفط (والغاز) المحوري في توفير الطاقة والمياه في دول مجلس التعاون، نظراً إلى الأهمية الرئيسية لهذين الموردين في تمكين الحياة في الخليج. وإذا ما بدأنا بالنظر إلى الطاقة، فإن أغلبية الكهرباء في دول مجلس التعاون يتم إنتاجها من طريق حرق الغاز الطبيعي (على الرغم من استخدام النفط والغازولين أيضاً، وبخاصة في السعودية). وعلى نقيض حالة النفط الخام، فإن أغلبية الغاز في الخليج يتم استعماله للاستهلاك الداخلي بدلاً من تصديره للحصول على النقد (باستثناء حالة قطر وعمان والى حد أقل الإمارات). أي أن قيمة الغاز الأساسية لدول الخليج تكمن في قيمته الاستعمالية (Use-value) بدلاً من قيمته التبادلية (Exchange-value) كمصدر للنقد، على عكس الحال مع النفط السائل.

ومع نمو سكان الخليج من وافدين ومواطنين بشكل مطرد على مدى السنوات الخمسين الماضية، نمت أيضاً كمية الاستهلاك للطاقة بشكل موسع. ففي الكويت كمثال، نما إنتاج الطاقة من 0.087 مليار كيلوواط / ساعة عام 1956 إلى 57.1 مليار كيلوواط عام 2010، أي بمعدل 12.8 بالمئة سنوياً. ولم يكن هذا النمو في استهلاك الطاقة نمواً عددياً فقط يرافق نسبة النمو في عدد السكان، بل نمت كثافة الاستهلاك الفردية، إذ أضحت دول الخليج أكثر دول العالم استهلاكاً للطاقة لكل فرد.

الرسم البياني الرقم (10 – 4)

إنتاج الطاقة في الكويت (بليون كيلو واط /ساعة)

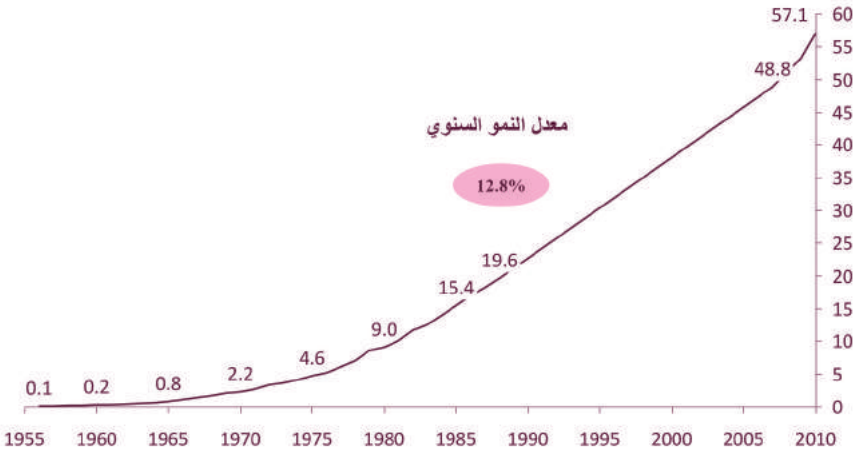

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

الرسم البياني الرقم (10 – 5)

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية لدول العالم 2010 (كيلو واط/ ساعة)

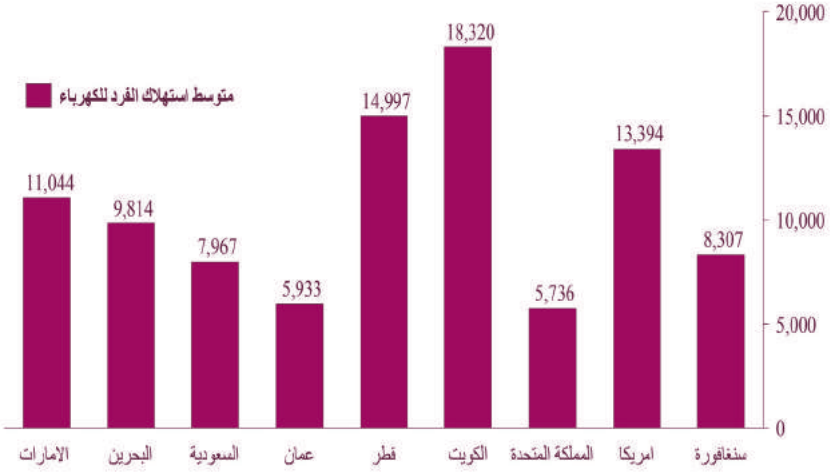

المصدر: البنك الدولي.

قصة مماثلة تنطبق على المياه. فنظراً إلى شح المياه في دول مجلس التعاون وعدم وجود مياه عذبة جارية على مدى السنة في شكل أنهار، اعتمدت دول الخليج أساساً على عملية التحلية (Water Desalination) لتزويدها بالمياه، بالإضافة إلى سحب المياه الجوفية ومعالجة المياه

المستعملة وتكريرها للزراعة. والتحلية تعتبر مثالاً جوهرياً على أهمية تكنولوجيا الحداثة التي مكنت نمط حياة المدن في المنطقة، إذ إن التحلية تعتمد على أخذ مياه الخليج وسحب الملوحة منها عن طريق تكنولوجيا التناضح العكسي (Reverse Osmosis). وتعتمد عملية التحلية هذه على استهلاك مكثف للطاقة، بحيث لم يكن لها أن توجد في عصر ما قبل النفط. وبهذا أصبح وكأنه بالإمكان تحويل النفط إلى ماء!

وبناء على هذه التكنولوجيا، تفرخت وتكاثرت مصانع التحلية على نحوٍ متسارع على ضفاف الخليج، تلبية للطلب والاستهلاك المتصاعد للمياه. ومن المهم التنويه بأنه على الرغم من كونها أكبر مستهلك لمصانع التحلية في العالم، فما زالت أي من دول الخليج، عاجزة عن بناء مصنع واحد للتحلية بنفسها، بل إنها تعتمد اعتماداً كلياً على تكنولوجيا ومهارات مستوردة لبنائها. وكما هو الحال مع الطاقة، فقد أصبحت دول الخليج من أعلى دول العالم استهلاكاً للمياه لكل شخص، حيث تعدّت مستويات استهلاكها الفردية تلك التي في دول تتميز بتوافر كميات ضخمة من مصادر المياه العذبة كالمملكة المتحدة، على الرغم من كون الخليج من أفقر الأماكن في العالم من ناحية مصادر المياه العذبة الطبيعية. ولكن لما كان توافر النفط يعني توافر المياه في عصر الحداثة النفطية، ولما كانت دول الخليج غنية بالنفط، فقد أصبحت وكأنها غنية بالمياه!

الرسم البياني الرقم (10 – 6)

مصادر المياه في دول مجلس التعاون عام 2010

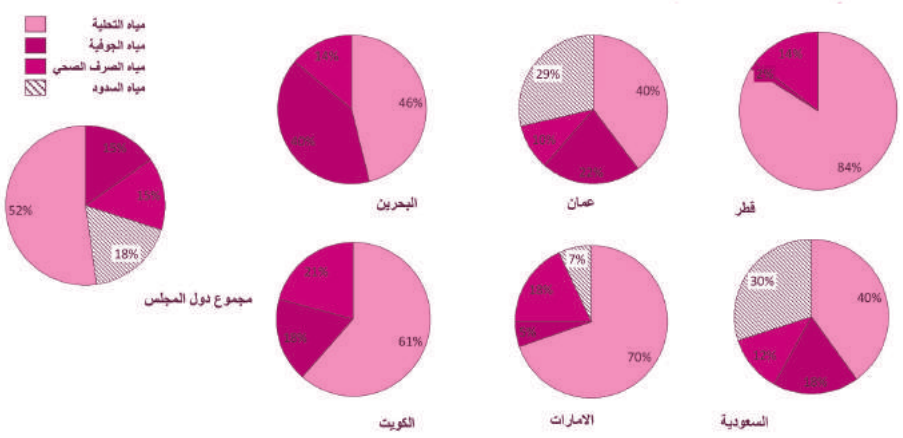

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة (مركز المعلومات – إدارة الإحصاء) **الكتاب الإحصائي للمياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإصدار الثاني، 2010.**

الرسم البياني الرقم (10 – 7)

معدل توفر المياه العذبة في دول مجلس التعاون وبعض دول العالم 2010 (متر مكعب/ فرد/ سنة)

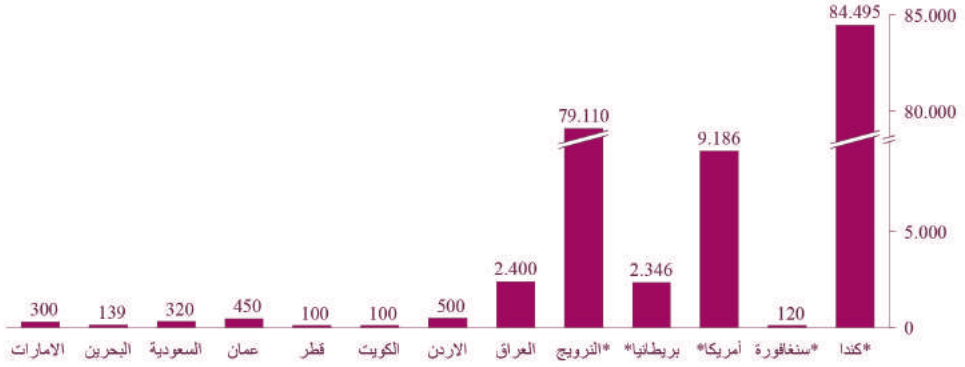

واجهت دول مجلس التعاون من ندرة حادة في توفر المياه العذبة.

* (إحصاءات، المملكة المتحدة، النروج، الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، كندا) 2009.

المصدر: البنك الدولي

الرسم البياني الرقم (10 – 8)

إنتاج المياه في الكويت 1950 – 2010 (بليون غالون)

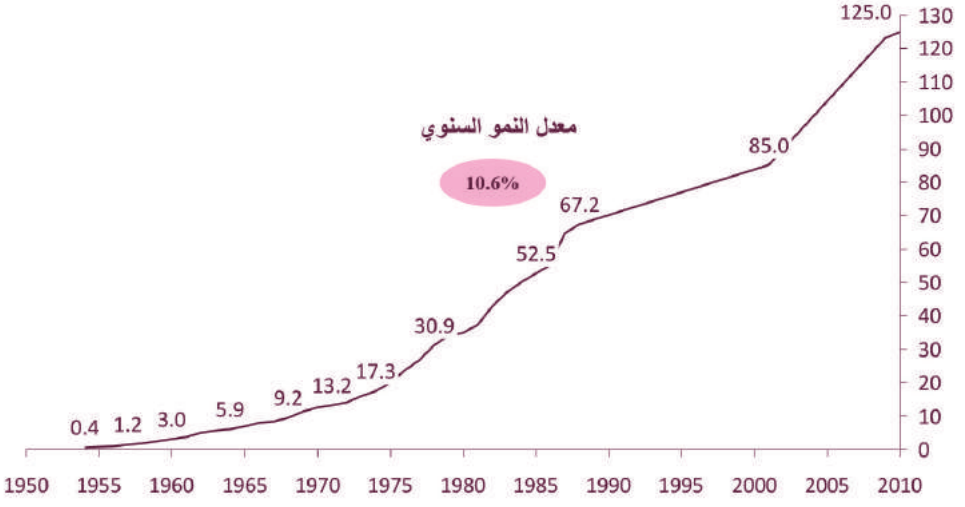

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية

أما من ناحية المأكل، فقد مهدت إيرادات النفط لاستيراد الغذاء بشكل موسع، حتى أصبحت دول الخليج أكثر دول العالم اعتماداً على الغذاء من خارج أراضيها وبنسبة تعدت 90 بالمئة[30]. وبذلك تواصل المنوال بأن أصبحت دول الخليج أيضاً من أكثر دول العالم استهلاكاً للغذاء لكل فرد؛ وبعد أن كان سكان المنطقة تحت رحمة القحط والمجاعات في فترات سابقة من الزمن، أضحى سكانها في عصر النفط يعانون أعلى نسب البدانة في العالم (انظر الرسم البياني الرقم (10 ـ 9)). وأصبحت قضية تأمين مصادر الغذاء جزءاً من عناصر الأمن القومي لدول المجلس، حيث وصل الحال بدولها أن اشترت مساحات شاسعة من المزارع في دول أخرى في شتى بقاع الكرة الأرضية كطريقة لتأمين غذائها، حتى أدخلتها هذه المقتنيات الشاسعة من الأراضي الزراعية في المناطق الخارجة عن سيادتها في مصادمات مع مواطني هذه المناطق والناشطين المساندين لهم على مدى العالم[31]. وقد برزت أهمية تأمين واردات الغذاء في اقتصادات دول مجلس التعاون بشكل فاقع خلال الأزمة بين قطر والرباعي عام 2017، حيث أضحت قضية تأمين خطوط الغذاء ذات أهمية قصوى لقطر خلال تداعيات الخصام السياسي نظراً إلى اعتمادها شبه الكلي على استيراده، حيث كان يأتي الكثير منه براً من السعودية[32].

الرسم البياني الرقم (10 ـ 9)

نسبة البدانة بين دول مجلس التعاون هي الأعلى في العالم

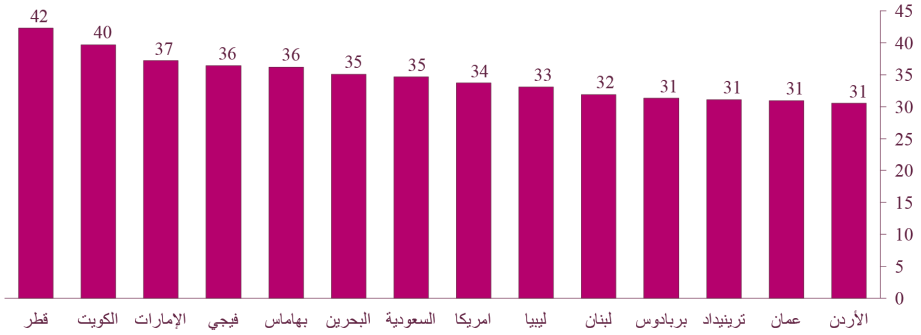

أعلى 14 دولة من ناحية نسبة السكان من سن 18 وأعلى الذين يعانون البدانة 2014 (بالمئة).

المصدر: World in Figures: The Economist.

(30) Marianela Fader [et al.], «Spatial Decoupling of Agricultural Production and Consumption: Quantifying Dependences of Countries on Food Imports Due to Domestic Land and Water Constraints,» *Environmental Research Letters* (IOP Publishing), vol. 8 (2013), <https://goo.gl/WuX76B>.

(31) «Outsourcing's Third Wave,» *The Economist* (21 May 2009), <https://goo.gl/TWcmsW>.

(32) Laura Wellesley, «Choking Trade: What the Qatar Crisis Tells us about Food Supply Risk,» *The New Arab* (27 June 2017), <https://goo.gl/vJT55D>.

إذاً، بدا وكأنه بإمكان النفط (والغاز) أن يروِّضا البيئة القاسية في دول الخليج العربية بشكل كلياً. فبدا وكأنه تم القضاء على المشاكل الأزلية التي واجهت المنطقة من شح المياه والغذاء؛ كل ذلك عبر الطاقة والمال اللذين يوفرهما النفط. بل بدا وكأنه بإمكان المواطن التحكم حتى في الجو عن طريق التكييف، حتى وصل الحال بأنْ بنَتْ دبي مركزاً للتزلج على الثلج في وسط مناخها الصحراوي. لذلك، فإن الطبيعة البيئية التي كانت طاردة للبشر سابقاً بسبب شح المياه والغذاء وحرارة الجو، أصبح بالإمكان عبر التكنولوجيا في مدن الحداثة النفطية أن تروَّض بحيث لم تعد البيئة الطبيعية هي أساس ما يحدد الحياة فيها، بل يأخذ مكانها النفط كالمحدد الرئيسي للحياة. ولما كان النفط موجوداً بكثرة، فقد أصبح بالإمكان أن يوجد البشر بكثرة، وأضحى بإمكان هؤلاء البشر أن يستهلكوا بكثرة، وتوسعت بناء على ذلك مدن الخليج بشكل متضخم ومتسارع.

مدن السيارات والضواحي

تجلى توسع مدن الحداثة النفطية في الخليج في شكل خاص من المدن اتخذت نمطاً مماثلاً لما يسمّى مدن «الحزام الشمسي» (Sun Belt Cities) في أمريكا، على غرار هيوستون ولوس أنجلس. والخاصية الرئيسية الأولى التي ميزت هذه المدن هي كون الوحدة الرئيسية التي حددت نمط بناء المدينة هي السيارة. وبعد أن كانت المدن التاريخية في الخليج مبنية أساساً للبشر وللمشي كالوسيلة الأساسية للتنقل، فقد أضحت المدن الجديدة مبنية أساساً للسيارات كالوحدة الرئيسية للتنقل فيما بينها.

وهنا يجب أن نفهم أن مدن السيارات تمثل ظاهرة حديثة في عهد الإنسان، فكما أظهرنا مسبقاً، فإن السيارة الحديثة لم يتم صنعها إلا في عام 1886 عن طريق كارل بنز (Karl Benz) في ألمانيا. ومع بداية القرن العشرين، كانت السيارات تصنع على نحوٍ موسع في أوروبا وأمريكا، وخصوصاً تحت إمرة هنري فورد، الذي أسس لبناء «النموذج تي» (Model T) في عام 1908، والذي وفر عبره عشرات الآلاف من السيارات بأسعار سمحت للكثير من عامة الشعب اقتناءها. وقد كانت أول مدينة بنيت أساساً على مبدأ السيارات هي لوس أنجلوس في كاليفورنيا[33]، وسرعان ما تبعتها مدن أخرى، وقد تكون هيوستون في تكساس هي أشهر تجلٍّ لها. وليس غريباً أن تكون هاتان المدينتان أيضاً هما المدينتان الأغزر إنتاجاً للنفط في تاريخ الولايات المتحدة.

(33) Jason Arthur Cooke, «The Fossil Fueled Metropolis: Los Angeles and the Emergence of Oil-Based Energy in North America, 1865-1930,» (Thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Graduate Department of Geography University of Toronto-Canada, 2014).

وكان للسيارات دور محوري في «إبادة المساحات عن طريق الزمن»[34] في القرن العشرين، إذ أصبح بإمكان من هو داخل هذه السيارة أن يتخطى مسافات هائلة في غضون دقائق معدودة، واختصار رحلات كانت لتأخذ عدة أيام في ما سبق، في أقل من ساعة. وقد يكون أفضل مثال على ذلك هو مسافة سفر 81 كم[35] التي حددها مشايخ الدين كأقل مسافة يجوز عندها عدم الصيام، والتي كانت مسافة بضعة أيام من السفر على دابة في وقت الرسول الكريم، ولم تتغير هذه الفترة أكثر فأكثر حتى بدايات القرن العشرين. إلا أنه ومع مجيء السيارات، فقد أصبح بالإمكان اجتياز هذه المسافة في أقل من ساعة، بل إن بعض الناس يقطعون هذه المسافة كل يوم خلال ذهابهم وإيابهم من العمل.

ليس هذا فقط، بل إن السيارة فعلياً «خصخصت» (Privatized) النقل، إذ كان نمط النقل السائد في مدن أوروبا الرئيسية في عصر الفحم قبل النفط هو النقل العام، بما فيه القطارات البخارية والـ«ترام» (Tram) الكهربائي. ولكن السيارة وفرت إمكان أن تكون لكل شخص مركبته الخاصة، يختارها ويعتني بها كيفما شاء، ويستقلها إلى أي مكان متى أراد. إذن أصبحت السيارات وكأنها مستودع للحرية الشخصية. ولك أن تسأل أي شخص في الخليج فسيقول لك إن اليوم الذي حصل فيه على رخصة القيادة كان يوماً تاريخياً ومفصلياً في حياته لا توصف سعادته. إذ إنه أصبح الآن شخصاً مستقلاً يستطيع أن يتحكم بحياته بنفسه، والشخص الذي لا يمكن له السياقة أو ليس لديه سائق، كحالة كبار السن والأطفال بالإضافة إلى النساء في السعودية حتى عام 2017، فإن حريته مقيدة، بحيث لا يستطيع التوجه إلى السوق والدراسة والعمل وغيرها من أمور الحياة من غير الاعتماد على شخص آخر. لذلك، فقد أضحت السيارات لا مفتاحاً للحرية فقط، بل قيداً لمن لا يمتلكها أيضاً، إذ إن قدرته على التنقل في أنحاء مدينة بنيت أساساً للسيارات محدودة جداً. وبذلك، أصبح الإنسان وكأنه شخص ناقص من دون السيارة، حيث عليه أن يصطحب معه طفلاً كبيراً إلى أي مكان يقصده، يحتاج أن يبحث عن موقف يركنه فيه، وأن يطعمه البنزين، وأن يغسله وينظفه، ويقوم بصيانته دورياً. وأضحت مكانة وهوية وشخصية الفرد الاجتماعية تعرَّف بنوعية وفخامة سيارته. وليس هذا بمستغرب، فالمدينة وشكلها وتصميمها والحياة فيها عموماً أصبحت أكثر فأكثر تتمحور حول السيارة!

(34) Karl Marx, Grundrisse, Notebook V - the Chapter on Capital.

(35) «المسافة التي تجيز الفطر والأخذ بالرخص،» فتوى إسلام أون لاين، <https://goo.gl/W2gggh>.

الرسم البياني الرقم (10 – 10)

تطور الطرق المعبدة في السعودية والكويت 1950 – 2010 (ألف كيلومتر)

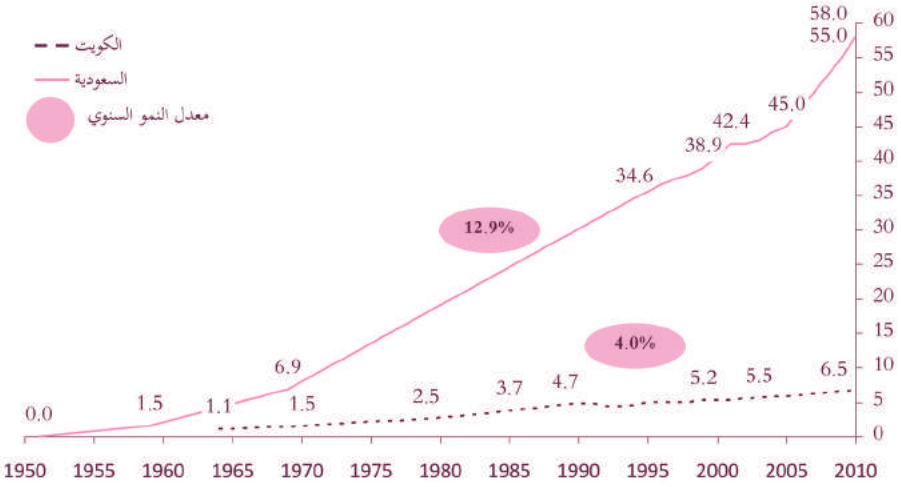

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

الرسم البياني الرقم (10 – 11)

تطور عدد السيارات المسجلة في السعودية والكويت 1955 – 2015 (بالملايين)

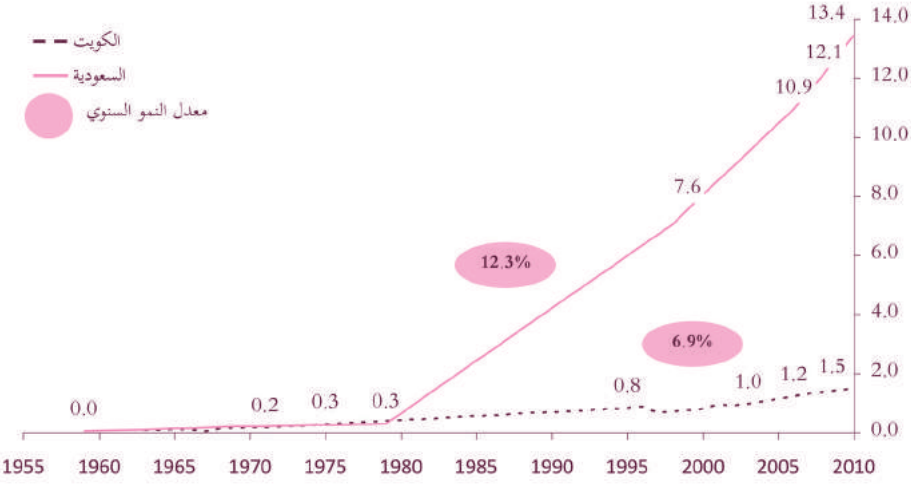

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

وبذلك، أصبحت السيارة تتحكم في حياة البشر في مدن الحداثة النفطية، بحيث أضحى الوقت والجهد والمال المنفق على السيارة ونوعها وقيادتها وإيجاد مواقف لها يأخذ حيزاً كبيراً من حياة كل

شخص، وكأنها جزء أساسي من العائلة يجب الاعتناء به. بل إن قيادة السيارة أصبحت هي القاتل الرئيسي للبشر في دول مجلس التعاون، إذ وصل عدد الوفيات في حوادث السيارات في السعودية فقط إلى أكثر من سبعة آلاف، وهو عشر مرات عدد الوفيات في بريطانيا التي يبلغ عدد سكانها ضعفي عدد سكان المملكة[36]. هذا عوضاً من ملايين الساعات والجهد والأعصاب المحروقة المصاحبة لها، التي يصرفها سكان المنطقة في سبيل مسايرة الشوارع وازدحامها كل يوم. بل إن السيارة أصبحت الوحدة الأساسية التي تقرر شكل المحيط الذي يعيش في الناس. فأضحى الجزء الرئيسي من المدينة موجهاً نحو توفير مواقف وشوارع للسيارات، بل إن السيارة تقرر أين يزرع الشجر! فالأشجار التي تزرع على الشوارع لا غاية منها سوى التجميل وإمتاع ناظري سائق السيارة لثوان معدودة أثناء مروره بها. وهكذا أصبح حتى النخل ليس هدفه الثمر، أو التنزه، أو إيواء الكائنات، بل تمتيع ناظري المارّين بالسيارة. أي أضحت مناظر المدينة وشكلها الجمالي فرجة (Spectacle) موجهة نحو السيارات وسائقيها. وبذلك أصبحت المدينة لا غابة إسمنتية (Concrete Jungle) وحسب، بل بالأحرى غابة إسفلتية (Asphalt Jungle)، حيث ملك الغابة هو السيارة.

أما الخاصية الأساسية الثانية التي ميزت هذه المدن فكانت انتشار مبدأ مدن الفلل في الضواحي (Suburban Cities)، التي ظهرت لأول مرة أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين. فمع بروز السيارة، ظهرت إمكانية أن يعيش الشخص عدة كيلومترات بعيداً من مكان عمله، في بيت يتسع لاستيعاب السيارات التي سيستعملها هو وأهله في التنقل من المدينة وإليها وعبرها. وإن كان دخْل الشخص يسمح، فلماذا لا يتم صرف جزء كبير منه على بناء سكن واسع له؟ فعلى الرغم من أن المساكن بهذا الحجم كانت في العصور السابقة تقتصر فقط على الطبقات ذات الثراء الفاحش نظراً لحاجتها إلى جيش من عمال الخدمة المنزلية لتنظيفها وتشغيلها والاعتناء بها، فإن التكنولوجيا والمنتجات الجديدة في عصر النفط (التي اعتمدت إجمالاً على النفط في تصنيعها وتشغيلها) سمحت باستبدال قوة العمل هذه بالآلات. فمع التوسع في إنتاج آلات غسيل الملابس والأطباق، والمكنسة الهوائية (Vacuum)، وأدوات المطبخ من أفران وثلاجات بشكل تجاري، وارتفاع دخل أغلب العمال بشكل يسمح لهم بشرائها، أصبحت بيوت «الفلل» ذات الحجم الموسع في متناول قسم كبير من أفراد الطبقة الوسطى في أمريكا، بينما كانت المساكن من هذا الحجم تقتصر في العصور السابقة على الطبقات العليا في المجتمعات البشرية.

وبذلك أصبح ما يعرف بـ«بالحلم الأمريكي» (American Dream) يتمحور حول اقتناء كل فرد لبيت كبير في الضواحي، وسيارة يتنقل بها الموظف من بيته إلى عمله، وشوارع ومواقف وبنية

(36) «إحصائيات وحقائق،» لجنة السلامة المرورية في المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية، <https://goo.gl/7yo1C3>.

تحتية تمهد لهذه الحياة التي بنيت أساساً حول السيارة كالوحدة الأساسية للتنقل[37]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقلت عدوى هذا «الحلم الأمريكي» إلى أوروبا وبقية العالم. وقد أدى النفط دوراً أساسياً في إنتاج كل هذه السلع واستهلاكها، إذ تميزت هذه المدن باستهلاكها العالي للمادة السوداء، ليس فقط من ناحية السيارات، بل من ناحية الآلات المستعملة في البيت أيضاً، وأسفلت مواقف السيارات التي تحتاجها هذه البيوت، والشوارع اللازمة لهذه السيارات.

سادساً: تاريخ نشوء مدن الحداثة النفطية في الخليج

سبق دخول السيارة إلى الخليج عصر النفط، إذ دخلت أولى السيارات إلى البحرين في عام 1910، إلا أن أعدادها كانت قليلة جداً حتى بدء تصدير النفط بشكل موسع. ففي بداية عام 1933، أي في ثاني سنة من اكتشاف النفط في البحرين، وجدت نحو 100 سيارة في البلاد الأغلبية الساحقة منها مملوكة من قبل كبار موظفي شركة النفط الأجانب، إضافة إلى كبار التجار وأعضاء العائلة الحاكمة[38]. ولم تكن البحرين قد أضحت بعد مدينة مبنية أساساً للسيارات، وبالتأكيد لم تتحول بعد إلى مدينة فلل في الضواحي.

وكان التحول الكبير الأول من هذه الناحية هو دخول شركات النفط التي غرست بذور مدن الحداثة النفطية. فمع تأسيس شركة النفط بابكو في البحرين، توافد على الجزيرة موظفون إنكليز وأمريكان على نحوٍ مكثف، جالبين معهم لبنات ظاهرة الفلل في المجمعات السكنية المغلقة (Gated Compounds) التي اعتادت هذه الشركات على بنائها لموظفيها من ذوي البشرة البيضاء. ولما كانت الشركة التي أسست بابكو هي ستاندرد أوف كاليفورنيا (Standard of California - Socal) فلم يكن هذا النوع من العمران غريباً عليها. وكانت هذه البيوت التي بنيت في عوالي كبيرة الحجم نسبياً ومكيفة، وكان التنقل فيما بين هذه المجمعات وبقية الشركة يعتمد على السيارات، فتواجدت الشوارع وبرك السباحة والحدائق وكل الكماليات التي تعتبر جزءاً من ثقافة بيوت الضواحي. أما العمال العرب و«العزابية»، فكان سكنهم أساساً في بيوت السعف البرستي، بالإضافة إلى سكن الكثير منهم في المدن القديمة كما ذكرنا في الفصل التاسع.

تبعت شركة النفط الكويتية خطى بابكو، حيث أسست أيضاً مدينة مغلقة مبنية على السيارات عرفت بـ «جمهورية الأحمدي»، ونفس الأمر انطبق على الـ «كومباوندات» التي بنيت في أرامكو. ولكن هذه المدن التابعة لشركات النفط كانت منعزلة عموماً عن باقي المجتمع. بيدَ أن عدوى مدن

(37) Matthew T. Huber, *Lifeblood: Oil, Freedom, and the Forces of Capital* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2013), p. 37.

(38) QDL, IOR/L/PS/12/3716, <https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100037230923.0x00009b>.

الحداثة النفطية سرعان ما انتقلت إلى حيث يعيش أغلبية السكان. وأولى المدن التي مرت بهذه المرحلة كانت مدينة الكويت، وذلك من طريق تدشين خطة التنمية في أوائل الخمسينيات كما بيّنّا في الفصل السابع. فقامت الحكومة بتدمير المدينة التاريخية كلياً باستثناء بعض المساجد، وثمَّنت أراضيها، ووزعت أموالها على المواطنين، وأعادت تخطيط المدينة القديمة والضواحي الجديدة، واستبدلتها ببناء مدينة «حديثة» في سرعة قياسية.

وأصبحت الكويت من أشهر الأمثلة ليس على مستوى الخليج فقط بل العالم ككل لما عرف بمدن «الحداثة العالية» (High Modernism)[39]. وعلى نفس نمط تخطيط الحداثة العالية الذي ذكرناه في الفصل الثامن، تميزت هذه المدن الحديثة عن المدن التاريخية بأن نموها لم يكن عضوياً، بل تم تخطيطها كلياً ومن الصفر من قبل معماريين ومهندسين. فقد نما توجه عام في العالم في القرن العشرين وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية بأن التخطيط والعلم والتكنولوجيا بإمكانها أن تحل أغلبية المشاكل الاجتماعية والتنموية التي تواجه البشر، بحيث إنه لو ترك العنان للخبراء ليحللوا المعادلات والقوانين التي تدير أمور البشر والطبيعة، لكان بإمكانهم أن يخططوا ويصمموا حياة البشر المثلى من الألف إلى الياء وأن يعرفوا كيفية التحكم بها بما فيه مصلحتهم. وقد طبق هذا التوجه في شتى مفاصل الحياة القابلة للإدارة من قبل الخبراء: تصميم المباني، والاقتصاد الكلي، وطبعاً تصميم المدن. وهكذا نشأت مدن الحداثة العالية، التي تتميز بتصميمها حسب نظرة الخبير الذي يطل على المدينة من أعلى، ليتحكم فيها ويرسمها كيفما يرى حسب خبرته وعلمه[40].

ومع تدفق الخبراء التكنوقراط على الخليج وجلبهم لآخر صيحات العلم والتكنولوجيا في ذلك الزمن، تمكَّنت دول المنطقة من أن تجني ثمار آخر التطورات التكنولوجية، أكان ذلك في شكل محطات تحلية المياه أو توريد الكهرباء أو تخطيط المدن أو الموانئ أو القواعد عسكرية. وبذلك أسست هذه المدن بناء على تكنولوجيا الحداثة هذه على الرغم من أن سكانها من المواطنين لم يعرفوا حتى أبجديات إنتاج هذه التكنولوجيا، إذ علينا أن نتذكر أنه لم توجد في الخليج حتى جامعة واحدة قبل ظهور النفط.

وقد تم تصميم مدينة الكويت بناء على أحدث أفكار الحداثة في تلك الفترة من قبل الشركة البريطانية (Minoprio Spencely and MacFarlane Townplanners) المعمارية، التي اتبعت نفس نظرية إعادة بناء المدن البريطانية التي دُمرت بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد أن قامت شركة

(39) Muhannad A. Albaqshi, *The Social Production of Space: Kuwait's Spatial History* (Chicago, IL: Illinois Institute of Technology, 2010).

(40) Timothy Mitchell, *Rule of Experts: Egypt, Techno-politics, Modernity* (Berkeley, CA: University of California Press, 2002).

هنتنغ المحدودة (Huntings Ltd) بعمل مسح جوي للكويت للحصول على نظرة الطائر المحلق من الأعالي، بالإضافة إلى مسح آخر من قبل سلاح الجوية البريطانية[41]، تم الشروع في بناء المدينة في بداية الخمسينيات[42]. وبناء على مبادئ الحداثة العالية، فقد ضم التخطيط بناء عشرة آلاف بيت على نمط الفلل، وتم تقسيم المناطق السكنية وترسيم أماكن خدماتها من دكاكين ومدارس وحدائق ومطاعم... إلخ، التي ما زال نمطها قائماً إلى اليوم في نظام الضواحي والقطع في الكويت.

ومع هذه الحركة الموسعة من إنشاء البيوت ومرافق المدينة، برزت الحاجة إلى بنية تحتية لتزويدها المياه. فتم بناء أول محطة تحلية في الخليج عن طريق شركتي أوبنك (Ewbank) التي عملت كمستشار، وشركة غولف إنجنيرنغ ((Richard Costain (Gulf Engineering Company) التي تولت المقاولات. وكانت المرحلة الأولى للمحطة بسعة مليون غالون يومياً، على أن يتم مضاعفة الحجم في المرحلة الثانية. وما كان بالإمكان تحلية المياه دون إنتاج الكهرباء، فتم بناء عدة محطات فرعية من جانب غولف إنجنيرنغ لتزويد الاستهلاك المتصاعد في المدينة. ومع تحلية المياه برزت الحاجة إلى تخطيط عملية توزيع المياه وتخزينه في الأبراج، حتى أصبحت هذه الأبراج المائية من أهم ملامح مدن الخليج. وسرعان ما تبع ذلك الحاجة إلى شبكة المجاري، التي تم الشروع في بنائها عام 1957.

في خضم هذا التوسع، تبين أن هناك حاجة إلى ميناء عميق يستطيع تحمل الواردات المتضخمة لبناء هذه المدينة، التي لم يعد بإمكان الميناء الذي بني قبل بضع سنوات أن يتحملها بعد أن وصل إلى أقصى طاقته الاستيعابية. ولذلك تم الشروع في حفر البحر وبناء ميناء جديد في الشويخ من جانب وليم هالكرو وشريكه (Willam Halcrow and Partner). وسرعان ما تبع ذلك بناء مسلخ مركزي، ومطار، وعدة مستشفيات ومدارس. وفي سرعة قياسية لم تتعدَّ بضع سنين، تشكلت مدينة الحداثة النفطية التي نعرفها اليوم بناء على مبدأ تخطيط الحداثة العالية، التي أدت فيها التكنولوجيا المرتبطة باستهلاك النفط الدور الحيوي الرئيسي في تمكين الحياة في هذه المدن، من مائها إلى طاقتها إلى توصيل المواد والبشر الوافدين إليها. أما مدينة الكويت التاريخية، فاختفت من أرض الواقع لتبقى فقط في ذكريات من عاشرها والقليل من الأطلال والصور المتناثرة.

وكان النمو المطرد في الاستهلاك من أهم ركائز هذه المدن. فإذا ما ركزنا على الكهرباء، فإن أول حضور لها في الكويت قد سبق عصر النفط، إذ تم تزويدها بشكل تجاري لأول مرة عام 1934 بسعة ستين كيلوواط وباشتراك 60 مستخدماً بنهاية السنة الأولى، وما لبث أن ارتفع عدد

(41) BNA, DEFE 60/153.

(42) BNA, FO 371/91297.

المستخدمين إلى 700 مستخدم عام 1940 [43]. إلا أن هذه الأرقام بدت متواضعة مقارنة بعصر النفط، حيث ارتفع عدد المشتركين إلى 2462 مشتركاً عام 1952 [44]، وسرعان ما تضاعف إلى ما يقارب 18 ألف مستخدم في أيلول/ سبتمبر 1956. وكانت المكيفات تستولي على أكثر من نصف الاستهلاك، حيث زاد الاستهلاك من 600 كيلوواط في وقت الذروة في بداية 1952، إلى 24135 كيلوواط في نهاية أيلول/ سبتمبر 1956. وبذلك لم يرتفع عدد المستهلكين فحسب، بل ارتفعت كثافة الاستهلاك لكل مستخدم أيضاً، حيث تضاعف الاستهلاك للفرد ما يقارب خمس مرات من 0.25 كيلوواط بنهاية 1951، حتى 1.185 في أيلول/ سبتمبر 1956.

هذا الأمر انطبق على المياه أيضاً. ففي عصر النفط، كانت أغلبية مياه الكويت يتم جلبها من العراق، ووصلت كمية المياه التي يتم استقطابها إلى 8500 غالون يومياً عام 1939 [45]. أما في عصر النفط، فقد ارتفع رقم الإنتاج إلى 80 ألف غالون مع بناء أول وحدة تقطير عام 1951، وتبعتها محطة الشويخ في عام 1953 التي بلغت سعتها مليون غالون يومياً. وسرعان ما ارتفعت السعة إلى 18 مليوناً بحلول عام 1968، واستمر هذا الارتفاع بشكل متسارع[46]. وكما الحال مع الطاقة، فقد ارتفعت كثافة الاستهلاك خلال هذه الفترة من استهلاك فردي سنوي يوازي 4604 غالونات عام 1959، إلى 21589 غالون عام 1988 و39884 غالون عام 1997 [47]. وبالإجمال، زاد الاستهلاك السنوي الكلي من 246 مليون غالون عام 1951 إلى 36904 مليون غالون عام 1985، أي أنه تضاعف 150 مرة خلال 31 سنة[48]. ولنتذكر أن هذا حدث في بلد صحراوي يعَدّ من أفقر البلدان في العالم من ناحية المياه العذبة. أما من ناحية النمو في أعداد السيارات، فلا دلالة أكثر من أنه في إحصاء 1964 للمنشآت الصناعية في البلاد، كانت الأغلبية الساحقة منها عبارة عن كراجات لتصليح السيارات![49]

وانتشر نمط حياة واستهلاك مدن الحداثة النفطية من الكويت إلى بقية دول الخليج، بحيث أصبحت هذه الدول تعج بمباني صُممت من قبل أشهر معماريي مدرسة الحداثة

(43) وزراة الكهرباء والماء دولة الكويت، <https://goo.gl/dcga8u>.

(44) BNA, F 01016/514, Electrical Development in Kuwait, James Addison, 25 October 1956.

(45) وزراة الكهرباء والماء دولة الكويت، <https://goo.gl/dcga8u>.

(46) BNA, FCO 8/1048.

(47) وزراة الكهرباء والماء دولة الكويت، <https://goo.gl/dcga8u>.

(48) محمد داود الأحمد، «صراع الكويت مع الطبيعة للتغلب على أزمة المياه،» مجلة **بيئتنا** (البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت)، العدد 69، <http://beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=856&lang=ar&Itemid=84>.

(49) BNA, FO 371 174601.

(Modernist School of Architecture) في العالم[50]، مع وجود الاختلافات في تخطيط المدن فيما بينها. ففي البحرين، لم تدمر المدينتان القديمتان المحرق والمنامة، بل تم تنظيم الطرق المحيطة بها[51]، ومن ثم تم بناء الضواحي السكنية حولها، بدءاً بمشروع مدينة عيسى عام1965 [52]، الذي صمم ليتسع لخمسة وثلاثين ألف قاطن. وتواصل نمو الأحياء السكنية حول المدن القديمة، التي بدأ المواطنون بهجرها مع مرور الزمن والانتقال إلى الضواحي الجديدة[53].

تميزت السعودية عن باقي دول الخليج (باستثناء عمان والإمارات نسبياً) بكبر حجمها وترامي أطرافها، لذلك فقد نمت أكثر من مدينة بناءً على مبدأ الحداثة العالية. فصمم المهندس المصري عبد الرحمن حسين مخلوف المخطط الهيكلي لمدن جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة في الأعوام 1963–1965 [54]، وقام أيضاً بوضع المخطط الهيكلي لمدينة أبوظبي عام 1968. أما الرياض، فقد رسم مخططها الهيكلي المهندس اليوناني الشهير دوكسياديس (Doxiadis)، وهو نفسه من وضع مخطط إسلام أباد وعدة مدن أخرى في العالم النامي[55]. وعلى الرغم من اختلاف مخطط كل مدينة، إلا أن ما جمعها كلها هو مبدأ التخطيط الحداثي العالي، والاعتماد على مبدأ السيارات كوسيلة النقل الرئيسية، والضواحي المخططة لحياة الفلل.

بناء على ذلك نمت المدن ومرافقها بشكل متصاعد على امتداد الخليج. فإذا أخذنا السعودية كمثال، زاد طول الشوارع المكتمل بناؤها من 45 كم عام 1951 إلى 1.542 كم عام 1959، و6856 كم عام 1969. وتم البدء في إنشاء رابع مصنع تحلية مياه في البلاد عام 1969، إضافة إلى توسعة الميناءين الرئيسيين للواردات في الدمام والخبر، اللذين كانا قد وصلا إلى طاقتهما الاستيعابية القصوى على الرغم من حداثة بنائهما، حيث ارتفعت الواردات من 965 مليون ريال عام 1958 إلى 3080 مليون ريال عام 1969، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات في عشر سنوات بمعدل نمو بلغ 11 بالمئة سنوياً[56].

---

(50) كمثال، قام المصمم الياباني الشهير كينزو تانغ (Kenzo Tange) بتصميم مطار الكويت وجامعة الخليج (جامعة البحرين حالياً)، وجورن أوتزون (Jorn Utzon) مصمم مجلس النواب في الكويت.

(51) Mohammad Noor Al-Nabi, *The History of Land Use and Development in Bahrain* (Bahrain: Information Affairs Authority, 2012).

(52) BNA, FO 371/174528

(53) Lisa Barrington, «Housing a Nation,» (M. Phil. Thesis, Universitiy of Lund, 2013).

(54) BNA, POWE 63/1024, PET /1066/658/5.

(55) لاستعراض لتخطيط الرياض: Pascal Menoret, *Joyriding in Riyadh: Oil, Urbanism, and Road Revolt,* Cambridge Middle East Studies; no. 45 (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2014).

(56) تقرير ساما للعام 1388–1389، الموازي لعام 1969: BNA, FCO 8/1488.

ولم تتخلف دورة النقد عن هذا النمو المطّرد الذي صاحب سائر عوامل الإنتاج، إذ ارتفع حجم الأصول المصرفية من 935 مليون ريال في بداية تموز/ يوليو 1960 إلى 4995 مليون ريال في بداية تموز/ يوليو 1970، وتضاعفت قيمة الودائع أربع مرات خلال هذه الفترة إلى 1596 مليون ريال[57]. وقد بني النمو في النشاط المالي المحلي أساساً على تمويل الواردات عبر الوثائق الائتمانية (Letters and Bills of Credit)، ما يبين لنا الارتباط الحثيث بين القطاعين المصرفي والنفطي وتجارة الواردات[58].

سابعاً: الإسكان ونمط استعمال العقار

وهكذا انصبّت إيرادات النفط في الخليج على بناء مدن الحداثة العالية، أكان ذلك من طريق نشاطات الإنشاء أو الاستهلاك والاستيراد والخدمات التي صاحبت هذا الإنشاء. وقد أثرت طبيعة المدينة التي بنيت بكل تأكيد على نمط استغلال العقار (Mode of Property Exploitation) في المدينة. وقد أدّت ثلاثة أهداف دوراً رئيسياً في تحديد نمط استعمال الأراضي خلال هذه الفترة. الأول هو أن جزءاً منها توجه نحو توفير مدينة الرفاه للمواطنين، وتنمية الدولة حسب تعاريف «التنمية» في تلك الفترة، وبإمكاننا تسمية نمط استعمال العقار هذا ببناء «دولة التنمية ـ الرفاه» (Welfare-Developmentalist State). الهدف الثاني من نمط استخدام العقار كان بسط فنون حكم وسيطرة الدولة على سكانها. أما الهدف الثالث الرئيسي، فكان تحريك ونمو رؤوس الأموال. وكما سنبين، تلاقت هذه الأهداف الثلاثة فيما بينها في مدن الحداثة النفطية التي تم بناؤها في هذه الفترة.

لنبدأ بدولة التنمية ـ الرفاه. فكما بيّنّا في هذا الفصل والفصل السابع، ونظراً إلى الضغوط السياسية والشعبية المحلية والإقليمية، تم تخصيص جزء كبير من عقار المدينة نحو تنفيذ خطط التنمية، التي تمثلت ببناء دولة الرفاه والبنية التحتية من مطارات وشوارع وموانئ ومدارس ومستشفيات وبيوت إسكان... إلخ. وقد تكون مشاريع الإسكان المدعومة من قبل الدولة هي خير دليل على هذا التوجه نحو التنمية ـ الرفاه خلال هذه الفترة منذ بداياتها في الكويت في الخمسينيات. إذ كان جزء رئيسي من الخطة يترتب حول توزيع أقسام الأراضي على المواطنين وتوفير التحويلات والقروض لهم لبنائها. وسرعان ما تبنتها كل دول الخليج وأصبحت جزءاً رئيسياً من الطرح الرسمي

(57) BNA, FCO 8/3759 1980.

(58) الوثائق الائتمانية هي تعهد من البنك أن يدفع للجهة الخارجية التي يستورد منها الطرف المحلي في حال تخلف المستورد المحلي عن الدفع. ونظراً لطبيعة سلسلة التجارة العالمية، التي تربط بين عدة بين أطراف بينما تتباين فترة السداد بين الأطراف المختلفة، فإن هذا الوثائق تعتبر جزءاً رئيسياً من النظام المصرفي ودورة النقد على مستوى العالم.

حول رفاهية المواطن التي تعتني بها الدولة وتأخذ حيزاً كبيراً من ميزانياتها. فإذا أخذنا البحرين كمثال، فقد ارتفع إجمالي عدد الوحدات السكنية في البلاد من 14380 وحدة سكنية عام 1941 إلى 106000 وحدة عام 2001، ومن ثم إلى 151580 عام 2010 [59]، ساهمت وزارة الإسكان في تمويل أكثر من مئة ألف وحدة وخدمات سكنية لمجموع المواطنين البالغ عددهم نصف مليون حتى عام 2010. وهذه الظاهرة انطبقت على كل دول الخليج، حيث أصبح الإسكان وتملّك المواطنين للسكن جزءاً من دولة الرفاه طريقة أساسية لتوزيع جزء من ريع النفط من الدولة إلى المواطنين. وتعتبر نسبة تملك المواطنين للسكن في دول الخليج عالية نسبياً على مستوى العالم، باستثناء حالة السعودية [60].

الرسم البياني الرقم (10 ـ 12)

تطور عدد الوحدات السكنية في البحرين والإمارات والكويت 1941 ـ 2010 (بالآلاف)

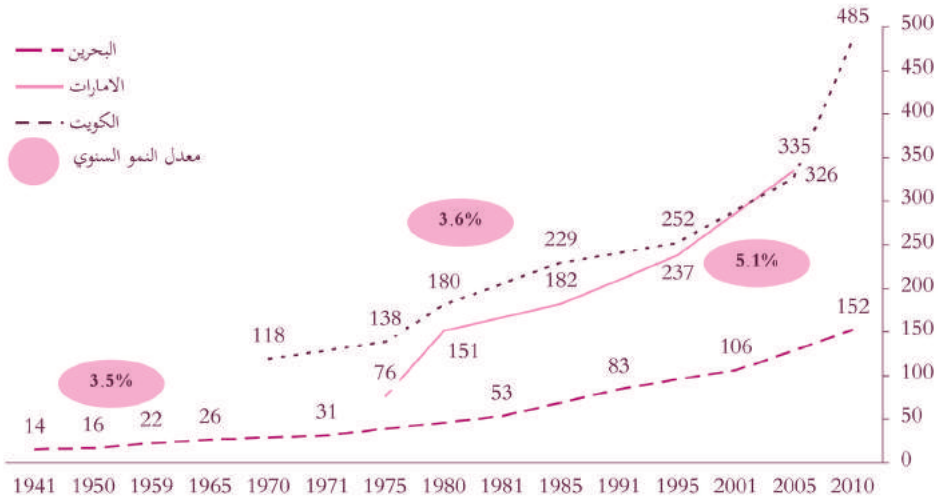

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية.

(59) Omar Hesham Alshehabi, «Radical Transformations and Radical Contestations: Bahrain's Spatial-Demographic Revolution,» *Middle East Critique*, vol. 23, no. 1 (2014), pp. 29-51.

(60) «نسبة تملك السعوديين لمساكنهم تفوق المعدلات في سويسرا وألمانيا واليابان وكوريا،» صحيفة **الرياض**، 30/ 8/ 2015، <https://goo.gl/xScMcF>.

الجدول الرقم (10 – 4)

نسبة تملُّك المواطنين لسكنهم

الدولة	نسبة تملُّك المواطنين لمسكنهم
الإمارات (2008)	75
السعودية (2016)	50
عمان (2010)	89
قطر (2010)	70
الكويت (2008)	80
المملكة المتحدة (2015)	64
الولايات المتحدة (2014)	65
النرويج (2015)	83
المانيا (2015)	52

المصدر: ««الإحصاء»: 49.8 بالمئة نسبة تملُّك الأسر للمساكن،» **اليوم**، 25 /2016/10، < https://goo.gl/h4CSBS >.

«نسبة تملك السعوديين لمساكنهم تفوق المعدلات في سويسرا وألمانيا واليابان وكوريا،» **الرياض**، 2015/8/30، <https://goo.gl/xScMcF>.

وقد وفرت أنشطة بناء دولة الرفاه والتنمية الجزء الأكبر من الفرص الاقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال في هذه الفترة الأولى من مدن الحداثة النفطية؛ إذ أصبح قطاع الإنشاء هو الطريق الرئيس لإثراء التجار المحليين، إضافة إلى نشاطات توريد السلع التي نمت من هذا النشاط الإنشائي والخدمات الاستهلاكية المصاحبة. وبالتأكيد، فقد استفاد ملّاك الأراضي من الزيادة الهائلة في أسعار العقار، التي تضاعفت عدة مرات في فترة الطفرات النفطية مع تدوير عوائده في بيع وشراء الأراضي، بحيث خُلقت ثروات بين ليلة وضحاها في سوق العقار. وفعلياً فقد كان تملُّك العقار، أو الشركات التي تعمل في الأنشطة المرتبطة بالإنشاء والواردات والخدمات المتعلقة بها، هما الطريقتان الوحيدان لتراكم الثراء الفاحش في دول الخليج، بحيث خلقت طبقات رؤوس الأموال المليارات من الدولارات من الثروات في غضون فترة لم تتعدَّ البضع سنين. أما الثراء عبر العمل في وظيفة، فلم يكن له أن ينافس من بعيد ولا من قريب، حتى وإن كان الموظف يعمل كمدير عام أو جرّاح قدير أو محام فذّ؛ إذ كان أقصى ما يمكن إدراكه عبر الاعتماد على قوة الوظيفة هو مستوى الطبقة الوسطى المرتفعة (لنا أن نسأل أنفسنا هل قط سمعنا عن طبيب أو محام في الخليج كوَّن ثروة من عشرات الملايين من الدولارات فقط من طريق مزاولة مهنته وليس عبر تملكه لشركة أو عقار؟). وبذلك، ليس من المستغرب أن إجمالي الفائض في الاقتصاد يعود إلى رأس المال والعقار بدلًا من قوة العمل في الخليج، كما أظهرنا في الفصول السابقة.

أدّت الدولة خلال هذه الفترة الأولى من مدن الحداثة النفطية الدور الرئيسي في خلق إجمالي

العرض والطلب في الاقتصاد في آن واحد، وذلك عبر صرف إيرادات النفط على هذه المشاريع الإنشائية ودولة الرفاه. فمن طريق توزيع الأراضي على المواطنين، والقروض والرواتب المصاحبة لها، توافرت الأراضي والقوة الشرائية عند المواطنين ووفرت الطلب على هذه المشاريع. وفي نفس الوقت، تم استقطاب شركات الإنشاء العالمية ذات المهارات والتكنولوجيا لتنفيذ هذه المشاريع، وسرعان ما تولت شركات الإنشاء المحلية زمام الأمور ونفذت مشاريع البناء السكنية التي لم تتطلب تكنولوجيا عالية.

وقد كان لأحجام البيوت «الفيلا» التي تم بناؤها الدور الكبير في زيادة كثافة الاستهلاك وتباعاً مضاعفة إجمالي الطلب في الاقتصاد. فلم يكن مستغرباً أن يحتوي بيت المواطن متوسط الدخل على خمس غرف نوم، ومطبخين، وصالة، ومجلس للضيوف ومجلس داخلي، بالإضافة إلى الحمامات ومرافق عاملي الخدمة المنزلية ومواقف السيارات الموازية، وقد تكون لديه حديقة صغيرة أيضاً. وبذلك، بعد أن كانت عوائل أغلب المواطنين تعيش في البيوت المتلاصقة في أحياء المدينة القديمة (وكانت أحياناً أشبه بأكواخ السعف أو «البرستي»)، أو في مساكن متواضعة في البادية أو في المناطق الزراعية، أصبح جزء كبير من المواطنين يعيش في بيوت زاد حجمها على البيوت في الدول الأكثر استهلاكاً وتصنيعاً في الغرب. ففي الكويت، بلغ متوسط مساحة البيت المبني 1569 م^2، مقارنة بـ 214 م^2 في أستراليا، و221 م^2 في الولايات المتحدة الأمريكية، و181 م^2 في كندا[61]. ليس هذا فقط، بل بنى الكثير من المواطنين ميسوري الحال «شاليه» أيضاً على البحر أو ملحقاً في مزرعة يستطيع تمضية عطله فيها، ليملك وحدتين سكنيتين أو ثلاث للاستهلاك الشخصي في البلد، هذا عوضاً من أي عقارات قد يملكها خارج البلاد.

وبذلك وفرت هذه المشاريع السكنية حلاً لرؤوس الأموال الفائضة في الاقتصاد، التي أتت مع إيرادات النفط المتضخمة، حيث كان أحد أهم الحلول للفائض من رؤوس الأموال هو أن يتم استثمارها في الأرض والعقار، من طريق بناء البنية التحتية والمباني والشوارع والبيوت والدكاكين، والحركة الاقتصادية التي ستنتج من ذلك من طلب على السيارات والمطاعم والسلع الاستهلاكية. وبذلك، تم تدوير إيرادات النفط أساساً في الحركة الاقتصادية المصاحبة لبناء دولة الرفاه–التنمية في مدن الحداثة النفطية، وبدون شك كانت هذه الحركة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد في الخليج في الفترة الأولى من الحداثة النفطية من الخمسينيات إلى الثمانينيات.

إضافة إلى تحريك رأس المال وتوفير دولة الرفاه–التنمية، كان الهدف الثالث المهم من نمط استعمال العقار هو بسط فنون حكم الدولة على المجتمع، بحيث تجذر نفوذ كتلة القوة

(61) «فيديو: مؤتمر الكويت للإسكان،» موقع اليوتيوب، 10 آذار/ مارس 2014، <https://goo.gl/qxwcMK>.

(Power Bloc) في أعلى هذا الهرم المجتمعي، وخصوصاً العائلة الحاكمة. فكما أدى تحكّم كبار شخصيات العائلة الحاكمة في مفاصل مؤسسات الدولة دوراً رئيسياً في بسط نفوذ العائلة على بقية الشعب، كان للتحكم في العقار دور رئيسي أيضاً في تثبيت هذه القوة السياسية والاقتصادية في العائلة الحاكمة.

وقد أسس العقار لهذا المبدأ عبر أكثر من وسيله. أولها تبلور مبدأ أن الدولة هي المالك الرئيسي للأرض في العصر الحديث، وهي مَن توزع الأراضي وتوفر السكن لأغلبية المواطنين. ولما كانت العائلة الحاكمة في أعلى سلم الدولة، فقد ارتبطت خدمات الدولة بالعائلة الحاكمة، حتى نُظر إلى هذه الخدمات وكأنها «مكرمة» من الحاكم وعائلته في كثير من الأحيان.

الطريقة الثانية كانت عبر طبيعة تصميم هذه المدن ذات الحداثة العالية، التي مكّنت الدولة من أن تصمم مدينة أكثر قابلية للتحكم وبسط النفوذ. فالمدن القديمة ذات النمو العضوي مشهورة بأنها ليست الأنسب لبسط نفوذ الدولة، إذ إن التوزيع الجغرافي لبيوتها يفتقر إلى التخطيط المركزي، وأزقتها الضيقة تصعّب دخول مركبات وعناصر الأمن إليها. فكما هو معروف، كان من الأهداف الرئيسية من نمط التصميم الحديث لمدينة باريس من قبل المصمم الشهير هاوسمان (Haussman) في خمسينيات القرن التاسع عشر (الذي تبعها بتصميم وسط البلد في القاهرة)، هو إحكام السيطرة على أزقة باريس الفقيرة التي ما انفكّت تنفجر فيها الانتفاضة تلو الأخرى ضد الدولة. لذلك صُمّمت الشوارع الرئيسية للمدينة كالشانزليزيه لتكون واسعة ومركزية في وسط المدينة، حتى تسهّل دخول القوات والمركبات الأمنية إلى أي من هذه الأحياء في حال نشوب الاضطرابات[62].

وكانت الحال مشابهة في مدن الخليج، ولنا كمثال أزقة مدينة المحرق الضيقة في البحرين. فبحسب المستشار بلغريف الحاكم الفعلي للبلاد آنذاك، كان أهل المدينة يرون أنفسهم بأنهم مستقلون عن الدولة المركزية، لذلك أصبحت قضية بسط نفوذ الدولة عليهم قضية ضرورية، وهذا كان من أهم أسباب بناء الجسر الذي يربط جزيرة المحرق بالجزيرة الأم في ثلاثينيات القرن الماضي[63]. ولم يتوقف سكان مدينة المحرق التاريخية عن كونهم أكبر مصدر للحركات المعارضة للبريطانيين ونظام الحكم المحلي حتى سبعينيات القرن العشرين، حين بدأ المواطنون بهجرة المدينة القديمة نحو الضواحي الجديدة بشكل موسع[64]. ولمثال أكثر قرباً من ناحية الزمن،

(62) David Harvey, *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution* (New York: Verso, 2012).

(63) *Bahrain Annual Reports*, pp. 24-30.

(64) المصدر نفسه، ص 24ـ30.

لنا أن نحلل عملية هدم حي المسورة في العوامية في السعودية عام 2017، حتى يسهل لقوات الأمن مواجهة الحركات المعارضة المسلحة التي كانت تستعمل أزقة الحي الضيقة كمأوى لها.

أما الطريقة الثالثة، التي قد تكون أهم طريقة لاستعمال العقار لتثبيت نفوذ العائلة الحاكمة، فكانت عبر استملاكهم وتسجيلهم للجزء الأكبر من العقار في هذه المدن الجديدة تحت ملكهم الخاص في مثال حي على ما يسمى التراكم (Primitive Accumulation) [65] المبني على الاستيلاء على أصول غالباً ما تكون إما ملكاً عاماً أو غير مملوكة لأحد، كالأراضي غير المأهولة سابقاً والبحار التي تم دفنها وتحويلها إلى ملك خاص ورؤوس أموال بالإمكان استعمالها في أنشطة ربحية. فلما كانت مؤسسات الدولة هي أساس الصرف والمحرك الاقتصادي الرئيسي للبلاد، وحيث إن ملك الأراضي الخاص كان يجب أن يسجل في مؤسسات الدولة حتى يتم الاعتراف به رسمياً، فقد أعطى ذلك الجهة التي لديها النفوذ الأكبر على مؤسسات الدولة القدرة على استعمال هذا النفوذ لتثبيت ملكها الخاص للعقار. ففي الكويت في الفترة 1952 ـ 1970/ 1971، خصصت 20.6 بالمئة من الميزانية لشراء الأراضي من أطراف خاصة، وفي قطر ذهبت 9.9 بالمئة من ميزانيات أعوام 1953/ 1955ـ1970 إلى نفس الهدف. وقد كان أكبر المستفيدين هم أعضاء العائلة الحاكمة والتجار المتنفذين، نظراً لكونهم أكبر ملاك للعقار[66].

وقد تكون السعودية ـ قياساً على حجمها ـ هي المكان الذي برزت فيه هذه العملية في تجليها الأوسع، حيث اشتهرت ظاهرة «الشبوك»، التي يقوم عبرها المتنفذون بتسوير الأراضي وتسجيلها كملك خاص لدى الدولة. فكما ذكرنا مسبقاً، كان أغلبية سكان السعودية تاريخياً يعتمدون على الزراعة والرعي في نمط حياتهم. وقد بنيت هذه النشاطات الاقتصادية أساساً إما على تملُّك أراضٍ زراعية صغيرة الحجم، وإما عبر أراض صحراوية كانت تحت النفوذ الجماعي لقبيلة أو مجموعة معينة. ولم يكن مبدأ الملك الخاص للعقار قد تجذر على نحوٍ موسع سوى في مناطق زراعية ومدينية محدودة. إلا أنه مع تأسيس الدولة ومن ثم تصدير النفط، قضي على هذه الأنماط السابقة من استعمال الأراضي والأعمال المرتبطة بها، وتم تأسيس مبدأ ملك الدولة والملك الخاص للأراضي. فطُبق قانون تسجيل الأراضي على مستوى المملكة عام 1952، بحيث إذا لم يكن باستطاعة الفرد إثبات ملكه الخاص للأراضي، عادت مباشرة إلى الدولة.

وسرعان ما أصبحت مؤسسات الدولة هي الجهة الرئيسية التي توزع الأراضي وتتحكم في من يحصل عليها، سواء الزراعية منها أو تلك التي في محيط المدن. فمن ناحية الأراضي الزراعية، كانت الهبات بداية صغيرة الحجم بمعدل هكتار (عشرة آلاف متر)، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى

(65) David Harvey, *The New Imperialism* (New York: Oxford University Press, 2003).

(66) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

هبات كبيرة من 5 إلى 10 هكتارات، التي فضلت كبار الملاك الزراعيين على صغارهم. وبعام 1980، وُزع 123 ألف هكتار على 14400 شخص و87 شركة كبيرة، بمعدل 8.5 هكتار لكل منهم. ثم ما لبثت أن تضخمت الأحجام بشكل متزايد، فبين عامي 1980 و 1984، وزعت 36 بالمئة من أراضي مساحتها 435 ألف هكتار على عشر شركات زراعية مساهمة (بمعدل 15660 هكتاراً لكل منها!)، و40 بالمئة إلى 1456 مزارع كبيرة ذات ملك فردي (بمعدل 120 هكتاراً لكل منهم)، و24 بالمئة إلى 18621 من «صغار» المزارعين، بمعدل 5.8 هكتار لكل منهم (والذين لم يكونوا «صغاراً» أبداً إذا ما قورنوا بصغار المزارعين في عصر ما قبل النفط!). وبذلك أصبحت السعودية من أكثر الدول حدة في عدم تكافؤ توزيع الأراضي، إذ إنه بعام 1981، كان 24 بالمئة من كل الأراضي الخاصة الزراعية في يد شركات أملاك خاصة فردية أو الشركات كبيرة الحجم.

الأمر نفسه انطبق على الأراضي غير الزراعية، حيث تم توزيعها على كبار الملاك بشكل أساسي. وبحلول عام 1981، كان 16.2 بالمئة من إجمالي ملاك الأراضي، يملكون 82 بالمئة من إجمالي الأراضي الخاصة في السعودية (وهذا الرقم مبني فقط على من يملك أرضاً، ولا يشمل الأغلبية التي لا تملك أرضاً أو عقاراً). وبطبيعة الحال، فقد كانت العائلة الحاكمة وكبار المتنفذين المقربين منها من تجار وأعيان هم أكثر المستفيدين منها. ونظراً للهبات الموسعة، وصل الحال إلى أنه في دولة بمساحة السعودية، كانت الدولة لا تملك تقريباً أية أراض زراعية في المدن[67]. أما أكثر المتضررين، فكانوا من صغار مزارعي الأمس وغيرهم من الرعاة، الذين فقدوا نمط عملهم وأراضيهم وحياتهم في ظل نمط استعمال الأرض الجديد.

قد تكون السعودية هي الحالة الأكثر حدة، إلا أن بسط نفوذ العائلة الحاكمة على الأراضي هي سمة بارزة في كل دول الخليج، بحيث رسخت سلطتهم على رأس الهرم الاجتماعي. إلا أن الدولة، كما رأينا، وزعت أيضاً جزءاً من هذه الأراضي على المواطنين عبر برامج الإسكان التي ذُكرت. وبذلك كان لتوزيع الأراضي دور مماثل لما أدّاه توزيع ريع النفط في المجتمع، بحيث كانت الدولة هي الموزع الرئيس للأراضي كما كان حالها مع توزيع ريع النفط، وذهب الجزء الأكبر من هذا التوزيع للأراضي وريع النفط للقلة في أعلى الهرم، ومن ثم حصل عموم المواطنين على الجزء المتبقي من ريع الأرض والنفط. وبذلك تجذَّر مبدأ «أريد نصيبي الخاص من كعكة الأراضي»، كما كان الحال مع ريع النفط من أعلى الهرم إلى أسفله، كل حسب مكانته السياسية والاجتماعية. كما خلقت عملية توزيع الأراضي في الضواحي الجديدة آلية محدثة لبسط التحكم على المواطنين، عبر إعطائهم ثروة مادية خاصة ارتبطت بحسن سلوكهم مع الدولة. فكما يقول

(67) Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 174-178.

المثل الأمريكي، فإن الشخص الذي يملك عقاراً وبيتاً في الضواحي لن يثور لأن عنده الكثير ليلهي نفسه فيه عن الثورة وليخسره إن حصلت الثورة، وخصوصاً إن كانت الدولة هي مصدر ثروته هذه.

إذاً، إجمالاً، كان نمط استعمال العقار في مدن الحداثة النفطية في النصف الثاني من القرن العشرين في الخليج موجهاً نحو توفير دولة التنمية-الرفاه للمواطنين، وتنشيط حركة رؤوس الأموال، وبسط نفوذ الدولة على الشعب، خصوصاً العائلة الحاكمة. وكان لوفرة إيرادات النفط أن تمول هذه المشاريع الإنشائية، التي استطاعت أن تلبي هذه الأهداف الثلاثة في آن واحد. أما المدن التاريخية، فبعد أن كانت مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الخليج في عصر ما قبل النفط، تضاءلت أهميتها في خضم مدن الحداثة النفطية. فحاراتها التي صممت أساساً للسير على الأقدام لم تستطع أن تتحمل اكتظاظ السيارات، ولا بيوتها المتراصة أصبحت مناسبة لنمو الاستهلاك الموسع في الفلل، ولا موانئها التاريخية التي صممت لتجارة اللؤلؤ استطاعت تحمل طبيعة التجارة الجديدة. لذلك، فإما أن الدولة قامت بهدمها كلياً وبناء مدن حداثية في مكانها، كما كان الحال في الكويت، وإما تم هدمها لبناء نسخة مزيفة على نمط ديزني (Disney) مهيئة لتحفيز الاستهلاك، كما كان الحال مع قطر في سوق واقف ومشيرب ومدينة الوكرة القديمة. وإن حصل وأن نجت هذه المدن التاريخية من الهدم، كما هو حال المنامة والمحرق في البحرين، فقد هجرها المواطنون على مر الزمن وقاموا بتأجير بيوتها للوافدين من ذوي الدخل المحدود الذين لم يسع لهم أن يتحملوا تكاليف نمط الاستهلاك الموسع في مدينة السيارات والضواحي الجديدة. كما حول بعض المواطنين هذه البيوت إلى شقق ودكاكين صغيرة ذات الملك الفردي، وبذلك تحولت المدن القديمة إلى عمارات شقق ودكاكين على هامش وأطراف الأحياء السكنية والتجارية الجديدة في مدن الحداثة النفطية، التي أصبحت هي مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وعصبها في الخليج.

ثامناً: حمى المشاريع العقارية الكبرى

في سخرية غريبة من الأقدار، كان مكتوباً حتى على هذه الأحياء الجديدة التي بُنيت في مدن الحداثة النفطية في فترة الخمسينيات إلى الثمانينيات، أن تصبح هي بدورها قديمة مهمشة في النمط الجديد من استعمال العقار في القرن الحادي والعشرين. بل بدأ يتبلور تناقض وتنافر بين الأهداف الثلاثة التي ذكرناها سابقاً في نمط استعمال العقار من توفير دولة الرفاه-التنمية، وخدمة رؤوس الأموال، وبسط سيطرة الدولة، وبين الأطراف المستفيدة من هذه الأهداف.

فبانتهاء الألفية الثانية، كان قد مضى نحو عقدين على أزمة هبوط أسعار النفط، التي تباطأت خلالها المشاريع الإنشائية الممولة من الدولة. وكانت مشاريع الإسكان الموجهة نحو المواطنين

تشكل عبئاً متزايداً على ميزانية الدولة، لذلك لم يعد بناؤها يوفر نفس الإغراء السابق لكبار أصحاب رؤوس الأموال. أما من ناحية المواطن، فقد كانت قائمة الانتظار لبيوت الإسكان تمتد لأكثر من عشر سنوات حتى في دول غنية مثل الكويت، بحيث لم يعد بإمكان الدولة أن توفي بالطلب المتسارع على هذه المشاريع. فعدد السكان والطلب على الإسكان ما انفك يزداد، بينما إيرادات النفط كانت في نقصان وتتقلب بشكل لا يسمح بالإيفاء بالمصروفات لهذا النمو في الطلب. فوصل الحال في الكويت أن انخفضت نسبة مالكي السكن الخاص بنسبة 8.4 بالمئة بين 2003 و2013 إلى 55.9 بالمئة، بينما ارتفع إجمالي الطلب في قائمة الانتظار على الوحدات السكنية بنسبة 47.6 بالمئة إلى أكثر من 108 ألف وحدة في المدة نفسها. ولما كان إجمالي عدد المنازل المبنية في الكويت عام 2013 قد بلغ 140 ألف منزل، فإن الإيفاء بهذه الطلبات الجديدة كان يحتاج فعلياً إلى بناء مدينة كويت جديدة، وقدرة الدولة على تمويل ذلك كانت من سابع المستحيلات إذا طلب منها بناء البيوت على نفس الحجم والنمط الذي بنيت عليه منذ اكتشاف النفط.

إلا أن الألفية الجديدة جاءت بالفرج، حيث ارتفعت أسعار النفط أكثر من خمس مرات في سنين معدودة. وسرعان ما عادت المشاريع الإنشائية العملاقة إلى الظهور في دول الخليج. إلا أن نمطاً جديداً قد بدأ بالتبلور في استخدام العقار والأراضي في الكثير من مدنها، وخصوصاً في البحرين والإمارات وقطر وعمان، حيث اختلف هذا النمط بشكل جذري عن النمط الذي ساد في دولة التنمية–الرفاه السابقة، وتميز بطغيان حمّى المشاريع العقارية الدولية الخاصة الكبرى.

مع بداية الألفية الجديدة، ظهرت حزمة من القوانين في هذه الدول تعبّر عن سياسة عقارية وسكانية فريدة من نوعها عالمياً. ولم يكن مستغرباً أن تكون دبي في مقدمة تطبيق هذه السياسة. حيث لم تعد المشاريع العقارية مسؤولة فقط عن تلبية طلب سكن المواطنين والوافدين الذين يعملون داخل البلاد، بل أصبحت المشاريع العقارية موجهة نحو المشتري الدولي، بحيث أصبح على الدول أن تجتذب هذا المشتري الدولي لشراء العقار فيها، وتصمم سياساتها ورؤاها حول ذلك. وبهذا، تبلورت على أرض الواقع مشاريع عقارية ضخمة تعبر عن رؤية اقتصادية جديدة، هدفها استقطاب مشتري العقار الدولي، وجعله شريكاً أساسياً في اقتصادات دول مجلس التعاون ومجتمعاتها.

وبذلك، امتدت مساحة الطلب الذي كان للعقار أن يلبيها، فبعد أن تركزت على سكان مجلس التعاون من مواطنين وقوة عمل وافدة، فقد وصلت الآن إلى الوافدين من مستثمرين لا يسكنون المنطقة بتاتاً. وقد دفع كبار ملّاك الأراضي وكبار ملّاك شركات الإنشاء والعقار نحو جعل هذه المشاريع في صلب الرؤى الاقتصادية الجديدة في هذه الدول. وهذا الأمر ليس بغريب، إذ كما رأينا

في الفترة السابقة، تركزت أغلب النشاطات التجارية في الاقتصاد المحلي حول الإنشاء، والخدمات والواردات المصاحبة للإنشاء. إذاً، انحصرت فعلياً الخبرات الإنتاجية التي راكمها أصحاب رؤوس الأموال في الخليج في أنشطة الإنشاء والاستيراد والخدمات الاستهلاكية الموازية، بدلاً من تراكم أي خبرة في التصنيع والتصدير. لذلك فليس من المستغرب أن يدفع هؤلاء نحو بناء مشاريع إنشائية ضخمة مرة أخرى، لكون مثل تلك المشاريع بمنزلة الحد الأقصى لخبراتهم الاقتصادية المتراكمة. ولما كانت الدولة مفتقرة إلى القدرة أو الاهتمام بتمويل مشاريع الإسكان للمواطنين كما في الفترات السابقة. وإذا كان دخل المواطن الخاص خارج ما توفره له الحكومة لم يسمح له بالصرف الموسع على المشاريع الإسكانية، فما المانع من توجه أنشطة التجار الإنشائية نحو سكان ليسوا في المنطقة، ولكن تتوافر لديهم القوة الشرائية المطلوبة، بالإضافة إلى المضاربين الذين يبيعون ويشترون في هذه المشاريع العقارية بهدف التربح (Real Estate Flipping).

وبذلك توجهت أغلبية النشاط الاقتصادي غير النفطي في المنطقة نحو بناء مشاريع عقارية ضخمة كان هدفها المعلن إغراء المستثمر الدولي بشراء العقار وتوجيه أنظاره نحو المنطقة. ففي المجموع، وبين هذه الدول الأربع من الإمارات والبحرين وقطر وعمان، تشير التقديرات المتحفظة أنه بعام 2009 أُعلن عن نية بناء ما لا يقل عن 1.3 مليون وحدة عقارية ذات التملك الحر أو الإيجار الطويل الأمد، أغلبها يحمل طابع الفخامة الموجهة لاجتذاب الطبقات المقتدرة، وهو ما يسمح باستيعاب ما لا يقل عن 4.3 مليون قاطن فيها[68]. إذاً فما كان يقرَّر أن يبنى من وحدات عقارية بهدف بيعها على غير المواطنين، كان يعد بجلب سكان يتعدون في عددهم مجموع مواطني هذه الدول ككل، والذي لم يتعدَّ 3.6 مليون نسمة عام 2008. وتم سن الرؤى التنموية والمخططات الهيكلية الجديدة لهذه الدول بناء على هذه المشاريع، حتى وصل حجم المشاريع في القطاع العقاري والإنشائي المعلن عنها في عز الطفرة النفطية عام 2008 إلى 1.2 تريليون دولار، مشكلة 57 بالمئة من مجمل المشاريع المعلنة في دول مجلس التعاون، إذ كانت أكبر عشر مشاريع إنشائية في المنطقة بقيمة 393 مليار دولار كلها من هذا النوع العقاري الدولي الضخم[69].

ولم يقتصر محيط هذه المشاريع العقارية الكبرى على دول مجلس التعاون، بل امتدت إلى العديد من البلدان العربية الأخرى بتمويل خليجي، فظهرت عدة مشاريع في مصر والأردن

---

(68) عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 94.

(69) Omar Alshehabi, «Histories of Migration in the Gulf Arab States,» in: Abdulhadi Khalaf, Omar AlShehabi, and Adam Hanieh, eds., *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf* (London: Pluto Press, 2015), pp. 101-131.

والمغرب وليبيا وحتى فلسطين على نفس نمط هذه المشاريع العقارية العملاقة[70].

وما لا لبس فيه هو بقاء المنتفعين الأساسيين من هذه المشاريع في رأس الهرم الاجتماعي، المكوَّن أساساً من المتنفذين من العائلة الحاكمة وكبار التجار، وهم أكبر المستفيدين من بيع الأراضي ومشاريع الإنشاء، التي وفرت حلاً لاستثمار رؤوس الأموال وتواصل نموها. إلا أن نمط استعمال الأراضي تغير جذرياً بناء على طبيعة هذه المشاريع. فلما لم يعد في مقدور الدولة أن تمول مشاريع الإسكان للمواطنين، ولكن لم يزل هناك حاجة لتمويل مشاريع الإنشاء كي يتواصل تراكم رؤوس الأموال، فقد اتجهت الأنظار نحو «القطاع الخاص» لتمويلها. وكان الحل هو أن توزع الدولة الأراضي أساساً بهدف توفير المساحة لبناء هذه المشاريع العقارية الضخمة، التي تحول تمويلها الآن إلى «القطاع الخاص».

ويعتبر «القطاع الخاص» هنا تعبيراً مضللاً إن لم تُفكك العلاقات الاقتصادية المترتبة على هذا النوع من المشاريع، حيث إن ميزة أساسية بنيت عليها هذه العلاقات تمثلت بالتلاقي وحتى التداخل بين متخذي القرار وكبار المستثمرين، حتى كان من الصعب في كثير من الأحيان التفرقة بين الطرفين. وليس من النادر أن يتكون الطرفان من الأشخاص أنفسهم. وهنا تتبين لنا خاصية أخرى مهمة ميزت هذه الفترة، وهي التشابك بين البنوك الاستثمارية وشركات مطوري العقار والمستثمرين ومؤسسات وأفراد الدولة، حتى إنه في كثير من الأحيان كان مطور المشروع هو نفسه البنك المستثمر وممثل الجهة الحكومية[71].

وبذلك تواصل دور الدولة رسم المخططات وسن القوانين الممهدة لهذه المشاريع، إلا أنه تم خصخصة المستفيدين منها وحصرهم في فئة صغيرة، ذلك بعد أن كان جزء منها على الأقل يصل إلى المواطنين عبر مشاريع الإسكان في الفترة السابقة من دولة الرفاه–التنمية. فأصبحت أجزاء كبيرة من أراضي الدولة تقدر أحجامها بعشرات الكيلومترات المربعة توزع على المتنفذين من العائلة الحاكمة وكبار التجار، وتحولت هذه الأراضي إلى عقارات خاصة مسجلة باسمهم، مكنتهم من بيع هذه العقارات على مطوري المشاريع العقارية العملاقة. وبدورهم قام هؤلاء المطورون، الذين كانوا في كثير من الأحيان من الشركات المصرفية والبنوك، برسم مخطط المشروع العقاري الضخم الذي يحتوي على قسائم عقارية أصغر بعد تقسيم الأرض التي تم شراؤها، على وعد أن

(70) كمثال مشروع الروابي في فلسطين، ومشروع Marrakech Ranch في المغرب، ومشروع مدينة الطاقة في ليبيا، وغيرها العديد من المشاريع التي مولها ونفذتها في غالبيتها شركات بنوك ومطورون خليجيون.

(71) لتفصيل أكثر حول حالة البحرين، انظر: Omar Hesham AlShehabi and Saleh Suroor, «Unpacking «Accumulation By Dispossession»,«Fictitious Commodification», and «Fictitious Capital Formation»: Tracing the Dynamics of Bahrain's Land Reclamation,» *Antipode*, vol. 48, no. 4 (2016), pp. 835-856.

تباع هذه الوحدات العقارية الفردية على المستهلك النهائي. وكان المشترون المستهدفون أساساً من قبل هذه المشاريع هم إما المستثمرون المضاربون على ارتفاع أسعار العقار (Speculators)، وإما المشترون الأجانب من الطبقة المقتدرة، إذ لم يكن باستطاعة الكثير من المواطنين تحمل تكلفة الشراء في هذه المشاريع العملاقة.

حسب تقرير لرويترز، جسد «بيت التمويل الخليجي» (GFH) مثالاً حياً لهذه الظاهرة على أرض الواقع[72]. فرسمياً، كانت المؤسسة عبارة عن بنك استثمار إسلامي، ولكن أغلب نشاطاتها في فترة الطفرة النفطية الثالثة تركزت على المشاريع العقارية الضخمة، حيث بدا كأنها كانت المؤسسة صاحبة فكرة المشروع والمطور له على أرض الواقع. مثال لإحدى هذه المشاريع هو مشروع «المرفأ المالي» العقاري الضخم في عاصمة البحرين المنامة، الذي يزعم التقرير أنه تم الحصول على أرضه كهبة من حكومة البحرين لأطراف متنفذة من العائلة الحاكمة ارتبطوا مع GFH في تنفيذ المشروع. وكان على الجهة المتنفذة توفير الأرض بسعر بخس أو بالمجان، فيما كان على GFH جلب المستثمرين الذين سيمولون بناء المشروع على أرض الواقع، والذين أتى الكثير منهم من دول الخليج الأخرى. وبذلك، أصبح هناك ترابط وثيق بين مؤسسات الدولة التي وهبت الأرض ووفرت البنية التحتية للمشروع، وأعضاء العائلة الحاكمة الذين وفروا قطعة الأرض الخاصة للمشروع، وبنك الاستثمار مطور المشروع، والمستثمرين الخليجيين الذين مولوا المشروع. وهذه الآلية، رغم الكثير من التساؤلات التي تشوبها، لم تكن حالة فريدة في مشروع واحد أو شركة واحدة، بل تم استعمالها بشكل مكثف في المشاريع العقارية الأخرى في المنطقة.

وبهذا، أضحت الأرض وكأنها سلعة مالية (Financial Commodity)، بدلاً من سلعة لها قيمة استعمالية (use-value) على أرض الواقع، حيث أصبحت الفائدة الأساسية من العقار هي كمية العوائد المالية المترتبة عليه، تماماً وكأن العقار أداة مالية مثلها مثل السندات (Bonds)، تباع وتشرى بناء على السعر، بدلاً من الخدمة التي سيقدمها هذا العقار على أرض الواقع. فلم يعد يهم إن كان العقار سيستعمل لبناء مشاريع إسكانية للمواطنين أو مدارس أو مستشفيات لهم، أو مشاريع عقارية عملاقة تباع على أي كان في العالم، بشرط أن يتحمل تكلفتها المالية[73].

وما كان ينطبق على الأرض أصبح ينطبق على المدينة أيضاً، إذ أصبح الهدف الرئيسي من

(72) Frederik Richter and Martin de Sa′Pinto, «Special Report: In Bahrain, a Symbol at the Heart of Revolt,» Reuters (16 June 2011), <http://www.reuters.com/article/2011/06/16/us-bahrain-gfh-idUSTRE-75F4LF20110616>.

(73) AlShehabi and Suroor, «Unpacking «Accumulation By Dispossession» ,«Fictitious Commodification», and «Fictitious Capital Formation»: Tracing the Dynamics of Bahrain's Land Reclamation,» pp. 835-856.

هذه المدن الجديدة هو زيادة الأرباح إلى الدرجة القصوى عبر المشاريع المبنية فيها. فعلى عكس المشاريع «التنموية» العملاقة التي سردناها في الفترة السابقة، وعلى الرغم من المآخذ عليها، فلم يكن الهدف الوحيد من هذه المشاريع هو الزيادة القصوى في الأرباح. كمثال، فإن بناء مشروع إسكاني للمواطنين كان يهدف إلى توفير السكن للمواطنين بالإضافة إلى زيادة الأرباح والأعمال لرأس المال. لذلك، اتجه الكثير من المشاريع في تلك الفترة نحو ما كان يعتبر مشاريع دولة التنمية- الرفاه، من بناء المطارات والأحياء السكنية للمواطنين والجامعات والمدارس... إلخ، حتى وإن كانت هذه الأهداف التنموية في كثير من الأحيان تشكل عذراً لزيادة الإنفاق من قبل الدولة بهدف تراكم أرباح رؤوس الأموال.

أما في النمط الجديد من استعمال الأرض على ضوء حمى المشاريع العقارية الخاصة الكبرى، فلم يكن غريباً أن تتغير كلياً بين ليلة وضحاها فكرة وهدف مشروع ضخم يمتد على عدة كيلومترات، ومن المفترض أن يعيش فيه عشرات الألوف من الأشخاص، ما دام ذلك يعني زيادة الأرباح. كمثال، فقد كان لدى شركة GFH سابقة الذكر مشروع عقاري في المغرب بعنوان أحياء مراكش الملكية ((Royal Ranches Marrakech (RRM)، الذي كان في ذروة الطفرة العقارية من المفترض أن يكون مشروع فلل فخمة موجهة إلى المشترين المقتدرين. أما بعد الأزمة العقارية والمالية العالمية في عام 2009، فقد تغيّر المشروع بين ليلة وضحاها ليصبح مشروع بيوت لمحدودي الدخل[74]. وتكررت القصة نفسها في حالة عدة مشاريع أخرى في الخليج، فما كان يوماً مشروعاً عقارياً فخماً، قد تغير إلى مشروع بيوت لمحدودي الدخل، ومن ثم إلى مشروع مدينة إعلامية، وكل ذلك بناء على ما قد يأتي بأعلى ربح ممكن.

ولما لم تعد هناك أي أهداف تنمية-رفاه مربوطة بالمشاريع، بل أصبح الهدف الرئيسي هو تعظيم الأرباح أياً كانت الطريقة، فلم يكن مستغرباً أن الشركات التي مسكت زمام المبادرة في أغلب هذه المشاريع هي بنوك وشركات مصرفية. فإذا كان هدف المشروع الأساسي هو تعظيم الربح، حاله حال أي أداة مالية (Financial Instrument) أخرى، أوليس من الأفضل أن تمسك هذا المشروع شركة مالية متخصصة في التعامل مع الأدوات المالية، حتى تزيد الربح المالي فيه قدر الإمكان؟

بهذا، أضحت هذه المشاريع العقارية الضخمة بأكملها سلعة، بل تم تسليع المدينة بأكملها (Commodification of the City)، بحيث أصبح تخطيط المدينة وبناؤها وهدمها مبنياً في الأساس على هدف الزيادة القصوى في الربح (Profit Maximization)، بدلاً من أي أهداف

(74) «GFH Redesigns Morocco Flagship Project,» Trade Arabia (20 October 2012), <http://www.tradearabia.com/news/CONS_224281.html>.

تنموية ـ رفاهية أخرى، التي أصبحت ثانوية وبالإمكان تغييرها وفق أهداف الربح. بل أصبحت المدينة بأكملها كما هو الحال مع العقار، أقرب إلى سلعة مالية، بحيث تم أمولة المدينة (Financialization of the City)، وأصبحت المؤسسات المصرفية المالية هي الجهة الرئيسية التي تخطط وتبني المدينة بأكملها من الصفر وحتى النهاية، ومن ثم يتم معاملة هذه المدينة كسلعة مالية تباع وتشرى لتراكم الأرباح[75]. بهذا لم تعد القيمة الاستعمالية (Use-value) أو الفائدة والخدمة التي تقدمها المدينة لمن يعيش ويعمل ويقطنها هي أساس قيمتها، بل أصبح أساس قيمتها هي قيمتها التبادلية (Exchange-value)، أو السعر والأرباح التي ستدرّها على من يملكها ويبنيها.

لم تدخل الكويت غمار حمى المشاريع العقارية الكبرى الموجهة للمشتري الأجنبي هذه، على الرغم من أن طبقة المتنفذين وكبار ملاك رؤوس الأموال أرادوا ذلك بشدة. وكان ذلك أساساً لوجود البرلمان المنتخب، الذي على الرغم من عدم قدرته على توفير بديل آخر نظراً لمحدودية صلاحياته التنفيذية، كان في وسعه أن يعطل أي حركة نحو تنفيذ هذه المشاريع العملاقة[76]. وبما أنه رأى بصورة صحيحة أن المستفيد الأول والأخير من هذه المشاريع هم كبار ملاك رؤوس الأموال والعقارات، وأن استفادة المواطن منها معدومة، بل إنه سيتضرر لكون هذه المشاريع ستأخذ أراضيَ وموارد كان بالإمكان توجيهها نحو بناء وحدات سكنية للمواطن، قام البرلمان برفض وصد أي من القوانين التي تسمح بفتح هذه المشاريع الكبرى أو بنائها. وبذلك، فإن ظاهرة تعطيل المشاريع الحكومية عموماً من قبل البرلمان في الكويت، قد أدت في سخرية من الأقدار إلى وقف هذه المشاريع العقارية الدولية الضخمة وعدم تفشّيها في البلاد.

أما في السعودية، فنظراً إلى حجم الدولة الكبير من ناحية السكان والمساحة، تواصلت المشاريع العملاقة في أخذ شكل المشاريع الموجهة ولو اسمياً نحو أمور التنمية ـ الرفاه التي يحتاج إليها المجتمع، كما كان الحال في العقود السابقة، أكان ذلك عبر إنشاء جامعات بشكل متضخم، كجامعة الأميرة نورة وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، أو التوسعة العمرانية الكبيرة في مكة المكرمة. إلا أنه حتى في السعودية تم الشروع في بناء مدن ضخمة كان من المفروض أن توجه نحو استقطاب المستثمر الأجنبي، كما كان الحال مع مشروع مركز الملك عبد الله المالي[77].

---

(75) يمثل مشروع مدينة نورانا ومشروع مدينة رفاع فيوز ومشروع مدينة درة البحرين أمثلة جيدة على هذه العملية، إذ إن كل هذه المشاريع تم رسم فكرتها وتخطيطها وتطويرها أساساً من قبل بنوك استثمارية.

(76) Michael Herb, *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014).

(77) Katie Paul and Andrew Torchia, «Interview-Riyadh's New Financial Hub Struggles with Ownership Uncertainty,» CNBC (25 April 2017), <https://goo.gl/FsKjtM>.

ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فسرعان ما هبّت عواصف الأزمة المالية والعقارية العالمية على الخليج في عام 2009، وبددت معها الكثير من هذه الأحلام العقارية الكبيرة في كل دول المجلس. وبحلول انتفاضات ما سمي «الربيع العربي» عام 2011، ومن ثم الأزمة النفطية التي تلت هذه الأزمات العقارية والمالية السابقة بدءاً من عام 2015، أخذ نمط استخدام العقار والاقتصاد المرتبط به في الخليج يترنح ولم يصل إلى مرحلة ثبات وتعافٍ حتى وقت كتابة هذه السطور.

خلاصة: نمط استخدام البيئة والعقار في مدن الحداثة النفطية

كان هدفنا في هذا الفصل تحليل المساحات المرتبطة بدورة إعادة تجديد عوامل الإنتاج في اقتصادات الخليج، أكان ذلك من ناحية النقد، أو قوة العمل، أو السلع المنتجة. وقد ركز الفصل بالتحديد على نمط استعمال العقار في اقتصادات دول مجلس التعاون، والتحولات التي طرأت على هذا النمط في عصر النفط.

وقد تبلور نمط استخدام العقار في دول الخليج العربية أساساً في بناء مدن الحداثة النفطية، التي بنيت حول السيارة وفلل الضواحي كوحداتها الرئيسية. حيث توجه نشاط الاقتصاد في الجزء الأول من عصر النفط من خمسينيات إلى ثمانينيات القرن المنصرم نحو بناء دولة الرفاه–التنمية في الخليج، وانصبت أغلبية النشاط الاقتصادي في تدوير عائدات النفط عبر قطاع الإنشاء والخدمات والاستيراد المصاحب له. وقد امتازت هذه المدن بالاستهلاك «السوبر–مكثف»، فأصبحت دول الخليج تتسم بأعلى نسب استهلاك للفرد من ناحية الطاقة، والمحروقات، والمياه، والغذاء، والسيارات، وحجم السكن، وحتى إكسسوارات التجميل في العالم. وأصبحت الدولة هي محور هذا النمط من استعمال العقار عبر تحكمها في إنفاق إيرادات النفط.

وكان لهذا النمط أن يستمر طالما توافرت إيرادات نفط كافية لتغذيته، ذلك لأنه حقق ثلاثة أهداف مركزية وفقت فيما بينها مصالح الفئات الرئيسية المختلفة في المجتمع بطريقة تفادت الصدام فيما بينها، إذ إن العائلة الحاكمة بسطت نفوذها على رأس الهرم الاجتماعي عبر تحكمها في توزيع ريع النفط والأراضي، حيث استحوذت على الجزء الأكبر منهما. أما كبار أصحاب رؤوس الأموال، فقد نمت ثرواتهم عبر المشاريع الإنشائية والتجارية المتضخمة، بينما حصل المواطنون على أراض ومساكن خاصة ونمط حياة عالي الاستهلاك. أما الوافدون، فعلى الرغم من التحكم فيهم عبر قانون الكفالة، فقد استفادوا أيضاً عبر الفرص الوظيفية المتنامية في المنطقة.

إلا أنه ما إن وصل الاقتصاد إلى مرحلة من عدم قدرة إيرادات النفط على تلبية الطلب الاستهلاكي والسكاني المتصاعد من هذا النمط من استخدام العقار، حتى ظهرت الخلافات والتوترات بين هذه الأهداف المختلفة والأطراف المرتبطة بها. وقد يكون هذا الصدام المتنامي فيما بين الأطراف وعدم قدرة إيرادات النفط على حله هو الجزء الأول الذي يضع علامة استفهام حول استدامة هذا النمط من استخدام العقار. ولما كانت الاستدامة هي محور اهتمامنا في هذه

الدراسة، فإن عدم قدرة إيرادات النفط المتذبذبة على مواصلة تمويل الطلب الاستهلاكي المتنامي، أكان من ناحية الطلب على الإسكان من المواطنين أم مستويات الاستهلاك المترتبة عليه، ينذر بعدم استدامة هذا النمط من استخدام العقار ونمط النمو المرتبط به.

إلا أن هذه ليست القضية الأكبر المرتبطة بالاستدامة في نمط النمو واستخدام العقار، فمن الممكن جداً أن تبرز معادلة اقتصادية جديدة بعد الأزمة النفطية، تسمح بالتوافق بين هذه العوامل الاقتصادية المختلفة المرتبطة بنمط استخدام العقار. بل إن القضية الأكبر مرتبطة باستدامة هذا النمط من النمو واستخدام العقار على نموذج الحداثة النفطية الذي بُنيت حوله الحياة في الخليج. فأهمية النفط في اقتصاد ـ بل حياة ـ الإنسان ككل في الخليج تتعدى قيمة إيرادات النفط والمعادلة بين العرض والطلب الاقتصادي فقط. فكما تحدثنا، فإن أغلبية أسس الحياة في الخليج، من توفير المياه والطاقة والشوارع إلى تشغيل السيارات وبناء المساكن، تعتمد جذرياً وأساساً على النفط. وبذلك، فإن النفط فعلياً أصبح الدم الذي يسري في عروق الحياة في الخليج ويجعلها قادرة على الاستمرار، ليس فقط من ناحية تزويده بالمال الذي تشتري به دول الخليج كل حاجاتها، بل أيضاً من ناحية استعماله وحرقة لتزويد تلك الحاجات على أرض الواقع.

بل إن الاستهلاك المحلي للنفط ما انفك يزداد بوتيرة متسارعة في دول مجلس التعاون، كما هو حال نمو الاستهلاك النهم الذي بيّناه في المواد الأخرى، حتى بدأ يشكل نسبة ليست بصغيرة من إنتاج النفط الذي كان يوجه سابقاً للتصدير (انظر الرسمين البيانيين الرقمين (10 ـ 13) و(10 ـ 14)). وبذلك، بدأت القيمة الاستعمالية للنفط في دول المجلس عبر استهلاكه داخلياً تدخل في منافسة وتناقض مع قيمته التبادلية التي توفر النقد لاقتصاداتها عبر بيعه في الخارج.

الرسم البياني الرقم (10 ـ 13)
الاستهلاك اليومي للنفط في دول التعاون (ألف برميل/يوم)

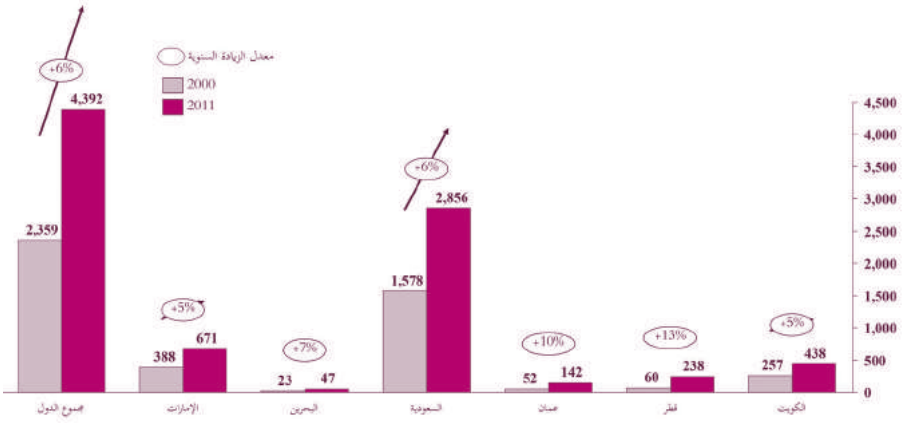

المصدر: شركة النفط البريطانية، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون.

الرسم البياني الرقم (10 – 14)

الاستهلاك المحلي من النفط في دول التعاون 2011 (ألف برميل/ يوم)

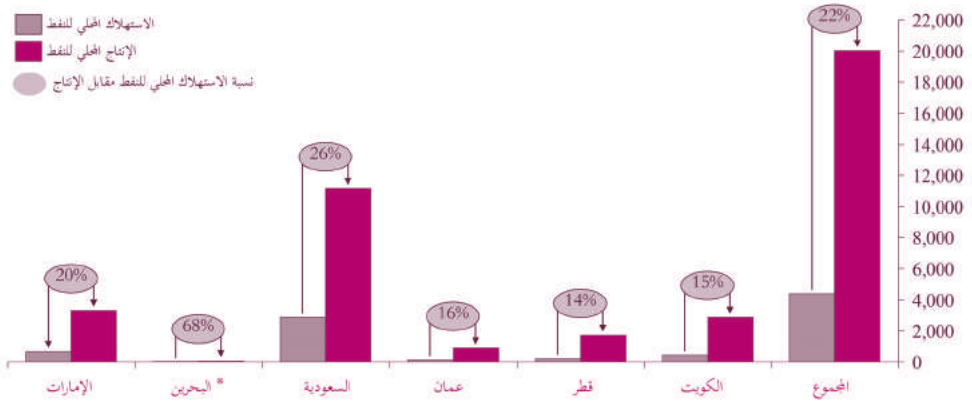

* لا يشمل إنتاج حقل أبو سعفة

المصدر: شركة النفط البريطانية، البنوك المركزية لدول مجلس التعاون.

ولذلك لنا أن نسأل: لو حصل واختفى النفط أو نضب، كيف سيتم توفير المياه في الخليج، وكيف سيتم تسيير المركبات، وكيف سيتم تزويد الطاقة التي تلطف حرارة الجو الملتهبة؟ ولنتذكر أن دول الخليج ما زالت حتى اليوم وبعد مرور ثمانين سنة على إنتاج النفط، غير قادرة على تصنيع الآلات والتكنولوجيا التي تحتاجها لإنتاج وإعادة إنتاج صناعة النفط، بل إنها تعتمد على شركات وتكنولوجيا وقوة عمل وافدة لبناء وتوفير هذه الآلات والمصانع، فما بالك بالتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج وإعادة إنتاج مصانع الطاقة والماء؟

أخيراً وليس آخراً، فإن خطورة عدم الاستدامة الناتجة من هذا النمط من استخدام العقار والاستهلاك المكثف يتمحور حول إمكان استدامة البيئة (Ecology) في الخليج. فهذا التوسع النهم في المدن والبيوت والاستهلاك يتم أساساً على أرض صحراوية كانت كذلك لملايين السنين قبل مجيء عصر النفط. لكن مع بروز تلك الحقبة الزمنية التي أصبح فيها تأثير الإنسان في العالم الذي يعيشه أكثر من أي كائن أو عامل آخر على وجه الأرض، وهي الحقبة الزمنية التي يعرفها العلماء بحقبة «الأنثربوسين» (Anthropocene) [78] أو حقبة طغيان التأثير البشري على الكرة الأرضية؛ فقد أصبح الإنسان هو المتحكم الرئيسي في بيئة أراضي الخليج في عصر النفط، وبالإمكان تحويل الصحراء إلى ملعب غولف أخضر أو منتجع تزلج من طريق الطاقة والمياه والتكنولوجيا التي يوفرها النفط.

(78) Andreas Malm, *Fossil Capital: The Rise of Steam Power and the Roots of Global Warming* (London: Books, 2016).

ومن المهم أن نشدد على مركزية استملاك واستهلاك الطبيعة في نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون. فإن كنا ركزنا في الفصول السابقة على اعتمادية اقتصادات دول الخليج على نحوٍ مفرط على استملاك وتصدير النفط بالإضافة إلى استيراد قوة العمل بوصفهما المحورين الرئيسيين لنمط نمو الإنتاج، والذي لخصناه في مصطلح OELI، فإن تحليلنا لن يكون مكتملاً لو لم نضف استملاك واستهلاك البيئة كعمود ثالث إليهما. وهذا الاستملاك والاستهلاك للبيئة يشمل النفط، ولكن يتعدى ذلك ليشمل الأراضي والبحار والهواء التي ما انفكت تُستَغَل بشكل توسعي في سبيل تفعيل النمو الاقتصادي. وبذلك، فإن النمو العددي في إنتاج دول مجلس التعاون لا يعتمد على النمو العددي فقط في قوة العمل، بل يعتمد أيضاً على النمو العددي في مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها استملاك مكونات الطبيعة وتسخيرها لهذا الأمر.

وهذا الاستملاك والاستغلال الموسع للبيئة عنى أنه تم تسخير عواملها إلى عقلية وإيقاع دورة نمو رأس المال. وهذه نقطة محورية من المهم التعمق فيها. فكما ذكرنا مسبقاً، ترتكز عقلية رأس المال أساساً على هدف تعاظم الأرباح، وزمن دورته نادراً ما تتعدى بضع سنين أو عقود على أبعد تقدير. في المقابل، فإن البيئة وما فيها ليست سلعة صُنعت بهدف الربح، بل هي نتاج الملايين من العلاقات والعوامل الإيكولوجية والبيولوجية والجغرافية التي كانت خارج منطق السوق والمال. كما أن الدورة الزمنية لهذه البيئة قد تمتد إلى آلاف بل ملايين السنين. وبذلك، فإنه إذا ما تم تسخير البيئة في سبيل أهداف رأس المال، فإنه يتم غلبة عقلية والإيقاع الزمني لدورة رأس المال على العوامل الأخرى التي بنيت وتفاعلت عليها الطبيعة لملايين السنين. ولنأخذ مثالاً على أرض الواقع، فإن المياه الجوفية في باطن شبه الجزيرة العربية تكونت وتجمعت على مدى الملايين من السنوات. في المقابل، فقد تم استنزاف جزء كبير منها في غضون بضع سنين في سبيل مشروع زراعة القمح الكارثي الذي طُبق في السعودية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

وهكذا، أضحى بالإمكان تسليع البيئة وتحويلها إلى عقار، أكان ذلك في أراضيها أو بحارها، وتم معاملة هذه البيئة وكأنها ذات مخزون غير متناه ومتجدد للأبد، بالإمكان استهلاكه بشكل متواصل ومتصاعد دون أي اعتبارات لاستدامته في سبيل نمو قيمة الإنتاج. وهذه البيئة الهشة من صحار وبحار، التي استطاعت الاستمرار ودعم حياة العديد من الكائنات الحية لملايين السنين، أصبحت في خطر حقيقي الآن في عصر النفط من نمط حياة بني البشر واستهلاكهم النهم في المنطقة، الذي يتوسع بشكل استثنائي كما رأينا في دول الخليج. فأراضي الصحراء يتم ابتلاعها لبناء مدن آخذة في التوسع، وحتى البحار وما يسكنها من كائنات لم تسلم من هذه العملية، بل بدأ ردمها بشكل موسع في مدن الحداثة النفطية، حتى وصلنا إلى مرحلة من الردم كان الهدف

الوحيد منها هو بيع الأرض التي تم ردمها بأعلى سعر ممكن لأعلى مضارب عقاري[79]، ويبدو أنه لو اكتشفوا طريقة لتسليع الهواء، لما نجا من أنيابهم أيضاً. وهكذا، فإن النمو المتواصل في القيمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون يعتمد على القدرة المتواصلة على إيجاد كميات إضافية من البيئة بالإمكان تسخيرها لمتطلبات نمو الإنتاج دورياً، ويبدو أن مدينة «نيوم» المزمع بناؤها في شمال غرب السعودية هي أحدث التجليات لهذه الظاهرة.

هذه المعدلات الاستثنائية على مستوى العالم من نمو السكان والاستهلاك تنعكس نتائجها على التغيرات في البيئة في دول الخليج، إذ أصبحت أجواؤها تعتبر الأكثر تلوثاً في العالم، بحيث وُجدت خمس مدن خليجية (الجبيل والرياض والدمام في السعودية والمعامير ومدينة حمد في البحرين)[80] في قائمة أكثر عشرين مدينة تلوثاً في العالم. كما أصبحت المنطقة في صدارة تبعات التغيرات المناخية والاحتباس الحراري في العالم، بحيث تخشى تنبؤات العلماء أن تصل درجات الحرارة إلى مستويات قاتلة تجعل العيش في المنطقة مستحيلاً خلال هذا القرن[81]. وينطبق الأمر نفسه على بحار الخليج، التي كانت لآلاف السنين هي مصدر المعيشة الرئيسي لسكان المنطقة، حيث أضحت اليوم من أكثر البحار تلوثاً في العالم بفعل الزيت والملوثات المسكوبة فيها[82]. أما مخزونات المياه العذبة الموجودة طبيعياً في باطن الأرض، والتي أخذت ملايين السنين لتتراكم، فقد تم استنزافها في غضون بضع عقود على نحوٍ شبه كلي[83]. ويبدو أنه لو ولى عصر النفط، فإنه حتى نمط الحياة السابق ببساطته وقسوته لن يكون ممكناً، ذلك أن البيئة التي مكنت ذلك النمط من الحياة قد تم تدميرها على نحوٍ شبه كلي. وعندها لن يكون السؤال المحوري هل نمط النمو الاقتصادي الحالي في الخليج مستداماً، بل هل من الممكن أصلاً للحياة البشرية أن تتواصل مستقبلاً في المنطقة؟[84].

---

(79) AlShehabi and Suroor, «Unpacking «Accumulation By Dispossession», «Fictitious Commodification», and «Fictitious Capital Formation»: Tracing the Dynamics of Bahrain's Land Reclamation,» pp. 835-856.

(80) «Pant by Numbers: The Cities with the Most Dangerous Air - Listed,» *The Guardian*, 13/2/2017, <https://goo.gl/493f55>.

(81) Peter Dockrill, «Middle East May Be Uninhabitable This Century Due to Deadly Heat, Study Finds,» Science Alert (5 November 2015), <https://goo.gl/iWJrJC>.

(82) «Persian Gulf Pollution Called World's Worst,» *Chicago Tribune*, 7/2/1993, <https://goo.gl/zX6JkM>.

(83) Nathan Halverson, «What California Can Learn from Saudi Arabia's Water Mystery,» Reveal News (22 April 2015), <https://goo.gl/XKobXq>.

(84) تم تقديم بعض هذه الأفكار في مقالة سابقة: Salem Saif, «Blade Runner in the Gulf,» *Jacobin* (2 November 2017), <https://jacobinmag.com/2017/11/gulf-states-oil-capital-ecological-disaster>.

الخاتمة

ما العمل؟ أولوية البيئة والإنسان في نمط نمو الإنتاج

أولاً: ملخص نمط نمو الإنتاج

كان موضوع هذا الكتاب هو نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، والاقتصاد المرتبط به في عصر النفط.

وحتى نفهم نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون، علينا أن نبدأ بفهم نمط استملاك النفط واستخراجه، إذ تعتبر أراضي دول الخليج المستودع الأكبر والأقل تكلفة لاستخراجه عالمياً حسب التكنولوجيا المتوافرة في القرن العشرين. وبهذا تم تحويل النفط الموجود في باطن أراضي الخليج منذ ملايين السنين إلى سلعة متوهمة، لها سوقها وسعرها وبائعوها ومشتروها، وأصبحت دول الخليج المزود الرئيسي لهذه السلعة في العالم، مما أعطاها كمية ريع هائلة من تصدير النفط. وهذه الكمية المستخرجة من حقول المنطقة بنيت بداية على حسابات شركات النفط العالمية وتوجهت أساساً لحاجات السوق العالمي بدلًا من معطيات الاقتصاد المحلي. وقلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بكثرة في المنطقة، وهي عوامل ناجمة أساساً عن الخصائص الجيولوجية والبيئة الاستثنائية بدلًا من تطور قوى الإنتاج والتكنولوجيا في المجتمع، إضافة إلى تصدير النفط بناء على حاجات السوق العالمي بدلاً من اعتبارات الاقتصاد المحلي، أدت إلى تدفق إيرادات هائلة على دول الخليج كانت غير مبنية على اعتبارات القاعدة الإنتاجية وقدرات قوة العمل المحلية.

الخطوة التالية في نمط إنتاج النفط تمحورت حول طريقة التعاطي مع هذه الثروة في دول الخليج، حيث أدى تدفق هذه الإيرادات الهائلة من الخارج إلى ظهور ما عُرف بمشكلة الامتصاص:

كيف لهذه المجتمعات أن تتعامل مع قوة شرائية تتعدى قدرات قوى الإنتاج فيها في عصر ما قبل النفط أضعاف المرات؟ وكان نمط التعامل مع إيرادات النفط هو التالي: إن الدولة، وهي الجهة التي تستلم إيرادات النفط من العالم الخارجي، استعملت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط لبناء إمارات الحكم المطلق المحدّث نفطياً، حيث تم تركيب الإنفاق للتأكد من هيمنة الحاكم وعائلته على أعلى الهرم الاجتماعي. وتم استعمال إيرادات النفط كتوزيعات وإنفاقات جارية ارتبطت بقرب المكانة الاجتماعية إلى متخذي القرار لمن يستلمها، حيث وزعت على جهات خاصة وعامة كرواتب ومخصصات ودعم وخدمات الاجتماعية. هذا فضلاً عن إنفاقات على مشاريع إنشائية تتضخم في فترات الطفرات وتنحسر عند تراجع أسعار النفط. أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء الاستثمار في المشاريع العامة المبنية على الإنتاج الربحي وتكاثر رأس المال، التي أخذت نسبة صغيرة جداً من استعمال إيرادات النفط.

وهذه الإنفاقات حركت باقي الاقتصاد، ما نتج منه نمط نمو عام معين، يستند النمو فيه إلى رؤوس الأموال الخاصة، التي تجسدت بشكل شركات عائلية تعتمد أساساً على استيراد العمالة الوافدة متدنية الإنتاجية والحقوق والمهارة والتعليم، ينحصر إنتاجها في قطاعات اقتصادية منخفضة المخاطر وغير قابلة للتصدير، معتمدة على الاستيراد والاستهلاك المحلي العالي، وتركزت أساساً على قطاعات الإنشاء والاستيراد والخدمات الاستهلاكية المصاحبة. وهذا النمط من النمو إجمالًا يعتمد على النمو العددي في صفوف قوة العمل ومدخلات الإنتاج، ولا يستند إلى النمو في الإنتاجية والتطور في التكنولوجيا. وإضافة إلى الواردات، فقد شكل استملاك واستهلاك البيئة أحد أهم مدخلات الإنتاج، بما فيها الأراضي والبحار والهواء، وهي تم تسخيرها على نحوٍ موسع ومتزايد لمتطلبات النمو في عملية الإنتاج. ولم يستطع الموظفون المواطنون منافسة الوافدين من ناحية تكلفة العامل، إذ إن تكلفة إنتاج العامل الوافد تحدد في بلده الأم حيث تتواجد عائلته، وهذه كانت أقل كثيراً من تلك المطلوبة للمواطنين. لذلك انحصر دور المواطنين في المؤسسات الحكومية وبنسبة أقل في المشاريع الإنتاجية العامة، في حين اعتمد القطاع الخاص العائلي على نحوٍ شبه كلي على الوافدين.

وتتجدد هذه الدورة عبر قيام أصحاب الشركات الخاصة بإعادة استثمار أموالهم في هذه النشاطات في الاقتصاد المحلي على نحوٍ متواصل، بحيث يتم تجديد وإعادة إنتاج نفس نمط النمو واستمراريته على نحوٍ موسع. ويتميز نمط النمو هذا باعتمادية كبيرة على المدفوعات التي تغادر الاقتصاد المحلي وتتجه إلى الاقتصاد العالمي، والتي تشمل نسبة عالية من الواردات، وتحويلات العمالة الوافدة، إضافة إلى تصدير نسبة معتبرة من رؤوس الأموال خارج دول الخليج لاستثمارها دولياً، وهذا ما جعل دول الخليج هذه من أكبر مصدري رؤوس الأموال الخاصة والعامة في العالم.

إذاً، بالإمكان تلخيص دورة النقد في الخليج كالتالي: 1 ـ استملاك واستخراج النفط وتحصيل الإيرادات من بيعه في الخارج؛ 2 ـ توزيع الدولة ذات الحكم المطلق المحدث للأغلبية الساحقة من ثروة النفط العامة في شكل مخصصات وخدمات اجتماعية لجهات خاصة وعامة بمعايير تعتمد على القرب من متخذ القرار. هذا بالإضافة إلى الإنفاق على المشاريع الإنشائية الضخمة، وبنسبة أقل على المشاريع العامة الإنتاجية؛ 3 ـ ومن ثم يتم خلط هذه الأموال المتدفقة في القطاع الخاص العائلي مع مدخلات الإنتاج من البيئة والسلع والعمالة الوافدة ذات الإنتاجية والمهارة والحقوق المتدنية، لإنتاج قطاعات اقتصادية ذات استهلاك واستيراد عاليين في مقابل صادرات لا تذكر، وهي تعيد استثمار بعض من أرباحها في نفس الأنشطة الاقتصادية ؛ 4 ـ بينما تخرج من الاقتصاد كميات عالية من الأموال في شكل رؤوس أموال خاصة وعامة للاستثمار في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى التحويلات من العمالة الوافدة والمدفوعات للواردات.

وإذا ما ألقينا نظرة شاملة على دورة الاقتصاد هذه، نجدها تعتمد على تواصل القدرة على تصدير النفط للعالم الخارجي بأسعار مجزية، حتى تتمكن من تغطية ما يخرج من الاقتصاد من مدفوعات للواردات وتحويلات العمالة الوافدة ورأس المال المغادر للبلاد. هذا بالإضافة إلى أهمية تواجد كميات ومخزونات إضافية من «الطبيعة» بالإمكان استملاكها واستغلالها في عملية الإنتاج، نفطاً كانت أو أرضاً أو بحاراً أو هواء. ويعتمد الطلب العام في الاقتصاد المحلي أكثر فأكثر على كثافة الاستهلاك العالية من قبل المواطنين والدولة، التي يتم تمويلها أساساً عبر إيرادات النفط المحصلة من الخارج، التي توزعها الدولة بدورها على المواطنين. في المقابل، فإن العرض العام لقوة العمل والسلع التي يحتاج إليها الاقتصاد لتقديم الخدمات والأنشطة الاستهلاكية في الدولة، يتم تزويدها أساساً عبر استقبال العمالة والسلع من الخارج. وبهذا، يكون الطلب العام والعرض العام يعتمدان أساساً على معطيات ومعايير تحدد خارج حدود الدولة أكثر فأكثر، وتمتد مساحات إعادة تجديدها على مدى العالم، حيث يعتمد تمويل الطلب العام على إيرادات النفط، ويعتمد العرض العام على استقطاب قوة عمل وسلع مستوردة. وقد بيّنّا ذلك عبر دورة النقد في اقتصادات دول مجلس التعاون.

يعتبر نمط النمو هذا فريداً من نوعه في العالم، وقد اختصرناه بمسمى «تصدير النفط ـ استيراد قوة العمل» للدلالة على أهم ميزتين يتسم بهما. وإذا أردنا أن نؤطر أهم الخصائص التي تميز نمط التراكم هذا، بحيث إن وُجدت هذه الخصائص في اقتصاد معين، فبإمكاننا إدراج هذا الاقتصاد ضمن فئة OELI، ويمكن أن نلخص أهم هذه الخصائص في التالي:

1 ـ الدولة هي الجهة التي تحصل على ريع النفط (بما فيه الغاز الطبيعي).

2 ـ يتم جني ريع النفط من بيعه خارج الاقتصاد المحلي.

3 ـ يشكل النفط جل صادرات الاقتصاد المحلي إلى الخارج.

4 ـ تمول جل مصروفات الدولة المحلية (بما فيها الجارية والرأسمالية) بواسطة إيرادات النفط.

5 ـ تشكل مصروفات الدولة المحلية جل الإنفاق في الاقتصاد المحلي غير النفطي.

ترتبط النقاط السابقة بتصدير النفط وأوجه إنفاقه من قبل الدولة في الاقتصاد، وهذا كما ذكرنا سابقاً هو أحد أهم عاملين في تشكل نمط التراكم في الخليج. أما العامل الثاني المهم، فلنا أن نضيفه كمحدد رئيسي أيضاً في الخاصية السادسة:

6 ـ قوة العمل مستوردة من خارج مساحة الاقتصاد المحلي.

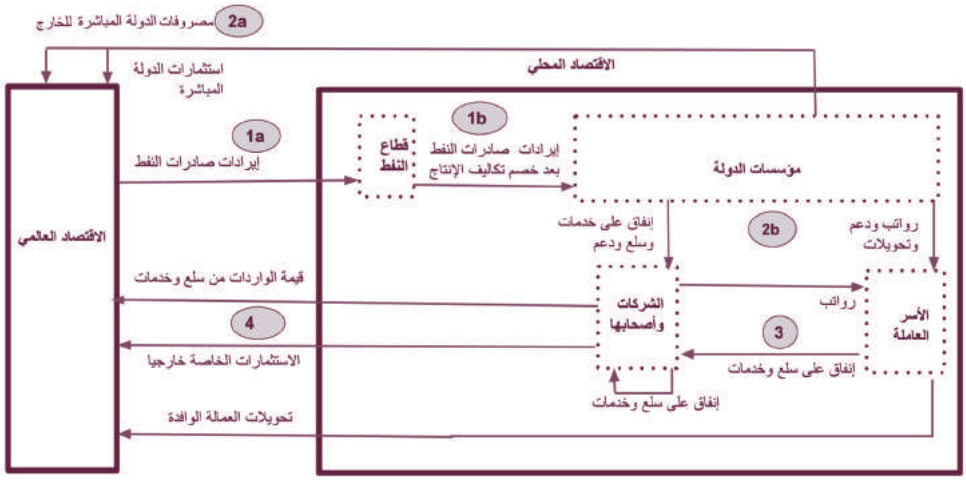

إذا وُجدت هذه الخصائص في اقتصاد معين، فبإمكاننا أن نسمي الاقتصاد من نمط OELI. ويجب أن نؤكد أن ما نبيِّنه في ما تقدم هو نوع مثالي لنمط نمو يعتمد بالكامل على النفط والعمالة الوافدة. بالطبع لا يوجد اقتصاد يمتثل كلياً لهذه المواصفات، إلا أن دول الخليج تقترب جداً من ذلك، إذ إن الخصائص من 1 إلى 6 تنطبق عليها بنسب عالية جداً. إذاً، كلما اقتربت خصائص أي اقتصاد من خصائص النمط المثالي المذكور أعلاه، كان بإمكاننا تسمية نمط تراكمها بنمط OELI . وباستثناء دول الخليج، قد تكون الدول الوحيدة التي ينطبق عليها هذا النمط في عصرنا هي ليبيا في عهد القذافي (على الرغم من اختلاف نظام السلطة) وسلطنة بروناي، وإن كانت بنسب أقل كثيراً من دول الخليج (خصوصاً من ناحية نسبة العمالة الوافدة).

على أرض الواقع، قد تبلور هذا النمط الاقتصادي بشكل ملموس في بناء المدن الحديثة والأنشطة الموازية لها، ولكن هذه المدن والأنشطة كانت من نوع خاص، فسميناها مدن الحداثة

النفطية، وذلك لأنها اعتمدت على النفط ليس من ناحية إيرادات بيعه للخارج فقط، بل على استخدام النفط والتكنولوجيا المصاحبة له أيضاً، لتوفير أبسط مقومات الحياة فيها، بما فيها تحلية المياه وإنتاج الطاقة. وبذلك، فإن النفط أدّى دوراً أساسياً في اقتصاد دول مجلس التعاون من ناحية توفير القيمة التبادلية (النقد) للاقتصاد ليموِّل مدفوعاته إلى الخارج، ولكن أدّى دوراً أساسياً أيضاً من ناحية القيمة الاستعمالية عبر استخدامه لتزويد أسس الحياة في هذه المجتمعات.

وقد بنيت هذه المدن في دول الخليج على نمط الحداثة العالية، التي اتخذت السيارات وفلل الضواحي كوحدات رئيسية في تصميمها. وتتميز هذه المدن بنموها السكاني العالي، وكثافة استهلاكها للسيارات والشوارع والمياه والغذاء والطاقة والمنشآت العمرانية الضخمة، على نمط مدن الضواحي التي تعتمد على السيارات المستوحاة مما يسمى «المدن المشمسة» في الولايات المتحدة، كلوس انجلوس وهيوستون، حيث أصبحت دول الخليج أعلى دول العالم استهلاكاً على المستوى الفردي بلا منازع. بل حتى إن بعض دول الخليج وصلت إلى مرحلة بناء مدن من هذا النوع تتعدى حاجات سكانها المحليين، وموجهة في الأساس إلى المشتري «الدولي»، بحيث سارعت في بناء «مدن دولية» في بدايات الألفية الثالثة، وذلك حتى يتم التواصل في هذا النمط الاقتصادي المبني على تدوير عوائد النفط في إنشاء مدن ذات كثافة في الاستهلاك والاستيراد.

ومن المهم أن نشدد على مركزية استملاك واستهلاك الطبيعة في نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون. فإن كنا قد ركزنا في السرد السابق على اعتمادية اقتصادات دول الخليج على نحوٍ مفرط على استملاك وتصدير النفط بالإضافة إلى استيراد قوة العمل الوافدة بوصفهما المحورين الرئيسيين لنمط نمو الإنتاج، الذي لخصناه في مصطلح OELI، فإن تحليلنا لن يكون مكتملاً لو لم نضف استملاك واستهلاك البيئة كعمود ثالث إليهما. وهذا الاستملاك والاستهلاك للبيئة يشمل النفط الذي يتم حرقه واستغلاله في سبيل نمو النمط المعين من الإنتاج والاستهلاك الذي برز في دول المجلس، ولكن يتعدى ذلك ليشمل الأراضي والبحار والهواء التي ما انفكت تستغل بشكل توسعي في سبيل تفعيل النمو الاقتصادي. وبذلك، فإن النمو العددي في إنتاج دول مجلس التعاون لا يعتمد على النمو العددي فقط في قوة العمل، بل يعتمد أيضاً على النمو العددي في مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها استملاك مكونات الطبيعة وتسخيرها لهذا الأمر.

ثانياً: ما هو الخلل الإنتاجي؟

إذاً ما هو الخلل الإنتاجي في نمط النمو هذا؟ حتى نبين هذا الخلل علينا أن نحلل دورة الإنتاج السابقة، وكما شرحنا في الفصل الأول، فبإمكاننا الحديث عن نوعين من الخلل: الأول يرتبط بعملية الإنتاج نفسها، ويمكن تعريفه بالتأخر النسبي في تقنيات نمط نمو الإنتاج مقارنة بأنماط نمو

الإنتاج الأخرى. كمثال، قد يعتبر نمط النمو متأخراً نسبياً من ناحية التكنولوجيا والإنتاجية، أو من ناحية طبيعة السلع المنتجة، بحيث إنه لا يستطيع إنتاج سلع وخدمات بتكنولوجيا متقدمة تنافس ما ينتجه نظراؤه من مجتمعات.

أما النوع الآخر من الخلل فيرتبط بالقدرة على الاستدامة، وخصوصاً في القدرة على ضمان إعادة إنتاج وتجديد الشروط الأولية ليستمر نمو نمط الإنتاج في دورته بشكل متواصل. إذاً، علينا أن نسأل: كيف يقوم نمط النمو الإنتاجي والنظام الاقتصادي المرتبط به في الخليج بإعادة إنتاج وتجديد نفسه؟ وكيف يقوم بتوفير العوامل الأساسية التي يحتاجها بشكل متواصل حتى يضمن إمكان إعادة تجديد نفسه بشكل متواصل ومنتظم؟ فإن لم يستطع هذا النمط الإنتاجي، لأي سبب من الأسباب، ضمان توافر وتجدد كل هذه العوامل التي يحتاج إليها حتى يضمن استمراريته وتجدده، فهذا يعني أن فيه خللاً ـ أي أنه غير مستدام. وهذا يعني بالتالي أنه علينا تبيان ماهية هذه العناصر الأساسية التي يحتاج إليها أي نظام إنتاجي ـ اقتصادي ليضمن تواصله وتجدده، والنظر إلى دورة التجديد لكل منها التي تضمن استمرارية وتوفير هذا العنصر. وكان هذا الهدف هو المرتكز الرئيسي للدراسة: تبيان خصائص وطبيعة وتاريخ نمط نمو الإنتاج السائد في الخليج، وما إذا كان نمط نمو الإنتاج هذا قادراً على إعادة إنتاج وتوليد نفسه اجتماعياً، وبذلك يكون مستداماً على المدى البعيد.

وحتى نحلل هذين النوعين من الخلل في دول مجلس التعاون، تبين لنا أنه يجب أن ننظر إلى قطاع النفط بوجه خاص لكونه المحرك الرئيسي للاقتصاد، بالإضافة إلى تحليل نمط النمو العام في بقية الاقتصاد غير النفطي. ومن ناحية قطاع النفط، يتمثل الخلل الإنتاجي في كون إنتاج القطاع مبنياً على قلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بكثرة في المنطقة، وهي أساساً نتاج الخصائص الجيولوجية (أي البيئية) الاستثنائية للمنطقة بدلاً من تطور قوى الإنتاج والتكنولوجيا في المجتمع. بداية، تم تخطيط الإنتاج في هذا القطاع بناء على اعتبارات شركات النفط العالمية لمصالحها الربحية الخاصة، التي رسمت خطط إنتاجها بناء على حاجات واعتبارات السوق العالمي بدلاً من معطيات قوى الإنتاج في الاقتصاد المحلي، وتواصل هذا التوجه نحو تلبية اعتبارات السوق العالمي حتى في عصر تأميم النفط. والريع العالي الناتج من قلة تكلفة استخراج النفط ووجوده بكثرة في المنطقة نظراً لخصائص جيولوجية بحتة، بالإضافة إلى تصديره بناء على حاجات السوق العالمي بدلاً من اعتبارات قوى الإنتاج في الاقتصادي المحلي، أدى إلى تدفق إيرادات هائلة على دول الخليج بطريقة لا تعكس إنتاجية قوة العمل فيها. وقد سبب ذلك خللاً لأنه أصبح على دول الخليج التعامل مع إيرادات هائلة متقلبة ليست مبنية على مستوى تطور القاعدة الإنتاجية وقوة العمل فيها، وبذلك أصبحت هذه الإيرادات التي يتم تحديدها في السوق العالمي هي العامل الرئيسي الذي يسيّر ويهيمن على بقية قوى الإنتاج في المجتمع بدلاً من العكس.

أما الخلل الإنتاجي من ناحية عدم الاستدامة، فإضافة إلى كون النفط مورداً ناضباً، فإن أساس هذا الخلل يتمثل بالقدرة على إعادة إنتاج صناعة النفط وكيفية استعمال إيرادات النفط. من ناحية صناعة النفط، على الرغم من مرور أكثر من ثمانين سنة على إنتاجه، فإن دول الخليج ما زالت غير قادرة على إنتاج وتصنيع الآلات التي تحتاج إليها لاستمرارية وإعادة إنتاج هذه الصناعة ذاتياً، من معدات حفر الحقول ومصانع التقطير والتكرير... إلخ، إذ إنها تعتمد بشكل شبه كلي على الشركات العالمية الأجنبية لتزويدها بهذه المعدات وبناء المصانع. وبذلك، فإنه حتى في أهم قطاع إنتاجي لدول الخليج، فهي غير قادرة على ضمان إعادة إنتاج هذا القطاع بشكل دائم ومستمر بشكل ذاتي. ولنا أن نقارن ذلك مع النرويج، التي أصبحت من الدول الرائدة في مجال تصنيع معدات وآلات قطاع النفط، حتى وصلت إلى مرحلة تصديرها.

أما من ناحية إيرادات النفط، فتمثل الخلل الإنتاجي بعدم استعمال أغلبية هذه الإيرادات النفطية كرأسمال عام يُستثمر كثروة عامة في أنشطة إنتاجية لتتكاثر قيمة هذه الثروة بناء على مبدأ تراكم رأس المال العام. بل استُعملت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط إما في مشاريع إنشائية متضخمة دون عائد للدولة، وإما كتوزيعات ومخصصات جارية لم ترتبط بالإنتاج، تزداد مع قرب المكانة الاجتماعية لمن يستلمها من متخذي القرار في الدولة. حيث وزعت الإيرادات لجهات خاصة وعامة من طريق الرواتب والمخصصات والدعم، وهذه أخذت الأغلبية الساحقة من إيرادات النفط. أما توجيه عائدات النفط للاستثمارات والمشاريع العامة، فلم يأخذ إلا حصة صغيرة من دخل النفط. وبهذا تحولت إيرادات النفط، التي من المفترض أن تكون ملكاً عاماً يتم استثماره بشكل إنتاجي مستدام حتى يتكاثر كثروة عامة لمختلف الأجيال المتعاقبة، إما إلى مشاريع إنشائية ضخمة دون دخل للدولة وتحتاج إلى صيانة مستمرة، وإما إلى مخصصات جارية غير متجددة وغير مرتبطة بالإنتاج، للجهة الخاصة التي تحصل على حق التصرف بها كما تريد.

أما إذا حوَّلنا ناظرينا إلى الإنتاج في بقية الاقتصاد، فيتمثل النوع الأول من الخلل الإنتاجي، الذي يرتبط بالإنتاجية والتكنولوجيا في هذا الاقتصاد، بأن الانتاج في الاقتصاد، باستثناء قطاع النفط (وقطاع المشاريع العامة نسبياً)، يعتمد على قوة عمل وتكنولوجيا ذات إنتاجية متدنية ومستمرة في التدني، بحيث لا يستطيع المنافسة على مستوى العالم من ناحية الصادرات. ويعتمد في إنتاجه أساساً على العمالة الوافدة متدنية الإنتاجية والحقوق والمهارة والتعليم، التي يتمحور إنتاجها في قطاعات اقتصادية منخفضة المخاطر وغير قابلة للتصدير. هذا إضافة إلى استناد نموه إلى توسع مطرد في استملاك واستهلاك مواد الطبيعة في عملية الإنتاج، في قطاعات تعتمد أساساً على الاستيراد والاستهلاك المحلي العالي، ومتركزة أساساً على قطاعات الإنشاء والاستيراد والخدمات الاستهلاكية المصاحبة. وهذا النمط من النمو يعتمد إجمالاً على النمو العددي في

كميات مدخلات الإنتاج، خصوصاً مواد الطبيعة وقوة العمل منها، ولا يستند إلى النمو في الإنتاجية والتطور في التكنولوجيا.

أما النوع الآخر من الخلل الإنتاجي، الذي برأينا هو البعد الأعمق، فهو الخطر الشديد من عدم استدامة نمط نمو الإنتاج هذا الذي برز في الخليج على مدى السنوات الستين الماضية. وهذه الخطورة تبرز في أكثر من شكل من عدم قدرة نمط النمو على توفير الشروط الأساسية لإعادة إنتاج نفسه. أولاً، إن الاقتصاد يعتمد على ضخه بصورة متواصلة بإيرادات تصدير النفط، وذلك حتى يمول المدفوعات التي تخرج من الاقتصاد من واردات وتحويلات عمالية ورؤوس أموال، والتي تهرب من الاقتصاد بلا عودة. والعوامل التي تحدد دورة الاقتصاد المحلي، وطلبها على الواردات وقوة العمل من السوق العالمي ورؤوس الأموال التي تخرج من الاقتصاد، تختلف كلياً عن العوامل التي تحدد طلب السوق العالمي للنفط، وبالتالي تختلف كلياً عن العوامل التي ستحدد الإيرادات التي تحصلها دول الخليج من النفط. فدورة الاقتصاد المحلي تدخل فيها عوامل الطلب على السلع والغذاء والمعدات المستوردة... إلخ، إضافة إلى عوامل الطلب على العمالة الوافدة، وأخيراً حسابات أصحاب رؤوس الأموال الخاصة حول تصدير أموالهم إلى الخارج، التي تختلف عن العوامل في الاقتصاد العالمي التي تحدد إيرادات النفط التي تحصلها دول الخليج. إذاً، لدينا مساحتان مختلفتان: السوق المحلية، والسوق العالمية، لكل منهما عواملهما الخاصة، ولكن تربط هاتين المساحتين إيرادات النفط المحصلة من الخارج، التي تستعملها دول الخليج لتدفع كلفة وارداتها واستثماراتها في العالم. وبهذا فإن دول الخليج تعتمد بشكل جذري على السوق العالمي ليواصل ضخها بإيرادات النفط. ولكن عوامل الطلب على إيرادات النفط محلياً، تختلف عن العوامل التي تحدد ما تجنيه دول الخليج في سوق النفط العالمية. وإذا ما عجز الاقتصاد عن تحصيل إيرادات النفط الكافية من الخارج لتلبية متطلبات دورته المحلية لأي سبب من الأسباب، فإن دورته الاقتصادية ستنقطع وتكون غير مستدامة.

وعدم استدامة نمط النمو هذا يبرز في أكثر من مفصل من الاقتصاد، ولنا أن نتفحص دورة النقد في اقتصادات دول الخليج كي تتبين لنا نقاط التماس والتناقض الممكنة في هذه الدورة، والتي توجد تقريباً في كل خطوة منها. ففي أي من الخطى السابقة بالإمكان أن تتطور أزمة ما تضع إمكان تواصل الدورة ككل في خطر إن هي تبلورت على أرض الواقع. فإذا ما أخذنا الخطوة 1a، وهي أساس ما يدخل دول الخليج من إيرادات النفط، فقد تسبب هذه الخطوة أزمة إن تدنت إيرادات النفط أكثر فأكثر. وقد يكون ذلك نظراً لهبوط سعر النفط في العالم بسبب انخفاض الطلب عليه (كمثال نظراً إلى زيادة عدد السيارات السارية على الكهرباء) أو نظراً إلى هبوط تكلفة إنتاجه (كما يحصل منذ عام 2017 مع انخفاض تكلفة إنتاج النفط عبر عملية تكسير النفط الصخري)، أو لأن

النفط بدأ ينضب وبذلك تنخفض الكمية التي يمكن تصديرها من الدولة. وقد تكون هذه أول وأهم نقطة تماس في دورة النقد في الخليج، فبدون إيرادات النفط ما من شك أن دورة الاقتصاد الحالية ستنهار. وإذا ما نظرنا إلى كمية إيرادات النفط نسبة إلى عدد مواطني دول المجلس، فإن الإيرادات نسبة إلى كل مواطن تتقلب مع أسعار النفط، كما أن معدلها يهبط تدريجياً على مر الزمن لارتفاع أعداد المواطنين بشكل متواصل (ناهيك بالارتفاع في أعداد الوافدين).

إيرادات النفط بالأسعار الثابتة لعام 2015

مقسومة بأعداد المواطنين على مر الزمن (دولار أمريكي)

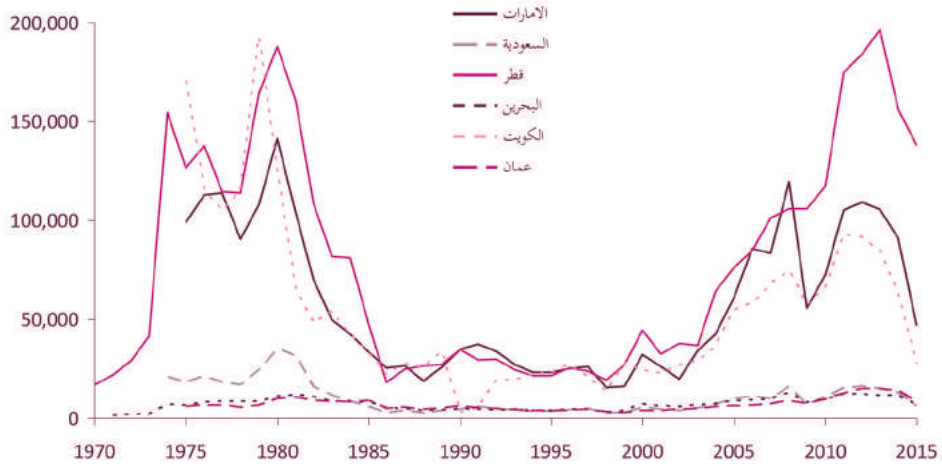

تتقلب إيرادات النفط لكل مواطن مع تقلب أسعار النفط وزيادة اعداد المواطنين.

المصدر: أجهزة الإحصاء الرسمية، GLMM

نقطة تماس أخرى هي في الخطوة 2a، بحيث قد تتزايد إنفاقات الدولة إلى درجة تفوق إيراداتها. وعلى الرغم من أن المحللين كانوا يرون ذلك من سابع المستحيلات خلال طفرة السبعينيات، إلا أن هذه أضحت حالة عانتها كل دول الخليج في الثمانينيات والتسعينيات بسبب تضخم المصروفات وقلة الإيرادات، كما دخلتها كل دول الخليج مرة أخرى مؤخراً وبلا استثناء منذ العام 2015. وهذه أيضاً ستسبب ضغطاً على إمكان تواصل نمط نمو الإنتاج إن استمرت لفترة من الزمن، بما أن إنفاق الدولة يؤدي دوراً محورياً في نمط النمو. وقد تتبلور هذه الأزمة عبر ارتفاع سعر الفائدة على القروض للدولة، أو حتى عدم وجود مقرضين للدولة وبدء رؤوس الأموال بالخروج من الاقتصاد المحلي، كما حصل لليونان في نفس الفترة.

الخطوة 3 أيضاً ممكن أن تصبح مصدراً للأزمات، التي قد تتمثل بعدة تجليات. أولها هو في

العلاقة ما بين الدولة والمواطنين، إذ إن عدد المواطنين الذين يعانون البطالة قد يزيد مع تضاؤل إمكانات الدولة لتوظيفهم في القطاع العام، وقد ينخفض مستوى المعيشة لدى المواطنين مع تقلص الريع النفطي الذي تحوله الدولة لهم. وقد بدأت بوادر هاتين الظاهرتين بالظهور بنسب متفاوتة في دول الخليج، إذ اتخذت كل دول الخليج خطى تقشفية شملت رفع سعر الطاقة والمياه والمحروقات وحتى خفض علاوات الرواتب في خضم الأزمة النفطية منذ عام 2016. كما بدأت نسب البطالة بالارتفاع بين صفوف المواطنين منذ تسعينيات القرن الماضي.

نقطة تماس محتملة أخرى هي في العلاقة ما بين رأس المال والعمل، إذ إنه في خضم الصعوبات الاقتصادية ، فإن الدولة تدفع بالمواطنين للعمل في القطاع الخاص، وأن يقبل القطاع الخاص بتوظيفهم. وقد تتطور الأزمة إن واصلت الشركات الخاصة المحلية رفضها توظيف المواطنين أو التحايل على ذلك عبر التوظيف الوهمي، والاستمرار في الاعتمادية المطلقة على العمال الوافدين. وفي المقابل فقد يرفض المواطنون العمل في القطاع الخاص في ظل الحقوق والرواتب المتدنية في هذا القطاع، وهذا يفاقم مشكلة البطالة. وقد تكون نقطة تماس أخرى محتملة هي في أن يطالب العمال الوافدون بحقوقهم بشكل أكثر تنظيماً، حيث برزت عدة تظاهرات واعتصامات وإضرابات في خضم الأزمة النفطية الأخيرة في صفوف العمال الوافدين المطالبين بحقوقهم، إضافة إلى تزايد المطالبات من المنظمات الحقوقية العالمية في هذا المجال. وعموماً، فإن الأزمة الكبرى التي تخاف منها أي دولة هي نشوب اضطرابات اجتماعية أو انتفاضات أو حتى ثورات فيما بين سكانها إن وصل الوضع الاقتصادي–السياسي إلى مستوى لم يعد الناس يقبلون به، وهذه بالتأكيد ستسبب أزمة لنمط النمو. وأظن أن أحداث ما سمّي الربيع العربي منذ عام 2011 هي أفضل علامة على ذلك.

وأخيراً وليس آخراً، فقد تنشب أزمة أيضاً في الخطوة 4، إذ قد تزيد الأموال التي تخرج من الاقتصاد على تلك التي تدخل إليه، إما عبر زيادة الواردات المطردة، أو هروب النقد ورؤوس الأموال إلى الخارج، أو ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة. وكل هذه قد تضغط على الحساب الجاري وعلى مخزون الدولة من العملة الصعبة خلال انخفاض أسعار النفط. وقد دخلت السعودية والبحرين وعُمان هذه المرحلة منذ عام 2015، وخصوصاً في حالة الدولتين الأخيرتين ذات الاحتياطي المتواضع من الدولارات، حيث انخفض مخزونهما من العملة بشكل قد يضعضع الثقة في قدرة الدولة في المحافظة على أسعار صرف عملتها وربطها بالدولار. وإن تواصل العجز في الحساب الجاري واستمر هروب رؤوس الأموال بأعداد كبيرة ولفترة ممتدة من الزمن، بحيث يزيد النقد الذي يخرج من الاقتصاد أكثر فأكثر على ما يدخل له، فعادة ما تتجسد الأزمة في شكل أزمة عملة وانهيار قدرة البنك المركزي على تثبيت سعر صرفها مع الدولار.

هل أي من هذه الازمات الاقتصادية ممكنة الحدوث في دول الخليج، وإن كان كذلك فأي منها يعتبر الأقرب والأكثر توقعاً حتى كتابة هذه السطور في الربع الأخير من 2017؟ من ناحية السؤال الأول، فبالتأكيد قد يحدث ذلك لبعضها، بل كما بيّنّا، إن دول الخليج تواجه بعض هذه الأزمات حالياً. ففي عام 2015 هبطت أسعار النفط أكثر فأكثر، وأصبحت كل من دول الخليج تعاني عجزاً في الميزانية. كما بدأت حالات التقشف تضر بالمواطنين وتقلل الريع النفطي الموجه إليهم وترفع من سخطهم، وأدت ضغوط البطالة لأن تدفع الدولة القطاع الخاص إلى توظيف المواطنين، إلا أنه وإلى حد الآن، المواطنون عموماً والقطاع الخاص غير راضين بذلك إجمالاً. ومن غير المعروف إن كانت ستنجح خطى الحكومة في هذا المسعى، وخصوصاً أن سياسات توطين سوق العمل قد فشلت مراراً في العقود السابقة. كما بدأت أيضاً بعض الإضرابات تنشط في صفوف الوافدين، خصوصاً في ظل عدم دفع بعض الشركات لرواتبهم في ظل الأزمة، كما كان الحال مع شركة سعودي أوجيه الإنشائية. وقد كان هناك ضغط كبير من هذه الناحية أيضاً من مؤسسات حقوق الإنسان والعمال والوافدين التي بدأت تشدد حملاتها على دول الخليج لانتزاع حقوق أكثر للعمال الوافدين، كما تبين الحملة على قطر في خضم استعداداتها لكأس العالم 2022. وتبقى الانتفاضات العربية في عام 2011، التي شملت بعضاً من دول الخليج وخصوصاً تلك ذات الدخل المحدود، شبحاً يخيم على حكوماتها من ناحية احتمال نشوب انتفاضات فيما بين شعوبها. وأخيراً وليس آخراً، فإن الحساب الجاري قد دخل نطاق السالب في السعودية والبحرين وعمان عام 2016، ونزلت احتياطيات العملة الأجنبية في كل دول الخليج بشكل متسارع، منذرة بأن تواصل الحال على المدى المتوسط والبعيد فإن أزمة العملة ربما لا تكون بعيدة في بعض هذه الدول.

وإن كانت كل هذه الأزمات محْدقة، فأي منها قد تنفجر قبل الأخرى؟ لا نعلم، وليس دورنا هنا أن نتكهن بالمستقبل، إذ كذب المنجمون ولو صدقوا؛ ولكنه في رأيي أن كل منها ممكنة، بل من الممكن أن تتبلور أكثر من واحدة منها في آن واحد. فمن الخطأ النظر إلى كلّ نقاط التماس والتناقض هذه على أنّها قضايا مستقلة، أو اعتبار هذه الخطى على أنّها مجرّد مجموعة من المشاكل المشتتة وغير المترابطة جوهرياً. فكما حاولنا أن نبيّن في هذه الدراسة، فمن المهم أن نحلل أوجه الترابط فيما بين هذه العناصر المتضافرة في ظل نمط نمو الإنتاج العام. ومن الخطأ معاملة نمط نمو الإنتاج وعوامل الإنتاج التي تدخل فيه وكأنّها ظواهر جامدة، يستحيل أن يطرأ عليها التّغيير، فجدلية التّاريخ لا تتحرّك في خطوط مستقيمة مرسومة مسبقاً، بل إنّ التغيرات المستمرة في عوامل دورة الإنتاج، والتناقضات التي تولدها، تجعل من الصعب، بل من المستحيل، التنبؤ بدقة بكل ما قد يحصل من توابعها. وعلى نفس القدر من الأهمية كيفية تعامل الأطراف ذات المصلحة مع هذه التغيّرات. فعندما تخرج التبعات عن المألوف، تجد الأطراف المختلفة نفسها على المحك،

وخارج نطاق ما اعتادت التعامل معه، أكانت الأنظمة المحلية، أم فئات الشعب المختلفة، أم القوى الدولية.

وعلى الرغم من ذلك، بل بسبب ذلك، يصبح من المهم أن ننظر إلى نمط نمو الإنتاج ودورة إعادة إنتاجه وتجديده بشكل شمولي، كي نفهم أوجه الخلل الرئيسية في عدم استدامته، مع أهمية أن نبقي في البال بأن معرفة وعلم الإنسان محدودة بحيث لا يستطيع التكهن بكل التداعيات التي قد تنتج من هذا العدد اللامحدود من التعاملات والعلاقات الاجتماعية فيما بين المليارات من البشر. وإذا ما حاولنا أخذ هذه النظرة العامة الشاملة لنمط نمو الإنتاج في الخليج، فيتبين لنا أن هناك عوامل بنيوية عميقة قد تسبب خطراً أكثر تجذراً من ناحية استدامة نمط نمو الإنتاج، وخصوصاً من ناحية قدرته على توفير وإعادة إنتاج العوامل الرئيسية التي تدخل في دورته.

فأغلبية الأزمات التي بيّناها مسبقاً في خطى دورة النقد، بالإمكان نظرياً مداواتها عبر إعادة توازن الاقتصاد والمالية والإنفاق. فبالإمكان كمثال خفض إنفاق الدولة، أو زيادة الضرائب لتعظيم إيراداتها، وبذلك تحلحل الأزمة في مالية الدولة، على الرغم من التداعيات الاجتماعية التي قد تترتب على ذلك. كما يمكن خفض الواردات أكثر فأكثر لمعادلة الحساب الجاري، أو وضع القيود على خروج رؤوس الأموال من البلاد، أو تغيير سعر صرف العملة... إلخ، من حلول إجرائية لضبط تدفق الأموال إلى خارج البلاد، التي اضطُرت الكثير من الدول كالأرجنتين واليونان لتطبيقها لإعادة الهيكلة المالية ودورة النقد في الاقتصاد. لكنه في رأينا حتى هذه الأزمات التي ذكرناها في ما تقدم، وعلى الرغم من خطورتها الجمة، فإنها لا تمثل أساس الخطر الرئيسي المحدق بدول مجلس التعاون في عدم استمرارية نمط نمو إنتاجها، بل المشكلة أعمق وتتمثل بأن نمط نمو الإنتاج نفسه قد يفقد القدرة على تزويد العوامل الرئيسية التي يحتاج إليها لإعادة إنتاج نفسه وتجديدها.

وقد يكون أكبر سبب لعدم استدامة هذا النمط الإنتاجي، هو أن دول الخليج غير قادرة بنفسها على ضمان توفير وإعادة تجديد العوامل الأساسية لنمط نمو إنتاجها دون الاعتمادية على الغير، بل إنها تعتمد بشكل رئيسي على بقية العالم ليواصل تزويدها بهذه العوامل، التي تتحمل دول الخليج تكلفتها عبر الاعتمادية الكلية على تصدير مورد واحد وهو النفط. وهذا يشكل خطراً عليها من عدم الاستدامة على المدى الطويل ومن التقلبات الحادة على المدى القصير، وذلك لاختلاف محددات السوق المحلي في مقابل السوق العالمي جذرياً. وأول مخاطر عدم القدرة على تجديد عوامل الإنتاج هي بالتأكيد في سوق النفط، الذي يعتبر مورداً ناضباً تعتمد عليه دول الخليج كلياً لقبض الأموال التي تحتاج إليها من الخارج وضخها في دورة الاقتصاد المحلية. فان اختفى النفط كلياً، توقفت الدورة السابقة كلياً أيضاً في ظل نمطها الحالي، إذ يكون أساس هيكلها الإنتاجي قد انهار وليس بإمكانها أن تتواصل عبر أية حلول مالية أو إجرائية ترقيعية.

لكن بالإضافة إلى مخاطر الاعتمادية المفرطة على إنتاج النفط وإيراداته التي ناقشناها، تظهر خطورة عدم القدرة على توفير عوامل الإنتاج بشكل مستمر جليةً في حالة قوة العمل، وهو العامل الإنتاجي الذي يشكل العنصر الأهم وأساس أي نمط إنتاجي في العالم. ففي كل دول العالم في القرن الحادي والعشرين ما عدا دول الخليج، تكون السمة الطاغية هي أن كل دولة تحرص على أن تكون دورة تجدد وإعادة إنتاج قوة عملها هي دورة وطنية في الأساس، وهذا يعني أن قوة العمل في الدولة يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها داخل الدولة أساساً، ولا تعتمد بشكل مفرط في إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل على مساحات خارج حدودها. فأساس مبدأ سوق العمل في الدولة الحديثة هو أن سوق العمل يمتد على المستوى الوطني، حيث تتم ولادة وتدريب وتوظيف العمال في أي دولة إجمالاً داخل نطاقها وحدودها، من خلال مواطنيها، بحيث يكون المواطنون هم التيار الرئيس في تزويد سوق العمل. بل عادة ما تحرص الدول على توطين المهاجرين والوافدين كي تضمن أن يصبحوا جزءاً من سوق العمل الوطني. وكل ذلك يحدث أساساً كي تكون كل دولة مستقلة وقادرة على التحكم والتأثير وإعادة تجديد سوق عملها داخل حدودها، بدلاً من ترك العوامل المحددة لعنصر بهذه الأهمية لأهواء أطراف لا تستطيع هي التحكم فيها وتقع خارج سيطرتها وسيادتها. وكما بيّنّا فإن الهندسة الديمغرافية لسوق العمل هي من أساس فنون الحكم لأي دولة في العصر الحديث وتأخذ حيزاً كبيراً من نشاطها.

في الخليج الحالة مختلفة كلياً، فسوق العمل نطاقه الأساسي هو العالم ككل. فأي شخص يريد توظيف عمال في شركة ما أو مشروع عنده، وباستثناء بعض الإجراءات البيروقراطية، يستطيع أن يمد ناظريه على مستوى العالم ليستقطب العمال. وكان لهذه الظاهرة «إيجابيات» مادية من وجهة نظر الشركات على المستوى القصير، بما فيها تجاوز تكلفة ومشقة تنشئة وتربية وتدريب عناصر قوة العمل (أي الإنسان) منذ ولادتها، ومن ثم الاعتناء بها بعد التقاعد والخروج من سوق العمل حتى مماتها. فدول الخليج تستورد في الغالب قوة عمل جاهزة ومدربة، وعندما تتقاعد تعيدها إلى دول مسقط رأسها من دون أن تتحمل تبعات إعالتها بقية حياتها.

في المقابل، هذا يعني أن الدولة فعلياً قد فوضت وتخلت عن قدرتها على التحكم ورسم شكل قوة العمل لديها، التي كما ذكرنا هي من أهم الأمور التي تنشغل بها الدول الأخرى، إذ إنها تستثمر الكثير من فنون حكمها في إدارة وصقل قوة عملها من نشأتها إلى مماتها. ولو كنا لنأخذ مثالاً حاداً، فلو تم فرض حصار كلي على أي دولة من دول الخليج، في حالة حرب مثلاً، بحيث لم يسمح للناس بالتنقل إليها على الإطلاق، فلن يكون في مقدار اقتصادات دول الخليج، وخصوصاً القطاع العائلي الخاص، توفير قوة العمل التي يحتاج إليها، إذ إنها تعتمد على العالم الخارجي بشكل رئيسي لتزويده بها. وذلك يعني أن دول الخليج غير قادرة على تجديد وإعادة إنتاج قوة

عملها ذاتياً، حيث تعتمد أساساً على السوق العالمي ليزودها بقوة العمل بشكل مستمر.

وهذا بدوره ينطبق على التكنولوجيا، فالطريقة الرئيسية التي يتم تعلم وتبنّي التقنيات والمهارات في اقتصاد أي دولة، هي عبر العمل، فالتطبيق في العمل هو أفضل مدرسة للتعلم. ولما كانت أغلبية قوة العمل في الخليج من الوافدين، وليس لها حق التوطين، ولا تعيد إنتاج نفسها في دول الخليج، أو التواصل في البقاء فيها مع أبنائها، فهذا يعني أن المهارات والتكنولوجيا لا يعاد إنتاجها وطنياً، وبذلك لا يتم توطينها أو تواصلها داخل حدود الدولة. بل لا يوجد حافز لدى أصحاب العمل لتدريب وتطوير مهارات وتكنولوجيا الإنتاج، كونهم يعلمون أن هناك احتمالية عالية أن قوة العمل قد لا تستقر وتتواصل على المدى البعيد، وأنها ستغادر ولو بعد حين، وبالإمكان استقطاب عمالة مدربة وجاهزة مكانها، بدلاً من الذهاب في مشقة وعناء تدريب العمالة محلياً.

ونفس الأمر من عدم الاستقلالية في التجديد وإعادة التجديد ينطبق على إيرادات الدولة، التي يتم جنيها في كثير من الدول الأخرى من داخل إطار الدولة وسكانها، من طريق الضرائب على الأنشطة الإنتاجية داخل حدود الدولة. أما في دول الخليج، فإيرادات الدولة تعتمد أساساً على بيع النفط إلى العالم الخارجي. وإذا ما تغاضينا عن حقيقة أن النفط مورد ناضب، فإن هذه الاعتمادية على إيرادات النفط تعني أيضاً أن الدولة تعتمد على العالم الخارجي ليزودها بالموارد المادية التي تسمح لها بالاستمرارية وتجديد نفسها.

وأخيراً وليس آخراً، فإن دول الخليج تعتمد لسيادتها وأمنها في ظل النظام العالمي المبني على مبدأ الدولة، على قوى غربية عظمى (وخصوصاً الولايات المتحدة) لتوفير الأمن العسكري لها. وبذلك فهي تعتمد على استمرارية واستدامة أمنها وسيادتها على أراضيها على غطاء هيمنة عسكرية غربية، الأمر الذي يتطلب منها التواصل في توفير المدفوعات والصفقات العسكرية الباهظة لهذه الدول على نحوٍ متواصل من أجل توفير هذا الغطاء، الذي يتم الدفع له عبر إيرادات النفط أيضاً.

إذاً، قوة العمل، والنفط، والدولة وسيادتها، والتكنولوجيا، كلها مبنية على معطيات تحدد أساساً خارج حدود الدولة؛ وكل هذه المعطيات يتم الدفع لها عبر إيرادات مورد ناضب وغير متجدد. مبدئياً، فإن ظاهرة استيراد عوامل الإنتاج من دول أخرى ليس بالأمر الشاذ، فالسائد هو أن هناك تجارة وتعاوناً واعتمادية متبادلة بين الدول في العالم، وخصوصاً من ناحية السلع والخدمات. ولكن حدة وتركز هذه الظاهرة في دول الخليج في أكثر من عامل إنتاجي، وخصوصاً في قوة العمل والتكنولوجيا المصاحبة له، وفي سوق النفط، وفي الأمن السيادي، يعني أن أهم العوامل الضرورية لاستمرارية نمط الإنتاج وقدرته على تجديد نفسه في الخليج، يتم تحديدها خارج إطار الدولة. وهذه الظاهرة، وخصوصاً في سياق عالمي ما زال ينظر إلى الدولة على أنها الوحدة الأساسية

لتحديد تقاسيمه وتنظيم العلاقات فيما بين أعضائه، بحيث تكون هناك منافسة وندية وخصام وحتى حروب بين دول العالم، تجعل شبح عدم الاستدامة خطراً حقيقياً يهدد نمط النمو في دول مجلس التعاون في وضعها الحالي. وإن رسمنا للحظة سيناريوهاً سوداوياً يتكون من ولوج دول مجلس التعاون في حرب عسكرية ضد أطراف أخرى، فكيف سيتسنى لها توفير كل هذه العوامل من قوة العمل وإيرادات النفط والواردات التي تحتاج إليها لإعادة إنتاج وتواصل نمط إنتاجها، وخصوصاً إن أدت الحرب إلى قطع خطوط الإمدادات والتجارة مع بقية العالم؟ لذلك، وفي ظل نمط نمو الإنتاج الحالي، فإن أي هزة قد تصيب أحد هذه العوامل في دورة تواصل نمط النمو، أكانت ناتجة من عوامل داخلية أو خارجية، سيكون لها تداعيات جمة على الاقتصاد المحلي، ولن يستطيع الاقتصاد المواصلة في تجديد دورته، وسينهار.

يبقى هناك عامل إنتاجي أخير لم نتكلم عنه، بل قد يكون هو الخطر والخلل الحقيقي الأكبر. فحتى ما تناولناه أعلاه من المخاطر المرتبطة بالاستدامة في نمط النمو، فمن الممكن جداً أن تبرز معادلة إنتاجية جديدة، تسمح بالتوافق فيما بين هذه العوامل الاقتصادية المختلفة المرتبطة في نمط نمو جديد. لكن القضية الأكبر المرتبطة باستدامة هذا النمط من النمو تتعلق بنمط استملاك واستغلال البيئة في دول مجلس التعاون. والمخاطر المرتبطة بالبيئة في دول مجلس التعاون تأخذ جانبين على الأقل. أولهما الحداثة النفطية التي بنيت حولها الحياة في الخليج. فأهمية النفط (الذي هو جزء من البيئة المادية) في اقتصاد بل حياة الإنسان ككل في الخليج تتعدى قيمة إيرادات النفط والمعادلة بين العرض والطلب الاقتصادي فقط. فكما بينا، فإن أغلبية أسس الحياة في الخليج، من توفير المياه والطاقة إلى رصف الشوارع وتشغيل السيارات وتكييف المسكن، تعتمد بشكل جذري وأساسي على النفط. بل إن الاستهلاك المحلي للنفط ما انفك يزداد بوتيرة متسارعة في دول مجلس التعاون، كما هو حال نمو الاستهلاك النهم في المواد الأخرى، حتى بدأ يشكل نسبة ليست بصغيرة من إنتاج النفط الذي كان يوجه سابقاً للتصدير. وبذلك، فإن النفط فعلياً أصبح الدم الذي يسري في عروق الحياة في الخليج ويجعلها قادرة على الاستمرار، ليس فقط من ناحية تزويده بالمال الذي تشتري به دول الخليج كل حاجاتها، بل أيضاً من ناحية استعماله وحرقة لتزويد هذه الحاجات على أرض الواقع. فإن اختفى النفط، كيف سيتم توفير المياه في الخليج، وكيف سيتم تسيير المركبات، وكيف سيتم تزويد الطاقة التي تلطف الجو في المسكن والعمل؟

وإذا ما انتقلنا من النفط إلى استملاك واستغلال البيئة عموماً في منطقة الخليج، فإن خطورة عدم الاستدامة الناجمة عن هذا النمط من الإنتاج والاستهلاك يتمحور حول إمكان استدامة هذه البيئة. فهذا التوسع النهم في المدن والبيوت والاستهلاك يتم أساساً على أرض صحراوية كانت كذلك لملايين السنين قبل مجيء النفط. ولكن مع بروز تلك الحقبة الزمنية التي أصبح فيها تأثير

الإنسان على العالم الذي يعيشه أكثر من أي كائن أو عامل آخر على وجه الأرض، وهي الحقبة الزمنية التي يعرفها العلماء بحقبة «الأنثربوسين»، أو حقبة طغيان التأثير البشري في الكرة الأرضية، فقد أصبح الإنسان هو المتحكم الرئيسي في بيئة أراضي الخليج في عصر النفط. فبالإمكان تحويل الصحراء إلى ملعب غولف أخضر أو منتجع تزلج من طريق الطاقة والمياه والتكنولوجيا التي يوفرها النفط، ومن ثم يقول الإنسان انظر إلى هذه «الطبيعة» الخضراء والثلجية ما أجملها فهي أحسن من الطبيعة التي كانت عندنا سابقاً!

وهكذا، فقد تم محاولة اخضاع البيئة، التي تكونت على مدى ملايين السنين عبر تفاعل العديد من العوامل الإيكولوجية والبيولوجية والجغرافية، إلى عقلية وزمن دورة رأس المال، التي هي من خلق البشر ولا يمتد أفقها سوى بضع سنين وترتكز أساساً على جَنْي الأرباح. وأضحى بالإمكان تسليع الطبيعة وتحويلها إلى عقار، أكان ذلك في أراضيها أو في بحارها، وتم معاملة هذه البيئة وكأنها ذات مخزون غير متناه ومتجدد، بالإمكان استهلاكها بشكل متواصل ومتصاعد في سبيل نمو قيمة الإنتاج دون أي اعتبارات لاستدامتها. وهذه الطبيعة الهشة من صحار وبحار، التي استطاعت الاستمرار وإحياء العديد من الكائنات لملايين السنين، أصبحت في خطر حقيقي الآن في عصر النفط من نمط حياة بني البشر واستهلاكهم النهم في المنطقة، الذي يتوسع بشكل استثنائي كما رأينا في دول الخليج. فأراضي الصحراء يتم ابتلاعها لبناء مدن آخذة في التوسع، وحتى البحار وما يسكنها من كائنات لم تسلم من هذه العملية، بل بدأ ردمها بشكل موسع في مدن الحداثة النفطية، حتى وصلنا إلى مرحلة من الردم كان الهدف الوحيد منها هو بيع الأرض التي تم ردمها بأعلى سعر ممكن لأعلى مضارب عقاري.

هذه المعدلات الاستثنائية على مستوى العالم من نمو السكان والاستهلاك، ومحاولتها تسخير كل ما حولها نحو عقلية وإيقاع نمو قيمة الإنتاج ورأس المال، انعكست نتائجها على البيئة في دول الخليج، إذ أصبحت أجواؤها تعتبر الأكثر تلوثاً في العالم، بحيث وُجدت خمس مدن في الخليج في قائمة أكثر عشرين مدينة تلوثاً في العالم. كما أصبحت المنطقة في صدارة تبعات التغيرات المناخية والاحتباس الحراري في العالم، بحيث تخشى تنبؤات العلماء أن درجات الحرارة ستصل إلى مستويات قاتلة تجعل العيش في المنطقة مستحيلاً. وهذا الأمر ينطبق على بحار الخليج، التي كانت لآلاف السنين هي مصدر المعيشة الرئيسي لسكان المنطقة، حيث أضحت أكثر البحار تلوثاً في العالم من الزيت والملوثات. أما مخزونات المياه العذبة الموجودة طبيعياً في باطن الأرض، التي احتاجت إلى ملايين السنين لتتراكم، فقد استُنزفت في غضون بضعة عقود بشكل شبه كلي. ويبدو أنه إذا ولى عصر النفط، فإنه حتى نمط الحياة السابق ببساطته وقسوته لن يكون ممكناً، ذلك أن البيئة التي مكنت ذلك النمط من الحياة قد دُمِّر بشكل شبه كلي. وعندها لن يكون السؤال

المحوري هل نمط النمو الاقتصادي الحالي في الخليج مستدام، بل هل من الممكن أصلاً للحياة البشرية أن تتواصل مستقبلاً في المنطقة؟

عندما سُئل عبد الرحمن مُنيف عن سبب تسمية روايته الشهيرة «مدن الملح» قال:

«قصدت بمدن الملح تلك المدن التي نشأت في برهة من الزمن بشكل غير طبيعي واستثنائي. بمعنى ليست نتيجة تراكم تاريخي طويل أدى إلى قيامها ونموها واتساعها، إنما هي عبارة عن نوع من الانفجارات نتيجة الثروة الطارئة. هذه الثروة (النفط) أدت إلى قيام مدن متضخمة أصبحت مثل بالونات يمكن أن تنفجر، أن تنتهي، بمجرد أن يلمسها شيء حاد. الشيء ذاته ينطبق على الملح.

فبالرغم من أنه ضروري للحياة والإنسان والطبيعة وكل المخلوقات، فإن أي زيادة في كميته، أي عندما تزيد الملوحة، سواء في الأرض أو في المياه، تصبح الحياة غير قابلة للاستمرار. هذا ما هو متوقع لمدن الملح التي أصبحت مدناً استثنائية بحجومها، بطبيعة علاقاتها، بتكوينها الداخلي الذي لا يتلاءم وكأنها مدن اصطناعية مستعارة من أماكن أخرى.

وكما قلت مراراً، عندما يأتيها الماء، عندما تنقطع منها الكهرباء أو تواجه مصاعب حقيقية من نوع أو آخر، سوف نكتشف أن هذه المدن هشة وغير قادرة على الاحتمال، وليست مكاناً طبيعياً لقيام حاضرات أو حواضن حديثة تستطيع أن تستوعب البشر وأن تغير طبيعة الحياة نحو الأفضل».

ويبقى السؤال المحوري هو: هل بإمكان أهل الخليج أن يتفادوا هذا السيناريو، سيناريو «مدن الملح»؟

ثالثاً: ما العمل؟

هل هذه صورة سوداوية؟ ربما. ولكن هل هناك احتمال حتى ولو بنسبة بسيطة أن تحدث إحدى هذه الأزمات، وهي التي إن حدثت فسيكون لها تبعات كارثية جمة؟ وهل هناك احتمال أن تتطور الأحداث على نفس المنوال من الخطورة ونفس مستوى المأسوية ولكن بتفاصيل مختلفة لم تكن في الحسبان؟ أظن أن من الصعب على أحد إنكار حدوث الأزمات النوعية التي سردناها سابقاً في الخليج. لذلك، فأظنه من المهم أن يكون في قمة أولويات أي خطوة تتخذها اقتصادات الخليج وشعبها تفعيل التحوط ضد هذه السيناريوهات السوداوية والتي قد أو ربما لا تحدث، ولكنها إن حدثت فستكون كارثية. وتزداد أهمية هذا التحوط خصوصاً في ظل نمط نمو الإنتاج وإعادة الإنتاج الهش في الخليج كما بينا أعلاه، والجو الجيوسياسي المشحون في المنطقة في القرن الحادي والعشرين.

وحتى إن لم نأخذ أكثر السيناريوهات سوداوية، فليس من المستبعد أن يدخل نمط نمو

الإنتاج في الخليج في انحسار تدريجي مع تراجع أهمية النفط أو نضوب الكميات المنتجة منه في المنطقة. وعلى الرغم من أن النماذج لا تتشابه تماماً، إلا أن هناك أمثلة على مستوى العالم قد تكون في تجربتها عبرة لدول الخليج. كمثال، فإن حالة مدينة ديترويت في الولايات المتحدة ربما لا تكون بعيدة، والتي كانت في القرن العشرين من أهم مراكز إنتاج وصناعة السيارات في الولايات المتحدة. إلا أنه مع انحسار هذه الصناعة، فلم تتطور صناعة إنتاجية أخرى تولد الدخل لسكان المدينة، ولذلك انحسرت معها المدينة، حتى هجرها الكثير من البشر وتقلص عدد سكانها، وتزامن مع ذلك تراجع الخدمات والأنشطة الاقتصادية المصاحبة لها من عقار واستهلاك واستيراد، وأضحت الكثير من ضواحيها مهجورة وتحولت إلى مدن أشباح، حتى أعلنت المدينة إفلاسها عام 2015 [1]. وربما لا نحتاج أن نذهب بعيداً إلى ديترويت بل إلى الماضي القريب في الخليج، وننظر إلى حال أغلبية مناطقه بعد انهيار صناعة اللؤلؤ في عشرينيات القرن الماضي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أدى إلى تفشي المجاعة ونمو الهجرة الخارجية من الخليج إلى بقية العالم، حتى وصل الحال بأن هبط سكان بعض المناطق كشبه جزيرة قطر إلى النصف.

ليست هذه السيناريوهات ببعيدة المنال إن لم يتم إصلاح لب الخلل الإنتاجي في الخليج، ولكن كيف لك أن تحتاط ضد سيناريوهات، كارثية كانت أو أقل حدة، وأنت أصلاً لا تعرف ماهيتها أو توقيت حدوثها؟ بالطبع لا أحد يعلم الغيب، ولكن الدول تستمر بالعمل على التخطيط وأخذ الاحتياطات والتجهز للسيناريوهات الأسوأ. وبناء على سردنا على مدى هذا الكتاب حول أوجه الخلل الإنتاجي المزمن في الخليج، فبرأيي تبرز بعض المبادئ الأساسية التي من المفروض أن تقود عملية التحوط والتخطيط هذه في دول الخليج. وعموماً، فإن المبدأ الأساسي الذي بيناه في هذه الدراسة والذي عليه أن يقود نظرتنا وتخطيطنا الإنتاجي هو مبدأ الاستدامة، بمعنى القدرة على توفير عوامل إعادة الإنتاج والتجديد بشكل مستمر ومتواصل.

رابعاً: نموذج دبي

لنبدأ بذلك المكان الذي أصبح حديث الساعة في القرن الحادي والعشرين كالمدينة التي استطاعت كسر حاجز الاعتماد على النفط بين دول مجلس التعاون، ألا وهي دبي. وقد أضحت دبي القدوة التي يُضرب بها المثل لدول الخليج وشركات الاستشارات التي تأتي بها لرسم رؤاها الاقتصادية . وإذا ما ألقينا نظرة سطحية أولى، فقد يبدو أن دبي استطاعت أن تنهي الاعتمادية على النفط، إذ إن قطاعه لم يسهم إلا بـ 1.8 بالمئة في إجمالي الناتج المحلي عام 2010، ولم تشكل إيراداته سوى 16.8 بالمئة من إجمالي إيرادات الحكومة في نفس العام، لتتواصل في التدني بعد

(1) Nicole M. Aschoff, «Imported from Detroitm,» *Jacobin* (21 April 2013), <https://goo.gl/RVUiie>.

ذلك حتى وصلت إلى أقل من 10 بالمئة في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين[2]. وكما بيّنّا في الفصل العاشر، فقد انتهجت دبي نموذج محور الربط لتجارة وحركة عوامل الإنتاج والاستهلاك التي بيّنّاها في سياق هذه الدراسة، تحت إدارة عامة كفوءة نسبياً للبلاد، إذ إن دبي حتى في عصر ما قبل النفط كانت مركزاً للتجارة البينية بين ضفاف الخليج، بالاعتماد على وجود مرفأ مفتوح منخفض الضرائب[3]. وقد طُوِّر هذا النموذج في عصر ما بعد النفط تحت إشراف مستشارين بريطانيين من أمثال بيل دفّ[4]، إذ نمت دبي خلال السبعينيات والثمانينيات بناء على توفير ميناء ضخم مهيّأ، أصبح يغذي التجارة البينية في المنطقة حتى بين العراق وإيران في ذروة الحرب بينهما في الثمانينيات. وسرعان ما طبقت دبي نفس المبدأ من ناحية الاستثمارات، إذ أصبحت منطقة حرة خالية من الضرائب على الشركات المُنشأة فيها، كما أسست طيراناً ومطاراً اتبع نفس المبدأ ليصبح محطة وصل لتنقل البشر على مدى الكرة الأرضية.

وفي الألفية الثالثة، طورت دبي مبدأ «الهب» بأن أصبحت مركزاً لبناء المشاريع العقارية الضخمة الدولية الموجهة إلى المستثمر الدولي، حيث بُنيت العمارات والضواحي والمدن الجديدة لتُستثمر فيها رؤوس الأموال من شتى بقاع العالم، ولتشتريها في نهاية المطاف الطبقة الدولية المقتدرة، حتى أصبحت دبي إحدى محطات تملّك العقار العالمية، تضاهي في ذلك هونغ كونغ ولندن ونيويورك. ورافق ذلك تهيئة المدينة كوجهة سياحية عالمية عبر بناء الفنادق الفخمة وترويج التسوق المفتوح، الذي بدوره نمّى حركة الاستهلاك والخدمات في الاقتصاد. وبذلك، أصبحت دبي محوراً بينياً لتيسير نشاط السلع والبشر والأموال والعقار الدولي. ونما سكان دبي من نحو 30 ألفاً عام 1951 ليتضاعف ما يقارب مئة مرة إلى أكثر من 2.8 مليون في عام 2017.

أما من ناحية الدولة، فقد مولت إيراداتها أساساً عبر الرسوم والضرائب على هذه الأنشطة والخدمات والعقار. ففي عام 2010 كمثال، شكلت الرسوم 53 بالمئة من إيرادات حكومة دبي البالغة 29.9 مليار درهم، التي تكونت أساساً من الرسوم على بيع وتسجيل وإيجار العقار، ورسوم البلدية، ورسوم الهجرة والجوازات والمطارات، وتسجيل المركبات، ورسوم السياحة (كمثال: الرسوم على الفنادق). أما الضرائب، فتشكلت أساساً من ضريبة الجمارك، التي شكلت 20 بالمئة من الإيرادات، وضريبة تفرض على البنوك العالمية التي تعمل محلياً والتي ساهمت في 4 بالمئة من الإيرادات. أما الباقي من 6 بالمئة فأتت من أرباح المشاريع العامة التي تملكها الدولة، التي

(2) Government of Dubai, Euro Medium Term Note Programme, 10 June 2011, p. 86.

(3) BNA, FO 371/91297, 1951.

(4) «Obituary: William Duff (1922-2014), Financial Supervisor,» *Financial Times*, <https://goo.gl/6Ltmzj>.

كانت المحرك لكثير من النشاط الاقتصادي في البلاد، إضافة إلى 16.8 بالمئة من إيرادات النفط[5]. وبذلك، وباستثناء إيرادات النفط وأرباح المشاريع العامة، فإن أساس مدخول الدولة يأتي من الرسوم وضرائب الجمارك على الحركة الاقتصادية من السلع والبشر والعقار في اقتصاد المدينة.

إذاً وللوهلة الأولى، يبدو وكأن دبي قد استطاعت أن تتخلى عن الاعتمادية على النفط عبر نموذج «الهب» تحت إدارة عامة كفوءة نسبياً. ويحتوي هذا الكلام على الكثير من الصواب، إلا أن هناك ما يعقّد هذه النظرة الأولية أيضاً. فقد راكمت حكومة دبي والشركات العامة المملوكة من قبلها ديوناً هائلة تعثر سدادها خلال الأزمة المالية لعام 2009، حيث قدر بأن الديون وصلت إلى أكثر من 130 مليار دولار أمريكي، بمعدل 742 ألف دولار لكل مواطن في دبي إذا افترضنا أن عددهم كان 175 ألف مواطن[6]. ولم يكن باستطاعة دبي تسديد الفوائد على هذه الديون إلا عبر مساعدة إمارة أبوظبي، التي استعملت إيرادات النفط لتسديدها. وبذلك، فإن النفط قد أدى دوراً محورياً في إبقاء الكثير من مشاريع دبي وديونها من طغيان الفائدة المتضخمة وشبح الإفلاس.

إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة نموذج دبي بأن تكون (Hub) يعني أنه من الصعب على أكثر من منطقة في نفس المساحة الجغرافية أن تؤدي نفس الدور، فـ«المحور» بطبيعته هو ذلك المكان الذي يصبح مركزاً ونقطة التقاء يصل ويجمع ما بين الأماكن الأخرى، وبذلك لا يمكن لكل دول الخليج أن تصبح «هب»، وإلا انتفت خصوصية المحور الذي يربط. ولهذا فإن الكثير من الشعارات الرنانة في رؤى دول الخليج التنموية المرسومة من قبل الشركات الاستشارية، التي تعد بأنهم كلهم سيصبحون مركزاً مالياً وتجارياً في البحر والأرض والجو، تفترض أن بإمكان كل هذه الدول أن تصبح «هب» مثل دبي، وهذا الأمر فيه شك كبير.

وأخيراً، فإن طبيعة نموذج الهب الذي اتبعته دبي، يعني أن الاقتصاد يجب أن يعتمد على حركة بشر تفوق عدد مواطنيها أضعافاً، حتى وصلت نسبة المواطنين في دبي إلى أقل من 10 بالمئة من ساكنيها. فتحصيل الرسوم الكافية للدولة من الخدمات يتطلب حركة بشر وسلع ورؤوس أموال وعقار أكبر كثيراً من تلك المبنية على مواطنيها فقط. وهذا يطرح سؤالين: الأول هو هل بالإمكان لبقية الدول أن تتبع هذا النموذج؟ فبالإضافة إلى صعوبة احتمال وجود أكثر من «هب» في حيز صغير نسبياً كالخليج، فلو كان لدولة بحجم السعودية التي فيها أكثر من عشرين مليون مواطن أن تتبع نفس النموذج، فهل ذلك يعني أنه يتطلب وجود أكثر من عشر مرات هذا العدد من الساكنين لتوفير الرسوم وإيرادات الدولة، حتى تتمكن من تغطية إنفاقها على كل المواطنين والوافدين؟

---

(5) Government of Dubai, «Euro Medium Term Note Programme,» 10 June 2011, p. 86.

(6) عمر هشام الشهابي، محرر، **الخليج بين الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2014)، <https://goo.gl/YBgfHi>.

أما السؤال الثاني والأهم فهو: هل نموذج المدينة والمجتمع في دبي هو ما يتطلع إليه بقية مواطني الخليج؟ حيث تضْحي المدينة وكأنها شركة تدار بشكل فوقي دون أي مساءلة، يتركز نشاطها الرئيسي في النمو المطرد لحركة وتجارة السلع والبشر والعقار، تسكنها أغلبية من الناس من كل بقاع الأرض ليسوا من مواطني الدولة ولا يحق لهم أن يصبحوا منهم مهما طال مكوثهم، بحيث يكون أساس ما يجمع هذه الحركة البشرية التي تعيش في نفس المكان هو فقط النمو في الإنتاج والتواصل عبر اللغة الإنكليزية؟ هذا في حين يتركز المواطنون كأقلية صغيرة جداً تعيش في أحياء على أطراف المدينة، ويتركز دورهم الإنتاجي أساساً في تشكيل الطبقة الإدارية التي تدير أجهزة الدولة، والتي بدورها تدير هذا النشاط الاقتصادي على أراضيها؟

ولا مكان يبرز هذا التناقض الحاد الذي يصل إلى حالة الاغتراب بين المواطنين وغير المواطنين أكثر من حالة دبي، إذ أضحت دبي مدينة عالمية موجهة إلى العالم أساساً وتعتمد إيراداتها ونشاطاتها على حركة سلع وبشر وأموال العالم عبر أراضيها. فماذا سيكون مصير مئات الألوف من البشر الذين عاشوا في دبي لأجيال وعملوا وتملّكوا العقار فيها، وهل من الممكن معاملتهم وكأنهم مقيمون غير مواطنين على مر الدهر، على الرغم من أنهم لا يعرفون مكاناً آخر وهم من يوفرون للدولة الجزء الأكبر من إيراداتها؟ وهل بالإمكان إدارة المجتمع باستمرار من فوق كشركة تجارية دون أي مشاركة شعبية، سواء للمواطنين أو لأغلبية القاطنين، الذين عليهم أن يثقوا باستمرار في حكمة وكفاءة الإدارة العليا مهما كان الثمن؟ وما هي تبعات هذا التوسع النهم في تسخير موارد البيئة لعملية الإنتاج، حتى وصل الحال بأن يدفن البحر لخلق جزر على شكل عالم جديد، ومن ثم يعود البحر ليعترض على هذا التعدي ويبتلع هذه الجزر؟[7]

ربما ترى بعض دول الخليج في هذا النموذج من الاستهلاك الموسع النهم نموذجاً محبذاً، وذلك ليس مستغرباً لكون نموذج دبي يعتبر توسعاً منطقياً لنمط الاستهلاك المكثف الذي بُنيت عليه بقية اقتصادات الخليج في عصر النفط، حيث تعدى هذا الاستهلاك المكثف المواطنين ليشمل الطبقة المرفهة من الوافدين في دبي. وعلى الرغم من أهمية الاعتراف بكفاءة الإدارة في دبي نسبياً في تنفيذ مخططاتها، وأن هناك ما يمكن لبقية دول الخليج أن تتعلمه من هذا الجانب الحوكمي، إلا أنه في رأيي الشخصي يبقى هذ النموذج الاقتصادي ليس هو الأنسب لا من حيث إمكان تطبيقه في بقية دول الخليج، ولا من حيث تداعياته على البيئة وعلى طبيعة المجتمع الذي يتبلور فيها، إذ تبقى المخاطرة في قدرة هذا النمط الاقتصادي على إعادة إنتاج نفسه وضمان استدامته عالية جداً.

(7) Alexander Haro, «Dubai's Man-Made Islands for the Super Rich are Reportedly Sinking Back into the Sea,» *The Inertia* (22 May 2016), <https://goo.gl/9YkX5T>.

خامساً: أولوية البيئة والإنسان

هل بإمكاننا أن نفكر في خطوط ولو كانت عريضة بنمط نمو إنتاجي أكثر استدامة وقابل للتطبيق في دول الخليج؟ إن كان الإطار العام لتفكيرنا هو أن نضمن قدرة نمط الإنتاج في الخليج على التجدُّد وإعادة إنتاج نفسه بشكل متواصل، فهناك بعض الأمور الأساسية التي من المهم التطرق إليها. أولها وأهمها هو ما أسميه «اللاءان» الرئيسيتان، التي يجب التأكد من مساسهما أو التعدي عليهما في أي خطوة يتم القيام بها، حيث تكون هاتان «اللاءان» بمثابة المحدد الرئيسي وشبه المقدس الذي لا يمكن تجاوزه. وهاتان اللاآن الرئيسيتان هما: أولاً عدم الاعتداء على البيئة التي لم يمسها الإنسان مباشرة بعد (بالإضافة إلى تقليل الضرر على تلك التي استعمرها الإنسان)، لكي تضمن الكرة الأرضية وكل ما يعيش عليها تواصلها وقدرتها على تجديد نفسها دون تسخيرها لأهواء الإنسان. والـ «لا» الثانية هي: عدم سحب أي من الحقوق والقوانين الموفرة للإنسان في سوق العمل، وبخاصة تلك المتعلقة بحقوقه العمالية، بحيث لا يجري تسليعه واغترابه على نحوٍ أكثر حدة مما نجده الآن، بل الواجب العمل على زيادة تلك الحقوق. وأي خطى تتخذها اقتصادات الخليج، من المهم أن يكون الإنسان والبيئة هما المحددان الرئيسيان فيها، بحيث يكون عدم الاعتداء عليهما مبدأين ضروريين إن كانا غير كافيَين. إذ يجب أن نعي أن الإنسان والطبيعة ليسا سلعة، ولكنهما سلعة متوهمة، وبذلك فإن عقلية ومنطق السوق ليس أهم ما يجب أن يحدد مصير وتحركات البشر أو البيئة، ويجب تقليل ضرر السوق ونظام النمو الرأسمالي عليهما قدر الإمكان.

وعدم التعدي على البيئة وتسليعها وتسخيرها كلياً في عملية الإنتاج لا يعني أن يتم تسعير التعدي على البيئة والتلوث، وإخضاعها لمنطق رأس المال والأرباح، وبذلك معاملتها كمشكلة اقتصادية بالإمكان حلها عبر وضع قيمة اقتصادية على البيئة، كما يقوم بعض الاقتصاديين اليوم بحساب قيمة اقتصادية لتكلفة الانبعاثات والبحر المردوم، ويقولون ما دام تم تسعير التلوث والبيئة فكل شيء على ما يرام! وبالطبع فإنها لا تعني أيضاً أن يقوم الإنسان بتحويل البيئة القائمة حوله إلى بيئة أخرى جديدة لأن «الأصلية» لا تعجبه مقارنة بالجديدة، كمثال عندما يود البعض في الخليج أن يتم تحويل الصحراء إلى ملعب غولف أخضر لأن في رأيه هذه الثانية أجمل! بل البيئة، أو على الأقل ذلك الجزء الذي لم يستوطنه أو يتعدى البشر عليه مباشرة بعد، يجب أن يتم إخراجها كلياً من عقلية الربح والتسعير واستعمالها كمدخل في الإنتاج، بل يجب أن تُحمى من أن يصل نفوذ بني البشر المباشر إليها وتترك أساساً لتجديد نفسها بنفسها دون طغيان البشر عليها، كما كان حالها لملايين السنين. فليس من المفروض أن تكون الأرض وما عليها

كلها مسخَّرة لإنتاج الإنسان واستهلاكه، يسلعها ويسعّرها كيفما شاء. ولنا أن ننظر إلى الطريقة التي عومل فيها البر من قبل سكان دول مجلس التعاون وسياراتهم في رحلات التخييم في فترة الشتاء، لنعي أنه لم يبق إلا القليل من البيئة التي لم يمسها الإنسان بعد. ولذلك فإن المناطق التي لم تدخل بعد في نطاق الإنتاج الإنساني الموسع، يجب أن يتم التأكد من بقائها خارج إنتاجه ونفوذه وتسعيره. وقد يكون إنشاء المحميات (على الرغم من المشاكل المترتبة عليها) التي لا تسمح بأن يطأها الإنسان إلا في حالات استثنائية قصوى هي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

أما المناطق التي أصبحت مستوطنة مباشرة من قبل الإنسان وتم تسخيرها لإنتاجه واستهلاكه وحياته، وخصوصاً المدن والمناطق الزراعية (وفعلياً لا يوجد مكان على وجه الأرض لم يتأثر ببني البشر، ولكن هناك فرق في نسبة نفوذ بني البشر في وسط المدينة في مقابل وسط صحراء الربع الخالي أو الغابات النائية)، فيجب العمل على تقليل الفضلات والنفايات التي تخرج من عملية الإنتاج والاستهلاك فيها والتي يتم رميها حالياً في البيئة المحيطة، بحيث توضع معايير لمعالجة وتكرير النفايات ولخفض الانبعاثات السامة، التي يجب تطبيقها بشكل صارم. وتطبق برامج التدوير وخفض الانبعاثات واستهلاك الطاقات الأحفورية في عدة دول، كما هو الحال في كندا والنرويج والسويد. بل إن هذه البرامج وصلت إلى مرحلة من التقدم حتى أضحت مربحة ومفيدة لعملية الإنتاج، كونها تقلل التبديد في عملية الإنتاج وتزيد كفاءة استعمال المدخلات وتقلص التكلفة المترتبة.

أخيراً وليس آخراً، قد تكون إحدى أهم الطرائق للمحافظة على البيئة هي تحول نمط المعيشة نحو خفض كثافة الاستهلاك، أكان ذلك من ناحية استهلاك المدخلات في عملية الإنتاج أو استهلاك المنتجات النهائية؛ إذ كما رأينا، إن كثافة الاستهلاك في الخليج من ناحية البيئة والمياه والغذاء والطاقة والنفط والمساحة المبنية تتعدى تلك في أكثر الدول الصناعية بأضعاف، وهذه المستويات العالية جداً من الاستهلاك المكثف ليست مضرة بالبيئة فقط، بل أيضاً كما بيّنّا فهي غير مستدامة لأنها تعتمد على النفط، إما عبر استخدامه مباشرة في إنتاجها كما في تحلية المياه، أو عبر إيراداته التي تشتري كل واردات الخليج من غذاء وكساء ومركبات.

وقد تكون أفضل طريقة للتقليل من استهلاك البيئة هي الشروع في التحول التدريجي من نمط مدن الحداثة النفطية التي تعتمد على السيارات وفلل الضواحي، إلى مدن أكثر اجتماعية وصديقة للبيئة وأقل استهلاكاً. وتكون هذه المدن مصممة ليكون الإنسان بدل السيارة هو وحدتها الرئيسية، بحيث يستطيع المرء التنقل بين ضواحيها ومن وإلى عمله ومنزله إما سيراً على الأقدام أو عبر المواصلات العامة. وهذا أيضاً ليس بالابتكار الخرافي الجديد، بحيث يجب على دول الخليج أن

تخترع علم الذرة، بل يوجد الكثير من أنماط هذه المدن على مدى العالم، أكان ذلك في سنغافورة أو ستوكهولم أو مونتريال[8].

وفي رأيي، فإن هذا النمط من المدن لن يكون أقل استهلاكاً فقط من ناحية المدخلات المادية، وبذلك يكون أكثر صداقة للبيئة وأقل تكلفة أيضاً، بل سيسهم أيضاً في تعزيز اللحمة الاجتماعية وخفض الضرر البيئي ودعم الصحة البشرية، إذ إن الحارات المصممة أساساً للبشر تزيد الألفة والتواصل بين مكوّنات المجتمع كما كان الحال في المدن التاريخية، كما أنها تقلل من الأمراض في مدن الخليج، التي تتميز حالياً بأقل نسبة مشي وحركة على مستوى العالم[9]. كما أنها ستقلل من أكبر قاتل للبشر في دول الخليج إذا ما استثنينا المرض، ألا وهو حوادث السيارات التي تحصد الآلاف من الأرواح كل عام. كما أنها ستخفض من ملايين الساعات والجهد والأعصاب المحروقة كل يوم في قيادة السيارات، وتفرغها للاستخدام في أمور أخرى أكثر إنتاجية ومتعة. فتخيل لو أنه بدلاً من ملايين الأشخاص الذين يقضون ملايين الساعات من الجهد في قيادة المركبات وصيانتها وضخها بالبنزين كل يوم، يأخذ مكانهم بضعة آلاف من قادة ومهندسي مركبات النقل العام، الذين يتولون جهد السياقة وإدارة هذه العملية، بدلاً من تسخير الملايين من البشر والمواقف والشوارع لتلبية متطلبات السيارة النهمة؟

من ناحية الـ «لا» الثانية المرتبطة بعدم الاعتداء على حقوق العمال في عملية الإنتاج، وعدم إخضاع الإنسان لعقلية السلعة أكثر مما هو عليه، فليس بالخفي على أحد أن هذا الأمر يعتبر شائكاً. فطبيعة سوق العمل في نظام السوق الرأسمالي تعتمد على معاملة قوة العمل وكأنها سلعة، يؤجرها صاحبها على صاحب العمل مقابل راتب معيَّن. واللهم إلا في حال تغيّر نظام رأس المال كلياً،

(8) قد يعترض البعض أن طبيعة المناخ في الخليج لا يسمح ببناء مدن مهيئة للبشر أساساً بدلاً من السيارات، إلا أن هذا عذر واهٍ يعكس أفقاً ضيقاً وحال مدننا الحالية بدلاً من الخيارات الممكنة. فهناك مدن عدة في العالم يعتبر جوها أكثر قساوة من الخليج، كتلك في كندا، إلا أنها طورت حلولاً تجعل المدينة مؤائمة للإنسان بدون تسخيرها للسيارات كلياً. وقد يكون خير مثال على ذلك هي شبكة الأنفاق التي بنيت في مونتريال ليستعملها الناس للمشي والتبضع في الشتاء القارس حين تنزل درجة الحرارة إلى ثلاثين تحت الصفر، وليس من المستبعد استعمال شيء مماثل في الخليج وبتكلفة واستهلاك أقل من المدن الحالية والملايين من سياراتها. كما أن جزءاً رئيسياً من تركيبة الحواري و«الفرجان» الضيقة في المدن التاريخية في الخليج كان حتى تظلل المباني المتلاصقة على شوارعها وتقيها من لهيب الشمس الحارق، وليس من الصعب تطوير أساليب مماثلة وأكثر تطوراً لتفادي الحرارة في القرن الواحد والعشرين. وفي كل الأحوال، فإن الأشهر التي ترتفع فيها درجة الحرارة في الصيف في الخليج هي نفسها الأشهر التي تقل فيها مشكلة زحمة السيارات والكثافة السكانية في مدنها أصلاً، نظراً لأن الكثير من المواطنين والوافدين يصيفون خارج البلاد.

(9) Shanika Gunarabna, «Daily Step Counts: Which Countries are Most Active - and Which are Least?,» CBS News (13 July 2017), <https://goo.gl/6xYbrH>.

فسيبقى هذا هو الواقع. لكن يبقى المعيار الأهم هو إدراك أن قوة العمل إنما هي سلعة متوهمة، وأن ما وراءها هو الإنسان، وهو ليس كأي سلعة أخرى يتم معاملتها بنفس المنطق والنمط. وإدراك هذا المبدأ ضروري من أكثر من ناحية.

وقد تكون أول طريقة لحماية هذا المبدأ هي عبر التأكد من عدم تسليع ما لم يتم تسليعه من حياة البشر إلى الآن في دول الخليج، كما هو حال الصحة والتعليم. وهذا مهم في ظل الهجمة التي تتعرض لها هذه الحقوق وتحويلها نحو الخصخصة، التي أصبحت الصرعة الكبيرة في دول الخليج اليوم. وفي سخرية غريبة، فبينما تتجه بقية العالم في رد فعل عكسي على ما يسمى «النيولبرالية»، فإن دول الخليج في عام 2017 تبدو مصرة على أن تزيد منها. لذلك فإن أهمية المحافظة على المكاسب العمالية والاجتماعية، التي كما بيّنّا في هذا الكتاب كانت نتاج حراك مجتمعي وسياسي على مدى عدة سنوات ومناطق، يصبح أمراً مهماً جداً، وإلا فقد يتوجه رأس المال نحو القضاء عليها. ولو تُرك الأمر لرأس المال، فليس مستبعداً أن يعيد مستوى حقوق العمل لتلك التي كان يمارسها ببطش على الغواصين في المنطقة في عصر ما قبل النفط، ولنا أن ننظر إلى طريقة معاملة الكثير من قوة العمل الوافدة في القطاع العائلي الخاص ليتبين لنا أن هذا الأمر ليس بعيداً عليه حتى في يومنا هذا.

كما علينا أن نفهم أن عملية إعادة تجديد وتوليد وتكاثر الإنسان تضم عدة خطى خارج عملية ومنطق الإنتاج الاقتصادي البحت، بما فيها ولادة الطفل وتربيته وتنشئته من ثم تقاعد الشخص ووفاته، ناهيك بعلاقات الصداقة والدين وغيرها من العلاقات الاجتماعية التي ينسجها بني البشر بنو بعضهم دون هيمنة العقلية الإنتاجية عليها. وهذه الخطى غير الاقتصادية جميعاً هي بنفس أهمية ما يحدث لقوة العمل خلال عملية الإنتاج، إذ إنهما مرادفان لبعض ولا يمكن لواحدة أن تحصل من دون الأخرى. لذلك يجب أيضاً العمل على حفظ الحقوق ورفعها في حياة الإنسان التي تقع خارج عملية الإنتاج، والتأكد أنه لا يتم التعدي عليها وتسخيرها كلياً ضمن عقلية وعملية الإنتاج، بما فيها التسليع. فالإنسان لم يخلق فقط ليكون قوة عمل تسلع وتؤجر في السوق، إذ إن الناس لديهم أهداف أخرى في حياتهم أسمى وأعلى من الوظيفة في السوق.

هل المحافظة وزيادة حقوق قوة العمل في عملية الإنتاج وحياة البشر سيضر بكفاءة الإنتاج في المجتمع ويقلل من الإنتاج؟ هذه أسطورة يروجها بعض أصحاب رؤوس الأموال، فهي ليست صحيحة بالضرورة. بل إن الدول التي توفر أعلى الحقوق لعمالها في القرن الحادي والعشرين، كما هو حال الدول الإسكندنافية كالسويد والنرويج بالإضافة إلى ألمانيا وفرنسا وغيرها من دول شمال أوروبا وكندا، تعتبر أيضاً الدول ذات الإنتاجية العليا على مستوى العالم. بل حتى في دول الخليج كما رأينا، وعلى الرغم من تواضع الإنتاجية إجمالاً، فإنها أعلى كثيراً في المشاريع العامة الربحية

ذات الحقوق والرواتب والصادرات والتكنولوجيا الأعلى من تلك في القطاع العائلي الخاص ذي الإنتاجية والحقوق والرواتب المتدنية.

لكن لا شك أن هذه الخطى ستؤدي إلى تغيير في توزيع فائض إجمالي الإنتاج في الاقتصاد المحلي، الذي كما ذكرنا حالياً يذهب أغلبه إلى أصحاب رأس المال والعقار، بحيث يحصل هذان العاملان (حتى بعد أن نزيل ريع النفط) على ضعفي ما تحصل عليه قوة العمل تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وهذا كما رأينا هو نقيض الحال كلياً في الدول المتقدمة صناعياً. لذلك، ليس مستغرباً أن يرفض أصحاب رؤوس الأموال زيادة الحقوق لقوة العمل، بما أن ذلك يعني خفض النسبة من إجمالي الإنتاج في الاقتصاد التي يحصلون عليها في مقابل قوة العمل.

أمر آخر يجب ألا نفصله عن قضية زيادة حقوق قوة العمل، هو قضية الحصول على راتب وظيفي دون أي عمل، كما هو الحال اليوم مع الكثير من المواطنين العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة. فكما بيَّنا على مدى الدراسة، فإن جزءاً كبيراً من الخلل الإنتاجي في دول الخليج يتمثل بكون الدولة قد ربطت حصول المواطن على ريع النفط بالحصول على وظيفة في القطاع الحكومي، ولكن تنتفي الحاجة لأن يعمل الشخص بعد أن يسجل في الوظيفة. وبذلك سجل الكثير من المواطنين كموظفين في الدولة، ولكنهم لم ينخرطوا في عملية الإنتاج. وبذلك كان التشوُّه مضاعفاً، إذ إنك قد طلبت من الناس أن يسجلوا كقوة عمل، ومن ثم لم يتم استعمالهم كقوة عمل. ولو كان الخياران المتاحان فقط هما إما هذه الحالة، أو توزيع ريع النفط على كل المواطنين بالتساوي في شكل دخل دون أن يطلب منهم أن يسجلوا كقوة عمل في المقابل، كما هو الحال في ولاية ألاسكا في الولايات المتحدة، لكان الخيار الثاني أفضل وأقل ضرراً من الأول. في المقابل، يبقى الخيار الأفضل من هذين هو أن يُعامل أي موظف كقوة عمل تنخرط في عملية الإنتاج ويتم تقييمها وفق معايير الإنتاج والإنتاجية، مع إعطائه أكبر كمية من الحقوق العمالية في خضم عملية الإنتاج هذه.

سادساً: نحو مجتمع ديمقراطي منتج مستدام

إذاً هاتان هما «اللاءان»: لا لتسخير البيئة أو الإنسان كلياً لعقلية الربحية ورأس المال. وإذا كان هذا هو ما لا يجب عمله، فإذاً ما الذي يجب عمله؟ بالطبع تختلف الأهداف بناء على اختلاف بني البشر، وأنا أرى أن هذا الاختلاف وحرية البشر في اختيار طبيعة الحياة التي يريدون أن يعيشوها، من المفروض أن يكونا الإطار العام لأهداف المجتمع: أي أن يتم إطلاق طاقات الإنسان ليعيش الحياة التي يريدها ولينتج ويعمل في ما يحبه هو حسب ما يراه كالأفضل له، بشرط ألّا يضرّ باللاءَين أعلاه. إذاً على المجتمع توفير الموارد والطاقات التي تسمح لأعضائه بالانخراط في نشاطات العمل

والإنتاج التي يريدونها، بما في ذلك التواصل فيما بين بعضهم البعض كعائلات وأصدقاء ودول وحضارات وثقافات ومجتمعات، والتوجه نحو الجماليات والعلم والمعرفة، بشكلها المكتوب والمنحوت والمنطوق والمغنى والمرئي والمسموع والمأكول، التي هي في رأيي الشخصي أهم ما تنتجه البشرية وتتوارثه جيلاً بعد جيل، إذ إن إرث الحضارات والثقافات المتنوعة على مدى تاريخ البشر، التي رأى الإنسان أهمية توارثها جيلاً بعد جيل، تتمركز أساساً في هذه الإبداعات الجمالية والمعرفية الإنسانية. ويبقى الشرط الرئيسي هو ألا نخلّ بالعاملَين السابقَين، بحيث يبقى بإمكان البيئة أن تستمر وتستدام دون الهيمنة الكلية للإنسان ورأس المال عليها، وألا يحوَّل البشر كلياً إلى عبيد مسخَّرين لخدمة هدف زيادة ربح رأس المال في الإنتاج.

أما بعد هذا الهدف الأسمى الرئيسي، واللاءَين اللتين يجب التقيد بهما، تأتي منظومة رئيسية على الاقتصاد في الخليج أن يتعامل ويتأقلم معها ويحاول بقدر الإمكان ألّا يدخل في اصطدام مباشر كلي معها، ولكن في نفس الوقت ألّا يجعلها هي العقلية المهيمنة كلياً. وهذه الإحاطة المرحلية تتمثل بالتأقلم مع نظام الإنتاج الرأسمالي المبني على تعاظم الأرباح عبر آلية المنافسة والسوق من بيع وشراء السلع. فعلينا أن نعي بأننا نعيش في عالم وعصر رأسمالي، يسيطر عليه مبدأ الملك الخاص المسخر للنمو والربح، وأنه باستثناء ثورة غير معلوم هل أو متى ستأتي، سيتواصل هذا النظام كالمحدد الرئيسي للإنتاج على الكرة الأرضية. وعلى مجتمعات دول الخليج أن تتعامل معه في أي توليفة إنتاجية-اقتصادية تصل إليها، حيث عليها أن تتأكد من أن هذه التوليفة متأقلمة مع هذا النمط الإنتاجي الرأسمالي العام. ولكن هذا لا يعنى أن نجعل تعاظم رأس المال والأرباح هو الهدف والمحرك الرئيسي لكل شيء في المجتمع، بحيث يصبح هذا هو المبدأ الجوهري الذي يحرك الطريقة التي نعامل بها الإنسان والطبيعة وأهداف المجتمع ككل، كما ينادي الكثير من الاقتصاديين في يومنا هذا، إذ يجب أن نعي أن للبيئة والبشر طبائع وأهدافاً وطموحات أخرى تتعدى المنطق الرأسمالي، على أن نعي أيضاً أن النمط الرأسمالي قد أضحى واقع حال، وأنه سيفشل أي نمط نمو إنتاجي معارض كلياً للمنطق الرأسمالي إن حاول فرض نفسه منفرداً في منطقة معينة في العصر الحالي. وجزء رئيسي من ذلك يكمن في التأكد من تمكن نمط نمو الإنتاج المطروح في أي مجتمع من توفير المعطيات والعوامل الضامنة لتجديد نفسه واستدامته.

إذاً هذه هي المبادئ والأهداف والقيود الرئيسية التي - في رأيي - من المهم أن تكون في صلب أي نمط نمو إنتاجي في الخليج. وإن أردنا أن نضعها في شاكلة اللغة التي يفضلها بعض أرباب الاقتصاد هذه الأيام (على الرغم من أني لا أحبذها) فهي: تعاظم الإمكانات والمساحات المتوافرة لكل إنسان لأن ينخرط في إنتاج الرفاه والعلم والجماليات في حياته ومجتمعه، كل حسب أهوائه

واختياره، مقروناً بالتأقلم مع النظام الرأسمالي القائم، بحيث يستطيع نمط نمو الإنتاج أن يستمر في تجديد نفسه، ومشروطاً بحماية الإنسان والبيئة من التسخير الكلي لعقلية الإنتاج الرأسمالي.

من ناحية الجماليات والعلم اللذين على الإنسان أن يسعى في طلبهما، فنترك القرار حول ماهيتها له ولمجتمعه، وليس لنا أن نحدد ما هي. لكن لنتذكر أن هذه الأمور هي أساس ما ستتوارثه الأجيال القادمة، التي ستقيّمنا كأسلافها بناء على ما تركنا لها منها. لكن بحكم كوننا معنيين بالاقتصاد والإنتاج في هذا الكتاب، فبالتأكيد هناك الكثير الذي بإمكاننا قوله حول الرفاه والإنتاج، وبإمكاننا أن نقدم بعض التوصيات حولها بناء على ما بيّناه على مدى هذا الكتاب. ونحن هنا نضع قبعة التحليل والتأريخ والتنظير جانباً لنرتدي قبعة «المستشار» صاحب التوصيات، على الرغم من السمعة السيئة التي لحقت بمكانة المستشار من أفعال شركات الاستشارات العالمية في الخليج وبقية العالم. وسيلاحظ القارئ في الفقرات السابقة والتالية أن حتى نبرة الكتابة تغيرت، ودخلت فيها وجهة نظري وآرائي بشكل أكثر بروزاً (وإن كان الكاتب لا يستطيع أبداً ادعاء الحيادية الكاملة في أي شيء يكتبه، إذ إن الكتابة دائماً تكون من وجهة نظر معينة)، وتبقى في النهاية هي وجهات نظر شخصية هدفها الأساسي هو التعاطي مع الآراء الأخرى.

وإذا ما كان لنا أن نغامر في إعطاء توصيات عامة حول الرفاه والإنتاج، فلنا أن ننظر إليها من منظور الأطراف الاجتماعية الرئيسية التي بيَّناها على مدى هذا الكتاب، والمتمثلة بمتخذي القرار العام، والهيمنة الغربية، وأصحاب رؤوس الأموال، والمواطنين، والوافدين. وستركز التوصيات في ما يخص هذه الأطراف على عوامل الإنتاج الرئيسية التي كانت محط تحليلنا في هذه الدراسة، من رأس المال، وقوة العمل، والتكنولوجيا، والنقد، والنفط، والأرض وبقية البيئة، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة والسوق. وسيكون محط اهتمامنا الرئيس هو قدرة هذه العوامل على الاستمرارية وإعادة إنتاج نفسها، كي يتسنى لنمط نمو الإنتاج بدوره أن يستمر في الاستدامة وإعادة إنتاج نفسه.

1 ـ الدولة

من ناحية متخذي القرار، الذين يتركزون في مؤسسات الدولة وخصوصاً في العائلة الحاكمة ومستشاريهم، فتبقى هذه المؤسسات العامة هي الجهة الأكثر قدرة على التأثير في دول مجلس التعاون، وإن كان علينا أن نعي أن قواها ومدى تأثيرها أيضاً محدودة، وأنها لا يمكن أن تغيِّر كل شيء على وجه الأرض. وقد يكون أول ما علينا أن نعيه من وجهة نظر مؤسسات وخطط الدولة هو أن رسم وتطبيق التصورات والمخططات الكبرى التي تسعى لإعادة رسم وهيكلة المجتمع كلياً، دون إعطاء الناس دوراً أساسياً في وضعها وتطبيقها، حماقة كبرى قد ولى زمنها. فلا يوجد من المخططين من هو إله يعرف تبعات كل ما سيحصل للمجتمع من رسوماته وخططه، ولن تكون

له القدرة على التحكم في حياة الناس ورسمها من الألف إلى الياء. فذلك ليس ممكناً، ولا مقبولاً أخلاقياً.

هل يعني هذا أن التخطيط الدولتي والإدارة العامة ليس لهما أي دور في المجتمع؟ بالطبع لا، وإلا لما وُجد هذا التخطيط منذ البداية. فلا يمكن للكثير من أمور الشأن العام أن تدار من دون التخطيط المركزي، الذي في عصرنا الحالي يأخذ أساساً شكل التخطيط الدولتي. وحريٌّ بنا أن نتذكر هذا المبدأ عند تحديد الدور الذي من المفروض أن يؤديه التخطيط الدولتي في شؤون الاقتصاد، بحيث من المفروض أن يركز هذا التخطيط اهتمامه على الشأن العام، أي الأمور التي تمس الناس في المجتمع بشكل مشترك ويحق لهم المشاركة في تحديد مصيرها.

وقد يكون أول هذه الأمور ذات الشأن العام هو العوامل التي تعتبر مصيرية للحياة في دول مجلس التعاون، بحيث لا يصح تركها لفرد ما أو لأهواء رؤوس الأموال الخاصة، بل يجب أن تصبح في صلب أولويات الدولة. وبالإضافة إلى حماية البيئة والإنسان كما ذكرنا أعلاه، فأول أمر قد يتبادر من هذا الجانب هو أن هناك قطاعات استراتيجية حيوية تعتبر مسألة حياة أو موت للخليج، ويجب أن يوجَّه جهد وتخطيط وتطبيق الموارد العامة نحوها، وأساسها على أقل تقدير هو الماء والطاقة. فكما هو حال الطبيعة عموماً، وخصوصاً في حالة الماء، فلا يمكن معاملة الموارد الطبيعية كسلعة حالها حال بقية السلع، وأن يترك إنتاجها وإعادة إنتاجها رهن أهواء السوق وتقلباته. فمن الصحيح بل من الواجب على الناس في عصر رأس المال أن تدفع تكلفة استهلاكها من هذا المورد، كل حسب كمية استهلاكه، لكن ضرورة الماء للحياة في الخليج وطبيعة إنتاجه الهشة، والمخاطرة العالية المترتبة من هذا الموضوع لا يُسمح بتركها لأهواء القطاع الخاص، الذي قد يفشل ويسقط ويصعد بناء على أهواء رأس المال والسوق. ولكن في حالة المياه في الخليج فإن هذه التقلبات من صعود وهبوط وصولاً إلى قطع المياه قد تعني تدمير المجتمع كلياً.

فكما بيّنّا، تعتبر دول الخليج على كف عفريت من ناحية توافر الماء العذب، وإنه لمن المفارقات الكبرى أنها ما زالت غير قادرة على تصنيع حتى محطة تحلية واحدة بنفسها، وتعتمد على الخارج كلياً ليصنعها لها، على الرغم من أن الحياة بأكملها على أراضيها تعتمد على المياه التي تزودها هذه المحطات، التي بدورها تعتمد على الطاقة. ولا يوجد مثال أكبر على أهمية هذا الخطر من مستوى مخزون المياه في الخليج، الذي يبين عدد الأيام المتوافرة من مخزون المياه العذبة إن توقف إنتاج المياه كلياً، والذي لا يتعدى الأسبوع في أغلبية دول الخليج بمعدل الاستهلاك الحالي. وإن أردنا رسم سيناريو سوداوي، فلنتخيل لو ـ لا قدَّر الله ـ ضربت كارثة بيئية أو حربية مصنع التحلية أو الطاقة في البحرين، الذي لا يتعدى مخزون مياهه يوماً واحداً، فماذا سيكون مصير البلد في حالة توقف إنتاج الطاقة والمياه لأكثر من يوم؟ وهذا السيناريو ليس ببعيد كلياً، إذ إن تزويد

الكهرباء انقطع كلياً لأغلب البلاد لمدة يوم كامل في آب/ أغسطس 2004. وإضافة إلى الوضع المعيشي الصعب المترتب على انقطاع المكيفات في ذروة مرارة الصيف، فلو كان استمر هذا الانقطاع لفترة أطول، لكان مخزون المياه في البحرين قد استنفد كلياً نظراً لاعتماد إنتاج كميات جديدة من المياه على تزويدها بالطاقة للتحلية.

المخزون الاستراتيجي للمياه في بعض دول مجلس التعاون (بالأيام)

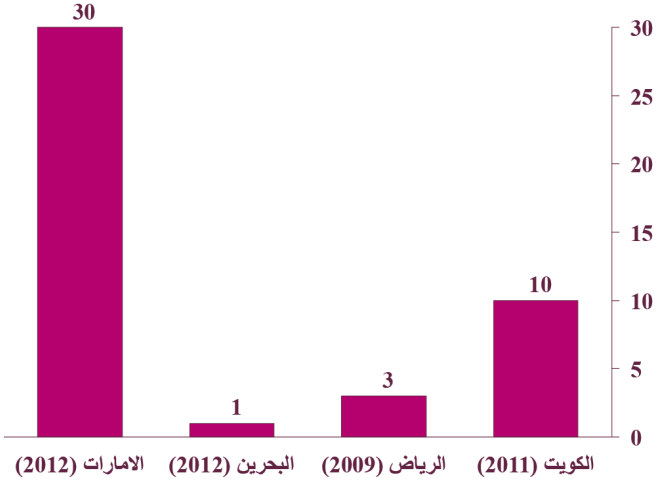

المصدر: مصادر متعددة.

لذلك فإن علم إنتاج وتزويد المياه والطاقة بشكل ذاتي يجب أن يكون في صلب ومركزية التخطيط والإنتاج العام في دول الخليج، حتى وإن تطلَّب ذلك جهداً وتكلفة إضافية؛ إذ إن أي مشكلة في هذين الموردين تعني مشكلة كبرى لاستمرارية الحياة في الخليج. وتطوير هذه الإمكانات لا يعني أن نقوم باستيراد وبناء محطات تحلية وطاقة جديدة، بل أن نطور بذاتنا وأنفسنا القدرة الإنتاجية على تصنيع هذه المحطات نسبياً بدلاً من الاعتماد على الغير. كمثال، فقد دخلت بعض دول الخليج في صرعة بناء محطات الطاقة الذرية أو الشمسية لتزويد الكهرباء فيها، لكن كم من هذه الدول بإمكانها أن تبني هذه المحطات بنفسها بدلاً من أن تعتمد على من يبنيها لها من الخارج؟ لذلك، فإن مبدأ أن يكون هناك قدرة ذاتية على تجديد وإعادة إنتاج هذه العوامل الأساسية للحياة، المفروض أن تكون المبدأ الرئيسي الذي يوجه الاستدامة واستمرارية الإنتاج في الخليج.

القطاع الأساسي الآخر الذي على الدولة أن تتولى إدارته هو النفط، الذي يعتبر ثروة عامة وملكاً للجميع. وبما أن المجتمع أصبح مدمناً على النفط ليس فقط عبر النقد الذي يوفره له، بل أيضاً عبر حرقه لتوفير أغلب حاجات المجتمع، فأظن أنه يجب دراسة إمكان أن تتوجه الاستراتيجية العامة نحو الاستقلالية النسبية في القدرة على إنتاج وإعادة إنتاج النفط (أي أن نصل لمرحلة صناعة

أدوات ومصانع استخراج النفط نسبياً). وقد يكون الأهم من ذلك هو التوجه نحو تقليل الاعتمادية على النفط من ناحية الاستخدام المادي ومن ناحية المال الذي يوفره، وذلك عبر تنويع مصادر الدخل، والنظر في استعمال موارد أخرى غير نفطية لتصنيع وتزويد أسس الحياة (كالماء والطاقة).

من ناحية النقد والمال، يجب أن تعاد هيكلة الإنفاق العام بالتدرج لنصل إلى مرحلة تعامل فيها إيرادات النفط أساساً كرأس مال منتج موجه للمشاريع الربحية العامة، بدلاً من الإنفاق الجاري. بل إنه وعلى مرور الوقت يجب تقليص إنفاق إيرادات النفط حتى على المشاريع الإنشائية الحكومية، التي يجب تمويلها هي والإنفاق الجاري من قدرات المجتمع الإنتاجية الداخلية، وأساساً عبر الضرائب، كما هو الحال في أغلبية دول العالم. وبالتزامن مع ذلك، من المفروض أن يتم خفض إنتاج النفط تدريجاً ليتناسب أساساً مع حاجات الاقتصاد المحلي من النقد للاستثمار في المشاريع العامة الإنتاجية، بالإضافة إلى حاجات استهلاك النفط مادياً في الاقتصاد المحلي، وذلك بدلاً من أن يوجه إنتاج النفط أساساً لتلبية طلب الاقتصاد العالمي عليه، وطلب الاقتصاد المحلي على إيراداته لتمويل إنفاق الدولة الجاري[10]. أي أنه يجب أن يتم تطبيق مبدأ أن تكون إيرادات النفط قادرة على التجدد وإعادة الإنتاج والتكاثر، أي أن تعامل كرأسمال عام مهيأ للإنتاج.

يأتي السؤال الآن: ما هي المشاريع العامة الإنتاجية التي يجب أن توجه إيرادات النفط نحوها؟ من الصعب تحليل هذه المشاريع بالتفصيل هنا، إذ إنه يجب أن تبنى على دراسات جدوى متخصصة ومتعمقة في هذا المجال، لكن كما ذكرنا فإن أدناها هو الاستثمار في القطاعات الحيوية الاستراتيجية الضرورية للحياة في دول المجلس، والتي بيَّنّا سابقاً أنه على أقل تقدير ستكون في توفير الماء والطاقة وصناعة النفط. فليس فقط من المعيب، بل من الحماقة والخطورة أن منطقة تعتمد على التحلية والطاقة لتزويدها بالماء، لا تعرف حتى الآن بناء مصنع تحلية أو مصنع واحد لإنتاج كهرباء ، وما زالت تعتمد كلياً على تكنولوجيا وشركات غير وطنية لتزويدها بذلك، على الرغم من أنها أضحت تعتمد عليها لأكثر من ستين عاماً. أما غير ذلك، فيجب رسم وإيجاد آليات ممأسسة ومحايدة ويكون للشعب رقابة عليها لاختيار المشاريع العامة المستثمرة فيها، ولكن من

---

(10) غني عن القول أنه ليس بالإمكان التحكم كلياً في إيرادات النفط نظراً لتقلب أسعار النفط إلى حدٍ كبير، بالإضافة إلى أن استخراج النفط ليست عملية صنبور بالإمكان غلقه وفتحه لتغيير الكمية المستخرجة يومياً (أنا ممتن لعيسى شاهين الغانم لأفكاره حول هذا الأمر). إلا أن النقطة الأساسية هي أن التوجه العام لتخطيط كمية الإنتاج يجب أن تبنى حول حاجات الدولة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى حاجات الدولة من الأموال لتمويل للمشاريع الاستثمارية المنتجة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياطيات النفط المتبقية، بدلاً من أن يبنى الإنتاج أساساً على تلبية متطلبات السوق العالمي. وهذه الاستراتيجية هي مماثلة لما اقترحها علي الكواري، وسماها إخضاع النفط لمتطلبات التنمية. للمزيد انظر: علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

المهم أن يتم معاملتها كمشاريع ربحية إنتاجية، إذ عليها وبعد مساعدة لفترة معينة أن تعيش وتربح وتتكاثر لوحدها، بل أن تصل لمرحلة التوجه نحو التصدير والمنافسة مع بقية العالم.

ماذا عن تمويل إنفاق الدولة الجاري والرأسمالي العام؟ مرة أخرى فإن المبدأ العام هو أن نضمن الاستمرارية والقدرة على إعادة التجدُّد بشكل متواصل وذاتي. والوصول إلى مرحلة الاعتماد على موارد الاقتصاد الداخلي لضمان استمرارية الدولة يعني أنه لا مفر من فرض الضرائب والرسوم، حتى تتخلى الدولة عن الاعتمادية على إيرادات النفط الناضب. وبظني فإن أي قراءة متأنية وموضوعية لهيكلية الاقتصاد المحلي ستبين أن الضرائب بلا شك يجب أن تبدأ على أرباح دخل الشركات والعقار، وخصوصاً الشركات الضخمة منها غير الموجهة نحو الصادرات. وهذا الاستنتاج نصل إليه سواء من ناحية القدرة على توفير الدخل أو الكفاءة أو العدالة. فمن ناحية العدالة، فمن الواضح أن أغنى من في المجتمع وأكثر من استفادوا من الطفرة النفطية وخدمات الدولة هم من يجب أن يسهموا بالنسبة الكبرى في تمويل مصروفات الدولة. أما من ناحية القدرة على التمويل والكفاءة، فكما بيّنّا في الدراسة فإن الأغلبية الساحقة من إجمالي الدخل في الدولة يذهب لرأس المال والعقار، بحيث يحصل على نحو ضعفَي ما تجنيه قوة العمل، وهذا عكس الحال في الدول الصناعية الكبرى. إذاً، فبديهي إن كان عليك أن تُحَصِّل مبلغاً من المال من المجتمع، فمن المفروض أن تتوجه إلى ذلك القسم من المجتمع الذي يستحوذ على الحصة الكبرى من الفائض الإنتاجي في المجتمع، وهذا في دول الخليج كما وضحنا بصورة جلية هما أصحاب رؤوس الأموال والعقار.

وبذلك، يجب التوجه نحو فرض الضرائب على أرباح دخل الشركات والعقار، وخصوصاً الكبرى منها، كونها ستوفر الدخل الأكبر للدولة. وستكون النتائج العكسية على الإنتاج من ناحية الكفاءة من فرض هذه الضرائب محدودة نسبياً، بل قد تكون الضرائب مفيدة وتزيد من الكفاءة، وخصوصاً أن أغلبية إنتاج الشركات الخاصة في الخليج جهة نحو الاستهلاك المحلي النهم ويعتمد على الواردات. لذلك، ليس هناك خطر من هروب الشركات خارج السوق، لأنها تعتمد على السوق المحلي كلياً، بل من الممكن إعطاء خفوض في الضرائب والرسوم للشركات الموجهة نحو التصدير، وبذلك يتم تشجيع الحوافز للتصدير وتقليص الاستهلاك المحلي والاستيراد المتضخم. أما في حالة العقار، فإن التبعات والتشوهات التي قد تطرأ من زيادة الضرائب على إيراداته تعتبر محدودة جداً، وخصوصاً أن العقار لا يعتبر قطاعاً منتجاً بل يعتمد أساساً على امتصاص الريع، وبذلك فإن الضرائب تعتبر طريقة لإعادة توزيع الريع من أصحاب العقار إلى بقية المجتمع. ولا توجد دولة صناعية واحدة في العالم حالياً سوى دول الخليج (باستثناء عمان والسعودية ودبي

بنسب قليلة) لا تفرض ضرائب على أرباح الشركات[11]. لأكرر ذلك: عدد الدول ذات الدخل المرتفع التي لا تفرض الضرائب على أرباح الشركات هو صفر. فسنغافورة (17.0 بالمئة) وهونغ كونغ (16.5 بالمئة) وأمريكا (38.9 بالمئة) والاتحاد الأوروبي (18.9 بالمئة) والصين (25 بالمئة) واليابان (32.1 بالمئة) وكل دول العالم تفرضها، باستثناء بعض الدول الصغيرة جداً التي تعمل أساساً كمراكز لغسيل الأموال وتهريبها لأثرياء العالم (انظر الجدول).

دول العالم التي لا تفرض ضرائب على أرباح الشركات

وعدد سكانها بالآلاف (باستثناء دول مجلس التعاون)

الدولة	عدد السكان (ألف)	الدولة	عدد السكان (ألف)
أنغويلا	15	جزر التركس وكايكونس	35
بهاماس	391	فانواتو	270
برمودا	65	جزر الفيرجين	103
جزر الكيمان	61	واليس وفوتونا	16
جيرنزي	63	بالاو	22
جزيرة مان	84	ناورو	13
جيرزي	100		

وهذا يجرّنا إلى أهم مبدأ على الدولة الالتزام به، الذي قد يكون أهم مطلب تقدمه هذه الدراسة، وهو ليس مطلباً جديداً، بل يتراءى لي أنني قد ختمت كل دراسة كتبتها حتى الآن بنفس المطلب: المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. وهذا مبدأ يفترض تطبيقه من الناحية الأخلاقية والحقوقية، بالإضافة إلى أهميته في ضمان إعادة تجديد الدولة علو نحوٍ مستدام. فمن ناحية الحقوق، أظنه بات واضحاً لأغلبية البشر في العالم، بمن فيهم شعوب دول مجلس التعاون، أن للإنسان الحق في أن يؤدي دوراً سياسياً فاعلاً في تقرير مصيره ومصير مجتمعه، ولا سبيل أفضل لذلك من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. أما من ناحية الكفاءة والاستدامة، فمشاركة الناس في اتخاذ القرار هي أفضل طريقة للرفع من حظوظ اتخاذ الخيارات المناسبة، وإصلاح الحال وتقليل الضرر والمصادمات فيما بين فئات المجتمع في حالة الأزمات عبر الانتقال السلمي للسلطة، وإن كان لا يضمن ذلك كلياً. فالتوجه نحو تداولات مؤسسات مستدامة تمثل أكبر فئة ممكنة من الشعب في تحديد القرارات المصيرية التي ستحدد حياة هذا الشعب ومستقبله، هي ممارسة أكثر عقلانية وأقل خطراً من حصر هذه القرارات في جينات عائلة واحدة، تكون مصلحتها الشخصية هي محط تركيزها الأساس، وتعتمد القرارات الفردية فيها على أهواء بضعة أشخاص.

---

(11) كما ذكرنا مسبقاً، توجد ضرائب على البنوك الأجنبية في دبي. كما شرعت قوانين تفرض ضرائب على دخل الشركات في عمان والسعودية، إلا أن هناك تساؤلات حول نسبة تطبيقها وكمية إيراداتها حتى كتابة هذه السطور. للمزيد انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

ويبقى هذا الإصلاح السياسي هو المفتاح لبقية الإصلاحات المقترحة، فمن دونه يبقى الإصلاح الاقتصادي مرهوناً بأهواء مجموعة صغيرة من متخذي القرار لهم مصالحهم الخاصة، بل يعتبرون هم أكبر سبب للمشاكل الاقتصادية أساساً، وليس من الحكمة الاعتماد على أساس المشكلة لعلاجها بنفسه. لذلك، فمن الضروري أن يبدأ أي إصلاح في أعلى الهرم قبل قاعدته، وإلا فعلياً فلن يكون للإصلاح أي جدية، إذ سترى الناس أنه جانب الخلل الرئيسي وركز على فئات من المجتمع دون أخرى. لذلك، فإن التحول التدريجي من نظام الحكم الملكي المطلق المحدث الحالي، الذي يعتبر فريداً من نوعه، ليس على مستوى العالم في عصرنا فحسب، بل حتى في تاريخ منطقة الخليج، إلى نظام سياسي يرتكز على الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هو أهم خطوة إصلاحية تحتاجها دول الخليج.

وجزء رئيسي من هذا الانتقال الديمقراطي مرتبط بأن تنتهي العطايا والتوزيعات من الإيرادات العامة (التي هي إيرادات النفط) على المتنفذين وأعضاء العائلة الحاكمة، وأن يتم إعلان الميزانية العامة بكل شفافية وأن يتم تدقيقها من قبل هيئة مستقلة. فإن كان مطلوباً من بقية فئات المجتمع أن تقلل إدمانها على إيرادات النفط، فمن المفروض أن تكون فئة المجتمع التي استفادت منها بأكبر درجة، والتي تتحكم في اتخاذ القرار، أول من يقود السير في هذا الطريق. ومن المفروض أن تكون العطايا والمميزات المادية والاجتماعية التي حصل عليها المتنفذون على مدى نصف القرن الماضي، كافية لتوفير قاعدة صلبة تعطيهم القدرة على الانخراط في الاقتصاد والمجتمع دون مواصلة الاعتماد السابق عليها في المستقبل، حالهم حال بقية الناس.

ينطبق المبدأ نفسه على أكبر المناصب والمفاصل في مؤسسات الدولة، فتقليص الحكم المحدث المطلق وزيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار تعني إصلاح آليات اختيار وإعادة إنتاج هذه المؤسسات البيروقراطية، بحيث تضمن استقلاليتها وحيادها والمساءلة الشعبية لها وقدرتها على إعادة تجديد نفسها على نحوٍ مستمر ومستقل بناء على الكفاءة، بدلاً من احتكارها شبه الكلي في أيدي أفراد معينين. فإعادة توزيع مصادر القوة السياسية في المجتمع لا تعني فقط إنهاء العطايا والمخصصات للمتنفذين من الدولة، ولا تعني فقط إجراء انتخابات دورية، بل تعني أيضاً إعادة توزيع وتفعيل قوة الشعب على نحوٍ ممأسس ومستدام في كل مفاصل ومؤسسات الدولة، اقتصادية كانت أو أمنية أو عسكرية أو إدارية.

2 ـ رأس المال

إذا ما انتقلنا إلى الشركات ورؤوس الأموال المستثمرة في الاقتصاد، فيبقى التحدي الأكبر من ناحية الإنتاج هو التوجه نحو الإنتاج المبني على الإنتاجية والتكنولوجيا العالية، بحيث يتم التحول من النموذج الحالي الذي يعتمد على الإنتاجية المتدنية والنمو العددي في المدخلات وقوة العمل فقط. هنا يجب أن نبين أن الهوس الحالي في خطاب الإصلاح الاقتصادي في دول الخليج، الذي

يركز على القطاع الخاص كالعصا السحرية التي ستحل كل المشاكل ما أن يطلق العنان لها لتأخذ مكان القطاع العام صاحب المشكلة الأساسية في الاقتصاد (بزعم هذا الخطاب)، هي نظرية خاطئة بل هي عكس الحقيقة كلياً وقد تقودنا إلى كوارث لا تحمد عقباها. فصحيح أن هناك مشاكل متعلقة بالتوظيف والإنتاجية في مؤسسات ووزارات الدولة غير الربحية كما بيّنّا في الدراسة، ولكن من ناحية الإنتاجية في القطاع الربحي فإن أساس المشكلة ليس في القطاع العام بل في هيكلية القطاع العائلي الخاص.

إذاً، هذا القطاع العائلي الخاص مبني على قطاعات تعتمد على الاستيراد والاستهلاك الموسع كالإنشاء وتجارة التجزئة والجملة والخدمات المرتبطة بها، وهي ذات إنتاجية متدنية وتعتمد على قوة عاملة وافدة ذات حقوق ورواتب وتعليم متدن. في المقابل، فإن المشاريع الربحية العامة ذات النفوذ الحكومي، عادة ما تكون في قطاعات موجهة أكثر إلى التصدير وذات إنتاجية أعلى (على الرغم من تدنيها إجمالاً)، وتعتمد في التوظيف على مواطنين ذوي حقوق ورواتب وتعليم أعلى. وهكذا، فإن أساس الخلل الإنتاجي غير النفطي يتركز في القطاع العائلي الخاص.

هل هذه الخصائص الجلية على أرض الواقع في دول الخليج تعني أنه يجب علينا الاعتماد كلياً على المشاريع العامة وإهمال القطاع الخاص؟ بالطبع لا. فدور القطاع الخاص في نظام السوق الرأسمالي الحالي أساسي جداً. لكن الواقع المتردي للقطاع العائلي الخاص في دول الخليج يعني أن الإصلاح في القطاع غير النفطي يجب أن يرتكز فيه، حتى يتحول من وضعه الحالي الهزيل إلى قطاع خاص يعتمد على إنتاجية عالية ويؤمّن حقوقاً عالية لموظفيه؛ ففي الوضع الحالي يعتبر القطاع الخاص عالة على الدولة وعلى المجتمع أكثر من أي شيء آخر، إذ إنه حالياً لا يحقق إنتاجية عالية، ولا هو يوفر الوظائف للمواطنين، ولا هو يوفر الدخل للدولة عبر الضرائب. في المقابل فإنه يستنزف ويستهلك موارد المجتمع ويزيد التحويلات التي تخرج من البلاد. لذلك من المهم أن يرتكز أي إصلاح في هذا القطاع الخاص نفسه، بدلاً من التعذر بوضع اللوم على القطاع العام، والتبشير بأن هذا القطاع الخاص الهزيل بإمكانه أن يقوم بالأمور على أتمِّ وجه وأفضل من القطاع العام!

وأفضل طريقة لإصلاح القطاع الخاص ورفع الإنتاجية فيه وتوظيف المواطنين، هي عبر رفع الحقوق للموظفين تدريجياً بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث يصبح القطاع الخاص مكاناً جاذباً حتى للمواطنين للعمل فيه، وبحيث تزيد تكلفة قوة العمل نسبياً في مقابل رأس المال، إلى درجة تدفع القطاع الخاص ذاتياً نحو المكننة ورفع الإنتاجية، بدلاً من الاعتمادية على النمو العددي في عمالة متدنية الرواتب والتعليم والمهارات. وقد تكون أهم بداية هي التأكد من تطبيق قوانين العمل في دول الخليج بحذافيرها، بدلاً من ترك الشركات لأهوائها كما هو الحال حالياً، حيث يترك لها

أن تفعل ما تريد بقوة عملها من دون أي رقابة تذكر من الدولة. وقد يكون أفضل قدوة لذلك هو التاريخ الذي سردناه من الحراك الاجتماعي–الاقتصادي من العمال في شركات النفط على مدى العقود الماضية، وكيف طور ذلك حقوق الموظفين ورفع من نسبة المواطنين في صفوف المشاريع العامة، إذ انتُزعت هذه الإصلاحات والمزايا عبر حراك عمالي–شعبي فرض إرادته على الدولة وعلى الشركات. وقد يكون هذا الحراك هو خير قدوة ومثال لإمكان رفع كفاءة وإنتاجية وحقوق الموظفين في القطاع الخاص العائلي في الخليج، الذي في وضعه الحالي ما زال يمارس علاقات إنتاجية–عمالية متدنية أكثر ما تذكّرنا بالحال في أيام الغوص العسيرة من الحال في المجتمعات الصناعية الكبرى في القرن العشرين.

هل هذا يعني أن على الدولة أن تملي كل ما على القطاع الخاص أن يقوم به ويطبقه؟ في حالة الحقوق الأساسية والقوانين التي يجب توفيرها للعامل فإن رقابة الدولة بالتأكيد مهمة، وخصوصاً في التأكد من تطبيق قوانين العمل كتوفير مقومات الصحة والسلامة في بيئة العمل، ودفع الرواتب بانتظام، وتوفير الإجازات المرضية... إلخ، التي لا تكاد تطبق حالياً على القطاع العائلي الخاص. لكن من ناحية الإنتاجية والتوظيف، فأحسن طريقة للدفع بالتحول هي عبر خلق الحوافز التي تجعل القطاع الخاص يتحرك تلقائياً نحو المكننة وتوظيف المواطنين، وهناك أكثر من آلية بالإمكان تطبيقها في هذا الجانب. كمثال، قد يتم فرض رسوم على أي عامل وافد توظفه الشركة، بدرجة ترفع التكلفة على صاحب العمل لتوازيها مع توظيف المواطنين، كما هو مطبق في سنغافورة وكما بُدئ العمل به في السعودية (والبحرين لمدة قصيرة إلى أن خُفض لدرجة عدم فاعليته)، وأن تناط الكفالة وأعداد العمالة الوافدة في الاقتصاد إلى الدولة بدلاً من ترك الأمر للقطاع الخاص. وبذلك يتم رفع تكلفة وحقوق قوة العمل ورفع الحوافز حتى يتجه القطاع الخاص نحو المكننة وتوظيف المواطنين من تلقاء نفسه، ومن ثم ترك القطاع الخاص ليحدد طبيعة التوظيف والتكنولوجيا التي يستعملها في الإنتاج.

بل من المهم للاقتصاد أن يصل إلى مرحلة دفع القطاع الخاص نحو التصدير، بحيث قد تعطى حوافز من ناحية خفض الضرائب والرسوم والقيود على العمالة الوافدة في ما يخص الإنتاج الموجه نحو التصدير، إذ إن القدرة على تصدير منتجات غير نفطية ذات تكنولوجيا عالية ستكون هي المعيار الرئيسي الذي سيحدد استدامة الاقتصاد في دول الخليج من الناحية الإنتاجية. وإن كان لنا أن نتبع الشركات الاستشارية وأن نختار معياراً قياسياً واحداً (KPI) لقياس استدامة اقتصادات الخليج من ناحية الإنتاج، فسيكون المقياس هو عجز/ فائض الميزان التجاري من غير النفط ومشتقاته (ومن المفضل من غير المواد الأولية) التي تنتجها اقتصادات الخليج، وخصوصاً الصادرات من التصنيع، التي هي المعيار الرئيس لقدرة الاقتصاد على التنافس وعلى الاستيراد من بقية العالم، إذ إن بقية

الاقتصاد المحلي يعتمد على هذه القيمة المضافة في الصادرات ليموّل استيراده واستهلاكه، كما هو حال الاعتمادية على النفط اليوم واللؤلؤ في العصر الماضي.

ما الذي قد تعنيه هذه التحولات على القطاعات المختلفة في الاقتصاد؟ ليس مستبعداً أن بعض القطاعات ستتقلص وتدخل في انحسار بذاتها، وخصوصاً قطاعات الإنشاء والاستيراد (كمثال السيارات). وفي رأينا فإن هذا النوع من التقلص هو أمر حميد ومرغوب، لأن نسبة الاستهلاك العالية الحالية في اقتصادات دول مجلس التعاون، أكانت من ناحية الطاقة أو المياه أو السكن أو السيارات، تجعل الناتج المحلي يبدو وكأنه عال، ولكنها أشبه بالشخص المصاب بالتخمة الذي ما انفك وزنه يزداد، وليس هذا النوع من الزيادة في الاستهلاك والاستيراد في مصلحة الاقتصاد. وفي مقابل تقلص هذه القطاعات، فمن المؤمل أن تأخذ قطاعات أخرى في التوسع، مثل قطاعات التصنيع والتصدير وتلك التي تعتمد على الإنتاجية والتكنولوجيا العالية.

3 ـ المواطنون

وإذا ما وجهنا ناظرنا إلى التحول المقترح من ناحية المواطنين، فما لا شك فيه أن القضية الكبرى من ناحية الإنتاج هي رفع الإنتاجية والكفاءة والخبرات الإنتاجية لدى المواطنين، الذين، وللأسف الشديد، قد تم إخراج الكثير منهم خارج العملية الإنتاجية. وفي هذا السبيل، فما من مفر من أن يتم التشديد على ربط الراتب بالإنتاج، بحيث يصبح على أي فرد في قوة العمل، أكان في القطاع العام أو في القطاع الخاص، أن يرتبط راتبه بالإنتاج، بحيث يُنهى تدريجياً معاملة إيرادات النفط كعطايا خاصة توزع من قبل الدولة على الفرد بناء على قربه من الدولة، في ظاهرة ما سميناه «يمشون لي راتب». بحيث يتم حفز انخراط المواطنين في عملية الإنتاج بكل أنواعه وفي كل القطاعات، وخصوصاً أن الطريقة الوحيدة لكسب المعرفة والمهارة هي عبر الممارسة.

هذا التغيير لا يعني أن يفقد الإنسان حقوقه الأساسية من صحة وتعليم وسكن، بل تبقى المسؤولية على المجتمع ككل أن يوفرها لكل أفراده وخصوصاً الأكثر حاجة منهم. لكن يبقى أن الراتب لكل مقتدر في المجتمع يجب أن يرتبط بالإنتاج، وقد يكون النموذج في اسكندنافيا في السويد والنرويج مثالاً يحتذى به، مع الأخذ في الحسبان الاختلافات، إذ إن العقلية السائدة في الاقتصادات هناك هو الإنتاج التساندي، بحيث على كل من يقدر في المجتمع أن ينخرط في العمل، وعلى المجتمع ككل أن يوزع الفائض فيه ليوفر لكل أفراده مقومات الحياة الأساسية التي يحتاج إليها أي إنسان لينهض، مع الأعتراف بأهمية المنافسة في الإنتاج والسلع في خضم النظام الرأسمالي الحالي[12].

(12) Gosta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (New York: John Wiley and Sons, 2013).

وقد يكون هذا التغيير صعباً في البداية، لكن لو بدأ الإصلاح الاقتصادي برأس الهرم، وبان أن هذا الرأس نفسه لم يعد يستفيد من إيرادات النفط بوجه خاص، وأن الشعب بدأ بالمشاركة في اتخاذ القرار، وأن الشركات الخاصة العائلية قد تم تطبيق القوانين عليها ورفع حقوق العمال فيها، فلا أظن أن الناس سيرفضون هذا التغيير، بل إن الكثير من الشابات والشباب يتطلعون إلى العمل المجزي المنتج الذي يحفظ حقوقهم ويمكّنهم من استثمار طاقاتهم على نحوٍ منتج في ما يحبونه، بدلاً من أن تضيع مهاراتهم وجهودهم بعد التعليم هباء في أعمال وهمية من دون أي إنتاج مرتبط بها. ويرتبط جزء رئيسي من مشاركة المواطنين الفاعلة في اتخاذ القرار أيضاً بالإنتاج وليس بالمؤسسات السياسية فقط، بحيث يتم تفعيل حق التنظيم الجماعي العمالي عبر النقابات والتجمعات في الإنتاج. وقد يتشارك المواطنون في قرارات الإنتاج كمثال عبر اللجان المشتركة التي تجمع العمال وأصحاب رؤوس الأموال في بعض الدول الإسكندنافية، التي تتشارك في اتخاذ القرارات الإنتاجية. كما أنها تخطط وتعمل من أجل توفير التدريب والدورات المناسبة لتأهيل قوة العمل لحاجات الإنتاج، وإعطائها المهارات والخبرة المطلوبة عبر الانخراط في العمل مباشرة، في مثال مشابه لما هو الحال في الدول الإسكندنافية.

وإذا ما توافرت المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والإنتاجي، وتم ضمان الحقوق لقوة العمل في عملية الإنتاج، فعندها ستكون البينة على المواطنين في تقرير مصيرهم؛ فلن يوجد العذر أن القرار ليس في يدهم، وأنهم مسيَّرون إما من الدولة وإما من ملاك رؤوس الأموال، وسيكون مستقبل البلاد الإنتاجي والاقتصادي والسياسي في يدهم، وهم يتحملون تبعات خياراتهم، وهذا من المفروض أن يكون الحال.

4 ـ الوافدون

من ناحية الوافدين، إن بداية الإصلاح هي الاعتراف والتركيز على الدور الكبير الذي مارسوه في بناء اقتصادات الخليج. فهم فعلياً من بنوا مدنه والبيوت والعمارات التي نسكن ونعمل ونعيش فيها، وأشرفوا على تنظيفها وصيانتها وإطعام من فيها. وأول وأهم ما يمكن عمله من هذه الناحية هو تفعيل حقوقهم العمالية في عملية الإنتاج، حالهم حال المواطنين، بحيث يتم التأكد من تطبيق قانون العمل، وخصوصاً في القطاع الخاص العائلي الذي يعملون فيه والذي تم تركه من قبل الدولة ليفعل في موظفيه كيفما يشاء. وهذا الإصلاح مهم ليس من الناحية الحقوقية والإنسانية فقط، بل إنه سيرفع من حقوق الموظفين في الاقتصاد إجمالاً، بمن فيهم المواطنون. فليس من الممكن أن يتطور قطاع خاص ذي إنتاجية ورواتب وحقوق عالية إن لم يطبق ذلك على جميع من يعمل فيه، فإن بقيت التفرقة ما بين المواطنين والوافدين فسيتواصل القطاع الخاص في إيجاد الحيل والسبل في

التحايل على توظيف المواطنين، والاتجاه نحو توظيف الوافدين مهما بلغت السياسات والقوانين الحكومية، بما أن حقوقهم ورواتبهم أقل.

وجزء رئيسي من هذه العملية يتمثل بتغيير نظام الكفالة الحالي، بحيث يتم تقنين أعداد القوى العاملة وإحالة عملية إدارتها وتنظيمها، بما في ذلك قانون الكفالة، إلى مؤسسة مركزية تابعة للدولة، تكون لها رؤيتها وخطتها الواضحة بالنسبة إلى الهجرة وتبعاتها. وتهدف هذه الخطوة إلى تفعيل رؤية أوسع حول الهجرة، تتطرق إلى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في مقابل النظام الحالي الذي تعتمد هجرة الوافدين فيه أساساً على الطلب الفردي من الكفلاء وأصحاب العمل، الذين يأخذون في الاعتبار المصلحة الفردية فقط، دون اعتبار للتداعيات على المجتمع ككل، بطريقة ترفع قوتهم على المكفول وتمهد لحدوث انتهاكات محتملة على نطاق واسع. وقد تكون دراسة نظام سنغافورة في إدارة قوة العمل الوافدة في البلاد خطوة في هذا الاتجاه، على الرغم من المشاكل الموجودة في ذلك النظام أيضاً.

لكن تبقى القضية المحورية من ناحية قوة العمل هو أنه على دول الخليج أن تختار أي نوع من سوق العمل تريد: هل تريد سوق عمل عالمياً مفتوحاً على مصراعيه، يستقطب من خلاله رأس المال المحلي قوة العمل من أي مكان يريده على امتداد الكرة الأرضية، ويحكم السيطرة عليها عبر نظام الكفالة، بحيث ترتكز جهود دول الخليج على التأكد من تنظيم هذه العملية بشكل أكثر سلاسة فيما بين الجهات المرسلة والمستقدمة للحد من أية اضطهادات على مدى دورة «الهجرة الدائرية»، كما تحاول دول الخليج والدول المرسلة تطبيقه هذه الأيام عبر حوارات مانيلا وأبو ظبي؟ أم أنها على العكس، تريد التحول إلى سوق عمل وطني يحدد أساساً على مستوى الدولة، بحيث يعتمد أساساً على المواطنين والمقيمين الدائمين في الدولة لتوفير قوة العمل على نحوٍ متواصل ومتجدد، ومن ثم يُطعّم سوق العمل الوطني هذا بالهجرة عند الحاجة، كما هو الحال في بقية دول العالم؟

كما بيّنّا مسبقاً، بالإمكان إعطاء حجج لكلا الخيارين. فطبيعة سوق العمل العالمي الحالي كان لها تأثير قوي في زيادة إجمالي الدخل المادي للمهاجرين إلى الخليج، أكان ذلك من ناحية المال أو المسكن أو السيارات المقتناة لعائلاتهم في دولهم الأهم. وقد يكون أكبر دليل على ذلك هو حجم التحويلات التي تعدت 98 مليار دولار عام 2014، حيث تبين الإحصاءات أن الهجرة إلى الخليج والتحويلات منها تؤدي أكبر دور نسبياً في خفض عدم المساواة في الدخل على مستوى العالم، بحيث يفوق دورها النسبي دور الدول الغربية بالضعفين في رفع دخل الدول الفقيرة. كما أن هذه التركيبة وفرت الحل الأمثل لرأس المال المحلي؛ إذ تم تسخير قوة عمل عالمية قليلة الحقوق والرواتب لرأس المال تحت قانون الكفالة، فيما تم حصر سوق رأس المال على مستوى الدولة فقط. وحتى المواطنون استفادوا من تدني أسعار الاستهلاك نظراً إلى رخص قوة العمل، بالإضافة

إلى انتشار استعمال الخدمة المنزلية وفتح الشركات الصغيرة التي تعتمد على العمالة الوافدة. أما من ناحية الدولة، فأصبح عموم الناس في أراضيها من السكان قليلي الحقوق السياسية وهم أقرب إلى الرعايا، أمواطنين كانوا أم وافدين، كما زاد نفوذ الحكومات المحلية على الدول المصدِّرة للعمالة.

في المقابل، زادت حالات الاضطهاد والتفرقة في صفوف الوافدين، إضافة إلى فقدان المواطنين قدرتهم التنافسية في الإنتاج. ففي الوضع الحالي، من المستحيل على المواطن منافسة الوافد في سوق العمل، وذلك لأن تكلفة عائلة وحياة العامل الوافد تحدد في بلده الأم، وهي أقل كثيراً من تكلفة حياة وعائلة المواطن في دول الخليج. وما إن يتم التطرق إلى هذه الفروق في التكلفة، فمن المستحيل على المواطن أن يتمكن من منافسة الوافد، وسيبرز شبح البطالة كأمر يهدد المواطنين، وبذلك تزيد حالة الاغتراب فيما بين المواطنين والوافدين معاً. وأصبح «المواطنون» يقابلهم «الوافدون» وكأنهما خانتان صلبتان أقرب إلى الطوائف الطبقية الموجودة في الهند، بحيث من المستحيل أن ينتقل أحد من خانة إلى أخرى. لذلك، فإن الوضع الحالي الذي يخلق هذه الحالة الفاقعة من الاختلافات المتجذرة حتى في القانون بين المواطنين والوافدين، وحالات التعصب والزينوفوبيا والشك المتبادل والتحزبات داخل مكان العمل بناء على الجنسية، تدعو إلى التساؤل حول طبيعة المجتمع في الخليج الذي نريده، والذي أضحى أشبه بحالة من الاغتراب الدائم لمواطنيه ووافديه.

وقد يكون أكبر تحد اقتصادي يواجه سوق العمل العالمي الحالي في الخليج هو عدم استدامة قوة العمل والتكنولوجيا، ذلك أن اقتصاد الدولة فعلياً قد فوَّض إعادة إنتاج هذه العوامل المهمة إلى أطراف خارج البلاد، بحيث لا يتم تجديد وإعادة إنتاج وتدريب هذه العوامل عبر الأجيال داخل اقتصادات الخليج بل خارجها. لذلك، ففي رأيي أن الانتقال نحو نظام قوة عمل أقرب إلى الحال في بقية دول العالم، حيث يكون تجديد واستمرارية قوة العمل أساساً ضمن نطاق الدولة، ويتم تطعيمها بالوافدين متى دعت الحاجة، على أن يحصل المواطنون والوافدون على حقوقهم العمالية كاملة، هو الحل الأمثل لاقتصادات دول الخليج من ناحية الاستدامة وأيضاً من ناحية بناء مجتمع أكثر عدالة. مرة أخرى، قد تكون دراسة سوق العمل في سنغافورة خطوة أولى في هذا الاتجاه، نظراً لكون سنغافورة تطعم اقتصادها بالوافدين ولكن بشكل أقل حدة من دول الخليج، على الرغم من أن عدة مشاكل توجد في سوق عملهم أيضاً.

وفي هذا المجال، فإن نقطة أخيرة على دول الخليج البحث فيها هي إمكان توطين جزء من الوافدين الذين عاشوا فيها لفترات طويلة ويريدون أن يصبحوا جزءاً فاعلاً من المجتمع وهويته وثقافاته ولغته الجامعة ومصيره المشترك، بغض النظر عن أصولهم العرقية. فأخلاقياً، هناك أمر غير

طبيعي في أن يكون الشخص قد عاش في مكان ما طوال عمره، وعمل وأفنى نفسه وأنجب أبناءه فيه، الذين بدورهم كبروا وعملوا وأنجبوا أحفاداً، ليصبحوا ثلاثة أجيال أو أكثر كل منهم لم يعرف موطناً سوى دول الخليج، وهم لا يزالون يعاملون كوافدين لا يمكن أن يصبحوا جزءاً مكتملاً من المجتمع، بل وبالإمكان تسفيرهم في أي لحظة. ومن ناحية الاستدامة، فإن هذا التوطين سيسهم في إبقاء الكثير من الكفاءات في البلاد، وجعلها جزءاً من نمط الإنتاج بدلاً من أن تخرج من البلاد بلا عودة.

هل هذه الدعوة إلى توطين سوق العمل هي دعوة إلى دول الخليج للانغلاق على نفسها؟ أبداً لا ومن المهم ألا تفسَّر كذلك. فالخليج دائماً ما تميز بانفتاحه على العالم وتجارته وثقافاته وتكنولوجياه، وهذا أمر إيجابي بكل تأكيد استفادت منه دول الخليج والكثير من دول العالم، ومن المهم أن يتواصل هذا الانفتاح. فمن الضروري ألا ننظر إلى الأمور من منطلق نحن ضد الآخر. فالعالم مترابط ويعتمد بعضه على بعض من الناحية الاقتصادية والسياسية والبيئية بشكل عضوي، وهذا يجعل الخروج من العقلية الانغلاقية والتعاون فيما بين أقطاره أمراً ضرورياً. ولكن يبقى الحال أننا نعيش في عصر ما زالت الدولة فيه هي الوحدة الرئيسية للإدارة العامة، وأن هناك مقومات تحتاج إليها أي دولة كي تستطيع إعادة إنتاج نفسها، وهي مقومات أساسية تتمتع بها أغلبية دول العالم، إن اختفت أصبحت الدولة ومن يسكنها في خطر عدم الاستدامة والانكشاف، ومن الصعب أن يقال إن للدولة ومواطنيها استقلالية وسيادة في اتخاذ قراراتها. فإلى أي مدى سيتم استيراد كل شيء في الخليج، حتى السلع المتوهمة من بشر وتكنولوجيا، ويتم الدفع لها بالمقابل من طريق مورد واحد فقط، وهو النفط الذي يجعل كل هذا الاستيراد والاتكالية على الخارج ممكناً في الأساس؟

في المقابل، فمن المهم على دول الخليج أن تكثف خطى التكامل فيما بين أقطارها، أي ما بين دول مجلس التعاون. فتشابه حالات دول المجلس من الاعتمادية على النفط في صادراتها وحياتها، وعلى العمالة الوافدة في سوق العمل، وعلى أنظمة الحكم الملكية المطلقة، وعلى الهيمنة الغربية، وفي صغر حجمها سكانياً (باستثناء السعودية نسبياً)، إضافة إلى الروابط الأسرية والثقافية والاقتصادية التاريخية، يجعل أهمية التنسيق فيما بين هذه الدول أمراً ملحاً، إذ إنه من المستحيل أن تصل دول الخليج إلى الأهداف المرجوة السابقة على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني إن لم يكن هناك تكامل وتكاتف فيما بينها. ففي الوضع الحالي، فإن أحجامها السكانية الصغيرة (باستثناء السعودية) لا تسمح بالاستفادة من الاقتصادات التي تأتي مع زيادة الحجم، فليس بإمكان كل من دول الخليج لوحدها أن تباشر في برامج إنتاج مصانع المياه والطاقة ذاتياً، ويصبح من المحتم عليها أن تتعاون في هذا المجال إذا كان مكتوباً لها أي فرصة في النجاح. بل إن عدم التكامل يزيد مخاطر الخلافات فيما بينها ومن هيمنة القطب الأكبر في المجلس على الباقي،

بحيث ما انفكت الخلافات السياسية المبنية أساساً على خلافات شخصية بين الحكام تسيطر على المشهد، حتى وصلت إلى مرحلة العراك العلني المضحك المحزن من كوميديته ومأساوية تبعاته في صيف عام 2017، مع تفجر الخلاف ما بين حكام السعودية والإمارات والبحرين وقطر إلى العلن.

وسيلاحظ القارئ أنني لم أدخل كثيراً في تحليل مجلس التعاون كمنظومة إقليمية على مدى هذا الكتاب، وذلك نظراً إلى فشل هذه المنظومة على المستوى الاقتصادي والسياسي، باستثناء نجاحها الرئيسي في تسهيل تشابك رأس المال على مدى دول الخليج، حتى تشكلت عدة شركات ومشاريع وبنوك تجمع ما بين رؤوس الأموال من الدول المختلفة. هذا بالإضافة إلى بعض الإنجازات الثانوية الأخرى من الناحية الاقتصادية ، كتوحيد الجمارك والسماح (نظرياً على الأقل) لمواطني دول المجلس بالتنقل بين دوله للعمل دون تأشيرة، حالهم كحال المواطن في هذه الدولة. وكما جرت العادة في اقتصادات دول المجلس، فقد كان رأس المال هو الرابح الأكبر الذي استطاع أن يبسط امتداده وتشابكه على امتداد دول الخليج، بينما أن التشابك والتداخل في ما يخص السكان أو التبادل التجاري كان ضعيفاً نسبياً. بل وتم ضربه في خضم أزمة 2017 بين دول المجلس، حيث تم منع تنقل البشر والبضائع فيما بينها. في المقابل، لنا أن نلاحظ أن ما لم يتم مسه بشكل جذري هو إمكان رأس المال في التنقل ما بين الدول. إذاً، فإن مجلس التعاون، وعلى الرغم من المقومات الهيكلية التي من المفروض أن تجعل التكامل فيما بين أعضائه سهلاً نسبياً، إلا أنه فشل في ذلك من الناحية السياسية والاقتصادية (باستثناء رأس المال)، وقد يكون الجانب الأمني في مطاردة وتتبع الناشطين والحقوقيين داخل دول المجلس هو النجاح الأساسي غير الاقتصادي لهذا المجلس.

وعلى الرغم من هذا الفشل، يبقى التكامل فيما بين أقطار دول المجلس قضية ملحة نظراً إلى وحدة وارتباط المصير لدى شعوب المنطقة جميعاً. ومن تجربتي فإن قضية التكامل فيما بين أقطار المجلس لا تزال تشكل مطلباً شعبياً لدى مواطني هذا الدول، وهذا يعزز أهمية تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار بين الشعوب، لأنه لا يمكن التعويل على الحكام في هذا الأمر، كونهم شارفوا على إدخال شعوب المجلس في مأزق دامس مع تفجر أزمة عام 2017، وسط ذهول وعدم فهم الشعوب لما يحصل من مسلسل درامي لم يستشاروا في شأنه ولكن فرضت عليهم المشاركة في أحداثه، التي بُهّرت بحملات إعلامية رسمية كانت الأكثر انحطاطاً وسفاهة في تاريخ دول المجلس. ولم يكن هناك أي حس لمجلس التعاون كمؤسسة جامعة خلال هذه الأزمة. وقد أكون شديداً في نقدي للمجلس لأنني أكتب هذه الكلمات في خضم أزمة 2017، لكن لا أظنني قد جانبت الصواب كثيراً في الوصف.

ولا يعني التكامل فيما بين أعضاء المجلس أن تطغى دولة على أخرى، أو أن تصبح هناك مركزية موحدة تتحكم بكل السياسات في كل دوله؛ ففي ظني أن مبدأ أن تبقى كل دولة من دول المجلس مستقلة في سياساتها التي تخص الشأن المحلي مع بعض التنسيق، كسياسة التعليم والصحة والبلدية، هو أمر حميد من ناحية التفويض والابتعاد عن مشكلات المركزية المفرطة، وخصوصاً في ظل اختلاف المعطيات والتراكم التاريخي من دولة إلى أخرى. إلا أن الحاجة لأن يكون هناك قرار موحد من الناحية الأمنية، والعسكرية، والنفطية، والقرارات السياسية الكبرى، تحت آلية اتخاذ قرار ممأسسة وواضحة وموحدة، هو أمر ملح. ويبقى الشرط الأهم أن يحدث ذلك في ظل سيادة مبدأ المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار في كل أقطار المجلس، بدلاً من سيادة العقلية البوليسية الأمنية في الوضع الحالي.

وفي نفس خانة العلاقات الإقليمية، تبرز أهمية التواصل والتعاطي وحتى التكامل مع الوطن العربي بشكل ملح جداً. فبالإضافة إلى أن الوطن العربي يمثل المحيط الجغرافي والثقافي والأسري الأساسي لدول الخليج العربية، تبرز أهمية تعزيز التكامل فيما بين أقطاره من ناحية الاستدامة والاستمرارية الاقتصادية أيضاً. فما قد يكون استثنائياً في حالة دول الخليج هو كونها من أكثر الدول ثراء على مستوى العالم ككل، بحيث تمتلك استثمارات خارجية (خاصة وعامة) ضخمة نسبياً، في محيط عربي ينتشر في بقيته الفقر وشح رأس المال والبطالة. وهكذا، فإن مصير الحال الاقتصادي في كثير من هذه البلدان العربية الأخرى بدأ يعتمد أكثر فأكثر على الاستثمارات القادمة من الخليج، والشروط والمتطلبات والتعاملات التي تنسجها هذه العلاقات المتداخلة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بحيث أصبحت دول الخليج ورأس المال القادم منها لاعباً رئيسياً في مصير الكثير من البلدان العربية. وهذه الحدة الفاقعة في الحالة الاقتصادية بين أقلية من أصحاب رأس المال ثرية جداً وأكثرية عربية لا تملك الكثير، قد تكون لها تبعات على الخليج وبقية الوطن العربي، كما رأينا في أحداث ما سُمي الربيع العربي. وقد وصلت إلى هذا الاستنتاج دول أوروبا فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فبدلاً من أن يدخلوا في المزيد من الصراعات بين بعضهم البعض، توجهوا نحو التكامل والتداخل الاقتصادي والسياسي في شكل الاتحاد الأوروبي. لذلك، أظنه من الضروري من الناحية الأخلاقية والثقافية وحتى الأمنية أن يتم العمل على زيادة الترابط والتداخل والتكامل فيما بين أقطار الوطن العربي، وخصوصاً من ناحية حرية تنقّل الناس والبضائع على امتداد حدوده وزيادة حقوق العمال والبشر.

5 ـ المؤسسات الغربية

إذا ما انتقلنا إلى العلاقة مع ذلك الطرف المهيمن على أمور المنطقة الخارجية، أي الهيمنة

الغربية، فأظن أن ما عمله الغرب في المنطقة على مدى العقود بل القرون الماضية من الناحية العسكرية كافٍ ليبين أنه قد حان الوقت لكي يتركوا المنطقة لأمورها، بحيث تحاول دول الخليج قدر الإمكان أن تضمن استدامة واستمرارية استقلالها في توفير السيادة والحماية الأمنية لنفسها بنفسها. هذا بدلاً من التسارع الحالي الذي نشهده في دول المنطقة لاستقطاب قوى عسكرية من أكثر من لاعب دولي إلى أراضيها. فبدلاً من زيادة التكاتف والاستقلالية العسكرية في دول المنطقة، اتجهت دوله إلى زيادة عدد القوى الأجنبية الحاضرة عسكرياً في أراضيها، وفي كثير من الأحيان خوفاً من طغيان دول الخليج الأخرى! وهذه ليست دعوة إلى الدخول في صدام مع هذه الدول الغربية، بل هي دعوة إلى إعادة ترتيب العلاقة لكي تكون علاقة ندية تتسم بالتعاون المتبادل بين دول لكل منها سيادتها، بدلاً من حالة التبعية العسكرية الحالية. ولا مانع من أن يستمر مبدأ التبادل والتجارة الاقتصادية ما بين هذه الدول كما هو الحال مع بقية العالم، بشرط ألا تتحول هذه التجارة إلى تبعية أمنية.

الكثير مما قُدم في هذه القائمة قد تم طرحه مسبقاً، وقد تكون أدل وثيقة تاريخية صدرت في هذا المجال هي تلك الوثيقة التي قام بصوغها مجموعة من المفكرين والمختصين من دول المجلس كافة عام 1981 عند بداية تشكيله بناء على طلب من وزراء دول مجلس التعاون، في تعاون أهلي اعتمد في توصياته على مناقشات طويلة ومفتوحة بين المشاركين. وقد طالبت الوثيقة بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وخفض الاعتمادية على النفط وإخضاع إيراداته لمتطلبات التنمية، وتفعيل التكامل فيما بين أقطار دول مجلس التعاون، وتبقى الكثير من توصيات وأهداف تلك الوثيقة صالحة إلى يومنا هذا[13].

6 ـ نحو اتفاقية شاملة لمجتمع ديمقراطي منتج مستدام

من المتوقع أن من قرأ القائمة السابقة من الإصلاحات التي اقترحتها سيعتبر تطبيقها في الخليج من سابع المستحيلات، وأنها أقرب إلى الأحلام الوردية التي لا تمتُّ إلى الواقع بصلة. فهل يقبل الغرب طواعية بإعادة ترتيب علاقته من التبعية إلى علاقة الند بالند؟ وهل تقبل العائلات الحاكمة أن تشارك بقية الشعب في الحكم من دون أي صدام؟ وهل ترضى العائلة الحاكمة والشركات والناس بأن يخفض الريع النفطي الذي يستلمونه تدريجاً، وأن يتم التوجه نحو الضرائب لتمويل الإيرادات؟ وهل يقبل الكثير من المواطنين بالعمل والإنتاجية مقابل الراتب، بعد أن أمضوا الكثير من حياتهم معتمدين على عطايا وتوزيعات الدولة؟ وهل يرضخ رأس المال الخاص لزيادة حقوق العمالة وخصوصاً الوافدة منها دون حراك مضاد؟ وهل يقبل المواطنون بالعمل في القطاع

(13) الكواري، المصدر نفسه.

العائلي الخاص، بل أن يتم توطين جزء من الوافدين؟ وهل يقبل المجتمع عموماً بالانخفاض في نسب الاستهلاك والتوجه نحو نمط استهلاكي أكثر استدامة وصداقة للبيئة؟

الإجابة حالياً وأنا أكتب هذه السطور في أيلول/ سبتمبر 2017 هي لا لأغلبية ما سبق. وأنا صراحة لست متفائلاً بالوضع، وأظن أن أكبر الاحتمالات هي أن هذه الإصلاحات والتغيرات لن تحدث طواعية وباختيار وتخطيط شعوب الخليج المسبق. ولكن يبقى البديل إن لم تُنفذ هذه التحولات هو الانحسار في مستوى المعيشة لأغلبية الناس، في خضم زيادة عدد البشر وتقلص الريع النفطي المحرك الرئيسي للاقتصاد. وكما بيّنّا، فليس مستبعداً أن ينفجر ذلك في شكل أزمات متعددة، قد يصل بعضها إلى الكارثي بحق. لذلك، أرى أن لا مفر من إجراء هذه الإصلاحات، إما طواعية، أو لأن الواقع سيفرض التغيير كرهاً. ومن الأفضل أن تتم هذه الإصلاحات بالتدريج وطواعية وبعلم واختيار البشر، بدلاً من أن يفرضها الدهر قسراً. وفي رأيي أن أي إصلاح اقتصادي جاد في الخليج يجب أن يتطرق إلى إصلاح لب الخلل الإنتاجي، المتمثل بإعادة ترتيب إنتاج النفط واستعمال إيراداته، وإصلاح شركات القطاع الخاص، وإصلاح سوق العمل، والتعامل مع البيئة على نحوٍ أكثر وعياً، بحيث يتم التوجه نحو رفع الإنتاجية والحقوق العمالية والتأكد من مبدأ استدامة واستمرارية وإعادة تجديد هذه العوامل على النحو الذي بيَّناه. ومن دون التطرق إلى هذا المربع من أوجه الخلل الإنتاجية الهيكلية، فإن الاقتصاد سيتواصل في مساره الحالي إلى أفق مسدود.

إن التطرق الجاد إلى هذه المشاكل بشكل منهجي وعام سيحتاج في أسرع وقت ممكن إلى صفقة أو «اتفاقية كبرى» بين كل أطراف المجتمع، تناقش وتُقر وتُطبَّق بشكل شفاف منهجي يشمل الجميع، حيث تعيد تعريف دور وحقوق وواجبات كل طرف في المجتمع: الجهات الرسمية ومتخذي القرار، المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، والمواطنين والوافدين. وهذه الاتفاقية الكبرى ستعني بالضرورة تضحيات وتغييرات على كل طرف أن يعيها ويناقشها ويتحملها، كل حسب قدرته ومكامن الخلل في جانبه، بحيث تكون المنفعة العامة هي الهدف مع حفظ الحقوق الخاصة لكل طرف. وفي رأيي فإن الخطوط العامة التي رسمناها على مدى الصفحات السابقة توفر أرضية جيدة للنقاش في سبيل هذا الطريق. وحتى تنجح هذه الصفقة الكبرى، فإن أساس التغيير الأكبر والأول يجب أن يأتي من أعلى الهرم. فمن غير المعقول أخلاقياً أو عملياً مطالبة المواطنين، وحتى المستثمرين، بتغيير طبائعهم وعاداتهم، التي كثيراً ما تكون نتاج سياسات رسمية فرضت عليهم أصلاً، بينما يصر أصحاب القرار على مواصلة إحكام قبضتهم على أغلب مفاصل القرار والسلطة والثروة في المجتمع، على الرغم من كونهم سبب المشكلة الأساسي في كثير من الأحيان.

ويبقى مفتاح كل ذلك هو الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. لقد أثبتت

التجربة أنّ الاعتماد على نية أصحاب القرار للقيام بما هو في مصلحة المجتمع والمواطن لا تؤدي إلى الأهداف المرجوة، وأن الطريقة المثلى لتمكين المواطن هي عبر مطالبته وتفعيله لحقوقه بنفسه عن طريق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار. وقد يكون تفعيل المشاركة الفاعلة للمواطنين في اتخاذ القرار السياسي هو المطلب الأساس الذي يمثل خلاصة استنتاجات هذه الدراسة. وطبعاً أمر جوهري كهذا لا يعطى كمكرمة، فما نيل المطالب بالتمني، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا. والتحدي الرئيس الذي يواجه جيلنا هو أن يتحمل المسؤولية التاريخية المنوطة به، والتي تبدأ بالاعتراف ومناقشة مشاكل المنطقة الجمة التي تراكمت عبر العقود الماضية بكل صراحة وشفافية، وذلك كي يطور فكره وينظم نفسه على نحوٍ يسمح له بتحديد مطالبه، وأن يطالب بها بشكل منهجي حتى يصل إلى مرحلة تمكين المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار.

وفي الختام، علينا أن نتذكر أن ما ستقيِّمنا عليه الأجيال القادمة، وخصوصاً عندما يتساءلون عما فعله جيلنا ومن سبقه بالثروة النفطية الهائلة التي انهالت علينا، هو التركة التي سنوصلها لهم من نمط نمو إنتاجي مستدام، يضع البيئة والإنسان في صلب أهدافه وتطلعاته، وقادر على إعادة إنتاج نفسه وتجديدها على نحوٍ متواصل، بحيث يسمح لهم هذا النمط من النمو الإنتاجي بعيش حياة عادلة وكريمة اجتماعياً، غنية بالنشاطات التي يختارون ويحبون مزاولتها، والتي تواصل المساهمة في إثراء الحضارة الإنسانية المعرفية والجمالية الذي نورثها لهم بشكلها المكتوب والمبني والمسموع والمنظور، إذ لا تتوافر ثروة في هذه الدنيا نستطيع أن نوصلها لمن يخلفنا من البشرية أعظم من عمران الإنسان والبيئة المستدامة. ويبقى هذا هو التحدي الذي يواجه جيلنا في حمل وتجديد هذه الشعلة ملتهبة لمن يتبعه، قبل انطفاءها وفوات الأوان.

المراجع

1 ـ العربية

كتب

آل خليفة، مي. **مع شيخ الأدباء في البحرين إبراهيم بن محمد آل خليفة**. لندن: رياض الريس، 1993.

أهم نتائج نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة للفترة 20 مايو 2010 ـ 19 مايو 2011م. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، 2011.

الجلال، عبد العزيز عبد الله. **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986. (عالم المعرفة؛ 91)

ربيعة، علي قاسم. **التجربة الموؤودة: الحياة الديمقراطية في البحرين**. [د. م.]: مكتبة مؤمن قريش، 2010.

السعدون، جاسم. **مناخ الأزمة وأزمة المناخ**. الكويت: الربيعان للنشر، 1984.

الشهابي، عمر هشام. **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

_____ (محرر). **الخليج 2013: الثابت والمتحول**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013.

_____ (محرر). **الخليج 2014: الثابت والمتحول**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014.

_____. **سكان الخليج: مظاهر الخلل وآليات المواجهة**. الكويت: منتدى التنمية وآفاق، 2013.

_____، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع (تنسيق وتحرير). **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017. (الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5)

_____، محمود المحمود ومحمد الدوسري (محررون). **الثابت والمتحول: الخليج ما بعد الانتفاضات العربية**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية وآفاق، 2016.

_____، _____ ونورة الحسن (محررون). **الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية؛ بيروت: منتدى المعارف، 2015.

الشيراوي، عبد المنعم. **أوراق عمالية**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2005.

صالحية، محمد عيسى (وآخرون). **مشاعل عربية على دروب التنوير**. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية، 2009.

عبد الله، حسين. **مستقبل النفط العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

القاسم، فاروق. **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010. (عالم المعرفة؛ 373)

قانون ديوان الرقابة المالية. البحرين: وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، 2002.

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في دول مجلس التعاون)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

_____. **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1981. (عالم المعرفة؛ 42)

_____. **العوسج: سيرة وذكريات**. بيروت: منشورات ضفاف، 2013.

_____. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (معد). **مستقبلنا المشترك**. ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. (عالم المعرفة؛ 142)

مسح نفقات ودخل الأسرة، 2005–2006. المنامة: الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين، 2006.

مطر، فوزية. **أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

المنيف، ماجد. **النفط بين إرث التاريخ وتحديات القرن الحادي والعشرين**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2017.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

الهاشمي، سعيد سلطان. **عُمان: الإنسان والسلطة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

اليوسف، يوسف خليفة. **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

_____. **مجلس التعاون في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

دوريات

«108 آلاف حجم العمالة المنزلية في البحرين.» **الأيام**: 14/ 9/ 2015.

«110 ملايين دولار لتحديث بنية بتلكو التحتية.» **البلاد**: 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

«669 ألفاً عدد العمالة المنزلية و5٪ نسبة القضايا المرفوعة.» **الأنباء**: 25/ 4/ 2017.

أبو العلا، أنور. «خطة التنمية الأولى (ما هو مصير أهدافها الثلاثة).» **الرياض**: 8/ 5/ 2010.

الأحمد، محمد داود. «صراع الكويت مع الطبيعة للتغلب على أزمة المياه.» مجلة **بيئتنا** (البوابة البيئية الرسمية لدولة الكويت)، العدد 69، <http://beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=856&lang=ar&Itemid=84>.

«أصحاب المؤسسات الصغيرة يجددون اعتصامهم أمام هيئة سوق العمل.» **الوسط**: 23 حزيران/ يونيو 2010.

«ألبا»: نسبة البحرنة في الشركة تبلغ 87 بالمئة.» **الوسط** (المنامة): 12/ 4/ 2012.

«إيرادات قطاع الاتصالات بالبحرين ترتفع لـ 402 مليون دينار.» **الأيام**: 23/ 8/ 2012.

«تكاليف استقدام العمالة المنزلية في السعودية الأعلى خليجياً بـ 120 بالمئة.» **الاقتصادية**: 27 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

الجاسر، حمد. «الديوان الأميري الكويتي يخفض مصاريفه.» **الحياة**: 18/ 1/ 2016.

«جولة مقارنة بين أسعار استقدام العمالة المنزلية في دول الخليج.» **الأنباء**: 25/ 11/ 2013.

العبري، بدر. «تيم لاندن: لورنس العرب المعاصر.» **الفلق**: 20 آب/ أغسطس 2013.

«وزير العمل: البحرنة تصل إلى 19 بالمئة في القطاع الخاص،» **البلاد**: 5 حزيران/ يونيو 2016.

مقالات وتقارير منشورة على الإنترنت

«أرامكو توظف 3013 مواطنا خلال عام 2015.» أرقام (29 أيار/ مايو 2016)، <https://goo.gl/2kizhv>.

«توقيف كويتية صورت سقوط خادمتها.» RT، 31 آذار/ مارس 2017، <https://goo.gl/rMyvB8>.

«جزيرة السعادة»: استغلال العمال المهاجرين في جزيرة السعديات بأبو ظبي.» هيومان رايتس ووتش (19 أيار/ مايو 2009)، <http://www.hrw.org/node/83218/section/4>.

«حكم الاستيلاء على الأموال العامة وحقول النفط وإدارتها.» هيئة الشام الإسلامية (18 نيسان/ أبريل 2013)، <http://islamicsham.org/fatawa/833>.

«حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة حول إدارة دورة العمل التعاقدي المؤقت.» (19 نيسان/ أبريل 2012)، <https://goo.gl/mLLQFm>.

«الزكاة وعروض التجارة.» الهيئة العامة للزكاة والدخل، <https://www.gazt.gov.sa/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9>.

الشهابي، عمر هشام. «نحو فهم جديد لسوق العمل.» مركز الخليج لسياسات التنمية (أيار/ مايو 2016)، <https://goo.gl/nJXzsA>.

العوفي، أحمد. «تشارلز تيلي: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة.» ترجمة أحمد العوفي؛ مراجعة لجين اليماني، مدونة «نظر»، <https://goo.gl/yQkt3u>.

«في تقرير خاص عن القوى العاملة للعام 2014.. إجمالي العاملين في الشركات النفطية 4.302 عاملاً منهم 3.422 عاملاً بحرينياً.» وكالة أنباء البحرين (23 أيلول/ سبتمبر 2015)، <http://www.bna.bh/portal/news/688132>.

الكواري، علي خليفة. «استراتيجية وكالة الطاقة الدولي.» موقع الدكتور علي خليفة الكوّاري (أيلول/ سبتمبر 1989)، <http://goo.gl/lvDssU>.

_____. «بوادر الوعي السياسي في قطر 1950ـ1970.» نحو مجلس تشريعي منتخب في قطر (24 كانون الأول/ ديسمبر 2010)، <http://toparliamentaryelection.blogspot.com/2010/12/1950-1970.html>

2 ـ الأجنبية

Books

2014 Minerals Yearbook. Washington, DC: USGS, 2014.

Aglietta, Michel. *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience*. London: Verso, 2000.

Albaqshi, Muhannad A. *The Social Production of Space: Kuwait's Spatial History*. Chicago, IL: Illinois Institute of Technology, 2010.

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: Verso Books, 2013.

Arrighi, Giovanni. *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of our Times*. London: Verso, 1994.

Banafe, Ahmed. *Saudi Arabian Financial Markets*. Riyadh: Ayyoubi Printers, 1993.

_____ and Rory Macleod, *The Saudi Arabian Monetary Agency, 1952- 2016*: Central Bank of Oil. London: Palgrave Macmillan, 2017.

Beaugrand, Claire. *Stateless in the Gulf: Migration, Nationality and Society in Kuwait*. London: IB Tauris, 2017.

Bina, Cyrus. *The Economics of the Oil Crisis: Theories of Oil Crisis, Oil Rent, and Internationalization of Capital in the Oil Industry*. London: Merlin Press, 1985.

Bugram Ayse and Kaan Agartan. *Reading Karl Polanyi for the Twenty-first Century*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

CBB Bulletin 2015. Bahrain: CBB, 2015.

Chalcraft, John. Monarchy, *Migration and Hegemony in the Arabian Peninsula*. London: LSE, 2010.

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995.

Davidson, Christopher. *After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies*. London: Hurst, 2013.

Escobar, Arturo. *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*. Princeton, NJ Princeton University Press, 2011.

Esping-Andersen Gosta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. New York: John Wiley and Sons, 2013.

Fast Growth, Divergent Paths: The EY GCC Wealth and Asset Management Report 2015. London: EY, 2015.

Foucault, Michel. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977- 78*. Paris: Graham Burchell, 2007.

Galeano, Eduardo. *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent*. Translated by Cedric Belfrage. New York: Monthly Review Press, 1997.

The GCC: FAQs and Figures. Abu Dhabi: National Bank of Abu Dhabi (NBAD), 2017.

Ghazal, Amal and Jens Hanssen (eds.). *Oxford Handbook of Contemporary Middle-Eastern and North African History*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2015.

Giddens, Anthony. *Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1971.

Hanieh, Adam. *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*. New York: Springer, 2016.

_____. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago, IL: Haymarket Books, 2013.

Harvey, David. *The New Imperialism*. New York: Oxford University Press, 2003.

_____. *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution*. New York: Verso, 2012.

Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies*. Albany, NY: SUNY Press, 1999.

_____. *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014.

Hertog, Steffen. *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

Hobsbawm, Eric. *Age of Capital: 1848- 1875*. London: Hachette UK, 2010.

_____. *Age of Empire: 1875- 1914*. London: Hachette UK, 2010.

_____. *Age of Revolution: 1789- 1848*. London: Hachette, 2010.

_____ and Terence Ranger (eds.). *The Invention of Tradition*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012.

Huber, Matthew T. *Lifeblood: Oil, Freedom, and the Forces of Capital*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2013.

International Bank for Reconstruction and Development, Economic Mission to Kuwait. *The Economic Development of Kuwait: Report of Missions Organised by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Kuwait*. Baltimore, MA: John Hopkins Press, 1965.

Jessop, Robert Douglas. *The Future of the Capitalist State*. London: Polity Press, 2002.

Khalaf, Abdulhadi, Omar AlShehabi, and Adam Hanieh (eds.). *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf*. London: Pluto Press, 2015.

Krimly, Rayed Khalid. *The Political Economy of Rentier States: A Case Study of Saudi Arabia in the Oil Era, 1950- 1990*. Washington, DC: George Washington University, 1993.

Lienhardt, Peter. *Disorientations: A Society in Flux: Kuwait in the 1950s*. Reading, UK: Ithaca Press, 1993.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Oil in the Middle East: Its History and Development*. London: Oxford University Press, 1954.

Longva, Anh Nga. *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait*. Boulder, CO: Westview Press, 1999.

Malm, Andreas. *Fossil Capital: The Rise of Steam Power and the Roots of Global Warming*. London: Books, 2016.

Mamdani, Mahmood. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Mankiw, N. Gregory. *Principles of Macroeconomics*. Detroit, MI: Gale Cengage Learning, 2014.

Marx, Karl. *Capital*. London: Penguin Classics, 1990.

_____. *Grundrisse*. London: Penguin, 1993.

Measuring the Standard of Living in Qatar. Qatar: Ministry of Development Planning and Statisctics, 2012- 2013.

Menoret, Pascal. *Joyriding in Riyadh: Oil, Urbanism, and Road Revolt*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2014. (Cambridge Middle East Studies; no. 45)

Mezzadra, Sandro and Brett Neilson. *Border as Method, or, the Multiplication of Labor*. Durham, NC: Duke University Press, 2013.

Migration and Remittances Factbook 2016. Washington, DC: KNOWMAD, 2016.

Mitchell, Timothy. *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil*. London: Verso Books, 2011.

_____. *Rule of Experts: Egypt, Techno-politics, Modernity*. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Moore, Jason W. *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital*. London: Verso Books, 2015.

Al-Nabi, Mohammad Noor. *The History of Land Use and Development in Bahrain*. Bahrain: Information Affairs Authority, 2012.

O'Connor, James R. (ed.). *Natural Causes: Essays in Ecological Marxism*. New York: Guilford Press, 1998.

Onley, James. *The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-century Gulf*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD]. *Towards New Arrangements for State Ownership in the Middle East and North Africa*. Paris: OECD,2012.

Polanyi, Karl and Robert Morrison MacIver. *The Great Transformation*. Boston, MA: Beacon Press, 1957.

Political Diaries of the Persian Gulf. Cambridge, MA: Cambridge Archive Editions, 1990.

Power Matters: A Survey of GCC Boards. Abu Dhabi: The National Investor, Hawkamah, and IOD Mudara, 2008.

Prindle, David F. *Petroleum Politics and the Texas Railroad Commission*. Austin, TX: University of Texas Press, 2011.

Rajan, S. Irudaya. *From Kerala to the Gulf: Impacts of Labor Migration*. Kerala: Center for Development Studies, 1994.

_____ and K. C. Zachariah, *Results from the Kerala Migration Survey 2014*. Kerala: Center of Development Studies, 2015.

Rodriguez, Robyn Magalit. *Migrants for Export: How the Philippine State Brokers Labor to the World*. Minneapolis: MN: University of Minnesota Press, 2010.

Rousseau, Jean-Jacques. *Rousseau: «The Social Contract» and Other Later Political Writings*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Rumaihi, Mohammed Ghanim. *Bahrain: Social and Political Change since the First World War*. Durham: Bowker in association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1976.

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Vintage, 1979.

Saleh, Hassan Mohammad Abdulla. *Labor, Nationalism, and Imperialism in Eastern Arabia: Britain, the Shaikhs, and the Gulf Oil Workers in Bahrain, Kuwait and Qatar, 1932-1956*. Ann Arbor, MI: Michigan University, 1991.

Scott, James C. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. London: Yale University Press, 1998.

Seccombe, Ian J. and Richard I. Lawless. *Work Camps and Company Towns: Settlement Patterns and the Gulf Oil Industry*. Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1987.

Sklar, Martin J. *The Corporate Reconstruction of American Capitalism, 1890- 1916: The Market, the Law*, and Politics. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Smith, Neil. *Uneven Development: Nature, Capital, and the Production of Space*. Athens: University of Georgia Press, 2010.

Smith, Simon C. *Kuwait, 19501965-: Britain, the al-Sabah, and Oil*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Takriti, Abdel Razzaq. *Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965 - 1976.* Oxford; New York: Oxford University, 2013.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Review of Maritime Transport*. Geneva: United Nations Publications, 2015.

Vertovec, Steven. *Circular Migration: The Way Forward in Global Policy*?. Oxford: University of Oxford, 2007.

Vitalis, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. Palo Alto: Stanford University Press, 2006.

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. With a New Prologue. Berkeley, CA: University of California Press, 2011.

Yergin, Daniel. The Prize: *The Epic Quest for Oil, Money and Power.* New York: Simon and Schuster, 2011.

Zachariah, K.C., E. T. Mathew and S. Irudaya Rajan. *Impact of Migration on Kerala's Economy and Society*. Kerala: Centre for Development Studies Thiruvananthapuram, 1999.

Periodicals

Ahmed, Abdullahi D. and Said Al-Saqri. «Natural Resource Depletion, Productivity and Optimal Fiscal Strategy: Lessons from a Small Oil-Exporting Economy.» *The IUP Journal of Applied Economics*: vol. 1, January 2012.

Aschoff, Nicole M. «Imported from Detroit.» *Jacobin*: 21 April 2013.

Augustine, Babu Das. «GCC Countries Have High Proportion of Millionaire Households.» *Gulf News*: 16 June 2015.

Beaugé, Gilbert. «La Kafala: Un Système de gestion transitoire.» *Revue européenne des migrations internationales*: vol. 2, no. 1, 1986.

Bina, Cyrus. «Some Controversies in the Development of Rent Theory: The Nature of Oil Rent.» Capital and Class: vol. 13, no. 3, 1989.

Corden, W. M. «Boom Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation.» *Oxford Economic Papers*: vol. 36, no. 3, November 1984.

Diemers, Daniel and Jihad K. Khalil. «GCC Private Banking Study 2015: Seizing the Opportunities.» *Strategy&*: 28 January 2015.

Fader, Marianela [et al.]. «Spatial Decoupling of Agricultural Production and Consumption: Quantifying Dependences of Countries on Food Imports Due to Domestic Land and Water Constraints.» *Environmental Research Letters* (IOP Publishing): vol. 8, 2013.

Faier, Lieba. «Affective Investments in the Manila Region: Filipina Migrants in Rural Japan and Transnational Urban Development in the Philippines.» *Transactions of the Institute of British Geographers*: vol. 38, no. 3, 2013.

Fine, Ben. «Landed Property and the Distinction between Royalty and Rent.» *Land Economics*: vol. 58, no. 3, 1982.

Fraser, Nancy. «Legitimation Crisis? On the Political Contradictions of Financialized Capitalism.» *Critical Historical Studies*: vol. 2, no. 2, 2015.

Gardner, Andrew [et al.]. «A Portrait of Low-Income Migrants in Contemporary Qatar.» *Journal of the Arabian Studies*: vol. 3, no. 1, 2013.

Haro, Alexander. «Dubai's Man-Made Islands for the Super Rich are Reportedly Sinking Back into the Sea.» *The Inertia*: 22 May 2016.

Hanieh, Adam. «The Qatar Crisis.» *Jacobin*: 26 June 2017.

Holmes, Oliver. «Saudi Arabia Says Money Sent to Malaysian PM Was a «Genuine Donation.» *The Guardian*: 14/ 4/ 2016.

«Jus Sanguinis Revisited.» *The Economist*: 2 March 2013.

McCarthey, Niall. «Saudi Arabia Has Become the World's Biggest Arms Importer.» *Forbes*: 10 March 2015.

«Migrants in the UK: An Overview.» *The Migration Observatory*: 21 February 2017.

Morton, Michael Quentin. «The Abu Dhabi Oil Discoveries.» *CEO Ex Pro*: vol. 8, no. 3, 2011.

«Outsourcing's Third Wave.» *The Economist*: 21 May 2009.

«Pant by Numbers: The Cities with the Most Dangerous Air - Listed.» The Guardian: 13/ 2/ 2017.

«Persian Gulf Pollution Called World's Worst.» *Chicago Tribune*: 7/ 2/ 1993.

Rienzo, Cinzia. «Migrants in the UK Labour Market: An Overview.» *The Migration Observatory*: 1 December 2016.

Rodriguez, Robyn Magalit. «Philippine Migrant Workers' Transnationalism in the Middle East.» *International Labor and Working-Class History*: vol. 79, no. 1, 2011.

Ross, Michael L. «The Political Economy of the Resource Curse.» *World Politics*: vol. 51, no. 2, 1999.

Sanandakumar, S. «A Fifty Year Old Phenomenon Explained: Malayalee Migration to Gulf Builds the New Kerala.» *The Economic Times*: 3 October 2015.

Salem Saif. «Blade Runner in the Gulf.» *Jacobin*: 2 November 2017.

_____. «When Consultants Reign.» *Jacobin*: 9 May 2016.

Scott, James C., John Tehranian, and Jeremy Mathias. «The Production of Legal Identities Proper to States: The Case of the Permanent Family Surname.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 44, no. 1, 2002.

AlShehabi, Omar Hesham. «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, Nationalism, and Absolutism in Bahrain.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 44, no. 3, 2017.

_____. «Divide and Rule in Bahrain and the Elusive Pursuit for a United Front: The Experience of the Constitutive Committee and the 1972 Uprising.» *Historical Materialism*: vol. 21, no. 1, 2013.

_____. «Radical Transformations and Radical Contestations: Bahrain's Spatial-Demographic Revolution.» *Middle East Critique*: vol. 23, no. 1, 2014.

_____ and Saleh Suroor. «Unpacking «Accumulation By Dispossession», «Fictitious Commodification», and «Fictitious Capital Formation»: Tracing the Dynamics of Bahrain's Land Reclamation.» *Antipode*: vol. 48, no. 4, 2016.

Smith, Oliver. «Which is the World's Busiest Airport for International Passengers?.» *The Telegraph*: 24/ 1/ 2017.

Stauffer, Thomas R. «Accounting for «Wasting Assets»: Measurements of Income and Dependency in Oil-rentier States.» *The Journal of Energy and Development*: vol. 11, no.1, 1985.

Takriti, Abdel Razzaq. «The 1970 Coup in Oman Reconsidered.» *Journal of Arabian Studies*: vol. 3, no. 2, 2013.

«VAT Likely to Affect UAE Retail Sector.» *Gulf News*: 23 September 2017.

Wellesley, Laura. «Choking Trade: What the Qatar Crisis Tells us about Food Supply Risk.» *The New Arab*: 27 June 2017.

Theses

Alowfi, Ahmed. «From Warriors to Administrators: Capital and Coercion in the Early Process of State Formation in Arabia (19001938-).» (Masters Thesis, American University, 2015).

Bishara, Fahad Ahmad. «A Sea of Debt: Histories of Commerce and Obligation in the Indian Ocean, c.18501940-.» (Ph.D. Thesis, Duke University, 2012).

Cooke, Jason Arthur. «The Fossil Fueled Metropolis: Los Angeles and the Emergence of Oil-Based Energy in North America, 1865- 1930.» (Thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Graduate Department of Geography University of Toronto-Canada, 2014).

Hausmann, Ricardo. «State Landed Property, Oil Rent and Accumulation in the Venezuelan Economy.» (PhD, Cornell University, 1981).

Krimly, Rayed Khalid. «The Political Economy of Rentier States: A Case Study of Saudi Arabia in the Oil Era, 1950- 1990.» (Dissertation, George Washington University, 1993).

Al-Kuwari, Ali Khalifa. «Oil Revenue of the Arabian Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development.» (Doctoral Thesis, Durham University, 1974).

Al-Rashoud, Talal. «Modern Education and Arab Nationalism in Kuwait 1911- 1961.» (Dissertation, SOAS University of London, 2017).

Ukwatta, Swarnalatha. «Economic and Social Impacts of the Migrantion of Sri Lankan Transnational Domestic Workers on Families and Children Left Behind.» (Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Discipline of Geoghraphical and Enviromental Studies, University of Adelaide, 2010).

Reports and Research Papers

«244 Million International Migrants Living abroad Worldwide, New UN Statistics Reveal.» United Nations (12 January 2016), <https://goo.gl/4sh8eh>.

«The Abu Dhabi Investment Authority is Considered One of the World's Largest SWFs.» Sustainability HQ, <https://goo.gl/STwNsx>.

Adamson, Loch. «In Dubai, a $175 Billion SWF Spreads its Wings.» Sovereign Wealth Center (11 June 2015), <https://goo.gl/WZDfth>.

Maruja M.B. Asis, «The Philippines' Culture of Migration.» (Migration Policy Institute (MPI), January 2006), <https://goo.gl/dozGeQ>.

Atwater, Gordon I. and Joseph P. Riva. «Petroleum.» Encyclopedia Britannica, <https://global.britannica.com/science/petroleum>.

Biswas, Beethika. «Top Five Primary Aluminium Producers in GCC Region.» AlCircle (24 December 2016), <https://goo.gl/mYh3kD>.

Central Intelligence Agency [CIA]. The World Fact Book, 2016, <https://goo.gl/8F3tMf>.

«Crude Oil and Fuels.» BBC Bitesize, <http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/science/aqa/crudeoil/>.

«Crude Oils Have Different Quality Characteristics.» Today in Energy (16 July 2012), <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=7110>.

Dockrill, Peter. «Middle East May Be Uninhabitable This Century Due to Deadly Heat, Study Finds.» Science Alert (5 November 2015), <https://goo.gl/iWJrJC>.

«Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries.» IMF (April 2016), <https://goo.gl/qF2FGV>.

Newburger, Eric and Thomas Gryn. *The Foreign-Born Labor Force in the United States: 2007* (American Community Survey Reports, December 2009), <https://www.census.gov/prod/2009pubs/acs-10.pdf>.

Feteha, Ahmed, Tarek El-Tablawy and Zainab Fattah. «Egypt Readies for Tough Reforms as Gulf Seen Tightening Aid.» Bloomberg (23 August 2016), <http://www.bloomberg.com/news/articles/201623-08-/u-a-e-deposits-1-billion-in-egypt-to-shore-up-imf-loan-deal>.

«Frequently Requested Statistics on Immigrants and Immigration in the United States.» MPI (8 March 2017), <https://goo.gl/w2juFm>.

«GCC Aviation - Spreading Wings to the World.» Almasah Capital Limited (April 2015), <https://www.supplyfinder.com/downloads/93854316_9385/c400329f95b6cca43124031f0b60.pdf >.

«GCC Family Businesses: Unlocking Potential through Active Portfolio Management.» ATKearny (2014), <https://www.atkearney.com/strategy-and-top-line-transformation/article?/a/gcc-family-businesses-unlocking-potential-through-active-portfolio-management>.

«GFH Redesigns Morocco Flagship Project.» Trade Arabia (20 October 2012), <http://www.tradearabia.com/news/CONS_224281.html>.

Global Oil and Gas Exploration and Production: Global Market Research Report (IBISWorld, 2017) <https://goo.gl/J3rKDR>.

Global Wealth 2016: Navigating the New Client Landscape (bcg.Perspectives, 2016) <https://goo.gl/deRC5h>.

«The Golden Portfolio.» Kuwait Financial Centre «Markaz» (September 2010), <https://goo.gl/QibA5w>.

«Government of Bahrain Annual Report for Year 1357 (March 1938 - February 1939).» QDL <https://goo.gl/VwYjYY>.

Gunarabna, Shanika. «Daily Step Counts: Which Countries are Most Active - and Which are Least?.» CBS News (13 July 2017), <https://goo.gl/6xYbrH>.

Halverson, Nathan. «What California Can Learn from Saudi Arabia's Water Mystery.» Reveal News (22 April 2015), <https://goo.gl/XKobXq>.

Hertog, Steffen. «The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council.» LSE Middle Eeast Centre Paper Series, no. 30 (July 2013), <http://eprints.lse.ac.uk/543981//Hertog_2013.pdf>.

International Monetary Fund [IMF]. «Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC.» Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors (October 2013).

_____. «World Economic Outlook database as of September 24, 2013.» <https://www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/201302//sa/sa_figure1.pdf>.

Lorimer, John Gordon. Gazetteer of the Persian Gulf (2v.). Vol. 1: Historical, Qatar Digital Library, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023575946.0x000004>.

Migration and Remittances Data.» The World Banks (24 September 2015), <https://goo.gl/vpk2CP>.

«Obituary: William Duff (1922 - 2014), Financial Supervisor.» *Financial Times*: <https://goo.gl/6Ltmzj>.

Oil (Petroleum), US EIA, <https://www.eia.gov/KIDS/energy.cfm?page=oil_home-basics-k.cfm>.

«Oman: Major Changes to Corporate Income Tax and Withholding Taxes.» PWC (27 February 2017), <https://goo.gl/t6Mjrq>.

Onley, James. «Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820 - 1971: The Politics of Protection.» CIRS Qatar Papers, 2009, <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2825942>.

Oommen, Ginu Zacharia. «Gulf Migration, Social Remittances and Religion: The Changing dynamics of Kerala Christians.» (Ministry of External Affairs, India, 2016), <https://goo.gl/igsBEh>.

The Open Budget Index 2015 (International Budget Partnership), <http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2015-OBI-Rankings-English.pdf>.

Paul, Katie and Andrew Torchia. «Interview-Riyadh's New Financial Hub Struggles with Ownership Uncertainty.» CNBC (25 April 2017), <https://goo.gl/FsKjtM>.

Reuters. «Egypt Returns $2 Billion to Qatar in Sign of Growing Tensions.» VOA News (19 September 2013), <http://www.voanews.com/a/egypt-returns-two-billion-dollars-to-qatar-tension/1753280.html>.

Richter, Frederik and Martin de Sa′Pinto. «Special Report: In Bahrain, a Symbol at the Heart of Revolt.» Reuters (16 June 2011), <http://www.reuters.com/article/201116/06//us-bahrain-gfh-idUSTRE75F4LF20110616>.

Saddi, Joe [et al.]. «GCC Family Businesses Face New Challenges.» Booz&Co. (2009), <https://goo.gl/cLpCRT>.

«Saudi Arabia Leads GCC Consulting Market.» Trade Arabia (21 April 2016), <http://tradearabia.com/news/REAL_305379.html>.

«Saudi Arabia to Raise Military Spending 6 pct -Budget.» Reuters (22 December 2016), <http://www.reuters.com/article/saudi-economy-budget-military-idUSL5N1EH3CU>.

«Saudi Royal Wealth: Where do They Get All That Money?.» WikiLeaks (5 January 2013), <https://goo.gl/mQGA9C>.

«The Service and Supply Industry.» Norsk Petroleum Website, <http://www.norskpetroleum.no/en/developments-and-operations/service-and-supply-industry/>.

Shah, Nasrah. «The Management of Irregular Migration and its Consequences for Development: Gulf Cooperation Council.» Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration, Working Paper; no. 19 (Internationl Labour Organization, Bangkok, 2009).

SWFI. Sovereign Wealth Fund Rankings 2017, <https://goo.gl/UqaJhC>.

«Top 100 GCC Companies 2016.» *Gulf Business* (2016), <https://goo.gl/TdfzjT>.

Wezeman, Pieter D. and Siemon T. Wezeman. «Trends in International Arms Transfers, 2014.» SIPRI (March 2015), <http://books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1503.pdf>.

"هذه الصفحة فارغة كما وردت في النص الأصلي"

فهرس

- أ -

آل ثاني، جاسم بن محمد: 299، 404
آل خليفة، حمد بن عيسى: 66، 303، 359
آل خليفة، عيسى بن علي: 170، 299، 301، 303، 358، 359
آل خليفة، محمد بن خليفة: 404
آل سعود، سعود بن عبد العزيز: 325، 334
آل سعود، طلال بن عبد العزيز: 325
آل سعود، عبد العزيز بن عبد الرحمن: 172، 188، 300، 310، 382
آل سعود، فيصل بن عبد العزيز: 334، 380
آل سعود، محمد بن سلمان: 193
آل صباح، أحمد الجابر: 306
آل صباح، جابر الأحمد: 180
آل صباح، سعد العبد الله: 180
آل صباح، صباح الأحمد: 148
آل صباح، صباح السالم: 180
آل صباح، عبد الله السالم: 70، 181، 306، 312، 313، 320، 324، 374
آل صباح، مبارك بن صباح: 171، 299
آل نهيان، زايد بن سلطان: 187
آل نهيان، شخبوط بن سلطان: 186، 187، 313
اتفاقية «الخط الأحمر» (1928): 62
اتفاقية دارسي للامتيازات (1901): 62
الأخوات السبع: 63، 64، 72
الأزمة النفطية: 64، 129، 191، 193، 288، 311، 450، 451، 464، 501
استخراج اللؤلؤ: 401، 402
استخراج النفط: 49، 58، 59، 68، 77، 79، 82، 83، 85، 95، 98، 115، 304، 404، 455، 460، 485
الاستدامة: 7، 21، 30، 31، 450، 452، 460، 461، 466، 469، 472، 482، 484، 494، 495، 497
استدامة البيئة: 452
الاستعمار 9، 19، 59، 60، 68، 72، 100، 106، 164، 165، 169، 171، 172، 173، 174، 176، 177، 180، 181، 185، 187، 300، 301، 305، 338، 343، 357، 363، 364، 369، 376، 381، 383، 412
الاستعمار البريطاني: 9، 19، 60، 106، 173، 176، 177، 180، 181، 185، 300، 301، 305، 338، 343، 357، 363، 364، 369، 376، 381، 383، 412
استهلاك البيئة: 477
أسعار النفط: 58، 61، 64، 70، 71، 72، 76، 77، 78، 130، 131، 140، 154، 238، 290، 337، 339، 342، 345، 346، 348، 349، 351، 353، 386، 413، 414، 443، 444، 456، 463، 464، 465، 485

أشوورث، تيموثي: 185
الإصلاح الاقتصادي: 488، 492
الإصلاح السياسي: 323، 488، 499
الأفغاني، جمال الدين: 300
الاقتصاد الرأسمالي: 33، 34، 116
اكتشاف النفط: 11، 17، 19، 46، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 72، 86، 119، 161، 176، 180، 255، 293، 294، 305، 306، 317، 360، 370، 407، 417، 431، 444
ألفونسو، خوان: 73
الإنتاج الاقتصادي: 17، 397، 479
الإنتاج التساندي: 491
إنتاج النفط: 13، 17، 18، 23، 31، 49، 59، 61، 63، 64، 69، 70، 73، 75، 76، 77، 84، 85، 87، 98، 110، 288، 305، 366، 421، 451، 452، 455، 461، 462، 467، 469، 484، 485، 499
الانتفاضات العربية (2011): 76، 144، 465، 502
الإنفاق الحكومي: 8، 14، 109، 116، 197، 198، 201، 323، 346
الانكماش: 34
انهيار صناعة اللؤلؤ: 472
أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط): 64، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 80، 81، 87، 349
إيرادات النفط: 8، 14، 42، 58، 71، 73، 80، 96، 98، 99، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 127، 128، 129، 131، 132، 134، 146، 147، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 160، 161، 162، 177، 178، 179، 180، 182، 183، 184، 187، 188، 189، 190، 194، 195، 197، 236، 237، 240، 244، 246، 258، 268، 269، 270، 289، 290، 291، 292، 293، 295، 312، 313، 315، 317، 318، 319، 320، 321، 323، 328، 333، 335، 336، 337، 338، 339، 342، 346، 349، 353، 370، 412، 414، 419، 426، 436، 439، 443، 444، 450، 451، 456، 457، 458، 461، 462، 463، 468، 469، 474، 485، 486، 488، 491، 492

- ب -

بايلي، ديفيد: 186
بلغريف، تشارلز: 174، 176، 177، 185، 240، 303، 307، 322، 326، 328، 330، 359، 361، 407
بلير، توني: 193
بنز، كارل: 50، 427
البنك الدولي: 39، 192، 289، 318، 340، 412، 423، 425
بولانيي، كارل: 54
بيت التمويل الخليجي: 447، 448
البيروقراطية: 68، 148، 153، 159، 163، 165، 172، 176، 178، 179، 180، 181، 184، 187، 188، 194، 277، 303، 328، 330، 332، 337، 356، 357، 358، 359، 363، 364، 366، 367، 381، 467، 488

- ت -

التأميم: 74، 75، 193
التبادل الموسع: 21
تحلية المياه: 181، 312، 432، 433، 459، 477
التحويلات: 96، 127، 128، 135، 142، 143، 154، 155، 186، 269، 274، 289، 333، 385، 386، 387، 436، 457، 489، 493
التراكم عبر الاستملاك: 94
تصدير النفط: 7، 9، 25، 42، 70، 79، 89، 94، 99، 108، 111، 119، 120، 122، 151، 152، 182، 184، 188، 201، 240، 294، 306، 370، 373، 403، 404، 405، 431، 441، 455، 457، 462
تيلي، تشارلز: 164، 172

- ث -
ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 (العراق): 321، 324
ثورة تموز/ يوليو 1952 (مصر): 321
ثورة التنباك: 172
الثورة الجزائرية: 321
الثورة الصناعية: 46، 47، 232، 295
ثورة ظفار: 138، 185، 186، 325، 337
الثورة الفرنسية (1789): 165

- ج -
جابر، عزت: 313
الجلال، عبد العزيز: 338

- ح -
حبش، جورج: 323
الحداثة النفطية: 8، 9، 157، 312، 401، 418، 421، 424، 427، 429، 431، 432، 433، 434، 436، 438، 439، 443، 450، 451، 453، 458، 469، 470، 477
حداد، وديع: 323
الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988): 353
الحرب العالمية الأولى (1914-1918): 50، 60، 65، 66، 172، 302، 358
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 17، 25، 26، 27، 44، 53، 69، 82، 93، 100، 101، 102، 105، 120، 164، 185، 188، 306، 308، 364، 366، 405، 408، 409، 431، 432، 472، 497
الحرب العربية الإسرائيلية (1973): 75
حركة القوميين العرب: 72، 323، 324، 328
الحركة الوهابية: 166
حسين، صدام: 74، 77، 353
الحوكمة: 219، 223، 234

- خ -
الخصخصة: 18، 191، 233، 330، 384، 479
خطة مارشال: 53
الخطيب، أحمد: 323، 324
الخميني، روح الله: 352

- د -
دريك، إدوين: 49
دورة النقد في الخليج: 9، 235، 411، 457، 463
دوكسياديس (مهندس يوناني): 435
دولة التنمية-الرفاه: 436، 443، 444، 448
دولة الرفاه: 9، 127، 140، 141، 153، 154، 155، 267، 317، 327، 330، 341، 420، 436، 437، 438، 439، 443، 446، 450
الدولة الريعية: 17، 39، 108، 112، 113، 162

- ر -
رأس المال: 7، 8، 14، 27، 33، 34، 35، 36، 37، 39، 41، 42، 43، 44، 81، 82، 83، 90، 91، 93، 94، 95، 96، 98، 112، 119، 120، 125، 127، 154، 197، 199، 201، 202، 203، 205، 206، 207، 210، 211، 214، 224، 225، 234، 235، 238، 239، 240، 243، 244، 245، 249، 254، 286، 287، 295، 297، 304، 340، 343، 350، 376، 377، 381، 395، 396، 438، 439، 453، 456، 461، 464، 470، 476، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 488، 489، 493، 496، 497، 498
الربيع العربي: 450، 464، 497
رضا، محمد رشيد: 300
رفع الإنتاجية: 348، 349، 489، 491، 499
روزفلت، فرانكلن: 50، 59، 64
روسو، جان جاك: 165
روكيفيلر، جون: 49، 59
ريادة الأعمال: 18، 261
الريع التفاضلي: 81، 82
الريع النفطي: 58، 69، 84، 99، 106، 111، 116، 160، 179، 291، 319، 320، 437، 442، 450، 457، 464، 465، 480، 498، 499

- ز -
الزميع، علي فهد: 20
- س -
ستاندرد أويل: 49، 59، 63
السعدون، جاسم خالد: 20
سعيد، إدوارد: 171
سوق العمل: 8، 36، 37، 40، 55، 103، 104، 113، 117، 118، 128، 250، 251، 257، 259، 260، 263، 264، 265، 266، 277، 278، 282، 283، 286، 288، 290، 292، 343، 346، 355، 356، 357، 366، 369، 380، 381، 384، 386، 395، 396، 399، 410، 465، 467، 476، 478، 493، 494، 495، 499، 503
سوق العمل العالمي: 278، 410، 493، 494
سوق النفط: 53، 59، 63، 65، 69، 70، 71، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 81، 87، 105، 106، 107، 146، 462، 466، 468
- ش -
شح المياه: 423، 427
شركات النفط: 51، 53، 58، 59، 60، 61، 63، 66، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 83، 87، 126، 160، 163، 212، 219، 225، 231، 233، 245، 260، 305، 308، 310، 311، 312، 322، 339، 366، 372، 373، 381، 404، 431، 455، 460، 490
شركة أرامكو: 193، 231، 260، 286، 309، 311، 325، 326، 339، 373، 404، 406، 431، 503
شركة إكسون: 49
الشركة الأنغلو فارسية للنفط: 60
شركة شفرون: 49، 71
شركة شل: 60، 62
الشركة العراقية للنفط: 62، 70
شركة غولف إنجنيرنغ: 433
شركة ماكينزي: 192، 193
شركة نفط الخليج: 67
شركة نفط الكويت: 67، 370، 373، 374
شركة هنتنغ المحدودة: 432
شركة الهند الشرقية: 168
الشملان، أحمد: 301، 324، 325، 328، 502
الشملان، سعد: 301، 303، 307، 321
الشملان، عبد العزيز: 322
الشيراوي، عبد المنعم: 325
الشيراوي، قاسم: 301، 303، 307، 322، 325
الشيراوي، يوسف: 329، 330
- ص -
صادرات النفط: 13، 85، 105، 146، 236، 370، 405، 414
صالح، أحمد علي عبد الله: 193
صناعة النفط: 8، 43، 58، 59، 79، 87، 106، 297، 298، 303، 304، 305، 306، 308، 311، 318، 329، 337، 357، 363، 364، 366، 404، 421، 452، 461، 485
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: 142
صندوق النقد الدولي: 14، 24، 29، 188، 189، 192، 208، 209، 235، 237، 348، 412
- ط -
الطريقي، عبد الله: 72، 77، 193، 325، 332
الطفرة النفطية الأولى: 119، 382، 415
الطفرة النفطية الثالثة: 130، 447
الطفرة النفطية الثانية: 415
- ظ -
ظاهرة نموذج الهَبّ: 411، 474
- ع -
عادل، فؤاد: 334

عبد الرزاق، نجيب: 143
عبد الناصر، جمال: 321، 333، 334
عبده، محمد: 300
العتيبي، جهيمان: 352
العدوان الثلاثي على مصر (1956): 71، 322
عصر ما قبل النفط: 40، 86، 119، 298، 305، 306، 401، 403، 405، 406، 412، 418، 424، 442، 443، 456، 473، 479
عصر النفط: 8، 9، 17، 19، 21، 33، 39، 40، 44، 49، 90، 119، 156، 183، 188، 197، 220، 293، 304، 311، 343، 355، 357، 363، 365، 367، 370، 403، 405، 406، 412، 417، 418، 419، 421، 426، 430، 431، 433، 434، 450، 452، 453، 454، 455، 470، 475
العمالة الوافدة: 17، 98، 104، 111، 112، 114، 117، 236، 237، 246، 255، 262، 270، 273، 274، 275، 277، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 295، 305، 311، 348، 349، 352، 355، 356، 357، 363، 364، 365، 366، 371، 375، 376، 380، 381، 383، 384، 385، 386، 387، 391، 395، 396، 398، 414، 456، 457، 458، 461، 462، 464، 490، 494، 495
عملية التحلية: 423، 424
العولمة: 101

- غ -

الغزو العراقي للكويت (2 آب/ أغسطس 1990): 74، 77، 136، 294

- ف -

فورد، هنري: 427
فوكو، ميشال: 158، 252

- ق -

قانون الكفالة: 366، 381، 450، 493
القدومي، هاني: 313
القذافي، معمر: 74، 193
القوة الشرائية: 13، 23، 24، 109، 111، 439، 445
قوة العمل: 7، 8، 9، 15، 41، 42، 43، 54، 55، 79، 82، 83، 84، 85، 86، 91، 93، 94، 97، 98، 99، 103، 104، 108، 111، 112، 117، 129، 159، 199، 201، 206، 207، 208، 210، 212، 244، 245، 246، 247، 248، 252، 254، 255، 256، 258، 259، 260، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 276، 277، 278، 279، 281، 282، 283، 285، 286، 287، 288، 290، 291، 292، 293، 297، 299، 304، 327، 335، 340، 343، 348، 354، 355، 363، 364، 384، 392، 395، 398، 401، 403، 410، 411، 430، 438، 450، 453، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 467، 468، 469، 478، 479، 480، 486، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494
قوى الإنتاج: 32، 35
القيمة الاستعمالية للنفط: 53، 451
قيمة تبادل النفط: 53

- ك -

كامل، مصطفى: 301
الكساد الاقتصادي: 50، 67، 69
الكساد العالمي: 86، 182
الكواري، علي خليفة: 20، 152، 184، 192، 212، 297، 326، 485، 501
كولومبس، كريستوفر: 59

- ل -

لندن، تيم: 185
لوريمر، جون: 171
لوك، جون: 55، 416
لويس الرابع عشر (ملك فرنسا): 163
لينهارت، بيتر: 371

- م -
ماركوس، فرديناند: 384
مبدأ تملك الأرض: 416
مبدأ المشاع: 417
مخلوف، عبد الرحمن حسين: 435
مدن الحداثة العالية: 432، 436
مدن الحداثة النفطية: 9، 401، 418، 421، 427، 429، 431، 434، 436، 438، 439، 443، 450، 453، 458، 470، 477
مدينة نيوم: 454
مرسي، محمد: 143
مركز الخليج لسياسات التنمية: 19
المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار: 322، 327، 487، 488، 496، 497، 498، 499، 500
مصدق، محمد: 71
المصروفات الجارية: 14، 124، 127، 129، 131، 132، 133، 134، 135، 140، 152، 153، 154، 155
معركة الدامسة: 404
مفهوم الدولة: 158، 160، 164
المكننة: 35، 48، 209، 296، 489، 490
منظمة التجارة العالمية: 35، 101
منيف، عبد الرحمن: 471
المواطنة: 8، 104، 165، 253، 256، 258، 263، 268، 270، 277، 280، 281، 285، 286، 287، 290، 291، 292، 327، 329، 351، 355، 380
مؤتمر البترول العربي: 72
مؤسسة النقد الدولي: 39
الميزان التجاري: 238، 490

- ن -
ناظر، هشام: 332
نظام الكفالة: 9، 19، 254، 255، 262، 291، 293، 295، 343، 355، 356، 357، 361، 362، 363، 364، 366، 369، 370، 371، 375، 379، 381، 383، 388، 397، 493
نظرية المرض الهولندي: 278
النقيب، خلدون: 166
نمط استغلال العقار: 436، 439، 443، 450
نمط نمو الإنتاج: 7، 9، 18، 21، 26، 27، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 40، 41، 42، 43، 44، 77، 89، 158، 250، 292، 355، 404، 405، 416، 453، 455، 459، 460، 462، 463، 465، 466، 468، 469، 471، 476، 481، 482، 495
نمط النمو الإنتاجي: 37، 460

- هـ -
هاستد، ويليام: 180
هالكرو، وليم: 433
هاي، روبرت: 177
الهندي، هاني: 323
هوبزباوم، إيريك: 169
هولمز، فرانك: 65، 66، 67

- و -
واط، جيمس: 48
وثائق ويكيليكس: 141
الوقود الأحفوري: 47، 103
وكالة الطاقة الدولية: 64، 76
وهبة، حافظ: 308

- ي -
اليماني، أحمد زكي: 77، 80